المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكة المكرمة

شـــرح كـــتاب ســـيبويه

(الربع الأخـير)

لصـــالح بن محمـــد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
فرع اللغة – تخصص النحو والصرف

من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجريّ
(٨ – ٨٧١٢ – ٤١٨)

بإشـــراف
الأستاذ الدكتور / عـيَّاد بن عـــيد الثبيتيّ
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي
١٤٢٣–١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢–٢٠٠٣م

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازةُ أُطروحةٍ علميّةٍ في صيغتها النّهائيّةِ بعدَ إجراء التّعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : خالد بن محمد بن عبد الله التويجري الرّقم الجامعيّ : (٤٢١٨٨٧١٢٨)

كلّيّة : اللغة العربيّة قسم : الدّراسات العليا العربيّة فرع : اللغة

الأُطروحةُ مقدَّمةٌ لنيلِ درجة : الدّكتوراه في تخصُّص : النحو والصرف

عنوانُ الأُطروحةِ : شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد : تحقيق ودراسة .

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين،والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين،وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ٢١/١٠/١٤٣٣ هـــ ، توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

والله الموفّق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : أ.د. عياد بن عيد الثبيتي المناقش الدّاخليّ : أ.د. عبد الفتاح بحيري المناقش الخارجيّ : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي

التوقيع : التوقيع : التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

التّوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

هذا شرحُ كتاب سيبويه لمؤلفِه أبي محمد صالح بن محمد الهَسْكُوري، أحد أعلام المغرب وفقهاء المالكية في القرن السابع الهجري. والشرح عبارة عن قطعةٍ تمثل الربع الأخير من كتاب سيبويه، وأمّا بقيةُ الشرح فهي في حكم المفقود. ويحتوي الشرح على الجانب الصرفي من كتاب سيبويه، ويبدأ بباب (دخول الزيادة في فَعَلْت للمعاني)، وينتهي بباب (ما كان شاذا مما خففوا على ألسنتهم) وهو آخر أبواب كتاب سيبويه. وقد التزمَ المؤلفُ فيه بعناوين كتاب سيبويه وترتيب أبوابه، ولم يخالفْ ذلك إلاّ فيما ندر، كما أَهْمَل بعض الأبواب فلم يتكلم عليها بشيء سوى أنها واضحةٌ، يُشيرُ إلى ذلك في آخر الأبواب التي تكون قبلها، وأهمل بابا لم يُشر إليه مطلقاً، وهو باب (ما فُعل منه على غير فعلته). كما التزم المؤلف في الغالب بترتيبِ كلام سيبويه، فشرح كلامَه دون تقديم مؤخّر وتأخير مقدّم. وكان منهجُه الذي صرح به عدمَ إيضاحِ الواضح من كلام سيبويه، وإنما إيضاح الغامض والمشكل من كلامه، ولهذا الغرضِ فقد وضع المؤلف في كثير من الأبواب مقدّماتٍ لها، كما حاول المؤلف دفعَ التناقض والخطأِ عن سيبويه، وبيانَ الفهمِ الصحيح لنصوصه، ولم يغفلْ إصلاحَ عبارة سيبويه إذا رأى فيها ما يحتاجُ إلى إصلاح، ويلاحظُ عليه عدم العناية بالتعاريف، وهذا راجعٌ لغرضه من الشرح. وقد دعّم المؤلف كلامَه بالشواهد ونصوص العلماء، وجمع فيه كثيرا من أقوالِ شرّاح كتاب سيبويه، وعلّق على كثيرٍ منها، فجاء شرحُه حافلاً بالنقاشات والآراء والتوجيهات والنصوص الكثيرة النادرة التي يصل بعضها إلى عدةِ صفحاتٍ. وبالجملةِ فالشرحُ لا يَستغني عنه باحثٌ في النحو أو قارئٌ لكتاب سيبويه أو باحثٌ فيه، ويقدّم إضافاتٍ جديدةٍ في فهم كتاب سيبويه، كما يَحتوي على نصوص مشرقية وأندلسية كثيرةٍ هامّة لا توجد في غيره.

الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجري

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين . . . أما بعد:

فقد نال كتاب سيبويه من العناية ما لم ينله غيره من كتب النحو في شرق العالم الإسلامي وغربه، دراسة وشرحا، ولا عجب في ذلك، فصاحبه إمام النحاة، وكتابه نبع سواقيهم، أينما ابتعدوا فلهم به اتصالٌ.

وللأندلس والمغرب عامة عنايةٌ خاصة بهذا الكتاب، قلّما يُوجد نحوي لم يقرأه، أو ليس له به اتصالٌ، فهو غايتهم في النحو يتدرجون في التعليم طمعا في الوصول إليه، وبمعرفته يفتخرون ويتزينون، فكم وكم من إمامٍ منهم نابه فيه، وكم وكم من شارحٍ ومعلق عليه، من ذا أعدُّ ومن أدع؟

وطمعاً في الإسهام في إبراز دور أولئك العلماء، وذلك القطر الغربيّ من عالمنا الإسلامي، فقد اخترت شرح كتاب سيبويه، لصالح بن محمد، دراسة وتحقيقا، وهو كتاب لم يكن لي به علمٌ قبل اختياري له، لكن أستاذي الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي- جزاه الله عني وعن العلم خيرَ الجزاء- عرضه عليّ، واضعاً ثقته فيَّ، فحملت ماحمّلنيه على الرغم من ثقله، إعجاباً بما رأت عيناي، ورداً على صنيعِ أستاذي بي وحسن ظنه، قبلته على الرغم من أنّه لاتعرف له إلا نسخة واحدة، تمثل السفر الرابع منه، قد أصابها من الأسقام ما أصابها، لأسباب أهمها:

١- أنه شرحٌ لكتاب سيبويه، وكفاه بذاك مزية.

٢- أنه أثرٌ أنتج في عصر بلغت فيه دراسة كتاب سيبويه بالأندلس

والمغرب عموما أوج عنفوانها.

٣- أنّ فيه نقولاتٍ كثيرةً هامّة لم أقف عليها في غيره، يصل بعضها إلى عدة صفحات.

٤- أنّ الكتاب فيه من التعب ما يعلمه إلاّ الله، ولقد أشفقت عليه أنه لربما لايجدُ من يخرجه، فاستعنت الله وهو خير معين.

ولم يكن الأمر على خلاف ما توقعت، فصعوبة الكتاب كانت ظاهرةً من أول نظرة فيه، وتزيد كلما توغلت أكثر، إلاّ أنني بذلت كلّ ما في وسعي، وتنقلت في سبيل خدمته بين العديد من مكتباتنا الخاصة والعامة، ومراكز البحث، ومن أهمها: مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك سعود، ومكتبة جامعة الملك فهد، ومركز البحث العلمي بمكة المكرمة، ومركز الملك فيصل، ولحاجتي إلى ما هو أكثر من ذلك، سافرت في رحلة علمية إلى مصر وتونس والمغرب وأسبانيا، وزرت العديد من مكتباتها وخزاناتها العامة، ومن أهمها: معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، والمكتبة الوطنية بتونس، والخزانة العامة بالرباط، وخزانة القرويين بفاس، وخزانة ابن يوسف بمراكش، ومكتبة الإسكوريال بمدريد. فلله الحمد والمنة.

هذا، وقد قسمت البحث إلى قسمين: أولهما للدراسة، وثانيهما للنص المحقق، تقفوه الفهارس الفنية.

القسم الأول: الدراسة. وهي في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: صالح بن محمد:

أ/ اسمه.

ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية.

ج/ شيوخه.

د/ تلاميذه.

هـ/ وفاته.

و/ آثاره.

الفصل الثاني: كتاب سيبويه عرض وتحليل.

أ/ العناية به.

ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته.

ج/ عناية المغربيين والأندلسيين بشرحه.

الفصل الثالث: شرح كتاب سيبويه: عرض وتحليل.

أ/ توثيق نسبته.

ب/ اسمه.

ج/ زمن تأليفه.

د/ منهج المؤلف فيه.

هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة.

و/ شواهده.

ز/ مصادره.

ح/ اتجاه المؤلف النحوي.

وفي الختام، هذا مقدار جهدي، فما أصبت فمن الله المنعم الذي يسر لي كلَّ

صعبٍ، ووفر لي سبيل النجاح، فله الحمد والمنة والشكر على ما أعطى، وما أخطأت به فمن نفسي، والعصمة لله جلّ وعلا.

ثمّ لا يسعني إلاّ أن أتقدم بالشكر الوافر لجامعة أمِّ القرى ممثلةً بكلية اللغة العربية، ولكلِّ من مدَّ لي يدَ المساعدة في بحثي هذا، وأخصُّ بالذكر أستاذي الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي- رعاه الله- والذي لايعرف مقدار صنيعه معي، وإفضالهِ عليَّ، وحسنِ تعليمه لي، إلاّ الله سبحانه وتعالى، فلهُ مني الشكر الجزيل، وإن كنتُ لا ألحقُ جزاءه، وله منّي الوفاء، وله مني التلميذ الذي أراد إن شاء الله، جزاه الله عني وعن العلم وأهله الجزاء الحسن، وضاعفه في ميزان حسناته، كما أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذيّ الفاضلين: الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، والأستاذ الدكتور إبراهيم البعيمي، على ما بذلاه من جهد في رأب صدع الرسالة وإقامة أودها، جعل الله جُهدهما في ميزان عملهما، وجزاهما عن العلم وأهله خير الجزاء، كما أتقدم بالشكر لأستاذي الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد رئيس قسم الدراسات العليا- حفظه الله- على ما لقيته منه من رعايةٍ واهتمامٍ وحسنِ تعليمٍ وإفادةٍ، لا يعرف لها معنى وقدراً إلاّ من عرفه معرفةً حقّة، جزاه الله جزاءً حسناً راجحاً في ميزان أعماله.

وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العلمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول

سيرة المؤلف

أ/ اسمه:

ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية:

ج/ شيوخه:

د/ تلاميذه:

هـ/ وفاته:

ح/ آثاره:

أ/ اسمه:

هو أبومحمد صالح بن محمد الهَسْكُوريّ، من أهل فاس[1]. وهَسْكُورة من قبائل البربر، معدودة في المَصَامِدَة، وفيها بطون عديدة، وينسبون إلى دعوة الموحدين، وكان لهم بينهم مكان واعتزاز لكثرتهم، ومواطنهم بجبالهم متصلة من دَرَن[2] إلى تادلَّى[3] من جانب الشرق إلى دَرْعة[4] من جانب الغرب[5].

وذكر الذهبي في ترجمة أبي الحسن علي بن أحمد بن حنين الكناني القرطبي نزيل فاس [٤٧٦، ٥٦٩هـ] أنّه روى عنه « الموطأ » أوبعضه محمدُ بن عبدالحميد ابن صالح الهسكوري[6]. ولم أقف لمحمد هذا على ترجمة، والمهم هل له علاقة بأبي محمد صالح بأن يكون أباه مثلا؟ احتمالٌ وارد، يؤيده اتفاقهم في الزمن والنسب

---

(١) الديباج المذهب ١/٤٠٤، نيل الابتهاج ص ٦٤٠، سلوة الأنفاس ٢/٤٢، ٤٣، شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

(٢) جبل بالمغرب مشهور يعرف بسقنقور وجشكو وأوراس، وهو جبل عظيم معترض في الصحراء فاصلٌ بينها وبين الساحل، ومن هذا الجبل يخرج كل نهر هناك. انظر الروض المعطار ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) من بلاد المغرب، وهي مدينة قديمة كثيرة الخيرات، أحاطت بها القبائل من جميع الجهات. انظر الروض المعطار ص ١٢٧.

(٤) مدينة بالمغرب في جهة سجلماسة، تعرف بواديها وهو نهر كبير يجري من المشرق إلى المغرب، وينبعث من جبل درن. انظر الروض المعطار ص ٢٣٥.

(٥) انظر تاريخ ابن خلدون ٦/١٨٣، ٥٥٢.

(٦) انظر سير أعلام النبلاء ٢١/٥٦، ٥٧.

والبلد.

وفي جذوة الاقتباس ترجمة لسعيد بن محمد بن سعيد بن صالح الهسكوري، له شرح على فرائض التلقين، أخذ عن يوسف بن يعقوب بن موسى اليَالَصُوتي، وعبدالرحمن بن عفان الجزولي، وذكر أنه لم يقف على وفاته[1]. لكن شيخه عبدالرحمن الجزولي تلميذ لأبي الفضل راشد بن أبي راشد[2]، وابن أبي راشد تلميذ لأبي محمد صالح الهسكوري. والسؤال هل صالح المذكور في نسب سعيد هو أبومحمد الهسكوري؟ احتمال وارد، خاصة أنّ ابن فرحون يقول عن بيت الهسكوري: « وبيته بيت صلاح وجلالة وعلم إلى الآن »[3].

ويشارك صالح بن محمد في الكنية والاسم والزمن عالم آخر من المغرب، وهو: أبومحمد صالح بن يَنْصارن بن عقيان الدكالي الماجري[4] المغربي، نزيل رباط آسفي، إمام صوفي مشهور، يعدونه من الأولياء الكبار. وكذلك ابنه أحمد [٦٠١، ٦٦٠هـ]، وحفيد ابنه أحمد بن إبراهيم بن أحمد[5]. ويذكر أحيانا بكنيته واسمه وكذلك الهَسْكُوري يذكر أحيانا بكنيته واسمه، ولايُفرِّقُ بينهما في هذه الحال إلاّ

(١) انظر ص ٥١٩.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ٢٤٤.

(٣) انظر الديباج المذهب ١/٤٠٤.

(٤) ويكتب أيضا بالقاف وبالكاف. وهو من أسماء البربر، ومثله في النطق واختلاف الرسم: الجزولي، حيث يكتب بالجيم وبالقاف وبالكاف، وقد نص ابن عبدالملك على كتابته بالقاف المعقود في الذيل والتكملة ٨/٢٤٦.

(٥) انظر الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ٢/٢٦٢، ٢٦٣، الإعلام بمن حلّ مرّاكش وأغمات من الأعلام ٢/١٨٤، ١٨٩. وفي الأول: ينضارن، بالضاد. والله أعلم بالصواب.



العارفُ بهما، ومما يفرق به بينهما أنّ صالح بن محمد من أهل فاس، بها سكنه في حياته ومماته، وهو فقيهها، وفقيه المغرب في وقته، وبذلك اشتهر، وهو المراد في كتب المذهب المالكيّ، والماجري من كبار المتصوفة نزيل رباط آسفي، وفيها قبره[1].

ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية:

نشأ بمدينة فاس، وما أدراك مافاس؟ يقول ابن عبدالملك: « كان بفاس من الفقهاء الأعلام الأجلة أعيان الأنام ماليس في غيرها من بلدان الإسلام؛ إذ هي قاعدة المغرب ودار العلم والأدب، ولكن أهلها أهملوا ذكر محاسن علمائهم، وأغفلوا تخليد مفاخر فقهائهم »[2].

وقد ارتبط اسم فاس باسم جماعة من أكابر مقرئي وشراح كتاب سيبويه، كابن طاهر الخدبّ، وتلميذه ابن خروف، وهما أندلسيّان ارتضياها سكنا مثلما ارتضاها كثير من علماء الأندلس، وفي هذا دلالة على مناخ فاس العلمي المستقطب للعلماء، كما فيه دلالة على بيئة فاس النحويّة التي وصلت إلى أعلى المراتب، وهي مرتبة تعليم كتاب سيبويه؛ ويذكر أنّ آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس أبوزيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي شارح الألفية [ت: ٨٠٧هـ][3].

ولاشكّ أنّ صالح بن محمد رحمه الله استفاد من تلك البيئة، وبرع حتى صار رأسا بين علمائها، وإن ضنّت المصادر علينا بمايشفي الغليل من ترجمته، وحيّرت

(١) انظر الذيل والتكملة (الدراسة) ٢٤/٨.

(٢) انظر الذيل والتكملة (الدراسة) ص ٢٧/٨.

(٣) انظر نيل الابتهاج ص ٢٥٠، الاستقصا ١٠٠/٣، ١٠١.

عيوننا وأسرتْ قلوبنا بلمعة من هنا وقطرة من هناك، فهو واحدٌ من أعيان الأنـــام، الذين عناهم ابن عبدالملك في نصه السابق.

وقد وصفه ابن الزبير بالفقيه الورع[1]، وابن فرحون بالشيخ الإمـــام فقيـــه المغرب في وقته[2]، وبشيخ الغرب علما وعملا، وبيته بيت صلاح وجلالـــة وعلـــم إلى الآن[3]، والونشريسي بالشيخ الفقيه الإمام الصالح[4]، كما نقل عنه الونشريســـي في كتابه المعيار المعرب فتاوى عديدة، تدلّ على علو مترلته بـــين علمـــاء المـــذهب المالكيّ[5].

ج/ شيوخه:

وقفت على عدد من شيوخه، وفي مشيخة بعضهم له عندي شكٌّ، وهـــاهم جميعا:

١- أبوالقاسم خلف بن عبدالملك بن مسعود بـــن بشـــكوال الأنصـــاري الخزرجيّ القرطبيّ [٤٩٤- ٥٧٨هـــ]، ذكره ابن مخلوف[6]. وصالح بن محمد كمـــا سيتبين بعد توفي سنة ٦٥٣، أو ٦٥٦هـــ فإن صحّ أخذه عن ابن بشـــكوال ففـــي أواخر حياة ابن بشكوال، وأوائل حياة صالح بن محمد، وإن كنت أرجح أن الآخـــذ

---

(١) صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨.

(٢) الديباج المذهب ٣٢٦/٢.

(٣) الديباج المذهب ٤٠٤/١.

(٤) المعيار المعرب ٢٧٧/٥.

(٥) انظر المعيار المعرب مثلا ٢/ ٢١٣، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٧٧/٥، ٣٩٧/٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ١٢٢/١١.

(٦) شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

عن ابن بشكوال أبومحمد الماجري.

٢- أبومدين شعيب بن حسن الأندلسي البجائي [٥٠٩- ٥٩٤هـ] ذكره ابن مخلوف في شيوخه[١]. وقد ذكر ابن مخلوف في ترجمة أبي الحسن الشاذلي [٥٧١-٦٥٦هـ] « أنه أخذ عن الشيخين العارفين أبي عبدالله محمد بن حزهم وأبي محمد عبدالسلام بن مُشَيْش المشهور عند أهل الطريقة، أما الشيخ ابن حِرْزهم فأخذ عن الشيخ أبي محمد صالح عن أبي مدين الغوث »[٢]. وتوفي ابن حرزهم سنة ٦٣٣هـ[٣]. وقد ذكر ابن الخطيب في ترجمة محمد بن محمد بن أمين العراقي الخلاطي الأفشُري الفارسيّ، أنه لبس الخرقة الصوفية عن إبراهيم الماجري عن أبي محمد صالح عن أبي مدين[٤]. ولا شكّ أنّ أبا محمد صالح في هذا النص هو الماجري، وهذا مايجعلني لا أطمئنّ إلى أخذ صالح بن محمد الهسكوري عن أبي مدين، خاصة أنّ ابن مخلوف لم يذكر صالح بن محمد الهسكوري من الآخذين عن أبي مدين في ترجمته صالح، وربما وقع اللبس من جهة أخرى؛ ذلك أنّ ابن مخلوف

---

(١) شجرة النور الزكية ص ١٦٣، ١٦٤، ١٨٥.

(٢) شجرة النور الزكية ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) انظر شجرة النور الزكية ص ١٨٥، ١٨٦. وقد ورد اسمه فيها هكذا: « أبومحمد بن العارف بالله الشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل بن حرزهم ». والصواب: أبوعبدالله محمد، كما بينه ابن مخلوف في أكثر من موضع، فلعلّ « عبدالله » قد سقط في الطباعة، أو من المؤلف سهواً. وأحب أن أشير هنا إلى أن عمّ أبيه اسمه أبومحمد صالح بن محمد بن حرزهم، من أهل فاس، أخذ عنه أبوالحسن ابن حرزهم، والد أبي عبدالله محمد، لكنّه ليس المقصود؛ لأنه متقدمٌ لقي الغزالي، وبعيدٌ أن يأخذ عن أبي مدين، بل الأقرب أن يأخذ عنه أبومدين الذي أخذ عن تلميذه أبي الحسن ابن حرزهم، فأبومحمد صالح شيخ شيخ أبي مدين. وقد ترجم لأبي محمد صالح هذا ابن القاضي في جذوة الاقتباس ص ٣٥٨، ٣٥٩.

(٤) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٦٨/٣.

حينما ترجم لأبي مدين ذكر بين الآخذين عنه أبامحمد صالح بن عبدالخالق التونسي[1]، ولم يترجم للتونسي هذا فيما بعد. أبدي هذه الملاحظات وإن كان أخذ صالح بن محمد الهسكوري عن أبي مدين وارداً من حيث الزمان وقرب المكان. والله أعلم.

٣- أبومحمد عبدالعزيز بن علي بن عبدالعزيز بن زيدان السماني القرطبي، نزيل فاس [٥٤٩- ٦٢٤هـ] أخذ عنه أبوعبدالله العبدري المعروف بالصدفي، الآتي في الترجمة قبل الأخيرة، وآخرون. وقد صرح صالح بن محمد بالأخذ عنه في موضعين من شرح الكتاب[2]، كما أنّ بلدهما واحدٌ وابن زيدان شيخٌ لأحد أصحاب صالح بن محمد وهو شيخه وتلميذه العبدري، وسيأتي الكلام على العبدري.

٤- أبوموسى عيسى. ذكره ابن مخلوف[3]، في شيوخه، ولم يترجم له في طبقة شيوخه، وذكر في طبقة شيوخ شيوخه: أباموسى عيسى المعروف بابن الملجوم، المتوفى ٥٤٣هـ[4]، وهو بعيد جدّا يدخل في ضروب المستحيلات، ولعله شيخ للماجري فالتبس ذلك على ابن مخلوف، والله أعلم.

وقد وقفت على أكثر من واحد ينطبق عليهم الاسم والكنية، منهم أبوموسى

---

(١) شجرة النور الزكية ص ١٦٤.

(٢) انظر ص ٥٧١، ٨٧٧.

(٣) شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

(٤) انظر شجرة النور الزكية ١٦٤. وترجمته في الذيل والتكملة ٢٥٨/٨، ٢٥٩. وفيها اختلاف عما في شجرة النور.

عيسى بن محمد بن شعيب الغافقي، قرموني استوطن مدينة فاس، يعرف بالأشل، روى عن ابن العربي وآخرين وعنه أبومحمد عبدالعزيز بن زيدان، كان فقيها نحوياً كاتبا شاعرا بصيرا بالوثائق، توفي بفاس سنة ٥٨٦، أو٥٨٧هـ[(١)]. وهذا ممكنٌ على بعد.

وأبوموسى عيسى ابن عبدالعزيز الجزولي، الإمام المعروف صاحب المقدمة [ت: ٦٠٧][(٢)]. والله اعلم.

٥- أبوالقاسم بن البقال، ذكره ابن مخلوف في شيوخه[(٣)]، وترجم له في الصفحة نفسها، فقال: « أبوالقاسم محمد بن البقال، الفقيه العالم العارف بالله، من رجال الكمال، أخذ عن جماعة منهم ابن بشكوال، وعنه أبومحمد صالح، و لم أقف على وفاته ».

هذا ما ذكره ابن مخلوف، و لم أقف له على ترجمة عند غيره، إلاّ أن ابن الأبار وابن عبدالملك ترجما لمحمد بن إبراهيم بن حزب الله، وهو فقيه إمام في الحديث حافظ للغة، وقالا: « فاسيّ، أبوعبدالله بن البقار »، وذكرا بين شيوخه ابن بشكوال[(٤)]، وقد ذكر الدكتور محمد بن شريفة أن اسمه قد حُرِّف في جذوة الاقتباس إلى ابن البقال[(٥)]، فهل نحن أمام شخص واحد له كنيتان مثلا؟

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٥٠٦/٥، صلة الصلة ص ٤٩. وانظر جذوة الاقتباس أيضا ص ٥٠٤.

(٢) ترجمته في الذيل والتكملة ٢٤٦/٨ فما بعدها، بغية الوعاة ٢٣٦/٢، ٢٣٧.

(٣) شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

(٤) التكملة ٢٦٠/٢، الذيل والتكملة ٢٦٨/٨، ٢٦٩.

(٥) الذيل والتكملة ١٦٥/٨.

٦- أبوعبدالله محمدُ بن يحيى بن محمد العبدري الفاسيّ، ويعرف بالصِّدَفي، من أهل فاس، إمام في العربية أصولي فقيه متفنن حافظ. أخذ علم العربية والأدب عن أبي الحسن بن خروف وأبي ذر الخُشَني وأبي محمد بن زيدان، وأكمل الكتاب على ابن خروف تفقها وتقييدا وضبطا، وأخذ معهما عن أبي محمد بن زيدان، ولازم ثلاثتهم، وسمع وقرأ عليهم الكثير وأتقن ما أخذ عنهم، وأخذ علم الكلام وأصول الفقه عن أبي الحجاج ابن نَمَوي، وقرأ الفقه بعد ذلك على أبي محمد صالح، وأخذ عنه أبومحمد صالح كراسة الجزولي تفقها، وكان يحفظ عن ابن خروف من تعاليقه على كتاب سيبويه أضعاف ما أودعه شرحه، توفي بمرسية شهيداً سنة ٦٥١[1].

٧- أبومحمد يسكر بن موسى الجراويّ [ت: ٥٩٨هـ] نزيل فاس وفقيهها، وإمام جامع القرويين، أخذ عن أبي الربيع التلمساني وأبي خَزَر يَخْلف الأوربي، وصحب أبا الحسن ابن حِرْزهم، وأخذ عنه أبومحمد الهسكوري، له حواش على المدونة[2].

د/ تلاميذه:

١- أبوإبراهيم إسحاق بن يحيى بن مطر الأعرج الوَرْياغليّ، المعروف

---

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨، بغية الوعاة ٢٦٦/١، جذوة الاقتباس ٢٢١. وفي الأخير: العبدوسي مكان العبدري.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ٦٤٠، جذوة الاقتباس ص ٥٧، ٥٨، ٧٠- ٧٢، ٥٦٢، شجرة النور الزكية ص ١٦٥. وفي الأخير، والمعيار المعرب ١٢٢/١١: يشكر. وفي الذيل والتكملة ٣٥١/٨، وألف سنة من الوفيات ص ٦٧: يسكر، كما في نيل الابتهاج وجذوة الاقتباس.

بالأعرج، إمام فقيه حافظ، أخذ عن أبي محمد صالح وغيره، وعنه أبوالحسن الصغير وغيره، له طرر على المدونة، توفي بفاس سنة ٦٨٣[١].

٢- أبوالفضل راشد بن أبي راشد الوليدي، أخذ عن أبي محمد صالح الهسكوري، وأخذ عنه أبوالحسن الصغير وغيره، له كتاب الحلال والحرام، توفي بفاس ٦٧٥هـ[٢].

٣- أبوعبدالله محمد بن عمران بن موسى الشريف الحسني، المعروف بالكركي وابن الدلالات، قال ابن فرحون: « وتفقه في مذهب مالك على الشيخ الإمام أبي محمد صالح فقيه المغرب في وقته، واشتغل عليه الشهاب القرافي »[٣]. مولده بفاس سنة ٦٢٧ كما خمّن السيوطي[٤]، وتوفي سنة ٦٨٨، أو ٦٨٩ هـ بمصر[٥].

٤- أبوعبدالله محمدُ بن يحيى بن محمد العبدري، أخذ عن أبي محمد صالح الفقه، وقد مضى في شيوخه.

هـ/ وفاته:

توفي -رحمه الله- بفاس وقبره داخل باب الفتوح[٦]، سنة ٦٥٣، أو ٦٥٦هـ،

(١) شجرة النور الزكية ص ٢٠٢. وانظر جذوة الاقتباس ص ١٦٤، ١٦٥.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ١٧٩، ١٨٠، جذوة الاقتباس ص ١٩٦، ١٩٧.

(٣) الديباج المذهب ٢/٣٢٦. وانظر بغية الوعاة ١/٢٠٢.

(٤) انظر بغية الوعاة ١/٢٠٢، ٢٠٣.

(٥) انظر الديباج المذهب ٢/٣٢٦.

(٦) انظر جذوة الاقتباس ص ٥٦١.

كما قال الكتاني في سلوة الأنفاس[1]. وذكر ابن فرحون أنّ وفاته سنة ٦٣١هـ، والذي يظهر لي أنّ هذه ليست سنة وفاته، وأرجح أن تكون سنة وفاة الماجري- وقد مضى الحديث عنه في الفقرة (أ)- وبيان هذا في الآتي:

١- نصّ الكتاني كما سبق على سنة وفاة صالح بن محمد، ونفى أن تكون ٦٣١هـ، كما ذكر ابن فرحون، وذكر أنّها لشخص آخر، وأنّ ابن فرحون التبس عليه الأمر، والكتاني أعرف بأهل بلده، ولديه علمٌ بسببه صحح سنة الوفاة.

٢- على الرغم من أنني لم أقف على سنة وفاة الماجري، فإنّ ابنه أحمد ولد سنة ٦٠١هـ، وتوفي سنة ٦٦٠هـ. وهذا مايرجح احتمال أن تكون سنة الوفاة التي ذكرها ابن فرحون وهي ٦٣١هـ، سنة وفاة الماجري؛ لأنه بذلك يكون مُتَوَفًّى بعد ولادة ابنه بثلاثين سنة، والابن بعد وفاة أبيه بتسعة وعشرين سنة، وهذا جارٍ على ما يتفق عليه المؤرخون بجعل ثلاثين عاما حدا تقريبيا بين الابن وأبيه. ويقول صاحب الاستقصا[2]: «وفي سنة ست عشرة وستمائة . . . وفيها ألف الفقيه أبويعقوب . . . كتابه المسمى بالتشوف إلى رجال التصوف، وذكر فيه أنه لم يتعرض لذكر أحد من أولياء زمانه الأسياد، غير أنه ذكر من جملة أولياء زمانه الذين كانوا على قيد الحياة الشيخ الصالح الصوفي أبامحمد صالح بن ينضارن . . . قال: وحدثني عنه تلامذته بعجائب من الكرامات والكلام على الخواطر . . .». فهذا يدلّ على أنه كان حيّا سنة ست عشرة وستمائة، وأنه كان نابه الذكر له تلاميذ يحدثون عن كراماته، وقد سبق أن أبا الحسن بن حرزهم وهو أحد تلامذته توفي سنة

---

(١) انظر ٢/٤٢، ٤٣. وزاد في معجم المؤلفين ٥/٩: ٦٦٣هـ.

(٢) انظر ٢/٢٦٢.

٦٣٣هـ، ومثل هذا لا يبعد أن تكون سنة وفاته سنة ٦٣١هـ، فالتبس الأمر على ابن فرحون بين الرجلين لاشتهار الماجري بأبي محمد صالح. والله أعلم.

٣- ويؤيّد ما ذكره الكتاني من أن وفاته ٦٥٣ أو ٦٥٦هـ، وليست ٦٣١هـ، أنّ أباعبدالله محمد بن عمران المعروف بالكركي، تلميذ صالح بن محمد، قد خمّن السيوطي -كما سبق- أنّ ولادته سنة ٦٢٧هـ، ولابدّ أن يكون لتخمينه أصلٌ، فأخْذُه عن صالح بن محمد بناء عليه غير ممكن إذا كانت وفاته ٦٣١هـ.

كما أننا إذا نظرنا إلى وفيّات تلاميذه وجدنا أنّ الكركي توفي ٦٨٨ أو ٦٨٩هـ، والورياغلّي ٦٨٣هـ، وابن أبي راشد ٦٧٥هـ، وهذه تؤيد- وإن لم تكن قاطعة- ماذكره الكتاني؛ لأنّه من المعقول أن يكون بين وفاة الشيخ وتلميذه مايقارب الثلاثين عاماً، أما أن يكون بينهما مايقارب الخمسين أوالستين عاما، فقليل.

٤- ومما يؤيّد ما ذكره الكتاني، أن صالح بن محمد أخذ عن العبدري المقدمة الجزولية، وأخذ العبدري عنه الفقه[1] متأخراً كما يستفاد من نص ابن الزبير في ترجمة العبدري، حيث قال: « أخذ علم العربية والأدب عن النحوي أبي الحسن بن خروف وعن النحوي الأديب الضابط أبي ذر الخشني، وأكثر عنهما وأكمل الكتاب على ابن خروف تفقها وتقييدا وضبطا، وأخذ معهما عن أبي محمد بن زيدان، ولازم ثلاثتهم، وسمع وقرأ عليهم الكثير وأتقن ما أخذ عنهم، وأخذ علم الكلام وأصول الفقه عن أبي الحجاج ابن نموي ونظرائه، وقرأ الفقه

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨.

بعد ذلك على الفقيه الورع أبي محمد صالح، وأخذ عنه أبومحمد صالح كراسة الجزولي تفقها »[1]. والعبدري توفي سنة ٦٥١هـ، فيكون بينهما بناء على ماقاله ابن فرحون عشرون سنة، وبناء على ماقاله الكتاني سنتان أوخمس، وهو الأنسب لنصّ ابن الزبير الذي يستفاد منه أنّه قرأ عليه الفقه بعد ملازمة طويلة لجماعة من العلماء بين سماع وقراءة وتقييد لأكثر من علم، يضاف إلى هذا أنّ أبا محمد قرأ على العبدري كراسة الجزولي تفقها، فأن يكونا قريبين في السنّ أولى من أن يكون بينهما عشرون سنة.

و/ آثاره:

١- استدراك على المثلث لابن السيد البطليوسي، ذكره المؤلف في هذا السفر من شرح كتاب سيبويه[2].

٢- شرح الرسالة[3].

٣- شرح كتاب سيبويه، وسيأتي الحديث عنه.

٤- شرح المدونة[4].

٥- نوادر فقهية[5].

---

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨.

(٢) انظر ص ٣٨٣.

(٣) الديباج المذهب ٤٠٤/١، نيل الابتهاج ص ٦٤٠، سلوة الأنفاس ٤٢/٢، ٤٣، معجم المؤلفين ٩/٥.

(٤) المعيار المعرب ٢٤٠/٢.

(٥) المعيار المعرب ٢٤٢/٢.

الفصل الثاني

كتاب سيبويه عرض وتحليل

أ/ العناية به:

ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته:

ج/ عناية المغربيين والأندلسيين بشرحه:

أ/ العناية به:

لم يلقَ كتابٌ في النحوِ ما لقيهُ كتاب سيبويه من العناية، منذ أن ظهر على يد أبي الحسن الأخفش رحمه الله، وقد عُرفتْ مترلته باكرا، واعتنى به العلماء البصريون والكوفيون أيضاً؛ إذ يروى أنّ الكسائي قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وأنّ كتاب سيبويه وجد بعضه تحت وسادة الفراء التي كان يجلس عليها[1]؛ ولاعجب في ذلك فالكتاب يحوي علم الخليل وطبقته من البصريين ومن قبلهم، جمع فيه صاحبه رحمه الله ما لم يجمع في غيره من علم الرواية والدراية، ولهذا كان المازنيّ يقول[2]: « من أراد أن يصنّف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ ! ».

وقد اعتنى العلماء المشارقة به منذ ظهوره بين ظهرانيهم، قراءة وتعليقاً وشرحاً؛ ومن أشهر ما وضعوه عليه: حواشي الأخفش، والرّدّ للمبرد، وشرح النحاس وشرح أبياته له أيضاً، والانتصار لابن ولّاد، وشرح السيرافي، وشرح الرّمّاني وأغراض كتاب سيبويه له أيضاً، وتعليقة الفارسيّ، وشرح أبياته لابن السيرافي[3]، وغيرها كثير، وليس الغرض أن أتقصّاها.

ثمّ إنّ العناية بكتاب سيبويه بدأت تقلّ بعد القرن الرّابع في المشرق قياسا

---

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٧١-٧٣.

(٢) انظر بغية الوعاة ١/٤٦٦.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٧-٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦، إشارة التعيين ٢٤٤، بغية الوعاة ١/٤٩٧. وقد طبع بعضها كالانتصار لابن ولّاد، وتعليقة الفارسي، وشرح الأبيات لابن السيرافي، وبعض شرح السيرافي، وبعض شرح الرمانيّ.

بالمغرب وخاصة بالأندلس التي وصل إليها من عصر ازدهار كتاب سيبويه في المشرق مجموعةٌ من الكتب التي ألفت حوله، كشرح السيرافي، وتعليقة الفارسيّ، وأغراض كتاب سيبويه للرمانيّ، وشرح النحاس، وشرح أبياته له أيضاً، والانتصار لابن ولاّد[1]، وقد كان الأندلسيّون أمناء على كتاب سيبويه، فاعتنوا بقراءته وإقرائه، والتعليق عليه، وشرحه. ولعلي لاأبتدع قولاً إذا قلت: إنّه لم يعتنِ أحدٌ بكتاب سيبويه عنايةَ الأندلسيين، ولانسخه كما نسخوه، ولادرسه كما درسوه، ولاشرحه. وكانوا يرون أنّ عُود أحدهم لايستوي قبل أن يستقي من معينه، بل كانوا يقللون من شأن من لم يقرأه، يقول أبوحيان فيما نقله عنه السيوطي عن ابن عبدالنور المالقيّ[2]: « وكان لايقرأ كتاب سيبويه، فكان أصحابنا إذا ذكر يقولون: هل يقرأ كتاب سيبويه، فيقال: لا، فيقولون: لايعرف شيئاً ».

ولم يقف الأمر عند القراءة ومعرفة مشكلات كتاب سيبويه والوقوف على أسراره، بل تعدّى ذلك إلى أن يحفظه عددٌ غير قليل منهم حفظا بلغ معه أنّ أبا محمد عبدالله بن الحسن بن عبدالله اليحصبيّ، المعروف بابن الأديب [٥٥٧هـ] كان يستحضر كتاب سيبويه كسورة من القرآن[3]، هكذا نُقل، ومحمد بن عبدالمنعم الصنهاجي أبوعبدالله السبتي، كان يسرده بلفظه[4]، وكان أبومحمد عبدالله بن محمد المعروف بابن الأسلمي يختم كتاب سيبويه في كل خمسة عشر

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٧-٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦.

(٢) انظر بغية الوعاة ٣٣١/١.

(٣) انظر الذيل والتكلمة ٢١٧/٤، ٢١٨. وفي بغية الوعاة ٣٨/٢ نقلا عن ابن الزبير: « يحفظ كتاب سيبويه كحفظه للقرآن ».

(٤) انظر بغية الوعاة ١٦٤/١.

يوماً[1]، وغير هؤلاء كثيرون ممن عرفوا بحفظ كتاب سيبويه، وقد يكون في بعض ما نقل عنهم مبالغة، لكنّها بالتّأكيد تدلُّ على عناية فائقة.

ومن طرائف ما يحكى أنّ محمد بن محمد بن إدريس القضاعي الأسطبونيّ أبوبكر القللوسي [ت: ٧٠٧هـ]، من تلامذة ابن أبي الربيع وأبي جعفر بن الزبير، وكان يحفظ الكثير من كتاب سيبويه، وقف « يوماً على القاضي أبي عمرو بن الرَّندون، وكان شديد الوقار، مهيبا، وتكلّم في مسألة من العربية، نقلها من كتاب سيبويه، فقال القاضي أبوعمرو: أخطأ سيبويه. فأصاب أبابكر القللوسيّ قلَقٌ كاد يلبط به الأرض، ولم يقدر على جوابه بما يشفي به صدره لمكان رتبته . . فكان يدور بالمسجد والدموع تنحدر على وجهه، وهو يقول أخطأ من خطّأه، يكررها، والقاضي أبوعمرو يتغافل عنه، ويزري عليه »[2]. ولاأدري ما الجواب الذي كان يشفي، خاصة وأنّ تعليل عدم الرّدّ كان بسبب مكانة القاضي؟

وإنّ نظرةً في فهارس مشيخة الأندلسيين لتدلُّ دلالة واضحة على عنايتهم بكتاب سيبويه، فهم على اختلاف ما برّزوا فيه، لايختلف المقرئ والمفسر والمحدث والفقيه والنحوي واللغويّ والأديب منهم في ذلك؛ وإنما يبرّز أهله بالانصراف إليه إقراء وشرحا. وسيكون حديثي على كتاب سيبويه في هذا الفصل متعلقا بأمرين: الأول: دخوله المغرب والأندلس خاصة وروايته. والثاني: عناية المغاربة والأندلسيين خاصة بشرحه.

(١) انظر بغية الوعاة ٢/٥٩.

(٢) انظر الإحاطة ٣/٧٥، ٧٦، ٧٧، الديباج المذهب ٢/٢٨٥.

ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته:

لايعرف على وجه اليقين أوّل من أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس خصوصا، وإلى المغرب عموما، إلاّ أنّ حمدون بن إسماعيل النحويّ القيرواني، وقيل: اسمه محمد، ويعرف بالنعجة، المتوفى بعد المائتين، كان يحفظ كتاب سيبويه[1]. فهذا أول من عرف بالقيروان بحفظ كتاب سيبويه، فهل رحل وجلبه معه إلى القيران، أم أدخله غيره، كلا الأمرين وارد، ولاشكّ أنّ دخول كتاب سيبويه إلى القيروان يعتبر مبكرا بكلّ المقاييس، فسيبويه توفي ١٨٠هـ، وهو تاريخ ليس بعيدا عن تاريخ وفاة حمدون مهما بالغنا بالزيادة على المائتين، وهو في عرف الطبقات من طبقة تلاميذ سيبويه، أو تلاميذ تلاميذه.

وعلى الرغم من اتصال القيروان بالأندلس، وأنها طريق لعبور العلم إليها، فإنه لايمكننا أن نصف أحد علمائها بأنه أندلسيّ. وقد بحثت طويلا لعلّي أجد من ذكر أندلسيّة حمدون، أو زيارته لها على أقل تقدير، أوأخذ أحد منها عنه، لكنّني لم أوفق إلى شيء من ذلك، بل إنّ ما وقفت عليه من الكتب التي ترجمت للأندلسيين، كتاريخ ابن الفرضي، وصلة ابن بشكوال، وجذوة المقتبس، وبغية الملتمس، وغيرها، لم تذكر حمدوناً أصلا. ويبقى أنّ حمدونا من أوائل من حفظ كتاب سيبويه، ومن أوائل من اعتنى به في بلاد المغرب، والقيروان تحديدا، ونقله إلى الأندلس عن طريقه ليس مستبعداً، فالقزاز القيرواني وأبوعمر عثمان السفاقسي مثلا، طريقٌ لكثير من كتب أبي عليّ الفارسي وغيرها من الكتب إلى الأندلس[2].

---

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٢٣٥، بغية الوعاة ٥٦/١.

(٢) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٠ وغيرها.

ويرجح بعض من كتب في تاريخ النحو العربي أن يكون أول من أدخل كتابَ سيبويه الأندلسَ محمد بن موسى بن هاشم بن زيد القرطبيّ المعروف بالأفْشِين[1] [ت: ٣٠٧هـ] وكان قد رحل إلى المشرق ولقي أباجعفر الدينوري، وانتسخ كتاب سيبويه من نسخته، وأخذه عنه رواية، وأخذه أبوجعفر عن المازنيّ[2]. إلاّ أنّني لم أجد له أثراً فيمن بعده، ولم أقف له على ذكرٍ في طرق رواية كتاب سيبويه.

والأهمّ من الأفشين، ولم أرَ أحداً عرّجَ عليه: أبوإسحاق إبراهيم بن حسين ابن خالد بن مَرْتنيل القرطبيّ [ت: ٢٤٩هـ] فقيه مالكيّ حافظ مفسر، له رحلة إلى المشرق لقيَ فيها مُطَرِّف بن عبدالله صاحب الإمام مالك بن أنس، ورحل إلى بلده وولي أحكام الشرطة بها. من تصانيفه: تفسير القرآن، أسماء السحاب والرياح والمطر، تنميق الأخبار، كتاب الأمثال، كتاب النقط والشكل، شرح نكت كتاب سيبويه[3].

فهذا أقدم من وضع على كتاب سيبويه تأليفاً من أهل الأندلس، ولعلّه من

---

(١) انظر مثلا نشأة النحو ص ١٩٣، خصائص مذهب الأندلس النحوي ص ٣٩، ٤٠، الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ١٤٧، ١٤٨.

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨٣ وفيه: الأقشتيق، تاريخ العلماء والرواة للعلم في الأندلس ٣١/٢ وفيه: الأقشتين، بالنون، جذوة المقتبس ص ٨٢ وفيه: الأفشتين، بالفاء والنون. والمثبت من بغية الوعاة ٢٥٢/٢.

(٣) انظر تاريخ العلماء والرواة للعلم في الأندلس ١٦/١، جذوة المقتبس ص ١٤٥، بغية الملتمس ص١٨٣، الديباج المذهب ٢٥٩/١، ٢٦٠، هديّة العارفين ص ٣. والأخير هو الذي ذكر شرح نكت كتاب سيبويه.

أوائل من أدخلوه، إن لم يكن أوّلهم.

هذا ما تفيده لنا مصادر التراجم عن بداءة دخول كتاب سيبويه إلى المغرب والأندلس، إلاّ أنني لم أجد لحمدون والأفشين وإبراهيم مكانا في طرق رواية كتاب سيبويه في المغرب والأندلس خاصة، وإنما نجد هذه الطرق تنتهي إلى ثلاثة رجال:

الأول: أبوعلي إسماعيل بن القاسم البغدادي، المعروف بالقالي [٢٨٠-٣٥٦](١) وقد أخذه القالي عن ابن درستويه عن المبرد عن المازني والجرمي، كلاهما عن الأخفش، عن سيبويه (٢).

الثاني: أبوعبدالله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي القرطبيّ الجيّاني الرَّباحي، وبها يعرف[ت:٣٥٨هـ](٣). وقد أخذ الرَّباحي كتاب سيبويه عن أبي القاسم عبدالله بن محمد بن الوليد بن ولاد التميمي، عن أبيه محمد بن الوليد، عن أبي العباس المبرد بسنده المتقدم. كما أخذه الرَّباحي عن أبي جعفر النحاس عن الزجاج عن المبرد بسنده المتقدم(٤).

الثالث: أبوالحسن علي بن إبراهيم بن علي التبريزي، ويعرف بابن

(١) ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ١٢١، جذوة المقتبس ص ١٥٤-١٥٧، بغية الملتمس ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠، ١٢١، برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات المجلد الأول ص ٢٦٨).

(٣) والرباحي: نسبة إلى قلعة رباح بالأندلس. ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص٣١٠-٣١٤.

(٤) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢، ١٠٣، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، ٢٧٣.

الخازن[1]. وقد أخذه التبريزي، عن أبي الحسن علي بن عيسى الربعي، عن أبي سعيد السيرافي، عن مبرمان، عن المبرد بسنده المتقدم. وأخذه الربعي أيضا عن أبي علي الفارسي عن الزجاج عن المبرد بسنده المتقدم[2]. كما أخذه الفارسي أيضا عن ابن السراج عن المبرد بسنده المتقدم[3]. والتبريزي من طبقة تلامذة الرباحي والقالي، ودخول روايته الأندلس جاء متأخراً بالنسبة لهما.

يضاف إلى ما سبق أنّ ابن خروف ذكر في شرح كتاب سيبويه بجانب رواية الرباحي والقالي، الرواية الشرقية ونسخة ابن السراج ونسخة أبي العباس[4]، وقد أشار المؤلف إلى نسخة ابن السراج أوروايته فقال[5]: « والذي قرئ على ابن السراج . . . ». ولا أعرف على وجه التحديد متى دخلت هذ الروايات والنسخ.

هذا وقد انتشر بعد القالي والرباحي والخازن كتاب سيبويه، وتعددت طرقه إليهم، وكثر رجال السند إليهم بطول الزمن. وسأذكر فيما يأتي تلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم وهم طبقة الأعلم الشنتمري؛ لأني رأيت معظم الروايات تؤول إليهم، وأما من بعدهم فهم كثر، يتسع الأمر معهم جدّاً ويصعب إحصاؤهم، ومع

---

(١) قال عنه ابن بشكوال في الصلة ص ٤٠٦: « قدم الأندلس سنة إحدى وعشرين وأربع مائة . . . وكان من أهل العلم بالآداب واللغات، حسن الخط، جيّد الضبط، عالماً بفنون العربية، ثقة فيما رواه، وكانت عنده فوائد جمّة، وكان شافعي المذهب. سمع منه جماعة من علماء الأندلس. وقرأت بخط أبي بكر المصحفي قال لي التبريزي رحمه الله: مولدي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. ودخلت بغداد سنة خمس وتسعين وثلاثمائة ».

(٢) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢، ١٠٣، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) انظر برنامج الوادي آشي ص ٣٠٧.

(٤) انظر ص ١٠٤، ١٠٥ من الدراسة (تحقيق خليفة بديري).

(٥) انظر ص ٣١٩.

ذلك سأذكر نبذة عن بعضهم فيما بعد، وسأبدأ بالرباحي؛ لأن الكلام فيما بعد عن القالي يعتمد على الكلام عليه:

أولا: الرواة عن الرباحي:

١- أبونصر هارون بن موسى بن صالح القيسي المجريطي القرطبيّ [ت: ٤٠١هـ][1].

وقد أخذ عنه الكتاب أبوعمر يوسف بن عبدالله بن خَيرون السهمي الأندلسيّ[2]، وأخذ عن ابن خيرون أبومحمد غانم بن وليد بن محمد المخزوميّ المالقيّ[3]. كما أخذ عن أبي نصر أبوعمر أحمد بنُ صارم الباجيّ[4]، وأخذ عن ابن صارم الأستاذُ أبوعبدالله محمد بن حارث بن أحمد بن مِنُّوْه السرقسطيّ[5].

---

(١) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٣. وأبو نصر المجريطي قال عنه ابن بشكوال في الصلة ص ٦٢٠: « سمع من أبي عيسى الليثي، وأبي عليّ البغداديّ وغيرهما. روى عنه الخولاني . . . وقد أخذ عنه أيضا أبوعمر الطلمنكي، وأبوعمر بن عبدالبرّ وغيرهما ». وفي بغية الوعاة ٣٢١/٢ أنّه لازم أباعليّ القالي حتّى مات. وذكر من مصنفاته: تفسير عيون كتاب سيبويه. مطبوع.

(٢) قال الضبيّ في بغية الملتمس ص ٤٢٨: « أديب نحويّ مشهور ». وانظر جذوة المقتبس ص ٣٤٦، الصلة ص ٦٤٠.

(٣) [ت: ٤٧٠هـ] انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، جذوة المقتبس ص ٣٠٦، ٣٠٧، الصلة ص ٤٣٣.

(٤) قال ابن بشكوال في الصلة ص ٥٥: « كان من أهل المعرفة والضبط والإتقان، عني بالأدب واللغة ». وانظر بغية الوعاة ٣١٣/١.

(٥) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢. قال عنه ابن يشكوال في الصلة ص ٥٢٢: « كان من جلّة أهل الأدب، ومن أهل الحفظ والمعرفة والتقدم في ذلك، روى عن أبي عمر أحمد بن صارم الباجي كثيرا من كتب الآداب. حدث عنه عليّ بن أحمد المقرئ، لقيه بغرناطة وأخذ عنه بها سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة ». ووصفه القاضي عياض بأنه من أئمّة القراءات والنحو. انظر الغنية ص ١٧٤.

٢- أبوعبدالله محمد بن عاصم العاصميّ القرطبيّ [ت: ٣٨٢هـ][(١)].

وقد أخذ عنه الكتاب ابن الإفليلي[(٢)]، وأخذ عن ابن الإفليلي الأستاذُ أبومروان عبدالملك بن سِراج بن عبدالله القرطبيّ[(٣)]، والأعلم الشنتمري[(٤)].

يذكر أنّ ابن الطراوة حمل كتاب سيبويه عن الأعلم الشنتمري وأبي مروان ابن سراج، وأبي بكر بن عياش المرشاني قرأه عليه بإشبيلية[(٥)]. والمرشاني يروي الكامل عن ابن الإفليلي[(٦)]، فلعله روى عنه أيضا كتاب سيبويه، سواء من هذه

(١) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢. قال الحميدي في جذوة المقتبس ص ٧٤: « نحوي مشهور إمام في العربيّة، ذكره أبومحمد بن أحمد-يعني: ابن حزم- وأثنى عليه وقال: كان لايقصر عن أكابر أصحاب محمد بن يزيد المبرّد ». وقال ابن بشكوال في الصلة ص ٤٥٣: « روى عن أبي عبدالله محمد بن يحيى الرباحي، وأبي عليّ البغداذيّ، وغيرهما. وكان من كبار الأدباء وعلمائهم، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية. حدث عنه أبوالقاسم بن الإفليلي ». وانظر بغية الوعاة ١/١٢٣.

(٢) أبوالقاسم إبراهيم بن محمد بن زكرياء القرشيّ الزهريّ القرطبيّ، ينتهي نسبه في سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه [٣٥٢-٤٤١هـ] كان من أئمّة النحو واللغة. ولي الوزارة للمكتفي بالله بالأندلس. له شرح ديوان المتنبي. انظر جذوة المقتبس ص ١٤٢، ١٤٣، الصلة ص ٩٤، وفيّات الأعيان ١/٥١.

(٣) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢. وابن سراج من ذريّة سراج بن قُرّة الكلابيّ صاحب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. وصفه ابن بشكوال بأنّه إمام اللغة بالأندلس غير مدافع، وأنّ الرحلة كانت إليه في وقته. عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاما لايعرف سواه، ثمّ درس الجمهرة فاستظهرها. ولد سنة ٤٠٠هـ، وتوفي سنة ٤٨٩هـ. انظر الصلة ص ٣٤٦، ٣٤٧، المغرب ١/١١٥، بغية الوعاة ٢/١١٠.

(٤) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢.

(٥) انظر التكملة ١/٢١٩، تحفة القادم ص ١٨، الذيل والتكملة ٤/٧٩، بغية الوعاة ١/٦٠٢، ابن الطراوة النحوي ص ٤١، ٤٥. وقد وقفت على محمد بن أحمد بن عبدالله بن عياش العبدي، إشبيلي، أبوعبدالله المرشاني، كان حيا ٦١٥. فلعله حفيده. انظر الذيل والتكملة ٥/٦٥٢.

(٦) انظر الغنية ص ٧٩.

الطريق أو من غيرها.

٣- أبوعمر أحمد بن عبدالعزيز بن فرج بن أبي الحباب القرطبيّ [ت: ٤٠٠هـ][(١)].

وقد أخذ عنه الكتاب أبوبكر مسلم بن أحمد بن أفلح القرطبيّ[(٢)]، وأخذ عن ابن أفلح الأعلم الشنتمريّ[(٣)].

٤- أبوعبدالله محمد بن فَتْحُون بن مُكْرَم التُّجيبي السرقسطيّ القرطبيّ[(٤)].

وقد أخذ عنه الكتاب الوزير أبوبكر محمد بن هشام القيسيّ القرطبيّ، يعرف بابن المصحفيّ[(٥)].

٥- أبومروان عبيد الله بن فرج الطوطالقيّ القرطبيّ [٣٢٤-٣٨٦هـ][(٦)].

---

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، برنامج المجاري ص ١١٧. وابن أبي الحباب نسبه في مصمودة من البرابرة. [ت: ٤٠٠هـ] نحوي لغويّ أديب أخباريّ. قال ابن بشكوال في الصلة ص ٢٥: « روى عن أبي عليّ البغداذي ولزمه، وكانت له منه خاصّة ». ووصفه السيوطي بأنه صاحب القالي، وكناه بأبي عليّ. انظر بغية الوعاة ١/٣٢٥. وقد أخذ عنه بالإضافة لمسلم بن أحمد الآتي الوزير أبوسهل يونس الجذامي الآتي فيمن أخذ الكتاب عن أبي مروان الطوطالقيّ، فهل أخذه أيضا عن أبي الحباب؟ انظر الصلة ٦٤٧، ٦٤٨.

(٢) [٣٧٦-٤٣٣هـ] نحوي أديب. انظر ترجمته في الصلة ٢/٥٩١، ٥٩٢.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢. وانظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ١/٢٦٨).

(٤) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٣. وابن فتحون سرقسطي الأصل، سكن قرطبة ثمّ خرج منها في الفتنة. قال ابن المصحفيّ راوية الكتاب عنه: « ولم ألق من يروي عن الرباحي غيره. وقارب المائة سنة من عمره رحمه الله ». انظر الصلة ص ٤٩١.

(٥) [٣٩٣-٤٨١هـ] ترجمته في الصلة ٢/٥٢٦، ٥٢٧ وهو فيها: ابن المصحى.

(٦) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢. قال ابن بشكوال في الصلة ص ٣٨٩ عن الطوطالقي: « روى عن أبي عليّ البغداذيّ وأبي عبدالله الرَّباحي وابن القوطيّة ونظرائهم، وتحقق بالأدب واللغة وعني بذلك كلّه، =

وقد أخذ عنه الكتاب الوزير أبوسهل يونس بن أحمد بن يونس الجذامي القرطبيّ، المعروف بابن الحرانيّ[1]، وعن أبي سهل الأعلم الشنتمريّ، قراءة عليه لشواهده وإجازة لسائره[2].

وقد أخذ عن الرباحي كتاب سيبويه سليمان بن حسان القرطبيّ، أبوأيوب ابن جُلجُل، مولده سنة٣٣٢هـ، وابتدأ قراءة الكتاب عليه سنة ٣٥٨هـ، ولم أقف على تاريخ وفاته، إلاّ أنه فرغ من تأليف كتاب له سنة ٣٧٧هـ[3]. كما لم أقف عليه في طرق الرواية إلى الرباحي، وإنما نقل ذلك عنه.

ثانياً: الرواة عن القالي:

ولم أقف في مرويات العلماء إلاّ على واحد، وهو: أبوعمر أحمد بن عبدالعزيز بن أبي الحباب[4]، وقد أخذ عن أبي الحباب أبوبكر بن أفلح، وعن ابن أفلح الأعلم الشنتمريّ. وقد سبق ذكر هذا السند عن الرباحي.

وألف كتابا متقنا في اختصار المدوّنة ». وقد ورد اسم أبيه في الصلة: فرْح، بالحاء وسكون الراء. والمثبت من فهرسة ابن خير ص ص ٢٩٢، برنامج الوادي آشي ص ٣١٢. والله اعلم بالصواب.

(١) [ت: ٤٤٢هـ] قال ابن بشكوال في الصلة ص ٦٤٨: « أخذ عن أبي عمر بن الحباب، وابن سيد وغيرهما. وكان بصيرا بلسان العرب، حافظا للغة، قيّما بالأشعار الجاهليّة، عارفا بالعروض . . . حدث عنه أبومروان بن سراج وأبومروان الطبني ». وقد سبق أنّ أباالحباب أحد من روى الكتاب عن الجريطي، فهل روى أبوسهل الكتاب عنه ؟ خاصة أنّ أحد من أخذ عنه هو ابن سراج أحد رواة الكتاب عن ابن الإفليلي كما سبق.

(٢) فهرسة ابن خير ص ٢٧٢.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٤/٨٥.

(٤) انظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ١/٢٦٨).

كما وقفت في شرح كتاب سيبويه لابن خروف على هذا النص: « ووقع في الشرقية ولأبي نصر في الرباحية من جهة القالي »[1]. وهذا يفيد أخذ أبي نصر هارون بن موسى كتاب سيبويه عن القالي، وقد لازم أبونصر القالي إلى أن توفي كما سبق في ترجمة أبي نصر.

يضاف إليه أنّ اثنين ممن ثبتت روايتهما لكتاب سيبويه عن الرباحي قد أخذا عن القالي لكن لم أقف على أخذهما عنه كتاب سيبويه، وهما محمد بن عاصم، وأبومروان الطوطالقيّ[2].

ويبقى من رواة الرباحي ابن فتحون حيث لم أجد له رواية عن أبي عليّ القالي. وإذا عدنا إلى كلام تلميذه الذي ذكرته في الترجمة له، سنرى أنه يذكر أنه معمّر حيث قارب المائة عام، وأنه لم يبق ممن أخذ عن الرباحي غيره، وأنه سرقسطي سكن بعد ذلك قرطبة ثمّ خرج منها، وابن المصحفي ولد سنة ٣٩٣هـ ويبعد أن يكون أخذ كتاب سيبويه قبل سن العشرين، يعني في سنة ٤١٨هـ تقريبا وعمره ٢٥سنة، وإذا ما افترضنا أنّ ابن فتحون عاش إلى ٤٢٢هـ تقريبا، ثمّ طرحنا ٩٨ سنة، تكون ولادته ٣٢٤هـ، فلو افترضنا أنه سكن في بلده سرقسطة ٣٠سنة، فيكون دخوله إلى قرطبة سنة ٣٥٤هـ، وهذا تاريخ قريبٌ من وفاة الرجلين إذ توفي القالي سنة ٣٥٦هـ، وتوفي الرباحي سنة ٣٥٨هـ، فيكون أخذ عن الرباحي في أخر حياة الرباحي، و لم يتمكن من الأخذ عن أبي عليّ لربما لموته وربما لانشغاله، و لم يتمكن بعد ذلك لوفاة أبي عليّ، وبين وفاة أبي عليّ القالي

(١) انظر ص ١١١ بتحقيق خليفة بديري.

(٢) انظر ترجمتهم فيما سبق.

والرباحي سنتان. كلّ هذه المعطيات- عدم وجوده في طرق الرواية عن أبي علـــيّ، وعدم ذكره من قبل المترجمين له في الآخذين عن أبي عليّ، ومـــا ذكرتـــه ســـابقا- ترجح عدم أخذه عن أبي عليّ القالي.

ثالثاً: الرواة عن ابن الخازن:

لم أقف إلاّ على واحد يروي الكتاب عنه: وهو ابـــن المصـــحفيّ[1]. وابـــن المصحفي هذا يروي الكتاب أيضا-كما سبق- عن شـــيخه ابـــن فتحـــون، عـــن الرباحي.

وهذه نبذة عن بعض مقرئي كتاب سيبويه ممـــن وقفـــت علـــى تصـــريح بقراءته كتاب سيبويه على شيخ مع قراءة غيره عليه، وليس الغرض حصرهم:

١- أبوعبدالله محمد بن عبدالرحمن عبدالعزيز الأزديّ، المعـــروف بـــابن أبي العافية [ت:٥٠٩هـــ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلم الشنتمري[2].

٢- أبوالحسن عليّ بن عبدالرحمن التنـــوخي الإشـــبيلي، المشـــهور بـــابن الأخضر[ت: ٥١٤هـــ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلم[3].

٣- أبوعبدالله محمد بن سليمان النفزيّ المالقيّ [٤٧٣-٥٢٥هـــــ] أخـــذ

---

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣.

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ١٦١، إنباه الرواة ٧٣/٣، ١٨٩/٤.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٤، برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهـــد المخطوطات ٢٦٨/١)، الذيل والتكملة ٢٠٩/١، ٢١٥، ٢٢٢، برنامج المجاري ص ١١٧، بغيـــة الوعـــاة ٢٥/٢.

كتاب سيبويه عن خاله أبي محمد غانم بن وليد المخزوميّ[1].

٤- أبوالحسن عليّ بن أحمد بن خلف الأنصاريّ الغرناطيّ، المعروف بابن الباذش [٤٤٤-٥٢٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن منّوة، وابن المصحفيّ، وأبي مروان بن سراج[2].

٥- أبوالحسين سليمان بن محمد بن عبدالله السَّبائيّ المالقيّ، المعروف بابن الطراوة [ت: ٥٢٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلم الشنتمري، وأبي مروان بن سراج، وأبي عياش المَرْشاني[3].

٦- أبوبكر محمد بن عبدالغنيّ بن عمر عبدالله بن فندلة الإشبيليّ [ت: ٥٣٣هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلم الشنتمريّ[4].

٧- أبوعبدالله محمد بن عبدالرحمن بن معمر المذحجي المالقيّ [ت: ٥٣٧هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن المصحفيّ[5].

٨- أبوالقاسم عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن الأمويّ الإشبيليّ، المعروف بابن الرماك [ت: ٥٤١هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الأخضر[6].

٩- أبوالعبّاس أحمد بن محمد عبدالرحمن بن خاطب الباجيّ [٤٦٢-

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، الصلة ص ٥٤٩.
(٢) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠١-١٠٣.
(٣) انظر تحفة القادم ص ١٨، الذيل والتكملة ٤/٧٩، ٨٠، بغية الوعاة ١/٦٠٢.
(٤) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، الصلة ص ٥٥٢، ٥٥٣، بغية الملتمس ص ٩٢، ٩٣.
(٥) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، الصلة ص ٥٥٦.
(٦) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، الذيل والتكملة ٥/٦٤٨، بغية الوعاة ١/٣٢٣، ٣٤٥، ٢/٨٦.

٥٤٢هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله بن أبي العافية[1].

١٠- أبوبكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالخِدَبّ [ت: ٥٨٠هـ تقريبا] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الرماك، و لم يأخذه عن غيره[2].

١١- أبوبكر محمد بن عبدالله بن الجدّ الفهريّ الإشبيلي [٤٩١-٥٨٦هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الأخضر[3].

١٢- أبوعبدالله محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاريّ المرسيّ البلنسيّ الأصل [٥١٣-٥٨٩هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن أبي ركب[4].

١٣- أبوعبدالله محمد بن مالك بن أحمد المِيرتلي، ويكنى أبابكر أيضا، أخذ كتاب سيبويه عن أبي العباس الزاهد. لم أقف على سنة وفاته، وله إجازة سنة ٥٧٨هـ[5].

١٤- أبوجعفر أحمد بن عبدالرحمن بن محمد القرطبيّ، المعروف بابن مضاء [٥١٣-٥٩٢هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الرماك[6].

١٥- أبوالحسن عليّ بن محمد بن عليّ بن خروف الإشبيليّ [ت: ٦٠٩هـ]

---

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ١٦١، التكملة ٥٢، ٥٣.

(٢) انظر بالذيل والتكملة ٥/٦٤٨، بغية الوعاة ١/٢٨.

(٣) بغية الملتمس ٨٤، برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ١/٢٦٨)، برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٣، ٨٤، صلة الصلة ص ١٥٤، الذيل والتكملة ٥/٤٦٣، الإحاطة ٣/٩٠، برنامج المجاري ص ١١٦.

(٤) انظر بغية الوعاة ١/٦٨.

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ١٦٠، ١٦١، التكملة ٥٢٨.

(٦) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ٥٠، ٥١، بغية الوعاة ١/٣٢٣.

أخذ كتاب سيبويه عن ابن طاهر الخدبّ[1].

١٦- أبوالحسن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعيّ الغرناطيّ [ت: ٦٢٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله المِيرتلي[2].

١٧- أبوعليّ عمر بن محمد بن عمر الشلوبين [٥٦٢-٦٤٥هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي بكر بن الجدّ[3].

١٨- أبوالحسين عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الإشبيليّ، المعروف بابن أبي الربيع [٥٩٩-٦٨٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عليّ الشلوبين و لم يكمله، وأخذ بعض الكتاب أيضا عن أبي الحسن الدباج[4].

١٩- أبوإسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي الإشبيليّ [٦٤١-

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ٨١، برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢، صلة الصلة ص ١٥٢.

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ١٦٠، ١٦١، التكملة ٢٣٦، ٢٣٧. وفي بغية الوعاة ٤٨٢/١: أبوالحسين . . . بن حيان. وقد نقل السيوطي من تاريخ غرناطة أنّه كان فاضلا نحويّا ماهراً مقرئاً . . . أقرأ القرآن والعربيّة والأدب كثيراً؛ وأنّ ابن مالك أخذ عنه. ثمّ نقل بعضا من كلام أبي حيّان كان قد ذكره في ترجمة ابن مالك، وإليك النص بتمامه: « قال أبوحيان : بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمدُ عليه، ويُرجع في حلّ المشكلات إليه، إلاّ أنّ بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت ابن حيّان بجيّان، وجلست في حلقة أبي عليّ الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً. و لم يكن ثابت بن حيّان من أئمّة النحويين، وإنما كان من أئمّة المقرئين ». ولعلّ في هذا الوصف غمطاً لحقّ ابن مالك، ولحقّ ثابت وهو مقرئٌ لكتاب سيبويه، أخذه وأخذ عنه روايةً، ونحسن الظنّ بأبي حيّان أنه ربما لم يعرف عن ثابت أنه مقرئ لكتاب سيبويه، وإلاّ لأجلّه، ولتغير ربما كلامه عن ابن مالك. رحمهم الله جميعا.

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٤، برنامج بن أبي الربيع ص ٢٦٨، برنامج المجاري ص ١١٦.

(٤) انظر برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٨، برنامج المجاري ص ١١٦، بغية الوعاة ٤٢/١، ٢٥٣/١.

٧١٦هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن أبي الربيع[١].

٢٠- أبوعبدالله محمد بن عليّ بن أحمد الخولانيّ البيريّ، ابن الفخار[٢] [ت: ٧٥٤هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق الغافقي[٣].

٢١- أبوإسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ الغرناطيّ، الشهير بالشاطبيّ [ت: ٧٩٠هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله البيري[٤].

وقد وقفت على علماء غيرهم كثيرين ممن عرفوا بإقراء كتاب سيبويه[٥] وجودة القيام عليه، وحفظه، ورأيت عدم الحاجة إلى ذكرهم جميعا خاصةً وأنّ أكثرهم لم أقف على تصريح بأخذه الكتاب مع أخذ آخرين عنه.

نتائج وتنبيهات:

١- دخول كتاب سيبويه إلى المغرب والأندلس جاء في وقت مبكّر، وهو النصف الأول من القرن الثالث الهجري تقريبا.

(١) انظر برنامج المجاري ص ١١٦، بغية الوعاة ١/٤٠٥.

(٢) ويعرف بابن الفخار أيضاً، ويختلط بذلك بابن الفخار الجذامي الآتي في شراح كتاب سيبويه، وقد رأيت شهرته بالبيري أكثر فاكتفيت بها.

(٣) انظر المرقبة العليا ص ١٣٤، برنامج المجاري ص ١١٦، بغية الوعاة ١/١٧٤، ١٧٥، نيل الابتهاج ص ٤٨.

(٤) انظر برنامج المجاري ص ١١٦، نيل الابتهاج ص ٤٨.

(٥) انظر مثلا التكملة ٢٤٨، ٦٠٥، ٦٩٢، ٦٩٨، صلة الصلة ص ٤٠، ٤١، ٨٣، ١٢١، ١٣٣، ١٤٨، ١٥٥، الذيل والتكملة ١/٢٦٠، ٢/٤٣٩، ٤٤٦، ٥/١٥١، ٤٦٣، ٥٧٨، ٥٧٩، ٦٨٢، بغية الوعاة ١/٦٨، ٧٢، ١٢١، ١٩٣، ١٩٤، ٢٥٢، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٧، ٤٣٥، ٤٨٤، ٤٩٣، ٥٤٩، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٨، ٢/٢٥، ٨١، ٨٤، ٢٨٨، ٣١٢.

٢- أقدم من عرف بالعناية بكتاب سيبويه من الأندلسيين: أبوإسحاق إبراهيم بن حسين، والأفشين، وهما من قرطبة.

كما أنّ طرق الرواية في الأندلس تؤول إلى قرطبة، فالرباحي من أهل قرطبة، والقالي استوطنها بعدما جاء من المشرق[1]، ويبقى الخازن حيث دخل الأندلس وأُخذ عنه لكنني لم أقف على نص أنه أُخذ عنه في قرطبة، وإن كان هذا هو الراجح؛ ذلك أنّ ابن المصحفيّ وهو قرطبيّ أخذ عن ابن فتحون بقرطبة، والراجح أنه أخذ عن ابن الخازن بها، وعموماً ابن الخازن طارئ عليها، وروايته للكتاب متأخرةٌ، ودخل الأندلس والكتاب مرويٌّ بها عن إمامين، ابن الخازن من طبقة تلاميذهما، بل من أصغر التلاميذ، إن لم يكن من تلاميذ التلاميذ.

واللافت للانتباه أنّ إبراهيم القرطبي لم تنتشر له رواية بالأندلس، ولا الأفشين-هذا بناء على مابين أيدينا من معلومات- على الرغم من أنهما قرطبيّان، و لم أقف على أخذ الأفشين عن إبراهيم؛ فإن صحّ أنّه لم يأخذ عنه، و لم يأخذ الرباحي عن الأفشين، ولو بواسطة لاحتمال عدم إدراك أي منهم الآخر، وفضل الأفشين والرباحي الرحلة إلى المشرق لأخذ الكتاب، فالسبب في ذلك-والله أعلم- أنّ العناية بكتاب سيبويه في تلك الفترة، خاصة ماقبل الرباحي، كانت ضعيفة، يضاف إلى ذلك عناية طالبي العلم بالرحلة إلى المشرق باكراً لأنها قبلتهم خاصة في ذلك الوقت، ففيها يتلقون عوالي الكتب، ويلتقون بأئمّة العلوم؛ فلمّا أصبحت قرطبة قبلة العلماء والطلبة ودخلها من المشرق جهابذةٌ أفذاذ كأبي عليّ القالي، قلّت الحاجة إلى الرحلة كما كان الوضع سابقاً، وصاروا يأخذون عن علمائهم، ثمّ

(١) انظر جذوة المقتبس ص ١٥٥.

يرحلون بعد ذلك؛ للحج، ونشر مالديهم من علم، وأخذ ماعند غيرهم.

وربما كان لدخول أبي عليّ القالي على وجه الخصوص أثرٌ فيما يتعلق بالعربية خاصّة، حيث أشاع لهم جوّ المشرق، فأقعدهم ليأخذوا عنه، بدليل كثرة ما رووه عنه، وكانت للرباحي رحلته أيضاً وطريقه إلى كتاب سيبويه عن علماء أفذاذ، فأخذوا عنه، في ذلك الجوّ العلميّ الذي فاقت به أقرالها قرطبة.

٢- الأعلم الشنتمري حلقةٌ في الإسناد إلى القالي والرباحي، وابن المصحفي حلقة في الإسناد إلى الرباحي والخازن، فمن أخذ عنهما، فالغالب على الظنّ أن يكون قد أخذ عن القالي والرباحي والخازن، ويكون بذلك قد جمع أكثر الطرق إلى كتاب سيبويه. كما أنّ الأعلم الشنتمري أبرز حلقات رواية كتاب سيبويه في الأندلس.

٣- أكثر روايات كتاب سيبويه عن الرباحي، على حسب ما وقفت عليه، على الرغم من أنّ طريق القالي أعلى من طريق الرباحي؛ لأنه يرويه عن ابن درستويه عن المبرد، والرباحي يرويه عن النحاس عن الزجاج عن المبرد، ويرويه عن ابن ولاد عن أبيه عن المبرد، ولذا اكتفى ابن أبي الربيع في برنامجه الذي جمعه ابن الشاط بسنده إلى القالي لعلوّه[1]، والغريب أنني لم أقف على أحدٍ غيره ذكره سوى ابن خروف في شرحه للكتاب، ولم يذكره في سند، وإنما قال: « ووقع في الشرقية ولأبي نصر في الرباحية من جهة القالي »[2]، والنص يدلّ على أنه أخذه عن طريق نسخة أبي نصر هارون بن موسى، وهي نسخة معروفة، قال أبوالحسن الرعيني

(١) انظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ١/٢٥٥).

(٢) انظر ص ١١١ تحقيق خليفة بديري.

تلميذ ابن خروف والشلوبين بعدما ذكر أخذه كتاب سيبويه عن الشلوبين: « ورددت كتابي إلى كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى »[1]. ويبدو أنّ ابن خروف لم يرو الكتاب بسند متصل إلى القالي، بدليل عدم عزوه مباشرة، وإنما عن طريق أبي موسى، وبدليل عدم ذكر طريق القالي في القطعة الموجودة من شرح ابن خروف إلاّ مرة واحدة، في حين أنه ذكر الشرقية سبعا وخمسين مرة تقريبا، ونسخة الرباحي ثلاثا وعشرين مرة[2].

ويبدو أنّ عدم ذكر بعض من سبق أبا علي القالي لايعدو أن يكون مجرد اكتفاء بذكر أحدهما عن ذكر الآخر، بسبب أو بدون سبب، وقد وقفت على مثل هذا، فابن أبي الربيع لم يذكر له تلميذه ابن الشاط في برنامجه الذي ألفه عنه إلا سنداً واحداً لكتاب سيبويه، وهو السند المتصل بالقالي، وكان قد ذكر أنه سيكتفي بالطرق العالية[3]، وهذا نص السند، قال: « يحمله عن أبي علي الشلوبين، عن أبي بكر محمد ابن عبدالله بن الجد الفهري، عن أبي الحسن عليّ بن عبدالرحمن ابن محمد التنوخي[4]، عن أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، عن أبي بكر مسلم بن أحمد بن أفلح، عن أبي عمر أحمد بن عبدالعزيز بن أبي الحباب، عن أبي علي إسماعيل بن القاسم البغداذيّ ».

ويدلّ على أنّ الأمر لايعدو أن يكون اكتفاء بالطريق العالية، أنّ أبا عبدالله

---

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٣، ٨٤.

(٢) انظر مقدمة شرح كتاب سيبويه لابن خروف لخليفة محمد بديري ص ١٠٤، ١٠٥.

(٣) انظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ١/٢٥٥).

(٤) المعروف بابن الأخضر. وسيأتي في سند ابن أبي الربيع التالي بما عرف به.

المجاري ذكر في برنامجه أنه أخذ كتاب سيبويه عن شيخه أبي إسحاق الشاطبيّ، وذكر إسناد الشاطبيّ فقال[1]: « وحدثني به عن شيخه الإمام النحوي أبي عبدالله البيري، عن الأستاذ الكبير أبي إسحاق الغافقيّ، عن إمام النحويين أبي الحسين بن أبي الربيع، عن أبي عليّ الشلوبين قراءة وسماعا عليه لجميعه إلاّ يسيراً منه، عن الشيخ المحدّث الحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن الجد الفهري، سماعاً عليه عن الأستاذ المقرئ أبي الحسن بن الأخضر، عن أبي الحجاج الأعلم، والسماع متصل، قال: قرأت جميعه على الشيخ أبي بكر مسلم الأديب روايةً عنه، عن أبي الحباب عن الرباحي عن أبي جعفر النحاس . . . ». فهذا دليل قاطع على أنّ ابن أبي الربيع روى الكتاب من هذه الطريق، بل إنّ رجال سنده إلى القالي والرباحي لايختلفون في كلا الطريقين.

ويدلّ على ذلك أنّ ابن عطيّة وابن خير لم يذكرا في أسانيدهما وبعضها عن الأعلم أباعليّ القالي، على الرغم من أنّ الأعلم يرويه عنه، فهل هذا إلاّ اكتفاء منهما أو ممن فوقهما؟

كما أنّ أباعلي الشلوبين يروي الكتاب عن أبي الحسن بن نجبة وأبي بكر بن الجد[2]، ولكن طرق الرواية عنه فيما وقفت عليه لم تنص إلاّ على أبي بكر بن الجد، كما سبق.

وأحبّ أن أشير هنا إلى أنّ ابن أبي الربيع أشار إلى طريقه المسموع دون ما أخذه إجازة، على خلاف ابن خير مثلاً الذي أورد بعض الأسانيد التي أخذها

---

(١) انظر برنامج المجاري ص ١١٦، ١١٧.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٦/٤٦٣.

أوبعضها إجازة[1].

كما أحب أن أشير إلى أمر وهو أنّ ابن أبي الربيع على الرغم من ملازمته لشيخه الشلوبين لم يقرأ عليه كتاب سيبويه كاملا، وإنما قرأ أكثره وسمع بعضه بقراءة غيره، ويبدو أن تصدّر ابن أبي الربيع للإقراء باكراً[2] كان سببا في ذلك، يضاف إليه أن قراءة كتاب سيبيويه ليست كغيره، فالكتاب عويص المسالك كثير المزالق، يحتاج إلى أناة وتدبّر؛ ولهذا فقراءته تأخذ وقتاً طويلاً إذا أريد أخذه تفقهاً، ويصعب ذلك على من انصرف للتعليم. ويدلّ على صعوبة رواية الكتاب كلّه تفقها، قول أبي الحسن الرعيني في بيان قراءته على الشلوبين[3]: « وقرأت عليه جملة من كتاب سيبويه، وسمعت أخرى تفقها، وتكرر لي سماعٌ كثيرٌ منه، ثمّ قرأته أجمع بلفظي وختمته عليه، ورددت كتابي إلى كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى ». ولهذا نجد المترجمين ينبهون أحياناً على أنّ فلانا كمّل كتاب سيبويه على فلان، من ذلك ما ورد في ترجمة الوادي آشي أبوخالد محمد بن أحمد النميري، حيث ذكر أنه كمّل على ابن أبي الربيع كتاب سيبويه[4]، ولولا أهمية ذلك لما نبه عليه، وكذلك أحمد بن عليّ المعروف بابن الحاج حيث ذكر أنه ختم كتاب سيبويه على ابن الرماك مرتين[5]، ولولا صعوبة ذلك وأنه صنع شيئا يستحق التنبيه لما نبه.

---

(١) انظر فهرسته ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) انظر البسيط ص ٢٧ (الدراسة).

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٣، ٨٤.

(٤) انظر بغية الوعاة ١/٤٢.

(٥) انظر بغية الوعاة ١/٣٤٥.

وفي ما سبق إشارة إلى طبيعة الدرس النحوي في الأندلس، وخاصة كتاب سيبويه، حيث يجتمع التلاميذ ويقرأ أحدهم، والشيخ يعلّق، ويصعب أن ينال أحدهم فرصة التفرد بالشيخ، خاصة إذا كان مثل الشلوبين، أوأن ينال فرصة قراءة الكتاب دون غيره من التلاميذ إلى أن يتمه، وإنما يقرأ هو مرة وطالبٌ آخر مرة أخرى وهكذا.

وتحسن الإشارة إلى أمر، ما دام الحديث متعلقا بالرواية وطبيعة الدرس النحوي وابن أبي الربيع، وهو أنّ ابن أبي الربيع، وإن كان لم يكمل قراءة كتاب سيبويه، كان كبير مُقرئيه في وقته، عرف بذلك وقرأه عليه طلبة مذكورون؛ بل يقول أبوحيّان في ترجمة أبي محمد ابن علي بن يحيى المرّاكشي، المعروف بالشريف [ت: ٦٨٢هـ]: « كان يدرس كتاب سيبويه في زمن ابن أبي الربيع ». وهذا إطراء لابن أبي الربيع يقلّ نظيره، وإطراء للشريف أيضا. أذكر هذا لأنّ فيه دلالة على أنّ الرواية عندهم مرتبطة بالعلم، وهو مقدّم عليها، ولم يمنعهم نقص رواية ابن أبي الربيع لكتاب سيبويه، أن يأخذوه عنه، بل أن يجعلوه إمام مقرئيه في وقته، وما ذلك إلاّ لإمامته وجلالة قدره وغزير علمه رحمهم الله جميعاً. والله أعلم.

ج/ عناية المغربيين والأندلسيين بشرحه:

اعتنى المغاربة والأندلسيّون خاصّة بشرح كتاب سـيبويه، والتقييـد عليـه، وشرح أبياته، وقد أحصيت عددا لابأس به من هؤلاء االشراح والمقيدين الذين تدلّ شروحهم وتقييداهم على عنايتهم المبكرة بكتاب سيبويه، واستمرار هـذه العنايـة حتّى أواسط القرن الثامن، وهم على حسب سنوات وفياهم:

١- أبوإسحاق إبراهيم بن حسين بن خالد القرطبيّ المالكيّ [ت: ٢٤٩هـ] له شرح نكت كتاب سيبويه(١).

٢- أبومحمّد الزُّبيديّ، عبدالله بن حمُّود بـن عبـدالله المَـذْحجيّ الزُّبيـديّ الأندلسيّ، ابن عمّ أبي بكر الآتي[ت: ٣٧٢هـ] له شرح كتاب سيبويه(٢).

٣- أبوبكر الزُّبيدي، محمد بن الحسن بـن عبـدالله المـذحجي الإشـبيلي [ت: ٣٧٩هـ] له الاستدراك على سيبويه(٣). مطبوع(٤).

٤- أبوالقاسم أحمد بن أَبَان بن سيّد، صاحب الشرطة بقرطبـة [ت: ٣٨٢ هـ] له شرح على كتاب سيبويه(٥).

---

(١) انظر هديّة العارفين ص ٣. وفيه: إبراهيم بن حسن. والمثبت من تاريخ العلماء والـرواة بالأنـدلس ١٦/١، الديباج المذهب ٢٥٩٠/١.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٢٢٠/٤، ٢٢١، إشارة التعيين ص ١٦٥.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٣٠٨، بغية الوعاة ٨٤/١، ٨٥، كشف الظنون ص ١٤٢٨.

(٤) طبعه أوّل مرّة المستشرق الإيطالي جويدي سنة ١٨٩٠م، وطبعه بعد ذلك الـدكتور حنّـا جميـل حدّاد.

(٥) انظر الصلة ص ١٤، كشف الظنون ١٤٢٧. والذي ذكر شرحه الثاني.

٥- أبونصر هارون بن موسى بن صالح القيسيّ المجريطي القرطبيّ [ت: ٤٠١هـ] له شرح عيون كتاب سيبويه. مطبوع[١].

٦- ابن سيده، أبوالحسن علي بن أحمد بن إسماعيل [ت: ٤٥٨هـ] له شرح على كتاب سيبويه[٢].

٧- الأعلم الشنتمري [ت: ٤٧٦هـ] له النكت في تفسير كتاب سيبويه، لخصه من شرح السيرافي، شرح أبيات كتاب سيبويه باسم: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب. كلاهما مطبوع[٣].

٨- ابن الأخضر، أبوالحسن عليّ بن عبدالرحمن بن مهدي التّنوخيّ الإشبيليّ [ت: ٥١٤هـ] له حواشٍ على كتاب سيبويه[٤].

٩- ابن الباذش، أبوالحسن عليّ بن أحمد بن خلف الأنصاريّ الغرناطيّ [ت: ٥٢٨هـ] له شرح كتاب سيبويه[٥].

---

(١) طبع بتحقيق الدكتور عبدربه عبداللطيف عبدربه. وانظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٧، إشارة التعيين ص ٢٤٤، بغية الوعاة ٣٢١/٢. وقد ذكر ابن خير كتابا لأبي نصر باسم النكت عقب الكتاب السابق مباشرة، ونصه: «كتاب عيون كتاب سيبويه وكتاب النكت تأليف . . .». فهل النكت كتابٌ آخر على كتاب سيبويه؟

(٢) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٤.

(٣) طبع الأول الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، والثاني مطبوع في أسفل كتاب سيبويه طبعة بولاق، وقد طبع مفرداً كذلك. وانظر فهرسة ابن خير ص ٢٨١، إشارة التعيين ص ٢٤٤.

(٤) انظر الصلة ص ٤٠٤، إشارة التعيين ٢٤٤. والذي ذكر الحواشي الثاني.

(٥) انظر الديباج المذهب ١٠٨/٢، الإحاطة ١٠١/٤، بغية الوعاة ١٤٣/٢. وقد ظنّ الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله أنّ أبا الحسن بن الباذش هو ابن خلف الذي ينقل البغدادي من شرحه على

=

١٠- ابن الطراوة، أبوالحسين سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقيّ [ت:٥٢٨هـ] له المقدمات إلى علم الكتاب وحلّ المشكلات على توالي الأبواب[١].

١١- ابن يسعون، أبوالحجاج يوسف بن يبقى بن يوسف التجيبي من أهل المريّة [توفي بعد: ٥٤٢ هـ] له شرح أبيات الكتاب[٢].

أبيات الكتاب، وتبعه الدكتور معيض بن مساعد العوفي فذكر في دراسته لشرح كتاب سيبويه للصفار، أنّ ابن الباذش قد شرح أبياته وأحال على خزانة الأدب. والحقيقة أنّ ابن خلف لايمكن أن يكون أباالحسن ابن الباذش؛ لأنّ ابن خلف قد صرّح البغدادي بأنه تلميذ ابن برّي [٤٩٩-٥٨٢هـ] وابن برّي كما ترى من تاريخ ولادته ووفاته لايمكن أن يكون شيخا لأبي الحسن بن الباذش، بل العكس، كما أنّ ابن خلف نقل في أحد المواضع من الإنصاف لابن الأنباري [٥١٣-٥٧٧هـ] ويستحيل أن ينقل منه أبوالحسن بن الباذش، يضاف إلى هذين الأمرين، على أنهما كافيان، أنّ البغدادي نقل عن أبي محمد بن السيد المتوفى عام ٥٢١هـ وأتبعه بقوله: وتبعه ابن خلف، ذكر ذلك في عدة مواضع؛ ممّا يصعب ادّعاء التبعية لوكان المراد أبا الحسن بن الباذش؛ لأنهما متعاصران، كما أنّ ابن الباذش اشتهر بابن الباذش ولم يعرف بابن خلف. والصواب أنّ المراد بابن خلف: سليمان بن بنين بن خلف، تقيّ الدين أبوعبدالغني المصريّ الدقيقي النحويّ. لازم ابن برّي مدّة في النحو، وله مصنفات كثيرة منها: لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب، وهو الكتاب الذي عناه البغدادي. وفي مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى نسخة من جزئه الأول مصورة عن دار الكتب الوطنية بتونس. والله أعلم. انظر خزانة الأدب ٦٤/٣، ٢٤٨/٤، ٤٢١، ٢٠٦/٥، ١٣٣/٨، ٢٠٧/١٣، ٢٨٠، شرح كتاب سيبويه للصفار ص ١٥، بغية الوعاة ٥٩٧/١.

(١) انظر الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٧، ٨٠، وقسم الدراسة منه ص ٩، الذيل والتكملة ٨/٤، بغية الوعاة ٦٠٢/١، إشارة التعيين ص ١٣٥، ٢٤٤.

(٢) ذكر ذلك في كتابه المصباح في شرح أبيات الإيضاح كما ذكر الدكتور عبدالله الحسيني هلال في كتابه ابن يسعون النحوي، ونصه كما نقله الدكتور من اللوحة ٦٠: « وهذا البيت من بيوت الكتاب، وقد وفينا الكلام عليه هنالك، ولنا في إكمال شرحها أملٌ إن تراخى الأجل ». ويفهم من النص أنه لم يكمل شرحها وقت ذكره لها، فهل أكمله بعد ذلك؟ العلم عند الله. انظر ابن يسعون النحوي ص ٢٦، =

١٢- أبوبكر بن أبي الرُّكب، محمد بن مسعود الخُشنيّ الأندلسي الجيّاني [ت: ٥٤٤هـ] له شرح كتاب سيبويه، قال ابن الأبار: « وأظنه لم يكمله »[١].

١٣- ابن هشام اللخمي، محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف الإشبيلي، وسكن سبتة، فنسب إليها [ت: ٥٧٧هـ] له إصلاح ماوقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل[٢].

١٤- أبوبكر بن طاهر المعروف بالخِدَبّ، محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي [ت: ٥٨٠ هـ تقريبا]، له طرر مشهورة على الكتاب، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه[٣].

١٥- أبوذر بن أبي ركب، مصعب بن محمد بن مسعود الخشنيّ الجيّانيّ [٥٣٥-٦٠٤هـ] له شرح كتاب سيبويه، ولم يتمّه[٤].

١٦- الجزوليّ، أبوموسى عيسى بن عبدالعزيز المرّاكشيّ [ت: ٦٠٧هـ] له تنبيهات على كتاب سيبويه[٥].

٢٧. وانظر في ترجمته المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ٣٢٨-٣٣٠، إشارة التعيين ص ٣٩٤.

(١) انظر التكملة ص ٤٧٠، إشارة التعيين ص ٢٤٤، بغية الوعاة ١/٢٤٤، سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٣٩.

(٢) انظر التكملة ص ٦٧٥، إشارة التعيين ص ٢٩٨، بغية الوعاة ١/٤٨، ٤٩، كشف الظنون ص ١٤٢٨.

(٣) انظر التكملة ص ٥٣٢، الذيل والتكملة ٥/٦٤٩، إشارة التعيين ص ٢٤٥، ٢٩٥، بغية الوعاة ١/٢٨.

(٤) انظر التكملة ص ١٨٩.

(٥) انظر الذيل والتكملة ٨/٢٤٨. وانظر بغية الوعاة ٢/٢٣٦.

١٧- ابن خروف، أبوالحسن عليّ بن محمد بن عليّ الأندلسيّ [ت: ٦٠٩هـ] له تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب[1].

١٨- أبوالقاسم الكلاعي، محمد بن عبدالغفور بن محمد الأندلسيّ [ت: بعد ٦١٠هـ] له شرح على كتاب سيبويه[2].

١٩- أبوبكر محمد بن علي بن هود، من تلاميذ ابن طاهر، له على كتاب سيبويه حواش[3].

٢٠- ابن المناصف، أبوإسحاق إبراهيم بن عيسى بن محمد الأزدي القرطبيّ [ت: ٦٢٧هـ] أملى على قول سيبويه: « هذا باب علم ماالكلم من العربيّة »

---

(١) انظر صلة الصلة ص ١٥٢، الذيل والتكملة ٥/٣٢٠، ٣٢١، ٦٢٤، ٦٤٩، إشارة التعيين ص ٢٤٥، جذوة الاقتباس ص ٤٨٤، بغية الوعاة ٢/٢٠٣. وتوجد منه قطعةٌ بدار الكتب المصريّة (تيمور ٥٣٠ نحو)، تبدأ بباب « ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء »، وتنتهي بباب « نظائر ما مضى من المعتل ». وقد حقق ربعها تقريبا خليفة بديري لنيل درجة الماجستير من جامعة الفاتح بليبيا. كما يوجد السفر الرابع في مكتبة ابن يوسف في مراكش برقم ٥٦٦، وهي تحتوي على قسم كبير مما في التيمورية، وتزيد عليها أنها إلى نهاية الكتاب، وتزيد التيمورية بأنها تحتوي على قسم من السفر الثالث بتقسيم المراكشية. وقد علمت بعد فراغي من التحقيق والدراسة أنّ الدكتور صالح الغامدي حقق شرح ابن خروف (الموجود منه) لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، و لم أقف عليه.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٦/٣٩٣.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٥/٦٤٨، صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٨/٥٤٣، إشارة التعيين ص ٢٤٥. والذي نص على الحواشي الأخير، وفيه: أبوهود. وهو تحريف. وفي بغية الوعاة ١/٥٦٨ نقلا عن صلة الصلة ترجمة لروح بن أحمد بن يوسف الجذاميّ، أبوزرعة القرطبيّ، المعروف بابن هود [ت: ٦٢٠هـ] كان عارفا بالفقه مبرزا في النحو . . . تأدب بابن الشراط. وقد ترجم له ابن الأبار في التكملة ص ٣٢٥ و لم يذكر أنه يكنى أبابكر، كما لم يذكره بما عرف به. وهو ليس المقصود، وإنما ذكرته استقصاءً.

عشرين كرّاساً[1].

٢١- ابن معطي، يحيى ابن معطي بن عبدالنور الزواوي المغربيّ [ت: ٦٢٨هـ] له نظمٌ شرح به أبيات سيبويه[2].

٢٢- الصفّار، أبوالفضل قاسم بن عليّ البطليوسيّ [ت: بعد ٦٣٠هـ] له شرح كتاب سيبويه، لم يتمّه بلغ فيه إلى أوّل باب من أبواب التصغير[3].

٢٣- أبوإسحاق بن غالب، إبراهيم بن محمد بن يوسف بن غالب الأنصاري، مرسي سكن مرية [ت: ٦٣٥هـ] وهو من أصحاب الشلوبين، له على كتاب سيبويه شرح[4].

٢٤- الشلوبين، أبوعليّ عمر بن محمّد [ت: ٦٤٥هـ] له تعليق على كتاب سيبويه[5].

٢٥- ابن فتوح، وهو من أصحاب الشلوبين، له على كتاب سيبويه

---

(١) انظر بغية الوعاة ٣٢١/١.

(٢) انظر بغية الوعاة ٣٤٤/٢.

(٣) انظر تذكرة النحاة ص ٥٢٢، إشارة التعيين ص ٢٤٥، ٢٦٦، بغية الوعاة ٢٥٦/٢، خزانة الأدب ٣٦١/٨، وقد قام بتحقيقه وطبع قسمٍ من سفره الأوّل الدكتور معيض بن ساعد العوفي. وسيأتي بعد قليل تلخيص شرح الصفار لأبي حيان.

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ١٥٣، التكملة ص ١٦٩، الذيل والتكملة ٢٤٧/٨، إشارة التعيين ص ٢٤٥. والذي نص على الشرح الأخير.

(٥) انظر صلة الصلة ص ٧١، إنباه الرواة ٣٣٣/٢، إشارة التعيين ص ٢٤١، بغية الوعاة ٢٢٤/٢. وفي إشارة التعيين ص ٢٤٥ أنّ له شرحاً، ولعلّه تجوّز في العبارة، فإنّه ذكر قبل ذلك بقليل أنّ له إملاء.

شرح[1].

٢٦- أبوعبدالله بن الزقّ، محمد بن عبدالله بن حسن الزرهوني الفاسـي[2]. قال ابن عبدالملك[3]: « له معلقات مفيدة وتنبيهات نبيلة على كتاب سيبويه وغيره ».

٢٧- ابن لاهية، أبوالحجاج يوسف بن موسى بن إبراهيم الهواري، مهدوي سكن مراكش [ت: ٦٤٩هـ] له رسالة أدرج فيها شواهد كتاب سيبويه على طريقة أبي الحسن بن حريق في أبيات الجمل[4].

٢٨- ابن الحاجّ، أبوالعبّاس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي [ت: ٦٥١هـ] له على كتاب سيبويه إملاء غريب مبدع[5].

---

(١) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٥. ولعلّ ابن فتوح هذا هو: أبوالحسن عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن فتّوح النفزيّ، من أهل شاطبة، ثمّ سكن بجاية وتوفي بها سنة ٦٤٢هـ. فقيه أصوليّ نحويّ لغويّ أديب شاعر، متقدّم في علم المنطق. من مصنفاته: تقييد على كتاب المفصل للزمخشريّ، وكان يقوم عليه قياما جيّدا. انظر عنوان الدراية ص ١٩٣.

(٢) من شيوخه أبوعبدالله بن حَميد، محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاريّ البلنسيّ، نزل بآخرة مرسية [٥١٣-٥٨٦هـ] شهر بجودة القيام على كتاب سيبويه. وقد أخذ عنه أبوعبدالله بن الزق بمرسية ولازمه. وأخذ عن ابن الزق أبوالعباس بن فرتون أحمد بن يوسف السلمي الفاسيّ المتوفى سنة ٦٦٠هـ وقد نيّف على الثمانين. وعليه فأبوعبدالله بن الزقّ قد عاش في القرن السادس، وأوائل القرن السابع، على الأرجح. انظر الذيل والتكملة ٥/١٤٩-١٥١، ٨/٣٠٧، عنوان الدراية ص ٨٦، نيل الابتهاج ص ٧٩، ٨٠.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٨/٣٠٧.

(٤) انظر الذيل والتكملة ٨/٤٣٧.

(٥) انظر إشارة التعيين ص ٤٧، توشيح الديباج ص ٧٦، بغية الوعاة ١/٣٥٩، ٣٦٠. والذي في توشيح

=

٢٩- الخفاف المالقيّ، أبوبكر يحيى بن عبدالله الجُذاميّ [ت: ٦٥٧هـ] له شرح كتاب سيبويه(١).

٣٠- ابن المحلّي، أبوعبدالله محمد بن الحسن بن عمر الفهريّ السبتيّ [ت: ٦٦٠هـ] له تقاييد على كتاب سيبويه انتسخها ابن الزبير(٢).

٣١- الشلوبين الصغير، أبوعبدالله محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي [ت: ٦٦٠ هـ تقريبا] له شرح أبيات سيبويه(٣).

٣٢- ابن عصفور، عليّ بن مؤمن بن محمد الحضرميّ [٥٩٧-٦٦٩هـ] له تقييد على كتاب سيبويه(٤)، وقد نقل المؤلف له كلاماً على مواضع من كتاب سيبويه.

٣٣- ابن الضائع، عليّ بن محمّد بن عليّ الكُتَاميّ [ت: ٦٨٠هـ] له شرح على كتاب سيبويه جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن، وتعليق على كتاب سيبويه، وردّ على اعتراضات ابن الطراوة على

الديباج أنه شرح سيبويه بشرح فائق. ولعلّه تجوّز بقوله: شرح.

(١) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٥، بغية الوعاة ٤٧٣/١. وقد ورد اسمه في بغية الوعاة: أبوبكر بن يحيى. والمثبت من إشارة التعيين، وبرنامج الوادي آشي ص ١٣٢. وفي برنامج الوادي آشي: ابن الخفاف.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٥٢٠/٨ (تراجم الغرباء من صلة الصلة ألحقها محقق السفر الثامن من الذيل والتكملة).

(٣) انظر إشارة التعيين ص ٣٣٣، بغية الوعاة ١٨٧/١. والذي في إشارة التعيين أنّه ألف كتابا في الآيات التي استشهد بها سيبويه. وهو على الأرجح تحريف.

(٤) انظر صلة الصلة ص ١٤٢.

سيبويه[1].

٣٤- الأُبَّذيّ، عليّ بن محمّد بن محمّد الخُشَنيّ [ت: ٦٨٠هـ] له تقاييد على كتاب سيبويه[2].

٣٥- ابن أبي الربيع، أبوالحسين عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الإشبيلي [ت: ٦٨٨هـ] له تقييد على كتاب سيبويه، قيده عنه تلميذ ابن رُشيد[3].

٣٦- ابن الزبير، أبوجعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبيرالثقفيّ الجيّاني المولد الغرناطيّ المنشأ [ت: ٧٠٨هـ] له تقييدٌ على كتاب سيبويه[4].

٣٧- ابن رُشَيد، محمد بن عمر بن محمد الفهري السبتي [٦٥٧، ٧٢١هـ] ذكر ابن القاضي في جذوة الاقتباس أنّ له تقييدا على كتاب سيبويه، وكان ذكر قبل ذلك أنّه قيّد عن شيخه ابن أبي الربيع تقييدا على كتاب سيبويه[5]، فهل التقييدان مختلفان، للشيخ تقييد وللتلميذ تقييد؟ ظاهر كلام ابن القاضي أنهما مختلفان، و لم أقف على ما يؤيده عند غيره. والله أعلم.

٣٨- ابن الفخّار، أبوعبدالله محمد بن عليّ بن محمد الجذاميّ الأركشيّ

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٣٧٣/٥، إشارة التعيين ص ٢٣٥، ٢٤٥، بغية الوعاة ٢٠٤/٢.

(٢) انظر إشارة التعيين ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٣) وقد سماه السيوطي شرحاً، ورجح أستاذي الأستاذ الدكتور عياد الثبيتي أنّه تقييد. انظر الديباج المذهب ٢٩٨/٢، بغية الوعاة ١٢٥/٢، جذوة الاقتباس ص ٢٨٩، البسيط ص ٧١، ٧٢ (الدراسة).

(٤) انظر بغية الوعاة ٢٩١/١، ٢٩٢. وفي إشارة التعيين ص ٢٤: « وأملى عليّ مسائل من النحو على كتاب سيبويه ». والكلام فيما يبدو لأبي حيان. ويظهر أنه غير التقييد المذكور، خاصة أنّ الحديث عن إملاء مسائل، وابن الزبير من مقرئي الكتاب، وقد تنقل كثيرا، فلا يبعد ذلك.

(٥) انظر ص ٢٨٩، ٢٩٠.

المالقيّ [ت: ٧٢٣هـ] له أجوبة الإقناع والأحساب عن مشكلات مسائل الكتاب[1].

٣٩- أبوحيّان، محمد بن يوسف بن عليّ، أثير الدين الأندلسيّ الغرناطيّ [ت:٧٤٥هـ] له الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار، التجريد لأحكام كتاب سيبويه[2].

٤٠- أبوالعباس العنّابيّ، أحمد بن محمد الأصبحيّ الأندلسيّ [ت: ٧٧٦هـ] له شرح على كتاب سيبويه[3].

٤١- أبوعبدالله الخزرجيّ، له على كتاب سيبويه تعليقة[4].

---

(١) انظر درة الحجال ٨٤/٢، ١٢٦، بغية الوعاة ١٨٧/١، ١٨٨.

(٢) انظر أعيان العصر ٣٤٦/٥، إشارة التعيين ص ٢٩١، درة الحجال ١٢٢/٢، ١٢٤، بغية الوعاة ٢٨٠/١-٢٨٣.

(٣) انظر درة الحجال ٩٨/١، بغية الوعاة ٣٨٢/١.

(٤) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٥. وقد بحثت كثيرا عن أبي عبدالله الخزرجي ووقفت على عدة ممن يكنون بأبي عبدالله وينسبون إلىالخزرج صراحة، وهم كثر، لكن أبرزهم أربعة ذكر صاحب إشارة التعيين واحدا منهم، وهو: محمد بن يحيى بن هشام الخضراويّ الأندلسيّ [٥٧٥-٦٤٦هـ] من أهل الجزيرة الخضراء، يعرف بابن البراذعيّ. إمامٌ في العربيّة، عكف على التعليم. أخذ العربية عن ابن خروف ومصعب والرنديّ، والقراءات عن أبيه. وأخذ عنه الشلوبين، وكان الشلوبين يعترف له بأنه إمامٌ في العربيّة. من مصنفاته: الإفصاح بفوائد الإيضاح، الاقتراح في تلخيص الإيضاح، شرحه، غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح، النقض على الممتع لابن عصفور، فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب جمعها في أسفار، وله تقييدات مفيدة في فنون شتّى. انظر إشارة التعيين ص ٣٤١، بغية الوعاة ٢٦٧/١ ٢٦٨.

الثاني: محمد بن عبدالرحمن [ت: ٦٢٨هـ] شِلْبيّ سكن فاس. أخذ العربية عن ابن خروف، وولي الخطبة وصلاة الفريضة بجامع القرويين بفاس. انظر الذيل والتكملة ٣٦٧/٦، ٣٦٨.

الثالث: محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله [ت: ٦٩١هت] شاطبيّ، نزل تونس وولي القضاء بها.

=

٤٢- الخفّاف السِّجِلْمَاسيّ، له على كتاب سيبويه شرح[1].

٤٣- أبوعثمان الشنترينيّ، سعيد بن عبدالله القرطبيّ، له تـــأليف في مســـائل من كتاب سيبويه ناظر فيها[2].

٤٤- صالح بن محمّد، صاحب الشرح الذي نحن بصدده، وسيأتي.

وصنف أبوالحســـن ســـهل بـــن محمـــد بـــن ســـهل الأزديّ الغرنـــاطيّ [ت: ٦٣٩هـ] كتاباً مفيداً رتّب الكلام فيه على أبواب كتاب سيبويه[3].

كما يوجد في خزانة المكتبة الملكيّة بمدينة كوبنهاغن، كتاب بعنوان إطـــراب في شرح مشكلة الكتاب لأبي عبدالله محمد بن علي الأندلســـي الحـــاج الشـــاطبي التزعوري[4]. و لم أقف على الكتاب ويغلب على الظنّ من خلال العنوان أنّه شـــرح

له شرح القانون للجزولي. انظر عنوان الدراية ص ١١٥، الذيل والتكملة ٦/٥١٠، ٥١١ (التـــراجم الـــتي استدركها التجيبي)، توشيح الديباج ٢٥٦.

الرابع: محمد بن يحيى بن إبراهيم الغرناطيّ [٤٧٩-٥٣٦هـ] يعرف بالجَلاَّء. كان مقرئـــا مجـــوّدا متحققا بالنحو محدثا حافظا. أجاز له ابن خروف وأبوذرّ الخشنيّ وغيرهم. بغية الوعاة ١/٢٦٠، ٢٦١.

(١) انظر إشارة التعيين ٣٤١. وسجلماسة مدينة في جنوب المغرب. و لم أقف على أحد يعرف بالخفاف السلجماسي، وإنما وقفت على الخفاف المالقيّ، وقد مضى قبل قليل أنّ له شرحا، ولا أرجح أن يكون هـــو نفسه السجلماسي لأنّ صاحب إشارة التعيين ذكر الاثنين وذكر لكلٍّ منهما شرحا، ويســـتبعد أن يخلـــط بينهما، ولانملك دليلا على ذلك، فيبقى كلّ شيء على أصله. وممن يعرف بالخفاف أيضا: محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي، صاحب شرح الجمل المسمى بالمنتخب الأكمل. لكن هذا إشبيلي، فهل ســـكن سجلماسة فنسب إليها؟ احتمالٌ، وقد قواه أستاذي الدكتور عياد الثبيتي حينما سألته. والله أعلم.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٤/٣٥، بغية الوعاة ١/٥٨٤.

(٣) انظر الإحاطة ٤/٢٨٦، بغية الوعاة ١/٦٠٥.

(٤) انظر قائمة المخطوطات الجديدة المحفوظة في خزانة المكتبة الملكية بكوبنهاغن. منشـــورات مركـــز =

لمشكلات كتاب سيبويه، كما لم أقف على صاحبه، وقد تــرجم ابــن عبــدالملك لمحمد بن علي بن محمد، وقال: جياني أبوعبدالله بن الحاج، روى عن أبي محمد بــن عتاب، وتفقه بأبي عبدالله بن أصبغ، وأبوي الوليد: ابن رشد وابن عــواد، حــدث عنه أبوعبدالله بن عبادة الجياني. وكان فقيها مشاورا، مدرســا للمدونــة وغيرهــا حافظا، ورحل حاجا فأدى فريضته، وعاد إلى بلده، وأقبــل علــى نشــر العلــم وتدريسه[1]. وظاهر من الترجمة أنه غير المقصود.

المخطوطات والتراث والوثائق- الكويت- الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ.

(١) انظر الذيل والتكملة ٦/٤٩٨.

الفصل الثالث

شرح كتاب سيبويه عرض وتحليل

أ/ توثيق نسبته:

ب/ اسمه:

ج/ زمن تأليفه:

د/ منهج المؤلف فيه:

هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة:

و/ شواهده:

ز/ مصادره:

ح/ اتجاه المؤلف النحوي:

أ/ توثيق نسبته:

لايمكنني توثيق نسبة هذا الشرح من خلال صفحة عنوانه؛ لأنها ساقطة، كما لايمكنني أن أوثقه من خلال خاتمته؛ لأن أكثرها غير مقروء، ولكن المؤلف صرح باسمه في عدة مواضع بأنه صالح بن محمد، بعض هذه المواضع دلالته قويّة على نسبة الكتاب إليه(١).

وفي الشرح مايدلّ على أنّه لم يؤلف بالأندلس، وإنّما ألف قريبا منها، وعلى وجه التحديد بمدينة فاس، وبيان ذلك في الآتي:

١- على الرغم من معاصرة المؤلف فيما يظهر لأبي عليّ الشلوبين وهو من هو في النحو، لم يرد في شرحه تصريح بالنقل عنه مباشرة، إلا في موضع واحد، على كثرة نقله عنه، واعتداده به، فقال(٢): « هذا قوله رحمه الله، وهو الذي قيدته عنه حين قراءتي عليه، وسمعته بعد ذلك يفسر هذا الموضع تفسيرا آخر ». ظاهر هذا النص يفيد أخذ المؤلف عن الشلوبين، لكن ظاهر النصوص الأخرى التي نقلها عن الشلوبين بواسطة غيره تؤيد أنه ناقلٌ للنص السابق، وأنّ المتحدث ليس المؤلف والله أعلم؛ فقد صرح بالنقل عنه في مواضع عديدة بواسطة غيره دون تصريح، إلا في مرة واحدة صرح فيها بالنقل عنه بواسطة ابن زيدان، ولا أدري هل كلّ ما نقله عن الشلوبين، أو بعض ما نقله، في غير تلك المرة، كان بواسطة ابن زيدان أم لا؟ كما لم أقف له على تصريح بالأخذ عن غيره من الأندلسيين، وصالح بن محمد الهسكوري وقد مضى الحديث عنه لم أقف على أنه تنقل بين حواضر المغرب والأندلس، وإنما

---

(١) انظر ص ١٥٠، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٥، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٠، ٣٠٤، ٣٣٥.

(٢) انظر ص ٥١٩.

كان أخذه عن علماء فاس.

٢- قد لايكون ماذكرته سابقا ذا اعتبار لولا أنّ الواسطة ابن زيدان نزيل فاس، ومعظم من وقفت عليهم من الآخذين عنه هم من أهل فاس، ومن بينهم صالح بن محمد الهسكوري.

٣- ممن أخذ عن ابن زيدان بفاس العبدري المعروف بأبي عبدالله الصدفي، وهو من تلاميذ ابن خروف روى عن ابن خروف مما علقه على كتاب سيبويه أضعاف ما أودعه في شرحه، وقد أخذ العبدري عن صالح بن محمد الهسكوري، وأخذ صالح بن محمد عنه[1].

٤- تُعَدُّ فاس إحدى حواضر النحو، وكان لأهلها عناية خاصة بكتاب سيبويه، ومن أشهر من سكنها ابن طاهر وابن خروف، وهؤلاء من أعلام النحو، ولأولهما طرر مشهورة على كتاب سيبويه، وللثاني شرح يعدّ أشهر شروح كتاب سيبويه بعد شرح السيرافي[2].

٥- لم أقف مع كثرة التنقيب والبحث على شخص آخر يستطيع أن ينافس صالح بن محمد الهَسْكُوري على هذا الشرح، بل إنني لم أقف على نحوي أو من له صلة بالنحو اسمه صالح بن محمد إلاّ الهسكوري.

٦- تقدم في الحديث عن المؤلف أنّه فقيه المغرب في وقته، وفي هذا الشرح الذي بين أيدينا ما يدلّ على ارتباطه بالفقه وعنايته به وإدخاله في ثنايا كلامه

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨

(٢) انظر الفقرة ب من الفصل الأول، والفقرة ج من الفصل الثالث.

كقوله: « ولكنّه وإن بنى الواحد على الجمع فإنّ هذا الواحد فيه هاء التّأنيث، وهذا الجمع لاهاء فيه، فإنّما بنى المؤنّث على المذكّر، فلـ(عظاء)جهتان: جهةٌ هو كونه جمعاً، وجهةٌ أخرى هو كونه مذكّرا، فإنّما بنى عليه المؤنّث من حيث كان مذكّراً، وأعرض عن جهة الواحد وجهة الجمع، وهذا يناسب مايقوله الأصوليّون في مسألة الصلاة في الدّار المغصوبة »[1]، وقوله: « وهذا كلّه دخيل في صناعة النّحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصّناعتين »[2].

كلّ ماسبق يجعلني أرجح بنسبة كبيرة وأطمئنّ إلى نسبة هذا الكتاب إلى صالح بن محمد الهَسْكُوري. والله أعلم.

ب/ اسمه:

الكتاب شرح لكتاب سيبويه، ووصفه المؤلف في موضعين بالمجموع[3]، كما صرح في أكثر من موضع بلفظ التذييل، فمن ذلك قوله[4]: « قال صالح بن محمد: وأنا أذيل هذا الباب بحكاية ذكرها الحريري في درة الغواص »، وقوله[5]: « وبهذا يترل كلام ابن عصفور المرسوم في متن الكتاب الذي ذيل هذا عليه »، كما ورد لفظ التقييد[6] إلا أنه فيما يبدو من نقولات المؤلف. وطبيعة الشرح

(١) انظر ص ٦٩٣، ٦٩٤.

(٢) انظر ص ٥٢٣.

(٣) انظر ص ٧٤٢، ٧٧٨.

(٤) انظر ص ١٦٨. وانظر أيضا ١٧٠.

(٥) انظر ص ٢٩٦، ٢٩٧.

(٦) انظر ٦٩٣.

تناسب ماوصفه به مؤلفه من حيث الجمع والتذييل[1]، لكن هل ذيل به على شرح آخر أوتقييد؟ ظاهر بعض النصوص-كالذي مضى-يدلّ على أنّ المؤلف تتبع في هذا الكتاب مؤلفا غيره، وهذا مثال آخر[2]:

« قال المؤلف: وجدت فيها عن أبي الحسن بن عصفور في فصل الياء في المزيد الثلاثيّ: أنه « يَفْعَلّ »، وأنه فائت، فانظر ما أكثر ولوعه بالتكثير.

قلتُ: صحَّف ابنُ عصفور، وظنّ أنّ الذي ذكره الزُّبيدي هو « يَهْيَرٌّ »، وإنما هو « قَهْقَرٌّ »، فليس على الرَّجل دَرَك ».

ج/ زمن تأليفه:

لم أقف على زمن تأليفه تحديدا، ولكن المؤلف من رجال القرن السابع، وآخر من ذكرهم من العلماء ابن عصفور [ت: ٦٦٩هـ]، وابن عصفور انتشرت آراؤه وردّ عليه خصومه قبل وفاته بكثير، فابن هشام الخضراوي [ت: ٦٤٦هـ] ألف كتاب النقض على الممتع لابن عصفور[3]، وأحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الحاج [ت: ٦٤٧هـ] له إيرادات على المقرب، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ماشاء[4]. والمؤلف كما سبق توفي ٦٥٣ أو٦٥٦هـ، فالشرح ألف قبل هذا التاريخ كما لايخفى؛ علما أنّ نسخة الكتاب التي بين يدينا تم الفراغ منها كما جاء في آخرها: « أول شهر صفر

---

(١) انظر ماسيأتي في منهج المؤلف.

(٢) انظر ص ٣٩٩.

(٣) انظر بغية الوعاة ٢٦٧/١/١.

(٤) انظر بغية الوعاة ٣٥٩/١، ٣٦٠.

سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة »[1]، والنسخة لاترقى إلى أن تكون نسخة المؤلف.

د/ منهج المؤلف فيه:

أوّلاً: طريقته:

قبل الخوض في التفصيل، أحبّ أن أشير إلى صفة في هذا الشـــرح، عانيـــت منها كثيراً، وهي أنّه على الرغم مما يُرى في الشرح من إطالـــة واســـتطراد وتنـــوع ووفرة في المعلومات، إلاّ أنّه مع ذلك عسرٌ صعب المـــراس، مغلـــقٌ في كـــثير مـــن المواضع، يحتاج القارئ معه إلى أناة ورفق، ونظر دقيق، وجلـــد في تتبـــع مـــايقول وربطه بما قبله، بل وإلمام بما قال سيبويه، وأنّى يكون كلّ ذلك! وأظنّ أنّ هذا ناتجٌ عن أربعة أسباب:

الأوّل: طبيعة كتاب سيبويه، من حيث ضخامته، وطريقة عرضـــه، وعســـر أسلوبه، وأمام ذلك كلّه لايسع الشارح أيّا كان أن يورد نصوصه المـــراد شـــرحها كاملة، ويشرح ألفاظه كلّهاعلى حسب منهجه، ولو فعل ذلك لاحتاج إلى مالايعلم به إلاّ الله من المجلّدات.

الثاني: أنّ الشرح ليس لكتاب تعليمي يحفظه المبتـــدئون، وإنّمـــا لموســـوعةٍ ضخمة يعتني بها كبار النحاة، فالمؤلف يفترض أن القارئ يعلم في أي شيء يتكلم.

الثالث: أنّ غرض الشارح من شرحه تحرير نص سيبويه، وبيان ما أشكل من لفظه، والانفصال عمّا اعترض به عليه، وتصحيح مذهبه، وإيراد نصـــوص العلمـــاء المتعلقة به، وتلك التي لها وجهٌ من المناسبة، بحيث تتجلى القضيّة، وليس غرضه إيراد

(١) انظر ص ٩٧٥ من القسم المحقق.

نصوص سيبويه كلّها وشرحها، ماكان غير بيّن منها وما كان بيّناً، وقد صرّح كما سيأتي بأنّه ليس من غرضه تبيين البيّن، وبدليل أنّ المؤلف مرّ على أبواب لم يتكلّم عليها بشيء يذكر، وبعضها يكتفي بالإشارة إلى وضوحها، كما أنه أهمل بابا لم يشر إليه مطلقا، كما سيأتي.

وقد وصفه مؤلفه بالمجموع كما مرّ قبل قليل، وهو حقيق بهذا الوصف؛ إذ حشد فيه المؤلف عددا كبيرا من تقييدات العلماء وشروحهم ونصوصهم النحوية، فجاءت لايفهم المغزى من إيرادها في بعض الأحيان، إلاّ من خبُر كتاب سيبويه، وقرأه على أئمّته، ونظر في شروحه، وعرف مشاكله، فحينئذ يفهم مراد المؤلف إذا أومأ، ويدرك كلامه إذا أوجز، ويعلم العلاقة بين مايذكره من مسائل ويشير إليه.

الرابع: أنّ مؤلفه وضعه فيما يبدو تذييلا وتكميلا على أحدِ شروح كتاب سيبويه، أوالتقييدات وهو الأظهر، وهذا ظاهر في بعض نصوصه، وقد نقلت مثالين قبل قليل، إضافة إلى تسميته تذييلا وقد سبقت الإشارة إلى ذلك أيضا.

وقد سرت في تحقيق هذا الشرح على حسب طبيعته، ولو أنّي وقفت عند كلّ عباراته من أجل إيضاحها وتفصيل ما أجمل فيها، لخرج التحقيق عن غايته، فالكتاب شرحٌ لما أشكل من كتاب سيبويه، وتذييلات، ومن يريد قراءته فلابدّ أنّه باحثٌ، لاقارئٌ يتسلّى أو متعلّمٌ للنحو يريد معرفة قوانينه.

هذا ما أردت أن أجمله عن هذا الشرح، وأمّا التفصيل فهو كالآتي:

١- الالتزام بأبواب سيبويه وترتيبها وعناوينها:

التزم المؤلف بعناوين كتاب سيبويه وترتيب أوابه، و لم يخالف ذلك إلاّ فيما

ندر كتقديمه باب « دخول الزيادة في فعلت للمعاني » على باب « ما طاوع الـذي فعله على فَعَل »[1]، ولعل ذلك ترتيب نسخته.

كما أنه لم يسقط منها إلاّ ماندر كإسقاطه باب « ما فُعل منـه علـى غـير فعلته »[2]، حيث لم يشر إليه مطلقا.

وقد يكتفي بالإشارة إلى وضوحها، وبيان الغرض منها، والتنبيه علـى مـا رأى أن ينبه عليه، فباب « ما كان من الياء والواو » مثلا لم يفرده المؤلـف بحـديث وإنما اكتفى بالتنبيه عليه في نهاية باب « ما هذه الحروف منـه فـاءات »، حيـث قال[3]: « والباب بعده واضحٌ، ونكتته أنّ الفتح إنّما هو لمناسبة الحـرف، وهنـا لا يحتاجُ إلى المناسبة؛ لأنّ الحركة لاتثبت للزوم الإدغام والإعلال والـتّمكين. وأمّـا (كَعَّ يَكَعُّ)، وكان أصلُه (يَكْعَعُ) ثمّ نقلت حركة العين إلى الفـاء، لكـن القيـاس والمطّرد ماتقدّم ».

وقد يكتفي بالإشارة إلى شاهد لم يذكره سيبويه، والتعليـق عليـه، نحـو مافعل في « ما لا يجوز فيه فعلته » حيث ذكره في نهاية باب « افعوعلت ومـا هـو على مثله مما لم نذكره »، فقال[4]: « وأدخل في الباب الذي بعده فيمـا لايتعـدّى أصلاً (افْعَنْلَلَ)، وقد أنشد أبوعُبيد:

قد أصبحَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِيني　　　أدْفَعُـهُ عنّي ويَسْرَنْدِيني

(١) انظر ص ٤.

(٢) انظر ص ٤ حاشية (١).

(٣) انظر ص ٥٣. وانظر مثالين آخرين ص ٩١، ١٠١.

(٤) انظر ص ١١، ١٢.

فهذا ضرورة، فيحملُ على أنّه أسقط حرفَ الجرِّ منه ». علماً أنّ الباب الذي ألحق هذا الباب فيه لم يذكر المؤلف فيه سوى مقدمة مختصرة تبين السبب الذي من أجله عقده سيبويه، ثم ذكر اعتراضا لابن الطرواة، وانفصل عنه.

وكأن المؤلف أراد ألاّ يقف عند الواضح وإنما أراد أن يقف عند اللفظ المشكل الذي يحتاج إلى إيضاح، يدل على ذلك ما سبق، وكونه في بعض الأبواب لايشرح أكثر من جملتين أو ثلاث[1].

وعلى الرغم من التزام المؤلف بترتيب العناوين إلاّ أنه لم يلتزم في بعض المواضع بترتيب كلام سيبويه، فتراه أحيانا يشرح كلمة أوعبارة ثم يعقب ذلك بكلمة أوعبارة هي قبلها في كتاب سيبويه[2]، بل ربما شرح كلمة في آخر الباب ثمّ عاد بعد ذلك إلى كلمات في أوله[3]. ولتكرار مثل هذا في مواضع عديدة آثرت عدم الإشارة إليه لئلاّ أثقل الحواشي بما لاطائل تحته، علما أنّ بعضها واضح من خلال التخريج؛ حيث يكون مايورده المؤلف أولا في صفحة من كتاب سيبويه تالية لما يورده بعد ذلك.

٢– شرح عنوان الباب:

وذلك إذا رأى فيه مايحتاج إلى شرح كما فعل في باب « حروف البدل في

---

(١) انظر مثلا الأبواب الأولى من هذا الشرح.

(٢) انظر مثلا باب عدة مايكون عليه الكلم، فقد فعل ذلك في عدة مواضع منها تقديمه لكلام سيبويه على « ما في معنى « ليس ».

(٣) انظر مثلا باب علم حروف الزوائد فقد شرح كلمة « عبدل » وهي آخر ماذكره سيبويه، قبل كلمات مذكورة قبلها.

غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد »، حيث قال[1]: « أي: هذا باب البدل من غير إدغام ».

٣- وضع مقدمات للأبواب:

ويمكن تصنيف أغراض هذه المقدمات كما سماها المؤلف على النحو الآتي:

الأول: تلخيص الباب:

كثيراً ما يبدأ المؤلف الباب بمقدمة يلخص فيها محتوى الباب والغرض منه، ويربطه بما سبق، كما فعل في باب « الحروف الستة إذا كان واحد منها عينا وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فَعِلا » حيث استهلّ الباب بقوله[2]: « تلخيصه: أنّ حرف الحلق كان يفتح نفسَه أو ماقاربه عيناً أو لاماً فيما تقدّم مناسبةً للحرف بحركته حتّى يكون العمل من وجهٍ واحد، فلمّا وقع هنا حرف الحلق في (فَعِل وفَعِيل) . . . ».

الثاني: ضبط الباب:

من ذلك ما فعله في باب « الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا » حيث قال[3]: « قلت: هذا الباب يتضمّن إدغام المثلين المنفصلين، وقد كان تقدّم إدغام المثلين المتّصلين.

(١) انظر ص ٢٩٠.
(٢) انظر ص ٥٤.
(٣) انظر ص ٨٦٨.

فالضّابط لهذا الباب أن نقول: لايخلو الثّاني من المثلين أن يكون متحرّكا أوساكنا، فإن كان ساكنا لم تُدغم، نحو (جَعَلَ الأرض، واضربْ ابن زيدٍ)؛ لأنّ سكون الحرف الثاني من المثلين إذْ ذاك لاتصل إليه الحركة، فلايُتصوّر فيه الأدغام.

ولوكان متحرّكاً فإمّا أن يكون الأوّلُ ساكناً أومتحرّكاً، فإن كان ساكناً فالإدغام خاصّة، نحو (اجعَلْ لَك).

وإن كان متحرّكاً فلايخلو أن يكون ماقبله ساكناً أومتحرّكاً، فإن كان متحرّكاً جاز الفكُّ والإدغامُ على السّواء، وأحسن مايكون الإدغام إذا توالت الحركات، نحو (جَعَلَ لَك)، تقول: جَعَل لّك، وجعَلَ لَك[1].

فإن كان ماقبل المتحرّك ساكناً، فإمّا أن يكون حرفاً صحيحاً أومعتلاً، فإن كان حرفاً صحيحاً فالفكُّ ليس إلاّ، نحو (ابْنُ نُوحٍ)؛ لأنّك إن أدغمت تغيّر المثال، فقلت: بُنُّوح، وإنّما كان يحتمل التّغيير في (مَفَرّ) لكونهما في كلمة، فلمّا كان المثلان منها منفصلين لم يحتملوا التّغيير لضعف الإدغام.

وإن كان حرفاً معتلاً جاز الفكّ والإدغام، فتقول: ثوبُ بَكر، وجيبُ بَكر، وثوب بّكر، وجيب بّكر، والمالُ لَك، والمال لّك، والفكّ أحسن هنا من الفكّ في (جعَل لك)، فالإدغام هناك أحسن إذاً منه هنا، والفكّ في (ثوب بكر وجيب بكر) أحسن منه في (كُوب بكر، ونِيب بكر، والمال لك)؛ لكون هذا فيه فضل مدٍّ زائد على هذا.

(١) الفكّ لغة الحجاز. انظر الكتاب ٤٠٧/٢، الممتع ٦٥٠.

هذا حكم المثلين الصحيحين، فإن كانا معتلّين فإمّا أن يكون الأوّل مدغما أولايكون، فإن كان مدغما . . . ». إلى آخره.

الثالث: التنبيه على وضوح الباب وبيان نكتته:

من ذلك مافعله في باب « مايكون يفعل من فعَل فيه مفتوحا »، حيث استهله بقوله[1]: « هذا الباب واضحٌ، ونكتته أنّ حروف الحلق لّما كانت حروفاً مستفلةَ المخرجِ، أرادوا أن يناسبوا الحركات . . . ».

الرابع: الجمع بين بابين:

وذلك إذا وجد اشتراكا بينهما يمكّنه من وضع ملخص واحد لهما، كقوله في « باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف »[2]: « واعلم أنّ جملة هذا الباب والذي بعده: أنّ الكلمة إذا كانت في هذا الباب على أربعة أحرف فصاعداً، وكانت في الباب الذي بعده على أكثر من ثلاثة أحرف، وكان فيها حرفان مضاعفان . . . ». إلى آخره.

وهذه المقدمات كما لايخفى تابعةٌ لطبيعة الباب الذي يتحدث فيه المؤلف، فالباب الذي تحكمه فكرة يمكن تلخيصها؛ تقريباً للفهم، وجمعا لما فرّق سيبويه وأطال، يلخصه المؤلف، والباب الذي يحتاج إلى إعادة ترتيب وضبط ليدرك تسلسل مسائله، يعيد المؤلف صياغته ويضبطه، والباب الذي يرى أنّه واضحٌ لايحتاج إلى شرح، يشير إلى وضوحه ونكتته، والباب الذي يتعلق بباب آخر،

(١) انظر ص ٤٥.

(٢) انظر ص ٤٩٣.

يقرب بينهما المؤلف بتلخيص ما بينهما من اشتراك؛ ليكون القارئ علـــى درايــة بفكرهما.

٤– إيراد نصٍ قصير لسيبويه:

من عادة المؤلف في شرح كلام سيبويه أن يــورد نصّــا قصــيرا لســيبويه لايتجاوز عادة السطر، يحافظ فيه على لفظ سيبويه، ويصدره بقوله: قال، وقولــه، وما أشبههما، وأحياناً يأتي به غفلاً من ذلك، وأحيانا يأتي بألفاظٍ مجتزأة لايســتفاد من بعضها معنى ظاهر، وإنما هي دليل على النص، وقد يتصرف بالنص، فيحــذف لفظة أومثالا، أو أكثر، مع المحافظة على أكثر ألفاظ سيبويه، وهذا مثال يجمع أكثــر ماسبق، وهو أول نص لسيبويه يقابلك في هذا التحقيق، حيث بدأ المؤلــف بــاب « دخول الزيادة في فعلت للمعاني »، بقوله[1]: « قوله: فإذا كنت أنت فعلت قلــت: كذا ». فالنص كما ترى جزءٌ من نص، وقوله: كذا، بدل من مثال، وستأتي فيمــا يأتي أمثلة أكثر. ولجنوح المؤلف إلى الاقتصار على بعض ألفاظ سيبويه كــثيرا مــا يعقّب نص سيبويه بقوله[2]: « الكلام »، أو « الكلام إلى آخره »، وما أشبهه.

وأحيانا يشير إلى أن هذا قول سيبويه، دون ذكر النصّ، وهذا عادة يــذكره في ثنايا الكلام، من ذلك قوله[3]: « وقوله: (لأنّه قصد أن يكــون المتحــرّك بــين ساكنين واعتدالٌ منه). أي: سكّنوا (يددّاود)؛ لأنّه لو لم يسكن لم يعتــدل اللفــظ، وكانت المتحرّكات بعدد السّواكن فحسن اللفظ. وأحسن من إدغام هــذا إدغــام

---

(١) انظر ص ١.

(٢) انظر مثلا ص ١، ٤، ٥، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧.

(٣) انظر ص ٨٧١.

(جعل لَّك)؛ لتوالي المتحرّكات، وكذا قال سيبويه، وزعم أنّ البيان في (المال لـــك)، و(هم يُظْلِمُنّي)، يزداد حسنا ». وهذا قليلٌ جدا، وأكثر صنيعه الأول.

ويندر أن يأتي المؤلف بالنص بداءةً على سبيل المعنى.

٥- شرح النص:

بعد أن يورد المؤلف نصّ سيبويه يبدأ بشرحه، ويعتمد في ذلك إمّـــا علـــى لفظه، وإمّا على لفظ غيره فقط مصرحا باسمه، وإمّا بكليهما معـــا، وقـــد تكـــون الاستعانة بلفظ سيبويه؛ لايكاد يخلو بابٌ من ذلك، فمما شرحه بلفظه قوله شارحا قول سيبويه[1]: « فإذا كنت أنت فعلت قلت: كذا »: « يعني: إذا كنتَ أنت فاعـــلٌ بالغير، وكان هو المقهور، فهو مفعولٌ حينئذٍ، وأنت صاحب الفعـــل. ذكـــر مـــن (فاعلتُ) التي لا تجيء من اثنين (ناوَلتُ)، وهو من العطيّة، أي: أعطيتـــه، فمعنـــاه: جعله يَنالُ، وليس معناه: نَالَني ونِلتُه. فتدبّره ».

ومما اعتمد فيه على لفظ غيره فقط قوله شارحا قول سيبويه[2]: « وقـــالوا: مُرْهُ، وقال بعضُهم: أُوْمُرْه »: « (ش)-رحمه الله-: يعني أنّ (مُرْ) لمّا خولف بها عـــن سائر مافاؤه همزة فحذفت هنا، هي و(كُلْ، وخُذْ)، و(تِ لي) على هذا، وصار لهنّ كالقانون، استعمل فيه أن أخرج عن هذا القانون وعن حكم أخويـــه؛ إذ لايُقـــال: أُوْكُلْ، وأُوْخُذْ، إلاّ قليلاً، حكاه سيبويه، فلم يعبأ به إذ قد خرج عن الأوّل ».

---

(١) انظر ص ١.

(٢) انظر ص ٥٩.

ومما اعتمد فيه على لفظه ولفظ غيره قوله شارحا قول سيبويه[1]: « ولايجوز الحذف أيضاً في (تَجْزئة) »: « قال السّيرافي: الذي عندي أنّ سيبويه ماأراد ماقاله أبوالعبّاس من الإتيان بالمصدر على التّمام، وإنّما أراد أنّه لايجوز حذف الهاء من الناقص من (تَفْعِلة)، كما جاز في (إقام). والدّليل على ذلك أنّ سيبويه قال في باب المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين: (ونُبِّئتُ تَنْبِيئاً) ولوكان ذلك لايجوز عنده ما استعمله.

وهذا الذي قاله أبوسعيد حسنٌ جدّاً، ولذلك ماعلله الإمام –رحمه الله– بالحمل على مافي آخره حرف علّة، و لم يُعلله بما علّل الأوّل به، ولوكان لايُنطق عنده بالأصل لعلّلَ بذلك، كما فعل بالأوّل. فتدبّره فإنّه بديعٌ. واللهُ الموفّق ».

وهذا مثالٌ آخر كان لفظه فيه مقدماً وغالباً على نقله، قال[2]: « ثمّ قال: (والطّاء التي كالتّاء، والظّاء التي كالثاء).

لايُتخيّل أنّ هذين الحرفين هما مثل (انقطْ تلك، واحفظْ ثمود)، حيث تدغم ويبقى الإطباق، لايجوز اعتقاد مثل هذا، لأمرين:

أحدهما: أنّه لوأراد هذا لكثرت الحروف؛ لأنّهما يدغمان أيضا في الذّال والدّال والصّاد والزّاي والسّين، فينبغي أن يعددها على حسب تعداد ماتُدغم فيه، فدلّ على أنّه لايريد ذلك.

والآخر: أنّ مثل (انقطْ تلك)، لايُقال فيه: إنّ الطّاء بين التّاء والطّاء؛ لأنّ

---

(١) انظر ص ١٧، ١٨.

(٢) انظر ص ٨٥٤-٨٥٦.

الطّاء قد أدخلت في التّاء، وليس لها لفظٌ أصلاً؛ لأنّ الإدغام يُصيّر الحرف الأوّل من جنس الثاني.

وإنّما يعني من الحرف إطباقه، لانفس الحرف، فليس ثمّ حرف حتّى يقال: إنّه بين الحرف والحرف الآخر، فإنّما يعني بهذين الحرفين شيئا آخر لاينضبط إلاّ بالمشافهة.

فإن قلت: قد ذكر داخل الإدغام الشّين التي كالزّاي، نحو (أشدق)، فلأيّ شيء أهمله هنا؟

قلت: لأنّ الشّين لم تخلص للزاي إلاّ يسيراً جدّا، فكأنّها باقية؛ ألاترى أنّ سيبويه-رحمه الله- ذكر الألف الممالة إمالة شديدة، ولم يذكر التي بين اللفظين؛ لما قلناه.

فلذلك زعم أنّ سيبويه أهملها. والذي عندي أنّ هذا العذر لايصحّ؛ لأنّ سيبويه-رحمه الله- إنّما ذكر الألف الممالة إمالة شديدة؛ لأنّها أظهر للحسّ، فيظهر الفرق بينها وبين الألف غير ممالة، ونبّه بذلك على ألف أخرى ممالة إمالة غير شديدة، وهي أخرى غير الألف التي هي غير ممالة؛ ولكن لأنّها ممالة، والألف التي إمالتها شديدة ممالة، اكتفى، وجعل همزة بين بين واحدة.

ورأيت لبعض الطّلبة، قال: سألت الأستاذ أبا الحسن الدّبّاج عن هذا، فقال: تقريب السّين من الزّاي قليلٌ جدّاً، فلذلك لم يذكره لندوره، وهذا كما ترى فإنّ الحروف المسترذلة في نهاية القلّة؛ ألاترى أنّ سيبويه يقول فيها: (لاتستحسن في قراءة، ولاشعر).

قال ابن عصفور: قال ابن دُريد: في لغة أهل اليمن يقولون في (كَمُلَ): جَمُلَ، وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداذ. والجيم كالكاف، وهي بمنزلة ذلك، فتقول في رجُلٍ: رَكُلٌ، فقرّبوها من الكاف. والجيم كالشّين نحو

(اشتمعوا)، في (اجتمعوا). والطّاء التي كالتّاء، نحو (تالَ)، في (طال)، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً؛ لأنّ الطّاء في أصل لغتهم معدومة، فإذا احتاجوا إلى النّطق بها ضعف نطقهم بها. والضّاد الضّعيفة يقولون في (اثْرُدْ له): اضْرُدله، يقربون الثاء من الضاد، وكأنّ ذلك لغة قومٍ ليس في أصل حروفهم الضّاد، فإذا تكلّفوها ضعف نطقهم بها لذلك. والصّاد التي كالسّين، نحو (سابر) في (صابر)، قربت منها؛ لأنّ الصّاد والسّين من مخرج واحد. والباء التي كالفاء، وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم من العجم، وهي على لفظين: أحدهما لفظُ الباءِ أغلبُ عليه من لفظ الفاء، والآخر بالعكس، نحو (بلَح، وبِرْطِيل). والظّاء التّي كالثّاء مثل (ثالم) في (ظالم). وكأنّ الذين تكلّموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجم، فأخذوا من لغاتهم.

قلت: وأكثر هذا منقولٌ من كلام الأعلم ».

وممّا استعان فيه بألفاظ سيبويه لأنها أولى أن تفسر بعضها بعضاً، قوله[1]:

« ثمّ قال: (ومنها المنحرف، وهوحرفٌ شديدٌ جرى فيه الصّوت).

قلت: قوله: (شديد جرى فيه الصوت) مرادفٌ لقوله: (بين الشديد والرخو).

ثمّ أخذ يُعلِّلُ جريان الصّوت فيه، فقال: (لانحراف اللسانِ مع الصّوت).

يريد: أن طرف اللسان عند النّطق به يعتمد على مابينه وبين مايليه من الحنك الأعلى ممّا فويق الضّاحك والنّاب والرّباعيّة والثّنيّة، فيكون شديداً بهذا

---

(١) انظر ص ٨٦٢، ٨٦٣.

القدر، لكن حافّة اللسان تنحرف مع الصّوت، ألاترى قوله: (وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقّ اللسان) أي: من حافّته؛ لأنّ طرفه يُعتمدُ به، على ماقلناه. ورخوٌ؛ لأنّ حافّته تنحرف فيخرج الصّوتُ فتمنعه كما يعترض على الشديدة فيمنع صوتها أن يجري ».

وربما لم يتجاوز شرحه الإبانة عن عود الضمير، وتقدير الجملة، من ذلك شرحه قول سيبويه:« وهو بعدُ نحو الاسم لايتَصَرَّفُ تصرُّفَه، ولايقوى قوَّتَه ». بقوله[1]: « الضّمير في (تصرّفه) عائدٌ على فعل التّعجّب، ويريد: تصرفه الذي كان يجب له بكونه فعلا. وكذلك هو أيضا في قوله: (ولايقوى قوّته) عائدٌ على فعل التّعجّب، يعني أيضاً: قوّته التي كانت تجبُ له بكونه أيضاً فعْلاً ».

وعادة المؤلف كما ذكرت أن يأتي بنص قصير، ثمّ يشرحه، وبعد ذلك يعقبه بنص آخر مكمّل له وهكذا، إلاّ أنّه أحياناً يرى أنّ نصّ سيبويه لا يحتمل التجزئة، وفي نفس الوقت يحتاج إلى إعادة ترتيب، من ذلك قوله[2]: « قال: (وأما مَنْجَنِيق) إلى آخر الكلام.

تلخيص كلامِه: أنّ الميم إن جُعلت زائدة، فلايخلو أن تكون النّون زائدة أو أصليّة، فإن كانت زائدة التقى في أوّل الكلمة زائدتان، وليس من الأسماء الجارية على الأفعال، وهو غير موجود، وإن كانت أصليّة لحقت الزيادة من الرّباعي من أوله، وهو غير موجود، فكان الحكم عليها بالزّيادة خَلْفٌ، فلذلك بَطَل بهذا ما كانت تحتمله الكلمة من أن يكون وزنها (مفعليلا)، وزال أيضا عنه ماكانت

(١) انظر ص ٥٨٠، ٥٨١.

(٢) انظر ص ٤٤٦.

تحتمله من أن يكون وزنها (منفعيلا)، و لم يبق إلاّ أن يكون (فَنْعلـيلا أوفعللـيلا)، فيجب أن يحكم عليها بأنها (فنعليل)؛ إذ قال العرب في التّكسير: مجـانيق، بحـذف النّون الواقعة بعد الميم، ولو كانت أصليّة لقالوا: مناجيق، أومناجق؛ لأنّ فعلَهـم في بنات الخمسة في التّكسير أن يحذفوا ماينقطع عنده بناء التّكسير، وقد ذكرنـا تمـام القول فيه فيما قبل هذا، فانظره هناك ».

٦- تتبع ألفاظ سيبويه:

أحيانا لايكتفي المؤلف بالمراد من كلام سيبويه، بل يتجاوز ذلك إلى تحقيـق ألفاظه، والنظر في ما تحتمله من معانٍ، فمن ذلك ما علقه علـى قـول سـيبويه: « (جَنَعْدَل وشَنَافِر وخَدَرْنَق) لقلّتها في الكلام » حيث قال[1]: « يريـد: أنّ هـذه الأمثلة لّما قلّت في الكلام، و لم تقع الزّوائد موقع النّونات فيها، حكم فيها بالأصـالة في النّون. ويمكن أن يريد بقوله: (لقلّتها): لقلّة هذه الأمثلة مزيـدة فيهـا النّـون، ويكون هنا قوله بمعنى (قلّ) التي تقع يقينا محضا مجازا، كما وقعت في قوله: مـررت بأرض قلّما تنبت إلاّ القَفْعَاء والحَسَك، أراد: مـا تُنبـت؛ لأنّ (فَـنْعَلَلا وفَنَـاعِلا وفَعَلْنَلا) كلّهنّ لم يذكرهنّ فيما تقدّم ».

وقد يتتبعها لوجود علة في تركيبها، من ذلك ما علقه على قـول سـيبويه: « فيما لم يكن بعدُ » حيث قال[2]: « لفظ كثير الاستعمال، وظاهره التنـاقض؛ لأن (لم يكن) ماضٍ، و(بعد) للآخِر، فكأنّ معناه معنى (قام زيدٌ غداً)، وهذا لايعقـل، فكان الشيخ أبوعلي فيما حكي عنه إذا أتاه مثل هذا يضمر له أبداً فعلاً مسـتقبلاً،

---

(١) انظر ص ٤٨٧.

(٢) انظر ص ٢٦٣، ٢٦٤.

فيقول فيمن قال: لم يكن بعدها كذا: كان يعمل. وهذا إضمار لادليل عليه، فالقول به ليس بالصواب، وهو غلطٌ، وذلك أن (بعد) إنما هي للآخِر، أي: بعد شيء متقدم، فقد يكون الشيء المتقدم ماضيا؛ ألا ترى أنك تقول في يوم الجمعة: فعلت هذا بعد يوم الاثنين، وأنت تريد يوم الثلاثاء، وقد تقدم، فلا يشترط في (بعد) أن يكون فيما لم يقع، إنما يكون بعد متقدم، وذلك المتقدم يكون ماضيا، وغير ماض ».

٧- إيضاح ما غمض أو أشكل من كلام سيبويه:

وقد أبان عن هذا النوع من الشرح بقوله[(١)]: « ومعنى كلام الإمام أخيرا: إنما فسّرته وإن كان دائرا بين الناس كثيرا؛ لأنه يضعف تفسير البيِّن؛ لأنه يُحكى كأنه تفسير للتفسير؛ لأن الذي يطلب تفسير اللفظ الخفي عنده يُفسَّر له بالأمر الواضح عنده، فإذا سأل عن تفسير الواضح لم يجد له أوضح منه يُفسَّر به؛ إذ طباع التفسير أن يكون بالجليّ للخفيّ بالنسبة إلى المفسَّر له ».

وقد مرّ في الفقرة الثانية من طريقته أنّه لم يشرح بعض الأبواب لوضوحها، كما قال، واكتفى بالتنبيه على ما رأى أن ينبه عليه، واستهل باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل بقوله[(٢)]: « الباب هو واضح من كلامه، وفيه ما يتكلم عليه ».

كما اعتنى المؤلف بالمواضع المشكلة من كتاب سيبويه، وصرف جزءا من

(١) انظر ص ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) انظر ص ١٠٩.

همه في حلّها ورفع الإشكال عنها، من ذلك قول سيبويه: « تقول: ألا إنّه ذاهبٌ؛ ألا بلى ». قال المؤلف[1]: « موضعٌ مشكلٌ، وتفسيره: إذا أردت أن تقول في جواب من قال: ليس زيدٌ بذاهب، فأردت أن تقول: ألا إنه ذاهب، تقول عوضٌ عن هذا، ألا بلى، أي: ألا بلى هو ذاهب ».

٨- دفع التناقض عن سيبويه والفهم الخاطئ لنصوصه:

وقد مر قبل قليل مثال لدفع التناقض، وهو المثال قبل السابق، ومن ذلك أيضا قوله[2]: « قال في زيادة الميم: إنّ (دِلْقِماً) (فِعْلِم) والميم زائدة، وجعلها هنا أصلا على (فِعْلِلٍ)، واستدلّ بـ(الدَّلْقاء) وهي من النوق التي تَكسَّرَ فوها وسالَ مَرْغُها وهواللعاب، وكذلك (الدَّلُوق)، فاستدلّ سيبويه-رحمه الله- هناك بالاشتقاق، فجعْلُه هنا رباعيّاً معتَرَضٌ، ولاشكّ أنّ الإمام لايتناقض في أقلّ من ثلاثة أوراق، والذي يظهر-والله أعلم- أنه أدرج في هذا الفصل الأصلي والملحق به إدراجا غير مبين؛ اتّكالا على ماتقدّم ».

٩- بيان الوجه الصحيح لكلام سيبويه ودفع الخطأ عنه:

من ذلك ما شرح به قول سيبويه: « وأمّا (الهُمَّقِعُ والزُّمَّلِق) فبمنزلة (عَدَبَّس) » حيث قال[3] « يريد: أنهما في القولين، هذا في أنّ الميم الواحدة في كلّ كلمة منهما زائدة؛ لأنهما ليس لهما مثال في الأصول، والتضعيف لايلزم لهما، فدلّ ذلك على أنهما من أبنية الزوائد.

(١) انظر ص ٢٧٩.

(٢) انظر ص ٣٨٢.

(٣) انظر ص ٤٩٧، ٤٩٨.

وزعم أبوبكر بنُ طاهر: أنّ مرادَه أنّ القولين -قول الخليل وقول غيره- متّفقان فيهما في المزيد من المضاعفين لكونهما لايوجد لهما نظير يحملان عليه.

وهذا الذي زعمَه وتوهَّمَه ليس بشيء؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لم يختلفا أيضا في (سُلَّم)؛ لأنه ليس في الكلام (فُعْوَل ولافُوعَل)، وكذلك لم يختلفا في (خِدَبّ)؛ لأنه ليس في الكلام (فِعَوْل ولافِعَلْو) أصلا، ولاشيء من هذا النّحو. وإذا تبيّن هذا صحّ أنّ مراده ما تقدّم من أنهما متفقان في أنّ إحدى الميمين زائدة منهما؛ لكونهما لامثال لهما في الأصول، ولزوم التّضعيف لهما، فدلّ ذلك على أنهما من أبنية الزوائد ».

١٠- إصلاح عبارة سيبويه:

إذا رأى المؤلف عبارة لسيبويه فيها نقص ظاهر مثلا، فإنّه لايتعصب له ويذهب بعيداً في تخريجها، بل يشير إلى ذلك بكلّ وضوح، من ذلك قوله[1]: « وقوله: (ولابعد ساكن) ليس على الإطلاق؛ ألاترى أنّه تُخفَّفُ بعد السّاكن إذا كان ألفاً، نحو (هَنَا)، فقد كان ينبغي له أن يقول: ولابعد ساكن إلاّ أن يكون ألفاً ».

١١- الإشارة إلى إصلاحات العلماء:

من ذلك قوله[2]: « وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر (المُفْتَتَن). وهو بيّن إن صحّت به روايةٌ، وانتظم معه أبيات الرّجز ».

---

(١) انظر ص ٨٨٤، ٨٨٥.

(٢) انظر ص ٩.

١٢- العناية بنسخ كتاب سيبويه:

يعتني المؤلف بنسخ كتاب سيبويه عناية ظاهرة، فيشير إلى زياداتها، ورواياتها، ويرجح بينها أحيانا، وينبه على صحة الرواية، ولو رأى أنّ هناك خطأ أشار إليه على الرغم من اتفاق الروايات عليه.

فمن الإشارة إلى زياداتها قوله[1]: « ثبت في كتاب الأستاذ بعد المشيئة والمحمية: وقالوا: المزلة ».

ومن إشاراته إلى الروايات والترجيح بينها قوله[2]: « وفي كتاب الأستاذ أبي عليّ -رحمه الله- العتيق المقروء على الرّباحيّ: (أقرب من البيان والأصل إذا ألزم).

فالرّواية الأولى واضحة، أي: لّما صحّت الواو في شقاوة لم تكن طرفاً؛ لأنّ تاءَ التّأنيث حرفُ الإعرابِ انتقل إليها وصارت الطّرف، فأحرى أن تصحّ هنا؛ لأنّه منعه عن الطرفيّة حرفان، وفي ذلك حرفٌ، فالبيان والأصل له ألزم.

وعلى الرّواية الأخرى، فيكون معناه هذا وزيادة، أي: البيان في هذا أولى لما تقدّم من أنّ الحائل هنا بين أن يكون حرفُ العلّة طرفا حرفان، وهناك حرفٌ واحدٌ، مع لزوم هذا الحائل، وعدم ذلك؛ لأنّ تاء التّأنيث ليست الكلمة مبنيّةً عليها، هذا أصلها فإن جاء شيء فخارج، فتدبّره ».

---

(١) انظر ص ٢٢.

(٢) انظر ص ٦٣٤، ٦٣٥.

وقوله[1]: « ورأيت في بعض النسخ: فَتح، بفتح الفاء، مبنيا للفاعل، وهو أقرب وأقل تكلفا ».

وقوله[2]: « ثبت في بعض النُّسخ: وما كانت زيادتُه ياءً آخرةً. وهو أحسن؛ لأنّ مرادَه أن يتكلّم في (اسْلَنْقَى)؛ أوَلا ترى إلى قوله: (أو كانت الياء آخرة زائدة)».

ومن إشارته إلى الروايات دون ترجيح، وإنما التقوية قوله[3]: « ويقويه رواية: (وفتحت الياء) ».

ومن إشارته إلى صحّة الرواية قوله[4]: « هذا وقع في النسخ كلها، وكذلك في نسخة الأستاذ المقروءة على أبي عبدالله الرباحي راوية الكتاب ».

وقوله[5]: « وكذا وقعت الرواية في جميع النسخ ».

وقوله[6]: « وهذه الحكاية في الكتاب كذا وجدت في كلّ نسخه ».

ومن إشارته إلى ما وقع في بعض النسخ من أخطاء قوله[7]: « ثبت في بعض النسخ العتاق: مَنْجنون بالنون، وهو خَلفٌ، وقد قدّم أنه (فَعْلَلُول) قبل هذا بنحو

(١) انظر ص ٥١.
(٢) انظر ص ٣٨٠.
(٣) انظر ص ٤.
(٤) انظر ص ٦.
(٥) انظر ص ٩.
(٦) انظر ص ٨٠٨.
(٧) انظر ص ٣٨٦.

سطرين، وقد عاود ذلك في أبواب العلل، وإنما الصّواب ضبطه بالقـاف، فيكـون (فَنْعَلُول) كما أنّ (مَنْجَنِيق) (فَنْعَليل). قال الزُّبيدي: روي: مَنْجَنـوق ومَنْجَنيـق. وهو الصّواب ».

وقد يقع الخطأ في النسخ كلها، ومع ذلك فالمؤلف لايتردد في الإشارة إليـه وتصحيحه، كقوله[1]: « قوله: (وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الـواو في ترك الهمز، والهمز).

كذا ثبت، والصواب: وفي ترك الهمز، والهمز. وسقطت الواو من (وفي ترك الهمز) وهما من الناسخ ».

وقد وقع هذا الخطأ الذي أشار إليه في نسختي الكتاب اللتين بـين يـديّ: بولاق وهارون.

١٣- عدم العناية بالتعاريف:

والسبب الظاهر في ذلك أنّ المؤلف لايصنف كتاباً تعليميّاً إنّما يشرح كتاب سيبويه، وهو ليس كتابا تعليمياً أيضاً، فالمؤلف عادة يقتحم الباب الـذي يتحـدث فيه بمقدمات توضحه أو تلخصه أو تربطه بما قبلـه، أو يـدخل في نـص سـيبويه مباشرة، ويدلّ على قلّة عنايته بالتعاريف، أنّ باب الإمالـة مـثلاً اسـتهله بقـول سيبويه: « والألف تمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسـورٌ ». ثمّ شـرحه بقولـه[2]: « موجبات الإمالة: الكسرة والياء. والإمالة علـى حسـب تفاصـيلها. والقصـد

(١) انظر ص ٥٨٩.

(٢) انظر ص ٦٤.

بالإمالة: المناسبة، وأن يكون العملُ من وجهٍ واحدٍ، والألف تُشبه الياء، فأرادوا أن يُقرّبوها منها في النّطق.

فالألف تُمالُ إذا كانت بعدها الكسرةُ، ولايمكنُ أن تليها إلاّ وهي بعدُ؛ لأنّ الألف تطلب بانفتاح ماقبلها، ولذلك لم يُنْحَ بها نحو الواو إذا كان بعدها ضمّة؛ لعدم المناسبة، ولأنّه لايُمكن أن تُقرّب نحو الواو ويبقى فيها من نطق الألف، بل تنقلب واواً، بخلافها إذا أملتها نحو الياء، وهذا ممّا يقوّي شبه الألف بالياء؛ هذا لما بعدها من الكسرة.

وتُمال للكسرة التي قبلها وبينهما حرفٌ؛ لأنّه حاجزٌ غيرُ قويّ، كقلبهم السّين صاداً في (صَبَقْت)؛ طلباً للمناسبة، وكذلك إذا كان بينهما حرفان أحدهما ساكنٌ لضعف فصل السّاكن، كما لم يُفصل في (صَوِيق).

وممّا تُمال إليه لأجل الياء الألفُ المنقلبة عن التي هي لام، وكذلك المنقلبة عن الواو لّما كانت تنقلب هنا ياء في مالم يُسمّ فاعله، وتنقلب إذا صارت رُباعيّة أيضا ياء، وتُقلب في نحو (عصا، وقنا) ، فالياء هنا -أعني موضع اللام- تُقلبُ عن الواو، هذا مالامه واوٌ فِعْلا، فإن كان اسماً لم يُملْ إلاّ شاذّاً قليلا؛ لعدم العلّة التي لأجلها أميل مامضى من الفعل ».

لاحظ المقدمة التي وضعها المؤلف ثمّ التفصيل، فقد اعتنى بكلّ ما يتعلق بالإمالة إلاّ التعريف، وقد كان ينتظر مع المقدمة التي وضعها أن يعرف الإمالة.

ومثل ذلك استهلاله باب « الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل »،

بقوله[1]: « القياس في الباب في الوقف أن يكون على السّكون؛ لأنّه أوّلُ السّكوت الذي ينقطع فيه عمل اللسان ويسكن، كما أنّ الابتداء كان بالمتحرّك؛ لأنّه أوّل الكلام الذي هو بحركة اللسان وتصرّفه، فأجروا الطرفي مجرى سائرهما من استعمال الرّوم والإشمام والتّضعيف والنّقل فإنه على مذهب غيره في السّكون، إلاّ أنّه أراد الفرق بين مايعرضه سكونه في الوقف وبين مايلزمه السّكون في الوصل والوقف على مذهبهم في التّنبيه على الأصول.

فعمل الإشمام أضعفها؛ لأنّه للشّفتين لاللّسان، ولايكون إلاّ في الرّفع أو الضّمّ؛ لأنّ ضمَّك شفتيك يمكن مع وضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت فتشير بهما إلى موضع الضّمّة؛ لأنّها من الشّفتين، فيمكّن النّاطقَ أن يضمّ شفتيه فيرى المخاطبُ ذلك. وأمّا الكسرة والفتحة فإنّ مخرجهما لايراه المخاطب؛ لأنّ مخرج الكسرة من وسط الفم، ومخرج الفتحة من الحلق.

وأمّا الرّوم فهو أيضاً يشعر بالحركة التي كانت في الوصل مع أنّه يُدركه الأعمى والبصير، فهو يزيد على الإشمام بياناً؛ لأنّ الإشمام يكون في حقّ البصير دون الأعمى، والرّوم يكون في حقّهما، وهو إضعاف الحركة لاسلبها بالجملة، وعمل الرّوم يمكن في الحركات كلّها، إلاّ أنّ يكون المنصوب منوّناً؛ لأنّه يُعوّض من تنوينه ألفٌ فتبقى الحركةُ التي كانت قبلَ التّنوين على ماكانت عليه، وإنّما احترزنا من مثل (أحمدَ) في المنصوب فإنّه يجوز فيه الرّوم ».

فترى كيف تكلم على الإشمام والروم، دون أن يعرفهما، وإن كان التعريف

(١) انظر ص ١١٧.

مستفاداً من كلامه.

ولايعني ما ذكرته إهمال المؤلف للتعريف بشكل تام، وإنما كما قلت: قلة العناية، ومن هذه القلة تعريفه ما يحكم عليه بالزيادة فقال[١]: « وما يحكم عليه بالزيادة هو: ماتؤدي أصالته إلى عدم البناء، ومايسقط في تصريف الكلمة، وماتكثر زيادته في موضعه الذي هو فيه، مثل (أفْعَل)، ونحوها ».

١٤- الإشارة إلى القضايا التي سبقت:

وهذا في الغالب، من ذلك توجيهه تخريج سيبويه لـ« ميسور » بأنه « مفعول » بقوله[٢]: « كان أصله: إلى وقت يَسَر فيه ماله أن يحضر؛ لأنّه إذا يَسَر مالهُ، فقد أيسر هو، ثمّ بُني منه بنية المفعول، وأقيم المجرور مقام المفعول، فقيل: ميسورٌ فيه، ثمّ اتسع فيه وعدّيَ الفعل إليه، وقيل: ميسورٌ، ورفع ضميره، والأوقالت يتّسع فيها مطّرداً، وقد تقدم في أول الكتاب ».

ومنه قوله[٣]: « وقد بينّا في باب مالاينصرف أن قول الإمام في الباب الأول: (قد ينصرف في المذكّر) (قد) فيه للتقليل، وإن كانت قد دخلت على المضارع ».

وقوله[٤]: « وأمّا الكلام في همزة (ايمن) فقد تقدّم ».

وقوله[٥]: « وقد كان علل نظار وبدادِ بعلة زائدة على مجيئه على الأصل في

---

(١) انظر ص ٤٣٢.

(٢) انظر ص ٣٤.

(٣) انظر ص ٢٠٨.

(٤) انظر ص ٩٠.

(٥) انظر ص ٩٢.

باب الانصراف، وقد تقدم ».

١٥- الإشارة إلى القضايا التي سيجيء شرحها في أبواب لاحقة:

وهذا في الغالب، من ذلك شرحه قول سيبويه: « وأمّا (تَقَيَّسَ، وتَنَزَّرَ) » بقوله[1]: « فصله عنه، وإن كان حمله على المطاوعة كـ« تَمَعْدَدَ » لوجهين: أحدهما: أنّه لم يجئ فِعْل هذا الذي طاوعه، ولذلك قال: كأنّه قال: تُمِّمَ فتَتَمَّمَ. والآخر: أنّ معناه معنى آخر: وهوالذي دخل في القوم وليس منه، وهو من معاني (تفعّل)، وستراه إن شاء اللهُ ».

ومنه شرحه لقول سيبويه: « وقالوا ليس، ولم يقولوا: لاس » بقوله[2]: « يعني: أنّه أيضا مما شذ في إعلاله، كما لم يجيء على طريقة الأفعال في أن لم يستعمل منه مضارعٌ، فحرف تصريفه؛ ليناسب الشذوذ، وستراه في أبواب التصريف ».

ومنه قوله[3]: « و(صار) لأنّه (صير) أيضاً (فَعِلَ) بدليل (صِرت)، وهذا ستراه في التصرف ».

١٦- تقسيم المسائل وترتيبها:

وذلك في مواضع كثيرة متنوعة، فمنها ماكان للعلل كقوله[4]: « علل الفرق بين اللام والفاء، ولم فتحت اللامُ ماقبلها ولم تفتح الفاءُ مابعدها بأمرين: أحدهما:

---

(١) انظر ص ٥.
(٢) انظر ص ٥٧.
(٣) انظر ص ٦٦.
(٤) انظر ص ٤٩.

أنّ هذا كالإدغام . . . والأمر الآخر: أنّ اللام قريبٌ من العين. . . ».

ومنها ما كان لمذاهب العرب كقوله[1]: « . . . فالعرب فيه على قسمين: منهم من يحكم له بحكم ما قبله . . . ومنهم من يحكم له بحكم ما بعده ».

ومنها ما كان لاختلاف جنس ما يتحدث فيه كقوله[2]: « النسب إلى ما في آخره ياءٍ قبلها ألف على حسب انقسام هذا الجنس إلى نوعين منه: قسم يلزم الياء فيه إذا سقطت الهاء التي بعدها أن تنقلب همزة . . . ومنه قسم تقع الياء في طرفا بعد ألف، ولا تقلب همزة كقولك: راي، في جمع (راية)، وثاي في جمع (ثاية)، فهذا الضرب فيه ثلاثة أوجه : الهمز . . . ».

ومنها ما كان لإعادة ترتيب كلام سيبويه كقوله[3]: « فأجاب عن ذلك بأمرين: أحدهما: . . . والآخر . . . ».

ومنها ما كان لتلخيص قضية ووضع قانون يضبطها كقوله[4]: « قلت: القانون الذي يضبط هذا، أن تقول: إذا كان المضاعف ثلاثيًا، فإمّا أن تكون عينه ساكنة، أو متحرّكة، فإن كانت ساكنة فالإدغام من غير شرط، نحو (ردّ)؛ لأنه لافاصل من حركة بين الحرفين، وإن كان متحرّك العين، فإمّا أن يكون على مثال الفعل، أو لايكون، فإن كان على غيرمثال الفعل لم يُدغم أصلاً، نحو (سُرُر، ومُدُدٍ، وسُنُن)؛ لأنّ الأسماء بابها ألاّ تعتلّ لخفّتها، وأخفّها ماكان على ثلاثة أحرف؛

---

(١) انظر ص ٧٣، ٧٤.

(٢) انظر ص ٧٩٤.

(٣) انظر ص ٨٠١.

(٤) انظر ص ٨٠٤.

لأنّه أقلّ الأصول عدداً، فإن كان على مثال الفعل أُدغم، إلاّ أن يكون على (فَعَلَ) فإنّه لايُدغم لخفّة البناء نحو (طَلَلٍ، وشَرَر) ».

١٧- التعليل لمعظم المسائل التي عرض لها:

وسيأتي بيان هذا عند الحديث على موقفه من العلة.

وقد يتجاوز المؤلف بيان علة ما ورد عن العرب إلى تعليل عبارات سيبويه، لرفع اللبس عنها، من ذلك تعليله قول سيبويه: « التي الياء فيهن لام » بقوله[١]: « وكان ينبغي أن يقول: الياء والواو؛ لكنه لما كانت الواو ترجع هنا ياء لو تركها رابعة من مثال الفعل، عبّر بالياء؛ لأنه لايكون هنا إلاّ ياء ».

وربما تجاوز ذلك إلى بيان مذهب سيبويه، كشرحه قول سيبويه: « هذا باب ما يستغنى فيه بما أفعل فعله عن ما أفعله وعن أفعل منه بقولهم: هذا أفعل منه فعلا » بقوله[٢]: « هذا من كلام سيبويه جرى على ماذكر في أوّل الكتاب من أنّه يُتعجّب من (أَفْعَلَ)؛ لأنّه جعل منه (ما أفعلَ فِعْلَه) نحو (ما أجودَ جوابَه)، فجاء ممّا استُغني به عن (ما أفعله)، فهو إذاً الأصل، ولو لم يكن كذلك لم يجعله من باب الاستغناء كاستغنائهم بـ(النّسوة) أن يجمعوا (المرأة) على لفظها، وذلك هو الأصل، ولاذكره مع (ما أَكْثَرَ قائلتَهُ) التي استغنى بها عن (ما أقيلهُ) الذي هو الأصل له لأنّه من فعل ثلاثيّ، وعن (وَدَعَ) وإن كانوا قد قالوا: يَدَعُ-بـ(تَرَكَ) ».

وقد يتجاوز ذلك إلى تعليل سبب إدخال سيبويه لهذه المسألة في الباب الذي

---

(١) انظر ص ٢٦.

(٢) انظر ص ٣٩.

يشرحه، كقوله[1]: « ثمّ قال: (وأمّا قوله تعالى: ﴿فلاتَتَناجَوا﴾ فإن شئت أسـكنت الأولى للمدّ).

أي: إن شئت أدغمت فجمعت بين السّاكنين؛ لأجل المدّ الذي في الألف.

فإن قلت: كيف أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لأمرٍ حسنٍ، وهوأنّ إحدى التّاءين لايلزمها أن تلتقي مع تاء أخـرى؛ ألا ترى أنّك تزيل تاء المضارعة، وتقول: يتناجون، وتزيل تاء (تفاعـل) وتقـول: تُناجوا، فلمّا كان كذلك كان بمترلة « جعل لك » الذي لايلزم أن يكون بعد الأوّل منه مثل (لك)؛ لأنّك تقول: جعل عمرو ».

١٨- الاستشهاد لمعظم القضايا التي تعرض له:

وأكثر شواهده من القرآن والشعر، وسيأتي بيان هذا عند الحـديث علـى شواهده.

١٩- عرض نصوص العلماء وآرائهم:

وهو ممّا تميّز به الشرح، سواء في جمع ما قيل حول قول سيبويه، أو ما قيـل حول القضية التي تحدث سيبويه حولها، وقد كان عرضه في أكثر المواضـع رائعـاً تتلقّاه بالإعجاب، وتستدلّ به على سعة اطلاع المؤلف وأمانته، كقولـه[2]: « قـال سيبويه رحمه الله: وأمّا (فاعلت) فإنّ المصدر الذي لاينكسر أبداً (مفاعلةٌ)، جعلـوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوّل حرف. الكلام إلى آخره.

---

(١) انظر ص ٨٧٤.

(٢) انظر ص ١٤، ١٥.

قال أبوالعبّاس محمّد بن يزيد: هذا خطأٌ، من قبل أنّ الألـــف الزّائـــدة بعـــد الفاء في « فاعلت » موجودة بعد الفاء من « مفاعلة »، فمحال أن تُعوِّضَ من الثّابت!

قال ابن ولاّد: وجهُ قولِ سيبويه: أنّ المصدر من (فاعلــت) يجــيءُ علـــى ضربين: مرّة بحذف الألف الأولى، وهو (الفِعال)، نحو (القِتـــال)، فـــالألف الأولى محذوفة، وفي (المفاعلة) الألف التي قبل آخر حرف، وهي الألف التي تلحق أواخـــر المصادر، فعوّضوا الميم من الألف الأولى التي ذهبت في (الفِعـــال)، وجعلـــوا الهـــاء عوضاً من الألف التي ذهبت من (المفاعلة)، وأوقعـــوا العِـــوضَ في (المفاعلـــة)، ولم يوقعوه في (الفِعال)؛ لأنّ (المفعالة) هي المطّردة اللازمة.

وقال الأستاذ أبوعليّ (ش)-رحمه الله-: إنّما هي قريبٌ من الـــذي قـــال في سين (أسْطاع)؛ وذلك أنّ هذا لوجاء على الأصل المطّرد في هذه المضارعة لانقلبـــت الألف ياءً وتغيّرت، فعوّض من العين الأصليّ المتوهّم، كما عـــوّض في (أســـطاع) من النّقصان الظّاهر.

وهذا كالذي قال ابنُ ولاّد؛ لأنّ هذه الألفَ لّما لحقها الضّـــعفُ بحـــذفها في (القِتال)، عوّض من ذلك؛ لأنّ الذي قال (ش)-رحمه الله-: جـــاء تعويضـــاً ممّـــا يلحقه في الأصل ».

وقوله[1]: « ولِمَ جعل تاء الجميع من البنية والذي هو كالجزء من الكلمـــة، من دون تاء المفردة، وهما للتّأنيث؟

فقال السّيرافي: لأنّ تاء الجميع تكون مع الألف علامةَ الجمـــعِ والتّأنيـــثِ،

---

(١) انظر ص ١٠٩.

فكأنّها دخلت على الألف لاعلى الاسم، وإذا كانت وحدها فقد ضمّت إلى الاسم وهي تنفصل عنه، بخلاف تاء الجمع مع الألف.

قال الأستاذ (ش)-رحمه الله-: قال ذلك -رحمه الله- لأنّ تاء المفردة ما قبلها مفتوحٌ لفظاً كـ(ظُلْمَة)، أو تقديراً كـ(مَدْعاة، ولذلك فهي أشبه بالثّاني من المركّبين من تاء الجمع؛ لأنّه لايكون ماقبلها إلاّ ساكناً ».

وقد ينقل نصوصا يتمم بعضها بعضا، وقد كان في مقدوره أن يجمع بينها بلفظه دون الحاجة إلى ذلك، لولا أنّه أراد أن يرينا ماذا قال هذا وماذا قال ذاك، ويخرج هو بحسن التأليف بينهما، وهذا من أمانته رحمه الله، من ذلك قوله[1]: « (سير): الذي أراد سيبويه (تَفاعلت) التي تطاوع ما يتعدّى إلى واحد، نحو (ضارَبَ زيداً فتَضاربا). وأمّا الذي يطاوع مايتعدّى إلى اثنين فيتعدّى إلى واحد، فنحو (فاوَضَنا الحديثَ، وتَفاوضْناه). وأمثاله كثيرة، إلاّ أنّه لم يُترِّل كلامَ الإمام عليه.

قال الأستاذ أبوعليّ (ش)-رحمه الله-: وتتريلُه أنّ الإمامَ علَّل ذلك بقوله: ففي (تَفاعَلنا) تلفظ بالمعنى الذي كان في (فاعَلته). ومعناه: أنّ (تفاعلنا) قد دلّ على المفعول وأعطاه، وأنّك أوقعت به فعلا وهو بكَ، فلم يطلب زائداً، وهذا إنّما كان فيما يطاوع مايتعدّى إلى واحد، فحينئذٍ يدلُّ فاعِلُ (تفاعل) فيه على ما يدلّ مفعول (فاعَلَ)، وأمّا مطاوع مايتعدّى إلى اثنين فيدلّ الفاعل من (تَفاعَل) على المفعول الأوّل من (فاعَلَ)، ويبقى الثّاني لايدلّ عليه، فيؤتى به، ويكون الفعلُ

---

(١) انظر ص ١، ٢.

حينئذٍ يطلبه زائداً على الفاعل، ومثاله:

...تَنازعنا الحـــديثَ ...

فالفاعل دالٌّ على أنّ (المنازعة) وقعت بينكما في (الحـــديث) أوّلاً، لايـــدلّ على غير ذلك، فطلبـــه الفعـــل بعـــد عمدتـــه فنصـــبه. وأمّـــا (تَفاعَلْنـــا) فـــلا يكون إلاّ وأنت تريد فِعْل اثنين فصاعدا، هذا في الأكثـــر، وقـــد حكـــى هـــو في آخر الباب أنّه جاء على غير (المفاعلة) ومنه قولُ امرئ القَيس:

تَجاوزتُ أحراساً... ».

فهذان النصان للسيرافي والشلوبين، كان المؤلف يستطيع أن يجمع بينـــهما في نص واحد، لولا ماذكرته من رغبته في عرض ما قالا، وإطلاع القارئ على حاجـــة الأول للثاني لتتميم المعنى.

ولايعني هذا أن المؤلف ينقل كلّ ما وقعت عليه عينه ورأى فيه مناسبةً، بـــل تراه أحيانا يشير إلى ذلك ويكتفي بالإشارة، وهي إشارة تدلّ على ولـــوع المؤلـــف باستيفاء أقوال العلماء وتحقيقاهم، ولرغبته في ذات الوقت عدم إثقال الكتاب بعـــد أن استوفى المسألة، من ذلك قوله[1]: « وانظره في سر الصناعة، وفي الخصـــائص ». وقوله[2]: « ورأيت لأبي العبّاس بن ولاّد فصلاً حسناً فانظره ».

وقوله[3]: « وقد أطنب حذاق هذه الصناعة أبوالفتح ابن جني في كتابـــه في

(١) انظر ص ٥١٤.

(٢) انظر ص ٥١٠.

(٣) انظر ص ٢٩٩.

سر الصناعة في هذا المعنى ».

وقوله[1]: « وقد علل ابن جني في هذا الموضع تعليلا آخر، تركته خوف التطويل، مع أن هذا التعليل يغني عنه ».

وقوله[2]: « ونظير قول سيبويه: و لم يفعلوا هذا. قول الفارسي في الإيضاح: و لم يفعلوا ذلك في (إذا هيْ).

قال ابن سمحون: وقلّ من يفهم إلى أي شيء أشار بذلك.

قلت: وهو واضح، وانظر كلامه فيه ».

وقوله[3]: « وقد تكلم على هذا الموضع في الإيضاح أبوالوليد الوقّشي، وردّ عليه ابن يسعون وغيره ممن كتب على الإيضاح، فانظر كلامه ».

وربما أوردها ليبين وجهة نظره في قيمة كلّ منها فقط، دون دخول في استدلالات، أو ترجيح قول على آخر مطلقا، بل لكل منها في نظره وجه، من ذلك قوله[4]: « قال ابن طاهر: هذا وجهٌ آخر: جَعَلَ الميم كميم (المَفْعل) لتلحق ببناء المفعول، إلاّ أنّه عوضٌ من الألف الأولى، والهاء عوضٌ من الألف الأخيرة التي كانت ينبغي أن تكون علّة هذا المصدر لو لم يلزم طريق المفعول.

قال (ش)-رحمه الله-: إنّما معناه أنّه ذكر « مفاعلة »، ووجّهها، ثمّ قال:

---

(١) انظر ص ٥٨٩.

(٢) انظر ص ١٥٦، ١٥٧.

(٣) انظر ص ٨٧٧.

(٤) انظر ص ١٦.

وهؤلاء مع هذا التّوجيه جعلوه مخالفةَ الأصل، كـ« فَعلت ».

والذي قاله أنظم، والذي قاله ابن طاهر أفيد. فتدبّره ».

ومنهقوله[1]: « وهذا ظاهرٌ بادئ الرأي، والذي قاله الإمام أرجح ».

وقوله[2]: « وهو أظهر ».

وربما أوردها لتغليطها والرد عليها، من ذلك[3]: « السّيرافي: وفيه عندي وجهٌ آخر: ذلك أنّ من العرب من يُسكّنُ الحرفَ الذي يبقَى بعد المحذوف من المجزوم، فيقال: اشترْ ثوباً، واتّقْ زيداً، قال:

ومَنْ يتَّقْ فإنّ اللهَ معْهُ

وقال:

قالتْ سُليمَى اشترْ لنا سَوِيقا

وهذا الذي ذكره أبوسعيد غلطٌ، وليست هذه من النّمط الذي ذكر؛ فإنّ التّسكين فيما ذَكَرَ إنّما وجهُه أنّهم أجروا المنفصل كالمتّصل، فأُسكِن (واتّقْ) ».

٢٠– الانفصال عن الاعتراضات الواردة على سيبويه:

وقد تنوعت الاعتراضات فبعضها على اللفظ، وبعضها على الرأي، وبعضها على التعليل، وبعضها استدراك على مافات سيبويه، فمن الاعتراض على

(١) انظر ص ٨٩.

(٢) انظر ص ٩١.

(٣) انظر ص ١٠٢. هذا بالإضافة إلى مواضع أخرى كثيرة جلها في معرض الدفاع عن سيبويه.

اللفظ والانفصال عنه قوله[1]: « وأمّا قوله: ففرّقوا بينها وبين تاء (سَنْبَتةٍ).

السّيرافي: هو سهوٌ؛ لأنّه يعني التّاء الأولى، وهي لا يوقف عليها، وإنّما كان ينبغي أن يقول: سَنْبَت.

وهذا قريبٌ وإنّما يُريد الإمام: فرّقوا بينها وبين تاء « سَنْبَتَة » لو وقف عليها. والمحكي أنّها: سَنْبَتَة، أوسَنْبَةٌ وسَنْبٌ، لاسَنْبَت. كُراع: ويُقال: عشنا بذلك سَنْبَةً، أي: حِقْبة. وفي (المختصر): السَّنْبَةُ: الدّهرُ ».

ومن الاعتراض على الرأي والانفصال عنه قوله[2]: « قوله: فسألته عنها فيمن خفّف، فقال: أُويٌّ، كما ترى.

قال أبوعثمان -رحمه الله-: قوله: أُويٌّ بالهمز، لابدّ منه، خطأ؛ لأنه يمكن أن يقول: وُوي، وذلك أن يراعي الأصل، وهو « وُؤي »، بالهمز في العين، فإنّك إذا فعلت هذا لاتهمز أصلا، كما لاتهمز مع وجود الأصل؛ لأنه لايجتمع همزتان في كلمة واحدة. ويدلّ على أنّ مراعاة الأصل جائز أنّك لاتقول: أُيٌّ، بإبدال الواو التي هي همزة ياء وإدغامها في الياء الآخِرة؛ لأنه متى اجتمع لهم واو وياء وسبقت إحداهما بالسّكون وجب عليهم قلب الواو ياءً، لكن لم يقلبوا هنا على أن راعوا الأصل، كما لايقلبون مع وجود الأصل. ومثل هذا أيضا قولهم: وُوري، ونقل هذا إلى مراعاة (واري). فكذلك أيضا هذا إن أنت راعيت الأصل أصلا، و إن راعيت اللفظ قلبت كما قلبت في (أُوري) حين راعيت اللفظ. وإنما تكون الهمزة

(١) انظر ص ١٠٩، ١١٠.

(٢) انظر ص ٥٠٧-٥١٠.

بدلا منها لو كانت الواو غير عارضة. كذا قال أبوعثمان المازني، وهو قولٌ ظاهرٌ جدّاً.

والجواب عن قوله هذا أن تقول: إنّ مراعاة الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء، وتصحيحها أوّلا ومعها واو أخرى على غير قياس، من جهة ترك مراعاة اللفظ خاصّة؛ إذ في ذلك مراعاة المعدوم على غير قياس، فيجب ألاّ يكون إلاّ حيث وجدت، ولايقاس عليها، وعلى هذا يجب أن يقال: أُويٌ، بالهمز لاغير.

وقد ردّ قول أبي عثمان هذا أبوبكر بن طاهر بقولٍ غير هذا، وهو أن قال: راعوا الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء؛ لأنهما ليسا مثلين، وإن كان اجتماعهما لذلك ليس فيه وجهٌ من الاستثقال مافي اجتماع المثلين، فالهمزة والواو قريبتان من حكم المثلين، فلمّا زاد ذلك نقلت الهمزة واوا، فثقل اجتماعهما؛ لما فيه من اجتماع المثلين، فقوي القلب. فاعترضه رحمه الله بـ(وُوري). واعتذر عنه بأن قال: أنس له بوُولَى.

وهذا الذي اعتذر به ضعيف؛ فإنه كما أنس له (بوُولَى)، فـ(وُويٌ) أنس له بـ(وُوري). وإنما يجب أن يكون الرّدّ بما قدّمناه.

وقد ردّ بعض النّحويين على سيبويه -رحمه الله- بأن قال: إنّ (أُوي) خطأ في لغة من لغته التخفيف، فإنه يؤدي إلى الهروب من الهمزة الساكنة إلى الهمزة المتحركة المضمومة، والهمزة الساكنة أخف، فيكون فيه الهروب من خفيف إلى ثقيل، وهو نقض الغرض.

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ فإنه إنما هو فرارٌ عن الهمزة الساكنة إلى واو ساكنة، والواو الساكنة أخفّ من الهمزة الساكنة، ولّما هربنا من الهمزة الساكنة إلى الواو الساكنة هربنا من الواو المضمومة إلى الهمزة المضمومة، وإذ الهمزة

المضمومة أخفّ من الواو المضمومة، فإذاً إنّما هربت من ثقيل إلى خفيف. ورأيت لأبي العبّاس بن ولّاد فصلاً حسناً فانظره ».

ومن الاعتراض على تعليله والانفصال عنه قوله[1]: « قال-رحمه الله-: وأمّا مصدر (تفعّلت) فإنّه (التّفعُّل) الكلام.

اعتُرِضَ تعليلُه ضمَّ العينِ بأنّه لوفُتحَ لأخرج عن أبنية الأسماء: بأنّ الضمّة تخرجُه عن جميع أبنية الكلام، فأولى أن يدخلَ فيما هو موجودٌ في بعض أنواع الكلام من أن يخرجَ إلى ماليس فيه!

والجواب: أنّ الإمام إنّما أراد: لّما كان « تفعَّلَ » بناءً يختصُّ بالفعل، وأبنية الأفعال غير أبنية الأسماء في مواضع، أرادوا أن يختصّوا هذا ببناء، وبسطوا له لئلاّ يتركوه في بناء اختصّ بالفعل و لم يوجد للأسماء.

ومن الاستدراكات والانفصال عنها قوله[2]: « هذا الباب هي ما زيدت في الفعل، فيه الزّوائد لالمعنى خاصّ كالأبواب المتقدّمة، بل لمعنى التّكثير والمبالغة فقط؛ لأنّ الأصل: لايُزادُ حرفٌ إلاّ لمعنى، وأدخل في جملته ما لم يُستعمل بغير زيادة، و لم يُستعمل من ثلاثي (ابهارَّ القمرُ): كثر ضَوؤه.

فاعترضَ ابنُ الطّراوة بقولهم: بهرَ القمرُ السّماءَ. وهذه غفلةٌ منه؛ فإنّ الإمام إنّما أراد أن يستعمل منه ثلاثي بمعناه، فلم يقل في (اقطارَّ النّبتُ): قطرَ، وكذلك هذا لم يُقل في (ابهارَّ القمرُ)، غير معدًّى: بهرَ القمرُ، غير معدّى، بمعنى كثر ضَوؤه،

(١) انظر ص ١٣.

(٢) انظر ص ١١.

بل: بهرَ السّماءَ القمرُ، أي: غلب ظُلمتها بضوئه. فتدبّره ».

ومع ذلك فقد كان المؤلف يعترض على سيبويه حينما لايجد بدًّا من ذلـــك، ويشير إلى أن ما ذكره يوجد ما هو أحسن منه، إلا أنه عادة يوجه كلام ســيبويه، من ذلك قوله[1]: « وزعم الإمام أن الياء في النّصب والجرّ في التثنية والجمع الــذي على حدّها مبدلةٌ من واو.

وإنما كان الأليق أنّ يقول: إنّ الياء في الجر أصل؛ للمناسبة التي بينها وبــين الجرّ، وإنّ الياء التي في النصب بدلٌ من الألف. وأمّا أنّ الواو أصل في الجر والنصب اللذين يكونان في التثنية والجمع الذي على حدها فيعسر النظر فيه، ووجهُــه -والله أعلم-: أنّ الذي أجرته العرب مجرى الجمع فجمعتــه بــالواو والنـــون في الرفـــع، والياء والنون في النصب والجرّ، إنما الأصل فيه الـــواو؛ ألا تـــرى أنهـــم يقولـــون: ثلاثون، أربعون، ومن هذا ينقلب إلى الياء؛ ألا ترى أنّ إعراب الجمـــع إنمـــا هـــو بالتغيير والانقلاب، فصارت الواو أصلا في الجمع، والياء على هذا بدل منها، هـــذا حكم الجمع.

وأما التثنية فأصلها الألف في الرفع؛ ألا ترى أنك تقول: اثنان واثنتان، فمِـــن هذا أيضا ينقلب، فقد كان حقُّه أن يقول: إنّ الياء بدل من الألف؛ لكـــن الألـــف في التثنية بدل من الواو التي تكون مغيرة، فالبدل في الحقيقة إنما هو من الواو ».

ومنه قوله[2]: « ففي استشهاد الإمام -رحمه الله- بالبيت على هذا إشكالان:

(١) انظر ص ٢٩٢، ٢٩٣.

(٢) انظر ص ٦٥٠.

أحدهما: أنّه يمكن أن يكون من (عاطت تعوط عُوْطَطَاً)، فكيف جعلــها منقلبــةً، وماالذي دعاه إلى ذلك؟

فقيل: إنّما سمعه ممّن لغتُه الياء، ولذلك قال: سمعنا من العرب مــن يقــول: تَعَيَّطَت، فقال: فكأنّه سمع من يقول: تعيَّطت، ويقول البيت.

فنقول: هب هذا، ففيه إشكالٌ آخر، وهو أنّه لــيس في سماعــه (تعيَّطــت) مايدلّ على أنّه من الياء، ويمكن أن يكون من الواو، إلاّ أنّه (تَفَيْعَلَ)، فانقلبت الــواو بسبب سبق الياء لها ساكنةً، وهذا مشكل، ولايمكن أن يكون الإمام سمع مصــدرها فاستدلّ بذلك على أنّه (تَفعَّلَ)؛ لأنّ مصــدر (تَفعَّــلَ) (تفعُّــل)، مثــل مصــدر (تدحرجَ)، وقد نصّ هو عليه، ومصدر (تفيعل) (تفعُّل)، فلا يظهر الفرق ».

وربما أيد اعتراضه بكلام سيبويه، إلا أنه يوجه كلام سيبويه ويخرجــه، مــن ذلك قوله[1]: « وقال في تعليل امتناع أن يضمَّ حرف المضارعة حملا على ضمّ ثــاني (فَعِلَ) كما كسروا: فكرهوا الضّمّتين، و لم يخــافوا التبــاس معنــيين فعمــدوا إلى الأخفّ، و لم يريدوا تفريقاً بين معنيين كما أردت ذلك في (فعِل). وهــو مشــكل لأنّه لم يُقصد في (فعِل) تفريقٌ بين معنيين، وقد قاله هو حين علل لِــمَ لمْ يكســر الياء فيه، فإنّما يريد: فلم يفرّقوا بين ما (فَعِلَ) منه مكسورا وبين مــا (فَعــلَ) منــه مفتوحا وبين ما (فَعلَ) منه مضموماً، كما فعلوا ذلك بين ما (فعلَ) منــه مكســورا وبين ما (فعلَ) منه مفتوحا، ولو لم يقصد المعاني التي تغيّر مقاصد القــائلين فلــيس بتعليل، بل التّعليل الاستقبال مع عدم الالتباس، وليس المعنيــان هنــا كــالمعنيين في

(١) انظر ص ٦٢.

قوله: و لم يخافوا إلباس معنيين. فتدبّره فبه يصحّ الكلام ».

وربما كان اعتراضه تلميحاً، وذلك بالإشارة إلى أن قوله خلاف المشهور، كقوله: « قوله: وأَتْهَم؛ لأنّه من التّوهم.

المشهور في (أَتْهَمَ) أنه بمعنى صار تهاميّاً ».

٢١- الانفصال عن الاعتراضات الواردة على بعض أعلام النحويين:

ولدينا في هذا الموضوع مثال يحسن عرضه والوقوف على ما فيه؛ لأنّ دلالاته كثيرة، فهو من جانب يدلّنا على حرص المؤلف على بيان الخطأ من الصواب في أقوال العلماء، ويدلنا من جانب آخر على رغبته في إنصاف أولئك العلماء وعدم تحميلهم ما لم يقولوا، فمخالفتهم في الرأي واردة، لكن أن ندّعي جهلهم، فلا، ويدلنا أيضاً على طول نفسه، وسعة اطلاعه، وشيء من طريقته في عرض المسائل والاحتجاج.

وإليك المثال بتصرف اقتصرت فيه على أقل ما يمكن، وحذفت أكثره[1]:
« قال المؤلّف-رحمه الله-: جعل الخليل لم أبَلْ اعتلالا على حدته، وجعل اعتلال (لم أبَلِه) اعتلالا آخر. وقد غلِطَ أبوعليّ الفارسي، وجعل (لم أبلْ) و(لم أبلِه) علّتهما معاً واحدة.

ومعنى كلام الخليل أنّهم يقولون: لم أبالِ، على ماينبغي، ثمّ إنّهم يدخلون التّاء لبيان الحركة في الوقف، فيصير في الحذف (لم أبالِه)، ثمّ يحذفون الألف لضرب من التّخفيف، كما حذفوا من (عُلَبِط)، وكما حذفوا ألف (احمرّ)،

(١) انظر ص ٧٥٨-٧٦٤.

وواو (غدٍ).

. . . وقال الشّيخ أبوالحجّاج يوسف بن معزوز في كلام له على هذه المسألة: يقال: لأبي عليّ، ولمن تبعه على غلطه، وهو أبوالقاسم الزّمخشريّ: أيّ شيء سكّن اللام؟ وأيّ شيء دلّ على سكونها من القياس؟

فسيقول: سكّنت اللام للجزم بعد أن حذفت الياء للجزم.

فيقال له: هذا غير موجود: أنْ يطرأ إعرابٌ بعد إعراب في كلمة واحدة، ولم تدعُ إليه ضرورةٌ.

فإن قال: دلّ على سكونها حذف الألف.

فيقال له: هل إذا حذفت الألف، فلاتحذف إلاّ لالتقاء الساكنين، أويجوز أن تحذف لغير التقاء الساكنين، نحو (احمرَّ، وعُلَبِط، وهُدَبِد)؟

فإن قال: تحذف لكلا الوجهين، أعني: مرّة لالتقاء الساكنين، ومرّة لغير ذلك.

فيقال له: ولعلّ هذا من المواضع التي حذفت فيها لغير التقاء الساكنين، مع أنّه يلزم من يقول هذا الخطأُ من وجهين:

أحدهما: أنّه يلزم أن تعرب الكلمة بإعرابين.

والثّاني: أن تدخل هاء السّكت على ساكن، ولايجوز دخولها إلاّ على متحرّك؛ لبيان حركته، أوعلى حرف مدّ ولين؛ لبيانه. هكذا يقول سيبويه، وقد قال هذا أبوالقاسم الزّمخشري في فصل زيادة الهاء، قال: (والهاء زيدت زيادةً مطّردة في الوقف؛ لبيان الحركة، أوحرف المدّ، نحو: كتابيَهْ، وثمَّهْ، ووازيداهْ، وواغلامهوهْ، وانقطاع ظهرهِيهْ).

فقد تناقض أبوالقاسم في أن قال: كسرت اللام في (لم أُبَلِه) لالتقاء

الساكنين، وقال هنا زيدت لبيان الحركة، أوحرف المدّ. فهذا يدلّ على أنّه كان مقلّداً؛ لأنّه لم يستقرِ -لتناقض أبي عليّ- وإنّما كان ينقل.

قال ابن جنّي -رحمه الله-: لّما قال لي أبوعليّ: دخلت الهاء على (لم أُبلْ)، وهي ساكنة، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين، ولم تزد الألف وإن كانت اللام قد انكسرت؛ لأنّ حركة الساكنين غير معتدّ بها؛ لأنّها غير لازمة، قلت له: هذه الهاء إنّما تدخل لبيان الحركة، واللام كانت قبل دخول التّاء ساكنة على قولك؟

قال: إنّها وإن كانت ساكنةً فأصلها الحركة، قال: وإذا كانت قد دخلت في نحو (ارمِهْ، واغزُهْ)، ولم يُحذف من الكلمة إلاّ حرفٌ واحد، فأنت بإدخالها فيما حذف منه حرفان أجدر.

. . . قال المؤلّف -رحمه الله-: وإنّما ذكرت كلام أبي عليّ، وسؤال تلميذه له، وإجابته إيّاه؛ لأنّي رأيت فزعَ النّحويين بالرّدّ على أبي عليّ، وبالاعتراض عليه في هذه المسألة، كلّ ذلك قد عرفه أبوعليّ، وسأله عنه ابن جنّي، وانفصل عنه. وكان الذي جرّأ أبا عليّ على مذهبه أنّ الخليل قد علل (لم أُبلْ)، واللفظة هي اللفظة بعينها، فجعل أبوعليّ هذه كتلك، ووجهها على تعليل (لم أبَلْ)، وهذا وجهٌ.

قال ابن جنّي -رحمه الله-: وقول الخليل في هذا أشدّ انكشافاً من قول أبي عليّ ».

تجدُ في هذا النص أنّ المؤلف وإن قال: إنّ رأي أبي عليّ غلطٌ، ونقل كلام ابن معزوز، إلاّ أنّه لم يعجبه أسئلة ابن معزوز وإلزاماته أباعليّ، وكأنّ أبا عليّ ذهب إلى ما ذهب إليه عن جهل، ولإثبات ذلك أتى لنا بحوار ابن جني مع أبي عليّ ليثبت معرفة أبي عليّ بما ذكر ابن معزوز وغيره ممن اعترض على أبي عليّ، وأبان من خلالها أنّ أبا عليّ ذهب إلى ما ذهب إليه عن علمٍ وقصد. وبالعودة إلى النص

كاملا يتضح جهد المؤلف أكثر.

وهذا مثالٌ آخر أذكره لأنّ فيه اختلافاً، وهو في الخلاف بين الخليل والمازني في سبب حذف إحدى يائي « استحييت »، وخلاصة مذهب الخليل: أنّ الحذف لالتقاء الساكنين، وخلاصة مذهب المازني: أنّه للثقل لّما كثر استعماله، وقد احتجّ ابن جني للخليل ورجح قوله، وردّ احتجاج المازني أنّهم يقولون في الاثنين: استحيا، وكان ينبغي أن يقولوا لو كان الحذف لالتقاء الساكنين: استحايا، بقوله[1]: « قال أبو الفتح: ويمكن الانفصال عن هذا بأنّ (استحيا) لّما اطّرد حذف عينه، وشاع، أشبه (افتعل)، فطرد عليه وصرف؛ لأنّ هذا الفعل قد طال بالزيادة في أوّله، فكره التضعيف في آخره، لاسيّما والمضعف من الحروف المعتلة، والتضعيف مكروهٌ في الصحيح في مواضع ».

فعقَّب المؤلف بالآتي: « قال المؤلف-رحمه الله- وهذا الانفصال متكلف، والإنصاف أنّ مذهب أبي عثمان أقوى في هذا.

وقال الأعلم: وقول الخليل عندي أولى لقولهم: استحى فلانٌ، والأصل (استحيا)، فحذفت الياء كما ترى، ولاياء بعدها، فلوكان الحذف لاستثقال الياءين لزم (استحيا فلانٌ) بثبات الياء؛ لأنّه لم يجتمع فيه ياءان.

قلت: وهذا غير لازم؛ لأنّ الفعل إذا دخله حذف لعلة اطّرد فيه الحذف، وإن لم توجد تلك العلة ».

يلاحظ من النص السابق أنّه ردّ على ابن جني بأنّ انفصاله متكلّف، فقط،

(١) انظر ص ٧٣٦.

وهذا ردّ فيه تسليم بما قال ابن جنّي، ثمّ ردّ على الأعلم بحجة شبيهة بحجة ابن جنيّ التي وصفها بالتكلف؛ إذ مدار العلّتين على الاطراد. ويبدو أنّ المؤلف لم يعجبه الردّ من الجميع: لاردّ المازني على الخليل، ولا ردّ ابن جنّي والأعلم على المازني، ولو كان ما ردّ به كل فريق هو الحجّة لتساوى القولان عند المؤلف. وإنّما الحجةُ التي يترجح بها مذهب المازني على مذهب الخليل عند المؤلف التعليل الأوّل، ولهذا قال عن مذهبه: أقوى، ولم يقل: الصحيح، أو ما أشبه ذلك، وعليه فالمذهبان عند المؤلف قريبان من بعضهما، ومذهب المازني أقوى، لما علل به من الاستثقال لكثرة الاستعمال، لا لما ألزم به الخليل؛ لأنّ الإلزام نفسه واردٌ عليه أيضا. والله أعلم.

٢٢– العناية بالغريب:

فقد كفى المؤلف قارئه عناء البحث في كتب اللغة عن معاني الألفاظ، وضبطها، والتنقيب عن الروايات فيها، وقد كان لكراع النمل نصيب أكبر من غيره، حتى أنّ المؤلف يعتمد على أكثر من نسخة من كتابه المجرد، وهذا مثال قد جاء فيه كل ماسبق، ويظهر فيه طول نفس المؤلف واستقصاؤه، وهو قوله[1]:

« قلت: قال كُراع: اليَهْيَرُّ: صمغ الطلح. اليَهْيَرُّ: الحجر الصلب. واليَهْيَرُ، خفيف الرّاء: الحنظل، ويقال أيضا: السَّمُّ، والباطل أيضا. ويَهْيَرَّى مقصور: الباطل.

ابن القوطيّة في المقصور والممدود: اليَرَنَّى، بفتح أوله وقصره: الحنّاء، فإذا ضمّ أوله همز وقصر: يُرنَّأ.

ورأيت في المجرد في نسخة صحيحة: اليَرَنّأ، بالفتح والهمز.

(١) انظر ص ٣٤٣، ٣٤٤.

وفيه: اليَلَنْجُوج، وأَلَنْجَوج. وقد قال غيره: إنّ أَلَنْجُوجا، ويَلَنْجُوجا، أعجميّان.

ويقال: رجلٌ عِفْرِيَةٌ نِفْرِيَةٌ وعِفِرٌّ، والمرأة عِفْرَة: الخبيث المُنْكَر. وليثٌ عِفْرِيَة، وعُفارية، وعِفْرِيتٌ، وعَفَرْنَى، أي: عِفْر، والعِفِرِّين مثله. ويقال: ليثٌ عِفِرِّين: منسوبٌ إلى موضع. وليثٌ عِفِرِّين أيضا: دابّة مأْواها التُّراب في أصول الحيطان تُدَوِّرُ دارةً ثم تندسُّ فيها، فإذا هُيِّج رمى بالعَفَر صُعُدا. والعَفَر: التّراب. من المجرّد ».

وقد أفاد المؤلف من خلاف العلماء في اللغة أيضا، وضرب أقوالهم في بعضها بعضا، ونبه على الأنسب، من ذلك قوله[1]: « والسَّبْسَب: مالانبات فيه من الأرضِ، وهو البَسْبَسُ أيضا، قال الشّاعرُ:

وقاعٍ سَبْسَبٍ لانَبْتَ فيه كأنّ كِلابَهُ زُبَرُ الحَديدِ

قال هذا ابن السِّيد. وقال كُراع: (البَسابِسُ والسَّباسِبُ: الأرضون القفار). وهو الظّاهر من البيت الذي ذكرته؛ لأنّه نعت القاع بـ(السَّبْسَب)، فلو كان الذي لا نَبْتَ فيه لجاء قوله: (لا نبت فيه) تكريراً ».

هذا بالإضافة إلى العديد من كتب اللغة التي نقل منها كإصلاح المنطق لابن السكيت والألفاظ له، وجمهرة اللغة لابن دريد، ومختصر العين للزبيدي.

٢٣- العناية بالرواية وصحة ما ينقل:

ولهذا يكثر التصريح باسم وكتاب من ينقل عنهم كما مرّ في الفقرة السابقة،

(١) انظر ص ١٢١، ١٢٢.

بل وينصّ أحياناً على الجزء كقوله[1]: « قال أبـــوعلي الفارســـي-رحمــه الله- في الكتاب التذكرة في الجزء الثالث والستين ». وسيأتي بيان ذلك أكثر عند الحـــديث على مصادر المؤلف. وقد أوضح المؤلف منهجه في ذلك عند حديثه على مــذهب سيبويه في عين « حيّة »، من أنها ياء، بدليل « أرض محياة، وحيوي »، وأورد حكاية صاحب العين: أرض محواة، ثمّ قال[2]: « وعندي أن مذهب الإمام أولى. أمّا مـــا في كتاب العين من (أرض محواة)، فكتاب العين لايوثق به؛ لأنّ مؤلفه مجهول ». وممـــا يدل على عنايته بالرواية اهتمامه بنسخ كتاب سيبويه كما ســـبق في الفقـــرة رقـــم (١٢)، وغيره من الكتب كالمجرد لكراع في الفقرة رقم (٢٢).

ومن عنايته إشارته إلى اختلاف الخطّ في النسخ التي ينقل منها كمـــا فعـــل في نقله من النكت للأعلم، حيث قال[3]: « وقال الأعلم-خط آخـــر-: يريـــد أن النون ».

(١) انظر ص ٤٩٩. وانظر ٥٧٨.

(٢) انظر ص ٣٠، ٣١.

(٣) انظر ص ٨٤١.

ثانيا: أسلوبه:

١- الإطناب:

المؤلف طويل النفس، على الرغم من أنّه في الربع الأخير من كتاب سيبويه، فهو في كثير من الأحيان لايكتفي بإبانة المراد من قول سيبويه، بل يسعى إلى استيفاء ماقيل حوله، فقلما يمرّ بك بابٌ لاتُقولَ فيه تشرح قول سيبويه وتستشهد، وتحلل، أو تعترض، أو تردّ على الاعتراض، أو تردّ على الراد، فالشرح-بلا مبالغة-خزانةٌ لما قيل حول قول سيبويه، والمؤلف عجيب في تتبعه لأقوال العلماء والنقل عنهم، وقد مضى هذا في الكلام على أهدافه، كما مرّ في أول الفصل أنه وصف شرحه بالمجموع، وسيأتي بيان ذلك أكثر في الحديث على مصادره. وقد مضى شيء من نقولاته، وسيأتي غيرها، وهي كثيرة، تلحظها منذ الوهلة الأولى، وقد تطول في موضع لايتصور أن يقال فيه بعض ما قاله ونقله، من ذلك مافعله في باب « حروف البدل في غير أن تُدغِم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد »، حيث نقل عن سيبويه أن الياء في النصب والجر في التثنية والجمع الذي على حدها مبدلة من واو، ثمّ اعترض عليه وانفصل، ثم نقل عن أبي علي الشلوبين أنه لم يجد لهذا جوابا، ثم أشار إلى أن كلام الشلوبين هو معنى كلام الأعلم، ثم نقل قولا آخر للشلوبين فيه تخريج لقول سيبويه وأنه مجاز، ثمّ ذكر أن الزبيدي توهم أن سيبويه جعل الياء بدلا من الواو والألف حقيقة، ونقل رد ابن ملكون عليه، ثمّ ردّ على ابن ملكون بأن رده غير صحيح، وإنما الرد الذي يسقط به نقد الزبيدي ما ذكره قبل، إلى غير ذلك من دفاع عن الشلوبين، والإشارة إلى نص لأبي علي

الفارسي متوافق مع كلام سيبويه، وأنه يحمل على ماحمل عليه كلام سيبويه[1].

٢- الاستطراد:

وطول نفس المؤلف يجعله أحيانا يستطرد بما لاحاجة له في شرح كلام سيبويه، وإنما هو كما يقول: لتكمل به الفائدة، وليحيط بما قيل عن الموضوع، من ذلك مافعله بعد أن شرح قولا لسيبويه، حيث نقل مسألة طويلة لبعض الطلبة في تحويل فعلت بفتح العين من ذوات الواو إلى فعُلت بضم العين، وفعَلت بفتح العين من ذوات الياء إلى فعِلت بكسر العين، ثم أورد الغرض منه، والاعتراض على هذا الغرض، والاعتراض على الاعتراض، والجواب، ثمّ التقرير بأن الغرض ليس ما ذكر أولا، ثم الرجوع إلى هذا الغرض على جهة الاستحسان[2].

وقد يؤدي طول نفسه إلى خروجه عن الموضوع، كما فعل في باب « وجوه القوافي في الإنشاد » حيث تكلّم في أكثر من ثلاث صفحات من المخطوط على السبب المحدث للشعر بكلام على مذهب أرسطو والفارابي وابن رشد، وحازم القرطاجني[3].

ومع ذلك فالمؤلف أحياناً يكتفي بتسجيل اعتراض، ولايفصح، كقوله[4]: « وفيما أبطل به رواية قطرب نظر ».

(١) انظر ص ٢٩٢-٢٩٦. وانظر كلامه على همّرش ص ٤٩٨-٥٠٢.

(٢) انظر ص ٥٣٥-٥٣٩. وانظر ص ٥٣١، ٥٣٢ ما نقله من كتاب التذكرة للفارسي، بعد أن شرح كلام سيبويه.

(٣) انظر ص ١٨٢-١٩٢.

(٤) انظر ص ٢٥٤.

٣- غموض العبارة أحياناً:

وهذا ربما لعسر القضية، فترى المؤلف يحاول أن يوضحها بما يزيدها غموضاً، ولهذا تحتاج إلى تدبّر ووقفات، كقوله- في تعليل عدم فتح عين مضارع فَعُل يَفْعُلُ -[1]: « ثم علل (فعُل) بعلّة أخرى، وهو أنّه لّما لم يتغيّر، ولم يختلف، ولم يُقلب، لم يُفتح ويكون وجهُ هذا أن (يفعَل) مفتوح العين في غير هذا الباب لايكون يختلف ماضيه، إنّما يكون على (فعِل) بخلاف مضارع « فعُل » فإنّه يكون ماضيه (فعُل وفعَل)، فجاء ماضي (يفعَل) لازماً طريقةً واحدةً وهي الكسر، بخلاف ماضي (يفعُل) الذي يختلف، فعلله بعلّة خاصّة خلاف علّة (فعِل) فإنّها أيضاً فيه، وكان (فعَل يَفعل) الذي يختلف الاختلاف الموجب في مضارع (فعَل) الفتح إلاّ أنّه يمنع منه اللبس، ففارق (يفعَل) مِن (فعَل) مضارع (فعِل)، بخلاف هذا فإنّه لم يجتمع مع مضارعه فِعْلٌ في علّةٍ توجب الفتح، بل فارقه ابتداء في الاختلاف. فتدبّره فإنّه دقيق.

ويمكن أن يكون علله بعلّة تعمّه وتعمّ (فعِل)، واجتزأ بتعليله لها عن تعليل (فعِل) بها لاشتراكها فيها، وبيان ذلك كما اجتزأ أن يعلل (فعل) بما علل به (فعل) لاشتراكهما فيها، وبيان ذلك ليكون قد حذف هنا نظير ماأثبته هناك، وأثبت هنا ماحذف هناك؛ اختصارا، واكتفاء. وتكون العلّة كـ(يستبرئ) أنّ مضارع (فعُل) لّما لزم وجهاً واحداً ولم يختلف جاء كـ(يستبرئ) فحمل ماضيه على ماضي (يستبرئ) الذي لايختلف كما كان في المضارع ».

ومن ذلك قوله[2]: « ولفظه منطبقٌ على جميع ماتقدّم، وإنّما يصعبُ قولُه:

---

(١) انظر ص ٤٧، ٤٨.

(٢) انظر ص ٤٩-٥١.

(ومع هذا أنّ ماقبل اللام فتحتْه اللام، حيث قرب جواره منها؛ لأنّ الهمز وأخواتـه لوكنّ عينات فُتحنَ). وهذا بعد واضحٌ. ثمّ علّلَ بقوله: (فلمّا وقع موضعهنّ الحرفُ الذي كنّ يُفتحن به لوقرُب فُتح). والظّاهر منه القربُ في اللفظ، وأنّـه يُعلـلُ لِـمَ كانت إذْ كانت عينات أولى بالفتح؟ فقال: لّمـا وقـع موضـعهنّ-أي: موضـع العينات-الحرفُ الذي كُنّ يُفتحنَ به أي: بسببه لوكان لامـاً، فُـتح، أي: كـان أولى بفتح نفسه؛ إذ هو يفتح ما قرُب منه. لكن فيه جعل المعلول علّة؛ لأنّه علل فَتْحَ اللام لما قبلها بالحملِ على فَتْحِ العينِ نفسَها، حيث قرُب جوارها منها، ثمّ علل فَـتْحَ نفسِها: بأنّها إذا فَتحت ماقبلها فأنْ تفتحَ نفسَها أولى. وإنّما علّةُ فَتْحها نفسَها غـيرُ هذا، فينبغي أن يكون هو واضحاً؛ لأنّه يعني أن يناسب بينه وبين حركتـه حيـث تحرّك. هذا الظّاهر ويكون معناه: حيث قرُب جواره منها؛ لأنّ الهمز وأخواته لوكنّ عينات فُتحنَ، فلمّا وقع موضع اللامات الحرفُ الذي كانت العينات تُفتح بـه لـو قربت إليه، أي: لوكان مكانها فتح ماقبلها -أعني: ماقبل اللام- لأنّه فيه كان الـلام أوّلا، فأعاد عليه الضّمير، فيكون الضّمير من (موضعهنّ) عائداً على اللام؛ لأنّـه لم يُرد لاماً واحداً، وإنّما أراد هذا الجنسَ، والضّمير من (كنّ) عائدٌ على العينات، ومن (فُتح) عائدٌ على ماقبل اللام.

ورأيت في بعض النّسخ: فَتَح-بفتح الفاء، مبنيّا للفاعل- وهو أقرب، وأقـلّ تكلّفاً. ومعناه: لّما وقع موضع اللام الحرفُ الذي يَفتحُ إذا وقع عينـاً، فَـتح وهـو لامٌ، فيكون الضّمير منه عائداً على الحرف. وبقيّة الفصل واضحةٌ».

ملاحظات حول أسلوبه:

١- استعمل المؤلف « تفعّل » من الخلط، في قوله[١]: « فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: ﴿يخسف بّهم﴾ لحناً، وكثيراً مايقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السّيرافي -رحمه الله- باباً لإدغام القرّاء، وجعل عذرهم في مثل هذا: أنّهم سمعوا فيها الإخفاءَ، فتخلّطَ بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى ». ولم أقف على « تفعّلَ » من الخلط فيما وقفت عليه من معاجم اللغة.

٢- استعمال لفظ « انبغى »[٢]، وهي على ما يُعرف غير مستعملة في اللغة.

(١) انظر ص ٨٩١، ٨٩٢.

(٢) انظر ص ٨٠٥.

هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة:

أولا: السماع:

السماع: « هو الكلام العربيّ الفصيحُ المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة »[1].

فيخرجُ ما شذّ من كلام العرب، وكذلك كلام المولّدين[2].

والسّماع أوّل أدلة الصناعة وعليه ينبني غيره من الأدلة، ولهذا يشترط في ناقله أن يكون عدلاً[3].

والآن ما موقف المؤلف من هذا كلّه؟

الحقيقة أنّ موقف المؤلف من السماع واضحٌ، ويمكن تلخيصه بالآتي:

١- السماع مقدّمٌ على القياس ما لم يكن شاذاً معارضاً بسماعٍ غالبٍ عليه.

٢- السماع درجات، بعضه أحسن من بعض.

٣- يقبل السماع الشاذّ إذا نقله الثقة، ويوجه، لكنّه لايقدّم على المطّرد.

٤- يشترط في ناقله العدالة.

٥- القياس مبنيٌّ على السماع.

٦- العلّة أيّاً كانت لاتقبل إذا خالفها السماع، ولا يبنى عليها.

---

(١) انظر لمع الأدلة ص ٨١.

(٢) انظر لمع الأدلة ص ٨١.

(٣) انظر لمع الأدلة ص ٨٥.

٧- إذا تعارضت علتان وكان السماع مع إحداهما فالقول بالعلة التي طابقها السماع، دون النظر إلى قوة العلة الأخرى.

٨- إذا تعارض سماعان يقدّم ما كانت علته أقوى.

٩- إذا عدم السماع حمل على القياس.

هذا الظاهر من نصوص المؤلف، كقوله[١]: « وإذا طابق السّماع علّة ما وجب القول بالعلّة، وإن كانت علّة أخرى ولم يطابقها السّماع بل أعرض عنها بطلت العلّة، فالرّجوع إليه في هذا السّماع ».

وقوله[٢]: « إلاّ أنّ هذه الأبواب كما تقدم المعتمد فيها السماع، فإذا ظفر به لم يتعدّ، وإذا عدم يُحملُ على القياس ».

وقوله[٣]: « وكذلك اتفاقهم على ضبط القوانين الكلّيّة، إنما هو لأجل أنّه إذا وجد القانون الذي يقتضي الحكم نطق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأنّا كنّا نعمل بالسّماع، ويكون ذكر ذلك القانون المذكور سائغا ».

وقوله[٤]: « قال صالح بن محمد: والفراء ثقةٌ فيما رواه فتوجيهه صحيحٌ، إلاّ أنّه توجيه ما يردُ شاذّاً ».

وقوله[٥]: « وتنظيره بـ(ابن)، دليلٌ على الشرط من الهروب من توالي

(١) انظر ص ١٢٥، ١٢٦.
(٢) انظر الورقة ٢ ب، وهي ضمن ثماني أوراق لم تحقق. انظر وصف نسخة الكتاب ص ١٧١.
(٣) انظر ص ٧٧٠.
(٤) انظر ص ٢٠١.
(٥) انظر ص ٩٥.

الكسرات، كما هربوا في (أيْنَ) من اجتماع الياء والكسرة، وفيها مع ذلك الكسرُ مسموعاً على الأصل، بخلاف ﴿ألم اللهُ﴾ فإنّ الميم لم تُحك فيها الكسرة، وقد أجازه أبوالحسن، فإن كان سمعه فالسّمع والطّاعة، وإلاّ فلايُلتفت إليه ».

ومما يدلّ على تقديمه السماع أيضاً ما ذكره حول ما رواه سيبويه من قراءتهم: ﴿وقالتُ اخرُجْ﴾ ﴿وعذابٍ اركُض﴾. حيث قال[1]: « ويقال إنّه عربيّ. وكان أبوالعبّاس لايستجيز في ﴿عذابٍ اركُض﴾ مايستجيز في ﴿قلُ انْظُروا﴾؛ لأنّه يخرج من كسر إلى ضمّ في ﴿عذابٍ اركُضْ﴾ وهذا يزيد على ﴿قلُ انْظُروا﴾ بخروج من كسر الباء إلى ضمّ التنوين، ونحن إن كسرنا-أعني: التّنوين- خرجنا أيضاً من كسر إلى ضمّ، لكن ليس مثل هذا؛ لأنّه هنا في كلمة واحدة من غير فاصل، بخلاف ﴿عذابٍ اركُض﴾ إن كُسر التّنوين؛ لأنّه المضمومُ في كلمةٍ أخرى مفصولٌ بينه وبين المكسور، فهنا وجه، ولكنّ الظّاهرَ من النّقل تقويةُ الضّمّ على الكسر، وإن كان داعي الكسر أقوى ». فانظر كيف قدم الضم على الكسر، من أجل النقل، وإن كانت علة الكسر أقوى.

ومن مفاضلته بين السماع وتخيّر السماع الأحسن متى ما وجد قوله[2]: « وما ذكره عن ناسٍ من بني تميم أحسنُ؛ لأنّهم لم يقولوا: هذا عِدُلْ، ولابالبُسِرْ، وهذا وقف الذين يقولون: عِدِلْ، وبالبُسُر، وكذلك يفعلون في النّصب؛ لأنّهم لاينقلون حركته بتّةً ». فانظر كيف قدم سماع على سماع بسبب قوة العلة.

---

(١) انظر ص ٩٣.

(٢) انظر ص ١٣١.

ومن تقسيمه السماع إلى معروف وشاذ قوله[1]: « يريد: فتقوَى بالحركة، فلاتحذف، قال الله تعالى: ﴿لم يكن الذين كفروا﴾. وهذا هو المعروف. وقد ذكر أبوزيد في نوادره شعرا، وهو:

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجَه   رسمُ دارٍ قد تعفَّى بالسِّرَرْ

غيّرَ الجِـدةَ من عِرفانِه   خِرقُ الريح وطوفانُ المطرْ

وهذا شاذّ ».

ويتجاوز المؤلف ذلك أحيانا إلى وصف إحدى اللغات بأنها ضعيفة يجب أن تطرح[2]، أو أنّ هذا السماع ليس بالمتسع في الاستعمال، ولا بالمتجه في القياس[3]، بل ورد في مواضعَ قليلة نقلا عن غيره. والمؤلف وإن كان نقله عن غيره فقد تبناه بنقله.

---

(١) انظر ص ١٤٣، ١٤٤.

(٢) انظر ص ١٣٩.

(٣) انظر ص ١٥٣.

ثانياً: القياس:

قال ابن الأنباري في تعريفه[1]: « القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا: قدرته، ومنه المقياس، أي المقدار، وقَيْس رمحٍ، أي: قدر رمحٍ.

وهو في عرف العلماء عبارة عن: تقدير الفرع بحكم الأصل. . . » .

ثمّ قال[2]: « والنحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ».

والآن ما موقف المؤلف من القياس والعلّة؟

١- موقفه من القياس:

القياس عند المؤلف-كما سبق قبل قليل- تالٍ للسماع، ولهذا إذا تعارض قياسان، ينظر هل نقل سماعٌ عن العرب، فإن نقل سلّم به وكفى، وإن لم ينقل كان في ذلك منبهةٌ لقياس من منع، يدل على ذلك تعليقه على الخلاف بين البصريين والكوفيين في الوقف على « رأيت البكر »، فالبصريون يمنعون نقل الحركة في حال النصب، إلى الكاف، ويجيزونه في الرفع والجر، والكوفيون، يجيزونه في الرفع والنصب والجر، حيث قال[3]: « قال المؤلّف: والصّواب عندي قول البصريين؛ لأنّه لايُحفظ وارداً في شيء من كلام العرب إلاّ في المرفوع والمخفوض، فعدم وروده في المنصوب منبهةٌ على القياس الذي قاسه البصريّون، وإذا طابق

(١) انظر لمع الأدلة ص ٩٣.

(٢) انظر لمع الأدلة ٩٥.

(٣) انظر ص ١٢٥، ١٢٦.

السّماع علّة ما وجب القول بالعلّة، وإن كانت علّة أخرى ولم يطابقها السّماع بل أعرض عنها بطلت العلّة، فالرّجوع إليه في هذا السّماع، فإن كان عند الكوفيين سماعٌ فيها وجب قبوله ».

وأمّا إذا تعارض قياسان، ولم يكن للسماع سبيلٌ في الفصل، فإنّ العلّة الأقوى هي الفاصلة في ذلك، من ذلك قوله[1]: « فإذا اجتمع في الفِعْل أن يكون لامُه ياءً، وفاؤه، واواً، مثل (وَرِيَ، ووَنِيَ)، فالقياسُ عندي أن يُغلَّبَ حكمُ اللامِ؛ لأنّ علّته أقوى، وذلك أنّ قولهم في (مَفْعل) من (وَعَدَ): مَوْعِد، إنّما هو بالحمل على المضارع، على ما تقدّم؛ وعلّةُ هذا الثّقل الذي يلزمُ الإعلال، فينبغي أنْ يُغلّبَ حكمُه ».

وقد أورد المؤلف في شرحه نوعي القياس الدائرين في كتب النحو[2]:

الأول: ما قاسته العرب، ويذكره المؤلف تنبيها على الحكم، وقد مضى مثاله في الأسطر السابقة.

الثاني: القياس على ما قالته العرب، وقد أبان المؤلف عن رأيه في هذا النوع في النصوص السابقة، وبقوله[3]: « لمّا كانت هذه الصناعة صناعةً تجري فيها المقاييس، وكان مَن أحكَمَها وعَلِمَ مبادئَها، كمالُه فيها إنّما هو بأن يستنتج عن مبادئها ومقدّماتها التي أحكم علمها ماعسى أن يكون غير مخرَّج فيها، ويكون مايستنتجه جارياً على القوانين الكلّيّة العربيّة، ويحصل له قوّةٌ وملكة بها، يتمكّن له أن يتقصّى

(١) انظر ص ٢٩.

(٢) انظر أنواع القياس في القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ص ٢٥ فما بعدها.

(٣) انظر ص ٧٦٧.

عن المغلّطات الذاتية؛ لأنّه بكماله في الصناعة يتميّز لـــه المغلّـــط الـــذّاتي، ويلزمـــه الانفصال عنه ودفعه، ولايلزمه ماليس بذاتي من حيث هو نحويّ، بل مـــن حيـــث هو ناظرٌ في صناعة أخرى ». وبقوله بعده[1]: « وقد قدّمنا أنّ ماقيس علـــى كـــلام العرب فهو من كلامهم، وأنّ مذهب سيبويه، وأبي عثمان، وأبي عليّ، وابن جنّـــي، جواز القياس في اللغة، وهو مذهب بعض الأصوليين، ومنهم ابن سُريج، وبه قـــال ابن خطيب الرّيّ واحتجّ عليه بأمر، قال: هو الذي اعتمد عليه المـــازني وأبـــوعليّ، وهو أنّه لاخلاف بين أهل اللغة أنّ كلّ فاعلٍ رفع، وكلّ مفعول نصب، وكـــذلك القول في وجوب الإعراب، وإن كان كلّ ضرب منها اختصّ بأمر انفـــرد بـــه، ولم يثبت ذلك إلاّ قياساً، وانتصب المفعول لكونه مفعولاً.

فإن قلت: فكيف يصحّ ذلك، وقد وجد المفعول غـــير منتصـــب، وكـــذا الفاعل قد لايرتفع؛ لعارض؟

قلت: يختلف الحكم عن العلّة لمانع لايقـــدح في العلّـــة عنـــد مـــن يقـــول بتخصيص العلّة، ومن يقول به يجعل ذلك القيد القريني جزءاً من العلّة.

قال المؤلّف-رحمه الله-: والذي يبيّن أنّ مذهب النحويين جواز القيـــاس في العلّة، أنّهم قالوا: إنّ الألف إذا كانت عين الكلمة مجهولة الأصل فإنّها تحمل علـــى الواو، وإن كانت لاما مجهولةَ الأصل فإنّها تحمل على الياء. وكذلك اتفاقهم علـــى ضبط القوانين الكلّيّة، إنما هو لأجل أنّه إذا وجد القانون الذي يقتضي الحكم نطـــق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأنّا كنّا نعمل بالسّماع، ويكـــون ذكـــر

---

(١) انظر ص ٧٦٨، ٧٦٩.

ذلك القانون المذكور سائغا ».

فالمؤلف كما ترى لايرفض القياس لافي التراكيب ولا في الأبنية، كما يتضح من كلامه، مادام ذلك جاريا على لغة العرب، وإنما المرفوض ما خالف لغة العرب، وما نبهت العرب على خلافه.

٢- موقفه من العلة:

الكلام في العلة تابعٌ للكلام في القياس، إذ عليها مداره، وقد مرّ في الحديث على موقفه من السماع والقياس طرفٌ من ذلك، وعرفنا رأيه في العلة ومترلتها.

وقد قسم المؤلف العلة إلى نوعين:

الأولى: حُكمِيّة، وهي التي يستفاد منها الحكم، ويطلب فيها الاطراد.

والثانية: حِكميّة، وهي التي تستفاد من الحكم، وفائدتها تحسين مايوجد.

ثمّ قال: « وهذا كلّه دخيل في صناعة النّحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصّناعتين »[١].

ولاشكّ أنّ القياس محتاجٌ إلى العلّة ولا تكمل آلته إلاّ بها، وعليها مداره، لكنها مع ذلك تالية للسماع، يقول المؤلف[٢]: « وإذا طابق السّماع علّة ما وجب القول بالعلّة، وإن كانت علّة أخرى و لم يطابقها السّماع بل أعرض عنها بطلت العلّة، فالرّجوع إليه في هذا السّماع ».

ولأهمية العلة اعتنى العلماء بها، والمؤلف لم يشذّ في ذلك، بل استفاد ممن سبقه، ولهذا قلّما تجد مسألة يعرض لها المؤلف دون أن يأتي بعلتها، بل ربما أهمل الباب كله، و لم يهمل علته؛ لأنّها نكتته، كقوله[٣]: « هذا الباب واضحٌ، ونكتته أنّ حروف الحلق لمّا كانت حروفاً مستفلةَ المخرجِ، أرادوا أن يناسبوا الحركات،

(١) انظر ص ٥٢٣.

(٢) انظر ص ١٢٥، ١٢٦.

(٣) انظر ص ٤٥. وانظر ص ٥٣.

فخصّوا الفتحة لأنّها من الألف، والألف من حروف الحلق، وتركوا الضّمة والكسرة؛ لأنّهما من الياء والواو، وهما من المخرج المستعلي، هذا لمّا كان مضارع (فعَل) يختلف، مع أنّ أمثال (يفعَل) موجودٌ في مضارع الثلاثي، جرّأهم ذلك على هذا العمل؛ ألاترى أن مضارع (فعُل) لا يُفعل به هذا للزومه طريقةً واحدةً، ومتى كان حرف الحلق أقرب إلى الفم كان مجيء (يفعلُ) منه على الأصل بالضمّ أوبالكسر أكثر، ومتى كان أبعدَ من الفم كان مجيء الأصل فيه أقلَّ ».

بل إن المؤلف أحيانا لايقتنع بالعلة فيعيدها بصيغة أخرى ويفسر بعض ألفاظها، كقوله[1]- شارحا قول سيويه: « وفاعلته فتفاعل، وذلك نحو ناولته فتناول، وفتحت التاء؛ لأنّ معناه معنى الانفعال والافتعال »-: « الظّاهر أنّه أراد: وفتحت أوّل المضارع و لم تضمّه، وإن كان زائداً على الثّلاثة كما كان مضارع (فاعَلَ)؛ لأنّ معناه معنى (الانفعال والافتعال). أي: أنّ (افْتَعَل) فُتح حرفُ مضارعته بالحَمْل على الثّلاثي؛ لأنّه مضارع له، وهذا محمولٌ عليه؛ لأنّه مضارع مثله. وإنّما قيل له: محمولٌ عليه؛ لأنّ هذا ليس مضارعَ ما حرفُ مضارعته مفتوح، ويقوّيه روايةُ (وفتحت الياء). ويمكن أن يكون علل فتح التّاء في الماضي، أي: فتحت و لم تضمّ، وإن كان معناه معنى المفعول؛ لأنّ معناه وإن كان معنى المفعول فلفظه لفظ فعل الفاعل؛ لأنّه مبنيٌّ له كـ(افتعل، وانفعل) ».

وقد يكون شرحه للعلة خاصة، كقوله[2]: « ثمّ أخذ يُعلِّلُ جريان الصّوت فيه، فقال: (لانحراف اللسانِ مع الصّوت).

(١) انظر ص ٤.

(٢) انظر ص ٨٦٣.

يريد: أن طرف اللسان عند النّطق به يعتمد على مابينه وبين مايليه من الحنك الأعلى ممّا فويق الضّاحك والنّاب والرّباعيّة والثّنيّة، فيكون شديداً بهذا القدر، لكن حافّة اللسان تنحرف مع الصّوت، ألاترى قوله: (وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقّ اللسان) أي: من حافّته؛ لأنّ طرفه يُعتمدُ به، على ماقلناه. ورخوٌ؛ لأنّ حافّته تنحرف فيخرج الصّوتُ فتمنعه كما يعترض على الشديدة فيمنع صوتها أن يجري ».

وقد لقيت العلة لأهميتها نصيبها من الاعتراض والانفصال، من ذلك قوله في تعليل سيبويه ضم العين في مصدر « تفعّلَ »[1]: « اعترض تعليله ضم العين بأنه لو فتح لأخرج عن أبنية الأسماء: بأنّ الضمة تخرجه عن جميع أبنية الكلام، فأولى أن يدخل فيما هو موجودٌ في بعض أنواع الكلام من أن يخرج إلى ما ليس فيه.

والجواب: أنّ الإمام إنما أراد: لمّا كان (تفعّل) بناءً لايختصّ بالفعل، وأبنية الأفعال غير أبنية الأسماء في مواضع، أرادوا أن يختصوا هذا ببناء، وبسطوا له لئلا يتركوه في بناء اختصّ بالفعل و لم يوجد للأسماء ». ولأنّ هذه القضية مهمة عنده لم يغفلها عندما علل سيبويه ضم عين « تفاعُل »، بل قال[2]: « وتعليله ضم (تفاعُل)، كالذي تقدم في (تفعُّل)، أي: لمّا كان (تفاعِل) بالكسر يختص بالجمع، وبالفتح يختص بالفعل، أرادوا ألا يدخلوا عليها المصدر، بل يخصوه ببناء ».

ولما كان هذا السفر من الشرح أكثره في الصرف فقد كانت العلل الصرفية فيه أكثر من العلل النحوية، وأكثر ما جاء منها العلل الأولى المسماة بالتعليمية،

(١) انظر ص ١٣.

(٢) انظر ص ١٦.

ومما جاء من العلل الثواني، وهي نادرة، وتستخرج بأناة وتدبّر، ماقاله المؤلف شارحا قول سيبويه « وقال بعضهم: يازيدُ يئسْ »: « يعني: بإثبات الياء بعد الضمة الخالصة؛ لشبهها بالياء الواقعة بعد الضمّة المشوبة بالكسرة. وتوجيه هذا: أنهم راعوا الابتداء. وهذه علة تُحسّنُ ما يوجَدُ، ولاتوجب أن يكون الأمر كذلك »[1].

(١) انظر ص ٥٢٣.

ثالثا: الإجماع:

والمراد به إجماع البصريين والكوفيين[1]. ويكون حجةً إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص[2]. ولم يعده ابن الأنباري في أدلة النحو، واقتصر على النقل والقياس واستصحاب الحال[3].

وقد استعمله المؤلف من ذلك قوله[4]: « وحُكي عن أبي حاتم أنّ الرّوم لايكون في المنصوب لخفّته، والنّاس على خلافه ».

(١) انظر الخصائص ١/١٨٨، الاقتراح ص ٢٠٤.

(٢) انظر الخصائص ١/١٨٩.

(٣) انظر الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥، لمع الأدلة ص ٨١، الاقتراح ص ١٢٤.

(٤) انظر ص ١١٨.

رابعا: استصحاب الحال:

استصحاب الحال: « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »[1].

وهو من الأدلة المعتبرة، إلاّ أنّه ضعيف في مقابل السماع والقياس، ولهذا لايجوز التمسك به إذا تعارض معهما[2].

وقد استعمله المؤلف كثيرا من ذلك ماذكره عند حديثه على « أنْ » هل هي مؤذنة بجواب القسم أم زائدة؟ في مثال سيبويه: « أما واللهِ أنْ لو فعلت لفعلت ». فقال[3]: « والدليل على أنه جعلها زائدة قوله: (وتكون توكيداً في قولك: لّما أن فعل، كما كانت توكيداً في القسم). فهذا نص على أنها زائدة، وكذلك ينبغي أن يقال؛ لأنها توجد زائدة، وأما أن تجعل مؤذنة بجواب القسم، فهي دعوى؛ لأنها ليست من حروفه، ولا وضعت قط لمعنى في القسم ».

ومن ذلك قوله[4]: « والصحيح أنّ (كي) إذا لم تدخل عليها اللام ناصبة بنفسها؛ لأنّها قد ثبت لها النصب إذا دخلت عليها اللام، فلا ينبغي أن تخرج عما استقرّ لها ».

(١) انظر الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦.

(٢) انظر لمع الأدلة ص ١٤١، ١٤٢، الاقتراح ٣٥٠.

(٣) انظر ص ٢٠٣.

(٤) انظر ص ٢٠٤.

استدلالات أخرى تلحق بالأدلة السابقة:

وهي قواعد من أصول النحو وعلل عقلية استخرجتها من كلامه، وآثرت إفرادها لما فيها من خصوصية، وليتبين رأي المؤلف فيها:

١- الحمل على الظاهر إذا عدم الدليل:

من ذلك قوله[١]: « قال المؤلف-رحمه الله-: ولو قدّرنا عدم السماع فيما يدلّ على أنّه ليس أصله الواو لكان الحمل على الظاهر من الياء في الكلمة أولى، ولم تخرج إلاّ بدليل ».

٢- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل:

من ذلك قوله[٢]: « وقد يحتمل أن تكون (شَوْشاة ودَوْداة) (فوعلة)، إلاّ أنّه قليل جدّا؛ لأنّه يكون من باب (كوكب)، ويحتمل أن يكون (فعلاة)، إذا جعلت الألف زائدة، وتكون من باب (سلس وقلق)، إلاّ أنّه حمله على (فعللة) أولى؛ لأنّه أكثر ».

٣- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لانظير له:

من ذلك قوله[٣]: « وكذلك (المَوْماة)، وهي الفلاة الواسعة، حمله على (دَوْداة) أكثر من حمله على زيادة الميم؛ لأنّ لام الكلمة تكون ياء، وفاؤها واواً، وهذا من التركيب لانعلمه، فحمله على (الدَّوْداة) أولى من حمله على (المفازة

(١) انظر ص ٧١٨.

(٢) انظر ص ٧١٩.

(٣) انظر ص ٧١٩.

والمَهْلكة) ».

٤- نقض الغرض:

ويبدو أنه من العلل غير المعتبرة عند المؤلف، يدلّ على هذا قوله[(١)]: « ومن الناس وهو المبرد من أنكر إسكان حركة الإعراب في مثل هذا؛ لأنها جيء بها لغرض، وفي تسكينها نقض الغرض، وسيبويه يجيز هذا، وقد روي عن العرب في هذا البيت، وفي قوله . . . ». ثمّ مضى يستدلّ على جواز ذلك.

٥- لايُحَمَّلُ العالِمُ قولا لايقتضيه علمُه:

من ذلك قوله[(٢)]: « وهذا كلّ إنما استفيد من سيبويه-رحمه الله- وهو الذي علمنا إيّاه، فلايحمل كلامه إلاّ على حسب ما يقتضي علمه ».

وأختم ذلك بمثال على احتجاجه المنطقي، نضع أيدينا به على جانب من طريقة تفكير المؤلف لم ترد فيما سبق. قال المؤلف[(٣)]: « قلت: ذكر الناسُ أن (بَلْهَ) يكون مابعدها مجرورا ومنصوبا. وحكى الفارسي عن قُطْرب رفع مابعدها، وأنها بمعنى (كيف). ويجعلها الإمام في الجر والنصب بمنزلة المصدر، أي: أنها اسم وضعت موضع الفعل، لا اسم فعل؛ والذي دعاه إلى ذلك أنها قد جرّ بها الاسم، وهذا قاطع بأنها في ذلك الموضع مصدر لا اسم فعل؛ إذ لو كانت اسم فعل لّما جرت، فلمّا زال نصب مابعدها أمكن أن تكون فيه اسم فعل، وأن تكون مصدرا، واسم

(١) انظر ص ١٧٦.

(٢) انظر ص ٨٠٨.

(٣) انظر ص ٢٥١، ٢٥٢.

الفعل لم يستقر، فينبغي أن تحمل على ماثبت، وهو المصدر، فإذا قلت: بلْــهَ زيـــدا، فمعناه: تركاً زيداً، وبله زيدٍ: ترك زيدٍ ».

و/ شواهده:

الحديث عن الشواهد مرتبطٌ بالحديث عن السماع؛ لأنّ الشواهد هي الأدلة السماعيّة، وأفردها جرياً على العادة؛ لخصوصيتها. وعلى الرغم من أنّ هذا السفر هو الرابع والأخير من هذا الشرح، وعلى الرغم من غلبة القضايا الصرفية عليه، مما يقلل فرص الشواهد عموماً، فقد كانت شواهده من علاماته الظاهرة، خاصة شواهد القرآن والشعر، وأمّا شواهد الحديث فهي قليلة جدّا، حيث لم تزد على الخمسة، أربعة في تفسير اللغة، وواحدٌ في الإبدال، بل إن أحدها أورده عن عمر ﷺ، وهو المشهور.

أولاً: شواهد القرآن الكريم:

أورد المؤلف آيات كثيرة وأجزاء آيات، سبعية وشاذة، في معرض استشهاده على المقيس، وعلى غير المقيس، وفي معرض تأييده لرأي أو تقويته، وفي معرض رده على المخالف، وفي معرض إيراده للآراء، كما أتى بالآيات شواهدَ على اللغة، وورد عنده تلحين القراءات. وإليك أمثلة يظهر منها تنوع استشهاده بالآيات، وعنايته بالروايات.

فمن أمثلة استشهاده بالآيات على المقيس شرحه قول سيبويه: « ولايقولون: لم يكُ الرجلُ؛ لأنها في موضع تُحرّك فيه » بقوله[1]: « يريد: فتقوَى بالحركة، فلاتحذف، قال الله تعالى: ﴿لم يَكُنِ الذين كَفَروا﴾. وهذا هو المعروف. وقد ذكر أبوزيد في نوادره شعرا، وهو:

(١) انظر ص ١٤٣، ١٤٤.

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجَه رسمُ دارٍ قد تعفَّى بالسِّرَرْ

غيّر الجِـــــــدةَ من عِرفانِه خرقُ الريح وطوفانُ المطرْ

وهذا شاذّ ».

ومن أمثلة أستشهاده على غير المقيس ما ذكره حول زيـــادة البـــاء، حيـــث قال[1]: « وتزاد قياسا على خبر (ما، و(ليس)، وفاعل (كفى) . . . وقد تزاد بغـــير قياس نحو قوله:

بما لاقت لبون بني زياد.

أصل الكلام (ما لاقت). وكذلك قوله تعالى:﴿أو لم يروا أنّ اللهَ الذي خلـــق السموات والأرض و لم يعي بخلقهنّ بقادر﴾ ».

ومن أمثلة استشهاده في معرض الرد على المخالف، وفي معرض إيـــراد الآراء أيضا، قوله في نقاش مذهب لسيبويه لم يرض عنه[2]: « قال: وربّما بنـــوا المصـــدر على (مَفْعِل)، نحو (المرجع)، قال الله تعالى: ﴿إلى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَميعاً﴾ وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذىً﴾.

يقال: هذه الآية لادليل فيها؛ لأنّه يُمكنُ أن يكونَ زماناً، أي: يسألونك عن زمان المحيض أيباشر فيه أم لا؟ وذلك هو التّقدير إن جعلته لمعنى الحيض؛ لأنّهـــم لم يسألوا عن ذات الحيض وحقيقته، وإنّما سألوا عن المباشرة فيه، وهو قـــد تكلّـــف في: ﴿وجَعَلْنَا النَّهارَ مَعاشاً﴾ حذف المضاف، أوجعله عَيْشَاً مجـــازاً؛ لـــئلاّ يُخـــرج

(١) انظر ص ٢١٨-٢٢٠.

(٢) انظر ص ٢١، ٢٢.

الزمان عن وضع بنائه، فأحرى هذا.

فقال بعضهم: إنّما فعل ذلك للمشاكلة التي في قوله: ﴿قُلْ هــو أذىً﴾، ولا يُشاكل الزّمان؛ لأنّ الزّمان ليس أذى، فلاتنتظم الآية إلاّ على أن يريــد الحــيضَ. وهذا لايغني لأنه إذا كان المحذوف زماناً مضافا، فيقول: هو علــى تقــدير: هــو زمان أذىً كما فعل في ﴿معاشا﴾.

والذي يظهر: أنّه سمعه في غير هذا الموضع بحيث يقطع به، فكان حملُ هــذا الموضع عليه أولى من الزّمان؛ لعدم التّكلف، فلم يجئ بالآية شاهداً بل على مــاينبغي أن يُحمل ».

ومثال استشهاده في تقوية رأي قولُه في معــرض حديثــه علــى الاســم المنقوص[(١)]: « ووجهُ ردِّ الياء: أن حذف الياء في الوصل إنماكان لالتقاء الســاكنين الياء والتنوين، وقد سقط التنوين للوقف فجاز أن ترجع الياء مراعاةً لفظيّــةً، وقــرأ ابن كثير بها: ﴿ولكلّ قومٍ هادي﴾ ».

ومن إيراده الآيات شواهدَ على اللغة قوله[(٢)]: « الخَبْءُ: كلُّ شيء غائب، قال الله تعالى: ﴿يُخرِجُ الخَبْءَ﴾ أي: يُخرج السِّرَّ والغيب، وهو مسمّى بالمصدر، تقول: خبَأتُ خَبْأً، كما يُقــال: الخَلْــق للمخلــوق، والصّــيد للمصِــيد. وجــاء في التّفسير أنّ ﴿الخَبْءَ﴾: المطرُ من السّماء والنّبات من الأرض.

والوَثْء: مصدر وثِئتْ يدُه وَثْأً، وهو نحو الفكّ، فهي مَوْثُوءةٌ.

---

(١) انظر ص ١٤٢.

(٢) انظر ص ١٣٢.

وفسّر سيبويه « الرِّدْء » بالصّاحب. وقيل: الـرِّدْء: العُـزْرة، يعني: المعين والمقوّي، يقال: أردَأْتُه بكذا، أي: جعلته قويّا بـه. وقرأ نافع: ﴿رِدًا﴾ بغير همز. قال الهروي: أي: زيادة، قال الفرّاء: العرب تقول: الغنم تُرْدِي على مائة، أي: تزيد عليها. وقال كُراع: أرديتُ عليه إرداء: زدت عليه ».

ومما أورده من القراءات الشاذة قوله[1]: « وعلى هذا تأول بعضهم قراءة علي ابن أبي طالب، وعروة بن الزبير، وأبي جعفر، وجعفر بن محمد: ﴿ونادى نوحٌ ابنَهَ﴾ أي: ابنها، فحذف الألف تخفيفا، ويبيّن أن هذا هو المراد بقراءة علي بن أبي طالب وعروة بن الزبير أيضا: ﴿ابنها﴾ بالألف، وتأولوا ذلك أنه دَعا ابن امرأته الكافرة إذ قدم ذكرها ».

أمّا تلحين القراءات ففي قوله[2]: « فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: ﴿يخسف بِّهم﴾ لحناً، وكثيراً مايقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السّيرافي -رحمه الله- باباً لإدغام القرّاء، وجعل عذرهم في مثل هذا: أنّهم سمعوا فيها الإخفاءَ، فتخلّط بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى ».

ثانياً: شواهد الحديث النبوي الشريف:

أورد المؤلف أربعة أحاديث فقط، واحدٌ على الاشتقاق، وواحدٌ على الإبدال، وشاهدان على التفسير اللغوي، كما أورد حديثاً لعمر، وهو مرويّ أيضا عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم. ولعلّ في هذا إشارةً إلى أنّ المؤلف من

(١) انظر ص ١٧٥.

(٢) انظر ص ٨٩١، ٨٩٢.

عصبة النحاة الذين يتشددون بالاستشهاد بالحديث، أقول: إشارة، لأننا لانستطيع الجزم بذلك من خلال السفر الرابع والأخير من شرح كتاب سيبويه، خاصة أنّ أكثر مسائله في الصرف.

والأحاديث التي استشهد بها المؤلف هي:

١- حديث « إنّ ممّا يُنبت الربيع ما يقتلُ حَبَطاً أو يُلمُّ »[١]. أورده شاهداً على (حبنطى)، وجعله تالياً لحكايتين عن العرب، فقال: « لم يذكر في (حبنطى) أنه مشتق. وحكى غيره أنهم قالوا: حَبِط الرجلُ: إذا امتلأ بطنُه واتّسع، وحَبِطت الشاةُ حَبَطَاً: إذا انتفخ بطنُها عن أكل الذُّرّق. وفي الحديث: . . . »[٢].

٢- حديث: « ليس من امْبر امْصيام في امْسفر »[٣]. أورده ضمن نص نقله من درة الغواص للحريري، وكذلك روايته الأخرى أيضا: « ليس من البر الصيام في السفر ».

٣- حديث « أكثر أهل الجنة البله »[٤]. أورده شاهداً على أنّ الأبله الغافل.

٤- حديث « أعددت لعبادي الصالحين ما لاعينٌ رأت ولا أذن سمعت، بله ما أطلعتم عليه »[٥]. أورد منه أولا « بله ما أطلعتم عليه » في تفسير للفراء لمعنى (بله) من أنّ معناه: دع وكيف، ثمّ أعاده أطولَ في نص آخر للسهيلي، بأنّ معناه:

---

(١) انظر ص ٤٧٥.

(٢) انظر ص ٤٥٧.

(٣) انظر ص ١٧٠

(٤) انظر ص ٢٥٣.

(٥) انظر ص ٢٥٣، ٢٥٤.

لاتسأل.

٥- وهو الحديث الذي أورده عن عمر نقلا عن ثعلب، فقال: قال أحمد ابن يحيى: تَمَعْدَدُوا، أي: كونوا على خلق (معدّ). ومنه قول عمر ﷺ: (اخشوشنوا وتَمَعْددوا) »[1].

وهذه الأحاديث كما ترى ليست في تقرير قاعدة، أو في معرض احتجاج، أوممّا يتشدد فيه المتشددون، بل النحاة في إيرادها سواء.

ثالثا: شواهد الشعر:

على الرغم من أنّ هذا السفر شرحٌ للقسم الرابع من كتاب سيبويه، وهو قسمٌ يحوي أكثره مسائل الصرف، فإنّ شواهد المؤلف من الشعر والرجز بالنظر إلى هذا تعتبر كثيرة، وقد عوّل في كثيرٍ منها على ما أورده سيبويه، وعلى ما أورده شرّاح كتابه، كالسيرافي، وعلى ما أورده ابن جني وشيخه الفارسي. وسيكون الحديث عن شواهد الشعر والرجز على النحو اللآتي:

١- تنوعها:

تنوعت شواهد المؤلف بين النحو والصرف واللغة والعروض والبلاغة، وكان الغالب عليها شواهد عصور الاحتجاج.

٢- طريقة المؤلف في عرضها:

لم يختلف المؤلف في ذلك عن غيره، فهو تارة يوردها منسوبةً

(١) انظر ص ٤٤٤.

إلى قائليها، وتارة يوردها غفلا بلا نسبة وهذا هو الأكثر. ويورد البيت تاما، أو يورد أحد شطريه، أوبعض شطر، مكتفيا أحيانا بموضع الشاهد فقط. مما يفيدنا أن المؤلف لم يرد من شرحه إتمام الشواهد ووصلها بما قبلها وما بعدها ونسبتها إلى قائليها، وإنما أراد موضع الشاهد منها، وبهذا نفهم غرضه من هذه الشواهد، ونفهم أكثر غرضه من الشرح.

٣- الوفرة والندرة:

شواهد المؤلف ليست سواء من حيث وفرتها في المظان وندرتها فبعضها قد امتلأت به كتب النحو واللغة، وبعضها لم أقف عليه إلاّ في مصدر أو مصدرين، وأحيانا لايوجد اشتراك بين المصدر والباب الذي يتحدث فيه المؤلف.

وقد يسّر الله لي أن أخرّج ما أورده المؤلف من شعر ورجز، إلاّ بيتين، على ما يظهر، الأول: من الرجز ورد ضمن نص منقول من المنصف لابن جني، وقد نقله ابن جني من كتاب القلب ليعقوب، وهو كتابٌ مفقودٌ، أو هو قسم مفقود من كتاب القلب والإبدال، والإبدال مطبوع كما هو معلوم، لكنّ البيت ليس فيه. والبيت هو:

يمضين تحت البيض والقلونس[1]

والثاني: من الطويل، ولم يذكر إلا جزءا يسيرا منه، وهو:

أسيود في حدراء[2]

(١) انظر ص ٦٨٨.

(٢) انظر ص ٥٦٩.

فهذا ظاهره جزء بيت من الطويل والله أعلم، و لم أقف عليه على الرغم من طول البحث.

٤- موقفه من شواهد الشعر:

المؤلف كأكثر النحويين، لايقبل النادر المخالف للقياس، فهناك شاهدٌ يحتجُّ به، وشاهدٌ لايحتجّ به، وليس الحكم في ذلك صحة نقله عن العرب، وإنّما الكثرة والقلّة، فإذا ما جاء قليلٌ مخالفٌ للقياس المطّرد عُدّ ضرورةً وأوّل، وربما اتفق ذلك مع مخالفة ما أصله سيبويه، من ذلك قول المؤلف[1]: « وأدخل في الباب الذي بعده فيما لايتعدّى أصلاً (افْعَنْلَلَ)، وقد أنشد أبوعُبيد:

قد أصبحَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِيني   أدْفَعُـــهُ عنّي ويَسْرَنْدِيني

فهذا ضرورة، فيحملُ على أنّه أسقط حرفَ الجرِّ منه ».

فترى أنّ المؤلف أورد البيت؛ لأنّ فيه استدراكا على سيبويه، الذي ذكر (افعنلل) فيما لايتعدى، فأتى المؤلف بالشاهد ليعلمك أنه ضرورة خارج عن القياس.

ولا يعني هذا أنّ المؤلف ضدّ الضرورة مطلقا، بل تراه يجنح إليها، إذا ما ناسبت المعنى أكثر، وكان في ذلك تقويةٌ لقول سيبويه، من ذلك قوله[2]: « وجعل -رحمه الله- الهمزة من (يُؤثفين) زائدة، فكان ثباتها ضرورة، و لم يجعلها أصلية على أن يكون (يُؤثفين) من قوله:

(١) انظر ص ١١، ١٢.

(٢) انظر ص ٣٦٧، ٣٦٨.

...تأثَّفكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ

إذ معناه: أحاط بك الأعداء بالرِّفد، فهو على هذا قريبٌ من معنى (يُؤَثْفين)؛ لأنّ معناها: يُنصبنَ للقدر، فكأنهنّ أحطن بها، فلا يكون في البيت ضرورةٌ، ويكون (يُؤَثْفين) (يُفَعْلَين)، مثل (يُسَلْقَين)، لّما كان جعلها من (أثفيتُ) التي همزتها زائدة أقوى من جهة المعنى، كأنّ كلام العرب في هذا المعنى: الذي هو إحاطة الأحجاربالقدر. والذي ثبت عنها (ثَفيتُ القِدرَ)، و لم ينقل أحدٌ عنهم (أثّفتُ القِدرَ)، وإن نقلها أحدٌ عنهم فذلك غيرُ معروفٍ؛ فلهذا ما عدل الإمام عن جعل همزة (يُؤثفين) أصلية، مع أنه ليس فيها ضرورة، إلى جعلها زائدة الذي فيه الضرورة ».

٥- موقفه من شعر المولدين:

يمكن أن نقسم شعر المولدين في هذا الشرح إلى قسمين:

الأول: ما أورده المؤلف في معرض حديثه على مسألة نحوية:

وهو قليلٌ جدّاً، من ذلك قوله[١]: « وقد ذكر أبوزيد في نوادره شعرا، وهو:

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجَه	رسمُ دارٍ قد تعفَّى بالسِّرَرْ
غيّر الجِدةَ من عِرفانِه	خِرقُ الريح وطوفانُ المطرْ

وهذا شاذّ، وقد استعمله أبوالطيب:

(١) انظر ص ١٤٤.

جللاً كما بي فَلْيَكُ التبريحُ

وقوله[1]: « وقال الأخطل:

إذا شئتَ أن تلهُوْ ببعض حديثها   رَفَعْــنَ وأنْزَلْنَ القَطِــينَ المُوَلَّدا

واستعمله أبوالطّيّب فقال:

إذا شاء أن يلهوْ بلحيةِ أحمقِ

وهذان الشاهدان كما ترى ليسا للاحتجاج، وإنما فيهما تنبيهٌ علــى أنّ أبــا الطيب قد استعملهما.

ومثل هذا بيت أبي نواس:

لاتبك ليلى ولاتطــــرب إلى هندِ

واشرب على الوردِ من حمراء كالوردِ

حيث أورده لبيان قبح استعماله العروض والضرب مقطوعين وكــل واحــد منهما غير مردف[2].

كما أورد بيتا لمهيار الديلمي، وذلك في قوله[3]: « وإذا كان القياس في اليــاء من المفعول عدم الإتمام، مع أنّ الياء دون الــواو في الثقــل، انبغــى ووجــب في (مفعول) من الواو ألاّ يتمّ. وهذا طريق في العربيّة مســتمرّ، لاينكســر، وهــو أن

(١) انظر ص ٦٨٣.

(٢) انظر ص ٧٥٢.

(٣) انظر ص ٥٧٤.

يُحتملَ أمرٌ واحدٌ، فإذا انضمّ إليه سببٌ آخر لم يُحتَملا، وعليه باب مالاينصرف أجمع. وقال الشاعر تصحيحاً لهذا المعنى:

وما اجتمع الداءان إلاّ ليقتُلا

وهذا كما ترى وإن كان في معرض مسألة نحوية، إلاّ أنّه خارج عن الاستشهاد لمسألة نحوية والتمثيل أيضاً لها.

وشبيه بهذا بيت محمود الوراق:

رأى الأمر يفضي إلى آخر   فصيّر آخره أوّلا

فقد أورده متمثلا به لامحتجا، وهو ليس فرداً في ذلك بل سبقه إلى هذا البيت ابن جني في الخصائص والمحتسب وسر صناعة الإعراب، والسهيلي في نتائج الفكر، وابن يعيش في شرح المفصل، والشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير[1].

وقد أورد المؤلف بيتاً في الاستشهاد على قولهم النسب إلى اليمن: يمانيّ، بالتشديد، وهو قول الشاعر[2]:

ويهماءِ يستافُ الدليلُ ترابَها   وليس بها إلا اليَمانيُّ مُخْلِفُ

وقد أورده قبله آخرون كالسرقسطي في الأفعال، والبيت في ملحقات ديوان بشّار، مع بيت آخر، برواية « محلف »، ولا أدري هل أخذه بشار عن سابق أم البيت له ابتداءً؟ وعلى كلّ حالٍ فالبيت ليس فرداً، بل أورد الجوهري في صحاحه (يمن) شاهداً آخر، وهو قول أميّة بن خلفٍ:

---

(١) انظر موضع تخريج الشاهد ص ٧٩٦.

(٢) انظر ص ١٩٦.

يمانيّاً يظــلُّ يشـــدُّ كِيراً ۝ وينفخُ دائماً لهبَ الشُّواطِ

الثاني: ما أورده في معرض الاستشهاد على مسألة بلاغية:

وهي مجموعة أبيات ذكرها في باب وجوه القوافي في الإنشاد، حيث استطرد المؤلف فتكلم على السبب المحدث للشعر، وفصل في ذلك، وذلك قوله[1]: « وأخــذ الشبيه نفسه بدل المشبه مثل قوله تعالى: ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾، ومثل قول الشاعر:

هو البحرُ من أي النَّواحي أَتيتَهُ

وهو لأبي تمام، وقد خرجته في موضعه.

وقوله[2]: « ومن هذا النوع الذي يحاكي حال النفس قول أبي الطيب يصف رسول الروم الواصل لسيف الدولة:

أتاك يكادُ الرأس يَجْحــدُ عنقَه ۝ وتنقدُّ تحت الدرع منه المفاصلُ

يُقوِّمُ تقــويمُ السِّمــاطين مشيَه ۝ إليك إذا ما عوّجته الأفــاكلُ

أي: جرى بعضه من بعض لإقدامه على المسير إليك هيبة لك، ثم قال:

فقَاسمكَ العَـــينين منه ولحظَه ۝ سميُّكَ والخِــــلُّ الذي لايزايلُ

وقوله[3]: « وقد تكون المحاكاة لأمور معنوية بأمور محسوسة . . . مثل قولهم في المنة: إنها طوق العنق، وفي الإحسان: إنه قيد، كما قال أبوالطيب:

---

(١) انظر ص ١٨٥.

(٢) انظر ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) انظر ص ١٨٨، ١٨٩.

ومَن وجدَ الإحسانَ قَيْدا تَقيّدا

. . . وما كان من هذا أيضا غير شبيه ولامناسب ينبغي أن يطرح كقول أبي تمام:

لاتَسقِني ماءَ الملامِ

ومنه: خُلق البَين، وكَلَب الوصال. ومنه:

كلّ حين يَبولُ زُبٌّ السحابِ

والبيت لابن المعتز، وقد خرجته في موضعه.

وقوله[1]: « وقد يكون في هذا التشبيه عيبٌ آخر، وذلك أنّ باب التشبيه يكون بالأشياء الفاضلة، وأمّا بغيرها فعيب . . . وكما قال بعض الشعراء يمدح سيف الدولة:

وقد عَلِمَ الرُّومُ الشقيّونَ أنهمْ

سَتلقاهمُ يوماً وتَلقَى الدَّمَسْتقا

وكانوا كفأرٍ وشَوَشُوا خَلْفَ حائطٍ

وكنتَ كسِنَّورٍ عليهم تَسَلَّقا

وقوله[2]: « وتصرفت العرب والمحدثون في الخيال واستعملوه كثيرا، ولاتكاد تجدُهم تصرفوا إلا في النَّسيب. وقد أدخله البحتري في غير النسيب فقال:

---

(١) انظر ص ١٩٠.

(٢) انظر ص ١٩٢.

خَلا ناظِري من طَيفِهِ بعدَ شخصِهِ

فياعجباً للَّدهرِ فقــداً على فقدِ

ز/ مصادره:

وهي بناء على ما جاء في هذا السفر، وهو يمثل القسم الرابع والأخير من كتاب سيبويه، كثيرة ومتنوعة، فالمؤلف كغيره استفاد من القرون المتتابعة قبله، والتي أوصلت النحو إلى أوجّ نضوجه في عصر المؤلف، ابتداء من سيبويه وشيوخه، ثمّ تلامذته، ثمّ من جاؤوا بعدهم، وشراح كتابه وغير شراحه، وختاما بالشلوبين وتلامذته، وقد تمكن المؤلف من جمعٍ فوائدَ كثيرةٍ، ونصوصٍ نادرةٍ، ونقولات غزيرة، من كلام النحويين على كتاب سيبويه، ومن كلامهم في غيره، وما رواه أهل اللغة والأدب، بتصرف في بعض ما نقله، وبغير تصرف في بعضه الآخر، وبتصريح بالكتب التي نقل منها، والعلماء الذين نقل آراءهم، وهذا هو الأكثر، وبغير تصريح أيضاً، ولكثرتها يصعب الحديث عنها كلّها، وإنّما سأتحدث عن أبرز العلماء الذين استفاد منهم المؤلف، وأكثر النقل عنهم، ثم بعد ذلك أشير إلى من يتلوهم:

١- سيبويه:

إمام النحاة، ومصدر المؤلف الأول، استفاد منه المؤلف قبل شرح كتابه بدراسته والنهل من معينه، بما فيه من آراء وعلل وشواهد وأقيسة، لسيبويه وشيوخه الخليل وأبي زيد ويونس وغيرهم.

٢- أبو الحسن الأخفش:

وقد جرى ذكره -بكنيته غالبا، وبالأخفش، وبكليهما- في مواضع عديدة على النحو الآتي:

أ/ ذكْر آرائه، واحتجاجاته، من ذلك إجازته إمالة ماقبل الواو وعدم إمالة الواو في « ابن مذعور »[1].

ب/ نقْل حكاياته عن العرب، من ذلك حكايته: رأيت زيدْ، في الوقف[2].

ج/ ذكر مصطلحاته، كقوله[3]: « وسمى أبوالحسن هذه النون الغالي، وسمى الحركة التي قبلها الغلو » .

والمؤلف لم يشر إلى كتب للأخفش، وإنما كانت نقولاته إمّا عن طريق كتب السابقين، أو غفلا من ذكر كتاب.

وقد كان موقفه منه إذا تعارضت آراؤه مع آراء سيبويه الانتصار لسيبويه، حتّى أنّه في أحد المرات أثنى عليه، بكلام تظنّ أنّه يرجح قوله، ثمّ بعد ذلك ينقلب عليه، ويتنصر لسيبويه، وذلك في الخلاف في المحذوف من « مفعول » الأجوف، فقال[4]: « قال المؤلّف: ومذهب أبي الحسن فيه قويّ جدّاً حتّى أنه قد استحسنه جلّة العلماء بهذا الشّأن، فجعلوه مساوياً لقول سيبويه، وربّما رجّحه بعضهم، وجعله أقيس من قول سيبويه. ولكنّي مع هذا أقول: إنّ قولَ سيبويه هو الذي يجب أن يقال به . . . ». ثمّ راح يناقش الأخفش في عدة صفحات ليبطل رأيه.

---

(١) انظر ص ٧٩. وانظر ١٢٩، ١٨٠، ٢٣٨، ٥٦٥، ٥٦٦، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٢) انظر ص ١١٥. وانظر ١١٣، ١٥١، ١٨٠، ١٨١، ٢٢٥، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٣) انظر ص ١٨٠.

(٤) انظر ص ٥٦٦.

٣- أبوعثمان المازني:

أورد له المؤلف مجموعة من آرائه، ونقل من كتابه التصريف[١]. وقد نسب له أنّ زيادة الباء في مفعول كفى قياس. ولم أقف على ما يؤيّد ذلك، بل المنقول عن المازني أن زيادتها فيه شذوذ[٢]. كما نقل اعتراضا له على الأخفش دون أن ينسبه إليه، وإنما قال: « فاعتُرض »[٣].

٤- أبوالعباس المبرد:

وقد تردد ذكره بكنيته، وبالمبرد، وبأبي العباس المبرد، وبأبي العباس محمد بن يزيد في مواضع عديدة على النحو الآتي:

أ/ نقل اعتراضاته على سيبويه، وقد وصفه فيها بالتحامل[٤]، ووصف أحد إلزاماته لسيبويه بالتّوهم الخَلْف[٥] ولم يكن يفوت الردّ عليها أو نقل كلام من يرد، من ذلك ما نقله من اعتراض المبرد على قول سيبويه: إنّ ميم (مفاعلة) عوض من الألف التي بعد أول حرف من (فاعلت). حيث اعترضه المبرد بأن الألف موجودة بعد الفاء في (مفاعلة) فكيف يعوض من الثابت؟! وقد نقل المؤلف رد ابن ولاد وأبي

---

(١) انظر مثلا بعض ما نقله من آرائه وكتابه في التصريف ص ١٥٢، ٢١٨، ٢٨٣، ٣١٢، ٣٤٧، ٤٤٣، ٥١٦، ٥٣٧، ٥٨٤، ٥٩٥، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٢) انظر المسألة ص ٢١٨، ٢١٩.

(٣) انظر ص ٥٦٥.

(٤) انظر ص ٧٢.

(٥) انظر ص ٢٩٦.

علي الشلوبين عليه[1].

إلاّ أنّ المؤلف ربما وقف موقف المحايد حيال اعتراضات المبرد، من ذلك موقفه من الخلاف بين الخليل وسيبويه في الوقف على الاسم المنقوص، واختيار سيبويه إبقاء الياء محذوفة، واختيار الخليل إعادتها، وترجيح المبرد والفارسي قول الخليل، وقد ذكر المؤلف وجه القولين جميعا، ثم نقل كلام ابن ولاد الذي رجح فيه قول الخليل، و لم يظهر من المؤلف ترجيح رأي على آخر[2].

ب/ ذكر آرائه، من ذلك ما ذهب إليه في قوله تعالى:﴿بأيكم المفتون﴾: بأنه على حذف مضاف، تقديره: بأيكم فتنة المفتون[3].

ج/ نقل حكاياته، من ذلك ما نقله من جعل الإعراب في النون « الماطرون »[4].

وقد كانت بعض هذه الاعتراضات والآراء مذكورة في كتبه التي وقفت عليها، كالمقتضب والكامل، وبعضها منقولٌ عنه في كتب العلماء كالانتصار لابن ولاد، وشرح السيرافي، وغيرهما.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ المؤلف نسب للمبرد قولا فيه مخالفة لسيبويه، مع أنّ كتابه المقتضب يبين عدم مخالفته سيبويه، وكتب غيره من العلماء الذين وقفت عليها تظهر إجازة المبرد للوجهين، قال المؤلف: « ولتعلم -وفقك الله

(١) انظر ص ١٤، ١٥.

(٢) انظر ص ١٤٢، ١٤٣.

(٣) انظر ص ٣٤. وانظر ١١٥، ١٤٢، ١٥٤، ٥١٦، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٤) انظر ٤٢٩.

تعالى- أن الإمام وأبا العباس المبرد بينهما خلاف في قولك: ماقام زيد بل عمـــرٌو، هل أثبت نفي القيام، أو القيام؟ فسيبويه يقول: أثبت له القيام، فيقدره: بـــل قـــام عمرٌو، والمبرد يقول: انتفى عنه القيام، فيقدره: بل ماقام عمرٌو، ويحتـــاج في هـــذا إلى نظر ». هذا نقله، وفي المقتضب[1]: « ومنها (بل) ومعناها: الإضراب عـــن الأول والإثبات للثاني، نحو قولك: ضربت زيدا، بل عمرا، وجاءني عبدالله، ومـــا جـــاءني رجلٌ، بل امرأة ». وهذا فيه موافقة لسيبويه. وقال أبوحيان: « ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن يكون التقدير في النهي: بل لاتضرب عمرا، وفي النفـــي: بل ما قام عمرو »[2].

٥- أبو بكر بن السراج:

ذكره المؤلف وأورد له مجموعةً من آرائه، ونقل من كتابه الأصـــول، مـــن ذلك قوله[3]: قال ابن السرّاج- رحمه الله-: « ومع هذا فإنّ هذا الفعـــل بـــني مـــن صوت، الألف فيه أصل ليست منقلبة من شيء؛ ألاترى أنّ الحـــروف والأصـــوات كلّها مبنيّة على أصولها، ووجدناهم قد قلبوا الألفات في بعض الحـــروف إلى اليـــاء نحو (عليهِ، وإليهِ)، فكما قلبت الألف إلى الياء حسن أن تقلب الياء إلى الألف ».

٦- أبوالحسن علي بن الحسن الهُنائي (كراع النمل):

وقد تردد ذكره بلقبه (كراع)، وصرح عدة مرات بالنقل من كتابه المجـــرد، ومما يدل على عنايته بهذا الكتاب وجود أكثر من نسخة عنده، وصف إحداها بأنها

---

(١) انظر ١/١٥٠.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١٩٩٥ (رجب).

(٣) انظر ٧١٣. وانظر ٢٢١، ٣١٩، ٤١٨، ٧٨٨.

صحيحة، وقد مر نقل بعض نصوصه[١].

٧- أبوسعيد السيرافي:

وهو مؤلف أحد أعظم شروح كتاب سيبويه، وأشهرها على الإطلاق، وقد تردد ذكره بكنيته وبالسيرافي وبكليهما ويرمز له المؤلف أحيانا بـ(سير) على النحو الآتي:

أ/ ذكر آرائه مجردة من نص منقول[٢].

ب/ نقل كلامه مع نسبة ما ينقل إليه، وهو كثير جدّا بالنظر إلى الكتاب جملة، إلاّ أننا عند التفصيل نجده يكثر في أبواب ويقل أو ينعدم اسمه لاكلامه في أبواب أخرى، كما سيأتي في الفقرة التالية، كما أن هذا النقل بشكل عام كان بتصرف، وقد استفاد المؤلف من السيرافي في رواياته للأشعار، وحكاياته عن العرب، وآرائه، وردوده، واعتراضاته وتخريجاته، وعلله[٣].

ج/ نقل كلامه مع نسبة ما يُنقل إلى غيره، وذلك أن المؤلف قد دأب في مواضع كثيرة على نقل نصوص من النكت للأعلم، فيقول: قال الأعلم[٤]. والنكت كما هو معلوم تلخيص لشرح السيرافي. ونقله من النكت في الغالب يكون في

---

(١) انظر ماسبق في الفقرة ٢٢ عند الكلام على العناية بالغريب. وانظر أيضا بعض نقولاته ص ١٢٢، ١٣٢، ١٣٥، ١٧٩، ٢٨٦، وغيرها مما تراه في الفهرس

(٢) انظر مثلا ٣٥٣، ٤٣١، ٦٥٥، ٦٥٩.

(٣) انظر مثلا ١، ٥، ١٨، ٢٦، ٣٠، ٤٠، ٩٠، ٩٥، ١٠٢، ١٠٩، ٣٥٣، ٤٣١، ٤٣٨، ٥١٤، ٦١٥، ٦٢٤، ٦٣٥.

(٤) انظر مثلا ١١٩، ١٢٧.

المواضع التي يقل فيها ذكر السيرافي، أوينعدم، فالسيرافي مثلا يطل عليك باسمه وكلامه من أول الشرح المحقق إلى ص ١١٠، ثمّ ينقطع إلى ص ٣٥٣، ويطل الأعلم بين الموضعين، ثم يعود النقل عن السيرافي والأعلم في مواضع متقاربة. وأنا حقيقة في حيرة، وأمام احتمالات:

الأول: أن يكون المؤلف لم يقف على شرح السيرافي، وكل ما نقله عن السيرافي نقله بطريق غير مباشر.

الثاني: أن يكون قد وقف على شرح السيرافي لكنه لم يمتلكه، ويكون-على أقل تقدير-بعض ما نقله عنه من ذلك الوقوف.

الثالث: أن يكون قد وقف أو امتلك بعض شرح السيرافي، ولم يمتلك ما يتعلق بالسفر الرابع الذي نحن بصدده، أو بعض ما يتعلق به.

الرابع: أن يكون امتلك ما يتعلق بهذا الجزء الرابع أيضاً، لكنه لم يكن حاضرا لدى المؤلف عند تأليف الكتاب، أو تأليف هذا القسم من الشرح، خاصة أننا لانعلم الظروف التي قام المؤلف فيها بتأليف الكتاب.

الخامس: أن يكون شرح السيرافي بين يديه، أو قريبا منهما، إلاّ أنه لطوله رأى أن يستعيض عنه أو عن بعضه بمختصره النكت. ويرد هذا الاحتمال أنه اعترض على بعض الآراء الواردة في النكت بعد أن نسبها للأعلم، والأعلم لاناقة له فيها ولاجمل، بل نقل مرّة نصاً لابن عصفور، ثمّ قال: « وأكثر هذا منقولٌ من كلام الأعلم »[1]، والحقيقة أنّه ليس للأعلم منه إلا النقل.

---

(١) انظر ص ٨٥٥، ٨٥٦.

وقد وجدت المؤلف نقل في أحد المواضع نصا ونسبه للأعلم، وبعد مراجعتي لشرح السيرافي والنكت وجدت النص يتفق مع نص السيرافي، وربما كان هذا لاختلاف النسخ.

وعلى العموم هناك احتمالات أخرى يمكن تصورها، وفي ما ذكرته كفاية، إن شاء الله تعالى.

٨- أبوعلي الفارسي:

وقد تردد ذكره بكنيته وبالفارسي وبأبي علي الفارسي في مواضع كثيرة على النحو الآتي:

أ/ ذكر آرائه وحكاياته مجردة من نص منقول[١].

ب/ النقل من كتبه: التذكرة، والحجة، والمسائل الشيرازيات، كما نقل من الإيضاح، والتعليقة على كتاب سيبويه، وغيرها، وقد أطال المؤلف في بعض النقولات خاصة بعض ما نقله من الحجة والتذكرة[٢]، ونقله لم يكن نقلا عابرا بل نقلَ عالمٍ عارفٍ بأنّ هذه النصوص تفسر قول سيبويه، وهذا لايتأتى إلاّ لمن فهم الكتاب وعلم مافيه.

ج/ النقل عنه من طريق تلميذه أبي الفتح ابن جني، وذلك عند النقل من كتب ابن جني[٣].

---

(١) انظر مثلا ١٤٢، ١٤٦، ٤٤٠.

(٢) انظر في نقولاته مثلا ١٥٠، ١٥٥، ١٥٩، ٣٦١، ٤٥٣، ٤٧٧، ٤٩٩، ٥٣١، ٥٨٦، ٦٨٥.

(٣) انظر مثلا ٢٨٦، ٣١٢، ٣٤٦.

٩- أبوالفتح بن جني:

وله عند المؤلف مترلة عظيمة حيث وصفه بحذاق هذه الصناعة(١)، ورد ذكره بكنيته وبابن جني وبأبي الفتح بن جني في مواضع كثيرة على النحو الآتي:

أ/ ذكْر آرائه مجردة من نص منقول، من ذلك إجازته أن تكون اللام المسموعة في (ويلمه) لام (ويل)، وحذفت همزة (أم) ولام الجر، وكسر لام (ويل) إتباعا(٢). وقد ذكر هذا الوجه في الخصائص، والمؤلف نقله من الاقتضاب لابن السيد البطليوسي.

ب/ النقل من كتبه: المنصف، وسر صناعة الإعراب، والخصائص، والتنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة(٣)، حيث أورد المؤلف نصوصا كثيرة مليئة بالشواهد والعلل وأقوال العلماء، دون تصرف، وبتصرف.

١٠- أبوبكر الزُّبيدي:

وقد اعتمد المؤلف كثيرا على كتابه الاستدراك في نقل ما استدرك على سيبويه من الأبنية، وأورد كثيرا من نصوصه، وناقش أكثرها، ورد كثيرا من تلك الاستدراكات(٤)، كما نقل من كتابه: مختصر العين(٥)، ونقل أيضا عنه فهماً لأحد نصوص سيبويه، مفاده أن سيبويه جعل الياء في التثنية والجمع بدلا من الألف

---

(١) انظر ص ٢٩٩.

(٢) انظر ص ٨٦.

(٣) انظر مثلا ٢٩٩، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٧٨، ٣٩٣، ٤٣٩.

(٤) انظر مثلا ٢٩٢، ٢٩٥، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠.

(٥) انظر ص ١١٠، ٢٩٢.

حقيقة، وقد وهّمه المؤلف على هـذا الفهـم، ورد عليـه[1]. ويـذكره بكنيتـه وبالزبيدي.

١١- ابن السيد البطليوسي:

أورد له المؤلف مجموعة من آرائه، وتحقيقاته، وقد تنوعت استفادته منه بـين النحو واللغة، ونقل من كتابه الاقتضاب في عدة مواضع مصرحا بالكتـاب وغـير مصرح، ومن كتابه في شرح أبيات الجمل بدون تصـريح[2]، كمـا نبـه علـى استدراك كان أورده على كتابه المثلث[3].

١٢- ابن طاهر (الخدبّ):

لابن طاهر طرّة مشهورة على كتاب سيبويه، وقد أورد له المؤلف مجموعـة من آرائه وتعليقاته على كتاب سيبويه[4]، ولم يصرح بهذه الطرة وهو ينقـل عنـه، وإنما أشار إلى إصلاح ابن طاهر، فقال[5]: « وفي كتاب الأستاذ من إصـلاح ابـن طاهر: المفتتن ». والمقصود بالأستاذ الشلوبين. وفي هذا النص عدة احتمالات:

الأوّل: أن يكون المراد نسخة الشلوبين من كتاب سيبويه، والمؤلف أشار إلى هذه النسخة، وذكر أنها مقروءة على الرباحي، فقال[6]: « هذا وقع في النسخ كلها،

---

(١) انظر ص ٢٩٥، ٢٩٦.

(٢) انظر ص ٨٦، ١٢٢، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٨، ٥٥٦.

(٣) انظر ص ٣٨٣.

(٤) انظر ص ٩، ١٦، ٢٩، ٢٠٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٨، ٥٨٢.

(٥) انظر ص ٩.

(٦) انظر ص ٦.

وكذلك في نسخة الأستاذ المقروءة على أبي عبدالله الرباحي راوية الكتاب ». فلعلها مرّت قبل الشلوبين على ابن طاهر، أو لعلّ الشلوبين أو غيره أورد هذا الإصلاح عن ابن طاهر، ويبقى السؤال: هل ضمنت إصلاحات ابن طاهر، على هذه النسخة كاملة أم ضمن بعضها؟ وسؤالٌ آخر: هل المقصود بالإصلاحات الطرر؟ أمّ أنها بضع مواضع أصلحها ابن طاهر.

الذي يظهر لي أنّ الإصلاحات هي الطرر، وأنّها كاملة، لعدم وجود ما ينفي كمالها أولاً، ولأنّ التعبير بالإصلاح مستخدمٌ في الحواشي والطرر، من ذلك ما جاء على نسخة إيطاليا من حواشي الشلوبين على إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج، لشيخه ابن ملكون: « بتتبع عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي وإصلاحه »[1].

الثاني: أن يكون المراد بعبارة المؤلف « وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر »: وفي نسخة الأستاذ من إصلاح ابن طاهر؛ لأنّه يُعبر عن النسخة بالكتاب، وقد استعمله المؤلف فقال[2]: « ثبت في كتاب الأستاذ بعد المشيئة والمحمية: وقالوا: المزلة ». وعلى هذا الثاني فالراجح أن يكون ما نقله عن ابن طاهر مأخوذٌ من هذه النسخة، ويكون أراد بالإصلاح الطرر أيضاً. والله اعلم.

وهذا نص آخر يؤيد ما سبق من اطلاع المؤلف على طرر ابن طاهر، سواء كانت على نسخة من نسخ كتاب سيبويه أو مفردة. قال المؤلف تعليقا على قول سيبويه: « وتكون (إن) كـ(ما) في معنى (ليس) ». حيث قال: « كتب عليه أبوبكر

---

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية (الدراسة ص ٤٥).

(٢) انظر ص ٢٢.

ابن طاهر المعروف بالخدبّ: هذا نصٌّ أنّ (إن) كـ(ما) في معنى (ليس). يريد: أنّها تعمل عملها كقوله:

إنْ هو مستولياً على أحدٍ إلاّ على أضعفِ المجانينِ

قال الشيخ أبوعليّ رحمه الله: إنّ كلام الإمام ليس بنصّ على ما ذكره أبوبكر من العمل؛ لأنّه يحتمل أن يريد أنّ (إن) تكون كـ(ما) في النفي، فيكون قد عبّر في قوله: (في معنى ليس) عن النفي، وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه؛ لأنّ العمل في (إن) شاذ ».

يلاحظ على هذا النص قوله: « كتب عليه أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدبّ ». وردّ الشلوبين عليه. فإذا ما ضممنا إلى هذا النصِّ النّصَّ السابق « وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر »، استطعنا أن نفهم علاقة الشلوبين بابن طاهر أكثر، وأنّه قد وقع على طرر ابن طاهر، وحشّى عليها، كما حشّى على الإفصاح لابن الطرواة[1]، والمفصل[2]، وغيرهما، واستطعنا أن نفهم أكثر النسخة التي ينقل عنها المؤلف.

١٣- أبوعلي الشلوبين:

ويرد ذكره بأبي علي الشلوبين والشلوبين والأستاذ أبي عليّ والشيخ أبي عليّ والشيخ والأستاذ أبوعليّ (ش) وبـ(ش) وحدها. وللشلوبين عند المؤلف مترلة

(١) انظر حواشي كتاب الإفصاح بتحقيق أستاذي أ. د/ عياد الثبيتي حفظه الله.

(٢) حقق حواشيه على المفصل أستاذي الدكتور حماد الثمالي حفظه الله لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

عالية، تظهر في دفاعه عنه حينما ناقشه أحد طلبته، فسكت الشلوبين أخيرا و لم يجب، فقال المؤلف بعد أن أبان مقصد أبي عليّ: « وسكوت الأستاذ أبي علي الشلوبين ليس لقصور منه، وإنما هو للرد رآه من الطالب. هذا هو الظن به، رحمه الله »[1].

وتظهر مترلة الشلوبين أيضا وعناية المؤلف به في نقوله الكثيرة عنه[2].

١٤- أبومحمد بن زيدان:

وقد ذكره المؤلف في موضعين بما يدلُّ على أنه شيخه وواسطة له إلى الشلوبين، ولعله نقل عنه في مواضع أخرى دون تصريح خاصة أنه أورد نقولات كثيرة عن الشلوبين دون تصريح بمصدره، وهذا أحد الموضعين[3]: « ويبقى عندي سؤالٌ لم أرَ أحداً تعرّض للكلام عليه، وهو: مامعنى قوله: (أوزنة حرف متحرّك)؟ إلاّ أنّي سألت الأستاذ أبامحمّد بن زيدان فقال لي: أشار به الإمام إلى الحرف المتحرّك من الحرفين المدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّهما في صناعة العروض حرفان. وفي هذا نظر. وقد تكلّم على هذا الموضع في الإيضاح القاضي أبوالوليد الوقّشي، وردّ عليه ابن يسعون وغيره ممّن كتب على الإيضاح، فانظر كلامه ».

١٥- أبوالحسن بن عصفور:

وقد تردد ذكره في مواضع عديدة، إما بنقل تفسيره لكلام سيبويه، وإما بنقل

(١) انظر ص ٢٩٤.

(٢) انظر مثلا ٢، ٦، ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٢، ٥٩، ٦٦، ٧٧، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، ٢٠٠، ٢٦٠، ٥١٩، ٤٥٤، ٥٧١، ٦٣٤.

(٣) انظر ص ٨٧٧. وانظر ص ٥٧١.

آرائه أونقولاته، وإما بالنقل من كتابه الممتع مصرحا بالكتاب أو بابن عصـــفور[١]، كما نقل المؤلف من كتابه الممتع دون تصريح في مواضع كثيرة[٢].

هذا بالإضافة إلى علماء آخـــرين أورد آراءهـــم وحججهـــم وحكايـــاتهم عن العرب، ونقل نصوصا مـــن كتـــب بعضـــهم، كالكســـائي[٣]، والفـــراء[٤]، وأبي عبيدة[٥]، والجرمي[٦]، وابـــن السـكيت[٧]، وأبي عبيـــد[٨]، والقاســـم بـــن ثابت[٩]، والزجاجي[١٠]، وابـــن كيســـان[١١]، وأبي حـــاتم[١٢]، وابـــن ولاد[١٣]، وأبي علي القالي[١٤]، والحريري[١٥]، والوقّشـــي[١٦]، وابـــن الأخضـــر[١٧]، وابـــن

(١) انظر مثلا ٢٤١، ٢٤٣، ٣٩١، ٣٩٩، ٥٠٠، ٨١٣، ٨٥٥.

(٢) انظر مثلا ٣١١، ٣١٥، ٣٣٧.

(٣) انظر مثلا ١٥٣، ٣٢١، ٣٥٠، ٣٧٤.

(٤) انظر مثلا ١٩، ٢٦، ١٣٢، ١٣٩.

(٥) انظر مثلا ٣٤، ١١٥، ٣٢٦، ٣٥٣.

(٦) انظر مثلا ٢٢٧، ٤٧٨، ٥٥٨، ٦٦١.

(٧) انظر مثلا ١٧٨، ٣٨٣، ٣٩٤، ٣٩٦.

(٨) انظر ص ١٢، ٢٥٢، ٦٦٢، ٦٩٦.

(٩) انظر ص ٦٩٥.

(١٠) انظر ص ١١٨.

(١١) انظر ص ٨٧، ٨٠٦.

(١٢) انظر مثلا ١١٨، ١٧٤، ٣١٦، ٣٣٠.

(١٣) انظر ص ١٤، ١٥، ١٤٢، ٧٧٩.

(١٤) انظر مثلا ص ٣١٦.

(١٥) انظر ص ١٦٨، ٢٣٥.

(١٦) انظر ص ٣٠٤، ٨٧٧.

(١٧) انظر ص ٣٠٤.

الطراوة[١]، والزمخشري[٢]، وابن سمحون[٣]، وابن يسعون[٤]، والسهيلي[٥]، وأبوالبركات الأنباري[٦]، وابن الطفيل[٧]، وابن ملكون[٨]، والرندي[٩]، وابن خروف[١٠]، وابن معزوز[١١]، والدباج[١٢]، وآخرين.

وقد ذكر المؤلف مجموعة من الكتب -غير التي ذكرتها فيما سبق- ونقل منها، كالغريب المصنف لأبي عبيد[١٣]، والدلائل للقاسم بن ثابت[١٤]، ودرة الغواص للحريري[١٥]، وطرر ابن الأخضر على الإيضاح[١٦]، والإنصاف في مسائل الخلاف

---

(١) انظر مثلا ١١، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٧٢.

(٢) انظر ص ١٤٦، ٧٥٩، ٧٦٠.

(٣) انظر ص ١٥٧.

(٤) انظر ص ٨٧٧.

(٥) انظر ص ٢٥٣، ٢٥٤.

(٦) انظر ص ١٢٥، ٣٦٣، ٧٧٥.

(٧) انظر ص ٥٤٢.

(٨) انظر ص ٢٩٥.

(٩) انظر ص ٦٢٥.

(١٠) انظر ص ١٤٦، ١٤٨، ٢٧٩، ٦٨٦.

(١١) انظر ص ٧٥٧.

(١٢) انظر ص ٨٥٥.

(١٣) انظر ص ٦٩٦.

(١٤) انظر ص ٦٩٥.

(١٥) انظر ص ١٦٨، ٢٣٥.

(١٦) انظر ص ٣٠٤.

لابي البركات الأنباري[1]، وغيرها مما تراه في فهرس الكتب.

كما نقل عن مجموعة لم يصرح بها، وإنما يقول: قال بعضهم، أو قال بعض النحويين، أوبعض الطلبة، ويعني: طلبة الشلوبين، وما أشبه ذلك، وربما وردت تلك النقول في نصوص للسيرافي وابن جني وغيرهما[2]، وقد عانيت كثيرا في استقصاء هذا النوع من النقولات خاصة أنّ كثيرا منها في شرح عبارات سيبويه، ومنقولة عن شراح كتابه، والمصادر في هذا الباب شحيحة، وأكثر تلك الكتب مفقودٌ.

---

(١) انظر ص ٣٦٣، ٧٧٥.

(٢) انظر أمثلة لما سبق في ٢٢، ٣٣، ٢٣٤، ٢٧٢، ٥٧٠.

ج/ اتجاه المؤلف النحوي:

سبق أنّ هذا السفر من شرح كتاب سيبويه لايمثل إلاّ الربـع الأخـير مـن كتاب سيبويه، وهذا يعني صعوبة استظهار صورة كاملة لاتجاه المؤلف، لسببين:

الأوّل: أنّ أكثر مافيه أبواب صرفيّة.

الثاني: أنه لا يمثل سوى ربع الكتاب.

ومع ذلك فالظاهر مما لدينا أنّ المؤلف ذونزعةٍ بصريّة، وهـذا مـن خـلال انتصاراته لمذاهب البصريين على الكوفيين، ووصف بعض آراء الكـوفيين بـالخَلْف والهذيان[1]، وميله الشديد إلى سيبويه وكتابه، حيث يستوي المخـالفون لـه مـن بصريين وكوفيين.

وهذه نبذة يتبيّن من خلالها اتجاه المؤلف النحوي:

١- أيّد مذهب سيبويه في أنّ « تفعال » ليس مصـدرا لـ« فعّـل »، وردّ مذهب الكوفيين بأنه مصدره، وأنّ الألف بدل من ياء « تفعيل »[2].

٢- اختار مذهب سيبويه والجمهور في أنّ « ما » في قوله تعالى:﴿والسـماء ومابناها﴾ حرف مصدري. ومذهب الأخفش وابـن السـراج والكـوفيين أنها اسم[3].

٣- اختار مذهب البصريين في أنّ دخول « حتّى » على المضمر من ضـرائر

---

(١) انظر ص ١٩، ٤٠٢.

(٢) انظر ص ١٩.

(٣) انظر ص ٢٣٢.

الشعر، وهو ما أجازه المبرد والكوفيون في السعة[1].

٤- أيد مذهب سيبويه في أن وزن « صمحمح » « فعلعل »، وردّ مذهب الفراء والكوفيين أنه « فعلّل »[2].

٥- أيد مذهب البصريين في أن « منجنيق » « فنعليل »، وخطأ الفراء بقوله: إنه « منفعيل »[3].

٦- اختار مذهب البصريين في أن « كفكف » رباعي، وردّ مذهب الكوفيين ومن تبعهم في أنه ثلاثي، ووصف كلامهم بأنه هذيان واختيار ماليس بمختار[4].

٧- رجح مذهب الخليل وسيبويه في وزن « سيّد »، وردّ المذهب المنسوب إلى الكوفيين[5].

٨- رجح مذهب البصريين في أصل ووزن « كينونة » على مذهب الفراء والكوفيين[6].

٩- رجح مذهب البصريين في أنّ « أوّل » على وزن « أفعل »، وليس على وزن « فوعل » كما يقول الكوفيون[7].

---

(١) انظر ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) انظر ص ٢٦٢-٢٦٥.

(٣) انظر ص ٣٨٨-٣٩٠.

(٤) انظر ص ٤٠٢.

(٥) انظر ص ٦١٣، ٦١٤.

(٦) انظر ص ٦١٥، ٦١٦.

(٧) انظر ص ٦٤٣ فما بعدها.

١٠- أيّد مذهب البصريين في عدم جواز الوقف على « البَكــر » في حــال النصب بفتح الكاف، وردّ مذهب الكوفيين ومن تبعهم كصــاحب الإنصــاف في جواز ذلك؛ لعدم وروده في كلام العرب(١).

١١- اختار مذهب البصريين في عدم جواز مد المقصور في الضرائر وغيرهــا على مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش الذين أجازوا مدّه(٢).

١٢- اتّبع البصريين في عدم الاعتداد بالنقل غير المشهور(٣).

١٣- وافق البصريين في عدم وقوع حروف الجر في موقع بعضها، مــع أنّــه ذكر أنّ ظاهر مذهب سيبويه موافقة الكوفيين(٤).

١٤- وافق البصريين في أنّ الفعل مشتق من الاسم(٥).

١٥- أيّد مذهب سيبويه في جواز « أقمته إقاما »، بحذف التاء، وردّ مذهب الفراء الذي لم يجزه إلاّ في الإضافة، على الرغم من أنّ الســماع لم يثبــت إلاّ مــع الإضافة كما يقول الرضي(٦).

١٦- أيّد مذهب سيبويه في أنه لم يأت في كلام العرب « مَفْعُــل » مفــردا ولاجمعا، وأول ما جاء منه على الترخيم في غير النداء، نحو:

ليوم روع أو فعال مَكْرُم

---

(١) انظر ص ١٢٤، ١٢٥.

(٢) انظر ص ٣٤٠.

(٣) انظر ص ٣٧٠.

(٤) انظر ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٥) انظر ص ٦٣٨.

(٦) انظر ص ١٧.

وقد ذهب الفراء إلى أنّه جمع[1].

١٧- رجح تعليل سيبويه في أنّ إدغام لام المعرفة بسبب كثرة الإدغام، وردّ مذهب الفراء في أن سبب الإدغام شدة اتصالها بما بعدها فصارت بمترلة المتقـــاربين في كلمة واحدة[2].

١٨- أيّد مذهب سيبويه في التعجب من « أفعل »، على الرغم من حكايتـــه أنّ أكثر النحويين على خلافه، واحتجّ بكثرة السماع[3].

١٩- أيّد مذهب سيبويه في إمالة « باب، ومال »، وردّ على المـــبرّد الـــذي منع ذلك، واحتجّ المؤلف بأنه مسموع، وأنّ له وجهاً من القياس[4].

٢٠- رجّح ترتيب سيبويه لحروف الحلق على ترتيب الأخفش[5].

٢١- رجّح مذهب سيبويه على الأخفش في واو « مفعول »[6].

٢٢- صحح مذهب سيبويه في أنّ ياء « افعلي » علامة إضـــمار المؤنـــث، لاعلامة التأنيث فقط كما ذهب الأخفش[7].

٢٣- صحح مذهب سيبويه في جواز « هذا غلامْ » على إرادة « غلامـــي »، بحجة أنّ الوصل يبينه، واكتفاء بدلالة الحال على ماحذف[8].

(١) انظر ص ٢٣، ٢٤.

(٢) انظر ص ٩١٤، ٩١٥.

(٣) انظر ص ٣٩، ٤٠.

(٤) انظر ص ٧١، ٧٢.

(٥) انظر ص ١٢٩.

(٦) انظر ص ٥٦٦.

(٧) انظر ص ١٩٦.

(٨) انظر ص ١٤٢.

٢٤- أيّد مذهب سيبويه أنّ عين « حيّة » ياء[١].

٢٥- رجّح قول سيبويه في أنّ همزة الوصل في « أل » إذا كان قبلها همزة الاستفهام، لاتُحذف وإنما يُبدل منها، على قول من يرى أنّها همزة وصل وهي لاتثبت إذا وصل بها كلامٌ، فإن لم تثبت فكيف يبدل منها، وإنما هذه ألف أخرى اجتلبت فرقا بين الاستفهام والخبر[٢].

إلى غير ذلك من المسائل التي انتصر فيها لسيبويه على الأخفش والمبرد وغيرهما، والمسائل التي انتصر فيها لبعض البصريين كالمازني والفارسي وغيرهما على من انتقدهم سواء من البصريين أنفسهم أو من غيرهم.

على أنّ هذه النزعة لم تمنع المؤلف من احترام روايات المخالفين للمذهب البصري، وتوثيق الرواة الكوفيين، وتصحيح توجيهاتهم كقوله[٣]: « قال صالح بن محمد: والفراء ثقةٌ فيما رواه فتوجيهه صحيحٌ، إلاّ أنّه توجيه ما يردُ شاذّاً ». بل لم تمنعه من مخالفة البصريين وموافقة الكوفيين، كما سيأتي.

كما أنّ هذا لم يمنع المؤلف من التوقف عند بعض أقوال سيبويه واستشكالها وبيان ما فيها من خطأ واضطراب، محاولا في الوقت نفسه توجيهها ورفع اللوم عن صاحبها[٤].

هذا وقد وقفت للمؤلف على بعض الآراء والاختيارات، وهي:

١- ذهب إلى أنّ « عن » في « جلست عن يمينه » اسم؛ لأنّ معناها معنى

---

(١) انظر ص ٣٠.

(٢) انظر ص ٨٩، ٩٠.

(٣) انظر ص ٢٠١.

(٤) انظر مثلا ٢٩٢، ٢٩٨، ٦٥٠. وقد بيّنت فيما سبق موقفه من سيبويه وكتابه.

الاسم، وتكون في هذا الموضع مخبرا عنها بخلاف « أطعمه عن جوع، ورمى عن القوس ». وهذا القول لم أجده عند غيره، إلاّ قولا نقله عن ابن عصفور في « على »[1].

٢- ذهب إلى أنّ معنى « قد » في قول الشاعر:

قد أتركُ القِرْنَ مُصفرا أناملُه

لتقليل النظير. وهذا لم أقف عليه عند غيره، وإنما ذهب بعضهم إلى أنها للتقليل، والمقصود به تقليل ذات الشيء، وذهب بعضهم أنها للتقليل على طريق التهكم، وبعضهم أنها للتكثير[2]. علما أنّ المؤلف ذهب إلى أنّ « قد » في قول سيبويه: « وقد يجوز فيه البيان » للتقليل[3].

٣- ذهب إلى أنّ « قد » تدخل على متوقّع، وتُقرّب الماضي من الحال. وإلى هذا ذهب الزمخشري وابن مالك[4].

٤- ذهب إلى أنّ « كي » إذا لم تدخل عليها اللام ناصبةٌ بنفسها؛ لأنها قد ثبت لها النصب إذا دخلت عليها اللام، فلاينبغي أن تخرج عما استقر لها. وهذا فيه موافقة للكوفيين الذين يرون أنها ناصبة دائما، ومخالفة للبصريين الذين يرون أنها هنا حرف جر والناصب « أن » مضمرة[5].

٥- ذهب إلى أنّ الألف من « واو » أصلها واو، موافقا بذلك الأخفش،

---

(١) انظر ص ٢٣٩.

(٢) انظر ص ٢٠٧.

(٣) انظر ص ٩٣٨.

(٤) انظر ص ٨٨.

(٥) انظر ص ٢٠٤.

ومخالفا الفارسي"[1].

٦- ذهب إلى أنّ ألف « عصا ورحى » في الوقف، هي الأصلية وصحح نسبته إلى سيبويه، وهو المشهور عن الكسائي والكوفيين، وردّ أن تكون في النصب مبدلة من التنوين كما ذهب إليه كثير من النحويين ونسب إلى سيبويه[2].

٧- صحح أنّ المجرور بعد « حتّى » يدخل فيما قبلها[3].

٨- ذهب إلى أنّ « إذا » الفجائية على أصلها المعروف في الأزمنة، ولاتخرج عنه لغير ضرورة، وهو مذهبٌ منسوبٌ للرياشي والمبرد والزجاج والزمخشري وابن طاهر وابن خروف والشلوبين[4].

بالإضافة سبق، فإنّ تحرّرَ المؤلف وعدم الانقياد لكلّ مايقال وظهور شخصيته جليّةٌ من خلال مارأيته من هذا السفر؛ إذ لم يكد يَسْلَمُ نحويٌّ من ردٍّ وانتقاد، استوى في ذلك الكوفيون والبصريون والأندلسيّون، بل ربّما كان الكوفيّون أقلَّ من تعرض لهم المؤلف، والسبب في ذلك أنّ المؤلف لايصنف كتابا في قواعد النحو أوالخلاف، وإنّما يشرح كتاب سيبويه، والكوفيون لانصيب لهم يذكر في ذلك، وإنما يذكرون عرضاً، يضاف إلى ذلك أنّ خلافهم لايحتاج إلى أن يتعرّض له بدرجة خلاف الأخفش والمبرّد مثلا؛ لأنّ خلاف هذين بصريّ، وموجهٌ بشكل مباشر إلى سيبويه، وأحيانا يكون بسبب سوء فهم عبارة سيبويه، فيحتاج الأمر إلى أن يتعرض لخلافهما وخلاف كلّ من تعرض لكتاب سيبويه، وبيان وجه الصواب حسبما يراه المؤلف.

---

(١) انظر ص ٧٤١، ٧٤٢، ٨٢٧.

(٢) انظر ص ١٤٦-١٤٨.

(٣) انظر ص ٢٤٩.

(٤) انظر ص ٢٥٨، ٢٥٩.

ط/ قيمة الكتاب العلميّة:

لاشكّ أنّ القيمة العلمية تختلف من كتاب إلى كتاب، وإن كان هناك عوامل مشتركة، إلاّ أنّ كلّ كتاب تبقى له خصوصية، وكلّما وضحت هذه الخصوصيّة كلّما زادت قيمة الكتاب، وأحيانا تكون قيمة الكتاب في مؤلفه، وأحياناً تكون قيمة الكتاب فيما يحويه من علم، وربما جمع الحسنيين، وربما كان لأنه شرح لكتاب له قيمته العلميّة، والكتاب الذي بين أيدينا تظهر قيمته العلمية في الآتي:

١- أنه شرح لكتاب سيبويه، اعتنى مؤلفه فيه: ببيان ما أشكل من كلام سيبويه، والانفصال عمّا اعترضه به النحاة واستدركوه.

٢- أنه أثرٌ مغاربيّ أندلسيّ من القرن السابع، أزهى عصور النحو في تلك البيئة الأصيلة في تراثنا الإسلاميّ.

٣- أنه صورةٌ تعكس لنا الجهود التي بذلت حتّى القرن السابع، في شرح الربع الأخير من كتاب سيبويه.

٤- أنه يحوي كثيرا من النصوص التي لاتوجد في سواه، كالنقولات عن أبي عليّ الشلوبين، وهي كثيرة ويزيدها أهمّيةً أنها مما وضعه الشلوبين على كتاب سيبويه، ومثلها في الأهمّيّة نقولات المؤلف من تذكرة أبي عليّ الفارسي وهو كتابٌ مفقود، حيث نقل منه مواضع طويلة، وكذلك نقولاته الكثيرة عن كتاب المجرد لكراع، من مواضع معدودة من قسمه المفقود، كما أنّ المؤلف نقل في مواضع عديدة عن بعض الطلبة و لم أعرف هل هو شخصٌ واحدٌ أم أكثر، إلاّ أنّ في بعض هذه النقولات مايفيد أنّ هذا الطالب، أو بعض هؤلاء الطلبة، من طلبة الشلوبين، وفي بعض هذه النقولات حوارات مفيدة بين الطالب وشيخه، كما نقل في مواضع عديدة عن ابن عصفور، ولايعنيينا مانقله من ممتعه، وإنما مانقله من تقييده على كتاب سيبويه، هذا بالإضافة إلى مانقله عن عددٍ لابأس به من العلماء

كالوقشي وابن طاهر وابن زيدان، مصرحا بكتب بعضهم وغير مصرح ببعضها الآخر، وغير هؤلاء مماتراه في ثنايا الشرح. يضاف إلى هذا مانقله من آراء لكثير من العلماء لم أقف على بعضها.

٥- أنّ مؤلفه استطاع أن يجمع بين ثناياه مايمكن أن يقال، أقول هذا بلا مبالغة، فالمنصف لابن جنّي لم يدع منه المؤلف ماله علاقة بكلام سيبويه، وكأنه أراد أن يشير إلى أنّ المنصف على الرغم من أنه في شرح تصريف المازني إلاّ أنّه في حقيقته شرح لقسم التصريف من كتاب سيبويه؛ لأنّ تصريف المازني ما هو إلاّ تلخيص لذلك القسم، كما نقل المؤلف من كتابه سر صناعة الإعراب في مواضع عديدة وكذا الخصائص والتنبيه، وأمّا كتب شيخ ابن جني أبي عليّ الفارسي فكان لها نصيبٌ وافرٌ، حيث نقل من تذكرته كما سبق والشيرازيّات والإيضاح والحجّة وغيرها، يضاف إلى ذلك كتاب الممتع لابن عصفور، فإذا ما أضفت إلى هذا كلّه ما نقله عن ابن السيد والشلوبين وغيرهما من النحاة علمت ما في هذا الكتاب من غزارة، وكأنّ المؤلف أراد به أن يغنيه عن غيره فيكون مرجعه في المسائل المشكلة التي دار حولها كلام كثير وأخذ وردّ، ولهذا أطلق على كتابه كما ذكرت ذلك سابقا المجموع.

٦- أنّ الكتاب على الرغم من أنّ معظمه في الربع الأخير من كتاب سيبويه إلاّ أنّه احتوى على مسائل كثيرة في النحو، حتّى أنّ المؤلف تكلم على « نعم وبلى » بما يُستغنى به عن غيره، كما ضمّ نقولات كثيرة في اللغة، ومنها ما لم أجده عند غيره، كتفسير التّرب بأن معناه: كأنه سقط معه على التراب في

زمان واحد[1]، هذا بالإضافة إلى مسائل الصرف.

٧- أنّ الكتاب مليءٌ بالتحقيقات والاستدراكات والمناقشات القويّة، والآراء النحوية، وجرأة التناول لنصوص سيبويه وبيان ماتحتمله كنسبة القول بتضمين حروف الجر معاني غيرها إلى سيبويه، وجعله موافقا للكوفيين، بناء على نصّ له[2].

هذه أبرز دلائل قيمة الكتاب العلميّة، وهناك غيرها كثير مما تراه في ثنايا الشرح.

ك/ مآخذ واستدراكات:

١- نقل المؤلف قول ابن مقبل:

طافت بأعلاقه خَوْدٌ يمانيةٌ   تدعو العرانين من بكر وماجمعوا

ثمّ قال: « وبكر ليست من اليمن؛ لأنها من ربيعة، وربيعة من معدّ، فمعنى قوله: يمانية، أي: أنها مقيمة في شق اليمن، وإن لم تكن منهم »[3].

والحقيقة أنّ قبيلة بكر بن وائل ليس لها علاقة بالأمر، وسكنها لم يكن في شقّ اليمن، وإنما المراد بنو أبي بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، على ماذكره الغندجاني وأجازه ابن السيرافي، وأجاز ابن السيرافي أن يكون وقع تغيير في الكتاب بين بكر وعمرو. وقد نقلت كلامهما في التعليق على المسألة في موضعها من الشرح.

---

(١) انظر ص ٥٢١.

(٢) انظر ص ٢٢٧.

(٣) انظر ص ١٩٥.

٢- نقل المؤلف نصا للحريري في درة الغواص، وهو كما نقله[1]: « وأما كشكشة ربيعة فإنهم يبدلون عند الوقف كاف المخاطبة شيناً، فيقولون للمرأة: ويحك مالَشْ؟ فيقرون الكاف التي يدرجونها على هيئتها، ويبدلون من الكاف التي يقفون عليها شينا.

وأما كَسْكَسة بكْر فإنهم يزيدون على كاف المؤنث سينا ليبينوا حركة الكاف فيقولون: بكس.

قال راجزهم:

تَضحكُ مني أنْ رأتني أحترسْ
ولو حرستِ لكشفتِ عن حِرِسْ

وأما غمغمة قضاعة فصوت لايفهم تقطيع حروفه ».

ثمّ قال[2]: « قال المذيل بهذه الحكاية: كذلك وجدت في تفسير الكسكسة:

تَضحك مني أن رأتني أحترس

فلاأدري أهو غلط من الناقل أو من المؤلف. والذي في حفظي من كتب النحويين إنما هو:

تَضحكُ مني أن رأتني أحترشْ
ولوحَرشتِ لكشفتِ عن حِرِشْ

وهو من إبدال الشين من كاف المؤنث، لامن زيادة السّين على كاف المؤنث. والله الموفق ».

---

(١) انظر ص ١٦٩.

(٢) انظر ص ١٧٠.

فقد جعله المؤلف كما ترى غلطا من الناقل أو من المؤلف، والسبب في ذلك يعود إلى عدم نقطه، ووقوعه بعد الكلام على الكسكسة، ولوكان البيت قبل الكلام على الكسكسة لما تعرض له والله أعلم، ولكان اعتبر الأمر إهمال نقط لا أكثر. والبيت ليس في نسخ درة الغواص كلّها، وقد انفردت بزيادته بعضها، لكنه فيها قبل الكلام على الكسكسة.

والمأخذ على المؤلف في هذا كله، أنه وضع احتمال كونه غلطا من المؤلف، وأنه نقل ما في نسخته من هذه الحكاية على مافيها دون مراجعة غيرها من النسخ، ثمّ اعتماد مانقله في التغليط، وقد كان الأولى بالمؤلف ألاّ ينقل ما نقله بدءا، أوينقله من نسخة صحيحة، أويحقق موضع البيت ثم ينقل، أو يختصر فيحذف البيت، أو يجعل الضمير في « قال راجزهم » عائدا على « ربيعة »، لاعلى « بكر »، خاصة أن الشاهد في البيت الإبدال لاالزيادة والكسكسة زيادة على ماجاء في النصّ، أوغير ذلك من التخريجات، أما أن ينقل نصا مضطربا لم يرغمه أحدٌ على نقله، ويقول ماقاله، فهو مأخذٌ عليه، نعم لو كان يعلق على درة الغواص مثلا لقبل الأمر بعض قبول، لأنه يكون قد أجبر على التعليق عليه، وليس القبول كله أيضا؛ لأنّ التعليق على أيّ نسخة بغض النظر عن صحتها في محلّ نظر.

٣- تعرض المؤلف إلى شرح قول سيبويه: « وقال غيره »، فقال: « يعني الفراء »[(١)]. وهو لم يخطئ فيما نسبه إلى الفراء، لكن يؤخذ عليه أنه جعل سيبويه يريد الفراء، هذا بالنظر إلى سياق النص. ويمكن أن يكون المؤلف تساهل في استخدم كلمة « يعني »، و لم يرد بها أنّ سيبويه يريد ذلك، وإنما أتى بـ« يعني »

(١) انظر ص ٧٣٢.

وُصْلة في الكلام للتفسير لأكثر. والأولى أن يكون سيبويه قصد أحـــد المتقـــدمين، أوقصد نفسه، وقد أتيت على هذا في موضعه وأبنته بأكثر من هذا. والله الموفق.

٤- نسب إلى سيبويه أن النون في « أصيلان » بدل من لام. ذكر هذا وهـــو يشرح كلام سيبويه في هذه المسألة، ونصه فيها أن اللام بدل من النون[1].

(١) انظر ص ٣٠٢.

وصف نسخة الكتاب:

للكتاب نسخةٌ واحدة فيما أعلم، يمتلكها أستاذي الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي– حفظه الله– ، وهي أصلٌ لا مصورة، وحققتها بالنقل منها مباشرة، لا من مصورة، تمثل السفر الرابع والأخير، وتقع في ١٤٩ ورقة، في كل صفحة منها ٢٠ سطراً، وفي كل سطر ١٤ كلمة تقريبا، تبدأ بباب: (مالايحسن أن تضيف إليه الأسماء التي يبين بها العدد)، وتنتهي بباب: (ماكان شاذا مما خففوا على ألسنتهم)، وهو آخر أبواب كتاب سيبويه. وقد فرغ منها ناسخها سنة ٧٢٣هـ.

وقد كتبت هذه النسخة بخط أندلسي حسن، و لم تسلم من التصحيف والتحريف، يضاف إلى هذا ما فيها من إسقاط كلمة أو أكثر في بعض المواضع. ومع ذلك فقد كان الناسخ يشير في حواشي الكتاب إلى تصويبات وإضافات في بعض المواضع، يكتب بجانبها: صح.

وقد أصيبت النسخة أيضا بخرم كبير في أولها من أعلى وتآكل في الأطراف، أثرا بشكل كبير على الأوراق الثماني الأول مما أدى إلى استبعادها، واستمر هذا الخرم إلى الورقة ٧٨، إلا أن تأثيره لم يكن مانعاً، ثمّ عاد في الصفحة ١٤٧ من أعلى، وقد أثر في بعض الكلمات.

وقد سقطت من هذه النسخة صفحة العنوان، وربما بعض الأوراق من أولها، كما تأثرت الورقة الأخيرة، خاصة الصفحة الأخيرة (ب)، بعوادي الزمن، مما أدى إلى ذهاب أكثر الصفحة الأخيرة.

عملي في التحقيق:

١- لما لم يكن لديّ إلا نسخة واحدة، فقد قمت بنسخها، وإصلاح ما لزم إصلاحه، وإضافة ما لزم إضافته، مستعينا بالله سبحانه وتعالى أولا، ثم بمصادر المؤلف، وكل ما له علاقة بالموضوع ثانياً.

٢- ضبطت الأبنية والأوزان والمواضع المشكلة والشواهد قدر المستطاع، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في ذلك.

٣- خرجت الآيات وقراءاتها، والأحاديث، والأمثال، وأقوال العرب، وآراء النحاة، من مصادرها.

٤- خرجت الشعر، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء، إن وجدت للشاعر المراد تخريج شعره له ديواناً مطبوعاً يعد مصدرا لشعره، وهذا في الغالب، ثم بعد ذلك بقية المصادر مقدما الأقدم منها، وحرصت على كتب القدماء، ثم مايشتهر بأيدي الناس، وإن كان المؤلف قد صرح بنقل الشاهد من كتاب فإن أقدمه في التخريج، كما نسبت الأبيات التي وقفت على قائليها.

٥- عرّفت بالأعلام غير الأئمّة، إلاّ في حالات يسيرة، كأن يذكر المؤلف العلم غير مصرح باسمه وإنما برمز له، نحو (سير) رمز السيرافي.

٦- شرحت الغريب الذي لم يشرحه المؤلف.

٧- علقت على المسائل التي بدا لي أنها بحاجة إلى تعليق، مدعما أكثر ذلك بنصوص العلماء، وربما اقتصرت على نصوصهم.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

نبينا محمد، وعلى آله وصحابته والتابعين المحسنين.

نماذج من المخطوطة

بين بين أو خفيفة وكلاهما فاسد لأنهما همزتان في كلمة واحدة
واجب البدل فيهما واجبة والبدل إنما يوجد في كلامهم بحكم حركة
ما قبلها فكان ينبغي أن تكون آداء فيقال لما كان ذلك يعود روعي الأصل فبنيا على
أمن ثم هكذا يعامل بالتليين والله أعلم وهمزة من العلة في أن لم تخرج الواو من بعد
الألف لأن الأصل فيه أو عو فكان الواو ولم تقع بين ياء وكسرة قال رحمه الله يفرق في باب دخول
فعلت على فعلت وكما أن الضرب والريح قد يكون فيهما معنى ضربة ورائحة فإن أردت
لا يدل على الواحد بلفظه خاصا بل يدل عليه وعلى غيره أكثر منه لأنه جنس فإن تطلبوا ما أراد
به الواحد لا كل اللفظ الخاص فهذا المعنى ضربة بفتح ونحو فعل المخفف لأنه لا يدل على
الكثير خاصا بل جملة تشمل والقليل بلفظ الكثير الخاص به فعل يفعل في إطلاقه
على الكثير نحو ضرب في إطلاقه على الواحد وهذا في ضرب وضربة واضح لأن الهاء تفرق
بين الواحد والجمع وأما رائحة فليست على بناء ريح حتى يقال فيها ما قيل في ضرب
وضربة لكن لما وجد مثلها بالتاء وفي معنى الريح جعلها للمرة الواحدة وكأنها عوض
من ريحة فيستغنى بها عنه والله الموفق

هذا باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني

الكلام الواحد قوله فإذا كنت أنت فعلت قلت كذا فيقال إذا كنت أنت فاعل
بالغير وكان هذا المفعول هو مفعول حينئذ وأنت صاحب الفعل ذكر من فاعلت
الذي لا يجيء [illegible] ولك وهو من العطية أي أعطيته معناه جملة [illegible] ولنبين
معناه ما الذي يلزمه فنذكره وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعدا
ولا يجوز أن يكون معملا في مفعول الكلام من الحوار أراد سيبويه تفاعلت الذي
تطاوع ما يتعدى إلى واحد نحو خاطب زيد عمرا فتخاطبا وأما الذي يطاوع ما يتعدى إلى
اثنين فيتعدى إلى مفعول نحو نازعنا الحديث وتنازعناه وأمثاله كثيرة إلا أنه لم ينزل
كلام الإمام عليه قال الأستاذ أبو علي رحمه الله وتنزيله أن الإمام عمل ذلك بقوله
ففي تفاعلنا تلبسك بالمعنى الذي كان في فاعلته ومعناه أن تفاعلنا يدل على
المفعول على ذلك بقوله ففي تفاعلنا تلبسك بالمعنى الذي فاعلته وأنا إذ وقفت به
فعلا وهو بعد لم يصل إليه وهذا إنما كان فيما كان يطاوع ما يتعدى إلى واحد فحينئذ
يدل فاعل تفاعل على ما يدل مفعول فاعل وأما مطاوع ما يتعدى إلى اثنين فيدل
الفاعل من تفاعل على معنى المفعول الأول من فاعل ويبقى الثاني لا يدل عليه فيؤتى به
ويكون الفعل حينئذ يطلبه زائدا على الفاعل ومثاله تنازعنا الحديث فالفاعل
دل على أن المنازعة وقعت بينكما في الحديث أولا لا يدل على ذلك فيطلبه الفعل

يغر بمرة فينصبه وأما تفاعلنا فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعدا
فيما ذكرت وقد حكى هو في آخر الباب أنه جاء على غير المفاعلة و
تجاوزت أخراجًا

هذا باب ما طاوع

الذي فعله على فعّل الكلام قال فيه وفاعلته فتفاعل ومنه تعودنا وانعم دينا و
وفتحت التاء لأن معناه معنى الانفعال والافتعال الكلام الظاهر أنه أراد وفتحت
أول المضارع ولم يضم وإن كان زائدا على الثلاثة كما كان مضارع فاعل لأن معناه
معنى انفعل وافتعل إلى أن افتعل فتح حرف مضارعه بالحمل على الثلاثي لأنه
مضارع له وهذا محمول عليه لأنه مضارع مثله وإنما قيل له محمول عليه لأن هذا الشرط
ما حرف مضارعه مفتوح وفي نسخة رواية وفتحت التاء ويمكن أن يكون على فتح
التاء في الماضي أي فتحت ولم تضم وإن كان معناه معنى المفعول لأن معناه وإن كان
معنى المفعول فلكنه لفظ فعل الفاعل لأنه مبني له كافتعل وانفعل وقال فيه ونظير
ذلك في بنات الأربعة على مثال تفعلل نحو كذا وكذا ومعروفه فتمعدد شبه جملته
على الخشونة والصلابة قال الشاعر وبينه حتى إذا تمعددا ثم قال وأما تمسكن
وتردد الكلام فيه فمتعلق وكذا فعله على إلحاقها وفيه تمكنهم لو حسن أحدهما أنه لم يجئ
بفعل هذا الذي كما وعد ولذلك قال ثم فتمم وذا أخران معناه معنى آخر وهو الذي دخل
في القوم وليس منهم ومنه ومعاني تفعل وشبهها إن شاء الله

هذا باب استفعلت

الباب قال فيه وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه قال تفعل
الكلام ثم قال وليس هذا بمنزلته والقرق ما ذكره أن يجعل نفسه أن يكون من الجملة
فهو يدخل نفسه فيهم ويستعمل في ذلك وليس كذلك فتحامل ثم قال وقد دخل استفعل
هنا قالوا تعظم واستعظم كما شاركت تفاعلت تفعلت الذي ليس في هذا المعنى
ولكنه استثبات وذلك قولك تيقنت واستيقنته الكلام هنا وقع في النسخ كلها
وكذلك في نسخة أستاذ المقروءة على أبي عبد الله الرباحي راوية الكتاب والذي
يقتضيه نظم الكلام عندي أن يكون معناه وقد دخل استفعل هنا أي على تفعل
نحو كذا ولكنه استثبات فيكون تفسيرًا له أي جاء استفعل هنا أي على تفعل
مشاركا تفعل ولكن على غير معنى تفعل المتقدم ويكون استعظم وتعظم من هذا
النوع كاستثبت وتثبت كما شركت تفاعلت تفعلت يعني فيما ذكر في
الباب فعله لأن النظم على هذا وإن كان الظاهر أن استعظم وتعظم من النوع الأول
الذي هو تجمع القوم كان يكون سقط من الكلام شيء بعد قوله كما شركت تفعلت

وفعلوا وأصيل من كان فإنه ليس على اسم الفاعل الجاري عليه وإنما جيء به على جهة المثال للمبالغة فعيل بمعنى فاعل من كان فعيل بمعنى به مفعول وفعيل بمعنى به مفعول ليس على فعل فكرهوا هذا أيضا ليس على مثال الواو إن لم يكن عليه فلما يعلى بالعلة فيه قوله وقد جاء مفعول على الأصل وهذا أحرى أن يكون مذهبا لأصل وجه صحيح مفعول في هذه اللغة أنه لما يكن كاسم الفاعل في قوله على حركات الفعل وكونه أشبه كموطن وأيضا ما سوى ما لم يجر على الفعل صح كما صح ما تقدم ذكره هذا محركا وهي على الفارسي رحمه الله بعض هذه المسألة في التذكرة وسأله رحمه الله عن مفعل لأي شيء تم إلى آخره يعني أنه منقوص منه وذلك أنه كان معناه معنى مفعال وكان قد يعود معه الكلمة الواحدة صار كأنه مقصور كأنه نقص عنه فحمل عليه ولم يعل فيه قوله فأما قولهم مطايب فإن بنا مطايب أصلية لأن مصيبة الذي معي وأجريا وزنه مفعلة لا فعيلة وإذا كان وزنها مفعلة كان الياء أصلية وما كان أصليه لا يهمز وإذا كان لا يهمز فمن همزها في لغة من همزها غلط فيه قوله وذلك أنهم توهموا يعني أنهم توهموا أنها زائدة فهمزوها كما تهمز الياء الزائدة فيه قوله وسألته الخليل إلى آخره يريد أنه سأله عن همز هذه الحروف التي ذكرها في الجمع فقال إنما همزت لأنها لم تكن متحركة في الأصل فكانت في لغة صحيحة ومن عليها [illegible] إذا كان بوجه [illegible] الحركة ومن يهمز لها [illegible] وذلك [illegible] وفعول بعد الألف [illegible] وفعول سواء كيف [illegible] فلما كان يوجب لذلك تحريكهم وتقلبها واو لا يحرك ومكن [illegible] بعضهم بعضا محمل ذلك بعضه على بعض ولخصوا الياء والواو بالحمل على العلة لأن الألف يهمز لأنها لا تحرك أيضا فيه قوله مثلا فإن قلت لا أدغم يعني يا صوحة فيه قوله لأنها تقول في شويه شوايا يعني أنها لا تهمز وجعلوا على من شويه لأن شوايا لم يعمل [illegible] اللغة لا بعد الهمز فيه قوله فلما كانت منه يعني قواعل منه يعني من شوية فيه قوله فلما اجتمع فيها الأمران يعني في شوايا وذلك أنها همزت ثم غيرت بعد الهمزة إلى الياء

هذا باب ما جاء من الاسم المعتل على ثلاثة أحرف

لا زيادة فيه فيه قوله اعلم أن كل اسم منها لآخر الفعل فيه يريد أن يقول ما كان من الفعل في هذا الباب في البناء فإنه يفعل به ما يفعل بالفعل وإنما جاء على الفعل في البناء فإنه يصح ولا يبعد الطالا فيه قوله وزعم الخليل فهو حقيقة كان الاسم على فعيل الذي لا يتعدى وفعل الذي لا يتعدى فيه قوله فإنما فعل فلم يجيئوا به على الأصل يعني أن فعل المعتل على الأصل صحيح [illegible] بفعلوا [illegible]

الضمة في الواو ولانهم علموا انهم اذا انكفوا به يعوضونها الاستثقال الهمز فيها
فالتزموا هذا الاستثقال يعني انهم التزموا الثقل لاستثقال مجيء الواو اذا كان يسكن
فيه الصحيح واذا كان يسكن في الصحيح ففي الواو اولى ان يلزم الاستثقال والتخفيف
لذا الحركة توجيها للهمز لان الواو المضمومة اذا كانت وسطا مطرد فيها الهمز
ثم ان التخفيف بعد الهمز لان غير المعتل يخفف مطرد اذا ذلك فيه فقوله رجل نووم
كثير النوم ورجل سؤول كثير السؤال على لغة من قال هذا سؤول من سؤل ويقال رجل
اسول الخد سهل ورجل العبه كثير النوم وعيبه كثير العيب قال المؤلف قال ابو عثمان
وانشدنا ابو زيد قال انشدنا الخليل ح
اغر الثنايا احم اللثات يحسنها سوك الاسحل   قال ابو الفتح سيبل مثل هذا انما
يجيء لضرورة الشعر وهو منزلة الهمز والتضعيف نحو قوان صوا ونحوه لا مثال الضرورة
الشعر وهو بمنزلة قوله   فيشكو الرجا من طول واطلال   وحكى ابو زيد رجل جواد
وقوم جود وقالوا رجل فؤول من قولهم قول ويقولهم سور جمع سوار وسوك جمع سواك
ولم يسمع شيء من هذا مهموزا او مهموز خلافي في القياس ان الضمة في الواو لازمة وان
كانوا قد اجمعوا على تركه همزه فانما جعلوا ذلك لئلا يلتقي سبل هذا النحو في كلامهم
فجعلنا دون الهمز من تأمل الضمة وحملوا المادة اصلا فان السكون هو التخفيف
في الاصل العام اعني ه
هذا باب ما تقلب فيه الواو يا
اذا كانت الياء قبلها ساكنة وهو قولك لها تيا ساكنة والسكون لما ونحوها يا
ادغما جميعا يعني يا وقد سبقت احدهما بالسكون اعلم ان قلب الواو يا في هذا
الباب على ثلاثة اضرب يكون الواو فيه متحركة ومعتلة ومقابلة ساكنة وبعدها الف
او يكون في جمع مكسورة تسكن فيه الواو واحدة بعد كسرة وبعدها الف ولام
غير معتلة ومثال هذا النحو وقد ذكر سيبويه بعد ان ثناه الياء ويكون الواو ايضا
في جمع مكسورة فاعتلت فيه الواو وهي بعد كسرة همزة في وجه هذا الباب وعلما
بعضهم فقوله ويقوم ما حرف يشبه الياء يعني وهو هنا الف ويعني بشبهه للياء والواو
وهو تقليبها للياء للاستثقال فقوله لما كانت الواو ساكنة مضمومة او تقول
المجرى لها لما كانت ساكنة في المفرد كانت بذلك ضعيفة فاشبهت الواو المعتلة
التي في يقول الذي هي ساكنة وحرف الاعتلال متليه بالحمل على المفرد لان المفرد
الواو فيه ضعيفة جدا بمنزلة الواو المعتلة كما انها لما اعتلت في قيمة ويقوم
احملته في قيام بالحمل عليه فقوله ولا يكون شواذا الا في الرد برد لها حركة
ويسبق بها حرفه وقد انه حركتها في المفرد حين لم يكن قبلها كسرة وذلك

[illegible] حلب لان الحرف الاخير زايدة وتقدم الرد عليه قال فاما قول رودد فانما
الحقت بالواو فاجاب سيبويه عن هذا بان التضعيف لا يمنع ان يكون على وزن
الملحق به اذا لم يكن ما قبل مثل نقيل رودد لا يمنع ان يكون على وزن جعفر ومرادهم
انه لو لم تضعف واو ذلك لا يمتنع ان يكون على وزن الملحق به وعبارة ابي علي
هذا انه ليس من الاشكال ان تقول بل انما الحقت رودد بجعفر بالواو وزعمتم
انه لا يرغم فاجاب بان التضعيف ربما كان بالواو فعلينا ان ناتي بحركات الملحق
على بنية الملحق به والتضعيف وقوله اذ كانت اللامان من بنية كما ان البصري
لو سئل عن وجه ان اللام بمثابة الحرفين اذ يكونان وهما كلمة
المضاعف الزيد لبس اخر المضاعف فيه زايدا اذا لم يكن ملحقا فيرغم كل واحد
منهما بمنزلة منفصل في المضاعف منه اصلا ان كما تقول عمر فيرغم مع ان
الواو زايدة وليس التضعيف بالزايد والاصل في رادد غلما انه لا نعلم فيه موجب ان يكون
ورد والتاء لان ما قبلهما من اصل حلب واخر الكلمة زايدة والراء اصلية وقوله
ولكنهم اعتلوا فلا يستريح من عهد الشيء على نفسه لا احتمال في التحكية

هذا باب ما شذ من المعتل عن اصله

ادخل تحت هذه الترجمة المدغم ومايجد الراي ان [illegible] لا يقال ويستعمل
ذلك سيبويه في فعل التضعيف لغة لانه لكونه اخف من التضعيف ما لا يحول المعتل فقال
وذلك نحو ضيون [illegible] سيبويه يقول انه منه من الفرابين [illegible]
بعزه الصناعة يجعل له من ترك نوا قض الاصل فقال سيبويه انما هذه امور [illegible]
بلغت العلو ولا يتبع الغواص علينا فاما ضيون فكان قياسه ضيّن [illegible]
شرويه معتل [illegible] انه خرج منبهة على الاصل وحكى ان [illegible]
للنوع ولها عنهم [illegible] بانه لا يخلو من ان يكون فعلا او فعولا [illegible]
لانه لا يوجد في المعتل ممتنع فيه التحويل الى [illegible]
الا قوله [illegible] كالشعيب العين ولم ينبت [illegible]
قال [illegible] كلها عن [illegible]
حسن [illegible] منه [illegible] فلت وكان [illegible]
الرجل [illegible] كانه قال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

بكون من افعل كما هو مقابما لمو من حجى او الواو فيه بدل من اليا عوضا من غلبة [illegible]
عليها همزوا شرود اعني في اليا وان لم يهمزوا في هذا الشرود فان همزوه
واوجب ذلك انهم لو لم يهمزوا الغاء والزيادة بدوا منه وهو اليا واما يوم ايوم فكان
حقه ان يكون لم يهمزوا اكثر نبّروا بهما تنبيها على الاصل ولما فرغ رحمه الله من
الابنية والتمثيل قال الزيادة في كلام العرب صحيحة ومعتله وما قيس من معتله ولم يجى
مما يكون في تعجبي علي ما ذكر وقد كان فرغ من هذا استوفينا ثم قال واعلم ان
الذي نظرنا في كلامهم وهو يتكلمون بمثله من المعتل فلحقه بهذا وما كان من الابنية له
بالمتفق كما هو في المسائل نحو ضيور ونمل فهو في القياس وهو ياتي ويقولون
فيه يقيم ان مثل فعيد وفعيد انما قال النهمله وهو يتكلمون كثيرا بما هو مثله او اعل منه
نحو زيد فمثل هذا لا يناقض لما قلتم وهو مما سقط سيبويه بان فعلان وفعلان المطاوع
نقل وهو اعلو ولا يكلموا به كثيرا على جزء ليد الاخر لكثرة النقل ولم يعز لعلال وعرض على
ما ولى وهو لمو منقوص هذا الباب الى اخره ثم قال وجهما فعلان وفعلان فهو ربما عقبا
كما قلنا ثم قال وهو يتكلم به سقو وفعلان وفعلان بدانه لم يوجد مثل فعلان وان زيد ولو
كان هو يتكلمون به [illegible] لزان
[illegible] لو كثر لكان النقل اكثر وذلك سلوى وعلوى لا تثقله انما خف من زيد ثم قال
فكان هذا لا انما تقاضيا اي يستعملون هذا لانما اثقل الحروف كهجوا وعوت وحوى
وا [illegible] القوة والحوة ومثل ثقل لا تصال حروف العلة وانهما من جنس واحد وهذا بين
[illegible] احسب ان انه يتكلم به وهو اثقل وعلة ذلك كله انه لو استعمل لكثر الثقل
[illegible] وبينهما هوى وعوى ومثل سلو وان خلصا حيوت وما فعل زيد
[illegible] كان ما ذكر في جميع اليا لا ان باب فعلو وسلو اقل من باب زيد ولذلك كثر
[illegible] المستعمل في باب من زيد اكثر من سلو وهو قوله وهو نحو الجار
[illegible] مثله وذلك نحو ما لا يكثر على فعل في الكثير وربما على فعل
[illegible] لا حرف بينهما الزوالوار من لا كثر لكثرة الثقل فكواذ ان ثم قال
[illegible] نطق به عنهما لاجل الثقل لم يستعمل لم سل بابا يجري في
[illegible] اعلم ان فعيلل من التصحيح يجمع ذهبا على فعل ويجمعونه
[illegible] وجديد واخبار صبي واصبيا وكوله فما يعتل من الا فعال تلك
[illegible] الانم على ما قراه من المعتل وهمها ان يوجد
[illegible] قراه من المعتل وانما جرا الحلو لعلة الاسم فالذي
يقابله الفعل وانما كان يكون يكثر التجربة [illegible] مستعمل من الزيد

القسم الثاني

التحقيق

هذا باب دخول الزّيادة في فَعَلت للمعاني. الكَلام إلى آخرِه

قوله: « فإذا كنت أنت فعلت قلت: كذا »[1].

يعني: إذا كنتَ أنت فاعلٌ بالغير، وكان هو المقهور، فهومفعـــولٌ حينئـــذٍ، وأنت صاحب الفعل.

ذكر من « فاعلتُ » التي لا تجيء من اثنين « ناوَلتُ »، وهومن العطيّـــة، أي: أعطيته، فمعناه: جعله يَنالُ، وليس معناه: نَالَني ونِلتُه. فتدبّره.

« وأمّا (تَفاعَلت) فلايكون إلاّ وأنت تريد فِعْل اثنين فصـــاعداً، ولايجـــوز أن يكون مُعملا في مفعول »[2] الكلام.

(سير)[3]: الذي أراد سيبويه « تَفاعلت » التي تطاوع ما يتعـــدّى إلى واحـــد، نحو «ضارَبَ زيداً فتَضاربا »[4].

---

(١) الكتاب ٢٣٩/٢ (طبعة بولاق وهي المعتمدة في التحقيق) وفيه: « قلت: كارمني فكرمته ».

(٢) الكتاب ٢٣٩/٢.

(٣) هذا اختصار اسم الإمام أبي سعيد السّيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان [ت: ٣٦٨هـ] إمام جامع لفنون شتى، تولى قضاء بغداد، وأفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة. أخذ عـــن ابـــن مجاهد القراءات، وابن دريد اللغة وابن السراج النحو، كما أخذ عن غيرهم، وقرأ النحو عليه ابن مجاهد وابن دريد، كما أخذ عنه غيرهما. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وهو أشهر شروحه، المـــدخل إلى كتـــاب سيبويه، الوقف والابتداء، وغيرها. والمؤلف ينقل عنه بتصريح باسمه أحيانا، وأحيانا يختصره كما ترى. انظر غاية النهاية ٢١٨/٢، بغية الوعاة ٥٠٧/١-٥٠٩.

(٤) انظر السّيرافي النّحوي ١٩٢. والكلام بمعناه. وسأعتمد على هذه الطبعة مـــن شـــرح الســـيرافي، وأسميها باسمها (السيرافي النحوي) إلى أن تنتهي، ثمّ سأعتمد على شرحه المخطوط الجزء الســـادس المـــتمم للأجزاء الخمسة التي بخط العلامة عبداللطيف البغدادي رحمه الله.

وأمّا الذي يطاوع مايتعدّى إلى اثنين فيتعدّى [إلى واحد، فـــــ]ـــــنحو[1] « فاوَضَنا[2] الحديثَ، وتَفاوضْناه » وأمثاله كثيرة، إلاّ أنّه لم يُترِّل كلامَ الإمام عليه.

قال الأستاذ أبوعليّ (ش)[3]-رحمه الله-: وتتريلُه أنّ الإمامَ علَّل ذلك بقولـــه: « ففي (تَفاعَلنا) تلفظ بالمعنى الذي كان في (فاعَلته) »[4]. ومعناه: أنّ « تفاعلنا » قـــد دلّ على المفعول وأعطاه، وأنّك أوقعت به فعلا وهو بكَ، فلم يطلب زائداً، وهـــذا إنّما كان فيما يطاوع مايتعدّى إلى واحد، فحينئذٍ يدلُّ فاعِلُ « تفاعل » فيه على مـــا يدلّ مفعول « فاعَلَ »، وأمّا مطاوع مايتعدّى إلى اثنين فيدلّ الفاعل من « تَفاعَـــل » على المفعول الأوّل من « فاعَلَ »، ويبقى الثّاني لايدلّ عليه، فيؤتى به، ويكون الفعلُ حينئذٍ يطلبه زائداً على الفاعل، ومثاله:

...تَنازعنا الحــــديثَ[5] ...

---

(١) مابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: ضارعنا.

(٣) هذا اختصار اسم الأستاذ أبي علي الشّلوبين عمر بن محمد بـــن عمـــر الأزدي الإشـــبيلي [٥٦٢-٦٤٥هـــ] إمام عصره في العربيّة. أخذ عن السهيلي وابن ملكون وابن بشكوال وغيرهم، وأخذ عنه ابن أبي الربيع وابن عصفور وابن الضائع وغيرهم. من آثاره: تعليق على كتاب سيبويه، شرحان للجزوليـــة كـــبير وصغير، التوطئة. وللمؤلّف عدّة اصطلاحات أخرى يطلقها على الشلوبين منها: الأستاذ أبوعليّ، والأستاذ، والشّيخ، والشّيخ أبوعليّ. وقد نقل المؤلف عنه في مواضع كثيرة، أكثرها مما علقه على كتاب سيبويه، ولهذا لم أقف عليها في موضع آخر، ومنها هذا الموضع. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١٢٣/٣، الديباج المذهب ٧٨/٢-٨٠، بغية الوعاة١٢٥/٢، ٢٠٤، ٢١٠ ، ٢٢٤، ٢٢٥.

(٤) الكتاب ٢٣٩/٢ وفيه: « بلفظ ».

(٥) من قول امرئ القيس:

فلمّا تنازعنا الحـــديث وأسمحت ... هصرت بغُصنٍ ذي شَماريخ ميّالِ

انظر ديوانه ٣٢، السيرافي النّحوي ١٩٢، المخصص ١٧٩/١٤، الاقتضاب ١٨٢/٢، خزانة الأدب ١٨٨/٩.

فالفاعل دالٌّ على أنّ « المنازعة » وقعت بينكما في « الحديث » أوّلاً، لا يدلّ على [غير][1] ذلك، فطلبه الفعل / بعد عمدته فنصبه. وأمّا « تَفاعَلْنا » فلا يكون إلاّ وأنت تريد فِعْل اثنين فصا[عدا، هذا][2] في الأكثر، وقد حكى هو في آخر الباب أنّه جاء على غير « المفاعلة »[3] و[منه قولُ امرئ القَيس][4]: [٩ب]

تَجاوزتُ أحراساً . . . . .[5]

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) ذهب به الخرم.

(٣) قال في الكتاب ٢٣٩/٢: « وقد يجيء تفاعلت على غير هذا كما جاء عاقبته ونحوها، لاتريد بها الفعل من اثنين، وذلك قولك: تماريت في ذلك، وتراءيت له، وتقاضيته، وتعاطيت منه أمراً قبيحاً ».

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) تمامه:

... ... وأهوالَ معشرٍ   عليَّ حِراصٍ لو يشرّون مقتلي

انظر الدّيوان ١٣، جمهرة اللغة ٧٣٦، شرح القصائد السّبع الطّوال ٤٩، التّنبيه على حدوث التّصحيف ٥٨، مجمل اللغة ٥٠١/٢، الحلل في إصلاح الخلل ١٣٢، الاقتضاب ١٨٢/٢، شرح الفصيح للخمي ١٨٥، البسيط ٤١٥/١، شرح الكافية للرّضي ٤٤٢/٤، نتائج التّحصيل ٨٢٥.

هذا باب ماطاوع
الذي فِعْله على فَعَل. الكلام[1]

قال فيه: « و(فاعَلته فتَفاعلَ)، وذلك نحو (ناولتُه فتَناولَ)، وفُتحت التّــاء لأنّ معناه معنى (الانفعال والافتعال) »[2] الكلام.

الظّاهر أنّه أراد: وفتحت أوّل المضارع ولم تضمّه، وإن كان زائــداً علــى الثّلاثة كما كان مضارع « فاعَلَ »؛ لأنّ معناه معنى « الانفعال[3] والافتعــال »، أي: أنّ « افْتَعَل » فُتح حرفُ مضارعته بالحَمْل على الثّلاثي؛ لأنّه مضــارع لــه، وهــذا محمولٌ عليه؛ لأنّه مضارع مثله. وإنّما قيل له: محمولٌ عليه؛ لأنّ هذا ليس مضــارعَ ما حرفُ مضارعته مفتوح، ويقوّيه روايةُ « وفتحت الياء ». ويمكن أن يكون علــل فتح التّاء في الماضي، أي: فتحت ولم تضمّ، وإن كان معنــاه معــنى المفعــول؛ لأنّ معناه وإن كان معنى المفعول فلفظه لفظ فعل الفاعل؛ لأنّه مبنيٌّ له كــ« افتعــل، وانفعل »[4].

وقال فيه: ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال « تَفَعْلل »[5] نحــو « كــذا وكذا، ومَعْدَدْتُه فتَمَعْدَدَ »[6].

---

(١) جاء هذا الباب في الكتاب ٢/٢٣٨ قبل الباب السّابق، وبينه وبين البــاب الســابق أيضــاً بــاب « ماجاء فُعِل منه على غير فعلته ». وانظر السيرافي النحوي ١٨٣، ١٨٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٨.

(٣) في الأصل: الافتعال.

(٤) انظر السّيرافي النّحوي ١٨٤.

(٥) في الأصل: تفعل.

(٦) هذا اختصار، وفي الكتاب ٢/٢٣٨ « دحرجته فتدحرج، وقلقلته فتقلقل، ومعددته . . . ».

(سير): [معنى « مَعْدَدْتُه »][1]: حملته على الخُشُونة والصَّلابة، قال الشاعر:

رَبَّيْتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدا[2]

ثم قال: « وأمّا (تَقَيَّسَ، وتَنَزَّرَ) »[3] الكلام.

فصله عنه وإن كان حمله على المطاوعة كـ« تَمَعْدَدَ » لوجهين:

أحدهما: أنّه لم يجئ فِعْل هذا الذي طاوعه، ولذلك قال: « [كأنّه قال]: تُمِّمَ فتَتَمَّمَ »[4].

والآخر: أنّ معناه معنى آخر: وهوالذي دخل في القوم وليس منه[5]، وهو من معاني « تفعّل »، وستراه[6] إن شاء اللهُ.

---

(١) تكملة من السيرافي النّحوي ١٨٥.

(٢) للعجّاج. انظر المنصف ٢٠/٣، المحتسب ٣١٠/٢، شرح المفصّل لابن يعيش ١٥١/٩، شرح الملوكي له ١٥٤، شرح الشافية للرّضي ٣٣٦/٢، خزانة الأدب ٣٢/٨.

(٣) الكتاب ٢٣٨/٢.

(٤) الكتاب ٢٣٨/٢. ومابين معقوفين تكملة منه. ووجه الشّاهد أنّه قال: « وكأنّه ».

(٥) أي: من القوم، أعاد الضّمير على اللفظ، تقول العرب: ياأيّها القوم، كفّوا عنّا وكفٌّ عنّا. انظر اللسان (قوم).

(٦) في أوّل وآخر الباب التّالي.

هذا باب استفعلت. الباب

قال فيه: وإذا أراد الرّجلُ أن يُدخل نفسَه في أمرٍ يُضاف إليه قال: تَفَعَّلَ[1]. الكلام. ثمّ قال: « وليس هذا بمنزلة [تَجاهَلَ] »[2].

والفرق ماذكر من أنّ « يتحلَّم »: يريد أن يكون من الحلماء[3]، فهو يدخل نفسه فيهم، ويستعمل في ذلك، وليس كذلك « يتَجاهل »[4].

ثمّ قال: « وقد دخل (استفعل) هنا قالوا: تعظَّمَ واستَعظَمَ، كما شاركت (تفاعلت) (تفعَّلت) الذي ليس في هذا المعنى ولكنّه استثبات، وذلك قولك: تيقَّنتُ واستيقنتُ »[5] الكلام.

هذا وقع في النّسخ كلّها، وكذلك في نسخة الأستاذ[6] المقروءة على أبي عبدالله الرّباحيّ[7] راوية الكتاب، والذي يقتضيه نظم الكلام عندي أن يكون معناه: وقد دخل « استفعل » هنا، أي: على « تفعّل » نحو « كذا »، ولكنّه استثبات، فيكون تفسيراً له، أي: جاء « استفعل » هنا، أي: على « تفعّل » مشاركاً « تفعّل »،

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٠ بتصرّف.

(٢) في الأصل: بمنزلته. والمثبت من الكتاب ٢/٢٤٠. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٣) في الأصل: الجملة.

(٤) تقرأ: يتحامل. وماأثبته أنسب لكلام سيبويه. انظر الكتاب ٢/٢٤٠.

(٥) الكتاب ٢/٢٤٠ وفيه: « تعظم واستعظم، وتكبّر واستكبر ».

(٦) هو الشلوبين، وقد سبقت ترجمته.

(٧) محمّد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي الرباحي (نسبة إلى قلعة من أعمال طليطلة) [ت: ٣٥٨هـ] نحوي مشهور، من أهل قرطبة، وأصله من جيّان. أخذ عن أبي جعفر النّحاس، وابن ولّاد، والقاسم بن أصبغ، وأخذ عنه الزُّبيدي. انظر طبقات النّحويين واللغويين ٣١٠-٣١٤، تاريخ العلماء والرواة في الأندلس ٢/٧١، جذوة المقتبس ٩١.

ولكن على غير معنى « تفعّل » المتقدّم، ويكون « استعظم، وتعظّم » من هذا النّــوع، كـــ« استثبت وتثبّت ». « كما شاركت[1] (تَفاعلت تَفعّلت) » يعني: فيما ذكر قبل في الباب قبله. لأيُزال النّظم [إلاّ][2] على هذا، وإن كــان الظّــاهر أنّ « اســتعظم، وتعظّم » من النّوع الأوّل الذي هو « تَحلَّم »، اللهمّ إلاّ أن يكون سقط من الكــلام شيءٌ بعد قوله: «كما شاركت [تَفاعلــت][3] تَفعّلـــت » / [تقـــديره: فـــدخل][4] « استفعل » على « تفعَّل » الذي ليس على هذا المعنى، ولكنّه استثبات، فانظره [فإنّـــه مشكل][5].

[١٠أ]

قال-رحمه الله-: ومثل « تَحَلَّمَ » « تَقَعَّدته »[6]، أي: رَيَّثُته. الكلام.

هو مثله في أنْ أدخلته في أهل القعود، وليس منهم، وأدخلته فيهم مكلّفا لــه ذلك، حاملا عليه فيه، وإن كان ليس منهم.

---

(١) في الأصل: شركت، وكذا في الموضع التالي.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) تكملة من نص سيبويه السابق.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الخاء واللام.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الميم والكاف واللام، فلعلّه ماأثبتّه.

(٦) في الأصل: يتعدته. ونصّ الكتاب ٢/٢٤٠: « ومثل ذلك يعني تحلّم... ».

هذا باب مواضع
افتعلت. الباب إلى آخره

وضع « افتعلت » على اكتسبت كذا، وملكت، فتقول: اشتوى القوم، أي: اتخذوا شواءً، وإن لم يشووا، فتقول: اشتويت و لم أشو[1]، أي: لم أباشر ذلك وأفعله، بل ملكت ذلك. فتدبّره.

قال-رحمه الله-: « وقالوا: ادّخلوا واتّلجوا »[2].

[وزنه][3] « افتعلوا »؛ لأنّه ليس في الكلام « افّعل » أصلا، بل فرعاً مشيراً إليه من غيره، وسترى ذلك. ولايمكن أن يكون أصله « تفعّل »، ثمّ أدغمت التّاء في الدّال؛ للمقاربة، ثمّ اجتلبت همزة الوصل للسكون الطّارئ بالإدغام؛ لأنّه كان يكون « ادّخّل » مشدد الخاء؛ لأنّه لاموجبَ لتخفيفها، فإنّما وزنها « افتعل »، إلاّ أنّها على غير معنى « افتعل » المطّرد الكثير، بل هو « افتعل » بمعنى « تَفعَّل ». فتدبّره.

ثمّ أتى في آخر الباب ببيت رؤبة:

تُعرضُ إعْرَاضاً لدِينِ المُفْتَنِ[4]

---

(١) في الأصل: اشترى القوم أي اتخذوا شرا وان لم يشره فيقول اشتريت و لم اشر. والتصويب من الكتاب ٢/٢٤٠، السيرافي النّحوي ٢٠٢. وانظر الكتاب ٢/٢٤١.

(٢) الكتاب ٢/٢٤١.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٢/٢٤١. وفي الأصل: تعوض اعواضا لذي المفترين.

وانظر الدّيوان ١٦١، جمهرة اللغة ٤٠٦، ١٢٥٩، السيرافي النّحوي ٢٠٤، الخصائص ٣/٣١٥، النّكت ١٠٥٩، اللسان (فتن). ورواية المصادر نفسها: « يُعرضن ». وفي تحصيل عين الذّهب (بحاشية

=

ولاهو من الباب، وليس مايجانسه، وكذا وقعت الرّواية في جميع النّسخ.

قال السّيرافي: ووجه ذلك أنّه راجعٌ لمجيء « برأت وابْترأت »[1] بمعنى، فنظّره بمجيء « أفتنت وفتنت »[2].

فإن قيل: قد فرّق بينهما الإمام!

فيقال: فرّق بينهما من جهة لفظه[3]، وأنّ « أُفعلتُ » نُقل من « فعلتُ »[4]، و« فعلتُ » ليس منقولا منه، وأمّا المعنى فواحدٌ ضرورة.

وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر[5] « المُفْتَتَن »[6]، وهو بيّن إن صحّت به روايةٌ، وانتظم معه أبيات الرّجز[7]؛ لأنّه يكون كالذي قبله، وعليه[8]- أعني قوله-: « وقد يجيء على (كلتهُ ووزَنته) فـ(اكتال معنا) »[9]؛ لأنّه يكون من

الكتاب ٢/٢٤١): « يعرض ».

(١) في الكتاب ٢/٢٤١: قرأت واقترأت.

(٢) انظر السيرافي النحوي ٢٠٤. والكلام بمعناه. وفيه: « وقال بعض أصحابنا ».

(٣) في الأصل: لفظته.

(٤) في الأصل: نقل فتنت.

(٥) أبوبكر محمّد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ [ت:٥٧٠ تقريبا] إمام نحوي. أخذ عن ابن الرّماك، وابن الأخضر، وأخذ عنه ابن خروف وغيره. اشتهر بتدريس الكتاب، وله عليه طرر، وله تعليق على الإيضاح. انظر إنباه الرّواة ٤/١٨٨، إشارة التّعيين ٢٩٥، بغية الوعاة ١/٢٨.

(٦) في الأصل: المفتتين. وما نقله عن ابن طاهر لم أقف عليه في كتاب آخر.

(٧) قبله:

ودّعنَ من عهدِك كلّ ديدنِ

انظر الديوان ١٦١.

(٨) في الأصل: كلمة تقرأ: يليه. وبماأثبتّه يستقيم الكلام.

(٩) في الأصل: وزنه. انظر الكتاب ٢/٢٤١ وليس فيه: معنا.

« افتعل » المطاوع « فَعَلَ »[1] كـ« افتَتنَ ».

(١) في الأصل: يفعل.

هذا باب افْعوعَلت و[ما][1]
هوعلى مثله ممّا لم نذكره. الباب

هذا الباب هي مازيدت في الفعل، فيه الزّوائد لالمعنى خاصّ كالأبواب المتقدّمة، بل لمعنى التّكثير والمبالغة فقط؛ لأنّ الأصل: لايُزادُ حرفٌ إلاّ لمعنى، وأدخل في جملته مالم يُستعمل بغير زيادة، ولم يُستعمل من ثلاثي[نحو][2] « ابهارَّ القمرُ »: كثر ضَوؤه.

فاعترضَ ابنُ الطّراوةِ[3] بقولهم: بهرَ القمرُ السّماءَ[4]. وهذه غفلةٌ منه؛ فإنّ الإمام إنّما أراد أن يستعمل منه ثلاثي بمعناه، فلم يقل في « اقطارَّ النّبتُ »[5]: قطرَ، وكذلك هذا لم يُقل في « ابهارَّ القمرُ »، غير معدًّى: بهرَ القمرُ، غير معدّى، بمعنى كثر ضَوؤه، بل « بهرَ السّماءَ القمرُ »، أي: غلب ظُلمتها بضوئه. فتدبّره.

وأدخل في الباب الذي بعده فيما لايتعدّى أصلاً « افْعَنْلَلَ »[6]، وقد أنشد

---

(١) تكملة من الكتاب ٢/٢٤١.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) أبوالحسين سليمان بن محمّد بن عبد اللهِ السَّبئي المالقيّ المالكيّ [ت: ٥٢٨هـ] نحويٌّ ماهر، وأديبٌ بارع، يقرضُ الشّعر ويُنشئ الرّسائل. أخذ النّحو وكتاب سيبويه عن الأعلم الشنتمري وأبي بكر المرشاني وعبد الملك بن سراج، كما أخذ عن آخرين، وأخذ عنه السّهيلي، وأبو بكر بن سمحون، والقاضي عياض، وآخرون. من مصنّفاته: المقدّمات على كتاب سيبويه، الإفصاح على كتاب الإيضاح، التّرشيح في النّحو. انظر إشارة التّعيين ١٣٥، بغية الوعاة ١/٦٠٢، ابن الطراوة النحوي ٣١-٨١.

(٤) لم أقف على اعتراض ابن الطراوة في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: البيت.

(٦) في الأصل: افتعل. انظر الكتاب ٢/٢٤٣ باب مالا يجوز فيه فعلته.

أبو عُبيد[1]:

قد أصبحَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِيني أدْفَعُـــهُ عنّي ويَسْرَنْدِيني[2]

فهذا ضرورة، فيحملُ على أنّه أسقط حرفَ الجرِّ منه.

(١) القاسم بن سلاّم الأزدي، مولاهم الأنصاري مولاهم الخراساني البغدادي [١٥١، ٢٢٤هـ] الإمام الكبير الحافظ أحد الأعلام المجتهدين. أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والكسائي وغيرهم، وأخذ عنه يحيى بن معين. من مصنفاته: الغريب المصنف، غريب القرآن، غريب الحديث. انظر غاية النهاية ١٧/٢، ١٨، إنباه الرواة ١٢/٣-٢٣، ، إشارة التعيين ٢٦١، بغية الوعاة ٢٥٣/٢، ٢٥٤.

(٢) انظر الغريب المصنّف ٥٤٩، وفيه: « قد جعل ». وانظر المنصف ٨٦/١، ١١/٣، الخصائص ٢٥٨/٢، سر صناعة الإعراب ٦٩٠، سفر السعادة ٣٠٢، اللسان (سرد، غرند)، شرح شواهد شرح الشافية ٤٧. ويغرندي، ويسرندي: يغلب ويعلو.

هذا باب مصادر مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة /

[١٠ب]

الباب قياسُه أن يُكسرَ أوّلُ متحرّكٍ من الفعل، وتَزيد ألفاً قبل الآخرِ.

قال-رحــ[ــمه الله-: « وأمّا][١] مصدر (تفعّلت) فإنّه (التّفعُّل) » الكلام.

اعتُرِضَ تعليلُه ضمَّ العينِ بأنّه لوفُتحَ لأخرج [عن][٢] أبنية الأسمــاء[٣]: بـأنّ الضمّة تخرجُه عن جميع أبنية الكلام، فأولى أن يدخلَ فيما هو موجــودٌ في بعــض أنواع الكلام من أن يخرجَ إلى ماليس فيه!

والجواب: أنّ الإمام إنّما أراد: لّما كان « تفعَّلَ »[٤] بناءً يختصُّ بالفعل، وأبنيــة الأفعال غير أبنية الأسمــاء في مواضع، أرادوا أن يختصّوا هذا ببناء، وبسطوا له لـئلاّ يتركوه في بناء اختصّ بالفعل ولم يوجد للأسماء.

و[قوله: « وأمّا الذين قالوا: كِذّاباً، فإنّهم قالوا: تحمّلت تِحِمَّالا »][٥].

أصل هذا المصدر « تِفِعَّال »[٦] بفتح الفاء، لكن الذين نطقوا بــه جعلــوه[٧] مكسورَ الفاء، فهو -والله أعلم- على الإتباع.

---

(١) ذهب به الخرم. انظر الكتاب ٢٤٣/٢.

(٢) ذهب به الخرم.

(٣) قال بعد النّص السّابق: « جاؤوا فيه بجميع ماجاء في تفعّل وضمّوا العين؛ لأنّه ليس في الكلام اسـمٌ على تفعَّل ».

(٤) في الأصل: يفعل.

(٥) تكملة من الكتاب ٢٤٣/٢ يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: تفاعل.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

وقولُ (ش)-رحمه الله-: بأنّ « تفعَّل » مزيدٌ على « فعَّل »، وقد كسروا أوّل مصدره « فِعّال »[1]، وهذا مزيدٌ عليه، فجاءت التّاء في « تِفعّال » كأنّها لحقت « فِعالا »، فتركوا أوّله[2] على ماكان عليه، وكسروا أوّله[3] بما يقتضيه حكمُه[4].

قال-رحمه الله-: « وأمّا (فاعلت) فإنّ المصدر الذي لاينكسر أبداً (مفاعلةٌ)، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوّل حرف »[5] الكلام إلى آخره.

قال أبوالعبّاس محمّد بن يزيد[6]: هذا خطأٌ، من قبل أنّ الألف الزّائدة بعد الفاء في « فاعلت » موجودة بعد الفاء من « مفاعلة »، فمحال أن تُعوِّضَ من الثّابت[7]!

قال ابن ولّاد[8]: وجهُ قولِ سيبويه: أنّ المصدر من « فاعلت » يجيءُ على ضربين: مرّة بحذف الألف [الأولى][9]، وهو « الفِعال »، نحو « القِتال »، فالألف

---

(١) في الأصل: فعلا.

(٢) يعني: الفاء.

(٣) يعني: التاء.

(٤) لم أقف على قول الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٢/٢٤٣.

(٦) المبرد [٢١٠، ٢٨٥هـ]. وهو المراد أيضا بأبي العبّاس في أي موضع يأتي.

(٧) انظر الانتصار ٢٤٩، الخصائص ٢/٣٠٤، الأشباه والنظائر ١/٢٥٨. وقد ذكر السيرافي رأي المبرد وأيده دون أن ينسبه. انظر السيرافي النحوي ٢١٠.

(٨) انظر الانتصار ٢٤٩، ٢٥٠ بتصرّف. وابن ولّاد هو: أبوالعبّاس أحمد بن محمّد بن ولّاد- وهو الوليد- الوليد بن محمّد التّميمي [ت: ٣٣٢هـ] نحوي ابن نحوي ابن نحوي، فوالده هو راوية كتاب سيبويه عن المبرّد، وجدّه ولّاد واسمه الوليد أخذ عن الخليل. أمّا أحمد فأخذ عن الزّجاج ومن في طبقته. له الانتصار لسيبويه على المبرّد، المقصور والممدود. انظر طبقات النحويين واللغويين ٢٣٨، ٢٣٩، إنباه الرواة ١/٩٩، إشارة التّعيين ٤٤، ٣٣٩، ٣٧٥، بغية الوعاة ١/٣٨٦

(٩) تكملة من الانتصار ٢٤٩.

الأولى [محذوفة][1]، وفي « المفاعلة » الألف التي قبل آخر حرف، وهي الألف التي تلحق أواخر المصادر، فعوّضوا الميم من الألف الأولى التي ذهبت في « الفِعال »[2]، وجعلوا الهاء عوضاً من الألف التي ذهبت من « المفاعلة »[3]، وأوقعوا العِوضَ في « المفاعلة »، ولم يوقعوه في « الفِعال »؛ لأنّ « المفعالة »[4] هي المطّردة اللازمة.

وقال الأستاذ أبوعليّ (ش)-رحمه الله-: إنّما هي قريبٌ من الذي قال في سين « أسْطاع »[5]؛ وذلك أنّ هذا لوجاء على الأصل المطّرد في هذه المضارعة لانقلبت الألف ياءً وتغيّرت، فعوّض من العين الأصليّ المتوهّم، كما عوّض في « أسطاع » من النّقصان الظّاهر[6].

وهذا كالذي قال ابنُ ولاّد؛ لأنّ هذه الألفَ لّما لحقها الضّعفُ بحذفها في « القِتال »، عوّض من ذلك؛ لأنّ الذي قال (ش)-رحمه الله-: جاء تعويضاً ممّا يلحقه في الأصل.

---

(١) تكملة من الانتصار ٢٤٩.

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) الخلاصة: أنّ الفِعال حذفت منه ألف فاعل، والمفاعلة حذفت منه ألف فاعَل وألف فِعال، وزيدت عليه ألفٌ أخرى، وعوّض من المحذوف الأوّل الميم، ومن المحذوف الثّاني الهاء.

(٤) في الأصل: الفعالة.

(٥) في الأصل: استطاع. قال سيبويه ٨/١: « وقوله: أسطاع يُسطيع، وإنّما هو أطاع يُطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أفعل) ».

(٦) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب. ويريد-والله أعلم- بالأصل المطّرد: قِيتالا، فهو من قاتل، والياء فيه هي ألف الفعل، انكسر ماقبلها فقلبت ياء، والقياس فيه- على المفعل والمفعلة- قيتالة بقلب الألف ياء، فحذفوا هذه الألف فراراً من تغييرها بالقلب، كما حذفوها في القِتال، وجعلوا الميم عوضاً منها، وزادوا ألفاً أخرى كما زادوا في بقيّة المصادر. وانظر نصّ سيبويه في الحاشية التّالية.

قال: « وأمّا الذين قالوا هذا »[1] الكلام.

قال ابن طاهر: هذا وجهٌ آخر: جَعَلَ الميم كميم « المَفْعل »[2] لتلحق ببناء المفعول[3]، إلاّ أنّه عوضٌ [من الألف الأولى][4]، والهاء عوضٌ من الألف الأخيرة التي كانت ينبغي أن تكون علّة هذا المصدر لو لم يلزم طريق المفعول[5].

قال (ش)-رحمه الله-: إنّما معناه أنّه ذكر « مفاعلة »، ووجّهها، ثمّ قال: وهؤلاء مع هذا التّوجيه جعلوه مخالفةَ الأصل، كـ« فَعلت »[6].

والذي قاله أنظم، والذي قاله ابن طاهر أفيد[7]. فتدبّره.

وتعليله ضمّ « تفاعُل »، كالذي تقدّم في « تفعُّل »، أي: لمّا كان « تفاعل » [بالكسر][8] يختصُّ بالجمع، وبالفتح يختصّ بالفعل، أرادوا ألاّ يُدخلوا عليها المصدر[9]، بل يخصّوه ببناءٍ آخر.

---

(١) الكتاب ٢٤٣/٢ وبعده: « فقالوا: جاءت مخالفة الأصل كفعلت، وجاءت كما يجيء المفعل مصدرا والمفعلة، إلاّ أنّهم ألزموها الهاء لمّا فرّوا من الألف التي في قيتال، وهو الأصل ».

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) أي: المصدر، والمراد: لتلحق المفاعلة ببناء المصدر.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) لم أقف على قول ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٦) لم أقف على قول الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٧) كذا في الأصل بالفاء نقطة من أسفل. أنبه على هذا لأنه يتبادر إلى الذهن أنّها: أقيد، بالقاف، وهو الأنسب لولا صحّة الأوّل.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) في الأصل: المفرد.

هذا باب مالحقته هاء
التّأنيث/ [عوضاً لما][1] ذهب. الكلام

[١١أ]

أجاز الإمام « أقمته إقاماً »[2]، ولم يُجزه الفرّاء، وقال: لايجوز في غير[3] الإضافة؛ حتّى تكون الإضافةُ عوضاً[4]. وهذا لاأثر له؛ لأنّ التّعويضُ غير لازمٍ حتّى يُقتصرَ عليه في هذا الموضع[5].

قال-رحمه الله-: « وأمّا (عزّيتُ تَعْزِيَةً)، ونحوها، فلايجوز الحذفُ فيه »[6] الكلام.

يريد: لايجوز حذفُ الهاء كما حُذف من « الإقامة »؛ لأنّ الأصل هنا لم يُنطق به فيلزم الحذف فيلزم العوضُ[7]، وهناك قد نطق بالأصل فلم يلزم الحذف فلم يلزم[8] العوض.

قال-رحمه الله-: « ولايجوز الحذف أيضاً في (تَجْزِئة) »[9] الكلام إلى آخر

---

(١) ذهب الخرم بأكثره.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٤.

(٣) في الأصل: حين. قال السّيرافي: « وذكر الفرّاء أنّ الهاء لاتسقط إلاّ مما كان مضافا، فالإضافة عوضٌ منها ». انظر السّيرافي النّحوي ٢١٦.

(٤) انظر بالإضافة إلى السيرافي النحوي ٢١٦: معاني القرآن للفرّاء ٢/٥٤. ومثاله قوله تعالى-الأنبياء: ٧٣، النور: ٣٧-: ﴿وإقام الصلاة﴾.

(٥) لكن قال الرّضي في شرح الشّافية ١/١٦٥: « وهو أولى؛ لأنّ السّماع لم يثبت إلاّ مع الإضافة ».

(٦) الكتاب ٢/٢٤٥.

(٧) يعني: في تعزية، وأصله: تعزيٌّ بيائين، ياء التّفعيل ولامه.

(٨) في الأصل: فيلزم، بلا « لم ».

(٩) الكتاب ٢/٢٤٥.

كلام أبي العبّاس –رحمه الله– الثّابت في آخر الباب[1].

قال السّيرافي[2]: الذي عندي أنّ سيبويه ماأراد ماقاله أبوالعبّاس من الإتيان بالمصدر على التّمام، وإنّما أراد أنّه لايجوز حذف الهاء من الناقص من « تَفْعِلَة »، كما جاز في « إقام ». والدّليل على ذلك أنّ سيبويه قال في باب المفعول الذي يتعدّاه[3] فعله إلى مفعولين: « ونُبِّئتُ تَنْبِيئاً »[4] ولوكان ذلك لايجوز عنده مااستعمله.

وهذا الذي قاله أبوسعيد حسنٌ جدّاً، ولذلك ماعلله[5] الإمام –رحمه الله– بالحمل على مافي آخره حرف علّة، ولم يُعلله بما علّل الأوّل به، ولوكان لايُنطق عنده بالأصل لعلَّلَ بذلك، كما فعل بالأوّل[6]. فتدبّره فإنّه بديعٌ. واللهُ الموفّق.

(١) جاء في شرح السّيرافي بعد نهاية كلام سيبويه في الباب: « قال أبوالعبّاس المبرّد: الذي قاله في تفعلة مصدر فعّلت من الهمز جيدٌ بالغ، والإتمام على تفعيل كغير المعتل أجود وأكثر عن أبي زيد وجميع النحويين، تقول: هنّأته تهنيئاً وتهنئة، وخطّأته تخطيئاً وتخطئة ». انظر السّيرافي النّحوي ٢٢٠. والنّص ليس في كتاب سيبويه طبعة بولاق، ولاهارون.

(٢) انظر السّيرافي النّحوي ٢٢٠ بتصرّف يسير.

(٣) في الأصل: لايتعدّى. والتّصويب من الكتاب ١/٢٠.

(٤) الكتاب ١/٢٠.

(٥) « ما » زائدة.

(٦) يريد: أنّ سيبويه علل امتناع حذف التّاء من تعزية بعدم النّطق بالأصل، وعلل عدم الحذف في تجزئة بأنّه محمول على تعزية، ولم يقل إنّه لم يُنطق بالأصل.

هذا باب مايكثر فيه
المصدر من فَعَلَ. الكلام إلى آخره[1]

هذا النّوع نظير ماتقدّم من « فِعْلة » الدّالة على خصوص هيئة، وليس مصدر « فعَّلتُ » الجاري عليه الذي يُعطي مايُعطي، إنّما أمرٌ زيدَ فيه حروفٌ[2] ليدلّ على المبالغة والتّكثير[3]، كما فُعِلَ في[4] « فِعْلة » من الكسر والتزام الهاء.

والفرّاء وغيرُه من الكوفيين يقولون: إنّ[5] الألف منه بدلٌ من [ياء][6] « تَفْعيل »، وأنّه مصدر « فعَّلَ »[7]. وهذا خَلْفٌ؛ فإنّه يكون حيث لم يُستعمل « فعّل »، ولا « تفعيل »، نحو « التَّلعاب »[8]، فلم يُقل: لعّب، ولاتلعيب[9]، فدلّ على ماقال الإمام رحمه الله.

و« التِّفعال »[10] ليس بتكثير، ولم يُسمع في المصادر إلاّ في « التِّلقاء

---

(١) قال سيبويه ٢٤٥/٢: « فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر، كما أنّك قلت في فعَلت: فعَّلت، حين كثّرت الفعل، وذلك قولك في الهَذْر: التّهذار، وفي اللعب التَّلعاب...وليس شيء من هذا مصدر فعّلت، ولكن لّما أردت التّكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعَلت على فعَّلت ».

(٢) في الأصل: حروفا. وهو جائزٌ على ضعف.

(٣) نحو: تَهدار وتلعاب، من الهدر واللعب.

(٤) « كما فعل في » مكرر في الأصل.

(٥) « إن » مكرر في الأصل.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) انظر السّيرافي النّحوي ٢٢١، شرح الشافية للرضي ١٦٧/١، ارتشاف الضّرب ٥٠٠ (رجب).

(٨) في الأصل: التقلب.

(٩) انظر السّيرافي النّحوي ٢٢١، شرح المفصّل لابن يعيش ٥٧/٦، شرح الشّافية للرّضي ١٦٧/١.

(١٠) في الأصل: والسان، ولعلّها: والتّبيان، وماأثبتّه أنسب للسياق الآتي.

والتِّبيان » وإنّما هو في الأسماء، وليس بالكثير فيها، وقد ذكر السّيرافي -رحمه الله- عن بعض أهل اللغة أنّه حصرها في ستة عشر حرفاً، ذكرها[1]؛ فينبغي أن يقال: إنّه اسمٌ وضع موضع المصدر، ولم تستعمله[2] العرب للمبالغة، وليس زيادته لهذا القصد، كما أنّ الزّيادة في « الرِّئمان » ليس لهذا[3] القصد.

(١) انظر السّيرافي النّحوي ٢٢٣.

(٢) في الأصل: تستعملها.

(٣) في الأصل: الزيادة الرئمان ليس هذا.

هذا باب اشتقاقك
الأسمـــاء لمواضع بنات الثّلاثة
التي ليست فيها زيادة من لفظها. الكلام

جَمْعُ البابِ: أنّ مصدر الثّلاثي كلّه إذا بني هذه البنية، فإنّ « مَفْعَلا » مفتوح العين، إلاّ ماكان مصدر « فَعَلَ » الذي فاؤه واو فإنّه يكسر.

وأمّا الزّمان والمكان فهو من الذي مضارعُه « يَفْعلُ » « مَفْعَل »، من المفتـــوح والمضموم، و« مَفْعِل »، من المكسور، إلاّ[1] ماخرج من المعتلّ اللام الذي لامه يـــاء، فإنّه على « يَفعِلُ »، والزّمان والمكان منه « مَفْعَل ». هذا ربط هذا النّوع.

قال: وربّما بنوا المصدر على « مَفْعِل »، نحو « المرجع »، قال الله تعالى: ﴿إلى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾[2] وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىً﴾[3]./ [١١ب]

يقال: هذه الآية لادليل فيها؛ لأنّه يُمكنُ أن يكونَ زماناً، أي: يسألونك عن زمان المحيض [أيباشر فيه][4] أم لا؟ وذلك هو التّقدير إن جعلته لمعنى الحيض؛ لأنّهـــم لم يسألوا عن ذات الحيض وحقيقته[5]، وإنّما سألوا عن المباشرة فيه، وهـــو[6] قـــد تكلّف في: ﴿وجَعَلْنَا النَّهارَ مَعاشاً﴾[7] حذف المضاف، أوجعلـــه عَيْشَـــاً مجـــازاً[8]؛

---

(١) في الأصل: والمضموم مفعل الا.

(٢) المائدة: ٤٨، ١٠٥، هود: ٤.

(٣) البقرة: ٢٢٢. وانظر الكتاب ١/٢٤٧ بتصرّف.

(٤) ذهب به الخرم. ويدل ما يأتي على ما أثبته.

(٥) أصاب الخرم آخر حرفين.

(٦) في الأصل: فهو. وماأثبتّه أولى.

(٧) النّبأ: ١١.

(٨) قال سيبويه ٢/٢٤٧: « أي: جعلناه عيشاً ».

لئلاّ يُخرج الزمان عن وضع بنائه، فأحرى هذا.

فقال بعضهم[1]: إنّما فعل ذلك للمشاكلة التي في قوله: ﴿قُلْ هو أَذىً﴾، ولا يُشاكل الزّمان؛ لأنّ الزّمان ليس أذى، فلاتنتظم الآية إلاّ على أن يريد الحيضَ. وهذا لايغني لأنه إذا كان المحذوف زماناً مضافا[2]، فيقول: هو على تقدير: هو زمان أذىً كما فعل في ﴿معاشا﴾.

والذي يظهر: أنّه سمعه في غير هذا الموضع بحيث يقطع به، فكان حملُ هذا الموضع عليه أولى من الزّمان؛ لعدم التّكلف، فلم يجئ بالآية شاهداً بل على ماينبغي أن يُحمل. وقوله: « أي: الحيض » إنما هو راجعٌ لتقييد الحيض الأوّل، وإلاّ فالثّاني ينبغي أن يكون على الزّمان؛ لأنّه لاداعية إلى إخراجه عن وضعه.

وكلّ مادخلته الهاء فليس الأصلُ، ولاهو مطّرد، وتدخل الهاء فيما جاء على وضعه، وفيما خرج عن وضعه.

قال: « وربّما استغنوا بـ(مَفْعِلَة) عن غيرها » إلى آخر البيت[3].

ثبت في كتاب الأستاذ بعد « المشيئة والمحمية »: « وقالوا: المَزِلَّة »[4]. فيمكن أن يكون لإعادةٍ لّما لم يكن النّصّ يقوم له نصٌّ أنّها مستغنىً بها، فنصّ هنا على أنّها مستغنىً بها[5].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) في الأصل: لانه كان الحذف مضافا.

(٣) يعني قول الرّاعي، وهو الذي سيشير إليه بعد قليل:

بنيت مرافقَهنّ فوق مَزِلَّةٍ   لايستطيعُ بها القُرادُ مقيلا

انظر الكتاب ٢/٢٤٧. وانظر الدّيوان ٢٤١، السّيرافي النّحوي ٢٣٢، شرح أبيات سيبويه ٢/٢٣٢، شرح الشافية للرّضي ١/١٦٩، اللسان (زلل).

(٤) الكتاب ٢/٢٤٧.

(٥) في الأصل: على انهما مستغنى به فبض هنا على انها مستغنى.

ثمّ أتى ببيت الرّاعي لا شاهداً على هذا النّوع، بل راجعٌ لمجيء « مفعِل »[1] في المصدر، والشّاهد في « مَقِيل »، هذا هو الظّاهر، ويمكن أن يكون أعادها لمكان الشّاهد في البيت، ويكون الشّاهد في البيت « مزِلَّة »، والأوّل أظهر.

وأمّا عُدولُهم عن أن يبنوا المكان والزّمان على [مثال][2] « يفعُلُ »، فلِمَا ذكر[3]، وإن كان جاء « مَفْعُل » في قوله:

لِيومِ رَوْعٍ أوفَعَالِ مَكْرُمِ[4]

وفي قوله:

عَلَى كَثْرةِ الوَاشِينَ أيُّ مَعُونِ[5]

وقوله:

---

(١) في الأصل: فعل.

(٢) تكملة يتضح بها السياق.

(٣) قال ٢/٢٤٧: « ولم يبنوه على مثال يفعلُ لأنّه ليس في الكلام مَفْعُلُ ». يريد: أنّهم لم يضمّوا عين مفعل اتّباعا لضمّ عين الفعل كما كسروا مع المكسور وفتحوا مع المفتوح.

(٤) لأبي الأخزر الحِمّاني، راجز إسلامي، اسمه قتيبة، من أرجوزة يمدح بها مروان بن محمّد بن مروان بن الحكم بن العاص، وقبله:

وهْو إذا ماهُزَّ للتَّقَدُّمِ

انظر معاني القرآن للفرّاء ١٥٢/٢، إصلاح المنطق ٢٢٣، أدب الكاتب ٤٧٦، السّيرافي النّحوي ٢٣٥، شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٠١، الخصائص ٢١٢/٣، المنصف ٣٠٨/١، المحتسب ١٤٤/١، الاقتضاب ٤١٩/٣، سفر السّعادة ٤٧٥، الممتع ٧٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٧، شرح الشافية للرّضي ١٦٩/١، شرح شواهده ٦٨.

(٥) لجميل بثينة، وصدره:

بثينَ الزمي لا، إنّ لا إنْ لزمته

انظر الدّيوان ٢١٠، معاني القرآن للفرّاء ١٥٩/٢، إصلاح المنطق ٢٢٣، أدب الكاتب ٤٧٦، شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٠١، الخصائص ٣١٢/٢، المنصف ٣٠٨/١، المحتسب ١٤٤/١، الاقتضاب ٤٢١/٣، سفر السعادة ٤٧٥، الممتع ٧٩، شرح التسهيل لابن مالك ٦/٣، شرح الشافية للرّضي ١٦٨/١.

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنّي مَأْلُكاً[1]

فليس في ذلك كلّه دليل؛ لأنّه على التّرخيم في غير النّداء، وهو يكون في ضرورة الشعر كثيرا، وقد عَقَد فيه الإمام بابا[2]، فعلى هذا ينبغي أن تحمل هذه الأبيات؛ لأنّ لها نظيراً، وهو ماورد من التّرخيم في غير النّداء[3]، و« مفعُلة » في الكلام لازمة الهاء، نحو « المقبُرة، والمشرُقة »، ولاينبغي أن يُحملَ على ظاهره؛ لأنّه لانظير له يكون.

قال: « و(المِنْخِر) بمترلة (المُدْهُن) »[4].

يعني: أنّه ليس على ماتقدّم، بل هو اسمٌ.

السّيرافي: « ولقائلٍ أن يقول: إنّ (مِنْخِراً) من باب (مَنْسِك)؛ لأنّه موضع النّخير »[5]!

وهذا عندي ضعيفٌ؛ لأنّه دخولٌ في باب القليل، وأيضاً وهو الأقوى في الرّد[6]-: أنّه لم يستعمل اسماً في هذا العضو المخصوص إلاّ في كلّ موضع يُنخَر

---

(١) لعديّ بن زيد، وعجزه:

أنّه قد طال حبسيْ وانتظاري

انظر الانتصار ٢٠٠، ٢٥٠، ٢٥٩، المنصف ٢/١٠٤، المحتسب ١/١٤٤، ٣٣٥، الخاطريّات ١٣٧، الممتع ٧٩، مختار الأغاني ٦/٣٦٤، خزانة الأدب ٨/٥١٣.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٤٢- ٣٤٤. وانظر أيضا ٢/٣٣٠، ٣٣١.

(٣) ومذهب الفراء، وأجازه ابن جنّي، أنه جمع، فيجيز مجيء مفعُل في غير الضرورة. انظر معاني القرآن له ٢/١٥٩، المنصف ١/٣٠٨، شرح الشافية للرضيّ ١/١٦٩، شرح شواهده ٦٩.

(٤) الكتاب ٢/٢٤٨. وفي الأصل: والمتجر بمترلة المرتهن.

(٥) في الأصل: متجر...موضع للتخبر. انظر السّيرافي النّحوي ٢٣٨. وبعده: « وفعله: نَخَر يَنخِر. ومنهم من يكسر الميم إتباعا للخاء ».

(٦) في الأصل: الذم.

فيه، فدلّ على أنّه اسمٌ للعضو، والأول هو[1].

---

(١) هنا سقطٌ، أو تحريف لم يظهر لي.

هذا باب ماكان على هذا النّحو من بنات الياء والواو التي الياء فيهنّ لام. الكلام إلى آخره

قوله: « التي الياء فيهنّ لام »[1].

وكان ينبغي أن يقول: الياء والواو، لكنّه لمّا كانت الواو تَرجع هنا ياءً لوتركها رابعةً من مثال الفعل، عبّر بالياء لأنّه لايكون هنا إلاّ ياء.

ويُبنى هذا على « مَفْعَل » في الزّمان والمكان ممّا لامه ياء، وكان ينبغي أن يكون،/ [إلاّ][2] أنّه يلزم « مَفعَل »؛ لِمَا ذكر من استثقال الكسرة مع الياء، فكان يلزمُ الإعلال بحذف[3] الياء في حالتي الرّفع والجرّ، وقد جاء يسيراً، لكن بالهاء لازمةً؛ لأنّ الهاء يلزم ماقبلها الفتحُ، فتصحُّ الياء ولاتُحذفُ؛ لأنّه يثبت في حال النّصب ويخرجُ عن محلّ الطّرف والتّغيير؛ ألاتراهم يُصحّحون « الشَّقاوة »، ويُعلّون « الشَّقاء ». [١٢أ]

وذكر الفرّاء أنّه قد جاء من ذلك « مأوِي الإبل »[4]. قال السّيرافي: وذكر غيره من الكوفيين « مأْقِي العين »[5]. وهذا غلط؛ لأنّ الميم فيه أصليّة في قوله: « مأْقٍ ومآقٍ »[6].

فعلى هذا الذي قاله أبوسعيد -رحمه الله- وهو الحقّ، يبقى فيه إشكالٌ،

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٨.

(٢) ذهب به الخرم.

(٣) ذهب الخرم بأوّل الكلمة.

(٤) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٥) انظر إصلاح المنطق ١٣٧، الخصائص ٣/٢٠٦، الممتع ٩٣. وانظر أدب الكاتب ٤٤٥.

(٦) انظر السّيرافي النّحوي ٢٤١.

وهو: ماوزنه، وليس في الكلام « فَعْلِي »؟

فيقال: أصله « فَعْلِيّ »، والياءان فيه كياءي « كرسيّ »، ثمّ حُـذفت إحـدى الياءين تخفيفاً، كما حُذفت في « أُثْفِيَة »[1]، وقد ذكرها الإمام في التّصـغير[2]. والله الموفّق.

---

(١) وإلى هذا ذهب ابن جنّي في الخصائص ٣/٢٠٦، وردّه ابن عصفور في الممتع ٩٣ فقـال: « وهـو عندي باطل، بدليل قولهم: مآقٍ، فكسّر الاسم على الياء. فالذي يجب أن يُحمل عليه عندي ماذهب إليـه الفراء من أنّه مَفعِل ».

(٢) انظرالكتاب ٢/١١٠.

هذا باب ماكان من
هذا النّحو من بنات الواو
التي الواو فيهنّ فاء. الكلام إلى آخره

علّة لزوم المصدر هنا « مَفْعِل »، ماذكر من مشاكلة الفِعْل، لّما كانوا قد ألزموه « يَفْعِلُ »[١].

وأمّا « فَعِلَ يَفْعَلُ » فوجهُه « مَفْعَل »، إلاّ ما تغيّرت فاؤه في المضارع بالإعلالات[٢]، فإنّه يُشبّه حينئذٍ لإعلاله بـ« يَفعِل »[٣]؛ لاعتلاله أيضاً في بعض اللغات. ومنهم من يقول فيه الأصل[٤]، قال الإمام: كأنّهم الذين سلّموه[٥]. يعني الذين قالوا: يوجَل، فلم يُعلّوا الإعلالات المتقدّمة.

وأمّا « مَوْحَد »[٦] فليس بمصدر، ولامكانٍ، ولازمانٍ، وإنّما هو معدولٌ، والعدلُ إنّما هو على « مَفْعَل »، نحو « مَثْنَى »، لاعلى « مَفْعِل ». ثمّ نظّر بما ذُكر[٧]، وقد نصّ هو بعدَ هذا على شذوذها[٨]؛ وذلك أنّ الباب هو المصدر، وأكثر ما بني

---

(١) أي: مشاكلة عين المصدر عين الفعل، وذلك: وعَد يَعِد مَوْعِدا.

(٢) بقلبها مرّة ياء ومرّة ألفا، ومثال ذلك: وجِلَ يوجَلُ، ويقال: ييْجَل، وياجلُ. انظر الكتاب ٢/٢٤٩، المقتضب ١/٢٢٨.

(٣) أي: وعد يعدُ.

(٤) يعني بفتح العين، فيقولون: موجَل.

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٤٩، السّيرافي النّحوي ٢٤٣، التّكملة ٥٦٩، ٥٧٠.

(٦) في الأصل: موجد. انظر الكتاب ٢/٢٤٩، أدب الكاتب ٤٤٧، السّيرافي النّحوي ٢٤٤.

(٧) يعني قوله في الكتاب ٢/٢٤٩: « كما أنّ عُمر معدول عن عامر، فشبهوه بهذه الأسماء، وذلك نحو: مَوْهب، وكموهَب مَوأَلَة اسم رجل، والمَورَق اسم ».

(٨) انظر الكتاب ٢/٣٦٤، المحكم ٤/٣١٨.

هذه البنية، فلمّا قلّ « مفعِل » [فيه][1] قلّ في سائر الأسماء، وكان الوجهُ الكثيرَ[2].

فإذا اجتمع في الفعْل أن يكون لامُه [ياءً]، وفــاؤه[3]، واواً، مثــل « وَرِيَ، ووَنِيَ »، فالقياسُ عندي أن يُغلّبَ حكمُ اللامِ؛ لأنّ علّته أقوى، وذلك أنّ قــولهم في « مَفْعل » من « وَعَدَ »: [مَوْعِد][4]، إنّما هو بالحمل على المضارع، على ما تقــدّم؛ وعلّةُ هذا الثّقل الذي يلزمُ الإعلال، فينبغي أنْ يُغلّبَ حكمُه. ومنه جعل ابنُ طــاهر « المَوْلَى » من « وَلِيَ »[5].

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) يعني: أن يكون على مفعَل؛ لأنّه الكثير.

(٣) في الأصل: لامه اوفاوه. ومابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) لم أقف على ما نسبه إلى ابن طاهر في كتاب آخر.

هذا باب مايكون مَفْعَلَة لازمة لها الهاء والفتحة. الكلام إلى آخره

قوله: « وليس في كلّ[1] شيءٍ يُقالُ إلاّ أن تقيسَ شيئاً، وتعلمُ أنّ العرب لم تَكلَّمْ به ».

الظّاهرُ جوازُ القياسِ؛ لكثرته، ويمكن معنى هذا الكلام المنع من القياس، كأنّه يقولُ: لاتقوله إلاّ مع قطعك بأنّ العربَ لم تقلْه، ولاينبغي أن يُفعلَ ذلك؛ لأنّ العرب لم تقله في كلّ شيء.

[قال][2]: « ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرفٍ من نحو (الضِّفْدَع، والثَّعْلَب) ». ثمّ أتى بـ« أرض مُثَعْلَبة » بعدُ، فهو بنى على اللغةِ الكُثْرى، وكأنّ[3] الذين يستغنون بـ« أرض كثيرة الثّعالب » هم الأكثر.

ثمّ أتى بلغةٍ أخرى فيها قال: « ومن قال: ثُعَالة، قال: مَثْعَلَة[4]، ومَحْياةٌ »[5].

يعني: من « الحيّة ».

السّيرافي[6]: « ذهب سيبويه أنّ عين الفعل من (حيّة)[7] ياء، فلذلك قال: أرض مَحْياة. وقال غيره: هي واو. وقال صاحب كتاب العين: أرضٌ مَحْوَاة[8].

---

(١) في الأصل: في الكلام. انظر الكتاب ٢٤٩/٢.

(٢) تكملة يتضح بها السياق. والقائل سيبويه.

(٣) في الأصل: وكانهم.

(٤) في الأصل: مثعلبة.

(٥) الكتاب ٢٤٩/٢.

(٦) انظر السّيرافي النّحوي ٢٤٧.

(٧) في الأصل: جهة.

(٨) انظر العين ٣١٧/٣.

وقالوا: رجلٌ حَوَّاء: صاحب / حيّات، وفي ذلك دليـل علـى أنّ عـين الفعـل [١٢ب] واو ».

عندي أنّ كلام الإمام -رحمه الله-[أولى][1]. أمّا [ما][2] في كتاب العين من « أرض مَحْوَاة » فكتاب العين لا يُوثق به؛ لأنّ مؤلّفه مجهول[3]، وأمّا [« حَـوّاء][4] والحاوي » فمشتقٌّ من « حَوَى يحْوِي »؛ لأنّه يحْويها ويجمعها، وهذا ممكـن قريـبٌ يعضدُ هذا التّأويل. ومذهب الإمام ماحكى في النّسب عن الخليل أنّ العرب قالـت من « حَيَّة »: حَيَويّ[5]. فهذا نصٌّ على أنّ العين ياء، فهو أولى أن يُعتمد عليه.

---

(١) لم يبق الخرم منها إلاّ طرف الألف المقصورة، ويؤكّد مأأثبته ماسيذكره بعد قليل.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) هذا الكلام فيه إجحافٌ بكتاب العين، فإن كان المؤلف لا يثق به، فقد وثق به كثير من العلماء، ونقلوا عنه، وكلام السيرافي الذي نقله المؤلف واضحٌ في ذلك، والأزهري وهو أشهر من شنع عليه، لم تطب نفسه إلاّ بالنقل عنه، وإن اعتذر لنفسه.

(٤) ذهب بها الخرم.

(٥) الكتاب ٢/٧٢.

هذا باب ماعالجتَ
به. الكـــلام إلى آخـــره

السّيرافي[١]: قد جاء منه خمسة أحرفٍ بضمّ الميم: قالوا: مُكْحُلة، ومُسْـعُط، ومُنْخُل، [ومُدُقّ، ومُدْهُن][٢]. وجاءت[٣] أربعة أحرفٍ على « مُفْعُـول »، ليسـت مأخوذةً من فِعْلٍ، لانظير لها في كلام العـرب: المُغْفُـور، والمُغْـرُود، والمُعْلُـوق، والمُغْثُور[٤]. والمُغْفُور والمُغْثُور[٥]: ضربٌ من الصّمغ[٦]. والمُغْرود: ضربٌ من الكمأة. والمُعلوق: المِعلاق[٧]. والمُعْلُوق من هذا الباب، [لا][٨] من كلّ وجهٍ، فقط لأنّه آلـة التّعليق[٩].

---

(١) انظر السيرافي النحوي ٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) ما معقوفين تكملة من السيرافي النحوي ٢٤٨ .

(٣) في الأصل: جاءت، بلاواو. والكلام للسّيرافي بتصرّف. انظر السيرافي النحوي ٢٤٩.

(٤) زاد غيره: مُزْمُور لغة في المزمار، والمُغْبُور لغة في المُغفور، المُنخُور، والمُنحُور. انظر اللســان (زمـر، غبر، نحر، نخر).

(٥) في الأصل: والمغمور والمفتوّ.

(٦) من شجر الرّمث. النّكت ١١٥٩.

(٧) انتهى النّقل من السّيرافي، بتصرّف.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) في الأصل: لانه انه اللعق.

هذا باب نظائر ماذكرنا
ممّا جاوز بنات الثّلاثة. الكلام

قوله: « وإنّما منعك أن تجعل قبل آخر حرفٍ من مفعوله واواً كواو (مَضْرُوب) »[1] الكلام.

يريد: لم يقولوا: مُضَرُّوب[2]؛ لأنّ هذا المثال والبنية ليست من كلامهم، بخلاف « مَفعُول » وإن لم يكن من غير هذا النّوع فمثاله من الأبنية موجود كـ« فَعْلُول »، بخلاف هذا، فإنّه ليس له نظير. وإن لم يُرد: لم يزيدوا الواو من غير تضعيف[3]، بل يضمّون الأوّل، فيقولون: مُفْعُول، لكان[4] تعليله خطأ؛ فإنّ « مُفعُولا » أيضاً ليس في الكلام إلاّ في هذا، فكذلك يكون هذا[5]! بل قد جاء في غير هذا قليلا، قالوا الأربعة الألفاظ المتقدّمة[6].

قال-رحمه الله-: « وأما قوله[7]: دعْه إلى مَيْسُورِه » الكلام.

---

(١) في الأصل: واو كذا ومضروب. انظر الكتاب ٢/٢٥٠. والنص بتمامه: « فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول ألوى به؛ لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول؛ لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله كما أن أوّل ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح، وإنما منعك . . . أن ذلك ليس من كلامهم، ولا مما بنوا عليه، يقولون للمكان: هذا مُخرجُنا ».

(٢) يعني: هذا البناء، وظاهر هذا الكلام أنه يتحدث عن البناء من الثلاثي المضعف العين، بدليل ما سيأتي.

(٣) يعني: تضعيف العين.

(٤) في الأصل: لان كان.

(٥) أي: مُفعُول.

(٦) هذا تقوية لمُفعُول. انظر الباب السابق.

(٧) في الأصل: واما فعوله. انظر الكتاب ٢/٢٥٠.

قال بعض النّحويين[1]: إنّ « مَفعولاً » يَرِدُ[2] مصدراً، وجعلوا هذا منه و« المَرفُوع والمَوضُوع، والمَعْقُول »، وجعلوا منه ﴿المَفْتُون﴾ في قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمُ المَفْتُون﴾[3].

وأمّا الإمام فخرّج « المَيْسُور » على أنّه « مَفعول »، ووجّهه أنّه كان أصله: إلى وقت يسَرَ[4] فيه مالُه أنْ يحْضرَ؛ لأنّه إذا يَسَر مالهُ، فقد أَيْسَر هو، ثمّ بُني منه بنية المفعول [وأقيم المجرور مقام المفعول][5]، فقيل: ميسُورٌ فيه، ثمّ اتّسع فيه وعدّي الفعلُ إليه وقيل: مَيْسُورٌ، ورَفَعَ ضميره، والأوقات يُتّسع فيها مطّرداً، وقد تقدّم في أوّل الكتاب[6]، ويكون تفسير الإمام تفسير معنى، فهذا وجهٌ وإن كان متكلّفاً فإنّه جارٍ[7] على قياس، ولايُدّعَى مالايوجد له نظير محقق في المصادر.

وأمّا « المَوضُوع، والمَرفُوع، والمَعْقُول » فواضحٌ تخريجُ الإمام لها[8].

وأمّا: ﴿بأيِّكم المَفْتُون﴾ فقال[9] أبوعُبيدة: الباء زائدة كما هي في « بِحسبِكَ زيدٌ »[10].

---

(١) كابن السيد. انظر الاقتضاب ٢/٣٠٤.

(٢) في الأصل: يريد.

(٣) القلم: ٦. وانظر السيرافي النحوي ٢٥٣، مغني اللبيب ١٤٨.

(٤) في الأصل: يسير.

(٥) « وأقيم المجرور مقام المفعول » مكرر في الأصل.

(٦) انظر باب ما يجري ممّا يكون ظرفا هذا المجرى ٢/٤٣ فما بعدها.

(٧) في الأصل: جاز.

(٨) الكتاب ٢/٢٥٠.

(٩) في الأصل: قال.

(١٠) قال في مجاز القرآن ٢/٢٦٤: « مجازها: أيكم المفتون ». ومثله قال الأخفش في معاني القرآن ٥٤٧. وقد نسب هذا الرّأيَ الزّجاجُ في معانيه ٥/٢٠٤ إلى أبي عُبيدة، ثمّ قال: « والباء في ﴿بأيّكم المفتون﴾ لايجوز أن تكون لغواً، وليس هذا جائزاً في العربيّة في قول أحدٍ من أهلها. وفيه قولان للنّحويين » وذكر ما ذكره =

وقال أبوالعبّاس[1]: هو على حذف مضـــاف: بـــأيّكم [فتنـــة][2] المفتـــون، أونحوه.

الفرّاء في معانيه. قال الفرّاء في معانيه ١٧٣/٣: « المفتون هنا بمعنى الجنون، وهو في مذهب الفتـــون، كمـــا قالوا: ليس له معقول رأي، وإن شئت جعلته بأيّكم: في أيكم، أي: في أيّ الفريقين المجنون، فهـــو حينئـــذ اسم ليس بمصدر ». وانظر إعراب القرآن للنّحاس ٦/٥، ٧.

(١) يعني: المبرّد. انظر إعراب القرآن للنّحاس ٧/٥.

(٢) تكملة من إعراب القرآن للنحاس ٧/٥ يلتئم بها الكلام.

هذا باب مالايجوز فيه
ماأفعلَه، وذلك كلّ ماكان[1] أفعَل،
وكان[2] لوناً أوخلقة. الكلام إلى آخره

قوله: « فإنّمادعاهم إلى ذلك أنّ [هذا] البناء داخلٌ على الفِعْل »[3].

لايستقيم أن يكون تعليلا لامتناع « ماأَفْعَله »، وإنّما هو تعليلٌ لامتناع « أَفْعَل منه ». ومعناه: أنّ بناء « أَفْعلَ » أصله في الفِعْل، وقد تقدّم ذلك، ولذلك كثر ما يوجدُ / [أَفْعَل][4] في الصّفات لشبهها بالفعل، فلمّا امتنع هذا أن يكون في الفِعْل، فأحرى [به][5] أن يمتنع في الاسم، وعلّتهما واحدةٌ، وهي ما علّل به الخليل، رحمه الله. [١٣أ]

ويمكن أن يكون معناها: أنّ هذه خلَقٌ من الخلق، مالافعل له، كـ« اليد والرّجل » وأمثالهما[6]، فلايُتعجّب منها، فحملت سائر الخلق عليها، والألوان، ومنها خِلقٌ ومصنوعاتٌ، فحملت المصنوعات على الخلق.

ويمكن أن يكون معناها: أنّ باب الألوان يطّرد فيها « افْعلّ وافْعالّ »،

---

(١) في الكتاب ٢/٢٥٠: « وذلك ماكان ».

(٢) في الأصل: فكان.

(٣) الكتاب ٢/٢٥١ ومابين معقوفين تكملة منه. وفيه: « في الفعل ». ومافي شرح السّيرافي موافق لما في هذا الشرح. انظر السّيرافي النّحوي ٢٥٧.

(٤) موضعه مخروم، وقد ظهر طرف اللام من أعلى.

(٥) موضعه مخروم، وقد ظهر بعد الخرم ألف مقصورة، فلعلّ موضع الخرم: به على، لكن « على » هنا مقحمة، وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٦) في الأصل: وامثاله.

ويُستغنى بهما عن « فَعلَ »[1]، وإنْ كان الأصل، فصار البابُ له، ولايمكن أن يُبنى منه[2] بغيةَ التّعجّب، فهو كهذه الخلق والأعضاء التي لاأفعال لها؛ لأنّها وإن كانت لها أفعال فهي لايُمكن أن يُبنى منه بغيةَ التّعجب لها، فهي إذا في هذا الباب في حكم المعدوم. ولكن هذا في الألوان، وأمّا الخلق فليس « افعلّ وافعالّ » فيها كلّها، وإن كان يوجد فيها، لكن ليس الأغلب حتى لايُستعمل[3] معه « فَعلَ »، فيمكن -والله أعلم- أنّه شبّهها بـ« اليد والرّجل » لوجهين مختلفين: الألوان من حيث أنّ أفعالها لايمكن التّعجّب منها، فجاءت كـ« اليد » الذي لافعل له، و« الخِلق » من حيث أنّها مشاركةٌ لها في المعنى، وقد امتنع التّعجّب منها -أعني اليد والرّجل- فحملت عليها؛ إذ كانت ظاهرةً كهي. وامتناع « مِفعال » وأمثلة المبالغة كامتناع « ما أفعله »؛ لأنّها زيادة في الموصوف كالتّعجّب، فيجري في امتناعه ما ذكر من التّعليل؛ لأنّه لايُبنى إلاّ من ثلاثة، وأنّ « اليد والرّجل » لايُبنى منهما[4] لأنّه لافعل لهما، ولانظيرهما من الأعضاء التي لاأفعال لها، فحملت سائر الخلق عليها، ويدخل هاهنا أبنية المبالغة من مشابهة التّعجّب، أدخلها هنا كما أدخل « أَفْعَل مِن ».

ثمّ ذكر نوعاً من الغرائز التي لاتنتقل فهي خلقٌ لكنّها غير ظاهرة، فأشبهت في معانيها الصّفات التي ليست ظاهرة، وهي منتقلة كالعلم والجهل، فحملت عليها، وذلك « ماأَحمَقَه » بمنزلة « ما أَبلدَه وأَجْهلَه »، و« ما أَلدَّه » بمنزلة « ما أمْرسَه وأعْلمَهُ »[5].

---

(١) يعني: استغني باحمرّ واحمارّ عن حمر.

(٢) في الأصل: منه عليه.

(٣) في الأصل: حتى يستهلك.

(٤) في الأصل: منه.

(٥) الكتاب ٢٥١/٢.

وقوله: و« ما أشجعَه »[1]

ليس معطوفا على « ماأبلدَه »[2] لأنّه لم يُرد أنْ يجعل « ماأحمقَه » بمترلة « ما أَجنَّه »[3]؛ لأنّه ليس مثله في المعنى، ولأنّه[ليس][4] غريزة مثله، فإنّما ذكره على أنّه من هذا النّوع، وأنّه لّما لم يكن خلقةً ظاهرةً حُمل على الصّفات الباطنة، كالعِلم ونحوه، ثمّ قَوي الشّبه: بأنّها كلّها بابُها أن تكون على « أفْعَل » مِن فِعْلٍ، وقد تقدّم ذلك قبل أن يأت ماكان صفة ربعه أوضده[5] فبابه هذا.

معنى قوله: لأنّ أصل « أحمق » ونحوه[6] أن يكون على [غير][7] بناء « أفْعل » نحو « عليم »[8].

أي: كما هو عليم، وماذُكر، لكنّما[9] خرجت هذه الأسماء. والله الموفّق.

---

(١) الكتاب ٢/٢٥١.

(٢) نصّه في الكتاب ٢/٢٥١: « فصارت مألدّه بمترلة ماأمرسه وما أعلمه، وصارت مأحمقه بمترلة ما أبلده وماأشجعه وما أجنّة ».

(٣) في الأصل: ماهجنه. والمثبت من الكتاب ٢/٢٥١.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) العبارة من قوله: قبل، مضطربة، و لم أهتدِ إلى إصلاحها. وربما كان أوله: قبل، إن يأت ما كان صفة.

(٦) في الأصل: ويجوز.

(٧) تكملة من الكتاب ٢/٢٥١.

(٨) في الأصل: عليهم. انظر الكتاب ٢/٢٥١.

(٩) في الأصل: لكنها.

هذا باب مايُستغنى فيه بما أفعلَ فعلَه عن ماأفعلَه[1] وعن أفعل منه بقولهم[2]: هذا أفعل منه فعلا[3] الكلام إلى آخره

هذا من كلام سيبويه جرى على ماذكر في أوّل الكتاب من أنّه يُتعجّب من « أَفْعَلَ »؛ لأنّه جعل [منه][4] « ما أفعلَ فِعْلَه » نحو « ما أجودَ جوابَه »، فجاء ممّا استُغني به عن « ما أفعله »، فهو إذاً الأصل، ولو لم يكن كذلك لم يجعله من باب الاستغناء كاستغنائهم بـ« النّسوة » أن يجمعوا « المرأة » على لفظها، وذلك هو / الأصل، ولاذكره مع « ما أَكْثَرَ قائلتَهُ » التي استغنى بها عن « ما أقيلهُ » الذي هو الأصل [له][5] لأنّه من فعل ثلاثيّ، وعن « وَدَعَ »-إن كانوا قد قالوا: يَدَعُ- بـ« تَرَكَ »[6]. [١٣ب]

وهذا[7] الذي قاله الإمام خالفهُ [فيه][8] كثيرٌ من النّحويين، وعمدتُهم: أنّ بناءَ التّعجّب على « أَفْعَلَ » والهمزة فيه للنّقل ليصير[9] الفاعل في الفعل الذي تنقله مفعولا، والنّقل لايكون في « أفعَلَ »، إنّما يكون من الثّلاثي؛ ألاترى أنّه لايكون في

---

(١) في الكتاب ٢/٢٥١: « عن ماأفعله بما أفعل فعله ».

(٢) في الأصل: لقولهم. والمثبت من الكتاب ٢/٢٥١.

(٣) في الكتاب ٢/٢٥١: « هو ».

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) انظر الكتاب ١/٨. والمؤلف يريد أن يستدل على أنّ سيبويه يجيز التعجب من أفعل، بدليل أنه جعله الأصل. وانظر السيرافي النحوي ٢٦٠.

(٧) في الأصل: وهو.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٩) في الأصل: وليصير.

« دَحْرَجَ » وأمثاله.

والذي قاله الإمام هو الحقّ، ويعضده السّماعُ، وهو أنه كثر هذا النّوع، وحكى السّيرافي[1]: ماأيسرَ زيداً، من أيسر يُوسر، وما أعدمه، والفعل أعدم يُعدم، وما أسنّه من أسنّ، وماأوحش الدّار[2] من أوحشت، وما أمتعَه، وقد أَمْتَعَ وهو ممتعٌ، وما أسرفَه، وهو من أسْرَفَ، وما أفرط جهلَه وهو مُفرطٌ، وفلانٌ أفلسُ من طَسْتٍ[3] وهو من أَفْلَسَ، وهو أكرم لي[4] من زيد، أي: يُكرمني أكثر منه، وهذا المكان أقفرُ مِن غيره، وهو من أَقْفَرَ[5]، وما أعْطاهُم للدّراهِم، وما أولاهُم للمعروفِ، ممّا لم يذكره، وما أَضيعَه للأمرِ، من أَضاعَ الأمرَ[6]. ولم يُسمع في « دَحْرَجَ » شيءٌ من ذلك. وله وجهٌ من القياس يلوحُ الفرقُ به بينه وبين « دَحْرَجَ »، وهو: أنّه إذا دخلت فيه همزة النّقل غايةُ مايكون فيه أن تُحذف همزتُه ويُبنى على « فَعلَ » الذي لايتعدّى، بدليل أنّه لايتعدّى إلاّ بحرف جرّ بعدما كان يتعدّى إلى اثنين نحو « أعطَى »، ثمّ ينقل بالهمزة فيصير لفظُه على لفظ أوّل مرّة فلم يتغيّر، بخلاف « دَحْرَجَ » فإنّه لايُمكن ذلك فيه إلاّ بحذف الأصلي، وبخلاف « انطَلَقَ »[7]؛ لأنّه لايُمكن إلاّ بتغيير البنية عمّا كانت عليه، فبان

---

(١) انظر السّيرافي النّحوي ٢٦١.

(٢) في الأصل: وماشبهه من اسر وماوحش الواو.

(٣) في الأصل: من فلست.

(٤) في الأصل: بني.

(٥) في الأصل: افقر من غيره وهو من افقر. وبه ينتهي النّقل من السّيرافي بتصرّف. وممّا ورد في السّيرافي ولم يرد هنا: هو أسرع من الرّيح من أسرع وهو مُسرعٌ.

(٦) في الأصل: من ملك كثر.

(٧) في الأصل: انطق.

الفرق[1].

(١) انظر شرح المفصّل لابن يعيش ١٤٤/٧.

هذا باب مأأفعله على معنيين

« تقول: ماأبغضني له، ومأمقتني له »[1] الكلام إلى آخره.

أصل « مأمقتني له » « مَقَتُّهُ »، ثمّ لمّا أردت أن تتعجّب منه بنيته[2] على « أَفْعَل »[3] كما تقدّم، ونقلته بالهمزة فصيّرتَ الفاعلَ مفعولاً، ثمّ أوصلته إلى المفعولِ باللام. [ومثله][4] « ماأَحْوجَني لهُ ».

و[أمّا][5] « ماأَمْقتَهُ إليّ »، فكأنّه في الأصل « مقُتَ إليّ »، ثمّ أدخلت الهمزة وصيّرت الفاعل مفعولا، فقلت: ماأمقته إليّ.

و« ما أبغضني له » يقوّي ماتقدّم من التّعجّب من الرّباعي المزيد بالهمزة الثلاثيّ الأصل[6]. وكذلك « ماأكْرمَه عليّ »، أصله « كرُمَ عليّ »، وكذلك « ماأحْظاهُ عندي »، أصله « حَظِي عندي ».

وذكر الإمام التّعجّب من المفعول[7]. السّيرافي[8]: والأصل[9] أنّ المفعول لايُتعجّب منه لعلّتين:

---

(١) الكتاب ٢/٢٥١.

(٢) ظاهرها في الأصل: فبنيته.

(٣) في الأصل: فعل.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام مع مابعده.

(٦) قال السّيرافي: « وقولهم: ماأبغضني له يقوّي قول من يرى التّعجّب من أفعل؛ لأنّ الفعل من أبغض يُبغِضُ ». السّيرافي النّحوي ٢٦٣، ٢٦٤.

(٧) الكتاب ٢/٢٥١.

(٨) انظر السيرافي النحوي ٢٦٢، ٢٦٣ بتصرّف.

(٩) في الأصل: ولاصل.

إحداهما: أنّ دخول الهمزة لنقل الفعل إنّما تدخل على فِعْل الفاعل.

والوجه الآخر: أنّه لو تعجّب من المفعول لوقع اللّبسُ بينه وبين الفاعل، فقال سيبويه: ماتُعجّب من المفعول كأنّه يُقدّر له فِعلٌ[(١)]، فإذا قال: ماأمقتَهُ عندي، فإنّه « مقُتَ ».

ويَفرُق بين الفاعل والمفعول في ذلك أنّه يَدخلُ مع الفاعل حرفٌ ومع المفعول حرفٌ آخر، فمن ذلك اللام تدخل مع الفاعل، ومع المفعول « إليّ، وعندي » ومثل ذلك.

ومن هذا النّوع « ماأجَنّ زيداً »، والفعل المستعمل منه « جُنَّ »، وكذلك « ماأشْغلَه، وهو أعذرُ من فلان، وأَعْنَى من غيره، وأعرف منه، وأنكر منه »[(٢)]، وفعله « عُذِرَ، وعُنِيَ، وعُرِفَ، وأُنْكِرَ »، ولكنّه يقدّرُ له فعلُ فاعلٍ.

ومن هذا ماتقدّم [من قول][(٣)] الإمام في أوّل الكتاب: « وهُمْ ببيانِه [أَعْنَى] »[(٤)]. / [١٤أ]

[وتقول][(٥)]: ماأَسَرّني به، وأَسَرّه إليّ[(٦)]، وفعله « سُرِرْتُ [به، وأَسرَرتُ

---

(١) يعني: فعل فاعل.

(٢) في الأصل: اكرهه.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر السّيرافي النّحوي ٢٦٣.

(٤) انظر الكتاب ١٥/٢. وما بين معقوفين أضاعه الخرم. وقد تكلم الصفار على هذه المسألة في شرحه، ثمّ قال ٦٤٣/٢، ٦٤٤: « والذي ينبغي أن يقال في هذا الموضع: إنّه مبني من فعل الفاعل؛ لأنه يقال: عَنِيتُ بكذا، في معنى عُنِيت، أي: اعتنيت به، وكأنه قال: وهم أكثر عنايةً ببيانه من بيان غيره . . . فعلى هذا يكون كلامه صحيحا، لا لحن فيه، وهو من المواضع المشكلة ».

(٥) موضعه مخروم. انظر السيرافي النحوي ٢٦٣.

(٦) في الأصل: الشي. انظر السيرافي النحوي ٢٦٣.

إليه »][1] فتوهّم « سَررْتُ به »، وتوهّم في الثّلاثي[سَرَّ إليّ][2].

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام. وهذا المثال الثاني على التّعجّب من أفعلَ.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الياء الأخيرة. والمراد: في الثلاثي من أسرّ.

هذا باب مايكون يفعل
من فَعَلَ فيه مفتوحا. الكلام

هذا الباب واضحٌ، ونكتته أنّ حروف الحلق لّما كانت حروفاً مستفلةَ[١] المخرجِ، أرادوا أن يناسبوا الحركات، فخصّوا الفتحة لأنّها من الألف، والألف من حروف الحلق، وتركوا الضّمة والكسرة؛ لأنّهما من الياء والواو، وهما من المخرج المستعلي، هذا لّما كان مضارع « فعَل » يختلف، مع أنّ أمثال « يفعَل »[٢] موجودٌ في مضارع الثلاثي، جرّأهم ذلك على هذا العمل[٣]؛ ألاترى أن مضارع « فعُل » لا يُفعل به هذا للزومه طريقةً واحدةً[٤]، ومتى كان حرف الحلق أقرب إلى الفم[٥] كان مجيء « يفعلُ » منه على الأصل بالضمّ أوبالكسر أكثر، ومتى كان أبعدَ من الفم كان مجيء الأصل فيه أقلّ[٦].

وأمّا مضارعُ مازاد على الثّلاثة فعينُه لازم الكسر أبداً، فهوكمضارع

---

(١) في الأصل: حرف الحلق لما كانت حروفا مستتقلة.

(٢) يعني: وكان أمثال يفعل.

(٣) قال السّيرافي: « لأنّ فعَل لايلزم في مستقبله شيءٌ واحدٌ؛ لأنّه يجيء على يفعِلُ ويفعُل، كقولك: ضرَب يضرِبُ، وقتَل يقتُل، فاستجازوا أن يخرجوا منه إلى يفعَلُ؛ لما ذكرت لك من العلّة ». السّيرافي النّحوي ٢٧١.

(٤) قال السّيرافي: « وقالوا فيما كان ماضيه على فعُل: يفعُل، ولايغيّره حرف الحلق؛ لأنّ ماكان على فعُل لزم فيه يفعُل ممّا ليس فيه حرف حلق كقولك: ظرُف يظرُف، وصلُب يصلُب، فجرى عليه ماكان فيه حرف حلق: صبُح يصبُح، وقبُح يقبُحُ...». السيرافي النحوي ٢٧١.

(٥) في الأصل: اللام.

(٦) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٩: « ولايجيء فعَل على يفعَل إلاّ أن تكون العينُ أو اللام أحد حروف الحلق. وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء ».

« فعُل »[1] نعم هو أشدّ؛ لأنّه كـــان يخـــرج إلى مـــاليس في المضـــارعات وهـــو « يَسْتَخْرُجُ »، أولما هو خاصّ ببنية المفعول وهو « يُكرَمُ ويُدحرَجُ »[2].

ثمّ علل الإمام-رحمه الله-: لِمَ كان الاختلاف في مضـــارعات الثلاثيّـــات، بخلاف هذه؟ فقال: « فهو لايتغيّر كما أنّ (فعُل) منه على طريقة واحدة، وصـــار[3] هذا في (فعَل)؛ لأنّ ماكان على ثلاثةٍ قد يُبنى على (فعَل وفعِل وفعُل) ».

أي: أنّ ماضي مازاد على الثلاثة لازمٌ فتحَ العينِ، بخلاف الثلاثـــي، فلـــذلك لزم مضارعه طريقةً واحدةً، هي[4] كسر العين.

ثمّ تعرّض: لأيِّ شيءٍ فُتح في المضارع « يَفعُلُ ويَفعِلُ »، و لم يُفتح في الماضـــي « فعُل » ولا « فعِل »؟ فعللها: بأنّها ثلاثة أبنية على حدة، فـــأرادوا أن يســـتعملوها كما استعملوها في غير هذا الموضع، ولوفتحوا « فعُـــل وفعِـــل » لالتـــبس فخـــرج « فعُل » من هذا الباب[5].

يعني: كان يكون لادليل عليه[6]؛ لأنّه لوبُني مضارعه على ماهو عليه[7] فـــلا يدّل [على « فعُل »؛ لأنّ][8] مضارع « فعَل » يكون على « يَفعُل »، ولو أعـــلّ كمـــا

---

(١) لأن عينه لازم الضمّ.

(٢) يستثنى مضارع تفاعل وماكان مثله في الحركة والسكون وزيادة التاء في أوّله نحو: تفعّل، وتفعْلـــل، فإنّ المضارع من هذا يفتح ماقبل آخره، فيقال: تغافل يتغافَل. انظر المنصف ٣٩/١، ٩٤.

(٣) في الأصل: هما ولاتتغير وصار. والمثبت من الكتاب ٢٥٣/٢.

(٤) في الأصل: في.

(٥) الكتاب ٢٥٣/٢.

(٦) يعني: فعُل.

(٧) أي: على الضمّ.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أعلّ هو لم يكن دليلٌ عليه[1]، بخلاف « يفعَلُ »[2]؛ فإنّ « فعَل » دليلٌ على أنّ الأصل « يفعُل أو يفعِل »[3]؛ لأنّهما الجاريان عليه اللاّزمان له، وإنّما العلّة الاختلاف، وعدم اللبس مفقود في « فَعِلَ »، وإن وجد الاختلاف[4].

ثمّ علل « فعُل » بعلّة أخرى، وهو أنّه لّمالم يتغيّر، ولم يختلف، ولم يُقلب[5] [لم يُفتح][6]. ويكون وجهُ هذا أن « يفعَل » مفتوح العين في غير هذا الباب[7] لايكون يختلف ماضيه، إنّما يكون على « فعِل » بخلاف مضارع « فعُل » فإنّه يكون ماضيه « فعُل وفعَل »[8]، فجاء ماضي[9] « يفعَل » لازماً طريقةً واحدةً [وهي الكسر، بخلاف][10] ماضي « يفعُل » الذي يختلف، فعلله بعلّة خاصّةٍ[11] خلاف علّة « فعِل » فإنّها أيضاً فيه، وكان « فعَل يَفعل » الذي يختلف الاختلاف الموجب في مضارع

---

(١) قال السّيرافي: « لو فتحناه لم نعلم هل أصله فعَل أو فعُل؛ لأنّ مستقبله يجيء على يفعِل ويفعُل، فلو جاء على يفعُل لكان من باب صبَغ يصبُغ، فلم يلزم أن يقدّر ماضيه فعُل...». السيرافي النّحوي ٢٧٢.

(٢) أي: بخلاف المضارع إذا بني على يفعَل.

(٣) قال سيبويه ٢/٢٥٣: « وإنّما فتحوا يفعَل من فعَل لأنّه مختلف، وإذا قلت: فعَل، ثمّ قلت: يفعَل، علمت أنّ أصله الكسر أو الضمّ ».

(٤) وهو قليلٌ شاذّ، قالوا: حسِب يحسِب، ويحسَب، وفضِل يفضُل. وأمثلةٌ أخرى معدودة. انظر شرح الملوكي٤٢، ٤٣. ويريد بهذا أن يؤكّد على أنّ العلّة الاختلاف، وأنّ اللبس ليس مترتّباً عليه-وهذا قد ذكره سيبويه ٢/٢٥٣- فهي قد وجدت دونه، وكانت كافية. والله أعلم.

(٥) يعني: إلى فعَل. انظر السّيرافي النّحوي ٢٧٢.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٥٤.

(٧) أي في غير المحوّل من يفعُل ويفعِل بسبب حرف الحلق.

(٨) يعني: أنّ يفعُل يحتمل فعُل وفعَل، نحو: كرُم يكرُم، وكتَب يكتُب.

(٩) في الأصل: مامضى.

(١٠) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١١) لأنّه لو فُتح لم يعرف هل ماضيه فعُل أو فعَل، بخلاف فعِل من يفعَل فإنه لايلتبس.

« فعَل » الفتح إلاّ أنّه يمنع منه اللبس، ففارق « يفعَل » [مِـن « فعَـل »][1] مضـارع « فعِل »، بخلاف هذا فإنّه لم يجتمع مع مضارعه فِعْلٌ في علّةٍ توجب الفتح، بل فارقه ابتداء في الاختلاف. فتدبّره فإنّه دقيق.

ويمكن أن يكون علله بعلّة تعمّه وتعمّ « فعِل »، واجتزأ بتعليله لها عن تعليل « فعِل » بها لاشتراكها فيها، كما[2] اجتزأ أن يعلل « فعل » بما علل به « فعل » لاشتراكهما فيها، وبيان ذلك ليكون قد حذف هنا نظير ماأثبته هناك، وأثبت هنا ماحذف هناك[3]؛ اختصارا، واكتفاء. وتكون العلّة أنّ[4] مضارع « فعُل » / لمّا لزم وجهاً واحداً ولم يختلف جاء [كـ« يستبرئ »][5] فحمل ماضيه على ماضي « يستبرئ » الذي لايختلف كما [كان][6] في المضارع.

[١٤ب]

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: فيها وبيان ذلك كما. ولعله سبق نظر من الناسخ.

(٣) في الأصل: هنا.

(٤) في الأصل: وتكون العلة كيستبرئ أن. ولعله سبق نظر من الناسخ، فوضع «كيستبرئ» هنا، وموضعها في السطر التالي كما سيأتي.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الحاشية السابقة.

(٦) موضعها مخروم.

هذا باب ماهذه الحروف فيه فاءات[1]

علَّلَ الفرق بين اللام والفاء[2]، ولِمَ فَتحت اللامُ ماقبلــها و لمْ تَفــتح الفـــاء مابعدها؟ بأمرين[3]:

أحدهما: أنّ هذا كالإدغام، والإدغام إنّما يُقلبُ فيه الأوّلُ للثّاني[4]، لاالثّـــاني للأوّل، وهو كالإدغام؛ لأنّ المقصدَ هنا المناسبة بين الحركة والحرف[5] حتّى يصـــيرا كأنّهما من جنسٍ واحد؛ [هرباً][6] من ثقل التّنافر، والإدغام قصده أيضاً أن يرفـــع اللسان بالحرفين رفعةً واحدةً، ويجعل المتقارب مماثلا ويُقلب؛ هربـــاً[7] مـــن الثقـــل الذي يجري بالنطق بالمتقاربين.

والأمر الآخر[8]: أنّ اللام قريبٌ من العين وأشبهتها، وهم يحكمون للشّـــيء بحكم المجاور، وإن كانت الفاء قد شاركتها في المجـــاورة فخالفتـــها في المشـــابهة؛ لسكونها [في الفعل المستقبل][9] وتحرّك اللام.

ولفظه منطبقٌ على جميع ماتقدّم، وإنّما يصعبُ قوله: « ومع هذا أنّ ماقبـــل

---

(١) في الأصل: ياءات. وكذا في الموضعين التاليين.

(٢) في الأصل: الياء، وكذا في الموضع التالي.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٤) في الأصل: الثلاثي.

(٥) في الأصل: الحروف.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: ضربا.

(٨) في الأصل: اللاحق.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر السّيرافي النّحوي ٢٧٤.

اللام فتحتْه اللام، حيث قرب جواره[1] منها؛ لأنّ الهمز وأخواتــه لــو كنّ عينــات فُتحنَ »[2]. وهذا بعد واضحٌ. ثمّ علّلَ[3] بقوله: « فلمّا وقع موضعهنّ الحرفُ الــذي كنّ يُفتحن به لوقرُب فُتح ». والظّاهر منه القربُ في اللفظ، وأنّه يُعللُ لِمَ كانــت إذْ كانت[4] عيناتٍ أولى بالفتح؟ فقال: لّما وقع موضــعهنّ-أي: موضــع العينــات- الحرفُ الذي كُنّ يُفتحنَ به[5] أي: بسببه لوكان لاماً، فُتح، أي: كــان أولى بفــتح نفسه؛ إذ هو يفتح ما قرُب منه[6]. لكن فيه جعل المعلول علّة؛ لأنّــه علــل فَــتْحَ اللامِ[7] لما قبلها بالحملِ على فَتْحِ العينِ نفسَها، حيث قرُب جوارها[8] منها، ثمّ علــل فَتْحَ نفسِها: بأنّها إذا فَتحت ماقبلها فأنْ تفتحَ نفسَها أولى. وإنّمــا علّــةُ فَتْحِهــا نفسَها غيرُ هذا، فينبغي أن يكون هو واضحٌ؛ لأنّه يعــني أن يناســب بينــه وبــين حركته حيث تحرّك. هذا الظّاهر ويكون معناه: حيث قــرُب جــواره منــها؛ لأنّ الهمز[9] وأخواته لوكنّ عينات فُتحنَ، فلمّا وقع موضع اللامــات الحــرفُ الــذي

---

(١) في الأصل: فتحة . . . جوازه.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٤ وفيه: « اللام في قرأ يقرأ حيث ».

(٣) في الأصل: عند.

(٤) أي: حروف الحلق.

(٥) في الأصل: يفتحونه.

(٦) قال السّيرافي: « يريد أنّ لام الفعل إذا كان من حروف الحلق فتحت العين، كما أنّ العين إذا كانت من حروف الحلق فتحت نفسها، فلمّا كانت تفتح نفسَها إذا كانت من حروف الحلق وجب أن يفتحهــا مايجاورها لاشتراكهما في الحركة ». السّيرافي النحوي ٢٧٥.

(٧) إذا كانت حرف حلق، وكذا العين فيما سيأتي.

(٨) في الأصل: جوازها.

(٩) في الأصل: الهمزة.

كانت العينات تُفتح به لو قربت[1] إليه، أي: لوكان مكانها فتح ماقبلها -أعني: ماقبل اللام- لأنّه فيه كان اللام أوّلا، فأعاد عليه الضّمير، فيكون الضّمير من « موضعهنّ » عائداً على اللام؛ لأنّه لم يُرد لاماً واحداً، وإنّما أراد هذا الجنسَ، والضّمير من « كنّ » عائدٌ على العينات، ومن « فُتح » عائدٌ على ماقبل اللام.

ورأيت في بعض النّسخ: فَتَح -بفتح الفاء، مبنيّا للفاعل- وهو أقرب، وأقلّ تكلّفاً. ومعناه: لّما وقع موضع اللام الحرفُ الذي يَفتحُ إذا وقع عيناً، فَتح وهو لامٌ، فيكون الضّمير منه عائداً على الحرف. وبقيّة الفصل واضحةٌ.

قال -رحمه الله-: « وقالوا: أَبَى يأْبَى »[2] الكلام.

علل الإمام هذا بأنّه عُوملت الفاء معاملةَ اللام. ثمّ أتى بوجه آخرَ يناسبُ الشذوذ، وهو أنّه شذّ « يَفعِل » هنا فجاء على « يَفعَل »[3]، كما شذّ [يَفعَل][4] في مجيئه على « يَفعِل » في « حسِب يحسِب ».

ثمّ أتى له بنظيرٍ في ذلك، وهو « جَبَى يَجْبَى »، و« قَلَى يَقْلَى »[5] ولايُمكنُ أن يُحملا إلاّ على ماحُمل عليه « يأَبَى »، من التّشبيه بـ« يقرَأ ».

« فشبهوا هذا بـ(يقرأ) »[6] .

يعني: يأَبَى، وكرره لِمَا ذكر من الفائدة في أنّ هذا وإن كان كالإدغام، والإدغام يقلب فيه الأوّل للثّاني، لاالثّاني للأوّل، فهذا في الإدغام هو الأشهر / [وقد [١٥أ]

(١) في الأصل: قرب.

(٢) في الأصل: ايانابه. انظر الكتاب ٢/٢٥٤.

(٣) في الأصل: فعل.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٦) الكتاب ٢/٢٥٤.

قلبت][1] الثّاني للأوّل في « مضَّجِع »[2]. وجميع ماالثّلاثي فيه زائدٌ يجوز قلبه للأوّل محافظةً على الأصلي، وستراه.

وقوله: « ولانعلم إلاّ هذا الحرف »[3].

يعني: ممّا قَلبت فيه الفاءُ التي هي حرفُ حلقٍ مابعدها[4]. لايُريد: ممّا جاء على « فعَل يفعَل »، فإنّه حكى « جبَى يجبَى »، و« قلَى يقلَى ».

وقد وجهها[5] بقول المفسّر في الطّرة[6] بعد هذا: إنّما تركَ الاحتجاج بهما لضعفهما، وقلّة ثبوتهما. [وقال: هذا][7] خَلْفٌ.

فإن قيل: كيف قال هذا[8]، وقد قالوا: عَضَضْت تَعَضُّ[9]؟ فيقال: يمكن أن يكون الإمام استدركه وهو عنده ضعيفٌ، فكأنّه يريد: ولانعلم صحيحاً إلاّ هذا الحرف، لكن قد جاء « عضَضْت تَعَضُّ » قليلاً ضعيفا، كما قال المفسّر. ويمكن أن يكون لم يعلّلْه بما علل به، بل رأى أنّه من باب الاكتفاء، وكأنه جاء مضارع « عضَضْت » على طريقة مضارع « عضِضْت »؛ إذ كان هو الأكثر في الموضع

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الحرفان الأخيران. و« الأشهر » قبله في الأصل: الانكر.

(٢) هذا تفسيرٌ لقول سيبويه ٢/٢٥٤: « وأتبعوه الأوّل كما قالوا: وعدُّه، يريدون: وعدته، أتبعوا الأوّل، يعني في يأَبى؛ لأنّ الفاء همزة، كما قالوا: مضّجع ».

(٣) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٤) في الأصل: ماقبلها.

(٥) الشارح الذي نقل عنه المؤلف النص السابق. والله أعلم.

(٦) لعل المفسر هنا هو ابن طاهر، ويكون المراد بالطرة حواشيه المشهورة على كتاب سيبويه المعروفة بالطرر. وقد سبقت ترجمة ابن طاهر.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، يدل عليها كلامه الآتي.

(٨) أي: سيبويه.

(٩) أصله: تَعْضَضُ، ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء.

والأصل فيه، فلمّا اجتمع عنده هذا أفرده من الأوّل، وكأنّه يقول: عضَضت تعَضُّ، فانظر بما تلحقه، وقد تقدّم له نظير ذلك في مواضع.

والباب بعده واضحٌ[1]، ونكتته أنّ الفتح إنّما هو لمناسبة الحرف، وهنا لا يحتاجُ إلى المناسبة؛ لأنّ الحركة لاتثبت للزوم الإدغام والإعلال والتّمكين.

وأمّا « كَعَّ يَكَعُّ »، وكان أصلُه « يَكْعَعُ »[2] ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء، لكن القياس والمطّرد ماتقدّم[3].

---

(١) وهو باب ماكان من الياء والواو. انظر الكتاب ٢/٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) في الأصل: يكع.

(٣) يعني: عدم الفتح، قال سيبويه ٢/٢٥٥: « وزعم يونس أنّهم يقولون: كعَّ يكَعُّ. ويكِعُّ أجود ». فالفتح لايكون قياسا فيما كان من ذوات الياء والواو عيناً، أو كان مدغما، نحو: باع يبيع، وجاع يجوع، ودعّ يدُعُّ، وسحّ يسِحّ ويسُحُّ. فهذا لاتغيّره حروف الحلق بأن تفتح عينه كما فعلت في الباب السابق.

هذا باب الحروف الستة إذا كان واحدٌ[1] منها عيناً وكانت الفاءُ قبلها مفتوحةً وكان فعِلا. الكلام إلى آخره

تلخيصه: أنّ حرف[2] الحلق كان يفتح نفسَه أو ماقاربه عيناً أو لاماً فيما تقدّم مناسبةً للحرف بحركته حتّى يكون العمل[3] من وجهٍ واحد، فلمَّا وقع هنا حرف الحلق في « فَعِل[4] وفَعِيل »، ولم يمكن مناسبة حرف الحلق بحركته؛ لئلاّ يخرج عن أمثلة الأسماء، بل عن جميع أمثلة الكلام، لو فتح عين « فعِيل »، أولئلاّ يلتبس « فعِل » بـ« فعَل »، فتخرج من هذا النّوع « فَعِل »، فلمّا لم يمكن ذلك ناسبوا حركته بحركة ماقبله[5]، فقلبوا الفتح إلى الكسرة؛ إذ كانت تناسبها وتقربُ منها؛ لأنّهما من الياء والألف[6]، والألف تقربُ من الياء، ويريد: شبهها بها على شبهها بالواو، ولذلك ماأتبعتْ هنا كسرة العين[7]، ولم تتبع ضمّته في « رَؤُوف ».

وأمّا « بيْسَ » فيمن[8] خفّف فكان ينبغي أن ترجع الفتحة؛ لأنّ الكسرة كانت لأجل حرف الحلق، وقد ذهبت الكسرة المتَّبعة، بل قد ذهب حرف الحلق

---

(١) في الأصل: واحدا.

(٢) في الأصل: حروف.

(٣) في الأصل: العامل.

(٤) في الأصل: افعل. انظر السّيرافي النّحوي ٢٨٤.

(٥) في الأصل: ماقبلها.

(٦) في الأصل: من الياء والواو.

(٧) « ما » زائدة، والمراد: أتبعت الفاء كسرة العين، نحو: شِهِيد، في شَهِيد.

(٨) في الأصل: فمن.

بأسره، لكنّه لّما كان ذهابُها عارضاً لم يُلتفت إليه كما لم يُلتفت إلى ترك الحركة في « شهْد ».

وأمّا « مِغِيرة ومِعِين »[1] فليس من هذا النّوع، بل هو من إتباع حركة الأوّل إلى الثّاني، لا لأجل حرف الحلق، بل كما أتبع « مِنْتِن »، ولذلك لم يطّرد، فلم يُقل في « مُعينة »: مِعِينة، ولا في « مُجير »: مِجِير[2]. وإنّما كان ذلك عندي لأنّ حرف الحلق لايُغيِّر، ولايُوجب حكماً، إذا كان فاءً في الباب السّابق المتقدّم، فكذلك لم يغيّر هنا، وأيضا فلبعد الضّمّة من الكسرة.

قال: « وقالوا في حرفٍ شاذٍّ: إحِبُّ ويِحِبُّ »[3] الكلام إلى آخره.

هذا الكسر إتباع[4] للكسرة التي بعده[5]، كما في « مِنْتِن »، لا لأجل حرف الحلق، لكن جعله مضارعَ ثلاثيٍّ لم يُنطق به، ولم يجعله مكسوراً من « يُحِبُّ » مضارع « أَحَبَّ » / المنطوق به؛ لأنّه قد استُعمل « يَحِبُّ » مفتوح الياء[6]، [١٥ب] قرأ أبورجاء[7]: ﴿قُلْ إنْ كُنْتُم تحِبُّونَ [اللهَ فَاتَّبِعُونِي] يَحْبِبْكُمُ اللهُ﴾[8] فجعل

---

(١) في الأصل: معره ومعر. انظر الكتاب ٢/٢٥٥.

(٢) في الأصل: معين معين ولافي مخبر مخبر. انظر السّيرافي النّحوي ٢٨٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٤) في الأصل: اتباعا.

(٥) في الأصل: بعدها.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) في الأصل: ابن رجاء. وهو عمران بن تيم- على الأشهر- العطارديّ السّعديّ التّميميّ البصريّ التابعي الكبير [١١قبل الهجرة-١٠٥، وقيل: ١١٧هـ] أسلم في حياة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، ولم يره. عرض القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبي موسى الأشعري، ولقي أبابكر، وحدث عن عمر وغيره من الصحابة، رضي الله عنهم. انظر المعارف ٤٢٧، ٤٢٨، البداية والنهاية ٩/٢٤٣، غايةالنهاية ١/٦٠٤.

(٨) آل عمران: ٣١. انظر السّيرافي النّحوي ٢٨٧، مختصر في شواذ القراءات ٢٠، إعراب ثلاثين

=

الكسر[1] من هذا؛ لأنّ الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمّة، وأيضاً فإنّ [كسـر][2] أوّل المضارع[3] جاء في مضارع الثلاثي[4] مطّرداً، وستراه في الباب الـذي بعـده، ولم يجئ كسرٌ[5] في مضارع الرّباعي، فكان حمله على أنّه من الثّلاثي أولى: أنّه قـد جاء مضارع الثلاثي مكسوراً؛ ولم يجئ في هذا[6] علّة ذلك[7]. وجـاء[8] مكسـوراً أوّل المضارع في « يحِبُّ »[9]، وإن لم تكن فيه العلّة التي توجـب كسـر مضـارع « علِمَ »[10] لّما شذّ في أن جاء على غير الماضي المنطوق به، بل على متوهّم، شـذّ في كسر حرف المضارعة؛ إتباعا للكسرة العارضة في الحاء، ونظيره « يِئْبَى »[11] كسروا مضارع « أَبَى » لّما جاء شاذّاً عن بابِه على « تفعَل »، وكان ينبغي أن يكون [علـى « يفعِل »][12]؛ لأنّ الفاءات إذا كانت حرف حلق لايُفتح مابعدها على مـا تقـدّم، [إلاّ][13] بالشذوذ.

سورة ٨٢، الكشّاف ٤٢٤/١، الدّرّ المصون ١٢٦/٣.

(١) في الأصل: الكثير.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الرّاء.

(٣) في الأصل: اول مضارع الرباعي.

(٤) في الأصل: الثاني.

(٥) في الأصل: كسرا. و« لم » السابقة ذهب الخرْم بلامها.

(٦) يريد: يِحِبُّ.

(٧) يريد: مايكسر من الثلاثي، نحو: تِعلم.

(٨) في الأصل: ذلك وجاء مكسورا وان لم يجئ في هذا علة ذلك وجاء.

(٩) في الأصل: تحب. والمثبت من الكتاب ٢٥٦/٢.

(١٠) في الأصل: تعلم.

(١١) انظر الكتاب ٢٥٦/٢.

(١٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

وإلى هنا يُرجعُ إلى قول الإمام: « فلمّا جاء شاذّاً عن بابه على (يفعَلُ)، خُولف به ». ونظّره بـ« يا ألله »[1] وهو مثله لأنّه قطعت همزة الوصل، وبنيت لما نودي، وفيه الألف واللام، وخرج عن سائر نظائره.

وقوله: « وقالوا: لَيْسَ، ولم يقولوا: لاسَ »[2].

يعني: أنّه أيضا ممّا شذّ في إعلاله، كما لم يجئ على طريقة الأفعال في أن لم يستعمل منه مضارع، فحُرّف تصريفُه؛ ليناسبَ[3] الشذوذَ، وستراه في باب التّصريف[4].

قال: « فأمّا (أَجِيء) ونحوها فعلى القياس »[5].

يعني: أنّهم لم يُتبعوا الفتحة في الأوّل لكسرة الثّاني؛ لأنّ هذا الإتباع لا يطّرد، مع أنّ هذا النّوع لم يكن الكسر في الثّلاثي أصلا، بل كان عارضاً، فحُمل على الأصل، وهذا معنى قول المفسّر: يقول: لايكون « يجِيء وأجيءُ » مثل « يِحِبُّ وإحِبُّ »[6]، أي: لم يكسروا ماكسروا هناك.

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٣) في الأصل: تصريفها فيناسب.

(٤) انظر ما يأتي ٥٥٠، ٥٥١.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٦) يقرأ في الأصل: تحب. انظر السّيرافي النّحوي ٢٨٩.

هذا باب مايُكسر فيه
أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما
كسرتَ ثاني الحرف حين قلتَ: فَعِل. الكلام

كسر حرف المضارعة مطابقةً لكسر ثاني الماضي، فلا يكسرونه إلاّ إذا[1] كان ثاني الماضي مكسورا، وكان ينبغي أن يكون الكسر في الثّاني[2]، إلاّ أنّهم التزموا فيه الإسكان، إلاّ أن يتحرّكَ لعارضٍ، من ثقل الحركة لموجبٍ ما، فجعل في أوّله[3]، ولم يكسر في الياء؛ لأنّه يلزم منه ثقل، فلا يرتكب إذ لايدعو إليه معنى كان الكسر يجوزه[4].

وأمّا « أبيت فأنت تِئْبَى »[5] فكسره شاذّ؛ لأنّ ماضيه « فعَل » مفتوح العين، إلاّ أنّه لّما شذّ في مجيئه على « يفعَلُ » ولاموجب لفتح العين جاء كأنّ ماضيه « فعِل » فكسروا حرف المضارعة لذلك، ثمّ جرّأهم ذلك على أن ارتكبوا أمراً آخر شاذّاً عن الباب الذي أدخلوه فيه، وهو أن كسروا [حرف][6] مضارعته وهي ياء بخلاف سائر مضارعات « فعِل » مع أنّ له وُجَيْهاً ما وهو أنّه لّما كانت فاؤه همزة وهي مشبّهةٌ

---

(١) في الأصل: الانه اذا.

(٢) في الأصل: الثلاثي.

(٣) يعني: الكسر.

(٤) قال السّيرافي: « الذين يقولون: تِعْلم بكسر التّاء، لايقولون: يِعلم بكسر الياء؛ لاستثقالهم الكسر على الياء، ولايدعوهم إلى كسرها داع يوجب تغيير معنى أولفظ، وقد كسروا الياء فيما كان فاء الفعل منه واواً، قالوا: وجِل يِيجل؛ لأنّهم أرادوا بكسرها قلب الواو ياء استثقالا للواو ». السّيرافي النّحوي ٢٩١.

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٥٦.

(٦) تكملة يتضح بها السياق.

بحروف العلّة وهي تقلب هنا إلى الياء، شبّهت[1] بـ« ييجل » فيمن كسر وقلب واوه ياءً، وستراه بعدُ، هذا معنى قوله: « وشبّهوه بـ(ييجل) حين أُدخِلت[2] في باب (فعِل)، وكان إلى جنب الياء حرف / [اعتلال][3]، وهم ممّا يُغيّرون[4] الأكثر ». [١٦أ]

قال: « وقالوا: مُرْهُ، وقال بعضُهم: أُؤْمُرْه »[5] الكلام إلى آخره.

(ش)-رحمه الله-: يعني أنّ « مُرْ » لمّا خولف بها عن سائر مافاؤه همزة فحذفت هنا، هي[6] و« كُلْ، وخُذْ »، و« تِ لي »[7] على هذا، وصار لهنّ كالقانون، استعمل فيه أن أخرج عن هذا القانون وعن حكم أخويه؛ إذ لايُقال: أُؤْكُلْ، وأُؤْخُذْ، إلاّ قليلاً، حكاه سيبويه[8]، فلم يعبأ به إذ قد خرج عن الأوّل[9].

قال: « وأمّا (يَسَع ويَطَأ) فإنّهم فتحوا لأنّه (فعِل يفعِلُ) »[10] الكلام.

---

(١) في الأصل: وشبهت.

(٢) في الأصل: ادخلته. انظر الكتاب ٢/٢٥٦.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى الألف من أوّله والعين، وطرف اللام من آخره. وفي الكتاب ٢/٢٥٦: « الاعتلال ».

(٤) في الأصل: جمع الكسرة وهم يغيرون.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٦) في الأصل: هو.

(٧) تقرأ في الأصل: وحرفين. وحقه أن يكون: وحرفان، لكن لعلّه محرّفٌ عمّا أثبته، وهو المراد. وهو من قول الشّاعر:

تِ لي آل زيدٍ واندهم لي جماعة ... وسل آلَ زيدٍ أيُّ شيءٍ يضيرُها

جعله ابن جنّي لغةً لبعض العرب، وذكر السّيوطي أنّه ضرورة. انظر سرّ صناعة الإعراب ٨٢٣، شرح الملوكي لابن يعيش ٣٦٤، ٣٦٨، همع الهوامع ٦/٢٥٢. والشّاهد في قوله: ت، فعل أمر من أتى.

(٨) انظر الكتاب ١/١٣١، ٣٠١.

(٩) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(١٠) الكتاب ٢/٢٥٦. وفي الأصل: تسع وتطا فاما.

قال فيه: إنّه « يفعِلُ » بسبب حذف الواو، ولاتُحذف إلاّ إذا وقعت بين ياء، أوماحُمل عليها، وكسرةٍ، فلذلك قال: لأنّ الأصل « يوسِعُ، ويوطِئُ »، إلاّ أنّه فتح العينَ اللامُ الذي هو حرف حلقٍ، فلمّا جاء [على][1] « فعِل يفعِل »، وشذّ في مجيئه على « يفعِل »[2]، وجاء مضارعه كمضارع المفتوح العين[3]، حُمل عليه، فلم يُكسر أوّله ضدّ ماعُمل في « يِئْبَى »[4].

وأمّا « وجِل يوجَلُ »، فأهل الحجاز يُبقونه على أصله[5]، ولايكسرون أوّل المضارع، وأمّا[6] الكاسرون فيكسرون فيما عدا الياء[7]، فإذا جاؤوا إلى الياء اضطربوا[8]، فبعضهم لايكسر كما يفعلُ في سائر المضارع من « فعل »[9] إذا كان بالياء، إلاّ أنّه يستثقل الواو مع الياء، فشبّهوا الياء المتحرّكة التي جاءت بعدها الواوُ السّاكنة بالياء الساكنة التي بعدها الواو المتحرّكة، فتنقلب الواو ياءً، هذا معنى قوله: « شبَّهوها بـ(أيّام) ونحوها »[10].

---

(١) تكملة يتّضح بها الكلام.

(٢) لأنّ قياس فعِل مكسور العين يفعَل مفتوح العين.

(٣) يعني: مكسور العين مثل مضارع المفتوح العين.

(٤) قال السّيرافي: « ولايكسر أول مستقبل ماماضيه فعَل، وإنّما كسروا في يأبى على شذوذه؛ لأنّه جاء على مثال ماماضيه مكسور الثاني ». السيرافي النحوي ٢٩٣.

(٥) في الأصل: على اصلهم. قال سيبويه ٢٥٧/٢: « فيجرونه مجرى علِمت ».

(٦) في الأصل: المضارع على اصلهم واما.

(٧) فيقولون: إيجل، ونِيجل، وتِيجل. انظر الكتاب ٢٥٧/٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٨) في الأصل: اضطروا.

(٩) يعني: مضموم ومفتوح العين.

(١٠) الكتاب ٢٥٧/٢ وفيه: « شبهوا ذلك ». قال السّيرافي: « وشبّهوا قلب الواو ياء في يوجل بأيّام ونحوها، والأصل: أيْوَام ». السّيرافي النّحوي ٢٩٤.

ومنهم من يفتح لكن يُبدلها ألفاً[١].

ومنهم من كسر الياء، لاحملا على ثاني « فعِل »، بل استثقالاً للياء مع الواو، فكسروا ليتوصّلوا إلى قلب الواو ياءً على قياس[٢]؛ إذ الطّائفتان الأوليان[٣] لم يقلبوها على قياس.

وأمّا مازاد على الأربعة فمنه ماأوّله همزة الوصل، وهو الأكثر؛ وذلك أنّ جملتها اثنا عشر بناءً، تسعةٌ في أوّلها[٤] ألف الوصل، وثلاثةٌ ليس في أوّلها ألف الوصل، وهي « تَفاعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفَعْلَلَ »، إلاّ أنّها مُثُلُ مطَاوعةٍ، فحملت على الفعل في هذا الحكم كما حُملت[٥] عليه في فَتْحِ حرف المضارعة، وقد تقدّم وجهُه وأنّه الأصل في ذلك، هذا معنى قوله: لأنّه كان عندهم في الأصل ممّا[٦] ينبغي أن يكون أوّله ألفاً موصولةً؛ لأنّ معناه معنى « الانفعال »، ولكنّهم لم يستعملوه استخفافاً[٧]، أي: طلباً للخفّة. بل لايريد حرْفاً الكلام فأوله مكسور بطريق بين أوله وأول مضارعه فكسر[٨].

(١) فيقول: ياجل. انظر اللباب ٣٥٦/٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٢) انظر الكتاب ٢٥٧/٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٣) في الأصل: الاولان.

(٤) في الأصل: اوله.

(٥) في الأصل: والاثنان ليس في ليس في اولها الف الوصل وهي تفاعل وتفعّل الا انهما مثال مطاوعة فحملا على الفعل في هذا كما حملا. والصّواب ماأثبتّه إن شاء الله. انظر الكتاب ٢٥٧/٢، السّيرافي النّحوي ٢٩٦. قال الرّضي في شرح الشّافية ١٤٣/١: « شبّهوا مافي أوّله تاء زائدة من ذوات الزّوائد ... بباب انفعل؛ لكون ذي التّاء مطاوعاً في الأغلب، كما أنّ انفعل كذلك ».

(٦) في الأصل: ما.

(٧) الكتاب ٢٥٧/٢ وفيه: « أن تكون أولَه الف... الانفعال وهو بمنزلة انفتح وانطلق ولكنّهم ».

(٨) العبارة من قوله: بل لا يريد، مضطربة، ولم أهتد إلى إصلاحها. وانظر السّيرافي النّحوي ٢٩٥،

=

قال: ومثل ذلك: تَقَى اللهَ، ثمّ قالوا: يتَقِي[1].

يريد: أنّهم كسروا الأوّل من المضارع وإن كانوا قد أذهبوا همزة الوصل المكسورة من الماضي.

وقال في تعليل امتناع أن يضمَّ حرف المضارعة حملا على ضمّ ثاني « فَعَلَ » كما كسروا: « فكرهوا الضّمّتين، [ولم يخافوا إلباس معنيين] فعمدوا إلى الأخفّ، ولم يريدوا[تفريقاً] بين معنيين كما أردت ذلك في (فعِل) »[2]. وهو مشكل لأنّه لم يُقصد في « فعِل » تفريقٌ بين معنيين، وقد قاله هو حين علل لِمَ لمْ يكسر الياء فيه[3]، فإنّما يريد: فلم يفرّقوا بين ما « فَعلَ » منه مكسور وبين ما « فَعلَ » منه مفتوح وبين ما « فَعلَ » منه مضموم، كما فعلوا ذلك بين ما « فعلَ » منه مكسور وبين ما « فعلَ » منه مفتوح، ولو لم يقصد المعاني التي[4] تغيّر مقاصد القائلين فليس بتعليل[5]، بل التّعليل الاستثقال[6] مع عدم الالتباس، وليس المعنيان هنا كالمعنيين / في قوله: « ولم يخافوا إلباس معنيين ». فتدبّره فبه يصحّ الكلام. [١٦ب]

٢٩٦، التّعليقة ٤/١٧٠.

(١) الكتاب ٢/٢٥٧، وطبعة هارون ٤/١١٢، السيرافي النحوي ٢٩٦، التعليقة ٤/١٧١. والمضارع فيها جميعا بفتح الياء في أوله، وتفسير المؤلف الآتي على الكسر، وكذا فسره أبوعليّ الفارسي في التعليقة.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٧ وما بين معقوفين تكملة منه، وفيه: « التباس »، والمثبت من نقل المؤلف في نهاية المسألة.

(٣) يعني في قوله ٢/٢٥٦: « وجميع هذا إذا قلت فيه: يفعل، فأدخلت الياء فتحت؛ وذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء حيث لم يخافوا انتقاض معنى ».

(٤) في الأصل: الذي.

(٥) قال السّيرافي: « وجعله سيبويه معنيين وإن لم يكن من المعاني التي تغيّر مقاصد القائلين فيما غيّروا، وإنّما هو حِكْمَة في اتّباع اللفظِ اللفظَ ». السّيرافي النّحوي ٢٩٩.

(٦) في الأصل: الاستقبال.

والباب بعده [واضحٌ][1]، والثّالث فصلٌ قد كان أدرجه في باب « فَعَلَ » الذي عينه حرف حلق، لكن يمكن أن [يكون][2] أفرده هنا لِمَا ذكر فيه من التزامهم في بعضها الكسر في الأكثر كسر الأوّل وإسكان الثّاني، وفتح الأوّل وإسكان الثّاني قليلا، نحو « نِعْمَ »، على الوجه الأوّل منه جاء التّبويب وليذكر وجه ذلك وتَنْظِيره؛ لأنّ الكسر في الأوّل إنّما هو لأجل كسر الثّاني اتّباعاً، فإذا ذهب الكسر من الثّاني[3] كان ينبغي أن يزول من الأوّل، لكن لَمّا كان زواله عارضاً لم يُعتدّ به، وروعيَ الأصلُ، كما أنّ قولهم: غُزْيَ، إنّما كان ينبغي أن يُقال: غُزْوَ؛ لأنّ أصل الواو إنّما كانت انقلبت بسبب الكسرة، وقد زالت، لكن لَمّا كان زوالها عارضاً رُوعيَ الأصل، و لم يُعتدّ بالعارض. وقد حُكيَ عن الإمام في « نعْم » الأربع اللغات[4]، وهي قليلةٌ جدّاً.

---

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى الواو والألف. وهو باب ما يسكّن استخفافا وهو في الأصل عندهم متحرّك وذلك قولهم في فَخِذ: فَخْذٌ. انظر الكتاب ٢/٢٥٧.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى النّون. وهو باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وتُرك أوّل الحرف على أصله لو حرّك لأنّ الأصل عندهم أن يكون الثاني متحرّكا وغير الثاني أوّل الحرف وذلك قولك: شِهْدَ ولِعْبَ. انظر الكتاب ٢/٢٥٨.

(٣) في الأصل: ذهب وكان الكسر في الثاني.

(٤) وهي: نِعْمَ، ونَعْمَ، ونِعِمَ، ونَعِمَ. والأخيرة حكاها على أنّها الأصل. انظر الكتاب ٢/٢٥٩، ٤٠٨. فلعلّ المؤلّف لم يعتدّ بها حكاية، خاصة أنّها ذكرها في هذا الباب. فإن كان قد اعتدّ بها، فصواب النّص- والله أعلم- وقد حكى الإمام، إذ يستبعد أن يجهل هذا شارحٌ لكتاب سيبويه. وانظر شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ١/٥٩٩، ٦٠٠.

هذا باب ماتُمالُ فيه الألفات

« والألف تُمالُ إذا كان بعدها حرفٌ مكسورٌ »[1].

موجبات الإمالة: الكسرة والياء. والإمالة على حسب تفاصيلها. والقصد بالإمالة: المناسبة، وأن يكون العمل من وجهٍ واحد، والألف تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها في النطق.

فالألف تُمالُ إذا كانت بعدها[2] الكسرةُ، ولايمكنُ أن تليها إلاّ وهي بعدُ؛ لأنّ الألف تطلب بانفتاح ماقبلها، ولذلك لم يُنْحَ بها نحو الواو إذا كان بعدها ضمّة؛ لعدم المناسبة، ولأنّه لايُمكن أن تُقرّب نحو الواو ويبقى فيها من نطق الألف، بل تنقلب واواً، بخلافها إذا أملتها نحو الياء، وهذا ممّا يقوّي شبه الألف بالياء؛ هذا لما[3] بعدها من الكسرة.

وتُمال للكسرة التي قبلها وبينهما[4] حرفٌ؛ لأنّه حاجزٌ غيرُ قويّ[5]، كقلبهم السّين صاداً في « صَبَقْت »[6]؛ طلباً للمناسبة، وكذلك إذا كان[7] بينهما حرفان أحدهما ساكنٌ لضعف فصل السّاكن، كما لم يُفصل في « صَوِيق »[8].

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٩ وفيه: « فالألف ».

(٢) في الأصل: قبلها.

(٣) في الأصل: بالياء الى ما.

(٤) في الأصل: الكسرة التي قبلها وبينها.

(٥) في الأصل: حاجز قريب. انظر الكتاب ٢/٢٥٩.

(٦) في الأصل: صبغة. وأصلها قبل القلب « سَبَقْت ». انظر السّيرافي النّحوي ٣٠٨.

(٧) في الأصل: كانت.

(٨) وأصلها « سويق »، قلبت السّين لأجل القاف وبينهما حرفان الأوّل متحرّك والثّاني ساكن.

وممّا تُمال إليه لأجل الياء[1] الألفُ المنقلبة عن التي هي لام[2]، وكذلك المنقلبة عن الواو[3] لّما كانت تنقلب هنا ياء في[4] ما لم يُسمّ فاعله، وتنقلب إذا صارت رُباعيّة أيضا ياء[5]، وتُقلب في نحو « عصا، وقنا »[6]، فالياء هنا -أعني موضع اللام- تُقلبُ عن[7] الواو، هذا مالامه واوٌ فِعْلاً[8]، فإن كان اسماً لم يُمـلْ إلاّ شاذّاً قليلا؛ لعدم العلّة التي لأجلها أميل مامضى من الفعل.

وأمّا « الكُبا والعَشَا والمَكَا »، ثبت في بعض النّسخ « الكُبا »[9] بضمّ الكاف، وهو واضحٌ، وفي بعضها « الكِبا » بالكسر[10]، ولقائلٍ أن يقول: لِمَ أدخله في الشّاذ وموجِبُ إمالته الكسرةُ؟

---

(١) في الأصل: الهاء.

(٢) في مثل: رمى، الألف أصلها ياء. انظر السّيرافي النّحوي ٣١٠.

(٣) مثل: غزا. انظر الكتاب ٢/٢٦٠.

(٤) في الأصل: هنا ياتي.

(٥) في مثل: أغزى يغزي.

(٦) أقرب قراءة لها في الأصل: عنا. وقول المؤلف: « وتنقلب في نحو: عصا...» استدلالٌ على انقلاب الواو، لاعلى الإمالة، وهو من قول سيبويه ٢/٢٦٠: « وأمّا بنات الواو فأمالوا ألفها لغلبة الياء على هذه اللام؛ لأنّ هذه اللام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قُلبت ياء، والياء لاتُقلب على هذه الصفة واواً، فأُميلت لتمكّن الياء في بنات الواو؛ ألاتراهم يقولون: معديّ، ومَسْنِيّ، والقُنِيّ، والعِصِيّ ». قال الفارسي في التّكملة ٥٢٩: « فإن كانت الألف في الاسم الذي على ثلاثة أحرف منقلبةً عن الواو نحو: عصا وقفا وقنا، لم تُمل كما أميلت الألف من الفعل؛ لأنّها لاتصير إلى الياء على هذه العِدّة كما صار الفعل إليها في غُزِي ».

(٧) في الأصل: على.

(٨) يعني: أنّ الإمالة لاتنكسر..

(٩) في الأصل: الكما. انظر الكتاب ٢/٢٦٠.

(١٠) انظر الكتاب ٢/٢٦٠.

فقال (ش): هذا دليلٌ أنّ الألف إنّما تُعتبرُ بحكم ماانقلبــت عنــه، فلــذلك يُميلها أو يَفتحُها[1].

« وممّا يُميلون ألفه كلّ شيءٍ كان من بنات الياء والواو ممّا هما فيه عــينٌ إذا كان أوّلُ فعلت مكسوراً »[2] الكلام.

يعني: ممّا[3] هو عينه حرف علّة نحو « فعَل وفعِل » من الياء، و« فعِــل » مــن الواو، فأمالوا نحو الكسرة في « خاف »[4]، [ونحو الياء في « باع »][5]، ونحــو اليــاء والكسرة في « صار وهاب »؛ لأنه « فَعِلَ »، و« صار »؛ لأنه « صَيِرَ » أيضا « فَعِلَ »، بدليل « صِرْتُ »[6]، وهذا ستراه في التّصريف[7].

فقوله: « نحو الكسرة »[8] يعني: في مثل « خاف »؛ لأنّه ليس فيــه علّــةٌ إلاّ / [الكسرة][9]، وفي « خاف » خلافٌ، فالأكثر لايُميلون[10]. [١٧أ]

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) في الأصل: فلاتمال إليه ماكان اول فعلت مكسورا. انظر الكتاب ٢/٢٦١.

(٣) في الأصل: فيما.

(٤) هذا فَعِلَ من الواو، أصله «حَوِفَ »، وأميل للكسرة المقدّرة في الألف نظرا للأصل. انظر السّــيرافي النّحوي ٣١٣.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر شرح الشافية للرّضي ٣/١١.

(٦) لعلّه يدلل بهذا على الإمالة، وهو من استدلالات النّحاة عليها، لاعلى أنّه مكسور العين، فإنّ بــاع يقال فيه: بِعْتُ، وهو مفتوح العين. انظر شرح الشافية للرضي ٣/١١.

(٧) انظر باب ماالياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه ٥٣٠ فما بعدها.

(٨) الكتاب ٢/٢٦١ وهو من تمام النص السابق.

(٩) ذهب الخرم بنصفها الأوّل.

(١٠) انظر الكتاب ٢/٢٦١، السيرافي النحوي ٣١٢.

ويُميلون « بِبابِه »[1].

فيميلون للخفض الذي [أتى][2] به العاملُ، وإن كان عارضاً في الموضع، حمله على كسرة[3] البناءِ التي لاتزول، وإمالة هذا أضعفُ، ومن أمال « كاتِب »[4] منهم كثيرٌ لايُميل، وقد نصّ عليه الإمام بعدُ[5].

« وقالوا: رأيتُ زيداً »[6].

هذه الألف ألف التّنوين، وقد نصّ على أنّها تُمال في الكلام، إلاّ أنّها في الإمالة ليست قويّة.

وإذا وقفوا على نحو « بِمال[7] وماش »، فمنهم من يُميل. ومنهم من يفتح؛ لذهاب الكسرة، ويرجعُ إلى الأصل. ومنهم من يُراعيها فيُميل ويُفرّق بين هذا السّكون العارض والسّكون اللازم[8]، وهو معنى قوله: « فتركوه على حاله كراهيةَ أن يكون كما لزمه الوقف »[9].

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٦١.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الهمزة.

(٣) في الأصل: كسر. وماأثبته أنسب لما بعده.

(٤) في الأصل: كانت.

(٥) قال سيبويه ٢/٢٦١: « شبّهوه بفاعِل، نحو(كاتِب وساجِد)، والإمالة في هذا أضعف؛ لأنّ الكسرة لاتلزم ».

(٦) الكتاب ٢/٢٦١.

(٧) في الأصل: مال. انظر الكتاب ٢/٢٦١.

(٨) يريد: الإمالة الوسطى، وهي بين الفتح والكسر.

(٩) الكتاب ٢/٢٦١، ٢٦٢. قال الفارسي في التّعليقة ٤/١٧٧: « أي: كراهة أن يكون كما لزمه الوقف وليس أصله أن يكون في الوصل محرّكا بالكسر، نحو: ماشٍ، فاعلم، والذي لزمه الوقف نحو: مَنْ ».

« وقال بعضهم: رأيت عِمادا، فأمالوا للإمالة »[1].

يعني: أمالوا الألف الأخيرة، أمالوها لأجل إمالة الألف قبلها، وأميلت الأولى لأجل الكسرة، فلمّا نُحِيَ بها نحوَ الياء جاءت كأنّها ياءٌ، فأمالت[2] الألفَ بعدها.

ومنهم من يُميل « عِلْما » للكسرة، ولايُميل[3] للإمالة في « عِمادا »، هذا معنى قوله: « قال قومٌ: رأيت عِلْما، ونصبوا عِمادا ». يعني: عِلما، بالإمالة.

قال: « و لم يقولوا: ذا مالٌ »[4] الكلام.

يعني: لم يُميلوا ألف « مال » لأجل إمالة « ذا » قبلها، وقد نصّ بعدُ على أنّ ألف[5] « ذا مال » لاتُمال؛ لأنّها ليست بطرفٍ، بخلاف « عِمادا » فإنّها طرفٌ، والأطراف عملُ التّغيير، والذي في « مال » ليست طرفا، فهي أقوى، مع[6] ضعف الموجِب فإنّه إمالة من كلمة أخرى، بخلاف « عمادا » فإنّه معها في كلمة. والله الموفّق.

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٢ وفيه: « وقال ناس ».

(٢) في الأصل: فامالة.

(٣) في الأصل: لايميل. بلاواو.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٢.

(٥) في الأصل: الالف.

(٦) في الأصل: مع.

هذا بابٌ من إمالة الألف يميلها فيه ناسٌ من العرب. الكلام إلى آخره

أميلت هنا للكسرة والياء، وإن تراخت عنها بحرفين متحرّكين، أوثلاثة أحدها ساكن، نحو « [يُريد أن يضربَهَا، ويريد أن يكيلَهَا، وعِنْدَهَا »؛ لأنّ][1] الهاء [خفيّة][2] فلم يُعتدّ بها، وروعيَ الأمرُ دونها، وإذا أمالوها أمالوا الفتحة التي في الهاء؛ لأنّه لايمكن إمالة الألف وهي[3] غير منحوٍّ بها نحو الكسرة، وأمالوا الفتحة التي في الحرف قبل الهاء؛ لأنّها مراعاة، كأنّها قبل الألف؛ لأنّ الهاء لايُعتدّ بها[4].

وكذلك لايُمال « يكيلُهَا » في الرّفع؛ لأنّه لايُمكن فيه إمالة؛ فإنّه لايُمكن أن يُنحَى بها[5] نحو الكسرة؛ لأنّها ليست من الياء، ولايُمكن أن يُنحى بها نحو الياء، وإنّما هي من الواو، إذاً لم تُمل الألف بها[6] لأنّها[7] لاتُراعي الهاء فتجيء الألف قد أميلت والحركة قبلها لم تُمل، وهذا لايكون، ولايُمكن، بخلاف الفتحة فإنّه يكون فيها الإمالة والتّقريب من الكسرة، كما يكون في الألف ذلك والتقريب

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٦٢، السّيرافي النّحوي ٣١٨، ٣١٩.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٦٢، السّيرافي النّحوي ٣١٨، ٣١٩.

(٣) في الأصل: وهو.

(٤) قال السّيرافي: « وذلك قولك: أريد أن تضربَهَا، تُميل الباء والهاء والألف؛ لأنّك لمّا لم تعتدّ بالهاء وأملت الألف، صارت كأنّها قبل الألف فأميلت ». السّيرافي النّحوي ٣٢١.

(٥) في الأصل: به. ويريد: الضمّة.

(٦) أي: بالضمّة

(٧) أي: لأنّ العرب، أو لأنّ القصة.

من الياء[1].

قال: « واعلم أن الذين قالوا: رأيت عِدًّا، الألف ألف نصب »[2].

يعني: بدلاً من التنوين.

قال: وقال بعضهم: رأيت يَدَا[3] ويدَهَا، تكون الفتحة أغلب[4] الكلام.

يعني: أنّها لمّا انفتحت بعَّدها الفتحةُ من الاعتلال؛ لأنّها تصحّ مع الفتح في الموضع الذي تُعلُّ فيه مع الكسرة والضّمّ، فقرّبها من الصّحيح نحو الدّال في « دَم »، وهؤلاء قالوا: زِيَنا[5]، فأمالوا وإن كانت كـ« يدا »، و لم يلحظوا ما لحظوا في « يَدٍ »، بل بقوا مغلّبين الياء[6].

---

(١) قال السّيرافي: « يريد أنّ الضمّة إذا كانت قبل الهاء منعت الإمالة و لم تكن بمترلة الفتحة التي قبل الهاء؛ لأنّ الفتحة يمكن أن تميلها وتنحو بها نحو الكسرة كما تميل الألف وتنحو بها ». السّيرافي النّحوي ٣٢١.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٢.

(٣) في الأصل: زيدا.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٣. والنّص بتمامه: « واعلم أنّ بعض من يميل يقول: رأيت يدا ويدها، فلايُميل؛ تكون الفتحة أغلب، وصارت الياء بمترلة دال دم؛ لأنّها لاتُشبه المعتلّ منصوبة، وقال هؤلاء: زِيَنَا. فهذا ماذكرت لك من مخالفة بعضهم بعضا ». وقد ساق سيبويه هذه المسألة في كلامه على أنّ الإمالة لايطّرد العربُ فيها على قياس لايُخالفونه، وكذلك ترك الإمالة لايطّرد. انظر السّيرافي النّحوي ٣٢٠.

(٥) في الأصل: ربنا. انظر الكتاب ٢/٢٦٣.

(٦) في الأصل: معملتين للياء.

هذا باب ماأميل على غير قياس/ وإنّما هو شاذّ

[١٧ب]

« وذلك (الحجّاج) إذا كان اسماً لرجل؛ وذلك أنه كثر في كلامهم فحملو[ه على][١] الأكثر؛ لأنّ الإمالة أكثر في كلامهم »[٢] الباب.

هذا من التغايير اللاحقة للأعلام؛ [لكثرتها][٣]، واتّساع تصرّفها، وإمالة النّاس شاذّ أيضاً؛ لكثرته، ويريد: في حال الرّفع والنّصب، وإلاّ في الجرّ فله موجِبٌ.

وقوله: « لأنّها كألف فاعل »[٤] يرجع إلى « مال »[٥]، أي: أنّها متوسّطة، وإليه يرجع قوله: « وهم أكثر العرب » أي: من لايُميل « هذا مال »، وهو أكثر العرب؛ لأنّه لاموجِبَ لإمالتها، إلاّ أنّ يُلحظ عن ماذا انقلبت[٦]؟ وهي منقلبةٌ عن واو، وليست هذه الواو كالطّرف الذي يغلب عليه الياء.

ثمّ حكى أنّ منهم من يُميل « مَال وباب وعَاب »[٧] فأمّا « عاب » فالألف منقلبة عن ياء، فتنحى نحو الياء، وكان ذلك شاذّاً؛ لأنّها ليست كاللاّم.

وأمّا « باب ومال » فهما منقلبتان فيهما عن واو، فكان ينبغي لهما ألاّ

---

(١) ذهب به الخرم.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٤.

(٣) لم يظهر منه إلاّ اللام والألف.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٤.

(٥) في الأصل: ما. انظر السيرافي النحوي ٣٢٥.

(٦) في الأصل: عن ماذا اذا انقلبت.

(٧) الكتاب ٢/٢٦٤.

يُمالا؛ إذ[1] لم تكن إمالة الألف المنقلبة عن الواو وهي طرفٌ في الأسماء إلاّ شــاذّة، فأحرى هذه، إلاّ أنّه شُبّهت باللام في الفعل[2]؛ لأنّ العين أيضاً ممّا تُقلب فيــه اليــاء عن الواو[3].

وقد تحامل المبرّد على عادته في الرّد، فمنع إمالة هذا. وليت شعري ما يصنع بحكاية الإمام، مع أنّ له وجها[4] ما من القياس[5]؟

---

(١) في الأصل: ان.

(٢) يريد: ألف غدا ودنا، المنقلبة من واو. انظر السيرافي النحوي ٣٢٦.

(٣) في الأصل: على الواو. ومثال ماذكر: قِيل. انظز السيرافي النحوي ٣٢٦.

(٤) في الأصل: وجه.

(٥) انظر رأي المبرد في السيرافي النحوي ٣٢٦، شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٦. قال السيرافي: « وليس الأمر على ماقال، والذي حكاه سيبويه صحيح وله وجه من القياس؛ لأنّ عين الفعل إذا كانــت واواً فقــد تنقلب فيما لم يسمّ فاعله، وفي مستقبل ما يسمى فاعله إذا زيدت فيه زيادة، فأما ما لم يسمّ فاعله فقولــك: قيل، وقيد، وما أشبه ذلك، وأما ماسمّي فاعله فقولك: أقام يقيم، وأجاد يجيد ».

هذا باب مايمتنع من الإمالة
من الألفات التي أملتها فيما مضى

فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السّبعة كذا[1] الباب.

وقوله: « إنّما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنّها حروف مستعلية »[2] الكلام إلى آخره.

معناه: أنّ أصل الألف الانفتاح، وهو كالاستعلاء، إلاّ أنّه لمّا كانت مع الكسرة أمالوا نحوها؛ ليتناسب النّطق، فإذا جاءت هذه المستعلية تعارض طلبها لمناسبتها إيّاها في النّطق مع طلب الكسرة، لذلك كان مناسبتها لها أولى من مناسبتها الكسرة؛ لأنّ في هذا ردَّها إلى أصلها، وفي حملها على الكسرة إخراجها عن أصلها، إلاّ أنّهم فرّقوا بين ماهو قبلها وبين ماهو بعدها من هذه الحروف في بعض الأحكام على حسب مانصّ، وكلامه واضحٌ.

وأمّا إذا فَصَل بين الألف والكسرةِ قبلها حرفان أحدهما ساكنٌ وهو من هذه الحروف[3] فالعرب فيه على قسمين[4]:

منهم من يحكم له بحكم حركة ماقبلُ، فيجعله كأنّه مكسورٌ، فتميل[5]؛ لأنّه لوكان مكسوراً لم يَمنع الإمالة.

---

(١) « كذا » اختصار. انظر الكتاب ٢/٢٦٤. وهي: « لصّاد والضّأد والطّاء والظّاء والغين والقاف والخاء ».

(٢) الكتاب ٢/٢٦٤.

(٣) يعني: حروف الاستعلاء. ومثال ذلك: مِقْلات. انظر الكتاب ٢/٢٦٥.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٦٥، اللباب ٢/٤٥٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٠.

(٥) كذا في الأصل، والمراد العرب.

ومنهم من يحكم له بحكم حركة مابعده[1]، وهي الفتحة، فيجعله كأنّه مفتوحٌ، فيمتنع الإمالة، كما لو كان مفتوحاً معها.

وأمّا « مالَ ونابٌ »[2]، وجميع ما أُميل بحكم ماانقلبت عنه، فلاتؤثّر فيه هذه الحروف؛ لأنّها كأنّها أعرق في الإمالة ممّا أُميل بحكم المجاورة، وكذا[3] في مثل « حُبْلَى، ورَمَى، وغَزا »[4]، ثمّ سوّى الحكم في الباب، وسواء نحا في ذلك نحو الياء الأصليّة، أوالياء التي تَحكُمُ للواو بحكمِها لغلبتها عليها في « غَزا ودَعا »، أو للكسرة نحو « خاف »؛ لأنّها واو، لاتُمال أصلاً لولا الكسرة، فإنّه ليس أحدٌ يُميل « طال » ولامثاله[5]، بخلاف « مالَ »، وقد تقدّم الفرق في كلام الإمام.

وأمّا « جادٌّ »[6] فمنهم من لايُميله؛ لذهاب الكسرة في اللفظ، مع أنّه من المتحرّك بقربٍ، فلا ينحو نحو الحركة ولايميل في الجرّ؛ لأنّه إنّما كان يُميل للكسرة التي بعد الألف التي تليها[7]، لا لغيرها / [ممّا يليها][8] وقد ذهبت تلك فلا يُميل. [١٨أ]

ومنهم من أمال في الجرّ، شبّهها بـ« مالِك »، ووجه [الشّبه][9] أنّ « مالِكا »

---

(١) في الأصل: بعدها.

(٢) في الأصل: باب. والمؤلّف يريد: مالَ ماضي يميل، وناب مفرد أنياب. وانظر الكتاب ٢/٢٦٥.

(٣) في الأصل: هذا.

(٤) في الأصل: ورمي وغزي.

(٥) مثل قال وقام؛ لأنّ ألفها واو، والأصل فيها فعَل، فالعين مفتوحةٌ لامكسورة مثل: خاف. انظر السّيرافي النّحوي ٣١٣.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٦٦، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٤ وفيهما خلاف العرب الذي سيذكره المؤلف.

(٧) أي: التي تلي الألف، وهي كسرة فاعِل.

(٨) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ « ليها ».

(٩) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الهاء.

أميلت الألف للكسرة التي تلي الألف، وإن كانت حركة إعراب، كذلك فعل في « جادٌّ »؛ لأنّها حركة إعراب مثلها في « مالِكَ » التي الكاف فيه اسمٌ مضاف، وجعل الكسرة المقدّرة في « جادٍّ »[1] بمترلة الملفوظ بها في « مالك ».

و[منهم][2] من أمال على كلّ حالٍ، وراعى الأصل، و لم يعتدّ بالعارض.

وأمّا « مررتُ بمالِ يَنْقَل »[3] ففتح وإن حال بينها وبين حرف الاستعلاء حروف كثيرة، فحرف الاستعلاء في منعه إذا كان بعد الألف أقوى على ماتقدّم، فلم يُلحظ فيه هنا قُربٌ ولابُعدٌ؛ ألاترى أنّهم يقولون: صَماليق، فيُبدلون السّين صاداً لأجله، وإن تراخى عنه بأربعة أحرف.

وقوله: « فلم تكن عندهم بمترلة (المَتاعِ والمال وعَجْلان) »[4].

يعني: في الإضافة نحو « عَجْلانِكَ »، وهو الذي كان قدّم إمالته في الجرّ.

« وقالوا: أراد أن يُعْلما، وأن يَضْبِطا، وأراد أن يَضْبطهَا »[5].

يعني: أمال في « يُعْلما »، وفتح هنا في « يَضبطَا ويَضْبَطهَا »؛ لأجل حرف الاستعلاء[6].

---

(١) في الأصل: جواد. وهو صحيح مثل به سيبويه أيضا، لكن المثبت أنسب للسّياق.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٦.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٦. وفيه: « و لم يكن عندهم بمترلة المال ومتاع...».

(٥) الكتاب ٢/٢٦٦.

(٦) ورد النّص السّابق في الأصل هكذا: وقالوا: اراد ان يعملها وان يضبطها وان يضبغها. يعني امال في تعليمها وفتح هنا في يضبغها لاجل حرف الحلق. وهذا النّصّ مضطرب، فالمؤلف لم يتكلم على يضبطها، كما أنني لم أقف على يضبغها، وقال: لأجل حرف الحلق، والهاء لاتمنع الإمالة، وإنّما الغين، لكنّها منعت لأنّها مستعلية لالأنّها حرف حلق، فلماذا نصّ على كونها حرف حلق، مع وجود حرف حلق آخر؟ وبما أثبتّ يستقيم الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٦٦، السّيرافي النّحوي ٣٣٦.

ولايُميلون « أمّا وإلاّ » ونحو ذلك من الحروف[1]؛ فرقاً بينها وبين الأسماء؛ لأنّها لاتتغيّر وتنقلب بأيّ حالة كالأسماء.

وأمّا « ذا »[2] فكان ينبغي لها ألاّ تُمال؛ لأنّها ليست كألف « حُبْلَى »؛ لأنّها هنا رابعة والياء هنا أغلب، وليست منقلبة عن ياء[3] فتُراعى الياء؛ لأنّهم أمالوها فرقاً بينها وبين الحروف[4] التي على رُتبها، وخصّوها بذلك دون « ما » الاسميّة؛ لأنّها تتصرّفُ بالتّثنية والتّصغير والوصف بها، بخلاف « ما ».

---

(١) مثل: حتى وإلى وعلى ولا. انظر الكتاب ٢٦٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٩.

(٢) في الأصل: اذا. انظر الكتاب ٢٦٧/٢، اللباب ٤٥٧/٢، ٤٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٩، ٦٦.

(٣) في الأصل: عندنا.

(٤) في الأصل: الحرف.

هذا باب الرّاء

الباب فيه قوله: « وقالوا: من قِرارِك، فغلبت كما غلبت القاف وأخواتها »[1] الكلام.

يريد بقوله: « كما أنّ الألف في (غارٍ)[2] والياء في (قيلٍ) بمترلة غيرهما في الرّدّ إذا صغّرت »[3]: أنّهما وإن كان فيهما من المدّ مايكون كأنّه حرفٌ آخر، فلا يمنع ذلك من أن تردّ الواو في التّصغير متحرّكةً، ويزول المدّ وتنتقص هذه الزّيادة وتجيء كأنّك قد رددت حرفين إلى حرفٍ واحدٍ؛ لأنّه ليس حرفين بل هو كأنّه هما، فلم يُعتبر هذا التغيير، وكذلك الرّاء.

وقوله: « واعلم أنّ الذين يقولون: مَساجِد وعابِد، ينصبون جميع ماأملت في الرّاء »[4].

يعني: أنّ الذين لايُميلون « مَساجِدَ » الذين هم ليس من لغتهم الإمالة لا يميلون أيضا مع الرّاء وإن يَقوى مُوجِب الإمالة.

وقوله: « واعلم أنّ الذين يقولون: هذا داعٍ، في السّكوت فلايميلون »[5] الكلام.

(ش)-رحمه الله-: يعني أنّ مثل « النّار »، كأنّك نطقت فيه براءين

---

(١) في الأصل: فقلبت كما قلبت. انظر الكتاب ٢/٢٦٨.

(٢) في الأصل: عاد.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٨.

(٥) الكتاب ٢/٢٦٨.

مكسورتين[1]، وكأن الوقف إنّما هو على إحداهما، وتبقى الأولى منهما متحرّكة كما لوكانتا حرفين[2].

وقوله: « وقالوا: في مِهارَى، تميل الهاء وماقبلها »[3] الكلام.

الألف الأخيرة تُمال لأنّها منقلبةٌ عن ياء، وتُمالُ الأولى للإمالة، كما تُمالُ الألف للألف قبلها، وتُمال الهاء لأنّها قبل الألف، فلايُتوصّل إلى إمالتها إلاّ بإمالة ماقبلها كما تقدّم، والهاء خفيّة فتجعلُ كأنّها ليست ثَمَّ، فيُمال ماقبلها ويصير كأنّه يلي الألف.

[١٨ب] وأمّا من أمال « ضَرَبْهْ »[4] فإنّه شبّه هاء التّأنيث بألف / التّأنيث نحو « حُبْلَى » ونحوه.

---

(١) في الأصل: مكسورين.

(٢) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٠.

(٤) قال سيبويه ٢/٢٧٠: « يقولون: ضربت ضربَهْ...». وانظر التكملة ٥٣٩، اللباب ٢/٤٥٧.

هذا باب مايُمال من الحروف التي ليست بعدها ألفٌ إذا كانت الرّاء بعدها مكسورةً. الكلام

الإمام يقول في « ابن مَذْعُور، وابن ثَور »[1]: بإشمام الواو الكسرة، يشيرُ إلى الكسرة فيها إشارةً خفيّةً؛ لأنْ تكون عوضاً من الإمالة؛ لأنّ الواو قد تقدّم أنّه لايُمكن فيها أن يُنحى بها نحو الياء إلاّ وتنقلب ياء.

وكذلك يفعلُ في قولهم: مِن السَّمُر[2]، يُشَمّ الضّمُّ في الميمِ الكسرةَ[3]؛ لأنّه لايُمكن فيها الإمالة، وأنه لايمكن ذلك في الضّمّة كما لم يُمكن في الواو، ولا يفعلون ذلك في « بِخَيْرٍ » لأنّها تخفى[4]، وهم يكرهون الكسرة مع الياء، وأيضاً فلايُحتاجُ إليها، وذلك الاحتياج لأجل الياء؛ لأنّها من الكسرة.

ثمّ قال: « مررت ببعيرٍ؛ لأنّ العين مكسورة »[5].

أي: يُشمُّ الياءُ الكسرةَ؛ لأنّ الكسرةَ هنا أثقل منها[6] في الأوّل وأخفى لأجل الكسرة قبلها.

وأبوالحسن يُميل ماقبل الواو، ولايُميل الواو[7]. وهو بعيد؛ لأنّه إذا نُحِيَ بما

---

(١) في الأصل: ابن مدعور وابن نور. وانظر الكتاب ٢/٢٧٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٠.

(٣) في الأصل: يشم الضم المكسورة.

(٤) في الأصل: لاتخفى. قال سيبويه ٢/٢٧١: « ومررت بخير، فلاتشمم؛ لأنّه تخفى مع الياء ». وانظر السّيرافي النّحوي ٣٥٣.

(٥) الكتاب ٢/٢٧١.

(٦) في الأصل: منه.

(٧) في ابن مذعور وابن ثور. انظر السّيرافي النّحوي ٣٥٢.

قبلها نحو الكسرة أمالها ضرورة، وأيضا فإنّ الرّاء إنّما توجب الإمالة هنـــا للـــذي يليها، فقول الإمام أقيس.

قال: « وأمّا من قال: [مررتُ بمالِ] قاسمٍ، فلم ينصب لأنّهـــا منفصـــلة »[1] الكلام.

يعني: من لم يلحظ هذه القاف لانفصالها فلم يمنع الإمالة[2] في « مال قاســـم » لم يلحظ أيضاً حكم الرّاء في إمالته[3] ماقبلها في « خَبَطَ رياحٍ »[4] لانفصالها، ففتح.

(١) الكتاب ٢/٢٧١ ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) في الأصل: فلم يمنع الها الامالة.

(٣) في الأصل: مالتها.

(٤) الكتاب ٢/٢٧١. وتمام العبارة: « ورأيت خبطَ رياحٍ ».

هذا باب مايتقدّم أوّل الحروف وهي زيادة قدّمت لإسكان أوّل الحروف فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن. الكلام

ألف الوصل إنّما يكون في الأفعال؛ لأنّه يَعرضُ فيها مايُوجب سكون أوّلها، فيحتاج إلى حرف يتوصّلُ به إلى النّطق بالسّاكن. فمنهم من قال: يُجلب متحرّكاً؛ لأنّه إن اجتُلب ساكناً كان نقضاً للغرض. ومنهم من قال: اجتُلبت ساكنة على أصل الحروف، لكنّهم لمّا علموا أنّها لاتبقى كذلك، وأنّه يجتمع ساكنان، فلابدّ من تحريكها، واحتجّوا بكونها مكسورةً أبداً -مالم يمنع مانعٌ- على أصل التقاء السّاكنين. وكلام الإمام يأباه، فإنّه قال: قُدّمت متحرّكة[1]، مثل جلبت متحرّكة؛ ومثل جلبت ساكنة ثمّ تحرّكت لالتقاء السّاكنين لم يتعرّض لهذا المقدار.

والذي يجب لذلك فيه من الأفعال: الأمر من الثّلاثي، نحو « اُقْتُلْ » إذا بقي على الأصل، تحرّزاً من « قُمْ وبِعْ »؛ لأنّه كان الأصل « اقْوُمْ، وابْيِعْ »[2]، لولا النّقل على ماستراه في بابه من التّصريف[3]، أو من « رُدّ »؛ لأنّ أصله « ارْدُدْ »، وهو معنى قوله: « لكن لم يتحرّكْ مابعدها »[4] أي: بعد ألفات الوصل إذا انتقلت[5] حركات العين إلى الفاء، فتزال ألف الوصل لعدم فائدتها هنا بتحرّك الأوّل، والأمر أبداً جارٍ

---

(١) الكتاب ٢/٢٧١ وفيه: « فقدّمت الزيادة متحركة ».

(٢) في الأصل: اوابيع.

(٣) انظر مثلا ٥٦٥، ٥٨٧، ٥٨٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٧١.

(٥) في الأصل: انقلبت.

على المضارع، إنّما تسقط علامة المضارعة وتبقى البنية، ومضارع الثّلاثي ساكن الفاء، وكان الأصل أن تكون فاؤه متحرّكةً كما هي في الماضي، فيقال: ذَهَبَ يَذهَبُ، إلاّ أنّه اجتمع أربع متحرّكات فاستثقلوا ذلك، فلم / [يُسكِّنوا][1] الأوّل الذي هو حرف المضارعة؛ لأنّ به الابتداء وإن سكّنوه لم يمكن الابتداء، [وفيه إخراج][2] إلى تكليف اجتلاب[3] همزة الوصل، ولم يُسكّنوا الثّالث الذي هو عين الفعل؛ لأن بحركته يُعرف اختلاف الأبنية، ولم يُسكّنوا الرّابع لأنّه عليه يقع الإعراب، فأسكنوا الثّاني لأنّه لامانع له، فإذا أرادوا الأمر حذفوا حرف المضارعة وبقي الأوّل ساكناً فاجتلبوا همزة الوصل. [١٩أ]

وتجيء في « انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وافْعَلَّ »[4] من الخماسي، فـ« انفعلَ » أدخلوا النّونَ على « فَعَلَ »، وتركوا بنية « فعَل » على حالها، إلاّ أنّهم اجتلبوا[5] النّون ساكنةً؛ لأنّهم لوجلبوها متحرّكةً لاجتمع أربعُ متحرّكات، فجلبوها ساكنةً، وجلبوا لأجل الابتداء [ألف][6] الوصل.

و« افْتَعَل » لمّا أدخلوا التّاء أسكنوا الفاء؛ لئلاّ يجتمعَ أربع متحرّكات، وسكّنوا الفاء ليكون على طريقة « انْفَعلَ ».

وكذلك « افْعَلَّ » نحو « احْمرَّ »، الأصل « حَمر »[7]، ولمّا ضاعفوا الرّاء لو لم

---

(١) لم يبق منه بسبب الخرم إلاّ الواو والألف.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الألف والجيم من آخره.

(٣) في الأصل: اختلاف.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٧١.

(٥) في الأصل: اجلبوا.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: احمرّ.

يُسكّنوا لتوالى أربع متحرّكات، فأسكنوا الأوّل، واجتلبوا ألف الابتداء حملا على « انْفَعَلَ »[1]، وليجري على طريقه.

ويكون[2] في « اسْتفْعَلَ، وافْعنْلَلَ، وافْعالّ، وافْعَوعَلَ، [وافعوَّل][3] » حملا على « انْفَعَلَ » وليجري على « انْفَعَلَ »[4] فيما زاد على الخماسي، فأسكنوا الثّالث من هذه الأفعال[5]؛ للعلّة المتقدّمة في « يَفْعلُ »، وأسكنوا الأوّل؛ لأنّهم كرهوا كثرة الزّيادة وكثرة الحركات فسكّنوا.

قال-رحمه الله-: « واعلم أنّ الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبدا »[6] الكلام.

قد أدرجنا علّة كسرها.

وقوله: « إلاّ أن يكونَ الحرفُ الثّالث مضموماً »[7].

يعني: ضمّاً لازماً على ماسنبين مِن بعدُ: من أنّ العارض لايُراعى نحو ضمّ « امرُؤ »[8] ونحو ضمّ الميم في « ارمُوا »، وشبه ذلك. كما أنّه أيضاً إذا كان كسر الثّالث عارضاً فروعي الأصل فضمّت الهمزة، نحو « اغزِي »، في أمر المؤنّثة، فإنّه

---

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) في الأصل: ويكونا.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٧١.

(٤) في الأصل: على الفعل، وليجري على الفعل.

(٥) في الأصل: الاسماء.

(٦) الكتاب ٢/٢٧٢.

(٧) الكتاب ٢/٢٧٢. وبعده: « فتضمّها، وذلك قولك: اُقْتُل...».

(٨) في الأصل: امرئ. وما أثبته أنسب للغرض.

يضم الهمزة، على ماستراه من كلامه بعدُ[1].

وفعلوا ذلك-أعني: الضمّ[2]- لأنّ الحاجز بين الثّالث وهمزة الوصل حاجزٌ غير حصين؛ لسكونه، فإن كُسرت[3] جاء الخروج من كسر إلى ضمّ، كأنه « فِعُل »، وهو ليس موجوداً[4] أصلاً، ونظّره بـ« مُذُ اليوم »؛ فيجيء إذاً: قد علل « مُذُ اليوم » بأنّه لوكسرت الذّال لالتقاء السّاكنين جاء، إلاّ أنّه « فُعِل »، وهذا ليس إلاّ في الأفعال[5]. وقد كان تقدّم له تعليلٌ آخرُ[6]، وهو أنّ الضَّمّة في « مُنْذُ » هي الضّمّة في « مُذُ اليوم »[7]. وكلاهما حسنٌ.

ثمّ قال: « وهو في هذا أجدر »[8] الكلام.

يعني: أنّ الضّمّة في مثل « اُستُخرج » أولى من ضمّ ذلك في « مُذُ »؛ لأنّك تخرج لو كسرت همزة « استُخرج » إلى مثالٍ مفقودٍ[9] في جميع الكلام، وهو « فِعُل »، وأمّا « مُذ اليوم » فلو كسرت الذّال بغاية ما، ماكان يخرج إلى مثال « فُعِل »[10] وهو موجودٌ في بعض الكلام.

---

(١) في الباب التالي ٢/٢٧٣.

(٢) يعني: ضم همزة الوصل إذا كان الحرف الثالث مضموما.

(٣) في الأصل: كسرتا. ويريد: همزة الوصل.

(٤) في الأصل: موجود.

(٥) سيزيده المؤلف بيانا في شرح كلام سيبويه الآتي.

(٦) هذا التّعليل سيذكره سيبويه في ٢/٢٩٣.

(٧) في الأصل: تعليل اخر لمنذ الضمة في مذ اليوم. وبمثل ماأثبتّ يستقيم الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٧٢.

(٨) الكتاب ٢/٢٧٢.

(٩) في الأصل: مفعول.

(١٠) في الأصل: فعيل.

وبيت النّعمان[1] أصله « ويلَ أمِّها »، بنصب « ويل » وإضافته إلى « الأمّ »، ثمّ حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وأتبعتْ اللامُ حركت الميم[2] كماقالوا: مررت بامرِئ القيس، فكسروا الرّاء لكسرة الهمزة[3].

وأجاز بعض النّحويين أن يكون الأصل « ويلٌ لأمّه »، برفع « ويل » على الابتداء، و« لأمّه » خبره، ثمّ حذفت / لام « ويل » وهمزة « أم »، كما قالوا: أيشٍ لك، يريدون: أيُّ شيءٍ لك، فاللام المسموعة في و[يلمّه][4] على هذا لام الجرّ[5]. [١٩ب]

وتأويل بعضهم: أنّه أراد « وَيْ » التي ذكرها عنترة في قوله[6]:

... ... وَيْكَ عَنترَ أقدمِ[7]

---

(١) هو النّعمان بن بشير الأنصاري، رضي الله عنه. انظر الكتاب ٢٧٢/٢. والبيت:

وَيْلِمِّها في هـواءِ الجـوِّ طالبة ... ولاكهذا الذي في الأرض مطلوبُ

وقد نسبه سيبويه هنا للنّعمان، ونسبه في ٣٥٣/١ لامرئ القيس. وهو لامرئ القيس في الدّيوان ٢٢٧ زيادات نسخة الطّوسي من الصّحيح القديم المنحول، مجاز القرآن ٣٦٥/١، الأصول ٤٩٣/١، تصحيح الفصيح ٢٠٧، السّيرافي النّحوي ٣٦٢، التّعليقة ١٩٩/٤، المقصور والممدود للقالي ٣١٩، سر صناعة الإعراب ٢٣٥، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٦٩، اللباب ١٠٧/٢، الإفصاح لابن الطّراوة ١٢١، شرح المفصّل لابن يعيش ١١٤/٢، شرح الكافية للرّضي ١٧٧/٢، خزانة الأدب ٩٠/٤.

(٢) في الأصل: اصله ويل امها ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال واتبعت اللام حركة الميم بنصب ويل واضافته الى اللام الام.

(٣) انظر السّيرافي النّحوي ٣٦٣، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٦٩، الاقتضاب ١٨٩/٣.

(٤) موضعه مخروم.

(٥) انظر الخصائص ١٥٠/٣، فقد ذكر ابن جنّي هذا الوجه، وقدّمه على الوجه الذي سينقله عنه المؤلّف بعد قليل. وانظر الاقتضاب ١٨٩/٣.

(٦) في الأصل: الذي ذكرها عنترة في قولك.

(٧) البيت بتمامه:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمَها ... قِيلُ الفوارس ويكَ عنتر أقدمِ

=

فيكون هذا قد حذف همزة « أم » لاغير.

قال ابن السّيد[1]: وهذا عندي أحسن؛ لأنّه أقلّ للحذف والتّغيير[2]. واللام المسموعة أيضاً هي لام الجرّ.

وأجاز ابن جنّي أن تكون المسموعة هي لام « ويل »[3]، على أن يكون حذف همزة « أمّ » ولام الجرّ، وكسر لام « ويل » إتباعا.

قال-رحمه الله-: « وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء »[4].

فهي عنده همزة وصل.

ونُقل عن الخليل أنّها مع اللام كلمة كـ« قد »، وكلامه هنا يدفع مانقل

وهو في شرح القصائد السّبع الطّوال ٣٥٩، المسائل الحلبيّات ٤٤، الاقتضاب ١٨٩/٣، شرح الكافية للرّضي ١٢٥/٣.

(١) أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السِّيد البَطَلْيُوسي [٤٤٤- ٥٢١هـ] روى عن أخيه علي وأبي بكر ابن عاصم. من مصنفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، وشرح الموطأ، وغيرهما. انظر الديباج المذهب ٤٤١/١. وكلام المؤلف في هذه المسألة منقولٌ من كتابه الاقتضاب بتصرف.

(٢) انظر الاقتضاب ١٨٩/٣. وذكر السّيرافي هذا الوجه مقدّما على الوجهين السّابقين. انظرالسّيرافي النّحوي ٣٦٢، ٣٦٣. وقد ردّ هذا الوجه أبوعليّ في المسائل الحلبيّات ٤٥ فقال: « الدّليل على أنّه محذوف من ويل دون وي هذه قول الشّاعر:

لأمِّ الأرض ويلٌ ما أجنّت ... بحيث أضرّ بالحسن السّبيلُ

فكما ظهرت اللام في ويل لّما قدّمت أمّ كذلك تكون في قوله: ويلمّها، هي هذه الظاهرة لامها، إذا تقدّم على اللام، فاللام الظاهرة هي الجارّة، والأولى المحذوفة...».

(٣) انظر الخصائص ١٥٠/٣، الاقتضاب ١٨٩/٣.

(٤) الكتاب ٢٧٢/٢ وبعده: « والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرّجل والنّاس، وإنّما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف ».

عنه[1] بل هو نصّ على ماقاله الإمام[2]، وكذلك ما نقل هو عنه في باب من أبواب الانصراف[3]، ولكنّه مذهب أبي الحسن بن كيسان[4] وطائفة[5]؛ والحذف إذا اتّصل بها كلامٌ عنده للكثرة[6]. ومذهب الإمام أرجح؛ فإنّ حذفها على مايقتضيه القياس.

وأمّا فتحها فله وجهٌ، وهو: أنّهم أرادوا الفصل بين ألف الوصل الدّاخلة على الاسم والفعل، وبين الدّاخلة على الحرف، فلمّا كان الحرف أضعف، اختاروا له أخفّ الحركات. وأيضاً فإنّ هذه اللام حرفٌ ساكنٌ، وهو مخالفٌ لحروف

---

(١) ذكره سيبويه بعد نصّه السّابق ٢٧٣/٢ فقال: « وزعم الخليل أنّها مفصولة كقد ». قال ابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب ٣٣٣: « وذهب الخليل إلى أنّ أل حرف التّعريف بمنزلة قد في الأفعال، وأنّ الهمزة واللام جميعا للتّعريف، وحكي عنه أنّه كان يسمّيها أل كقولنا: قد، وأنّه لم يكن يقول: الألف واللام، كما لايقول في قد: القاف والدّال. ويقوّي هذا المذهب قطع أل في أنصاف الأبيات...».

(٢) يريد أنّ قول الخليل نصّ على ماقاله سيبويه؛ فسيبويه قال: إنّ الهمزة وصل، وقال: إنّها مع اللام بمنزلة قد. ويؤيّد هذا أنّ السّيرافي لم يعرض لخلاف بين الخليل وسيبويه في هذه المسألة، وإنّما ذكر مخالفة ابن كيسان لسيبويه. انظر السّيرافي النّحوي ٣٦٤. وانظر شرح التّسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، ارتشاف الضّرب ٥١٣/١، همع الهوامع ٣٧١/١.

(٣) قال سيبويه ٦٤/٢: « وقال الخليل: وممّا يدلّ على أنّ أل مفصولة من الرّجل، ولم يبن عليها، وأنّ الألف واللام فيها بمنزلة قد قول الشّاعر:

دعْ ذا وعجّلْ ذا وألحقنا بذالْ ... بالشّحم إنّا قد مللناه بجلْ

قال: هي هاهنا كقول الرّجل وهو يتذكّر: قدي، قد فعل، ولايُفعل هذا فيما علمناه بشيء ممّا كان من الحروف الموصولة...».

(٤) أبوالحسن محمّد بن أحمد بن كيسان [ت: ٢٩٩هـ] أخذ عن المبرّد وثعلب، وكان يحفظ المذهبين، ويميل إلى البصري. له المهذّب في النّحو، غلط أدب الكاتب، مااختلف فيه البصريّون والكوفيّون، وغيرها. انظر طبقات النّحويين واللغويّين ١٧٠، ١٧١، إشارة التّعيين ٢٨٩، بغية الوعاة ١٨/١، ١٩.

(٥) انظر السّيرافي النّحوي ٣٦٤، ارتشاف الضّرب ٥١٣/١، شرح التّصريح على التّوضيح ١٤٨/١.

(٦) هذا تعليل ابن كيسان ومن معه. والمقصود هنا حذف همزة الوصل.

المعاني التي على حرف فإنّها كلّها متحرّكة، فلمّا[1] كان هذا ساكناً، واضطرّ حين الابتداء إلى اجتلاب همزة الوصل، جعلتها[2] مفتوحة؛ مناسبةً للحركة التي كانت تجب[3] لها هي.

وأيضاً فإنّ هذه اللام كثر دورُها في الكلام جدّاً؛ لأنّ كلَّ اسمٍ منكورٌ- وهو لايُحصَى كثرةً- يحتملُ التّعريف بها، فلمّا اجتلبوا لها همزة الوصل جعلوها مفتوحةً تخفيفاً.

وأمّا فصلُها وهي حرف عند التّذكير، فحملا على « قد »؛ لأنّها -أعني: قد- تدخل على متوقّع، وتُقرّب الماضي من الحال[4]، فتصير قريباً من تصيير الألف واللام المنكورَ معرّفاً. وأيضاً فإنّه لمّا انفتحت وخالفت ألفات الوصل، وجاءت كالمقطوعة، عوملت معاملة « قد » لمّا جاءت كأنّها حرفان. وهذان عمدة من قال بأنّها مقطوعة.

وأمّا الذي عرض له الإمام والخليل من أنّها مفصولة، فلايعنون أنّهما معاً كلمة واحدة، ولايقتضي ذلك كلامُهما، بل إنّما يريدان: أنّ الألف ليست زيادة في الكلمة متّصلة[5] بها كالجزء منها لاينفصل. فاحتجّ عن ذلك بالفصل عند التّذكير، وبالفصل بالوقف عندها فيما أنشده؛ ألاترى كيف قال: « ولايكون ذلك

---

(١) في الأصل: كلمة مفتوحة فلو. والصّواب ما أثبتّه إن شاء الله.

(٢) في الأصل: اختلاف همزة الوصل جعلته.

(٣) في الأصل: كان يجب.

(٤) وإلى هذا ذهب الزمخشري وابن مالك في أن التوقع لاينفكّ عن التقريب. انظر المفصل ٣١٦، التسهيل ٢٤٢، الجنى الداني ٢٥٧.

(٥) في الأصل: في الكلمة منفصلة. ولعلّ الصّواب ما أثبتّه إن شاء الله.

في (ابن) ولا(امرئ) في الكلام »[1]. وهذا نصّ على أنّ قصده ماقلنا.

قال-رحمه الله-: « وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لاتُحـــذف، شُبّهت بألف (أَحْمرَ) »[2].

ومن النّاس[3] من سلك في ذلك مسلكاً آخر غير هذا، وردّ هذا، وقال: هذه همزة وصلٍ، وهي لاتَثبُتُ إذا وُصِلَ بها كلامٌ، فإن لم تثبُت فكيف تُبدِل منها؟

فإن قلت: حُذفت، فهي دعوى[4]، وأمّا الألف فإنّما اجتلبـــت فرقـــاً بـــين الاستفهام والخبر، ويدلُّ على ذلك أنّ الهمزة لم تثبت فيُبدلُ منها؛ لأنّها لم تُســـهّل ولم تُخفّفْ، كما تفعل / [بهمزة القطع][5]. وهذا ظاهرٌ بادئ الرّأي، والذي قالــه [٢٠أ] الإمام أرجحُ؛ وذلك أنّ هذه الهمزة -أعني: همزة [الوصل][6]- قد تُقطعُ في الشّــعر كثيراً، فلا يُنكرُ قطعُها، فلمّا أُريدَ هنا الفرقَ بين الاستفهام والخبر [فيمـــا][7] كـــان يُلبِسُ، قُطعت لذلك وأبدل منها، وأمّا لزوم الإبدال فهو عُليا[8]؛ لأنّها[9] لّما قطعـــت وأثبتت ولم يكن ذلك الأصلَ التزموا البدل حتّى يذهب لفظ الهمزة، فهـــذا عمـــلٌ

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٧٢. وليس فيه « في الكلام ». وفي الأصل: ولاامروا.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٣. والمراد: أنها لاتحذف مع همزة الاستفهام، وإنما تبدل ألفا.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ليس هذا احتجاج لسيبويه، وإنما هو رأي المخالف، أي: فإن اخترت حذفها فهذا ممكن، وسينصره فيما يتلو

(٥) ذهب بموضعه الخرم، ولعلّ الصّواب ماأثبتّه.

(٦) لم يظهر منها بسبب الخرم إلاّ اللام الأخيرة.

(٧) لم يظهر بسبب الخرم.

(٨) أي: لغة عليا.

(٩) في الأصل: الا انها. وما قبله لعله فهو لغة عُليا. والمعنى واضح.

مناسبٌ لما قلناه. على أنّه قد جاء الإثبات والتّسهيل، قال السّيرافي[1]:

أَألخيرُ الذي أنا أبتغيه[2] البيت

ولايتّزن البيت إلاّ بذلك[3]، لابالإبدال. وأنشد ابنُ الأنباري:

أَألحقُّ [إنْ] دارُ الرّباب تباعدت[4] البيت

وأمّا الكلام في همزة « ايمن » فقد تقدّم[5].

قال: « فأرادوا أن تكون هذه الياء مُسكّنةً »[6] الكلام.

يريد بهذا: ايمُن. هذا مغيّرٌ كـ« امرئ وابن » فلا يُطالب بوزنه، وأنّه لـيس

---

(١) يريد: أنشد السّيرافي.

(٢) انظر السّيرافي النّحوي ٣٦٥. وعجزه:

أمِ الشّـرُّ الذي لايأتلـيني

والبيت للمثقّب العبدي. وانظر المفضّليّات ١٤١، شرح المفصّل لابـن يعـيش ١٣٨/٩، شـرح الشافية للرّضي ٢٦٨/٢، خزانة الأدب ٨٠/١١، ٨٣.

(٣) يعني: بتخفيفها وجعلها بين بين. انظر خزانة الأدب ٨٣/١١.

(٤) مابين معقوفين تكملة من مصادر الشاهد. وعجزه:

أو انبتّ حبلٌ أنّ قلبَكَ طائرُ

والبيت لعمر بن أبي ربيعة. انظر الدّيوان ١٠٩، الكتاب ٤٦٨/١، سـرح العيـون ٣٦١، شـرح التّصريح على التّوضيح ٣٦٦/٢، شرح الأشموني ٢٧٨/٤، خزانة الأدب ٢٧٧/١٠. وفي الدّيوان وبعـض المصادر: « أحقا لئن ». والشاهد ليس فيها. وإذا كان المقصود بابن الأنبـاري أبـا البركـات صـاحب الإنصاف، وقد نقل عنه المؤلّف في أكثر من موضع، فإنّي لم أجده في كتبه التي بين يديّ، وقـد ذكـر في كتاب الإنصاف هذه المسألة ٧٢٦-٧٣١، إلاّ أنّ الشاهد غير موجود، فلعلّ هذا من اختلاف النسخ، كما أنني لم أقف عليه فيما بين يديّ من كتب أبي بكر بن الأنباري.

(٥) في الأصل: قد تقدم. وقد سبق أن عقد سيبويه لهذا بابا وهو باب ماعمل بعضـه في بعـض وفيـه معنى القسم. انظر الكتاب ١٤٦/٢، ١٤٧.

(٦) الكتاب ٢٧٣/٢.

في الكلام مثله كما لأُيطالب في ذلك في « ابن وامرئ ». إلاّ أنّه قال أبوبكر بنُ طاهر: هو عندي مغيّر من « يمين »[1]. وقال غيره: بل هو مغيّر من فِعْلٍ، اسمٌ مشتقٌّ[2] من « اليُمن »، كـ« امرئ » المغيّر عن « مَرْءٍ »[3]. وهو أظهر.

والباب بعده واضحٌ[4]، وفيه أنّه جعل « ابنة » هي « ابن »، ولم يَعُدَّها على حدة؛ لأنّ تاء التّأنيث مركّبة على بنية المذكّر، وليست من بنية الكلمة. وجاء بـ« ابنم » فعدّه برأسه، وإن كانت الميم زائدة على « ابن » لّما لم تكن في عداد الكلمة الأخرى، كتاء التّأنيث، بل هي كالجزء من الكلمة، لذلك ماراعوها. والله أعلم.

---

(١) في الأصل: يمن.

(٢) في الأصل: لمشتق.

(٣) النّص من أوّله نقله أبوحيّان في ارتشاف الضّرب ١٧٧٣ (رجب) عن أبي عليّ الشّلوبين باختلاف يسير، فقال: « ايمن مغيّر كامرئ وابن فلأُيطالب بوزنه...». ونصّ ابن طاهر فيه: « هو مغيّر عند سيبويه...».

(٤) وهو باب كينونتها في الأسماء ٢٧٣/٢ والمقصود ألف الوصل.

هذا باب تحرّك أواخر الكلمة
السّاكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء السّاكنين

« وإنّما حذفوا الألف هنا بعد السّاكن؛ لأنّ من كلامهم أن يُحذف وهو بعد غير السّاكن، فلمّا كان ذلك من كلامهم حذفوا هنا، وجعلوا المتحرّك في السّاكن، حيث لم يُمكن؛ ليلتقيَ ساكنان »[١] الكلام إلى آخر الباب.

قال: « ونظير الكسرة هنا قولُهم: حذارِ، وبدَادِ »[٢] الكلام.

أي: هي نظيرٌ لها في الكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو هو، لما تقدّم أنّ الكسر هو الأصل أيضا، وإن كان السّاكن الألف، وإن كان الأفصح الفتح والإتباع، ورُبّ فرعٍ يُغلّب على الأصل لعلّة. وقد كان علّل « نَظارِ وبَدادِ » بعلّةٍ زائدةٍ على مجيئه على الأصل في باب الانصراف، وقد تقدّم[٣].

وقوله: « فاستقام هذا الضّرب على [هذا]، ما لم يكن اسماً، نحو(حَذامِ) »[٤].

واستثنَى هذا؛ لأنّه فيه لغتان: منهم من يُعرب. ومنهم من يبني.

وأمّا: ﴿قُلُ انْظُروا﴾[٥] فالوجهُ فيه الضّمّ؛ لئلاّ يخرج من كسر إلى ضمّ؛

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٥ وفيه: « الكسر ».

(٣) قال سيبويه في الكلام على خباثِ ولكاعِ وحلاقِ ٢/٣٨: « فهذا كلّه معدول عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ماكان للفعل؛ لأنّه معدولٌ عن أصله، كما عُدل نظار وحذار وأشباههما عن حدّهنّ وكلّهنّ مؤنّث ».

(٤) الكتاب ٢/٢٧٥. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٥) يونس: ١٠١.

للعلّة[1] المتقدّمة في ضمّ ألف الوصل، ولذلك نظّرها بها؛ لأنّه جاء في غير الكسر، بخلاف الألف؛ لأنّ هذا منفصل، وذلك متّصل، فالخروج هنا من كسر إلى ضمّ أبعدُ؛ لأجل الانفصال والعرضيّة، بخلاف ألف الوصل.

قال الإمام: قوله: ﴿وقالتُ اخرُجْ﴾[2] ﴿وعذابٌ اركُض﴾[3].

ويقال إنّه عربيّ[4]. وكان أبوالعبّاس لايستجيز[5] في ﴿عذابٌ اركُض﴾ مايستجيز في ﴿قلُ انْظُروا﴾؛ لأنّه يخرج من كسر إلى ضمّ في ﴿عذابٌ اركُضْ﴾ وهذا يزيد على ﴿قلُ انْظُروا﴾ بخروجٍ[6] من كسر الباء إلى ضمّ التنوين، ونحن إن كسرنا-أعني: التّنوين- خرجنا أيضاً من كسر إلى ضمّ، لكن ليس مثل هذا؛ لأنّه هنا في كلمة واحدة من غير فاصل، بخلاف ﴿عذابٌ اركُض﴾ إن كُسر التّنوين؛ لأنّه المضمومُ في كلمةٍ أخرى مفصولٌ بينه وبين / المكسور، فهنا وجه، ولكنّ [٢٠ب] الظّاهرَ من النّقل تقويةُ الضّمّ على الكسر، وإن كان [داعي][7] الكسر أقوى.

قال: « والفتح في حرفين أحدهما قوله تعالى: ﴿أَلَمَ اللهُ﴾[8] » الكلام.

علّة الفتح: [الفرقُ][9] بين حرف الهجاء وغيره، كما قال، ووجه الفرق: أنّ

---

(١) في الأصل: العلة.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) سورة ص: ٤١، ٤٢. وانظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٤) قال سيبويه ٢/٢٧٥: « وهذا كلّه عربيّ قد قرئ به ».

(٥) في السّيرافي النّحوي ٣٧٨، وابن يعيش ٩/١٢٨: «لايستحسن».

(٦) في الأصل: لابخروج.

(٧) ذهب الخرم بأكثرها، وماأثبتّه أقرب لما تبقّى من الكلمة.

(٨) آل عمران: ١. وانظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٩) لم يظهر منها بسبب الخرم إلاّ طرف القاف.

حرف الهجاء قليل التّمكّن، إنّما هي [كلمة][1] منقطعة، لم تَلِ العوامل، ولا تصرّفت تصرُّفَ الأسماء، ففُرّق بين التّمكّن وغيره: بأن خصّ غير التّمكّن -الذي هو أثقل- بالحركة الخفيفة -التي هي الفتحة- إذ كانت[2] توجد فيما تحرّك لالتقاء الساكنين. وأيضاً فإنّهم لو كسروا لاجتمع كسرتان وياء في الكلمة[3]، فتجيء كأنّها مكسورةٌ كلُّها، وهذا ثقيل، فعدلوا لذلك إلى الفتح.

وأمّا « مِنْ »[4] فلمّا توالَى فيها الكسرتان، وكان الساكن الذي التقت معه لام التّعريف، وهي كثيرة الدّور والتّصرّف، على ماتقدّم، وكانت « مِنْ » حرفا، اجتمع من هذا المجموع مايطلبون التّخفيف لأجله، ففتحوا[5]، حتّى إذا فُقِدَ شرطُ توالي الكسر كـ« عنْ » لم يفتحوا، أو فُقِدَ أن يكون السّاكن الثّاني لام التّعريف، فلم يفتحوا نحو « مِنِ ابْنِك »، أو فُقِدَ شرطُ الحرفيّة نحو « بِعِ المتاعَ »، فإنّما ذلك اجتماع الكسرتين وهما ثقيلتان، ويكون الثّاني من الساكنين لام التّعريف، حتّى يكون لكثرته يوجب التّخفيف، وأن يكون الأوّل حرفاً؛ لأنّه أقلّ تمكّناً من الاسم والفعل؛ لأنّه في المرتبة الثالثة؛ لأنّه لابُدّ له من الاسم والفعل، فهو مُفتقرٌ إلى الاثنين، فهو أغرق في الفرعيّة من الفعل، وأيضا فإنّ الاسم كثير التّصرّف بوجوهٍ من التّصرّفات، وقد تقدّمت في الأبواب [السّابقة][6]، وأكثر الأبواب من العربيّة

---

(١) لم يظهر منها بسبب الخرم إلاّ الكاف ونقطتا التّاء.

(٢) في الأصل: اذا كانت.

(٣) في الأصل: أي الكلمة. والمراد باجتماع الكسرتين والياء: اجتماعهما في ميم من ﴿ألم﴾.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٥) في الأصل: اجتمعت من هذا المجموع مايطلبوا به التخفيف ففتحوا.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

معقودة عليها[1]، والأفعال أيضاً لها تصرّف[2]: من اختلاف الأبنية وغير ذلك، بخلاف الحروف فإنّها على حال واحدة لاتتصرّف ولاتختلف، فيها ثقلها.

فقوله: «كما كثرت في كلامهم»[3] يعني: لام التّعريف. وقوله: «لم يكن فعلا»[4] يعني: مِنْ. ووجه ذلك ماتقدّم. وقوله: «فكان الفتح أخفَّ عليهم»، وتنظيره بـ«أيْن»[5] دليلٌ على الشرط من الهروب من توالي الكسرات، كما هربوا في[6] «أيْنَ» من اجتماع الياء والكسرة، وفيها مع ذلك الكسرُ مسموعاً على الأصل، بخلاف ﴿أَلم اللّهُ﴾ فإنّ الميم[7] لم تُحكَ فيها الكسرة، وقد أجازه أبوالحسن[8]، فإن كان سمعه فالسّمع والطّاعة، وإلاّ فلايُلتفت إليه.

وقد علّل أبوسعيد فتح ﴿أَلم اللّهُ﴾ بأنه ألقى فتح الألف من قوله: ﴿أَلم اللّهُ﴾ على الميم؛ لأنّ الميم موقوفة، حقّها أن يبدأ الألفُ بعدها مفتوحاً، فلمّا وصلت خففت حركة الهمزة، وألقيت على الميم، كما تفعل في تخفيف الهمزة[9]، كما

---

(١) في الأصل: فيها.

(٢) في الأصل: تصرفا.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٥.

(٤) الكتاب ٢/٢٧٥ وفيه: «تكن».

(٥) الكتاب ٢/٢٧٥.

(٦) في الأصل: من.

(٧) في الأصل: اللام.

(٨) انظر السّيرافي النّحوي ٣٧٧، شرح الشافية للرضي ٢/٢٣٦، ٢٣٧، ارتشاف الضرب ٧٢١ (رجب)، المساعد ٣/٣٣٩.

(٩) انظر السّيرافي النّحوي ٣٧٧ باختلاف يسير في اللفظ. والسّيرافي ذكر هذا الوجه ثانياً بعد التقاء الساكنين، فقال: «وفي فتح الميم منها وجهان: أحدهما: أنّه لالتقاء الساكنين...والوجه الثاني: أنّه ألقى...».

تقدّم. وهذا ضعيفٌ؛ لأنّ الهمزة لاتثبُت عند الوصل، هذا هو الأصل، فلاينبغـــي أن يُقال به إلاّ حيث تدعو ضرورةٌ كما تقدّم هناك.

هذا باب مايُضمُّ من السّواكن إذا حُذفتْ بعده ألف الوصل. الباب

من هذا الباب « مُذُ اليوم، وإليكمُ اليوم »، لكن لم يذكرهما؛ لأنّهما قد تقدّما في غير هذا الباب[1].

وإنّما فُعل هذا لهذه الواو؛ لأنّها ضمير رفع[2]، فلو كانت معربةً لكانت بالرّفعة، فلمّا كانت مبنيّةً وجب تحريكها في موضع ماحرّكوها بمقابلة الرّفعة / [21أ] [وهي][3] الضّمّة.

وواو « مُصْطَفَونَ »[4] قد أغنت عن الرّفعة فصارت كهي، والضّمة مقابلة الرّفعة، [فلذلك][5] حرّكت بها؛ لأنّها أنسب إليها من سائر الحركات.

وأمّا ياء « اخشي [الرجلَ] »[6] فحرّكت بالكسر [لمناسبة][7] الياء؛ لّما حُرّكت الواو بالضّمّة حُرّكت هي بالكسرة، مع أنّ الكسر أصل التّحريك لالتقاء السّاكنين.

وأمّا ياء « مُصطفَي الله »[8] فهي لّما كانت في الأصل للجرّ، ونابت مناب

---

(1) انظر الكتاب ٢/١٦٠، ٢٧٢، وأيضا ٢/٢٩٢، ٢٩٣.

(2) يريد: الواو في اخشوا وأمثاله.

(3) لم يظهر بسبب الخرم.

(4) الكتاب ٢/٢٧٦.

(5) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ « لك ».

(6) انظر الكتاب ٢/٢٧٦. ومابين معقوفين تكملة منه.

(7) ذهب الخرم باللام والميم والنون.

(8) الكتاب ٢/٢٧٦.

الجرّة، وأغنت عنها، والكسرة مقابلة الجرّة، حرّكت بها حين[1] وجب تحريكها. فهذا أقوى من تحريك ياء « اخشي » بالكسر؛ لأنّ تلك[2] مرفوعة، وإنّما كانت علّتها: أنّهم لّما جعلوا حركة الواو منها جعلوا حركتها هي أيضاً منها.

ومن النّحويين من علل هذا: بأنّهم اختاروا الضمّ في الواو؛ لأنّه سقط من الكلام ضمّة كانت قبل واو الجمع، فإنّ الأصل « لاتنسيُوا، وارميُوا »، وكذلك « مُصطفَون » الأصل « مصطفَيُون »، ثمّ قلبوا حرف العلّة المتحرّك ألفاً؛ لتحرّكه وانفتاح ماقبله، فاجتمع ساكنان، فحذفوا الأوّل لأنّ الثّاني[3] لمعنى، فلمّا كان قد سقط من الكلام ضمّة، واحتاجوا إلى التّحريك، حرّكوه بمثل تلك الضّمّة، وضمّوا للضّمّة[4] المقدرة. وأمّا الياء فكذلك أيضاً؛ لأنّه حُذف من الكلام كسرة؛ لأنّ الأصل « اخشَيِي[5]، ومُصطفَيِين »[6].

---

(١) تقرأ: حينئذ.

(٢) يعني: ياء اخشي.

(٣) في الأصل: ساكنان الاولى لان الثانية.

(٤) في الأصل: الضمة.

(٥) في الأصل: اخشي.

(٦) انظر السّيرافي النّحوي ٣٨٠، شرح المفصّل لابن يعيش ١٢٥/٩.

هذا باب مايُحذفُ من السّواكن إذا وقع بعدها ساكنٌ. الكلام

أكثر الباب واضحٌ من كلامه.

وقوله في أثناء الباب: « ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنّصب؛ لأنّ سبيل هذا أن يكسر »[1].

أي: لم يقولوا: يقضيَ الحقَّ، ويقعوا في اللّبس؛ لأنّ الفتح ليس الأصل، وإنّما الأصلُ الكسرُ، فلا يُنحّيهم له الدّخول في اللبس.

وقوله بعد هذا: « وأمّا (اخشَوُا القومَ، ورَمَوُا القومَ، واخشَيِ الرّجلَ)، فإنّهم لوحذفوا لالتبس الواحد بالجمع، والأنثى بالمذكّر، وليس هنا موضع التباس »[2].

يشير بقوله[3] إلى الفصل قبله: الذي فيه حروف العلّة حركاتُ ماقبلها من جنسها[4].

قال: « ومثل ذلك (لم يَبِعْ، ولم يَقُلْ)، ولولم يكن ذلك فيها من الاستثقال لأجريت مجرى (لم يَخَفْ) »[5] الكلام.

يعني: أنّهم لم يثبتوا الواو، ولاالياء، ويحركوهما؛ لأنّهم كانوا يقعون في ياء مكسورة قبلها كسرة، والواو كذلك، على الطّريقة التي قدّمَ في « يرمي الرّجل،

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٧ وفيه: « ورموا الرّجل...والأنثى بالذكّر ».

(٣) في الأصل: لقوله.

(٤) وهو ماذكره سيبويه في أول الباب، ومن أمثلته: حذف الألف في « رمى الرجل »، وعلله بأنهم لم يخافوا التباسا. انظر الكتاب ٢/٢٧٦.

(٥) الكتاب ٢/٢٧٧.

ويدعو النّاس ».

ثمّ قال: « ولو لم يكن ذلك فيها[1] من الاستثقال لأجريت مجرى (لم يَخَفْ)؛ لأنّها ليس لاستثقال مابعدها حُذفت »[2].

يعني هنا بقوله: « مابعدها »: الحركة؛ لأنّها تُقدّر بعد الحرف، أي: لوتركوها فانقلبت وتحرّكت، لم يكن هناك استثقال؛ لأنّ ماقبلها مفتوح، فكان يكون « فاخشَيُوا[3] اللّه »، هذا يُريد، وإلاّ فسد الكلام ضرورة. وإنّما كان ينبغي في بادئ الرّأي أن يقول لاستثقال ماقبلها، ولوقاله لكان بيّناً. ويريد بهذا[4] الكلام: أنّ الألف في « لم يَخَفْ » إنّما حذفت و لم تُحرّك فتنقلب لأجل استثقال الكسرة[5] كما فُعل في « يرمي الرّجل »؛ لأنّهم فرّوا هنا من الياء المتحرّكة -وإن كان قبلها أخفُّ الحركات[6]- فكذلك « لم يَبِعْ و لم يَقُلْ »، فرّوا أيضاً هنا / من تحرّك الواو والياء على ماسترى في التّصريف[7]؛ ولأنّ فيه زائداً على هذا مافي « [يرمي الرّجل][8]، ويدعو النّاس ». [٢١ب]

---

(١) في الأصل: فيهما.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٧ وفيه: « لما بعدها ».

(٣) في الأصل: فاخشوا.

(٤) في الأصل: ويريدون هذا.

(٥) في: لم يَخْوِفْ.

(٦) أي: الألف في لم يخف.

(٧) انظر الكتاب ٢/٣٥٩ فما بعدها. وانظر ما سيأتي ٥٣٠ فما بعدها، وأيضا ٥٥٨.

(٨) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الياء والرّاء من يرمي، واللام من الرجل.

هذا باب مالايُردُّ من هذه الحروف الثلاثة[1] لتحرّك مابعدها. الكلام

الباب واضحٌ، وكلامه في « لم يخافا » كذلك [أيضاً][2]، إلاّ أنّه يُسأَلُ: كيف قالوا: خافا، وهابا، وقد كان الإمام في أبواب الانصراف فرّق بينه وبين [لم يَخَفْ][3]؟

فيقال: فعْلُ الأمر وإن لم يكن عنده مجزوماً محذوفاً منه الجازم وحرف المضارعة، كما قال المخالف، فإنّه جارٍ على المضارع بعد إسقاط حرف المضارعة في جميع أحكامه؛ فلذلك أثبت الألف هنا والياء والواو، كأنّه منقطعٌ من « لتقولا »، لا أنّه قد زيدت عليه الألف كـ« رَمَتَا »[4]. والله أعلم.

والباب بعده واضحٌ[5]، وقال في آخره حاكياً عن أبي الخطّاب أنّ ناساً يقولون: ادْعِهْ[6]. الكلام.

---

(١) في الأصل: الثلاث. وفي الكتاب ٢/٢٧٧: « الأحرف الثلاثة ».

(٢) أثّر فيها الخرم. قال سيبويه: « وأمّا قولهم: لم يخافا، ولم يقولا، ولم يبيعا، فإنّ هذه الحركات لوازم على كلّ حال، وإنّما حذفت النون للجزم كما حذفت الحركة للجزم من فعل الواحد ولم تدخل الألف ههنا على ساكن، ولو كان كذلك لقال: لم يخفا، كما قال: رمتا، فلم تلحق التّثنية شيئا مجزوماً كما أنّ الألف لحقت في رمتا شيئا مجزوماً ». الكتاب ٢/٢٧٧.

(٣) تقرأ في الأصل: رحنا. ويفهم الاعتراض من خلال نصّ سيبويه السابق، حيث شبّه لم يخافا بلم يخفْ، وأنّ النّون حذفت للجزم، كما حذفت الحركة للجزم، فقال السّائل فما بال خافا وهابا، وقد فرّق الإمام بينهما في أبواب الانصراف؟ انظر الكتاب ٢/٦١.

(٤) في الأصل: كرما.

(٥) وهو باب ماتلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف. الكتاب ٢/٢٧٧.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٧٨.

هؤلاء قدّروا التّسكين لِمَا ذكر[1]، وكسروا لالتقاء السّاكنين، ثمّ ألحقوا الهاء.

السّيرافي[2]: وفيه عندي وجهٌ آخر: ذلك أنّ من العرب من يُسكّنُ الحـــرفَ الذي يبقَى بعد المحذوف من المجزوم، فيقال: اشترْ ثوباً، واتّقْ زيداً، قال:

ومَنْ يتَّـــقْ فإنّ اللهَ معْـــــهُ[3]

وقال:

قالتْ سُليمَى اشترْ لنا سَوِيقا[4]

وهذا الذي ذكره أبوسعيد غلطٌ، وليست هذه من النّمط الذي ذكر؛ فـــإنّ التّسكين فيما ذَكَرَ إنّما وجهُه أنّهم أجروا المنفصل كالمتّصل، فأُسكِن[5] « واتّقْ ».

(ش)-رحمه الله-: كأنّه « كَتِف »، فخففوا، كما يُخففون « كَتِف »، وقـــد جاء هذا العمل فيما هو أضعفُ من هذا، وهو قول امرئ القيس:

---

(١) قال: « فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شـــيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لايلتقي ساكنان ». الكتاب ٢٧٨/٢.

(٢) انظر السّيرافي النّحوي ٣٩٣.

(٣) في الأصل: ومن يتق فان الله معه. وهذا صدر عجزه:

ورزقُ اللهِ مُرتاحٌ وغـــادي

انظر الخصائص ٣٠٦/١، ٣١٧/٢، ٣٣٩، المحتسب ٣٦١/١، ٣٧٣/٢، شـــرح الملـــوكي لابـــن يعيش ٤٥٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٠/٢، ضرائر الشعر له ٩٧، شرح الشـــافية للرّضـــي ٢٩٩/٢، شرح شواهده ٢٢٥-٢٢٨.

(٤) للعُذافر الكندي. انظر النّوادر ١٧٠، شرح الكتاب للســـيرافي ١٧٤/٢، التّكملـــة ١٧٤، الحجّـــة ٥٠/١، المنصف ٢٣٧/٢، الخصائص ٢٤٠/٢، ٩٦/٣، شرح المفصّـــل لابـــن يعـــيش ١٢٤/٩، شـــرح الملوكي له ٤٥٩، ٤٦٠، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٥٩٠/٢، ضرائر الشّعر له ٩٧، شرح كتـــاب سيبويه للصّفّار ٥٣١، شرح الشّافية للرّضي ٢٩٨/٢، شرح شواهده ٢٢٥-٢٢٨.

(٥) تقرأ في الأصل: فاخذ.

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقِبٍ[1] البيت

فسكّن؛ لأنّه جاء « رِبُغ »[2] كـ« عَضُد »، وإن كانت ضمّة البـاء ضمّة إعراب غير لازمة، فإذا فعلوا ذلك هنا، فهم في حركة البناء أن يفعلوا ذلك أولى، فالتّسكين في هذا النّوع كتسكين الفاء من « كَتِف »، لاكتسكين آخر « اضْرِبْ ». وأمّا تسكين « ادْعِهْ » بالقياس على هذا فخَلْفٌ؛ لأنّه لاموجب له. وإذا قيل: ادْعُ زيداً، لايجيء منه مثل « عَضُد »[3].

(سير): ومثل هذا الذي حكاه أبوالخطّاب ماحكاه أبوزيدٍ عن القُشَيريّ: لم يألِ بكسر اللام، وهو من « ألا يألو »[4].

---

(١) عجزه:

إثمـاً من اللهِ ولاواغِـلِ

انظر الدّيوان ١٢٢، النوادر ١٨٧، الكتاب ٢٩٧/٢، إصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٢، الكامل ٣١٨، معاني القرآن للزجاج ١٣٦/١، ١٣٧، السّيرافي النّحوي ٤٨٠، التّكملة ١٦٥، الحجّة ٨٦/١، ٣١١، الخصائص ٧٤/١، ٣٨٨، ٣١٧/٢، ٣٤٠، ٩٦/٣، المحتسب ١١٠/١، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٦، شرح المفصّل لابن يعيش ٤٨/١، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ١٩٣/٢، ٥٨٣، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٥٠٧، ٥١٠، شرح التّصريح على التّوضيح ٨٨/١. ويروى: « فاليوم أسقى »، و« فاليوم فاشربْ ». والشاهد ليس فيهما.

(٢) يعني الرّاء والباء والغين من « أشرب غير ».

(٣) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٤) في الأصل: القسري لم ابالي كسر اللام من قالوا. والمثبت من السيرافي النّحوي ٣٩٤. وحكاية أبي زيد في المنصف ٢٣٣/٢ وهي فيه عن العرب.

هذا باب ماتلحقه الهاء لتبيِّن[1] الحركة من غير ماذكرنا من بنات الياء والواو التي حذفت أواخرها. الكلام إلى آخره

وهذا واضحٌ من كلامه.

قال: « وزعم الخليل أنّهم يقولون: انطلقْتُهْ »[2].

السّيرافي[3]: ومنع بعض أصحابنا[4] جواز ذلك؛ لأنّه يلتبس بالمصدر، ولوجاز ذلك جاز « ضربتُه »، وهذا لايكون لأنّه يلتبس بالمفعول. واستدلّ على ذلك بـ[عدم][5] امتناعهم من أن يقولوا: ضاربانهْ؛ لأنّه لايقال: ضاربانهْ، في المفعول ولاالمصدر، بخلاف « يضربانهْ »[6].

وما أطرف هذا المذهب الذي حكاه؛ فإنّ الخليل حكاه عن العرب.

فإن قال [قائل][7]: وجهُه أنّه المصدر، لاهاء السّكت.

قيل: ليس هذا بشيء؛ لأنّه الاحتجاجُ: بأنّهم يقولونه في الوقف ويُسقطونه

---

(١) في الأصل: لعين.

(٢) الكتاب ٢٧٨/٢.

(٣) انظر السّيرافي النّحوي ٣٩٨ بتصرّف.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) قال السيرافي: « لأنّ اسم الفاعل إذا اتصل به كناية المفعول، لم يثبت فيه تنوين ولانون، ويثبت في الفعل النون، تقول: الزيدان ضارباك، والزيدون ضاربوك، ولايجوز الزيدان ضاربانك، ولا الزيدون ضاربونك، ويجوز: الزيدان يضربانك...». السّيرافي النّحوي ٣٩٨.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

في الوصل، فدلّ على أنّها هاء السّكت، لاهاء المصدر، وبهذا كان ينبغي أن يردّ السّيرافي، ويضبطه بالسّماع[1]، لا أن ينتقل إلى أنّه حكَى: ضربتُنَّهْ[2]، ورُدَّ عليه[3] بقولهم: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[4]؛ لأنّه لايُمكن أن يقول: إنّه ضمير المصدر. / [٢٢أ]

[وأمّا احتجاجُه][5] بتجويزهم « ضاربانِهْ »، وامتناعهم من « يضربانِهْ »، فلم يُجب عنه السّيرافي. والجواب: [ليس][6] ذلك من اللّبس وعدمه في الموضعين؛ لأنّه قد تبيّن أنّهم لم يُراعوا ذلك، بل إنّما وجهُهُ: [أنّ نون][7] « يَضربان » إعراب كضمّة « يضربُ »، فإنّ النّون[8] يلحقها هاء السّكت لتبيين حركتها حملا على الضّمّة، بخلاف نون « ضاربان ».

---

(١) في الأصل: في السماع.

(٢) في الأصل: ضربته. والحاكي سيبويه. انظر الكتاب ٢/٢٧٨، السّيرافي النّحوي ٣٩٨.

(٣) يعني: المخالف للخليل وسيبويه. وناقل هذا الرّد المؤلّفُ لاالسّيرافي.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ثمّ بدا لهم من بعد مارأوا الآياتِ ليسجننه﴾ يوسف: ٣٥.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الحروف الثلاثة الأخيرة. والضّمير للمخالف الذي نقل عنه السّيرافي عدم الجواز.

(٦) ذهب به الخرم.

(٧) لم يظهر منه بسبب لاخرم إلاّ الواو والنّون من آخره.

(٨) في الأصل: اللام.

هذا باب مايُبقون[1]
حركته وماقبله متحرّكٌ. الكلام

قال: « وقالوا: هِيَهْ، وهم يريدون: هيَ، شبّهوها بياء (بَعْدِي) »[2].

إنّما قال: « شبهوها[3] بياء (بعدي) » لطلب الهاء؛ لأنّها أضعف بكونها على حرف واحد، وجعل الواو[4] محمولة على الياء، وهم يريدون: هيَ؛ لأنّ الياء هي التي تشبه الياء المفردة.

وقوله: « كما جعلوا (كَيْفَهْ) بمنزلة (مسلمونهْ) »[5].

أي: أنّهم يلحقونها[6] في « مُسلمونه » أولى؛ لخفاء[7] النّون لو وقف عليها وسكّنت، بخلاف « كَيْفَ ».

قال: « ولايكون في الوقف في (أنا) إلاّ الألف، لم يُجعل بمنزلة (هُوَ) »[8] الكلام.

يريد: أنّهم يُلزمون هنا الألف التي هي لبيان الحركة، ولايُلزمون الهاء في

---

(١) وكذا في النّكت ١٠٩٩. وفي الكتاب ٢٧٩/٢، والسّيرافي النّحوي ٤٠٠: « مايُبيّنون ». وفي التّعليقة ٢٠٩/٤: « يثبتون ».

(٢) الكتاب ٢٧٩/٢.

(٣) في الأصل: شبهها.

(٤) يعني في « هو ».

(٥) الكتاب ٢٧٩/٢.

(٦) في الأصل: يلحقوها.

(٧) في الأصل: بخلاف. انظر الكتاب ٢٧٨/٢.

(٨) الكتاب ٢٧٩/٢.

« هُوَ ». والفرق أنّه اجتمع في « أَنَا » أنّ النّونَ خفيّةٌ[1] إذا سُكّنت؛ لأنّ أكثر ما يَعملُ في النّون السّاكنة الخيشومُ فقط، وستراه في أبواب الإدغام[2]، فليست كـــالواو إذاً، فإنّ الواوَ تعملُ فيها الشّفتان على كلِّ حال، وفيها مدٌّ، وأنّها[3] على حرفين، أقـــلّ ماتكون عليه الأسماء[4]. ولم يتعرّض لحصر الوقف عليها بالألف فقط، وأنّه لايُوقف عليها بالهاء، وليس هذا مقصده، وقد تقدّم أنّها لغة طيّئ، يقولون: أَنَهْ[5]، وقد تقدّم أنّه حكاها هو، وأنّه ظاهرُ كلامِه في باب التّسمية بالحروف المقطّعة[6].

وقوله: « وأمّا الحروفُ فإنّه لايُتكلّم بها مفردةً؛ لأنّها ليست بأسماء »[7].

وإن كان منها مايدلّ على أنّه يكون عنده اسماً[8].

---

(١) في الأصل: خفيفة. انظر الكتاب ٢/٢٨٠.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤١٥، وما سيأتي في هذا الشرح ٩٠٩-٩١١.

(٣) أي: أنا. انظر الكتاب ٢/٢٨٠، السّيرافي النّحوي ٤٠١.

(٤) الأصل في أنا: أنَ، والألف للوقف. ويوقف عليها بالهاء فيقال: أنه، كما سيأتي. قال ابـــن جنّـــي: « فأما قولهم في الوقف على (أنَ فعلت): أنا، وأنهْ، فالوجه أن تكون الهاء في (أنه) بدلاً من الألف في (أنـــا) لأنّ الأكثر في الاستعمال إنما هو (أنا) بالألف، والهاء قليلة جدّا فهي بدل من الألـــف. ويجـــوز أن تكـــون الهاء أيضا في (أنهْ) ألحقت لبيان الحركة، كما ألحقت الألف، ولاتكون بدلا منها...». سر صناعة الإعراب ٥٥٥.

(٥) نسبت لبعض طيّئ، وعليا تميم وسفلى هوازن. وقد وردت في حكاية عن حاتم الطّائي، قال فيهـــا: هكذا فصدي أنَهْ. ومن ذلك قول الرّاجز:

إن كنت أدري فليّ بدنهْ   من كثرة التّخليط في مَن أنَهْ

انظر مجالس العلماء ١٠٥، شرح المفصّل لابن يعيش ٣/٩٤، شرح الشّافية للرضي ٢/٢٩٢، ٢٩٥، شرح الكافية له ٤/٥٠٢، خزانة الأدب ١١/٢٢٩.

(٦) في الأصل: المنقطعة. انظر الكتاب ٢/٣٤.

(٧) الكتاب ٢/٢٨٠ وفيه: « الحروف الأول فإنّه ».

(٨) في الأصل: انها تكون عنده حرفا. ولإيضاح هذه المسألة فإنّ سيبويه يفرّق بين حـــروف الخفـــض

=

وقوله: « ولايقولونه في (أَفْعَى، وأَعْمَى) [ونحوهما] من الأسماء المتمكّنة؛ كراهيةَ أن تلتبسَ بهاء الإضافةِ »[1].

لّما انتقل إلى التّعليل الثّاني فهو واضحٌ[2]، وأمّا هذا فمعترضٌ؛ فإنّهم لا يعتبرون اللّبس، وقد تقدّم ذلك.

(ش)-رحمه الله-: إنّما أتى به منويّاً لما بعده، وذلك أنّ علّة امتناع لحاقِ [الهاء] المتمكّنَ[3] الإعرابِ اختلافُه بالحركات، ولحاقُ التّنوين له، فجعل ذلك عوضاً من إدخال الهاءِ فيه، وهذا يتحقّقُ فيما يظهر فيه الحركات، وأمّا هذا فلا يظهرُ، فلاتقوى العلّةُ قوّتَها في الذي تظهر فيه الحركات، فقوّاها هنا باللّبس لذلك، وكأنّه ينتظم منها علّة؛ لا أنّه[4] اعتمد على التّعليل باللّبس[5]. والله الموفق.

المتّصلة بـ« ما » في الاستفهام وبين الأسماء المتّصلة بـ« ما » فاحتجّ بأنّ الحروف لايُتكلّم بها مفردةً، وأمّا الأسماء نحو: مثل، فيقال: مِثْلَ مَ أنت؟ ومارأيت لك مِثلاً. وقد كان سيبويه ذكر علامةْ وفيمةْ ولمةْ وبمةْ وحتّامةْ، فنبّه المؤلّف على أنّ منها ما يكون عند سيبويه اسماً، وهو « على ». انظر الكتاب ٢/٣١٠.

(١) الكتاب ٢/٢٨٠.

(٢) يريد قوله: « ومع هذا أنّ هذه الألفات حروف إعراب؛ ألاترى أنّه لوكان في موضعها غير الألف دخله الرّفعُ والنّصب والجرُّ...». الكتاب ٢/٢٨٠.

(٣) في الأصل: المسكنة. ومابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) في الأصل: لانه.

(٥) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

هذا باب الوقف في أواخر الكلم[1] المتحرّكة في الوصل

الباب هو واضحٌ من كلامه، وفيه مايُتكلّمُ عليه.

قوله: « وفرّقوا بينها وبين تاء منطلقات »[2] الفصل.

ولِمَ جعل تاء الجميع من البنية والذي هو كالجزء من الكلمة، من [دون][3] تاء المفردة، وهما للتّأنيث؟

فقال السّيرافي[4]: لأنّ تاء الجميع تكون مع الألف علامةَ الجمعِ والتّأنيثِ، فكأنّها دخلت على الألف لاعلى الاسم، وإذا كانت وحدها فقد ضمّت إلى الاسم وهي تنفصل عنه، بخلاف تاء الجمع مع الألف.

قال الأستاذ (ش)-رحمه الله-: قال / ذلك -رحمه الله- لأنّ تاء المفردة [٢٢ب] ماقبلها مفتوحٌ لفظاً كـ« ظُلْمَة »، أو تقديراً كـ« مَدْعا[ة »، ولذلك][5] فهي أشبه بالثّاني من المركّبين من تاء الجمع؛ لأنّه لايكون ماقبلها إلاّ ساكناً[6].

و[أمّا][7] قوله: ففرّقوا بينها وبين تاء « سَنْبَتَة »[8].

---

(١) في الأصل: الكلمة. والمثبت من الكتاب ٢/٢٨١.

(٢) الكتاب ٢/٢٨١ وفيه: « المنطلقات ».

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر السّيرافي النّحوي ٤١٠.

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٧) ذهب به الخرم.

(٨) الكتاب ٢/٢٨١.

السّيرافي: هو سهوٌ؛ لأنّه يعني التّاء الأولى، وهي لا [يوقف][1] عليها، وإنّما كان ينبغي أن يقول: سَنْبَت[2].

وهذا قريبٌ وإنّما يُريد الإمام: فرّقوا بينها وبين تاء « سَنْبَتَة » لو وقف عليها. والمحكي أنّها: سَنْبَتَة، أوسَنْبَةٌ وسَنْبٌ، لاسَنْبَت. كُراع: ويُقال: عشنا بذلك سَنْبَةً، أي: حِقْبة. وفي « المختصر »[3]: السَّنْبَةُ: الدّهرُ.

قوله: « وزعم أبو الخطّاب »[4].

ابن جنّي[5]: هذا من إجراء الوقف مُجرَى الوصل، قال:

بلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ[6]

وقال:

اللهُ أنجاكَ بكفَّيْ مَسْلَمَتْ[7]

---

(١) ذهب به الخرم.

(٢) انظر السيرافي النحوي ٤١٠ بتصرّف.

(٣) هو مختصر العين للزبيدي. انظر ٢٢٢/٢. وانظر اللسان (سنب) وفيه ما نقله قبل قليل أيضا.

(٤) الكتاب ٢٨١/٢ وبعده: « أنّ ناساً من العرب يقولون في الوقف: طَلْحَتْ». ونسبها الثّمانيني في شرح التّصريف٢٦٠ لطيّئ وأهل اليمن. ونسبها ابن برّي فيما رواه عن الفرّاء في شرح شواهد الإيضاح ٣٧٨ إلى طيّئ، والفيّومي في المصباح المنير (هوى) إلى حمير، والثّمانيني في شرح التّصريف ٢٦٠ إلى طيّئ وأهل اليمن.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ٥٦٣ وعنه أخذ النّص بتصرّف يسير، وانظر ١٥٩ أيضا.

(٦) البيت ينسب لسؤر الذّئب، ولأبي النّجم، ولبعض الطّائيين. وانظر التّكملة ٣٢٦، الخصائص ٣٠٤/١، ٩٨/٢، شرح التّصريف للثمانيني ٢٦١، شرح شواهد الإيضاح ٣٨٦، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٤، الإنصاف ٣٧٩، شرح المفصّل لابن يعيش ١١٨/٢، ٨٠/٩، المستوفي ٢٦٦/٢، شرح الشّافية للرّضي ٢٧٧/٢. والجوز: الوسط. والتّيهاء: الصّحراء التي يتيه فيها الإنسان. والحجفت: التّرس.

(٧) البيت لأبي النّجم. وانظر ديوانه ٤٧، الخصائص ٣٠٤/١، شرح المفصّل لابن يعيش ٨٩/٥، ٨١/٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٢، شرح الشّافية للرّضي ٢٨٩/٢، رصف المباني ١٦٢، شرح

=

قال ابن جنّي: وحكى قُطْرب عن طيّئ أنّهم يقولون: كيف البنون والبناهْ؟ وكيف الإخوة والأخواهْ[1]؟ وذلك شاذّ.

وفرّق الإمامُ-رحمه الله- بين الرّفع والجرّ وبين النّصبِ[2]: بأنّ الألف خفيفة[3] فألحقت لخفّتها[4]، والواو والياء ثقيلتان فلم يُزادا بدلا من التّنوين لثقلهما؛ ألا تراهم أثبتوا الألف بحيث يحذفون الواو والياء؛ ألا تراهم قرؤوا: ﴿واللَّيْلِ إذا يَسْرْ﴾[5] و﴿الكَبيرُ المُتعال﴾[6] ومن أبيات الكتاب:

وأخو الغَوانِ متى يَشأْ يَصرِمْنَهُ[7]

ومنه أيضاً:

دَوَامِي الأيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا[8]

التّصريح على التّوضيح ٣٤٤/٢، شرح الأشمون ٢١٤/٤، شرح الفاكهي على قطر النّدى ٢٧٦/٢. ويروى: مسلمه.

(١) في الأصل: والبنات... والاخوات. انظر سر صناعة الإعراب ٥٦٣، شرح الشّافية للرّضي ٢٩٢/٢.

(٢) الكلام الآتي منقولٌ من سرّ صناعة الإعراب ٥١٩-٥٢٢ بتصرّف. وانظر الكتاب ٢٨١/٢.

(٣) في الأصل: خفيه.

(٤) يريد: في المنوّن المنصوب.

(٥) الفجر: ٨. وقد أثبت الياء ابن كثير في الوصل والوقف، وأثبتها نافع وأبوعمر في الوصل، وحذفها بقيّة السّبعة. انظر الإقناع ٨٨١.

(٦) الرّعد: ٩. أثبت الياء ابن كثير في الوصل والوقف، وحذفها بقيّة السّبعة. انظر الإقناع ٦٧٦.

(٧) الكتاب ١٠/١. وعجزه:

ويَعُدْنَ أعداءً بُعَيدَ وِدادِ

والبيت للأعشى. وانظر ديوانه ١٢٩، الأصول ٤٥٧/٣، المنصف ٧٣/٢، الخصائص ١٣٣/٣، الإنصاف ٢٣٥، ٣١٤، شرح الملوكي ٢٣٣، ضرائر الشّعرلابن عصفور ١٢٠. ويروى: « وأخو النّساء». والشاهد ليس فيها.

(٨) الكتاب ٩/١، ٢٩١/٢. وصدره:

=

وأنشد البغداذيّون:

... وأخرى تُعْطِ بالسَّيفِ الدَّمَا[1]

وقال زهير:

... ... ثمّ لايَفْرْ[2]

وقال سيبويه-رحمه اللهُ-: لو كانت « تَغْزُو »[3] قافية لكنت حاذفَ الواو[4].

وقد حذفوا الياء والواو وهما اسمان[5] وعلامتان هرباً إلى التّخفيف بحذفهما[6]، نحـــو

وطِـــرْتُ بمُنْصُـــلي في يَعْمَلاتٍ

والبيت ينسب إلى مضرّس بن ربعي الفقعسي، وإلى يزيد بن الطّثرية. وانظـــر الســـيرافي النحـــوي ٤٥٥، المنصف ٧٣/٢، أمالي ابن الشّجري ٢٨٩/٢، الإنصاف ٥٤٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠، شرح شواهد شرح الشافية ٤٨١. ويروى: « خفاف الوطء ». والشاهد ليس فيها.

(١) من الرّجز وتمامه مع ماقبله:

كفّـــاكَ كفٌّ ماتُلْـــيقُ درهمـــا جوداً وأخرى تُعطِ بالسّيف الدّما

وانظر معاني القرآن للفرّاء ٢٧/٢، ١١٨، ٢٦٠/٣، سر صناعة الإعراب ٧٧٢ أيضـــا، المنصـــف ٧٤/٢، الخصائص ٩٠/٣، ١٣٣، أمالي ابن الشّجري ٢٨٩/٢، التّتمّة في التّصريف ١٧٧.

(٢) البيت بتمامه على هذه الرواية:

ولأنت تفري ماخلقت وبعْـــ ـــضُ القومِ يخلقُ ثمّ لايفـــر

انظر ديوانه ٩٤، الكتاب ٣٠٠/٢، الأضداد للأصمعي ٥٥، الأصول ٣٨٨/٢، السّيرافي النّحـــوي ٤٤٦، ٤٩٠، التّكملة ١٩٥، المنصف ٧٤/٢، ٢٣٢، سر صناعة الإعراب ٤٧١ أيضاً، شرح المفصّل لابن يعيش ٧٩/٩، التّتمّة في التّصريف ١٥٨، ١٦٦، المستوفى ٢٧٨/٢، شرح الشّافية للرّضي ٣٠٢/٢، شـــرح شواهد شرح الشافية ٢٢٩. وما يذكره في هذا البيت والأبيات القادمة روايات، وقد رويت بالتّحريك.

(٣) في الأصل: تغز.

(٤) الكتاب ٣٠٠/٢ بتصرّف من ابن جنّي.

(٥) في الأصل: اسما. والتّصويب من سر صناعة الإعراب ٥٢٠.

(٦) نسب سيبويه هذا إلى ناس كثير من قيس وأسد. الكتاب ٣٠١/٢.

قوله[1]:

... بعدَ غداةِ البينِ ماصَنَعْ[2]

ونحو:

... ... بالجِـــوَاءِ تَكَلَّمْ[3]

ونحو قوله:

إن كنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذهبْ[4]

ولايحذفون الألف لاماً كانـــت أو علامـــة، لايقولـــون في الوقـــف علـــى « يخشى »: هو[5] يخْشْ، ولافي « يسْعَى »: هو يسْعْ، ولافي « قاما » في التّثنيـــة: قـــامْ، إلاّ شاذاًّ، أنشد [أبوالحسن][6]:

---

(١) الأبيات الآتية هي على رواية سمعها سيبويه. الكتاب ٢/٣٠١، ٣٠٢.

(٢) البيت بتمامه:

لايُبعِـدِ اللهُ أصحـاباً تركتُهُمُ لم أدرِ بعـد غداة البينِ ماصنعْ

والبيت لابن مقبل. انظر الكتاب ٢/٣٠١، الأصول ٢/٣٩٠، السّـيرافي النّحـوي ٤٩٤، الحجّـة ١/٥٧، المستوفى ٢/٢٧٩، شرح الشّافية للرّضي ٢/٣٠٦. قال سيبويه: « يريد: صنعوا ».

(٣) البيت بتمامه على هذه الرّواية:

يادار عبلة بالجـواءِ تكـلّمْ وعمي صباحاً دار عبلة واسلمْ

وهو لعنترة من معلقته. انظر الديوان ١٥، الكتاب ٢/٣١٠، الأصول ٢/٣٩١، السّيرافي النّحـوي ٤٩٦، التّعليقة ٤/٢٤١، المستوفى ٢/٢٧٨، شرح الشّافية للرّضي ٢/٣٠٦. قال سيويه: « يريد: تكلّمي ».

(٤) صدره:

كذبَ العَتيقُ وماءُ شنٍّ باردٌ

وينسب إلى الخُرز بن لَوْذان السّدوسي، وإلى عنترة. انظـر الكتـاب ٢/٣٠٢، الحيـوان ٤/٣٦٣، السّيرافي النّحوي ٤٩٦. قال سيبويه: « يريد: فاذهبي ».

(٥) في الأصل: وهو. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٢١ والمؤلف ينقل عنه.

(٦) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٢١.

بلهْفَ ولابليْتَ ولالوانّي[1]

يريد: بلهفا[2]. ومن أبيات الكتاب:

... ... ورهْطُ ابنِ المُعَلْ[3]

وهذا في غاية الشّذوذ[4].

واعتلّ غير سيبويه أن يقول: كرهوا أن يقولوا: قام زيدو؛ لئلاّ يشبه آخر الفعلِ في نحو « يدعو، ويغزو »، وهذا غير موجود في الأسماء، وكذلك لوقالوا: مررت بزيدي، لالتبس بالمضاف نحو « غلامي »[5].

والذي حكاه الأخفش من « رأيت زيدْ » في الوقف[6] حكاه أبوعُبيدة فيما

---

(١) صدره:

فلست بمدركٍ مافات منّي

انظر كتاب الشّعر ٢٨٢، الخصائص ١٣٥/٣، المحتسب ٢٧٧/١، ٣٢٣، شرح التّصريف للثمانيني ٤٠٦، أمالي ابن الشّجري ٢٩٣/٢، الإنصاف ٣٩٠، المحرر الوجيز ١٥٥/٩، الممتع ٦٢٢، الدرّ المصون ٣٣٠/٦، اللسان (لهف).

(٢) في الأصل: بلهفي. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٢١.

(٣) الكتاب ٢٩١/٢. والبيت بتمامه:

وقبيلٌ من لُكَيْزٍ شاهدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ ورهطُ ابن المعلْ

وهو للبيد رضي الله عنه. انظر مجاز القرآن ١٦٠/٢، السّيرافي النّحوي ٤٥١، ٤٩٣، المسائل البغداديّات ٤٤١، ٥٠٦، شرح التّصريف ٤٠٦، أمالي ابن الشّجري ٢٩٣/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/٢، الممتع ٦٢٢، شرح كتاب سيبويه للصّفار ٤٩٠، المستوفى ٢٦٧/٢، شرح الشافية للرّضي ٢٨٥/٢، ٣٠٣، ٣٠٨. والشّاهد في حذف الألف واللام الثّانية من « المعلّى ».

(٤) في سر صناعة الإعراب ٥٢٢: « وهذان من الشّذوذ بحيث لايسوغ القياس عليهما ».

(٥) لم أقف على صاحب هذا التعليل الذي حكاه ابن جني.

(٦) انظر السّيرافي النّحوي ٤٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٩.

ذكر الفارسي[1].

قال[2]: فكما حمل أزد [السَّراة][3] المرفوع والمجرور على المنصوب، كذلك حمل [أهل][4] هذه اللغة التي حكاها أبوعبيدة المنصوب على المرفوع والمجرور[5].

وقال المبرّد[6]: من قال ذلك لزمه أن يقول في « جَمَل »: جَمْلٌ.

يريد: إذا أجرى المنصوب مُجرى المرفوع والمخفوض، وسوّى بين ذلك، لزمه أن يُسوّي بين الفتح والضّمّ والكسر، فيُخفّف الفتحة، فيقول في « جَمَل »: جَمْل، كما يُخفّف الضّمّة والكسرة في « عَضُدٍ [وفَخِذ »][7].

وقال بعض العرب: ما أَكرمه[8]! قال:

---

(١) من قوله: « والذي حكاه الأخفش » إلى هنا، من كلام المؤلف، لامن كلام ابن جني. وكأن المؤلف أراد الجمع بين كلام السيرافي وكلام ابن جني فيما حكاه عن أبي عليّ؛ فإن النص عند ابن جني: « كما أثبتوا الألف. وحدثنا أبو علي قال: حكى أبو عبيدة: رأيت فرجْ. فكما حمل ». وحكاية الأخفش ذكرها السيرافي، وسينقل المؤلف عنه بعد سطرين قول المبرد وتفسيره. وماحكاه الأخفش وأبوعبيدة حكاه قطرب وأبوعبيد والكوفيّون، وقد نسبت هذه اللغة إلى ربيعة. انظر السّيرافي النّحوي ٤٠٨، إعراب القرآن للنّحاس ٣٢٩/١، شرح الكافية الشافية ١٩٨٠، شرح الشافية للرّضي ٢٧٢/٢، ٢٧٥، ٢٧٩، ٣٠١، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٣٨/٢.

(٢) أي: ابن جنّي. وقبله في سر صناعة الإعراب ٥٢٢: « قال سيبويه: وزعم أبوالخطاب أنّ أزد السراة يقولون: هذا زيدو، ومررت بعمري، جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الواو والياء كما أثبتوا الألف ».

(٣) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٢٢ يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٢٢ يلتئم بها الكلام.

(٥) انتهى النّقل من سر صناعة الإعراب ٥٢٢ بتصرّف وزيادة يسيرة.

(٦) انظر قول المبرّد وتفسيره الآتي في السّيرافي النّحوي ٤٠٨، ٤٠٩. وانظر قوله أيضا في شرح المفصّل لابن يعيش ٧٠/٩.

(٧) تكملة من السيرافي النحوي ٤٠٩ يلتئم بها الكلام. وبها ينتهي النّقل منه بتصرّف.

(٨) كذا في الأصل، وضبط فيه بفتح الميم وضم الهاء، فلعلّ الصواب بسكون الميم. على أنّ المؤلف =

وما كلُّ مَغبونٍ ولوسَلْفَ صَفْقُهُ[1] البيت

فيما سيأتي ٥٥١ سينقل من المنصف نصّاً فيه البيت الآتي، وقبله: « فيقال: كرْمَ زيدٌ، وعلْمَ زيدٌ ». وعليه فإما أن يكون ما أتى به المؤلف هو شاهدٌ على إسكان فتحة الإعراب وأخطأ الناسخ في الضبط، وإما أن يكون في الكلام تحريف. والله أعلم.

(١) عجزه:

براجع ماقد فاته برِدَادِ

والبيت للأخطل. انظر الدّيوان ١/١٧٤، المنصف ١/٢١، الخصائص ٢/٣٣٨، المحتسب ١/٥٣، ٦٢، ٢٤٩، الخاطريّات ١٨٢، شرح المفصّل لابن يعيش ٧/١٥٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٨٢، ضرائر الشعر له ٨٤، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٥٠٥، شرح الشّافية للرّضي ١/٤٤، شرح شواهد شرح الشافية ١٨٣.

هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحرّكة في الوصل[1]. التّرجمة

[٢٣أ] القياس في الباب في الوقف أن يكون على السّكون؛ لأنّه أوّلُ السّكوت / [الذي ينقطع][2] فيه عمل اللسان ويسكن، كما أنّ الابتداء كان بالمتحرّك؛ لأنّه أوّل الكلام [الذي هو][3] بحركة اللسان وتصرّفه[4]، فأجروا الظرفي[5] مجرى سائرهما من استعمال الرّوم والإشمام والتّضعيف والنّقل فإنه على مذهب غيره في السّكون، إلاّ أنّه أراد الفرق بين مايعرضه سكونه في الوقف وبين مايلزمه السّكون في الوصل والوقف على مذهبهم في التّنبيه على الأصول.

فعمل الإشمام أضعفها؛ لأنّه للشّفتين لاللّسان، ولايكون إلاّ في الرّفع أو الضّمّ؛ لأنّ ضمَّك شفتيك يمكن مع وضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت فتشير بهما إلى موضع الضّمّة؛ لأنّها من الشّفتين، فيمكّن النّاطقَ أن يضمّ شفتيه فيرى المخاطبُ ذلك. وأمّا الكسرة والفتحة فإنّ مخرجهما لايراه المخاطب؛ لأنّ مخرج الكسرة من وسط الفم، ومخرج الفتحة من الحلق.

وأمّا الرّوم فهو أيضاً يشعر بالحركة التي كانت في الوصل مع أنّه يُدركه الأعمى والبصير، فهو يزيد على الإشمام بياناً؛ لأنّ الإشمام يكون في حقّ البصير دون الأعمى، والرّوم[6] يكون في حقّهما، وهو إضعاف الحركة لاسلبها بالجملة، وعمل

---

(١) بعده في الكتاب ٢/٢٨١: « التي لاتلحقها زيادة في الوقف ».

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الألف واللام من « الذي »، والطاء والعين من « ينقطع ».

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الألف واللام من « الذي » والواو من « هو ».

(٤) في الأصل: ويصرفه.

(٥) يعني: الذي يعرض له السكون بسبب الوقف.

(٦) في الأصل: والرفع.

الرّوم يمكن في الحركات كلّها، إلاّ أنّ يكون المنصوب منوّناً؛ لأنّه يُعوّض من تنوينه ألفٌ فتبقى الحركةُ التي كانت قبلَ التّنوين على ماكانت عليه[1]، وإنّما احترزنا من مثل « أحمدَ » في المنصوب فإنّه يجوز فيه الرّوم.

وقد غلط في هذا أبوالقاسم في الجمل فقال: « الإشمام وروم الحركة إنّما يكونان في المرفوع »[2].

وحُكي عن أبي حاتم أنّ الرّوم لايكون في المنصوب لخفّته[3]، والنّاس على خلافه؛ لأنّ الرّوم لايرفع حكم السّكون بما فيه من جري بعض الحركة في الوقف، فلايمتنع أن يكون الفتح كغيره.

وإنّما فرّق سيبويه بين الرّفع والنّصب والجرّ في الوصل، فذكر أنّهم يُشبعون الضّمة والكسرة ويتمطّطون فيقولون: هو يضربُها، ومِن[4] مَأْمَنِكَ، يسرعون اللفظ، قال: وعلامتها واوٌ وياءٌ، ويختلسها بعضهم اختلاساً فيقولون: يضربُها، ومن مأْمَنِك، يسرعون اللفظ. قال: ولايكون هذا في النّصب؛ لأنّ الفتحة أخفُّ عليهم[5]. يعني: أنّ خفّتها مشبعةٌ، يعني: عن تخفيفها بالاختلاس وروم الحركة، وروم حركة النّصب ليس للتّخفيف إنّما هو للدّلالة على تحرّك الحرف في الوصل.

---

(١) هذا على اللغة المشهورة، وأمّا على اللغة المنسوبة إلى ربيعة وقد مضى ذكرها فالرّوم جائز؛ لأنّه ليس ثَمَّ ألفٌ. انظر شرح الشّافية للرّضي ٢/٢٧٥.

(٢) في الجمل المطبوع ٣٠٩، ٣١٠: « في المرفوع والمجرور ». وهذه الزّيادة ممّا تفرّدت به إحدى النّسخ، وأثبت المحقق هذه الزّيادة في المتن. وقد عرض ابن أبي الرّبيع في شرح جمل الزّجاجي٨٧٠ لما ذكره الزّجاجي، و لم يغلّطه، وإنّما قال: « يريد: مجموع الاثنين لايكون إلاّ في المرفوع ».

(٣) انظر الإقناع ٥٠٨، ٥٠٩، ارتشاف الضرب ٨٠٨ (رجب)، المساعد ٣١٣/٤. ونقله الرّضي في شرح الشّافية ٢/٢٧٥ عن الفرّاء. وذكر ابن أبي الرّبيع في شرح جمل الزّجاجي ٨٦٩، ٨٧٠ أنّ الرّوم في المنصوب لم ينقله القرّاء، وإنّما نقله النّحاة.

(٤) في الأصل: من. بلا واو.

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٩٧ بتصرف.

قال الأعلم: « وبعض النّحويين لايعرف الإشمام الذي ذكره سيبويه، ولايُفرّق بين الإشمام والرّوم »[1].

وهذا خَلفٌ؛ لأنّ من لم يعرفْ الحجّةُ عليه قائمةٌ بمن عرف، وقد قال سيبويه: « فأمّا الذين أشمّوا »[2].

ولّما كان الإشمام أضعف من الرّوم جعل للإشمام[3] نقطة أمام الحرف، وللرّوم خطّ؛ لأنّ النّقطة بعض الخطّ، وإنّما جعلت النّقطة أمام الحرف، ولم تكن في الحرف؛ لئلاّ يلتبس بالسّكون الذي يكون فوق الحرف، وكانت علامة الرَّوم بين يدي الحرف ولم تكن فوق الحرف لئلاّ تلتبس بالفتحة، وجعل علامة ما أجري مجرى الجزم والإسكان الخاء؛ لأنّها أوّل[4] قولك: خفيف، فدلّ به على السّكون لأنّه تخفيف، وجعل الشِّين للتّضعيف؛ لأنّ الشّين أوّل حرف من شديد / فدلّ به عليه. [٢٣ب]

قوله: « ومن ثمّ قالت العرب »[5].

يعني: أنّ الأصل في لحاق التّشديد فيما فيه [تنوينٌ][6]: المرفوع والمخفوض؛ لأنّ المنصوب إذا وُقِفَ عليه أُبدل من التّنوين ألفٌ، فيَتحرّك [حرفُ][7] الإعراب الذي قبل الألف؛ لأنّ الألف لايكون ماقبلها إلاّ مفتوحاً، وإذا تحرّك حرف

---

(١) النّكت ١١٠٢. وانظر السّيرافي النّحوي ٤١٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٢.

(٣) في الأصل: الاشمام. وما أثبته أولى، وهو الجاري على كلامه الآتي.

(٤) في الأصل: اولى. انظر السّيرافي النّحوي ٤١٥.

(٥) الكتاب ٢/٢٨٢ وبعده: « في الشّعر في القوافي: سَبْسَبَّا ».

(٦) لم يظهر بسبب الخرم. انظر السّيرافي النّحوي ٤١٧.

(٧) ذهب الخرم بالفاء.

[الإعراب][1] استُغنيَ عن التّشديد، ثمّ يلحق المجرورَ والمرفوعَ في القوافي الوصلُ بالياء والواو على وجه إطلاق الشِّعْر، لاعلى أنّه بدلٌ من التّنوين، ويدخل على المشدّد في الوقفِ الواوُ والياء لإطلاق القافية، ويبقى التّشديد على حاله، فلمّا جرى في المرفوع والمخفوض ألحقوه المنصوبَ فأدخلوا فيه ألفَ الإطلاق؛ لأنّ الألف والياء والواو تجري مجرىً واحداً في القوافي[2]. وهذا أراد سيبويه بقوله: لأنّها تشركهما في القوافي فألحقوها بهما فيما يُنوّن من الكلام، وجعلوا « سَبْسَب »[3] كأنّه ممّا لاتلحقه الألفُ في النّصب[4].

فقوله: « جَدَبّا »، و« عَيْهَلّ »[5]، كأنّه ضعّف اللام والباء للوقف، ثمّ

---

(١) ذهب الخرم بالألف والباء من آخره.

(٢) انظر السّيرافي النّحوي ٤١٨.

(٣) هذا « وجدبّا » الآتي من رجز نسبه سيبويه لرؤبة، وهو:

لقد خشيت أن أرى جَدَبَّا . في عامنا ذا بعدما أخصبَّا
إنّ الدَّبا فوق المتون دبّا وهبّت الرّيح بمُورٍ هبّا
تترك ما أبقى الدَّبا سبسبَّا كأنّه السّيلُ إذا اسلحبّا
أو الحريق وافق القَصبّا والتِّبنَ والحلفاءَ لاتهبَّا

وينسب لربيعة بن صبيح. وقال الغندجاني في فرحة الأديب ٢٠٧: « وليست الأبيات لرؤبة، بل هي من شوارد الرّجز، لايعرف قائلها ». انظر الدّيوان ١٦٩، الكتاب ٢٨٢/٢، الجمل ٣١٠، السّيرافي النّحوي ٤١٦، شرح اللمع لابن برهان ٤٩٩/٢، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٩، شرح شواهد الإيضاح ٢٦٤، شرح المفصّل لابن يعيش ٦٩/٩، شرح الشّافية للرّضي ٣١٩/٢، ٣٢٠، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٤١/٢، ٣٤٦.

(٤) انظر الكتاب ٢٨٢/٢ بتصرف.

(٥) من قول منظور بن مرثد الأسدي:

نُسَلٌ وَجْدَ الهائمِ المُغْتَلّ ببازلٍ وجناءَ أو عَيهلّ

انظر الكتاب ٢٨٢/٢، مجالس ثعلب ٥٣٥، السّيرافي النّحوي ٤١٦، التّكملة ١٨٩، المسائل العسكريّة ١٧٣، المسائل البغداديّات ٤٢٧، سرّ صناعة الإعراب ١٦١، ٤١٧المنصف ١١/١، المحتسب

=

نوى[1] الوصل فكسر اللام في « عَيْهَلّ »، وفتح الباء في « جَدَبا » وزاد الألف، وهذا بعد تحريك الدّال؛ لأنّ الأصل « جَدْب »[2]، فألحق التّضعيف فيما قبله ساكن، فحرّك، وفيه الوقف على المنصوب المنوّن بغير عوض، وفيه إجراء الوصل مُجرى الوقف، ولك أن تقول: إجراء الوقف مجرى الوصل، ولحاق التّضعيف فيما قبله ساكن.

ويروى: « جِدَبّا »، وهو « فِعَلّ » كـ« خِدَبّ »[3]. ويروى: « جَدْبَّا »[4]، فمن رواه هكذا زاد على الباء باء أخرى لتبقى دال « الجدْب » ساكنة؛ ولأنّ التّشديد في الوقف إنّما يُستعمل فيما كان آخره متحرّكاً، ونظيره قولُ الآخرِ:

كأنَّ مجرَى دَمْعِها المُستَنِّ قُطْنُنَّةٌ من أبيض القُطْنُنِّ[5]

ويروى: القُطنّ.

والسَّبْسَب[6]: مالانبات فيه من الأرضِ، وهو البَسْبَسُ أيضا، قال الشّاعرُ:

١٠٢/١، ١٣٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٢٤/٢، اللباب ١٠٥، المستوفي ٣٦٣/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٦/٢، الممتع ١١١، شرح الشّافية للرّضي ٣١٨/٢، شرح شواهده ٢٤٨، اللسان (عهل).

(١) تقرأ في الأصل: يؤتى.

(٢) في الأصل: حذف.

(٣) وليس الشاهد فيه على هذا.

(٤) انظر السّيرافي النّحوي ٤١٦.

(٥) للعجّاج، وينسب لغيره. انظر الدّيوان ١٩٠، النّوادر ٤٦٥، ٤٦٦، إصلاح المنطق ١٧٠، السّيرافي النّحوي ٤٢١، شرح أبيات إصلاح المنطق ٣٤٤، تهذيب إصلاح المنطق ٤١٥، المشوف المعلم ٤٧٥، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٥٥٦/٢، ضرائر الشعر له ٣١، اللسان (قطن).

(٦) انظر الكتاب ٢٨٢/٢، وتخريج « جدبّا » السّابق.

وقــاعٍ سَبْسَبٍ لانَبْتَ فيه   كأنّ كِلابَهُ زُبَرُ الحَــدِيدِ[1]

قال هذا ابن السِّيد[2]. وقال كُراع: « البَســابِسُ والسَّباسِــبُ: الأرضــون القفار »[3]. وهو الظّاهر من البيت الذي ذكرته؛ لأنّه نعت القاع بــ« السَّبْسَــب »، فلو كان الذي لا نَبْتَ فيه لجاء قوله: « لا نبت فيه » تكريراً.

والعَيْهَلُ من النّوق: الشّديدة، ويقال: الطّويلة، ويقال: السّــريعة. الأعلــم: « العَيهل: الذّكر من الإبل أيضاً »[4]. ويظهر هذا من قوله: « وعيهلٌ ».

قال كُراع[5]: الوَجِينُ: العارض[6] من الأرض يَنقادُ ويرتفعُ، وهــو غلــيظ، ومنه قال: ناقةٌ وجناء[7]، وهي من النِّساء العظيمة الوجنات. والوَجْنَة مــن المثلّــث بالضّم[8] والفتح والكسر، وتبدل واوها همزةٌ أيضا، ووَجِنَة بكسر[9] الجيم لغة.

ويروى[10]:

بَدْءٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الإضْخَمَّا[11]

---

(١) انظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦١. والكلاب: شجر صغار يابس فيه شوك. اللسان (كلب).

(٢) انظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٠، ٣٦١.

(٣) المجرّد ٢٧٣/١.

(٤) النّكت ١١٠٣.

(٥) انظر المنتخب ٤٣٦، ٥٣٤.

(٦) في الأصل: البارض. انظر القاموس المحيط (وجن).

(٧) في الأصل: وجناة. انظر القاموس المحيط (وجن).

(٨) في الأصل: الضم، بلا باء.

(٩) تقرأ في الأصل: بحكم. وقال في القاموس المحيط (وجن): « وككلمة ».

(١٠) إشارة إلى بيت رؤبة الآتي. ويريد بالرواية الكسر في « الإضخمّا » الآتي، والرّواية الثانية وهي الــتي ذكرها سيبويه هنا وعليها الشاهد: الأضخمّا. انظر الكتاب ٢٨٣/٢. وكان سيبويه قــد أشــار في ١١/١ إلى رواية الكسر والفتح.

(١١) في الأصل: تحت الخلق. والبيت ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣، سرّ صــناعة الإعــراب ١٦٢، ٤١٦، ٥١٥، المحتسب ١٠٢/١، ٢٣٩/٢، المنصف ١٠/١، المتّبع ١٧٨، اللباب ١٠٦، ضــرائر الشــعر لابــن =

فـ« البَدْءُ »: السَّيِّدُ، وجمعُه: بُدُوءٌ. ويُروى: الضِّخَمَّا، جعله كـ« خِدَبّ »، ومن قال: « الإضخَمَّا »، جعله كـ« إرْزَبّ »، وليس في واحدٍ منهما شاهدٌ، إنّما الشّاهد في فتح الهمزة.

وقوله في « أبْيَضَّهْ »: « كما ألحقها في هُنَّهْ »[1].

هذا الذي حكاه من أقبح الشّذوذ، وبعضهم يقول: هو غلطٌ من قائله؛ لأنّ « أبيض » معربٌ فلاوجه لهاء الوقف؛ لأنّها إنّما تدخل على المبني، وأيضاً فإنّ التّشديد[2] إنّما يلحق في الوقف إذا سكّنت الحروف الموقوف عليها، فإذا حرّكناه بإدخال الهاء استغنينا عن التّشديد[3]. والله الموفّق.

عصفور ٥١، الإفصاح للفارقي ٢٣٣.

(١) الكتاب ٢/٢٨٣.

(٢) في الأصل: الشذوذ.

(٣) انظر السّيرافي النّحوي ٤٢٠، ٤٢١.

هذا باب السّاكن الذي
يكون قبل آخر الحرف[1] /

[٢٤أ]

[قوله: « و لم][2] يقولوا: رأيتُ البَكَرْ »[3].

ذهب البصريّون إلى أنّه لايجوز أن يقال في الوقف: رأيت [البَكَـرْ][4] بفتح الكاف في حال النّصب، وأجازه الكوفيّون[5]، وأجمع الفريقان على أنّه [يجوز][6] في حالة الرّفع والجر بالضّم والكسر.

وحجّة الكوفيين[7]: أنّا أجمعنا على أنّه إنّما جاز في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع السّاكنين في حالة الوقف، وأنّهم اختاروا الضّمّة في المرفوع والكسرة في المخفوض؛ لأنّها الحركة التي كانت للكلمة[8] في حال الوصل، فكذلك الفتحة هنا، ولافرق.

وحجّة البصريين: أنّ أوّل أحوال الكلمة التّنكير، ويجب فيها في حال النّصب أن يقال: رأيت بكْراً، فلايجوز أن تحرّك العين؛ لأنّه لايلتقي فيه ساكنان، كما يلتقي في حال الرّفع والجرّ، نحو « هذا بكْرٌ، ومررت ببكْرٍ »، فلمّا امتنع في

(١) في الكتاب ٢٨٣/٢: « الحروف ».

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الميم.

(٣) الكتاب ٢٨٣/٢.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الرّاء.

(٥) والأخفش، ونقل عن الجرمي أيضاً. انظر الإنصاف ٧٣١، ارتشاف الضّرب ٨١١ (رجب)، المساعد ٣١٨/٤، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٤٢/٢، شرح الأشموني ٢١٢/٤.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الزاي.

(٧) في الأصل: البصريين.

(٨) في الأصل: الكلمة.

حال النّصب تحريك العين في حال التّنكير دون حالة الرّفع والخفض تبعه حال التّعريف؛ لأنّ الألف واللام لاتلزم الكلمة في جميع أحوالها[1].

قال ابن الأنباري[2]: والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهبُ الكوفيين، والذي قاله البصريّون فاسد؛ لأنّ حمل الاسم في حالة التّعريف بلام التّعريف على حالة التّنكير لايستقيم؛ لأنّه في حالة التّنكير في النّصب يجب تحريك الرّاء فيه، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء السّاكنين، بخلاف ماإذا كان فيه لام التّعريف فإنّه لايجب تحريك اللام[3] -أعني: الرّاء - فيه، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنةٌ في حال الرّفع والجرّ، فكما يحرّك الكاف في حالة الرّفع بالضّمّ، وفي حالة الجرّ بالكسر، فكذلك يجب أن يحرّك في حالة النّصب بالفتح.

وإنّما يستقيم ماذكره البصريّون أنْ لوكان الوقفُ يوجب فيما دخله لامُ التّعريف أن يكون الوقف عليه بالألف، فيقول: رأيت البكرا، كما يقول: رأيت بكْرا، فلمّا لم يقل ذلك لدخول لام التّعريف دلّ على أنّ الفرق بينهما ظاهرٌ، فلايجوز أن يُحمل أحدهما على الآخر[4].

قال المؤلّف: والصّواب عندي قول البصريين؛ لأنّه لايُحفظ وارداً في شيء من كلام العرب إلاّ[5] في المرفوع والمخفوض، فعدم وروده في المنصوب منبهةٌ على القياس الذي قاسه البصريّون، وإذا طابق السّماع علّة ما وجب القول بالعلّة، وإن كانت علّة أخرى و لم يطابقها السّماع بل أعرض عنها بطلت العلّة، فالرّجوع إليه

---

(١) انظر السّيرافي النّحوي ٤٢٣، التعليقة ٣١٧/٤. وهذا الاحتجاج لايكون على لغة من يقف على المنصوب المنوّن بالسّكون، فهؤلاء لو كان من لغتهم النّقل فقياس لغتهم ماذكره الكوفيّون.

(٢) انظر الإنصاف ٧٣٥، ٧٣٦ بتصرّف. وفيه الاحتجاجان السابقان أيضاً.

(٣) في الأصل: العين. وفي الإنصاف: « الراء ».

(٤) انتهى النّقل من الإنصاف.

(٥) في الأصل: ولا.

في هذا السّماع، فإن كان عند الكوفيين سماعٌ فيها وجب قبوله[1].

قوله: « هذا عدِلْ »[2].

يعني: أنّ النّقل لايكون في « البُسْر » وشبهه في موضع الجرّ، ولافي « العِدْل » وشبهِهِ في موضع الرّفع؛ لأنّ النّقل فيهما يُخرج عن أبنية الأسماء في « البُسر »[3]، وعمّا ليس في الكلام في « العِدل »[4]، ولكن العرب تتبع الضّمَّ الضّمَّ، والكسرَ الكسرَ، كما قال أوسُ بنُ حُجر[5]:

لها صَرْخَةٌ ثُمَّ إسكاتةٌ كما طَرَّقَتْ بنفاسٍ بِكِرْ[6]

فكسر الكاف، و لم يضمّها.

وقوله: « فشبّهوها بـ(مُنْتُن) »[7].

يعني: أنّهم أتبعوا التّاء ضمّة الميم، وكان الأصل فيها أن تكون مكسورة. وفيها لغةٌ أخرى، وهي: مِنْتِن، بكسر الميم إتباعاً لكسرة التّاء، ويحتمل هذا أن يكون من « نَتُنَ »[8].

---

(١) قال الرّضي في شرح الشّافية ٣٢١/٢: « فإن كان الاسم منوّناً فلايثبت إلاّ في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً ».

(٢) الكتاب ٢٨٤/٢.

(٣) يعني: أنّه يصير على « فُعِل ».

(٤) يعني: أنّه يصير على « فِعُل ».

(٥) شاعر تميم في الجاهلية، وهو زوج أم زهير ابن أبي سلمى، عمر طويلا و لم يدرك الإسلام. الأغاني ٩٧/١١، الإعلام ٣١/٢.

(٦) انظر الدّيوان ٣١، شرح السّيرافي ١١٤/٢، التّنبيه لابن برّي ٣٠٩/٢، ضرائر الشّعر لابن عصفور ١٨٩، اللسان (نفس)، ارتشاف الضّرب ٤٢٧/٢. ويروى بضمّ الكاف.

(٧) الكتاب ٢٨٤/٢.

(٨) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٤٨: « فمن أخذه من (أنتن) قال: مُنتِن، ومن أخذه من (نتُن) قال: مِنْتِن ». قال ابن السيد في الاقتضاب ٣١٤/٢: « يمكن أن يكون (مِنتِن) المسكور الميم والتاء من =

وقوله: « وقالوا: رأيت العِكِمْ »[1] إلى قوله: « صار في النّصب كأنّه بعد السّاكن »[2].

الأعلم[3]: تبيّن في هذا الفصل أنّه لايُحرّك السّاكن الأوّل بالفتح في حالٍ من الأحوال، لابإلقاء فتحة مابعده / عليه، ولابإتباع فتحة ماقبله، لاتقول: [٢٤ب] رأيت البَكَرْ، وهذا البَكَرْ[4]، فتُتبِع الكافَ [الباءَ، وإنّما يُحرّك][5] السّاكنُ الأوّلُ بالضّمّ أوالكسر، فإن كان الحرف [الأوّل][6] مفتوحاً حُرّك بحركةِ ما بعده كقو[لك: هذا][7] بَكُر، وأخذت من بَكِرْ، وإن كان الحرف الأوّل مضموماً أو مكسوراً أتبع ماقبله[8]، كقولك: [هذا][9] عِدِلْ، وهذا بُسُرْ في قول من قال: بُسْرٌ، بإسكان السّين[10].

ثمّ قال: « وإنّما فعلوا ذلك في هذا؛ لأنّهم لمّا جعلوا ماقبل السّاكن في الجرّ

(أنتن) أيضا، غير أنهم كسروا الميم اتباعا لكسرة التاء ». وهذا مذهب سيبويه. انظر الكتاب ٣٢٨/٢. قال ابن جنّي في الخصائص ١٤٣/٢: « مُنتِن وهو الأصل ثمّ يليه مِنتِن، وأقلّها مُنتُن، فأمّا من قال: إنّ مُنْتِن من قولهم: أنتن، ومِنْتِن من قولهم: نَتُن الشّيء، فإنّ ذلك لُكنةٌ منه ».

(١) في الأصل: العلم. وكذا سأتي في المواضع التّالية، وسيصرّح المؤلّف بما أثبتّه، وهو الموافق لكتاب سيبويه.

(٢) الكتاب ٢٨٤/٢.

(٣) انظر النّكت ١١٠٤، ١١٠٥. وانظر السّيرافي النّحوي ٤٢٤.

(٤) في الأصل: بكر.

(٥) ذهب الخرم بأكثره.

(٦) تكملة من النّكت يلتئم بها الكلام.

(٧) لم يظهر بسبب الخرم.

(٨) من قوله: هذا بكر إلى هنا ساقط في النّكت. وهو في السّيرافي النّحوي ٤٢٤.

(٩) لم يظهر بسبب الخرم.

(١٠) انتهى النّقل من النّكت.

والرّفع مثله بعده صار في النّصب كأنّه بعد السّاكن »[1].

يريد: أنّهم لمّا قالوا: هذا البُسُرْ، ومررت بالبُسُرْ، فأتبعوا السّين الباء في الرّفع والخفض[2] قالوا: مررت بالعِكِمْ، وهذا العِكِمْ، فأتبعوا الكاف العين[3] في الحـــالين؛ أجروا العين والباء في تحريك مابعدهما بحركتيهما مجراهما لوكانا أواخـــرَ الكلمـــتين، مضمومتين أو مكسورتين، فسكّنا ونقلت[4] حركتهما إلى السّاكن قبلهما، فصـــار قولنا: البُسُرْ، في الرّفع والخفض، وإن كان متبعاً لأوّله، بمنزلته لو كان « البُسْـــرُ » في الرّفع والخفض ثمّ نقلت حركته التي هي الضّمّة إلى السّين، وكذلك صار « العِكِـــمْ » في الحالتين بمنزلته لوكان « العِكم » في الرّفع والخفض بالكسر ثمّ نقلت حركة آخره إلى الكاف، فلمّا فُعِل فيهما في الرّفع والخفض هذا فُعل بهما في النّصب ذلـــك؛ لأنّ حركة أوّلهما في النّصب على ماكانت عليه في الرّفع والخفض، وهـــي المراعـــاة في الإتباع بمنزلتهما في النّقل، فجرى المنصوب في الإتبـــاع في هـــذا مجـــرى المرفـــوع والمخفوض. والله الموفّق.

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٤ وفيه: « في الرفع والجر ».

(٢) في الأصل: بالخفض.

(٣) في الأصل: العين الكاف.

(٤) في الأصل: وتقلب.

هذا باب الوقف
في الياء والواو والألف

قوله: « غير مهموسات »[1].

تعرّض للجهر والهمس اللّذين تنقسم إليهما الحروف، فالمهموسات عشـــرة، يجمعها « سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه » وباقي الحروف وهي تسعة عشر مجهورة.

ومعنى المجهور: أنّه حرفٌ أشبع الاعتماد عليه في موضعه، ومنـــع الـــنّفس أن يجري معه، حتّى ينقضي الاعتماد ويجري الصّوت.

والمهموس: حرفٌ أضعف الاعتماد عليه في موضعه حتّى جرى معه النّفسُ.

وذكر أنّه ليس شيءٌ من الحروف أوسعَ مخرجاً[2] منها، ولا أمدَّ للصّوت[3].

قلت: إلاّ أنّ الألفَ أشدُّ امتداداً وأوسعُ مخرجاً، وهي الحرف الهاوي.

وقوله: « في موضع الهمزة » يدلّ على أنّ الهمزة من أسفل الحلـــق وأقصـــاه، والهاء تلي الألف.

وأبوالحسن زعم أنّ مرتبتها: الهمزة، وأنّ الهاء مع الألف لاقبلها ولابعدها[4].

ويدلّ على صحّة قول سيبويه: أنّك متى حرّكت الألف اعتمدت بهـــا علـــى

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٢) في الأصل: مخارج.

(٣) يعني: الياء والواو والألف. انظر الكتاب ٢/٢٨٥.

(٤) قال سيبويه ٢/٤٠٤: « الهمزة والألف والهاء ». وفي ٢/٤٠٥: « الهمزة والهاء والألـــف ». ولعـــلّ سيبويه لم يرد بهذين النّصين التّرتيب، وربّما فهم منهما الأخفش التّساوي في المخرج بين الألـــف والهـــاء. قال أبو حيّان: « وزعم ابن خروف أنّ سيبويه لم يقصد ترتيبا فيما هو من مخرج واحـــد ». انظـــر ســـر صناعة الإعراب ٤٦، ٤٧، الممتع ٦٦٨، شرح الشّافية للرّضي ٣/٢٥١، ارتشاف الضرب ٦، ٨ (رجب).

أقرب الحروف منها إلى أسفل فقلبتها همزة، ولوكانت الهاء معها لقلبتها هاء[1].

وذكر أنّ بعضَ العربِ يجعلُ مكانَ الألف همزةً في الوقف[2]. والعلّة في ذلك أنّ الهمزة إذا كان قبلها متحرّكٌ فهي أبين من الألف؛ لأنّ الألف خفيّة، ولّما كان الوقف موضع استراحة؛ لأنّه أن تقطع كلامَك بسكوت غُيّر بأنواع من التّغيير، قيل: إنّها تُزاحمُ إلاّ أن تُغيّر، وقصدتَ في أكثر ذلك بيانَ حركةِ الحرفِ الموقوفِ عليه، أو بيان الحرف نفسِه[3] بإبداله حرفاً حادّاً[4] منه.

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٤٧.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٨٥.

(٣) في الأصل: بنفسه.

(٤) في الأصل: حاذا.

هذا باب الوقف في الهمز / [٢٥أ]

[قوله: « يلقون](١) على السّاكن »(٢).

يقول: [يلقون](٣) الحركةَ التي تستحقّها الهمزة في الدّرج(٤)، ولا يُشترط فيما [آخره همزة](٥) مااشتُرط فيما ليس آخره همزة، نحو « العدْل، والبُسْر »، من أنّه لايخرج النّقل عن [أبنية](٦) الأسماء، فإنّ الذين ينقلون فيما آخره همزة لايُراعون هذا من حيث كان عارضاً.

وما ذكره عن ناسٍ من بني تميم أحسنُ(٧)؛ لأنّهم لم يقولوا: هذا عِدُلْ، ولابالبُسِرْ(٨)، وهذا وقف الذين يقولون: عِدِلْ، وبالبُسُرْ(٩)، وكذلك يفعلون في النّصب؛ لأنّهم لاينقلون حركته بتَّةً.

« وقالوا: رأيت البُطُؤْ »(١٠).

---

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ النّون وطرف الواو.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) يعني: يلقونها على ماقبلها، وقد ذكر سيبويه أنّ هذا لغة ناس كثير من العرب، وأنه سمعه من تميم وأسد. انظر الكتاب ٢/٢٨٥.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ التّاء.

(٦) لم يظهر بسبب الخرم.

(٧) قال: « وأما ناس من بني تميم فيقولون هو الرِّدِئْ، كرهوا الضمة بعد الكسرة لأنه ليس في الكلام فِعُل . . . وقالوا: رأيت الرِّدِئْ ففعلوا هذا في النصب كما فعلوا في الرفع ». ويريد بذلك: أنهم يجعلون حركة الثاني كالأول. الكتاب ٢/٢٨٦.

(٨) هذا وقف بعض بني تميم الذي حسنه المؤلف، فالإشارة في قوله: وهذا، عائدة على قوله: وما ذكره . . .

(٩) يعني: بني تميم السابقين، حيث يجعلون حركة العين تابعة لحركة الفاء.

(١٠) الكتاب ٢/٢٨٦.

فأتبعوا في النّصب كما أتبعوا فيما تقدّم[1].

الخَبْءُ: كلُّ شيء غائب، قال الله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الخَبْءَ﴾[2] أي: يُخرج السِّرَّ والغيب، وهو مسمّى بالمصدر، تقول: خَبَأتُ خَبْأً، كما يُقال: الخَلْق للمخلوق، والصّيد للمصِيد. وجاء في التّفسير أنّ ﴿الخَبْءَ﴾: المطرُ من السّماء والنّبات من الأرض.

والوَثْء: مصدر وثِئتْ يدُه وَثْئاً، وهو نحو الفكّ[3]، فهي مَوْثُوءةٌ[4].

وفسّر سيبويه « الرِّدْء » بالصّاحب[5]. وقيل: الرِّدْء: العُزْرة، يعني: المعين والمقوّي، يقال: أردَأْتُه بكذا، أي: جعلته قويّا به[6]. وقرأ نافع: ﴿رِدًا﴾[7] بغير همز. قال الهروي[8]: أي[9]: زيادة، قال الفرّاء: العرب تقول: الغنم تُرْدِي على مائة، أي: تزيد عليها[10]. وقال كُراع: « أرديتُ عليه إرداء: زدت عليه »[11].

---

(١) يعني: جعلوا حركة الثاني كالأول في النصب كما فعلوه في الرفع والجر، وهم بنو تميم السابقين.

(٢) النمل: ٢٥.

(٣) في الأصل: للك.

(٤) في الأصل: مثوءة.

(٥) الكتاب ٢/٢٨٦.

(٦) في الأصل: رداته بكذا اي جعلته قوي له.

(٧) من قوله تعالى: ﴿فأرسله معي ردءاً يصدّقني﴾. القصص: ٣٤.

(٨) أبوعُبيد أحمد بن محمّد الباشانيّ الهرويّ [ت: ٤٠١هـ] صاحب الغريبين. أخذ عن أبي منصور الأزهري، وسليمان الخطّابي، وأخذ عنه إسماعيل بن عبد الرحمن النّيسابوري. انظر وفيّات الأعيان ١/٣٤، شذرات الذهب ٣/١٦١، بغية الوعاة ١/٣٧١.

(٩) في الأصل: لابي.

(١٠) انظر الغريبين ٣/٧٣١.

(١١) المجرّد ١/١٠٥. و« أرديت » تقرأ في الأصل: أردأت. قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٤/١٦٧: « قال الليث: لغة للعرب: أردأ على الخمسين، إذا زاد.. قلت: لم أسمع الهمز في (أردى) لغير الليث، وهذا غلطٌ منه ». وفي الإقناع لابن الباذش ٣٩٥، ٣٩٦: « وقد روي عن نافعٍ أنّه ليس مخففا من (ردء) وأنّه

=

ومعنى قوله: « مايلزم (الفَرْع) »[1] قصد إلى التّشبيه بـ« الفَرْع »؛ لأنّ الهمزة تشبه بالعين[2]، فشبّه ماكانت الهمزة في آخره وقبله ساكنٌ بـ« الفرع »، ولذلك شبّه الهمزة المفتوح ماقبلها بـ« النّطَعِ ». ويقال: نطْعٌ أيضا[3].

وقوله: « ولا إشمام في هذه الواو »[4].

يريد: أنّ الذي تُقلب إليه الهمزة لاروم ولاإشمام فيه؛ لأنّه بمترلة حروف المدّ واللّين؛ لأنّ الإشمام إشارةٌ إلى الحركة التي كانت في الوصل، والرّوم تضعيفها[5]، وما قُلبت إليه الهمزة لم يكن له وجودٌ في الوصل أصلاً، فلا تُشَمُّ، ولاتُرامُ، كما أنّ حروف المدّ واللّين لمّا لم تكن لها حركات في الوصل إنّما كانت سواكنَ لاتُشَمُّ ولاتُرام.

و« الحَبَأُ » مقصورٌ ومهموز، وجمعه: أَحْباء ممدود، وهم جلساء الملك وخاصّته.

(فِعَل) من قولهم: أردى على المائة، أي: زاد عليها... والمعنى على هذا: فأرسله معي زيادةً يُصدِّقني، ولايكون مخالفاً لأصله على هذا الوجه ». وانظر الدّر المصون ٦٧٧/٨.

(١) المؤلف عاد إلى كلام سيبويه في أول الباب ٢٨٥/٢.

(٢) في الأصل: بالعير. انظر السّيرافي النّحوي ٤٣١، التّعليقة ٢٢٠/٤.

(٣) في القاموس المحيط (نطع): « النّطع بالكسر وبالفتح وبالتحريك وكعِنَب: بساطٌ من الأديم ».

(٤) الكتاب ٢٨٦/٢. وفي الأصل: والاشمام. وقد ذكر سيبويه هذا في لغة أهل الحجاز، وهم لايحققون الهمز، وقبل النص السابق: « ولوكان ماقبلها مضموما لزمها الواو . . . ولا إشمام . . . ».

(٥) أي: إضعافها.

هذا باب الساكن
الذي تحركه[1] في الوقف

قوله: « ها التذكير »[2].

يريد: أنّها إذا كانت « ها » التّأنيث لم ينقل حركتها؛ لأن ذلك يـؤدي إلى حذف الألف وذلك في لغة شاذة، وعليه تأول بعض النحويين قوله:

ونَهنهتُ نفسي بعدما كِدتُ أفعلَهْ[3].

قالوا: أراد: أفعلُها[4]، فحذفوا الألف وقلبوا حركة الهاء على اللام[5]. قالوا: ومثل ذلك قول بعضهم: أيُّ رجالٍ بَهْ[6]؟ أراد: بِهَا. وقول بعضهم حين قـال لـه القائل: طاح مَرْقَمة: وأنت إن لم تَلْقَمُهْ[7].

---

(١) في الأصل: الذي في تحركه.

(٢) الكتاب ٢٨٦/٢ وفيه: « المذكر ».

(٣) صدره:

ولم أرَ مثلها خُـباسة واجِـدٍ

والبيت من مجموعة أبيات لعامر بن جوين الطائي أوردها الغندجاني في فرحة الأديب ٨٢، وقـال: « قالها...في هند أخت امرئ القيس بن حجر لما هرب من النعمان بن المنذر، ونزل عليه، فأراد عامر الغدر به، فتحول عنه ». وتنسب لغيره.

وانظر الكتاب ١٥٥/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٣٧/١، الإنصاف ٥٦١، شرح جمـل الزّجـاجي لابن عصفور ١٣٢/١، ضرائر الشّعر له ١٥١.

(٤) في الأصل: فعله.

(٥) رُوي هذا القول عن الفراء والمبرد. انظر الحجة ١٠٢/١، الإنصاف ٥٦٧، مغـني اللبيـب ٨٣٩. وانظر مايأتي ١٥٢.

(٦) انظر مجمع الأمثال ١٩٦/١. ومثله قول أعرابي من طيّئ: « بالفضل ذو فضلكم الله بَـهْ، والكرامـة ذات أكرمكم اللهُ بَهْ ». وسيعيد المؤلف المسألة في ١٥٢، ١٥٣ وفيها مثالٌ آخر. وانظر الإنصاف ٥٦٨.

(٧) يروى أن ثلاثة اصطحبوا، فصـادواحمارا، وذهب أحدهم وكان من بني فزارة في بعض حاجتـه،

=

ومذهب سيبويه في « أفعلَهْ » أنه على إضمار « أن »؛ لأن « أن » تستعمل مع « كاد » تشبيها بـ« عسى » في الضرورة[1]

قال بعض أصحابنا[2]: فأما ما احتجّ به من قولهم: بَهْ، فليس مثل « أفعلَهْ »؛ لأنّ هذا تقلب فيه الحركة إلى مبنيّ، وهذا إلى معرب.

قلت: والإمام لم يفرق بين المعرب والمبني في هذا الباب، بدليل: « اضْرِبُهْ، وعنُهْ، ومنُهْ »[3]. وأما « إن لم تَلقمْهْ »، فليس فيه حجة أيضا؛ لأنه[4] على حذف النون الخفيفة وإرادتها؛ لأنه موضع دخولها[5].

وقوله:

... ... وهذا / أَزْحِلُهْ[6] [٢٥ب]

يعني: أبعدْه. كُراع[7]: ويقال: زَحَلَ الرجلُ يَزحَلُ زُحُولا: تنحّى قليلا،

فطبخ الآخران وأكلا، وتركاللفزاري جردان الحمار، ففطن وأمرهما بأكله وإلا قتلهما، فأبى أحدهما وكان اسمه مرقمة، فقتله، فقال الآخر: طاح مرقمة، فقال الفزاري: وأنت إن لم تلقمه. انظر مجمع الأمثال ١/١٧٦، الإنصاف ٥٦٧.

(١) انظر الكتاب ١/١٥٥. قال ابن هشام مؤيدا قول المبرد: « وهذا أولى من قول سيبويه؛ لأنه أضمر (أن) في موضع حقها ألاّ تدخلَ فيه صريحا وهو خبر (كاد)، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها ». مغني اللبيب ٨٣٩.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٧.

(٤) في الأصل: ولا. وانظر التخريج الآتي في الإنصاف ٥٦٨.

(٥) والتقدير: تلقمَنْهُ، ثم حذفت النون وبقيت الميم مفتوحة. انظر الإنصاف ٥٦٨.

(٦) جزءٌ من بيت رجز لأبي النجم العجلي، وهو بتمامه:

فقرِّبَنْ هذا وهذا أزحله

انظر الكتاب ٢/٢٨٧، الأصول ٢/٣٨٥، السيرافي النحوي ٤٣٦.

(٧) انظر المنتخب ٣١٨، اللسان (زحل).

وزَحَل يَزحَلُ: [إذا تنحّى عن][1] الأمر قبيحا كان أوحسنا. ومن بعد فقد تنحـــى، فالمعنى قريبٌ بعضه من بعض.

(١) موضعه مخروم، والمثبت من المنتخب ٣١٨.

هذا باب الحرف الذي
تبدل[1] في الوقف مكانه حرفا آخر[2]

ذكر لغة فزارة وناس من قيس[3]. وأنشد ابن جني شاهدا عليها:

إنّ لطيٍّ نسوةً تحت الغَضَيْ يمنعُهـــنّ اللهُ ممن قد طغَيْ

بالمشرفياتِ وطعنٍ بالقنَيْ[4]

وذكر قول بني تميم في الوقف، فإذا وصلوا قالوا: هذي[5] فلانة.

قـــال ابن جني[6]: الدّلالة على أن الهاء بدل من ياء « هذي » دون أن تكون الياء في « هذي » بدلا من الهاء في « هذه » قولهم في تحقير « ذا »: ذَيًّا، و« ذي » إنمـــا هي تأنيث « ذا » ومن لفظه، وكما لاتجد للهاء في المذكر أصلا فكذلك هي أيضـــا في المؤنث بدل عن أصل-قال- وليست الهاء في هذه وإن استفيد منها التأنيث بمترلة [هاء][7] « طَلحة وحَمزة »؛ لأن الهاء في « طَلحـــة وحَمـــزة » زائـــدة، والهـــاء في « هذه » ليست بزائدة، وإنما هي بدل من الياء التي هي عين الفعل في « هــــذي ». وأيضا فإن الهاء في نحو « طلحة » تجدها في الأصل تاءً نحو « طلحتان »، والهـــاء في

---

(١) في الأصل: الحروف التي تبدل. والتصويب من الكتاب ٢/٢٨٧.

(٢) في الكتاب ٢/٢٨٧: « حرفا أبين ».

(٣) يعني: قلب الألف ياء في الوقف دون الوصل. انظر الكتـــاب ٢/٢٨٧. وانظـــر شـــرح الحماســـة للمرزوقي ٨٢٩، وشرح التّصريح على التّوضيح ٢/٣٣٩. وهي لطيّئ في الوصل والوقف. انظـــر الكتـــاب ٢/٢٨٧، شرح المفصّل لابن يعيش ٩/٧٧.

(٤) في الأصل: فيمن قد. انظر سر صناعة الإعراب ٧٠٢، المنصف ١/١٦٠، المحتسب ١/٧٧.

(٥) في الأصل: هذا. ونص الكتاب ٢/٢٨٧: « ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقـــف: هـــذهْ، فـــإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة ».

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٥٥٦-٥٥٩ بتصرف.

(٧) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٥٦.

« هذه » ثابتة في الوصل ثباتها في الوقف.

فإن قلت[1]: فإذا كانت الهاء في « هذه » إنما هي بدل من الياء في « هـذي »، فما الذي دعاهم إلى تحريكها وكسرها في الوصل في قولهم: هذهِ[2] هند، وهلاّ تُركت ساكنة إذ[3] كانت في اسم غير متمكن.

قلت: شبهت بهاء الإضمار في نحو « مررت بهِ، ونظرت إلى غلامهِ »[4].
ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري على أصل القياس فيقول: هذهْ هند، ونظرت إلى هذهْ يافتى، وإذا لقيها ساكن بعدها لم يكن بد من كسرها وذلك قوله: هذهِ المرأة.

فإن قلت: الكسرة في « هذه المرأة » هل هي لالتقاء الساكنين أوهي الكسرة في لغة من قال: هذهِ هند، فكسر؟

قلت: القياس أن تكون الكسرة هي حركة الهاء من قولك: هذهِ هند، لاحركة التقاء[5] الساكنين، وتكون مثل حركة الميم من « همْ » عند من يسكنها، ومتى[6] احتاج إلى تحريكها رد إليها الضمة التي في لغة من يقول: همُ[7].

وكذلك مَن قال: مُذْ، فحذف النون من « مُنذ » وأزال الضمة عن الذال لزوال النون الساكنة من قبلها، إذا احتاج إلى حركة الذال ردها إلى الضم، فيقول: مذُ اليومِ.

---

(١) في الأصل: قلتا.

(٢) في الأصل: هذهي.

(٣) في الأصل: إذا.

(٤) في الأصل: بهي...غلامهي.

(٥) في الأصل: لالتقاء. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٥٧.

(٦) في الأصل: ومن. والتصويب من سر صناعة الإعراب ٥٥٧.

(٧) في الأصل: همو.

فإن قلت: فقد أنشد الكوفيون:

فهمُ بطانتُهم وهمْ وزراؤهمْ وهمُ القضاةُ ومنهمُ الحكّامُ[1]

ورويته عن الفراء: ومنهمِ الحجاب. وحكى الفراء في هذه اللغة أنه سمعها من بعض بني سليم[2]. وحكى اللحياني[3]: مذِ اليومِ، ومذِ الليلةِ، بكسر الذال.

فالجواب: أن هذه اللغة قليلة ضعيفة، وماكان هذا حاله وجب أن يطرح. وكذلك حكاية اللحياني[4].

وذكر إبدال الجيم من الياء المشددة لخفاء الياء وبيان الجيم. والبَرْنِيّ[5]: ضرب من التّمر.

---

(١) والبيت في الخصائص ١٣٢/٣، المحتسب ٤٥/١، سر صناعة الإعراب ٥٥٨، شرح المفصّل لابن يعيش ١٣٢/٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٤/١، ٢١٦/٢، ارتشاف الضرب ٩٢١ (رجب)، المساعد ٩٤/١.

(٢) انظر شرح المفصّل لابن يعيش ١٣٢/٣، ارتشاف الضرب٩٢٢ (رجب).

(٣) أبو الحسن عليّ بن المبارك، من بني لِحْيان بن هذيل بن مدركة. وقيل: سمّي به لعظم لحيته [ت: ٢١٠هـ تقريبا] كان من كبار اللغويين. أخذ عن الكسائي، وعليه اعتمد، وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني وغيرهم، وأخذ عنه القاسم بن سلاّم وابن السكيت. من مصنفاته: النوادر. انظر طبقات النحويين واللغويين ١٩٥، نزهة الألباء ١٣٧، ١٣٨، بغية الوعاة ١٨٥/٢، هدية العارفين ٦٦٨/١.

(٤) انتهى النقل من سر صناعة الإعراب.

(٥) في الأصل: والذي. وما فسره أورده سيبويه في شاهد مسموع من أناس من بني سعد، وهو:

خالي عويفٌ وأبوعلجِّ

المطعمانِ الشحمَ بالعشجِّ

وبالغداة فلقِ البرنجِّ

انظر الكتاب ٢٨٨/٢. وانظر جمهرة اللغة ٤٢، ٢٤٢، السيرافي النحوي ٤٤٠، ٥٧٩، الأمالي ٧٧/٢، المنصف ١٧٨/٢، ٧٩/٣، سر صناعة الإعراب ١٧٥، شرح الملوكي ٣٣٠، اللباب ٣٥٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩، ٥٠/١٠، شرح الشافية للرضي ٢٨٧/٢، شرح شواهده ٢١٢.

قال أبوعمرو: قلت لرجل من بني حَنْظَــلة: ممن أنت؟ [فقــال]: فُقَــيْمِجّ[1] -قال- فقلت: من أيهم؟ فقال: مرِّجّ. أراد: فقيمي، ومرِّي[2].

وقد يبدلون الياء المخففة جيما، قال ابن جني: وأنشد الفراء:

لاهُمَّ إن كنتَ قبلتَ حِجَّتِجْ[3] فلايزالُ شاحِــجٌ يأتيكَ بِجْ

أقمرُ نَهّــاتٌ يُنزِّي وَفْرتِجْ[4]

وأنشد ابن جنِّي:

حتى إذا ما أمسَجَتْ وأمْسَجَا[5]

يريد: أمسيت وأمسيا[6]. قال[7]: وهذا أحد مايدل على ماندعيه من أن أصل « رَمَت » « رَمَيَتْ »، و« غَزَت » « غزَوَتْ »؛ ألاترى أنه لمّا أبدل / [اليــاء مــن][8] [٢٦أ]

---

(١) في الأصل: ممن أنت فتنحنح.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١٧٦.

(٣) في الأصل: قتلت حنحح.

(٤) في الأصل: قماب تبري ونونج. انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧. وانظر النوادر ٤٥٦، الإبدال لابن السكيت ٩٦، مجالس ثعلب ١١٧، التّبصرة والتّذكرة ٨٦٦، المحتسب ٧٥/١، شرح التصريف ٣٦٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١٠، ضرائر الشّعر لابن عصفور ٢٣١، شرح الشافية للرضي ٢٨٧/٢، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٧١/٢، شرح شواهد شرح الشافية ٢١٥.

(٥) في الأصل: اسمجت واسمجا. انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧، المحتسب ٧٤/١. والبيت ينسب للعجّاج، ولم أقف عليه في ديوانه برواية الأصمعي في أرجوزته الجيميّة. وهو في التّكملة ٥٦٦، التّبصرة والتذكرة ٨٦٦، شرح التصريف ٣٧٢، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠، شرح الملوكي ٣٢٩، ٣٣١، ضرائر الشّعر لابن عصفور ٢٣٢، المقرب ٥٢٢، الممتع ٣٥٥، اللسان (مسى).

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧، المحتسب ٧٤/١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٣.

(٧) يعني: ابن جني. انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧، ١٧٨.

(٨) مخروم في الأصل، وأثبته من سر صناعة الإعراب ١٧٨.

« أمسيت » جيما، والجيمُ حرفٌ صحيح يحتمل الحركات ولايلحقــه[1] الانقــلاب الذي [يلحق][2] الياء والواو، صحّحها كمايجب في الجيم، فدل « أمسجت » على أن أصل « أمست » « أمسيت »، وكذلك قال أيضا[3]: وأمسجا، فــدل علــى [أن][4] أصل « أمسَى » « أمسَيَ ». والله الموفق.

---

(١) في الأصل: صحيح فيحتمل الحركات لايلحقه. والمثبت من سر صناعة الإعراب ١٧٨.

(٢) مخروم في الأصل، وأثبته من سر صناعة الإعراب ١٧٨.

(٣) في الأصل: فدل أمست على أصل أمسيت ولذلك قال. وقد خرم موضع أيضا. والمثبت مــن ســر صناعة الإعراب ١٧٨.

(٤) تكملة من سر صناعة الإعراب ١٧٨ يلتئم بهاالسياق.

هذا باب ماتحذف[1]
من أواخر الأسماء في الوقف

قوله: « هذا قاضْ، وهذا غازْ، وهذا عمْ »[2].

مثَّل بالمرفوع، ومثلُه في ذلك المخفوض؛ لأن الأصل « هذا قاضيٌ وعمِيٌ، ومررت بقاضيٍ وعمِيٍ »، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء التي قبلها كسرةٌ فسكنت، فالتقى ساكنان الياء والتنوينُ فحذفت الياء لاجتماع الساكنين، فإذا وقفوا لم يردوا الياء وإن لم يكن تنوين؛ لأن التنوين في النية، لأن حذفه في الوقف عارض لايُعتد به، والأكثر عدم الاعتداد[3] بالعارض.

ووجهُ ردِّ الياء[4]: أن حذف الياء في الوصل إنماكان لالتقاء الساكنين الياء والتنوين، وقد سقط التنوين للوقف فجاز أن ترجع الياء مراعاةً لفظيّةً، وقرأ ابن كثير بها: ﴿ولكلّ قومٍ هادي﴾[5].

واختار المبرد وأبوعلي مذهبَ الخليل[6].

قال ابن ولاد[7]: وهذه مسألة تكلموا فيها بآرائهم، وسبيلها أن ترد إلى

---

(١) في الكتاب ٢/٢٨٨: « مايحذف ».

(٢) الكتاب ٢/٢٨٨.

(٣) في الأصل: الاعتماد.

(٤) هذا تعليل اللغة الأقل.

(٥) الرّعد: ٧. وانظر السّيرافي النّحوي ٤٤١، التبصرة في القراءات ٢٣٣، ٢٣٤، الإقناع ٦٧٥.

(٦) انظر التّكملة ١٩١، الانتصار ٢٥٢.

(٧) الانتصار ٢٥٣.

الأشبه بكلام العرب في كلامها[1]، وكلٌّ قد ذهب مذهبا حسنا، إلا أن قول الخليل أقوى، وذلك أن الإتمام [أصلٌ][2] والحذف عارض من الكلمة لأسباب توجبه، وليس ها هنا سببٌ غير[3] ما قال من أن النداء باب حذف، يقولون فيه: ياحارِ، ويحذفون التنوين، والأسماء فيه قد تأتي على التمام غير محذوفة ولا مرخمة، فالتمام أولى به على الأصل إذا لم يسمع قول العرب فيها، وكان الباب قد يكون فيه التمام والمحذوف فتركه على التمام أولى به؛ لأنه الأصل.

فإن زعم أنهم يحذفون التنوين في النداء حذفا مطردا، فهذا الذي دعانا إلى أن نَدَعَ الياء ولانحذفها؛ لأن حذف التنوين في[4] هذا الباب قد أُمِن فيه السبب الموجب لحذفها، كما وجب ردُّها مع الألف واللام إذا قلت: هذا القاضي؛ لأن التنوين قد أُمِن فيه [مع][5] الألف واللام كما أمن في النداء، فلزم الرد في الوجهين جميعا كما قال الخليل[6].

قوله: « ولايقولون: لم يكُ الرجلُ؛ لأنها في موضع تُحرّك فيه »[7].

يريد: فتقوَى بالحركة، فلاتحذف، قال الله تعالى: ﴿لم يَكُنِ الذينَ كَفَرُوا﴾[8].

---

(١) في الانتصار ٢٥٣: « الأشبه من مذاهب العرب وكلامهم ».

(٢) تكملة من الانتصار ٢٥٣ يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: على. وقبله في الانتصار ٢٥٣: « أراناه سيبويه ».

(٤) في الانتصار ٢٥٣: « . . . التنوين يوجب ردّ الياء في قاض، فلمّا كان السبب الذي يوجب حذف الياء متروكاً في النداء، وجب ردّها في . . . ».

(٥) تكملة من الانتصار ٢٥٣ يلتئم بها الكلام.

(٦) انتهى النّقل من الانتصار.

(٧) الكتاب ٢/٢٨٩. وفيه: « في موضعِ تَحرُّكٍ فلم... ».

(٨) البيّنة: ١.

وهذا هو المعروف. وقد ذكر أبوزيد في نوادره شعرا، وهو:

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجَه ... رسمُ دارٍ قد تعفَّى بالسِّرَرْ

غيّر الجِـــــدةَ من عِرفانِه ... خِرقُ الريح وطوفانُ المطرْ[1]

وهذا شاذّ، وقد استعمله أبوالطيب:

جللاً كما بي فَلْيَكُ التبريحُ[2]

وقال ابن جني: وكان الوجه أن يكسرها لالتقاء الســاكنين لأنها حــرف صحيح، وليس حذف النون كحذفها في قوله:

لم يكُ شيءٌ ياإلهــي قبلكا[3]

لأنه حذف النون من « يكن » وهي ساكنة، فضارعت بــالمخرج والزيــادة والغنة والسكون حرف المد واللين، فحذفت كما يحذف، وهي هنا / قوية بالحركة، [٢٦ب] فكان ينبغي ألاّ يحذفها، ولكنه لم يعتد بالحركة في النون[لما كانت][4] غــير لازمــة ضرورة، هذا مع أنه قد حذفت النون من « يك » فكأنه جاء بالساكن فأدخله على « فلْيكُ ». والله الموفق.

---

(١) في الأصل: وطول المطر. انظر النوادر ٢٩٦. والبيتان لحُسَيل بن عُرْفُطة، جاهلي وانظــر السّــيرافي النّحوي ٤٤٥، كتاب الشّعر ١١٤، المسائل العسكريّة ١٧٨، الخصائص ١/٩٠، المنصــف ٢/٢٢٨، ســر صناعة الإعراب ٥٤٠، ضرائر الشّعر لابن عصفور ١١٥، شرح كتاب ســيبويه للصّــفّار ٣٨٠، خزانــة الأدب ٩/٣٠٤.

(٢) عجزه:

أغذاء ذا الرشأ الأغن الشيحُ

انظر ديوانه ٦٦، شرحه المنسوب لأبي البقاء العكبري ١/٢٤٢.

(٣) البيت في الكتاب ١/٣١٦، المقتضب ٤/٢٤٧، المنصف ٢/٢٣٢، شرح المفصّــل لابــن يعــيش ٢/١١، شرح التّصريح على التّوضيح ٢/٣٦، همع الهوامع ٤/٢٨١.

(٤) مخروم في الأصل، وأثبته من شرح ديوان أبي الطيب المنسوب للعكبري ١/٢٤٣.

هذا باب مايحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لاتذهب في الوصل

قوله: « لأن (بي) اسم »[1]

قد تقدم له مثل هذا في باب علامة إضمار المنصوب[2]، ويوهم هذا أنّ النون والياء هما الضمير، [وإنما الضمير][3] الياء خاصة، والنون وقاية للفعل من الكسر، لكن لما لزمت هذه النون الياء في الفعل، وكانت لاتفارقها جعلهما ضميرا مجازا، والدليل على ماقلته: أنها إذا كانت مع الأسماء مفعولةً لم تحتج فيها إلى النون، نحو « الضاربي »، وشبهه، لما استغنوا عنها لم يأتوا بها، فأما ياء المتكلم فالحذف فيها حسن لأن النون التي قبلها تدل عليها، ولالبس فيها.

وأماقولك: هذا غلاميْ، فليس فيه لبس، وأما قولك: هذا غلامْ فلا يجيزه بعض النحويين لأجل اللبس[4]، وقد أجازه سيبويه، وهو الصحيح؛ لأن الوصل يبيّنه بكسر الميم، واكتفاء بدلالة الحال على ماحذف، وهذا الحذف في هذه الياء إنما هو

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٩.

(٢) انظر الكتاب ١/٣٨٠.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٤) في الأصل: هذا غلامِ فليس فيه لبس فلا يجيزه بعض النحويين اللبس. وبما أثبته يستقيم الكلام، إن شاء الله. قال الرضي: « وإن كانت في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان نحو: غلامْ، كماجاز في المنقوص؛ حذرا من الالتباس، وأجازه سيبويه اعتمادا في إزالة اللبس على حال الوصل، فعلى هذا قول المصنف: (حركت أو سكنت) وهمٌ؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف، بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره ». شرح الشافية ٢/٣٠٠، ٣٠١. وانظر الكتاب ٢/٢٨٩، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٨٩.

على لغة من أسكنها لضعفها بالسكون، فيسهل حذفها لذلك[1].

ومعنى قول سيبويه: « فأمّا الألف التي تذهب في الوصل فإنها لاتحذف في الوقف »[2].

يريد: ألف « عصا ورحى » ومأأشبهه، يحذف في الوصل لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت ذهب التنوين، فعادت الألف. وهذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الحرف[3]. وهذا خلاف ما تأوله أبوعلي الفارسي على سيبويه من أن مذهبه أن ألف « عصا » في النصب مبدلة من التنوين، وفي الرفع والجر هي المنقلبة، وتبعه الزمخشري وابن خروف[4]، وتأولوا هذا المذهب على حمل المعلل على الصحيح؛ لأن في الصحيح يُبدل من التنوين ألفٌ في حال النصب خاصة، وفي الرفع والخفض يحذف، فكذلك اغتفروا هنا، وتأول

---

(١) يريد: لغة من أسكن الياء في الوصل، فقال: ياغلاميْ أقبل، فالوقف على هذا فيه وجهان: الأول: الوقف عليه بياء ساكنة كالوصل. الثاني: الوقف عليه بحذف الياء وإسكان ماقبلها، وهذا ماأجازه سيبويه. وزاد ابن الحاجب: تحريك ماقبل الياء بعد حذفها، ووهمه الرضي. أمّا لغةُ من يحرك الياء في الوصل، فله وجهان أيضا: الأول: إسكان الياء. والثاني زيادة الهاء، نحو: غلاميه. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٩، ٨٦، شرح الشافية للرضي ٣٠٠/٢، ٣٠١.

(٢) الكتاب٢٩٠/٢ وفيه: « وأماالألفات ».

(٣) في الأصل: الحروف. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥١ وهو المستدلّ. وهذا المذهب ينسب لأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، والكسائي. انظر الإقناع ٥٠٥- ٥١٠، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٤٣٠/٢، شرح الكافية الشافية ١٩٨٣، شرح الشّافية للرّضي ٢٨٤/٢، المساعد ٣٠٤/٤، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٣٨/٢، ٣٣٩.

(٤) وهو أحد قولي الفارسي، وإليه ذهب ابن عصفور. انظر التّكملة ١٩٩، التعليقة ٢٢٦/٤، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٤٣٠/٢، شرح المفصّل لابن يعيش ٧٦/٩، ارتشاف الضّرب ٨٠١ (رجب)، المساعد ٣٠٤/٤. قال أبوحيّان: « ونسبه أكثر النّاس إلى سيبويه ومعظم النّحويين ». وانظر ما سيأتي ص ١٤٨، حاشية رقم (٣).

الفارسي قول سيبويه على هذا الغرض، قال سيبويه في باب ماكانت الياء والواو فيه من قبيل الحرف من أبوابماينصرف ومالاينصرف[1]: « ويُتِمّون الأسماء في الوقف » فقال: أراد في الرفع والجر. ثم قال: ألا ترى أنه لا يقول أحد: إنها في حال النصب منقلبة[2].

فزاد في كلام سيبويه مالايقوم عليه دليل، بناء على أنه لم يقله أحد. وقد قيل: هو الظاهر؛ ألا ترى أن سيبويه قال في هذا الباب الذي ذكرنا: « واعلم أن كل ياء أو واو كانت لاما وكان الحرف الذي قبلها مفتوحا فإنها مقصورة تُبدَل مكانها الألف ولاتُحذَف في الوقف ». والله الموفق. فهذا نصٌّ على أنها لاتحذف[3] في الوقف مطلقا.

ومما يدل على أنها في حال النصب هي الأصلية دون أن تكون بدلا من التنوين قول الشاعر:

أُقسمُ بالمَروةِ حَقّاً والصَّفا

أنّكَ يابنَ جَعفَرٍ نِعْمَ الفتى

ونعم مأوى طارقٍ إذا أتى /

[ورُبَّ] ضيفٍ طرق الحي سُرَى[4]

[٢٧أ]

(١) في الأصل: مالاينصرف ومالاينصرف. ونص العنوان في الكتاب ٥٦/٢: « هذا باب ماينصرف ومالاينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لامات ».

(٢) شرح أبوعليّ في التعليقة كلام سيبويه ١٢٢/٣ وليس فيه ما نقله المؤلف عنه.

(٣) في الأصل: تخفف.

(٤) مابين معقوفين مخروم في الأصل. والأبيات للشمّاخ. انظر ديوانه ٤٦٤، ٤٦٧، البيان والتّبيين ١٠/١، أمالي الزّجاجي ٢٠٥، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٥٠، أمالي ابن الشجري ٤٩٩/٢، ٥٠٠، اللباب ٢٠٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩، شرح شواهد شرح الشافية ٢٠٢.

فالقافية هي الألف، ولو كانت في « سُرى » بدلا من [التنوين][1] لم يجعلها قافية؛ لأن الألفات التي في أواخر القوافي في هذا الشعر إنما هي أصول، [فيجب][2] أن يكون ألف « سُرى » في هذا البيت هي الأصلية، ويبطل مذهب أبي عثمان أنك تقول: هذا فتِى، فتميل، ولو كانت كما زعم لم تُمَل[3]. وكذلك قول حسان:

لله درُّ رافــع أنّى اهتدى البيت[4]

والألف في « سُوى » أصلية، وهي في موضع خفض.

وحجة أبي عثمان أن ماقبلها مفتوح أبدا، فصار كحالها في النصب.

واحتج ابن خَروف لمذهبه وتأوله: بأن الإمالة فيها أغلب عليها في حال الرفع والخفض، وأنه لايميلها في النصب إلا القليل، فدفع الفرق بين الألفين[5]. والله الموفق للصواب.

---

(١) ذهب الخرم بأكثره. انظر اللباب ٢/٢٠٨.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى الباء.

(٣) زاد ابن يعيش ٩/٧٧: « إذ لاسبب لها ». والمحتجّ هو السّيرافي. انظر السّيرافي النحوي ٤٥١. وقد ذهب الأخفش والفرّاء والمازني-كما قال المؤلف- وأبوعليّ في أحد قوليه- وهو المنقول عنه - إلى أنها منقلبة عن تنوين في الأحوال كلها: الرفع والنصب والجر. انظر التّكملة ١٩٩، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٩، شرح المفصّل لابن يعيش ٩/٧٧، ارتشاف الضرب ٨٠٠، ٨٠١ (رجب). وانظر ما سبق ص ١٤٦.

(٤) بعده:

فوّز من قُــراقــر إلى سُوى

انظر الدّيوان ١/٣٦٩، معجم البلدان (سوى، قراقر). وقراقر واد بالسماوة، وسوى ماء فيها، وقد اجتاز بهما خالد بن الوليد- رضي الله عنه- حين قصد الشّام آتياً من العراق قبل معركة اليرموك، ومعه دليله رافع الطّائيّ.

(٥) لم أقف على كلام ابن خروف في غير هذا الكتاب.

هذا باب ثبات الياء والواو في
الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما

الأعلم[1]: « اختلف النحويون في الياء والواو المتصلتين بـ(ضربهو، وعليهي)[2]: بعضٌ جعله من نفس الاسم، وبعضهم جعله زائدا، ولاخلاف بينهم أن الألف في (عليها، وضربها) هما جميعا [من نفس][3] الاسم.

وقد اختلفوا في مذهب سيبويه في الياء والواو من (ضربهو، وعليهي)، فقال الزجاج: مذهب سيبويه أنهما بمترلة الألف وأنهما من الاسم كالألف، وذكر أن مذهبه[4] أنهما ليسا من نفس الاسم، قال والدليل على ذلك: أن الياء والواو لايوقف على واحدة منهما إذا قلت: ضربَهُ، ومررت بهِ، ويوقف على الألف إذا قلت: ضربها[5].

ولقائل أن يقول: قديجوز أن يحذف ماهو من نفس الكلمة في قولنا: هذا قاض، فلا يكون للزَّجاج حجة في ذلك.

وبعض النحويين يذهب إلى أن مذهب سيبويه أن الياء والواو ليسا من الاسم، واعتلّ بحذفهما في الوقف »[6]. واستدل على هذا بقول سيبويه: « هاء

(١) انظر النّكت ١١١٢. وانظر السّيرافي النحوي ٤٥٣.

(٢) في الأصل: بضربه وعليه.

(٣) تكملة من شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩. وقد ورد النص في النكت، والسيرافي النحوي، كما ورد في الأصل من دون هذه الزيادة، وقام محقق النكت بإضافتها.

(٤) أي: الزجاج.

(٥) انظر مذهب الزجاج واحتجاجه في شرح الشافية للرضي ٣٠٨/٢، ٣٠٩.

(٦) انتهى النّقل من النكت. و لم أقف على من المقصود ببعض النحويين. وفي مذهب سيبويه انظر

=

الإضمار »[1].

قال صالح بن محمد: وأنا أعجب مماذكره الأعلم[2]؛ وذلك أن أبا علي الفارسي قال في الحُجّة[3]: فأما الواو التي تلحق علامة المضمر المجرور أوالمنصوب في نحو « هذا له، وضربه »، فزيادة لاحقة للكلمة، بدلالة سقوطها في نحو « عليه، ومنه »، وإن لم يوقف على شيء من ذلك، وأنه في الغائب نظير الكاف للمخاطب والتاء للمتكلم، وبدلالة ماجاء من الشعر عند سيبويه نحو:

... ... لهْ أرقان[4]

الكتاب ٢/٢٩١، ٢٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٨٧، شرح الشافية للرضي ٢/٣٠٨، ٣٠٩. وقد جعل ابن يعيش والرضي القول الثاني ظاهر مذهب سيبويه.

(١) الكتاب ٢/٢٩٢ ونصه: « الهاء هي هاء الإضمار والياء التي بعدها أيضا مع هذا أضعف؛ لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ». ويؤيده قوله: « وأما هاء هذه فإنهم أجروها مجرى الهاء التي هي علامة الإضمار إضمار المذكر؛ لأنها علامة للتأنيث كما أن هذه علامة للمذكر، فهي مثلها في أنها علامة وأنها ليست من الكلمة ». الكتاب ٢/٢٩٥.

(٢) ليس للأعلم شيء من ذلك، إنما هو كلام السيرافي، يلخصه الأعلم. انظر تخريج النص.

(٣) انظر الحجة ١/٩٩- ١٠٤ بتصرف.

(٤) في الأصل: أرقاق. و لم أقف على الشاهد في الكتاب، وهوبتمامه:

فظلت لدى البيت العتيق أُريغُهُ ومطـواي مشتاقانِ له أرقان

ويروى:

ومطـوايَ من شوقٍ لهُ أرقانِ

والشاهد ليس فيها. والبيت من قصيدة تنسب إلى يعلى الأحول الأزدي، وإلى غيره. وانظر المقتضب ١/١٧٧، ٤٠٢، المسائل العسكرية ١٩٨، الخصائص ١/١٢٨، سر صناعة الإعراب ٧٢٧، المحتسب ١/٢٤٤، الحلل في إصلاح الخلل ٣٨٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٦، ضرائر الشّعر له ١٢٤، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٥١٨، شرح الكافية للرضي ٢/٤٢١، ارتشاف الضرب ٢١٠٢، ٢٤١٠ (رجب)، خزانة الأدب ٥/٢٦٩.

وحكى أبوالحسن أنها لغة[1].

فإن قلت: فلم لايستدل بثبات الألف في المؤنث في نحو « عليها، وضربها » أن الياء والواو في « لَهُو وبِهِي » ليستا بزائدتين، وإن أسقطتا في بعض المواضع؛ لأن الأصول قد تسقط أيضا في نحو:

كنواح ريش حمامة ...[2]

و:

دوامي الأيدي . . . . . .[3]

وإذا كان كذلك لم يكن فيما ذكرت من سقوط حرف اللين دلالة على زيادته، وثبات الألف في علامة المؤنث وأنها لاتحذف دليل على أنّ الواو والياء في ضمير المذكر في حكم الألف؟

قيل: لايستدل على زيادتها بالسقوط فقط، فيتجه هذا الكلام. فأما إثبات الألف في ضمير المؤنث المفرد فليس يدلُّ على أنه من نفس الكلمة، وإنما ألحقت

---

(١) أبوالحسن هو الأخفش، وقدذكر في معاني القرآن ٢٨ أنها لغة لأزد السراة. وذكر الرضي أنها لغة بني عقيل وكلاب. انظر شرح الكافية ٢/٤٢١.

(٢) تمامه:

... ... نجدية ومسحتِ باللثتين عَصفَ الإثمد

والبيت ينسب لخفاف بن ندبة السلمي، ولغيره. وانظر الكتاب ١/٩، ٢/٢٩١، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤١٦، المنصف ٢/٧٣، سر صناعة الإعراب ٥١٩، ٧٧٢، الإنصاف ٣١٤، شرح المفصّل لابن يعيش ٣/١٤٠، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٢/٥٧٩، ضرائر الشعر له ١٢٠.

(٣) تمامه:

وطرت بمنصلي في يعملات دوامي الأيدِ يخبطن السريحا

وينسب لمضرس بن ربعي الفقعسي، وليزيد بن الطثرية. ويروى: خفاف الوطء. والشاهد ليس فيها. وقد سبق تخريج البيت ١١١.

للفصل بين التأنيث والتذكير كما[1] ألحقت السين أوالشين في الوقف في قولهم: أكرمكس / وأكرمكش[2] في بعض اللغات لذلك، فكما أنهما ليسا مع الكاف [٢٧ب] كلمة واحدة، [وإنما الأصل][3] الكاف ولحق هذان الحرفان للفصل بين التأنيث والتذكير، فكذلك الألف [اللاحقة لهاء][4] الضمير في التأنيث. وقد يكون في الزوائد مايلزم فلايحذف نحو نون « مُنطلق »، و[نحو « ما »] في « آثراً ما »[5]، ونحو الألف المبدلة من التنوين في النصب في أكثر اللغات.

على أن ناساً أجازوا حذف هذه الألف في الوقف، قال أبوعثمان: أخبرني أبومحمد التوزي[6]، قال: أخبرني الفراء، قال[7]: قوله:

ونَهْنهتُ نفسيْ بعدما كِدت أفعلَهْ[8]

أراد: بعدما كدت أفعلُها، يعني: الخصلة، فحذف الألف وطرح حركة الهاء

---

(١) في الأصل: لما. والتصويب من الحجة ١/١٠٢.

(٢) في الأصل: اكرمكش واكرمكش. انظر المسألة فيما سيأتي ١٦٧-١٧٠.

(٣) مخروم في الأصل، وأثبته من الحجة ١/١٠٢.

(٤) مخروم في الأصل، وأثبته من الحجة ١/١٠٢.

(٥) في سر صناعة الإعراب ٢٦١: « قولهم: افعله آثرا ما، أي: أول شيء، فـ(ما) زيادة لايجوز حذفها؛ لأن معناه: افعله آثرا مختارا له معنيابه، من قولهم: أثِرت أن أفعل كذا وكذا ».

(٦) عبدالله بن محمد بن هارون [ت: ٢٣٠هـ] من أكابر أئمّة اللغة. قرأ على الجرمي كتاب سيبويه، وأخذ عن يعقوب الحضرمي قراءة الأعمش، كما أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وآخرين. له: كتاب الخيل، الأمثال، الأضداد. انظر طبقات النحويين واللغويين ٩٩، الفهرست ٦٣، نزهة الألباء ١٣٥، بغية الوعاة ٢/٦١، غاية النهاية ١/٤٥٦.

(٧) انظر رواية أبي عثمان المازني عن الفرّاء في الإنصاف ٥٦٧، ٥٦٨.

(٨) صدره:

ولم أر مثلها خباسة واجدٍ

وقد سبق تخريجه ١٣٤.

على اللام، قال: ومن كلام أهل بغداذ(١): نحن جئناك بَهْ(٢)، طرح حركة الهاء على الباء، وهو يريد: نحن جئناك بها.

وهذا الذي حكاه أبوعثمان عن الكسائي والفراء(٣) ليس بالمتسع في الاستعمال، ولاالمتجه في القياس، وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتلبة، يدل على ذلك أن من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو « استعدَّ »، إذا أمر فقال: امتدّ، واعتدّ، وانقدّ، أقرّ الحركة [التي للحرف فيه](٤)، و لم يحذفها، ويلقي على الحرف حركة الحرف المدغم، فكذلك الحركة التي هي الكسرة في « به » أولى من نقل حركة الموقوف عليه(٥)، ولايشبه هذا قوله:

... ... إذ جَـدَّ النَّقُـرْ(٦)

ولاقولهم: هذا عِدِلْ؛ لأن هذا التحريك إنما هو لكراهة التقاء الساكنين، يدل على ذلك أنّ الساكن قبل الحرف الموقوف عليه إذا كان ياء أو واوا نحو « عَوْن، وزَيْد »، لم يحرك لكون مافيه من المدّ بدلا من الحركة، فاحتمل ذلك كما

---

(١) في الحجة ١٠٢/١: « من كلام أهل بغداد- الكسائي والفراء-:.. ».

(٢) انظر أمثلة على نسقه فيماسبق ١٣٤.

(٣) انظر التّعليق ماقبل السابق.

(٤) في الأصل: الحرف المدغم على الساكن الذي قبله. وهو سهو. والمثبت من الحجة ١٠٣/١.

(٥) في الأصل: عليها. والمثبت من الحجة ١٠٣/١.

(٦) البيت بتمامه:

أنا ابن ماويّة إذ جـدّ النّقُرْ

وينسب البيت إلى عبدالله بن ماوية الطّائي، وإلى فدكي بن عبد الله المنقري. وهو في الكتاب ٢٨٤/٢، الجمل ٣٠٠، السّيرافي النّحوي ٤٢٢، التّكملة ١٧٦، الحجّة أيضا ٢٦٢/١، شرح الفصيح لابن درستويه ٥٢٧، الإنصاف ٤٣٢، أسرار العربيّة ٤١٤، ضرائر الشّعر لابن عصفور ١٩، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٤٣٩، اللسان (نقر).

احتمل الإدغام في نحو « عَوْنْ نّهشل، ويدْ دّاود »[1]، وشبهه.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: ردّ[2]، فألقى حركة الحرف المدغم على الفاء وحذف حركتها التي هي الضمة.

فالقول: أن الذي فعل ذلك إنما شبهه بـ« قيل، وبيع » حيث وافقه في اعتلال العين بالسكون، فجعله مثلها في نقل حركة العين إلى الفاء كما جعلوها مثلها في الحذف في قولهم: ظلت، ومست، فكما استجازوا فيه الحذف في العين كما حذف من بنات الياء والواو، فكذلك استجازوا فيه نقل حركة العين إلى الفاء. والأكثر والأشيع في « رِدّ » غير ذلك[3].

فانظر ما في هذا من إبطال الاتفاق الذي ذكره الأعلم [بقوله][4]: « وفَصَلَ سيبويه بين الهاء التي قبلها [ياء][5] ساكنة أو واو أو ألف، وبين الهاء التي قبلها ساكن من غيرها، فاختار[6] أن يقال: عليهْ، وألقى عصاهْ، وخذوهْ، بحذف حروف[7] المد التي بعد الهاء، واختار: مِنْهُو، وأصابتهُو جائحةٌ[8].

واختار المبرد حذف الواو في (مِنه، وأصابته جائحة) ولم يفرق بين

---

(١) في الحجة ١/١٠٣: « زيد داود »، وهو أنسب لما سبق، وما في الأصل موافق للكتاب ٢/٤٠٧.

(٢) في الأصل: ود. وسيصوبه بعد قليل.

(٣) انتهى النّقل من الحجّة.

(٤) زيادة يقتضيها السياق. وانظر النّكت ١١١٣، والسّيرافي النّحوي ٤٥٥.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر النكت ١١١٣.

(٦) في الأصل: فأجاز، وكذلك في الموضعين التاليين. والتصويب من السيرافي النحوي ٤٥٥، النكت ١١١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٨٧، شرح الشافية للرضي ٢/٣٠٧.

(٧) في الأصل: حرف. والتصويب من من السيرافي النحوي ٤٥٥، والنكت ١١١٣.

(٨) في الأصل: منه وواو صابته في جائحة. وذكر المبرد أن هذا المذهب اختيار الخليل أيضا. انظر الكتاب ٢/٢٩١، المقتضب ١/٤٠١.

حرف[1] اللين وغيره[2]، وهو الصحيح؛ لكن [أكثر][3] القراء والجمهور على: ﴿منهُ آياتٌ محكماتٌ﴾[4]. والعلة في هذا كالعلة في حروف اللين، وذلك أن الهاء خفيّةٌ فلو وصلت بحرف ساكن وقبلها ساكن وهي لخفائها كأنها ساكن لصار كأنه ثلاث سواكن »[5].

وقال الفارسي في الإيضاح: « فإن كان الحرف غير حرف لين كان الإثبات معه أحسن منه مع حرف اللين، نحو (اضربهو يازيد، وعنهو أخذت) »[6].

وقوله: « ولم يفعلوا هذا بـ(ذِهْ هيَ)، و(مَن هيَ؟) » إلى قوله: « وليست الياء في (هي) وحدها / [باسم كياء] (غلامي) »[7]. [٢٨أ]

يريد[8]: أن الهاء التي قبلها حركة لابد أن توصل، وحذف الوصل منها إنما يكون [في][9] الشعر، كما جاز حذف ألف « معلّى »[10] حتى قيل في الشعر:

... ... ورهط ابن المعلْ[11]

---

(١) في الأصل: حروف. والتصويب من السيرافي النحوي ٤٥٥، والنكت ١١١٣.

(٢) وهو اختيار السيرافي وابن يعيش والرضي. انظر المقتضب ٤٠١/١، السيرافي النحوي ٤٥٥، شرح المفصل ٨٧/٩، شرح الشافية ٣٠٧/٢.

(٣) تكملة من السيرافي النحوي ٤٥٥، النّكت ١١١٣.

(٤) آل عمران: ٧. وهي قراء السبعة إلا ابن كثير، وحفص في موضع. انظر إتحاف فضلاء البشر ٥٠.

(٥) انتهى النّقل من النّكت.

(٦) التكملة ٢٠٦. وفي الأصل: اضربه...وعنه.

(٧) الكتاب ٢٩٢/٢ ومابين معقوفين ذهب به الخرم.

(٨) انظر السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(٩) ذهب به الخرم.

(١٠) في الأصل: معل. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(١١) تمامه:

=

وحذف صلة الهاء [أجدر][1]؛ لأنه قد تحذف في الكلام في « عليهِ، ومنهُ »، ولاتحذف من « هي وهو »؛ لأن الياء والواو مع الهاء التي قبلهما هما الاسم؛ ولأن[2] الواو والياء في « هو وهي » يوقف عليهما، وليس ذلك في « ضربتهُ »، ولا « مررت بهِ ». وقال[3]: « الهاء هي[4] هاء الإضمار، والياء التي بعدها أيضا مع هذا أضعف؛ لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ». وهذا مما يدل على أن الهاء وحدها عند سيبويه الاسم. وقوله: « وليست الياء في (هي) وحدها باسم ». يدل أيضا أن الياء مع الهاء اسم[5].

ونظير قول سيبويه: « ولم يفعلوا هذا » قول الفارسي في الإيضاح: « ولم يفعلوا ذلك في (إذا هيْ) »[6].

وقبيلٌ من لُكيزٍ شاهدٌ رهط مرجومٍ ورهط ابن المعلّ

وقد سبق تخريجه ١١٤.

(١) ذهب الخرم بأول حرفين. انظر السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(٢) في الأصل: لان، بلاواو. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(٣) في السيرافي النحوي ٤٥٦: « وكذلك ضعّف الوصل فقال ». وفي النكت ١١١٣: « ولذلك ضعُف الوصل فقال ».

(٤) في الأصل: في. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(٥) انظر السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣، ١١١٤.

(٦) في الأصل: اذ هي. انظر التكملة ٢٠٧. و« إذا هيْ » من قول الشاعر:

كأطومٍ فقدت بُرغُزها أعقبتها الغُبسُ منه عدما

غفلت ثم أتت تطلبه فإذا هيْ بعظام ودما

قال ابن بري: « فالأطوم: اسم سمكة بحرية غليظة تعمل النعال من جلدها. والبرغز: ولد البقرة. الغبس: السباع؛ لأن لونها أغبس. يصف بقرة وحشية أكلت السباع ولدها، وكأنه شبهها بالأطوم ». انظر شرح شواهد الإيضاح ٢٧٨. وانظر الحجة ١/١٠٠، المنصف ٢/١٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٤، اللسان (برغز).

قال ابن سمحون[1]: وقل من يفهم إلى [أي][2] شيء أشار بذلك[3].

قلت: وهو واضح، وانظر كلامه فيه.

قوله: « ولو ترك كان حسنا وكان على أصل كلامهم »[4].

يريد[5]: لو ترك وصل الهاء في الوقف والوصل كان حسنا إذ[6] لم تكن الواو من نفس الكلمة. وذهب بعضهم إلى أنه أراد: لو لم تحذف في الوقف الواوُ والياءُ من الهاء لجاز لبيان الهاء؛ لأنهم يلحقون للبيانِ الحروفَ[7].

وأُنكِر من كلام سيبويه بعدَ أن ذكر اجتماع المتحركات في نحو قولك: رُسُلُكُمو[8]: « ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات ». فأنكر عليه هذا؛ لأنا إن[9] أسكنا الميم في « رُسُلكُم » ففيه أربع متحركات متوالية، وإن حركنا الميم ففيه خمس متحركات.

---

(١) في الأصل: سمعون. وهو أبوبكر بن سليمان بن سمحون الأنصاري القرطبي [ت: ٥٦٤هـ] أستاذ مقرئ نحويّ، أخذ عن ابن الطراوة وأبي القاسم بن رضا، وأخذ عنه أبوالقاسم بن بقي. انظر إشارة التعيين ١٣٥، غاية النهاية ١/١٨١، بغية الوعاة ١/٤٦٨.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام ابن سمحون في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٢.

(٥) من هنا إلى نهاية الباب انظره في السيرافي النحوي ٤٥٧، ٤٦٠، النكت ١١١٤، ١١١٥.

(٦) في الأصل: اذا. وكذلك في النكت ١١١٤. وأثبتّه كما في السيرافي النحوي ٤٥٧.

(٧) بعده في السيرافي النحوي ٤٥٧، والنكت ١١١٤: « ولكنهم لزموا الحذف خاصة في الوقف ليدلوا على أنهما ليسا من نفس الحرف ». زاد السيرافي: « والذي قلته أولا هو الوجه؛ لأن سيبويه إنما ذكر ما يقوي حذفه في الوقف ويحسنه، فإنما يحتاج إلى تقوية الحذف، لاإلى تقوية الإثبات ».

(٨) في الأصل: وسلكم. وكذا في الموضع التالي. انظر الكتاب ٢/٢٩٢، السيرافي النحوي ٤٥٩، النكت ١١١٤.

(٩) في الأصل: هذاالابان.

وقوله: هذا[1] على أحد وجهين: إما أن يكون سهوا في عـــدد[2] الحـــروف، وإما أن يكون على ماقال بعض النحويين[3]: لاجتمعت أربع متحركات من قبـــل تحريك الميم فإذا حركت الميم زاد على أربع متحركات، فيكون زائدا علـــى نهايـــة الثقل المستعمل في الشعر والموجود في كلمةٍ واحدة نحو « عُلَبِط ».

وقوله: « فأما الهاء فحركت في الباب الأول »[4].

يعني: أن الهاء لاتسكن كما سكنت الميم في « أبوهم، ورســـلهم » وماأشـــبه ذلك؛ لأن الميم لايكون ماقبلها إلا مضموما فإذا سكّناها لم يَلتقِ ساكنان، والهـــاء[5] قد يكون ماقبلها ساكناً كقولنا: ألقى عصاه، وعليه، فلوسكناه اجتمع ساكنان.

---

(١) في الأصل: وهذا. والتصويب من السيرافي النحوي ٤٥٩، النكت ١١١٤.

(٢) في السيرافي النحوي ٤٥٩: « عده ». ومافي النكت ١١١٤ موافق للأصل.

(٣) في السيرافي النحوي ٤٥٩: « بعض أصحابنا ». و لم أقف عليه.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٢، ٢٩٣.

(٥) في الأصل: ولما. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٦٠.

هذا باب ماتكسر فيه
الهاء التي هي علامة الإضمار

قوله: « فإن لحقت الميمُ الهاءَ في علامة الجمع كسرتها [كراهية] الضمة بعد الكسرة؛ ألاترى أنهما لايلزمان حرفا أبدا »[1].

يعني: أنه ليس في الكلام مثل « فِعُل »[2].

قال أبوعلي[3]: الحجّةُ لمن قرأ: ﴿عليهِم﴾[4] بكسر الهاء أنّ[5] الهاء من مخرج الألف وهي في الخفاء نحوها، فكما أن الكسرة أوالياء إذا وقعت إحداهما قبل الألف أميلت الألف نحوها، وقرِّبت منها كذلك إذا وقعت قبل الهاء قرِّبت الهاء منها بإبدال ضمتها كسرة، كإمالتهم الألف نحو الياء، ومما يؤكد شبهها بالألف أنهم قد قالوا: أَخذتُ أخْذَه، وضربتُ ضَرَبَه[6]، وأمالوا الفتحة قبل الهاء نحو الكسرة، كما أمالوها إذا كانت قبل الألف نحو الكسرة لتُميل الألف نحو الياء.

فإن / قلت: إنه لاشيء في قولهم: ضربت ضَرَبَه، يوجب إمالة الفتحة، [٢٨ب] من كسرةٍ[7] ولاياء ولا[غيرهما][8] مما يوجب الإمالة، فكيف استدللت بقولهم:

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٤ ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) انظر الحجة ١/٤٦.

(٣) الحجّة ١/٤٧، ٤٨، ٥٤، ٥٥.

(٤) الفاتحة: ٦، ٧. وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم.

(٥) في الأصل: لأن.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٧٠، التّكملة ٥٣٩.

(٧) في الأصل: من الكسرة. والمثبت من الحجة ١/٤٧.

(٨) ذهب به الخرم. وأثبته من الحجة ١/٤٧.

ضربت ضَرَبَه، على مايوجب كسر [الهاء][1] في « عليهم »، وليس في « ضربه » شيء مما يوجب الإمالة؟

قيل: إن ذلك يشبه من الإمالة ما[أميل][2] لغير سبب موجب للإمالة كقولهم[3] في العلم: الحَجَّاج[4]، وكقولهم: طلَبَنا، ورأيت عَنَتا[5]، فعلى هذا الحد أمالوا في قولهم: ضربت ضربَه؛ ألاترى أنهم لم يميلوا إذا جاوزتَ الياءَ والكسرة حرفاً سوى الهاء. وكانت إمالة الفتحة مع الهاء ساكنة أكثر في الاستعمال من باب « طلَبَنا » وأقيس؛ لأن فيه الهاء قد أجريت متحركة مجرى الألف فيما ستراه، فإذا كانت ساكنة كانت أن تجرى مجرى الألف أجدر[6] وأسهل.

ومما يؤكد شبه الهاء بالألف اجتماعهما في تبيين الحركة نحو « أنا، وحيّهلا » كتبيينهم إياها في ﴿كِتَابِيَهْ﴾[7]، و﴿حِسَابِيَهْ﴾[8]، ولو لفظت بالباء من « ضرب » لقلت على قول الخليل إن شئت: به، وإن شئت: با. فكما جريا مجرى واحدا في هذا كله كذلك جعل ﴿عليهم﴾ بمنزلة الألف في إبدال ضمتها كسرة ليوفق بين الصورتين فيكونا من جهة واحدة.

فإن قلت: ماوجهُ استجازةِ الخليلِ التخييرَ بين الهاء والألف في إلحاق الحرف

---

(١) ذهب به الخرم. وأثبته من الحجة ١/٤٧.

(٢) ذهب به الخرم. وأثبته من الحجة ١/٤٧.

(٣) في الأصل:كقوله. والمثبت من الحجة ١/٤٧.

(٤) يميلونه علما ولايميلونه صفة. انظر التكملة ٥٣٩.

(٥) في الأصل: عينا. والمثبت من الحجة ١/٤٧. وانظر الكتاب ٢/٢٦٧.

(٦) في الأصل: أجود. والمثبت من الحجة ١/٤٧

(٧) الحاقة: ١٩، ٢٥.

(٨) الحاقة ٢٠، ٢٦.

الملفوظ به، وهلاّ لحقَ الهاءَ دون الألف؛ لقلة إلحاق الألف في الوقف وكثرة إلحاقهم الهاء فيه؟

قيل: جمعَ بينهما لمشابهة كل واحد منهما الآخر فيما ذكرنا، ولقيام كل واحد منهما مقام الآخر، ولأنهم قد ألحقوا هذه الحروف الألف في قولهم: با، تا، ثا ونحوه، فكثر في هذا الباب وإن لم يكثر[1] في غيره.

ثم قال أبوعلي بعد ذلك: إنهم جعلوا الهاء متحركة بمنزلة الألف الساكنة؛ ألا ترى أن قول الأعشى:

رحلتْ سُميّةُ غُدوةً أجمالها[2]

اللام فيه حرف الروي، والهاء وصل فجعلت الهاء مع تحريكها بمنزلة الألف والواو والياء والهاء السواكن في نحو:

... ... عاذلَ والعِتابا[3]

ونحو:

---

(١) في الأصل: يكن. والمثبت من الحجة ٤٨/١.

(٢) عجزه:

غَضْبَى عليك فما تقولُ بدا لها

وانظر ديوانه ٧٧، كتاب الشعر ٥٤٧، خزانة الأدب ٣٩٥/٨.

(٣) جزء من بيت لجرير، وهو بتمامه:

أقلي اللوم عاذل والعتابا　　　وقولي إن أصبت لقد أصابا

وانظر ديوانه ٨١٣، النّقائض ٤٣٢، الكتاب ٢٩٨/١، ٢٩٩، الأصول ٣٨٥/٢، السيرافي النحوي ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، كتاب الشعر ١٤، ١٥٧، الخصائص ٩٦/٢، سر صناعة الإعراب ٤٧١، ٥٠١، المنصف ٢٢٤/١، شرح أرجوزة أبي نواس ١٠٠، أمالي ابن الشجري ٢٤١/٢، الإنصاف ٦٥٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٠/١، ٥٥٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١١/١، مغني اللبيب ٤٤٧.

... ... حَبيبٍ ومَنزِلِي(1)

... .وإنْ لامَ لائِمُو(2)

والهاء في:

وبكِّي النســـاءَ على حمْـــزه(3)

فكما جرت وهي وصل مجرى(4) السواكن بدلالـــة أنـــه لاشـــيء في هـــذه الحروف يكون متحركا وصلا إلا [إياها](5)، وماكان منها متحركا غيرهـــا كـــان

(1) من مطلع معلقة امرئ القيس، وهو بتمامه:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وانظر ديوانه ٨، الكتاب ٢/٢٩٨، الكامل ٣٢٥، مجـالس ثعلـب ١/١٠٤، الأصـول ٢/٣٨٥، السيرافي النحوي ٤٨٢، المسائل البصريات ٨٠٤، الانتصار ٢٦٩، المنصف ١/٢٢٤، سر صناعة الإعـراب ٥٠١، أمالي ابن الشجري ٢/٢٤١، شرح الوافية نظم الكافية ٤٢٢، شرح المفصل لابن يعـيش ٢/١٢٨، ٤/١٥، ٩/٢٣، ٧٨، ٧٩، ١٠/٢١، شرح الملوكي ٢٣٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٧٦، شـرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٥٩، ٢/٥٥٣، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٤١٠، ارتشـاف الضـرب ٣/٢٧٢، شرح التّصريح على التّوضيح ٢/١٣٦، خزانة الأدب ١١/٥-٢٥.

(2) في الأصل: ولان. وهو جزء من مطلع قصيدة للأعشى، وهو بتمامه:

هريرة ودعها وإن لام لائمُ غداة غد أم أنت للبين واجمُ

وانظر ديوانه ١٢٧، الكتاب ٢/٢٩٨، الأصول ٢/٣٨٥، السيرافي النحوي ٤٨٣.

(3) لكعب بن مالك الأنصاري، وصدره:

صفـية قومـي ولاتعجـــزي

وانظر الديوان ٢١٦، سيرة ابن هشام ٣/١٠٦، القوافي للأخفش ٨٧، المســائل الحلبيّــات ٣٤٨، شرح اللمع لابن برهان ٣٧٦، الفصوص ٥/١٩٩، رسالة الغفران ٢٥٣، أساس البلاغة (بكــى)، اللســان (بكى). ويروى: على حمزةٍ، بالإطلاق.

(4) في الحجة ١/٥٥: « وصل متحركة مجرى ».

(5) تكملة من الحجة ١/٥٥ يلتئم بها الكلام.

رويا ولم يكن وصلا كالواو في قوله:

وعينيك تبدي أنّ صَدْرَكَ لي دَوِي[1]

والياء في قوله:

وإنمـــا يَبكي الصِّـــبا الصَّـــبيّ[2]

ونحوه:

فقد كان مأْنُوساً فأصبحَ خاليا[3]

ثم قال: وليست الهاء في قول القائل:

شُلتْ يدا فارية فَـــرتْهَـــا وفقئتْ عـــينَ التي أرتْهَا[4]

كالتي في قوله:

... ... غُـــدوةً أَجْمَــــالَهَا

---

(١) صدره:

تكاشرني كرها كأنك ناصـــحٌ

وهو أوّل مقطوعة ليزيد بن الحكم الثقفي. وانظر الأمالي ٦٨/١، المسائل البصريّات ٢٨٥، أمـــالي ابن الشجري ٢٧٠/١.

(٢) للعجاج. وانظر الدّيوان ٣١٠، البيان والتّبيين ١٨٠/١، المقصور والممدود للقالي ١٨٣، المسلســـل في غريب اللغة ١٣٥، اللسان (حزن، صبا)، خزانة الأدب ٢٧٥/١١.

(٣) في الأصل: فلو كان مأيوسا. وصدره:

ألاحيٍّ رَهْبَى ثمّ حيّ المطاليا

وهو لجرير. وانظر ديونه٧٤، النّقائض ١٧٢، المقصور والممدود للقـــالي ١٣٢، معجـــم البلـــدان (رهبى).

(٤) بعده:

مسكَ شبُوب ثم وفّـــرهَا لوخافت النزع لأصغـــرهَا

قال ابن جني في الخصائص ٢٤٧/٢: « فلزم التاء والراء، وليست واحدة منهما بلازمـــة. والقطعـــة هائية لسكون ماقبل الهاء والساكن لاوصل له ». وانظر اللسان (فرى)

وإنما هي بمترلة التاء فيما أنشده أبوزيد:

ألا آذَنَتْنِي بالتفــــرُّقِ جارتي   وأَصْعَدَ أهلي مُنجدين وغارتِ[1]

فالألف تأسيس، وليست بردف، وإن كان قد لزم الــراء الــتي لاتلزمــه في الأبيات؛ ألاترى أنه لو قال: عاجتِ مع «غارتِ» كان مستقيما[2].

ومعنى قوله: «أتبع الياء ما أشبهها».

يريد[3]: الهاء وترك مالايشبه الياء والألف -وهو الميم- علــى أصــله وهــو الضم[4]، كما أنّ الذين يقولون: شِعِير، ورِغِيف، أتبعوا[5] الفتحة الكســرة لقربهــا منها كقرب الألف من الياء، وشبهها بها، ولم يتبعوا الفتحة الضمة فيقلبوها ضــمة في «رَؤُوف، ورَؤُف»[6] حيث لم يقرب/ [الواو مــن][7] الألــف قــرب اليــاء منها، فكذلك أتبع الهاء الياء لما قربت منها، ولم يتبعها الميم [لما لم][8]يقرب منها. [٢٩أ]

فإن قلت: فإن في هذا الضمَّ بعد الكسرة، والضمُّ بعد الكسرة في كلامهــم [مكروهٌ][9]!

قيل: إن الضم بعد الكسر على ضربين:

---

(١) لزهير بن مسعود. وهو أول أبيات خمسة. انظر النوادر ٢٢٢.

(٢) انتهى النقل هذا الموضع من الحجة.

(٣) النص لآتي منقول من الحجة أيضا ١/ ٧٠ بتصرف.

(٤) في الأصل: مالايشبه الهاء ولاالياء على أصلها وهو الضمير. والمثبت من الحجة ١/ ٧٠.

(٥) في الأصل: أتبع. والمثبت من الحجة ١/ ٧٠.

(٦) في اللسان (رأف): «وفيه لغتان قرىء بهما: رَؤُوف، كفَعُول... ورَؤُف، كفَعُل».

(٧) ذهب به الخرم. وأثبته من الحجة ١/ ٧٠.

(٨) ذهب به لاخرم. وأثبته من الحجة ١/ ٧٠.

(٩) ذهب الخرم بالميم منه.

أحدهما: أن يكون في بناء الكلمة وأصلها، كالضم بعد الفتح في « عَضُد ».

والآخر: أن يكون عارضا في الكلمة غير لازم لها. فما كان من الضرب الأول فهو مرفوض في أبنية الأسماء والأفعال، وما كان من الضرب الثاني فمستعمل نحو « فَرِقٌ، ونَزَقٌ »، في الرفع، وقالوا في الوقف على « الرِّدْءِ » في الرفع من قوله: ﴿فأرسِلهُ معي ردْءا يصدقني﴾[1] هو الردُؤ، فحركوه بالحركة؛ كراهيةً لالتقاء الساكنين بالحركة التي كانت تكون للإعراب؛ لأن ما لايلزم الكلمة لايقع الاعتراف[2] به.

قال أبوعلي: ومما يبين [ذلك][3] أن ماكان على « فِعِل » لم يذكر سيبويه منه إلا « إبِلا ». فإذا جمعت « قِرْبة، وسِدْرة » ونحوها قلت: قِرِبات، وسِدِرات، فاستمر فيه توالي الكسرتين من أجل الجمع، ولم يكره كما كره في الأصل المفرد قبل الجمع، فكذلك « عليهمو »[4] لاتكره فيه الكسرة قبل الضمة من أجل إعلال الإتباع، وإن كان قد كره في بناء الآحاد، كما لم يكره توالي الكسرتين في « سِدِرات » من أجل الجمع، وإن كان قد كره ذلك في الآحاد؛ لأن الضمة بعد الكسرة ليس من أصل الكلمة، وإنما اجتلبه الاعتلال[5] كما اجتلبَ تواليَ الكسرتين الجمعُ[6]. ويؤكد ذلك أنهم قالوا في « شَقِرة »: شَقَرِيّ، وفي « نَمِر »[7]: نَمَرِيّ، ولم يجئ في شيء من هذا

---

(١) القصص: ٣٤.

(٢) في الحجة ١/٧١: « الاعتداد ».

(٣) تكملة من الحجة ١/٧٦ يلتئم بها الكلام.

(٤) في الأصل: عليهو.

(٥) في الأصل: الاعتدال. والمثبت من الحجة ١/٧٦.

(٦) في الأصل: للجمع. والمثبت من الحجة ١/٧٦.

(٧) في الأصل: نمرة. والمثبت من الحجة ١/٧٦.

النحو إلافتح العين وقالوا: صِعِقيّ، فكسروا الفاء مع العين لما كان للاعتلال[1]، و لم يكن من أصل البناء.

وقوله: « لأن هذه الهاء لاتحوَّل عن هذه الكسرة »[2].

يعني[3]: أنه جاز إسكانها لقلة تصرفها إذْ[4] كان ماقبلها مكسورا خاصة، وما قبل هاء[5] الإضمار مختلفاً، ولأنها أيضا مبنية، وبدلٌ من شيء لو كان حرفا صحيحا للزمه البناء على السكون؛ وذلك أنها بدل من باقي حرف إشارة، والإشارة مبنيَّة على السكون، فجاز فيها السكون لذلك.

---

(١) في الأصل: الاعتلال. والمثبت من الحجة ١/٧٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٥.

(٣) النص منقول من النكت ١١١٥ بتصرف يسير. وانظر السيرافي النحوي ٤٦٨، ٤٦٩.

(٤) في الأصل: اذا. والمثبت من النكت ١١١٥.

(٥) في الأصل: هذا. والمثبت من النكت ١١١٥.

هذا باب الكاف
التي هي علامة المضمر

قال ابن جني[1]: ومن العرب من يبدل كاف [المؤنث] في الوقف شينا حرصا على البيان؛ لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف، فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شينا، فقالوا: عليشْ، ومنشْ، ومررت بشْ. ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف فيبدل فيها أيضا، وأنشد للمجنون:

فَعَيناشِ عَيْناها وجِيدُشِ جِيدُها ... سِوَى أنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ[2]

وقرأت على أبي بكر محمد بن الحسن[3]، عن أبي العباس أحمد بن يحيى لبعضهم[4]:

عليّ فيما أَبْتَغِي أَبْغِيشِ ... بَيضا ترضّاني ولاتُرضِيشِ

وتَطَّبي ودَّ بني أَبيشِ ... إذا دَنَوت جَعَلتْ تُنئيشِ

وإن[5] نأَيتِ جَعَلَتْ تُدْنِيشِ ... وإنْ تَكَلَّمْتِ حَشَتْ في فِيشِ

حتَّى تَنقِّي كنَقِيقِ الدِّيشِ

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٢٠٦، ٢٠٧.

(٢) انظر الدّيوان ١٦٣، الكامل ١٠٣٨، شرح الكافية للرّضي ٥٠٢/٤. ويروى بغير الإبدال.

(٣) هو ابن مِقْسَمٍ أبوبكر العطّار [٢٦٥، ٣٥٥هـ] مقرئٌ تفرّد بحروف تخالف الإجماع، حافظ لنحو الكوفيين. أخذ عن ثعلب ويحيى بن محمّد بن صاعد وغيرهما، وأخذ عنه بالإضافة لابن جنّي ابن شاذان وابن زرقويه وآخرون. له الأنوار في تفسير القرآن، الاحتجاج في القراءات، الرّد على المعتزلة، وغيرها. انظر الفهرست ٣٥، ٣٦، نزهة الألبّاء ٢١٥-٢١٧، معجم الأدباء ٣١٠/٥-٣١٢، بغية الوعاة ٨٩/١، ٩٠.

(٤) في الأصل: واذا نايت. انظر مجالس ثعلب ١١٦، المثلث لابن السيد ٩/٢، خزانة الأدب ٤٦١/١١.

(٥) في الأصل: واذا.

فشبه كاف « الديك » لكسرها بكاف المؤنث[١].

قال ابن جني[٢]: وتزاد الياء أيضا بعد كاف المؤنث إشباعا للكسرة في نحو « عَليكي، ومِنكي، وضَرَبْتكي »، روينا عن قطرب[٣]:

[٢٩ب] ولستِ بخيرٍ من أبيكِ وخالكي/ ولستِ بخيرٍ من مُعاظَلَةِ الكلبِ[٤]

قال صالح بن محمد: وأنا أذيل هذا الباب بحكاية ذكر[ها الحريري][٥] في درة الغواص، قال[٦]: حكى الأصمعي أن معاوية قال ذات يومٍ لجلسائه: مَن أفصحُ الناس؟ [فقال][٧] رجلٌ من السِّماط: قومٌ تباعدوا عن عَنْعَنة تميم، وتلتلة بهراء، وكَشكشة ربيعة، وكَسكسة بكر[٨]، ليس فيهم غَمْغمة قضاعة، ولاطُمْطمانية حمير. فقال: من أولئك؟ فقال: قومك ياأمير المؤمنين[٩].

أراد بعنعنة تميم: أن تميما يبدلون من الهمزة عينا كما قال ذو الرمة:

---

(١) انتهى نقل هذا الموضع من سر صناعة الإعراب. وقد ذكر ابن السيد أن قلب الكافي في الديك شينا لغة. انظر المثلث ١٠٩/٢.

(٢) انظر سرّ صناعة الإعراب ٧٧٤.

(٣) في سر صناعة الإعراب ٧٧٤: « عن قطرب لحسان ». والبيت لحسّان بن ثابت، رضي الله عنه.

(٤) انظر ديوان حسّان ٤٠/١، الحيوان ١٩٧/٢، العمدة. ويروى: « من أبيك وخالد ».

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) درّة الغوّاص ٦٤٩- ٦٥٢ بتصرّف.

(٧) ذهب به الخرم.

(٨) يعني: بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان-وهو الناس بن مضر- ومن أبنائه سعد ومعاوية، فأمّا سعد فأبناؤه هم المعروفون ببني سعد أظآر رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وأمّا معاوية فأنجب قبائل عدّة، من أشهرها: بنو عامر بن صعصعة بن معاوية، وبنو مرّة بن صعصعة وهم سلول، وبنو جشم ومنهم غَزيّة. انظر المعارف ٨٥-٨٧.

(٩) روى المبرد في الكامل هذه الحكاية عن الأصمعي، وفيه: « فقام رجل من أهل السماط فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيها غمغمة قضاعة، ولاطمطمانية حمير ». وانظر سر صناعة الإعراب ٢٢٩، الخصائص ١١/٢.

أَعَنْ تَوهَّمْتَ من خَرْقاءَ منزلةً ماءُ الصَّبابةِ من عَينيكَ مَسْجُومُ[1]

وشبيهٌ بهذا كسر حرف المضارعة، نحو « أنت تِعلم ».

قال: وحدثني بعض شيوخي[2] أن ليلى الأخيلية كانت تتكلم بهذه اللغة، وأنها استأذنت على عبدالملك وبحضرته الشعبي، فقال: أتأذن لي ياأمير المؤمنين أن أضحك منها؟ فقال: افعلْ. فلما استقرَّ بها المجلس، قال لها الشَّعْبيُّ: ياليلى! ما بالُ قومِك لايَكتنون؟ فقالت له: ويحكَ، أما نِكتَني؟ فقال: لاوالله، ولوفعلت لاغتسلتُ. فخجلت عند ذلك، واستغرب عبد الملك في الضحك.

وأما كشكشة ربيعة فإنهم يبدلون عند الوقف كاف المخاطبة شيناً، فيقولون للمرأة: ويحك مالَشْ؟ فيقرون الكاف التي يدرجونها على هيئتها، ويبدلون من الكاف التي يقفون عليها شينا.

وأما كَسْكَسة بكْر فإنهم يزيدون على كاف المؤنث سينا[3] ليبينوا حركة الكاف فيقولون: بكس.

قال راجزهم:

تَضحكُ مني أنْ رأتني أحترسْ ولو حرستِ لكشفتِ عن حِرِسْ[4]

وأما غمغمة قضاعة فصوت لايفهم تقطيع حروفه.

---

(١) انظر الدّيوان ٣٧١، مجالس ثعلب ١٠١، معاني الحروف المنسوب للرّمّاني ٣٥، سرّ صناعة الإعراب ٢٢٩، ٧٢٢، الخصائص ١١/٢، اللباب ٣٠٠/٢، شرح الملوكي لابن يعيش ٢١٦، الممتع ٤١٣، الجنى الدّاني ٢٥٠، مغني اللبيب ١٩٩، شرح شواهد شرح الشافية ٤٢٧. ويروى: « أأن ».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في الأصل: شينا.

(٤) في الأصل: ولو كشفت ... والبيت ينسب لرؤبة بن العجاج، ولأعرابي من بني تميم. انظر الحيوان ١١١/٦، الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ١٠٥، شرح الكافية للرضي ٥٠٢/٤، اللسان (كشش) خزانة الأدب ٤٦١/١١، شرح شواهد شرح الشافية ٤١٩. وسيعقب المؤلف بعد قليل على البيت.

وأما طمطمانية حمير فإنه روي عن حِمير أنهم يجعلون آلة التعريف: أمْ، فيقولون: طابَ امْضَربُ، يريدون: طاب الضرب. وفي الآثار فيما رواه النّمر بن تَولب أنه عليه السلام نطق بهذه اللغة في قوله: « ليس من امْبِرِّ[1] امْصيامٌ في امْسَفر »[2]. يريد: ليس من البر الصيام في السفر[3].

قال المذيل بهذه الحكاية: كذلك وجدت في تفسير الكسكسة:

تَضحك مني أن رأتني أحترس

فلاأدري أهو غلط من الناقل أو من المؤلف. والذي في حفظي من كتب النحويين إنما هو:

تَضحكُ مني أن رأتني أحترشْ

ولوحَرشتِ لكشفتِ عن حِرِشْ[4]

وهو من إبدال الشين من كاف المؤنث، لامن زيادة السّين على كاف المؤنث. والله الموفق.

---

(١) في الأصل: البر.

(٢) يورده النحاة واللغويون من طريق النمر بن تولب رضي الله عنه، ورواه الإمام أحمد بهذا اللفظ برقم ٢٢٥٦٧ باقي مسند الأنصار، عن كعب بن عاصم الأشعري، وكان من أصحاب السقيفة. وانظر سر صناعة الإعراب ٤٢٣، شرح المفصّل لابن يعيش ١٠/٣٤، المقرّب ٥٣٥، الممتع ٣٩٤.

(٣) انتهى النّقل من درّة الغوّاص.

(٤) موقع هذا البيت في درّة الغوّاص قبل الكلام على كسكسة بكر، وهو فيها بالشين، علما أنّه ممّا انفردت بزيادته إحدى النّسخ، على ماذكره المحقق. والأولى أن يكون البيت قد أقحم هنا من قبل النّاقل خطأ، لامن المؤلف. ويمكن تخريجه على أن يكون إهمال نقط فقط، وإعادة الضمير في قوله: راجزهم، على ربيعة. خاصة أنّ الشاهد فيه الإبدال لا الزيادة، والكسكسة زيادة كما جاء في الحكاية.

هذا باب مايلحق
التاء[1] والكاف اللتين للإضمار

قوله: « لأنه في معنى اسم يدركه التثنية والجمع »[2].

يريد: أن هذه المضمرات الدالة على أكثر من الواحد ليست تثنية ولاجمعا، وإنما هي صيغ تدل على أن المراد اثنان أو أكثر؛ لأن التثنية والجمع يلزم معهما تنكير الاسم المثنى[3] والمجموع، والمضمرات لايلحقها التنكير أصلا.

قال الأعلم[4]: « فأما الميم فذكر أنها لحقت التثنية والجمع لأنهم بالغوا في الفرق فجعلوه بين الواحد والجمع بحرف سوى الحرف الذي كان يلحق في الاسم الظاهر كقولنا: زيدان، وزيدون، وأن هذه الميم لحقت في التثنية لأن التثنية جمع كما تلحق في الجمع، وتختلف العلامة اللاحقة بعد الميم فيهما، فالزيادة[5] في التثنية بعد الميم الألف كقولنا: ذهبتما، وفي الجمع الواو[6] كقولك: ذهبتمو./ [٣٠أ]

[وأما لزوم][7] الضم لما قبل الميم فإن هذه الميم لحقت بالتاء وكانت حركة

---

(١) في الأصل: الياء.

(٢) في الأصل: يدرك. ونص سيبويه في هذه المسألة المشروحة ٢/٢٩٦: « فإذا عنيت مذكرين أو مؤنثين ألحقت ميما تزيد حرفا كما زدت في العدد وتلحق الميم في التثنية الألفَ وجماعة المذكرين الواو، ولم يفرقوا بالحركة وبالغوا في هذا فلم يزيدوا لما جاوز اثنين شيئا؛ لأن الاثنين جمع كما أن ماجاوزهما جمع...».

(٣) في الأصل: المبني.

(٤) النكت ١١١٦، ١١١٧. وانظر السيرافي النحوي ٤٧٤، ٤٧٥.

(٥) في الأصل: والزيادة. والمثبت من النكت ١١١٧.

(٦) في الأصل: الميم. والمثبت من النكت ١١١٧

(٧) لم يبق منه الخرم سوى الواو والميم في آخره.

التاء قبل لحاق [الميم][1] تختلف للفرق بين المؤنث والمذكر، فلما ثنوا وجمعوا صارت [العلامة][2] علامة الجمع فيما [بعد][3] الميم، كقولك: قمتُمو يارجال، وقمتُنّ يانسوة، وضربتُكمو، وضربتُكنّ، فأغنى ذلك عن تغيير الياء والكاف للفرق، فألزموها حركة كانت تدخل على أحدهما، وهي ضمة التاء[4] والكاف، ولم يسكنوا التاء؛ لأن ماقبلها ساكن أبدا، فلايجوز أن يجمع بين ساكنين، وحملوا الكاف على التاء؛ لأنها قد يكون ماقبلها ساكنا في قولك: أعطاكما »[5].

ومعنى قوله: « ولم يزيدوا لما جاوزوا اثنين شيئا »[6]: أن مقصدهم إنما كان الفرق بالزيادة بين الواحد ومازاد عليه، وجعل العلة في ذلك أن معقول الجمعية ينتظم الاثنين ومازاد عليها، ولم يرد ماتوهمه بعض الناس عليه من [أن][7] التثنية جمع[8]، وإنما أراد فيها معقول الجمعية، ولذلك قد يكون اللفظ الواحد من غير تغيير يلحقه يُطلق عليهما، كقولنا: ذهبنا، فيستوي الاثنان والثلاثة، وكذلك « نحن »، وكذلك في الإظهار « قطعت رُؤُسَهما ».

قد أخذ بعضهم من قول سيبويه أنّ أقل الجمع [اثنان، لا][9] ثلاثة،

---

(١) ذهب به الخرم.

(٢) تكملة من النكت ١١١٧.

(٣) ذهب به الخرم.

(٤) في الأصل: للتاء.

(٥) انتهى النّقل من النّكت.

(٦) الكتاب ٢٩٦/٢ وبعده: « لأن الاثنين جمع كما أن ماجاوزهما جمع ».

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) لم أقف على من نسب هذا القول إلى سيبويه، وقد نقل الكفوي نزاعاً في ذلك، وصحح أنّ أقل الجمع ثلاثة، ونقل إجماع أهل اللغة على ذلك. انظر الكليات ١٣٩/٢.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

لقوله: « فيستوي الاثنان والثلاثة »[1].

(١) الكتاب ٢/٢٩٦. وقال ١/٢٤١: « وسألت الخليل عن ما أحسن وجوههما، فقـال: لأن الاثـنين جميعٌ ». وانظر ٢/٢٠١. والقول بأن الاثنين جمع مذهب لبعض النحويين وجماعة من الفقهاء. انظر تفسـير الطبري ٤/٢٧٩، قواطع الأدلة في الأصول ١٧١، ١٧٢،شرح المفصل لابـن يعـيش ٤/١٥٥، الإحكـام للآمدي ٢/٢٤٢-٢٤٧، تفسير القرطبي ٥/٧٣.

هذا باب الإشباع
في الجـــــر والرفـــــع

قوله: « لايكون هذا في النصب لأن الفتح أخف عليهم »[1].

قد ذكرنا قبل هذا عن أبي حاتم أن الروم لايكون في المنصوب لخفته، وذكرنا أنه إنما فرق سيبويه بين الرفع والجر والنصب في الوصل، وذكرنا قوله في هذا الباب[2].

وقوله: « كما لم يحذفوا الألف »[3].

يريد: إلا قليلا، كما ذكرنا قوله في « ابن المعلْ »[4] وفي « بلهفَ »[5] يريد: المعلّى، وبلهفا. ومنه قول الشاعر:

أمَا تقـــودُ به شـــاةً فتأكلُها ... أو أن تبيعَهَ في بعض الأراكيبِ[6]

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٧.

(٢) انظر ماتقدم ١١٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٧.

(٤) من قول الشاعر:

وقبيل من لكـــيز شاهـــد ... رهط ابن ملجوم ورهط ابن المعل

وقد سبق تخريجه ١١٤.

(٥) من قول الشاعر:

فلست بمدرك ما فات مني ... بلهف ولا بليت ولا لواني

وقد سبق تخريجه ١١٤.

(٦) في الأصل: فيأكلها وان...الأراكب. والبيت على لسان ذئب يرد به على صياد سأله، وقوله: فتأكلها، الخطاب للصياد. والبيت رابع أربعة أوردها مع قصتها الزجاجي في أخباره، وقبله:

سألته كيف كانت خـــير عيشته ... فقال: ماض على الأهوال مرهوبِ

وبعده في رواية الزجاجي عن الرياشي:

النحل أدعى به ماكان ذو رطب ... وإن شتوت ففي شاء الأعاريب

=

وعلى هذا تأول بعضهم قراءة علي بن أبي طالب، وعروة بن الزبير، وأبي جعفر، وجعفر بن محمد[1]: ﴿ونادى نوحٌ ابنَهَ﴾[2] أي: ابنها، فحذف الألف تخفيفا[3]، ويُبيَّنُ أن هذا هو المراد بقراءة علي بن أبي طالب وعروة بن الزبير أيضا: ﴿ابنها﴾ بالألف[4]، وتأولوا ذلك أنه دَعا ابن امرأته الكافرة[5] إذ قدم[6] ذكرها.

وأنشد:

قال الزجاجي: « وبعض الناس يرويه، وهو من رواية قطرب: إماتقود...».

انظر أخبار أبي القاسم الزجاجي١٥٢، سر صناعة الإعراب٧٢٧، المحرر الوجيز٩/١٥٥، الدر المصون٦/٣٢٩، رصف المباني١٥، اللسان (ركب)، خزانة الأدب٥/٢٧٢، شرح شواهد شرح الشافية ٢٤٠.

(١) ونسبت أيضا لهشام بن عروة. انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ١/٣٢٢، إعراب القراءات الشواذ ١/٦٦٢، المحرر ٩/١٤٥، الدر المصون ٦/٣٢٩. وأبوجعفر هو محمد بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر [٥٦، ١١٨هـ] روى عن أبيه زين العابدين. وجعفر بن محمد المذكور هو ابنه المعروف بجعفر الصادق [٨٠، ١٤٨هـ] روى عن أبيه، وذكر ابن الجزري أن جعفر الصادق لم يخالف حمزة الزيات إلاّ في عشرة أحرف. انظر غاية النهاية ١/١٩٦، ١٩٧، ٢/٢٠٢.

(٢) هود: ٤٢.

(٣) قال أبوجعفر النحاس في إعراب معاني القرآن ٢/٢٨٤: « فأما ﴿ونادى نوحٌ ابنَهَ﴾ فقراءة شاذة، وزعم أبوحاتم أنها تجوز على أنه يريد: ابنها، ثم حذف الألف كما تقول: ابنهُ، فتحذف الواو. قال أبوجعفر: هذا الذي قاله أبوحاتم لايجوز على مذهب سيبويه؛ لأن الألف خفيفة فلايجوز حذفها، والواو ثقيلة يجوز حذفها ».

(٤) انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ١/٣٢٢، إعراب القراءات الشواذ ١/٦٦٣، البحر المحيط ٥/٢٢٦، الدر المصون ٦/٣٢٩.

(٥) انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ١/٣٢٢، إعراب القراءات الشواذ ١/٦٦٣، البحر المحيط ٥/٢٢٦، الدر المصون ٦/٣٢٩.

(٦) في الأصل: اذم قدم. وما أثبته أقرب شيء لهذا، فلعله صواب.

وقـــد بدا هنْكِ ...[1]

البيت للفرزدق، وقبله:

وأنتِ لو باكرتِ مشمـــولةً　　　　حمراءَ مثلَ الفَرسِ الأشْقَـــرِ[2]

ومن الناس -وهو المبرد وغيره[3]- من أنكر إسكان حركة الإعراب في مثـــل هذا؛ لأنّها جيء بها لغرض، وفي تسكينها نقضُ الغرض، وسيبويه يجيز هـــذا، وقـــد روي عن العرب في هذا البيت، وفي قوله:

فاليومَ أَشْربْ غير ...[4]

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٩٧. والبيت بتمامه:

رُحْتِ وفي رجليك مافيهما　　　　وقـــد بدا هَنْكِ من المئـــزرِ

وسيأتي تخريجه مع البيت التالي.

(٢) البيتان ليسا في ديوان الفرزدق. والأول للفرزدق في السيرافي النحوي ٤٧٩، والاثنان لـــه في أمـــالي ابن الشجري ٢/٢٣٥، ٢٣٨. ونسبا إلى عبيد الله بن قيس الرّقيّات في ضرائر الشّعر لابـــن عصـــفور ٩٥، وإلى الأقيشر الأسدي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٩١، تجريد الأغاني ١٣٠١، مختار الأغـــاني ١/٩٣، خزانة الأدب ٤/٤٨٥ وصحح البغدادي هذه النسبة، وانظر ديوان الأقيشر ٤٣ وقبلهما:

تقـــول ياشيخ ألا تستحـــي　　　　من شربك الخمر على المكبر

يروى أن الأقيشر شرب الخمر حتى سكر، فسقط وبدت عورته، فلامته امرأتـــه، فقـــال الأبيـــات السابقة. انظر المصادر الثلاثة الأخيرة.

وانظر المسائل البغداديات ٤٣١، الخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، ٣/٩٥، المحتســـب ١/١١٠، ١١١، شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٣، شـــرح كتـــاب ســـيبويه للصّفّار ٥٠٨، ٥١١، خزانة الأدب ٨/٣٥١. ويروى: « وقد بدا ذاك ». وليس فيها الشاهد.

(٣) كالزجاج. انظر معاني القرآن للزجاج ١/١٣٦، ١٣٧، السيرافي النحوي ٤٨٠، الخصائص ١/٧٥، اللباب ٢/١١٠، شرح كتاب سيبويه للصفار ٥١٠.

(٤) من قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب　　　　إثمـــا من الله ولا واغـــــل

وقد سبق تخريجه ١٠٣.

ومما جاء منه قول جرير:

ونَهْرُ تِيرَى فلاتعرفْكمُ العربُ[1]

ومن ذلك شعر وضّاح اليمن[2]:

إنما شِعْــرِيَ شَهْــدٌ قد خُلِــطْ بجُلْجُلانِ[3]

فأسكن الفتحة وهي تشبه الضمة[4]، وجاز إسكان حركة الإعــراب كمــا جاز تحريك إسكان البناء، كماشبهوا أيضا حركات البناء بحركات الإعراب، فمــن ثَمَّ أدغم نحو « فرّ، وعضّ »، كما أدغموا « يردّ، ويشدّ، ويعضّ ». وأما مــن زعــم أنها لاتحذف لأنها علم الإعراب فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركــات الإعــراب قد تحذف / لأشياء؛ ألاترى أنها قــد تحــذف في الوقــف، وتحــذف في الأسمــاء [٣٠ب]

---

(١) صدره:

سيروا بني العمِّ فالأهواز منزلكم

وهو ثاني ثلاثة أبيات يهجو بها جريرٌ بني العم، وكانوا أعانوا عليه الفرزدق. ورواية الديوان ٤٤١: « فلم تعرفكم »، ورواية البيان والتبيين ٨٣/٣: « فما تدريكم »، والشاهد ليس فيهما. ويــروى: « فمــا تعرفْكمُ ».

وهو كما أورده المؤلف في الخصائص ٧٤/١، المحتسب ١١٠/١، شرح كتــاب ســيبويه للصّــفّار ٥٠٩، ارتشاف الضرب ٢٩٣/٣.

(٢) عبدالرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال بن داذ بن أبي جمد. اختلف في نسبه فقيل: خولاني، وقيــل: من أبناء الفُرْس الذين قدموا لنصرة سيف بن ذي يزن على الحبشة. ولقب بالوضاح لجماله وبهائــه. وهــو شاعر غزل أموي. توفي سنة ٩٠هـــ. انظر الأغاني ٢٢٢/٦، فوات الوفيات ٢٧٢/٢، ٢٧٥.

(٣) انظر تهذيب اللغة ٤٩١/١٠، عبث الوليد ١٤٨، ضرائر الشّعر للقزّاز ١٣٨، شرح جمل الزّجّــاجي لابن عصفور ٥٨٤/٢، ضرائر الشّعر له ٨٧، شرح كتاب ســيبويه للصّــفّار ٥١٢، ارتشــاف الضــرب ٢٩٣/٣. ويروى: « بالجلجلان »، وهي أحسن وزناً، وبالرّواية الأخرى فالبيت وهو من مجــزوء الرّمــل مكفوف، والكفّ حذف النّون من فاعلاتن، وليس في البيت كسرٌ.

(٤) في الأصل: النصبه.

والأفعال المعتلة [الآخر][1].

والداويّة والدوّ: الفلاة الواسعة.

والواغل: الداخل على القوم في شرابهم ولم يُدْعَ [إليه][2]. وهو في الطعام: الوارش، والوَرُوش[3] هو الذي يسميه الناس الطفيليّ. والوَغْل الشراب [الذي][4] يشربه الواغِل، ولم [يُدع إليه][5] يُنشد لعمرو بن قميئة[6]:

... ... فلا أشربُ الـ ـوغلَ ولايَسلم منّي البعيرْ[7]

قال يعقوب[8]: « ويقال: رجل حَصُور، إذا كان لايُنفِق مع القوم في شرابهم، قال الأخطل:

وشاربٍ مُربحٍ بالكأسِ نادمني لا بالحَصُور ولا فيها بسوَّارِ[9]

---

(١) ذهب به الخرم. ولعله ماأثبته، إن شاء الله.

(٢) ذهب به الخرم. انظر كتاب الألفاظ ٢٧٤، إصلاح المنطق ٣٤٥، ٣٢٢.

(٣) في الأصل: الورش. والمثبت من كتاب الألفاظ ٢٧٤. وفي إصلاح المنطق ٣٢٢: « والوارش ». وأثبت مافي كتاب الألفاظ لأنّ المؤلف هنا ينقل منه.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف. انظر كتاب الألفاظ ٢٧٤.

(٥) تكملة من كتاب الألفاظ ٢٧٤.

(٦) من شعراء بكر بن وائل في الجاهلية، عده ابن سلام في الثامنة، صحب امرأ القيس في سفره إلى قيصر وهو كبير ومات في الطريق، وسمته العرب عمرا الضائع لموته في غربة ولغير أرب ولامطلب. انظر طبقات الشعراء ١/١٥٩، الأغاني ١٨/١٤٣، ١٤٤.

(٧) البيت بتمامه:

إن أكُ مسكيرا فلا أشرب الـ ـوغل ولايسلم مني البعير

انظر الديوان ١٢٤، نقائض جرير والفرزدق ٦٥، كتاب الألفاظ ١٧١، ٢٧٤، إصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٣، شرح القصائد السبع الطوال ٢٢٦، شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٣٠، أمالي المرتضى ١/٣٥٨، المخصص ١١/١٠١، اللسان (وغل).

(٨) انظر كتاب الألفاظ ٢٧٤.

(٩) وانظر الديوان ١٦٨، إصلاح المنطق ١٤٢، ٢٣٠، شرح أبيات إصلاح المنطق ٣١١، ٤٠٥،

=

السَّوَّار: المُعربدُ يسُورُ عليهم »[1].

ويروى: بسآرٍ[2]، أي: ترّاك البقية من الكأس، وهو: السُّؤر. قال بعض أهل اللغة[3]: جاء سآر من أسأر، كدرّاك[4] من أدرك.

قال كُراع: والوَغْل في غير هذا السّيّء[5] الغذاء. والوَغْل أيضا: الوغد الدنيء من الرجال[6].

اللسان (حصر، سأر، سور).

(١) انتهى النقل عن يعقوب. قال ابن السيرافي في شرح أبيات إصلاح المنطق ٣١١: « والسوار المعربد يسور في وجوه أصحابه، أي: يثب ».

(٢) اللسان (سأر).

(٣) قاله الأزهري في تهذيب اللغة ١١/٤٧.

(٤) في الأصل: كررك. والمثبت من اللسان. ووقع محرفا في تهذيب اللغة ١٣/٤٧ هكذا : ورّاد من أدرك.

(٥) في الأصل: الشيء. والمثبت من اللسان (وغل).

(٦) في الأصل: والوغد من الرجال. ولم أقف على ماذكر في كتب كراع التي بين يديّ. وانظر اللسان (وغل).

هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد

إنما ذكر سيبويه وجوه القوافي في الإنشاد ليعلمكَ حكمَ اللفظ بأواخر الشعر، وذكر فصل مابين الكلام والشعر في ذلك، وذكر التنوين[1] الذي يلحق بأواخر القوافي معاقباً بما فيه من الغنة لحروف اللين، ويكون متمما للبناء ومكملا له، وأنه لناسٍ كثير من بني تميم[2]. وقال ابن جني: من تميم وقيس[3].

وذكر ابن جني: أنها تلحق -أعني النون- بعد[4] استيفاء البيت بجميع أجزائه نيّفاً من آخره بمنزلة الزيادة التي تسمى خزماً من أوله. قال: نحو ما أنشده أبوالحسن من قول رؤبة، وذكر أن بعض العرب تنشده:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقن[5]

فهذه النون في « المخترقن » زيادة [لأن][6] القاف قد كمّلت وزن البيت، وسمّى أبو الحسن هذه النون الغالي، وسمى الحركة التي قبلها الغلو. وكذلك قول الآخر:

---

(١) « وذكر التنوين » مكرر في الأصل.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٩.

(٣) في الأصل: وقيش. انظر سر صناعة الإعراب ٥٠١. والكلام الآتي منقول منه بتصرف.

(٤) في الأصل: النون نيفا بعد. ولعله سبق نظر من الناسخ، وستأتي الكلمة.

(٥) في الأصل: وقايم الأعناق خاوي المتحرقن. والبيت في الدّيوان ١٠٤، السّيرافي النّحوي ٤٩٣، ٥٠٤، الفصوص ٥/١٧١، الخصائص ١/٢٦٤، ٢/٢٢٨، ٢٦٠، ٣٢٠، القوافي للتّنوخي ١٦١، الوافي في العروض والقوافي ٢١١، ٢١٢، المتّبع ١٢٤، شرح الوافية نظم الكافية ٤٢٢، المستوفى ٢/٢٧٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٥، ٥٥٥، شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ٥٦١، ضرائر الشعر له ١٧، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٤٣٦، شفاء العليل ١٠٠، شرح التّصريح على التّوضيح ١/٣٧.

(٦) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٠٢ يلتئم بها الكلام.

ومَنْهَـــلٍ ورَدْتُهُ طـــامٍ خالِنْ[1]

وذكر أبوالحسن عن يونس أنه سمع رؤبة ينشده كذا[2]. قـــال ابـــن جـــني: وإنما زادوا[3] هذه النون في هذا الموضع ونحوه؛ لأن من عـــادهم أن يلحقـــوا فيمـــا يحتاج إليه[4] الوزن، نحو:

قِفا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنزِلِن[5]

و:

الحمـــدُللهِ الوَهـــوبِ المُجْـــزِلِنْ[6]

و:

سُقِيتِ الغَيْثَ أيتُهـــا الخِـــيامُنْ[7]

---

(١) انظر القوافي للأخفش ٣٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩، المساعد ٦٨٠/٢.

(٢) انظر القوافي للأخفش ٣٥. وفي الأصل: ينشدها.

(٣) في الأصل: أرادوا. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٠٣.

(٤) في الأصل: فيه. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٠٣.

(٥) عجزه:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو مطلع معلقة امرئ القيس. وقد سبق تخريجه ١٦٢.

(٦) لأبي النّجم العجلي. الدّيوان ٢٠٤، ٢٠٥، انظر الكتـــاب ٣٠٢/٢، السّـــيرافي النّحـــوي ٤٩٧، الخصائص ٨٧/٣، ٩٣، المحتسب ٦١/١، المنصف ٣٣٩/١، اللباب ٩٩/٢، الفصـــول الخمســـون ٢٧٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١، ١٠١، الممتع ٦٤٩، المساعد ٢٥٣/٤. ويروى: « العليّ الأجللِ ».

(٧) صدره:

متى كان الخِـــيامُ بذي طلـــوحٍ

وهو لجرير. انظر الدّيوان ٢٧٨، الكتاب ٢٩٨/٢، مجـــاز القـــرآن ٢٤٦/٢، الأصـــول ٣٨٦/٢، التّبصرة والتّذكرة ٦٥٠، سر صناعة الإعراب ٥٠٢، ٥٠٣، المنصف ٢٢٤/١، تفسير أرجـــوزة أبي نـــواس ٩٩، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٦، أمالي ابن الشّجري ٢٤١/٢، شرح المفصّـــل لابـــن يعـــيش ١٥/٤، ٣٣/٩، ٧٨، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٤٠٩، ٤١١، الجنى الدّاني ١٧٤، شفاء العليل ٩٩.

فلما اعتادوه فيما يكمّل وزنه ألحقوه أيضا فيما هو مستغن عنه[1].

قال صالح بن محمد: ويشبه أن يكون السبب[2] المحدث للشعر في النوع الإنشائي والمولد له على تدريج شيئا بعد شيء حتى يصير بعد صناعة الشعر كاملة، كما حمل غيرها من الصنائع، أمران:

أحدهما: وجهُ[3] التشبيه والمحاكاة والتّخيّل للإنسان بالطبع من أول ماينشأ؛ لأنا نجدُ هذا الفعل يوجد للناس وهم أطفال، فيسمون الشيء بشبهه[4] ويحملونه بتابعه.

والأمر الثاني: هو اعتداد الإنسان بالطبع بالوزن والألحان، فإن الألحان يظهر من أمرها إما مناسبة الوزن عند الذين[5] في طباعهم أن يذكروا الأوزان والألحان؛ لأن المحاكاة بالأقاويل الشعرية من قبل ثلاثة أشياء: من قبل النغم المتفقة، ومن قبل الوزن، ومن قبل التشبيه نفسه، وهذه قد يوجد كل واحد منها منفردا عن صاحبه، مثل وجود النغم في المزامير، والوزن في / [الرّقص][6]، والمحاكاة في اللفظ، وقد تجتمع هذه مثل وجود النغم [في الثلاث][7] بأسرها، مثلما[8] يوجد في الموشحات والأزجال. وأشعار العرب ليس فيها لحن، وإنما هي إما الوزن فقط[9]؛ وإما الوزن [٣١أ]

---

(١) انتهى النّقل من سر صناعة الإعراب.

(٢) في الأصل: النسب.

(٣) في الأصل: وجده.

(٤) في الأصل: يشبهه.

(٥) في الأصل: الذي.

(٦) ذهب بموضعه الخرم، وقد أثبتّه من تلخيص كتاب أرسطو طاليس لابن رشد ٢٠٣.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) « ما » ذهب بها الخرم.

(٩) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الطاء.

والمحاكاة معا، وهذا الثاني هو الشعر بالحقيقة؛ إذ[1] كانت الأقاويل الشعرية هي الأقاويل المخيِّلة[2]، وأصناف التخيل والتشبيه ثلاثة: اثنان بسيطان، وثالث مركب منهما.

الأول من البسيطين: تشبيه شيء بشيء وتمثيله به، وذلك بالألفاظ الخاصة الموضوعة[3] له، نحو: كاف التشبيه، ونحو « كأنّ، وإخال »، وشبه ذلك.

والثاني: هو أخذ الشبيه[4] نفسه بدل المشبه، وهو الذي يسمى الإبدال، إلا أن الإبدال أعم منه كالجنس له؛ لأن الإبدال إما إبدال من الشبيه، وإماإبدال من اللازم، واللازم ثلاثة: إما متقدم على الشيء، وإما مقارن له، وإما متأخر عنه. والمتقدم صنفان: إما بسبب الشيء وإما كلي الشيء. والمقارن إما زمن الشيء، وإما مكانه، وإما أنواعه القسمية له، وإما مقابلاته الأربعة، أعني: الأضداد الموجبة[5] والسالبة، والعدم والملكة، والمضافين[6] والموجودة مع الشيء، فالغرض[7] من لواحق الشيء وجزأي الشيء. وكل واحد من هذه إما بسيط وإما مركب، والمركب هو أن يبدل الأمر بشيء ما ويبدل مكان ذلك الشيء شبهه، ويوجد بعد ذلك لازم ذلك الشبه ثم يوجد غرض ذلك اللازم بدل ذلك اللازم فيعسر الوقوف على هذا النوع ويغمض فهمه، وأكثر مايعرض في صناعة الخطابة وفي كلام الحكماء قصدَ

---

(١) في الأصل: إذا.

(٢) قال ابن رشد في تلخيص كتاب الشعر ٢٠٤: « وكذلك الأقاويل المخيِّلة التي تكون من أوزان مختلطة ليست أشعاراً ».

(٣) في الأصل: الموعوطه.

(٤) في الأصل: التشبيه. وسيعيده المؤلّف كما أثبتّه.

(٥) في الأصل: الاصدادالوجبة.

(٦) في الأصل: المصافين.

(٧) في الأصل: فالعرض. وكذا في الموضع التالي. ولعل الصواب ماأثبتّه.

الإخفاء ماإخفاؤه حكمة، وليكن أيضا لذوي النباهة والفطن الفائقة بحث وتفتيش[1] عن طلب الحكمة في كلام الحكيم حتى يعثروا عليها فيقع الفرق بين القاصر الخامد[2] وبين الفطن النبيه، ويوجد هذا النوع في الشعر.

وأنشد أبونصر[3] في مثل المركبة البعيدة التركيب الخفية الاتصال لامرئ القيس:

بدّلتُ من وائلٍ وكِنْدةَ...[4]

وذلك أنه جعل « ابنة الجبل » بدلا من قول: الحصاة، وجعل قوله: « صمّي » بدلا من عدم صوت الحصاة، فإن عدم صوت الحصاة وعدم الصوت يتقاربان إذا كان عدم السمع إما أن يكون عن عدم الصوت، وإما لفسادٍ في الحاسة، وجعل عدم صوت الحصاة بدلا من ابتلال[5] الأرض، فإن الأرض إذا ابتلت وطُرحت فيها الحصاةُ لم تصوت، وجعل ابتلال الأرض بدلاً من انصباب الدّماء على الأرض، فإنّ ابتلال الأرض لاحق من لواحق انصباب الدّماء عليها، وجعل انصباب الدماء عليها بدلا من القتال الشديد؛ لأن انصباب الدماء يكون على القتال، وجعل القتال

---

(١) في الأصل: وتنفيذ.

(٢) في الأصل: والخامد.

(٣) من خلال النص المنقول يترجح عندي- والله أعلم- أنه الفارابي: محمد بن محمد بن محمد بن طرخان، الفيلسوف، ويعرف بالمعلم الثاني[٢٦٠-٣٣٩] تركي الأصل. من كتبه: الفصوص، إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها، إحصاء الإيقاعات، المدخل إلى صناعة الموسيقى، الموسيقى الكبير، وغيرها كثير. الفهرست ٣٢١، وفيّات الأعيان ١٥٣/٥-١٥٧، هدية العارفين ٣٩،٤٠/٢، الأعلام ٢٠/٧.

(٤) تمامه مع مابعده:

... ... عَـدْ وانَ وفهْماً صَمِّي ابنةَ الجبلِ

قومٌ يُحاحُون بالبهامِ ونسـ ـوانٌ قصارٌ كهيئة الحَجَلِ

قالهما حين نزل في بني عدوان. انظر الديوان ٣٤٨، اللسان (صمم).

(٥) في الأصل: انبلال. وسيأتي بعد قليل كما أثبته.

الشديد بدلا من الأمر العظيم، فكأنه أراد: وفيها أمرٌ عظيم.

قال صالح بن محمد: وهذا عندي تعسف كبير، وأولى منه أن ابن دريد حكى في الجمهرة أن العرب تقول[1]: صَمِّي ابنةَ الجبل، ومثل من أمثالهم: صَمّتْ حصاة بدمٍ، ولكل واحدة من هذه تفسير. قال أبوبكر: صمّي ابنة الجبل، يريد: الصدى الذي يسمع في الجبل، وإنما يقال هذا: أن يسمع الرجل الشيء العظيم الذي يخافه فيقول: صمّي ابنةَ الجبل، أي: لاأسمع. وقولهم: صمت حصاة بدم، يريدون[2]: كثرة الدم، فلو وقعت حصاة فيه لم تسمع / لها صوتا. انتهى. [٣١ب]

قلت: فيكون قول امرئ القيس « صمّي ابنة الجبل » محكيّا [كقولهم][3]: شاب قرناها[4].

وأخذُ الشبيه نفسه بدل المشبه مثل قوله تعالى: ﴿وأزواجُهُ أمَّهاتُهُمْ﴾[5] و[مثل][6] قول الشاعر:

هو البحرُ من أي النَّواحي أَتيتَهُ[7]

---

(١) انظر جمهرة اللغة ١٤٤.

(٢) في الأصل: يريد. والمثبت من جمهرة اللغة ١٤٤.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الكاف.

(٤) من قول الشاعر:

كذبتم وبيت اللهِ لاتنكحونها بني شاب قرناها تَصرُّ وتحلبُ

انظر الكتاب ٢٥٩/١، ٧/٢، ٦٥، اللباب ٥٠٨/١، شرح التّصريح على التّوضيح ١١٧/١.

(٥) الأحزاب: ٦.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى طرف اللام.

(٧) عجزه:

فلُجّتُه المعروفُ والجود ساحلُهْ

وهو لأبي تمام. انظر الديوان ٢٩/٣، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٠٢، المنزع البديع ٢٢١.

وفي النوع الثاني من [الإبدال][1] يدخل -المسمى عند أهل البديع استعارة وكناية- مثل قول الشاعر:

وعُرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورواحِلُهْ[2]

ومنه قوله تعالى: ﴿أو جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الغَائطِ﴾[3] إلا أن الكنايات هي إبدالات من لواحق الشيء، والاستعارة هي إبدال من مناسبة؛ لأن التناسب هو أن يكون شيء نسبته إلى الثاني نسبة[4] الثالث إلى الرابع، فيبدل اسم الثالث للأول وبالعكس.

وينبغي أن يكون التشبيهُ بيناً ومطابقاً؛ حتى لايقع تشويشُ للنفس عن تناسب المشبّه بالمشبه به لوجود المخالفة الواضحة، ولكونها أسبقَ إلى الذهن من الأمر الذي تشابها فيه، كما أن الحاذقَ في التصوير هو الذي يصور الشيء بحسب ماهو عليه في الوجود حتى أنهم قد يصورون الغِضاب والكسالى، مع أنها صفاتٌ نفسانية، فكذلك يجب أن يكون الشاعرُ في محاكاته يصوركل شيء بحسب ما هو عليه حتى يحاكيَ الأخلاقَ وأحوال النفس.

ومن هذا النوع الذي يحاكي حال النفس قول أبي الطيب يصف رسول الروم الواصل لسيف الدولة[5]:

---

(١) أثر فيه الخرم.

(٢) صدره:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

وهو لزهير بن أبي سلمى. انظر الديوان ١٠١، أسرار البلاغة ٢٨، ٤٧، مفتاح العلوم ٣٧٧، ٣٧٨، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٠٢، المطول ٣٨٥.

(٣) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٤) في الأصل: شيء يشبه إلى الثاني يشبه. انظر المنزع البديع ٥١٩.

(٥) انظر الدّيوان ٣٧٥، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٠٢.

أتاكَ[1] يكادُ الرأس يَجْحدُ عُنْقَه وتَنقدُّ تحت الدرع منه المفاصلُ

يُقوِّمُ تقويمُ السِّماطين مشيَه إليكَ إذا ما عوّجته الأفاكلُ

أي: جرى[2] بعضه من بعض لإقدامه على المسير إليك هيبة لك، ثم قال:

فقَاسمكَ العَينين منه ولحظَه سميُّكَ والخِلُّ[3] الذي لايزايلُ

أي: من خوفه كان بعض نظره مصروفا إليك وبعضه إلى سميّك، وهو: سيفك[4].

وقد تكون المحاكاةُ لأشياء محسوسةٍ وبأشياء محسوسة، وذلك مثل تسميتهم لبعض الكواكب « سرطاناً »، ولبعضها « مُمْسك الحَرْبة »؛ لأنها من جهة الشكل يمكن أن يَتوهم متوهِّمٌ أنها هي.

وجل تشبيهات العرب راجعة إلى هذا[5] الموضع، ولذلك كانت حروفُ التشبيه عندهم تقتضي الشكَّ.

ومعنى قولي: يوقع الشك، يبيّنه[6] لك من أغراض العرب، وأنها قد فهمتْ هذا الذي قاله أصحاب العلم بالشعر، قولُ الشاعر:

أياظبيةَ الوعساء بينَ جلاجلٍ وبينَ النَّقا آأنت أمْ أمُّ سالِمِ[7]

---

(١) في الأصل: اياك.

(٢) في الأصل: سرا.

(٣) في الأصل: والحال.

(٤) في الأصل: سميك.

(٥) في الأصل: حذا.

(٦) في الأصل: نبينه.

(٧) في الأصل: ايا ظبية الوحشاء. والبيت لذي الرمة. انظر الديوان ٧٦٨، الكتاب ١٦٨/٢، معاني القرآن للأخفش ٣٣، ٢٤٩، الكامل ٩٥٨، أدب الكاتب ١٨٩، كتاب الشعر ٣٠٨، التّبصرة والتّذكرة ٤٤١، أمالي ابن الشجري ٦٣/٢، الإنصاف ٤٨٢، الجنى الدّاني ١٧٨، المنزع البديع ٢٧٦.

[وقولُ الشاعر][1]:

بدتْ مثلَ قَرْنِ الشَّمسِ في رَوْنَقِ الضُّحا

وصُـــورتِها أو أنت في العَـــينِ أملـــحُ[2]

وأما المحاكاة البعيدة فينبغي أن تطرح، وذلك مثل قـــول امـــرئ القـــيس في الفَرس:

كُمَيتٍ كأنهـــا هِراوةُ مِنْوالِ[3]

ومثل قوله:

إذا أقبـــــلتْ قلـــتَ دبّاءةٌ ... من الخُضْر مغموسةٌ في الغُدُرْ

وإن أَدبرتْ قلـــتَ أثفـــيَّةٌ ... مُلمـــلـــمةٌ ليس فيهـــا أُثُرْ[4]

وإن كان هذا أقرب / [من الأوّل][5] من حيث المقابلة. [٣٢أ]

وقد تكون المحاكاة لأمور معنوية بأمور محسوسة إذا [كان][6] لتلك الأمـــور

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) ينسب لذي الرمة، وليس في ديوانه، وفي الديوان ١١٩٠-١٢٢٦ قصيدة على وزنها وقافيتها. انظر معاني القرآن للفراء ٧٢/١، المحتسب ٩٩/١، الخصـــائص ٤٥٨/٢، الإنصـــاف ٤٧٨، اللبـــاب ٤٢٤/١، اللسان (أو)، خزانة الأدب ٦٥/١١-٦٨.

(٣) صدره:

بعِجْلزةٍ قد أَتْرزَ الجريُ لحمَها

انظر الديوان ٣٧، المعاني الكبير ٥٠، جمهرة اللغـــة ٣٩١، مقـــاييس اللغـــة ٣٤٣/١. وعجلـــزة: قوية شديدة، وأترز: أيبس، ومنوال: خشب.

(٤) في الأصل: ململة ليس فيها اخر. والبيتان كما ذكر المؤلف لامرئ القيس في ديوانه ١٦٦. وانظـــر تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٣.

(٥) ذهب به الخرم، وأثبتّه من تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٣.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاالنون.

أفعال مناسبة لتلك المعاني حتى توهم أنها [هــي][1]، مثـــل قـــولهم في المِنَّـــة: إنهـــا [طَوق][2] العنق، وفي الإحسان: إنه قَيد، كما قال أبو الطيب:

ومَن وجدَ الإحسانَ قَيْدا تَقيّدا[3]

ومنه قول امرئ القيس:

بمُنْجَـــرِدٍ قَيدِ الأوابدِ هَيكَـــلِ[4]

وما كان من هذا أيضا غير شبيه ولامناســب ينبغـــي أن يطـــرح كقـــول أبي تمام:

لاتَسقِـــني ماءَ الملامِ . . .[5]

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) ذهب الخرم بالطاء.

(٣) صدره:

وقيّدت نفسي في ذراك محبّةً

انظر الديوان ٣٧٣، أمالي ابن الشجري ٣٦٣/٣، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٣.

(٤) صدره:

وقد أغتدي والطّيرُ في وُكُناتها

وهو من معلقته. انظر الديوان ١٩، إصلاح المنطق ٣٧٧، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٧٧، شـــرح اللمع لابن برهان ٢٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢، ٣٥١، شرح الكافيـــة الشـــافية ٧٥٨، شـــرح التسهيل لابن مالك ٣٦٣/٢، شرح الكافية للرّضي ٨/٢، ١٠، ٢٢٣، شفاء العليل ١٩٣، ٣٣١، خزانـــة الأدب ٣٥١/١، ١٥٦/٣، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٥٠/٤. ومنجـــرد: مـــاض في الســـير. وقيـــد الأوابد: مقيِّد الوحوش. والهيكل: العظيم الجرم. يريد: أن هذا الفرس من سرعته يلحق الوحـــوش فيصـــير لها بمنزلة القيد.

(٥) تمامه:

... ... فإنـــني　　　　صب قد استعذبت ماء بكائي

انظر الديوان ٢٢/١، ٢٣، الموازنة ٢٤٤، مفتاح العلوم ٣٨٨، تلخـــيص كتـــاب الشـــعر ٢٢٤، المطول ٣٩٤، المنزع البديع ٢٣٧، ٤٠٠.

ومنه: خُلق البَين[1]، وكَلَب الوصال.

ومنه:

كلّ حين يَبولُ زُبٌّ السحابِ[2]

ومنه: مناحر البدر.

ومنه: التشبيه الذي لايكون واضحا كقوله:

لورأتْني أخــتُ جِـيرانِنا إذْ أنا في الدارِ كأنّيْ حِمارْ[3]

لأن التشبيه بالحمار إنما اشتهر في الجهل والبلادة.

وقد يكون في هذا التشبيه عيب آخر، وذلك أن بــاب التشــبيه أن يكــون بالأشياء الفاضلة، وأما بغيرها فعيب كقوله:

والشَّمسُ قد مالتْ ولما تَفعَلِ كأنها في الأُفْقِ عينُ الأَحْوَلِ[4]

وكما قال بعض الشعراء يمدح سيف الدولة:

وقــد عَلِمَ الرُّومُ الشقــيّونَ أنهــمْ
سَتلقــاهــمُ يوماً وتَلقَى الدَّمَسْتقا

وكانوا كفأرٍ وشَوَشُوا خَلْفَ حائطٍ
وكنتَ كسِنَّورٍ عليهـــــم تَسَلَّقــا[5]

---

(١) في الأصل: حلق البنين.

(٢) صدره:

تحت ماء الطوفان أو بحر موسى

وهو لابن المعتزّ. انظر الدّيوان ٢/١٥٥، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٣٤٣.

(٣) في الأصل: احب. والبيت في الكامل ١٠٣٦، المصون ٦٠، الخاطريّات ١٦٣.

(٤) لأبي النّجم. انظر ديوانه ٢٣٥، الشعر والشعراء ٤٠١، الموشــح ٢٧٤، خزانــة الأدب ٢/٣٩٢، ديوان العجاج عرضا ٤٩٣.

(٥) في الأصل: كليهم تسلقا. انظر تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٤، الوافي بالوفيات ٢١/١٢٨.

وذكر سيبويه:

قفا نبكِ من ذِكرى حَبيبٍ ومَنزلِ[1]

هذا من المحاكاة التي تقع بالتذكر؛ لأنه يتذكر الأحبة بالديار والأطلال، فيتخيلها ويحاكي كون الأحبة فيها.

ومنه: أن يورد الشاعر شيئاً يتذكر به شيئاً آخرَ، مثل أن يرى [خطّ][2] إنسان، فيتذكره فيحزن عليه إن كان ميتا، أو يتشوق إليه إن كان حيا، ومنه قول متمم بن نويرة[3]:

وقالوا أتبكي كلَّ قبرٍ رأيتَهُ ... لِقبرٍ ثَوى بين اللّوى والدَّكادكِ

فقلتُ لهم إنّ الأسى يَبعثُ الأسى ... دعوني فهذا كلُّهُ قبرُ مالكِ[4]

ومنه قول قيس بن [الملوح][5] المجنون:

---

(١) عجزه:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو مطلع معلقة امرئ القيس. وقد مضى تخريجه ١٦٢، وذكره في أول الباب ١٨١.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام من تلخيص كتاب الشعر لابن رشد.

(٣) كنيته أبونهشل، وهو من أشراف بني تميم، صحابيّ عظيم القدر، رضي الله عنه، اشتهر برثاء أخيه مالك، وعده ابن سلام في أصحاب المراثي. انظر طبقات فحول الشعراء ٢٠٣/١، الأغاني ٢٨٩/١٥، خزانة الأدب ٢٤/٢.

(٤) انظر الحماسة ٣٩٠/١، الكامل ٣٣٧، التعازي والمراثي ٨٨، أمالي القالي ٣/٢، إصلاح ما غلط فيه أبوعبدالله النمري للغندجاني ٩٥، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٩٧، الزهرة ٥٣٩. وقد ردّ الغندجاني نسبتهما إلى متمّم ونسبهما مع أبيات إلى ابن جذل الطعان الفراسيّ الكنانيّ واسمه علقمة. ورواية البيتين عنده فيهما اختلاف واضح، فموضع القبر مثلا كما يقول:

لقبر مقيم بالملا والدّوانك

مما يؤيد أن يكون بيتا ابن جذل بيتين آخرين، توافق الشاعران فيهما، أواستفاد التالي منهما من السابق، وهذا عند الشعراء كثير.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

وداعٍ دَعا إذ نحنُ بالخَيْفِ من مِنًى فهيَّجَ أحـــزانَ الفؤادِ وما يَدْرِي

دعَا باسمِ ليلى غـــيرَها فكـــأنما أطارَ بليلى طائراً كان في صَدْري[1]

ومنه قول الخنساء:

يذكرني طُلوعُ الشَّمسِ صَخْـــرا وأذكـــرُه لكلِّ غـــروب شَمْسِ[2]

وقريب من هذا عندي قوله:

ولّما نَزلنا مَترلاً طَـــلّــه النَّـــدى أنيقـــاً وبستاناً من النَّـــورِ حاليا

أَجَـــدَّ لنا طِيبُ المكانِ وحُسنُه مُنًى فتَمَنَّيْنَـــا فكنتَ الأمـــانيا[3]

وقريب من هذا الموضع ماجرت[4] به عادة العرب من تذكر الأحبة بالخيـــال وإقامته إقامة المتخيل كما قال:

وإني لأَسْتَغْشِـــــي ومابيَ نَعْسَـــةٌ لَعـــلّ خَـــيالاً منكِ يَلقـــى خَياليا

وأَخـــــرجُ من بينِ البيوتِ لعلَّني أحدث عنك النفس في السر خاليا[5]

وتصرفت العرب والمحدثون في الخيال واستعملوه كثيرا، ولاتكـــاد تجـــدُهم تصرفوا إلا في النَّسيب. وقد أدخله البحتري في [غير][6] النسيب فقال:

خَلا ناظِري من طَيفِهِ بعدَ شخصِهِ فياعجباً للّدهرِ فقـــداً على فقدِ[7] / [٣٢ب]

---

(١) في الأصل: طائر. انظر الديوان ١٢٤، الزّهرة ٢٣٨.

(٢) في الأصل: الشمس صحوا. انظر الدّيوان ٣٢٦، الكامل ٢١، ١٠٥٨.

(٣) في الأصل: ... ظله... خاليا. والبيتان ينسبان لأبي بكر بن عبـــد الـــرّحمن الزّهـــري، ولأبيـــه، ولمالك بن أسماء بن خارجة الفزاري، ولعبدالله بن أبي فروة. انظر الحماســـة ٧٨/٢، شـــرحها للمرزوقـــي ١٣٢٢، الزّهرة ٣٧٨، الوزراء والكتّاب ٤٥، بهجة المجالس ١٢٢/١.

(٤) في الأصل: مناحره.

(٥) في الأصل: لاستغشي ومافي نفسه. والبيتان للمجنون. انظر الديوان ٢٢٨، ٢٢٩، أمـــالي القـــالي ٢٦١/١، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٦.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام. وفي تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٦: «وقد يدخل في الرثاء».

(٧) انظر ديوانه ٢٠/٤، الزّهرة ٣٥٧، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٦.

وأنشد للعجاج[1]:

ياصاحِ ماهاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَن[2]

مِن طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَن[3]

هذان البيتان من أرجوزتين إحداهما فائية، والثانية جيمية، ووقعا كما ترى إما لأنهما لشاعر واحد، واجتزأ بذكره أوّلاً عن أن يقال: وله أيضا، وإما أن يكون سيبويه رحمه [الله][4] قد قاله هكذا فسقط. قاله الأعلم[5].

قلت: أمَّا:

مِن طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَن

فهو ثاني بيت من أرجوزة العجاج [التي][6] أولها:

ماهَاجَ أحزاناً وشَجْواً قد شَجَا[7]

وأما الفائية فلم تقع في المجموع الذي وقع بيدي من شعر العجاج، ويمكن

---

(١) في الأصل: العجاج. والمنشد سيبويه، وبهذا يعود المؤلف إلى شرح كلامه.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٩. وهو مطلع أرجوزة يمدح عبد العزيز بن مروان. وانظر الديوان ٤٨٨، الأصول ٢/٣٨٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٥، الجنى الدّاني ١٤٦، شفاء العليل ٩٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٩. والبيت في الديوان ٣٤٨، الأصول ٢/٣٨٧، سر صناعة الإعراب ٥١٤، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٥، الجنى الدّاني ١٤٦، شفاء العليل ٩٨.

(٤) الموضع مخروم.

(٥) انظر تحصيل عين الذهب (بحاشية الكتاب ٢/٢٩٩). وفي حاشيته: « قول صاحب الشواهد: وإما أن يكون فصل بينهما إلخ. جميع نسخ الكتاب التي بيدنا مفصول فيها بين البيتين بذكر العجاج كما ترى. كتبه مصححه ». وقد ورد البيتان كما ذكرهما الأعلم في شرح عيون كتاب سيبويه ٣٥.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) الديوان ٣٨٤.

أن يكون الأعلم أو غيره عثر عليها في غير المجموع المذكور[1].

الأتْحَم: موضع باليَمن تُعمل فيه البرود، وهو ضرب من البرود غير موشّى فيه سواد وحمرة. هكذا فسره في شرح شعر العجاج. وقال الأعلم: « هو ضرب من ثياب الوشي »[2]. وأنهج: أخلق، يقال: ثوب نهج للذي[3] قد أخلق. ويقال: طريق نهج: واضح، وهو منه لكثرة سلوك السَّابلة عليه، قد خَلِق ماكان فيه ووضح عن الأرض المتصلة.

وأنشد لتميمِ[4] بنِ مُقبل[5]:

جَزَيتُ ابنَ أَرْوى بالمدينة قَرْضَهُ[6]

قال الأعلم: « أراد بـ(ابن أروى): عثمان -رضي الله عنه- أوالوليد بن عقبة، وكان أخا عثمان لأمه »[7].

قلت: أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، وأمها البيضاء

(١) سبق تخريج البيت من ديوانه -وهو برواية الأصمعي- وأنه مطلع أرجوزة يمدح بها عبد العزيز بن مروان، مع ملاحظة أن القصيدة لم ترد في بعض طبعات الديوان.

(٢) النكت ١١٢٢.

(٣) في الأصل: الذي.

(٤) في الأصل: لمتمم.

(٥) هو تميم بن أبي بن مقبل العجلاني العامريّ، أدرك الجاهلية والإسلام، وعاش مائة وعشرين سنة إلى زمن معاوية رضي الله عنه، وكان يبكي أهل الجاهلية، ويهاجي النجاشي الشاعر، وقد كانت الغلبة للنجاشي. انظر طبقات فحول الشعراء ١/١٤٣، ١٥٠، خزانة الأدب ١/٢٣١، ٢٣٢.

(٦) الكتاب ٢/٣٠٢. وعجزه:

وقلتُ لشُفّاعِ المدينة أَوْجِفوا

وانظر ديوانه ١٩٧، السّيرافي النّحوي ٤٩٥، القوافي للتّنوخي ١٥٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٤، ضرائر الشعر له ١٢٩. وبروى: « ابن أوفى ».

(٧) تحصيل عين الذهب (بحاشية الكتاب ٢/٣٠٢).

بنت عبد المطلب[1]، فأم[2] عثمان بنتُ عمةِ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم.

وأنشد:

طافتْ بأَعلاقِهِ خَـوْدٌ يمانيةٌ[3]

« وصف خيال امرأة طافت برَحْله. وأعلاق: جمع عِلْـق، وهـو مايعتلقـه الإنسان، ويكتسبه. والخود: الحسنة الخلق الناعمة، وجمعهاخود، وهو جمع غريـب، ونظيره فرس ورد، وخيل ورد »[4]. وأراد بـ« العَرانين »: الأشراف، والأصل فيـه جمع « عِرنين »، وهو الأنف. قال: شمّ العرانين. « وبكر ليست من اليَمن؛ لأنها من ربيعة، وربيعة من معدّ[5]، فمعنى قوله: يمانية، أي: أنها مقيمة في شق الـيمن، وإن لم تكن منهم »[6].

---

(١) انظر جمهرة أنساب العرب ١٤، ٧٤.

(٢) في الأصل: وأم.

(٣) الكتاب ٢/٣٠١. وعجزه:

تَدعو العَرانينَ من بَكْرٍ وماجَمَعوا

والبيت لابن مقبل. وانظر ديوانه ١٧٠، السّيرافي النّحوي ٤٩٥.

(٤) تحصيل عين الذهب (بحاشية الكتاب ٢/٣٠١).

(٥) في الأصل: سعد.

(٦) تحصيل عين الذهب (بحاشية الكتاب ٢/٣٠١). ولا أدري ماعلاقة بكر بن وائـل بـن ربيعـة في القضية، فهي ليست في شقّ اليمن. ويروى:

... ... جردٌ منعمةٌ   تدعو العرانين من عمرو...

وفي الديوان: حورٌ منعمة. قال ابن السيرافي في شرح أبيـات الكتـاب ٢/٣٨٥: « وفي الكتـاب (خود يمانية) وفيه (العرانين من بكر) وأظن هذا التغيير وقع في الكتاب بين عمرو وبكر. ويجـوز أن يريـد ببكر: بني أبي بكر بن كلاب... وقوله (يمانية) لايوافق هذا التفسير؛ لأن القبائل التي ذكرهـا كلـها مـن نزار ». قال الغندجاني في فرحة الأديب ١٧٠: « ولم يدر أن بني عامر ينسبون إلى الـيمن؛ لأنهـم كـانوا يترلون نجدا مما يلي اليمن، وأن غطفان يسمون شامية؛ لأنهم يترلون نجدا مما يلي الشـام ». وعلـى هـذا فالمراد بـ« بكر »: بنو أبي بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.

ويمانيَة -بالتخفيف[1]- ورجل يمان هو الأكثر في السماع، وقد حكى المبرد وغيره أن التشديد[2] لغة، وأنشد:

وأرعَدَ من قبلِ اللِّقاءِ ابنُ مَعْمَر وأبرقَ والبرقُ اليمانيّ خوّانُ[3]

وأنشد غيره:

ويهماء يستافُ الدليلُ ترابَها وليس بها إلا اليَمانيُّ مُخْلِفُ[4]

فمن قال[5]: يمنيّ، جاء به على القياس. ومن قال: يمان -منقوص- جاء الألف بدلا من إحدى يائي النسب وحذف الثانية لسكونها وسكون [التنوين][6]، كما حذفت الياء من « قاض ».

ومن قال: يمانيّ، جعل الألف زائدة كزيادتها في «حُبْلاوي » ونحوه مما جاء على غير قياس.

وقد صرح سيبويه بأن ياء « افعلي » كواو[7] « صنعوا »[8] علامة إضمار

---

(١) في الأصل: تخفيف. وماأثبته أحسن.

(٢) في الأصل: الشديد.

(٣) في الأصل: وأبرق البرق. والبيت ثاني خمسة أبيات لشاعر من بني تميم. انظر الكامل ١٢٣٧، الاقتضاب ١٨٢/٢

(٤) البيت من غير نسبة في الأفعال للسرقسطي ٤٤٦/١، شروح سقط الزند ١١٠٧، اللسان (يمن)، وفي هذا الأخير: محلف، بالحاء، ولبشار بن برد في ملحقات ديوانه ١٤٠/٤، برواية: « مخلق ». وبعده في ديوان بشّار:

تجاوزتها وحدي ولم أرهب الرّدى دليلي نجمٌ أو حَوارٌ محلّقُ

والمخلف: المستقي. أي: ليس بها مستق غير السيف.

(٥) النص الآتي في الاقتضاب ١٨٤/٢ باختلاف يسير. وقد ذكر سيبويه اللغات في النسب إلى اليمن في ٧٠/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: بواو.

(٨) يريد في قول الشاعر:

=

المؤنث دون أن تكون علامة التأنيث فقط كما يزعم غيره[1]، ومذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأنها لوكانت علامة التأنيث فقط لم يكن بعدها نونُ الرَّفع التي لاتكون إلا بعد ضمير الرفع في « تَفْعَلان، وتَفْعَلون » فلما كانت النون في « تَفعَلين » بعد الياء بإزاء النون في « تفعلان، وتفعلون » بعد الألف والواو، كانت الياء[2] بمترلتها في الإضمار.

وأنشد:

إذا اسْتَحَثُّوها بحَـوْبِ أوحَلِي[3]

فكسر اللام وهي في الكلام مسكنة، ثم وصلها بالياء / [لأجل][4] القافية. [٣٣أ]

ويقال للبعير إذا زُجر: حَوْبِ، وحَوْبُ، وحَوْبَ، وقد حَوّبت به تحويبا[5].

و« حَل »: [زجرٌ][6] للبعير، وقيل: زجرٌ لإناث الإبل. انتهى الباب.

لايبعدِ اللهُ أصحاباً تركتهمُ   لم أدر بعد غداة البين ماصنعْ

انظر الكتاب ٣٠١/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٨٣/٢، الفصوص ١٨٥/٥، ١٨٦.

(١) هو الأخفش. انظر الكتاب ٣٠٢/٢، التعليقة ٤٠/١-٤٢، ٢٤١/٤، المسائل البغداديات ٥٨١، ٥٨٢، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٣٢٩-٣٣٢.

(٢) في الأصل: للياء.

(٣) الكتاب ٣٠٣/٢. وفي الأصل: إذا استحثو لحرب اوحل. والبيت لأبي النجم العجلي. وانظر الدّيوان ٢٠٦، الأصول ٣٠٣/٢، السيرافي النحوي ٤٩٩، المخصص ٨٠/٧، اللسان (حلل).

(٤) موضعه مخروم.

(٥) في الأصل: وجوب وجوب وقد جوبتت به تحويبا. انظر اللسان (حوب). وفي التكملة والذيل والصلة ١٠٩/١: « الحوب: الجمل ... ثم كثر حتى صار زجرا للجمل ».

(٦) موضعه مخروم.

هذا باب عدة
ماتكون[1] عليه الكلم
فأقل ماتكون عليه الكلمة حرف واحد

قوله في الباء: « إنما هي للإلزاق[2] والاختلاط ».

يعني: توصيل الفعل أومافي معناه إلى الاسم، هذا [ما] يعني بالإلزاق[3].

وقال الأعلم[4]: قوله: « فما اتسع من هذا في الكلام فهذا[5] أصله ». إنما قال هذا لأنه قد يستعمل بالباء[6] مالايكون إلزاقاً كقولك: مررت بزيد، ولم تلزق المُرُورَ بالمَمْرور به[7]، إنما تريد أن المرور التزق بالموضع الذي يقرب منه، ويقع فيه مشاهدته والإحساس به.

وذكر الأعلم أيضا في معنى قول سيبويه: « ولام الإضافة، ومعناها: المِلْك والاستحقاق »: يريد: أنّ[8] بعض ماتدخل عليه اللام لايحسُن أنه يملك ما أضيف إليه، وبعضُه يحسُن، فأما الذي يحسن فقولك: [دارُ زيدٍ، المعنى: ملكُ][9] الدارُ لزيدٍ،

---

(١) في الكتاب ٢/٣٠٤: « مايكون ».

(٢) في الأصل: الالوان. انظر الكتاب ٢/٣٠٤.

(٣) في الأصل: بالاسراق. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٤) النّكت ١١٢٦. وانظر السّيرافي النّحوي ٥١٧. علما أنّ النص متفق تماما مع نص السيرافي لا نص الأعلم.

(٥) في الأصل: فهو. والمثبت من الكتاب ٢/٣٠٤.

(٦) في الأصل: الياء.

(٧) في النكت ١١٢٦: « بزيد ». وهو في السيرافي النحوي ٥١٧ مثل الأصل.

(٨) في الأصل: والاستحقاق وان.

(٩) تكملة من السيرافي النحوي.

والذي لايحسن أن تقول: زيدٌ صاحبُ الدار، والله ربُّ الخلقِ[1]، فالخلق مستحقون أن يكون الله ربهم، ولاتقول: إنهم يملكون، ولاتقول: إن الدار مالكة لصاحبها.

قال رحمه الله: « ثم الذي يلي مايكون على حرف مايكون على حرفين »[2].

قلت: لايكون اسمٌ على حرفين إلا محذوفاً، فماحُذف منه حَذفا[3] مطرداً لعلة تزول العلة -أعني الحذف- لزوالها، لم يذكره هنا، ولاينبغي أن يذكره؛ لأنه في حكم غير المحذوف كـ« حَوٍ، وعَمٍ » وأمثالهما. وماحذف لغير علة فعلى قسمين: قسم إظهار المحذوف أكثر، وإنما الحذفُ في مواضع ما[4]، أقلُّ من مواضع الإظهار، وقسم ثان بالعكس، والأول أيضا لم يذكره؛ مراعاةً للأكثر -فصار في حيز الثاني الذي يحذف[5] منه- وذلك[6] « أخوك، وإخوته »؛ لأن الحذف إنما يكون في حال الإفراد فقط، والقسم الثاني هو الذي ذكر هنا، وهو باب « يد »؛ لأنّ الحذف يكون فيه في حال الإفراد والإضافة والتثنية، والردُّ أقلُّ.

قال: « فإذا لحقتها الهاء كثرت »[7].

كأنها صارت بها ثلاثية و لم تكن منها وكانت في عداد كلمة أخرى.

قوله: « وأما ماجاء من الأفعال فـ(خُذْ وكُلْ ومُرْ) »[8].

---

(١) بعده في السيرافي النحوي ٥١٧، والنكت ١١٢٦: « وربٌّ للخلق ». وفي النكت: « زيد صاحبٌ للدار » باللام.

(٢) الكتاب ٢/٣٠٥.

(٣) في الأصل: حرفا.

(٤) في الأصل: موضع ما.

(٥) في الأصل: لم يحذف.

(٦) الإشارة للقسم الأوّل.

(٧) الكتاب ٢/٣٠٥. وفيه: « ألحقتها ».

(٨) في الأصل: من الأفعال محذوف مر. والأقرب أن يكون محرّفا، والمثبت من الكتاب ٢/٣٠٥.

قلت: وهذا أيضا حذف على غير قياس؛ لأن هذا النوع إنما بـني علـى أن يحذف لام الأمر وتاء الخطاب، ويصاغ صيغة من الفعل بعد ذلك. وقولنا: تحـذف لام الأمر مجازاً، إنّما معناه: أنّما أنّا نصوغ صيغةً من الفعل جارية على الفعل بعـد تقدير حذف الحرفين، فنحن لوقدرنا ذلك في « لتأمر » لبقي « اؤمُـرْ »، فحـذف الهمزة على غير قياس، ولاهومطرد في كل مافي أوله همزة نحو « أسر »، وأمثاله، و لم يسمع إلا في هذه الألفاظ، منها ماجاء الحذف فيه، والإظهار كثيرٌ، نحـو « مـر »، ومنها ما جاء فيه الإظهار قليلا في بعض اللغات نحو « كل، وخذ »، ولذلك قال في باب مايضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: « ولاتحملهم إذ كانوا يثبتـون فيقولون في (مُرْ): اؤمر، أن يقولوا في (خُذْ): اؤخذ، وفي (كُلْ): اؤكُل »[1]. يعـني: كثيرا فصيحا في لغتهم أجمعين، أو أكثرهم، أو متساويا هو و« مُر »، بخلاف « مُر » / [٣٣ب] فإن الإظهار كثير[2].

قال الشيخ أبوعلي: وفيه[3] لغة متوسطة وهي أعدل اللغـات [وهـو أن][4] يحذف إذا لم يتصل به قبله كلام، وإذا اتصل به لم يحذف، وذلك لأنـه في الحالـة الأولى [يكره][5] الاستثقال واجتماع الهمزتين[6]، فيحتاجون إلى التسهيل، فيفـرون إلى الحذف، وأما [إذا][7] اتصل به قبله كلام فتسقط همزة الوصل، فلاتجتمع همزتان

---

(١) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٢) انظر اللباب ٣٦٢، ٣٦٣، شرح الشافية للرضي ٥٠/٣، ارتشـاف الضـرب ١١٩/١، المسـاعد ١٩٠،١٩١/٤، همع الهوامع ٢٥٢/٦.

(٣) يعني: مر.

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) يعني: همزة الفعل وهي فاء الكلمة، وهمزة الوصل.

(٧) ذهب الخرم بالذال والألف.

فيه، فيجريه على الأصل، وعلى ذلك جاء القرآن [وهو][1] كثير، نحو: ﴿وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها﴾[2].

الأعلم[3]: « وذكر في الباب أنّ (إنْ) تكون لغواً في قولك: ما إن تَفعلُ[4].

وقال الفرَّاءُ: هما جميعا للنفي، وزاد على ذلك بأنه يقال: لا إنْ ما، فتكون الثلاثة[5] للجحد، وأنشد:

إلاّ الأَوَاريّ لا إنْ ما أبيّنها[6]

والذي قاله فاسدٌ؛ لأن الجَحْد إذا دخل على الجحد صار إيجابا، والذي قاله سيبويه وأصحابه صحيحٌ؛ لأنهم جعلوا أحدَهما لغواً واعتمدوا بالجَحْد على الآخر.

وأما البيت الذي أنشده الفراء، فرواية الناس: (لأياً ما أبيِّنها) »[7].

قال صالح بن محمد: والفراء ثقةٌ فيما رواه فتوجيهُه صحيحٌ، لكنّه توجيهُ مايردُ شاذاً، ومعنى كلامِ الفراءِ عندي: أنَّ الأداة الأولى للنفي ومابعدها تأكيد للنفي، لا أنها نفي لنفي حتى يكون نفي النفي إثباتا كما توهَّموا.

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) طه: ١٣٢. وانظر التوطئة ٣٢٥، ٣٢٦ ولم يذكر فيه اللغة المتوسطة، وإنما ذكر جواز الوجهين.

(٣) النكت ١١٢٦. وانظر السيرافي النحوي ٥٢٤.

(٤) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٥) في الأصل: الثالثة. والمثبت من النكت ١١٢٦.

(٦) في الأصل: أبينه. انظر معاني القرآن ٤٨٠/١ وروايته فيه: « ما إنْ لا ».
وهو للنابغة الذبياني. وعجزه:

والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

وهوكما نقله عن الفراء في ارتشاف الضرب ٢٩٠/٣، خزانة الأدب ٤٤٣/٨.

(٧) في الأصل: أبينه. وبه ينتهي النّقل من النّكت. وقد رواه الفراء بهذه الرواية في معاني القرآن ٢٨٨/١. وانظر الكتاب ٣٦٤/١، إصلاح المنطق ٤٧، المقتضب ٤١٤/٤، شرح القصائد السبع الطوال ٢٤٢، الجمل ٢٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.

قوله: « وتكون (إنْ) كـ(ما) في معنى (ليس) »[1].

كتب عليه أبوبكر بن طاهر المعروف بالخِدَبّ: هذا نصٌّ أنّ « إنْ » كـ« ما » في معنى « ليس ». يريد: أنها تَعمل عملَها كقوله:

إنْ هو مستولياً على أَحَـدٍ إلاّ على أَضعفِ المجـانين[2]

قال الشيخ أبوعلي -رحمه الله-: إن كلام الإمام ليس بنص على ما ذكره أبوبكر من العمل لأنه يحتمل أنْ يريد أنّ « إنْ » تكون كـ« ما » في النفي، فيكون قد عبر في قوله: « في معنى (ليس) » عن النفي، وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه؛ لأن العمل في « إنْ » شاذ[3].

قوله: « وأما (مَا) فهي نفي لقوله: هو يفعل »[4].

ذكر أنها للحال فقط، وهي تنفي الماضي، فكأنه -والله أعلم- إنما ذكر الأمر الذي تفارق « لم » و« لن »، وتختص به، وهو نفيٌ للحال. والله أعلم.

قوله: « وتكون (لا) ضدَّ (نعم، وبلى) »[5].

قال الشيخ أبوعلي -رحمه الله- جعلها ضدا لـ« نعم »؛ لأنها رد للإيجاب، و« نعم » تصديق له، وجعلها ضدا لـ« بلى »؛ لأنها رد للإيجاب، و« بلى » رد

---

(1) الكتاب ٣٠٦/٢.

(2) انظر الأزهية ٣٣، أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣، المقرب ١١٦، شرح الكافية الشافية ٤٤٧، شرح التّسهيل لابن مالك ١٥٠/١، ٣٧٥، رصف المباني ١٩٠، ارتشاف الضّرب ١٢٠٧ (رجب)، الجنى الدّاني ٢٠٩، شرح التّصريح على التّوضيح ٢٠١/١، شرح الأشموني ٢٥٥/١. ويروى:

إلاّ على حـزبه الملاعـينِ

(3) لم أقف على كلام ابن طاهر ورد الشلوبين عليه في غير هذا الكتاب.

(4) الكتاب ٣٠٥/٢.

(5) الكتاب ٣٠٦/٢ وفيه: « ضدا لنعم ».

للنفي[1].

قوله: « وأما (أنْ) فتكون بمنزلة لام القسم »[2].

ليس يعني: أنها بمنزلة لام القسم التي تكون في الجواب، وإنما يعني اللام المؤذنة[3] بجواب القسم، الداخلة على الشرط وأمثاله، وهي زائدة، إلا أن اللام حذفت مع « لو » لاستكراه اجتماع المثلين، وزادوا « أن » وجعلوها عوضا منها. والدليل على أنه جعلها زائدة قوله: « وتكون توكيدا أيضا في قولك: لمّا أنْ فَعَلَ، كما كانت توكيدا [في القسم] »[4]. فهذا نص على أنها زائدة، وكذلك ينبغي أن يقال؛ لأنها توجد زائدة، وأما أن تجعل مؤذنة[5] بجواب القسم، فهي دعوى؛ لأنها ليست من حروفه، ولاوضعت قط لمعنى في القسم.

قوله: « وأما (كَيْ) فجواب لقوله: كيمه، كما تقول: لمه »[6]

قلت: يزعم النحويون أنّ « كي » إذا دخلت عليها اللام كانت ناصبة بنفسها، وإن لم تدخل عليها احتملت أن تكون الناصبة بنفسها، وأن تكون حرفَ جرٍّ كاللام[7]، فإذا دخلت اللام استحال / [أن تكون][8] جارّة؛ لأن حرف الجر [٣٤أ]

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٠٦/٢ وبعده: « في قوله: أما واللهِ أنْ لو فعلت لفعلت ».

(٣) في الأصل: المودية.

(٤) الكتاب ٣٠٦/٢. ومابين معقوفين تكملة منه يتضح بها الكلام.

(٥) في الأصل: مودية. ويريد: أنها بمنزلة المؤذنة لا المؤذنة، وقد بين هذا فيما سبق.

(٦) الكتاب ٣٠٦/٢. وفيه: « كما تقول ».

(٧) والنّاصب حينئذٍ « أن » مضمرة. وهذا مذهب البصريين الذين يرون أنها تأتي حرف نصب وتأتي حرف جر، وأما الكوفيون فلايجيزون إلاّ أن تكون حرف نصب. انظر الإنصاف ٥٧٠-٥٧٤، البسيط ٢٣١/١، الجنى الداني ٢٦١، شرح التصريح على التوضيح ٢٣٠/٢.

(٨) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا طرف النون.

لايدخل على مثله[1]، وهم يقولون: كيمه، دون لام، فدل [ذلك][2] على أنها حرف جر؛ لأن ألف « ما » لاتحذف إلا مع حروف الجر[3]. وهذا لم يتعرض الإمام [لشيء][4] منه، وإنما قال: إنها جواب « كيمه ». وهل [« كي » في][5] « كيمه » حرف جر أو ليست كذلك؟ أمر يحتاج إلى نظر[6].

والصحيح أن « كي » إذا لم تدخل عليها اللام ناصبة بنفسها؛ لأنها قد ثبت لها النصب إذا دخلت عليها اللام، فلاينبغي أن تخرج عما استقر لها[7].

قوله: « وأما (بَلْ) فلترك شيء من الكلام وأخذٍ في غيره »[8].

قلت: أما ذكرُ الإمام هنا « بل » التي تكون بعدها الجملة ولم يذكرها في باب العطف، فقال: إنها هذه التي تعطف الجمل لترك شيء من الكلام، ولم يقل لترك الكلام، فإنه لايخلو أن يترك الأول على جهة الإبطال، [أو على غير جهة الإبطال][9] فإن ترك على جهة الإبطال كان مابعدها قد أثبت له مانفي عما

---

(١) في الأصل: جايزة. انظر الإنصاف ٥٧١، همع الهوامع ٩٨/٤.

(٢) ذهب به الخرم. وبمثل ماأثبت يلتئم الكلام.

(٣) انظر الإنصاف ٥٧٢، البسيط ٢٣١/١، الجنى الداني ٢٦١، شرح التصريح على التوضيح ٢٣٠/٢، ٢٣١.

(٤) ذهب الخرم باللام والشين.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) قال سيبويه ٤٠٨/١: « ومن قال: كيمه، جعلها بمنزلة اللام ». وفي حاشيته للسيرافي: « يعني: أنها حرف جر ». وانظر هذا المذهب منسوبا لسيبويه والبصريين وأكثر النحويين في الإنصاف ٤٧٠/٢، ارتشاف الضرب ١٦٤٥ (رجب)، مغني اللبيب ٢٤١-٢٤٣، شرح التصريح على التوضيح ٢٣٠/٢.

(٧) ماذكره المؤلف فيه موافقة للكوفيين؛ فإنهم يرون أنها ناصبة دائما. انظر الإنصاف ٥٧٠، ارتشاف الضرب ١٦٤٥، ١٦٤٦ (رجب)، الجنى الداني ٢٦٢- ٢٦٤، همع الهوامع ٩٩/٤.

(٨) الكتاب ٣٠٦/٢.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع مابعده.

قبلها، مثاله: قام زيدٌ بل عمرٌو، فهنا تركت قيام زيد مبطلا له وأثبت القيام لعمرو، وهذا هو المراد من هذا الكلام، فإذا قلت: قام زيد بل خرج عمرو، فهذا ليس فيه إبطال الكلام الأول؛ لأنك لم تنف عنه ما أثبته للثاني، فإنما تركته واستأنفت شيئاً آخر، وفي هذا تكلم الإمام الآن. فإذا ثبت أن هذا الكلام ليس مبطَلا فلمْ يتركْ، بل هو مع مابعده واحد، فقال: بترك شيء من الكلام، أي من الجملتين، ولو كانت الجملة الأولى مبطَلة لكانت فيه « بل » لترك الكلام رأسا، وهذا نفيس فتدبّره.

ولتعلم -وفقك الله تعالى- أن الإمام وأبا العباس المبرد بينهما خلاف في قولك: ماقام زيد بل عمرٌو، هل أثبت نفي القيام، أو القيام؟ فسيبويه يقول: أثبت له القيام، فيقدره: بل قام عمرٌو، والمبرد يقول: انتفى عنه القيام، فيقدره: بل ماقام عمرٌو[1]، ويحتاج في هذا إلى نظر.

الأعلم[2]: « وليست (بل) لترك الشيء على جهة الإبطال له في كل حال، ولكنها تكون له إبطال تارة، وللإيذان بأن القصة الأولى قد تمت وأُخذَ في غيرها، وعلى هذا تأتي في الشعر؛ لأنَّ الشاعرَ لم يرد أن ماتَكلّم فيه قبل باطلٌ، وإنما يريدُ أنه قد تم وأَخذَ في غيره، كما يقول الشاعر: دَعْ ذا، واتْرُكْ ذا، وماأشبهه، عند تمام

---

(١) قال المبرد في المقتضب ١/١٥٠: « ومنها (بل) ومعناها: الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، نحو قولك: ضربت زيدا، بل عمرا، وجاءني عبدالله، بل أخوه، وماجاءني رجلٌ، بل امرأة ». وهذا فيه موافقة لسيبويه، فإطلاق المؤلف المخالفة فيه نظر، والمثبت في كتب النحو التي وقفت عليها إثبات موافقة المبرد لسيبويه، وتجويزه مانقله المؤلف، قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٩٩٥(رجب) بعد أن ذكر القول الأول وهو المنسوب لسيبويه هنا: « ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن يكون التقدير في النهي: بل لاتضرب عمرا، وفي النفي: بل ماقام عمرو. ووافقه على ذلك أبوالحسين بن عبد الوارث ». وانظر الجنى الداني ٢٣٦، مغني اللبيب ١٥٢، شرح التّصريح على التّوضيح ١/١٤٨.

(٢) النكت ١١٢٧، ١١٢٨. وانظر السيرافي النحوي ٥٢٩.

ماتكلم به والانتقال إلى غيره ».

وهذا التفسير هو تفسيرنا الأول إلا أن الأعلم لم يتعرض للبحث عن عبارة سيبويه، وحَلِّ عويصِها، فقلناه.

قوله: « وأما (قَدْ) فجواب لقوله: لَمّا يفعل، فتقول: قد فعل »[1].

قلت: قد تقدم أن « لم يفعلْ » للماضي المنقطع، فـ« لَمَّا » لنفي الماضي غير المنقطع المتصل بزمن الحال؛ ألاترى قوله:

وقلت: ألَمّا أصحُ والشَّيبُ وازعُ[2]

إنما يريد: لم أَصْحُ إلى الآن، فهذا حالها، فإذا قال: لَمّا يفعل، قلت له: قد فعل.

قال الإمام: « وزعم الخليل -رحمه الله- أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر »[3].

أي: لقوم يتشوَّفون أبداً: هل كان الأمر أو لم يكن؟ فتقول أنت: قد كان، أو قد يكون، ولاتخبر بـ« قد » ابتداء من غير أن يتشوَّفَ أحدٌ إلى خبرك، بخلاف قولك: كان كذا، فإنه يقال لمن ينتظر، ولمن لاينتظر، فهذا هو الفرق بين « قد » إذا دخلت في الكلام وبين عدم دخولها.

ثم قال /: وتكون « قدْ » بمنزلة « رُبَّمَا » قال الشاعر: [٣٤ب]

---

(١) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٢) صدره:

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا

وهو للنابغة. انظر الديوان ٢٣٢، الكتاب ٣٦٩/١، الكامل ٢٤٠، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٣/٢، أمالي ابن الشجري ٣٨٥/٦٨،٢/١، ٦٠١، ٦٠٣، الإنصاف ٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٣، ارتشاف الضرب ٥٢٠/٢، ٥٢٢، شرح التصريح على التوضيح٤٢/٢. ويروى: « تصح ».

(٣) الكتاب ٣٠٧/٢.

قد أتركُ القِرْنَ مُصفرا أناملُه[1]

يريد: [بمنزلة « ربَّما »][2] في الافتخار والتمنّع، على معنى تقليل النظير[3].

وفهِمَ بعضُهم أنها لاتكون بمنزلة [« ربَّما »][4] إلامع المضارع لكون الإمام قد مثل به. وهذه دعوى لاتقوم على ساق، بل تدخل على [الماضي][5] لكون

---

(١) الكتاب ٣٠٧/٢ وفيه: « قال الهذلي ». واسمه شماس. وكذا وقعت النسبة في بعض المصادر. قال البغدادي: « والبيت الشاهد تداوله الشعراء، فبعضهم أخذ المصراع، وبعضهم أخذه تماما بلفظه، وبعضهم أخذ معناه...ووقع نسبة البيت الشاهدفي كتاب سيبويه إلى بعض الهذليين، و لم أره في أشعارهم من رواية السكري ». والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص. وعجزه:

كأنّ أثوابَهُ مُجّتْ بفِرْصادِ

وانظر ديوان عبيد ٤٩، المقتضب ١٨١/١، السيرافي النحوي ٥٣١، كتاب الشعر ٣٩١/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٧/٢، مختارات شعراء العرب ٣٧٣، أمالي ابن الشجري ٣٢٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٨، الجنى الداني ٢٥٩، نتائج التحصيل ٢٤٧، خزانة الأدب ٢٥٣/١١.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الباء والميم وطرف الزاي.

(٣) هذا المعنى مستفادٌ من « رب »، وأظنه من تحقيقات الشلوبين. قال الشلوبين عن « رب » في شرح الجزولية الكبير ٨٢٠، ٨٢١ « قد تكون لتقليل ذات الشيء، وقد تكون لتقليل نظيره ». وبالمعنى الثاني ردّ على القائلين بأنّ « ربّ » في قول الشاعر:

فيارُبَّ مكروبٍ كررت وراءه

لتقليل النظير، لا لتكثير المكروبين. ثمّ قال: « لأن وضع (رب) إنما هو للتقليل، فإخراجها عن وضعها مع إمكان بقائها على وضعها بما ذكرناه من تقليل نظير هذا الذي ذكر هنا من المكروبين المكرور وراءهم ». فكذلك « قد » التي بمنزلة « ربما ». أذكر هذا هنا لأن النحاة اختلفوا هل « قد » في البيت للتقليل أم للتكثير، وكلام المؤلف على معناها لم أقف عليه عند أحد، فأردت تأصيله. وزاد أبو حيان-في أحد رأييه-أنّ معناها في البيت التقليل على طريق التهكم. انظر في معنى « قد » في البيت كتاب الشعر ٣٧١، شرح التسهيل لابن مالك ٣١/١، تذكرة النحاة ٧٦، مغني اللبيب ٢٣١.

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) ذهب الخرم بأكثره.

الإمام قد قال: إنها تقليل[1]، وعلى المضارع لايراد بها تقليل[2]، وقد بيّنّا في باب مالاينصرف أن قول الإمام في الباب الأول: « قد ينصرف في المذكّر »[3] ليست « قد » فيه للتقليل، وإن كانت قد دخلت على المضارع.

قال الشيخ أبوعلي -رحمه الله-: إذا كانت « قد » بمنزلة « ربَّما » فما بعدها ماض من جهة المعنى؛ لأنها إنما تستعمل حينئذٍ في الافتخار، والافتخارُ إنما يكون بما قد وقع، وعلى هذا بيت الهُذلي، كأنه قال: قد تركت القِرنَ، فوضع المستقبل موضع الماضي، وقد تكون على حالها مع المستقبل من أن تكون تعطي الإيجاب[4].

قوله: « وأما (لَوْ) فلِمَا كان سيقع لوقوع غيره »[5].

قلت: فإذا قلت: لوقام زيدٌ قام عمرٌو، فهذا يعطي أن الثاني كان يقع لوقوع

---

(١) سيبويه لم يصرح بأنها في البيت للتقليل. ولعل المؤلف ذكر هذا بناء على مذهب سيبويه في « ربّ »، فالمشهور عن سيبويه أنها للتقليل، ونسب ابن خروف إليه أنها للتكثير. وعليه فقول سيبويه: « بمنزلة (ربّما) » يستفاد منه أنها للتقليل؛ لأنّ « ربما » عنده للتقليل. هذا مراد المؤلف والله أعلم. وهو ماذهب إليه ابن مالك فقال: « فإطلاقه-الضمير لسيبويه- القول بأنها بمنزلة (ربما) تصريحٌ بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي ». وقد رد هذا الفهم أبوحيان: بأن سيبويه لم يبين الجهة التي هي بمنزلة « ربما » في « قد »، وأن عدم البيان غير دال على التسوية، وأن مقتضى قول سيبويه نقيض ما فهم منه ابن مالك، وذكر أنها للتكثير؛ إذ لايفخر الإنسان بالقليل. وأيد رده الدلائي، وانتصر الدسوقي لابن مالك. وما ذكره المؤلف من أنها لتقليل النظير مؤيدٌ لابن مالك- إن كان التقليل عنده للنظير، أوحمل على ذلك- فيكون لديه حجتان: الأولى: إطلاق سيبويه. الثانية: المعنى المناسب للبيت؛ إذ تقليل النظير مناسبٌ لمقام الافتخار. وبهذا يسقط ما استند عليه أبوحيان. انظر شرح التسهيل لابن مالك١/٣١، ارتشاف الضرب ١٧٣٧، ١٧٣٨ (رجب)، نتائج التحصيل ٢٤٧، ٢٤٨، حاشية الدسوقي على المغني ١/١٨٦.

(٢) يريد: أنّ « قد » إذا كانت بمنزلة « ربما » وبعدها فعلٌ مضارعٌ فهو بمعنى المضي، وإذا كانت كذلك فدخولها على الماضي لفظا ومعنى من باب أولى. وهذا قياسٌ من المؤلف.

(٣) في الأصل: النكرة. والقول في باب من أبواب مالاينصرف الأخيرة. انظر الكتاب ٢/٥٧.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٢/٣٠٧.

الأول، وهل يقع[1] لوقوع شيء آخر؟ أمر مسكوت عنه. فبني على هذا أنْ: لوقام زيدٌ قام عمرٌو، وهل يقال: وعمرٌو قائمٌ أم لا؟ فنعلم على القطع أنه لايقال وقيامُه لأجل قيام الأول؛ لأن الأول لم يقم، فهل يقال: وهو قائم، لغير الأول؟ أمر مسكوت عنه، فينبغي أن يقال؛ لأن الإمام بها نبه أن أعطى أن الثاني يكون لأجل الأول، فإذا امتنع امتنع الثاني امتناعا يكون لأجله، وربما لم يمتنع لغيره، فتقول: قام زيد لو قام عمرٌو؛ وقام زيدٌ، أي: قام لأجل قيامه وهو [ربّما][2] لم يقم لأجل قيامه إنما قام لشيء آخر. فهذا هو التحقيق لكلام الإمام، وليس يمكن أن يُحققَ كلامُه بأكثر من هذا التحقيق[3].

قال: « وأما (مِن) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن »[4]

ذكر أنها في الأماكن، ونص بعدُ عند « مُذْ » أنها[5] مختصة بالأماكن، وأن « مُذ » مختصة بالأزمان[6].

---

(١) في الأصل: وقع. وما أثبته أنسب.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) انظر في « لو » شرح التسهيل لابن مالك ٤/٩٤-٩٧، شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥١، الجنى الداني ٢٧٤.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٧.

(٥) يعني: من.

(٦) وذلك قوله ٢/٣٠٨: « وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك، ولاتدخل واحدة منهما على صاحبتها. . . فأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا ». وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٣/١٣٠ أنه صرّح بجواز مجيء مِنْ للزمان، وصرح بمنعه، فقال: « وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه، وتصريح بمنعه، فأما التصريح بجوازه فقوله في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: ومن ذلك قول العرب:

من لد شولا فإلى إتلائها

نصب لأنه أراد زمانا، والشول لايكون زمانا ولامكانا فيجوز فيها الجر كقولك: من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا، وكذا: من لد الحائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن

=

فاعترض بعض المتأخرين[1] وقال: إنّ « مِن » تدخل على الأزمان، قال الله العظيم: ﴿مِنْ أَوَّلِ يومٍ أحق أنْ تَقُومَ فيه﴾[2]. والقرآن وكلام العرب طافحٌ بـ« مِن قبلِهم، ومِن بعدِهم » وقال الشاعر:

...من حِجَجٍ ومِن دَهْرِ[3]

ولامانع من جهة القياس، فأي ضرورة تضطر إلى تقدير: مِن تأسيس أول يوم، وإلى تقدير: من مرّ حجج، وأيّ شيء يقال في « من قبل، ومن بعد »[4]؟

أن يكون زمانا إذا عمل في الشول، كأنك قلت: من لد أن كانت شولا إلى إتلائها. هذا نصه في هذا الباب، وفيه تصريح بمجيء (من) لابتداء غاية الزمان ولابتداء غاية المكان. وقال في باب عدة ما يكون عليه الكلم . . . » ثم ذكر النص الذي ذكره المؤلف والنص الذي ذكرته. وانظر النص الذي نقله ابن مالك بتصرف ١/١٣٤.

(١) سآتي على ذكر المخالفين من متقدمين ومتأخرين بعد حاشيتين، إن شاء الله.

(٢) التّوبة: ١٠٨.

(٣) البيت بتمامه:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

وهو لزهير بن أبي سلمى. انظر الديوان ٧٧، الجمل ١٣٩، التّعليقة ٤/٢٤٩، الحلل في شرح أبيات الجمل ١٨١، ١٨٣، الإنصاف ٣٧٥ ، المتبع ١/٣٧٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٣، ٨/١١، شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ١/٤٨٩، مغني اللبيب ٤٤١. قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣١: « فمن الناس من قال البيت مصنوع، وأول القصيدة:

دع ذا وعدّ القول في هَرِم

ومنهم من قال: الرواية:

...مذ حجج ومذ دهر

ومنهم من أثبت هذه الرواية، وتأول على حذف مضاف، والتقدير: من مر حجج، ومن دهر. ولايثبت قانون بمحتمل ».

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن « من » تدخل على الأزمان، ونسب مذهبهم إلى الأخفش والمبرد وابن درستويه، وصحح مذهبهم ابن مالك وأبوحيّان. انظر الإنصاف ٢٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٣،

=

فأجاب الشيخ أبوعلي-رحمه الله- بأن الذي دعاهم إلى ذلك أنّا لم نسمعهم يقولون: ماراجعه[1] مِن يوم الجمعة، ولامن يومين، ولامِن ثلاثة أيام، وإنما استعملوا هنا « مُذ » كما التزموا أن يقولوا من مكان كذا، و لم يقولوا : مُذ، فدل على أنهم جعلوهما متعاقبين، وإلا فلا مانع على مازعم هذا المتأخر من أن يقال: من يومين، فهذا هو الذي دعا إلى التقدير في الآية والبيت، وأما « قَبل وبَعد »، فالذي حسن دخول « مِن » عليهما أنهما ليسا ظرفين بذواتهما كـ« اليوم، والليلة »، وأنهما دليلان على التقدم والتأخر، إلا أنهما كثيرا مايستعملان في تقدم الأزمان وتأخرها[2].

قلت: زاد بعض الناس[3] قوله:

مِن الصُّبحِ حتى تَغْرُبَ الشَّمسُ[4]

وقوله:

٩٤، ٨/١٠، ١١، شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٠-١٣٢، ارتشاف الضرب ٢/٤٤١، الجنى الداني ٣٠٨، مغني اللبيب ٤١٩، شرح التصريح على التوضيح ٢/٨، همع الهوامع ٤/٢١٢.

(١) في الأصل: مارابعة.

(٢) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب. وقال المرادي في الجنى الداني ٣٠٩: « فإن قلت فما يصنعون بنحو قوله: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾. قلت: ذكر ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح أن محل الخلاف إنما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول (منذ) وهذا لايصح فيه دخول (منذ)، فلا يقع خلاف في صحة وقوع (من) هنا ».

(٣) لم أقف عليه.

(٤) البيت بتمامه:

من الصبح حتى تغرب الشمس لاترى ... من القوم إلا خارجيا مسوّما

والبيت للحصين بن الحمام المري. وهو بهذه الرواية في الحماسة ١/٢٢٢، شرحها للمرزوقي ٣٨٨، المقرب ٢١٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٨٨. ويروى:

لدن غدوةً حتى أتى الليل ماترى ... من الخيل إلا خارجيا مسوما

انظر المفضليات ٦٥، مختار الأغاني ٣/٢٤٣، خزانة الأدب ٣/٣٢٣.

كأنهمـــا مِلآنِ لم يَتَغَـــــيَّرا[1]

ويخرج على أن معناه: مِن محدثات الآن.

و« قبل وبعد » ليسا متمكنين / [فقد يكونان في الزمان][2]، وقد يكونـــان في المكان، نحو « هذا المكان قبلَ هذا المكان »، أي: متقدم عليه، [فهمـــا][3] يكونـــان بحسب ماوصف بهما. [٣٥أ]

وقوله: « مِن الصُّبحِ »[4] أراد: مِن طلوعِ الصُّبح إلى غروبها.

وتوسط[5] أبوالحسن بن الطراوة مذهبا ثالثا، فقال: إن « مـــن » إذا قلـــت: مررت مِن يومِ الجُمعةِ إلى يومِ الأحَدِ، لابد هنا من « من » وذلك أنـــك إذا قلـــت: سِرتُ مِن مكة، لم تعطِ انتهاء السير، إنما أخبرت بابتداء غايته، ولـــيس ثم مـــايعطي أين انتهى السير، فإذا أردت الانتهاء أتيت بـــ« إلى »، وكذلك إذا أردت الانتهاء في الزمان وابتداء الغاية أتيت بـــ« مِن، وإلى » ولابدّ[6].

قيل: إنه في هذا الموضع تستعمل « مُذ » مثل[7] « مارأيته مُذْ يومِ الجمعـــةِ إلى

---

(١) عجزه:

وقد مر للدارين من دارنا عصرُ

والبيت لأبي صخر الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، الأمالي ١/١٨٥، الخصـــائص ١/٣١٠، سر صناعة الإعراب ٤٣٩، ٤٤٠، ٥٣٩، المنصف ٢/٢٢٩، شرح المفصّل لابـــن يعـــيش ٨/٣٥، شـــرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ١/٤٨٩، شرح التّسهيل لابن مالـــك ٢/٢٢٠، ارتشـــاف الضّـــرب ١٤٢٤ (رجب). وقوله: ملآن، يريد: من الآن.

(٢) موضع لكلمة واحدة آخرها نون، وبما أثبت يلتئم الكلام، إن شاء الله.

(٣) كلمة ذهب بها الخرم، آخرها ألف، وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٤) يعني: في البيت الذي أورده قبل قليل.

(٥) ذهب الخرم بالواو والتاء من أوله.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١٧١٨ (رجب)، ابن الطراوة النحوي ١٤٧ وفيه أنه اتّبع الكوفيين.

(٧) في الأصل: تستعمل مع قبل.

يومِ الأحدِ ».

قال: لايجوز هذا لأن « مُذ » تستغرق الزمانَ كلَّه، فإذا قلت: مارأيته مُذ يومِ الجمعةِ، فُهِم منه أنَّ إيقاعَ الرؤيةِ اتّصل إلى حين الإخبارِ فلايحتاجُ هنا إلى حرف الانتهاء، وإنما يحتاج إليه مع حرف لايستغرق الوقت، نحو « مِن »، فلابدّ لها في هذا الموضع من الدخول على الزمان.

وهذا الذي قال ليس بشيء، فإنه ادّعى أن « مُذ » تستغرق الزمان كله، وهذا لم يُفهم من « مُذ »، مافُهِمَ: من أن الكلام لم يذكر له غاية، فيحمل بالضرورة على أقصى غاية وهي وقت الإخبار، وإلافما يمنع من أن يقال: في يوم الأربعاء: مارأيته مذ يوم الجمعة إلى يوم الأحد، لامانع من هذا، فيحتاج أن ينقل عن العرب أنها لاتقول هذا، وحينئذ يتكلم معه في « مِن » و[وإلاّ فلن يلتفت][1] نحوه أبدا.

قال الإمام: « وتكون في غيرالأماكن بمترلتها في الأماكن، نحوقولك: كتبت من فلان إلى فلان »[2].

مادخلت عليه « مِن » هنا مكان[3]، لكنها تعطي ابتداء الغاية فيما دخلت عليه مكانا كان أو غير مكان، فهي في غير الأماكن بمترلتها في الأماكن تعطي فيها ابتداء الغاية.

قال الإمام: « وتدخل[4] في موضع لو لم تدخل فيه[5] كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيد بمترلة (مَا) إلاّ أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من

---

(١) موضعه كلمة تشبه « لن » إلا أنها بلا نقطة، ولعلّ الصّواب ماأثبتّه، إن شاء الله.

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٣) في الأصل: مكانا.

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢: « وقد تدخل ».

(٥) في الأصل: عليه. والمثبت من الكتاب ٣٠٧/٢.

رجل، وما رأيت من أحدٍ » الكلام إلى آخره.

قال بعض الأئمة[1]: أما ماجاءني من أحدٍ، فحق؛ لأنك إذا قلت: ماجاءني أحدٌ، أعطى الاستغراق، فهي مؤكدة، وأما ما أتاني من رجل، فليس كذلك، وليست هنا مؤكدة؛ لأنها لوقلت: ماجاءني رجلٌ، احتمل الاستغراق، وأن تريد به مفردا، فإنما هي بخاصة لأحد الوجهين[2].

أجاب الشيخ أبوعلي -رحمه الله- بأن قال: ماجاءني رجلٌ، ظاهر في التعميم والاستغراق، ولايحمل على الآخر إلابدليل وقرينة، فإذا جاء مطلقا فإنما يحمل على العموم، فـ« مِن » إذاً مؤكدة للحقيقة، وكذلك هي التواكيد، إنما هي لإثبات الحقيقة ورفع المجاز[3].

قلت: كان صاحب القول الأول جعل دخول « مِن » في قولك: ماجاءني رجلٌ، لاحتماله معنيين: أحدهما: ماجاءني أحدٌ، والآخر: ماجاءني رجلٌ واحدٌ ولكن اثنان، فلما دخلت « مِن » نصت[4] على أحد المعنيين، فهي لاستغراق الجنس. فيقال له: أما احتمال المعنيين فمسلم، ولكن كونهما على السواء غير مسلم؛ لأن النكرة في سياق النفي يدخلها العموم إذ ظاهر نفي الحقيقة المنطبقة على آحاد الجنس، وهذا معنى الاستغراق / ولذلك إذا صرفنا معنى الكلام إلى غيرذلك لم يكن [٣٥ب]

---

(١) هو المبرد. انظر المقتضب ١٨٣/١، ١٣٧/٤، ٤٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٨، ارتشاف الضرب ١٧٢٥(رجب). وانظر السيرافي النحوي ٥٣٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٤/١ فقد ذكر فيها ثلاثة معانٍ.

(٢) وهو الجنس. انظر السيرافي النحوي ٥٣٢.

(٣) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٤) ورد النّص في الأصل هكذا: جعل من في قولك ماجاءني احد والاخر ماجاءني رجل واحد ولكن اثنان، فلما دخلت من نصب. وبما أثبتّ يلتئم الكلام، إن شاء الله. راجع الجنى الداني ٣١٦، ٣١٧.

بدٌّ من تقدير الوصف الذي يعطي [ظاهر][1] الحقيقة، فتقدر: ماجاءني من رجل واحد ولكن اثنان.

وقوله: « وهذا موضع تبعيض »[2].

يريد[3] الإمام هنا أنْ يردَّ « مِن » التي تكون مؤكدة لمعنى التبعيض[4]، وكأنه حين قال: ما أتاني من رجلٍ، [لم يرد: أتاني][5] بعض هذا الجنس، ولكنه كله. وكذلك: ما أتاني من أحد، أي: من الأحدين.

قوله: « وكذلك (لي مِلْؤه مِن عَسَلٍ) »[6]

« مِن » هنا غير زائدة؛ لأنها لاتزاد في الواجب[7]. ويريد بقوله أنّ « مِن » هنا تعطي التبعيض كما تعطيه في المثل المتقدمة. وأمكن أن تكون « مِن » هنا غير زائدة بأن يجعل المقصود معها في الكلام التبعيض وكونها لبيان الجنس، فيكون ذلك

---

(١) ذهب به الخرم.

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢ وتبعيض أثر فيها الخرم. ونصّ الكتاب: « ولكنّه أكدّ بـ(مِن)؛ لأنّ هذا موضع تبعيض ».

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الدال.

(٤) يعني: أنّ سيبويه يريد أن يردّ هذا الاحتمال.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الحرفان الأخيران.

(٦) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٧) هذا على مذهب البصريين إلا الأخفش فقد أجاز زيادهابدون شروط في الواجب وغير الواجب، في المعارف والنكرات، ووافقه ابن مالك، واختاره ابن جني في توجيه قراءة سعيد بن جبير والحسن: ﴿لَمّا آتيناكمْ﴾ فقال : « فزاد (من) على مذهب أبي الحسن في الواجب... هذا أوجه مافيها إن صحت الرواية بها ». واشترط الكوفيون دخولها على النكرة فقط، ووافق أبوبكر الأنباري منهم البصريين. انظر معاني القرآن للأخفش ١٠٥، ٢٢٥، ٢٧٦، ٢٩٨، شرح القصائد السبع الطوال ٢٩٦، المحتسب ١٦٤/١، أمالي ابن الشجري ٢٨/٢، المحرر الوجيز ١٤٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣، ارتشاف الضرب ١٧٢٣ (رجب)، الجنى الداني ٣١٨، الدّرّ المصون ٢٨٤/٣، ٢٩١، ٢٩١.

لها معنى؛ لأن المقصود معها خلاف المقصود دونها، وتقديره: إن الذي ملأ الإناء إنما هو من جنس العسل، فـ« مِن » للتبعيض. وكذلك « ويحَهُ مِن رجل »[1] إنما ترحمت على بعض الرجال.

قوله: « وكذلك (هو أفضلُ مِنْ زيد) »[2].

قال الشيخ أبوعلي –رحمه الله-: « مِن » فيه عند سيبويه تعطي ابتداء الغاية، يدل على هذا قوله: « وجعل زيدا الموضع[3] الذي ارتفع منه أوسفل »[4] أي: وجعل زيدا الموضع الذي ابتدأت رفعته منه أو سفالته، ويعني: ارتفعَ في أفضلَ وأمثاله، أو سَفُلَ[5] في شَرٍّ وأمثاله[6].

قوله: « إنما أراد أن يُفضِّله على بعض ولايَعُم »[7].

قال الشيخ أبوعلي رحمه الله: يعني أنه لم يرد أن يفضله على الإطلاق، وإنما أراد أن يفضله بتقييد، وكأنه يقول: أي بـ« مِن »؛ لأنّ « أفعل » مقيدة غير مطلقة،

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٠٧.

(٣) في الأصل: لموضع. وكذا في التالي.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٧.

(٥) في الأصل: اسفل.

(٦) لم أقف على ما نقله عن الشلوبين في غير هذا الكتاب. وقال السيرافي: « إذا قال: هو أفضل من زيد، فقد ارتفع عن زيد وعن مكانه، فارتفاعه عن محل زيد هو ابتداء ارتفاعه حتى يفضي بذلك إلى أنه أفضل من كل من محلّه كمحل زيد أودونه؛ لأنه ارتفع عن ذلك المكان. وللمعترض أن يقول: إذا جعل هذا تبعيضا فقد تقول: هو أفضل من الخلق ومن كل أحد، ولاتبعيض ». السيرافي النحوي ٥٣٣. قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/١٣٥: « فإن القائل: زيد أفضل من عمرو، كأنه قال: جاوز زيدٌ عمرا في الفضل. وهذا أولى من أن يقال: لابتداء الارتفاع في نحو: أفضل منه، والانحطاط في شر منه، كما زعم سيبويه؛ إذ لو كان الابتداء مقصودا لجاز أن تقع بعدها (إلى) ». قال ابن هشام في مغني اللبيب ٤٢٣: « وقد يقال: ولوكانت للمجاوزة لصح في موضعها (عن) ».

(٧) الكتاب ٢/٣٠٧.

تعطي أن التفضيل في بعض الغايات، ولا يصح أن يريد: أنّ « مِن » تُعطي في هـــذا الكلام معنى التبعيض؛ إذ ذاك يؤدي إلى أن يكون الحرف يعطي معنيين في حال[1].

وقوله: « أخزى اللهُ الكاذبَ مني ومنك »[2].

صواب الكلام إنما هو: أخزى اللهُ الكاذبَ منّا[3]، و« مِن » للتبعيض، كأنـــه قال: الذي هو بعضنا، ثم كرر « مِن » توكيدا لّما لم يمكن[4] فصل الكـــاف منـــها، لاتقول: مني وك[5]، إنما تقول: ومنك.

قوله: « إلا أن هذا »[6].

قال الشيخ[7]: أشار إلى ما « مِن » فيه للتبعيض، وهو « أَخْزَى، وويْحَـــه، ولي مِلْؤه » ونحوها؛ لأنها كلها نوعٌ واحد.

قال-رحمه الله-: « وقد تكون باء الإضافة بمترلتها في التوكيد »[8].

قال الشيخ[9]: وجهُ قولِه في الباء في قوله: مازيدٌ بقائمٍ: إنها مؤكدة[10]، هـــو:

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب. وقال ابن مالـــك في شـــرح التســـهيل ١٦٣/٣: « ويبطل كون هذه للتبعيض أمران: أحدهما عدم صلاحية بعض في موضعها، والثاني صلاحية كون المجـــرور بها عاما كقوله: الله أعظم من كل عظيم، وأرحم من كل رحيم. وإذا بطل كون المصاحبة (أفعل) التفضيل لابتداء الغاية وللتبعيض تعين كونها لمعنى المجاوزة ».

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٣) في الأصل: منه.

(٤) في الأصل: يكن.

(٥) في الأصل: و لم. والمعنى: لما أراد أن يتكلم بهذا الأسلوب بدلا من الأسلوب السابق.

(٦) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٧) يعني: الشلوبين. و لم أقف على كلامه في غير هذا الكتاب.

(٨) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٩) لم أقف على كلام الشلوبين الآتي في غير هذا الكتاب.

(١٠) الكتاب ٣٠٧/٢. ونصه: « وذلك قولك: مازيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكدا ».

أنه لو لم تلحق في لغة بني تميم[1] ربما ذُهِل السَّامعُ عن « ما » في أوّل الكلام فتوهم فيه الإيجاب، وكان ذلك نقضا لغرض المتكلم، فزادوا الباء ليكون السَّامعُ إذا دخل على الحرفِ الدالِّ على النفي استدل بها عليه؛ لأنه لايصح أن يقال: زيدٌ بقائمٍ؛ لأنها لاتزاد في الواجب[2]، ولايتصور سماع آخر الكلام دونها أصلا، ثم إنهم زادوها في « ليس » و« ما » الحجازية، بالحمل على « ما » التميمية، و[إلا][3] فبالنصب يستدل على النفي أولا؛ إذ لايقال: زيد منطلقا، في الإيجاب.

ووجهُ قولِه فيها في قولهم: كفى بالله[4]: إنها مؤكدة. هو: أنهم[5] زادوها في « الله » ليعطيَ أنَّ غرضَ المتكلمِ أنْ يجعلَه مفعولا به على معنى: اكتفِ بالله، فباء « اكتف » للتوكيد[6].

وتزاد قياسا على خبر « ما » و« ليس » وفاعل « كفى » ومفعولها على رأي المازني[7] في:

---

(١) انظر الجنى الدّاني ٥٤. وفيه أنّ الفارسي والزّمخشري منعا زيادتها.

(٢) يريد: في الخبر. قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٣/٨: « وأما زيادتها مع الخبر ففي موضع واحد أيضا في قول أبي الحسن الأخفش، وهو قوله تعالى: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ [يونس: ٢٧]...ولايبعد ذلك لأن مايدخل على المبتدأ قد يدخل على الخبر نحو لام الابتداء...وزيادة الباء في الخبر أقوى قياسا من زيادتها في المبتدأ نفسه؛ وذلك أن خبر المبتدأ يشبه الفاعل من حيث كان مستقلا بالمبتدأ كما كان الفاعل مستقلا بالفعل، والباء تزاد مع الفاعل على ماسنذكر وكذلك يجوز دخولها على الخبر ». وانظر ارتشاف الضّرب ١٧٠٥ (رجب)، الجنى الداني ٥٥.

(٣) لم تتوجه لي قراءته في الأصل، فلعله ماأثبته.

(٤) مثل سيبويه لهذه المسألة بـ « كفى بالشيب ». انظر الكتاب ٣٠٧/٢.

(٥) في الأصل: هو اسم.

(٦) في الأصل: على معنى كفى الله باكتف التوكيد. قال ابن هشام في مغني اللبيب ١٤٤: « وقال الزجاج: دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتف) ».

(٧) في مجالس ثعلب ٢٧٣: « وقال المازنيّ في قول الشاعر: فكفى بنا...: وإنّما تدخل الباء على الفاعل، وهذا أيضا شاذٌّ أن تدخل الباء على الفاعل. ولكن قد حكي هذا على المفعول ». كذا ورد النّص

=

فكَفى بنا فَضْلاً على مَن غيرُنا[1]

وإن كان غير صحيح عندنا[2] / وفي « بحسبِك »[3] [على][4] مبتدأً. [٣٦أ]

وقد تزاد بغير قياس نحو قوله:

وقد عقّب ثعلبٌ، ممّا يعني أنّ ماسبق من كلام المازني، فإن كان كذلك ففيه اضطراب. ولعلّ النّصّ هكذا: وإنّما تدخل الباء على الفاعل، وهذا شاذ أن تدخل على المفعول، ولكن قد حُكي هذا على المفعول. يعني: روي البيت هكذا على المفعول. وقد روى ابن جنّي في سر صناعة الإعراب ١٣٥ مانقله ثعلب عن المازني فقال: « وأخبرنا محمّد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: قال أبوعثمان- يعني المازني- في قول الشاعر: -وأنشد البيت الآتي-: إنّما تدخل الباء على الفاعل، وهذا شاذّ ». وقال البغدادي في خزانة الأدب ١٢١/٦: « ونقل ثعلب في أماليه عن المازني أنّ زيادة الباء في قوله: فكفى بنا، شاذّ، وإنّما تدخل على الفاعل ». وعموما النّصوص السابقة لاتؤيّد مانقله المؤلّف عن المازني، إلاّ في زيادة الباء في الفاعل. وممن صرّح بقياس زيادة الباء في مفعول « كفى » ابن عصفور. انظر شرح جمل الزجاجي ٤٩٢/١، ٤٩٣.

(١) عجزه:

حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيّانا

وينسب لحسان بن ثابت، ولكعب بن مالك، ولعبد الله بن رواحة -ضي الله عنهم- وبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. انظر ديوان حسان ٥١٥/١(الزيادات)، الكتاب ٢٦٩/١، معاني القرآن للفرّاء ٢١/١، الجمل ٣٢٣، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٣٤/١، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٣، أمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢، ٦٥/٣، ٢١٩، ٢٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٩٢/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/٣، اللسان (منن)، خزانة الأدب ١٢٠/٦.

(٢) يعني: في مفعول كفى، ومع ذلك جعله قياسا، بدليل أنه سيذكر بعدُ زيادتها بغير قياس. فلعلّ العبارة اعتراض من المؤلّف في ثنايا نصٍّ ينقله. وقد صرح ابن عصفور بقياس زيادتها في مفعول « كفى » في شرح جمل الزجاجي ٤٩٢/١، ٤٩٣، والمؤلف يثبت نصوصه في مواضع كثيرة، فلعلّ هذا واحد منها. وفي الجنى الداني ٥١: « وزيادتها معه غير مقيسة، مع كثرتها ».

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم، إلا الواو من أوله والباء والكاف من آخره.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. أي: تزاد على مبتدأ، وهو: حسبك.

بِمَا لاقـــتْ لَبُـــونُ بني زِيادِ[1]

[أصل الـــ]ـــكلام[2] « مالاقت ». وكذلك قوله تعالى: ﴿أو لم يَـــرَوا أنَّ اللهَ الّذي خَلَقَ السَّمواتِ والأَرْضَ و لم يَعِي بِخَلْقِهِنَّ بقَادِرٍ﴾[3].

قوله: « وتقول: مارأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك »[4].

قال الشيخ: لما كانت « مِن » هنا لانتهاء لها جعلها غاية مجازا[5]، وهو يريد: أنها في هذا الموضع أبدا غاية وإن لم يكن لها انتهاء، كما هي ابتداء غاية فيمـــا لهـــا فيه منتهى؛ لأن الرؤية ثَمّ كانت و لم تقع فيما قبل « مِن »، هذا من غير مفعـــول في الكلام، وتدل على أن مراده أنها في هذا الموضع ابتداء لا انتهاء[6].

قوله: « كما جعلتها غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى »[7].

وهي ليست بغاية مع ذكر المنتهى، وإنما هي ابتـــداء غايـــة حيـــث أردت

---

(١) صدره:

ألم يأتيك والأنبـــاء تَنمـــي

وهو لقيس بن زهير العبسي. انظر النوادر ٥٢٣، الكتاب ٥٩/٢، معاني القـــرآن للفـــرّاء ١٦١/١، ١٨٨/٢، ٢٢٣، الجمل ٤٠٧، كتاب الشعر ٢٠٤/١، ٤٤٠/٢، المسائل العسكرية ٢٦٢، ســـر صـــناعة الإعراب ٧٨، ٦٣١، الحلل في شرح أبيات الجمل ٤١١، الحلل في إصلاح الخلل ٣٩٢، الإنصـــاف ٣٠، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٨، مغـــني اللبيـــب ١٤٦، ٥٠٦، خزانـــة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٥٢٤/٩. واللبون: الإبل ذوات اللبن. وبني زياد: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، ويقـــال لهـــم الكملـــة، أبناء زياد بن سفيان العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخُرشب الأنمارية.

(٢) مابين معقوفين ذهب به الخرم.

(٣) الأحقاف: ٣٣. وفي الأصل: ألم تر. و﴿و لم﴾ الثانية موضعها مخروم.

(٤) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٧١٩ (رجب). وانظر الجنى الداني ٣١٢، ٣١٣، شرح التصـــريح علـــى التوضيح ١٠/٢.

(٦) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٧) الكتاب ٣٠٨/٢.

الابتداء، وإنما حذف في آخر كلامه ابتداء، وسماها في أوله غاية، تكون الرؤية ليس لها انتهاء معلوم؛ لأنه إنما يعلم وقوعها فيما بعد « مِن » خاصة. وفصل-رحمه الله- بين الموضعين لأنها ليس لها انتهاء هنا، ولها هناك انتهاء.

وقد توهم[1] أبوبكر بنُ السَّراج أنه جعلها هنا انتهاء حقيقة، فـرَدَّ ذلك عليه[2]؛ لكونها لايتصور فيها ذلك أصلا، وقال: إنما هي ابتداء وليس انتهاء[3].

وردُّه هذا ليس بشيء؛ لأن سيبويه لم يرد ماظنه ابنُ السراج، وإنما أراد ماقدمته في تفسيره.

واعلم أن « مِن » التي للتبعيض يمكن فيها أن تكون راجعةً لـ« مِن » التي تعطي معنى ابتداء الغاية، وذلك أنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، فإن المعنى: ماانفصل من الرغيف، وابتدأ وقوع الانفصال من الرغيف. وكذلك قولهم: هذه قطعة من الثوب، معناه: قطعة منفصلة من الثوب وابتداء وقوع الانفصال من الثوب. فعلى هذا لك أن تقول: إن « مِن » تكون ابتداء وغاية وتبعيضا، وإن شئت ابتداء وتبعيضا، وإن شئت ابتداء، في كل موضع[4].

وقال غيره[5]: إذا كان الابتداء هو المنتهى، كانت فيه « مِن » غاية، والرؤية

---

(١) في الأصل: تقدم.

(٢) قال المرادي: « وكون (من) لانتهاء الغاية هو قول الكوفيين، ورد المغاربة هذا المعنى، وتأولوا ما استدلّ به مثبتوه ». الجنى الداني ٣١٣.

(٣) انظر الأصول ١/٤١١، التّعليقة ٤/٢٤٧، ٢٤٨، الجنى الداني ٣١٢، ٣١٣.

(٤) في الجنى الداني ٣١٥: « وقد ذهب المبرد، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق، والسهيلي، إلى أنها لاتكون إلاّ لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى ابتداء الغاية، فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه، فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية. وإلى هذا ذهب الزمخشري...». وزاد أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٧١٩ (رجب) فقال: « وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين منهم النحاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وابن مضاء ».

(٥) أي: غير الشلوبين. وصاحب القول الآتي لم أقف عليه، ولعله أحد شراح كتاب سيبويه.

هنا ابتداء وهو انتهاؤها، فسمّاها غاية.

وقوله: « كما جعلتها غاية حيث أردت الابتداء والانتهاء »[1].

يريد: أنك إذا قلت: جئت من البصرة إلى الكوفة، فقد دخلت هنا على الغاية بجملتها، فكذلك هي في قوله: رأيته من ذلك الموضع، ولم يذكر الإمام لـ« مِن » أكثر من هذا، ولايثبت بها أكثر مما ذكر، وكل مايجيء فإنما يُردّ إلى هذا.

قلت: وهذا مثل ماتقدم.

قال الإمام: « و(ألْ) تعرف الاسم »[2].

يظهر منه هنا أن مذهبَه كمذهب الخليل في أن حرف التعريف إنما هو « أل » بجملته، وأن الهمزة قطع؛ لأنه جاء بها فيما جاء على حرفين، لكنه قد بين في غير هذا الموضع مذهبه، فمحمل هذا الكلام أنه لمّا رآها لازمة ساغ له أن يعدها من الحرف، ويقول: إنها مما جاء على حرفين[3].

قال الإمام: « وأما (مُذْ) فتكون ابتداء غاية »[4].

هذا نصٌّ على أن « مُذ » لاتكون [إلا][5] في الزمان، وأنها لاتدخل على

---

(١) سبق النص قبل قليل بلفظ « المنتهى ». والمؤلف أعاد شرح النص عمدا كما يظهر من تعليقه.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢. وفي الأصل: وإن تعرف.

(٣) المشهور عن سيبويه أنّ اللام وحدها هي المعرفة، وأنكر ذلك ابن مالك، ونقل نصوصا من كلام سيبويه تفيد عدم مخالفته للخليل إلاّ في أنّ الهمزة عنده زائدة للوصل، وعند الخليل أصليّة للقطع، ثمّ رجّح قول الخليل. ولم أقف في كتاب سيبويه على نص يخالف ماذكره ابن مالك. انظر الكتاب ٦٣/٢، ٦٤، ٢٧٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، ٢٥٤، شرح الشافية للرضي ٣٢٧/٣، شرح التصريح على التوضيح ١٤٨/١.

(٤) الكتاب ٣٠٨/٢ والنص بتمامه: « وأما مذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت من فيما ذكرت لك، ولاتدخل واحدة منهما على صاحبتها ».

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

« مِن »، ولا« مِن »[1] عليها.

وقوله: « مُذ يومِ الجمعةِ إلى كذا »[2].

يُبطلُ ماذهب إليه ابنُ الطراوة من أنها لاستغراق الزمان، وأنها لاتكون معها « إلى »[3]. فمعناها /-يانحويّ- في معنى « مُنْذ »[4]: ابتداء الغاية في الزمان، إلا أنها -« مُذ »- ترفع مامضى، وقد تجره [في قليلٍ][5] من الكلام، وتخفض ماأنت فيه[6]، و« مُنذ » يجوز فيها[7] مع مامضى الوجهان، وتجر الزمان [الذي][8] أنت فيه[9]، فإذاً إنما الغالب على « مُنذ » الحرفية؛ لأنها حيث ترفع تجر[10]، وتجر حيث لاترفع، [وإنما][11] الغالب على « مُذ » الاسمية؛ لأنها ترفع حيث لاتجر إلا قليلا، ولكن[12]

[٣٦ب]

---

(١) في الأصل: على مذ ولامذ.

(٢) الكتاب ٢/٣٠٨ والمثال فيه: « مالقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ».

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٧١٨ (رجب)، وما تقدم ٢١٢، ٢١٣.

(٤) في الأصل: مذ.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ اللام. انظر كلام ابن أبي الربيع في الحاشية التالية، مغني اللبيب ٤٤١.

(٦) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣١: « أما إذا دخلت (مذ) على الحاضر فتخفضه، ولابدّ، كما تقدم. وأما إذا دخلت على الزمان الماضي فتخفضه، وترفعه، والرفع أحسن ». وفي ارتشاف الضرب ١٤٢٠ (رجب): « وقال الأخفش: (مُنذ) لغة الحجاز يجرّون بها كلّ شيء، و(مُذ) لغة تميم وغيرهم ومابعدها مرفوع. وقال الفراء: فصحاء العرب يرفعون بـ(مُذ) مامضى من الزمان، ويخفضون مأنت فيه، ومن العرب دون هؤلاء من يخفض بـ(مذ) مامضى من الزمان ومأنت فيه ».

(٧) في الأصل: ومذ يجوز فيه. وفي الموضع التالي حرفت منذ إلى مذ أيضا.

(٨) مخروم في الأصل. وكلمة الزمان قبله، في الأصل: للزمان.

(٩) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي٥٣٠: « أما الحال فتخفضه، ولابدّ، على حسب ماذكرته. وأما الماضي فتخفضه، وترفعه، والرفع قليل ».

(١٠) في الأصل: وتجر.

(١١) مخروم في الأصل.

(١٢) استدرك على نفسه إجابة عن الاعتراض بخفضها الحال.

مأأنت فيه من الزمان قليل بالإضافة إلى الماضي؛ ألا ترى أن الحاضر في هذا الباب إنما هواليوم والساعة، ومأأضفته إلى نفسك نحو « عامنا وشهرنا »، ومأأشرت إليه نحـــو « مُذ هذا العام »، وهذا النوع يقل بالإضافة إلى الماضي، فلهذا كان الغالب عليهـــا الاسمية.

وهما إذا دخلتا على نكرة كانتا غاية نحو « مارأيته مُـــذ يـــومين »، أي: إن انقطاع الرؤية كان في يومين، لايعلم من هذا ابتداء الغاية، إنما هذه نفـــس الغايـــة. فإذا دخلتا على معرفة كانتا[1] لابتداء الغاية نحو « مارأيته مُذ يوم الجمعة »، فابتـــداء انقطاع الرؤية هنا إنما هو يوم الجمعة. ولاتكون كل واحدة منهما إلا بعـــد فعـــل منفي، وإن كان موجبا فيكون يقتضي الدوام، فلايجوز: أكلت مذ يـــوم الجمعـــة، ويجوز: سرت مذ يوم الجمعة[2].

ولتعلم أن العرب إذا رأت شخصا مثلا في ظهر يوم الجمعـــة، ثم لم تـــره إلى ظهر يوم الأحد، فنهايتك أن انقطعتْ رؤيتُك يوما كاملا ونصـــفَ يـــوم الجمعـــة ونصف يوم الأحد، فإذا أخبرت[3] العرب عن هذا فلها فيه ثلاثة أوجه[4]:

أحدها: أن تعتد باليومين[5] الناقصين كاملين، فتقول: مارأيته مذ ثلاثة أيام.

ومنهم من لايعتدّ إلا بالكامل فيقول: مذ يوم.

ومنهم من يعتد باليوم الناقص والثاني الكامل، ولايعتد بالأخير، فيقول: مـــذ يومين، يوم الجمعة ويوم السبت، ولايلتفت للأخير[6].

---

(١) في الأصل: دخلت...كانت.

(٢) قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٤٢١ (رجب): « إذا أردت اتصال السير ».

(٣) في الأصل: اجرت.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١٤٢١، ١٤٢٢ (رجب).

(٥) في الأصل: اليومين.

(٦) في الأصل: الاخير.

فانظر ترى ما أطرف هذه المذاهب! نقلها بجملتها أبوالحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، الإمام -رحمه الله- قال: ولايكون هذا إلاأنه إذا كان ثم يوم كامل، فأما إذا كانت الأيام كلها ناقصة[1]، فلا يقال: مذ يوم، ولا مذ يومين، ولاشيء من ذلك؛ لأنه يكون الكلام كله مجازا.

قال الشيخ أبوعلي-رحمه الله-: « مُذ » إذا رفعت مابعدها كان تقديرها بمعنى الأمد، على أنها مبتدأة، وتقديرها هي ليس بشيء؛ لأنها قد لايتصور ذلك فيها في بعض المواضع؛ ألا ترى أنك إذا قلت: مارأيته مذ يوم الجمعة، لم يتصور لك أن تقدر: مارأيته بيني وبينه يوم الجمعة، ولابدّ، فثبت أن تقديرها بـ« أمَدٍ » هو الصواب[2].

قوله: « وتقول: مارأيته مذ يومين، فجعلتها غاية »[3].

قال الشيخ: جعلها غاية هنا مجازا، و لم يذكر لها انتهاء كما فعل ذلك بـ« مِن »، وإذا جعل « مِن » هنا غاية، فأحرى أن يجعل « مُذ » غاية؛ لأنّ « مُذ » انتهاؤها معلوم؛ إذ المعنى: مارأيته مذ يومين إلى الساعة، و« مِن » انتهاؤها غير معلوم[4].

قوله: « وأما (في) فهي للوعاء »[5].

---

(١) أقصاه يومان؛ لأنه لايمكن أن تكون ثلاثة كلّها ناقصة.

(٢) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب. وقال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣٣: « وذهب أبوعلي، وأبوبكر بن السراج، إلى أنهما مبتدآن، ومابعدهما خبر لهما، وقدرا في مارأيته مذ يومان: الأمد يومان، وقدرا في مثل قولك: مارأيته مذ يوم الخميس: الابتداء يومَ الخميس، وجعلاهما مما شذ وخرج عن نظائره؛ فإن القياس في كل مايستعمل مبتدأ، أن يكون متصرفا، وحمله على الشذوذ قرب المأخذ ».

(٣) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٢٠٨/٢.

هي للوعاء حقيقة ومجازا، الحقيقة: زيد في الدار، والمجاز: هي في الغُلّ، جعل الغُلَّ وعاء لّما كان ماسكا لما هو فيه.

[٣٧أ] قوله: « وأما / [(عن) فلما] عدا الشيء »[1].

قلت: فإنما يكون أبدا لما فيه من الكلام ترك، فإذا قلت: [أطعمتُه][2] عن جُوع، فمعناه أن الجوع تركه[3]. وكذلك « رميتُ عن القَوس »، أي: رميت السَّهمَ عنها، فالسهم[4] تاركٌ لها.

وقوله: « جلس عن يمينه »[5].

أراد باليمين: العضو، وكأنه راخى عن عضوه، وكذلك قال الإمام: « جعله متراخيا عن بدنه »[6] فمراده باليمين العضو، وعنه يكون التراخي. وأما أن يكون اليمين الجهة فلا يعقل؛ لأنه إنما تراخى عن جهة اليمين فهو أمر غير محدود، والعضو محدود، فالتراخي عنه يكون معقولا.

وقوله: « لِما عدّا »[7].

يعني: أنها تقع بعدما جاوز الشيء إلى غيره؛ لأن التعدي في اللغة هو التجاوز، وكذلك: أضربت عنه، وأعرضت عنه، أي: تركته، وأخذت عنه حديثا، أي: تركه الحديث إليّ وجاز منه إليّ.

---

(١) الكتاب٢/٣٠٨ ومابين معقوفين ذهب به الخرم.

(٢) لم يبق منه بسبب الخرم إلا التاء والهاء في آخره.

(٣) قال سيبويه ٢/٣٠٨: « جعل الجوع منصرفا تاركا له ».

(٤) في الأصل: عنها. و« فالسهم » تأثر أوله بالخرم.

(٥) الكتاب ٢/٢٠٨.

(٦) الكتاب ٢/٢٠٨.

(٧) الكتاب ٢/٣٠٨.

وقول أبي عُمرَ[1]: سمعت أبازيدٍ يقول: رميتُ عن القَوْس، وناس يقولون: رميت عليها[2].

ووقوع « على »[3] هنا [على][4] الذي تقدم: من أن السهم مُجَاوزٌ به القوس إلى الرمي عليها[5]، وجاز فيه وقوع « على » أنّ السهم إذا أُريد رميه على القوس.

قال: « وقد تقع (مِن) موقعها أيضا »[6].

قلت: ظاهره أنه مع الكوفيين في هذا الموضع؛ لأن مذهبهم تضمين الحروف معاني الحروف[7]، فمعنى قوله: « تقع (مِن) موقعها »: تدخل في الموضع الذي تدخل فيه « عن »، لكن على معناها.

وذهب[8] بعض الناس إلى أن « مِن » هنا بمنزلة اللام التي للتعليل، ومعناه: أطعمهم لأجل الجوع[9]. وهذا ليس بشيء، فإن الذي فهِم هنا منه العلة، إنما هي

---

(١) يعني: الجرمي.

(٢) النّص في كتاب سيبويه ٤/٢٢٦(هارون) وفيه: « قال أبوعمرو ». وانظر تحصيل عين الذهب (بحاشية الكتاب ٢/٣٠٨). وما حكاه الجرمي حكاه الفراء أيضا. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٦٠، الجنى الداني ٢٤٦، ٢٤٧، المساعد ٢/٣٩٢.

(٣) في الأصل: عن.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) في الأصل: عليه.

(٦) الكتاب ٢/٣٠٨ وبعده: « تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة ».

(٧) انظر شرح التّصريح على التّوضيح ٢/٤-٧. ولابن جنّي بحثٌ حسنٌ في هذه المسألة في الخصائص ٢/٣٠٦ فما بعدها.

(٨) في الأصل: فذهب.

(٩) يعني في قوله تعالى الآتي، وقد مثل له سيبويه بـ« أطعمه من جوع ». وظاهر كلام سيبويه أنّ « من » هنا بمعنى « عن »، وإليه ذهب بعض النحاة كالمرادي، وظاهر كلام المؤلف الآتي مخالفته. وذهب بعض النحاة إلى أنها للتعليل كما ذكر المؤلف وإليه ذهب العكبري والسمين الحلبي. ومذهب المؤلف كما سيذكره هو مذهب البصريين المشهور وهو أنّ « من » للابتداء، وظاهر تعليقه على كلام سيبويه الآتي أنه =

« لأجل » المرادة، وأيضا فإنّ قائلَ هذا، مايصنع في قولهم: فعلتُ هذا من أجلـــك؟ لايمكنه أن يدعي أنها كاللام؛ لأن العلة مفهومة من غيرها، فالـــذي يكـــون معـــنى « مِن » هنا هو بعينه يكون في: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾[1]. فـــ« مِن » في « فعلته مـــن أجلك » لابتداء الغاية، ومعناه: كان ابتداء فعلي بسببك، وكذلك: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِـــنْ جُوعٍ﴾. أي: ابتدأت الإطعام من أجل الجوع.

قال: « وأما ماجاء من الأسماء غير المتمكنة على حرفين أكثر مما جـــاء مـــن المتمكنة »[2].

يريد: أنّ الأسماء التي نذكرها الآن إنما هي مبنيات، كالضـــمائر، و« مَـــن »، وما أشبهها[3] في الكلام أكثر من « يد، ودم »؛ لأنّ المبنيات كما قال: « حيـــث لم تتمكّن »[4] ضارعت مابابه أن يكون على حرفين، وماكان متمكنا بقي على أصـــله فلم يشذ منه إلا مالا بال له.

وقوله: « لأنه لم يفعل بها مافعل بتلك »[5].

أي: أنها لم تعرب، فكان ذلك يؤدي إلى ماقبلها.

ثم قال: « وما جاء على حرفين مما وضع موضع الفعل أكثر ممـــا جـــاء مـــن

لايجيز نيابة حروف الجر عن بعضها. انظر البيان ١٣٠٥، الفريد ٧٣٣/٤، الجنى الداني ٣١١، الدر المصون ١١٧/١١.

(١) قريش: ٣.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢. وفي الأصل: الأشياء، بدل « الأسماء ».

(٣) في الأصل: وماشباهنا.

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٠٩/٢.

الفعل المتصرف »[1].

قلت: لايريد بالفعل: ماأدركتْهُ علّةٌ مطردة؛ لأنّ ذلك يكثر، وإنما يريد: أنّ الفعل الذي حذف من غير علة يقلّ جدا، لم يحفظ منه إلا « خُذْ، وكُلْ، ومُرْ » فلاشك أن باب « صَهْ، ومَهْ » أوسع من هذا؛ لا من باب « قِهْ، وشِهْ ».

ثم قال: « فمن الأسماء: ذا، وذهْ »[2].

قلت: قد نصّ أنّ هذه الهاء بدل من الياء[3]، لكنه كتبها على حكم الوقف.

ثم قال: « و(أنا، وهي)، علامة المضمر »[4].

قلت: فزعم أنه على حرفين؛ لأن الألف ثبتت وقفا خاصّة، وتحذف وصلا، ولو كانت من نفس الكلمة لم تحذف في حال. ثمّ إنّ / من النحويين من يزعم أن النون هي أصل خاصة؛ لأنها قد ثبتت وحدها في « ضَرَبنا »[5]. [وهذا ليس][6] بشيء، فإن هذه غير تلك؛ ألاترى أن تلك ضمير جمع، وهذه ضمير واحد، فثبت أنه على [حرفين][7]. [٣٧ب]

ثم قال: « و(كَمْ) وهي للمسألة عن العدد »[8].

---

(١) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٣) نص على ذلك في آخر باب ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار ٢٩٥/٢، حيث قال: « إلاّ أن من العرب من يسكن هذه الهاء في الوصل يشبهها بميم عليهم وعليكم؛ لأن هذه الهاء لاتحول عن هذه الكسرة إلى فتح ولا ولاتصرف تصرف الهاء فلما لزمت الكسرة قبلها حيث أبدلت من الياء شبهوها بالميم ». وانظر السيرافي النحوي ٤٦٨، ٤٦٧، اللباب ٤٨٦/١.

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢. وفي الأصل: أيا وهي.

(٥) لم أقف على هذا القول.

(٦) لم يبق منه بسبب الخرم إلا الواو من أوله وطرف السين من آخره.

(٧) لم يبق منه بسبب الخرم إلاطرف النون.

(٨) الكتاب ٣٠٩/٢.

إن قلت: لم ذكر أحد قسميها و لم يذكر الآخر، و[هو][1] كونها خبرية؟

قلت: وقد ذكر معنييها[2]؛ لأن الخبرية هي جواب سؤال عن عدد أجزاء، فإنه[3] قال: إنها للمسألة عن العدد، وأطلق، فاحتمل المعنى أن يكون يجاب بها لمن سأل عن العدد، واحتمل أنها بعينها سؤال عن العدد، فقد دخل تحت هذا قسما « كَمْ ».

فإن قلت: و لم ذكر معناها وقد استوفاه في بابها، وكان ينبغي له أن يذكرها ثم يقول: وقد تبيّن معناها؟

قلت: لبعد باب « كمْ » من هذا الموضع جدد العهدية، ومن ثم ترك الإحالة على ذكره.

وقوله: « و(مَن) وهي للأناسي »[4].

قلت: هذا مما نُقِدَ عليه، وكان حقُّه أن يقول: لأولي العِلم؛ ألا ترى قوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ له مَنْ في السَّمَوات﴾[5]. فهي هنا للملَك، ولايقال فيه: إنسان، بل: عالم، فكان يجب أن يأتي بلفظ تمام الجميع.

قلت: يقل مجيئها في غير الأناسي كما يقل مجيئها فيما لايعقل حتى تعامل معاملة[6] العاقل، قال:

وهلْ يَعمْنَ من كانَ في العُصُرِ الخَالي[7]

---

(١) ذهب به الخرم.

(٢) في الأصل: معنيها.

(٣) في الأصل: فإن.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٩.

(٥) الحجّ: ١٨.

(٦) في الأصل: معامل.

(٧) سيأتي صدره. والبيت لامرئ القيس. انظر الدّيوان ٢٧، شرح المعلّقات السّبع الطّوال ١٣٢، =

لأنه حيّاه بقوله:

ألا عِـــمْ صباحاً أَيُّهـــا الطَّلَلُ البالي

فجعله بمنزلة من يعقل فأوقع عليه « مَن » وهو مـــع هـــذا قليـــل فكمـــا لايقال: إنّ « مَن » تكون لما لايعقل، كذلك لايذكر كونها لغير الأناسي؛ لأنهـــا في القلة على سواء.

فإن قلت: ينقص مِن[1] معاني « مَن » النكرة الموصوفة.

قلت: هو-رحمه الله- يطلق على الموصوفة موصولة؛ لأنهـــا تلـــزم صـــفتها كلزوم الموصولة صلتها.

[فإن قلت][2]: وذكر لـــ« ما » من المعاني ماذكر لـــ« مَن » ونقصها « مـــا » التعجبية، وعنده أنها[3] اسم نكرة دون صفة، فكان ينبغي أن يذكرها.

قلت: لم يتعرض هنا لحصر معاني « ما »، ونهايته أن قـــال: « ومَـــا مثلـــها » فيحتمل أن يريد: أن لها من المعاني مثل ماكان لـــ« مَن »، وهل لهـــا أزيـــد؟ أمـــر مسكوت عنه، ويحتمل أن يريد: أنها مثلها في كونها للمسألة ثم فصَـــلها منـــها بمـــا ذكر، نعم قد ذكر « ما » التعجبية في بابها بما أغنى عن إعادته هنا.

« إلا أنّ (مَا) مبهمة تقع على كل شيء »[4].

أخذ منه بعض الناس المتأخرين أن « ما » تقع على من يعقل ومـــا لايعقـــل،

٤٤٢، الفصوص ١٨١/١، أمالي ابن الشّجري ٤١٩/١، شرح جمل الزّجّاجي لابـــن عصـــفور ١٧٥/١، شرح التّصريح على التّوضيح ١٣٣/١.

(١) في الأصل: ينقصهن.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: انه.

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢.

واحتج بظواهر[1] نحو قوله تعالى: ﴿والسَّماءِ وما بَناها﴾[2] وبقوله: ﴿لاأَعْبُدُ ما تَعْبُدُونَ* ولا أَنْتُمْ عابِدُونَ ما أَعْبُدُ﴾[3] وبقول العرب: « سبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا »[4].

ولادليل في شيء من ذلك، أما ﴿والسَّماءِ وما بناها﴾ فهو أشكلها؛ لأن « ما » المصدرية لايعود عليها [ضمير][5]؛ لأنها حرف[6]، فيبقى الضمير في ﴿بناها﴾ ليس له مايعود عليه[7]، لكن يعود على الله تعالى، وإن لم يذكر، للعلم به[8].

---

(١) في الأصل: بعدامر.

(٢) الشمس: ٥.

(٣) الكافرون: ٢، ٣.

(٤) انظر المسائل البغداديات ٢٦٥ رواية عن أبي زيد. قال أبوعلي الفارسي: « فيجوز على هذا في قوله تعالى -المؤمنون:٦-:﴿إلا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم﴾ أن تكون (ما) واقعة موقع (من)، فكذلك في قوله:﴿والسماء ومابناها﴾. ويجوز أن تكون بمعنى المصدر، ليس على إقامة الصفة مقام الموصوف. ويقوي الأول ماحكي عن أبي زيد من أنه سمع سبحان مايسبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخركن لنا ». ووقوعها على من يعقل منعه أكثر البصريين، وأجازه بعض الكوفيين وأبوعبيدة وابن درستويه وابن خروف وابن مالك. قال أبوحيان: « وزعم السهيلي أنها لاتقع على أولي العلم إلا بقرينة، وهي قرينة التعظيم والإبهام، فتقع عنده على الله تعالى. وزعم المعري في كتاب اللامع له أنه إذا كانت لاتدرك حقيقته يجعل كالشيء المجهول ويطلق عليه (ما) وجعل من ذلك (سبحان ماسبح الرعد بحمده) ». وهذه المسألة تكلم فيها السهيلي بكلام نفيس، وقال: « هي في هذا على أصلها من الإبهام والوقوع على الجنس العام، لم يرد بها مايراد بـ(من) من التعيين لما يعقل والاختصاص به دون غيره » ثم فسر معناها في الشواهد الواردة منها، وذكر الإبهام ومعه التعظيم أوالتوبيخ والتبكيت. انظر المسائل البغداديات ٢٦٥، نتائج الفكر ١٨١، ١٨٤، البسيط ٢٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/١، ارتشاف الضرب ٥٤٧/١.

(٥) محرف في الأصل.

(٦) انظر البسيط ٢٨٧.

(٧) هذا مذهب سيبويه والجمهور. « وذهب الأخفش وابن السراج والكوفيون إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير. فإذا قلت: يعجبني ماصنعت، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صنعُك، وعند الأخفش: الصنع الذي صنعته ». انظر الجنى الداني ٣٣٢.

(٨) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٩٥٦، ٩٥٧: « وهذا جائز، وهو: عودة الضمير على =

وكذلك: ﴿ولاأنْتُمْ عابدونَ ما أعبُدُ﴾ أي: عبادتي[1]. وأما قول الأعرابي فكذلك أيضا، و« سبحان » هنا كقوله:

سبحانَ مِن عَلْقَمَةَ الفاجِرِ[2]

أي: سبحان اللهِ مدّةَ تسخيرِه[3] إياكنَّ.

وأما كلام الإمام -رحمه الله- فإنما يعني: أنها تقع على ما لايعقل[4]، وعلى أنواع من يعقل وأجناسه[5]؛ رعاية للحقيقة المأخوذة ذهنا. وكذلك هو كلام العرب.

مايدل عليه الكلام، وإن لم يجز ذكره فيه، قال الله سبحانه-ص:٥-: ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾...وبهذا كان الأستاذ أبوعلي يتأول هذا، ويقول: إنّ (ما) لاتقع على شخص من يعقل ». وانظر البسيط ٢٨٧.

(١) انظر البسيط ٢٨٧، الدر المصون ١١/١٣١.

(٢) صدره:

أقولُ لما جاءني فخره

وهو للأعشى. انظر الديوان ١٩٣، الكتاب ١/١٦٣، مجاز القرآن ١/٣٦، معاني القرآن للأخفش ١/٦٤، المقتضب ٢/٢١٨، مجالس ثعلب ١/٢١٦، معاني القرآن وإعرابه ١/٣،١١٠/١٩٠، ٥/١١٩، المسائل البصريات ١/٤١٠، دقائق التصريف ٤٤٨، شرح اللمع لابن برهان ٢/٤٧٥، التنبيه والإيضاح (سبح)، المفردات (سبح)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٧٤، المقرب ١٦٥، شرح الكافية للرضي ٢/١٢٤، ٣/٢٤٨. ويروى: « الفاخر ».

(٣) في الأصل: تسبيحه.

(٤) في الأصل: على من لايعقل. وهذا مناقض لكلام المؤلف.

(٥) وإلى هذا ذهب ابن أبي الربيع، إلاّ أنه حينما تعرض لمذهب سيبويه قال: « ويظهر لي من قول سيبويه أنها تقع على الواحد ممن يعقل؛ لأنه قال: (إلا أن ما مبهمة تقع على كل شيء). هكذا قال في باب عدة مايكون عليه الكلم. وهذا لايبعد؛ لأن العرب توقع الصفة على الموصوف، ولايبعد أن توقع (ما) موقع (من) ». انظر البسيط ٢٨٦-٢٨٨.

[٣٨أ] قال غير هذا المفسّر مثله / [وقال: ألا ترى][1] أن أبازيدٍ لما حكَى عن العرب: « سبحان ماسبّح[2] الرعد بحمده »[3] جعله من الشذوذ[ ][4] وندارته، وجعل « ما » مصدرية على أنها مبتدأ، خبرها المجرور. وهذا اعتذارٌ حسنٌ جدّاً.

ومما يحتج به من أخذ كلام الإمام على ظاهره قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾[5] ولاحجة فيه لاحتمال أن تكون « ما » مصدرية، هذا مع أن للقائل أن يقول: إن آدم عليه السلام كان في وقت الأمر بالسجود لم يسر فيه الروح، فكان لايعقل، وهذا عليه أكثر المفسرين. وكذلك احتج بقوله تعالى: ﴿والسَّماءِ ومابَناها* والأَرْضِ وما طَحاها* ونَفْسٍ وماسَوَّاها﴾[6] وهو أيضا يحتمل ما احتملت الآية الأخرى من أن تكون « ما » مصدرية. وقد اعتذر عنه بعض المتأخرين[7] بأن قال: إنما وقعت « ما » هنا؛ لأن المعنى في هذه الآية على المبالغة والإبهام، فكأنّ « ما » لذلك واقعة على شيء، وهي إذا كانت بهذا التأويل فكأنّ « ما » واقعة على مالايعقل كما هي في الأنواع كذلك لوقوعها موقع نوع. وهذا تأويل صحيح؛ لأن « ما » موصولة على قوله، والصلة مناقضة للإبهام[8].

ثم قال: « و(قَطْ) معناها الاكتفاء »[9].

---

(١) ذهب بأكثره الخرم، فلم يظهر منه إلا جزء من اللام في قال، والراء والألف من ترى.

(٢) في الأصل: ماسبحن. ويروى: يسبح.

(٣) انظر المسائل البغداديات ٢٦٥، نتائج الفكر ١٨٣، ارتشاف الضرب ٥٤٧/١.

(٤) كلمة ذهب بها الخرم، لعلها: لقلته.

(٥) سورة ص: ٧٥.

(٦) الشمس: ٥، ٦، ٧.

(٧) هو السهيلي كما سبق. انظر نتائج الفكر ١٨٢.

(٨) قال السهيلي: « فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها ». نتائج الفكر ١٨٠.

(٩) الكتاب ٣٠٩/٢.

أي: إنك إذا قلت: قَطْكَ درهمان، فمعناها: كافيك درهمان. فإن قلت: فلم لايذكر التي هي ظرف في قولك: مارأيته قطُّ؟ قلت: لأنها من الأسماء الثلاثية؛ ألا ترى أنها من القَط، وهو قطع الشيء عرضا، والقد: قطعه طولا، وهي مشددة الطاء مبنية على الضم، مثل « حيث، وبعد ». وأما « قَطْ » التي ذكر سيبويه هنا فخفيفة الطاء، وهو اسم مبني على السكون مثل « قَدْ »، وذكر الحريري في أوهام الخواص[1]: أن قولهم: لاأكلمه قطُّ، من أفحش الخطاءِ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه، وذلك أن العرب تستعمل لفظة « قَطْ » فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة « أبدا » فيما يستقبل، فيقولون: ماأكلته قطُّ، أي: فيما انقطع من عمري. قال: وقرأت في أخبار الوزير علي بن عيسى[2] أنه رأى كاتبا يبري قلما في مجلسه، فأنكرذلك عليه، وقال: مالك في مجلسي إلا القَط، فقط.

قال: « و(مَعْ) وهي للصحبة »[3].

إن قلت: كيف أدخلها في فصل المبنيّات، وهي معربة؛ لأنك تقول: جاءا معاً، وذهب مِن معه، وجاء معَه[4]، تكون ظرفا، إلا أنها في « جاءا معاً » بمعنى: جميعا، وما عدا ذلك هي فيه بمعنى: الصحبة؟

قلت: لأنه لم يشترط أن يذكر المبنيات إنما اشترط غير المتمكن من الأسماء،

---

(١) انظر درّة الغوّاص في أوهام الخواص ٩٧، ٩٨.

(٢) أبو الحسن عليّ بن عيسى بن داود بن الجرّاح البغدادي [ت: ٣٣٤هـ] كان بمنزلة من الرّياسة يجلّ وصفها، وزر للمقتدر ثلاث دفعات، وكان جدّه داود يكتب للمستعين، وعمّه محمّد وزيراً لعبد الله ابن المعتزّ. من تصانيفه: كتاب معاني القرآن وتفسيره، كتاب جامع الدّعاء، كتاب الكتّاب وسياسة المملكة وسيرة الخلفاء. انظر الفهرست ١٤٢، هديّة العارفين ١/٦٧٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٠٩.

(٤) انظر الكتاب ١/٢٠٩، ٢/٤٥، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤١، ارتشاف الضرب ٢/٢٦٧.

فقد يدخل تحته مالايستعمل فاعلا ولامفعولا ولا مبتدأ، ويلـــزم طريقـــة مـــا. وفي « مَع » إشكال، وهو أن الاسم الذي يبنى، وقد كان معربا، ينبغي[1] أن يكون بناؤه على الحركة، وهذا لايكسره شيء، وقد جاءت « مَع » مبنية على السكون، قال:

فرِيشِي مِنكمُ وهَوَايَ معْكمْ[2]

فالقولُ أن هذه المسكنة حرف[3]، وكذلك جعلها الإمـــام بمترلـــة « هـــلْ، وقد » في أبواب مايجري ومالايجري[4].

وقوله: « و(مُذ) فيمن رفع، [بمترلة (إذْ، وحَيْث)]ومعناها إذا رفعت قد بُـــيِّنَ فيما مضى »[5].

---

(١) في الأصل: معربا يعني ان يكون بناؤه ينبغي.

(٢) « فريشي » في الأصل بدون فاء، ولم تنقط. وعجز البيت:

وإن كانت زيارتكـــم لمـــاما

وهو لجرير. الديوان ٢٢١، الكتاب ٤٥/٢، أمالي ابن الشجري ٣٧٥/١، ٥٨٤/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٩٥، ٤٠٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٢، شرح التسهيل لابن مالـــك ٢٤١/٢، ارتشـــاف الضرب ٢٦٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ٤٨/٢. ورواية الديوان:

وريشي منكم وهواي فيكم

وليس فيها الشاهد.

(٣) في الأصل: حذف.

(٤) إنماجعلها بمترلة قد في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ٤٥/٢ فقال: « وسألت الخليل عن معكـــم ومع لأي شيْ نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسما، كجميع ووقعت نكرة، وذلك قولك:جـــاءا معا، وذهبا معا، وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفا، فجعلوها بمترلة أمام وقدام، قال الشاعر-فجعلـــها كهل حين اضطر-: وريشي منكمُ... ». وفي ارتشاف الضرب ٢٦٧/٢: « وزعم أبوجعفر النحـــاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة. والصحيح كونها اسمـــا إذ ذاك، وكـــلام ســـيبويه يشـــعر بذلك ». وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤١/٢ معلقا على قول سيبويه السابق: « وتضمن كلامه أنهـــا اسم على كل حال ». وقد ذكر سيبويه (مع) في باب الجر ٢٠٩/١ وذكر فيه أنها ظرف.

(٥) الكتاب ٢٠٩/٢ ومابين معقوفين منه.

قال الشيخ أبوعلي -رحمه الله- لم يبين سيبويه معنى « مُـذ » الرافعة فيما مضى، فيجب أن يُتأول كلامُه، بأن يجعل المعنى بمعنى المقصد[1]؛ لأنك تقول: عَنَيتَ بالشيء[2] تَعني: قصدته، فكأنه قال: ومقصدُها، إذا رفعت قد بين فيما مضى. ولايصح على هذا الذي قدمنا أن يؤخذ المعنى بمعنى المعنى/ لأن المعنى كما قدمناه: بمنزلة « مُذ »[3] إذا رفعت، لم يُبيَّن فيما مضى، وقدتبين القصد بها، وهو [ابتداء][4] الغاية[5].

[٣٨ب]

وقوله: « بمنزلة (إذْ) »[6].

من أنها اسم زمان بمنزلتها.

فإذا قلت: لم جعلتم الخافضة [حرفا][7]؟ هلا جعلتموها اسما بمنزلة الرافعة؛ لأن معناهما واحد[8]، وكذلك قال الإمام: « ومعناها إذا رفعت قد بُين »: أي[9] قد بيِّن وقت ذكرها خافضة، اللهمّ أنّ الرافعة لايمكن أن يدعى أنها حرف

---

(١) في الأصل: المصدر.

(٢) في الأصل: الشيء.

(٣) في الأصل: كما قدمناه بمذ. كذا، وببياض مقداره ماأثبته. انظر نص سيبويه السابق.

(٤) ذهب به الخرم. انظر الكتاب ٣٠٨/٢.

(٥) انظر الكتاب ٣٠٨/٢. ولم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب، وقد مضى كلام المؤلف على هذه المسألة قبل قليل.

(٦) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٧) تأثر بالخرم. وجعل الخافضة حرفا مذهب الجمهور. انظر شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢، ارتشاف الضرب ١٤١٩ (رجب)، الجنى الداني ٥٠٣.

(٨) في الأصل: معناها واحد. وهذا مذهب لبعض البصريين كما في شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢. وانظر ارتشاف الضرب ١٤١٩ (رجب)، المساعد ٥١٤/١.

(٩) في الأصل: ان.

لأن مابعدها مرفوع، فلا تخلو من أن تكون مبتدأ، أوخبرا كما زعم الزجـــاجي[1]، وكلاهما تكون فيه اسما. وأما الخافضة فكان يدّعى أنها ظـــرف وتكـــون خافضـــة لما بعدها؟

قلت: الذي يَستدل به الأخفش[2]: أن الظرف إذا دخل عليــه ماينفيــه أو مايوجبه، فإنه ينتفي، أويجب الظرف، ولايتعداه النفي أوالإيجاب إلى غيره، تقــول: [ما][3] خرجت يومَ الجمعة، فهذا إنما انتفى خروجه في يـــوم الجمعـــة ولم ينـــفِ خروجه فيما عداه من الأيام، وأنت إذا قلت: مارأيته[4] مذ يوم الجمعة، فقد تعـــدى انقطاع الرؤية يوم الجمعة إلى غيره من الأيام بعده، فهذا القدر ليس في الظرف وهو في الحرف موجود في نحو « [ما][5] خرجت من يوم الجمعة »، فثبت أنها حرف.

قوله: « وأما (عَن) فاسم إذا قلت: مِن عنْ يمينِك »[6].

قلت: لما كان حرف الجرّ إذا دخل على الكلمة يصير معه مخبرا عنها، فكـــل مايخبر عنه فهو اسم، صار مايدخل عليه الحرف اسما. وأما « عَن » إذا قلت: رميـــت عن القوس، فإن « عَن » لاتؤدي هنا من معنى الاســـم شـــيئا، ولايفهـــم منـــها إلا

---

(١) القول الأول للمبرد وابن السراج والفارسي، ونسب لجمهور البصريين، والثاني للأخفش والزجـــاج والزجاجي كما ذكر، وطائفة من البصريين، ونسب لسيبويه. انظر اللباب ٣٧٠/١، شرح جمل الزجـــاجي لابن عصفور ٦٠/٢، شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢، ارتشاف الضرب ١٤١٨، ١٤١٩ (رجب)، الجـــنى الداني ٥٠٢، مغني اللبيب ٤٤١، ٤٤٢، المساعد ٥١٥/١.

(٢) يعني: على حرفيتها، والمؤلف هنا ينقل استدلال الأخفش، ولاينقل خلافـــاً منـــه لســـيبويه. انظـــر استدلال الأخفش منسوبا له في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣/٢، ٥٤.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/٢.

(٤) في الأصل: ماخرجت. وماأثبته أنسب لما بعده. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/٢.

(٦) الكتاب ٣٠٩/٢.

المجاوزة[1] للغير، بخلاف « جلستُ مِنْ عَنْ يمينه » لأن معناه من الجهة التي هي يمين، وأخبرت عن الجهة بأنها قد وقع فيها الجلوس، ويمكن أن يقول: جلست عن يمينه، و« عَن » اسم؛ لأنها يكون معناها معنى الاسم، وتكون في هذا الموضع مخبرا عنها، بخلاف « أطعمَه عن جُوع، ورمى عن القَوس »[2].

قال: « و(إذْ) فهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمترلة (مع) »[3].

قلت: ليست في كل موضع اسما؛ لأنه نصَّ في أبواب الخبر على أنها -أعني: إذما- حرفٌ[4]، فمراده هنا أن « إذ »[5] غير المركبة اسمُ زمانٍ لما مضى فتقول: جئت إذ قامَ زيدٌ، وتدخل على المضارع[6] فيصير ماضيا، نحو « جئت إذْ يقولُ زيدٌ ».

قال الشيخ أبوعلي[7] -رحمه الله-: قوله: « بمترلة (مع) » يريد: في الظرفية، وأنها على حرفين، ولايصح أنها تُعطي معناها من الصُّحبة، فإنها لاتعطي معنى الصحبة أيضا. وقد قال أبوبكر بن طاهر -رحمه الله-: إنها تكون بمعنى « مَعَ » فيقتضي معنى الصحبة، وحمل على هذا قوله تعالى: ﴿فسَوْفَ يَعْلَمُونَ إذِ الأَغْلالُ في أَعْناقِهِمْ﴾[8] فقال أبوبكر: يشير، والله أعلم -وهويريد بالمشير سيبويه- إلى قوله:

---

(١) في الأصل: المداولة.

(٢) لم أقف على هذا القول في غير هذا الكتاب، وسيجيء ذكره في هذا الباب عند الكلام على « على » في نص منقول عن ابن عصفور، فلعل هذا النص عنه أيضا، من تعليقه على كتاب سيبويه. وفي شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٠: « وقولك: جلست عن يمينه، أي تراخيت عن موضع يمينه ».

(٣) الكتاب ٢/٣٠٩ وفيه: « وهي ».

(٤) انظر الكتاب ١/٤٣٢، مغني اللبيب ١٢٠.

(٥) في الأصل: ذ، بدون همزة.

(٦) في الأصل: ويدخل على المبهم.

(٧) لم أقف على كلام الشلوبين ولا ابن طاهر الآتيين في غير هذا الكتاب.

(٨) غافر: ٧١.

﴿فسَوْفَ يَعْلَمُونَ إذِ الأَغْلالُ في أَعْناقِهِمْ﴾. وهذا الذي قاله أبوبكر تأويلٌ ضعيف، وأولى منه أن يقال: إن ﴿إذْ﴾ هنا موضوعة موضع المستقبل[1]، فإنّا إذا جعلنا الآية على هذا حملنا على مألوف معروف؛ ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿قالَ اللهُ هَذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2] أراد: يقول الله، فوضع الماضي موضع المستقبل. وإذا حملناها على ماقاله أبوبكر أخرجنا « إذ » عن أصلها بالجملة، وفعلنا مالا نظير له أصلا.

قال: « وأما ما وضع موضع / [الفعل] »[3]. الفصل[4] لآخره. [٣٩أ]

قلت: مُراده أن يقول: إن الأسماء التي وضعت موضع الفعل إنما الغالب[5] عليها أن تكون في باب الأمر والنهي، فهذا النوع من الأسماء يضبطه بابٌ واحدٌ، فلا معنى للتبعيض على آحاده، بخلاف الأسماء التي قدم قبل هذا؛ لأنها لايضبطها معنى واحد، بل لكل واحد معنى يخصه، فلهذا لم يحصر الإمام هذا النوع.

وقوله: « وما مثل ذلك في الكلام على نحوه في الأسماء »[6].

---

(١) يريد: من وضع الماضي موضع المستقبل، كما سيصرح به بعد قليل. وهذا مذهب الجمهور، وصححه المغاربة، ووجهوا الآية ونحوها بأن الأمور المستقبلة لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنة مقطوعا بها عبر عنها بلفظ الماضي، وبه وجه الزمخشري وابن عطية الآية في تفسيريهما، والشلوبين وابن أبي الربيع. وذهب بعض المتأخرين ومنهم العكبري وابن مالك وابن هشام إلى أن « إذ » تقع ظرفا لما يستقبل من الزمان بمعنى « إذا » واحتجوا بالآية المذكورة وبغيرها. انظر البيان ١١٢٢، الكشاف ٣/٤٣٦، المحرر الوجيز ٤/١٥٥، البسيط ٢٤٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٢، ٢١٣، الجنى الداني ١٨٨، مغني اللبيب ١١٣.

(٢) المائدة: ١١٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٠٩ وفيه: « وأما ما هو في موضع ». ومابين معقوفين مخروم في الأصل.

(٤) تأثر أوله بالخرم.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا اللام والباء من آخره.

(٦) الكتاب ٢/٣٠٩.

أي: على حرفين، ويكون على أكثر.

قوله: « واعلم أن بعض العرب يقول: مُ الله لأفعلنّ »[1].

قال الشيخ: رأيته في بعض النسخ: مِ الله بالكسر[2]، ومِ الله بالضم والكسر وهو[3] الصحيح؛ لأنه قال: « فحذف حتى صيرها على حرف واحد »[4] ولم يقل: فحذف حتى صيرها على حرف وكسر[5].

قال أبوالحسن بن عصفور: لايخلو أن يكون بقية « يمين » أو « ايمن »[6] أو « مُن » أو « مِن »[7]، وباطلٌ أن يكون بقيةَ « يمين » لأنه لم يستقر تغييره، وكذلك « مُن »، وأما « مِن » فلا يجوز فيها هذا الاتساع؛ لأنها [لا][8] تحتمل، لكونها حرفا، أن تحذف ثم تغيّر حركتها إذا كانت مضمومة[9]. وقد ثبت التغيير

---

(١) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢) في الأصل: بالضم. والصواب ماأثبتّه -إن شاء الله- بدليل ما سيأتي في آخر كلام الشلوبين، وكلام الناظر الآتي. وانظر ارتشاف الضرب ٦٧٦ (رجب).

(٣) في الأصل: هو، بلاواو.

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢ وليس فيه: « واحد »، ولا في طبعة هارون ٢٢٩/٤، وهو في السيرافي النحوي ٥٣٩.

(٥) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٦) هذا مذهب سيبويه. قال في الكتاب ٣٠٩/٢ قبل النص السابق: « واعلم أن بعض العرب يقول: م الله لأفعلنّ، يريد: أيمُ الله ».

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ٣٠٢/٤: « وقد يقال: مُ الله، ومِ الله، بضم الميم وكسرها مقصورتين من (مِن، ومُن) على ماقال سيبويه ».

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) يعني: مُ. ويريد: لاتحتمل « مِن » وهي حرفٌ أن تحذف النون، وتغيّر الكسرة إلى ضمّة. ولم يقل هذا في « مُن »؛ لأنّها مختلفٌ فيها: فمنهم من قال: إنّها حرفُ قسم، ومنهم من قال: إنّها بقيّة « ايمن ». والله أعلم. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٠/١.

في « ايمن » فينبغي أن يدعى أن هذا منه[1].

قال الأعلم: « وقال بعضهم: مِن (يمين) وهذا أولى به؛ لأنها مكسورة، وميم (ايمن) مضمومة »[2].

ولقائل أن يقول: ميم « ايمن » لمّا بقيت وحدها وجرّت مابعدها جعلوا حركتها كحركة الباء واللام الخافضتين؛ لأنها مثلهما في الكون على حرف واحد وعمل الجر.

قال الناظر: يستفاد من كلام الأعلم أن الرواية بالكسر بخلاف ماقاله الشيخ أبوعلي.

قوله: « ولايبلغ السَّبعة إلا في هذين المصدرين »[3].

يعني: اشْهَيباباً، واحْرِنْجاماً.

إن اعتُرض بـ« مَشْيُوخاء »[4] بأنه سباعي غير مصدر، فيقال: الألف مع همزة التأنيث كأنها حرف واحد، وهما يعاملان معاملة الألف المقصورة، فكأنه سداسي، وكأنه لم تنطق إلا بألف التأنيث[5].

---

(١) مذهبه في شرح جمل الزجاجي ٥٢٤/١ نقيض هذا، فقد قال: « وزعم بعض النحويين أنها أيضا بقية (ايمن)، وذلك باطل؛ لأن الاسم المعرب لايحذف منه حتى يبقى منه حرف واحد، وأيضا لو كانت بقية (ايمن) لكانت معربة، والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لايكون إلا مرفوعا أو منصوبا، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية، وأنها ليست بقية (ايمن) ». وانظر ٤٦٩،٤٧٠/١ وذهب فيه إلى أن « م » حرف جر. وهو مذهبه في المقرب أيضا ٢١٢. هذا وفي « م » لغة ثالثة هي الفتح. وقد قيل: إنّ « م » بدل من باء القسم، وقيل: بدل من واو القسم، والواو بدل من الباء. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٦٨/١، ارتشاف الضرب ١٧٧٢ (رجب).

(٢) النّكت ١١٢٩ وفيه: « وميم أيم ».

(٣) الكتاب ٣١٠/٢ وفيه: « ولاتبلغ ». وقبله: « والأربعة تبلغ هذا نحو احرنجام ». يعني: الرباعي.

(٤) في الأصل: مشيوخاء، بلا باء.

(٥) انظر الكتاب ٣٢٤/٢.

وقوله: « وأما ماجاء على ثلاثة أحرف، وهو أكثر الكلام »[1].

جعله الإمام الأصل، وقد بينا ذلك حين قلنا: إنهم ينتهون إليه عند الترخيم.

وقوله: « أما (على) فاستعلاء الشيء، [تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه]، وتكون أن يطوي أيضا مستعليا »[2].

قلت: فهي للفوقية، إما مع الاستقرار وعدم النقلة، أو مع الانتقال، فالأول: هو على ظهر الجبل، والثاني: جرى الماءُ عليه. وللاتساع يرجع قولهم: عاتبتُك على فعلك، جعل فعله كأنه علاه العتاب.

ثم قال: « وهو اسم، ولايكون إلا ظرفا »[3].

قال ابن عصفور[4]: فهذا في غاية الظهور، يظهر أنّ « على » اسمٌ، وكذلك ينبغي أن يدعى فيها؛ لأنها في كل موضع لها موضع من الإعراب، ولايطمع في معرفة الحروف والأسماء إلا بهذا القدر، وهو أن يكون له موضع، أو لايكون له، فإن لم يكن له موضع فهو حرف، وإن كان له موضع فهو اسم. برهان ذلك: أن الكلمة إذا كانت لها موضع من الإعراب، فإن إعرابها يحدثه العامل، ولايعمل فيها إلا على معنى من المعاني، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وفي كل حال من

---

(١) الكتاب ٢/٣١٠.

(٢) الكتاب ٢/٣١٠ وفيه: « ويكون ». ومابين معقوفين منه، و « يطوي » تقرأ في الأصل: نغري. وقد أورد سيبويه بعد هذا النص هذين المثالين: « كقولك: مرّ الماء عليه، وأمررت يدي عليه ».

(٣) الكتاب ٢/٣١٠.

(٤) كلام ابن عصفور الآتي مختلف عما في شرحه لجمل الزجاجي والمقرب، حيث ذهب فيهما إلى أن « على » تكون اسما وفعلا وحرفا، أما هنا فذهب إلى أنها لاتكون إلا اسما. انظر شرح الجمل ١/٤٨١، ٤٨٢، المقرب ٢١٥. وما نقله المؤلف عن ابن عصفور مذهب جماعة كابن طاهر وابن خروف وابن الطراوة والزبيدي وابن معزوز والشلوبين في أحد قوليه، ونسبوه إلى سيبويه. انظر الجنى الداني ٤٧٣، مغني اللبيب ١٨٩.

هذه الأحوال يقع الإخبار عنها، فتصح لها الاسمية، بخلاف مالاموضع لـــه، فـــانظر « على » تجدها أبدا ذات موضع / فينبغي أن يدعى فيها الاسمية، بخلاف مالا موضع له حتى يجيء ثبت مع الإمام [ ][1] في أنها حرف، وليست تنتـــهض في القـــوة انتهاض هذا الموضع. [٣٩ب]

ثم قال: « وكذلك يدل على أنه اسم، قولُ بعض العرب: نهض مـــن عليـــه، قال الشاعر:

غَدَتْ مِن عَليه ...[2]

فهذا قاطع بأنها[3] اسم؛ لأن دخول حرف الجر يوجب لها أن تكـــون ذات موضع من الإعراب، وبهذا النوع استدلّ على أن « عَن » اسم إذا قلت: مـــن عـــن يمين كذا، فينبغي أن يدعى في « جلست عن يمينه » أنها فيه اسم؛ لأنها تكـــون لهـــا موضعٌ من الإعراب، ولا ينبغي أن يدّعى فيها [في][4] هذا الموضع وما هـــو مثلـــه أنها حرفٌ؛ لأنّ لها موضعاً من الإعراب، وبهذا القدر ثبت أن « هـــو » إذا كانـــت فصلا حرف.

---

(١) مقدار كلمة ذهب به الخرم. والكلام واضح.

(٢) الكتاب ٣١٠/٢. وتمامه:

... ... بعدما تم خِمسُها · تَصِلُّ وعن قيضٍ ببيداءَ مجهلِ

والبيت لمزاحم العقيلي. انظر النّوادر ٤٥٤، أدب الكاتب ٣٩٢، الجمل ٦١، السّـــيرافي النّحـــوي ٥٤١، المسائل الحلبيّات ٢١٤، كتاب الشعر ٦، ١٨١، شرح اللمع لابن برهان ١٦٧/١، الحلل في شـــرح أبيات الجمل ٧٨، اللباب ٣٥٩/١، الفصول الخمسون ٢١٧، المستوفى ٢٧٩/١، ٣٥٤، إيضـــاح شـــواهد الإيضاح ٣٢٣، شرح المفصّل لابن يعيش ٣٧/٨، ٣٨، شرح الجمـــل لابـــن عصـــفور ٤٨١/١، شـــرح الكافية الشافية ٨١٠، شرح التّسهيل لابن مالك ١٤٠/٣، ارتشاف الضّـــرب ١٧٢٢، ٢٤٥٤ (رجـــب)، شرح التّصريح على التّوضيح ١٩/٢، شرح الأشموني ٢٢٦/٢.

(٣) في الأصل: لانها.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

قال الشيخ أبوعلي في موضع من كلامه[1]: هذا مما تعلق به بعض المتـأخرين في أنها لاتكون إلا اسما، وتعلق أيضا بقوله في باب التسمية إذا سميت رجلا بـ« على »: « عَلوان؛ لأنه من علوت »[2]، والاشتقاق إنما هو في الأسماء والأفعال، وتعلق أيضا بكونه أدخلها في حروف الخفض مع الأسماء[3]، ولم يذكرها في الحروف بخلاف « عن » فإنه ذكرها في الوجهين[4].

وقال آخرون[5]: بل تكون حرفا، فإن معناها يقتضي[6] ذلك، إلا أن يدل دليل كـ« عن »، وأخرجوه من كلام الإمام حيث زعم في البيت:

...حبّ العراق ...[7]

أنه على حذف « على »[8]، ولو كان ظرفا لما حذف، فإنه لايقال: قمت الدار، تريد: فوق الدار.

---

(١) لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٢) قال في باب تثنية ماكان من المنقوص على ثلاثة أحرف ٢/٩٣: « ولو جعلت (على) اسما ثم ثنيت لقلت: علوان؛ لأنها من (علوت)، ولأن ألفها لازمة للانتصاب، وهي التي في قولك: على زيدٍ درهمٌ ».

(٣) انظر الكتاب ١/٢٠٩ حيث ذكرها مع « خلف وأمام وقدام ووراء وفوق وتحت وعند وقبل ومع ».

(٤) انظر الكتاب ١/٢٠٩، حيث ذكرها مرة مع « من وفي ومذ وربّ وم أشباهها » ثمّ ذكرها مع الظروف ومثل لها بـ« من عن يمينك ».

(٥) انظر الجنى الداني ٤٧٣.

(٦) في الأصل: يقضي.

(٧) البيت بتمامه:

آليت حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعمه والحب يأكله في القرية السوسُ

وهو للمتلمس. انظر الديوان ٩٥، الكتاب ١/١٧، المسائل البصريات ٩١٤، أمالي ابن الشجري ٢/١٣٤، الجنى الداني ٤٧٣، مغني اللبيب ١٣٤، ٣٢٣، ٧٦٩، ٧٨٤، المقاصد الشافية ١/١٤٣.

(٨) الكتاب ١/١٧.

فإن قيل: تراهم يقولون: لا أَفْعلُه ماغَربَ نجمٌ[1]، يريدون: مدة غروبه.

فيقال: الفرق واضح، وذلك أن الذي منع أنّ المضاف إذا حذف وجب في الأكثر أن يعرب المضاف إليه بإعرابه، والأسماء لاتنتصب على الظروف إلاشاذا، وأما المصادر فانتصابها عندهم مطرد نحو « خفُوق النجم »[2].

قالوا: ولادليل في تعلقهم بقول الإمام: « وهو اسم ولايكون إلا ظرفا »، لأنه يريد: وهو اسمٌ، ولايكون في حال كونه اسما إلا ظرفا، لاغير ذلك[3].

قالوا: ولادليل فيما استدلوا به من الذي ذكر في التسمية، فإن قولهم: الاشتقاق لايكون في الحروف، لايُسلّم[4]، بل الأكثر ذلك، وإلا فقد قال في « لعلّ »: إن اللام زائدة، وهو من « علّ »[5] في الاشتقاق والتصريف.

وأما ذكرها في حروف الجر، فلا يلزم ذكرها مع الحروف اتكالا على ما ينبغي لها وعلى ماتقدم له في أول الكتاب، وهو -والله أعلم- أشبه القولين.

وقال في موضع آخر: ظاهر كلامه هنا أن « على » اسم خاصة، وهو الصحيح؛ لأن فيها معنى الاشتقاق، والاشتقاق لايكون في الحروف. ويحتمل أن يكون مراده هذا الذي قلنا، وأن يكون مراده: ولايكون في حال الاسمية إلاظرفا،

---

(١) في الأصل: ونجمٌ. وفي مجمع الأمثال ١٧٨/٣: « لا أفعله ما أنّ في السماء نجم. ويروى: ماعنّ في السماء نجمٌ ».

(٢) في الأصل: حمون اللحم. انظر ارتشاف الضرب ٢٧١/٢.

(٣) انظر الجنى الداني ٤٧٣.

(٤) في الأصل: نسلم.

(٥) في الأصل: ان. قال سيبويه ٦٧/٢ « و(لعلّ) حكاية؛ لأن اللام هاهنا زائدة، بمترلتها في (لأفعلنّ)، ألا ترى أنك تقول: علّك ». وهذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومذهب الكوفيين أصالة « لعلّ ». انظر الإنصاف ٢١٨-٢٢٧، شرح الكافية للرضي ٣٧٤/٤، الجنى الداني ٥٧٩، همع الهوامع ١٥٣/٢.

فلا يكون فيه نص على أن « على » لاتكون إلا اسما خاصة[1].

قال صالح بن محمد: وفي استشهاده بـ« لعلّ » على إثبات الاشتقاق في الحروف نزاع، لبطلانه عنده فَهْمُ معنى الاشتقاق، وليس يليق بهذا الموضع ذكره[2].

قال: « وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية »[3].

قلت: ينبغي أن يتكلم هنا على مابعد « إلى » هل هو داخل فيما قبلها أو ليس كذلك؟

فأقول: قد ثبت من جهة النظر أن ما بعدها لايدخل فيما قبلها، وذلك أن الشيء إنما تكون نهايته / [ببلوغ][4] آخر جزء منه، وليس تكون غايته جزءاً منه، فتقول: اشتريت الفدّانَ إلى الطريقِ، [فآخر][5] الفدانِ انتهى عند الطريق، وليس الطريق من الفدّان. فهذه حقيقة الغاية، فإذا قلت: اشتريت الفدان إلى الشجرة، فالظاهر أن الشجرة ليست من الفدان[6]، فإن كانت منه فعلى المجاز، جعل مايقرب من الغاية غاية، فإذا كانت الشجرة من الفدان فلم تكن نهايته بعدها. فهذا هو الصحيح في « إلى » بخلاف « حتى »؛ ألا ترى أن العرب لاتقول: أكلت السمكة حتى رأسِها، إلا والرأس مأكول، وسبب هذا أن الجارة هي العاطفة[7].

[٤٠أ]

---

(١) في الجنى الداني ٤٧٣: « وذهب ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والزبيدي، وابن معزوز، والشلوبين في أحد قوليه، إلى أنها اسم، ولا تكون حرفا. وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه ».

(٢) انظر في الاشتقاق المزهرَ في علوم اللغة وأنواعها ١/٣٤٥-٣٥٤.

(٣) الكتاب ٢/٣١٠. وفي الأصل: إلى ابتداء.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الغين.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الخاء والراء.

(٦) وهو مذهب أكثر المحققين، وصححه ابن هشام. وقال بعض النحاة: تدخل. انظر ارتشاف الضرب ١٧٣٠ (رجب)، مغني اللبيب ١٠٤، المساعد ٢/٢٥٤.

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ٤/٢٧٤: « وأما الجارة فالأكثرون على تجويز كون مابعدها متصلا بآخر أجزاء ماقبلها... نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، بالجرّ. والسيرافي مع جماعة أوجبوا أن يكون

=

[وقيل][1] في « إلى »: بأن مابعدها قد يكون داخلا لقرينة كقوله: قرأت القرآن من أوله إلى آخره[2]، وقد لايدخل لقرينة أيضا، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[3].

وقد ذهب الشيخ أبوعلي -رحمه الله- إلى أن وضعها أن يدخل مابعدها فيما قبلها، وصادر على هذا بضد المصادرة المتقدمة، وقال: إن نهاية الشيء منتهاه وغايته، وكأنه من الجسم سطحه المتصل بما يتصل به[4].

وقال قوم: الأولى الاقتصار على مفهوم كلام الإمام من غير تعرض لذكر دخول ولاخروج.

وقوله: « ولاتكون (حَتَّى) هنا »[5].

قلت: يريد: في المضمر. يدل على هذا قوله: « وهي أعمُّ في الكلام من (حتى) تقول: قمتُ إليه »[6]. وقد تقدم كلامه في هذا في باب المضمرات[7].

ولا يصح أن يكون مراده أن « حتى » لاتكون غاية مجازا؛ لأنك تقول:

مابعدها جزءا أيضا مما قبلها، كما في العاطفة...وفصّل عبد القاهر، والرماني، والأندلسي، وغيرهم، فقالوا: الجزء داخل في حكم الكل، كما في العاطفة، والملاقي غير داخل ». ونسب في ارتشاف الضرب ٤٦٨/٢ دخول مابعد حتى الجارة فيما قبلها إلى سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي. وانظر المسألة أيضا في اللباب ٣٨٢/١، ٣٨٤، مغني اللبيب ١٦٦-١٦٩.

(١) تكملة يستقيم بها السياق، إن شاء الله. انظر شرح الكافية للرضي ٢٧١/٤.

(٢) انظر مغني اللبيب ١٠٤.

(٣) البقرة: ١٧٨. وانظر مغني اللبيب ١٠٤.

(٤) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٤٠، ٨٤١.

(٥) الكتاب ٣١٠/٢.

(٦) الكتاب ٣١٠/٢. وفي الأصل: وهي أصح في الكلام من حيث قلت يقول: قمت إليه.

(٧) الكتاب ٣٩٢/١.

صمت النهار كلَّه حتى الليلِ، وهذا لابد مجاز؛ لأنك إنما تعني: آخر النهار، ولكـــن لما كان الليل متصلا بالنهار صار كأنه آخره، و« حتى » لايكون مابعدها إذا كانـــت جارة إلا [جزءا][1] مما قبلها، ولهذا لم تقع إلا بعد جمع.

وفيها وفي « إلى » خلاف بين النحويين[2]: منهم من لايجعل مايقع مجـــرورا بعدها داخلا فيما قبلها، ويحتج بقولهم: اشتريتُ الفدَّانَ حتى الـــوادي، والـــوادي لم يدخل في الشراء. ومنهم من يقول: إن مابعدها يدخل فيما دخـــل فيـــه ماقبلـــها. والقول الثاني[3] هو الصحيح كما قدمناه.

قال: « ولها في الفعل نحوٌ ليس لــ(إلى) »[4].

قلت: النحو الذي هو [لها][5] أن مابعدها يكون جزءا مما قبلها، نحو « قـــام القوم حتى زيدٍ »، ويكون مابعدها حقيرا أو عظيما[6]، وهذا النحـــو لايكـــون في « إلى ».

قال: « ويقول الرجل: إنما أنا إليك، أي: إنما أنت غايتي »[7].

قلت: وجه الغاية في هذا أن هذا الكلام إنما معناه: أنا مســـتندٌ في أمـــوري ومعوّلٌ في جميع أحوالي عليك، وهو منيبٌ[8] في أموره إليه.

ومما دخلت فيه « حتى » على الضمير في الشعر قوله:

---

(١) تكملة يستقيم بها السياق.

(٢) سبق ذكر الخلاف وأصحابه قبل قليل.

(٣) في الأصل: الأول. وهو متناقض مع كلامه.

(٤) الكتاب ٣١٠/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) انظر التوطئة ٢٤٩، شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٣٢٠.

(٧) الكتاب ٣١٠/٢.

(٨) في الأصل: منبه.

فلا والله لا يَلقـــى أناسٌ فتىً حـــتّاكَ ياابنَ أبي يَزيدِ[1]

قال: « وأما (غَيْر، وسِوى) فبدل »[2].

تقدّم: قال رجلٌ غيرك، وسواك، أي: أنه ليس أنت[3].

فإن قلت: وأي فائدة في هذا؛ ألا ترى أن مخاطبك يعلـــم إذا قلـــت: قـــام رجل، أنه غيره، وسواه؟

قلت: قد لايعلم ذلك، ويحتمل أنه[4] نفسه هو القائم.

قال: « وأما (حَسْب) فمعناها معنى (قَط) »[5].

إن قلت: ماهي أمعربةٌ أم مبنيّة؟

قلت: ينبغي أن يقال: إنها معربة، ولا يُدّعى فيها البناء[6]؛ لأنه لادليل عليـــه، وهي لاتستعمل إلا مضافة مرفوعة بالابتداء، ولقلة تصرفها ولزومها موضعا واحـــدا أدخلها[7] / في هذا الباب. [٤٠ب]

---

(١) في الأصل: يقلى. والبيت في شرح اللمع لابن برهان ٢٦١/١، المقرب ٢١٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٤/١، ضرائر الشعر له ٣٠٩، رصف المباني ٢٦١، ارتشـــاف الضـــرب ١٧٥٦، ٢٤٥٥ (رجب)، شرح الكافية للرضي ٢٧٧/٤، الجنى الـــداني ٥٤٤، خزانـــة الأدب ٤٧٥/٩،٤٧٤. وللبيـــت روايات لاتؤثر في الشاهد، منها أن قافيته تروى: « زياد ». ودخول « حتى » على المضمر مـــذهب المـــبرد والكوفيين. وخرّجه البصريون على الضرورة.

(٢) الكتاب ٣١٠/٢.

(٣) في الكتاب ١٣٥/٢: « وإنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك ».

(٤) في الأصل: ان.

(٥) الكتاب ٣١٠/٢.

(٦) في الأصل: القا.

(٧) يعني: سيبويه.

قوله: « و(مِثْل) تسوية »[1].

قلت: إن المماثلة تكون على ثلاثة أوجه:

[مماثلة في][2] الجنسية خاصة، نحو « قام رجلٌ مثلُك »[3]، أي: هو رجل، كما أنك رجل، ومماثلة في الصفة، [نحو][4] « هو أكحلُ مثلك، وأزرقُ كذلك »، ومماثلة فيهما معا، قال سيبويه -رحمه الله- في باب مجرى النعت على المنعوت: « فـ(مِثلك)[5] نعتٌ على أنك قلت: هو رجلٌ، كما أنك رجل، ويكون نعتا أيضا على أنه لم يَزِد عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور، ومثله (مررت برجلٍ مِثلك)، أي: صورته شبيهة بصورتك ».

قوله: « و(كُلّ) [عَمٌّ]، و(بَعْض) اختصاص، و(مِثْل) تسوية »[6].

هذه كلها مصادر، وجعلت بمعنى الأسماء لاتصال وقوعها منها.

« وأما (بَلْهَ زيدٍ)، فيقول: دعْ زيداً، و(بلْهَ) هنا بمنزلة المصدر، كما تقول: ضَرْب زيدٍ »[7].

قلت: ذكر الناسُ أن « بَلْهَ » يكون مابعدها مجرورا ومنصوبا. وحكى الفارسي عن قُطْرب رفع مابعدها، وأنها بمعنى « كيف »[8]. ويجعلها الإمام في الجر

---

(1) الكتاب ٢/٣١٠.

(2) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا: مما.

(3) في الأصل: مثله. وما أثبته أنسب لما سيأتي.

(4) ذهب به الخرم.

(5) قبله في الكتاب ٢/٣١٠: « ومن النعت أيضا: مررت برجلٍ مثلِك ».

(6) الكتاب ٢/٣١٠. وما بين معقوفين تكملة منه. وقد سبق شرح الجملة الأخيرة.

(7) الكتاب ٢/٣١٠.

(8) انظر ارتشاف الضرب ٢/٣٣٢، الجنى الداني ٤٢٤، ٤٢٥، وفيهما: « وأنكره أبوعلي ». وفي شرح الكافية للرضي ٣/٩٣: « وحكى أبوعلي عن الأخفش أنه يجيء بمعنى (كيف) فيرفع مابعده »، وفي مغني اللبيب ١٥٦ أن حكاية الرفع عن الأخفش وقطرب، وهذا مستفاد أيضا من كلام المرادي في الجنى الداني.

=

والنصب بمترلة المصدر[1]، أي: أنها اسم وضعت موضع الفعل، لا اسم فعل؛ والذي دعاه إلى ذلك أنها قد جرّ بها الاسم، وهذا قاطع بأنها في ذلك الموضع مصدر لا اسم فعل؛ إذ [لو][2] كانت اسم فعل لمّا جرت، فلمّا زال نصب مابعدها أمكن أن تكون فيه اسم فعل، وأن تكون مصدرا، واسم الفعل لم يستقر، فينبغي أن تحمل على ماثبت، وهو المصدر، فإذا قلت: بلْهَ زيدا، فمعناه: تركاً زيداً، وبلهَ زيدٍ: ترك زيدٍ.

قال الأعلم[3]: « ومنهم من ينصب [الأكفّ][4]، ولم يذكره سيبويه-رحمه الله- ويحتمل ذلك وجهين: أن تقدر: بلهاً الأكفَّ[5]، وحذْف التنوين لاجتماع الساكنين، والآخر: أن (بلْهَ) لايتمكن، فوضع موضع الفعل، كما قيل: رويداً زيداً، وماأشبهه ».

الهروي[6]: حكي عن الأحمر وغيره: معناه: كيف[7]. وقال الفراء:

وانظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠١٥ من دون نسبة.

(١) لم يذكر سيبويه النصب، وإنما ذكر الجرّ فقط، وسينقل المؤلف عن الأعلم بعد قليل، أن سيبويه لم يذكر النصب. انظر الكتاب ٣١٠/٢، ٣١١، السيرافي النحوي ٥٤٢، ٥٤٣.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) النكت ١١٣٠، السيرافي النحوي ٥٤٣.

(٤) تكملة من النكت ١١٣٠. والكلام على قول كعب بن مالك الأنصاري:

تذر الجماجمَ ضاحيا هاماتها … بله الأكف كأنها لم تُخلقِ

وانظر كتاب الشعر ٢٦، تهذيب اللغة ٣١٣/٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠١٥، شرح الكافية للرضي ٩٤/٣، ارتشاف الضرب ٣٣٢/٢، الجنى الداني ٤٢٥، مغني اللبيب ١٥٦، المقاصد الشافية ٢٤٣/١. وهو يروى بجر الأكف ونصبها ورفعها.

(٥) في الأصل: الالف.

(٦) أبوعُبيد القاسم بن سلاّم. وقد سبقت ترجمته.

(٧) انظر غريب الحديث ١٨٦/١.

معناه[1]: دع وكيف، وبه فسر ماجاء في الحديث: « بله ما أُطْلِعْتُم عليه »[2].

أبو القاسم السُّهيلي: « وهي عندي من لفظ البَلَهِ والتَّباله، وهي الغفلة »[3].

وجاء في الحديث: « أكثرُ أهلِ الجنةِ البُلْهُ »[4]. فالأبله: الغافل عن الشر، أي: الذي طبع على الخير، فهو غافل عن الشر[5].

وقال السُّهيليّ[6]: هم الذين غلبت عليهم سلامة الصدر وحسن الظن بـــالله وبالناس، وأنشد:

ولقد لهـــوتُ بطفـــلةٍ ميّاسة بَلْهَاءَ تُطْلِـــعُني على أَسْرارِها[7]

أراد: أنها غريرة لادهاء لها[8].

وقال السهيلي[9]: لأن من غفل عن الشيء تركه، ولم يسأل عنه، وكـــذلك

---

(١) في الأصل: معنا.

(٢) انظر تهذيب اللغة ٣١٣/٦. والحديث بتمامه في صحيح البخاري كتاب تفسير القـــرآن ســـورة السجدة ١٧٤/٣: « يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت، ولاأذن سمعت، ولاخطـــر على قلب بشرذخرا، بله ماأطلعتم عليه. ثم قرأ [السجدة: ١٧]: ﴿فلا تعلم نفس ماأخفى لهم من قرّة أعين جزاء بما كانوا يعملون﴾ ». وانظـــر مســـند أحمـــد٧٧٩٦، ٨٤٧١، ٨٩١١، ٩٠٢٢، ٩٢٧٤، ٩٥٧٨، ٩٦٣٦، ١٠٠٢٠، ١٠١٧٣. وسيعاد الحديث بلفظ أتمّ.

(٣) الروض الأنف ٣٠١/٣.

(٤) الحديث في شعب الإيمان للبيهقي ١٢٥/٢، ١٢٦، الغريبين (بله)، مجمع الزوائد للـــهيثمي ٧٩/٨، ٢٦٤/١٠، ٤٠٢، شرح النووي على صحيح مسلم ١٨١/١٧، شمس العلوم ١٨٨/١، اللسان (بله).

(٥) انظر الغريبين للهروي ٢١٥/١.

(٦) النّصّ ليس موجودا في الروض الأنف، وهو موجودٌ في الغريبين للهروي ٢١٥/١ مصدراً بـــ« وقال القتيبـــي... » إلى آخر البيت. وقد سبق للمؤلّف النّقل منه. وانظر غريب الحديث لابن قتيبة ١٠٩/١.

(٧) البيت للنمر بن تولب، رضي الله عنه. وهو بالإضافة لما سبق في ديوانه ٣٤٨، منتهى الطّلـــب مـــن أشعار العرب ٢٦٧/١، شمس العلوم ١٨٨/١، اللسان (بله).

(٨) انتهى النّقل من الغريبين.

(٩) الروض الأنف ٣٠١/٣.

« بله الأكف »، أي: لاتسأل عن الأكف[1] إذا كانت الجماجم ضاحية مقطعة، وفي الحديث: « أعددت لعبادي الصالحين مالاعينٌ رأت ولاأذن سمعت، بله ما أطلعتم عليه »[2].

قال صالح بن محمد: ونحو ماقال الأعلم قال الفارسي في مسائله[3]، قال: والقول في ذلك أن « بلْه » مصدر، فمن قال: بلهَ زيدٍ، أضافه إلى المفعول، مثل ﴿ضرْبَ الرِّقابِ﴾[4]. ومن قال: بلهَ زيدا، جعله اسما للفعل، كأنه قال: دع زيدا، فإذا قال: بلهَ زيدٍ، كان نصباً[5]؛ ألا ترى أن « بلهَ » قد صح أنه مصدر بدلالة الإضافة، فإذا لم تضفه، و لم تجعله اسما للفعل، فلا شيء يوجب فتحه، فيجب إذا عدى هذين الموضعين ترفعه، كما أن « رويدا » / [عندما][6] يجعل اسما للفعل جرى معربا، نحو: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾[7] فكذلك « بلْهَ ».

[٤١أ]

وفيما أبطل به رواية قطرب نظر.

قال الإمام: « و(عِنْد) لحضور الشيء، ودنوِّه »[8].

قلت: يكون الدنو فيها بالقوة، ويكون بالفعل، فتقول: عندي مالٌ، وهو

---

(١) في الأصل: الالف أي لاتسأل عن الالف.

(٢) سبق الحديث قبل قليل.

(٣) انظر في « بله » كتاب الشعر ٢٥-٢٨.

(٤) محمد: ٤.

(٥) في الأصل: خطا. قال الفارسي: « وليست الفتحة التي في (بله) في قول من نصب بها الفتحة التي فيها في قول من أضافها؛ لأنها في الإضافة نصبة، كالتي في:﴿ضرب الرقاب﴾ وفي القول الآخر فتحة كفتحة (ويد) ». كتاب الشعر ٢٨.

(٦) موضعه مخروم.

(٧) الطارق: ١٧.

(٨) الكتاب ٢/٣١١.

عندك قريب، وقد يكون بعيدا ولكنه بصدد أن يحضره(1)، بخلاف « لـــدى »؛ لأنهـــا لاتكون أبدا إلا فيما قرب، لاتقول أبدا: لدي مالٌ، إلا فيما قرب.

قوله: « وأما (نَوْلٌ) فتقول: نولُك »(2) الفصل.

قلت: هو من التَّناول، ومعنى نولك أن تفعلَ كذا: تناولُك فِعْـــلَ(3) كـــذا، وإذا كان فعلك كذا تناوله، فينبغي لك أن تفعله(4)، فلهذا دخل فيها هـــذا المعـــنى، ولأجل هذا المعنى دخلت « لا » عليها، ولم تنكر.

ثم قال: « وإذا قال: لانولك، فكأنه يقول: أقصر »(5).

أي: إذا قال: لاينبغي لك، فمعناه، ولابدّ: أقصر.

قال -رحمه الله-: « وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهـــي ظرف »(6).

قلت: قوله: « وفيها مجازاة »، أي: لابد لها من جواب، إما متأخر، أومتقـــدم يقوم مقام الجواب، كما كان ذلك في « إنْ » إذا قلت: يقوم زيدٌ إن يقـــم عمـــرٌو، وهذا ليس بجواب، إلا أنه يقوم مقام الجواب، فلذلك تكون « إذا » لابد لهـــا مـــن

---

(1) قال ابن مالك في شرح التسهيل 2/235: « ومن الظروف عادمة التصرف (عند)...وهـــي لبيـــان كون مظروفها حاضرا حسّا أو معنى...ومثال القرب الحسي [النّجم: 14]: ﴿ولقد رآه نزلة أخرى عنـــد سدرة المنتهى عندها جنة المأوى﴾...ومن القرب المعنوي قول الرجل: عندي مائة، يريد أنه مالكهـــا، وإن كان موضعها بعيدا ».

(2) الكتاب 2/311.

(3) في الأصل: فعلك.

(4) قال سيبويه 2/311: « وأما نول، فتقول: نولك أن تفعل كذا وكذا، أي ينبغي لـــك فعـــل كـــذا وكذا، وأصله من التناول، كأنه يقول: تناولك كذا وكذا ».

(5) الكتاب 2/311.

(6) الكتاب 2/311. وفي الأصل: من الدهر فيها مجازاة. والنص كما أثبته موافق لكتاب سيبويه، ولمـــا سيأتي.

جواب، أو مايقوم مقامه، إلا أنها لا تجزم إلا في الضرورة، قال:

إذا قصُرت أسيافُنا كان وصلُها ... خُطـانا إلى أعدائِنا فنُضاربِ[1]

فلولا أنّ موضع « كان » جزم لما جزم ماعطف عليه، فلما دخلها معنى الجزاء لذلك لايليها أبداً إلا الفعل ظاهرا أومضمرا، و[لا][2] يقال أبدا: إذا خرج زيدٌ قائمٌ، ولهذا لايكون أبدا في الكلام الذي بعدها إلا الفعل ملفوظا به قُدّم أوأخّر، نحو: ﴿إذا السماء انشقّت﴾[3] و﴿إذا الشمس كوّرت﴾[4] و﴿إذا السماء انفطرت﴾[5] فهذا أمر « إذا »[6] التي هي ظرف زمان.

وقال أبو الحسن: الاسم المبتدأ إذا كان خبره اسما يقع بعدها[7]، وأنشد على صحّة دعواه:

فهلاّ أَعَـدُّوني لمثلي تفـاقدوا ... إذا الخصمُ أبزى مائلُ الرأسِ أنكبُ[8]

فالأبزى: هو الذي يخرج صدره، ويبدو عند ذلك عجُزه لإقباله بمقدمه على

---

(١) لقيس بن الخطيم. الديوان ٨١، الكتاب ٤٣٤/١، مجاز القرآن ٢٥٩/٢، المقتضب ٥٥/٢، الجمل ٢١٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٧/٢، فرحة الأديب ١١٦، الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩٣، أمالي ابن الشجري ٨٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤، ٤٧/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٤/٢، ضرائر الشعر له ٢٩٨، شرح الكافية للرضي ١٨٧/٣.

(٢) تكملة يستقيم بها السياق.

(٣) الانشقاق: ١.

(٤) الشمس: ١.

(٥) الانفطار: ١.

(٦) في الأصل: اذ.

(٧) وأجازه ابن مالك. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢، ارتشاف الضرب ١٤١١ (رجب)، الجنى الداني ٣٦٨، مغني اللبيب ١٢٧.

(٨) ينسب لعمرو بن أسد الفقعسي، ومرة بن عداء الفقعسي. انظر الحماسة ١٢٤/١، شرحها للمرزوقي ٢١٤/١، البسيط ٨٧٧، شرح الكافية للرضي ٤٦٠/١، ١٩١/٣، خزانة الأدب ٢٩/٣، ٣٠. وتفاقدوا: دعاء، أي: فقد بعضهم بعضا. ومائل بدل من أبزى، ومعناه: المتكبر. وسيشرح المؤلف أبزى.

خصمه، والأبزى[1]: اسم من الأسماء.

ومما يقوّي به مذهبه أن يقول: إن أدوات الشرط لايليها إلا الفعل ملفوظا به، إلا أن [يجيء][2] في الشعر كقوله:

أينما الرِّيح تُمَيِّلْها تَمِلْ[3]

فإذا كان الأمر على هذا وجب أن تكون « إذا » مثلها، وهي في الكلام الفصيح يقع الاسم بعدها، نحو: ﴿إذا السماءُ انشقّتْ﴾، فدل ذلك على أنها ليست كأدوات الشرط.

إلاّ أن هذا المذهب باطلٌ في نفسه، أما استشهاده بـ« أبزى » فلا دليل فيه لأنه يمكن أن يكون [فعلا][4]؛ ألا ترى أنه يقال: أبزاه، إذا سلبه[5]، قال الشاعر:

كذبتم وبيتِ اللهِ نَبزي محمداً[6]

---

(١) في الأصل: فالابزى.

(٢) تكملة يستقيم بمثلها السياق.

(٣) في الأصل: يمثلها يمل. وصدر البيت:

صعدة نابتة في حائرٍ

وهو لكعب بن جعيل التغلبي، شاعر أموي. ترجمته في الشعر والشعراء ٤٣٣، خزانة الأدب ٤٩/٣. وينسب للحسام بن ضرار الكلبي، شاعر، فارس، ولي الأندلس في زمن هشام بن عبد الملك، والوليد بن يزيد. ترجمته في الحلة السيراء ٦١/١-٦٦.

انظر الكتاب ٤٥٨/١، المقتضب ٧٣/٢، المسائل البغداديات ٤٥٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩٦/٢، أمالي ابن الشجري ٨٢/٢، الإنصاف ٦١٨، اللباب ٥٨/٢، الإيضاح في شرح المفصل ١٧٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٩، شرح الكافية للرضي ٤٦١/١، ٩٢،٩٣/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤، ارتشاف الضرب ٣١٦/٣، خزانة الأدب ٢٩/٣، ٣٠، ٣٨/٧.

(٤) محرفة في الأصل.

(٥) في الأصل: ساله. وأثبته بالنظر لما سيأتي في الشرح.

(٦) في الأصل: تبزي. وعجزه:

ولمّا نطاعنْ دونه ونناضل

=

أي: نسلبه، فكذلك يكون هذا، كأنه قال: إذا الخصم سلب -أي: سلب خصمه حجته- مائل الرأس أنكب[1].

وأما احتجاجه بأن الاسم يقع بعدها كثيرا، وليس ذلك في أدوات الشرط، فما ذلك إلا لأنها لاتجزم[2]، وخالفت في ذلك أدوات الشرط، فاستسهل ذلك فيها، إلا أنها كيف كانت تطلب الفعل، فهذا المقدار لايقدح في طلبها الفعل.

ثم قال: « وتكون للشيء توافقه »[3].

قلت: هذه هي التي يسميها النحويون / « إذا » التي للمفاجأة. واختلفوا فيها: هل هي ظرف زمان أو مكان[4]؟ [٤١ب]

وهو لأبي طالب. انظر معجم البلدان ٢٤٧/٣، اللسان (بزا). ورواية اللسان: « يُبزَى محمدٌ ».

(١) في خزانة الأدب ٢٩/٣: « وقال أبو رياش: أبزى: تحامل على خصمه لظلمه. فجعل أبزى فعلا، ولايمتنع ذلك، وإنما المعروف أن يقال: بزوت الرجل، ومنه اشتقاق البازي من الطير، إذا استعمل على وزن قاضي. وعليه فالخصم مرفوع بفعل يفسره أبزى، ويرفع مائل الرأس على أنه بدل من الخصم ». وانظر ٣٩/٧. وماذكره المؤلف والبغدادي من أن أبزى فعل والخصم فاعل يفسره أبزى، ذكره ابن أبي الربيع في البسيط أيضا ٨٧٧.

(٢) في الأصل: الا انها تجزم.

(٣) الكتاب ٣١١/٢.

(٤) القول الأول للرياشي والمبرد في أحد أقواله، والزجاج-وسيذكره المؤلف-، والزمخشري وابن طاهر وابن خروف، والشلوبين وسيذكره المؤلف. والثاني للمبرد في أحد أقواله-وسيذكره المؤلف- والفارسي وابن جني وابن الخياط وابن عصفور، وعزي لسيبويه وسيذكره المؤلف. وعن الأخفش والمبرد في أحد أقواله والسيرافي وابن برّي والشلوبين في أحد قوليه-وسيذكره المؤلف-وابن مالك والرضي أنها حرف. انظر المقتضب ٥٦/٢، ١٧٨/٣، السيرافي النحوي ٥٤٣، ٥٤٤، المسائل العسكرية ٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢، ارتشاف الضرب ١٤١٢، ١٤١٣ (رجب)، شرح الكافية للرضي ٢٧٣/١، ٢٧٤، ١٩٤،١٩٩/٣، الجنى الداني ٣٧٤، مغني اللبيب ١٢، خزانة الأدب ٢٦٦/١٠.

فمذهب المحققين [أنها ظرف][1] مكان لازمان، والدليل على ذلك قولهم: خرجت فإذا زيد، ويسكتون[2]، وخرجت فإذا زيدٌ قائماً، فهذا يقطع بأنها مكان؛ إذ لو كانت زمانا لما كانت خبرا عن الجثة، فمعنى قولك: خرجت فإذا زيدٌ قائماً[3]، خرجت فبالحضرة هذا، أي: فكان في المكان الذي خرجت إليه هذا. وسنبين أن هذا مذهب سيبويه. وكذلك إذا قلت: قصَدت قصدَه إذا انتفخ عليّ فلانٌ[4]، أي: قصدت في[5] المكان الذي خرجت إليه انتفخَ علي فلانٌ.

وهذه لايليها الفعل، أعني: « إذا » التي للمفاجأة.

ثم قال: « فهذا لما توافقه وتهجم عليه »[6].

قلت: هذا الذي يبين أنها عنده مكان، لقوله: « وتهجم عليه »، والهجوم إنما هو السقوط، ولا يتصور السقوط على الزمان، إنما يتمكن في المكان.

قال الأعلم[7]: « وكان[8] الزجاج يقول: إنّ (إذا) على كل حال للزمان[9]، وإن قولهم: خرجت فإذا زيدٌ، كأنه قال: خرجت فالزمان حضور زيد أو فالزمان[10] مفاجأة زيد، فإذا انفرد زيد بعدها قُدِّر زيدٌ تقدير [الحضور والمفاجأة][11] ».

---

(١) لم يظهر منه إلا الهمزة في أوله بسبب الخرم.

(٢) تقرأ في الأصل: ويكمعون.

(٣) في الأصل: قائم. وما أثبتّه أنسب للسياق.

(٤) المثال في الكتاب ٢/٣١١.

(٥) في الأصل: ففي.

(٦) الكتاب ٢/٣١١.

(٧) انظر النكت ١١٣٠، ١١٣١. وانظر السيرافي النحوي ٥٤٤.

(٨) في الأصل: فكان. والمثبت من النكت ١١٣٠، والسيرافي النحوي ٥٤٤.

(٩) سبق تخريج المذهب قبل قليل.

(١٠) في الأصل: زيد فالزمان. بدون أو.

(١١) في الأصل: تقديرا. ومابين معقوفين من السيرافي النحوي ٥٤٤.

عندي تكون[1] « إذا » على أصلها المعروف في الأزمنة، ولاتخرج عنه لغير ضرورة، ومن الدليل على صحته أنك تقول: جرَّبت زيدا فإذا هو أحمق، فلايجوز نصب « أحمق » على الحال؛ لأن الكلام لايتم بقولك: فإذا هو، ولو كانت « إذا » ظرف مكان كما يزعم أبوالعباس المبرد[2] لاكتفى به، ولم يحتج خبرا آخرَ معه؛ لأن ظروف الأمكنة يخبر بها[3] عن كل حدث وجهة، والزمان بخلاف ذلك إنما يخبر به عن الأحداث خاصّة، فهذا بين واضح.

قال صالح بن محمد: وارتضى الشيخ أبوعلي أن « إذا » هنا زمانية على أصلها[4]، وقال: إني لا أسلم أن ظروف الزمان لاتكون أخبارا عن الجثث، بل تكون أخبارا عنها، إذا وقعت بذلك فائدة، وقال في تفسيرها في بعض أبواب « إنّ، وأنّ »: إنها حرف[5]؛ لأنك إذا قلت: مررت به فإذا أنه يقول، لم يكن لها عامل يعمل فيها. وقدمنا الكلام على هذا في أبواب « إنّ وأنّ »، فعد إليه[6].

وقوله: « بينما أنا كذلك إذْ جاء عمرٌو »[7].

قلت: العامل في « بين » من « بينما أنا كذلك إذ[8] جاء عمرٌو » ما في « إذ جاء عمرٌو »[9] من معنى المفاجأة، ولا يصح أن يكون العامل فيها « جاء » لأنه

---

(١) في الأصل: لتكون.

(٢) سبق تخريج المذهب قبل قليل.

(٣) في الأصل: عنها.

(٤) سبق تخريج رأيه قبل قليل.

(٥) سبق تخريج المذهب قبل قليل.

(٦) في القسم المفقود من الكتاب.

(٧) الكتاب ٣١١/٢ وفيه: « زيد ».

(٨) في الأصل: انه كذلك اذا.

(٩) في الأصل: زيد.

يؤدي إلى بقاء « إذ » لاعامل لها[1] يعمل فيها، أو إلى أن يعمل الفعل في ظرفي زمان، وذلك كله ممتنع، و« بين » هنا غير مضافة إلى ما بعدها؛ لأن المضاف لا يعمل فيه[2] الاسمُ المضافُ إليه؛ إذ هو بمنزلة تمامه، وآخر الاسم لا يعمل في أوله.

قال الأعلم[3]: « وأجاز سيبويه: بينما زيدٌ قائمٌ إذ جاء عمرٌو، فمن الناس من يقول: إن (إذْ)[4] زائدة، ومن الناس من يقول: إنها خبر لـ(بينما)، كأنا قلنا: وقت زيدٌ قائمٌ وقت جاء عمرٌو، أي: وقت قيام زيدٍ وقت مجيء عمرٍ، ويجوز أن يكون (بينما) و(إذْ) ظرفين لما بعد (بينما)[5].

وكان الأصمعي لايجيز دخولها على (بَينما)[6]، ودخولها في أشعارهم معلوم، قال الشاعر:

استَقْدِرِ اللهَ خَيراً وارضَيَنَّ به ... فبينما العُسرُ إذْ جاءت مَياسيرُ[7]

---

(١) في الأصل: لما.

(٢) في الأصل: في. وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٣) النّكت ١١٣١. وانظر السيرافي النحوي ٥٤٤، ٥٤٥.

(٤) في الأصل: اذا.

(٥) انظر هذه المذاهب في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٩، ٢١٠، ارتشاف الضرب ١٤٠٤، ١٤٠٥ (رجب)، الجنى الداني ١٨٩، ١٩٠مغني اللبيب ١١٥، ١١٦.

(٦) انظر رأي الأصمعي في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٩. في الجنى الداني ١٩٠: « والفصيح ألا يؤتى بـ(إذ) بعد بينا وبينما، والإتيان بها بعدهما عربيّ، خلافا لمن أنكره ».

(٧) بهذا ينتهي النقل من النكت. والبيت ينسب إلى حريث بن جبلة العذري، وإلى غيره. وانظر الكتاب ٢/١٥٨، مجالس ثعلب ١/٢٢٠، شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/٣٦١، سر صناعة الإعراب ٢٥٥، أمالي ابن الشجري ٢/٥٠٨، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٩، خزانة الأدب ٧/٦٠. والطّريف أن الأصمعي لايجيز دخول « إذ » على « بينما »، ويرد عليه المخالف بالبيت السابق، وهو راويه مع أبيات أخرى، قال أبو علي القالي في أماليه ٢/٢٠٣،٢٠٢: « وأنشدنا أبوبكر بن دريد-رحمه الله- قال: أنشدنا أبوحاتم عن الأصمعي...». وذكر ستة أبيات منها البيت الذي أورده المؤلف، وبعده:

وبينما المرءُ في الأحياء مغتبطٌ ... إذ صار في الرّمس تعفوه الأعاصيرُ

قال الناظر[1]: هذا الذي أجاز الأعلم، قد تقدم للشيخ أبي علي الإشـــارة إلى أنه يجوز ويصح / [على كـــ]ـــلام[2] الأعلم؛ لأن الظـــرفين المـــذكورين يصـــح اختلافهما بجهة ما، فيجوز أن يعمل فيهما [فعل][3] واحد. [٤٢أ]

قال الإمام: « والدليل على أن (إذا) ظرف قولُك: القتالُ إذا جاء زيدٌ »[4].

وجْهُ الاستدلالِ بهذا الكلام على أن « إذا » اســـمٌ: وقوعُهـــا فيـــه خـــبرا، والحرف لايصح كونه خبرا، يدل على أن « إذا » هي الخبر أنك لاتقول: القتـــال إن جاء زيد، لكون الجملة لاضمير[5] فيها يعود على المبتدأ.

قال الإمام: « وأما (لكن) ثقيلة وخفيفة، فتوجب بها بعد نفي »[6].

اعتُرض هذا حيث حصر الحكم من كونها موجِبة بعد نفي، وهي تكـــون في غير النفي نافية الإيجاب كثيرا[7].

الجواب: أن الإمام ذكر المعنى الذي يعم جميعها، مخففـــة ومثقلـــة، حـــرف عطف وابتدائية؛ لأن حرف العطف لايكون إلا بعد نفي، فلذلك اختصّ هذا المعنى بالذكر. والله أعلم.

---

(١) لعلّه أبوعليّ بن الناظر: الحسين بن عبد العزيز بن محمد القرشيّ الفهريّ [٦٠٣-٦٧٩هـــ] إمـــام حافظ من فقهاء المحدثين الفقهاء النحاة الأدباء، لازم الشلوبين في العربية والأدب، وأخذ عنه أكثر كتـــاب سيبويه تفقها. من مصنفاته: شرح الجمل، وشرح المستصفى، وغيرهما. انظر الإحاطة في أخبـــار غرناطـــة ٤٦٣/١-٤٦٥، تاريخ قضاة الأندلس ١٢٧، بغية الوعاة ٥٣٥/١.

(٢) مابين معقوفين ذهب به الخرم.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا اللام.

(٤) النص ليس في طبعة بولاق، وهو في طبعة عبد السلام في الحاشية عن أحد النســـخ، وهـــو عنـــده ٢٣٢/٤: « الدليل على إذا (كذا) ظرف قولك: ألقاك إذا جاء زيد. هذا جواب الرياشي، وهو صواب ».

(٥) في الأصل: لانظير.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) في الأصل: باقي الايجاب كثيرا فوجب ان. ولعل الصواب ماأثبته إن شاء الله.

قال الناظر: لاتكون عاطفة [إلا][1] إذا وقع بعدها المفرد، وإذا وقع بعدها الجملة كانت حرف ابتداء، نحو قولك: ماقام زيد لكنْ عمرٌو قائم[2]، ويجوز أيضا أن تكون هنا عاطفة جملة على جملة، كالواو[3].

وهي في عطف المفرد نقيضة « لا » لأنها توجب للثاني ما نفي عن الأول، ولهذا وجب لها في عطف المفردات ألاّ تقع إلا بعد النفي، وأما إذا وقعت بعد الجملة فإنها تقع بعد الإيجاب، وبعد النفي، وفي الأمر والنهي، ولا تقع في الاستفهام، لايقال: أقام زيدٌ؟ لكنْ عمرٌو قائم، فـ« هذا »[4] إشارة لتكميل التفسير المتقدم.

ومعنى قوله: « سوّفتُه »[5]: قلت له: سَوْف، فـ« سوّفته » فعل مشتق من « سوف »، فإذا قال: سوف أفعلُ كذا، فمعناه: أفعله فيما يأتي، فالفعل تراخٍ، وهذا هو معقول التنفيس.

وقوله: « فيما لم يكن بعدُ »[6].

لفظ كثير الاستعمال، وظاهره التناقض؛ لأن « لم يكن » ماضٍ، و« بعد » للآخِر، فكأنّ معناه[7] معنى « قام زيدٌ غداً »، وهذا لايعقل، فكان الشيخ أبوعلي فيما حكي عنه إذا أتاه مثل هذا يضمر له أبداً فعلاً مستقبلاً، فيقول فيمن [قال][8]: لم

---

(١) تكملة يستقيم بمثلها الكلام.

(٢) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ١٤٠: « وهو ظاهر كلام أبي القاسم ». يعني الزجاجي. وهومذهب أكثر المغاربة. انظر الجنى الداني ٥٩١.

(٣) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ١٤٠: « وهو ظاهر كلام سيبويه ». ورجحه.

(٤) الذي ورد في آخر جواب الشارح السابق عن الاعتراض.

(٥) الكتاب ٣١١/٢.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) في الأصل: ومعناه.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

يكن بعدها كذا: كان يعمل][1]. وهذا إضمار لادليل عليه، فالقول به ليس بالصواب، وهو غلطٌ، وذلك أن « بعد » إنما هي للآخِر، أي: بعد شيء متقدم، فقد يكون الشيء المتقدم ماضيا؛ ألا ترى أنك تقول في يوم الجمعة: فعلت هذا بعد يوم الاثنين، وأنت تريد يوم الثلاثاء، وقد تقدم، فلا يشترط في « بعد » أن يكون فيما لم يقع، إنما يكون بعد متقدم، وذلك المتقدم يكون ماضيا، وغير ماض.

قال الإمام: « و(كَيف) على أي حال »[2].

فجعلها حالا، وقد نص إثر هذا الموضع على أنها ظرف[3].

وخالف هنا أبوالحسن زعمَ أنها اسمٌ بمترلة « أسقيمٌ أم صحيح؟ » وأنها خبر بنفسها[4]. وهذا باطل، فإنها لو كانت اسما، لاينبغي أن تتمكن، ولايحتاج إلى أن يقال إذا كانت ظرفا: لم قل تمكنها؟ فإن باب الظروف قلّت في التمكن، وأيضا فإن معنى « كيف » أعم مما قدره أبوالحسن، فإن معناها: على أي حالٍ أصحيح أم سقيم؟

ثم قال: « وهذه الأسماء تكون ظروفا »[5].

فزعم أنها ظروف؛ لأن قوله: « هذه الأسماء »، صفة وموصوف، والخبر بعدُ،

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) الكتاب ٢/٣١١.

(٣) ذكر بعدها: « أين، ومتى، وحيث ». ثم قال ٢/٣١١: « وهذه الأسماء تكون ظروفا ». وسيأتي هذا النقل بعد قليل. لكن قال السيرافي في شرح هذه العبارة: « يعني: أين ومتى وحيث ». السيرافي النحوي ٥٤٦.

(٤) والسيرافي. انظر السيرافي النحوي ٥٤٦، مغني اللبيب ٢٧٢. وقد قلب الرضي المذهبين فجعل مذهب سيبويه مذهب الأخفش والعكس فقال في شرح الكافية٣/٢٠٥: « وكون كيف ظرفا مذهبُ الأخفش، وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منه نحو: كيف زيدٌ، أصحيح أم سقيم؟ ».

(٥) الكتاب ٣/٣١١.

فأخبر عنها بأنها تكون ظروفا، وقال في « خَلف وقُدّام وأمام وفوق »: « وهذه أسماء تكون ظروفا »[1]. فهذا يقطع بأنها ظروف في كل موضع؛ لأنه أخبر عنها بأنها أسماء، ثم قال: « وتكون / ظروفا »، فلا تلزم الظرفية، وكذا هي؛ ألا ترى أنه يقال: خلفُك ظهرُك، وأمامُك صدرُك. [٤٢ب]

و[يريد بقوله][2]: « فمؤخّر الشيء »[3]: المكان الذي وراء ه الشيء، وبقوله: « مقدّمه »[4]: المكان الذي قدّامه، أي: أمامه.

[وقد][5] أخذ ابنُ الطراوة هذا الكلام على ظاهره، ونقده، فقال: كيف يصح أن يقال في « خلف »: إنها مؤخر الشيء، ومؤخر الشيء عجزه، وعجز الشيء بعضه، و« خلف » ليس بعض مايضاف إليه، وأن يقول في « أمام »: إنها مقدم الشيء، ومقدم الشيء وجهه، فهو إذاً بعضه، و« أمام » ليست أيضا بعض ما[يضاف][6] إليه من الظروف الواقعة على الجهات الستة إلى كلّه ماكان منها بناؤه أفعل، نحو « أيمن، وأيسر »[7]؟

وتقديره هذا غير لازم لسيبويه، فإنه لم يُرد مافهمه عنه، وإنما أراد ما قدّمناه.

قال: « و(أيّ) مسألة ليبيّن لك بعض [الشيء]، وهي تجري مجرى (ما) في

---

(١) عبارة أخرى له ذكرها بعد ذكره تلك الظروف.

(٢) ذهب الخرم بمقدار كلمة، ولعل الصواب ماأثبته-إن شاء الله- فإنه الأنسب لما سيأتي.

(٣) تمام نصه في الكتاب ٢/٣١١: « وأما خلف فمؤخر الشيء ».

(٤) تمام نصه في الكتاب ٢/٣١١: « وأمام مقدّمه ».

(٥) موضعه مخروم بمقدار ماأثبت.

(٦) تكملة يستقيم بها الكلام، أخذتها من لفظه السابق.

(٧) لم أقف على اعتراض ابن الطراوة في غير هذا الكتاب.

كلّ شيء »[1].

قال أبو الحسن بن عصفور: مما يُعترض هذا: بأن « أيّ » لايكون في التعجب، وتكون ثَمّ « ما »[2].

والانفصال عنه: أنها يجتمع معها في كونهما يكونان غير موصوفين، فهذا المعنى يجمعهما، و« أي » إذا كانت شرطا فهي نكرة غير موصوفة، وكذلك « ما » في التعجب، فلهذا جعلها مثل « ما » في كل شيء.

قوله: « غير أن لام التوكيد يلزمها عوضا مما ذهب منها »[3].

الشيخ أبوعلي: يعني: مما ذهب[4] منها من البيان، وذلك أنها لما خففت كان لفظها كلفظ النافية، فربما كانت تلتبس بها لو لم تلزمها اللام[5]، ولايصح أن يؤخذ كلامه على أنه أراد: أن اللام تلزمها عوضا مما ذهب منها، أيْ: حُذفَ؛ لأنها لو كانت كذلك لوجب لزومها لها مع الفعل، وهي لاتلزمها[6].

وقوله: « طمع وإشفاق »[7].

يعني: طمع في موضع، وإشفاق في موضع، فمثل « لعلّ اللهَ [يرحمنا][8]! » طمع، ومثل « لعلّ العدوَّ[9] يأتي!» إشفاق، أي: أن هذا الكلام يكون عند

---

(١) الكتاب ٣١١/٢ ومابين معقوفين تكملة منه يستقيم بها الكلام.

(٢) لم أقف اعتراض ابن عصفور في غير هذا الكتاب.

(٣) النص بتمامه في الكتاب ٣١١/٢: « وإنّ توكيدٌ لقوله: زيدٌ منطلقٌ، وإذا خففتَ فهي كذلك تؤكد ماتكلم به وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضا مما ذهب منها ».

(٤) في الأصل: ذهبت.

(٥) هذا في حال عدم إعمالها، فإن أعملت فالإعراب يرفع اللبس.

(٦) انظر الجنى الداني ١٣٤.

(٧) الكتاب ٣١١/٢ والنص بتمامه: « وعسى ولعلّ طمع وإشفاق ».

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الجنى الداني ٥٧٩.

(٩) في الأصل: الغد. انظر الجنى الداني ٥٨٠.

الجزع.

ثم قال: « وأما (لَدُن) فالموضع الذي هو أول الغاية »[1].

يعني[2] إذا قلت: جئت من لدُن فلان، فالموضع الذي يقرب من فلان هو أول الغاية، و« مِن » تدلّ على ابتداء هذه الغاية، فـ« لدن » بمنزلة الكوفة، إذا قلت خرجت من الكوفة إلى البصرة، ولايدخل عليها من حروف الجر إلاّ « مِن ».

وفيها لغات: لَدُنْ، لَدَن، لَدْن مخففة لدُن[3]. ويشبهون[4] النون بالتنوين، فيقولون: لَدَاك[5]، محذوفة، وإذا قالوا: لدى، كانت بمعنى « عند »، فهل هي لغة في تلك أو لا؟ الصحيح أنها حرف برأسه؛ لأن « لدن » ليست بمعنى « عند ».

قوله: « وأما (دُونَ) فتقصير عن الغاية »[6].

لايريد: الغاية على الإطلاق، بل الغاية التي يكون بعضُها[7]، فإذا قلت: أنا دونَك في العلم، فمعناه: أنا مُقصِّر عنك، وهو ظرف مكان مجازا[8]، أي: أنا في موضع من العلم لايبلغ موضعك، على المجاز، كما قالوا: فوقَك في العلم.

---

(١) الكتاب ٣١١/٢ وفي الأصل: وأما لدى. والتصويب من الكتاب، ومن الكلام التالي.

(٢) في الأصل: في.

(٣) انظر هذه اللغات وغيرها في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/٢، شرح الكافية للرضي ٢٢١، ارتشاف الضرب ١٤٥٣، ١٤٥٤ (رجب).

(٤) في الأصل: يشبهون، بلا واو، ومأأثبته أحسن.

(٥) الكتاب ١٠٤/٢.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) في الأصل: بعدها. ولعل الصواب ماأثبته، إن شاء الله.

(٨) في الأصل: مجاز.

وقد تستعمل اسما، نحو « مِن دونِه »[1].

وقد تكون اسماً من الأسماء صفةً، نحو « هذا الشيءُ دونٌ »، أي: رديء[2]، فهذا يجري بوجوه الإعراب كلها.

وقد تكون صفة بمعنى: رديء، لكن على معناها من الظرفية، نحو « رأيت رجلا دونَك » وهذه هي الظرفية بعينها[3]؛ لأن المعنى على ذلك، لاعلى الرداءة. ثم قد تحذف هذا الموصوف، وتقام الصفة مقامه، فإذا فعل ذلك فإنّ للعرب فيها[4] لغتين:

إحداهما: إعراب[الصفة][5] بإعراب الموصوف، وجريانها بوجوه الإعراب.

والثانية: إبقاؤها / [على بابها][6] من الظرفية. [٤٣أ]

وعلى اللغتين معاً جاء قوله: ﴿ومِنَّا دُونَ ذلكَ﴾[7]. قُرِئ بالنصب[8].

---

(١) الكتاب ٢/٣١١.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٠٤، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٤، ارتشاف الضرب ١٤٥٠ (رجب).

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٠٤، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٣، ٢٣٤، ارتشاف الضرب ١٤٥٠ (رجب).

(٤) في الأصل: فيه.

(٥) تكملة يستقيم بها الكلام.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف الأخيرة.

(٧) الجن:١١. وفي الأصل: وسنا دون ذلك ذلك.

(٨) قال الباقولي في كشف المشكلات ١/٤٨٣: « (دون) في موضع الرفع بالابتداء، ولكنه جاء منصوباً لتمكنه في الظرفية...وإن شئت كان التقدير: منهم جماعةٌ دون ذلك، أي جماعة ثابتة، فحذف الموصوف وقامت صفته مقامه ». وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦١. وفي الدر المصون ١٠/٤٩١: « فيه وجهان: أحدهما: أن ﴿دون﴾ بمعنى غير، أي: ومنا غير الصالحين، وهو مبتدأ، وإنما فتح لإضافته، إلى غير متمكن، كقوله [الأنعام: ٩٤]: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ فيمن نصب على أحد الأقوال، وإلى هذا نحا الأخفش. والثاني: أن﴿دون﴾ على بابها من الظرفية، وأنها صفة لمحذوف تقديره: ومنا فريق...». وصوب ابن مالك قول الأخفش. انظر شرح التسهيل ٢/٢٣٤. وانظر قول الأخفش أيضا في ارتشاف الضرب =

قال[1]: « وأما (بَلَى) فتوجب بها بعد النفي »[2].

قلت: أريد أن أتكلم بكلام مفصل على[3] « بَلَى ونَعَمْ »، فإن فيهما صعوبة، وأرجو أن أبينهما[4] إن شاء الله تعالى.

أما إذا تكلم بكلام موجب إيجابا محضا، نحو « قام زيدٌ »، كان رد هذا بـ« لا »، وتصديقُه[5] بـ« نَعمْ »، فإذا كذّبتَ قائلَ هذا الكلام قلت: لا، وإذا صدقته قلت: نعم، هذا أمر لاخلاف فيه، وهو بيِّنٌ جدًّا.

فإن كان الكلام منفيا نفيا محضا، نحو « ماقام زيدٌ »، فإن ردّه بـ« بلى »، وتصديقُه بـ« نَعم »، فإذا قال: ما قام زيدٌ، وأردت أن تقول: إنّ زيداً[6] قد قام، قلت: بلى، وإن أردت أنه « ما قام » قلت: نَعَمْ.

فإن قلت: ولِمَ لمْ تردّ بـ« لا »؟

قلت: لأنه كان يلتبس؛ ألا ترى أنه إذا قال: ماقام زيد، فقلت: لا، احتمل أن يكون المعنى: لا ماقام زيدٌ، ويكون موافقاً له، واحتمل أن يكون: لا بل قام زيدٌ، فوضعوا هنا « بلى » لهذا المعنى، وصارت « نعم » للمعنى الآخر، وهو تصديق النفي.

فإذا دخل على النفي أداة الاستفهام فلا يخلو أن يبقى النفي على ما كان

١٤٥٠ (رجب).

(١) لم يظهر منها بسبب الخرم إلا طرف اللام.

(٢) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فتوجب به ».

(٣) في الأصل: للكلام على. وبمثل ماأثبته يستقيم السياق.

(٤) ماسيذكره في هذه المسألة قريب جدًّا مما ذكره ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٤٨٤/٢-٤٨٦.

(٥) في الأصل: وتصديقها.

(٦) في الأصل: زيد.

عليه، أوينتقل، فإن بقي كما كان فحكمه حكم ماتقدم، نحو قوله:

ألا طِعانَ ولا فُرْسانَ عاديةً إلا تجشُّؤكمْ عند التَّنانيرِ[1]

وهو يهجوهم، ويقول لهم: ليس لكم طِعانٌ، وليس لكم ما تفتخرون به [من][2] المكرمات إلا النَّهامة.

وإن انتقل النفي إلى التقرير فهنا يطول الكلام، وزعم النحويون أن ردّ هذا النحو بـ« بَلى »، وتصديقه بـ« نعم »، نحو « ألم أعطك درهما؟! »، فمعناه ولابدّ: أنا أعطيتك[3] درهما، فردّ هذا الكلام بـ« بلى »، وكأنه يقول: بلى أعطيتني، وتصديقه بـ« نَعم »، أي: لم تعطني. فـ« نعم، وبلى » في هذا الموضع يرجعان لما بعد الهمزة، وهي نفس لفظك[4]، [فإن رددته][5] أتيت بـ« بلى »، وإن أنت صدّقته في النفي أتيت بـ« نعم »، ولهذا قال ابن العباس -رضي الله عنه- في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلَى﴾[6]: لوقالوا: نعم، لكفروا[7]. وهذا النوع وإن كان موجَبا في المعنى فقد يتصور أن يرجع معناه إلى النفي بوجه ما، وهو أنّ الذي

---

(١) في الأصل: الدنانير. والبيت لحسان بن ثابت-رضي الله عنه-في ديوانه ٢٧١، ولخداش بن زهير من قصيدة أوردها الغندجاني في فرحة الأديب ٢٠٨-٢١٢. وانظر الكتاب ٣٥٨/١، الجمل ٢٤٠، التبصرة والتذكرة ٣٩٢/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٨٨/١، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٢، ٦١/٣، ارتشاف الضرب ١٧٦/٢، ٢٥٧/٣، مغني اللبيب ٩٦، ٤٥٧. والتنانير: جمع تنور، وهو الفرن.

(٢) تكملة يستقيم بها السياق.

(٣) في الأصل: أعطيك.

(٤) في الأصل: لفظا.

(٥) محرف في الأصل.

(٦) الأعراف: ١٧٢.

(٧) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٥٩، ١١٦٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/٢، شرح الكافية للرضي ٤٢٦/٤، ارتشاف الضرب ٢٣٦٩ (رجب).

يقول: ألم أحسن إليك؟! إنما يقوله إذا رأى ممن أحسن إليه ذلاً، فيقتضي أنه أساء إليه، فلهذا يقرره على هذا النفي لما رأى من حاله[1]، فهذه حال « بلى ونعم ».

ثمّ قد يجيء مايكسر هذا الذي أصلناه؛ ألا ترى قول جَحْدَر[2]:

أليس اللّيلُ يَجمعُ أم عمرٍو وإيانا فذاك بنا تَدانِ

نعمْ وأرى الهلالَ كما تراهُ ويعلوها النهار كما علاني[3]

فقد كان حقه أن يقول: بلى. فللناس في هذا مذاهب، أحسنها: أنه لما كان الوضع لايحسن فيه الجواب إلا بأن الليل يجمعهما، ولايتصور خلافه، أتى فيه بلفظ وإن كان ملتبسا في غير هذا فقد[4] سقط التباسه[5]، فهي هنا مرادفة لـ« بلى »، وعلى هذا يُخرّج كلام سيبويه في أبواب الصفات، حيث فعل مثل هذا[6]، ولحنه

---

(١) انظر مغني اللبيب ٤٥٣.

(٢) هو جحدر بن مالك الحنفي، كان لسناً فاتكا شاعرا، حبسه الحجاج بسبب غاراته على أهل هَجَر. انظر أمالي ابن الشجري ٤٨٦/٢، خزانة الأدب ٤٦٣/٧.

(٣) البيتان من قصيدة لجحدر قالها وهو في سجن الحجاج وأرسلها إلى اليمامة، وهي في أمالي القالي ٣٣٣/١. وانظر أمالي السهيلي ٤٧، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٦٠، ١١٦١، المقرب ٣٢٢، ٣٢٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/٢، شرح الكافية للرضي ٤٢٧/٤، رصف المباني ٤٢٧، ارتشاف الضرب ٢٣٦٩ (رجب)، الجنى الداني ٤٢٢، ٤٢٣، مغني اللبيب ٤٥٣، خزانة الأدب ٢٠١/١١-٢١٠. قال البغدادي: « وقد رواه السكري في كتاب اللصوص في نسخة قديمة صحيحة:

بلى وترى الهلال كما أراه

وفي منتهى الطلب من أشعار العرب ٢٧١/٣:

بلى ونرى الهلال كما تراه

وفي كتاب الفصوص لصاعد ١٦١/٣ قصيدة لسوّار بن مضرب الكلابيّ ورد فيها البيتان برواية:

بلى وترى الهلال كما نراه

(٤) في الأصل: فقط.

(٥) انظر هذا التخريج شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢، مغني اللبيب ٤٥٣، ٤٥٤.

(٦) قال سيبويه ٢٢٧/١: « فإن زعم زاعم أنه يقول: مررت برجل مخالط بدنه داء، ففرق بينه وبين

=

فيه أبوالحسن ابن الطراوة[1]، وقد ذكرنا الانتصار لسيبويه في موضعه. فهذا المأخذ أحسن ماقيل فيه، ويليه قول بعضهم: إنه يعلم مايريد فيجيب بما أجاب؛ لأنه يسأل نفسَه ويجيبها، فهو يعلم مايقصد، فلهذا جاز[2]. / [٤٣ب]

وزعم بعضهم أن هذا من تقديم الجواب، وكأنه: وترى الهلال كما أراه نعم[3]. وهذا شيء [لا يُعرف][4] نظيره.

وزعم بعضُهم أن « نَعم » حرفُ تذكُّر[5]، كأنه لما قال: إن الليل يجمعها معي، أخذ يتذكّر فقال: نعم، وترى الهلال، ويعلوها النهار[6]! وهذا الثاني لم يثبت أيضا فيقال به.

وزعم بعضهم أنه جوابٌ لمقدر في نفسه[7]، وكأنه قال: يجمعنا الليل، نعم! إلا أن هذا يرِدُ عليه اعتراض، وهذا أن الذي يجيب[8] عن اللفظ إنما يقول: نعم،

المنون، قيل له: ألست تعلم أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواءٌ إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين نحو قولك: مررت برجل ملازم أباك، ومررت برجل ملازم أبيك، ومررت برجل ملازمك، فإنه لايجد بدا من أن يقول: نعم...».

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٥٩، مغني اللبيب ٤٥٣، خزانة الأدب ٢٠١/١١، ابن الطراوة النحوي ٢١٥-٢١٩.

(٢) انظر هذا التخريج أيضا في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢.

(٣) انظر هذا التخريج أيضا في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢، مغني اللبيب ٤٥٤. قال ابن هشام: « أو هو جواب لقوله: وأرى الهلال . . . البيت، وقدمه عليه. قلت: أو لقوله: فذاك بنا تدان، وهو أحسن ».

(٤) ما بين معقوفين ذهب به الخرم، وبمثل ما أثبته يستقيم الكلام، إن شاء الله.

(٥) في الأصل: يذكر. وما أثبته أنسب لما سيأتي.

(٦) انظر هذا التخريج في شرح جمل الوجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢. وانظر الجنى الداني ٥٠٦.

(٧) انظر مغني اللبيب ٤٥٤.

(٨) في الأصل: يجب. وكذا في الموضع التالي.

أولا، والذي يجيب عن التقدير يصرح بالجواب، فإذا قدرت أن إنسانا سألك: هل قام زيدٌ؟ و لم يلفظ، فإن جواب هذا المقدر: ماقام زيدٌ، أو قام زيدٌ، وعليه باب التبرئة كله؛ لأنه في تقدير سؤال[1] غير ملفوظ به، بخلاف الملفوظ به، فإنه يكتفى فيه بـ« لا، وبلى، ونعم[2] »، فعلى هذا ينبغي أن يكون جواب هذا مصرحا به، لكن له أن يقول: إن الرجل يخاطب نفسه وليس هو مع أحد، فجاز له هذا؛ لأن العلة في إن كان جواب السؤال المقدر مصرحا به، وهي أن الإنسان إذا قال: بلى، أو نعم، لم يعلم عمّا أجاب، وإذا قال: ماقام زيد، أو قام زيدٌ، علم أن هذا قدر أن إنسانا قال: هل قام زيدٌ أو لم يقم؟ وقد بيّنا -أعني: نَعم وبلى- بحول الله، وما أظنّ -يانحوي- أنّ وراء هذا شيئاً يزيد عليه.

وهما حرفان، كذا قال الإمام[3]، لاموضع لهما من الإعراب، وهما مبنيان، وليس لهما من أحكام الأسماء شيء، فلا يُنتقل عن الحرفية فيهما إلا بدليل.

وقوله: « عِدَةٌ وتصديق »[4].

يريد: عدة في المستقبل، وهو أنك إذا قيل لك: أيقوم زيد؟ فقلت: نعم، فأنت لم تصدق، إنما وعدت بالقيام، ويكون تصديقا فيما مضى، نحو « أقام[5] زيدٌ؟ » فيقول: نعم.

« وإذا استفهمت فقلت[6]: أتفعل؟ أجبت بـ(نعم) »[7].

---

(١) في الأصل: سال.

(٢) في الأصل: نعم، بلا واو.

(٣) الكتاب ٢/٣١٢ ونصه: « وليسا اسمين ».

(٤) الكتاب ٢/٣١٢.

(٥) في الأصل: قام.

(٦) في الأصل: قلت. والمثبت من الكتاب ٢/٣١٢، وسيعيده كما أثبته.

(٧) الكتاب ٢/٣١٢ وفيه: « فإذا ».

قال الشيخ أبوعلي[1]: اعلم أن الجواب بـ« نَعم وبلى » إذا حمل على اللفظ كان على مابعد[2] الاستفهام لاعلى الاستفهام؛ لأن الاستفهام لايكون صدقا ولا كذبا، وإذا كان الجواب إنما يكون على مابعد الاستفهام فسيكون وقوع « بلى » ممتنعا في قولك: أتفعل؟ إذا أردت إيجاب الفعل؛ لأن « بَلى » ردّ لما قبلها، فإثباتها[3] إنما هو لما وقع عليه النفي، وأما ماكان موجبا فإنها تنفيه، وهذا هو الذي أراد بقوله: وإذا استفهمت فقلت: أتفعل؟ أجبت بـ« نَعم ». صحَّ أن تجيب بـ« نَعم » إذا أريد إثبات، و لم يصحّ أن تجيب بـ« بَلى » لأنها ردٌّ لما قبلها فهي إنما تثبت[4] بها الفعل الواقع بعد النفي، وكذلك أيضا سيكون وقوع « نَعم » في قولك[5]: « ألست تفعل؟ » ممتنعا، إذا أردت إثبات الفعل؛ لأن « نَعم » إنما تقع تصديقا لما قبلها، وعِدة، فإثباتها إنما هو لما كان بلفظ الإيجاب، وأما ماكان بلفظ النفي فإنها تبقيه على نفيه، وهذا مراده بقوله: « وإذا قلت: ألستَ تفعل؟ قال: بلى »[6]. يعني: إذا أريد الإيجاب و لم يصح أن يقول: نعم؛ لأنها إنما تقع بعد النفي تصديقا له، وعلى هذا يكون « نعم » في قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ كفرا؛ لما قدمناه من أن « نَعم » محمولةٌ في الجواب على مابعد الاستفهام، وإذا وقعت بعد الاستفهام جوابا كانت تصديقا لما بعده. هذا كله في الجواب على اللفظ.

وأما الجواب على المعنى فإنه يصح أن تقع « نَعم » فيه في موضع « بَلى » في

---

(١) انظر كلام أبي علي الشلوبين على « بلى ونعم » في شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٥٧-١١٦١.

(٢) في الأصل: على شاهد.

(٣) في الأصل: فاتيانها.

(٤) تقرأ في الأصل: ثبتت. والثاء لم تنقط.

(٥) في الأصل: قول.

(٦) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فإذا ».

[٤٤أ] مثل قولك: ألست تفعل؟ / [الجواب: نعم، في][1] الإيجاب؛ لأن « نَعـمْ » حينئـذٍ تصديقٌ للمعنى، والمعنى على الإثبات، وإذا كان الأمر [هكذا][2] فسـيكون وقـوع « نَعمْ » في الآية بالنظر إلى المعنى ليس كفرا؛ لأن المعنى علـى إثبـات الربوبيـة، و« نَعمْ » تصديقٌ له.

قال: « وأما (بَجَل) فبمنزلة (حَسْبُ) »[3].

قلت: هذا هو اسم بمنزلة « اكْتَفِ »، وبني لتضمنه معنى الأمر[4].

ثم قال: « وأما (إذنْ) فجواب وجزاء »[5].

أي: أنك إذا قلت في جواب من قال: أنـا أزورُك: إذنْ أكرمَـك، فهـذا الكلام جزاء على الزيارة[6]، ولكنه لايقال مبتدأً بل بعد[7] [كـلام، وإذا][8] كـان جواباً، فهي جواب وجزاء.

وزعم الأستاذ أبوعلي -رحمه الله- أن معنى قوله: « جواب وجزاء » يتضـمّن معنى الشرط والجزاء، فإذا قلت لمن قال: أنا أزورُك: إذن أكرمَك، فمعناه: إن تزرْني

---

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف في أوله، وطرف الواو والياء.

(٢) أثر فيه الخرم.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢.

(٤) قال أبوحيان عن بجل: « واسم فعل بمعنى اكتفِ، وتلحقها نـون الوقايـة نحـو: بجلـني، واسـم بمعنى حسب فلا تلحق نون الوقاية ». وما ذكره أبوحيان ذكره المرادي وابن هشام، فهي عندم إذا كانـت بمعنى حسب غيرها إذا كانت بمعنى « اكتفِ ». انظر ارتشاف الضرب ٢٢٩٨ (رجب)، الجنى الداني ٤١٩، ٤٢٠، مغني اللبيب ١٥١.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢.

(٦) في الأصل: الزيادة.

(٧) في الأصل: مبتدأ بعد بعد.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أكرمْك، فهي متضمنة معنى فعل الشرط وفعل الجزاء[1].

والذي دعاه إلى هذا قوله تعالى: ﴿فعلتُها إذاً وأنا من الضّالين﴾[2]. فإن موسى -عليه السلام- لم يثبت لنفسه الضلال؛ لأنه ليس بضال، فلابدّ من تقدير فعل الشرط، وكأنه لّما قال فرعون: ﴿وفعلتَ فعلتَك التي فعلتَ وأنت من الكافرين﴾[3] قال له موسى -صلوات الله عليه-: إن كنت فعلتها كافرا بأنعمك على ماتزعم فأنا ضالٌّ[4]، وليس في هذا إثبات الضلال، فعلى هذا ينبغي أن تحمل ﴿إذاً﴾.

قلت: وهذا الذي قد تكلِّف لايُحتاج إليه، ودعوى لا مُستند لها؛ فإنما[5] الآية جواب لقول فرعون[6]: ﴿وفعلتَ فعلتَك التي فعلتَ﴾ قال: إذاً فعلتُها وأنا من الضّالين بأن الوكزة تقضي عليه؛ وليس في هذا ضلال.

فإن قلت: إذا أطلق الضلال فإنما يراد به الفاسق[7]، حتّى يتقيد بشيء فحينئذ يختصّ، فيقال: ضال بمعنى فاسق، وضال عن الطريق بمعنى جاهل بها.

قلت: بساطُ الحال هنا يقوم مقامَ التَّقييد؛ لأنه قال له: وفعلت كذا، وهو يريد: وقتلت القبطي، فقال له: ضللت، أي: جهلت أن الوكزة تقضي عليه. فمعنى

---

(١) انظر التوطئة ١٤٥، رصف المباني ١٥١، ارتشاف الضرب ٣٩٨/٢، الجنى الداني ٣٦٤، مغني اللبيب ٣٠.

(٢) الشعراء: ٢٠.

(٣) الشعراء: ١٩.

(٤) في رصف المباني ١٥٢: « فعلتها وأنا من الضالين ». هكذا نقل تقديرها عن الشلوبين.

(٥) في الأصل: فانها.

(٦) قال ابن عبد النور في رصف المباني ١٥١: « فـ(إذا) هنا جواب لاجزاء؛ لأنه تصديقٌ لقول فرعون، إلاّ أنه بزيادة عليه ».

(٧) في الأصل: الفامن.

قول الإمام: « جواب وجزاء » : يكون لها هذان الأمران. هل كل واحد على انفراده أو يجتمعان فيها؟ الصحيح أن ينظر في ذلك، نظرناها فوجدناها يجمع فيها الأمران، وتنفرد في موضع بالجواب دون الجزاء.

ثم قال: « وأما (لَمَّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لَوْ) لِمَا ذكرنا »[1].

أي: إذا قلت: لّما قام هذا قام هذا، فقيام[2] الثاني وقع لقيام الأول، كما أن « لو لم يقم زيد لم يقم عمرو » وقع قيام الثاني لأجل قيام الأول.

« فهما لابتداء وجواب »[3].

أي: إنهما يكونان في أوّل الكلام، لايكونان جوابا لشيء، بل تقول مستأنفا: لو قام هذا لقام هذا، ولّما قام هذا قام هذا، وقد يقال لك: أقام عمرو؟ فتقول: لّما قام زيد قام عمرو، ولوقام زيد قام عمرو.

« والأول سبب ماوقع ومالم يقع »[4].

يعني: « لَوْ، ولّما » في النفي والإيجاب.

وقال الشيخ أبوعلي-رحمه الله-: معنى قوله: « وإنما تجيء بمنزلة (لَوْ) »، يعني: من تعليق فعل بفعل[5].

وقال الأعلم: « يريد: أنها ضدّ (لَو)، وذلك أن (لَوْ) تنفي بها الشيء لانتفاء غيره، كقولك: لوجئتني لأعطيتك، و(لّما) يقع بها الشيء لوقوع غيره، كقولك: لّما

(١) الكتاب ٣١٢/٢.

(٢) في الأصل: وقيام.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فإنما هما ».

(٤) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فالأول ». وسيأتي بالفاء بعد قليل.

(٥) وهي المسماة « لّما » التعليقية. و لم أقف على كلام الشلوبين. انظر ارتشاف الضرب ١٨٩٦ (رجب)، الجنى الداني ٥٩٢.

جاءني زيد أكرمته »[1].

قال الأعلم في قوله: « فالأول سبب ما وقع ومالم يقع »[2]: « يريد: أنك تقول: لولا زيدٌ لأكرمتك، فـ(زيد) سبب أنه لم يكرمك، وتقول /: لولا زيدٌ لم أكرمه، فـ(زيدٌ) سبب كرامته، فالثاني الذي هو الجواب إن كان [منفيا][3] في اللفظ فهو موجب في المعنى، وإن كان موجبا في اللفظ فهو منفيٌّ في المعنى ». [٤٤ب]

قوله[4]: « وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء »[5].

قلت: يريد: « أمّا » التي هي كلمة واحدة؛ ولذلك تلزم الفاءُ جوابَها.

فإن قلت: وترى الفاء أيضا تكون فيما لاتكون[6] شرطا، وهي قوله:

أبا خُراشةَ أمّا أنت ذا نَفَرٍ ... فإنَّ قوميَ لم تأكلْهمُ الضَّبُعُ[7]

قلت: هذا ليس بجواب، وإنما معناه: لأَنْ كنتَ ذا نفرٍ تفخر[8] علينا، ثمّ

---

(١) النكت ١١٣٢. وانظر السيرافي النحوي ٥٥٠.

(٢) قال هذا بعد أن ذكر لوما ولولا. الكتاب ٣١٢/٢. وانظر النكت ١١٣٢. وانظر السيرافي النحوي ٥٥٠.

(٣) ذهب به الخرم.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا القاف.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢.

(٦) في الأصل: يكون.

(٧) في الأصل: ذو نفر. والبيت للعباس بن مرداس السلمي، رضي الله عنه. انظر الكتاب ١٤٨/١، المسائل البغداديات ٣٠٤، ٣٤٧، المسائل المنثورة ١٣٩، الخصائص ٣٨١/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٢، ١٣٢/٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٩٧، رصف المباني ١٨٣، ٢٧٧، شرح الكافية للرضي ١٤٩/٢، ٣٩٤/٤، مغني اللبيب ٥٤، ٨٤، ٥٧٢، ٩١١، خزانة الأدب ١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١. و« أباخراشة »: خُفاف بن نَدْبة السلمي- رضي الله عنه- وندبة اسم أمه، وهو ابن عم الخنساء الصحابية الشاعرة، أم العباس بن مرداس. ويروى البيت: « أمّا كنت ».

(٨) في الأصل: تجو.

استأنف، قال: إن قومي لم تأكلهم الضبع، وربط الكلام بالفاء، وهـذه الفـاء[1] لا تلزم بخلاف الذي في جواب « أمّا » التي تكون شرطا؛ لأنها تلزم أبدا.

قال الناظر: وفي دخول الفاء في البيت لأبي الحسن بنِ خروف كلام حسـن قد ذكرناه[2] في أول الكتاب[3].

وقولك: أما زيدٌ فينطلق، يقال لمن زعم أن « زيدا » من أمره كـذا وكـذا وكذا، فقلت له: مهما تذكر من شيء فإنما تثبت منه انطلاقه خاصة.

قال الناظر: ينبغي أن يريد: لوقال: زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ منطلقٌ، فقلـت لـه: أمّا زيدٌ فمنطلق[4]، على معنى: إن يكن خبر من هذه الأخبار فزيدٌ منطلق.

قال: « وأمّا (ألاَ) فتنبيه »[5].

أي: تحريك، بمترلة « يازيدان » تنبه المخاطب ليصـغي ثم تخـبره؛ ولـذلك يقولون: استفتاح، أي: يُستفتح بعدها الكلامُ.

وقوله: « تقول: ألاَ إنه ذاهبٌ، ألاَ بلى »[6].

موضع مشكل، وتفسيره: إذا أردت أن تقول في جواب من قال: ليس زيـدٌ بذاهبٍ، فأردت أن تقول: ألا إنه ذاهب، تقول عوض هذا: ألا بلى، أي: ألا بلـى هو ذاهب[7].

---

(١) في الأصل: اللام.

(٢) في الأصل: فذكرناه.

(٣) في القسم المفقود من الشرح.

(٤) مثل قبل قليل بـ(أما زيد فينطلق)، وماأتى به في المرة الثانية هو المتداول بين النحاة.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢.

(٦) الكتاب ٣١٢/٢.

(٧) منه قول الجميح:

بكى وقـال هل ترون ماأرى ... أليس للسير الطـويل منقضى

=

وقوله: « وأمّا (كَلاَّ) فردع وزجر »[1].

أي: أنها تكون أبدا للرّدِّ، إمّا لردِّ ماقبلها، أو لرد مابعدها[2]، فقوله تعالى: ﴿كلاّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ* ثمّ كلاّ سوف تعلمون﴾[3] ردٌّ لما بعدها[4]، وكأنه لما قال: ﴿ألهاكُمُ التَّكاثُرُ* حتّى زُرْتُمُ المقابِرَ﴾[5] كان هذا فعل من لايعلم الآخرة، ولايصدق بها، فقال: ﴿كلاّ سَوْفَ تَعلمون﴾ أي: أنهم سيعلمون[6]، فلا يحسن

قلت أعـزي صاحبي ألا بلى عند الصباح يحمد القوم السرى

انظر جمهرة الأمثال ٢/٤٢.

(١) الكتاب ٢/٣١٢.

(٢) تفسير المؤلف كلام سيبويه بأنه يعني: أنّ « كلاّ » للردّ دائما، وأنّ الرد لما قبلها، أولما بعدها، وكلامه الآتي، لم أقف عليه عند غيره، وإنما وقفت على أنها رد لماقبلها، وذلك إذا كانت ردعا وزجرا، فيحسن الوقف عليها، وينسب هذا إلى لخليل، وهو مانص عليه سيبويه أيضا، وهذا هو القسم الأول الذي ذكره المؤلف؛ أما أن تكون ردا لما بعدها وهي زجر وردع والوقف عليها غير حسن، فهذا لم أقف عليه لامنسوبا إلى الخليل ولا إلى غيره، وإنما الذي وقفت عليه أنها لايحسن الوقف عليها إذا لم تكن ردا لما قبلها، وتكون في هذه الحالة للاستفتاح بمعنى « ألا » بالتخفيف أوبمعنى حقا، وهو قول أبي حاتم السجستاني، ونقل المعنى الثاني عن الكسائي أيضا، وذهب عبدالله بن محمد الباهلي إلى أنها بمعنى « أي ». هذا أشهر ماقيل فيها. وكلام المؤلف في كونها ردا لما بعدها رغبة منه في ضبط التقسيم، وحصر معناها في الرد، وتوسيع مذهب الخليل وسيبويه في حسن الوقف عليها وعدمه؛ لأنّ بعضهم يصرف مذهب الخليل في كونها ردا لما قبلها إلى أنّ الوقف يحسن عليها في القرآن كلّه، قال أحمد بن محمد الأشموني: « فإن كانت للردع والزجر حسن الوقف عليها ويبتدأ بما بعدها، وهذا قول الخليل بن أحمد . . . وإذا تدبرت جميع ما في القرآن من لفظ « كلاّ » وجدته على ماقاله الخليل ». انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٦، ارتشاف الضرب ٢٣٧٠ (رجب)، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٤٠.

(٣) التكاثر: ٣، ٤.

(٤) في الأصل: قبل. وما أثبته الصواب إن شاء الله، وهو الموافق لما سيأتي.

(٥) التكاثر: ١، ٢.

(٦) يعني: أنّ « كلا » ردٌّ لعدم علمهم.

الوقف هنا عليها؛ لأنها تبينٌ لما بعدها، ولو لم تكن مفتقرةً لوقف عليها. وقوله تعالى: ﴿يَحْسبُ أنّ مالَه أخلَدَه * كلاّ﴾[1] الوقف عليها حسن جدّاً؛ لأنها ردٌّ لما قبلها. وكذلك الوقف في قوله: ﴿كَلاّ بَلْ لاتُكرِمُونَ اليَتيمَ﴾[2] الوقف عليها حسن؛ لأنها لاتتعلّق بما بعدها.

قال: « و(أنّى) تكون في معنى (كيف، وأين) »[3].

قلت: إذا كانت في معنى « أينَ » كانت من أدوات الشرط، تقول: أنّى[4] يقُمْ زيدٌ يقُمْ عمرٌو، أي[5]: إنْ يَقمْ في مكان ففي ذلك المكان يكون قيام عمرو. وإذا كانت في معنى « كيفَ » لم يجازَ بها؛ لأن « كيف » لايجازى بها، تقول: أنّى يقوم زيدٌ، فيقال في جوابه: بطيءٌ أو مسرعٌ؛ لأنها في معنى « كيف ». نظير هذا قوله تعالى: ﴿أنّى يُؤفكون * كذلك يُؤفكُ﴾[6] كأنه قال: كيف يؤفكون، فقال: كذلك. وعلى [هذا][7] الوجه جاء قوله تعالى: ﴿أنّى لكِ هذا قالتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾[8]. فقد تبيّن المعنيان.

ومعنى كلام الإمام أخيرا[9]: إنما فسّرته وإن كان دائرا بين الناس كثيرا؛ لأنه

---

(١) الهُمَزة: ٣، ٤. وتمامها: ﴿لَيُنبذنّ في الحطمة﴾. وفي الأصل: أخلده الا.

(٢) الفجر: ١٧. وقبلها: ﴿وأما إذا ما ابتلاه ربُّه فقدر عليه رزقه فيقول ربّي أهانن﴾.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢.

(٤) في الأصل: اين.

(٥) في الأصل: عمرو واي.

(٦) غافر: ٦٢، ٦٣.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) آل عمران: ٣٧.

(٩) ماسيذكره شرح لكلام سيبويه في آخر الباب، ونصه هناك ٣١٢/٢: « وإنما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكن الكثير الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تتكلم به العامة؛ لأنه أشد تفسيرا، وكذلك الواضح عند كل أحد هو أشد تفسيرا؛ لأنه يوضح به الأشياء فكأنه تفسير التفسير...». وقد =

يضعف تفسير البيِّن؛ لأنه يُحكى كأنه تفسير للتفسير؛ لأن الذي يطلب تفسير اللفظ الخفي عنده يُفسَّر له بالأمر/ [الواضح][1] عنده، فإذا سأل عن تفسير الواضح لم يجد له أوضح منه يُفسَّر به؛ إذ طباع التفسير [أن يكون][2] بالجليّ للخفيّ[3] بالنسبة إلى المفسَّر له. والله الموفق للصواب. [٤٥أ]

شرحه السيرافي بكلام قريب مما شرحه المؤلف. انظر السيرافي النحوي ٥٥١.

(١) ذهب به الخرم، وماأثبته الصواب إن شاء الله.

(٢) أثر فيه الخرم.

(٣) ظاهره في الأصل: بالخفي؛ لعدم نقطه.

Dissertation Synopsis

In this dissertation I will tackle a discussion to the book of Saibaway, by Abi Mohammed Saleh M. Al-Haskouri , one of the notable Moroccan writers and jurists of the Malki School in the 7th Hijri century. Al-Haskouri tackled the morphological side of Saibaway book . He kept the titles as they are and maintained the same order of its chapters, and he seldom deviated from this approach. Al-Haskouri looked over some chapters of Saibaway book although they were very clear. In his explanation he adopted a style based on not discussing what is clear, but clarifying only the ambigious and the problematic matters. For this purpose the author wrote introduction to many chapters and he exerted considerable effort in defending and absolving Saibaway from contradictions and errors.

The author did not neglect correction of the expressions of Saibaway, when such correction was required. On reviewing the book of Al-Haskouri it is noticed that he did not focus on the definitions, perhaps due to the purpose of the discussion. The author supported his discussion with examples and quotations from many scholars. He collected many sayings of the authors who wrote on Saibaway book and commented on many of them .

Thus, the book of Al-Haskouri was full of arguments, opinions and rare texts. Generally, every researcher can not do without the book of Al-Haskouri which provides new additions to clearly understand Saibaway book, besides it contains significant Andalusi Texts which is not available in other books.

Khalid M.A Al-Tuwaijri



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكة المكرمة





شـــرح كـتاب سـيبويه

(الربع الأخير)

لصـــالح بن محمـــد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
فرع اللغة – تخصص النحو والصرف
من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجريّ
(٤١٨ – ٨٧١٢ – ٨)

بإشــــراف
الأستاذ الدكتور / عـيَّاد بن عـيد الثبيتيّ
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي
١٤٢٣–١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢–٢٠٠٣م

الجزء الثاني

هذا باب علم حروف الزوائد

وهي عشرة يجمعها « أمان[1] وتسهيل »، أو « أسلَمني وتــاه »، أو « اليــوم تنساه » وعمله المازني[2]، وعمل المبرد « سألتمونيها »[3].

وهذا الباب إنما قصد فيه أن يحصر الحروف الزوائد في أي موضــع تكــون؟ وفي أي موضع تكثر زيادة بعضها؟ وأي الحروف أكثر زيادة من الأُخَــر؟ وســيأتي هذا، إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: لَمَ سُمِّيت هذه الحروفُ حروفَ زوائد، وهــي تكــونُ أصــولا كثيرا؟

قلت: المرادُ بذلك أنها الحروفُ التي لاتكونُ الزيادةُ إلا منها، فمــتى وُجِــد حرفٌ واحدٌ[4] في كلمة فلابدّ أن يكونَ أحدَها.

وقوله: « فالهمزة تزاد إذا كانت أولَ حرفٍ في الاسم، رابعةً فصاعدا »[5].

يُوهِمُ هذا أنّ كلَّ همزة وقعت أولا على الشرط الذي ذكره، يحكم[6] عليهــا بالزيادة! وليس على ظاهره، وإنما يحكم عليها بذلك إذا وقعت بعدها ثلاثة أحــرف أصول، وإذا كانت بعدها أربعة أحرف أصول، أوخمسة، حكم عليها بأنها أصــل.

---

(١) في الأصل: وان. انظر شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢، المساعد ٣١/٤.

(٢) يريد: « اليوم تنساه ». انظر جمهرة اللغة ٤٧، الاستدراك ٤٨، المنصــف ٩٨/١، شــرح المفصــل لابن يعيش ١٤١/٩، شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢، المساعد ٣١/٤، غير منسوبة للمبرد، وإنّمــا لشــيخ ســأله تلميذه. ونسب ابن خروف القول إلى الزجاج. انظر شرح ألفية ابن مالك لابن غازي ٣٦٤/٢.

(٤) أي: زائد.

(٥) الكتاب ٣١٣/٢.

(٦) تقرأ: فحكم.

وتأويل كلام الإمام: « فصاعدا »: مع الزوائد، مثل « أَرْوَنان، وإصْليت »[1] وماأشبهها، ولايلحق رباعيا، ولاخماسيا؛ لأنّ الزوائد لاتلحق ذوات الأربعة والخمسة في أوائلها.

ومعنى قوله: « رابعة ».

أي[2]: إذا عُدَّ من أخرها إلى أولها.

قال الإمام-رحمه الله-: « واللام تزاد في (عَبْدَل) »[3].

يحتاج أن يُنظر في « عَبْدَل » فإنه اسم على [أربعة أحرف][4] مرادفٍ لـ« عبدالله »، فلعلّ هذا يكون اللام منه من اسم الله، فليست بزائدة على هذا[5]، وهذا أولى من أن يقال فيه [بالزيادة][6] لأن اللام لم تثبت زيادتها إلاّ في « ذلك »[7]، وربَّما يعني الإمام بكونها زائدة: أنها ليست من هذا الاسم، بل من غيره، وهذا أولى من أن يدّعى أنها زائدة على حدّ زيادتها- أعني الهمزة- في « أفْكَل »، فيكون « عَبْدَل » على هذا منحوتا من اسمين كـ« عبدريّ » و« عبقسيّ »، فاللام على هذا بعض اسم؛ إذ لو جعلناها زائدة لوجب أن تجعل الراء من « عبدريّ » والقاف من « عبقسيّ » زائدتين، وهما ليسا من حروف الزيادة[8].

---

(١) يقال: يوم أرونان، أي: شديد، وسيف إصليت، أي: صقيل. ووزنهما « أفعلان، وإفعيل ». الكتاب ٢/٢١٧، سفر السعادة ٤٣، ٧٢.

(٢) في الأصل: ان. وماأثبته أولى.

(٣) الكتاب ٢/٣١٣.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٥) نُسب هذا المذهب لأبي الحسن الأخفش. انظر الممتع ٢١٣، ارتشاف الضرب ٢٢١(رجب). قال أبوحيّان: « وليس بجيّد؛ لأنّها ليست في بنية الكلامة ».

(٦) زيادة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) ومثله « تلك، وتالك، وأولالك، وهنالك ». انظر المنصف ١/١٦٥، ١٦٦، الممتع ٢١٣.

(٨) انظر الممتع ٢١٤.

وحكى ابن جنّي: فَيْشَلَة، بمعنى: فَيْشَة[1]، قال الرّاجز:

وفَيْشَةٍ ليستْ كهَذِي الفَيْشِ   قد مُلِئتْ مِن خُرُقٍ وطَيْشِ

إذا بَدَتْ قلتَ: أميرُ الجيشِ[2]

قال[3]: « وقد يمكن أن يكون (فَيْشَة) من غير لفظ (فَيْشَلة)، فتكون اليـــاء في (فَيشة) عينا، وتكون في (فَيْشلة) زائدة، فيكون وزنها: فَيْعَلَة؛ لأن زيــادة اليـــاء[4] ثانية أكثر من زيادة اللام، فيكون اللفظان متقـــاربين، [والأصـــلان مخــتلفين][5]. ونظير هذا: ضَيّاط[6] وضَيْطَار، فالياء في (ضَيّاط)[7] عـــين الفعـــل، وفي (ضَـــيْطار) زائدة، قال الشاعر:

وتُرْكَبُ خـــيلٌ لاهوادةَ بينها   وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّياطِرةِ الحُمْرِ[8]

وقال:

قد علِقَتْ أَحْمَـــرَ ضَيَّاطِـــيّا[9]

---

(١) والفيشة: الكمرة، وهي رأس الذكر. اللسان (فيش).

(٢) انظر الحماسة ٤٣٦/٢، سر صناعة الإعراب ٣٢٢، شرح الحماســة للمرزوقــي ١٨٥٠، شــرح الملوكي ٢١١، اللسان (فيش) .

(٣) يعني: ابن جني. انظر سر صناعة الإعراب ٣٢٢، ٣٢٥. وسيتخلل نقلَ المؤلف عن ابن جني النقــلُ عن كراع.

(٤) في الأصل: الزيادة في الياء. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٣٢٢.

(٥) زيادة من سر صناعة الإعراب ٣٢٢.

(٦) في سر صناعة الإعراب ٣٢٢: « ونظير هذا قولهم: رجل ضَيّاط ».

(٧) في الأصل: صياطر.

(٨) لخداش بن زهير. انظر جمهرة أشعار العرب ١٨٩، مجاز القرآن ١١٠/٢، معاني القــرآن للأخفــش ١٤١، الكامل ٥٨٠، اللسان (ضطر).

(٩) لسلمة بن الخرشب الغطفاني. انظر مجالس ثعلب ٣٠٩. وبعده:

تحســبه إذا مشى خصــيّا   من طول ماقد حالف الكُرسيّا

وقالوا أيضا: هَيْقَل، وهَيْقٌ، والقول فيهما القول في (فَيْشلة وفَيْشة). وقـالوا في (الأفْحَج): فَحْجَل، فاللام في هذا زائدة لامحالة ».

كُراع: يقال للذكر / من النّعام[1]: هَيْقٌ، وهَيْقلٌ، والهَيْق: الرجل الطويل، والمرأة هَيْقة، وكذلك هي من النوق[2]. [٤٥ب]

« قالوا[3]: ومن هذا أيضا قولهم: طَيْس، وطَيْسل[4] للكثير، وأنشدنا أبوعليّ:

حتَّى لحِقْنا بعَديدِ الطَّيْسِ قد ذهب القوم الكرامُ لَيْسي[5]

والقول في هذا هو القول في (فَيْشلة وفَيشة) ».

كُراع: والطَّيْسل والطَّيْس[6]: الكثير من كل شيء[7]. ويقال: ليل طَيْسل: مظلم، والطَيسَل: الريح الشديدة، والطَيسَل: اللبن الكثير.

« وقال[8] محمد بن حبيب: ومنه قيل لـ(العَنْس): عَنْسَل، فذهب إلى أن اللام من (عَنْسَل) زائدة[9]، وأنّ وزن الكلمة (فَعْلَل)، واللام الأخيرة زائدة، حتّى لوبنيت مثلها على هذا القول من (ضرب) قلت: ضَرْبَل، ومن (خرج): خَرْجَل، ومن (صَعِد): صَعْدَل. وقد ترك محمّد في هذا القول مذهب سيبويه الذي ينبغي أن

---

(١) في الأصل: النعم.

(٢) المنتخب ١٠٨، ١٦٣.

(٣) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٣.

(٤) في الأصل: طيش وطيشل. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٣٢٣ وفيه: « عدد طيس وطيسل ».

(٥) في الأصل: ليش. وأنشد أبوعلي الثاني في المسائل الحلبيّات ٢٢١. والبيتان في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٣، شرح الكافية للرضي ٤٤٣/٢، ٢٠١/٤، ٤٥٤، اللسان (طيس)، خزانة الأدب ٣٢٤/٥، ٣٢٥، ٣٩٦، ٢٦٦/٩.

(٦) في الأصل: والطيش.

(٧) المنتخب ٦٩٣.

(٨) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٤.

(٩) وهو مذهب كراع. انظر المنتخب ٦٩٣.

يكون عليه العمل، وذلك أن (عَنْسلا) عنده (فَنْعل)[1] من العَسَلان، وهو عدو الذئب، قال:

عَسَلانَ الذئبِ أمسى قارباً بَرَدَ الليلُ عليه فَنَسَلْ[2]

كُراع[3]: العَنْس والعَتر[4]: الصخرة، ومنه قيل للناقة: عنْس وعنْسَل، وهي الشديدة الخلق، وقيل هي الخفيفة في سيرها.

« والذي[5] ذهب إليه سيبويه هو القول؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام؛ ألا ترى لكثرة[6] باب (قُنْبَر، وعُنْصَل، وقِنْفَخْر، وقِنْعاس)، وقلّة باب (ذلك وأولالك) ». قال[7]: « ويلزم على هذا[8] أن تكون اللام في (فَلَنْدَع) زائدة، ويجعل وزنه (فَلَنْعَل)؛ لأنه هو الملتوي الرِّجل، فهو من معنى الفَدَع، وهذا بعيد فاسد. ونظيره: ازْلَغَبَّ الفرخُ، أي: زَغَّبَ، لاينبغي أن يقال: إنّ مثال (ازلغبّ): افْلَعَلَّ »[9].

قال أبوالحسن بنُ عُصفور[10]: « ولايجعل (زَيْدَل) إلاّ على زيادة اللام؛ لأن

---

(١) في الأصل: فنعلا. انظر الكتاب ٢/٢١٣، ٣٢٦، ٣٥٠.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٣٢٤. والبيت ينسب إلى النابغة الجعدي، وإلى لبيد. انظر شعر النابغة الجعدي ٩٠، مجاز القرآن ٢/٤٢، تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنيه للسجستاني ٣٨، الكامل ٤٧٤، جمهرة اللغة ٣٠٥، ٨٤٢، الأضداد للأنباري ٢٧١، اللسان (عسل). والقارب: الذي يطلب الماء ليلا. ونسل: أسرع.

(٣) انظر المنتخب ٢١٦، ٤٣٥.

(٤) في الأصل: والعنس.

(٥) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٤.

(٦) في سر صناعة الإعراب ٣٢٤: « إلى كثرة ».

(٧) يعني: ابن جنّي.

(٨) أي: قول ابن حبيب.

(٩) انتهى النقل من سر صناعة الإعراب.

(١٠) انظر الممتع ٢١٥.

استعمال (زيد)[1] أكثر من استعمال (زَيْدَل)، فدل ذلك على أنّ (زيدا) هو الأصل، وأن اللام زائدة. وكذلك [(فَحْجَل وعَبْدَل) اللام فيهما زائدة، ولايجعلان من ذوات الأربعة، ويجعل (عبد، وأفحج) من ذوات الثلاثة، فيكون من باب (ضيّاط وضَيْطار)؛ لأنّ][2] (أفْحَج وعَبْد) هما الأصلان؛ لكثرة استعمالهما، وقلّة استعمال (عبدل). وأمّا (فَيْشَلَة وفَيْشَة)، و(هَيْق وهَيْقَل)، و(طَيْس[3] وطَيْسَل)، فكل واحد من هذه الألفاظ قد كثر استعماله، فلذلك ساغ تقدير كلٍّ واحدٍ منها أصلا بنفسه ». قال[4]: « و(ازلَغبّ) بمعنى: زغّب، كثير الاستعمال، فينبغي أن يجعل أصلا برأسه، ولاتجعل اللام زائدة؛ لقلّة زيادة اللام. وبالجملة فإنّ (ازلَغَبَّ) فِعْلٌ، ولاتحفظ[5] زائدة في فِعل ».

ومثّل بـ« هَنِيٌّ »[6]؛ لأنّ « هنا » كناية عن جميع الأشياء.

وذكر « تَنْضُبا »[7]، وهو شجر يعمل منه القسيّ، فحكم على زيادة التاء[8] فيه؛ فإن « فَعْلُلَ » ليس في الكلام. واحدها « تَنْضُبَةٌ »، قال:

... أُتيحَ لهُ حِرْباءُ تَنْضُبَةٍ[9]

---

(١) في الأصل: زيدا.

(٢) مابين معقوفين تكملة من الممتع ٢١٥ يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: وطيش.

(٤) تجاوز المؤلف أربعة أسطر من كلام ابن عصفور، وهي كلامه على مذهب محمد بن حبيب. انظر الممتع ٢١٦.

(٥) أي: اللام.

(٦) قال سيبويه ٣١٢/٢: « وتلحق مضاعفة كلّ اسم إذا أضيف نحو: هنيّ ».

(٧) الكتاب ٣١٣/٢.

(٨) في الأصل: الباء.

(٩) في الأصل: ابيح. والبيت بتمامه:

أنّى أتيح له حرباء تنضبة ... لايُرسلُ الساقَ إلاّ ممسكا ساقا

و« تُرْتَبٌ »[1] التاء الأولى فيه زائدة، بدليلين: أحدهما: أنّه مأخوذٌ من الرّاتب، والثاني: مثل دليل « تَنْضُب »؛ لأنه ليس في الكلام « فَعْلُل ».

وذكر الثاني في « أخت وبنت » للتأنيث[2]. وقال في غير هذا الموضع: إنها للإلحاق[3]. وقد ذكرناه فيما تقدّم.

والبيت خامس خمسة في الاختيارين ٢١٦ لقيس بن الحُدادية الخزاعي. وينسب لأبي دؤاد الإيادي أيضا، ولغيرهما. انظر تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية ٣٨، الحيوان ٣٦٧/٦، المعاني الكبير ٦٦٣، جمهرة الأمثال ٤٠٨/١، مجمع الأمثال ٢٢١/١، التنبيه والإيضاح ٦٠/١(حرب)، سفر السعادة ١٨٨، ٢٢٥، اللسان (حرب، نضب). قال ابن برّي: « وصواب إنشاده: (أنّى أتيح لها)؛ لأنه وصف ظُعُنا ساقها وأزعجها سائقٌ مجدٌّ، فتعجب كيف أتيح لها هذا السائق المجد الحازم. وهذا مثل يضرب للرجل الحازم؛ لأن الحرباء لايفارق الغصن الأول حتّى يثبت على الغصن الآخر » .

(١) الكتاب ٣١٣/٢.

(٢) قال ٣١٣/٢: « وتؤنث بها الواحدة، نحو: هذه طلحة، ورحمة، وبنت، وأخت ».

(٣) قال ١٣/٢: « وإن سمّيت رجلا بـ(بنت) أو (أخت) صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سنبة بالأربعة، ولوكانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الضي قبلها، فإنما هذه التاء فيها كتاء عفريت، ولوكانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك، وإنما هذه زيادة في الاسم بني عليها وانصرف في المعرفة ». وقال ٣٤٨/٢: « وكذلك تاء أخت وبنت وثنتين وكلتا لأنهنّ لحقن للتأنيث، وبنين بناء مالازيادة فيه من الثلاثة ». قال ابن جنّي في سر صناعة الإعراب ١٤٩: « هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نصّ عليه في باب مالاينصرف، فقال: لوسمّيت بهما رجلا لصرفتههما معرفة، ولوكانت للتأنيث لما انصرف الاسم. على أنّ سيبويه قد تسمّح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال: هما علامتا تأنيث. وإنما ذلك تجوّز منه في اللفظ؛ لأنه أرسله غفلا، وقيّده وعلّله في باب مالاينصرف، والأخذ بقوله المعلل أولى من الأخذ بقوله الغُفْل المرسل. ووجه تجوزه: أنه لّما كانت التاء لاتبدل من الواو فيهما إلا مع التأنيث، صارتا كأنهما علامتا تأنيث ».

هذا باب حروف
البدل في غيرأن تدغم حرفا في
حرف وترفع لسانك من موضع واحد

أي: هذا باب البدل من غير إدغام؛ لأن ذلك لايختصُّ بحرف دون حرف، بل كلُّ ما قرُب[1] من غيره أدغم فيه، إلاّ ماتعذّر إدغامه، نحو « الألف »؛ لأنها هواء، فلم يمكن إدغامها في غيرها، ولاغيرها فيها.

[٤٦أ] قوله / : « [وهي ثمانية][2] أحرف من الحروف الأُوَل، وثلاثة من غيرها »[3].

يجمعها: طال يوم أنجدته[4].

وقوله: « [مِن][5] الحروف الأول »[6].

يعني: حروف الزوائد التي قدّم، فكلها حروف زوائد إلاّ الطاء، والدّال، والجيم.

قال: « فالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين »[7].

---

(١) في الأصل: اقرب.

(٢) موضعه في الأصل مخروم. وسيبويه لم يعدّ اللام، وإنما ذكرها عرضاً، فقال: « وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جدا ». وهكذا أبوعلي في التكملة ٥٦٢-٥٦٦، فقد أورد اللام بعد الأحرف الثمانية، بلفظ: « وقد أبدلوا اللام »، هكذا هو في ثلاث نسخ كما أثبته محقق التكملة في الحاشية. وقد نص ابن جني في سر صناعة الإعراب ٦٢ على إخراج اللام.

(٣) الكتاب ٣١٣/٢.

(٤) هذا مما جمعه أبوعليّ القالي. انظر الاستدراك ٥١، الاقتضاب ٢٥٣/٢، شمس العلوم ١٤/١.

(٥) موضعه في الأصل مخروم.

(٦) الكتاب ٣١٣/٢.

(٧) الكتاب ٣١٣/٢.

إن قلت: لِمَ بدأ[1] باللام قبل الفاء؟

قلت: لأنّ اللام تُبدل[2] من حرفين الياء والواو، والفاء تبدل من الواو خاصّة، فلذلك ذكر مايجتمعان فيه قبل ماينفرد به أحدهما[3].

وذكر أن الهمزة تبدل من الواو عينا[4]، ولم يذكر بدلها من الياء، مثل « بائع »، ولا أدري ماالسبب في ذلك!

قال الأعلم[5]: إنما وجب بدل الهمزة من الواو والياء إذا كانتا لامين بعد ألف زائدة، كقولك: قَضَاءٌ وشَقَاء، من قبل أن الواو والياء إذا كانتا[6] قبلهما فتحةٌ قلبتا ألفين إذا كانتا في موضع حركة كقولنا: قَضَى، ودَعَا، ولو كانتا ساكنتين لم تقلبا[7] كقولك: بَيْعٌ، وقَوْلٌ، فلمّا وقعت الواو والياء طرفا في موضع تلزمهما فيه الحركةُ [وقبلهما ألف][8] وجب [قلبهما إذا كانت قبلهما][9] ألفٌ وفتحةٌ؛ لأن الألف والفتحة من حيِّز واحد، فقلبتا [للألف التي قبلهما ألفين، كما قلبتا][10] ألفين مع الفتحة، فلما قلبتا ألفين اجتمعت ألفان، وهما الألف التي كانت في الكلمة، والألف المنقلبة من الياء والواو، واستحال اجتماع ألفين، فلم يجز إسقاط إحداهما؛

---

(١) في الأصل: بنوا.

(٢) في الأصل: بدل. والصواب ماأثبته، إن شاء الله. ويريد باللام هنا الهمزة، أي: إذا كانت لاما، ومثلها الفاء الآتية.

(٣) في الأصل: احداهما.

(٤) في « أدؤر » ونحو ذلك. انظر الكتاب ٣١٣/٢.

(٥) النّكت ١١٣٥، ١١٣٦ بتصرّف يسير. وانظر السّيرافي النحوي ٥٦٤، ٥٦٥.

(٦) في المصدرين نفسهما: « كانت ».

(٧) في الأصل: يقلبا.

(٨) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتئم بها الكلام.

(٩) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتئم بها الكلام.

(١٠) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتئم بها الكلام.

لئلاّ يلتبس الممدود بالمقصور، ولاسبيل إلى تحريك الألف؛ لأن الحركة لاتمكن فيها، فقلبت إلى أقرب الحروف منها، وهو الهمزة(١).

وزعم أنّ همزة « النَّؤُور » بدل من واو(٢).

للقائل أن يدّعي أنها همزةٌ برأسها، لكن الاشتقاق يدل على أنها من الــواو(٣)؛ ولأنّ « النَّؤُور » هو ماصعد إلى الطَّسْت [من الأدخنة](٤) التي تحول عن(٥) الشــحمة المحترقة فيحسون بها الشجاج(٦)، فهو من النار. وفي المختصر للزبيــدي(٧): النَّــؤور: دخان الفتيلة يُتَّخذ للوَشم.

وزعم الإمام أن الياء في النّصب والجرّ في التثنية والجمع الذي علــى حــدّها مبدلةٌ من واو(٨).

وإنما كان الأليق أنّ يقول: إنّ الياء في الجر أصل؛ للمناسبة التي بينها وبــين الجرّ، وإنّ الياء التي في النصب بدلٌ من الألف. وأمّا أنّ الواو أصل في الجر والنصب

---

(١) انتهى النقل من النكت.

(٢) يعني: سيبويه. الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) زيادة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: يحول على.

(٦) في اللسان (نور): « والنؤور: دخان الشحم الذي يلتزق بالطست وهو الغنج أيضا ». وفيه أيضــا: « وهو دخان الشحم يعالج به الوشم ويحشى حتّى يخضرّ ».

(٧) انظر مختصر العين ٤٠٠/٢.

(٨) كذا الواو فقط، وعليه كلامه الآتي. والذي في كتاب سيبويه ٣١٣/٢: « وأما الياء فتبــدل مكــان الواو فاء وعينا نحو قيل وميزان، ومكان الواو والألف في النصب والجر في مسلمَين، ومسلمِينَ ». ومثلــه في السيرافي النحوي ٥٧٠، والنّكت ١١٣٦، إلاّ أنّه قد سقطت كلمة الألف من النكــت، والشــرح يــدلّ عليها، وكذلك تخريج المحقق؛ إذ لم يشر إلى اختلاف، فلعلها سقطت أثناء الطباعة، ويدلّ عليــه ماســينقله المؤلف عن الأعلم. ويظهر من كلام المفسر الآتي أنها رواية.

اللذين يكونان في التثنية والجمع الذي على حدها فيعسر النظر فيه، ووجهُه -والله أعلم[1]-: أنّ الذي أجرته العرب مجرى الجمع فجمعته بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجرّ، إنما الأصل فيه الواو؛ ألا ترى أنهم يقولون: ثلاثون، أربعون، ومن هذا ينقلب إلى الياء؛ ألا ترى أنّ إعراب الجمع إنما هو بالتغيير والانقلاب، فصارت الواو أصلا في الجمع، والياء على هذا بدل منها، هذا حكم الجمع.

وأما التثنية فأصلها الألف في الرفع؛ ألا ترى أنك تقول: اثنان واثنتان، فمِن هذا أيضا ينقلب، فقد كان حقُّه أن يقول: إنّ الياء بدل من الألف؛ لكن الألف في التثنية بدل من الواو التي تكون مغيرة، فالبدل في الحقيقة إنما هو من الواو[2].

قال المفسِّرُ: وسألت الأستاذ أباعلي[3] -رحمه الله- عن هذا الموضع، فلم يجدْ جوابا، وزعم أنه لايعقل أن تكون التثنية الياءُ فيها بدل من الواو؛ إذ لاواو في التثنية. قال: وإنما يريد: أن الياء تكون في باب / التثنية والجمع بدلاً، ثمّ إذا قيل له [٤٦ب]

---

(١) « أعلم » مكرر في الأصل.

(٢) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٤٧، ٤٨: « كان القياس أن تنصب التثنية والجمع بالألف؛ لأن المفرد ينصب بالفتحة، وهي من الألف...وكما رفع الجمع بالواو؛ لأن المفرد يرفع بالضمة، والضمة من الواو، وكذلك كان يجب أن ترفع التثنية، وكان يجب أن يفرق بين التثنية والجمع بفتح ماقبل علامة التثنية، فيقال في الجمع: الزيدُونَ، وفي التثنية: الزيدَونِ، ويقال في نصب التثنية: الزيدَانِ، وفي نصب الجمع: الزيدانَ. ولو قالوا هذا، لم يكن بين التثنية والجمع فرق إلاّ بحركة النون، والنون تسكن في الوقف وتسقط في الإضافة، فلم يعتد في الفرق بذلك، فأسقطوا الألف من النصب. ولم يبقوا الألف في التثنية ويسقطوها في الجمع، ولانقلوا عكس ذلك...ولما أسقطوا الألف من النصب أرادوا ألا يخلوها من علامات الإعراب...فقالوا في رفع التثنية: الزيدان، قلبوا الواو ألفا، كما قالوا في (يوجل) ياجل ». وانظر البسيط ١٩٨، ١٩٩.

(٣) في الأصل: أبوعلي.

من أيّ النّوعين تكون بدلاً من الواو؟ يقول: [تكون][١] في الجمع خاصّة. فقلت له: كيف يكون في الجمع بدلا من الواو؟ فسكت و لم يقل [شيئا][٢].

قلت: الذي أشار إليه الأستاذ أبوعلي هو[٣] معنى كلام الأعلم؛ لأنه فسّر هذا الموضع على أنّ الرواية: « مكان الواو والألف في مسلمَين ومسلمِينَ »[٤]، « يعني أن الأصل: هو المرفوع، وعلامتُه في الجمع الواوُ، وفي التثنية الألف »[٥]. وسكوتُ الأستاذِ أبي علي[٦] الشلوبين ليس لقصور منه، وإنما هو للرد [الذي][٧] رآه من الطالب. هذا هو الظنّ به، رحمه الله.

قلت: وجدت للشيخ أبي علي كلاما على قول سيبويه: « ومكان الواو والألف في النصب والجر في مسلمَينِ ومسلمِينَ » : تجوّز -رحمه الله- في كلامه هذا، حيث جعل الياء في « مسلمَينِ ومسلمِينَ » بدلا من الواو والألف، وهما لم تُبن عليهما الكلمتين، حتى يقال في الياء: إنها بدل منهما، بل دخولُ الياء فيهما كدخولهما، فليس كون الياء بدلا من الواو والألف أولى من كونهما بدلا منها[٨]، ولايقال في حرف: إنه بدل من الآخر إلاّ حيث يكون منقلباً عن حرف تكون الكلمةُ مبنيةً عليه، ووجهُ هذا المجاز: أنّ الألف والواو لما ثبتا في الرفع، وكان[٩] أوّلَ

---

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ التاء.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الشين. و لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: وهو.

(٤) سبق الإشارة إليها قبل قليل.

(٥) انظر النكت ١١٣٦ وفيه: « الجمع واو، وفي التثنية ألف ». وانظر السيرافي النحوي٥٧٠.

(٦) في الأصل: ابوعلي.

(٧) تكملة يلتئم بها السياق.

(٨) في الأصل: أولى كونها بدلا منهما.

(٩) أي: الرفع.

مراتبِ الاسمِ [في][1] الإعراب، صارتا بذلك كأنهما أسبق من الياء، وكـأنّ بنـاءَ الكلمةِ عليهما[2].

وقد تَوهّم الزُّبيدي-رحمه الله- على سيبويه أنه جعل الياء بدلا مـن الـواو والألف حقيقةً، ونقد هذا عليه، وخطّأه[3]. وهذا التقدير لايلزم سيبويه؛ لأنه لـيس غرضه ماتَوهَّم عليه، وإنما غرضُه ما قدّمته.

وقد ردّ أبوإسحاق إبراهيم بن مَلْكُون[4] قول الزُّبيدي هذا بـأنْ قـال: إنّ كونَ الياء ليس ببدل يؤدي إلى أن يكون حرف اللين في التثنية والجمع الذي جـاء على حدهما علامة الإعراب؛ إذ كونه حرف إعراب يوجب بقـاء ه علـى حالـة واحدة؛ لأن حرف الإعراب لايختلف، وبكون حرف اللين حرف إعـراب خطـأ لما قد تبين في غير هذا الموضع، فثبت بهذا ولابدّ [أنهما][5] مبنيـان علـى الألـف والواو، وأن الياء[6] بدل منهما. ثم حمل -رحمه الله- كلام أبي علي الفارسي علـى هذا[7].

وهذا الذي قاله أبوإسحاقَ غيرُ صحيح؛ لأن كـون اليـاء ليسـت ببـدل لايؤدي إلى أن يكون حرف اللين علامة إعراب، وإنما الحق فيه أنّ صُـوَرَ حـرفِ

---

(١) تكملة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: عليها. و لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) لم أقف على مانقله عن الزبيدي.

(٤) هو إبراهيم بن محمدبن منذر بن أحمـد بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي [ت:٥٨١ هـ] أخذ عن أبي الحسن بن شريح الرعيني. وأخذ عنه ابن خروف، والشلوبين. له شـرح الجمـل للزجـاجي، النكت على تبصرة الصيمري، وغير ذلك. انظر إشارة التعيين ١٨، بغية الوعاة ١/٤٣١.

(٥) موضعه بياض في الأصل.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) قال الفارسي في الإيضاح ٦٦ عند كلامه على المثنى: « وإن كان مجرورا أو منصوبا لحقته بدل الألف ياء ». و لم أقف على كلام ابن ملكون في غير هذا الكتاب.

اللين دالةٌ على الإعراب، لا أنّ حرف اللين علامة الإعراب، وذلك بأن يقول القائل: إنّ حرفَ اللين حرفُ الإعراب، إلا أنه اختلفت صورته للدلالة على حرف الإعراب، وهذا الظاهر والذي يقْوَى عند تحقيق النظر. وإذا ثبت هذا، فقول من قال: إنّ الياء ليس ببدل حقيقي من الواو والألف هنا صحيح؛ لأنّ صورة الواو والألف ليست بأولى بالأصالة من صورة الياء، وثبت أن نقد الزبيدي إنما يسقط عن سيبويه بما قدمناه، وعليه يجب أن يحمل كلام الفارسي، وهو مثل هذا لافرق بينهما.

وقوله في « فَعْلان »: إنّ النون بدل من الهمزة في « فَعْلان »[(١)].

إنما يريد: أنها قد حلّت محلها، أي: أنها حلّت فيما هي فيه محلّ الهمزة فيما هي فيه، وهذا الذي هو بُيّن في باب ما ينصرف ومالا / [ينصرف][(٢)]. [٤٧أ]

وقد توهّم المبرد عليه أنه يريد: أن الهمزة غيّرت ببدل النون عنها[(٣)]. وهذا توهّمٌ خَلْفٌ؛ لأنه دعوى لايقوم عليها دليل؛ ولأنّ القياس دافعٌ له؛ إذْ يؤدي إلى وصف المذكر بالمؤنث؛ لأنّ الكلمة حينئذٍ كانت تكون مؤنثة -أعني: فَعْلان- لبنائها على همزة التأنيث[(٤)]. وبهذا يترل كلام ابن عصفور المرسوم في متن الكتاب

---

(١) الكتاب ٣١٤/٢. وترتيب الكلام: إن النون في فعلان بدل من الهمزة.

(٢) موضعه في الأصل مخروم. قال سيبويه عقب كلامه السابق: « وقد بين ذلك فيما ينصرف ومالاينصرف ». قال سيبويه ١٠/٢: « وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدّة الحروف والتحرك والسكون ». وانظر شرح الملوكي ٢٨٦، ٢٨٧، شرح الأشموني ٢٣٤/٣.

(٣) لم أقف على نسبة المبرد الإبدال إلى سيبويه، وإنما يذكر النحويون أنه مذهبه، وينسب لسيبويه أن العلة هي مشابهة ألفي فعلان ألفي التأنيث في حمراء، وبعضهم ينسب القول بالإبدال إلى سيبويه، ثمّ يختلفون في المراد بالإبدال. انظر شرح الملوكي ٢٨٦، ٢٨٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٤/٢، ارتشاف الضرب ٨٥٦ (رجب)، شرح الأشموني ٢٣٤/٣.

(٤) سيرجح المؤلف في ٣٠١ تكافؤ المذهبين.

الذي ذيل هذا عليه[1].

قال الإمام: وتبدل الياء من الهمزة، وقد بيّنا ذلك في الهمزة[2].

قلت: هو قوله: مِيْرَة، ومِيَر[3]، في قول سيبويه ليس غير.

ويبدلها الأخفش إذا انضمّت في نحو « يستهزِئون »، ولايرى ذلك سيبويه،

---

(١) ذكر ابن عصفور هذه المسألة في الممتع ٣٩٥، ٣٩٦ فقال: « وزعم بعض النحويين أنّ النون في فَعْلان الذي مؤنثه فعلى بدل من الهمزة. واستدلوا على ذلك بأنهما قد تشابها -أعني: فعلان وفعلاء- في العدد، والتوافق في الحركات والسكنات والزيادتين في الآخر، وأنّ المذكر في البابين بخلاف المؤنث، وأنك تقول في جمع سكران: سكارَى، كما تقول في جمع صحراء: صحارَى. والصحيح أنها ليست ببدل؛ إذ لم يدعُ إلى الخروج عن الظاهر داعٍ؛ لأنه لايلزم من توافقهما في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنث أن يشتبها في أن يكون كلّ واحد منهما مؤنثا بالهمزة. وأما جمعهم فعلان على فعالى فللشبه الذي بينه وبين (فعلاء) فيما ذكر، لا أنه في الأصل فعلاء. وأيضا فإنّ النون لاتبدل من الهمزة إلاّ شذوذا، نحو بهرانيّ، وصنعانيّ، لايحفظ غيرهما ». قوله : « ولايحفظ غيرهما » ليس كما قال، فقد نقل في شرح الشافية للرضي ٥٤/٢، ٥٨ كلمات أخرى غير بهراني وصنعاني. ولعلّ كلام ابن عصفور الذي عناه هو نفسه هذا الكلام إما لفظا ومعنى أو معنى؛ ذلك أنّ ابن عصفور لايخالف في كون النون ليست بدلا من الهمزة؛ لأنه ردّ على الذين زعموا أن النون بدل من الهمزة، وذهب يبطل حججهم، مع أن هذه الحجج ذكرها ابن جنّي في المنصف ١٥٧/١، ١٥٨، وقال: « فأما قولهم: إنّ النون في باب سكران بدل من الهمزة: فلا يريدون به البدل الذي هو على حدّ قولهم في مُفعِل من أيقنت، وأيسرت: مُوقِن، ومُوسِر، وإنما يريدون أن هذه الهمزة بمنزلة هذه النون، يتعاقبان على حدّ مايقولون، إنّ الألف واللام بدل من التنوين. وإنما معناه أنهما يتعاقبان؛ لأنّا لم نرهم أبدلوا النون من الهمزة في غير هذا الموضع » . فابن جنّي يقول: هذا اللفظ ليس على ظاهره، فالنون ليست بدلا من الهمزة، وإن قال النحويون ذلك، وهو مع هذا يحتجّ بما ردّه ابن عصفور، والاثنان متفقان في أن النون ليست بدلا من الهمزة، فالظاهر أن ابن عصفور فهم كلام أولئك على ظاهره، وتوهم أن ماذكروه حججا لذلك، وإنما يريد النحاة كما قال ابن جنّي: « ولهذا قال النحويون: إنّ النون في باب سكران مشبهة بالألف الثابتة في باب حمراء، وصفراء، قالوا: لأنّ الوزن واحد...».

(٢) الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) قال ١٦٤/٢: « واعلم أنّ كل همزة كانت مفتوحة، وكان قبلها حرف مكسور، فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في المئر: مير...وإن كان ماقبلها مكسورا أبدلت مكانها ياء ... وذلك الذئب والمئرة: ذيب وميرة، وإنما تُبدِل مكان كل همزة ساكنةٍ الحرفَ الذي منه الحركةُ التي قبلها ».

وقد تقدم ذلك في الهمز[1].

وزعم الإمام أن التاء في « أسنتوا » بدل من الياء[2]. وإنما قال النحويون[3] ذلك، وإن كانت لام « السنة » واوا لقولهم: سنوات، إلاّ أنّ العرب تقول: أسنى القوم، إذا دخلوا في السنة، فالواو إذا كانت رابعة تبدل ياءً في الفعل، وهذه واو في فعل رابعة فتقلب ياء، فالتاء بدل من ياء[4].

ولقائلٍ أن يقول: إنها[5] تبدل [من][6] الواو في الرباعي؛ لأنه تلزمُ قبلها في المضارع منه[7]، وهذا[8] تبدل منه التاء، فلا موجب للهروب إلى الياء[9]؛ لأنّ المضارع يكون بالتاء[10]، فهذا القول أولى مما ذهب إليه الإمام.

غير أنّ « أسنتوا » يَختَصُّ بالدخول في السنة الجَدْبة[11]، فينبغي أن تكون التاء بدلا، كذا وجدنا ماهو بدل من بدل، يخصّونه بشيء واحد؛ ألا ترى أنهم قالوا:

---

(١) انظر الكتاب ١٦٤/٢، الممتع ٣٨٠، شرح الشافية للرضي ٤٦/٣، ارتشاف الضرب ١٣٣/١. ومذهب سيبويه أن تصير بين بين.

(٢) الكتاب ٢١٤/٢. وسيعيد سيبويه هذا الكلام ٤١٠/٢. وسيعيد المؤلف شرح المسألة في موضعها في ٨٢٦، ٨٢٧. وستأتي الإشارة إلى اختلاف الرواية في كتاب سيبويه، حيث وقع في بعضها الواو مكان الياء. وانظر المساعد ٢٢٣/٤.

(٣) يعني: الذين يذهبون إلى أنها بدل من الياء. وذهب بعضهم إلى أنها بدل من الواو. انظر اللباب ٣٣٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/١٠.

(٤) قال ابن يعيش: « وهو أقيس ». شرح المفصل ٤٠/١٠.

(٥) أي: الياء.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) يعني في: أسنى يُسني.

(٨) يعني: أسنتوا.

(٩) في الأصل: التاء.

(١٠) يعني: يُسنت.

(١١) أما « أسنى » فيقال: إذا دُخل في السنة، جدبة أو غير جدبة. انظر الممتع ٣٥٠.

تالله، و لم يدخلوا التاء إلاّ على اسم الله وحده؛ لأنها بدل من بدل[1]. وقد أطنب حَذّاقُ هذه[2] الصناعة: أبو الفتح بن جنّي في كتابه في سر الصناعة في هذا المعنى[3].

قال الأعلم[4]: ووقع في بعض النسخ: « من الواو »، وكان ينبغي أن يكون « أسنى القوم يُسْنُون »؛ لأنّ « السنة » من ذوات الواو، لكنهم ألزموه البدل؛ لأنهم لو قالوا: أسنوا، في القحط والسنة الجدبة، لالتبس بدخول السنة عليهم. وأما اختلاف النسخ في الياء[5] والواو فهو محتمل لما سبق.

قال الأعلم[6]: « وذكر [أن التاء][7] تبدل في (افتعل) من (وعد، ووزن)، قالوا: اتَّعَدَ، واتَّزَنَ[8]، وإنما قلبوا الواو تاءً لأنهم لو لم يقلبوها[9] لم تثبت على حال واحدة؛ لأنه إذا قلت: اوْتَزَنَ، اوْتَعَدَ، يلزمك أن تقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ماقبلها، فتقول: ايتَزَنَ، فإذا صرت إلى المستقبل وجب على هذا القياس أن تقول: ياتَزِنُ، فتُتبع الواو ماقبلها، [أو: يوتَزن، فتردها إلى أصلها، وفي اسم الفاعل: موتزِن؛ لانضمام ماقبلها][10] فقلبوا هذه الواو ياء لأنها لاتقلب إلى غير جنسها

---

(١) يعني: أنّ التاء بدل من الواو، والواو بدل من الباء، فالتاء بدل من بدل. انظر الممتع ٣٨٤، ٣٨٥.

(٢) في الأصل: هذا.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١٠٠-١٠٥، ١٤٦.

(٤) النكت ١١٣٧ بتصرف. وانظر السيرافي النحوي ٥٧٤، ٥٧٥.

(٥) في الأصل: التاء.

(٦) النكت ١١٣٦، ١١٣٧. وانظر السيرافي النحوي ٥٧٢.

(٧) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتئم بها الكلام.

(٨) انظر الكتاب ٣١٤/٢ و لم يمثل سيبويه بـ« اتزن ».

(٩) بعده في النكت ١١٣٦: « تاء ».

(١٠) مابين معقوفين ساقط من النكت ١١٣٦.

بشيء من الحركات، واختاروا التاء دون غيرها لأنها تبدل من الواو كثيرا[1]، كقولهم: تُرَاث، وتُجاه، وأرادوا مع هذا حرفا يشاكل تاء (افتعل) لتدغم فيها فتكون أخفَّ عليهم ».

وقوله: « والذال إذا كانت بعدها التاء بمنزلة الزاي »[2].

قلت يريد: أنك تقول في « افتعل » من الذكر: ادّكَر، كما قلت: ازدان، وازدجر، بقلبهما دالا في الموضعين.

وقوله: « وأبدلوا الهمزة منها »[3].

يعني: في مثل « أَناة، وأَسْماء »[4]، وهذا موضع يصعب؛ لأنّ الهمزة لم يجمع الله بينها وبين الواو؛ ألا ترى أن هذه من حروف طرف / الفم، وهذه من أقصى الحلق، لكن قد أبدلوا الواو من الهمزة كثيرا، فلذلك يبدلون [الهمزة][5] من الواو؛ لأنّ الواو تشبه الياء[6]. [٤٧ب]

قوله: « والنون تكون بدلا من الهمزة في (فَعْلان فَعْلى) »[7].

---

(١) في الأصل: كثير.

(٢) الكتاب ٣١٤/٢ وفيه: « في هذا الباب بمنزلة ».

(٣) الكتاب ٣١٤/٢.

(٤) هاتان الكلمتان الهمزة فيهما مبدلة من الواو المفتوحة، والأصل: وَناة، ووَسْماء، فهذا التمثيل يفيد حصر كلام سيبويه في إبدال الهمزة من الواو المفتوحة، وكلام المؤلف بعد لايفيد هذا الحصر. وقال السيرافي في شرح هذا الموضع: « يعني إبدال الهمزة من الواو المضمومة ». فتراه خصّه بالواو المضمومة. ومثال المضمومة: أُجُوه، في وجوه. وأبدلت من المكسورة، فقالوا: إسادة، في وسادة ». انظر السيرافي النحوي ٥٧٨، سر صناعة الإعراب ٥٧٨.

(٥) موضعه مخروم في الأصل.

(٦) هذا تعليل سيبويه. انظر الكتاب ٣١٤/٢.

(٧) « فعلى » لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الفاء. انظر الكتاب ٣١٤/٢. وهذه المسألة مضت قبل قليل، وماسيأتي زيادة في التفصيل.

هذا هو المشتهر عن أبي العبّاس المبرّد[1]، قال: ولذلك منعت الصـرف؛ لأنّ الهمزة قد استقرّت علة مانعة، والنون لم تثبت علة مانعة، فيمكن أن تكـون هـذه بدلا منها، يقوّي هذا إبدالهم النون منها في « صنعانيّ وبهرانيّ »؛ وقولهم: ظَـرابيّ[2]، في « ظَرِبان »؛ لأنهم عاملوا هذه [النون معاملة][3] الهمزة التي في « صـحراء » حـين قالوا: صحاريّ[4]، فهذا كله يقوّي أنهم عزموا على إبدالها من الهمزة.

قلت: هذا المذهب يتكافأ عندي مع ذاهب الذّاهبين[5] إلى أنها غير مبدلـة؛ إذ قد استقرّ أن [بدل][6] العلة علة في أبواب مايجري ومالايجري، لكـن يظهـر مـن الإمام مذهب المبرد، وهو مذهب يمكن في نفسي[7] ولايترجح عندي[8] على غيره.

قال الأعلم[9]: « ومما يدلّ على ذلك أن هاء التأنيث لاتدخل عليهـا كمـا لاتدخل على ألف التأنيث .

---

(١) مرّ قبل قليل أن المبرد فهم كلام سيبويه هذا على ظاهره، ويزيد المؤلف هنا أن المـبرد تبنّـى هـذا الفهم. وهذا هو المشهور عن المبرد. وقد سبق تخريج المسألة.

(٢) الياء الأولى بدل من الألف، والثانية بدل من النون. اللسان (ظرب).

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) يريد: أنهم قلبوا النون في « ربان » ياء، كما قلبوا الهمزة في « صحراء » ياء، والمؤلف يريد أن يبـيّن بهذا أنّ النون تابعة للهمزة، ومحمولة في حكمها عليها.

(٥) يعني: سيبويه، وهذا مثل: إمام الأئمة. وقد مضى مذهب سيبويه قبل قليل.

(٦) موضعه كلمة تقرأ: سقه. وما أثبته هو الجاري على كلامه السابق، وبه يستقيم الكـلام إن شـاء الله. وقد تكلم أبوعلي الفارسي على أن الأبدال بمنزلة مبدلاتها في المنع من الصرف في المسـائل الحلبيـات ٥٣، ٥٤.

(٧) في الأصل: نفسه.

(٨) يظهر أنّ صاحبَ هذا الكلامِ ليس صاحبَ الكلامِ السابقِ في هذه المسألة، فهناك رُدّ علـى المـبرد مذهبه، وجُعل كلام سيبويه ليس على ظاهره.

(٩) النكت ١١٣٨. وانظر السيرافي النحوي ٥٨٠.

فإن قال قائل: لَمَ جعلتم الهمزة أصلا لها[1]؟

قيل: [جُعلت أصلاً] لها لعلتين[2]:

إحداهما: أنه غير مصروف، والأصل في منع الصرف لألف التأنيث لا للنون.

والعلة الثانية: أن الهمزة قد أُبدل منها النون في النِّسبة إلى (بهراء وصنعاء)، فقالوا: بهراني، وصنعاني ».

وقوله: « وقد بين ذلك فيما ينصرف ومالاينصرف »[3].

لم يتكلم على بدل النون من الهمزة، ولا تعرض لهذا[4] المقدار.

وزعم الإمام أن النون في « أُصَيْلان » بدل من لام، وإنما هو « أُصَيْلال »؛ لأنه من الأصيل[5].

قلت: وفي هذه المسألة إشكال: أول مايسأل عن « أُصيلان »: تصغير ما هو؟

فلابدّ من أن يكون تصغير « أُصْلان »، ومع أنّهُ تصغيرُه، تصغيرُ الجمعِ لا يجيء على هذا الطريق؛ لأنّ هذا جمع كثرة، فيجب في هذا الموضع ردّه إلى الواحد إذا صغر، ثم يجمع بالألف والتاء، والواو والنون، فكان يجب أن يكون « أُصَيّلات، أو أصَيْلات »[6] على الترخيم[7].

---

(١) في النكت ١١٣٨: « لم جعلتم الهمزة تبدل من النون دون أن تكون النون أصلا لها ». كذا، والصواب: تبدل منها النون.

(٢) في الأصل: لغتين. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٣١٤/٢. وفي الأصل: فيما لاينصرف.

(٤) في الأصل: لها.

(٥) كذا ورد النص، وسيبويه لم يقل ذلك، وإنما قال ٣١٤/٢: « وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جدا، قالوا: أصيلال، وإنما هو أصيلان ». وهذا النص مناقض لما ذكره عنه المؤلف.

(٦) في الأصل: اصليات.

(٧) الترخيم في التصغير: أن تحذف الزوائد من الثلاثي والرباعي، ثمّ تحقر الحروف الأصول. انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٥. وانظر شرح الشافية للرضي ٢٧٧/١.

وفيه إشكال آخر، وهو أنه جمعٌ ويوقعونه على الواحد، قال:

وقفتُ فيها أُصيلاناً أسائلُـــها[1]

فإنما يريد: وقفت فيها عشيّة واحدة، فهو-والله أعلم- اسمٌ للشّيء، وكـــأنّ كل قطعة منه أصيل، ثمّ جمع على هذا المعنى، فهو واقع -مع أنه جمع- على شـــيء واحد، ولذلك صُغّر و لم [يُصغّر « أَصِيل » ثمّ][2] يجمع، و« أُصْلان » واقع على شيء واحد وجعل كل جزء من العشية أصيلا، ونظيره قول امرئ القيس:

يُطيرُ الغلامَ الخِفَّ عن صَهَواتِه[3] البيت

وليس له إلاّ صهوة واحدة، لكن جاء على ما قلته، فقد اتضح الإشكال.

قوله: « وزعم الخليل أن الضمة والفتحة والكسرة زوائد »[4].

إن قلت: أيُّ مدخل لهذا في هذا الباب؟

قلت: لها فرع من الزوائد، ومن ذا الباب خاف أن يقال له: ينقصـــك مـــن

---

(١) عجزه:

عَيّيت جوابا وما بالرّبع من أحدِ

والبيت للنابغة الذبياني.. انظر الديوان ١٤، الكتاب ٣٦٤/١، معاني القرآن للفراء ٢٨٨/١، ٤٨٠، المقتضب ٤١٤/٤، الأصول ٢٩٢/١، الجمل ٣٣٥، الإيضاح ٢٣١، كتـــاب الشـــعر ٧٨/١، التبصـــرة والتذكرة ٣٨١، ٨٦٨، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٨، شرح المفصل لابن يعـــيش ٨٠/٢، ١٤٣/٩، ٤٥/١٠، همع الهوامع ٥٥/٣. ويروى: أصيلالا.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) عجزه:

ويُلـــوي بأثوابِ العَنيفِ المثقّـــلِ

انظر الدّيوان ٢٠، جمهرة اللغة ١٠٦، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٢، اللسان (خفف). يريـــد: أن الفرس من سرعة عدوه يسقط الغلام الخفيف عن صهوته، والصهوة: موضع اللبد مـــن ظهـــره، أو مقعـــد الفارس. والعنيف الأخرق. والمثقل: الثقيل الذي لايحسن الركوب، فهو يخاف أن يصرعه، فيثبـــت علـــى ظهره ولاتثبت أثوابه عليه.

(٤) الكتاب ٣١٥/٢ وفيه: « الفتحة والكسرة والضمة ».

الزوائد الحركات، فذكرها.

والدليل على أنها زوائد على الحروف: أنه لايقع[1] في الشعر متحرك في مكان ساكن، ولو كان الشيء بالحرفِ المتحركِ، نُطق به وحده، لجواز وقوع المتحرك موقع الساكن، فما ذلك إلا لأنّ في المتحرك زيادة ليست للساكن، وأنت إذا أشبعت الضمة نشأت عنها الواو، فأول الواو / [إنما هي][2] الضمة؛ لاتحاد الصَّوت، فلذلك جاز أن يقال إنّ الحركات بعض الحروف؛ [لأنها][3] مختلطة بالحروف وأصواتها متّحدة، وإذا نطقت بذلك وجدته كما قلت لك. [٤٨أ]

قال صالح بن محمّد: وقد ردّ أبوالوليد الوقَّشِيّ[4] على أبي علي الفارسي في قوله: « وحروف البدل أحد عشر حرفا »[5]. فقال: يقول أبوعلي: أحد عشر حرفا، وإنما هي اثنا عشر حرفا، وهو يخرج من كلامه، فتأمل تفصيله تجده كذلك[6].

قال صاحب الطرر على الإيضاح[7]: لم يهتدِ أبوالوليد إلى الذي قصده

---

(١) في الأصل: قد لايقع.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الياء. ولعلّ الصواب ماأثبته.

(٣) أثر فيها الخرم.

(٤) هشام بن أحمد بن هشام الطليطلي الأندلسي [٤٠٨، ٤٨٩هـ] المعروف بابن الوقّشي، وهو أحد رجال الكمال في وقته. و« وقّش » مدينة من أعمال الأندلس. أخذ عن أبي عمر الطّلمنكي وأبي عمر السفاقسي وأبي عمر بن الحداد. من تصانيفه: نكت الكامل للمبرّد، الرسالة المرشدة، عكس الرتبة في تهذيب الكنى لمسلم، وغيرها. انظر بغية الوعاة ٣٢٧/٢، ٣٢٨، هدية العارفين ٥٠٩/٢.

(٥) انظر التكملة ٥٦٢.

(٦) انظر الطرر على الإيضاح ٣٢أ.

(٧) انظر الطرر على الإيضاح ٣٢أ. وصاحبه هو ابن الأخضر أبو الحسن علي بن عبد الرحمن التنوخي الإشبيلي [ت: ٥١٤هـ] إمام في النحو واللغة والأدب. أخذ عن الأعلم والحافظ أبي علي الغساني، وأبي سليمان بن حوم، وأخذ عنه القاضي عياض وأبوبكر بن الجد وآخرون. ومن تصانيفه أيضا: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب. انظر بغية الملتمس ٣٧٢، بغية الوعاة ١٧٤/٢.

أبوعلي في هذا، وما أشار إليه، وإنما حذا في هذا حذوَ سيبويه، وذلك أنّ سيبويه قال: ثمانية أحرف من الحروف الأول، وثلاثة من غيرها، وفصلها سيبويه على نحو مافصلها أبوعلي، والذي ذهب إليه سيبويه أن اللام لمّا [لم][1] يكثر البدل فيها لم يعدها مع سائر الحروف، ولم يجعل البدل فيها مطردا؛ ألا ترى أن سيبويه قال: « وقد أبدلوا اللام وهو قليل جدا »[2].

ومن عادة سيبويه-رحمه الله- التي ذكرها عنه أبوعلي وأبوالفتح أن الشيء إذا قلّ لايَعتدُّ به اعتدادَه بغيره؛ ألا ترى كيف أسقط بعض الأبنية ولم يذكرها لقلتها وشذوذها، كذلك لم يعتد باللام أيضا في حروف البدل لقلة ذلك منها، ولايشك من له أدنى فهم أن هذا هو الذي أراد، وإلاّ فلا يحمل عليهما ولايليق بهما أنهما أخطآ في العدد؛ لأن كتابيهما لم يكونا ارتجالا فينسب الوهم إليهما في العدد، وإنما هما منقحان، محررا التأليف، فلا نظر عند الفهم الحاذق، وإن أبا علي [حين][3] لم يعتدّ باللام كما فعل سيبويه، وَكَلَ ذلك إلى قارئ كتابه، لايحمل عليه الغلط في الصناعة.

---

(١) تكملة من الطرر ٣٢أ.

(٢) الكتاب ٣١٤/٢ وفيه: « وقد أبدلوا اللام من النون وذلك قليل جدا ».

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

هذا باب مابنت العرب
من الأسماء والصفات. الترجمة

لم ينقصه[1] من هذا الباب بناء أصلا، نهايتهم أن ذكروا « دُئِلٌ، ورُئِمٌ »[2]، قال ابن عصفور[3]: وهما علمان، والعلم موضع النقل، حتّى أنّ من النحويين من يزعم أنه ليس في الأعلام مرتجل، بل كلها منقولة[4]، فـ« دُئلٌ » كأنه من « دَأَلَ يدأَلُ » و« رُئمٌ » من « رَئِمَت الناقةُ ولدَها »: عطفت عليه، ولم يعرف[5] سيبويه هذين[6].

قلت[7]: الدُّئل: دويبة صغيرة تشبه ابن عرس. ورُئِمٌ[8]: « من أسماء الاسْت. والوجه في هذين الاسمين[9] أن يُجعلا فعلين في أصل وضعهما[10] نقلا إلى تسمية الأنواع كما يُنقل الفعلُ إلى العلمية فيسمّى الرجل (ضَرَب أوضُرِب)، فإذا اعتقد فيهما هذا لم يكونا زيادة على ماحكاه سيبويه. وقد جاء النقل في الأنواع

---

(١) في الأصل: ينقصه.

(٢) وهما عن الأخفش. انظر الاستدراك ٥٨، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨، ٢٧٩، الممتع ٦١، ارتشاف الضرب ٣٣ (رجب)، المساعد ١٢/٤، شرح شواهد شرح الشافية ١٣.

(٣) انظر الممتع ٦١.

(٤) ينسب إلى سيبويه كما في ارتشاف الضرب ٩٦٢، أوضح المسالك ١٣١/١، ١٣٢.

(٥) في الأصل: ولم يعرب.

(٦) انظر شرح الملوكي ٢٣.

(٧) القائل المؤلف.

(٨) في الأصل: ودئم. والكلام الآتي منقول من الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(٩) في الأصل: الوجهين. والمثبت من الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(١٠) في الأصل: وصلهما.

كما جاء في الأعلام، قالوا: تُنَوِّط، وتُبَشِّر، وهما طائران سمّيا بالفعل »[1].

هذا هو الصواب، لاماقال ابن عصفور من أنهما علمان، وبيّن غلطه قول الشاعر:

جاؤوا بجَيشٍ لو قِيسَ مُعْرَسُهُ ماكان إلاّ كمُعْرَسِ الدُّئِلِ[2]

فأدخل الألف واللام دلالة على أنه ليس علما.

ولم يَعرفْ[3] سيبويه من « فِعِل » إلاّ « إبلا »، وحكى الأخفش: الحِبِرَة[4]، وهو القَلَحُ[5] في الأسنان، وامرأة بِلِزٌ، وهي الضخمة[6]. وهذا الذي حكاه من قولهم: الحِبِرَة، غير معروف، وإنما المعروف « حَبْرَة » -بفتح الحاء وسكون الباء- ويدلّ على هذا / قول الشاعر: [٤٨ب]

---

(١) انتهى مافي الاقتضاب. وانظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٩، الممتع ٩٧، شرح الشافية للرضي ٣٨/١.

(٢) البيت لكعب بن مالك الأنصاري. إصلاح المنطق ١٦٦، أدب الكاتب ٤٧٤، المنتخب ٥٦٦، الاستدراك ٥٨، المنصف ٢٠/١، شرح التّصريف ٢٠٢، الاقتضاب ٤١٨، شرح كتاب سيبويه لابن خروف ٢٩٨ (بديري)، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/١، شرح الملوكي ٢٣، شرح الشافية للرضي ٣٧/١، اللسان (دأل)، شرح الأشموني ٢٣٩/٤، شرح شواهد شرح الشافية ١٢، ١٣. والمعرس: مكان النزول من آخر الليل. ويروى: « الدُّؤُل ».

(٣) النصّ من هنا إلى قوله: المتوحشة، منقول بتصرف يسير من الاقتضاب ٣٢٤/٢.

(٤) في الأصل: حيرة، بالياء. وكذا في المواضع التالية.

(٥) وهو الصفرة. وقيل: الصفرة إذا غلظت حتّى تسود أو تخضر.

(٦) انظر الاستدراك ٥٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧، ارتشاف الضرب ٣٢، ٣٣ (رجب)، المساعد ١١/٤. وفي أدب الكاتب ٤٧٤: « وقال سيبويه: ليس في الكلام فِعِل إلاّ حرفان في الأسماء إبل وحِبِر وهو القلح في الأسنان، وحرفٌ في الصفة، قالوا: امرأة بلز، وهي الضخمة. قال أبومحمد: وقد جاء حرف آخر وهو إطِل ». قال ابن السيد في الاقتضاب ٣٢٤/٢: « هذا غلط، لم يحك سيبويه غير إبل وحده، قال: لانعلم في الأسماء والصفات غيره. وأما الحبرة والبلز فإنهما من زيادة أبي الحسن الأخفش، وليسا من كلام سيبويه ».

ولستُ بسَعْديٍّ على فِيه حَبْرَةٌ[1] البيتَ

وأما زيادة بعض [الناس][2] « إطِلا »[3] فزيادة غير صحيحة؛ لأنّ المعروف « إطْل » بسكون الطاء، ولم يسمع محركاً إلاّ في [الشعر][4] كقول امرئ القيس:

له إطِلا ظَبيٍ وساقا نَعَامةٍ[5]

في رواية من رواه هكذا، فيمكن أن يكون الشاعر حركه بالكسر للضرورة، كما حرك « الجلْد » ضرورة[6]، فقال:

ضَرباً أليما بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجلِدا[7]

---

(١) الشّاهد للفرزدق. وروايته في الديوان ١/٢٧٢:

ولست بعبديٍّ على فيه حبْرةٌ ولست بسعديٍّ حقيبته التّمْرُ

انظر السيرافي النحوي ٦٠٥، النكت ١١٤٢، الاقتضاب ٣٢٤. وقد ورد الشّاهد في المصادر نفسها إلاّ الأخير، بكسر الحاء، ولم أقف على ذلك، وفي القاموس المحيط (حبر): حَبْرة، وحُبْرة، وحِبِر، وحِبِرَة.

(٢) ذهب الخرم به إلا يسيرا. والصواب ماأثبته إن شاء الله.

(٣) استدرك ذلك ابن قتيبة في أدب الكتاب ٤٧٤، والمبرد في المقتضب ١/١٩٢، الاستدراك ٥٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧.

(٤) أثر فيه الخرم.

(٥) عجزه:

وإرخاء سِرحانٍ وتقريبُ تَتْفُلِ

انظر الديوان ٢١، شرح الملوكي ٢٢، الممتع ٦٥. ورواية الديوان: « أيطلا »، وهي الخاصرة.

(٦) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨.

(٧) صدره:

إذا تجرّد نوحٌ قامتا معهُ

والبيت لعبد مناف بن رِبْع الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٦٧٢، النّوادر ٢٠٤، الغريب المصنف ١/١٥٣، الكامل ٦٩٢، ١٤١٩، الأصول ٣/٤٤٩، السّيرافي النّحوي ٤٢١، الاستدراك ٥٨، المنصف ٢/٣٠٨، الخصائص ٢/٣٣٣، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨، المخصص ١/٨١، ٤/٦٠، المقرّب ٥٦٤، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٢/٥٦١، ضرائر الشّعر له ١٩، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٤٣٥. والنوح: نساء يَنُحْنَ. والسبت: النعل. ويلعج: يحرق. والضمير في قامتا لابنتيه.

وقد حُكيَ: أتانٌ[1] إبدٌ، وهي المتوحِّشة[2].

وأما « بلِزٌ » فلا حجّة فيه؛ لأنّ الأشهر فيه « بلِزٌّ » بالتشديد[3]، فيمكن أن يكون « بلِزٌ » مخففا منه[4]. « وحُكي عن العرب أنهم قالوا: لا أحسنُ اللعب إلاّ جلِخ جلِب، وهي لعبة لهم يلعبونها »[5].

ومما انتُقد على سيبويه، قوله: ولانعلمه إلا في حرف واحد، وهو « قوم عِدَىً »[6]. قالوا: قد وجِد: ﴿مكاناً سِوَى﴾[7]، و﴿دينا قِيَما﴾[8] جاء ذلك في الكتاب العزيز[9].

وهذا التقدير لايلزم، أما ﴿مكانا[10] سِوَى﴾ فهو اسم في الأصل وصف به، بدليل أنه لو كانت صفة أصلية لتمكن في الوصف، فذكّر مع المذكّر وأنّث مع المؤنّث، وأنه لايقال إلاّ: بقعة سِوَى، فدل ذلك على أنه ليس بصفة في الأصل.

وأما ﴿دينا قِيَما﴾ فلا حجة فيه لأنه مصدر في الأصل، مقصور من « قِيام »، ولولا ذلك لكان « قِوَما » لأنه من الواو، ولا تقلب الواو ياء إذا كانت عينا في

---

(١) في الأصل: ابان.

(٢) في الأصل: المتوسخة. وبهذه الكلمة ينتهي النقل من الاقتضاب في هذه المسألة. وانظر الممتع ٦٥.

(٣) نقله أبوحيان عن سيبويه. انظر ارتشاف الضرب ٣٣ (رجب). وانظر الممتع ٦٥.

(٤) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨.

(٥) النص في الاقتضاب ٢/٣٢٤، ٣٢٥.

(٦) الكتاب ٢/٢١٥.

(٧) طه: ٥٨. وهي قراءة السبعة إلاّ ابن عامر وعاصم وحمزة فقرؤوها بضمّ السين، ووافقهم يعقوب وخلف والأعمش. انظر الإقناع ٦٩٩، إتحاف فضلاء البشر ٣٨٤.

(٨) الأنعام: ١٦١. وهذه قراءة الكوفيين وابن عامر، ووافقهم خلف والأعمش. وقرأ الباقون: ﴿قيِّما﴾ بفتح القاف وكسر الياء المشددة. انظر الإقناع ٦٤٥، الدر المصون ٥/٢٣٨، إتحاف فضلاء البشر ٢٧٨.

(٩) استدركهما الزبيدي. انظر الاستدراك ٥، ٦.

(١٠) في الأصل: مكان.

مفرد لانكسار ماقبلها إلاّ بشرط أن يكون مابعدها ألفا، وتكون في مصدر لفعل معتل العين، أو في جمع قد اعتلت في مفرده، أو سكنت نحو « قام قِياما، وعاد عِيادا، وسَوْط وسِياط، ودار ودِيار »، وتنقلب أيضا لانكسار ماقبلها في الجمع، وإن لم يكن مابعدها ألفا[1] إذا اعتلت في المفرد، نحو « قِيمَة وقِيَم، ودِيمَة ودِيَم »، فدلّ انقلاب الواو ياء في « قِيَم » على أنه مصدر في الأصل وصف به كما وصف بـ«عَدْل، ورِضا ». وقد جاء « زِيَم »[2]، قال الشاعر:

...تراعي مترلا زِيَما[3]

يقال: مترل زِيمٌ، أي: متفرق الأصل. ويقال: لحمه زيمٌ، أي: متفرق. و« قالوا[4]: ماء صِرَى، للمجتمع المستنقع، وماء رِوَى، للكثير المروي، قال الراجز:

تبشّري بالرِّفْهِ والماءِ الرِّوَى ... وفَرَجٍ منك قريبٍ قد أتى[5]

وقال:

صِرَىً آجنٌ يَزوِي له المرءُ وجهَهُ ... وإنْ ذاقَهُ ظمآنُ في شهر ناجرِ[6]

يروى: بفتح الصاد وكسرها. وقد جاء شيء منه بالهاء، قالوا: سَبْيٌ[7]

---

(١) في الأصل: الف.

(٢) لم ينقط في الأصل، وأهمل أيضا نقط الزاي في الموضعين التاليين.

(٣) البيت بتمامه:

باتتْ ثلاثَ ليالٍ ثُمَّ واحدةً ... بذي المجاز تراعي مترلا زيما

وهو للنابغة الذبياني. انظرديوانه ٦٤، اللسان (زيم).

(٤) النّص منقولٌ من الاقتضاب ٢/٣٢٥، ٣٢٦.

(٥) في الأصل: تبشرني بالرحر. انظر النّوادر ٦٠٤، ٦٠٥، المخصص ١٥/١٥١. والرفه: أقصر ورد الإبل على الماء وأسرعه.

(٦) البيت لذي الرمة. انظر الديوان ١٦٧٨، أمالي الزجاجي ١٢٣، أخباره ١٦١، أساس البلاغة (صرى)، اللسان (نجر، صرى).

(٧) في الأصل: شي.

طِيَبَةٌ، للحلال، وخيَرَة، للشيء المختار »[1]. ولاحجة في شيء من ذلك على إثبات « فِعَل » في الصفات؛ لأنّ جميعَ ذلك لايطابق موصوفه، فأما « طِيَبَة » فإنه مؤنث تابع لمذكر، وأما « صِرى ورِوى » فوصف بها الجمع والمفرد على صورة واحدة، فيقال: مياهٌ صِرى، ومياهٌ رِوى، وقد قلنا: إنّ الصفة إذا كانت كذلك كانت محكوما لها بحكم الأسماء، وكذلك « بُقعة سِوى »، يقال: فلا يطابق الصفة الموصوف. والذي يدلِ على أن الصفة إذا لم تطابقْ موصوفَها جرتْ مَجْرى الأسماء، جمعُهم « رَبْعَة » على « رَبَعَات »[2].

قلت: « فالثلاثي من الأصول يُتصوّر فيه اثنا عشر بناءً، وذلك أنه يتصوّر في الفاء أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة، ويتصوّر فيها مع تحريكها بالفتح أن تكون العين / [مضمومة][3] ومفتوحة ومكسورة وساكنة، وكذلك مع تحريكها بالضّمّ والكسر، [إلاّ أنه][4] أُهمِل[5] منها بناءان، وهما (فِعُل، وفُعِل)؛ لكراهية الخروج من ضمّ إلى كسر، ومن كسر إلى ضمّ »[6].   [٤٩أ]

---

(١) انتهى النقل من الاقتضاب.

(٢) انظر الممتع ٦٣، ٦٤، ٦٥، فالكلام منقول عنه بتصرف وزيادة أمثلة.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا التاء.

(٤) موضعه مخروم، وهو بقدر « إلاّ » فقط، وقد ظهر بعد الخرم ألف، وهي ألف مستقلة غير متصلة بما قبلها. والمثبت من الممتع ٦٠.

(٥) في الأصل: اصل.

(٦) النصّ في الممتع ٦٠، وأوله فيه: « فأما الثلاثي ».

هذا باب مالحقته الزّوائد
من بنات الثلاثة من غير الفعل

قال -رحمه الله-: ويكون على (أُفْعُل) وهو قليل، ولانعلمه جاء وصفا[1].

استدرك الزبيدي: شحمٌ أُمْهُج -عن أبي زيد- أي: ذو وَدَك[2]، رقيقٌ.

« ويمكن[3] أن يكون محذوفا من (أُمْهُوج) كـ(أُسْلُوب)؛ لأنه قد سمع ذلك فيه، وُجِد بخط أبي علي عن الفراء[4]: لبنٌ أُمْهُوج، فيكون (أُمْهُج) مقصورا منه؛ إذ لم يسمع إلاّ في الشّعر، أنشد أبوزيد:

يُطْعِمُها اللّحْمَ وشَحْماً أُمْهُجا[5]

وأيضا فإنّ (الأُمْهُج) اسم لدم القلب، فيمكن أن يكون قولهم: شحمٌ أُمْهُج، مما وصف فيه بالاسم الجامد؛ لما فيه من معنى الصفاء والرّقة، كما يوصف بالأسماء الضّامنة لمعنى الأوصاف، ونحو ذلك[6] ما أنشده أبوعثمان من قول الرّاجز:

[مِئبَرَة العُرْقُوبِ إشْفى المِرْفَقِ[7]

---

(١) الكتاب ٣١٦/٢ وفيه: « وهو قليل نحو أبلم وأصبع، ولانعلمه...».

(٢) الاستدراك ٦٢. وفي الأصل: سمح امهلح على أبي زيد.

(٣) النّصّ من هنا منقول من الممتع ٧٣، وصاحب الممتع ناقل عن ابن جنّي بزيادة وتصرّف. انظر الخصائص ١٩٤/٣، ١٩٥.

(٤) ابن جني هو ناقل هذا من خط أبي علي. انظر الخصائص ١٩٤/٣ ونصه فيه: « ووجدت...».

(٥) انظر الأصول ٢٢٥/٣، الخصائص ١٩٤/٣، الاقتضاب ٣٣٣/٢.

(٦) في الممتع ٧٣: « ونحو من ذلك ».

(٧) انظر الخصائص ٢٢١/٢، ١٩٥/٣، الاقتضاب ٣٣٣/٢. والمئبرة: الإبرة. والمشفى: مخرز الإسكاف، وهو أكبر من الإبرة قليلا. والراجز يهجو امرأة، ويصفها بأنها هزيلة.

فوصف بـــ(إشفى) وهو اسم؛ لما فيه من معنى الحدّة.

وقول الآخر:

فلا واللهِ والمُهْـــرِ المفـــدّى لأُبْتُ]^(١) وأنتَ غِربالُ الإهابِ^(٢)

كأنه قال: مخرّق الإهاب »^(٣).

قال: « ولايكون في الأسماء والصفات (أَفْعُل) إلاّ أن يكسَّــر عليــه الاســم للجمع »^(٤)

أبوبكر^(٥): « قالوا^(٦): أَسْنُمَةٌ، وأَذْرُح، لموضــعين. فــإن قـــال قائـــلٌ: إنّ^(٧) (أَذْرُح)^(٨) جمع لايعرف واحده سُمّي به المكان! فذلك غير ممكن له في (أَسْــنُمَة)؛ لأنّ (أَفْعُلَة) بالهاء لم يأت جمعا لشيء البتـــة . وقـــد حُكـــي: أَصْــبُع، [وأَبْلُمَـــة أيضا]^(٩)».

قلت: قال بعض الأئمّة: يحتمل أن يكون « أفْعُلة » بالهاء لم يأت جمعا لأنـــه مما جاء على بناء لأجل الهاء، لايكون دونها^(١٠)؛ ألا تراهم يقولون: فعللة، ولـــيس في

---

(١) سقط من الأصل، وأثبته من الممتع.

(٢) ينسب لعميرة بنت طُرامة الكلبيّة ولغيرها. انظر الوحشـــيات ٨، الخصـــائص ٢/٢٢١، ٣/١٩٥، الخاطريّات ٤٦.

(٣) انتهى النقل من الممتع.

(٤) الكتاب ٢/٣١٦.

(٥) يعني: الزبيدي.

(٦) في الأصل: قال. والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(٧) في الأصل: أي.

(٨) في الأصل: اذرحا.

(٩) لم يثبت الناسخ إلاّ الواو والألف التي بعدها، وترك الباقي بياضا، وهو بمقدار كلمة، والمثبـــت مـــن الاستدراك ٦٣.

(١٠) في الأصل: دونهم. ولعل الصواب مأثبته.

الكلام « فعلل »، ومَفْعُلة، وليس في الكلام « مَفْعُل »[1]، فيبقى الاعتراض بـ« أصبُع » لايقدر أن ينفصل عنها[2].

قال ابنُ عُصفور[3]: « فأما (أَذرُح) و(أَسْنُمة) فعلمان، فلايثبت بهما بناء؛ لأنّ العَلَمَ أكثر مايجيء منقولا، بل من الناس من يُنكر أن يجيءَ مرتجلا[4]، فيحتمل أن يكونا منقولين من الفعل، فيكون (أَذْرُح) (أَفْعُل)[5]، في الأصل سمّي به، وكذلك (أَسْنُمَة)، كان (أَسْنُم)[6] في الأصل ثم سمّي به.

فإن قيل: لو كان منقولا من الفعل لما دخلت عليه تاء التأنيث؛ لأن التاء لاتدخل على الفعل المضارع!

فالجواب: أنه لمّا انتقل من الفعلية إلى الاسمية ساغ دخول تاء التأنيث عليه. والدليل على ذلك قولهم: اليَنْجَلِبَة، في الخرزة؛ التي يجلب بها الغائب، وهي فعل في الأصل؛ لأنها على وزن الفعل المختصّ، لكن لما انتقلت إلى الأسماء ساغ دخول التاء عليها »[7].

قلت: ويدلّ على ذلك أيضا قول الشاعر:

---

(١) في الأصل: مفعول. وسيأتي الكلام عليها في آخر الباب.

(٢) قال أبونصر المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٠ بعد أن نقل كلام الزبيدي: « فالجواب أن أفعُل حين لم يأت للواحد وأتى للجمع، ثم وجدنا أفعُلة وجب أن نحمله عليه، ونجعل الهاء للتأنيث، ليست من البناء، ويكون على هذا جمعا شاذا سمّي به الواحد، وإن لم يعرف واحده، ونعد الهاء لازمة لهذا الاسم كلزومها مفعُلة، وتكون الهاء لاحقة كلحاقها في حجارة وبُعُولة ».

(٣) انظر الممتع ٧٥.

(٤) سبق تخريج القول ٣٠٦.

(٥) في الممتع ٧٥: « فعلا ».

(٦) في الأصل: كان اسما. والتصويب من الممتع ٧٥.

(٧) انتهى النقل من الممتع.

بِوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلابِها أَوَدُ[1]

وهو اسم موضع سمّي بالفعل، فلما صار اسما قطعت همزة الوصل.

ووجَّه ابنُ عصفور « أصبُع وأنْمُلة » على أنه « قد حُكي: أُصبُع، وأُنْمُلة بضمّ الهمزة، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفا، كما قالوا في (بُرْقُع): بُرْقَع، بالتخفيف »[2].

وأنشد ابن السِّيد على « أَسْنُمة » قول زهير:

ضَحَّوا قليلا قَفا كُثبانِ أَسْنُمَةٍ ومنهـــمُ بالقَسُومِيَّاتِ مُعْتَرَكُ[3]

وأنشد في « أَذْرُح » قول ذي الرُّمّة:

فشدَّ إصـــارَ الدِّينِ أيامَ أَذْرُحٍ وردَّ حُروباً قد لَقِحْنَ إلى عُقْرِ[4] / [٤٩ب]

وقوله: « [وليس] في الكلام (إِفْعُل) »[5].

قال أبوبكر: « وذكر ابن الأنباري[6] أنه يقال: إِصْبُع بكسر [الهمـــزة وضـــمّ الباء][7] لغة »[8].

---

(١) صدره:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً باتتْ وباتَ بها

وهو للراعي النميري. انظر الديوان ٦٩، شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٠، اللسان (صمت).

(٢) الممتع ٧٥، ٧٦.

(٣) الديوان ١٢٨. ولم أقف على البيت فيما وقفت عليه من كتب ابن السيد.

(٤) الديوان ٩٧٤، اللسان (عقر). ولم اقف على البيت فيما وقفت عليه من كتب ابن السيد.

(٥) الكتاب ٢/٣١٦ ومابين معقوفين تكملة منه.

(٦) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار [٢٧١، ٣٢٨هـ] كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين، وأكثرهم حفظا للغة. أخذ عن ثعلب، وآخرين، وأخذ عنه الدّارقطني وغيره. من تصانيفه: شرح المفضليّات، وشرح القصائد السبع الطوال، المذكر والمؤنّث، وغيرها. انظر طبقات النحويين واللغويين ١٧١، ١٧٢، نزهة اللباء ١٩٧-٢٠٤، بغية الوعاة ١/٢١٢-٢١٤.

(٧) موضعه مخروم في الأصل بمقدار كلمة، والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(٨) الاستدراك ٦٣.

قلت[1]: « أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء. قال الفـــراء: ولايلتفت إلى مارواه البصريُّون، من قولهم: إِصْـبُع، فإنّـا بحثنـا عنــها[2]، فلــم نجدها »[3].

قوله: وعلى « أَفْعِلاء » فالاسم: الأرْبِعاء، لانعلم غيره[4].

قال أبوبكر: « قد جاء (الأَرْمِداء)، للرماد، عن أبي عمرو. واختلف فيه عـن أبي زيد، فحكى ابنُ قتيبةَ عنه: الأرمِداء [للرَّماد][5]. وحكى غيره عـن أبي زيـد: هذه أرمداءٌ كثيرة، لجمع الرماد »[6].

قلت: حكى أبوحاتم عن أبي زيد: أرمِداء، وهو للرماد العظيم، وأنشد:

لم يُبْقِ هذا الدّهــرُ من آيائهِ　　　غــيرَ أثافيه وأَرْمِــدائه[7]

قــال البَطليوسي[8]: « هذه الزيادة غير صحيحة؛ لأنّ أبا عليّ البغداذيّ قــد حكى أنه يقال: رَماد، ويجمع على (أَرْمِدة)، ويجمع (أَرْمِدة) على (أَرْمِــداء)، فــإذا

---

(١) النص الآتي منقول من الممتع ٧٦. وانظر الخصائص ٢١٢/٣، المذكر والمؤنـث لابـن الأنبـاري ٣٣٧/٢.

(٢) في الأصل: فاذا بحثنا عليها.

(٣) انتهى النقل من الممتع. وانظر كلام الفراء في الخصائص ٢١٢/٣. وفيه: « قال إبراهيم الحـربي: في إصبع وأنملة جميع مايقول الناس ».

(٤) الكتاب ٣١٧/٢ والنص فيه: « ويكون على (إفعِلاء)، ولانعلمه جاء إلا في (الإربعاء)، وهو اسـم. وكذلك أَفعِلاء، ولانعلمه جاء إلا في الأَربِعاء ». والنص كما أثبته المؤلف في الاستدراك للزبيدي ٦٥. قـال أبوعليّ القالي في المقصور والممدود ٤٠٨: « وقال أبوزيد: بنو عقيل يقولون: يوم الأربِعاء بكسر الباء ».

(٥) تكملة من الاستدراك ٦٥. وانظر أدب الكاتب ٤٧٥.

(٦) الاستدراك ٦٥. والنّصّ أيضا في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٢.

(٧) لأبي النّجم. انظر الديوان ٢٤، أدب الكاتب ٤٧٥، جمهرة اللغة ٦٣٩، المقصور والممدود للقـالي ٤٠٨، سر صناعة الإعـراب ٦٦٠، المنصـف١٤٣/٢، الخاطريّـات ١١٦، تهـذيب اللغـة ١١٥/١٥، المخصص ٤١/١١، ٧٧/١٦، الاقتضاب ٣٢٦/٢.

(٨) الاقتضاب ٣٢٦/٢.

كان جمعا[1] لم يعتدّ زيادة؛ لأنّ سيبويه إنما ذكر أنه لايكـون إلا في الآحـاد، لافي الجمع. وذكر أبوعلي [أنّ][2] ابن دريد كان يروي:

غـير أثافيه وإرمِـدائه

بكسر الهمزة[3]، فيلزم على هذه الرواية أن يكون اسما مفردا، وهـو زيـادة على ماحكاه سيبويه؛ لأنه[4] قال: ويكون على (إفعِلاء)[5] بكسر الهمزة، ثمّ قـال: ولانعلمه جاء إلاّ في (الإربِعاء)[6].

ففي (الأربعاء) على هذا ثلاث لغات: أَرْبَعاء بفتح الهمزة، والباء[7]، وإربِعاء بكسرهما، وأَربِعاء بفتح الهمزة، وكسر الباء »[8].

ثمّ استدرك أبوبكر الزبيدي، فقال[9]: « وقد جاء أيضا من هذا البـاب ممـا لم يذكره سيبويه (إفْعِلَّة)، قالوا: هو إكْبِرَّة قومِه، إذا كـان أقعـدهم في النسـب، و(فَعَنْلأ)، قالوا: حَبَنْطأٌ[10]، بمعنى حَبَنْطَى، للعظيم البطن، و(فَعَيْلأ)، قالوا: حَفَيْسـأ،

---

(١) في الأصل: جميعا.

(٢) تكملة من الاقتضاب ٣٢٦/٢ يلتئم بها الكلام.

(٣) الذي في جمهرة اللغة ٦٣٩: أرمداء بالفتح، وقد نبّه المحقق على مانقل عن ابن دريد، ثمّ قال: وهـو بالفتح في الأصول. وممّا يؤيّد أنه بالفتح كما جاء في أصول جمهرة اللغة نصّ ابن دريد فيهـا علـى أنّـه جمع رماد.

(٤) في الأصل: لا.

(٥) في الأصل: افعلل.

(٦) لم يذكر أبوعلي القالي إربعاء، ولا إرمداء، بكسر الهمـزة في كتابـه المقصـور والممـدود ٤٠٨، وذكرهما بفتح الهمزة وكسر الباء، وفسّره بالرّماد، وأنشد البيتين السابقين بفتح الهمزة من أرمداء، ثمّ قـال: « وماجاء من هذا المثال قليل في الواحد جدّا، لاأعلم أتى منه غير هذين الحرفين ».

(٧) نقلت عن بعض بني أسد. انظر اللسان (ربع).

(٨) انتهى النقل من الاقتضاب.

(٩) الاستدراك ٦٦، ٦٧.

(١٠) في الاستدراك ٦٦: « فعنلاء، قالوا: حبنطاء ». وهوخطأ. انظر الممتع ١٠٤، اللسان (حبط).

للرجل القصير، وحيفس أيضا، و(فُعْأل)، قالوا: ضُنْأك، وضُنْأك[1] للعظيمة من النوق، و(إِفْعَالّ)، قالوا: إِسْحارّ، لغة في أَسْحارّ[2]، و(أَفْعُلاء)، قالوا: الأَرْبُعاء، لعود من أعواد الأخبية[3]، و(أَفْعُلاوي)، قالوا: قعد الأَرْبُعاوى، إذا قعد متربعا، وأُفْعُلاء، قالوا: الأُرْبُعاء، اسم موضع، قال سحيم بن [وَثيل][4]:

ألم ترنا بالأُرْبُعاء وخيلُنا   غداةَ دعانا قَعْنَبٌ والكَيَاهِمُ[5]

-حكى اللحياني: قَعَدَ فلانٌ الأُرْبُعَاء. قاله ابن السيد في المثلث[6]- و(أَفَنْعُول)، قالوا: أَلَنْجُوج، للعود »[7].

---

(١) في الاستدراك ٦٦: « قالوا: صُنْأل للعظيمة ». وصنأل هنا تحريف. انظر الممتع ٨٥.

(٢) في الاستدراك ٦٦: « وأفعالّ قالوا: أسحارّ لغة في إسحارّ ». وهذا خطأ؛ لأنّ سيبويه ذكره بفتح الهمزة. انظر الكتاب ٣١٦/٢، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨.

(٣) في المقصور والممدود للقالي ٤٠٩: « الأَربُعاء: عمود من أعمدة الخباء، ولم يأت منه غيرُ هذا الحرف الواحد، ولم يذكر سيبويه هذا المثال في الأبنية، وإنّما جاء هذا الحرف عن طريق الكوفة ».

(٤) تكملة من الاستدراك ٦٦ يلتئم بها الكلام. وهو سحيم بن وثيل الرياحي اليربوعي التميمي. شاعر مشهور الذكر جيد الموضع في قومه، مخضرم عاش في الجاهلية أربعين سنة وفي الإسلام ستين، عده ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام، وهو الذي فاخر غالب بن صعصعة أبا الفرزدق في نحر الإبل. انظر الاشتقاق ٢٢٤، طبقات فحول الشعراء ٥٧١، خزانة الأدب ٢٦٥/١، ٢٦٦.

(٥) والبيت في تاج العروس (ربع) وفيه: « اللياهم ».

(٦) انظر المثلث ٣٤٥/١. وهذه العبارة مما حشاه المؤلف. وفي المقصور والممدود للقالي ٤٩٣: « يقال: قعد فلان الأُربُعاء والأُربُعاوى، أي: متربعا، حكاها اللحياني، وهما نادران لاأعلم في الكلام غيرهما ». وقال ٣٠٣: « وقد ذكر هذا الحرف ابن الأعرابي على أُفعَلاء بفتح العين، يقال: مشت الأرنب الأربَعاء بفتح الباء، وجلس فلان الأربعاء، وهو نوع من الجِلس. وهذا أندر وأكثر شذوذا ممّا ذكره اللحياني، فلذلك أهملناه ».

(٧) في الأصل: للود. وبه ينتهي النقل من الاستدراك.

وقع في كتاب أبي نصر[1]: يومُ أَرْوَنانُ[2] مرفوع، وإنما القوافي مجرورة[3]، فأولها:

ألا أبلغْ بني خَلَفٍ رسولا أحقّا أنَّ أخطلَكمْ هجاني[4]

والذي قُرئ على ابن السّراج بالخفض، قال: وكذا رووه[5]، يريد: أروناني، مخفف[6].

ويقال: لو شدّد على النسب لخرج عن الصفة!

---

(١) يعني-والله أعلم-: نسخة أبي نصر من كتاب سيبويه، لا شرحه لعيون كتاب سيبويه؛ لأنّه ليس فيه شيء ممّا سيأتي.

وأبونصر: هارون بن موسى بن صالح القيسي المجريطي القرطبي [ت: ٤٠١هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله الرباحي راويه عن أبي جعفر النحاس، وقد سبقت ترجمة الرباحي، كما أخذ عن القالي، وغيرهما، وأخذ عنه أبو عمر الطلمنكي، وابن عبد البرّ. من مصنفاته: شرح عيون كتاب سيبويه. انظر ترجمة أبي نصر في طبقات النحويين واللغويين ٣١٠، الصلة ٦٢٠، إنباه الرواة ٣٦٢/٣، شرح عيون كتاب سيبويه ٧-١٨ (الدراسة).

(٢) انظر الكتاب ٣١٧/٢ وهو فيه بالرّفع. ويريد قول النابغة الجعدي:

فظلّ لنسوة النعمان منّا على سَفَوانَ يومٌ أرونانُ

قال ابن سيده -اللسان (رون)-: « هكذا أنشده سيبويه، والرواية المعروفة: يوم أرونانيّ ». وبالرفع في السيرافي النحوي ٦١٥، الأضداد لابن الأنباري ١٦٦ رواية عن أبي العباس ثعلب. وبالجر في شعر النابغة الجعدي ١٦٣، النوادر ٥٢٩، النقائض ٤٠٤/١، الأضداد للسجستاني (ثلاثة كتب في الأضداد ١١٠)، المسائل المنثورة ٢٤٦، المنصف ١٧٩/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠٥/٢، المخصص ٦٢/٩، سفر السعادة ٤٤. وقد سبق لـ« أرونان » ذكرٌ في باب علم حروف الزوائد .

(٣) في الأصل: مجموعة.

(٤) في الأصل: على أبلغ. انظر الديوان ١٦٤، السيرافي النحوي ٦١٦. وفي شعره المطبوع هو البيت الرابع عشر. والأخطل: الشاعر التغلبي النصراني المعروف. وبنو خلف: رهطه.

(٥) في الأصل: ردّوه. والصواب ماأثبته، إن شاء الله.

(٦) قال ابن سيده في المخصص ٦٢/٩: « وهذا لايفتُّ في رواية سيبويه؛ لأنّ الإقواء في شعرهم كثير، ولاسيما بين المرفوع والمجرور ».

فيقال في جوابه[1]: إنه كـ« أَحْمر وأحمريّ »، و« دَغْفَل ودَغْفَليّ »؛ لأنّك تقول: عيشٌ دَغْفَلٌ، ودَغْفَليٌّ[2].

قال: ويكون على « فَعَايل » غير مهموز، فالاسم: العَثَاير، والحَثايل، ولا نعلمه جاء في الصفة، كما لم يجئ واحده[3].

أبوبكر: « قد ذَكر في باب زيادة الياء[4]: رجلٌ طِرْيَم[5]، فيجب أن يكون جمعها طرايم »[6].

قلت: أمّا « طِريم » فقد ذكره هو[7]، فيكون معنى قوله: «كما لم يجئ واحده » أي: كثيرا، أي: الجمع لقلّته، وقلة الجمع في الصفة، فلايكون قياس[8] الزبيدي صحيحا في جمعه؛ لأنّ الصفة جمعها قليل ومستكره، فأحرى هذا مع قلّته، فإن جاء وسمع قيل، وإلاّ لم يُقس[9].

قال: وعلى « تَفاعِيل » فالاسم « التَّماثِيل »[10]، ولم يأت وصفا[11].

---

(١) في الأصل: جوادٍ.

(٢) أي: واسع. انظر اللسان (دغفل). قال السيرافي: « فهذا يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون قد أقوى، والآخر أن يكون نسب النعت إلى نفسه، والعرب قد تفعل هذا ». انظر السيرافي النحوي ٦١٥.

(٣) الكتاب ٣١٩/٢ وفيه: «...والحثايل، إذا جمعت الحِثْيَل والعِثْيَر، ولانعلمه...»

(٤) في الأصل: في باب الزيادة في الياء.

(٥) وهو الطويل. انظر الكتاب ٣٢٥/٢.

(٦) الاستدراك ٨٠ وبعده: « مكسّرا صفةً ».

(٧) أي: سيبويه.

(٨) في الأصل: قبلهن.

(٩) قال المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٤رادّا على الزبيدي: « إنما عنى غير (طرايم)؛ لأنه قد ذكره في موضع فدلّ على أنه استثناء في الجمع ».

(١٠) في الأصل: تفاعل . . . العناثيل.

(١١) الكتاب ٣١٩/٢ والنص فيه: « ويكون على تفاعيل فالأسماء نحو: التجافيف والتماثيل، ولانعلمه جاء وصفا ».

[٥٠أ] أبو بكر:/ « [قد جاء][1] (رجلٌ تِلْقامة، ورجلٌ تِقْوالة)، عن الكسائي، و(رجلٌ تِبْذارة، وتِرْعابة)[2]. فلايمتنع ذا أن يُجمع على (تَفاعيل) »[3].

قلت: هذا لايلزم أيضا لما تقدّم من قلّة جمع الصّفات.

قال: وعلى « يَفاعِل » فالاسم[4] « اليحامد، واليَرامع »[5].

أبوبكر: « قالوا: ناقة يَعْمَلَة، صفة، والجمع (يَعامل) »[6].

قلت: إن كان « يَعَامِل » مسموعا فحينئذ يُعْترضُ به. وإن كان غير مسموع ولم يجئ وصفا مقيسا، فالجواب عنه ماتقدّم. على أنه إن كان « يَعَامِل » مسموعا لايلزمه[7]؛ لأنه يَذكر هو[8] هذا أبدا مع الأسماء لاستعماله استعمالها، ولذلك ذكره في باب « أَفعَل »[9].

---

(١) موضعه مخروم.

(٢) في الاستدراك ٨٠: « وتبذارة: يبذر ماله، عن أبي زيد، وترعابة ».

(٣) الاستدراك ٨١ وبعده: « فيكون على (تلاعيب، وتلاقيم) ونحوه ».

(٤) في الأصل: قال: والاسم. فقط. وأثبته من الاستدراك ٨١ لأنه منقول منه.

(٥) انظر الكتاب ٣١٩/٢ والنص فيه: « ويكون على يفاعل نحو: اليحامد واليرامع ».

(٦) الاستدراك ٨١ وفيه: « قد جاء ناقة... »

(٧) ورد النص في الأصل هكذا: قلت: إن كان يعامل مسموعا فحينئذ يعترض به وإن كان ولم يجئ وصفا فالجواب صحته ماتقدم على أنه إن كان يعامل مسموعا فحينئذ يعترض به وإن كان ولم يجئ وصفا مقيسا فالجواب عنه ماتقدم على أنه إن كان مسموعا لايلزمه...

(٨) أي: سيبويه.

(٩) يريد في باب ماينصرف ومالا ينصرف. قال سيبويه ٢/٢: « هذا باب أفعل إذا كان اسما وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد، فما كان من الأسماء أفعل فنحو: أَفكَل وأَزمَل وأَيدَع وأَربَع لاتنصرف في المعرفة... وأمّا ماأشبه الأفعال سوى أفعل فمثل: اليرمع، واليَعمل وهو جِماع اليعملة ». وقد نصّ في ٣٢٥/٢ على اسميّته أيضا فقال: « وأما الياء فتلحق أولا فيكون الحرف على (يفعل) في الأسماء نحو: اليرمع واليعمل واليرمق، ولانعلمه جاء وصفا ». قال ابن عصفور في الممتع ٩٥: « فأما جمل يعمل، وجمال يعامل، فإنه من قبيل الوصف بالاسم، بدليل انصرافه كما تقدم، وبديل ولايته العوامل...». وذكر =

وقوله: وعلى « فَعَاويل » وصفا، نحو « القَرَاويح »، ولانعلمه جاء اسما[1].

أبوبكر: « قد ذكر في هذا الباب: عِصْواد، وقِرْواش، اسمين[2]، فيجب أن يجمعا[3] على (عَصاويد وقَراويش) »[4].

قال: « ويكون على (فَعاليت) »[5].

أبوبكر: « قد جاء في باب التصغير (مَلاكِيت)[6] جمع (مَلكُوت)، وهو اسم »[7].

لاأدري أين ذكره في التصغير[8]، فإن كان ثبت عنده، فلا اعتراض به؛ لأنه

السيرافي اليحامد جمع يحمد واليرامع جمع يرمع، و لم ينص على سماع. انظر السيرافي النحوي ٦٢٧.

(١) الكتاب ٣١٩/٢ ونصه: « ويكون على فعاويل وصفا نحو: القراويح والجلاويخ وهي العظام من الأودية، ولانعلمه جاء اسما ».

(٢) انظر الكتاب ٣٢٢/٢.

(٣) في الأصل: يجمع. والمثبت من الاستدراك ٨١.

(٤) الاستدراك ٨١. والمؤلف لم يناقش الزبيدي في هذا؛ لأنّ منع القياس الذي ذكره في الصفة سابقا، لايصلح هنا. وكذا فعل ابن عصفور في الممتع ١٣٠ فقال: « على فعاويل، ولايكون إلاّ صفة...وقد يجيء اسما بالقياس؛ لأنّ عصوادا اسم، وقياس تكسيره عصاويد ». والذي ردّ على الزبيدي هذا الاستدراك وأمثاله أبونصر المجريطي، وحجّته تقوم على أنّ سيبويه ذكر المفرد-سواء كان اسما أو صفة-في مكان، فحينما يقول لم يأت، فمراده: غير هذا الذي ذكرت، أي: أنه قليل. وقد نقلت نصّ المجريطي في فعايل قبل قليل، وهذا نصّه في فعاويل: « وكذلك فعاويل؛ لأنه حين قال فيه: ولانعلمه جاء اسما، فإنما يعني: حاشى تحلبة، حاشى عصاويد وقراويش، لذكره لهما مفردين اسمين ». انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٥.

(٥) الكتاب ٣١٩/٢.

(٦) في الأصل: مالكيت.

(٧) الاستدراك ٨٢ وفيه: « قد ذكر في كتابه في باب التصغير...»

(٨) ذكره في باب تحقير ماثبتت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير ١١٩/٢فقال: « ومثل ذلك: عِفريت وملكوت، تقول: عُفَيريت؛ لأنّك تقول: عفاريت، ومُليكيت؛ لأنك تقول: ملاكيت ». وقد نبه

=

قد ذكره.

قال: « ويكون (فُعالَى)[1] في الاسم نحو (حُبارَى)، ولايكون وصفا إلاّ أن يكسّر عليه الواحد للجمع »[2].

أبوبكر: « قد جاء (فُعالَى) صفة للواحد، قالوا: جملٌ عُلادَى »[3].

قلت: هذا اعتراضٌ فاسدٌ؛ لأنه قد ذكره بعدُ، فيكون إطلاقه هنا القول مقيّدا[4] بما يذكر بعد بيسير[5].

قال: « وعلى (فِعْلَى) نحو (ذِفْرَى، ومِعْزَى)، ولانعلمه جاء وصفا »[6].

أبوبكر: « قال أحمدُ بنُ يحيى: يقال: رجلٌ كِيصى، للذي[7] يترل وحدَه »[8]. وقد حكى أهل اللغة: كاصَ طعامَه يكيصه إذا أكله وحده[9]. وهو اسمٌ وُصِف به، بدليل استعمالهم له جاريا على المؤنث بغير هاء، فيقولون: امرأة كِيصى،

على هذا أيضا أبو نصر المجريطي، وبيّن أن سيبويه إنما يريد قلّة ذلك. انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٥. وقد ذكر ابن عصفور في الممتع ١٤٢ أنّ (ملاكيت) قياس، لم يسمع.

(١) في الأصل: ولاحبارى.

(٢) الكتاب ٣٢٠/٢ وفيه: « نحو: حبارى وسُمانى ولُبادَى...»

(٣) الاستدراك ٨٢ وفيه: « عُلاوَى ». وهو تحريف. والعلادى: الشديد من الإبل.

(٤) في الأصل: مفيدا.

(٥) قال سيبويه ٣٢٣/٢ : « وقالوا: عُلادَى نحو: حُبارى، فجعله فُعالى، وهو قليل ».

(٦) الكتاب ٣٢٠/٢ وفيه: « ويكون على...»

(٧) في الأصل: كيضى الذي، بالضاد، وكذا في المواضع التالية. وفي الاستدراك: « كيصىً منوّن للذي...».

(٨) الاستدراك ٨٣. وانظر التّكملة ٣١٨، المقصور والممدود للقالي ١٩٨.

(٩) انظر الاستدراك ٨٣، التّكملة ٣١٨، المقصور والممدود للقالي ١٩٨.

وقد قدّمنا أن الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف يحكم لها بحكم الأسماء[1].

« وقال بعضهم: هو (فُعلى) »[2]. وهذا خَلْفٌ؛ لأنّ « فُعلى » وألفها لغير التأنيث، لم تجئ في الاسم، ولا صفة، إلاّ ماجاء في « بُهماة »[3].

قال: « وعلى (تِفِعّال) ولانعلمه جاء وصفا »[4].

أبوبكر: قد تقدم من قولنا: رجل تِلِقّامة[5].

قال: وعلى « فِعّال » ولانعلمه جاء وصفا[6].

أبوبكر: « قالوا: رجلٌ دِنّابة، ودِنّامة، للقصير »[7].

---

(١) انظر الممتع ٨٨.

(٢) الاستدراك ٨٣. ولم أقف على القائل.

(٣) هذا الردّ ذكره الزبيدي ٨٣، ٨٤.

(٤) الكتاب ٣٢١/٢ ونصّه: « ويكون على تفعال نحو: تِجفاف وتمثال وتلقاء وتبيان، ولانعلمه... »

(٥) الاستدراك ٨٥ بتصرف. قال السيرافي: « أما تلقامة، وتلعابة فقد ذكر سيبويه في باب المصادر تحمّلت تِحمّالا وإذا أردنا الواحدة منه زدنا الهاء فقلنا تحمالة، ووزن تلقامة، وتلعابة: تِفعّالة، مثل: تحمّالة ». انظر شرح السيرافي ٤٣٢/٦ (خ).

وقال ابن جنّي في الخصائص ١٨٧/٣، ١٨٨: « أمّا (تِلقّامة وتِلعّابة)، فإنه وإن لم يذكر ذلك في الصفات فقد ذَكَر في المصادر: تفعّلت تِفِعّالا، نحو: تحمّلت تحمّالا، ومثله: تقرّبت تِقِرّابا، ولو أردت الواحدة من هذا لوجب أن تكون تحمّالة، فإذا ذكر تِفِعّالا فكأنه قد ذكره بالهاء؛ وذلك أن الهاء زائدة أبدا في تقدير الانفصال على غالب الأمر ». ثمّ أخذ يستدلّ على أنّ هذا الاستعمال عند العرب ليس من قبيل الوصف بالمصدر مثل: هذا رجل صوم، وأنّ الهاء للمبالغة، وإنما هو مثل: مررت بنسوةٍ أربعٍ، وصف غير متمكن.

وقد خالفه ابن عصفور في التعليل ووافقه في الهدف فقال في الممتع ١٢٩،١٣٠: « فأما قولهم: رجلٌ تِلقامة، وتِلعابة، فمن قبيل الوصف بالمصدر؛ لأنّ تِلقاما، وتِلعابا مصدران، فوصف بهما، ودخلت التاء للمبالغة ».

(٦) الكتاب ٣٢١/٢.

(٧) الاستدراك ٨٥ وفيه: « رجل دنّامة للقصير ودنابة ». ودنابة عن الفراء في الغريب المصنف ٦٠/١. قال ابن عصفور في الممتع ٩٩: « فأما قولهم: رجل دِنّابة، فهو من الوصف بالاسم؛ إذ لم يطابق =

قال: « ويكون على (فِعْلان) اسما »[1].

أبوبكر: « قد جاء صفة قالوا: جمل عِليان، وناقة عِليان، أي: طويلة »[2].

« ويكون على (فِعِلّان) في الاسم، نحو (فِرِكّان، وعِرِفّان)، ولانعلمه جاء وصفا »[3].

أبوبكر: « قالوا: رجلٌ كِلِمَّانيّ، جيّد الكلام. عن الفراء »[4].

يمكن من تعابير النَّسب أن يكون فلذلك لم يذكره[5] الإمام في أصول الأبنية.

« ويكون على (مَفْعِلّى) قالوا: مَرْعِزَّى »[6].

أبوبكر: هكذا[7] وقع هذا الحرف، وأنا أحسبه « مَرْعِزَاء » على مثال

موصوفه ».

(١) الكتاب ٢/٣٢٢.

(٢) الاستدراك ٨٧ وفيه: « رجل عليان ». قال ابن عصفور في الممتع١٢٣: « فأما قولهم: رجل عِليان، فمن الوصف بالأسماء؛ لأنها ليست بصفة مطابقة للموصوف؛ لأنهم قد قالوا: ناقة عِليان، فوصفوا به الناقة، و لم يدخلوا التاء. ومذهبنا أنّ الصفة إذا كانت كذلك حكم لها بحكم الأسماء ». وهذا أيضا مذهب المؤلف، وقد ذكره قبل قليل، واكتفى بذكره هناك.

(٣) الكتاب ٢/٣٢٤.

(٤) الاستدراك ٨٩ وفيه: « قد جاء: رجل...»

(٥) في الأصل: لم يذكر.

(٦) في الكتاب ٢/٣٢٤، ٣٢٥: « ويكون على مَفْعِلّى نحو: مَرْعِزّى، وهو صفة. ويكون على مِفْعِلّى، قالو: مِرْعِزّى، وهو اسم ». وقد ذكر قبله بقليل في الصفحة نفسها مَرْعِزّاء، فقال: « ويكون على مَفْعِلّاء قالوا: مِرْعِزّاء، وهو قليل ». وهذا الأخير هو المقصود، وبناء على كلام الزُبيدي الآتي فهو في نسخته مقصور، ولذا قال تكرر، وردّ عليه المؤلف بأنه لم يقع في النسخ إلاّ ممدودا. والمؤلف في هذه المسألة لم ينقل كلام سيبويه من كتابه كما يظهر، إنما نقله من كتاب الاستدراك، ولهذا أورد الكلمة مقصورة كما ذكرها الزبيدي.

(٧) في الأصل: هذا.

« مَفْعِلاَء » لأنّ « مَرْعِزّى » قد تكرر.

قلت: ليس لتكرُّر هذا فقط يقال، بل كان يكون خَلْفا؛ لأنه ذكره فيما الألف فيه خامسة، و« المرعزّى » هي فيه سادسة. على أنه لم يقع في النسخ إلاّ « مَرعِزَاء »، ممدودا[1]، لكنه كذا رواه هو.

ويكون على « مِفْعِلّى » في الاسم « مِرْعِزّى »[2].

قال أبوبكر: « قد جاء صفة، قالوا: رجلٌ مِرْقِدّى، للكثير الرقاد »[3].

قال المؤلّف: وحكى ابن القوطيّة[4] في المقصور والممدود: رجلٌ مِرْقِدّى، يرقدُّ في الأمور، أي: يسرع[5]. وأنشد / أبوعبيدة: [٥٠ب]

فظَلَّ يَرقَدُّ من النَّشاطِ كالبربريِّ لَجَّ في انخِراطِ[6]

قلت: والمِرْعِزُّ و[المِرْعِزى][7] والمَرْعِزّى[8] والمِرعِزَاء والمَرْعِزَاء. قال أبوبكر:

---

(١) في الأصل: ممدود.

(٢) الكتاب ٢/٣٢٥ بتصرف.

(٣) الاستدراك ٩١.

(٤) في الأصل: القطرية. وهو أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن إبراهيم [ت: ٣٦٧هـ] والقوطيّة أم إبراهيم جدّ أبيه، واسمها سارة بنت المقتدر، وجدها أحد ملوك القوط، سكان الأندلس قبل دخول الإسلام. أخذ عن ابن الأغبس وقاسم بن أصبغ، وغيرهما، وطال عمره فسمع منه طبقة بعد طبقة. له تصاريف الأفعال، المقصور والممدود، شرح رسالة أدب الكاتب، وغيرها. انظر بغية الملتمس ١٠٢، إشارة التعيين ٣٢٨، بغية الوعاة ١٩٨/١.

(٥) انظر جمهرة اللغة ١٢٤٥، المقصور والممدود للقالي ٢٩٩. وذُكر في اللسان (رقد) المعنيان لمرقدى.

(٦) للعجّاج يصف ثورا. انظر الديوان ٢٥٣، اللسان (رقد، خرط). قال ابن عصفور في الممتع ١٢٩: « فأما قولهم: رجلٌ مِرْقِدّى، فمن قبيل الوصف بالأسماء؛ لأنها غير مطابقة لموصوفها؛ ألا ترى أنها جارية على مذكّر، وهي مؤنثة بالألف، وقد تقدّم أنّ الدليل على أنّ الصفة إذا كانت كذلك جرت مجرى الأسماء، فلايثبت بها مِفْعِلّى في الصفات ». وقد ذكر المؤلف هذا قبل قليل في فِعْلَى.

(٧) موضعه مخروم، وأثبته من اللسان (رعز).

(٨) في الأصل: والمرعزاء. والمثبت من اللسان (رعز).

« و(المِرْعِزّى): معروف. وجاء به سيبويه للاسم والصفة، ولا أعلمه صــفة، إلاّ أن يكون معناه اللّين من الصّوف »[1].

(١) في الأصل: الصرف. انظر الاستدراك ١١٤. وفي اللسان (رعز): « وجعل سيبويه المِرْعِزّى صــفة، عنى به اللّين من الصّوف ».

المستدركات من الأبنية[1]

« (فُنْعال)، قالوا: عُنْظاب، لضرب من الجراد[2].

و(تِفِعَّالة)، قالوا: تِلِقّاعة، للرجل الكثير الكلام، وتِلِعّابة، للكثير اللعب، وتِكِلاّمة، للكثير الكلام جيّده. عن الفراء[3].

و(تُفاعِل)، قالوا: جملٌ تُرامِز، وهو الذي إذا مضغ رأيت دماغه يرتفع ويترل »[4].

وهذا ينبغي أن يكون « فعالِلا »؛ لأنّ التاء لايحكم عليها بالزيادة إلاّ بدليل، ولو كانت بالعكس لانبغى هنا ألاّ يستدركَ، ويقدّرُ أبداً؛ لعدم البنية، وكان ينبغي أن يحكم بالزيادة[5].

---

(١) سينقل المؤلف المستدركات الآتية من كتاب الاستدراك للزبيدي. قال ابن جنّي في الخصائص ١٨٨/٣: « وعلى الجملة فإنّ الفوائت عند أكثر الناس إذا فحص عن حالها، وتؤمّلت حقَّ تأمّلها، فإنها- إلاّ مالابال به- ساقطة عن صاحب الكتاب؛ وذلك أنها على أضرب: فمنها ماليس قائله فصيحا عنده. ومنها مالم يسمع إلاّ في الشعر، والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرا مايحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المُثُل عن أوضاع صيغها لأجله...ومنها ماهو لازم له. على أنّا قد قلنا في ذلك، ودللنا على أنه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه: أن يستدرك عليه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ماهذا قدره، وهذه حال محصوله ». وسيأتي كلام المؤلف على كثير مما سيذكره بعد، وهناك مزيد من التفصيل والتوثيق.

(٢) في الأصل: الحراج. والتصويب من الاستدراك ٩٢.

(٣) مرّ التعليق على هذه المسألة قبل قليل في ٣٢٤، وسيوجهه المؤلف في ٣٣٤.

(٤) انظر الاستدراك ٩٢. وانظر في ترامز ومعناه كتاب الألفاظ ٣٤.

(٥) يقول: إذا كانت التاء زائدة، لانعدّه بناء جديدا في الأسماء، فيكون مما يستدرك على سيبويه، ولكن نقدّره، والتقدير هنا أن نجعله فعلا سمّي به. والقول بأن التاء زائدة مذهب ابن السراج. والمذهب الذي ذكره المؤلف أولا وهو كون ترامز فعالِلا مذهب ابن جنّي. وعلى هذا فالمذاهب ثلاثة: الأول: التاء زائدة، والمثال مستدرك على سيبويه. الثاني التاء زائدة، لكنه منقول من فعل، فليس بمستدرك. الثالث:

=

« و(فَعَوْلَى)، قالوا: عَدَوْلَى، اسم موضع[1].

و(فاعَوْلَى)، قالوا: بادَوْلى، اسم موضع[2].

و(فُعَانل)، [قالوا: فُرَانِس][3] للرجل الشديد الماضي »[4].

فهو على هذا من الفَرْس، كما قال الإمام في « فِرناس »[5].

« و(فُعُلاّن)، قالوا: قُمُدّان، للطويل، وامرأة قُمُدّانة[6].

و(فُعَلايا)، قالوا: بُرَحايا[7].

التاء أصلية، وليس بمستدرك. انظر الخصائص ١٩٧/٣، اللسان (رمز)، خزانة الأدب ٣٨/٨، ٣٩.

(١) قال البكري: « وذكره سيبويه فيما جاء من الأسماء على مثال فعولى. وزعم الخليل أنه موضع كانت تنسب إليه السفن، فأميت اسمه ». فإن صح هذا، فالمثال ليس بفائت، ولاحاجة للردود الآتية بعد قليل. انظر معجم ما استعجم (عدولى).

(٢) قال البكري: « على مثال فاعولى، ذكره سيبويه ». فإن صحّ فالمثال ليس بفائت، ولاحاجة للردود الآتية بعد قليل. انظر معجم ما استعجم (بادولى).

(٣) تكملة من الاستدراك ٩٢ يلتئم بها الكلام. وفيه: « قرانس » كذا بالقاف، و لم أقف عليه. انظر الخصائص ١٩١/٣، الممتع ١١٧، اللسان (فرس). وتفسير المؤلف يدل على ما أثبته.

(٤) انظر الاستدراك ٩٢.

(٥) في الأصل: فرانس. ويحتمل فرائس، وغير ذلك؛ لأنّ النون لم تنقط. وماأثبته الصواب إن شاء الله؛ فهو الذي ذكره سيبويه ٣٢٣/٢. وفي اللسان (فرس): « وفِرناس، مثل الفِرصاد: من أسماء الأسد، مأخوذ من الفرس، وهو دقّ العنق... أسدٌ فُرانس كفِرناس: فُعانل، من الفرس ». وفي النوادر ٤٠٠: « الفرانس: الذي يفترس كلّ شيء من شدته ».

(٦) في الأصل: يمدان للطويل وامرأة يمدونة. وسيعيده بعد قليل مصححا. وانظر كتاب الألفاظ ٢١٢.

(٧) قال القالي: « وأنشد ابن الأنباري في بيت ابن مقبل:

رعت برحايا في السنين وعادةٌ لها بُرحايا كل شعبان تُخرفُ

وبرحايا على مثال فُعَلايا وهو نادرٌ شاذ؛ لأن الأصمعي وغيره روى: مرحيًّا، على فعليًّا، فلذلك ألغيناه ». المقصور والممدود ١١. وقد ذكر سيبويه ٣٢٥/٢ مرحيّا، والعجب أن القالي لم ينبه على ذلك، وهو من رواة كتابه. وذكر البكري البيت في مرحيّا: اسم موضع في شقّ الحجاز، وقال: « ورواه غير =

و(فعَالاء)، قالوا: القِصَاصاء. عن ابن دريد[1] .

و(فُنَاعل)، قالوا: حِمارٌ كُنادِر، وكُدُرٌّ، وكُنْدُرٌ، للغليظ. عن أبي حاتم[2].

و(نِفعِلاء، ونِفْعَال)، قالوا: رجلٌ نِفْرِجاء، ونِفْراج[3]، للذي يكشف فرجه. عن أبي زيد.

و(فِعِّيلاء)، قالوا: الفِخِّيراء، والخِصِّيصاء، بالمدّ[4]، يعنون: الفخر والاختصاص.

و(فَعْلُولاء) بالمدّ، قالوا: هم في مَعْكُوكاء، وبَعْكُوكاء، للجلبة[5] والشرّ.

و(فَعْلُولَى) بالقصر، قالوا: أمرهم فَوْضُوضَى، أي: يتفاوضون فيه[6].

و(فُعَّيْلاء)، قالوا: هو عالمٌ بدُخَّيْلائك، أي: بباطن أمرك[7].

الأصمعي: مرحايا، بألف بين الحاء والياء، والياء مخففة ». معجم ما استعجم (مرحيا).

(١) انظر جمهرة اللغة ١٢٣٠.

(٢) انظر تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من البنية ١١٨. وانظر الغريب المصنف ٦١/١، ٦٢، كتاب الألفاظ ١٦٣، المنتخب ١٠٩.

(٣) انظر كتاب الألفاظ ١٢٩. وقد جعل أبوعليّ القالي نفرجاء في المقصور والممدود٤٥٨ فعللاء، وقال: « وإنّما جعلناه فعللاء؛ لأنّه ليس في الكلام نفعلاء، ولثبوت النون في هذه اللغات كلها ».

(٤) ورويت بالقصر. وممّا روي من ذلك بالقصر والمدّ: زِلّيلى، ومِكّيثى، وحِثّيثى. وقد جعل أبو عليّ القالي المدّ في هذا كلّه شاذّا نادراً. انظر المقصور والممدود ٣٠٢، ٣٠٤. وفي المنقوص والممدود للفراء ١٦: « وزعم الكسائي أنه سمع مايفعل هذا إلاّ خصيصاء القوم... قال الفراء: لم يُسمع أحد من العرب يمدّ شيئاً من هذا، ولم يُجزْ ».

(٥) حرفت الكلمة في الأصل. انظر الإبدال لابن السكيت ٧٦.

(٦) رواها القالي عن اللحياني، وذكر فيها المد أيضا، وذكر ابن سيده أنها فوعولى. انظر المقصور والممدود ٤١١. انظر المخصص ٩٦/١٥.

(٧) قال القالي: « ولانعلم غيره ». المقصور والممدود ٣٠٣. وقال أبوحيان: « وزاد بعضهم: غُمَّيضاء وكُمَّيلاء ». ارتشاف الضرب ١٢٠ (رجب).

و(مُفْعُلان)، قالوا: مُسْحُلان، اسم موضع[١]، وشابٌّ مُسْحُلان، صـفة، أي: حسن القوام.

و(فَعْلَوَى)، قالوا: الهَرْنَوَى[٢]، وهو نبت.

و(فَعَّلان)، يقال: هم في كَوَّفان، أي: في أمر شديد. عن أبي عمرو[٣]، قال:

فما أُضحِـي وما أَمسيتُ إلاّ وإنّي منكـم في كَوَّفـانِ[٤]

و(فِيْعِلاء)، قالوا: الدِّيكساء[٥]، للقطعة[٦] من النّعم.

و(فَيْعَلاء) أيضا، قالوا: الدَّيْكَساء[٧].

و(فعَلْناة)، قالوا: خِلَفْناة، للخلاف »[٨].

وقال الشيخ أبوعلي: قد ذكره الإمام في التصغير العِوضيّ[٩].

---

(١) هو واد من أودية أُوْد، وأود ببلاد بني مازن، وقيل يربوع، وقيل بحذاء اليمامة. انظر معجم ما استعجم (أود، مسحلان)

(٢) في الأصل: البهروى. وقد ذكر ابن عصفور أن الهرنوى فعللى كالقهقرى؛ لاطّراد مجيء الواو أصلا في المضعّف الرباعي، رغم قلتها في غير المضعف؛ ولأن فعلوى بناء لم يثبت. انظر الممتع ١٢٤.

(٣) انظر كتاب الألفاظ ٦٣.

(٤) اللسان (كوف). قال ابن عصفور في الممتع ١٣٧: « فأما قولهم: هم في كوّفان، فليس فيه دليل على إثبات فَعَّلان؛ لاحتمال أن يكون فوعلان كحوفزان ».

(٥) جعله مع مابعده ابنُ عصفور في الممتع ١٣٦ فِعْلِلاء وفَعْلَلاء كطِرمساء وحَرملاء، والياء أصل كياء يستعور، ولم يجعل الياء زائدة؛ لأنّ فِيعِلاء وفَيْعَلاء بناءان لم يثبتا.

(٦) في الأصل: للقطيعة.

(٧) بعده في الاستدراك ٩٤: « لغة ».

(٨) انظر الاستدراك ٩٢-٩٤.

(٩) في الأصل: العرضي. لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب. ولم أقف على خلفناة فيما عوض فيه من المحذوف، ولافي غيره من التصغير. إلاّ أنّ سيبويه ذكر شيئا قريبا من ذلك، قال ١١٨/٢: « فإنما هذه الواو كنون عِرَضْنة؛ ألاترى أنّك كنت لاتحذفها لو كان آخر الاسم ألف التأنيث، ولم يكن ليلزمها حذفٌ كما يلزم ذلك نون عِرَضْنَى لو مددت ». وقد ذكر سيبويه خِلَفْنَة ٣٥٠/٢، ٤٠٣، قال ابن =

« و(تَفعَلاء)، قالوا: هو يمشي التَّرْكضاء، وهي مشية تبختر »[1].

قال المؤلف: أذكر هنا ماوجّهت عليه الفوائت[2] التي ذكرت هنا:

أما « حَبَنْطأٌ » فقيل: يحتمل أن تكون الهمزة بدلا من ألف « حَبَنْطَى »، كما قالوا: في « أَفْعَى »: أفْعَأ[3].

[وأمّا « ضُنْأَك »][4] كـ« عُنْظَب »، ولايكون « فُعْأَل »، وإن كان في معنى «ضِناك » لأنّ « فُعْألا » لم يثبت، وقد يكون اللفظان في معنى واحد، ويتقاربان في اللفظ، والأصول مختلفة، نحو « سَبِط، وسِبَطْر »، فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم[5].

وقال الخطّابي[6]: « ضُنْأك » على وزن « فُعْأَل »، رجل ضُنْأك، وامرأة ضنأكة، في معنى « ضِناك » للكثير اللحم، وامرأة ضِناك[7]. قال الخطّابي: وأنشد الفرّاء في « ضِناك »:

عصفور: « وكذلك (خِلَفْناة): فِعَلناة، إلاّ أنّه ليس ببناء أصليّ؛ لأنّهم قد قالوا: خِلفنة، فيمكن أن يكون هذا مُشبعا منه، وهو أولى من إثبات بناء لم يستقرّ ». الممتع ١٢٦.

(١) الاستدراك ٩٤. وقال ابن عصفور: « ولم يسمع غيره ». الممتع ١٣٣.

(٢) لم تنقط في الأصل، وبدل الواو راء فيه.

(٣) يريد: في الوقف، ثمّ أجري الوصل مجرى الوقف. انظر الممتع ١٠٤.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) انظر الممتع ٨٥ فاللفظ يكاد يكون متطابقا. وقال أبوحيان: « وفعأل ضنأك، لغة في ضناك، وقيل وزنه فُنعل كعنظب ». ارتشاف الضرب ٦٢ (رجب).

(٦) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، من ولد زيد بن الخطاب رضي الله عنه [٣١٩، ٣٨٨هـ] أخذ عن أبي عمر الزاهد وآخرين، وروى عنه الحاكم وغيره. من تصانيفه: شرح البخاري، غريب الحديث، إصلاح غلط المحدثين وغيرها. انظر بغية الوعاة ٥٤٦/١، ٥٤٧، هدية العارفين ٦٨/١.

(٧) في الأصل: والمرأة ضناكة. والتصويب من استشهاده الآتي، واللسان (ضنك).

لعمـــري لأعـــــــــرابيّةٌ بدويّةٌ   تظلُّ بسجْفَي بَيْتِها الرِّيحُ تَخفِقُ

أحـــبُّ إلينا من ضِـــناكٍ ضِفنَّةٍ   إذا فترتْ عنها المراوح تَعْـــرقُ[1]

وأما « الأُرْبُعاء » فقد يحتمل أن يكون « فُعْلُلاء » ولاتجعل همزته زائـــدة، وإن كانت في موضع تكثر فيه زيادتها، وتكون كـــ« قُرْفُصاء »[2].

وأما « أَلَنْجُوج » فقد نقل أنه[3] عجميّ فلا يثبت به مثال[4].

وأمّا / [عُنْظَاب][5] فيحتمل أن يكون إشباعا للفتحة من « عُنْظَـــب » كمـــا [٥١أ] جاء في قوله:

أعوذُ باللهِ من العَقْـــــرَابِ[6]

وكما جاء:

... ... من القَسْطَال[7]

---

(١) في الأصل: ضناك صفية. والبتان من أربعة أبيات للفرزدق في ديوانه ١/٥٥ يقولها في امرأته النـــوار، وهما مع ثالث في الحيوان ٧/١٦١ لرجل من بني نمير، قالها في امرأته وكانت حضريّة.

(٢) انظر الممتع ١٣٤ واللفظ متقارب جدًّا.

(٣) « أنه » محرف في الأصل.

(٤) انظر الممتع ١٢٧.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الألف والباء. وقد ذكر الزبيدي هذا الوزن في الزيادات إلاّ أنه لم يمـــرّ قبل فيما نقله المؤلف عنه في هذا الباب.

(٦) في الأصل: العقارب. وبعده:

الشّائلاتِ عُقَـــدَ الأذنابِ

وهو في عبث الوليد ١٥٦، شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ١/١٢١، ٢/٥٥٧، ضرائر الشّعر له ٣٣، مغني اللبيب ٤٨٧، اللسان (سبسب)، التكملة والذيل والصلة للزَّبيدي (عقرب).

(٧) يعني قول أوس بن حجر:

ولنعمَ مأوى المستضيف إذا دعا   والخيلُ خارجـــةٌ من القَسطالِ

انظر الديوان ١٠٨، الخصائص ٣/٢١٣، الصحاح (قسطل)، الاقتضاب ٢/٣٣٠، إيضاح شـــواهد الإيضاح ٣٨٣، اللسان (قسطل). والبيت في رثاء رجل يدعى أبا دليجة.

حكى اللغويّون: عُنْظَب، وعُنْظُب، وعُنْظَاب[١]، وعُنْظُوب -ويكون توجيهُه على الإشباع لـ« عُنْظُب »- والعُنْظَباء: الجراد الضخم. وقيل: هو ذكر الجراد[٢].

وأمّا « تِلِقّاعة » وبابه فمن قبيل الوصف بالمصدر؛ لأنّ « تلِقّاماً، وتلِعّاباً » مصدران وصف بهما، ودخلت التاء للمبالغة، وكذلك « رجلٌ تِلِقّاعة، وتِكِلاّمة ».

وأمّا « (تُرَامِز)[٣] فإنه (فُعالِل) كـ(عُلابِط)، ولاينبغي أن يجعل (تُفاعِلا) من الرَّمْز[٤]؛ لأنّ ذلك بناءٌ لم يثبت، ولاله اشتقاق يشهد[٥] لذلك »[٦]. قال[٧] أبوزيد: هو الجمل القويّ الشديد، وأنشد:

إذا أردتَ طلبَ المفاوِزِ ... فاعمِدْ لكلِّ بازلٍ تُرامِزِ[٨]

وأمّا « تُماضِر » فذهب بعضهم إلى أنه « تُفاعِل »، وأنه فِعْلٌ منقولٌ كـ« يزيد[٩] وتغلِب ». ولاحاجة به إلى ذلك، بل « تُماضِر » رباعي، وتاؤه فاء كـ« تُرامز ». فإن توهم ذلك لامتناع صرفه في قوله:

حَيُّوا تُماضرَ واربَعُوا صحبي ... وقِفُوا فإنّ وقوفكمْ حَسْبي[١٠]

---

(١) وروى اللحياني الكسر فيه. انظر اللسان (عظب).

(٢) انظر المقصور والممدود للقالي ٤٨٨.

(٣) في الأصل: ترامزا.

(٤) وهو مذهب ابن السراج كما في الخصائص ١٩٧/٣.

(٥) في الأصل: ويشهد.

(٦) النّص في الممتع ٩٦. وانظر الخصائص ١٩٧/٣.

(٧) النّص الآتي في الخصائص ١٩٧، ١٩٨ باختلاف يسير.

(٨) لإهاب بن عمير. انظر جمهرة اللغة ١١٥٠، ١٢١١، شرح السيرافي ٤٣٤/٦ (خ)، تهذيب اللغة ٢٠٦/١٣، اللسان (ترمز، لزز).

(٩) في الأصل: كزيد. والتصويب من الخصائص ١٩٧/٣ والكلام منقول عنه بتصرف يسير.

(١٠) في الأصل: ... واربعوا ضحيً...وقوفكم حسب. والبيت لدريد بن الصمة في ديوانه ٤٣، الوحشيات ٢٠٥، الشعر والشعراء ٢١٣، أمالي القالي ١٨٠/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٥٤. وروايته

=

فليس بشيء؛ لأنّ « تُماضِر » علم مؤنث، وهو اسم الخنساء الشاعرة[1].

وإنما مُنِع الصّرف لاجتماع التّعريف والتّأنيث، كامرأة سمّيتها بـ « عُذافر »[2].

وأما « عَدَوْلى »، وهي قرية بالبحرين، والعدوليُّ من السفن المنسوبُ إليها[3].

وشجرٌ عدوليّ: قديم، وأنشد عليه:

عليها عَدَوْليُّ الهَشيمِ وصَامِلُهْ[4]

ويروى: عَدَاميل الهشيم[5]، يعني: القديم أيضا.

فقال الفارسي: أصلها « عَدَوْلَى »، وإنما تُرك صرفه لأنه جعل اسم بقعة.

وقال غيره: لم يسمع في أشعارهم « عدولَى » مصروفا[6].

قال صالح بن محمّد: وجدت[7] لابن جنّي في التنبيه: « هي في الظاهر ذاهبة

الوحشيات: « حيوا أمامة ». وليس الشاهد فيها.

(١) في الأصل: الشاعر. والتصويب من الخصائص ١٩٨/٣.

(٢) انتهى النّقل من الخصائص.

(٣) انظر المقصور والممدود للقالي ١٥٩. وعن الأصمعي أنها منسوبة إلى قوم كانوا يترلون هجر. وعن ابن الكلبي أنهم ليسوا من ربيعة ولامضر ولامن اليمن، بل هم أمة على حدة. وعن أحمد بن عُبيد أنها جزيرة بالبحر أسفل من أوال- أكبر جزر دولة البحرين- وأوال أسفل من عمان؛ فهي اليوم شمال دولة البحرين. وقيل منسوبة إلى رجل كان يتّخذ السفين اسمه عَدَوْل. انظر شرح القصائد السبع الطوال ١٣٧، التكمة والذيل والصلة للصغاني (عدل).

(٤) صدره:

ترى جازِرَيه يُرْعَدانِ ونارُهُ

وهولزينب بنت الطّثريّ، من أبياتٍ ترثي بها أخاها يزيد. انظر الحماسة ٥١٦/١، البيان والتبين ٢١٦/١، الأمالي ٩٧/٢، شرح ديوان الحماسة ١٠٤٩، المحكم ١٢/٢، اللسان (صمل، عدل، عدمل).

(٥) انظر الصحاح (عدمل)، اللسان (عدمل).

(٦) انظر المحكم ١٢/٢، المخصص ٢٠٨/١٤، ٢٠٩، اللسان (عدل). وسيأتي للفارسي قول آخر ٤٦٢.

(٧) في الأصل: وحدث.

على أمثلة الكتاب[1]، ووجه سقوطه عندي: أن يكون أراد (عَدَوْلَل)[2]، ثمّ أبدل الثاني من المثلين ياء، ثمّ أبدل الياء ألفا، فصارت (عدولى) »[3] انتهى كلامه. وهو توجيهٌ حسنٌ سهلٌ.

فأمّا قول نَهْشَل بن حَرّيّ[4]:

فلاتأمنِ النَّوكى وإن كان دارُهمْ   وراءَ عَدَوْلاتٍ وكنتَ بِقيْصَرا[5]

فقيل: إنه أنّث بالهاء للضرورة، وهذا يؤنِسُ بقول الفارسيّ. وأما ابن الأعرابيّ فقال: هي موضع، وذهب إلى أنّ الهاء فيها وضْعٌ، لا أنه أراد « عَدَوْلى ». ونظيره قولهم: قَهْوَباة، للنَّصْل العريض[6]. فهما « فَعَولَل »[7] كـ« فَدَوْكَس »، و« فَعَلّل » كـ« سفرجل »، والواو أصلٌ في بنات الأربعة، نحو « وَرَنْتَل »؛ لأنّك إن لم تفعل ذلك، وجعلت[8] الألف زائدة، أدّى إلى بناء غير موجود[9].

---

(١) نقلت قبل قليل كلام البكري أن سيبويه ذكرها، فانظر كلامه.

(٢) وانظر ارتشاف الضرب ٩٤ (جب).

(٣) التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة ١٣١أ (خ). وجعله ابن عصفور في الممتع ١٠٣ فعولل، قال: « وحرف العلّة أصلٌ في بنات الأربعة، نحو: ورنتل؛ لأنّك إن لم تفعل ذلك، وجعلت الألف زائدة، أدّى إلى بناء غير موجود. ويكون منع صرفه للعلميّة والتّأنيث ». وانظر ٤٦١-٤٦٣ تفصيلا آخر أعاد فيه كلام ابن جنّي. وانظر المخصص ٢٠٨/١٥ فقد أطال الكلام على هذه المسألة.

(٤) نهشل بن حرّيّ بن ضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن، أحد بني نهشل بن دارم. شاعر شريف مذكور، عده ابن سلام في الطبقة الرابعة من الإسلاميين. وأبوه شاعر مذكور، وأجداده المذكورون في نسبه مشهورو الذكر ومنهم الفارس والشاعر. انظر طبقات فحول الشعراء ٥٨٣/٢.

(٥) المحكم ١٢/٢، اللسان (عدل).

(٦) انظر المحكم ١٢/٢.

(٧) في الأصل: فعول. والتصويب من الممتع ١٠٣.

(٨) في الأصل: جعلت، بلا واو. والمثبت من الممتع ١٠٣.

(٩) انظر الممتع ١٠٣.

فأمّا « حَبَوْنَى »[1] في المكان[2] « فيمكن أن يكون جملة من فعل وفاعل في الأصل، فسمّي بها »[3] .

ويحتمل « بادَوْلَى » أن يحمل على أنّ الألف نشأت عن فتحة الياء، ويكون توجيهها مثل[4] توجيه « عَدَولى »[5].

قال ابن جنّي -رحمه الله- في الخصائص: « أما (فُرانِس) فلعمري إنه لم يذكره، وظاهر أمره أنه (فُعانل)[6] من لفظ الفَرْس[7]، قال:

أأنْ رأتْ أسدا فُرانِسا آلوجهَ كرها والجبين عابسا[8]

قال بعض النحويين[9]: لقائل أن يقول: إنه « فُعالِل » كـ« عُلابِط ».

وأمّا « قُمُدّان » فيمكن أن يكون أصله « قُمُدان » خفيفا، على وزن « سُلُطَان »، وشدد كما يشدد أواخر / الأسماء لأنها آخر؛ لأنّ الألف والنون يجريان [٥١ب] مجرى تاء التأنيث، ولذلك إنما يُصغَّر من [الاسم][10] الذي يكونان فيه صدرُه، كما أنه لا يُصغّر من الاسم الذي فيه تاء التأنيث إلاّ صدره.

---

(١) محرف في الأصل.

(٢) في الممتع ١٠٣: « في اسم المكان ».

(٣) الممتع ١٠٣، ١٠٤ وفيه: « فسمّي به ». وهذا قول أبي عمرو بن العلاء. انظر شرح أشعار الهذليين ١٠٠. وسيأتي لأبي علي الفارسي في ٤٦١-٤٦٣ زيادة تخريج، وكلام أوسع.

(٤) في الأصل: بعد.

(٥) أي: أنها مثلها؛ إذ يكون أصلها: بدولى. وقد نقلت قبل قليل كلام البكري في أن سيبويه ذكرها، فانظره.

(٦) في الأصل: فعايل.

(٧) يؤيده قول أبي زيد: « الفرانس: الذي يفترس كل شيء من شدته ». النوادر ٤٠٠.

(٨) الخصائص ١٩١/٣. والبيتان في النوادر لأبي زيد ٤٠٠، النوادر لأبي مسحل ٤٧٧/٢.

(٩) لم أقف على من يقول بما سيأتي.

(١٠) موضعه مخروم.

فإن قلت: إنما تفعل العرب ذلك في الوقف!

قلت: يكون من إجراء الوصل مجرى الوقف.

و« بُرَحايا » فائت، يقال: البُرَحاء للشديدة، وخصّ بعضهم به شدّة الحمّى، و« بُرَحايا » في هذا المعنى[1].

وأما « كُنادِر » « فُعَالِل » كـ« عُذافِر »، فيكون موافقا لـ« كُدُرّ » في المعنى، مقاربا له في اللفظ، مخالفا له في الأصول كـ« سَبِط وسِبَطْر »، وهذا أولى من إثبات « فُناعل »؛ لأنه لم يستقرّ[2].

وأمّا « نِفْراج » فـ« فِعْلال » كـ« سِرْداح »، وكذلك « نِفْرِجاء » « فِعْللاء »[3] كـ« طِرمِساء ».

قال المؤلف: وأكثر هذه التوجيهات بعيدة[4] ضعيفة، ولولا الاتّباع لهذه الصِّناعة ماعرّجت عليها، وإن كان فيها تخريجٌ وارتياضٌ للطالب معطٍ[5] ملكةً للقارىء لهذه الصّناعة. والحامل عندي للنحويين على توجيه[6] هذه الفوائت التّعصُّبُ لسيبويه والأنفةُ من أن يكون يفوته معرفةُ بناءٍ من أبنية العربيّة حتّى لا يعرفه. وهذا تعصّب كثير، ومجاوزة في التعظيم؛ والاقتصادُ والإنصافُ يصل معهما من التعظيم في حقّ سيبويه مايستحقّه؛ إذ الإحاطة متعذّرةٌ ممتنعةٌ على القوى البشريّة، وحسبك تعظيما له أن يكون علماءُ العربيّة بجلّهم على سدّة البحث

(١) انظر المحكم ٣/٢٤٣.

(٢) النّص في الممتع ١١٤ إلاّ قوله: مقاربا له في اللفظ. فلعلّه ساقط من الممتع.

(٣) انظرالممتع ١٠٩، ١٣٦، ارتشاف الضرب (١٠٩ (رجب). وسيأتي الكلام عليهما وعلى نفرج، ونفرجة، وسيرتضي المؤلف أنهما مما زيد فيه النون.

(٤) في الأصل: كلها بعيدة.

(٥) في الأصل: تخريجا وارتياضا للطلب معطيا.

(٦) في الأصل: على توجيهه.

والتفتيش لم يجدوا من الفوائت إلاّ قدرا يسيرا محصورا في عدد قليل.

قال أبوبكر(١) قال أبوالفتح(٢): « وحدّثنا أبوعليّ عن أبي إسحاق، قال: يقال: رجلٌ أَفْرَج، وفُرُج(٣)، وهو الذي [لا](٤) يكتم السّر، وهو الذي(٥) يكشف عن فرجه ». انتهى. و« نِفْرِجة القلب » إذا كان جبانا غير ذي جلادة ولاحزم، « ومَثُله (نِفْعِلة)، قال الرّاجز:

نِفْرِجةُ القلب [قليل] مِالنَّيلْ ‏ ‏ ‏ يُلْقَى عليه النَّيْدُلانُ باللّيلْ(٦)

النَّيْدُلانُ: الذي يقال له الكابُوس »(٧).

قال المؤلّف: الذي قاله ابنُ جنّي؛ لأنّ كُراعا قد حكى(٨): نِفْرِجا، ونِفْرِجة، [ونِفْرِجاء](٩) ونِفْراجا. وكلّه الجبان(١٠)، واشتقاقه من فَرِج، كأنه لافؤاد له.

---

(١) لعلّه ابن طاهر. وعموما المؤلف يريد بالنقل الآتي عن ابن جني وتعليقه عليه أن يبين بُعْدَ تلك التوجيهات وضعفها، وأن يردّ كون نفراج ونفرجاء فعلال وفعللاء. وسيأتي ٣٤٧ نقل المؤلف عن الزبيدي أن نفرج نفعل، دون تعليق.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٤٤٤.

(٣) في الأصل: فروج. والمثبت من سر صناعة الإعراب، مجمل اللغة ٧٢٠، اللسان (فرج). وليس في المجمل واللسان: أفرج، بعنى الذي لايحفظ السرّ، وإنما: فُرُج، وفِرْج. والأفرج فيهما: العظيم الأليتين لاتكادان تلتقيان. وفي اللسان: « رجل أفرج الثنايا وأفلج الثنايا، بمعنى واحد ».

(٤) تكملة من سر صناعة الإعراب ٤٤٤ يلتئم بها الكلام.

(٥) في سر صناعة الإعراب: « وهو أيضا الذي ».

(٦) ما بين معقوفين ساقط من الأصل، وحرف « النيدلان » فيه أيضا. والبيتان لحريث بن زيد الخيل. انظر التكملة ٥٤٧، المنصف ١٠٦/١، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩١، ٨٩٢، شرح الملوكي ١٤٨، الممتع ٢٢٨، اللسان (فرج، ندل). و: مالنيل: من النيل. ويروى: قليل النيل.

(٧) انظر سرّ صناعة الإعراب ٤٤٤، ٤٤٥.

(٨) المنتخب ٥٣٨. وانظر المقصور والممدود للقالي ٤٥٨.

(٩) تكملة من المنتخب ٥٣٨.

(١٠) في الأصل: الحمار.

« وأما (الفِخِّيراء، والخِصِّيصاء)[1]. فهما بناءان ممدودان منه[2]، وإن كان مـدّ المقصور شاذّا عندنا لاينقاس في الضرائر، ولاغيرها »[3].

وأما « بَعْكُوكاء ومَعْكُوكاء »، ومعناه: الشّرّ والجلبة، قال ابـن القوطيّـة[4]: والأصلُ المـيمُ والبـاء[5] مبدلـة منـها؛ إذ « مَعَـك » مسـتعمل في الحـروب، وغيرها[6].

وقال غيره: « معكوكاء »: مفعولاء، « والباء من (بعكوكاء) بدل من المـيم على لغة بني مازن؛ فإنهم يبدلون من الميم باءً، إذا كانت أولا »[7].

وذكر ابن القوطية أنه يقـال: الأمـر بينـهم فَوْضُوضـاء، وفَيْضُوضـاء [وفِيضِيضاء][8]، أي: يتفاوضون فيه.

وهذه ثلاثتها تقصر أيضا.

وأما بـ« دُخَّيْلائك » فهو من مدّ المقصور، وإن كان شاذا كما قدّمنا[9].

وأما « مُسْحُلان » في اسم الموضع فقد يكون سمّي بتثنية « مُسْحُل » وإعـراب النون، كما فعل في قوله:

---

(١) في الأصل: اوالخصيصاء.

(٢) المؤلف ينقل من الممتع ١٢٨ويبدأ النّص فيه بقوله: « وعلى فِعّيلـى، ولم يجـئ منـه إلا اسمـا في المصادر، نحو: هجّيرى وقتّيى. فأما الفخّيراء...». فالضمير عائد على فعّيلى.

(٣) انظر الممتع ١٢٨. وانظر المزهر ١٠١/٢. وأجاز الكوفيون وأبوالحسن الأخفـش مـدّ المقصـور للضرورة، وللفراء من الكوفيين تفصيل في ذلك. انظر الإنصاف ٧٤٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٨.

(٤) في الأصل: القرطية. وكذا في الموضع التالي.

(٥) في الأصل: الياء. وكذا في الموضعين التاليين.

(٦) ومعنى هذا الكلام أن وزنها فعلولاء.

(٧) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٦، الممتع ١٤٤، ١٤٥، ارتشاف الضرب ١٢١ (رجب).

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما سيأتي. انظر المقصور والممدود للقالي ٤١١.

(٩) يعني: كالكلام في فخّيراء وخصّيصاء.

ألا يادِيار الحـــيِّ بالسَّبُعانِ[1]

ويحتمل أن يكون « فُعْلُلان » كـ« عُقْرُبان »، والميم غير زائـــدة، وإن كـــان موضع زيادتها؛ لأنّ ذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم[2].

وأما « الهَرْنَوَى » « فإنه (فَعْلَلَى)[3] كـ(القَهْقَرَى)، والواو أصـــليّة في بنـــات الأربعة، مثلها في (وَرَنْتَـــل) شـــذوذا، وهـــذا أولى / [مـــن جعلـــها][4] زائـــدة، فتكون الكلمة (فَعْلَوَى)؛ لأنّ ذلك بناء لم يثبت في كلامهم، وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وجدت في المضعّف باطِّراد، وفي غير المضعَّف قليلا، فجعل الواو أصـــلا [أولى]؛ لذلك »[5].

[٥٢أ]

وأمّا « كَوَّفان » فيمكن أن يكون « فَوْعَلان » كـ« حَوْفَزان »[6].

« وأمّا (الدِّيْكِساء، والدَّيْكَساء): ففِعْلِـــلاء، وفَعْلَـــلاء، كـــ(طِرْمِســـاء، وحَرْمَلاء)، والياء أصل[7] في بنات الأربعة، كما هي في (يَسْـــتَعْوِر) أصـــلا، وهـــو خماسي، و لم تجعل الياء فيهما زائدة لأنهما بناءان لم يستقرّا في كلامهم »[8].

---

(١) عجزه:

أملّ عليهـــا بالبلـــى الملوانِ

وينسب إلى بن مقبل، وابن أحمر. انظر الكتاب ٣٢٢/٢، إصـــلاح المنطـــق ٣٩٤، أدب الكاتـــب ٤٨٣، الأصول ١٩٨/٣، الخصائص ٢٠٢/٣، أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ٤٠، شـــرح المفصـــل لابـــن يعيش ١٤٤/٥، المزهر ٥٥/٢.

(٢) انظر الممتع ١٤١، ارتشاف الضرب ١١٠ (رجب).

(٣) في الأصل: فعلل.

(٤) ذهب الخرم بأكثره.

(٥) انظر الممتع ١٢٤. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) انظر الممتع ١٣٧.

(٧) في الأصل: اصلا.

(٨) انظر الممتع ١٣٦ وفيه : « زائدة فيكون وزنهما فِعيلاء وفَيعلاء لأنهما...».

قال في زيادة الياء: على « فَنْعَليل » قالوا: خَنْشَليل[1].

قال أبوبكر: قد زعم في كتاب التصغير أنّها « فَعْلَليل »، وأنها رباعيّة؛ كونها أصل[2].

قلت: والذي ذكر في التصغير أظهر؛ لأنّ النون لايحكم عليها بالزيادة إلاّ بدليل، فينبغي أن يقال: إنها كـ« عَرْطَليل »[3].

المستدركات من هذا النوع:

« (يَفْعَلّ)، قالوا: حَجَرٌ يَهْيَرّ، للصلب »[4].

قلت: قد ذكره بعدُ[5]، فاستدراكه خطأ.

« و(يَفَنْعُول)، قالوا: يَلَنْجُوج، للعود.

و(فِنْعِيلة)، قالوا: حِنْدِيرة، للحدقة، ومنه قالوا: عينٌ حَـدْرَة[6]، وفِنْطِسة، لأنف الخنزير[7]، ولكلّ أنف عظيم.

(فَعلِّين)، قالوا: رجل كِفِرِّين، للخبيث[8].

و(فَعالين)، للواحد، قالوا: أتيتك كَراهين أن تغضب.

(١) الكتاب ٢/٣٢٦. وفي الأصل: فعنليل قالوا حشنليل.

(٢) الاستدراك ١١٨، ١١٩. وانظر الكتاب ٢/١٢٠.

(٣) في الأصل: كرطليل. انظر الممتع ١٥٩. والعرطليل: الطويل.

(٤) انظر الاستدراك ١١٩.

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٤٦.

(٦) في الاستدراك ١١٩: « قالوا حدرة ». والعين الحدرة: العظيمة، أو الغليظة الصلبة، الحادّة النظر. القاموس (حدر).

(٧) في الأصل: الانف الحرير.

(٨) في الاستدراك ١١٩: « وفعلين قالوا: رجل كفّرين وعفّرين للخبيث ».

وعلى (فِعَيْلة)، قالوا: قِدْرٌ وِئَيّة[1]، للبعيدة القعر. عن أبي زيد.

وعلى (فَوْعِيل)[2]، قالوا: صَوْليب[3]، للبذر على وجه الأرض.

و(فِعِّيل)، قالوا: رجلٌ قِسِّيب، للطويل.

و(فَوْعَليل)[4] قالوا: حمامة ذات صَوقَرِير[5] في صوتها.

و(مَفْعَلين)، قالوا: رجلٌ مَقْتَوين، للخادم.

و(يَفَعَّل)، قالوا: يَرَنَّأ، للحنّاء »[6].

قلت: قال كُراع: اليَهْيَرُّ[7]: صمغ الطلح. اليَهْيَرُّ: الحجر الصلب. واليَهْيَرُ، خفيف الرّاء: الحنظل، ويقال أيضا: السَّمُّ، والباطل أيضا. ويَهْيَرَّى مقصور:

---

(١) في الاستدراك ١١٩: « وفِعيلة، قالوا: قدر وَأية ووِئيّة ». مع التنبيه على أنّ المحقق ضبط وأية بفتح الهمزة، والصواب سكونها كما في اللسان (وأى). هذا و لم أقف على وئية، بكسر ففتح فيما اطلعت عليه من كتب اللغة، وهي بهذا الضبط في الممتع ٨٧، والذي في كتب اللغة بفتح فكسر. وضبط في ارتشاف الضرب ٦٢ (رجب) كما في كتب اللغة، ثمّ نقل المحقق كلام ابن عصفور، وضبط « وئية » فيه بفتح الواو وكسر الهمزة على ماجاء في كتب اللغة مع أنّ ابن عصفور يقول في آخره: « وليس بـ(فعيلة) لأنّ ذلك بناء غير موجود ». ولاأدري كيف يكون فَعِيلة بفتح الفاء وكسر العين بناء غير موجود، وإنما الصواب فِعَيْلة بكسر الفاء وفتح العين. فلعلّ صواب ضبطه في ارتشاف الضرب أن يكون بكسر الفاء وفتح العين؛ لغرابة أن يمثل أبوحيان لفعيلة بفتح الفاء وكسر العين بهذا المثال الغريب، ويترك غيره. والله اعلم.

(٢) في الاستدراك ١١٩: « وفوعيل ». وهو خطأ.

(٣) في الأصل: صوليت. وقد وقع بالتاء في الممتع ١٢٥. ولم أقف عليه. انظر تهذيب اللغة ١٢/١٩٦، التكمبة والذيل والصلة للصغاني (صلب).

(٤) في الاستدراك ١١٩: « فوعنيل ». وهوخطأ.

(٥) في الأصل: حماسة ذات صوفريز. وفي الاستدراك: « صوفرير ». ولم أقف عليه. والمثبت من الممتع ١٤١، اللسان (صقر).

(٦) انظر الاستدراك ١١٩.

(٧) في الأصل: النهير.

الباطل[1].

ابن القوطيّة في المقصور والممدود: اليَرَنَّى، بفتح [أوله][2] وقصره: الحنّاء، فإذا ضمّ أوله همز وقصر: يُرنَّأ.

ورأيت في المجرد في نسخة صحيحة: اليَرَنّأ، بالفتح والهمز[3].

وفيه: اليَلَنْجُوج، وأَلَنْجَوج[4]. وقد قال غيره: إنّ أَلَنْجُوجا، ويَلَنْجُوجا، أعجميّان[5].

ويقال: رجلٌ عِفْرِيَةٌ نِفْرِيَةٌ وعِفِرٌّ، والمرأةُ عِفْرَة: الخبيث المُنْكَر[6]. وليثٌ[7] عِفْرِية، وعُفارية، وعِفْرِيتٌ، وعَفَرْنَى، أي: عِفْر[8]، والعِفِرِّين[9] مثله. ويقال: ليثُ عِفِرِّين: منسوبٌ إلى موضع. وليثُ[10] عِفِرِّين أيضا: دابّة مأْواها التُّراب في أصول الحيطان تُدَوِّرُ دارةً ثم تندسُّ فيها، فإذا هُيِّج رمى بالعَفَر صُعُدا[11]. والعَفَر: التّراب. من المجرّد[12].

---

(١) لم أقف في كتابيه المنتخب والمنجد إلاّ على المعنى الثاني. انظر المنتخب ٤٣٤، اللسان (هير).

(٢) تكملة يستقيم بها السياق. أخذتها من كلامه الآتي في لغة الضّمّ.

(٣) قال في المنتخب ٥٣٨: « ويقال للحِنّاء: اليَرنّى مقصور غير مهموز، واليُرنّأ مهموز مضموم الياء، واليَرنأ مفتوح الياء، ثلاث لغات ». وانظر أيضا ٢٥٢. وفي المقصور والممدود للقالي ٢٨٢: « وحكى الفراء: اليُرنّأ بضمّ الياء، واليُرنّى، على يُفعّل، بالهمز وترك الهمز ».

(٤) في الأصل: ألنجج. انظر الاستدراك ٦٧، ١١٩.

(٥) انظر الممتع ١٢٧.

(٦) في الأصل: السكر. انظر الغريب المصنف ٩١، المنتخب ٢٠٠، اللسان (عفر).

(٧) يقرأ في الأصل: وأنت، أو وأنث. انظر المنتخب ١٢٢، اللسان (عفر).

(٨) في الأصل: عبد. ولعلّ الصواب ماأثبته، إن شاء الله. والعفر: الشديد القويّ.

(٩) تقرأ في الأصل: والقعري.

(١٠) في الأصل: ولقب. والتصويب من المنتخب ١٢٢، اللسان (عفر).

(١١) في الأصل: صعد.

(١٢) الكلام من أوله موجودٌ في المنتخب ١٢٢، ٢٠٠، ٥٤٤.

قلت: أمّا « عِفِرِّين » فهو جمع في الأصل لـ« عِفِرّ » على وزن « طِمِرّ »، وسُمِّيَ بالجمع، وجعل الإعراب في النون. وكذلك « كفرّين »[1].

وأمّا « مَقْتَوينٌ »[2] فإنه جمع « مَقْتَويّ »، على حذف ياءي النّسب، والأصل « مَقْتَويُّون »، فحُذِفت ياءا النَّسب كما حذفتا[3] من أَعجمين، ووصف المفرد بالجمع تعظيما، كما قالوا للضبع: حَضاجِرُ[4]، وجعل الإعراب في النون، كما قلنا في « عِفِرّين » وقد تفعل ذلك العرب بالجمع من غير أن يُسمَّى به، وعلى ذلك قوله:

ولقد وَلدتَ بنينَ صِدْقٍ سادةً   ولأنتَ بعدَ اللهِ كنتَ السَّيِّدا[5]

فجعل الإعراب في نون « بنين »، وحذف التنوين من النون للإضافة.

وأما [كَراهِين][6] « فيمكن أن يكون جمع (كُرْهان)[7] كـ(غُفْران)، وإن لم ينطق به، ونظيره من الجموع التي لم ينطق لها / بواحد (عَبادِيد، وشَماطِيط) »[8]. [٥٢ب]

وأما « صَوْقَرير » « فـ(فَعْلَليل) كـ(عَرْطَليل)[9]، والواو أصل في [بنات]

---

(١) النّصّ في الممتع ١٣٧، ١٣٨ وحُذف منه، أو سقط، بعد قوله: وجعل الإعراب في النون، هذه العبارة: « وهذا أولى من أن يكون اسما مفردا في الأصل على وزن (فِعِلّين)؛ لأنه بناء لم يستقرّ في المفردات ».

(٢) الكلام على « مقتوين » في الممتع ١٤٣ باختلاف يسير. وانظر النّوادر ٥٠٢، ٥٠٣.

(٣) في الأصل: حذفت. والمثبت من الممتع ١٤٣.

(٤) في الأصل: كما قالوا ضبع حضاجر. وهو خطأ، وإن أيّده ماقبله في الظاهر؛ لأنّ المؤلف يريد بالمثال: أنهم أوقعوا الجمع على المفرد، ولايريد أنّ حضاجر، صفة للضبع، ولايصح أن يعتقد هذا؛ لأن حضاجر اسم للضبع لاصفة. انظر أمالي ثعلب ٣٧٧، وجمهرة اللغة ١١٣٣، الصحاح (حضجر)، المنتخب ١٢٥، اللسان (حضجر)، القاموس (حضجر).

(٥) حرِّف « صدق » في الأصل. والبيت بالإضافة للممتع في شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٥.

(٦) محرف في الأصل.

(٧) في الأصل: كُرمان.

(٨) انظر الممتع ١٣٩، ١٤٠.

(٩) في الأصل: كرطليل.

الأربعة »[1].

وأما « صَوْليت وحَوْليت » « فيمكن أن يكون الأصل فيهما (حِوريتا وصِوْلِيتا)، على وزن (فِعْليت)، كـ(عِفْرِيت)، ثمّ فتحت الفاء تخفيفا، كما قالوا في (بُرْقُع): بُرْقَع »[2] ففتحوا.

قلت: ومحافظة أيضا على صحّة الواو. قال ابن جنّي في الخصائص[3]: « دخلت يوما على أبي عليّ الفارسيّ -رحمه الله- فحين رآني قال: أين أنت؟ أنا أطلبك. قلت: وماهو؟ قال: ماتقول في (حَوْلِيت)[4]؟ فخضنا فيه، فرأيناه خارجا عن الكتاب. وصانع أبوعليّ عنه بأن قال: إنه ليس من لغة بني نزار، فأقلّ الحَفْل به ».

لحاق النّون:

قال: وعلى « فِنْعَل »، فالاسم « جِنْدَب »[5]:

قال أبوبكر: « قد جاء صفة، قالوا: لحية كِنْثَأَة، وقد كنّأت لحيته. عن أبي عُبيدة »[6].

قال أبوبكر[7]: « قد جاء من هذا الباب (فُعْلُنّة)، قالوا: سُمْعُنّة نُظْرُنّة.

---

(١) الممتع ١٤١. ومابين معقوفين مخروم في الأصل. وبعدهذا النص في الممتع: « وهذا أولى من جعلها زائدة فتكون الكلمة على وزن فوعليل؛ لأنّ في ذلك إثبات بناء لم يوجد في كلامهم ».

(٢) انظر الممتع ١٢٥، ١٢٦.

(٣) انظر الخصائص ٢٠٧/٣.

(٤) في الأصل: حوريت.

(٥) الكتاب ٣٢٦/٢ بتصرف. والنصّ في الاستدراك ١٢٥ بدون « على ».

(٦) الاستدراك ١٢٥. وانظر ارتشاف الضرب ٥٧ (رجب).

(٧) هذه أمثلة الزّيادة التي استدركها. انظر الاستدراك ١٢٦، ١٢٧.

و(فِعْلِنّة)، قالوا: سِمْعِنّة ونِظْرِنّة، للكثيرة[1] النظر والاستماع.

و(فُنْعُول)، قالوا: عُنْظُوب، لضرب من الجراد.

و(فُعْنُول)، قالوا: ذُرْنُوح.

و(نَفْعِل)، قالوا: نَرْجِس. زعم المازنيّ -رحمه الله- أنّ نونه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْلِل)[2].

و(فَعْلُون)، قالوا: زَيْتُون. وحكى بعضهم: أرض زَتِنَة، أي: ذات زيتون. فإن كان هذا صحيحا فهو « فَيْعُول »[3]. والأشبه أن يكون[اشتقاق][4] الزّيت والزّيتون واحدا.

و(نَفَوْعَل)، قالوا: جِرْو نَخْوَرِش، إذا خَرَشَ وخَدَشَ.

و[(نِفْعِل)، قالوا: رجل][5] نِفْرِج، ونِفْرِجة أيضا، للذي ينكشف فرجه. عن أبي زيد.

و(فَعَنَّل)، قالوا: رجل زَوَنَّك[6]، للقصير. عن يعقوب. وصرّف له فعلا فقال: زاك في مشيته يَزوكُ زَوَكانا[7].

---

(١) في الأصل: فعلنة قالوا سمعنة نظرنة وسمعنة ونظرنة للكثير. وقوله: للكثيرة...ورد في الاستدراك ١٢٦بعد قوله: سمعنّة نظرنّة. وعبارته: « امرأة سمعنّة نظرنّة ».

(٢) انظر المنصف ١/١٠٤. وذكر ابن دريد أنّه فارسي معرّب. انظر جمهرة اللغة ١٢٧، ٧١١، ٧٣٥، ١١٨٣.

(٣) هذا قول أبي الحسن الأخفش، كما في شرح جمل الزّجاجي لابن أبي الرّبيع ٩٢٥، ١٠٢٨. ونسبه ابن جنّي في الخصائص ٣/٢٠٣ لابن كيسان أو ابن دريد. الشّك من ابن جنّي.

(٤) تكملة من الاستدراك ١٢٧.

(٥) تكملة من الاستدراك ١٢٧.

(٦) في الأصل: وفعيل فالوا رجل زويك.

(٧) انظر كتاب الألفاظ ١٦٤.

و(فِنْعَوْلة)، قالوا: حِنْدَوْرة[1]، للحدقة.

و(فِنْعَلْوَة)، قالوا: عِنْزَهْوَة[2] للعزهاة الذي لايلهو »[3].

قلت: قد تقدّم توجيه « عُنْظُوب »[4].

« وأمّا (نَخْــوَرِش) فــ(فَعْلَلِلٌ) كــ(جَحْمَرِش)، والواو أصــلية في بنــات الخمسة. وهذا أولى من ادّعاء بناء لم يستقرّ »[5] .

و« أمّا (زَوَنّك) فــ(فَعَلَّل)[6] كــ(عَدَبَّس)، والواو أصل في بنــات الأربعــة مثلها في (وَرَنْتَل) »[7].

ولقائل أن يقول: إذا جعل المازني « نَرْجِسا » نونه زائدة، فقد أثبت « نَفْعِلا »، وليس في كلامهم!

وجوابه: أنه إذا كان جعل الحرف زائدا يــؤدي إلى بنــاء غــير موجــود، وكذلك جعله أصليا يؤدي أيضا لمثل ذلك من عدم وجود البناء؛ فإنّ الــدّخول في الأوسع من القياس أولى؛ لأنّ أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول[8].

---

(١) في الأصل: حنديره.

(٢) محرف في الأصل.

(٣) انظر الاستدراك ١٢٦، ١٢٧.

(٤) انظر ما سبق ٣٣٤.

(٥) انظر الممتع ٩٤.

(٦) في الأصل: روبك فعلل.

(٧) انظر الممتع ١٢١.

(٨) انظر الممتع ٢٦٦. وانظر شرح الملوكي ١٦٩. وقال ابن دريد في جمهرة اللغة ١١٨٢: « وأمّا فَعْلِل فلم يجئ إلاّ نرجس، وهو فارسي معرّب. وقد ذكره النّحويون في الأبنية، وليس له نظير في الكــلام. فــإن جاءك بناء على فَعْلِل في شعر قديم فاردده فإنه مصنوع، وإن بنى مولّد على هذا البناء واستعمله في شــعر أو كلام فالرّدّ أولى به ». وقال ٧٣٥: « وليس في كلامهم راء قبلها نون، ولاتلتفت إلى نرجس فإنه فارســي معرّب ». وانظر ١٢٧، ٧١١، المعرب للجواليقي ٦٠٦.

وأمّا « جِنْدَب » بكسر الجيم، فنونه زائدة في معنى « جُنْدَب » المضموم الجيم، فينبغي أن تكون نونه زائدة كهي في المضموم[1].

وأما قول سيبويه في « ضَيْفَن »: إنه « فَعْلَن »[2] فإنّ أبازيد الأنصاري خالفه فيه وزعم أنه « فَيْعَل »، وزعم أنه يقال: ضَفَنَ الرجل يَضفن، إذا جاء ضيفا مع الضّيف[3]. قال أبوالفتح[4]: كلا الاشتقاقين مذهبٌ. وقول[5] أبي زيد في هذا كأنه أقوى؛ لأنّ المعنى يطابقه؛ ألا ترى أنّ قول الشّاعر:

إذا جاء ضيفٌ جاء للضّيف ضَيْفَنٌ فأودى بما تُقْرى الضُّيوفُ الضَّيافِنُ[6]

فالضَّيْفن: الذي يجيء مع الضيف. وقولهم: ضَفَنَ يَضْفِنُ، في هذا المعنى: يشهد بأنّ « ضَيْفَناً » « فَيْعَل »، وفيه[7] شيء آخر يقوّي ماقال أبوزيد، وهو أنّ « فَيْعَلا » أكثر في الكلام من « فَعْلَن ». ولقول[8] صاحب الكتاب أيضا وجه[9]؛ لأنه وإن / [كان][10] ضيفَ ضيفٍ، فهو على كل حال ضيفٌ، فينبغي أن تكون نونه [٥٣أ]

---

(١) انظر الممتع ٢٦٩.

(٢) الكتاب ٣٢٧/٢. وانظر ٣٥٠/٢.

(٣) انظر المنصف ١٦٧/١، الممتع ٢٧١، ارتشاف الضرب ٢٠٨ (رجب).

(٤) المنصف ١٦٨/١ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: وهو قول.

(٦) في الأصل: بما يقوى الضيوف الصفاين. والبيت في النّوادر ١٨٨، الإبدال لابن السكيت ١٤٩، السيرافي النحوي ٦٢٤، والمنصف ٢٧/٣ أيضا، المجمل ٥٦٤، الصحاح (ضيف)، شرح الفصيح للزمخشري ١٩٥، اللسان (ضيف، ضفن).

(٧) في المنصف ١٦٨/١: « فيعل. فهذا قول. وفيه...»

(٨) في الأصل: ويقول.

(٩) في المنصف ١٦٨/١: « والقول الأول أيضا وجه ». وصاحب القول عنده أبوعثمان المازنيّ.

(١٠) موضعه مخروم.

زائدة[1].

وفي المجرّد: ضَفَنتُ[2] مع الضّيف أَضْفِنُ ضَفْناً، وهو الضَّيفن، وتابع الضَّيف. وتابع التّابع: الضِّفْنينُ[3]. وضَفَنْت إلى القوم أَضْفِنُ ضَفْناً: إذا أتيتهم حتّى أجلس[4] إليهم.

لحاق التاء:

« قال: وعلى (تِفْعَلَة)، فالصفة (تِحْلَبة)[5].

قال أبوبكر: قد جاء (تِفْعَل) اسما، قالوا: تِتْفَل، لولد الثعلب. عن الكسائي »[6].

قال كُراع[7]: يقال للثعلب: تُتْفُل بضم التاء والفاء، وتُتْفَل بضم التاء وفتح الفاء، وتِتْفِل بكسر التاء والفاء، وتِتْفَل بكسر التاء وفتح الفاء، وتَتْفُل بفتح التاء وضمّ الفاء. خمس لغات.

قال المؤلف[8]: « قد جاء (تُفَعِّل)[9] قالوا: تُنَوِّط، اسم الطائر »[10].

---

(١) انتهى النقل من المنصف.

(٢) في الأصل: ضفته. وماأثبته أنسب لما بعده.

(٣) انظر المنتخب ٢٠٧.

(٤) في الأصل: تجلس، أويجلس، أونجلس. فهو غير منقوط الأوّل.

(٥) الكتاب ٣٢٧/٢. والنص منقول من الاستدراك ١٣٠.

(٦) الاستدراك ١٣٠.

(٧) انظرالمجرّد ٣١١، المنتخب ٥٣٧.

(٨) القول الآتي للزبيدي.

(٩) تقرأ في الأصل: تتفل.

(١٠) الاستدراك ١٣١ وفيه: « اسم لطائر ». و « تنوط » لم يضبط في الأصل، على عادة الناسخ في ندرة الضبط. وضبط في الممتع ٩٧بضم النون، قال ابن عصفور: « كأنه في الأصل تُنُوِّط فعل مبني للمفعول ». وبهذا ضُبط في القاموس (بشر).ولم أقف على هذا الضبط في غيره من المعاجم التي اطّلعت

=

قلت: هذا نقل كما يكون النقل في الأعلام، وهو الكثير، ومنه « تُبَشِّـــر »[1]، وهو طائر.

لحاق الميم:

« وليس في الكلام (مَفْعُل)، بغير الهاء »[2].

قال أبوبكر: « قد روى الكوفيون (مَفْعُلا) بغير هاء، قالوا: مَكْرُم، ومَعُـــون، ومَقْبُر »[3].

« وعلى (مِفْعِل) فالاسم نحو (مِنْخِر). فأما (مِنْتِن، ومِغِـــيرة) فهمـــا مـــن (أغار وأنتن)، ولكن كسروا لكسرة التاء والغين[4].

قال أبوبكر: قد قال في باب عِلَلِ[5] ماتجعلـــه زائـــدا: إنّ (مِرْعِـــزَى) هـــي (مَفْعِلا)، ولكن كسرت الميم كما كسرت مع[6] (مِنْخِـــر) لكســـرة مابعـــدها[7].

عليها، وإنما فيها تُنَوِّط، وتَنَوُّط. والثاني أثبته سيبويه، ونقله عنه الزبيدي، فهو غير مراد هنا، وإنمـــا المـــراد الأوّل، ويدلُّ عليه أنّ سيبويه ذكر تُفُعِّل اسما، ومثل له بتُبُشِّر، ونقله عنه الزبيدي، فـــلا يكـــون في هـــذا استدراكٌ عليه. انظر الكتاب ٣٢٧/٢، الاستدراك ١٣٠. وانظر الأصول ٢٠٧/٣.

(١) لم يضبط في الأصل. وفيه لغتان: تُبُشِّر، بضم التاء والباء، وذكرها سيبويه، وتُبَشِّـــر، بضـــم التـــاء وفتح الباء. انظر الكتاب ٣٢٧/٢، الأصول ٢٠٧/٣، والاستدراك ١٣١، الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٢٨/٢.

(٣) انظر الاستدراك ١٣٤ وفيه: « مَعْوُر ». وهو تحريف. انظر اللسان (عون)، المزهر ١١/٢.

(٤) الكتاب ٣٢٨/٢. والنص منقول من الاستدراك ١٣٥. وقد سبق في ٥٥ الكلام علـــى « مـــنتن » وأصله.

(٥) في الأصل، والاستدراك ١٣٥: « علم ». والمثبت من الكتاب ٣٤٣/٢. وســـيذكر المؤلـــف هـــذا الباب بعد قليل كما أثبته.

(٦) في المصدرين نفسهما: « ميم ».

(٧) الكتاب ٣٤٤/٢. وانظر ٢٤٨/٢، والممتع ٧٧/٢ وفيه: « وقد أجاز الوجهين ســـيبويه ». يعـــني: الإتباع، وأن يكون مِفْعِل. وانظر كلام أبي علي الفارسي في المسائل البغداديات ٩٩، ١٠٠. وقـــد مضـــى

=

فـ(مِنْخِرٍ) على هذا القول كـ(مِغِيرة[1] ومِنِتِن)، وقد جعله هنا أصلا على خلاف ماذكره هناك »[2].

قال أبوبكر: « قد جاء من هذا الباب (مَفْعَلّ)، قالوا: مَكْوَرٌّ، للعظيم الروثة.

و(فَعْلَم)، قالوا: جَذْعَم، للغلام الصّغير -يعنون: الجَذَع- وشَدْقَم »[3].

قلت: استدراكه « المَكْوَرّ » خطأ؛ فإنّ الإمام قد ذكره بعدُ في باب العلل[4].

قال المؤلف: الحمل على التغيير في الميم: لأنّ « مَفْعِلا » كثير، كـ« المَنْكِب، والمَعْطِس »، وكون الكسرة أصلا يجعله[5] لانظير له؛ ولأنّ الخاء المكسورة تطلب بالمجانسة، كما في « مِنِتِن، ومِغِيرة »، وإن كان الإتباع في « مِغِيرة » أمكنُ، [لأنه][6] ليس فيه حاجز ساكن كما في اللفظتين المذكورتين، ولكن الساكن كما قلناه كلاحاجز.

لحاق الواو:

قال: « وعلى (فَعَوْعَل)[7] فالصفة[8] (عَثَوْثَل، وقَطَوْطَى، وشَجَوْجَى)[9].

شيء من كلام سيبويه على مرعزى وتعليق المؤلف في ٣٢٥-٣٢٧.

(١) في الاستدراك ١٣٥: « كمِغْير ». وهو تحريف.

(٢) انظر الاستدراك ١٣٥.

(٣) انظر الاستدراك ١٣٦. وليس فيه: الصغير.

(٤) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٥) في الأصل: فجعله.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٧) في الأصل: تفوعل.

(٨) في الاستدراك ١٣٩: « فالاسم ». وهو خطأ.

(٩) الكتاب ٢/٣٢٨ باختلاف يسير. وفيه وفي الاستدراك ١٣٩: « غَدَوْدَن » بدل شجوجى.

قال أبوبكر: قد قال في [غير][1] هذا الموضع: إنّ (قَطَوْطَى وشَجَوْجَى) على زنة (فَعَلْعَل) »[2].

واستُدرك:

« (فَعَلُوَّة)، قالوا: جَبَرُوَّة[3]، للتجبُّر.

و(مُفْوَعَلّ)، قالوا: مُهْوَأَنّ[4]، للمكان البعيد.

و(فِعْلُولٌ)، قالوا: فِلْطُوس[5] وفِلْطاس، للكمرة[6] العظيمة، بكسر الفاء وضمّ العين. عن أبي عُبيدة »[7].

أما « مُهْوَأَنّ » فزعم السيرافي أنه على وزن « مُطْمَأَنّ »[8]. وهذا غير صحيح؛

---

(١) تكملة من الاستدراك ١٣٩ يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: فعلل. انظر الاستدراك ١٣٩. وقد نصّ سيبويه ٢/١١١، ٣٢٩، ٣٤٥ على أنه فعوعل، وقال ٢/٣٨٦: « وأما المَرَوْرَاة فَمنزلة الشجوجاة، وهما بمنزلة صمحمح، ولاتجعلهما على عثوثل؛ لأنّ مثل صمحمح أكثر، وكذلك قطوطى ». قال أبوعليّ في التكملة ٥٤٩: « والألف في قَطوطىً منقلبة عن اللام التي هي واو في قَطَوَان، وأجاز سيبويه أن يكون فعوعلا، وأن يكون فعلعلا. وهذا القول الثاني أولى، ولايكون فَعَوْلى؛ لأنه لم يجئ في الكلام شيء على هذا المثال ». وانظر المسألة في شرح السيرافي ٦/٨٩ (خ)، الممتع ٢٨٢-٢٨٤، وشرح الشافية للرضي ١/٢٥٣ وقد نسب السيرافي القول بأنه فعوعل أو فعلعل إلى الجرمي، وجعل قول سيبويه أنه فعوعل فقط. ومثله نسب الرضي إلى سيبويه، إلاّ أنه نسب القول بأنه (فعلعل) إلى المبرّد.

(٣) نقله ابن جنّي عن الكوفيين. انظر الخصائص ٣/٢٠٦. وهو في اللسان (جبر) بفتح الباء وإسكانها.

(٤) ورد في شعر رواه أبوعمر الشيباني. وفيه لغة ثانية وهي كسر الهمزة. انظر كتاب الألفاظ ١٠٩، القاموس المحيط (هون).

(٥) في الأصل: فنطوس.

(٦) في الأصل: للكرة.

(٧) الاستدراك ١٤٠. وفي القاموس المحيط (فلطس): « والفِلطاس والفِلطَوس والفِلطِيس، كقرطاس وجِردَحل وزِنبيل ». و لم يذكر اللغة التي حكاها أو عبيدة.

(٨) انظر شرحه ٦/٤٣٣، ٤٣٤ (خ).

لأنه ليس بجارٍ على فِعْل؛ إذ لايحفظ « اهْوَأنّ ». وما ردّ به [أبوالفتح بـــن جنّـــي][1] قول السيرافي: من أن الواو لاتكون أصلا في بنات الأربعة مـــن غـــير المضـــعّف[2]، لايلزم؛ إذ قد جاءت أصلا في بنات الأربعة من غير المضعّف في « وَرَنْتَل »، وهو غير مضعّف.

فإن قيل: أصالتها في غير المضعّف لاتُرتَكبُ[3] إلاّ لموجِب.

قيل: الموجِب هنا أنه ليس من أبنية كلامهم « مُفْوَعَلّ »، لكنَّ الذي منع مـــن ذلك ماذكرناه[4].

---

(١) محرف في الأصل. انظر الممتع ١٢٨.

(٢) انظر الخصائص ٣/١٩٥.

(٣) في الأصل: لاتتركب.

(٤) انظر الممتع ١٢٨.

هذا باب الزّيادة من
غير موضع [حروف][1] الزّيادة

قال: وعلى « فِعِّل »، فالاسم « حِمِّص، وجِلِّق، وحِلِّز »، ولانعلمه جاء / [٥٣ب] صفة[2].

« يقال: امرأة حِلِّزة، للقصيرة. ومنه: الحارث بن حِلِّزة »[3].

قال أبوبكر: « على (فُعْلَل) فيهما فالاسم[4] نحو (عُنْدَد) »[5].

أما « عُنْدَد » فمشكل؛ لأنه ينبغي أن يكون « فُنْعَلا »؛ للدليل الذي تراه في « عُنْصَل »، وهو أنّ هذا البناء لم يجئ وهو غير مخفف إلاّ بالزيادة، وأكثرها النون، إلاّ قليلا، فإما أن يكون دلّ عليه اشتقاقٌ أو يكون سمع فيه الضّمّ، ويكون مخففا لأصلَ بناء، وإذا كان كذلك لم ينبغِ أن يحكم على النون بالزيادة؛ لأنه لادليل عليها. وكذلك الكلام في « عُنْبَب »، وقد أدخل ماهو مخفف ضرورة لأصل بناء نحو[6] « قُعْدُد »[7] فلايبعد هذا.

قال: وعلى « فِعَلّ »، نحو « مِجَنّ »[8].

---

(١) تكملة من الكتاب ٣٢٩/٢ يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: وحلق وحلوط لانعلمه. انظر الكتاب ٣٢٩/٢.

(٣) انظر الاستدراك ١٤٤. والحارث بن حلزة، من بني يشكر بن بكر، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، عده ابن سلام في الطبقة السادسة. انظر طبقات فحول الشعراء ١٥١/١.

(٤) « فيهما فالاسم » تأثّر بالخزم.

(٥) الاستدراك ١٤٥ وليس فيه: « فيهما ». وهو في الكتاب ٣٢٩/٢.

(٦) في الأصل: نحن.

(٧) قال ٣٢٩/٢ قبل نصّه السابق: « ويكون على فُعْلُل في الاسم والصفة، فالاسم: سُردد ودُعبب وشُربب، والصفة: قُعْدد ودُخلل ».

(٨) « مجن » محرف في الأصل. انظر الكتاب ٣٣٠/٢ .

قال أبوبكر: « (مِجَنّ) (مِفْعَل)، من الجُنّة، وليس بـ(فِعَلّ) »[1].

أبوبكر[2]: قد ذكره سيبويه قبل هذا « مِفْعلا »[3] فدلّ ذلك على أنه في هذا[4] الموضع غير ذلك، وأنه اسم على « فِعَلّ »، لانعرفه. والذي يظهر لي أنهما قولان؛ فإنه يمكن أن يكون مشتقّا من الجُنّة، فيكون « مِفعْلا »، ويكون مشتقّا من « مَجَنَ »، أي: صلب واشتدّ[5]. و« المِجَنّ » الذي هو التّرس، يمكن أن يكون مشتقّا منهما[6]، وإن كان جعله من الأوّل أظهر.

قال أبو عثمان الأُشْنانْداني[7] أتيتُ التّوزيّ[8] بغريبة رجوت بها الحظوة عنده والوجاهة لديه، فقلت: إنّ سيبويه أخطأ في « مِجَنّ »، فقال: وزنه « فِعَلّ ». فقال: مالكم معشر الأغمار كم ذا ينحلّ منكم؟ العرب تقول: مَجَنَ الشيء، إذا صلب واشتدّ، فما منع « مِجنًّا » أن يكون « فِعَلاّ » من هذا؟! قال أبوعثمان: فما أتيت مجلسه أيّاما حياءً منه[9].

---

(١) انظر الاستدراك ١٤٥.

(٢) لعله ابن طاهر، فالنص ليس في الاستدراك، كما أنني لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: مجنا. وما أثبته يستقيم به الكلام. على أنّي لم أقف على مانقله في الكتاب.

(٤) في الأصل: في غير هذا.

(٥) في الأصل: واسد.

(٦) أي: الصلابة والاشتداد.

(٧) سعيد بن هارون [ت: ٢٥٦هـ] والأشنانداني نسبة إلى أشنان محلّة ببغداد. كان نحويّا لغويّا راوية بصريا. أخذ عن أبي محمّد التّوزيّ، وأخذ عنه ابن دريد. له من المصنّفات معاني الشعر . انظر نزهة الألباء ١٥٥، معجم الأدباء ٣/٣٨٦،٣٨٥، بغية الوعاة ١/٥٩١، ٢/١٣٧.

(٨) أبومحمد عبدالله بن محمد بن هارون [ت: ٢٣٨هـ] والتوزي نسبة إلى مدينة توّز. من أكابر علماء اللغة. أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وقرأ على الجرمي كتاب سيبويه. من مصنفاته: كتاب الخيل، النوادر، الأضداد، وغيرها. انظر أخبار النحويين البصريين٨٥، طبقات النحويين واللغويين ١٠٦، نزهة الألباء ١٣٥، هدية العارفين ١/٤٤٠.

(٩) الحكاية في شرح ابن خروف ١٣٩ (تحقيق خليفة بديري).

وأرى « الماجِن والمُجُون » من هــذا؛ لأنــه يصــلب في الباطــل فيكــون كـــ« المِجَنّ » -« فعلاً »- من جهة الصلابة، كما يقــال لــه: القَــرَّاع، لشــدّته. فيختلف الوزن للاشتقاق، كما مَدِينة تكون « فَعِيلَة » من « مَــدَن »[1]، و« مَفْعِلَــة » من « دِنْت »، أي: موضع طاعة الملك.

واستدرك « فِعْلَلا » « رِمْدِد، ورِمْدَد »[2].

قال الشيخ أبوعلي: يمكن أن يكون تخفيفا[3]، من « رِمْــدِد »، فاســتدراكه خطأ[4].

ووقع في الكتاب « الزُّمَّج » بالجيم[5].

قال أبوسعيد: إنّ المعروف في اللغة أنّ « الزُّمَّج » بالجيم، اسم؛ لأنه الطــائر الجارح المعروف[6]. وفيما فسّره ثعلب عن سيبويه « الزُّمَّح » بالحاء، فهذه صــفة[7]. وقيل: « الزُّمَّح » من الرّجال: الضّيق الخلق. ويقال: القصير.

ويقال: رجل زُمَّل، وزُمَّال، وزُمَّيل، وزُمَّيْلة، وزُمَّالة، وهــو الكســلان[8]. ويقال: مرَّ زامِلاً، ومَرّ[9] يَزْمُلُ: كأنه يمشي [في][10] شِقٌّ من نشاطه. وكأنــه ضــدّ

---

(١) تقرأ في الأصل: مدينة. والقول بأنها فعيلة مذهب الأخفش والفرّاء. انظر اللسان (مدن).

(٢) انظر الاستدراك ١٤٦.

(٣) يعني: رمدَد بالفتح، فتح تخفيفا. انظر الممتع ٨٧.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٢٩/٢.

(٦) وجهُ اعتراض السيرافي أنّ سيبويه ذكره صفة، وهو اسم.

(٧) انظر شرح السيرافي ٢/٦ (خ). وهو في تفسير غريب مافي كتاب سيبويه مــن الأبنيــة لأبي حــاتم ١٦٢: الزُّمّح، بالحاء، وفي ١٠٩: الزمد، بالجيم. والزمح بالحاء أنسب لما ذكره سيبويه؛ لأنه ذكره صفة.

(٨) انظر المنتخب ٢٣٨، القاموس المحيط (زمل).

(٩) في الأصل: ورمل. انظر المنتخب ٢٣٨.

(١٠) تكملة من المنتخب ٢٣٨ يلتئم بمثله الكلام.

الأوّل.

ويقال: رجلٌ دِنَّبَةٌ، ودِنّابة، ودِنّامة[1]، للقصير، بدال غير معجمة.

قال أبوبكر: « والإمَّر من السّائمة[2] كلّها: الولد ». قال كُراع[3]: والإمَّـر: الجدي[4]، والإمَّر: العَناق. ويقال: ماله إمَّر ولا إمَّرة، أي: شيء. ورجلٌ إمَّر: أحمق. ورجلٌ إمَّر[5]: مبارك مقبِلٌ عليه المال.

والإمَّعة والإمَّع: الذي لارأي له. وامرأةٌ إمَّعة كأنها [منه][6]. كراع: واشتقاقه من « تأمَّع واستَأْمَع »[7]. والإمَّعة: المترددُ في غير ما صَنْعةٍ. والإمَّعة: الذي لايثبت إخاؤه.

والفلِزّ: خَبَث[8] ما أذيب من جواهر الأرض: الذهب والفضة والصُّفْر والرصاص[9]. ويقال: هو جواهر الأرض[10]، المذكورة. ويقال: الفلِزّ: التِّبْر، ما لم يُصَغ[11].

---

(١) في الأصل: دبابة ودنابة، وأهمل نقط دنّبة. وقد سبق ذكر دنابة ودنامة ٣٢٤.

(٢) في الأصل: الشائمة.

(٣) انظر المجرد ١/٢٠٦، ٢٠٧، المنتخب ٥٧٠.

(٤) في الأصل: المعدى. انظر المجرد ١/٢٠٦، تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية ١١٠.

(٥) في المجرد ١/٢٠٧: « أمْز »، بفتح الهمزة وسكون الميم، ولايتناسب مع سياق الكلام.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. وما نقله المؤلف موجود باختلاف يسير في المجرد ١/٢٠٨. وانظر المنتخب ٥٧٠ أيضا. وفي اللسان (أمع): « وقول من قال: امرأة إمّعة، غلط، لايقال للنساء ذلك ». وفي القاموس المحيط (أمع): « ولايقال: امرأة إمعة، أوقد يقال ».

(٧) هذا ليس في كتابي كراع السابقين، وعادة المؤلف أن ينقل من المجرد. وهو في اللسان (أمع) عن أبي عُبيد. وانظر القاموس المحيط (أمع).

(٨) يقرأ في الأصل: حيب.

(٩) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١١٥، المنتخب ٢٨٢، القاموس المحيط (فلز).

(١٠) انظر القاموس المحيط (فلز).

(١١) انظر المنتخب ٢٨٢.

فأمّا القلزّ، والقُلُزّ، بالقاف: فالنحاس الذي لايَعْمَلُ فيه الحديد شيئاً[1].

والعُنْبَبُ: كثرة الماء / وأنشد[2] ابن الأعرابيّ: [٥٤أ]

عَيْناً بِغَضيانَ ثَجُوجَ العُنْبَبِ[3]

وعُنْبَبُ: موضع. وقيل: وادٍ[4]. وحمله ابن جنّي على أنه « فُنْعَل »، قال: لأنه يَعُبُّ الماء[5].

و« رجلٌ تُبَّعُ نِساء »[6]، عن كُراع في المجرّد[7]: إذا جد في طلبهنَّ. والتُّبَّع[8]: الظلّ؛ لأنه يتبع الشمس. والتُّبَّع: واحد التَّبابعة: ملوك اليمن، سمّوا بذلك لأنهم يتبع بعضهم بعضا، كلّما[9] هلك واحد قام مقامه آخر تابعا له على مثال سيرته. والتُّبَّع: ضربٌ من اليَعاسيب، أحسنها وأعظمها، وجمعه تَبابِيع، تشبيها بأولئك الملوك، ولذلك ألحقوا الياء هنا ليشعروا بالهاء هناك.

---

(١) انظر المنتخب ٥٦٣، اللسان (قلز).

(٢) « وأنشد » تأثر بالخرم. انظر اللسان (عنب) فالنّصّ فيه.

(٣) قبله:

فصَبّحتْ والشّمسُ لم تَقَضَّبِ

انظر اللسان (عنب).

(٤) انظر شرح السيرافي ٦/٦ (خ)، معجم ماستعجم (خُبَيت). وهو في الثاني بضم الباء الأولى.

(٥) ومثله قُنبَر. انظر ارتشاف الضرب ٥٧ (رجب). وفي معجم ما استعجم (خُبَيت): « قال أبوالفتح: عُنبب، تجعل النون أصلا لمقابلتها الأصول نحو باء حُبرج وعين بعثط، فهو إذاً كنون صُنتع، وإن كان اشتقاقه من عبَّ يعُبّ لكثرة ماء هذا الوادي، فهو فُنعل ».

(٦) في الأصل: سا.

(٧) في الأصل: المتجرّد. وفي اللسان (تبع): « عن كراع حكاها في المنجّد، وحكاها أيضا في المجرّد ». انظرالمنجّد ١٤٩. وفي المجرّد ٣٠٧/١: « التِّبْعُ والتُّبَّعُ: الذي يتبع النّساء ويحبّهنّ ».

(٨) في الأصل: والتبع والتبع. مكرر.

(٩) في الأصل: كما.

وقول أبي ذؤيب:

وعليهما مَسْرُودَتانِ قضاهما   داودُ أوصَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ[1]

سَمِعَ أنّ «داود» -عليه السلام- سُخِّر له الحديد فكان يصنع منه ما أراد، وسَمِع أنّ «تُبَّعا» عملها، وكان «تُبّع» أمر بعملها ولم يعملها بيده؛ لأنه كان أعظمَ شأنا[2].

وزادوا الهاء في التبابعة[3] لإرادة النَّسب.

(١) انظر جمهرة أشعار العرب ٢٤٧، المفضّليّات ٤٢٨، شرح أشعار الهذليين ٣٩، منتهى الطلب ١٣٥/٩، المحكم ٤٤/٢، المخصص ٣٤/١٣، اللسان (تبع). والمسرودة: الدِّرع. وقضاهما: فرغ من عملهما، أو قطعهما.

(٢) انظر شرح أشعار الهذليين ٣٩.

(٣) في الأصل: القباعة.

هذا باب الزِّيادة من
موضع اللام والعين إذا ضوعفتا

قال أبوبكر: قد جاء « فُعُلْعُلٌ »، قالوا: رجلٌ كُذُبْذُب. وقد جاء « كُذُّبْذُبٌ » « فُعُّلْعُل »[١].

قال أبوعليّ في الحجّة[٢]: « وذكر أبوزيد بيتاً ذكر أنه لجُرَيبة بنِ الأَشْيَم، جاهليّ:

فإذا سمعتَ بأنني قد بعتُكمْ بِوِصالِ غانيةٍ فقُلْ كُذُّبْذُبُ[٣]

قال أبوزيد[٤]: « كُذُّبْذُب »: كاذب. وحُكِي عن أبي عمرو في تفسيره: كَذِبٌ. فالكلمة على تفسير أبي زيد صفة، وعلى ما حُكِي من تفسير أبي عمرو اسمٌ، فيكون المبتدأ المضمر: ذاك كاذب[٥]، وعلى قول الآخر: ماسمعتَه[٦] كذِبٌ.

وهذه الكلمة تُحكَى فيما شذّ عن سيبويه من الأبنية، ولولا ثقة أبي زيد، وسكون النّفس إلى مايرويه، لكان ردّها مذهبا؛ لكونه على مالانظير له؛ ألا ترى

---

(١) في الأصل: فعنعل. انظر الاستدراك ١٥١. وعبارته: « وفعلعل، قالوا: كذّبذب ». وانظر شرح السيرافي ٢/٦/٤٣٢، ٤٤١.

(٢) انظر الحجّة ١/٢٤٧، ٢٤٨.

(٣) النّوادر ٢٨٨، إصلاح المنطق ١٨٩، كتاب الألفاظ ١٧٥، جمهرة اللغة ٣٠٤، شرح السيرافي ٦/٤٤١ (خ)، الخصائص ٣/٢٠٤، المحكم٦/٤٩٠، اللسان (كذب). وفي الحجّة: « قد بعته ». وفي إصلاح المنطق: « تقول كُذُبْذُبُ ». بالتخفيف، ضبطا لانصّاً، وهو المناسب لرواية تقول ». على أنّ ابن السّكيت قد ذكر في كتاب الألفاظ: التّخفيف والتّشديد، ثمّ أنشد البيت، وقد ضبط فيه بالتّشديد، وفيه: « فقل » على خلاف مافي إصلاح المنطق.

(٤) في الأصل: أبوبكر.

(٥) أي: على قول أبي زيد. والنصّ في الحجّة ١/٢٤٨: « القائل ذلك كاذب ». وانظر النوادر ٢٨٨.

(٦) في الحجة ١/٢٤٨: « ماسمعت ».

أنّ العين إذا تُكرّرُ مع اللام في نحو « صَمَحْمَح، وجَلَعْلَع »، لاتُكرّرُ إلاّ مرّتين، وقد تكرّرت في هذه ثلاث مرّات، ومع ذلك فقد قالوا: مَرْمَرِيس، فتكرّرت الفاء مع العين[1] فيها ولم تتكرّر في[2] غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن تَرُدَّه، فكذلك[3] مارواه أبوزيد من هذه الكلمة »[4].

فالكذِب، والكُذبذب، والكِذاب، والكِذّاب، على ماذكرناه واحد. وكذا قال كُراع. ويقال: ماكَذَّبَ أن فعل كذا، أي: ماكعّ ولالَبِث.

والجُلَعْلَع: الجَمَلُ الحديد النّفس الشّديد. والجُلَعْلَع: الجُعَل. والجُلَعْلَة: الخُنْفساء. وحكَى كُراع في جميع ذلك: جَلعلع، بفتح الجيم واللامين جميعا[5]. وقيل: الجُلعلع: خُنْفَساء نصفها طين، ونصفها خَلْق.

قال الأعلم[6]: « وزعم الفرّاء أنّ (صَمَحْمَحاً) وماأشبهه (فَعَلَّلٌ) مثل « سَفَرْجَل »، وأنكر أن يكون (فَعَلْعَلا)، قال: ولو كان (فَعَلْعَلا)، لتكرير لفظ العين واللام فيه، لجاز أن يكون (صَرْصَر) على (فَعْفَع)[7].

والقول ماقاله سيبويه، والذي احتجّ به الفرّاء غير صحيح؛ وذلك أنّ الحرف لايجعل أبدا في الفعل، ولافي الاسم زائدا حتّى توجد فيه ثلاثة أحرف سواه تُكَوِّنُ

---

(١) في الأصل: الغين.

(٢) في الأصل: مع.

(٣) في الأصل: فكان. والنصّ في الحجة ٢٤٨/١: « أن يردّ ولايقبل فكذلك ».

(٤) انتهى النقل من الحجة.

(٥) انظر المنتخب ١١١، المحكم ٢٠٠/١، اللسان (جلع).

(٦) انظر النّكت ١١٦٤. وانظر شرح السيرافي ١١/٦ (خ).

(٧) المذهب منسوب إلى الكوفيين في الإنصاف ٧٨٨-٧٩٣، المساعد ٣٢/٤، ٦٢، شرح التّصريح ٣٦٠/٢.

فاء الفعل[1] وعينَه ولامَه، فلذلك لم يجز أن يجعل (صَرْصَرَ) (فَعْفَعَ)[2]؛ لأنّا لو جعلناه كذلك كنّا قد أسقطنا من الفعل لامه[3]، وإذا جعلنا في (صَمَحْمَح) عين[4] الفعل[5] / مكرّرة استقام ولم يَفسد؛ لأنّا لم نجعل العين ساقطة. وممّا يُبطِلُ قول الفرّاء قولهم[6]: جُلَعْلَع، لو سلكنا به مذهب (سَفَرْجَل) لم يكن له نظير في كلام العرب؛ لأنه ليس في كلامهم (سُفَرْجَل)[7]، ومتى خرج اللفظ من أبنية العرب الصحيحة كان خروجه عن الأبنية أحد الدلائل على زِيادة الحرف ».

[٥٤ب]

قلت: وذكر ابن الأنباري في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[8]: أنّ الكوفيين قالوا: لايلزمنا على قولنا[9] نحوُ « احْقَوْقَفَ الظَّبيُ، واغْدَوْدَنَ الشَّعر »[10]، وشبهه، فإنه على وزن « افْعَوْعَل »؛ لأنّا نقول: إنه[11] على وزن « افْعَوْعَل » لأنه ليس في الأفعال ماهو على وزن [« افْعَلَّل »، فقلنا: إنه على وزن][12] « افْعَوْعَل »، بخلاف ماهنا[13]؛ فإنه في الأسماء ماهو على وزن « فَعَلَّل »، نحو « سَفَرْجَل ».

---

(١) في الأصل: لجعل.

(٢) في الأصل: صرصراً فعفعاً.

(٣) من قوله: فلذلك لم يجز إلى هذا الموضع ليس في النّكت، فلعله مما سقط منه.

(٤) في الأصل: غير.

(٥) يريد به الميزان.

(٦) « قولهم » مخروم في الأصل.

(٧) في النكت ١١٦٤: « مثل سفرجل ». وضبط سفرجل فيه بالفتح.

(٨) الإنصاف ٧٩١، ٧٩٢. بتصرّف.

(٩) في الإنصاف ٧٩١: « على كلامنا ». والمراد: على ماذهبنا إليه.

(١٠) في الأصل: البعير. واغدودن الشّعر: طال.

(١١) في الإنصاف ٧٩١: « لأنا نقول: إنما قلنا ». فتصرف فيه المؤلف على مايبدو، وسيأتي مثله.

(١٢) تكملة من الإنصاف ٧٩١.

(١٣) في الأصل: هاهنا.

وكذلك لايلزم على قولنا نحوُ « جُلَعْلَع »؛ فإنه على وزن « فُعَلْعَل »؛ لأنّا نقول ذلك[1] لأنه ليس في الأسماء ماهو على « فُعَلَّل » بضمّ الأوّل، وإذا خرج اللفظ عن أبنية كلامهم دلّ ذلك على زيادة الحرف فيه.

والذي يدلّ على ذلك أهم قالوا في « ذُرَحْرَحٍ »: ذُرَّاح[2]، فأسقطوا أحد المثلين، ولوكان خماسيّا لم يُبْنَ منه « ذُرَّاح » على « فُعّال »، نحو « كُرّام، وحُسّان ». فبان الفرق بينهما.

ثمّ قال: احتجّ البصريُّون بأنّ الظاهر العين واللام قد تكرّرتا فيه، فوجب أن يكون وزنه « فَعَلْعَلا »؛ ألا ترى أنه إذا تكرَّرت العين في نحو « ضرَّب، وقتَّل »، كان وزنه « فعّلَ »، أو تكررت اللام في نحو « احْمَرَّ، واصْفَرَّ »، كان وزنه « افْعَلَّ ». وكذلك هاهنا لمّا تكررت اللام والعين في « صَمَحْمَح » كان وزنه « فَعَلْعَلا »؛ لتكررهما فيه، هذا هو الظاهر فمن ادّعى قلبا بقي مرهَنا بإقامة الدّليل[3].

ومنهم من تمسّك بأن قال[4]: أجمعنا على أنه يقال في جمع « صَمَحْمَح، ودَمَكْمَك »: صَمامِح، ودَمامِك، ولايكادون يجمعون ماكان على خمسة أحرف أصول جمع تكسير إلاّ على استكراه، فإذا جمعوا حذفوا الحرف الأخير، فقالوا في « سَفَرْجَل »: سَفارِج، فلو كان « صَمَحْمَح » كذلك، ولم يكن فيه زائدٌ، لوجب أن يُحذفَ الحرفَ الأخير، فيقولوا: صماحم، ودَماكم، فلمّا لم يُقل، دلّ [على][5]

---

(١) في الإنصاف ٧٩١: « لأنّا نقول: إنما قلنا إنه على وزن فُعلعل ». فتصرف المؤلف في النّص باستبداله باسم الإشارة.

(٢) في الأصل: درحرج دراج.

(٣) انتهى النّقل من الإنصاف.

(٤) هذا دليل آخر للبصريّين. انظر شرح الشافية للرّضي ١/٦٣، ٦٤.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

ماقلنا.

وإنما كان حذف الحاء الأولى أولى من الثانية، والميم؛ لأنّهم لو حذفوا الحاء الأخيرة فقالوا: صَماحم، لصار وزنه « فَعالِع »، وليس في كلامهم شيء يجعل[1] فيه عين الفعل[2] طرفا، ممّا هو على ثلاثة أحرف فصاعدا، ولوحذفت الميم الأخيرة لاجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد، وذلك مستثقل.

---

(١) في الأصل: يفعل.

(٢) يريد به: الميزان. وقد سبق مثله في النّص المنقول من النّكت للأعلم.

هذا باب لحاق
الزّيادة بنات الثلاثة من الفعل

قال الأعلم[١]: « إن قال قائلٌ هذا المثال لايجيء أبدا إلاّ مزيدا بالألف، فما معنى قوله: مزيدة وغير مزيدة[٢]؟

قيل له: أراد أنّ كلَّ فِعلٍ كان ماضيه على أربعة أحرف فإنّ مستقبله مضموم الأوّل زائدا كان أو أصليّاً، فالأصلي نحو « دَحْرجَ يُدَحْرِجُ »، والزّائد نحو « أكرمَ يُكْرِمُ، وقاتل يُقاتلُ ». والأصل في كلّ ماماضيه على أربعة أحرفٍ أن يضمَّ أوّل مستقبله، وتعاد حروف ماضيه، كقولك: قاتل يُقاتل، ودحرج يُدحرجُ ».

قول سيبويه: « ولكنّهم حذفوا الهمزة في باب / أفعل من هذا الموضع »[٣]. [٥٥أ]

قال الشيخ أبوعليّ[٤]: يريد في المضارع من « أفعَلَ »، يقول: إنّ الهمزة حذفت هنا للكثرة لمكان استعمالها؛ فإنها زائدة، وفي الكلمة مايكون عوضا من ذهابها، وهو الحرف الذي يزاد عليها لمعنى المضارعة، وأنها قد حذفت في « كُلْ، وخُذْ » للكثرة، لّما كانت تُستثقل وليس ثَمَّ مايكون عوضا منها، فهو هاهنا أمكن. وجعل-رحمه الله- العلة في حذف الهمزة في « أُكْرِمُ، ويُكرمُ، وتُكرم، ونُكرم »[٥]

---

(١) انظر النّكت ١١٦٤، ١١٦٥. وانظرشرح السيرافي ٦/١٥، ١٦ (خ).

(٢) يريد قول سيبويه في الكتاب ٢/٣٣٠: « فأما الهمزة فتلحق أوّلا، ويكون الحرف على أفعل، ويكون يَفعلُ منه يُفعِل، وعلى هذا المثال يجيء كلّ أفعل، فهذا الذي على أربعة أحرف أبدا يجري مستقبله على مثال يُفعِل في الأفعال كلّها مزيدة وغير مزيدة ».

(٣) الكتاب ٢/٣٣٠. و« أفعل » موضعه في الأصل مخروم.

(٤) كلام الشلوبين هذا مما علقه على كتاب سيبويه، ولم أقف عليه منقولا عند غير المؤلف، وقد أشار الشلوبين إلى هذه المسألة في التوطئة ٣٢٥، ٣٢٦.

(٥) في الأصل: في اكرم ويكرم واكرم. وبما أثبته يستقيم الكلام.

واحدة، ولم يقل: إنها حذفت مع همزة المتكلّم أوّلا ثم حمل سائر أخواتها عليها، من حروف المضارعة، كما قال النّحويون، لمّا كان حذفها مع الهمزة ليس على قياس؛ لأنه ليس قياس الهمزتين إذا اجتمعتا أن تحذف إحداهما، وإذا كان الأمر على هذا فمن أين يقال: إنّ أصلها أن تحذفَ مع الهمزة ثمّ حُذفت مع سائر حروف المضارعة بالحمل على الهمزة؟! بل يجب أن يقال ماقال الإمامُ: من أنّ الحذف فيها كلّها للكثرة والاستثقال، كما في « خُذْ، وكُل »؛ للكثرة والاستثقال، على غير قياس، وهو هنا ممكن جدّا؛ إذ الهمزة زائدة، وحين تُحذف يُزاد في الكلمة غيرُها، فتكون عوضاً من ذهابها، وهي قد حذفت في « خُذ وكل »، وليست[1] بزائدة، ولايُزاد بعد حذفها مايكون كالعوض منها.

وجعل –رحمه الله– الهمزة من « يُؤثفين »[2] زائدة، فكان ثباتها ضرورة، ولم يجعلها أصلية على أن يكون « يُؤثفين »[3] من قوله:

...تأثَّفَكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ[4]

---

(١) في الأصل: وهي حذفت في خذ وخذ ليست.

(٢) في الأصل: الهمزة موثفين. وهذا من قول خطام المجاشعي:

وصاليات ككما يُؤثفين

انظر الكتاب ٣٣١/٢. وهو أيضا في ١٣/١، ٢٠٣، معاني القرآن للأخفش ٢٣٠/١، المقتضب ٩٥/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠، الأصول ٤٣٨/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٦٤/١، ٢٠٢/٢، ٢٥٤ (ط)، ١٨/٦ (خ)، المسائل البصريّات ٥٣٩/١، المسائل المنثورة ١١٣، المسائل البغداديّات ٣٩٨، التّكملة ٥١٥، المنصف ١٩٢/١، تفسير أرجوزة أبي نواس ٧٩، سرصناعة الإعراب ٢٨٢،٣٠٠، النّكت ١١٦٥، الاقتضاب ٣٣٥/٣، شرح الكافية للرضي ٣٨٧/١، ٣٦٤/٢، اللسان (رنب، ثفا). والصاليات: الأثافي؛ لأنها صليت بالنار حتّى اسودّت. وتقدير الكلام: ومثفيات إثفاءً مثل إثفائها حين نصبت للقدر. انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٨٨٤/٢، ٨٨٥.

(٣) في الأصل: مدثفين.

(٤) تمامه:

=

إذ معناه: أحاط بك الأعداء بالرِّفد، فهو [على][1] هذا قريبٌ من معنى « يُؤَثْفين »؛ لأنّ معناها: يُنصبنَ للقدر، فكأنهنّ أحطن بها، فلا يكون في البيت ضرورةٌ، ويكون « يُؤَثْفين » « يُفعْلَين »، مثل « يُسَلْقَين »، لّما كان جعلها من « أثفيتُ »[2] التي همزتها زائدة أقوى من جهة المعنى، كأنّ كلام العرب في هذا المعنى: الذي هو إحاطة الأحجاربالقدر[3]. والذي ثبت عنها « ثَفيتُ القِدرَ »، ولم ينقل أحدٌ عنهم « أثّفتُ[4] القِدرَ »، وإن نقلها أحدٌ عنهم فذلك غيرُ معروفٍ؛ فلهذا ما عدل الإمام عن جعل همزة « يُؤثفين » أصلية، مع أنه ليس فيها ضرورة، إلى جعلها زائدة الذي فيه الضرورة.

قوله: « وقالت ليلى الأخيليّة:

كُراتُ غُلامٍ من كِساءٍ مُؤَرْنَبِ[5]

لاتقذفنّي بركنٍ لاكِفاءَ له   وإن تأثّفك...

والبيت للنابغة الذبياني. انظر الديوان ٢٦، المنصف ١٩٣/١، الاقتضاب ٣٣٧/٣، اللسان (رنب، ثفا)، خزانة الأدب ٣١٦/٢.

(١) تكملة يلتئم بها السياق.

(٢) الكتاب ٣٣١/٢.

(٣) في الأصل: كالقدر.

(٤) في الأصل: اثفيت. قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٤٩/١٥: « والأُثفية أفعولة من ثفيت...وقال الليث: يقال: الأثفية فعلوية، من أثّفت. قال ومن جعلها كذلك، قال: أثّفت القدر، فهي مؤثّفة، قال النّابغة...» وأنشد البيت السابق. ثمّ قال: « وأمّا قول النّابغة...فإنه عندي ليس من الأثفية في شيء، وإنما هو من قولك: أثفت الرجلَ آثِفُه أثفا، إذا تبعتَه ».

(٥) في الأصل: كساه. انظر الكتاب ٣٣١/٢. وصدره:

تدلّتْ إلى حُصٍّ ظِماءٍ كأنّها

وهو في الديوان ٥٦، المنصف ١٩٢/١، النّكت ١١٦٥، الاقتضاب ٤٢٢/٣، اللسان (رنب). قال ابن السيد: « وصف قطاة انحطّت إلى فراخها. ومعنى حصّ الرؤوس: لاريش عليها لصغرها. وشبّهت =

أتى به شاهدا على مثل مااستشهد عليه بالبيت [الذي قبله][(١)]، وشاهده فيه « مُؤَرْنَب »، حيث كان وزنه عنده « مُؤفْعَل »، فـ« مُؤفْعل » لم تثبت فيه الهمزة كما لاتثبت في « يُؤفعل »، وحكم عليه بأنّ وزنه « مُؤفعل »، ولم يجعل وزنه « مُفَعْللا »؛ لغلبة زيادة الهمزة أوّلا في بنات الثلاثة، فهي بذلك لايحكم بأصالتها إذا كانت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول إلاّ بدليل يلزمه بذلك الحكم بزيادتها، وأن يكون ثباتها ضرورة.

فإن قيل: لِمَ لم يحكم على « أرنب ومُؤرنب »[(٢)] بأن الهمزة فيهما[(٣)] أصلية، ويستدلّ على أصالتها فيهما بأنّ « مُؤفعلا » لايوجد في كلام العرب، ولكون[(٤)] الهمزة فيهما أصلية يؤدي إلى كون « مُؤرنب » « مُفَعْلَلا » وهو كثير في الكلام، ويكون استدلاله بـ« مُؤَرْنَب » / على أصالة الهمزة فيه وفي « أرنب »، مثل استدلاله بـ« تَمَعْدَد » على أصالة الميم في « مَعَدّ[(٥)] وتَمَعْدد »؛ ألا تراه حكم على الميم فيهما بالأصالة لمّا كان كونها زائدة[(٦)] يؤدّي إلى أن يكون « تَمَعْدَدَ » « تَمَفْعَلَ »، و« تَمَفعل » قليلٌ في الكلام؟

[٥٥ب]

الفراخ في صغرها وانضمامه في العشّ وما عليها من الزّغب بكرات صنعها غلام من كساء مؤرنب، وهو الذي خلط فيه وبر الأرانب، وهذا من بديع التشبيه ».

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) ظاهره في الأصل: يؤرنب.

(٣) في الأصل: فيها.

(٤) في الأصل: لكون، بدون واو. وزدتها لربط الكلام.

(٥) « معد » موضعه مخروم. انظر الكتاب ٣٤٤/٢، التعليقة ٢٨٢/٤، التّكملة ٥٥٣، المنصف ١٢٩،١٣٠/١، شرح الملوكي لابن يعيش ١٥٣.

(٦) في الأصل: زائدا.

فالجواب: أنه إنما حكم بزيادة الهمزة في « أَرْنَب ومُؤَرْنب »، مع أنّ ذلك يؤدي إلى أن يكون « مُؤَرنَب » « مُؤفْعَلا »، وذلك غير موجود، لحكاية[1] قول العرب: كساءٌ مَرْنَبَانيٌّ[2]، إذا عُمل من أوبار الأرانب؛ فـ« مُؤَرْنب » بمترلة « مَرْنَبانيّ »، ولاهمزة فيه، فهمزة « مُؤَرْنَب » زائدة أيضا؛ فإنّ « مُؤَرنَبا » يقلُّ وجودُه في كلام العرب، وفي قلّة وجوده دليلٌ على زيادة همزته وأنّه[3] على غير قياس؛ إذ لو كانت أصليةً، وكان على القياس، لم يكن فيه مايوجب قلته[4]. وهذا الاستدلال بمترلة استدلاله بقلة « مَنْ أنت زيدٌ »[5] فالرفع على أنّ التّقدير: مَن أنت ذِكرُك زيدٌ، وأنه ليس التقدير: مَن أنت مذكورُك زيدٌ؛ إذ لوكان التقدير: مَن أنت مذكورُك زيدٌ، لم يكن فيه مايوجبُ قلّتَه، من جهة أنّ المبتدأ هو الخبر، فهو إذاً قد جاء على ماينبغي، وماجاء على ماينبغي يجب كثرته، وإن قلّ[6] فلامعنى لقلّته. وأما « تَمَعْدَدَ » فإنه يكثر استعماله، وفي كثرة استعماله دليلٌ على مجيئه على القياس.

قوله: « كما يجيء (تُفعَلُ، ونُفعَلُ، وأُفْعَلُ) في كلّ فعل على مثال (يُفعَلُ) »[7].

يعني: أنّ كلَّ فِعْلٍ مبنيٍّ لما لم يُسمَّ فاعلُه إذا كان ماضيا فإنه لابدَّ له من أن

---

(١) في الأصل: لمكان.

(٢) « مرنباني » محرف في الأصل.

(٣) في الأصل: وانث.

(٤) في الأصل: قلبه.

(٥) في الكتاب ١٦٢/١: « والذي يُرفع عليه حنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لايستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار مايُنصب فيه. ومثله قول بعض العرب: من أنت زيدٌ، أي: من أنت كلامُك زيدٌ، فتركوا إظهار الرّافع كترك إظهار النّاصب...».

(٦) في الأصل: قال.

(٧) الكتاب ٣٣١/٢.

يكون مضموماً أوله، مكسوراً ماقبل آخره، ولايجوز فيه أكثر من هذا، إلاّ ماكان على أكثر من ثلاثة أحرف، متحرّك الثاني، نحو « تَغافل »، فإنه يجوز[1] فيه مع هذا ضمّ ثانيه، أو ماكان منه في أوله ألف وصلٍ[2]، فإنه يحدثُ فيه ضمّ [ثالثه. وكان هذا فيهما خوفَ] اللبس[3]. هذا في الماضي، فأمّا المضارع فإنه يكون -زائداً [وغير زائد][4]- مضمومَ الأوّل، مفتوحَ ماقبل الآخر.

قوله: « يعني: في ضمّ الياء »[5].

راجعٌ لـ« يُفْعَل ».

قوله: « وهذه الثلاثة شبّهت بالفعل »[6].

يعني: أفعَلَ، وفَعَّلَ، وفاعلَ.

قوله: « فكذلك جاء على مثال (يَتَغافلُ، ويُتَغافلُ) »[7].

يعني: على مايقتضيه مثل « يَتغافل، ويُتغافل »، في الأصل، من الفتح والكسر؛ فإنهما كانا يجب لهما في الأصل فتح العين فيما لم يسمّ فاعله، وكسرها في الفاعل؛ لأنّ هذا هو المطَّرد.

قوله: « وفتحت العين في (يَتَغافل) »[8].

---

(١) لّما قال قبل هذا: لايجوز، قال هنا: يجوز، ويريد الوجوب.

(٢) نحو: اُنْطُلِق.

(٣) في الأصل: ليس. ومابين معقوفين تكملة بمثلها يلتئم الكلام. وخوف اللبس، أمّا في تغافل فإنه يلتبس بالمضارع المبني للمعلوم، إذا كان في أوله التاء، في حالة الوقف. وأما ماكان في أوله ألف الوصل، نحو: انطلق، فإنه يلتبس بالأمر إذا اتصل بما قبله، ووقف عليه، نحو: هذا استخرج.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٣١/٢ وفيه: « ضمة ».

(٦) الكتاب ٣٣١/٢ وبعده: « من بنات الأربعة التي لازيادة فيها، نحو: دحرج ».

(٧) الكتاب ٣٣٢/٢ وفيه: « كذلك » بلافاء.

(٨) الكتاب ٣٣٢/٢.

يعني: لمّا أمنوا التباس « يُتغافل »[1]؛ لفتح ياء[2] « يَتَغافل »، من حيث أنّ ضمّ الياء إنما يكون للمفعول، وفتحها إنما يكون للفاعل استغنوا عن التفرقة بينهما بفتح ماقبل الآخر في فعل المفعول، وفتح العين في فعل الفاعل، وحركوا [ماقبل][3] الآخِر منهما بأخف الحركات ليكون ذلك أخفّ عليهم، وإن كانوا لم يستغنوا بضمّ أول الفعل الذي للمفعول، وفتح الفعل الذي للفاعل، في « يفْعل »، من جهة أنّ الضّمّ فيها قد يكون وهي مبنية للفاعل إذا كان ماضيا منقولا[4].

قوله: « و لم تضمّ زائد (تَفَعَّلَ) »[5].

يعني: و لم تضمّ مايزاد على « تَفَعّلَ » وأخواها من حروف المضارعة[6] كما تَفعل ذلك فيما هو أكثر من ثلاثة أحرف وأوله همزة[7]، فما سواها لاتجريها[8] مجراها؛ بما فيها من معنى المطاوعة، وخروجها عن مثال « دَحْرَج ».

---

(١) بـ: يَتغافل.

(٢) في الأصل: تاء.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) يريد: أفعَل وفعّل من فعل، نحو: أنزلته، ونزّلته، والمضارع منهما: يُنزِلُ، ويُنَزِّلُ، فهذان منقولان من نزل، والنقل هنا يراد به التّعدية. انظر التكملة ٥١٧، التعليقة ٤/٢٦٣.

(٥) الكتاب ٢/٣٣٢ وفيه: « زوائد ».

(٦) مثل: أَتَكَلّمُ، وتَتَكَلّمُ، ويَتَكَلّمُ، ونَتَكَلّمُ.

(٧) مثل: أُذْهِبُ، وتُذْهِبُ، ويُذْهِبُ، ونُذْهِبُ.

(٨) في الأصل: سواها تجريانها.

[٥٦أ]

هذا باب / ماتسكّنُ أوائله من الأفعال المزيدة

قوله: « وأما (هَرَقتُ وهَرَحْتُ) فأبدلوا مكان الهمزة الهاء »[١].

لّما زعم سيبويه -رحمه الله- ذكر[٢] أبنية الأفعال كلّها، وكانَ « هَراح، وهَراق » وزنهما على ظاهر أمرهما « هَفْعَل »[٣]، و« أَهْراق، وأهْراحَ » وزنهما أيضا على ظاهر أمرهما « أهْفعل »، و« هفعل[٤]، وأهفعل » ليسا من الأبنية التي ذكر للأفعال، احتاج أن ينبّه عليهما، ويبينهما ليجريان بذلك على ماتقدّم، فقال: إنّ « هَراق » أصله « أراق »، والهاء فيه مبدلة من الهمزة؛ لثقل الهمزة وخفتها[٥]، وكونهما من مخرج واحد، وإنّ « أهراق » أصلها كذلك « أراق »[٦]، إلاّ أنهم زادوا فيها الهاء عوضا من نقل[٧] حركة عينها إلى ماقبلها؛ إذ هي بذلك قد ضعُفت وتعرّضت للحذف، ومِن حذفها يتبيّن لك أنّ وزنها « أَفْعَل »، فقد جريا على ماتقدّم ذكره.

قلت: أصل « أرقت » « أرْوَقْتُ، أو أرْيَقْت »، بالياء أو بالواو، على[٨]

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٣. وفي الأصل: الحاء.

(٢) في الأصل: فزعم سيبويه رحمه الله من ذكر. والنص بهذا الشكل لايستقيم مع مابعده، ولايصلح أن يكون أوّل الكلام له.

(٣) في الأصل: فعال. وهذا لايجري مع ماسيأتي.

(٤) في الأصل: فعال.

(٥) الضمير عائد على الهاء.

(٦) في الأصل: راق.

(٧) في الأصل: ثقل.

(٨) في الأصل: وعلى.

الخلاف في ذلك؛ لأنه يحتمل أن يكون من « راقَ الشيء يَرُوقُ »؛ لأنّ الماء له صفاء ورقّة فكأنه يروق، ويحتمل أن يكون من « راقَ الماءُ يَريقُ »، إذا انصبّ، حكاه الكسائي[1]. قال البطليوسي[2]: والدليل على أنّ الهاء في « هرقت وأهرقت » ليست فاء الفعل، على ماتوهّم من ظنها كذلك، أنها لو كانت كذلك للزم أن يجري « هرقت » في تصريفه مجرى « ضربت »، فيقال: هرقت أَهْرِق هرقا، كما يقال: ضربت أضرب ضربا، وكان يلزم أن يجري « أهرقت » في تصريفه مجرى « أكرمت » ونحوه من الأفعال الرباعيّة الصحيحة، فيقال: أهرقت أهرق إهراقا، كما يقال: أكرمت أكرمُ إكراما، ولم تفعل العربُ شيئاً من ذلك، وإنما[3] يقولون في تصريفه: هَرقت أُهَرِيق، فيفتحون الهاء، وكذلك يفتحونها في اسم الفاعل منه[4]، فيقولون: مُهَرِيق، وفي اسم المفعول، فيقولون: مُهَرَاق؛ لأنها بدل من همزة لوثبتت في تصريف الفعل لكانت مفتوحة؛ ألاترى أنك لو صرفت « أرقت » على ماينبغي من التصريف، ولم تحذف الهمزة منه، لقلت في مضارعه[5]: يُؤَرْيِقُ، [وفي اسم فاعله: مُؤَرْيِق][6]، وفي اسم مفعوله: مُؤَرَاق، وقالوا في المصدر: هِراقة، كما قالوا: إراقة. وإذا صرّفوا « أهرقت » قالوا في المضارع: أَهْرِيقُ، وفي المصدر: إهراقة، وفي اسم المفعول: مُهْرَاق، وفي اسم الفاعل: مُهْرِيق، فأسكنوا الهاء في

---

(١) انظر اللسان (هرق).

(٢) انظر الاقتضاب ٢٤٢/٢، ٢٤٣ بتصرف يسير. وقد نقل النّص البغداديّ في خزانته ٢٧٨/٩، ٢٧٩.

(٣) في الأصل: انهم، فيكون معطوفا على خبر الدليل، وهو: أنها. والمثبت من الاقتضاب ٢٤٣/٢، وهو أحسن وأوضح.

(٤) في الأصل: هرقت اهرق فيفتحونها في اسم الفاعل منه.

(٥) في الأصل: في تصريفه. والمثبت من الاقتضاب ٢٤٣/٢، وهو الأنسب للسياق الآتي.

(٦) لم يرد في الأصل، وأثبته من الاقتضاب ٢٤٣/٢.

جميع تصاريف الكلمة، فهذا يدلّ على أنها فعل رباعي معتلّ، وليس بفعل صحيح، وأنّ الهاء فيه بدلٌ من همزة « أرقت »، أو عوضٌ، كما قلنا. قال العُدَيل بن الفُرْخ العِجلي[(١)]:

فكنت كمُهْرِيقِ الذي في سِقائهِ لِرَقْـرَاقِ آلٍ فوقَ رابيَةٍ صَلْدِ[(٢)]

وقال ذو الرُّمَّة:

فلمّا دنتْ إهْراقةُ المـاءِ أنْصَتَتْ لأَعْزِلَهُ عنها وفي النّفس أن أُثني[(٣)]

قوله: « فلمّا جاء حرفٌ أخفّ من الهمزة لم يُحذف في شيء »[(٤)].

يريد: لم يُحذف في « مُهَرِيق »، وما جرى مجراه؛ لخفّته، يعني: الهـاء؛ لأنـه أخفّ من الهمزة.

قوله: « وأما الذين قالوا: أهْرَقت، فإنما جعلوها عوضا من حـذفهم العـين، وإسكانهم إيّاها »[(٥)]

هذا يبيّن لك أنّ مراده -رحمه الله- بقوله في أوّل الكتاب[(٦)]: إنّ السـين في « أسْطاع » عوضٌ من ذهاب حركة العين، أنّ السين زيدت / عوضا مـن ذهـاب حركة العين من العين لِمَا لحقها من الضعف بذلك، لامن ذهاب حركة العين مـن الكلمة كما توهمه أبوالعبّاس المبرِّد عليه[(٧)].

[٥٦ب]

---

(١) من شعراء الدولة المروانية، يلقب بالعَبَّاب. انظر خزانة الأدب ١٩٠/٥، ١٩١.

(٢) البيت في اللسان (هرق)، خزانة الأدب ٢٧٩/٩. ويروى: « جلدِ ».

(٣) البيت في ديوانه ١٧٨٣، تذكرة النحاة ٦٩٤، اللسان (هـرق)، خزانـة الأدب ٢٧٩/٩. وبهـذا البيت ينتهي النّقل من الاقتضاب.

(٤) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٦) انظر الكتاب ٨/١، ٤٢٩/٢.

(٧) انظر الانتصار ٢٧٠، ٢٧١، شرح السيرافي ٨٣/٢-٨٦ (ط)، ، الممتع ٢٢٤/١، شـرح الكتـاب

=

قوله: « كما جعلوا ياء « أَيْنُقٍ » وألفَ يمانٍ عوضا »[1].

قد ذكر [ما][2] في « أينق » في غير هذا الموضع[3].

قال الأعلم[4]: « فإن قال قائل: فهلاّ عُوِّضت الياء في موضع الواو، فقيل: أنْيُق.

قيل له: لو قيل: أَنْيُقٌ، لجاز أن يَتوهَّمَ مُتوَهِّمٌ أنّ الياء[5] ليست بعوض، وأنّ الألف في (ناقة) بدلٌ من ياء، والأصل (نيقة)، فعوَّضوها في [غير][6] موضعها؛ ليزول هذا التَّوهُّمُ ».

للصفار ٣٨٤-٣٨٨.

(١) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) قال سيبويه ٣١٧/١: « كما قالوا: أينق، لّما حذفوا العين جعلوا الياء عوضا. وقال ١٢٩/٢: « ومثل ذلك أينق إنما هو أنوق في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا ». قال ابن سيده في المحكم (نوق) ٣٥٣/٦: « وقال ابن جنّي مرة: ذهب سيبويه في قولهم: أينق، مذهبين: أحدهما: أن تكون عين أيْنُق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت في التقدير: أونق، ثمّ أبدلت الواو ياء؛ لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت أيضا بالإبدال. والآخر: أن تكون العين حذفت ثمّ عوضت الياء منها قبل الفاء. فمثالها على هذا القول: أيفُل،وعلى القول الأوّل: أعفل ».

(٤) النّكت ١١٦٦. وانظر شرح السيرافي ٢٤/٦ (خ).

(٥) في الأصل: الهاء.

(٦) تكملة من النكت ١١٦٦.

هذا باب مالحقته الزّوائد من بنات الثلاثة وأُلحِقَ ببنات الأربعة

استدرك الزّبيدي من هذا الباب(١): « (افْعَيَّل) قـالوا: اهْبَيَّخَ الرّجـلُ، إذا تبختر، و(افْعَوْلَلَ)(٢) قالوا: اعْثَوْجَجَ البعيرُ، إذا أسرع، و(افْوَنْعَلَ) قـالوا: احْوَنْصَلَ الطَّائرُ، إذا أخرج حوصلته ».

قال: وذكر صاحب العين هذه الأفعال، و لم أسمعها لغيره ولا أحقّها(٣).

قلت: وحكى(٤): « بعض اللغويين: سَنْبَلَ الزّرعُ، وأَسْبَلَ، ودَنْقَعَ(٥) الرّجـلُ، إذا افتقر، فكأنه لصق(٦) بالدَّقعاء، وماحكاه أبوعبيدة(٧) من [قـولهم: كَنْثَـأتُ](٨)، وكَنَّأتُ، فلاحجّة في شيء من ذلك، على إثبات (فَنْعَـلَ)، بـل تكـون النّـون أصليّة، وهي على وزن (فَعْلَل)، كـ(دَحْرج)، ويكون (سَـنْبَلَ) مـن (أَسْـبَلَ)،

---

(١) انظر الاستدراك ٢٠٥.

(٢) في الأصل، والاستدراك: افعوعل. وهو خطأ. انظرالممتع ١٧١.

(٣) في الأصل: ولااحما. والنّصّ ليس في الاستدراك. وفي الممتع ١٧١: « فلـم يـذكرها إلاّ صـاحب العين، فلا يلتفت إليه ». انظر العين ١/٢٢١، ٣/١١٧، ٣/٣٥٩. ونصه في اعثوثج: « والعثوجج: الـبعير السريع الضخم المجتمع الخلق، يقال: اعثوثج اعثيثاجا ». كذا مرة بتكرار الجيم، ومرة بتكرار الثـاء، فلعـل صوابه: اعثوجج اعثيجاجا، هذا بناء على سياق النص، وماوراه المؤلف، وإلاّ فهو بتكـرار الثـاء صـوابٌ أيضا. انظر القاموس المحيط (عثج).

(٤) الكلام إلى آخره في الممتع ١٧١، ١٧٢.

(٥) في الأصل: ديقع.

(٦) في الأصل: اعق. والمثبت من الممتع ١٧١.

(٧) انظر الاستدراك ١٢٥، ٢٠٨.

(٨) محرف في الأصل.

كـ(سَبِط) من (سِبَطْر)، وكذلك (دَنْقَع)[1] من (الدَّقْعاء)، و(كَنْثَأ) من (كَثّأ) »[2].

وحكى ابن جنّي في شرح التصريف عن أبي عليّ[3]: أنه جعل « رَهْيَأ » « فَعْيَل »، وجعل الياء زائدة، ولم يجعل الهمزة زائدة. وهو مذهبٌ سديد.

فإن قيل: هلاّ جعل الهمزة زائدة، وجعل الياء أصلا، فكانت تكون الكلمة على هذا « فَعْلأ » دون « فَعْيَل »، وإن كان هذان بناءين[4] مفقودين في الفعل، ولِمَ عدل إلى زيادة الياء دون الهمزة، وقد زيدت الهمزة في قولهم: امرأة ضَهْيَأة[5]؟ أوْهَلاّ جعل الهمزة والياء جميعا من الأصل؟

قيل: لايجوز أن يكونا جميعا من الأصل؛ لأنّ الياء لاتكون أصلا في بنات الأربعة، إلاّ في التّضعيف، نحو « صِيصِيَة »[6]، فلمّا لم يمكن لم يكن بدٌّ من زيادة أحد الحرفين فعُدل إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة؛ لأنه [لو][7] جعل الهمزة هي الزائدة، دون الياء لاجتمع في هذا[8] شيئان مكروهان:

أحدهما: أن يكون في الأفعال مثال « فَعْلأ » بوزن « دحرج ».

والآخر: زيادة الهمزة غير أوّل.

فإذا ذهب ذاهبٌ إلى أنّ الياء زائدة، فإنما في قوله هذا شيء واحد مكروه،

---

(١) في الأصل: ديفع.

(٢) ذكر ابن عصفور في الممتع ٥٦، ٢٦٧، ٢٦٩، والمؤلف فيما سبق في المستدركات ٣٤٦ نقلا عن الزبيدي، أنّ كنثأو، وزنه فنعلو، والنون زائدة، واستشهدا بما رواه أبوعبيدة من قولهم: كَنْثأت لحيته. وذكر ابن عصفور في الممتع أيضا ٨٢ أنّ نون كنثأة أصلية.

(٣) في الأصل: على أبي علي. انظر المنصف ١/١١٠، ١١١ والنص الآتي فيه بتصرّف يسير.

(٤) في الأصل: بناءان.

(٥) في الأصل: صماه.

(٦) في الأصل: صصه.

(٧) تكملة من المنصف ١/١١١يلتئم بها الكلام.

(٨) في الأصل: هذان.

وهو أنّ الفعل على « فَيْعَلَ »[1]، فليس في هذا القول شيء مكروه أكثر من أنه على « فَيْعَلَ »، وكلّما قلّ المستكره كان أقيس، ومع هذا فإنه جعل الياء في « رَهْيَأَ » زائدة مثلها في « حِذْيَمٍ، وطِرْيَمٍ، وعِثْيَرٍ »، وفي[2] موضع الواو من « جَدْوَلٍ، وجَهْوَرَ »، فالذي ذهب [إليه][3] في هذا هو القياس، والذي تركه ليس بقياس[4].

قال المؤلّف: قال كُراع: رَهْيَأ رأيَه، إذا لم يحكمه[5]، ورَهْيَأ، إذا لم يُقدم على الأمور، ورَهْيَأ فهو مُرَهْيِئٌ، وذلك أن يحمل حملاً فلا يشدّه[6]، فهو يميل، ورأيت سحابةً تَرَهْيَأُ، أي: تَهيَّأُ للمطر، ويقال: إنّ المرأةَ لَتُرَهْيِئُ غزلها، أي: تحسّنه للبيع.

[٥٧أ] وقال غير أبي عليّ[7]: رَهْيَأَ، الياءُ أصلٌ / فيها، وهي أصلا تكون في بنات الأربعة كما هي في « يَسْتَعور »؛ لئلاّ يؤدّي إلى بناء لم يستقرّ في كلامهم. ويجوز أن يكون على وزن « فَعْلى » كـ« قَلسَى »، ثمّ أبدلت الهمزة من الألف، وأجري الوصل في ذلك مجرى الوقف. وكذلك « اكْوَأَلَّ[8] الرّجل فهو مُكوئلٌ وهو الكُوَأْلَل »: القصير العريض، فقيل: هو « افْعَلَلَّ » كـ« اقْشَعَرَّ »، والواو أصلٌ في بنات الأربعة كما كانت أصلا في « وَرَنْتَل »؛ لأنّ « افْوَعلّ »[9] بناء لم يستقرّ في

---

(١) في الأصل: فعيل. وكذا في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: في.

(٣) تكملة عن المنصف ١/١١١.

(٤) انتهى النّقل غن المنصف.

(٥) انظر المنتخب ٢٦٤.

(٦) في الأصل: نسوه. انظر اللسان (رهأ).

(٧) الرأي الآتي بألفاظ قريبة جدّا في الممتع ١٧٢.

(٨) في الأصل: كوال.

(٩) في الأصل: افعوعل.

كلامهم.

واعلم أنه لايقال في فِعْلٍ[1] إنه ملحق بآخر، وهو على عدد حروفه، وحركاتُه كحركاتِه، وسكناتُه كسكناته، إلاّ إذا كان الفعل المزيدُ فيه قد حكم له بحكم ما قد صار بزيادته على مثاله، ولهذا لم يقل أحدٌ من النحويين في « أَكْرَمَ »: إنه ملحقٌ بـ« دَحْرَجَ »؛ ألا ترى أنّ « أَكْرمَ » مصدره « إكْرام »، ومصدر « دَحْرَجَ » « دَحْرَجَة »، وقد وجدنا عِدّةَ حروفِ « أَكْرَمَ » كعدّة حروف « دَحْرَجَ »، وحركاتُهما وسكناتُهما واحدةٌ، إلاّ أنّ حكم « دَحْرَجَ » مخالف لحكم « أَكْرَمَ » كما ذكرنا.

قوله: « وما كانت زيادته آخرةً ».

ثبت في بعض النُّسخ: وما كانت زيادتُه ياءً آخرةً[2]. وهو أحسن؛ لأنّ مرادَه أن يتكلّم في « اسْلَنْقَى »[3]؛ أوَلا ترى إلى قوله: « أو كانت الياء آخرة زائدة »[4].

قوله: « لأنّ النون هنا تقع بين حرفين من نفس الحرف »[5].

يريد: أنّ النون كانت فيما ذكره ملحقةً لشبهها بنون « احْرَنْجَمَ »، من حيث لحقت بين حرفين أصلين، كما هي في « احْرَنْجَمَ » كذلك، وأنها لمّا لحقت سكن الأوّل كما هو فيما هي ملحقة به كذلك. وأمّا غير الموضعين اللذين ذكر أن النون فيهما ملحقة، فإنها إذا زيدت فيهما أدّت زيادتها إلى توالي زيادتين،

---

(١) في الأصل: فعلل.

(٢) هو كذلك في طبعة بولاق التي أعتمد عليها ٣٣٤/٢، وهارون ٢٨٦/٤.

(٣) في الأصل: استلقى.

(٤) الكتاب ٣٣٤/٢.

(٥) الكتاب ٣٣٤/٢ وفيه: « ههنا ».

فخالف بهذا ماالحق به؛ لأنّ الزيادة فيه واقعة بين أصل وزائد، وفي[1] الملحق به بين أصلين، فلم يحكم له بحكمه.

قوله: « ولاتلحق التّاءُ رابعةً هنا ولا الميم »[2].

يعني: أنّ التّاء[3] والميم لاتلحق واحدةٌ منهما رابعةً بما عِدَّة حروفه كلها حروف « بُهْلُولٍ »، وحركاتُه كحركاته، وسكناتُه كسكناته.

قوله: « بعدد الحروف »[4].

يريد: والحركات والسكنات.

الأعلم[5]: « [قوله][6]: مزيدة وغير مزيدة[7]. يعني بالمزيدة: ماألحق [من][8] بنات الثلاثة ببنات الأربعة كلحاق (اقْعَنْسَسَ واحْرَنْبَى) بـ(احْرَنْجَمَ واخْرَنْطَمَ)، ويعني بغير المزيدة: لحاق (سَلْقَى وكَوْثَرٍ) بـ(دَحْرَجَ وجَعْفَرٍ) ».

---

(١) في الأصل: بين أصلين وزائد في.

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ وفيه: « ههنا ». وقبل هذا النص: « تقول: فُعلول نحو بهلول، فالياء تشرك الواو في هذا الموضع، والألف في حِلتيت وشِملال...».

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) الكتاب ٣٣٥/٢.

(٥) النكت ١١٦٨. وانظر شرح السيرافي ٢٩/٦ (خ).

(٦) تكملة من النكت ١١٦٨.

(٧) الكتاب ٣٣٥/٢.

(٨) تكملة من النكت ١١٦٨.

هذا باب [تمثيل][1] مابنت العربُ من بنات الأربعة. الترجمة

هذا الباب يَشتملُ على الأبنية الرباعيَّة والأصليَّة، وعلى ماألحِقَ به من الثلاثيّة.

قال: « والصفةُ نحو (عِنْفِصٍ والدِّلْقِم) »[2].

قال في زيادة الميم: إنّ « دِلْقِماً » « فِعْلِم »، والميم زائدة[3]، وجعلها هنا أصلا على « فِعْلِلٍ »، واستدلّ بـ« الدِّلْقاء »[4] وهي من النوق التي تَكسَّرَ فوها وسالَ مَرْغُها وهواللعاب[5]، وكذلك « الدُّلُوق »[6]، فاستدلّ سيبويه-رحمه الله- هناك بالاشتقاق. فجعْلُه هنا رباعيّاً معترَضٌ، ولاشكّ أنّ الإمام لايتناقض في أقلّ من ثلاثة أوراق، والذي يظهر-والله أعلم- أنه أدرج في هذا الفصل الأصلي والملحق به إدراجا غير مبين؛ اتّكالا على ماتقدّم.

[٥٧ب] قال أبوبكر[7]: قد جاء من / هذا الباب « فُعْلَل »، قالوا: جُؤْذَر، وطُحْلَب، وبُرْقَع. وحكى أبوعُبيدة[8] عن أبي الجرّاح[9]: ماعليه طَحْرِبَة[10]، على مثال

---

(١) تكملة من الكتاب ٢/٣٣٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٣٥ وليس فيه: « نحو ».

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٢٨. وفي الأصل: ان دلقم فعلم.

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٣٥. وفي الأصل: بالدلفاء، بالفاء نقطة من أسفل.

(٥) قال الجوهري في الصحاح (دلق): « الناقة التي تكسرت أسنانها من الكبر فتمج الماء ».

(٦) « الدلوق » محرف في الأصل. انظر المنتخب ١٥٠، الصحاح (دلق).

(٧) انظر الاستدراك ١٥٤، ١٥٥ بتصرف يسير.

(٨) في الاستدراك ١٥٥: « أبوعبيد ».

(٩) أبو الجراح العقيلي، من فصحاء الأعراب، وهو ممن أدخلوا للتحكيم بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية. انظر الفهرست ٥٣، طبقات النحويين واللغويين ٦٨، ٧١.

(١٠) « طحربة » تأثر بالخرم.

« فَعْلِل »، يعني: قطعة خرقة، وهو شاذ. قال أبوبكر: وحكى يعقوب[١]: « لقيت منه الفُتَكْرِين بضمّ الفاء وفتح التاء، لغة في الفتكرين، فجاء على مثال (فُعَلّ) ».

قلت: أمّا استدراك « بُرْقَع » فإنه[٢] خَلْفٌ؛ لأنّ الإمام إنما ذكر أصول الأبنية، وهو لاينكر أنّ « فُعْلُل » قد يُخفَّف، بل قد صرّح به[٣]، فإذا كان كلُّ هذا الضّمُّ فيه منقولٌ، فالفتح إذاً تخفيف .

قلت: حكى كُراع: لقيت منه الفِتَكْرِنَ، والفُتَكْرِنَ، أي: الأمر العظيم[٤]. والمشهور: ماعليه طُحْرُبَةٌ، وطَحْرَبَةٌ، وطِحْرِبَةٌ، وطَحْطَحَةٌ، أي: خِرقة. حكاها كراع في المجرّد[٥]، ولم يذكر التّثليث فيها ابن السِّيد في مثلثه[٦]، وقد استدركته عليه هناك. وأنشد أبويوسف:

كُليبُ العُربِ أيسرُ منكَ ذنباً غداةَ يَسومُنا بالفِتْكَرِينِ[٧]

---

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٤. وانظر كتاب الألفاظ له ٣١٤، الصحاح (فتكر).

(٢) في الأصل: قلت استدراك برقع وفانه.

(٣) لم أقف على هذا في كتاب سيبويه، ولا في غيره.

(٤) انظر المنتخب ٥٥٠.

(٥) انظر المنتخب ٣٥٢، ٣٥٥، ٥٤٣. وطحربة بكسر الطاء والحاء-ضبط قلم- في كتاب الألفاظ لابن المنتخب ٣٥٧ عن الأصمعي.

(٦) في الأصل: ولم يذكر التثليث فيه، وانما ذكره ابن السيد في مثلثه. ولايستقيم النص بذلك مع ماقبله، ولامع مابعده.

(٧) موضع العين من « العرب » مخروم. والبيت لم أقف عليه في كتب ابن السكيت التي بين يدي. وقد أنشده ابن دريد عن ابن الكلبي لرجل من كلب قديم. انظر جمهرة اللغة ٧٧٧، تاج العروس (فتكر). وانظر سر صناعة الإعراب ٦٢٤. ويروى: « كليب العير ».

هذا باب مالحقتْهُ الزَّوائد من بنات الأربعة غير الفعل

هذا الباب يشتمل على ما لحقته الزّوائد من بنات الأربعة، ممّا[1] زيد للإلحـــاق ولغير الإلحاق. وجعل الأصل في الإلحاق للأفعال، ولذلك حمل الأسماء عليها.

قال: ولو جعلتها فِعلا[2].

كان كذا لأنه فيما ظهر دليلُه، وهوموافقتها لها في المصادر، وغير ذلـــك، ثمّ حملت عليها الأسماء؛ لأنه[3] معنى ما، فالأولى أن تجعل الزيادة له من أن تجعلها[4] لـــه من غير معنى[5].

قال: « فأما بنات الأربعة فكلّ شيء جاء منها على مثال (سَفَرْجَل) »[6].

يعني: بالزيادة.

« فهو ملحق ببنات الخمسة؛ لأنك لو أكرهتها حتّى تكون فعلا لاتّفق »[7].

يعني: الخماسيّة. فاعتبر بإلحاق الفعل الذي لو نطـــق بالخمســـة في الأفعـــال لكان فيها الإلحاق بالرّباعيّة، « وكأن ذوات الخمسة: وإن لم يكن فيها فِعْـــلٌ، فـــإنّ

---

(١) في الأصل: فما.

(٢) الكتاب ٢/٣٣٦ وفيه: « كما جعلت كل شيء من بنات الثلاثـــة علـــى مثـــال جعفـــر ملحقـــا بالأربعة، إلاّ ماجاء مما إن جعلته فعلا خالف مصدرُه بنات الأربعة، نحو فاعَل وفُعَّل ».

(٣) أي: الإلحاق.

(٤) في الأصل: تجعله.

(٥) قال الرضي في شرح الشافية ١/٥٥: « وقولنا: والمصدر، يُخرج نحو أفعَلَ وفعَّلَ وفاعَلَ، فإنها ليست ملحقة بدحرج؛ لأنّ مصادرها إفعالٌ وتفعيلٌ، ومُفاعلة، مع أنّ زياداتها مطّردة لمعـــان ». وانظـــر التعليقـــة ٤/٢٦٩.

(٦) الكتاب ٢/٣٣٦.

(٧) هذا تتمة النص السابق.

دخول التّحقير والتّكسير فيها كالعوض من منع الفعليّة فيها؛ ألا ترى أنك تقول في تحقير[1] (سَفَرْجَل) وتكسيره: سُفَيْرِج وسَفارِج، فجرى هذا مجرى قولك: سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجَةً، فهو مُسَفْرِجٌ، وإن كان هذا لايقال، فإنه لو اشتق منه فعلٌ لكانت هذه طريقته »[2].

قال ابن جنّي[3]: وسألت أباعليّ[4] -رحمه الله- هلاّحقّروا « سَفَرْجَلا » وكسّروه و لم يحذفوا منه شيئا من آخره؟

فقال: لم يجُز ذلك لأنّ التحقير والتّكسير[5] ضرب من التصريف، وأصل التّصريف للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحقّ[6]، فلمّا لم يكن في الفعل خماسيٌّ لم يكسر نحو « سَفَرْجَل »، ولاحُقِّر، إلاّ بحذف حرف ليصير إلى باب « دَحْرَجَ »، فيمكن فيه التصريف[7].

ثمّ قال الإمام: « وإن كان [لايمكن] أن يكون الفعل من بنات الخمسة، ولكنّه تمثيل، كما مثّلت في باب التحقير »[8].

يشير إلى تكسير الخماسي، ولأنه لايقال، ولاتنطق به العرب، إلاّ أن تكسره فتنطق به وتستعمله في كلامها، أي: إذا أكرمهم الإنسان بالسؤال فحينئذ يقولون له كذا، فهو كالتمثيل.

---

(١) في الأصل: التحقير. وفي الحاشية: تحقير، صح.

(٢) المنصف ١/٣٣.

(٣) المنصف ١/٣٣ بتصرف يسير.

(٤) في الأصل: ابوعلي.

(٥) في الأصل: والتصغير. والتصويب من المنصف ١/٣٣.

(٦) ظاهرها في الأصل: حق.

(٧) انتهى النقل من المنصف.

(٨) الكتاب ٢/٣٣٦ ولم يرد فيه مابين معقوفين، ولافي طبعة هارون ٤/٢٩٠.

قال: « إلاّ أن يلحقها ألف (عُذافِر) »[1].

هذه المدّات لم توجد قطّ للإلحاق في فعل؛ ألا ترى إلى « فاعَلَ »، كيف لم يلحق، بدليل المصدر، فلمّا لم يثبت / قطّ في الفعل الذي هو أقدر[2] على الإلحاق [أنها][3] ملحقة، لم يقل ذلك في الأسماء. [٥٨أ]

قال في آخر زيادة الواو: « ولكن (فَنْعَلُول) وهو اسم، قالوا: مَنْجَنوق، وهو اسم »[4].

ثبت في بعض النسخ العتاق: مَنْجنون بالنون، وهو خَلفٌ، وقد قدّم أنه « فَعْلَلُول » قبل هذا بنحو سطرين[5]، وقد عاود ذلك في أبواب العلل[6]، وإنما الصّواب ضبطه بالقاف، فيكون « فَنْعَلُول » كما أنّ « مَنْجَنِيق » « فَنْعَليل »[7]. قال الزُّبيدي: روي: مَنْجَنوق ومَنْجَنيق[8]. وهو الصّواب.

---

(١) الكتاب ٣٣٦/٢ وفيه: « تلحقها ».

(٢) في الأصل: هوار. ولعلّ ماأثبته صواب.

(٣) تكملة يلتئم بها السياق.

(٤) الكتاب ٣٣٧/٢، وطبعة هارون ٢٩٢/٤. وفيهما وفي الأصل: منجنون. وما أثبته هو الجاري على كلامه الآتي.

(٥) انظر الكتاب ٣٣٧/٢، وطبعة هارون ٢٩٢/٤، شرح السيرافي ٣٥/٦، ٣٦ (خ).

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) قال أبوعليّ في التّعليقة ٢٧٠/٤: « قال أبوبكر: هذا غلط وقع في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني فَنْعلول؛ لأنّ هذه النون ليست زائدة، إنما هي من أصل الكلمة، فهو بمنزلة عَرْطَليل، إلاّ أنّ المدّة فيه واو، ولو كانت النون فيه زائدة لقيل في تكسيره مجانين فحذف الحرف الزّائد، كما أنّ النون لّما كانت زائدة في مَنْجنيق-أعني الأولى- قيل في تكسيره: مجانيق، فحذف في التكسير منه الزيادة، ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف، قال: منجنون بمنزلة عَرْطليل، فهذا يدلّك على أنّ وزنه في هذا الموضع بفنعلول غلط وقع في الكتاب ».

(٨) في الأصل: منجنون له منجنن. ولعلّ الصواب ماأثبته. و لم أقف على هذا اللفظ في الاستدراك وفيه ١٦٥، ١٦٦: « منجنون » وأنشد شاهداً عليه، ثم قال : « و لم نلف تفسير منجنون و لم يقع في رواية =

قال أبوالفتح[1]: « ليس (مَنْجَنون)[2] من ذوات الخمسة مثل (عَضْرَفُوط)؛ لأجل تكرار[3] النون، وإنما هو مثل (حَنْدَقُوق)، ملحق بـ(عَضْرفوط)، ولايجوز أن تكون الميم زائدة؛ لأنّا لانعلم في الكلام (مَفْعَلُولا)، ولايجوز أيضا أن تكون الميمُ والنون جميعا زائدتين على أن تكون الكلمة ثلاثيّة من لفظ الجنّ، من جهتين:

إحداهما: أنّك كنت تجمع في أوّل الكلمة زائدتين، وليست الكلمة جاريةً على فِعلٍ مثل (منطلق، ومستخرج).

والأخرى: أنّك لاتعلم في الكلام (مَنْفَعُولا) فيحمل هذا عليه.

ولايجوز أيضا أن تكون النون وحدها زائدة؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم: مَناجين[4]، ولو كانت [زائدة][5] لقيل: مَجانين، كما قيل: مجانيق، في جمع (منجنيق) لّما كانت النون زائدة.

وإذا لم يجز أن تكون [الميم وحدها زائدة، ولا][6] النون وحدها زائدة، ولا أن تكون[7] كلتاهما زائدتين، لم يبق إلاّ أن تكونا أصلين، وتجعل النون لاماً مكرّرة، وتكون الكلمة مثل (حَنْدقُوق) ملحقة بـ(عَضْرفوط) »[8].

إسماعيل ». يعني: أبا علي القالي.

(١) المنصف ١/١٤٦.

(٢) في المنصف ١/١٤٦: « وليس يريد أنّ منجنونا ». يعني المازني.

(٣) في المنصف ١/١٤٦: « مثل عضرفوط هذا محال؛ لأجل تكرير ».

(٤) قال السيرافي: « وكذلك جمعه عامة العرب ». شرح السيرافي ٦/٣٦ (خ). ومثله في شرح الشافية للرضي ٢/٣٥٠.

(٥) تكملة من المنصف ١/١٤٦ يلتئم بها الكلام.

(٦) تكملة من المنصف ١/١٤٦ يلتئم بها الكلام.

(٧) في المنصف ١/١٤٦: « تكونا ». وقد وافقت إحدى نسخه الأصل.

(٨) انتهى النقل من المنصف.

وأمّا « مَنْجَنيق » فهو « فَنْعَليل »، يدلّك على ذلك « مَجانيق »، فتذهب في التكسير كما تذهب تاء « عَنْكَبوت »، إذا قلت: عناكبُ[1].

قال ابن جنّي[2] -رحمه الله-: فجرت لذلك -يعني النون- لسقوطها مجرى الياء في « عَيْضَمُوز »، إذا قلت: عَضاميز.

وقد تنازع الناس فيها الخلاف:

قال ابن دريد[3]: اختلف أهل اللغة فيها، فقال قومٌ: الميم زائدة[4]. وقال آخرون: بل هي أصليّة. وأخبر أبوحاتم عن أبي عُبيدة[5]، قال: سألت أعرابيّاً عن حروبٍ كانت بينهم، فقال: كانت بيننا حروب تُفْقَأُ فيها العُيون، ومرّة نُجْنَقُ، ومرّة نُرْشَقُ[6]. فقال: قوله: نُجْنَق، دليل على أنّ الميم زائدة، ولو كانت أصليّة لقال: نُمَجْنَقُ[7]، على أنّ « المنجنيق » أعجميّ معرّب. فهذا قول ابن دُريد، كما ترى.

قال ابن جنّي مستدلاّ على صحّة قول سيبويه -رحمه الله-: ماذكرناه عنه[8]. ثمّ قال: فأمّا قولهم: مرّة نُجنَقُ، وما حكاه[9] الفراء من قولهم: جَنَقُوهم

---

(١) هذا من كلام المازني، باختصار. انظر المنصف ١/١٤٦.

(٢) المنصف ١/١٤٧-١٤٩بتصرف.

(٣) انظر جمهرة اللغة ٤٩٠، شرح السيرافي ٦/٣٦، ٣٧ (خ)، ارتشاف الضرب ١٣٧ (رجب).

(٤) منهم ابن دريد كما سيأتي، والفراء. انظر ارتشاف الضرب ١٩٦ (رجب).

(٥) في الأصل: ابي عبيد.

(٦) في المنصف ١/١٤٧: « حروب عون، تفقأ فيها العيون مرة، ثم نجنق، وأخرى نُرشق ». وفي جمهرة اللغة ٤٩٠: « حرب عون تفقأ فيها العيون مرة نجنق، وأخرى نرشق ». وانظر الحكاية في الممتع ٢٥٥، شرح الشافية للرضي ٢/٣٥٠.

(٧) محرف في الأصل.

(٨) يريد: النّص الذي ابتدأ به النقل عن ابن جنّي، فإن موضعه بين ماسبق وهذا الذي سيذكره.

(٩) في الأصل: حكاه الفراء.

بالمجانيق[1]، فالقول فيه عندي أنه مشتقٌ من « المنجنيق »، إلاّ أنّ فيه ضربا من التخليط، وكان قياسه « مَجْنقُوهم، وتَمجنقَ ». ولكنّهم إذا اشتقّوا[2] من الأعجمي خلّطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم، فاجترؤوا عليه فغيّروه؛ وذلك أنّ الميم، وإن كانت هنا أصلا، فإنها قد تكون في غير هذه الكلمة زائدةً، فشُبِّهت بالزائد فحذفت عند اشتقاقهم الفعل. ونظير ذلك ما أنشده أبوعليّ من قول الرّاجز:

هل تَعرفُ الدّار لأمِّ الخَزْرَجِ   منها فظِلْتَ اليومَ كالُمزَرَّجِ[3]

أراد: سكران كالذي شرب « الزّرَجون »[4]. قال: فكان قياسه أن يقول: كالُمزرجَن؛ لأنّ النون في « الزّرجون » أصل، فقال: مُزرّج؛ لأنّ الكلمة أعجميّة، وهم إذا اشتقّوا من الأعجميّة خلّطوا فيه.

قال: ولو ذهب ذاهبٌ إلى / أن يقول: جَنَقوهم، ونُجنَقُ، لم يُخلّط فيه، لقُضي بأنّ [وزن][5] « مَنْجَنِيقٍ » « مَنْفَعِيل »، وهذا غير موجود في الكلام. [٥٨ب]

ولّما كان « المنجنيق » مما يُنقل ويعمل به، وكانت الميم قد جاء فيها الكسر، توهّموها زائدةً مثل « مِطْرَقة، ومِرْوحة »، فيحذفونها عند اشتقاقهم الفعل.

ثمّ قال ابن جنّي: فأمّا الاستدلال بذهاب النون في التكسير كما تذهب تاء « عَنْكَبوت » إذا قلت: عناكب، ففيه شيء؛ لأنه ليس بقولهم[6]: عناكب، يُعلم لامحالة أن التاء في عنكبوت زائدة، وإنما يعلم ذلك بقولهم: عَنْكَبٌ، في معناه. ويقال أيضا: عَنْكَباء. فهذا يقطع على زيادة التاء في « عنكبوت ». ولكن لّما كانوا

(١) انظر شرح السيرافي ٣٦/٦، ٣٧ (خ)، الممتع ٢٥٤، شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢.

(٢) في الأصل: اتسعوا.

(٣) والبيت في الخصائص ٣٥٩/١، المحتسب ٨٠/١، ٩٧، اللسان (زرجن).

(٤) الزرجون هنا: الخمر. انظر الصحاح (زرجن).

(٥) تكملة من المنصف ١٤٨/١ يقتضيها مابعدها.

(٦) في الأصل: بقوله.

يقولون في الجمع: عناكب، فيجترئون على حذف التاء من غير استكراه، استدلّ بذلك على زيادها؛ لأنها لو كانت من الأصل لقبُح حذفها؛ لأنهم لايكسِّرون ذوات الخمسة إلاّ على استكراه؛ فقد يمكن أن يقول قائلٌ: ماتُنكرُ أن تكون التاء أصلا، ويكون تكسيرالكلمة على استكراه؟ وإذا احتجّ بقولهم في معناه: عَنْكَبٌ، سقط الكلام. فهذه هي الحجّة القاطعة.

فأما قولهم: مَجَانيق، فيدلّ على زيادة النون في « مَنْجنيق »؛ لأنّ النون ثانية، ولوكانت من الأصل لثبتت[1].

قال أبوبكر[2]: « قد جاء على (فَعْلُول)، حكى اللحياني: زُرْنُوق، وزَرْنُوق، لعمود البئر الذي عليه البكرة. وصَعْفُوق: قرية باليمامة يقال لأهلها: الصَّعافقة، وهم قومٌ كانوا عبيدا فاستعربوا. ويقال: الصَّعفوق: اللئيم، وجمعه صَعافِقة ».

أمّا ماحكاه اللحياني فيمكن أن يكون أصلُ « زَرْنوق »[3] مخففاً من « زُرْنُوق »[4].

وأما « الصَّعْفُوق » القرية، فيمكن أن تكون أعجميّة[5].

وما حكيَ عن الزُّبيدي من قولهم في « صُنْدُوق »: صَنْدُوق، الكلام فيه كالكلام في « زرنُوق »[6].

وبالجُملة فهي في غاية الشذوذ.

---

(١) انتهي النّقل من المنصف.

(٢) الاستدراك ١٦٢.

(٣) في الأصل: اصل ببابل.

(٤) انظر الممتع ١٤٩.

(٥) انظر الخصائص ٢١٥/٣، المعرب ٤٣١، الممتع ١٥٠.

(٦) انظر الممتع ١٤٩.

قال البطليوسي[١]: حكى أبوحنيفة[٢] في النّبات: بُرْسوم، وبَرْسُوم[٣]، وهي أبكرُ نَخْلةٍ بالبصرة. وقال أبوعَمرو الشيباني في نوادره: زَرْنُوق بالفتح، ومثله صَعْفُوق، وصَنْدُوق، ولايضمّ أوله.

وذكر ابن عصفور في جميعها ضمّ الأول، إلاّ « صَعْفُوقا »، فإنه لم يسمع فيه ضمّ[٤]. ولم أقف على صحّة مانقله[٥].

قال أبوبكر: « و(فَوعَلِل)، قالوا: دَوْدَمِس[٦] لحية تنفخ فتُحرق »[٧].

قال الإمام في فصل التّاء: « ويكون على (فُعاليل)، وهو قليل، قالوا: كُنابيل، وهو اسم »[٨].

وهو مشكل لأنه قد قال في « كَنَهْبُل »: إنّ النون زائدة[٩]. وعمدته أنّ هذا

---

(١) الاقتضاب ٢/٣٢٨.

(٢) الدّينوري، أحمد بن داود وَنَند[ت: ٢٨٢هـ] كان نحويّا لغويا مهندسا منجما حاسبا راوية ثقة فيما يرويه ويحكيه. أخذ عن البصريين والكوفيين، وأكثر أخذه عن ابن السكيت وأبيه. من مصنفاته بالإضافة إلى النبات الذي قيل: لم يؤلف مثله في معناه: مايلحن فيه العامة، الشعر والشعراء، إصلاح المنطق، وغيرها. انظر الفهرست ٨٦، نزهة الألباء ١٨٠، ١٨١، إشارة التعيين ٣٠، خزانة الأدب ١/٥٤، ٥٥.

(٣) في الأصل: وبرشوم.

(٤) الممتع ١٥٠.

(٥) قال الأزهري في تهذيب اللغة ٣/٢٨٢: « الحرّاني عن ابن السكّيت قال: كل ماجاء على فعلول فهو مضموم الأول، مثل: زُنبور وبُهلول وعُمروس، وما أشبه ذلك، إلاّ حرفا جاء نادرا، وهم بنو صَعفوق، لخول باليمامة. وبعضهم يقول: صُعْفوق، بالضم ».

(٦) في الأصل: وفوعل قالوا دودس.

(٧) الاستدراك ١٦٢ وفيه: « وهي حية ». وانظر الممتع ١٤٦.

(٨) الكتاب ٢/٣٢٧.

(٩) الكتاب ٢/٣٣٩، ٣٥٢.

المثال لم يجئ في غير هذا[إلاّ][1] والزيادة فيه، فهو بناء[2] لم يجئ إلاّ وانبغى بأن يحكم بأنه مزيد، على ماسترى في باب العلل[3]. وكذلك كان ينبغي أن يحكم على هذه النون في « كُنابيل »، ولافرق، إلاّ أن يكون قد سمع لها نظيرا لم يأت فيه حرف زيادة. والله أعلم.

[و« كُنابيل »: اسم أرض[4]، قال ابن مُقبل[5]:

دعتنا بكَهْفٍ من كُنابيلَ دَعوةً على عَجَلٍ دَهْماءُ والرَّكبُ رائحُ][6]

استدرك أبوبكر[7]: « (فَيْعَلُلٌ)، قالوا: هَيْدَكُرٌ[8]، وهي المرأة الكثيرة اللحم. و(فَعَنْليل)[9]، قالوا: شَمَنْصِير: اسم مكان، و(فَعَلِّيل)، قالوا: قُشَعْرِيرة، وسُمَهْجِيج، وهو ماحقن في السقاء من اللبن ».

« فأمّا (هَيْدَكُرٌ) فهو مقصورٌ من (هيدكور)، وليس ببناء أصليّ، فوزنه / [٥٩أ]

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: با.

(٣) انظر مايأتي ٤٨٨.

(٤) في معجم ما استعجم (كنابيل): « هو موضع باليمن ». وسيأتي مزيد تفصيل في تخريج الشاهد.

(٥) تميم بن أُبيّ بن مقبل العجلاني العامري. شاعر جاهليّ إسلاميّ معمّر بلغ مائة وعشرين سنة، وكان يهاجي النجاشيّ الشاعر. انظر سمط اللآلي ٦٨/١، خزانة الأدب ٢٣١/١، ٢٣٢.

(٦) وقع هذا النّص في الأصل بين « اللحم » و« فعنليل » من قوله التالي: « وهي المرأة الكثيرة اللحم وفَعَنْليل قالوا شمنصير ». والموضع الذي أثبته فيه أولى. وانظر الاستدراك ١٧٠. والبيت أيضا في ديوان ابن مقبل ٤٠، منتهى الطلب ٣٠٢/١، معجم ما استعجم (كنابيل)، معجم البدان (كنابيل)، سفر السعادة ٤٥٠. وفي الديوان ومنتهى الطلب ومعجم البلدان: « كنابين » تثنية كناب وهو جبل، وعُناب وهو جبل بإزائه، كقولهم في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: العمرين.

(٧) الاستدراك ١٦٨.

(٨) في الاستدراك ١٦٨: « فيعللٌ قالوا: هيدكرٌ ». وانظر اللسان (هدكر)، ارتشاف الضرب ١٣٩ (رجب).

(٩) في الأصل: وفعليل.

على هذا (فَيْعَلُول) مثل (خَيْسَفُوج) »[1].

قال ابن جنّي في الخصائص[2]: قال أبوعليّ: سألت محمد بن الحسن[3] عن « الهَيدَكُر »، فقال: لاأعرفه، وأعرف « الهَيْدَكور »[4]. وكأنّ الواو حذفت من « هَيدكُر » ضرورةً، وإذا جاز أن تحذف الواو الأصلية في قول الأسود[5]:

فأتبعتُ أخراهم طريق أولاهُمُ[6]

كان حذف الزائد أولى. وأنشد لطرفة:

فهي بَدَّاءُ إذا ما أقبلتْ　　　فخمةُ الجسمِ رداحٌ هَيْدَكر[7]

---

(١) انظر الممتع ١٤٦.

(٢) الخصائص ٢٠٢/٣. والنص في الأصول ٢٢٥/٣ عن أبي علي أيضا، وفيه: « سألت ابن دريد ». والمراد واحد.

(٣) في الأصل: الحسين.

(٤) انظر جمهرة اللغة ١٢٢١، ١٢٢٢.

(٥) في الأصل: ابي الاسود. وقد وقع هذا في إحدى نسخ الخصائص. وإنما هو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود النهشلي الدارمي، وهو أعشى بني نهشل، وكفّ بصره لمّا أسنّ. شاعر فصيح من شعراء الجاهلية، ليس بالمكثر، عدّه ابن سلاّم في الطبقة الخامسة. انظر طبقات فحول الشعراء ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، المؤتلف والمختلف ١٨، سمط اللآلي ٢٤٨/١، خزانة الأدب ٤٠٦/١.

(٦) في الأصل: فانبعث. وعجزه:

كما قيل نجمٌ قد هوى متتابِعُ

وهو أيضا في كتاب الشعر ٢٠٨، الخصائص ٢٩٢/٢، فرحة الأديب ١٩٩، أمالي ابن الشجري ٤٢/١، ٤٥٦، خزانة الأدب ٣٠٥/١١.

(٧) نسبه ابن جنّي إلى طرفة، وذكر محقق التكملة والذيل والصلة للصغاني أنه في ديوانه، و لم أقف عليه. وهوللمرار بن منقذ العدويّ، كما سينقله المؤلف بعدُ عن يعقوب بن السكيت، من قصيدة تعدّ من عيون الشعر، عدهّا خمسة وتسعون بيتا، ومطلعها:

عجبٌ خولةُ إذ تنكرني　　　أم رأت خولة شيخا قد كَبِرْ

وهي في المفضّليّات٨٢-٩٣. وانظر البيت في كتاب الألفاظ لابن السكيت ٢٠٦، ٢١٣، التكملة والذيل والصلة للصغاني (هدكر)، اللسان (هدكر)، التكملة والذيل والصلة للزَّبيدي (هدكر).

وفي الألفاظ ليعقوب[1]: الهَيْدكورة[2]، ويقال: هَيْدَكُر. ويقال: مرّت تَهَدْكَرُ، أي: تَرجْرجُ، قال المرّار العدويّ. وهو البيت الذي أنشده ابن جنّي لطرفة. قال: وسمعت الكلابيّ يقول: هَيدَكور. و« البدّاء »: التي كأنّ فيها فحجٌ من ضخم فخذيها[3].

وأمّا « شَمَنْصِير » فقال ابن جني في خصائصه[4]: إنه « فائت أيضا، إن كان عربيّا، قال الهُذليّ[5]:

لعلّك هالكٌ إمّا غلامٌ تَبَوَّأ من شَمَنْصِيرٍ مُقاما[6]

ويجوز أن يكون محرّفا من (شَمْنَصِير) لضرورة الوزن »[7].

قال الإمام -رحمه الله- في لحاق الألف: ولم يأت « فَعْلال » في الكلام إلاّ مضاعفاً[8]. الفصل [إلى][9] آخره.

قال أبوبكر: « قد جاء (فَعْلال) غير المضاعف، قالوا: ناقةٌ بها خَزْعال، أي:

---

(١) انظر كتاب الألفاظ ٢١٣ بتصرف.

(٢) في الألفاظ ٢١٣: « الهُدْكُورة ».

(٣) انتهى النقل من كتاب الألفاظ.

(٤) الخصائص ٣/٢٠٥.

(٥) صخر الغيّ. والبيت الآتي آخر قصيدة يرثي بها ابنه تليداً.

(٦) البيت في شرح أشعار الهذليين ٢٩٢، المعاني الكبير ١٢٢٨، جمهرة اللغة ١١٥٢، شرح السيرافي ٦/٤٣٢ (خ)، معجم ما استعجم (شمنصير)، معجم البلدان (شمنصير)، اللسان (علل). وشمنصير: قال البكري: « جبل من جبال تهامة، يتصل بجبال ذروة، ولم يعله قط أحد، ولا أدري ما على ذروته، وبأعلاه القرود، والمياه حواليه ينابيع تنساب، عليها النخل وغيره . . . ».

(٧) وفيما يأتي ٤٦١ كلام لسيبويه مفاده: أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة في خماسي فهي زائدة، بأن شمنصير، وسينبه المؤلف هناك أنّ شمنصير بناء عليه فنعليل.

(٨) انظر الكتاب ٢/٣٣٨ بتصرف. والكلام بلفظه في الاستدراك ١٧٢.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

ظَلَعٌ »[1].

قلت: ذكره الفرّاء[2]. قال ابن السِّيد[3] -رحمه الله-: « قد جاء في الشعر حرفٌ آخر، وهو قول الشّاعر:

والخيل خارجةٌ من القَسْطالِ[4]

يريد: القَسْطل، وهو الغُبار.

والوجه في هذا عندي ألاّ تُجعل زيادةً على سيبويه، ويقال: إنّ الشاعر أراد (القسطل)، فأشبع فتحة الطاء اضطرارا، فنشأت بعدها ألفٌ، كما قال الرّاجز:

أقولُ إذ خرّت على الكَلْكَالِ ياناقتي ماجُلتِ من مَجَالِ[5]

قال: و لم يأت المضاعف مكسور الأوّل إلاّ في المصدر[6].

قال أبو بكر[7]: « قد جاء اسما غير مصدر (الدِّئْداء، والدَّأْداء)، لآخِر الشَّهر، ولاسبيل إلى أن تكون الهمزة الواقعة بعد الألف منقلبةً عن واو، أوياء[8]، فيكون كـ(عِلْباء)؛ لأنّك تقول: دَأْداء، فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء أو واو لكان

---

(١) الاستدراك ١٧٣ وفيه: « غير مضاعف...ضلع ».

(٢) انظر أدب الكاتب ٤٧٨، الخصائص ٢١٣/٣، الاقتضاب ٣٢٩/٢.

(٣) انظر الاقتضاب ٣٢٩/٢، ٣٣٠.

(٤) صدره:

ولنِعمَ مأوى المستضيفِ إذا دعا

والبيت لأوس بن حجر، وقد سبق تخريجه ٣٣٣.

(٥) الرجز في المحتسب ١٦٦/١، الإنصاف ٢٥، ٧٤٩، اللسان (كلل)، شرح الأشموني ١٩٧/٣. وبه ينتهي النقل من الاقتضاب.

(٦) الكتاب ٣٣٨/٢. وانظر النّص بلفظه في الاستدراك ١٧٣.

(٧) الاستدراك ١٧٣.

(٨) في الأصل: واو وياء.

(فعلالا) من غير المضاعف، وهذا لايكون عندهم سوى ماذكرنا من [قولهم][1]: خَزْعال؛ وإنما جاء عن الكوفيين، فالهمزتان إذاً أصليّتان في [دِئْداء][2] ودَأداء ».

ويعضد ما قال الزُّبيدي قولُ يعقوب في الألفاظ: « ثلاث دَآدئ، الواحدة دَأْدَأَة، وزن (فَعْلَلة) »[3]. قال بعد ذلك في الباب نفسه[4]: والدِّئْداء[5]: الليلة التي يشكّ فيها، من الشّهر الماضي هي أم من الدّاخل؟

قال أبوبكر[6]: « قد جاء من هذا الباب (فَعَنْلَلَى)[7]: شَفَنْتَرَى، اسم رجل، واشتقاقه من (الشَّفتَر)[8]، وهو المفرّق ».

قلت: في المجرَّد: رجل شَفَنْتَرٌ: ذاهب الشّعر، من قولهم: اشْفَتَرَّ[9]، إذا تفرّق. النون زائدة.

وذهب بعض النحويين[10] إلى أنّ « شَفَنْتَرَى » « فَعَلَّلَى »[11] كـ« قَبَعْثَرَى »، وأنّ النون ليست بزائدة، وإن كانت في محلّ زيادتها؛ لأنّ جعلها زائدة يؤدي إلى

---

(١) تكملة من الاستدراك ١٧٣ يلتئم بها السياق.

(٢) تكملة من الاستدراك ١٧٣.

(٣) انظر كتاب الألفاظ ٢٩٣. وانظر الأزمنة وتلبية الجاهليّة لقطرب ٩٦.

(٤) انظر كتاب الألفاظ ٢٩٤.

(٥) في كتاب الألفاظ ٢٩٤: « والدأداء ». بهمزة على الألف مما يعني أن اللفظة فيه بفتح الدال، وقد ذكر المؤلف فتح الدال وكسرها قبل قليل.

(٦) الاستدراك ١٧٥. وانظر ارتشاف الضرب ١٣٧ (رجب). وقد ذكره أبوحيان مرتين، مرة على أنه فعنللى، ومرة على أنه فعلّلى بتشديد اللام الأولى، وهو مذهب سيأتي بعد قليل.

(٧) في الأصل: فعنلل.

(٨) في الاستدراك ١٧٥: « المشفتر ». وانظر التكملة والذيل والصلة للصغاني (شفتر).

(٩) في الأصل: اشفر. انظر اللسان (شفتر).

(١٠) هو ابن عصفور. انظر الممتع ١٥٥، ١٥٦. وبه قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٤٥ (رجب).

(١١) في الأصل: فعلل.

إثبات بناء لم يوجد.

قال[1]: ويحتمل أن يكون وزنه ماقال المستدْرِك[2]، وإن كان بناءً لم يستقرّ في غير هذا الموضع؛ لأنّك إن جعلت النون أصليّة أخرجتها عمّا استقرّ فيها؛ ألا ترى أنّ النونَ إذا كانت ساكنة ثالثة / وبعدها حرفان، لم تُلف إلاّ زائدة، فيما[3] [٥٩ب] عُرِف اشتقاقه أو تصريفه. فيكون القولان فيها سائغين.

قال أبوبكر[4]: « [وفُعَلاّة][5]، قالوا: سُلَحْفاة. و(فِعْلِّى)، قالوا: شِفْصِلَّى[6]، وهو حمل بعض الشجر يَنفلقُ عن[7] مثل القطن، وله حبٌّ كالسّمسم ».

قلت: أمّا « سُلَحْفاة » فليس فيه دليلٌ على إثبات « فُعَلاّة »، بل هو « فُعَلِّيَة » في الأصل، ثمّ قلبت الكسرةُ فتحة، والألفُ من الياء، وهي لغة طيِّئ، يقولون في « رُضِيَ »: رُضَى، وفي « بَقِيَ »: بَقَى، و« ناصِيَة »: ناصاة[8].

قال أبوبكر في حذف النون: قال سيبويه: ومما لحق من بنات الأربعة بالخمسة مما زيدت فيه النون « قُنْفَخر »[9]، ملحقا به[10].

---

(١) أي: ابن عصفور.

(٢) في الممتع ١٥٦: « وزنه فعنللى ».

(٣) في الأصل: فإذا.

(٤) الاستدراك ١٧٥.

(٥) تكملة من الاستدراك ١٧٥.

(٦) في الأصل: وفعلل قالوا شفصل.

(٧) في الأصل: على.

(٨) انظر الممتع ١٥٣، ٥٥٧، ارتشاف الضرب ١٢٣ (رجب).

(٩) ضبط في الكتاب ٣٣٩/٢ بكسر القاف، وعلى هذا نصُّ أبي علي الشلوبين الآتي، ولم أضبطه به؛ لأنّ كلام الشلوبين يدلّ على أنّ الزبيدي ضبطه بغير ذلك، وليس فيه إلاّ كسر القاف وضمّها، وقد ذكر سيبويه لغة الضّمّ قبل أسطر من ذكر لغة الكسر. وانظر اللسان (قفخر).

(١٠) الاستدراك ١٨١ وليس فيه: ملحقا به. وانظر الكتاب ٣٣٩/٢.

قال الشيخ أبوعلي[1] -رحمه الله-: هذا عجبٌ، لاأدري من أين أخذه؟ والذي في النُّسخ العتاق، بل هو في كلّ نسخةٍ « قِنْفَخْرٌ » بالكسر، مزيدٌ ألحق بـ« جِرْدَحل »[2] ولو كان لكان له وجهٌ في العدد فقط، وهو تصرّفه، وقد قال ذلك في « قلنسوة »، و[هو][3] أنّ الواو ملحقة[4]؛ وإنما يريد الإلحاق العددي[5] فقط: أنه يصير بالعدد خماسيَّ الحروف، لاأنه ألحق بالإلحاق الوزني.

قال أبوبكر[6]: « قد جاء (فَنْعِلل)، قالوا: عجوزٌ خَنْضَرِفٌ[7]. وقد خَضْرَف جِلدُها، إذا استرخى. عن أبي زيد. وقال يعقوب: هي الكبيرة الثديين[8]. و(فَنَعْلَلٌ)، قالوا: عجوزٌ شَهْبَرةٌ، وشَنَهْبَرَةٌ، للكبيرة[9] ».

قلت: « خَنْضَرِفٌ » مثل « جَحْمَرِشٍ » و« شَنَهْبَرَةٌ » مثل « سَفَرْجَلَةٍ »، ويكون « شَهْبَرَة وشَنَهْبَرة » [كـ« سَبِط وسِبَطْر »][10].

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) ظاهرها في الأصل: نحودخل.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٢/١١٥.

(٥) في الأصل: العدلي.

(٦) الاستدراك ١٨٢.

(٧) في الأصل: فعنلل قالوا: عجوز ختضرف. وفي الاستدراك: فَنْعَلَل. بفتح اللام. وهو خطأ. وانظر اللسان (خضرف)، القاموس (خضرف).

(٨) انظر كتاب الألفاظ ٢٥٣. وفيه: « الضخمة الكثيرة اللحم، الكبيرة الثديين ».

(٩) في الأصل: للكثيرة. وانظر القاموس (شهبر).

(١٠) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الممتع ١٤٧.

هذا باب لحاق التّضعيف فيه لازم

هذه التّرجمة تشتملُ على ذوات الأربعة التي لحق عينــها تضــعيفا، ولحــق لامها. ومعنى لازم: أنّ المضاعف على قسمين: مزيد، وغير مزيــد. فالمزيــد مثــل مايذكر في هذا الفصل، نحو « العِلَّكْد ». والأصلي « رَدّ »، وشَدّ. فهذا الــذي هــو أصلي قد ينفكّ فيقال: رَدَدْتُ، وشَدَدْتُ. وأما ما الزائدة فيه مــن موضــع الــلام والعين، فإنّ التّضعيف فيه لازمٌ.

قال أبوبكر[1]: « قد جاء (فِعَّلٌ)، قالوا: صِنَّبْرٌ. و(فَعْلَــلٌّ)، قــالوا: حجــرٌ قَهْقَرٌّ، أي: صلب. والقَهْقَرُّ أيضا: الصمغة العظيمة المدحرجة. و(فِعْلِــلٌّ)، قــالوا: صِفْصِلٌّ، لنبت ».

قال المؤلف: وجدت فيها عن أبي الحسن بن عصــفور في فصــل اليــاء في المزيد الثلاثيّ: أنه « يَفْعَلّ »، وأنه فائت، فانظر ما أكثر ولوعه بالتكثير.

قلتُ: صحَّف ابنُ عصفور، وظنّ أنّ الذي ذكره الزُّبيدي هــو « يَهْيَــرٌّ »، وإنما هو « قَهْقَرٌّ »، فليس على الرَّجل دَرَك[2].

وأنشد أهل اللغة في « الصِّفْصِلّ »:

الصِّلَّ والصِّفْصِلَّ واليَعْضِيدا
والخَازِبازَ السَّنِمَ المَجــودا
بحيث يَدعو عامرٌ مسعودا[3]

---

(١) الاستدراك ١٨٦.

(٢) الدّرك: التبعة. هذا، مع أنّ ابن عصفور ذهب في الممتع ١١١ إلى أن يهيرّ مشــددٌ مــن يَهْيَــر، ثم قال: « وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو يفعلّ ».

(٣) انظر المخصص ٩٦/١٤، سفر السعادة٢٤٨، اللسان (جود، رعد، خوز، صلل، صفصل، ســنم)، =

ووجهه: أن يكون مما نقل عن تخفيف، وأجري الوصل فيه مجرى الوقف، فيكون بناؤه مثل « زِبْرِج »[1].

وأمّا « الصِّنَّبِرُ » فـ« تصوّر معنى الإضافة فصار إلى أنه كأنه قال: (هَيْج الصِّنَّبْرِ)[2]، ثمّ نقل الكسرة على حد (مررت ببكرْ)، وأجري (نبر) من (الصّنبر) مجرى [بكرْ][3]».

وقال في باب الفوائت[4]: وذهب بعضهم إلى أنه كسر الباء لسكونها وسكون الرّاء[5] فيه. وفيه ضعفٌ؛ وذلك أنّ الساكنين إذا التقيا من كلمة واحدة حرّك الآخرُ منهما، نحو « أمْسِ، وأيْنَ، وسوْفَ »، وإنما يحرّك الأول منهما إذا كانا من كلمتين، نحو « قدِ انْقطع »، و﴿قُمِ الليلَ﴾[6]، وأيضا فإنّ الساكنين لا يُنكَر اجتماعهما في الوقف.

خزانة الأدب ٤٤٥/٦. وذكر البغدادي أنّ البيت الثاني مركب من بيتين، وهما:

والخازباز الناعم الرَّغيدا ... والصِّلِّيان السنم المجودا

وقبل الأبيات السابقة:

أرعيتها أطيب عودٍ عودا

(١) بدل الزاي في الأصل دال، والباء غير منقوطة.

(٢) يعني: قول طرفة:

بجِفانٍ تعتري نادينا ... من سديفٍ حين هاج الصنبر

والبيت في الديوان ٥٦، شرح السيرافي ٤٣٥/٦ (خ)، الخصائص ٢٨١/١، ٢٥٤/٢، ٢٠٠/٣، الممتع ٧١/١.

(٣) تكملة من الخصائص ٢٥٤/٢، والنصّ فيه. وانظره بشكل أوضح في الخصائص ٢٨١/١.

(٤) يعني ابن جنّي. انظر الخصائص ٢٠٠/٣.

(٥) في الأصل: الواو.

(٦) المزمل: ٢.

فإن قلت / : فالوزن اقتضى تحريك الأول. [٦٠أ]

قيل: أجل[١]، إلاّ أنه لم يقتضِ[٢] فساد الاعتلال.

فإن قلت: فقد قالوا في الوقف: ضَرَبَتِهْ.

قيل: هذا أمرٌ يخصّ تاء التأنيث؛ رغبةً في الكسرة الدالة على التأنيث. وأيضا فإنّ التاء آخر الكلمة، والهاء زائدة من بعدها، ليست منها[٣]. وكذلك القول في « ادْعِهْ »؛ألا ترى أنّ الهاء زائدة بعد الكلمة[٤].

---

(١) في الأصل: قبل اخر.

(٢) تقرأ في الأصل: يقتضك.

(٣) في الأصل: منهما.

(٤) انتهى النقل من الخصائص.

هذا باب تمثيل الفعل من
بنات الأربعة مزيدا وغيرمزيد

ليس ثَمَّ فعلٌ رباعيٌّ غير مزيد إلاّ « فَعْلَلَ ».

قال الزُّبيدي[1]: الكوفيّون ومن نحا نحوهم من البغداذيين يجعلون « كَفْكَفتُ وزَلْزَلْتُ » من الثلاثي، وأصله عندهم « كففت وزللت »، فكرهوا اتّصال التّضعيف، فحالوا بينه بحرف مثل فاء الفعل[2]. وقولهم عندي أولى بالصواب؛ لاطّراد مذهبهم، وصحّة الاشتقاق إياه؛ ألا ترى أنّ قولك: كَفْكَفت، وحَلْحلت، في معنى [« كَفَفت، و][3] حَلَلت ».

وهذا هَذَيان[4]، واختيار ماليس بمختار، فإنّ الكاف والحاء ليسا من حروف الزيادة، ولم توجدا قطّ مزيدتين، وأمّا « كفكفت، وحلحلت »[5]، في معنى « كففت وحللت »، فلادليل فيه؛ إذ يمكن أن يكونا بنيتين اتّفقتا في المعنى، وهذا أولى من أن يحكم بالزيادة على حرف لم يوجد قطّ زائدا، فيكون مثل « سَبِط، وسِبَطْر » و« لُؤلُؤ، ولأّال »، و« منجَنيق مع جَنَقونا ».

قال المؤلف: وهذا الذي حمل عليه المعترضُ على الزُّبيدي قليل، والأكثر والأصل إن اتّفق المعنى تقارب [اللفظُ][6]، واللفظ يكون مع المادّة الواحدة إذا

---

(١) الاستدراك ٢٠٩.

(٢) انظر الإنصاف ٧٨٨، شرح الشافية للرضي ٣٦٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ٤٤٨/٢، ٤٤٩.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) لعلّ قبله سقط تقديره: قال بعضهم، أو اعترضه بعضهم فقال. بدليل نص المؤلف التالي.

(٥) في الأصل: وحللت.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

أمكن ردّ إحدى اللفظتين للأخرى. وتوهّم هذا الرّاد على الزُّبيدي أنه جعل الحرفين اللذين ذكر زائدين؛ وإنما يريد: أنّ العربَ كرهت توالي التضعيف فحذفت وعوّضت، ورأت أن يكون العوض مثل حرف من الكلمة؛ إذ هو أولى من أن يكون غير مماثل، وبالضرورة يكون مثل الفاء؛ إذ من تكرار التضعيف فرّوا. فهذا قول سائغ منقاسٌ، إلاّ أن يقال: إنّ العوض لايجوز أن يكون إلاّ من الزّوائد، فتحتاج هذه الدّعوى لدليل.

قوله: « فألحق هذا ببنات الثلاثة »[1].

لايريد: على حسب الإلحاق المتقدّم؛ ألا ترى أنه لا يُلحق[2] الأكثر بالأقل، فإنما يريد: جُعل هذا مثل ذلك في أن زِيدَ فيه، كما زِيد في ذلك، ولحقه من الأحكام في فتح أوائل المضارعة منه مالحق ذلك.

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٠.

(٢) في الأصل: يخلو.

[هذا باب تمثيل مابنت العربُ من الأسماء والصفات من بنات الخمسة][1]

قال أبوبكر: « قد جاء من هذا الباب (فُعْلَلِلٌ)، قالوا: هُنْدَلِعٌ، اسم بقلة »[2].

استدراكه هنا خطأ؛ لأنه بناءٌ لم يُسمع إلاّ وفيه الزّيادة، فيجب الحكم بذلك؛ فإنه مزيدٌ، كما فُعل بـ« كَنَهْبُل »، وإنّما كان ينبغي أن يُستَدركَ في باب زيادة النون في الرباعي المزيد.

وقوله: « لأنك لو حذفت الواو خالف الفعلُ فِعْلَ بنات الأربعة »[3].

قلت: لأنه كان[4] يلزمه الإدغام فيتعذر عليه الإلحاق.

الباب الذي يليه[5]: زعم الإمام أنّ « جَحَنْفَل » ألحق بـ« فَرَزْدَق »، فكان رباعيّاً فيصير بالزيادة خماسيّاً، وأنّ « عَفَنْجَجاً » كان ملحقا تقديرا بالرّباعي بتضعيف آخره، ثمّ ألحق بالخمسة[6]. فإن كانت زيادته كزيادة « جَحَنْفَل »[7].

قال أبوبكر[8]: « قد جاء من هذا الباب (فَعَلُّول): سَمَرْطُول، للرجل الطّويل،

---

(١) لم يرد العنوان في الأصل، وأثبته من الكتاب ٣٤٠/٢.

(٢) الاستدراك ١٩١. وهذا مما استدركه ابن السراج. انظر الأصول ٢٢٥/٣، شرح التصريف للثمانيني ٢٠٨، اللباب ٢١٤/٢.

(٣) الكتاب ٣٤١/٢ وقد مثل سيبويه لذلك بـ: عَثَوْثَل.

(٤) في الأصل: كما.

(٥) لم يتغيّر الباب، لكن الزبيدي جعله بابين، الأول في غير المزيد، والثاني في المزيد. فيكون المؤلف أراد هذا. والله أعلم.

(٦) وهو جحنفل. انظر الكتاب ٣٤١/٢.

(٧) كذا ورد النّص، ويبدو أنه اعتراض، وأنّ في آخر الكلام سقطا، تقديره: فكيف يكون ملحقا بجحنفل. يعني أنّ الأولى أن يكون ملحقا بما ألحق به جحنفل، وهو فرزدق.

(٨) الاستدراك ١٩٤.

[٦٠ب] وسَمَرْطَل أيضا[١]. و(فُعْلالِل) / قالو: دُرْداقِس[٢]، لعظم من القفا، وحُزْرَانِق، وهو ضربٌ من النبات، والخُدْرَانِق، وهو الوبر القديم. وقيل: الخِرَق البالية. و(فَعَلَّلانة)، قالوا: قَرَعْبَلانة[٣]، وهي دويبّة ».

قلت: أمّا « سَمَرْطُول » من قوله:

على سَمَرْطُولٍ نِيافٍ شَعْشَعِ[٤]

فلايثبتُ به « فَعَلُّول »؛ لأنه لم يستطع قطّ أن يسمع في نثر، وإنما هو مسموع في الشعر، وهم ممّا يحرِّفون[٥] في الشعر إذا اضطرّوا إلى ذلك، قال:

بِسَبَحْلِ الدَّفَّينِ عَيْسَجُورِ[٦]

وإنما هو « سِبَحْل »، بمنزلة « قِمَطْر »، فكذلك « سَمَرْطُول » يمكن أن يكون محرّفا من « سَمْرَطُول » كـ« عَضْرَفُوط ».

وأما « دُرْداقِس » فقال ابن جنّي[٧]: « قيل: إنه أعجمي، وقال الأصمعي: أحسبه روميّاً[٨]، وهو طرف العظم الناتئ فوق القفا، وأنشد أبوزيد:

---

(١) انظر كتاب الألفاظ ١٦١.

(٢) ظاهره في الأصل: دردنانس، أو ماأشبهه، فالنون الأولى غير منقوطة.

(٣) في الأصل: فعلالانة قالوا: فرعلانة. وفي الاستدراك ١٩٤: « قَرَعّبلانة ». بتشديد العين، وهو خطأ.

(٤) الرجز في الخصائص ٢٠٧/٣، الممتع ١٦٤، اللسان (سمرطل). والنياف والشعشع: الطويل أيضا. انظر كتاب الألفاظ ١٥٩، الصحاح (نوف).

(٥) في الأصل: يحذفون.

(٦) للعجاج. انظر الخصائص ٣٣٩/٢، ٤٣٨، ٢٠٨/٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٤، الممتع ١٦٥. والسبحل: الطّويل العظيم. والدّف: الجنب. والعيسجور: الناقة الصلبة. انظر كتاب الألفاظ ٢١٢، الصحاح (عسجر، دفف).

(٧) الخصائص ٢٠٤/٣، ٢٠٥.

(٨) وانظر شرح السيرافي ٤٣١/٦ (خ)، ارتشاف الضرب ١٤١ (رجب).

من زَلَّ عن قَصْدِ السَّبيلِ تَزَايلتْ   بالسَّيفِ هامتُهُ على الدُّرداقسِ[1]

وكذلك (الخُزْرانِق) أعجميٌّ أيضا، وهو فارسي، يُعنى به ضربٌ من ثياب الدِّيباج. ويجب أن تكون نونه زائدة إن كان (الدِّرداقس) أعجميّا، فإن كان عربيّا فيجب أن تكون نونه[2] أصلا؛ لمقابلتها قاف (درداقس) العربيّ »[3].

وفي المجرَّد: الخُزْرانِق: صنفٌ من الثّياب، أعجميّ معرَّب[4].

وأما « قَرَعْبَلانةٌ »، قال ابن جنّي: كأنها « قَرَعْبَلٌ »[5]، ولااعتداد بالألف والنون ومابعدهما. وعلى أنّ هذه اللفظة لم تسمع إلاّ من كتاب العين[6].

قال ابن جنّي[7]: وفيه وجهٌ آخر، وهو أنّ الألف والنون قد عاقبتا تاء التأنيث، وجرتا مجراها، وذلك في حذفهم لهما[8] عند إرادة الجمع، كما تحذف؛ ألا تراهم قالوا في استخلاص الواحد من الجمع بالهاء، وذلك نحو « شَعِير وشعيرة »، و« تَمْر وتمرة »، و« سَفَرجل وسفرجلة »، [فكذلك انتزعوا الواحد من الجمع بالألف والنون أيضا، وذلك قولهم: إنس، فإذا أرادوا الواحد قالوا: إنسان، وظَرِب][9]، فإذا أرادوا الواحد قالوا: ظَرِبان، قال:

---

(١) في الأصل: الورْقاس. والبيت في شرح السيرافي ٣٣٢/٦ (خ)، المحكم (دردقس). وفي اللسان (دردقس): « الدرقاس ».

(٢) في الأصل: يكون نونها.

(٣) انتهى النقل من الخصائص.

(٤) انظر جمهرة اللغة ١٣٢٤، المعرب ٢٧٤.

(٥) في الأصل: قدعمل.

(٦) الخصائص ٢٠٨/٣. وانظر العين ٣٤٨/٢، تهذيب اللغة ٣٦٨/٣، ارتشاف الضرب ١٤٢ (رجب).

(٧) الخصائص ٢٠٨/٣-٢١٠ بتصرف يسير.

(٨) في الأصل: لها.

(٩) تكملة من الخصائص ٢٠٨/٣ يلتئم بها الكلام.

قُبِّحْتُمُ ياظَرِبا مُجَحَّرَهْ[1]

وكذلك أيضا حذفوا الألف والنون لياءي الإضافة، كما تُحذف التاء لهما، قالوا في « خُراسان »: خُراسيّ، كما يقال في « خُراشة »: خُراشيّ. وكسَّروا أيضا الكلمة على حذفهما، كما يكسِّرونها على حذف التاء، وذلك قولهم: كَرَوَان وكِرْوان، كما قالوا: بَرَق وبِرْقان، وخَرَب وخِرْبان؛ فنظير هذا قولهم: نِعْمة وأَنْعُم، وشِدَّة وأَشُدّ[2]، عند سيبويه، فهذا نظير « ذِئب وأذؤب »، و« قِطْع وأقْطُع »، و« ضِرْس وأضْرُس »، قال:

وقَرَعْنَ نابَك قرعةً بالأَضْرُسِ[3]

وقالوا أيضا: رجلٌ كُذُبْذُب وكُذُبْذُبان، كأنهما مثالٌ واحد، كما أن « دَما ودَمَة » و« كَوكبة وكوكبا »، مثالٌ واحد. ومثله « الشَعْشَع والشَّعْشعان » [و« الهَزَنْبَر]»[4] والهَزَنْبَران » و« القَرَعْبَل والقَرَعْبلان »[5]. فكأنّ الاسم بقي على « قَرَعْبل »[6].

في كتاب الصِّحاح[7]: « القَرَعْبَلانة: دويبّةٌ عريضةٌ مُحْبَنْطِئةٌ عظيمة البطن،

---

(١) للحصين بن بكير الربعي. وانظر التكملة ٤٨٤، شرح شواهد الإيضاح ٥٩١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٦.

(٢) أصلها « أشْدُد ».

(٣) صدره:

فإذا أُضِمت بهم ضُغمت بغيرهم

وهو للمرّار كما في الأفعال للسرقسطي ١١٣/١، ورجّح محققه أنه المرار الفقعسي. وانظر الشاهد في الخصائص ٢٢٣/٢ أيضا، سر صناعة الإعراب ٢٠٨، ٢٠٩.

(٤) تكملة من الخصائص ٢٠٩/٣.

(٥) في إحدى نسخ الخصائص ٢٠٩/٣، وهو ما اعتمده محققه- رحمه الله-: « والفُرْعُل والفُرْعُلان ».

(٦) انتهى النقل من الخصائص.

(٧) انظر الصحاح (قرعبل).

وأصله (قَرَعْبَلٌ)، فزيدت فيه ثلاثة أحرفٍ؛ لأنّ الاسم لايكون على أكثر من خمسة أحرف، وتصغيرها (قُرَيْعِبَةٌ) ».

وحكى كُراعٌ أيضا: قَرَعْبَل، دون ألف ونون[1].

(١) في الأصل: ولام. قال كراع في المنتخب ١١٧: « والقرعبل والقرعبلانة جميعا: دويّة ».

هذا باب ماأعرب من الأعجميّة

الأعلم[١]: « هذا الباب يشتمل على ثلاثة أوجهٍ ممّا أُعرب من الأعجميّة:

فوجهٌ منها غُيِّرت حروفه وحركاته[٢] وأُلحق بأبنية العرب، نحو (دِرهم وبَهْرَج)، ألحقا بـ(هِجْرَع وجَعْفر).

ووجهٌ غُيِّرت حروفه ولم يلحق بأبنيتهم، نحو (إبريسَم[٣] وإسماعيل وسراويل)، والأصل الشّين.

ووجهٌ /لم تُغيَّر حروفه ولم يزُل بناؤه، وكأنّ لفظَه في العربيّة كلفظه في العجميّة، نحو (خُراسان، وخُرَّم) وهو موضع، و(كُرْكُم) وهو الزَّعْفران) »[٤]. [٦١أ]

فإن قلت: ماالذي دعاه إلى ذكر هذا الباب؟

قلت: من تمام باب الأبنية، وكأنه يقول: لاتظنّ أنّ مثل هذا يكسِرُ ماأصّلنا؛ لأنه[٥] أعجميّ[٦]! وكذلك الباب الثاني؛ لأنه ذكر فيه حروف البدل[٧]، لِمَ تجتمعُ مع حروف « طال يوم أنجدته »؟ فقال: هذا تغيير الأعجمي، وليس من ذلك.

قوله: « اعلم أنّهم مما يغيِّرون من الحروف الأعجميّة »[٨].

يعني بـ« الحروف »: حروف الهجاء، وذلك أنّ في كلام العرب حروفا

---

(١) النكت ١١٧٨، ١١٧٩. وانظر شرح السيرافي ٦/٥٤، ٥٥ (خ).

(٢) في النكت ١١٧٩: « أو حركاته ». وهو خطأ.

(٣) في الأصل: ابرهيم.

(٤) انتهى النقل من النكت.

(٥) في الأصل: الانه.

(٦) انظر الاستدراك ١٩٧.

(٧) في الأصل: بدل.

(٨) الكتاب ٢/٣٤٢.

تخالف حروف العربيّة، ولاتوافقها أصلا، مثل الحرف الذي أبــدلت العــرب منــه فاء[1] في الإعراب[2]، وذلك أنه بين الباء والفاء[3]؛ وإنما أبدلوه فاء؛ لأنّ من شــأنهم أن يعربوا مايتكلّمون به من كلام العجم.

قوله: « فربّما ألحقوه »[4].

يعني: الاسم الأعجمي، لا الحروف؛ ألاتراه قد ذكر بعدُ « إبْرسم »[5]، وهم لم يغيّروا فيه حرفا ليس من حروف كلامهم. وأضمر الاسم، وإن كان لم يجر لــه ذكر؛ لدلالة الحال عليه.

قوله: « فـــ(دِرْهم) ألحقوه بـــ(هِجْرَع) »[6].

زعم الفارسي أنّ العرب زادت فيه الهاء[7].

قوله: « وبَهْرَج »[8].

قيل: أصله « نَبَهْرَج ».

قوله: « فألحقوه ببناء كلامهم »[9] الكلام لآخره.

يعني: أنهم لّما غيّروا من الحروف الأعجميّة ماليس مــن حــروف كلامهــم

---

(١) في الأصل: ياء.

(٢) في الأصل: الاسرب. و لم أقف على مثال يشبهه، يكون ربّما قد مثّل به.

(٣) مثاله: فِرِند وفُندق. وسيأتي في الباب التالي.

(٤) الكتاب ٣٤٢/٢ والنّصّ بتمامه: « هذا باب ما أعرب من الأعجميّة. اعلم أنهم ممّــا يغيّــرون مــن الحروف الأعجميّة ماليس من حروفهم البتّة، فربّما ألحقوه ».

(٥) في الأصل: ابراهيم. وقد حرّف الناسخ إبريسم قبل قليل إلى إبراهيم، وإبريسم ذكرهــا ســيبويه في آخر الباب، وفيها حرف مغيّر وهو السين من الشين.

(٦) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٧) انظر التعليقة ٤٧٧/٤.

(٨) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٩) الكتاب ٣٤٢/٢ وفيه: « ألحقوه » بلا فاء.

فألحقوها بالحروف العربيّة، غيّروا هذا النّوع أيضا، فألحقوا بناءها ببنـــاء كلامهـــم، وهذا هو قول أهل النحو: أنس التغيير بالتّغيير.

قوله: « وإنما دعاهم إلى ذلك »[1] لآخره.

يقول: لّما لزم العرب تغيير ماليس من حروفهم، حملهم ذلك على أن غيَّـــروا أيضا ماتكلّموا به من كلام الأعجمية بالزيادة والإبدال والحذف.

ثمّ قال: « فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيّاً غيره »[2].

مراده: أنهم ربّما غيّروا الاسم على الجملة، وكان قد ذكر أولا التغـــيير مـــع الإلحاق خاصّة، فقال: هنا: وربّما غيّروه عن حاله أعجميّاً، ثمّ أخذ يشرح التغـــيير، فقال: فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيّاً غيره، وهـــذا مثـــل « برِنْـــد »، فيقولون: فِرَنْد[3].

قوله: « وغيّروا الحركة »[4].

هذا تغييرٌ آخر.

ثمّ قال: « وأبدلوا مكان الزيادة »[5].

قلت: مثاله -والله أعلم- « دِينار »، الأصل فيه « دِنّـــار »، النـــون زائـــدة، وأبدلوا[6] مكانها زيادة أخرى، وهي الياء.

ثمّ قال: « ولايبلغون به بناء كلامهم »[7].

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٢.

(٣) في الأصل: فريده.

(٤) الكتاب ٢/٣٤٢.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٢.

(٦) في الأصل: وربما ابدلوا.

(٧) الكتاب ٢/٣٤٢.

يريد: أنهم يغيرونه مع أنه ليس مخرجا عن أمثلة كلام العجم[1].

ثمّ قال: « وإنما دعاهم »[2].

يريد أن يعتلّ لكثرة هذا التغيير، فزعم أنها ليست من كلامهم، فجسروا على تغييرها، وإذا كانوا يغيرون نحو « ثقفيّ »، فأحرى أن يغيّروا هذا؛ إذ ليس من كلامهم.

ثمّ قال: « ويزيدون »[3].

يريد: أنّ هذا تغيير آخر، ومعناه: أنهم يزيدون في الكلمة الأعجميّة ليبلغوا بذلك إلى أبنية كلامهم، وقد يزيدونها كذلك، لالتكون الكلمة على مثال أبنيتهم.

القَهْرَمان: الحفيظ على مافي يديه. والجُرْبُز[4]: الرّجل ذو المكر والخبث.

والله الموفّق للصّواب.

---

(١) في الأصل: العرب. والصواب ماأثبته إن شاء الله تعالى.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٢.

(٤) في الأصل: والجدير.

هذا باب اطّراد الإبدال في الفارسيّة / [٦١ب]

اعلم أنّ العرب تبدل[١] من كلام العجم، وذلك في عشرة أحرف، وهي: الجيم، والكاف، والباء[٢]، والفاء، [والقاف][٣] والسين، والشين، والعين، واللام، والزاي.

وهذه الحروف تنقسم قسمين:

أحدهما: يطّرد إبداله، وهي خمسة: الجيم، والكاف، والباء، والفاء، والقاف.

والثاني: لايطّرد، وهي الخمسة الباقية[٤].

والبدل واطّراده[٥] فيما ليس من كلام العرب من الحروف، وأما ماهو من كلامهم فلا يطّرد البدل فيه.

فمما أبدلوا من الحروف التي ليست من كلامهم « الجُرْبُز » وأمثاله، أبدلوا فيه الجيم من حرف كان بين الجيم والكاف، وقال بعضهم: قُرْبُز[٦]، فأبدلوا من الحرف الذي بين الجيم والكافِ القافَ؛ لقرب الكاف من القاف.

وقد أبدلوا منه[٧] « كوْسَج[٨]، ومَوْزَج »[٩] وهو الخُفّ، أبدلوا من

(١) في الأصل: نترل.

(٢) في الأصل: الياء. وكذا في الموضع التالي.

(٣) تكملة من شرح السيرافي ٦/٥٦ (خ).

(٤) انظر شرح السيرافي ٦/٥٦ (خ).

(٥) في الأصل: وطراده.

(٦) يقرأ في الأصل: جربز. انظر الكتاب ٢/٣٤٢.

(٧) في الأصل: منه و. ويحتمل أن يكون هناك كلمة معطوف عليها قد سقطت.

(٨) بفتح الكاف وضمها: سمكٌ خرطومه كالمنشار. القاموس (كسج).

(٩) بفتح الميم وضمّها. انظر جمهرة اللغة ١٣٢٦، المعرّب ٥٧٥، القاموس (مزج).

حرف[1] تحذفه العجم مرّة، ومرّة يبدلونه همزة، ومرّة ياء[2]، ويثبتونه في الوقف هاء، فلمّا[3] كان هذا صار كأنه ليس من حروف العربيّة؛ [لأنه ليس من حروف العربيّة][4] ما يكون فيه هذا، فأبدلوا منه لذلك.

قال: « وأبدلوا الجيم »[5].

يريد: من الهاء[6] في « مُوْزَه ».

ثمّ قال: « لأنّ الجيم قريبة من الياء، وهي من حروف البدل، والهاء قد تشبه الياء؛ لأنّ الياء [أيضا] قد تقع آخِرةً »[7].

يريد: أنّ الجيم قد استقرّ فيها أنها من حروف البدل، وقد أبدلت من الياء، نحو « عَلجّ »، في « عليّ »[8]، وهذا في معنى قوله: لأن الياء تقع آخرة، أي: تقع آخِرةً مبدلةً منها الجيم، والهاء تشبه الياء في أنها من حروف الزّيادة، فكما أبدلوا الجيم من الياء أبدلوها ممّا أشبه الياء، وهو الهاء.

وقوله: « كما أبدلوها من الكاف »[9].

يعني: كما أبدلوا الجيم من الكاف حين قالوا في « كُربُز »: جُرْبُز.

---

(١) في الأصل: من حروف. ولايتناسب مع مابعده.

(٢) في الأصل: تاء. انظر الكتاب ٣٤٣/٢.

(٣) في الأصل: فابدلوا ولما. وبما أثبته يستقيم الكلام، إن شاء الله تعالى.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٦) تقرأ في الأصل: من الياء.

(٧) الكتاب ٣٤٣/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٨) من قول الراجز:

خـالي عويف وأبو علـجِّ

وهي لغة نسبها سيبويه لبني سعد. وقد سبق تخريج البيت في ١٣٩.

(٩) الكتاب ٣٤٣/٢.

ثمّ قال: « وجعلوا الجيم أولى »[1].

يعني: أنهم لمّا كانوا قد أبدلوها في موضع آخر جَرُؤوا على أن أبدلوها، فكان الاتّساع فيها[2] أولى.

قال: « وقالوا: قَفْشَليل[3]، فأتبعوا الآخِرَ الأوّلَ؛ لقربه في العدد، لا في المخرج »[4].

أي: أنهم أبدلوا آخره حرفا من جنس ماقبله؛ لأنّ أصله في لغتهم [كفجلار][5] فأبدلوا الرّاء لاماً، فكان هذا اتباعا للام؛ لأنها قريبة منها في العدد، وقربها في العدد: أنه ليس بينهما إلا حرف واحد، فإذا عُدَّت الكلمةُ فهو قريبٌ منها في العدد لافي المخرج؛ ألا ترى أنّ الرّاء من تحت طرف اللسان[6] مع أصول الثنايا العليا، واللام من أوّل حافّة اللسان[7].

---

(١) الكتاب ٣٤٣/٢. وفي الأصل: اولاً.

(٢) في الأصل: منها.

(٣) في الأصل: فنشليل، بالفاء -نقطة من أسفل- ونون.

(٤) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٥) موضعه بياض بمقدار كلمة. وما أثبته بناء على كلام المؤلف الآتي. وفي المحكم ٣٧٦/٦: « وحُكي عن الأحمر: أنها أعجميّة، أصلها: كبجلار ». بالرّاء. وانظر اللسان (قفشل. وفي شرح السيرافي ٥٧/٦، ٥٨ (خ): « وأصله في لغتهم كفجليز، فجعلوا الزاي لاما فأتبعوه اللام الأولى، وجعلوا الكاف قافا، وجعلوا الجيم شينا ». وفي القاموس (قفشل): « معرّب كَفْجَهْ ليز ». وفي المزهر ٢٧٤/١: « وكذلك قفشليل أبدلوا الشين من الجيم، واللام من الزاي، والأصل قفجليز. وأما القاف في أوله فتبدل من الحرف الذي بين الكاف والجيم ».

(٦) يريد: دون طرفه، أي: ليس في أوله، وإنما أدخل قليلا.

(٧) كذا ورد النّص، وفيه أنه جعل اللام بدلا من الراء، و لم أقف على شيء من ذلك إلاّ في المحكم واللسان، فقد وردت الكلمة بالرّاء، و لم ينصّ فيهما على ذلك، ووردت في غيرهما من المصادر التي وقفت عليها بالزاي، وبعضها قد نصّ على ذلك. انظر الحاشية السابقة. وفيه أيضا أنه جعل مخرج الرّاء ليس قريبا من اللام، ولولا وصفه للراء و اللام مع مافيه من قصور، لجزمت بأنه =

ومعنى « قَفْشليل »[1]: المغرفة، وكثيرا ماغيروا هذا الاسم، فأبدلوا الكاف قافا، والجيم شينا، والفتحة كسرة، والرّاء لاماً. والجيم ليست في لغتهم بالجيم المحضة، وإنما هي بين الجيم والشين.

وقوله: « لأنها أشبه الحروف بالهمزة »[2].

يعني: لأنّ الحرف الذي العين بدل منه بين الهمزة والواو، والعين قريبة من الهمزة[3].

وأما الزاي[4] في قولهم في النّسب إلى « الرّيّ »: رازيّ، وإلى « مَرْو »: مَرْوَزِيّ؛ وذلك لأنّ النّسب إلى هاتين المدينتين في لغتهم بالجيم التي تشبه الزّاي، كقولهم: مَرْوَجيّ وراجيّ[5].

يتحدّث عن الزاي لا الرّاء، خاصّة أن النّاسخ سيحرف الزاي بعد قليل إلى الراء. قال سيبويه ٢/٤٠٥: « ومن حافّة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان مابينها وبين مايليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك والناب والرّباعيّة والثّنيّة مُخرَج اللام. ومن طرف اللسان بينه وبين مافويق الثنايا مخرج النون. ومن مُخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مُخرج الرّاء ». وانظر شرح المفصّل ١٠/١٢٥، الممتع ٦٧٠. وقال ابن عصفور عن اللام في الممتع ٦٩٣: « فإدغامها في الرّاء نحو: هلْ رّأيت، أحسن من إدغامها في سائرها؛ لأنها أقرب الحروف إليها، وأشبهها بها، حتّى أنّ بعض من يصعب عليه إخراج الرّاء يجعلها لاما ». والتعليل الذي ذكره المؤلف-غير وصف الحرفين- هو ماذكره السيرافي باختلاف في اللفظ، والسيرافي كما سبق تحدث عن الزاي.

(١) في الأصل: فنشليل، بالفاء -نقطة من أسفل- ونون.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٣.

(٣) قال السيرافي: « والعين في إسماعيل بدل من الواو في إسماول، وإنما أبدلوا العين من هذه الواو؛ لأنّ هذه الواو في لغتهم بين الهمزة والواو، فكأنها بدل من الهمزة؛ لقربها منها ». شرحه ٦/٥٧ (خ).

(٤) في الأصل: الرا.

(٥) انظر شرح السيرافي ٦/٥٨ (خ).

وأمّا السين فيبدلونها من الشين[1] في « إبْرَيْسَم »، وكذلك « إسماعيل، وسراويل »، فإنما أبدلت من الشين؛ لاجتماعهما في الهمس، والانسلال[2].

وأمّا الباء والفاء فيبدلان من الحرف الذي بين الفاء والباء، فربّما جعلوه باءً [وربّما جعلوه فاءً][3]، فأما ماجعل فاء فـ« فندق، وفِرِنْد »، وأما الباء فقولهم: بِرِنْد[4].

واعلم أنه قد استدرك في الأبنية ما أذكره:

فمن ذلك أنّ « فَعُولَى » /لم يذكره سيبويه. وقال غيره: قد جاء في قوله: [٦٢أ]

عُقابُ تَنُوفَى لاعُقابُ القَواعِلِ[5]

وقال ابن جنّي في الخصائص[6]: وأما « تَنُوفَى » فمختلفٌ فيها، وأكثر أحوالها ضعفُ روايتها، والاختلاف الواقع في لفظها، وإنما رواها السُّكَّري وحدَه[7]. والذي رويته عن أحمدَ بنِ يحيى: « عقاب تَنُوفَ ». وقال: القَواعل[8]:

---

(١) في الأصل: السين.

(٢) « الانسلال » محرف في الأصل. انظر الكتاب ٣٤٣/٢، شرح السيرافي ٥٧/٦ (خ).

(٣) تكملة من شرح السيرافي ٥٧/٦ (خ) يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٣/٢.

(٥) صدره:

كأنّ دِثاراً حَلَّقت بلَبُونه

والبيت لامرئ القيس. انظر الدّيوان ٩٤، المعاني الكبير ٢٧٩، ١١١٥ ، جمهرة اللغة ٩٤٩، جمهرة أنساب العرب ١٩٦، شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، أشعار الشعراء الستة ٨٤/١، الحلل في إصلاح الخلل ١٢٢، معجم البلدان (تنوف)، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١، الممتع ١٠٤/١، شرح الكافية للرّضي ٤١٧/٤، اللسان (قعل)، خزانة الأدب ١٧٧/١١. ودثار: راعي إبل امرئ القيس، وهو دثار بن فقعس بن طريف الأسدي. اللبون: الإبل ذوات اللبن.

(٦) انظرالخصائص ١٩١/٣-١٩٣ بتصرف يسير.

(٧) والأصمعي وأبوحاتم. انظر شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، معجم البلدان (تنوف).

(٨) في الأصل: توف وقال الفراء علي. وهو تحريف واضح. والمثبت من الخصائص ١٩٢/٣.

إكام حولها. وقال أبوحاتم: هي ثَنِيَّةُ طيّئ، وهي مرتفعة[1]. وكذا رواها ابن الأعرابي، وأبوعمرو الشّيباني[2]. ورواية أبي عُبيدة: تَنُوفِي[3].

وأنا أرى أنّ « تنوفَ » ليس « فَعولا »، بل هي « تَفْعُل »[4] من « النَّوْف »، وهو الارتفاع، سمّيت بذلك لعلوِّها، ومنه « أنافَ[5] على الشئ » إذا ارتفع عليه، والنَّيِّف في العدد من هذا هو « فَيْعِل » بمنزلة « صَيِّب ومَيِّت »، ولو كَسَّرتَ « النَّيِّف » على مذهب أبي الحسن [لقلت][6]: نَيَاوِف، فأظهرت عينه؛ فـ« تَنُوف »-في أنه عَلَم على « تَفْعُل »- بمنزلة « يَشكُر ويَعْصُر »[7].

وقلت مرّة لأبي عليّ-وهذا الموضع يُقرأ عليه من كتاب أصول أبي بكر[8]-: يجوز أن يكون « تَنُوفى » مقصورةٌ من « تَنُوفاء » بمنزلة « بَرُوكاء »[9] فسمع ذلك وعرف صحّته.

وكذلك القول عندي في « مَسُولى » في بيت المرّار[10]:

فأصبحتُ مهموماً كأنَّ مَطِيَّتِي ... بجَنْبِ مَسُولى أو بوَجْرَةَ ظالِعُ[11]

---

(١) كذا بالتاء في الأصل والخصائص ١٩٢/٣، ومعجم البلدان (تنوف). وجاء في غيرها بالهاء.

(٢) يعني: كرواية ثعلب. انظر شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ).

(٣) في الخصائص بفتح الفاء. انظر شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، معجم البلدان (تنوف) وقد نص ياقوت على كسرها في رواية أبي عبيدة.

(٤) في الأصل: يفعل.

(٥) في الأصل: اتاف.

(٦) تكملة من الخصائص ١٩٢/٣.

(٧) في الأصل: ويصْغر. والمعروف ما أثبته من الخصائص ١٩٢/٣ مصدر المؤلف.

(٨) انظر الأصول ٢٢٤/٣.

(٩) انظر هذا التخريج في شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ).

(١٠) هو المرار بن سعيد حبيب الفقعسي، شاعر أموي أدرك الدولة العباسية. خزانة الأدب ٢٨٩/٤.

(١١) البيت في شرح السيرافي ٤٣٩/٦ (خ)، اللسان (مسل)، خزانة الأدب ١٨٢/١١، وفي الأول:

=

ينبغي أن تكون مقصورةً من « مَسُولاء »، بمنزلة « جَلُولاء »[1].

فإن قلت: فإنّا لم نسمع بـ« تَنُوفى » ولا « مَسُولى » ممدودين، ولو كانا أو أحدُهما ممدوداً يخرج ذلك إلى الاستعمال[2]!

قيل: لم يكثر أيضا استعمال[3] هذين اللفظين، وإنما جاءا في هذين الموضعين. بل لو كثر استعمالهما مقصورين لصحّ ماأوردته[4].

ثمّ قال: يجوز أن يكون ألف « تَنُوفى » إشباعاً للفتحة، لاسيّما وقد رواه من ذكرنا[5] « تَنُوف »، وتكون هذه الألف ملحقةً مع الإشباع لإقامة الوزن؛ ألا تراها مقابلةً لياء[6] « مفاعيلن »، كما أنّ الألف في قوله:

يَنْباعُ مِن ذِفْرَى... ...[7]

إنما هي إشباعٌ للفتحة طلباً لإقامة الوزن[8]؛ ألا ترى أنه لو قال: يَنْبَع،

« أو بوجرة ظالمِ ».

(١) انظر شرح السيرافي ٦/٤٣٩ (خ).

(٢) في الأصل: استعمال. و« يخرج » قبله كذا وردت، بلا لام، وفي الخصائص ٣/١٩٢: « لخرج ».

(٣) في الأصل: ايضا الى استعمال.

(٤) في الخصائص ٣/١٩٣: « لصحّ ماأردته ولزم ما أوردته ».

(٥) في الخصائص ٣/١٩٣: « وقد رويناه ».

(٦) في الأصل: لتاء.

(٧) ظاهره في الأصل: ذفرين. والبيت بتمامه:

ينباع من ذفرى غضُوبٍ جسرةٍ زَيَّافةٍ مثلِ الفَنيقِ المُكْدمِ

وهو لعنترة. انظر الديوان ٢٢، شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢، شرح السيرافي ٦/٤٣٨ (خ)، المسائل الحلبيات ١١٣، المسائل البصريات ٢٤٢، المحتسب١/١٦٦، ٢٥٨، شرح اللمع لابن برهان ٦١٥، وأنشده ابن جنّي أيضا في الخصائص ٣/١٢١. والذفرى: واحد الذفرين، وهما عظمان مشرفان وراء الأذن، يكون منهما ابتداء عرق الناقة.

(٨) في شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٤: « وقال أبوجعفر . . . هو ينفعل من باع يبوع، إذا مرّ مرّا =

لصحّ الوزن، إلاّ أنّ فيه زحافاً، هو « الخَزْل »، كما[1] أنه لو قال: تَنُوفَ، لكان الجزء[2] مقبوضاً. فالإشباع إذاً في الموضعين إنما هو مخافة[3] الزّحاف الذي مثله جائز[4].

ومن [ذلك][5] « يَنَابِعات ».

قال ابن جنّي[6]: فما أظرف أباء بكر أن أورده على أنه أحد الفوائت[7]، ألا يعلم أنّ سيبويه قال: « ويكون على (يَفَاعِل)[8] نحو (اليحامد واليَرامع) »[9] فأمّا

ليّناً فيه تلوٍّ، كقول الآخر:

ثمّت ينباع انبياع الشّجاع

وأنكر أن يكون الأصل فيه: ينبع، وقال: ينبع: يخرج، كما يخرج الماء من الأرض، و لم يرد هذا، وإنما أراد السيلان وتلوّيه على رقبتها كتلوّي الحيّة ». وماذهب إليه من أنه ينفعل هو الوجه عند الفارسيّ، وأجاز الفارسي أن يكون يفعل. انظر المسائل البصريات ٢٤٣، ٢٤٤. وكان أبوبكر الأنباري قد أشار في شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢ إلى أنّ أكثر أهل اللغة على أنه يفعل.

وأبوجعفر هذا هو أحمد بن عبيد بن ناصح بن بَلَنْجَر الكوفيّ الديلميّ الأصل من موالي بني هاشم، يعرف بأبي عصيدة [ت: ٢٧٨هـ] أخذ عن الأصمعي والواقدي، وأخذ عنه أبوبكر الأنباري. من مصنفاته: عيون الأخبار والأشعار، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، وغيرها. انظر بغية الوعاة ٣٣٣/١.

(١) في الأصل: كانه.

(٢) في الأصل: الخبر.

(٣) في الأصل: مخاقفة.

(٤) انتهى نقل هذا الموضع من الخصائص.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الخصائص ١٩٨/٣.

(٧) انظر الأصول ٢٢٥/٣.

(٨) في الأصل: تفاعل.

(٩) الكتاب ٣١٩/٢. وقد ذكر هذا الاحتجاج أيضا السيرافي في شرحه ٤٣٤/٦ (خ).

لحاق [علم][1] التأنيث والجمع به فزائد على المثال وغير محتَسبٍ به فيه.

ومن ذلك « هَزَنْبَزَان وعَفَزَّرَان »[2]. قال ابن جنّي[3]: الهَزَنْبَزَان: السّيء[4] الخلق، قال:

لقد مُنيتُ بِهَزَنْبَزانِ لقد نسيتُ غَفَلَ الزَّمانِ[5]

و« عَفَزَّران »: اسم رجل. وقد يجوز أن يكون « عَفَزَّر » كـ« عَدَبَّس »، ثمّ ثُنِّي وسمِّي به، وجعلت النون حرف إعراب، كما حكَى أبوالحسن عنهم في اسم رجل: خليلانُ[6]، وكذلك أيضا ذهب في قوله:

ألا يادِيار الحيِّ بالسَّبُعانِ[7]

إلى أنه تثنية « سَبُع »، وجعل النون حرف إعراب. وليس لك مثل هذا التأويل في « هَزَنْبَزَان »؛ لأنه نكرة وَصْفٌ للواحد، وهذا يبعده عن العلمية والتثنية[8].

---

(١) تكملة من الخصائص ٣/١٩٨.

(٢) في الأصل: هدنيران وعفران. و« هزنبزان » بزايين حكاية ابن جنّي في الخصائص ٣/٢٠١، والمؤلف ينقل عنه كما سيأتي، وقد نُصّ على هذا الضبط عن ابن جنّي في اللسان (هزبز)، وذكر أنّ ابن جنّي ذكره من الفوائت، ووزنه على هذا: فعنعلان. والمثال ومعه عفزّران ذكرهما ابن السراج في الأصول ٣/٢٢٥من الفوائت، لكن جاء الأول فيه بزاي واحدة، وقبل الألف راء، وهو بزاي واحدة في الممتع ١٦١، وذكر في اللسان (هزبر). ووزنه على هذا « فعنلان ». قال السيرافي ٦/٤٣٥، ٤٣٦ (خ): « وأما هزبزان (كذا) وعفزّران فهما في بعض نُسخ كتاب سيبويه ».

(٣) الخصائص ٣/٢٠١، ٢٠٢.

(٤) في الأصل: الشيء.

(٥) انظر الأول في جهرة اللغة ١١٨٧، ١٢٣٩، شرح السيرافي ٦/٤٣٦ (خ). وفيه: « هزبزان ».

(٦) انظر شرح اللمع لابن برهان ٥٦٧، نتائج التحصيل ١/٣٦٣.

(٧) عجزه:

أملّ عليها بالبلى الملوان

والبيت سبق تخريجه ٣٤١.

(٨) انتهى النقل من الخصائص.

قال المؤلف: وغفل أبوالحسن بن عصفور فجعل توجيه المثالين واحداً[1]، وابن جنّي قد فرّق بينهما.

[٦٢ب] ومن ذلك / « مُؤْقٍ ومَأْقٍ ». قال ابن جنّي[2]: ظاهر أمر « مُؤْقٍ » أنه « فُعْلٍ »، وفائت. وقد يجوز أن يكون مخففا من « فُعْلِيّ »، كأنه في الأصل « مُؤْقِيّ » بمعنى « مُؤْقٍ »، وزيدت الياء، لاللنسب، بل كزيادتها في « كرسيّ »، وإن كانت في « كرسيّ » لازمة، وفي « مُؤْقيّ » غير لازمة؛ لقولهم فيه: مُؤْقٍ، لكنّها في « أحمري وأشقريّ » غير لازمة، وأنشد أبوعليّ:

كان حـدّاءً قُراقِريّا[3]

يريد: قُراقرا. وأنشدنا

والدَّهرُ بالإنسانِ دَوَّاريٌّ[4]

إلاّ أنّ زيادة هذه الياء في الصفة أكثر منها في الاسم؛ لأنّ الغرض فيها توكيد الوصف.

ومثل[5] « مُؤْقٍ » في هذه القضيّة مارواه الفرّاء من قول بعضهم فيه:

---

(١) انظر الممتع ١٦١، ١٦٢.

(٢) الخصائص ٢٠٥/٣، ٢٠٦. وانظر ماسبق ٢٦.

(٣) يقرأ في الأصل: قرايا، ولم تنقط الياء. والبيت في جمهرة اللغة ١٩٨، ١٢١١، ١٢٥٦ ، واللسان (قرر، حدا)، هكذا: وكان حدّاء... وقبله:

أبكم لايكلّم المطيّا

وانظر المنصف ١٧٩/٢، سر صناعة الإعراب ٦٧١ وفيهما: « كأنّ ». ويروى: « قد كان هدّاراً ».

(٤) البيت للعجّاج. وهو الرابع من أرجوزة طويلة له في ديوانه ٣١٠. وقبله:

أطربا وأنت قِنَّسْرِيٌّ

وانظر جمهرة اللغة ١١٥١، التّبصرة والتّذكرة ٤٧٣، المنصف ١٧٩/٢، المحتسب ٣١٠/١، الخاطريّات ١٣٠، اللسان (شحج، قسر، قنسر).

(٥) في الأصل: وقبل.

مَأْقٍ[1]، فيجب أيضا أن يكون مخففا من ثقيله[2].

قال ابن عصفور[3]: وهذا الذي ذهب إليه ابن جنّي فاسدٌ؛ لأنّ ياء النّسب إذا بُنِيَ الاسم عليها، و لم يستعمل[4] دونها، فإنّ الاسم يكسّر عليها، فيقال: كراسيّ، وبُخاتيّ؛ إذ ياءا[5] النسب لازمتان لهما، فلايقال: كُرسٍ، ولابُخْت، فلو كان « مُؤْقٍ » على مازعم أبوالفتح لم يُقل في تكسيره: مَآقٍ، بل: أَمْآقٌ، كـ« قفل وأقفال »، فيحذفونهما، كماأنهم إذا كسّروا « أحمريّا وأشقريّا » قالوا: حُمْرٌ وشُقْرٌ، فلم يكسّروا عليهما. ولايلتفت لمن يزعم أنّهما[6] فُعِلَ بهما مافعِل بيائيّ « كرسيّ وبُختيّ »، حين قالوا: بُخاتيّ وكراسيّ، فإنّ هذه الياء قد بنيت عليها الكلمة، و لم يفردوا الكلمة دونها في موضع من المواضع. وإنما ينبغي على قياس مذهبه أن تكون بمنزلة « أحمريّ »، لاتلزم الكلمة، فإذا كانت كذلك وجب القضاء بأنّ الياء ليست كما زعم؛ لتكسير الاسم عليها. فالصّواب أنها « مُفْعِل ».

فإن قلت: « مَأْقٌ »[7] يقطع بأصالة الميم.

قلت: يمكن ذلك من الألفاظ المتقاربة المتفقة المعنى، كـ« سَبِط وسِبَطْر ».

ومذهب ابن جنّي في « مَأْقٍ »- في حكاية الفرّاء- أنه أيضا مخفف. وهو باطل، بدليل قولهم: مَآقٍ، فكسّروا الاسم على الياء. والصواب ماذهب إليه الفرّاء من كونه « مَفْعِل »، وشذّوا فكسَروا عينَه؛ لأنّ « المفعِل » من المعتلّ اللام مفتوح

---

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٢) انتهى النقل من الخصائص.

(٣) انظر الممتع ٩٢، ٩٣.

(٤) في الأصل: و لم تستعمل.

(٥) في الأصل: يا.

(٦) في الأصل: انها.

(٧) انظر اللسان (مأق).

العين. ونظيره في الشذوذ « مَأْوِي الإبل »[1] والقياس والأفصح « مَأْوَى »، وبهذا نطق القرآن: ﴿فإنّ الجنّة هي المَأْوَى﴾[2]. وتكون الميم زائدة كما كانت في « مُؤْقٍ »[3].

قال المؤلّف -رحمه الله-: وقد يقال: إنّ لأبي الفتح أن يقول: إنهم أجروا ماليس بلازم مُجرى اللازم، وهو كثير في كلام [العرب][4]. ويحمل [على][5] هذا لتُردّ الألفاظُ كلُّها الواردةُ لأصلٍ واحدٍ؛ لأنّ ادّعاء كونها من باب « دَمِث ودِمَثْر »[6] خروجٌ[7] عن الكثير إلى القليل. فلايبطل قول أبي الفتح.

ومن ذلك « مَنْدِيل ومَسْكِين ». قال ابن جنّي[8]: رواهما اللحياني[9]. وذاكرت يوما بنوادره أباعليّ فقال: كُناسة[10]. وكان أبوبكر يقول: إنّ كتابه لاتصله به روايةٌ؛ قدحاً فيه وغضّا [منه][11].

قال[12]: وأمّا « تَرْقُوَة » فبادِئ أمرها أنها فائتةٌ؛ لكونها « فَعْلُوَة »، ورويناها

---

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٢) النازعات: ٤١.

(٣) انتهى كلام ابن عصفور.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: دست ودشرت. والصواب ما أثبته إن شاء الله تعالى.

(٧) في الأصل: خرج.

(٨) الخصائص ٣/٢٠٦.

(٩) ما ذكره ابن جني في الممتع ١٠٧. وانظر المنتخب ٥٢٨.

(١٠) في الأصل: لناسه. وفي الخصائص ٣/٢٠٦: « كناش ». وما أثبته أقرب إلى الأصل وموافق للممتع ١٠٧.

(١١) تكملة من الخصائص ٣/٢٠٦.

(١٢) يعني ابن جنّي. انظر الخصائص ٣/٢٠٧.

عن قُطْرب، وذكر أنها لغة لبعض عُكْل. ووجه القول -عندي- عليها أن تكون ممّا هُمز من غير المهموز، وأصلها « تَرْقُوَة »، ثمّ همزت[١]. كأنّه قدّر ضمّة القاف على الواو، فهمزها كما يهمز الواو المضمومة، كما قيل في قوله:

أحبُّ المُؤْقِدينَ إليّ مؤسى[٢]

أنه قدّر ضمّة الميم في الواو. / [٦٣أ]

وأمّا[٣] « أَصرَّى » فإنّ أبا العبّاس استدركها[٤].

ونِظْرُه[٥] « إصبُع ». ووجدت بخطّ أبي عليّ، قال الفرّاء: لايُلتفت إلى مارواه

---

(١) انتهى النّقل من الخصائص في هذا الموضع.

(٢) عجزه:

وجَعْدَةُ إذ أضاءهما الوَقُودُ

والبيت لجرير في ديوانه ٢٨٨/١من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك. وانظر الحجّة ١٧٩/١، الخصائص ١٧٥/٢، ١٤٦/٣، ١٤٩، ٢١٩، الكشّاف ١٣٨/١، الممتع ٩١، ٣٤٢، شرح الشافية للرّضي ٢٠٦/٣، شرح شواهده ٤٢٩. ويروى: « لحبّ المؤقدان ». ورواية الدّيوان « لحبُّ الواقدانِ ». والشاهد ليس فيها. وموسى ابنه، وجعدة ابنته.

(٣) عودة إلى النقل من الخصائص ٢١٢/٣، ٣١٣ بتصرف.

(٤) ذكرها يعقوب أيضا في إصلاح المنطق ٣١٩.

(٥) النظر: النظير، وهو المثل. وعبارة ابن جنّي في الخصائص ٢١٢/٣: « وقد جاءت أيضا إصبُع ». قال الأستاذ محمّد النّجار رحمه الله معلّقاً: « والأظهر أن يضبط إصبع بفتح الهمزة وكسر الباء، فيكون من باب أصرّى؛ إذ أصله: أصررى قبل الإدغام. وهذا بخلاف إصبُع الآتي فإنه بكسر الهمزة وضمّ الباء ». فذهب إلى أنّ ابن جنّي ذكره نظيرا في الوزن. ويرد ماذكره الأستاذ النّجّار أنّ النّقل الآتي عن الفرّاء إنما هو في إصبُع بكسر فضمّ، وكذلك الأمثلة التي سيقت بعده. ويترجّح عندي أنّ المؤلف أراد المثليّة في الاستدراك والشذوذ، لافي الوزن، بدليل قول ابن جنّي-والمؤلف ينقل منه بتصرف- بعد ذلك في الكلام على إزلزل، وسيورده المؤلف: « ونحو منه في الشذوذ عن الاستعمال قول بعضهم: إزلزل ». والمؤلف اختصره كما سترى بقوله: ومن ذلك إزلزل. ولاشكّ أنّه أراد ما اختصر. والله أعلم.

البصريّون من قولهم: إصْبُع، فإنّا بحثنا عنها[1] فلم نجدها[2]. وقد حُكيت أيضاً: زِئْبُر، وضِئْبُل، وخِرْفُع، وجميع ذلك شاذّ لايلتفت إلى مثله لضعفه في القياس، وقلّته في الاستعمال. ووجه ضعفِ قياسه خروجُه من كسر إلى ضمّ بناءً لازماً، وليس بينهما إلاّ السّاكنُ. ونحوٌ منه مارويناه عن قُطرب من قولهم في الأمر: اِقْبُل، اِعْبُد.

ومن ذلك « إزِلْزِل » وهي كلمة تقال عند الزَّلزلة[3]، وينبغي أن تكون هنا من معناها، وقريبة [من لفظها][4]، ولاتكون من حروف « الزّلزلة ». وإنما حكمنا بذلك؛ لأنها لو كانت منها لكانت « إفعِلل »، فهو مع أنه مثالٌ فائت [فيه بليّةٌ][5] من جهة أخرى؛ وذلك أنّ ذوات الأربعة لاتدركها [الزّيادة][6] في أولها إلاّ في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو « مُدحرِج »، وليس « إزِلْزِل » من ذلك، فيجب أن يكون من لفظ الأزل[7] ومعناه، ومثاله « فِعِلْعِل » نحو « كِذِبْذِب »[8].

قال ابن جنّي[9]: وجاء في شعر ابن ذريح[10] « سُرَاوِع » اسم مكان:

عفا سَرِفٌ من أهلِهِ فسُرَاوِعُ[11]

---

(١) في الأصل: عليها.

(٢) وردت قبل هذه الحكاية فيه حكاية أخرى وهي: « وحدثنا أبوعليّ، قال: قال إبراهيم الحربي: في إصبع وأنملة جميع مايقول الناس ». الخصائص ٢١٢/٣.

(٣) وانظر الممتع ١١٥.

(٤) تكملة من الخصائص ٢١٣/٣.

(٥) في الأصل: صفه. والمثبت من الخصائص ٢١٣/٣.

(٦) تكملة من الخصائص ٢١٣/٣.

(٧) في الأصل: الزلال.

(٨) وانظر شرح السيرافي ٤٤١/٦. وبنهايته ينتهي كلام ابن جني في هذه المسألة.

(٩) الخصائص ٣١٣/٣.

(١٠) في الأصل: ابن درع.

(١١) عجزه:

=

قلت[١]: ظاهره أنه[٢] « فُعاوِل »، وهو فائت، وينبغي أن يُجعل « فُعالِلاً »، وتكون الواو أصلا في بنات الأربعة، كـ« عُلابِط » في الزّنة؛ إذ الاشتقاق يقضي على زيادة الواو، وهذا أولى -أعني: أن يجعل الواو أصلا في بنات الأربعة- لأنه قد يوجد ذلك من غير أن يدّعى مثال لم يثبت في موضع من المواضع.

ومن ذلك « الحُبْلِيل »: دُوَيبّةٌ تموت، فإذا أصابها المطر عاشت[٣].

وأمّا « جُلَنْدَى » من قول الشّاعر:

وجُلَنْداءَ في عُمَانَ مُقيما[٤]

« فلا يثبت (فُعَنْلاء)؛ لأنه قد حكي مقصورا، فيمكن أن يكون مدّه[٥] ضرورة، ويكون من الضّرائر التي لاتنقاس »[٦]، ومثل هذا جاء في الشّعر.

فوادي قديد فالتلال الدّوافع

والبيت في معجم البلدان (سراوع)، الممتع ١١٦، اللسان (سرع). جاء في اللسان: « وسراوع: موضعٌ، عن الفارسي، وأنشد لابن ذريح... وقال غيره: إنما هو سَراوع بالفتح، و لم يحك سيبويه فُعاول. ويروى: فشُراع، وهي رواية العامة ».

(١) القول للمؤلف، وليس لابن جنّي. وانظر الممتع ١١٦.

(٢) في الأصل: ظاهر لانه. انظر الممتع ١١٦.

(٣) انظر الخصائص ٢١٤/٣. وضبطت الحبليل في الممتع ١١٨ بضم الباء، وضبطت في المزهر ١٧/٢ بفتحها، وهي في القاموس (حبل) بالسكون كما في الخصائص.

(٤) انظر الخصائص ٢١٤/٣. وعجزه:

ثمّ قيسا في حضرموتَ المنيف

وهو للأعشى. انظر الدّيوان ٣٦٥، جمهرة اللغة ٣٥٤، ١٢٢٨، شرح السيرافي ٤٣٧/٦ (خ)، الممتع ١٣٤، اللسان (جلد). وفي الدّيوان: « جُلُنداء ». وبروى: « وجُلَندى لدى ». وقد أشار المؤلف إلى هذه الرّواية.

(٥) في الأصل: مرة.

(٦) انظر الممتع ١٣٤. وانظر شرح السيرافي ٤٣٧/٦، ٤٣٨ (خ).

[وأمّا « قَرَنْفُول » فإنه لم يجئ إلاّ في الشعر، نحو قوله](1):

خَوْدٌ أناةٌ كالمهاةِ عُطْبُولْ كأنّ في أنيابها القَرَنْفُول(2)

ويكون هذا مثل « فأنظور »(3).

ومن ذلك « الماطرون ». قال أبوالفتح: وزعم أبوالحسن أن الكلمة بالنون رباعيّة، واستدلّ على ذلك بكسر النون مع الواو(4).

يريد: أنّ النّون أصل، ولو كانت على حَدِّها في الجمع لما أجريت(5) فيها ذلك؛ لأنّ في المسمّى بالجمع طريقين(6):

أحدها: إعراب النّون، ولابدّ في هذا الوجه من قلب الواو ياء، والضّمّة كسرة، فتقول: زيدينٌ، ورأيت زيديناً، ومررت بزيدينٍ. والسبب في ذلك أنك لمّا حكمت له بحكم الأسماء المفردة، وهي لاتوجد في أواخرها واوٌ ونونٌ زائدتان، وقد يوجد في أواخرها ياءٌ ونونٌ، نحو « غِسلين »، فقلبت(7) الواو ياء، والضّمة

---

(1) تكملة من الممتع ١٥٦ يلتئم بها الكلام. وانظر شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ).

(2) انظر شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)، الخصائص ١٢٤/٣، المحتسب ٢٥٩/١، المخصص ١٩٦/١١، الإنصاف ٢٤، ٧٤٩، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٣، الممتع ١٥٦، ضرائر الشعر ٣٥ لابن عصفور، اللسان (قرنفل).

(3) من قول إبراهيم بن هرمة:

وأنني حيث مايُشري الهوى بصري من حيث ماسلكوا أدنو فأنظورُ

انظر شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢، شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)، المسائل البصريات ٢٤٤، المسائل الحلبيات ١١٣، الحجّة ٥٩/١، الخصائص ٤٢/١، ٣١٦/٢، ١٢٤/٣، المحتسب ٢٥٩/١، سر صناعة الإعراب ٢٦، ٣٣٨، ٦٣٠، الخاطريات ٣٥، الإنصاف ٢٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٥، الممتع ١٥٦، اللسان (شري).

(4) انظر الخصائص ٢١٦/٣. وانظر الممتع ١٥٧.

(5) في الأصل: لاجريت.

(6) انظر الممتع ١٥٧، ١٥٨.

(7) كذا في الأصل بالفاء.

كسرة؛ لقربها من الطرف[1] كما تفعل بها إذا كانت طرفا.

والآخر: أن تحكي طريقة الجمع، فتقول: هذا زيدونَ، ومررت بزيدينَ، ورأيت زيدينَ، فلمّا رآه خارجا عن هذين قال: ليس إلاّ رباعيّاً، وكأنه « فاعِلول »، فائت.

قلت: ولاينبغي أن يعتقد فواته[2]؛ لأنّ أبا العبّاس[3] حكى في « الماطرون » جعل الإعراب في الآخر، وإثبات الواو، فتقول: الماطرونُ، في الرّفع، والماطرونِ، في الخفض / وأنشد على ذلك: [٦٣ب]

طال ليلي وبتُّ كالمحزونِ   واعترتني الهمومُ بالماطِرونِ[4]

وأجاز قياسا على ذلك في التّسمية بالجمع أن يجعل الإعراب في النّون، وتثبت الواو[5]، فتقول: زيدونٌ[6]، وزيدوناً، وزيدونٍ.

وحُكي أيضا « الماطرونَ » في جميع الأحوال، من رفع ونصب وخفض، فيبنى على صورة المرفوع، ومن ذلك قوله:

ولها بالماطرونَ إذا   أكل النَّملُ الذي جمعا[7]

---

(١) في الأصل: الظرف. وكذا بالظاء في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: قراءته.

(٣) هو المبرد. انظر الكامل ٦٣٣، ٦٣٤، تذكرة النّحاة ٤٨١.

(٤) لأبي دهبل الجمحي. انظر الخصائص ٢١٦/٣، الممتع ١٥٧، اللسان (سنن)، خزانة الأدب ٣١٤/٧.

(٥) في الأصل: وثبتت النون.

(٦) في الأصل: زيدين.

(٧) في الأصل: اذا احل. والبيت من أبيات تنسب إلى أبي دهبل الجمحي، ويزيد بن معاوية، والأحوص، وعبدالرحمن بن حسّان.

انظر الكامل ٤٩٨، الحيوان ١٠/٤، كتاب الشعر ١٦٠، الصحاح (نطر)، سر صناعة الإعراب ٦٢٦، المخصص ١٠٤/١٧، التكملة والذيل والصلة للضغاني (مطر)، الممتع ١٥٨، شرح جمل الزجاجي =

وزعم أبوعليّ أنّ « الماطرون » أعجمي[1]؛ لأنه ليس في أوزان العربيّة المفـــردة مايوافقه[2]، ولايتصوّر أن يكون جمعاً؛ إذ لايجوز عنده[3] في التســـمية بـــالجمع إلاّ الوجهان المذكوران أولا.

و« خُرُنْباش ». زعم أبوالفتح أنه مصنوع[4]. وقيل: هو نبت طيّب الرّائحـــة، قال:

أتانا رياحُ الغَور من نحو أرضِها   بريحِ خُرُنْباش الصّرائمِ والحقـــلِ[5]

قال: ويمكن أن يكون أشبع فتحته، فنشأت الألف[6].

قال ابن جنّي: وجاء في شعر أمية بن أبي عائذ[7]:

مَطارِيحَ بالوَعْثِ مَرَّ الحُشُـــو   رِ هاجَـــرْنَ رَمَّاحَـــةً زَيْزفونا[8]

يعني: قوسا. وهي في ظاهر الأمر « فَيْفَعُول »، من « الزَّفْن »؛ لأنه ضرب مـــن

لابن عصفور ٤٧٥/٢، اللسان (مطر، نطر)، خزانة الأدب ٣٠٩/٧-٣١٩. ويروى: « الماطرونِ »، بكسر الطاء وفتحها، وبفتح النون، وبكسرها. ووقع في بعض نسخ الكامل: « بالمـــاطرين ». ورواه الجـــوهري: « الناطرون ».

(١) انظر كتاب الشعر ١٦٠.

(٢) في الأصل: نوافقه.

(٣) في الأصل: عده. ولايستقيم به السياق.

(٤) الذي في الخصائص ٢١٧/٣: « وقيل: الخرنباش: نبت طيب الرائحة ». ولم أقف على مانقله عنه.

(٥) في الخصائص ٢١٧/٣: « أتتنا ». والبيت في شرح السيرافي ٤٤٠/٦ (خ)، الممتع ١٥٩، التكملـــة والذيل والصلة للصغاني (خربش)، تاج العروس (خربش).

(٦) انظر الخصائص ٢١٧/٣.

(٧) الهذلي، شاعر إسلامي. انظر شرح أشعار الهذليين ٤٨٧.

(٨) الخصائص ٢١٥/٣. والبيت من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان. وهـــو في شـــرح أشـــعار الهذليين ٥١٩، شرح السيرافي ٤٤١/٦ (خ)، الممتع ١٣٨. قال السّكري: « مطاريح: أي تطرح أيـــديها. مرّ الحشور: تَباعُدَ السّهام عن القوس كالهجر لها. رمّاحة: قوسٌ. زيزفون: سريعة ».

الحركة مع صوت. وهكذا جعلها السِّيرافي[1]. فيجيء فائتا.

قال أبوالفتح: يجوز أن يكون رباعيّا قريبا من لفظ « الـزّفن »، ومثلـه مـن الرّباعي « دَيْدَبُون »[2].

قلت: وهذا أولى؛ لأنه لايكون[3] فائتا كـ« خَيْسَفُوج »، إلاّ أنه يكون مـن باب « دَدَن ».

و« السِّلَنْطِيط »[4] ظاهره أنه « فِعِنْلِيل »، و« زعـم أبوسـعيد أنـه جـاء في الشّعر[5]. والمتوهَّمُ أنه ليس من كلامهم، فإذا كان كذلك فلايثبت به (فِعِنْلِيل) »[6].

والله الموفّق للصّواب.

---

(١) انظر شرح السيرافي ٦/٤٤١ (خ)، الممتع ١٣٨.

(٢) ووزنه على هذا فيعلول.

(٣) في الأصل: يكون. انظر الممتع ١٣٨.

(٤) في الأصل: السلقطيط. والمثبت من المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ٨/٢٦٨، والممتع ١٦٣ فإنـه المناسب لما بعده. وفي شرح السيرافي ٦/٤٤٠ (خ)، والتكملة والذيل والصلة للصغاني (سلط): السـليطيط، وكذا في الخصائص ٣/٢١٥، وقال ابن جنّي: « ويروى: السِّلطليط »، ونقلها الزبيدي في التكملة والـذيل والصلة (سلط) عن العباب للصغاني. وجاءت في بعض المصادر: السلطيط، والسليطط. انظر تهذيب اللغـة ١٢/٣٣٦، اللسان (سلط)، القاموس المحيط (سلط)، التكملة والذيل والصلة للزبيدي (سلط): السـلطيط، تاج العروس (سلط).

(٥) الشعر كما في شرح السيرافي ٦/٤٤٠ (خ) وهو فيه لأميّة بن أبي الصلت:

إنّ الأنام رعايا الله كلّهـــم هوالسليطيط فوق الأرض مستطر

والبيت بهذه الرواية في الخصائص ٣/٢١٥. وفي اللسان (سلط)، والتكملة والذيل والصلة للزبيـدي (سلط): « السليطط ».

(٦) الممتع ١٦٣.

هذا باب علل ماتجعله زائدا من حروف الزّوائد وما تجعله من نفس الحرف

اعلمْ أنّ سيبويه إنما احتاج لتعليل ماتجعله زائداً من[1] حروف الزّوائد، لّما كانت حروف الزيادة غير لازمة الزيادة، وكان أصلها ألاّ تزاد، وأن تكون أصولا.

وما يحكم عليه بالزيادة هو: ماتؤدي أصالته إلى عدم البناء، ومايسقط في تصريف الكلمة، وماتكثر زيادته في موضعه الذي هو فيه، مثل « أفْعَل »، ونحوها.

قوله: « فمن حروف الزّيادة »[2].

قال الشّيخ: يعني: رابعا في العدد، لافي الأصول، بدليل أنه قد أحال على الكثرة، والألف لاتكثر زيادتها إلاّ في بنات الثلاثة، بل لاتوجد زائدةً إلاّ في بنات الثلاثة[3].

قوله: « ولاتجعلها »[4].

إعادة الضمير من « تجعلها » على « ما » لأنها في كلمة مزيدة.

قوله: « لكثرة تبيُّنها في الأسماء والأفعال والصفة زائدةً »[5].

قال الشيخ: في الأسماء مثل: إلحاق وإكرام، والأفعال مثل « ألحق وأكرمَ »، والصفة في مثل « أحمر » وأشباهه[6].

---

(١) في الأصل: في.

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢ وفيه: « الزوائد ».

(٣) يعني بالألف: الهمزة، ويريد: أنها لاتزاد إلا مع ثلاثة أصول. وستأتي المسألة بعد قليل. ولم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٤٣/٢ والنص فيه: « ومنها ما تجعله من نفس الحرف ولاتجعله زيادة ».

(٥) الكتاب ٣٤٣/٢ وفيه: « لكثرة تبينها زائدة ».

(٦) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

قوله: « وممّا يقوي على أنها زائدة »[1].

يعني: فتكون الألف أصلية فيه أو ملحقة.

قوله: « فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن تقول: إنّ (أَلحقتُ) بمنزلة (دحرجت) »[2].

ملحقة أو أصلية، وقد ثبت أنها غير ملحقة بـ« أمَدّ وأسدّ »[3]، ونحوهما، وأنها غير أصلية بمخالفتها[4] / « دحرج ». [٦٤أ]

قوله: « فإن قيل: تذهب الألف في (يُفْعِل)، فلاتجعلها بمنزلة (أَفْكَل) ».

قال الشّيخ: هذا اعتراض اعترضك به، لّما جعلك موافقا له حين قطع، فإنّ ماألزمكه من أن تجعل « أَلحقت » بمنزلة « دحرجت »، قد قامت الدلالة على خلافه ومعناه، إن قيل لك: اجعل الألف في « أفكَل » أصلية على مايقتضيه الأصل، واجعل الألف في « أَلحَقَ » ونحوه زائدة غير ملحقة؛ لأنها تحذف في المضارع، ودال « دحرج » لاتذهب فيه[5].

قوله: « قيل: ذهبت الهمزة كما ذهبت »[6].

قال الشيخ: معنى هذا: فالجواب عمّا تقدّم من الاعتراض أن يقول: حذفُها من المضارع ليس بدليل على أنها [غير][7] أصلية ولاملحقة؛ إذ الحرف الأصلي

---

(١) في الأصل: ومما يقوي هذا أنها. والمثبت من الكتاب ٢/٣٤٣.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٣) يريد: أنهما لو كانا للإلحاق لم يدغما؛ كما لم يدغم نحو: مَهْدَد وقَرْدَد. انظرالتعليقة ٤/٢٨٠، الممتع ٢٠٨.

(٤) ظاهره في الأصل: بمخالفتهما.

(٥) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٦) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

يحذف في نحو « يعد[1] وتعد وأعد »، وإذا وقع الحذف هنا فأن يقع في ألف « ألحقَ » إذا جعلتها للإلحاق فيها [أولى]، وإن جعلتها ملحقة [كانت] زائدة[2].

قوله: « وصار المصدر كـ(الزِّلزال) »[3].

قال الشيخ: هذا تتميم، وكأنه يقول: إن اعتُرضت بالمصدر، فلك أن تقول: ويلزم أن يكون على « فِعلال »، لتكون الزيادة في نفس الحرف، فيكون أتمّ بناء، فيكون ذلك عوضا من حذف الألف منه[4].

قوله: « فإذا صُيِّر إلى ذا صُيِّر إلى ما لم يقله أحدٌ »[5].

قال الشيخ: فإذا صيّر إلى ذا صيّر إلى القول بالإلحاق، فيلزمه أن يقول: أَسْدَد وأَمْدَد، وكلام العرب « أسدّ وأمدّ »، ولايقول أحدٌ منهم: أسْدَد وأمْدَد، وهذا أصل[6] آخر[7].

قوله: « فالهمزة [إذا لحقت] أولا رابعة فصاعدا »[8].

يريد: رابعة في العدد، أي: زائدة على الثلاثة، أي: بعدها ثلاثة أحرف، فلو عُدّت الكلمة مقلوبةً لكانت رابعة. واستدلّ بترك صرف العرب له بالكثرة،

---

(١) تقرأ في الأصل: سد.

(٢) ورد النّصّ في الأصل هكذا: في الالف الحق اذا جعلتها للحلاق فيها وان جعلتها ملحقة زائدة. ومابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام. انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٩٣، النكت ١١٨١. وسيعود المؤلف إلى المسألة بعد قليل. و لم أقف على نص الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) في الأصل: اصلا.

(٧) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٨) الكتاب ٣٤٤/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

وكثرة[1] زيادتها مبيّنةٌ بالاشتقاق في غيره[2]. ثمّ قوَّى كونها زائدة أبدا إلاّ قليلا، أنّ العرب لم تلحق بها في هذا الموضع، فعدمُ هذا دليلٌ على تعرقها[3] في الزيادة؛ إذ لم يقربوها من الأصلي بأن يجعلوها ملحقةً، هذا معنى قوله: « وممّا يقوّي على أنها زيادة »[4]. وبيان كونها أنها ليست هنا ملحقة أنّ مصدرها لم يأت على الحقيقة على « الزلزلة والدحرجة »، كما جاءت سائرُ الملحقات نحو « بَيْطَرَة وحَوْقَلَة »، ولم يأت مضارعُها على مضارع الأصليّات التي كانت تجعل ملحقة بها، فقيل هناك: يُدَحْرِجُ، وهنا: يُلْحِقُ. وإنما يستدلّ على الإلحاق بالموافقة في التصاريف: المضارع والمصدر.

ثمّ وجّه انفصالا عن كون المضارع لم يجئْ على مثال مضارع « دَحْرَجَ »، ولاالمصدر على « أَفْعَلة »، بأن قال: فإن قيل: تذهب الألف في « أُفْعِلُ » لعلة، فلا تجعلها بمنزلة « أَفْكَلٍ » لغير الإلحاق؛ لأنه ذهبت؛ لأنّ ذهابها لعلة[5]، ثمّ بيّن العلّة بقوله: قيل: [ذهبت الهمزة كما ذهبت واو « وَعَد » في « يَفعلُ »][6]، فليس جواباً لـ« إنْ قيل » الأول، بل هو مبيّن له، بدل منه.

ومعناه: أنّ الألف ذهبت لأجل الثقل باجتماع الهمزتين في « أُفعِلُ »[7]، ثمّ حمل البواقي على فعْل المتكلّم نحوَ ما فُعِلَ في « يَعِدُ »: حذفت الواو لاستثقال

---

(١) في الأصل: كثرة. بلا واو.

(٢) قال ابن عصفور في الممتع ٢٣٢: « وإنما قضينا عليها بالزيادة؛ لأنّ كل ماعرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدة، نحو: أحمر، وأصفر، وأخضر، وأمثال ذلك؛ ألا ترى أنها مشتقة من الحمرة، والصفرة، والخضرة. فلما كانت كذلك فيما عرف اشتقاقه حمل ماجهل اشتقاقه على ماعلم، فقضي بزيادة الهمزة فيه ».

(٣) في الأصل: تعرفها، بالفاء نقطة من أسفل. وما أثبته أحسن.

(٤) في الأصل: على هذا انها زيادة. وفي الكتاب ٢٤٣/٢: « على أنها زائدة ».

(٥) انظر الكتاب ٣٤٤/٢ وهو معنى كلامه.

(٦) تكملة من الكتاب ٣٤٤/٢ يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: افعل منه.

وقوعها بين ياء وكسرة، ثمّ حذفت من البواقي حملا على فعل الغائب؛ فإذا كان حذف الواو لهذه العلة في هذا والواو أصلية، فأحرى حذف الهمزة هناك وهي زائدة. فكأنه يقول: إنما جاء مضارعها في الأصل كمضارع « دحرج »، وإنما حذفت الهمزة للعلّة المتقدّمة.

ثمّ قال: ولمّا كان المضارع قد حذفت منه لزمت[1] / في المصدر « إفعالا » حتّى يكون كالعوض ممّا ذهب من المضارع[2]. [٦٤ب]

فهذه علّة التزامها « إفْعالا »، ولم يجئْ « أَفْعَلة »، بل ألزِمَ نظير « دِحْراج »، ولم يجئْ « دَحْرَجة »؛ لما تقدّم.

فإذا تقرّر هذا فلا دليل إذاً في عدم مجيء المضارع على مضارع « دَحْرَجَ »، ولاعدم مجيء « أَفْعَلَة » على عدم إلحاقه بـ« دحرج ». هذا كلام المعترض.

وجواب الإمام: من قوله: « فإذا صُيّر إلى هذا صُيّر إلى ما لم يقله أحد ».

ومعناه: أنّ الإلحاق دعوى، ولاشكّ، ولايقال إلاّ حيث يدلّ الدليلُ، والدّليل هو موافقته إياه في تصاريفه، وهذا لم يتبيّن فيه موافقةٌ له، فإن ادّعي كونه استغنى عن « أفعلة » بـ« إفعال » [فهي] دعوى بعد أن [تكون][3] « أفعلة » جاءت، وبالحريّ كان يكون ما قاله معتبرا لوكان الأصل الإلحاق، والإلحاق ليس أصلا، بل هو دعوى حتّى يدلّ الدليل، ولادليل هنا بيّن ظاهر، فالقول بالإلحاق دعوى مجرّدة. هذا مأخذ الشيخ أبي عليّ -رحمه الله- في هذا الموضع[4].

---

(١) في الأصل: لزم. وهو يريد العرب. ويؤيّد ماأثبته نصب إفعال، الآتي، وشرحه الآتي.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) مابين معقوفين في الموضعين تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

قال: « وأما (أَوْلَقٌ) فالألف من نفس الحرف »[1] إلى آخر الكلام.

لقائل أن يقول: ليس زيادة الواو هنا أولى من زيادة الهمزة، فلم قال: إنه لولا الثَّبَتُ لحُمل على الأكثر؟ .

فقال: لأنّ زيادة الهمزة أوّلا أكثر من زيادة الواو ثانيةً، فـ« أَفعلُ » أكثر من « فوعلٍ »، بكثير، وهذا معنى قوله: لحملت على الأكثر[2].

والدليل: في « أُلِقَ »: في[3] لزومْ الهمزة، وأنه لم يقل قطّ: وُلِقَ؛ لأنه وإن قيل: أُعِدَ، فإنه يقال: وُعِدَ[4] أكثر. والدليل أيضا في « التّأليق »، ولوكان من الواو فإنما[5] كان يقال: التّوليق، ليس إلاّ، فكيف أن تلزم الهمزة[6]؟! ولاسبيل إلى أن تجعل من البدل اللازم كـ« أعياد »[7] ونحوه؛ لأنّ « فوعلا » كثير، وإن كان « أفعلُ » أكثر منه، والبدل اللازم شاذّ جدّا، وليست الهمزة هنا كالهمزة فيما توفّرت بعدها الأصول، فإنّ همزة[8] الأخير يحكم عليها بالزيادة، وقلّما تجيء أصليّة، وهذه الهمزة لم تتوفّر بعدها الأصول لتكون[9] من هذا النحو، فغاية مابقي

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٤. وفي الأصل: فحملت.

(٣) يقرأ في الأصل: الورطي.

(٤) هذا ردّ على من يقول: الهمزة في ألق مبدلة من الواو في ولق، كما أبدلت الهمزة في أعد من الواو في وعد. فيقول: لو كان ألق، الهمزة فيه مبدلة من واو ولق، لسمع ولق، كما سمع وعد، وهو أكثر أيضا من أعد، فلا يجعل ألق مثل أعد، وولق مثل وعد، والتزام الهمزة في ألق دليل على أنه أصل.

(٥) في الأصل: وانما.

(٦) يعني إلزامها البدل. وقد نقل ابن الحاجب- ووافقه الرضي-: مولوق. انظر شرح الشافية ٢/٢٤٣.

(٧) في الأصل: اعاد. والمقصود: لزوم الياء، والأصل « أعواد »، وإنما لزمت لقولهم: عيد، فقالوا في جمعه: أعياد، على الرغم من زوال موجب الكسرة. انظر الممتع ٢٣٦. وسيشير المؤلف إلى هذا بعد قليل.

(٨) في الأصل: صدر.

(٩) تقرأ في الأصل: لتكرر. و لم تنقط التاء.

التّرجيح بين الحكم بزيادتها أو زيادة الواو، فكانت الواو أولى لأنّ « فوعلا » أقلّ- وإن كان موجودا كثيرا-، فلمّا عارضه الدّخول في الباب الذي لم يجئْ منه إلاّ ألفاظ يسيرة، كان الدّخول في باب « فوعل » أولى منه.

و« أولق » هذا: الجنون، وهو من « تألّق البرقُ »، ولذا قال: « أولق من التّأليق »[1].

قال أبوعليّ الفارسي[2] -رحمه الله-: « وإنماشبه [التَّنُّور][3] الذي يكون فيه وفرط الحركة بماهو نارٌ، أو كالنّار في سُرعة الحركة وقلّة الأناة والتّثبّت ». هكذا قال في البصريّات هذا النّصّ بعينه، أعني: أنّ « تألّق » مشتقٌّ منه « أولق »؛ لقربه منه في المعنى الذي ذكرته عنه.

وقال في الإيضاح[4]: يحتمل « أولق » أن يكون « أفعل » على أن يكون من « وَلَقَ »[5]: إذا أسرع.

والاسم متى احتمل اشتقاقين حُمِل على أقربهما له، ولهذا حمل سيبويه « أولق » على أنه من « أُلِق »، لا من « وَلَقَ ».

وزعم أبوسعيد السّيرافي أن « أُلِقَ » ليس بقاطع بأصالة الألف وزيادة الواو؛ لاحتماله أن تكون واوه منقلبة عن همزة مثل « أقّتت » في « وقّتت ». وزعم أنّ القاطع بأصالة الألف والزيادة للواو إنما[6] « مألوق »[7].

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٤ وفيه: « التألُّق ».

(٢) انظر المسائل البصريات ٢٣٧. وسيشير المؤلف إلى النقل منها بعد قليل.

(٣) تكملة من المسائل البصريات ٢٣٧.

(٤) التكملة ٥٤٦، وأورد أبوعلي القول السابق أيضا ٥٤٥.

(٥) في الأصل: من لق.

(٦) في الأصل: وانما.

(٧) انظر شرح السيرافي ٦/٦٠ (خ).

قوله: إنّ « أُلِق » ليس بقاطع. خطأ، فهو ولابدّ قـاطع؛ لأنهم لم يقولـوا: وُلِقَ، كما قالوا: وقّتت[1].

[٦٥أ] قال المؤلف -رحمه الله-: وقد بيّن / هذا أبـوالفتح في شـرح التّصـريف، قال[2]: « ولو كانت الهمزة في (أُلِقَ) إنما هي منقلبة عن الواو في (وُلِقَ)، كما يـدّعي الخصم، لزالت في اسم المفعول؛ لزوال الضّمّة الموجبة للقلـب، وكـانوا يقولـون: مولوق، كما يقولون: أُعِدَ فهو موعود، ولم نسمعهم قالوا: مأعود؛ لزوال الضّـمّة، فلمّا لم نرهم قالوا: مولوق، استدللنا بذلك على أنّ الهمزة في (أُلِقَ) ليسـت بمنزلـة الهمزة[3] في (أُعِدَ)، بل هي أصلٌ باقية غير منقلبة.

-ثمّ قال- فإن قلت: فما يُنكرُ أن يكون هذا من القلب اللازم كما تقول في تحقير وتكسير (عِيد): أعياد وعُيَيد، فلم يرجعوا إلى الواو وإن كانت الكسـرة قـد زالت، فكذلك مايُنكرُ أن يكون (مأْلوق) من البدل اللازم وإن زالت الضّمة الموجبة للقلب كما زالت الكسرة من (عِيدٍ) في قولهم: عُيَيد وأعياد، ولم تُردّ الياء إلى الواو.

قيل: الحمل على هذه الأشياء لايجوز لخروجها عـن القيـاس ودخولهـا في الشذوذ ».

قلت: فهذا أبوالفتح قد نصّ علـى أنّ الاعتـراض المتوجّـه علـى إلـزام « مألوق »، والانفصال عنها. فكلاهما قاطع بلا فرق، لاكما زعم أبوسعيد.

قال ابن جنّي[4] -رحمه الله-: « وقد قالوا: مَـأْلُوقٌ، ومُؤْلَـقٌ[5]، ومُؤَوْلَـق،

---

(١) سبقت الإشارة في الحاشية رقم ٥ ص ٤٣٧ إلى رواية ابن الحاجب لـ: مولوق.

(٢) انظر المنصف ١/١١٤، ١١٥.

(٣) في الأصل: الهمز.

(٤) المنصف ١/١١٦.

(٥) في الأصل: موولق.

فـ(مألوق): مفعول، و(مُؤْلَق)[١]: مُفْعَل، ومُؤَوْلَق[٢]: مُفَوْعَل.

وقال أبوعليّ-رحمه الله-: سأل مروان بن سعيد المهلّبيّ[٣] الكسائيّ في حلقة يونس عن (أَوْلق)، فقال الكسائي: أَفْعَل. فقال له مروان: استحييت لك ياشيخ!»[٤].

قوله: « وكذلك (الأرطى) لأنّك تقول: أديمٌ مأروط »[٥].

يقول: وكذلك « أرطى » كـ« أولق »، لولا قولهم: أديمٌ مأروط، يحمل على أن همزته اللاحقة من أوله زائدة، وألفه اللاحقة من آخره أصليّة؛ لأنّ « أفعل » عندهم أكثر من « فعلى »، فلمّا قالوا: أديمٌ مأروط، ثبت أن الهمزة أصليّة، فحمل على ماثبت، لاعلى الأكثر؛ إذ الحمل على الأكثر إنما يكون مع عدم الاشتقاق.

وقد حكى أبوعليّ الفارسيّ[٦] أنه يقال: بعيرٌ راطٍ، وأديمٌ مَرْطِيّ، فعلى هذا يكون « أرطى » « أفعل »، فتكون الألف زائدة، والألف أصليّة وهو حكاية أبي الحسن الأخفش، فيكون على هذا في الكلمة تصريفان: أحدهما: أرط، والثاني: رطي.

قال ابن جنّي[٧]: وينبغي أن تكون الألف في آخر « أرطى » فيمن قال: مَرْطيّ، منقلبة عن ياء؛ لأنه لو كانت من الواو لقال: مرطوّ[٨]، كما قال: مغزوّ،

---

(١) في الأصل: مولون.

(٢) في الأصل: ومن ولق.

(٣) أحد أصحاب الخليل المتقدّمين في النحو. انظر بغية الوعاة ٢/٢٨٤.

(٤) انتهى النّقل من المنصف. وانظر الخصائص ٣/٢٩١، ٢٩٢.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٦) عن الأخفش. وسينبّه المؤلف على ذلك. انظر الشيرازيات ل٣٦ب، ل٥٨أ في كتاب مقاييس الممدود والمقصور، والشيرازيات نسخة أحمد بن سابور ل ١٣ب، ١٤أ، المنصف ١/١١٨، سر صناعة الإعراب ٤٢٨، ٦٩١، الاقتضاب ٢/٣٣٩، شرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٣.

(٧) المنصف ١/١١٨ بتصرف يسير.

(٨) حكاها الجرمي كما الاقتضاب ٢/٣٣٩.

ولايحمله على قوله:

أنا اللّيثُ معديّا عليّا وعاديا[1]

وهو يريد: معدوّا؛ لأنّ هذا شاذّ. و« مأروط » أكثر في اللغة من « مَرْطِيّ »[2].

قوله: « و(الإمَّرة) [فِعَّلة] لأنه صفة »[3].

يقول: « الإمَّرة » ألفه أصليّة؛ لأنه صفة، « وإفْعَلة وإفْعَل » لايكون واحد منهما في الصفات، وأمّا « فِعَّل وفِعَّلة » فكلّ واحد منهما موجودٌ في الصّفات، فحمل[4] « إمّرة » عليه[5] لايجوز؛ لأنه يؤدّي إلى بناء غير موجود، وما يؤدّي إلى بناء غير موجود يجب تركه وأن يعدل عنه إلى غيره، فلم يبق إلاّ أن يكون « إمّرة » « فِعَّلة ».

وعلى هذا القياس أيضا يجب أن يكون « إضْخَمّ »[6] « إفعلّ »، ولايكون ضرورة؛ لأنه صفة، و« إفْعلٌ » كما قلنا لايوجد في الصفة، و« إفعلّ » بالتشديد

---

(١) في الأصل: مغزيا عليّ وغازيا. وسيكرر هذا التحريف في الشرح. وصدر البيت:

وقد علمت عِرسي مُلَيكةُ أنّني

والبيت لعبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ. انظر المفضّليّات ١٥٨، الكتاب ٣٨٢/٢، شرح الشافية للرّضي ١٧٢/٣، شرح شواهده ٤٠٠، ٤٠١. ورواية المفضّليّات: « معدوّا ».

(٢) انتهى النقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢ ومابين معقوفين منه. ونصّه: « والإمّر فِعّل لأنه صفة فيه من الثّبَت مثل ماقبله، والإمّرة والإمّعة لأنه لايكون إفْعلٌ وصفا ».

(٤) في الأصل: يحمل.

(٥) أي: إفعلة.

(٦) أقرب رسم لها: اصح. والصواب ما أثبتّه إن شاء الله، والمراد: إضخمّ في قول رؤبة:

ضخمٌ يحبّ الخلق الإضخمّا

فيمن رواه بكسر الهمزة. انظر ماسبق ١٢٢.

منها موجود، قالوا: إرْزَبٌّ، وهو صفة، فحمله إذاً على « إفعلّ » المشدّد أولى من حمله على « إفعلٍ » المخفف الذي حمله عليه من قال إنه ضرورة؛ لأنّ حمله على المشدّد اللام يؤدّي / إلى موجود، وحمله على المخفف يؤدّي إلى معدوم، والحمل على الموجود أولى من الحمل على ماهو معدوم. [٦٥ب]

وكذلك مايجب فيه بهذا القياس أن يكون « فِعَلاّ » بالتشديد، وألاّ يحمل على « فِعَلٍ »، ويجعل تشديده ضرورة؛ لأنّ « فِعَلاّ » في الصفة موجود، قالوا: خِدَبّ وهِجَفّ، و« فِعَلٌ »[١] ليس في الصفة إلاّ في « قومٍ عِدَى »[٢].

وقيل في تفسير « الإمَّعة »: هو الذي يقول لكلّ شيء: أنا معك. فعلى هذا كان ينبغي أن يكون « إفْعَلة ». وقد ذكرنا فيما سلف أنه حكي: تأمّعَ الرّجلُ، واستأمعَ: المتردّد في غير ما صنعة. فمن هذا ينبغي أن يكون لوجوه[٣]: منها ما ذكره الإمام، ومنها أنّ تضعيفَ العين كثيرٌ[٤].

وأمّا إن جعلنا الهمزة زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى فاء، والأخرى عينا، فكانت الفاء والعين يكونان على هذا من موضع واحد، وهذا لايؤخذ به لقلّته، وإنما جاء منه أحرف محصورة ، نحو « كَوْكَب، ودَدَن ». وقد كان لسيبويه أن يستدلّ بهذا على أصالة الهمزة، لكن عدل عنه لأنّ الذي أتى به أقوى منه في الاستدلال؛ إذْ ما أتى به [يوجد كثيرا][٥]، وهذا يوجد على قلّةٍ[٦].

---

(١) « وفعل » مكررٌ في الأصل.

(٢) انظر ماسبق ٣٠٩.

(٣) في الأصل: لوجوده.

(٤) في الأصل: كثيرا.

(٥) في الأصل: لايوجد. وماأثبتّه يتّفق مع كلامه السّابق، وهو الصحيح، إن شاء الله.

(٦) في الأصل: قلته.

وقوله: « و(مَنْبِجُ) الميم بمنزلة الألف »[1].

يقول: ميم « مَنْبِج » زائدة؛ لأنّ الميم كثرت زيادتها في بنات الثلاثة في الاسم والصفة كالألف، فهي بذلك متى وجدت أوّلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول يحكم عليها بالزّيادة ما لم تثبت أصالتها. هذا مراده.

ومما يجب أن يستدلّ به على زيادة الميم -أعني ميم « مَنبج »- أنه ليس في الكلام مثل « جَعْفِر ». لكن الذي ذكره سيبويه قاطع جليّ في باب الميم، فاستغنى به عن ذكر الشخصي لـ« مَنْبِج »[2].

وذكر « مِعْزَى »[3] قال أبوعثمان[4]: « المِعْزَى » أصله أعجميّ، ولكنّه أعرب، وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف، فقالوا: مَعَزٌ.

قال أبوالفتح: الأسماء الأعجميّات النكرات التي تدخل عليها الألف واللام قد أعربتها العرب واستعملتها استعمال الأسماء العربيّة[5]؛ وذلك أنها تمكّنت عندهم؛ لأنها أسماء الأجناس، وهي الأوّل، ويدخل عليها الألف واللام، فجرت لذلك مجرى « رجل وفرس »، فلذلك لم يمنعها من الصرف إلاّ مايمنع العربيّ؛ لأنها جرت مجراه .

قال أبوعليّ -رحمه الله-: ويدلّ على أنهم أجروها مجرى العربيّة، أنهم قد اشتقّوا منها كما يشتقّون من العربيّ، قال رؤبة:

هل يُنْجِيَنِّي حَلِفٌ سِخْتِيتُ
أو فضَّةٌ أو ذهبٌ كِبْريتُ[6]

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٢) يعني: اكتفى بالعام.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٤) انظر مايأتي في المنصف ١/١٣٢.

(٥) في الأصل: المعربة. والمثبت من المنصف ١/١٣٢.

(٦) وانظر ديوان رؤبة ٢٦، كتاب الألفاظ لابن السكيت ١٧٤، الخصائص ١/٣٥٨، الممتع ٢٥٠.

=

فقال: « سختيت » من « السَّخْت »، وهو الشديد بمنزلة « زِحْليل » من « زَحْل »[1].

« و(مَعَدّ) مثله؛ لـ(التّمعدُد)[2] لقلّة (تَمَفْعُل) »[3].

يقول: ميم[4] « مَعدّ »، وإن كانت أوّلاً وبعدُ ثلاثةُ أحرف؛ لأنّ الحرف المدغم حرفان، أصليّة؛ لقولهم: تمَعْدَدَ تَمَعْدُدا، ومجيئه عندهم [مجيء تكسّر تكسُّرا][5]. و« تَمَفْعَلَ » يقلّ في الكلام، و« تَفَعْلل »[6] يكثر فيه، فحملُ « تَمَعْدَدَ » على « تفَعْلَلَ » أولى من حمله على « تَمَفْعَلَ »؛ لقلّته. وإن حُمل على « تَفَعْلل » فميمه أصليّة، وإذا كانت ميم « تَمَعْدَدَ » أصليّة فميم « مَعَدّ » أصليّة أيضا؛ لأنه منه.

قال أحمد بن يحيى: تَمَعْدَدُوا، أي: كونوا على خلق « معدّ »[7]. ومنه قول عمر ﷺ: « اخشوشنوا وتمَعْددوا »[8].

ويروى: « كذب سخيت ».

(١) في الأصل: رجل. وبهذا ينتهي النّقل من المنصف.

(٢) في الأصل: للمتعدد.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) في الأصل: تقول هم.

(٥) تقرأ في الأصل: مجيئك كسرا. ولعلّ ماأثبته الصواب، إن شاء الله.

(٦) في الأصل: وتفعل.

(٧) انظر المنصف ١٢٩/١.

(٨) المنصف ١٢٩/١. والأثر لعمر في شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٧٥/٤ ونصه فيه بعد سنده: « عن أبي عثمان النهدي قال: أتانا كتاب عمر بن الخطاب: اخشوشنوا واخشوشبوا واخلولقوا وتمعددوا كأنكم من معدّ، وإيّاكم والتنعّم وزي العجم ». ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٠٣/٥ بسنده عن رجل من أسلم يقال له ابن الأدرع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونصه فيه: « تمعددوا واخشوشنوا وانتضلوا وامشوا حفاة ». وهو من حديثه صلى الله عليه وسلم في المعجم الكبير للطبراني ٤٠/١٩، والمعجم الصغير له ١٥٢/٦ بسنده عن القعقاع بن أبي حدرد الأسلمي، ونصّه كنصّ المصنّف، إلاّ أنه =

قال غيره: وقيل التّمعدُد: التَّشظُّف. وتمعدد: سمن، أنشد أبوزيد:

رَبّيتُه حتّى إذا تَمَعْدَدا[1]

قال الشّيخ أبوعليّ[2]: اعتمد الإمام على أنه « فَعَلّ » ، والميم أصليّة؛ لقولهم: تَمَعْدَدَ الرّجل، و« تَمَفْعل »/ قليل، فيعارض بأنّ الميم أيضا أوّلا وبعدها ثلاثة غير زائدة قليل، فالدّخول في كلّ نحوٍ في قلّة، سواء جعل فعلا فإنه يدخل في قلّة كون الميم أولا على الصّفة المذكورة أصليّة، أو جعل « مَفْعَلا » فإنه يدخل في قلّة « تمفعل »[3]، والذي[4] يترجّح به عندي أنها أصل، إنما هو على كلّ حالٍ يدخل في قلّة، فتبقيته على ظاهره أولى، وظاهره أنه « فعلّ »، فلا تدّعي أنّ أصله « مفعل »، فتدّعي الحركة في الدّال الأوّل وأنه سكّن للإدغام إلاّ بدليل، فإنه دعوى. ونظيره مافعله الإمام -رحمه الله- بعدُ في ياء « طُلت »[5] فإنه قال: لولا مجيء « طويل »[6] فيه، و« فَعُل »[7] أخو « فَعِيل »، لم أقل فيه إنه « فعُل »[8] وإنما فعَلَ ذلك لأنه دعوى.

[٦٦أ]

ليس فيه: « وانتضلوا ». وانظر الخصائص ٣/٢٦٤، الغريبين (معد)، شرح الملوكي ١٥٣، النهاية في غريب الحديث (معد)، شرح الشافية للرضي ٢/٣٣٥.

(١) في الأصل: تمعدا. والشاهد ينسب للعجاج. انظر السيرافي النحوي ١٨٥، المنصف ١/١٢٩، ٣/٢٠، المحتسب ٢/٣١٠، الغريبين (معد)، المخصص ١٤/١٧٥، اللسان (معد).

(٢) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: تمعل.

(٤) ظاهره في الأصل: والشيء.

(٥) في الأصل: طب.

(٦) أقرب قراءة لها في الأصل: طبيب.

(٧) في الأصل: وفعيل.

(٨) انظر الكتاب ٢/٣٥٩.

قال: « وأما (مَنْجَنِيق) »[1] إلى آخر الكلام.

تلخيص كلامِه: أنّ الميم إن جُعلت زائدة، فلايخلو أن تكون النّون زائدة أو أصليّة، فإن كانت زائدة التقى في أوّل الكلمة زائدتان، وليس من الأسماء الجارية على الأفعال[2]، وهو غير موجود، وإن كانت أصليّة لحقت الزيادة من الرّباعي من أوله، وهو غير موجود، فكان الحكم عليها بالزّيادة خَلْفٌ، فلذلك بَطَل بهذا ما كانت تحتمله الكلمة من أن يكون وزنها « مفعليلا »، وزال أيضا عنه ماكانت تحتمله من أن يكون وزنها « منفعيلا »، ولم يبق إلاّ أن يكون « فَنْعليلا أو فعلليلا »[3]، فيجب أن يحكم عليها بأنها « فنعليل »؛ إذ قال[4] العرب في التّكسير: مجانيق، بحذف النّون الواقعة بعد الميم، ولو كانت أصليّة لقالوا: مناجيق، أومناجق؛ لأنّ فعلَهم في بنات الخمسة في التّكسير أن يحذفوا ماينقطع عنده بناء التّكسير، وقد ذكرنا تمام القول [فيه][5] فيما قبل هذا، فانظره هناك.

قوله: « و(مَنْجَنون) بمنزلة (عَرْطَليل) »[6].

يريد: أنّ الميم أصليّة كميم « مَنْجَنيق »، والكلام فيها كالكلام في ميم « منجنيق »، وإذا كانت هكذا فلا[7] يبقى في الكلمة إلاّ الاحتمالان:

أحدهما: أن تكون « فعللولا »[8].

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٢) نحو: منطلق.

(٣) في الأصل: فيعليلا أوفعليلا.

(٤) في الأصل: انزل.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٧) أقرب قراءة لها في الأصل: هكذا بسكون ياء فلا.

(٨) في الأصل: احدها ان تكون فعلول.

والثاني: أن تكون « فنعلولا ».

فيجب ولابدّ أن تكون « فعللولا »[1]؛ لأنه يوجد في الكلام نحو « عَضْرَفُوط »، والنّون أصليّة؛ لأنّه ليس موضع زيادتها، فلايقال: إنها مزيدة إلاّ بدليل، ولادليل هنا على الزيادة، و« فنعلول »[2] لايوجد في الكلام.

وقد تقدّم خلاف الفرّاء في « مَنْجَنِيق »، وأنّ وزنه عنده « منفعيل »[3]. وهو خطأ لما تقدّم: من أنّ توالي زيادتين لايكون إلاّ في الجاري، وكونها على « منفعيل » يؤدي إلى تواليها في غير الجاري.

ويشير[4] بقوله: « ويقوّي ذلك »[5] إلى أصالة الميم. فأمّا « مجانيق » فلا دليل فيه على هذا الوجه؛ لأنه يمكن أن يكونا[6] زائدين معاً، لكن الميم أقوى فلذلك أُثبتت، والنّون أضعف فلذلك حُذفت.

وكذلك « مناجين » لا دليل فيه أيضا؛ لأنّ النّون المحذوفة التي هي الأولى من الآخرتين زائدة لامحالة هي أو الأخيرة[7]؛ لأنها مضاعفة لايفصل بينهما إلاّ زائد، لكن حُكم على الأولى من الآخرتين بالزيادة، وحذفت؛ لأنّ حذفها لايؤدّي إلى حذف غيرها؛ لأنّ الكلمة تبقى خماسيّة رابعها حرف لين، وإن حذفت غيرها حذفت الواو، فحُذف حرفان، [فحذف الأولى من الآخرتين][8] أولى. فإذا ثبت

---

(١) ورد النّص في الأصل هكذا: فيجب ولابدّ أن يكون فيعلول فيجب ولابد أن يكون فعللولا.

(٢) في الأصل: وفيعلول.

(٣) انظر ماسبق ٣٨٩. والذي ذكر عن الفراء هناك حكايته عن العرب: جنقوهم بالمجانيق.

(٤) في الأصل: ويشهد.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢ وبعده: « مجانيق ومناجين ».

(٦) في الأصل: يمكن ان كانا يكونان.

(٧) يعني: في منجنون.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أنها زائدة فلادليل إذاً على أصالة الميم؛ لأنها لو فرضت / زائــدة كانــت تكــون [٦٦ب]
أقوى من النون لامحالة؛ لأنها لوحذفت لم يكن بدّ من حذف حرف آخــر، علــى
الطّريقة[1] المتقدّمة.

ويمكن يُفهمُ: « يقوِّي ذلك » على أن تكون الإشــارة إلى أنّ « مَنْجَنيــق »
كــ« عَنْتَريس »، والنون زائدة، و« مَنْجَنون » « فَعْلَلول »[2]، والنــون [أصــلية][3].
فعلى هذا يكون في « مجانيق » الدّليل؛ لأنها لو كانت أصليّة لم تحذف، بــل كــان
الحذف الآخر بعد حذف الياء، كما تقدّم في تصغير « عَضْرَفُوط »، فحــذفها هنــا
دليل على زيادتها. وأما « مجانيق » فلادليل فيه على أصالة النون؛ لأنها لــو فُرضــت
زائدة والنون الأخرى، كان حذف النون الأخرى أولى[4] من حذف هذه لما تقــدّم
قبل، فهو مشكل على كلّ وجه.

قوله: « وكذلك ميم (مَأْجَج)، وميم (مَهْدَد) »[5].

يعني: أنها أصليّة؛ إذ لو كانت زائدة لوجب أن تكون الدالان أصليتين فكان
يجب إدغام الأولى[6] منهما في الثانية؛ لأنّ العرب من شأنها إدغامُ أحد المضاعفين في
الآخرِ إذا كانا في كلمة واحدة، ولايظهرون إلاّ فيما شذّ نحو « لَحِحَتْ عينُه، وألِلَ
السِّقاءُ »، فأن لم يدغموا هنا يدلّ على أصالة الميم وزيادة إحدى الدالين للإلحاق.

---

(١) في الأصل: الظرفية.

(٢) في الأصل: فعلول.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام. قال سيبويه قبل النّص السّابق ٢/٣٤٤: « فإنما منجنيــق بمترلــة عنتــريس، ومجنون بمترلة عرطليل، فهذا ثبت، ويقوّي ذلك مجانيق ومناجين ».

(٤) في الأصل: اول.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٦) في الأصل: الاول.

فإن قيل: اجعل الميم هي الملحقة والدالين أصليتين[1]، ويمتنع إدغام الأوّل منهما في الإلحاق، و[إن][2] قيل: لايلحق الميم أولا للإلحاق[3] لقولهم: مكرّ ومفرّ[4].

قلت: حالُ الميم حالُ الهمزة فمتى اجتمع لك ثلاثةُ أحرفٍ أصول وفي أولها ميمٌ رابعة في العدد، فاقضِ بزيادة الميم حتّى تقوم الدلالة على كونها أصلا، وذلك نحو « مَشْهد ومَضْرب » وإن كانت معك في العدد أربعة أحرف أصول وقبلهنّ ميم فاقض بكونهنّ من الأصل كفعلك بالهمزة، وذلك نحو « مَرْزَجُوش »[5]، ميمه فاء، ووزنه « فَعْلَلُول » بوزن « عَضْرفوط وقَرْطَبوس »، فلذلك يحتجّ لأصالة ميم « مَأْجَج ومَهْدَد ».

فإن قلت: فما وزن « مَحْبَب »؟

قلت: مَفعَل، وإنما لم يدغم لأنه علم، والأعلام قد تأتي كثيرا مخالفةً القياس، نحو « مَوْظَب، ومَوْرَق[6]، ومزيد[7]، وحَيْوَة[8] ».

---

(١) في الأصل: والدالان الاصليتان.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: للحاق.

(٤) قال الرّضي في شرح الشافية ٣٨٧/٢: « الميم والياء مطّرد زيادتهما في أوّل الكلام لمعنى، وما اطّرد زيادته لمعنى لم يكن للإلحاق ». ومراد المؤلف: اجعلها زائدة ملحقة بصرف النظر عن هذا القول.

(٥) في الأصل: مرزنجوشي. والمرزنجوش لغة في المرزجوش.

(٦) في الأصل: مرطب ومورق. وجه الشذوذ: أنّ مافاؤه واو لاتبني العرب منه مفعَلا بفتح العين، وإنما بكسرها. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٢.

(٧) في الأصل: مريد. ووجه شذوذه أنه صحّح وقياسه الإعلال فيقال: مزاد. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٠.

(٨) في الأصل: حموه. ووجه شذوذحيوة: أنّ أصلها حيّة بيائين، ثمّ أبدلت الثانية واوا، وهذا عكس ماجرت عليه العادة من قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٢.

فإن قلت[1]: فهلاّ قلت في « مَهْدَد »: إنّه « مَفْعَل »، كما قلت في « مَحْبَب »، وكلاهما عَلَمٌ؟

فالجواب: أنّ « مَحْبَباً » لو وجدنا له أصلا يصرفه إلى أنه « فَعْلل » لفعلنا، ولكان ذلك آثرَ عندنا من أن نحمله على ضرورة العَلَم، ولكنّا لم نجد في كلامهم « م ح ب » متصرّفا، ووجدنا[2] فيه « ح ب ب » فعدلنا إلى ماوجدنا؛ ضرورةً. وأمّا « مَهْدَد » -وإن كان علما بدلالة قول الأعشى:

وما ذاكَ من عِشْق النّساءِ وإنما　　　تَناسيتَ قبلَ اليومِ خُلّةَ مَهْدَدَا[3]

- فإنما حملناه على أنه « فَعْلَل »، ولم نحمله على أنه « مفعل »، وظهر التّضعيف لضرورة العلم؛ لأنّا قد وجدنا في الكلام « م هـ د » متصرّفا فحملناه على هذا، دون أن نحمله على « هـ د د » لما فيه من الضرورة، فاعرفه[4].

قوله: « وأمّا (مِرْعِزَاء) فهي (مِفْعِلاء)، وكسرت [الميم] ككسرة ميم (مِنْخِر ومِنْتِن) »[5].

يعني: للإتباع.

« وليست كـ(طِرْمِساء) »[6].

يعني: فِعْلِلاء.

ويدلّ على ذلك: مِرعِزّى[7].

---

(١) الكلام الآتي في هذه المسألة في سر صناعة الإعراب ٤٢٧ باختلاف يسير.

(٢) في الأصل: ولاوجدنا.

(٣) البيت أيضا في الدّيوان ١٨٥، المنصف ١/١٤٢، ٣/٨.

(٤) انتهى مافي سر صناعة الإعراب من هذه المسألة.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٤ ومابين معقوفين منه.

(٦) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٧) الكتاب ٢/٣٤٤. ونصه: « يدلّك على ذلك قولهم: مرعزى ».

يقول: الميم في « مِرْعِزّى » زائدة فـ« مِرْعِزَاء » كذلك؛ لأنّ « مرعزّى » قد قام فيها الدّليل على زيادة الميم [فيها][1]، وذلك أنها لو كانت أصليّة رباعيّة، وقد لحقها التّضعيف من آخرها، وبعدها ألف التّأنيث، ولايوجد في كلام العرب / [٦٧أ] كلمة رباعية لحقها التّضعيف وبعدها ألف التأنيث أصلا، وإنما يوجد هذا في الثلاثي، فدلّ على أنّ الميم في « مرْعِزّى » ليست أصليّة، وأنّ الكلمة ثلاثيّة، فكان في « مرْعِزَّى » دليلٌ على أنّ الميم في « مرعزَاء » زائدة.

قوله: « كما قالوا: مَكْوَرَّى للعظيم الرَّوثة؛ لأنها مكوَّرة »[2].

يعني: أنهم قالوا: مِرْعِزّى، لمّا كانت الكلمة ثلاثيّة، كما قالوا: مكورّى، كذلك لأنها من التكوير[3]، وكأنهم شبهوا روثة الأنف[4] وهي طرفه في تكويرها، وأنها كأن بعضَها[5] مردودٌ على بعض، بتكوير[6] العمامة وردّ بعضها على بعض.

وقوله: « يهْيَرَّى »[7].

يعني: أنها ثلاثيّة؛ إذ الياء لاتكون أصلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول، ولا يصحّ أن تكون أصلا أيضا؛ لأنها إن كانت كذلك وجب زيادة الياء الثانية؛ لأنه لا توجد الياء أصليّة في بنات الأربعة، فتكون الكلمة بهذا على « فَعْيَلٍ »، وهو لايوجد إلاّ في حرف واحد، زعموا أنه مصنوع، وهو « ضَهْيَدٌ »[8]، كما قال

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٣) « كذلك لأنها من التكوير » مكرر في الأصل.

(٤) في الأصل: الالف.

(٥) في الأصل: تكريره وانه كان بعضه.

(٦) في الأصل: كتكرير.

(٧) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٨) في الأصل: صيهد.

السّيرافي[1]، ولأنّهم قالوا: يَهْيَرُ، مخفّفا، فهي بمترلة الياء في « يَرْمَع »[2].

قوله: « ولايُعلم في الأربعة على هذا المثال بغير ألف »[3].

يعني: مالحقه التّضعيف من آخره، هذا جوابه رحمه الله.

واعلم -وفّقني الله وإيّاك- أنه [لو][4] لم يوجد الاشتقاق في « مِرْعِزَاء » لوجب أيضا أن يكون الحكمُ زيادةَ الميم؛ لأنها أول[5] وبعدها ثلاثة أحرف أصول.

قوله: « فأما الثَّبَت الذي يجعلها »[6].

الألف لّما كانت لاتكون أصليّة إلاّ بدلا[7].

قوله: « تبيّن لك أنه من الثلاثة من بنات الياء والواو »[8].

يعني: بالاشتقاق وأمثاله من الدّلائل.

قوله: « إلاّ أن يكون ثَبَتٌ أنها من نفس الحرف، وذلك نحو (أَفْعَى وموسى)، فالألف فيها بمترلتها في (مَرْمَى) »[9].

يعني: أنها أصليّة، وأنّ الهمزة في « أفعى »، والميم في « مرمى »، زائدة. والدّليل على زيادة الهمزة في « أفعى » قولهم: أرض مَفْعاة[10]، للكثيرة الحيّات؛ ألا

---

(١) انظر شرح السيرافي ٦/٦٥ (خ). وانظر الخصائص ٣/٢١٦، معجم البلدان (حبونن) وهو فيه بالصاد، وبالصاد في النكت ١١٨٣.

(٢) يقرأ في الأصل: يدسع. انظر الممتع ١١١.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٤ وفيه: « ولانعلمْ ».

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) في الأصل: اولا.

(٦) الكتاب ٢/٣٤٥ وبعده: « بدلا ».

(٧) في الأصل: ولابدلا.

(٨) الكتاب ٢/٣٤٥ وقبله: « فكلّ شيء تبيّن لك ». وفي الأصل: لك انها.

(٩) الكتاب ٢/٣٤٥. وفي الأصل: بمترلتهما.

(١٠) انظر الكتاب ٢/٢٤٩.

ترى أنّ الهمزة لو كانت أصليّة لم يقولوا: مفعاة، وإنما كانوا يقولون: مَأْفَعة.
وألف « أفعى » منقلبةٌ عن واو، بدليل « أُفْعُوان »، وهو ذكر الأفاعي.

وذكرالفارسي -رحمه الله- أنه يستدلّ على زيادة همزة « أفعى » بصرفها في لغة من يصرفها، وذلك أنه لو كانت غنده همزتها أصليّة لكانت « فَعْلى » وألفها للتأنيث؛ لوقوعها على مؤنث، ولوكانت كذلك لامتنعت من الصرف نكرةً ومعرفةً، وأما إذا كانت همزتها زائدة، وكان وزنها « أفعل »، فإنها حينئذ يجب عنده فيها في القياس النّحوي أن تنصرف في النّكرة؛ لأنها ليست فيها من موانع الصرف إلاّ الوزن خاصّة؛ لأنّ معنى الوصف فيها يصنعب لكونها مؤنثة، والوصف في هذا القبيل إنما هو للمذكّر خاصّة[1].

ونصُّ أبي عليّ[2] -رحمه الله- في الاستدلال على زيادة الهمزة بالصّرف.

وله في الشّيرازيّات[3]: الألف في « أَفعى » منقلبة عن لام هي ياء أو واو[4]، وليست بزيادة، يدلّ على ذلك أنّ فيها لغتين: الصّرف[5] وترك الصّرف، فمن صرف ونوّن فقال: أفعىً، أثبت من قوله أنّ الهمزة زائدة، كالتي في « أعمى »، وإذا أثبت زيادة الهمزة ثبت أنّ الألف منقلبة عن اللام؛ لأنّ الاسم المتمكّن لايكون على أقلّ من ثلاثة / أحرف، ومن لم يصرف جعله وصفا بمنزلة « أحمر وأسود ». انتهى. [٦٧ب]

وما قدّمته من الاستدلال على زيادة الهمزة أقوى وأنَصُّ على زيادة الهمزة

---

(١) انظر التكملة ٣٨٩، ٥٤٩.

(٢) في الأصل: أبوعلي. والصّواب ماأثبته، إن شاء الله تعالى؛ فالكلام تعليق على نصّ أبي عليّ.

(٣) المسائل الشّيرازيّات ل٥٦ أ-ب في كتاب مقاييس المقصور والممدود، وهذا الكتاب ليس موجودا في المسائل الشيرازيات نسخة أحمد بن سابور التي قرأها على أبي علي الفارسي. وانظر التكملة ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٩، ٥٤٩.

(٤) في الأصل: اوا.

(٥) في الأصل: في الصرف.

من هذا الذي ذكره أبوعليّ.

ولايمتنع في ألف « أفعى » مع أصالة الهمزة أن تكون للإلحاق، فيجب له الصّرف في التّنكير[1]. قال أبوالحسن بن عصفور: وهذا الذي استفدته من الأستاذ أبي عليّ الشّلوبين وقيّدته من كلامه[2].

وأمّا « مُوسَى » فلايخلو أن يكون أعجميّا أو عربيّا، فالعربي ميمه زائدة؛ لقولهم: أوسَيْتُ رأسَه[3]، والعجميّ ميمه[4] زائدة بدلالة صرفه في النكرة، ولو كانت ميمه أصليّة لكان وزنه « فُعْلَى »[5]؛ إذ ليس في الكلام « فُوْعَل، ولافُعْلَل »، وكانت تكون ألفه للتأنيث فقط، فلم تكن لتصرف في معرفة ولانكرة[6].

وألف « مُوسى » منقلبة عن ياء لأمرين:

أحدهما: أنّ كون اللام ياء[7] أكثر من كونها [واوا][8].

والثاني: أنه ليس في الأفعال مثل « وعوت »[9].

---

(١) في الأصل: التذكير.

(٢) لم أقف على ما نقله ابن عصفور عن الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) أي: حلقته.

(٤) في الأصل: منه.

(٥) وهو مذهب الكسائي. انظر إصلاح المنطق ٣٥٩، اللسان (وسي).

(٦) يريد: أن يحتجّ لزيادة الميم، وأنه على وزن « مفعل »؛ إذ لوكان على وزن « فعلى » لكانت ألفه للتأنيث فيمنع من الصرف إذا كان نكرة، فلمّا لم يمنع من الصرف علم أنه ليس بـ« فعلى ». انظر المسائل الشيرازيّات ل٣٤أ، ل٥٦ أ-ب.

(٧) في الأصل: بلا.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) في الأصل: وعدت. انظر المسائل الشيرازيات ل٥٦ب.

قوله: « فإن لم يكن ثَبَتٌ فهي زائدة »[1].

يعني: بالحمل على الأكثر، وإنْ لم تفعل هذا وجب عليك أن تقول بأصالة الألف في مثل « سِرْداح وزَامَج »؛ إذ لم يشتقّ منها ماتذهبُ فيه الألف، فيكون تكسيره عندك « سرادي »، وألاّتقول: سرادح، وأن تقول في « كُنأبيل » كذلك بأصالة الهمزة[2] فيكون تكسيره « كَنائب »[3]، ولاتقول:كَنابيل، ولاتقول أيضا بأصالة الألف في « اللِّهابة »[4] فيكون تكسيره عندك « لَهايب » بالياء[5]، ولاتقول: لهائب بالهمزة. وإذا أنت صرت إلى القول بهذا صرت إلى مالايقوله أحدٌ.

ويحتمل أن يكون مراده: إذا أنت صرت إلى جعل الألف في هذا الموضع أصليّة فقد خالفت الجمهور، ومن خالفهم فهو مخطًأ منهم.

قال المؤلّف: وجدت لبعض الطلبة تقييدا هنا نصّه: قال سيبويه: « فأمّا الثَّبَتُ الذي يجعلها بدلا » الكلام إلى آخره. معنى قوله: « فكلّ شيء يبيّن لك أنه من الثلاثة من بنات الياء والواو »[6] يعني: بالاشتقاق وأمثاله من الدّلائل[7].

وقوله: « وتكون رابعة وأوّل الحرف الهمزة أو الميم »[8].

هذا دليل آخر، أي: وإن لم يدلّ على أنها منقلبةٌ أصلُ الاشتقاق، فتعرف

---

(١) الكتاب ٣٤٥/٢ وفيه: « فإذا ».

(٢) قال الرّضي في شرح الشافية ٣٦٣/٢: « ومايوجد في النّسخ: (وأما كنأبيل فمثل خُزعبيل) الظنّ أنه وهم، إمّا من المصنّف، أو من النّاسخ؛ لأنّ كنابيل بالألف لابالهمزة ». وهو بالهمز في سفر السعادة ٤٥٠.

(٣) في الأصل: كنائي.

(٤) في الأصل: اللهانة.

(٥) في الأصل: بالتاء.

(٦) تمام النص مع ماقبله: « بدلا من حرف هو من نفس الحرف فكلّ شيء ». فالمؤلف لم يذكره أول مرة اختصارا، ثمّ ذكره ليفسره. وقد سبق تفسير النص كلّه قبل قليل.

(٧) سبق هذا التفسير للنص السابق باللفظ نفسه قبل قليل.

(٨) الكتاب ٣٤٤/٢.

ذلك بأن تكون رباعيّةً وأول الكلمة همزة أو ميم، فتحكم عليها بأنها منقلبة عن أصل، وعلى الهمزة والميم بالزيادة. وإنما فعل ذلك؛ لأنّ الهمزة والميم إذا كانت أولا، والألف آخرا، فالكثير الذي عرف بالاشتقاق، وزيادة الهمزة أو الميم كـ« أعمَى، وأعشَى، ومَلْهَى، ومُعطى » ونحوه، وهو مطّرد كثير، فإذا عدم الاشتقاق حمل على الأكثر.

ويكون قوله: « وذلك نحو (أفعى وموسى) »[١].

إن كان[٢] راجعاً إلى القسم الثاني على أنه لم يسمع: أرض مَفْعاة، وعلى أنه يعني: موسى الأعجميّة العلم، كيف يحكم عليه إن قدّر[٣] كأنه عربيّ؟

وإن كان راجعا إلى القسم الأوّل الذي عُلم أنه ثلاثي من الياء والواو بالاشتقاق، فيكون على أنه سمع: أرض مَفْعاة، حكاها السّيرافي وغيره[٤]، وعُلمَ أنّ « مُوسى »: مُوسى الحديد؛ لأنها يتبيّن أنها « مُفْعَل » لقولهم: أوسَيتُ الشعر، ولصرفهم إياها، فقالت ابنة الخُس[٥]: « مُوسىً خَذِمَة »[٦].

قوله: « ألا ترى أنهم لايصرفون (حَبَنْطَى) ولانحوه في المعرفة أبداً، وإن لم يشتقّوا منه شيئا تذهب فيه الألف »[٧].

---

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) في الأصل: كانت.

(٣) في الأصل: قد.

(٤) حكاها سيبويه في الكتاب ٢٤٩/٢. وانظر السيرافي النحوي ٢٤٧، شرح السيرافي ٦٨/٦ (خ).

(٥) هند بنت الخسّ بن حابس بن قريط الإياديّة. ويقال: الخصّ، والخسف. قديمة جاهليّة. ويقال: إنها من العماليق. انظر التنبيه على أبي علي القالي في أماليه ٦٨، سمط اللآلئ ٤٧٥، سرح العيون ٤٠٦-٤٠٨، المزهر ٥٤٤/١، ٥٤٦، الأعلام ٩٧/٨.

(٦) انظر التّكملة ٣٩٠، سفر السعادة ٤٨٤/١.

(٧) الكتاب ٣٤٥/٢.

لم يَذكر في « حَبَنْطَى » أنه مشتقّ. وحكَى غيرُه أنهم قالوا: حَبِطَ الرّجلُ: إذا امتلأ بطنه واتّسع. و« حَبِطت الشّاةُ حَبَطاً »: إذا انتفخ بطنُها عن أكل الـذُّرَق[1]. / [٦٨أ]
وفي الحديث: « إنّ ممّا يُنبت الرّبيعُ مايقتل حَبَطاً أو يُلِمُّ »[2].

قوله: « وأمّا (قَطَوْطَى) فمبنيّةٌ أنها (فَعَوْعَل)؛ لأنّك تقول: قَطَوَانٌ »[3].

يعني: يتبيّن فيها أنها ليست « فَعَوْلَى »[4]؛ لأنّك تقول: قَطَـوان، ولوكانـت « فعولى » لكانت الطّاءان أصليّتين، فلم يقولوا: قَطَوان، وإنما كانوا يقولون: قَطَطَان، فعبّر -رحمه الله- على أنّ « قَطَوْطَى » ليست « فَعَوْلَى » بأنها « فَعَوْعَل »[5]؛ لأنها إذا كانت « فَعَوْعَلا » فهي ولابدّ ليست « فَعَوْلَى ». هذا مراده. وجعل الواو المحذوفـة الأولى، دليله في قوله: « وثبتت[6] ماالألف بدلٌ منه ».

وثبت عند السّيرافي مايذهب[7] الطاء والواو[8]. ومعنى الزيادتين[9] واحدٌ.

ولايصحّ أن يؤخذ كلامه على أنه يستدلّ بـ« قَطَوان » على أنّ « قطَوْطَى »

---

(١) في الأصل: الورق. انظر اللسان (حبط) وفيه: « وهو-يعني الذرق-: الحندقوق ».

(٢) انظر مسند الإمام أحمد باقي مسند المكثـرين أحاديـث (١١٤٣٣، ١٠٧٣٠، ١٠٦١١)، صـحيح مسلم بشرح النووي كتاب الزكاة باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا ومايبسط منها ٧/١٤١، تهـذيب اللغة ٤/٣٩٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٥.

(٤) في الأصل: فعول. وفعولى مذهب أبي عبيد، كما في المخصص ١٥/٢٠٨.

(٥) في الأصل: فوعل.

(٦) في الكتاب ٢/٣٤٥: « ويُثبت ». وقبله: « فتشتقّ منه مايُذهب الواو ويُثبت ».

(٧) في الأصل: مذهب.

(٨) قال السيرافي: « تقول: قطوان، فتشتق ماتذهب فيه الواو والطاء، وتثبت مـاالألف بـدل منـه ». شرحه ٦/٧٠ (خ)

(٩) في الأصل: الزيادة ن.

« فَعَوْعل » ولابدّ، وأنها ليست « فعَوْلى ولافَعَلْعَلا »[1] لأنّ « قَطَوْطَى » إذا كان « فَعَلْعَلا » فإحدى الطّاءين والواوين فيه زائدة، وإذا وقعت الزيادة في كلّ واحدٍ من الحرفين فيها، فكيف يستدلّ على أنها ليست « فَعَلْعَلا » بـ« قَطَوَان »؟! وهل هذا الدّليل إلاّ في غاية من التّخلّف؟! فكيف يصحّ القولُ به؟ أم كيف يصحّ نسبته إلى سيبويه رحمه الله؟ فثبت بهذا أنّ مراده ماقدّمناه، من أنّ غرضه أن يستدلّ على أنّ « قَطوطى » ليست « فَعَوْلَى »، ولابدّ، وأنه قد قدّم في كلامه في « ذَلَوْلَى » أنها « فَعَوْعَل، لا فَعَلْعَل »؛ حيث قال في « ذَلَوْلَى »[2]: إنها « فَعَوْعَلٌ »؛ لأنّك تقول: اذلوليتُ، و« اذلوليت »[3] « افعوعلت ». ولايصحّ أن يكون « افعوليت، ولا افعلعلت »؛ لأنهما ليسا في الكلام. فكذلك يكون أيضا « قَطَوْطَى » « فَعَوْعَلا »[4]؛ لأنّهم قالوا: اقْطَوطَى، و« اقطوطى » لايصحّ كونها « افعلعل ولا افعولى »، فقد ثبت أنّ « قَطَوْطَى » « فَعَوْعَلٌ » لا« فعلعل »[5] فكذا هي عند سيبويه، وعلى هذا النّحو يجب أن يؤخذ كلامه: « وثبتت »[6]. والله الموفّق المرشد.

---

(١) في الأصل: فعلعل. وكذا في الموضعين التاليين من هذا الوزن.

(٢) في الأصل: في ادلولى انها فعوعلى لا افعلعل حيث قال في ادلولى.

(٣) في الأصل: وزاد لويت.

(٤) في الأصل: فعوعل.

(٥) قال ابن عصفور: « ليس قطوطى باسم جارٍ على اقطوطى، فيلزم أن تكون الواو الزّائدة فيه من غير لفظ اللام، كما هي في اقطوطى، بل لايلزم من كونهم قد اشتقّوا اقطوطى من لفظ قطوطى أكثرُ من أن تكون أصولهما واحدة، وذلك موجود فيهما؛ لأنّ قطوطى إذا كان وزنه فعلعلا كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين، فتكون حروفه الأصول: القاف والطاء والواو. وكذلك اقطوطى، الواو وإحدى الطّاءين زائدتان، وحروفه الأصول: القاف والطاءِ والواو التي انقلبت ألفا. والدّليل على أنّ حروفه الأصول ماذكرنا قولهم: قطوان، في معناه ». الممتع ٢٨٣، ٢٨٤

(٦) في الأصل: فثبتت. وهو يريد النّص السّابق الذي نقله عنه.

قال الفارسي في الشّيرازيّات[1]: مذهب سيبويه عندي أن يكون « فَعَلْعَلا »[2]، وليس بـ« فَعَوْعَلٍ »، والدّليل على ذلك أنه لايخلو أن يكون « فَعَوْعَلا أو فعلعلا أوفَعَوْلَى »[3]، فلايجوز أن يكون « فَعَوْلى »؛ لأنّه لم يجئْ في كلامهم. ثمّ قال: فلمَ لايجوز فيه « فَعَلعلٌ وفَعَوعلٌ » جميعا كما أجاز ذلك أبوعمر[4]؟ فالقول: أن باب « جُلَعْلع »[5] أكثر من باب « غَدَوْدَنٍ »، فالحمل ينبغي أن يكون على الأكثر الأشيع.

هذا كلام أبي عليّ الفارسي -رحمه الله- في « قَطَوْطَى »[6]. والموضع الذي أخذ منه أنّ سيبويه يقول في « قَطَوْطَى »: إنه « فَعَلْعَل » هو قوله في باب مايلزم الواو فيه بدل الياء[7]: « وأمّا (المَرَوْرَاة) فبمنزلة (الشَّجَوْجَاة)، وهما بمنزلة (صَمَحْمَح)[8]، ولاتجعلهما[9] على (عَثَوْثَل)؛ لأنّ مثل (صَمَحْمَح) أكثر، وكذلك (قَطَوْطَىً) »[10]. وهذا الذي قاله أبوعليّ، واستخرجه من هذا الموضع من كلام

---

(١) انظر المسائل الشيرازيات ل ٥٧أ.

(٢) في الأصل: فعلعل.

(٣) في الأصل: فعوعل أو فعلعل.

(٤) في التعليقة ١٠٣/٥، والمخصص ٢٠٩/١٥: « أبوعمرو ».

(٥) في الأصل: ان جعل. والمثبت من المخصص ٢٠٩/١٥ والنّص فيه من قوله: فلم لايجوز...

(٦) وذكر في التّكملة ٥٤٩ أنّ سيبويه أجاز أن تكون « فعوعلا وفعلعلا »، ثمّ رجّح الثّاني. وقد وافق ابن عصفور أبا عليّ فيما نسبه إلى سيبويه، وفيما اختاره. انظر الممتع ٢٨٣.

(٧) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٨) في الأصل: صحيح. وكذا في الموضع التالي.

(٩) في الأصل: ولايجعلها. والمثبت من الكتاب٢٠/٣٨٦.

(١٠) قال أبوعليّ في التعليقة١٠٣/٥شارحا قول سيبويه السابق: « يقول: لاتجعل مَروراة على فَعوعل، ولكن احمله على فعلعل، وأجاز فيما تقدّم أن يكون قطوطى فعلعلا. وأجاز أبوعمرو أن يكون على الوزنين جميعا ».

سيبويه، ليس بشيء؛ لأنّ « قَطَوْطَى » لايصحّ أن يكون « فَعَلْعَلا »، وإن كان أكثر من « فَعَوْعَلٍ »؛ لأنّهم قالوا: اقْطَوْطَى، ولايصحّ فيه أن يكون « افْعَلْعل، ولا افْعَوْلَى »؛ لأنّهما ليسا في الكلام. وما احتجّ به من قول سيبويه في هذا الفصل [الذي][1] قد أوردناه، يحتملُ أن يكون مرادُه فيه: وكذلك « قَطَوْطَى » كان يجب فيه أن يكون « فَعَلْعَلا »[2] لولا قيام الدّليل على أنه « فَعَوْعَل ». وإذا احتمل هذا الذي حملته عليه سقط الاحتجاج به. فعلى هذا يجب أن يحمل كلام سيبويه؛ إذ قد أعطى في هذا الباب أنه « فَعَوْعل »[3]، على ماقدّمناه، فأخذ هذا الفصل على ظاهره على ماقاله الفارسي يوجب التّناقض / في كلام سيبويه، والقول بما قام الدليل على خلافه[4]. [٦٨ب]

قوله: « وكذلك (شَجَوْجَى) »[5].

يعني: أنها ليست « فَعَوْلَى »، ولايصحّ أن يؤخذ كلامه على أنه يريد: أنّ « شَجَوْجى » « فَعَوْعَل »، لا « فَعَوْلَى ولافعلعل »؛ لأنه لم يقم فيه دليل من جهة الاشتقاق على أنه « فَعَوْعَل »، فهو بهذا يجب أن يحكم فيه بأنه « فَعَلْعَل »؛ لأنّه أكثر في الكلام من « فَعَوْعَل »، مع أنه -رحمه الله- قد قال فيه في الفصل الذي قدّمناه: « وأمّا (المَرَوْرَاة) فبمنزلة (الشَّجَوْجاة)، وهما بمنزلة (صَمَحْمَح)[6] »، وظاهره عنده أنه « فَعَلْعَل » وعليه يجب أن يحمل قوله؛ لأنّه ليس في الكلام « فَعَوْلى ». وقد

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٢) في الأصل: فعلعل.

(٣) وذكر أنه فعوعل أيضا ١١١/٢، ٣٢٩.

(٤) ولعلّ هذا مافهمه الرّضي، فنسب إلى سيبويه القول بأنه « فعوعل »، ونسب القول الثاني إلى المبرّد. انظر شرح الشافية للرّضي ٢٥٣/١.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) في الأصل: صحيح.

حُكي عنهم: قَهَوْباة، وعَدَوْلَى[1]. وأنشد أحمد بن يحيى:

بوادي حَبَوْنَى أن تَهُبَّ شَمَالُ[2]

و« قَهَوْباة، وعَدَوْلَى، وحَبَوْنَى »[3] في إنشاد أحمد بن يحيى كلٌّ واحدٍ منها وزنه « فَعَوْلَى ».

فيقال في الجواب عن ذلك ماقاله الفارسيّ[4]: أنّ « قَهَوْباة » كلمة لم يعرف مخرجها من حيث يُسكن إليه، ولو كانت ثبتا لجاز ألاّ[5] يعتقد بها لقلتها كما [لم][6] يعتدّ بـ« إنْقَحْل »[7] ونحوه لقلته. وأنّ « حَبَوْنى » يحتمل ضربين من التقدير[8]:

أحدهما: أن يكون المكان سمّي بجملته كما جاء في قوله:

على أطْرِقا بالياتِ الخيا ... مِ إلاّ الثُّمامَ وإلاّ العِصِيُّ[9]

---

(١) في الأصل: مهوماه عدولا. والقهوباة: النصل العريض. وعدولى: قرية. وقد سبق الكلام عليهما ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٣٦.

(٢) يقرأ في الأصل: لابوادي حمرنا. ولعلّ (لا) بقيّة « واسألا » في الشطر الأوّل، وهو:

فلا تيأسا من رحمة الله واسألا

والبيت في المسائل الشيرازيّات ل٥٧أ، المخصص ٢٠٨/١٥، المساعد ٣٩/٤، اللسان (حبن).

(٣) في الأصل: وحدنا. وكذا في المواضع التالية. وفي بعضها بالذال. وقد سبق الكلام على حبونى ٣٣٧.

(٤) انظر المسائل الشيرازيات ل٥٧أ وسيصرح المؤلف بالنقل عنها بعد قليل.

(٥) في الأصل: ان.

(٦) تكملة من المسائل الشيرازيات ل٥٧أ

(٧) في الأصل: بالنحل.

(٨) انظر المسائل الشيرازيات ل٥٧أ

(٩) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر شرح ديوان الهذليين ١٠٠، المسائل الحلبيّات ٢٤٢، معجم ما استعجم (أطرقا)، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/١، ٣١، شرح التّسهيل لابن مالك ١٧١/١، اللسان (طرق)، خزانة الأدب ٣١٧/٢، ٣٢٦، ٣٤٢. وأطرقا: موضع بالحجاز. يروى: أنّ ثلاثة نفر مرّوا بمكان فتكلّم اثنان فقال لهما الثالث: أطرقا، أي: اسكتا، فسمّي المكان به، فأطرقا مركّب. وقيل: أطرقا جمع طريق على لغة

=

والآخر: أن يكون « حَبَوْنى من حبوت »[1]، كما أنّ « عَفَرْنى من عفرت ».

ويحتمل شيئا ثالثا: وهو أنهم قالوا: حَبَوْنَن، فيمكن أن يكون أراد الشّاعر ذلك المكان ثمّ أبدل من إحدى النّونين الألف كراهية التّضعيف لانفتاح ماقبلها.

ويحتمل أن يكون حرف العلّة والنّون تعاقبا على الكلمة لمقاربة النّون[له][2].

وأمّا « عَدَوْلَى » فالقول فيها[3] أنّ الواو لام، واللام زائدة كزيادتها في « عَبْدَل » ونحوها، ولحقت اللامَ الزّائدة الألفُ كما لحقت[4] النونَ في « عَفَرْنى »[5].

هذا كلام أبي عليّ في الشّيرازيّات في هذه المسألة.

ولأبي الفتح بن جنّي -رحمه الله- في « عَدَوْلى » قولٌ آخر، وهو أن يكون « فَعَوْللا »[6] قُلب آخر المضاعفين فيه حرفَ علّة كراهيةَ التّضعيف. وهذا أيضا قولٌ حسنٌ[7].

هذيل، ويجوز أن يكون مقصورا من الممدود مثل نصيب وأنصباء. ويروى: علا أطْرُقاً، من العلوّ، والأطرُق جماعة الطّريق، أي: السّيل علا أطرُقاً. وأطرقا في هذه الثلاثة الأخيرة مفرد، ولاشاهد فيها. وباليات بالنصب على الحال، ويروى بالرفع أيضا على الابتداء. والثمام بالنصب على الاستثناء، ويروى بالرفع على الابتداء. والقافية جاءت مقيدة ومطلقة بالرفع، وعلى الحالين هناك أوجه من الإعراب.

(١) في الأصل: من حرب. وفي المخصص ١٥/٢٠٩-نقلاعن الفارسي-: « حبونى فعلى من حبوت ».

(٢) تكملة من المسائل الشيرازيّات ل٥٧أ.

(٣) في الأصل: في.

(٤) في الأصل: لحقته. والتصويب من المخصص ١٥/٢٠٩.

(٥) انظر المسائل الشيرازيّات ل٥٧ب. وبعده فيه: « فلايكون فعولا ولكن فعلّى، كما كانت غزويت فعليتا و لم يكن فعويلا؛ لأنه ليس في كلامهم». وقد سبق لأبي علي في ٣٣٥ كلام آخر.

(٦) في الأصل: فعولل.

(٧) سبق أن ذكر صالح بن محمد أن هذا القول في كتابه التنبيه، وتخريجه هناك. انظر ٣٣٥، ٣٣٦.

وهذا[1] الذي قاله أبوعليّ وتلميـــذه أبـــوالفتح في « عَـــدَوْلَى، وقَهَوْبـــاة، وحَبَونى »، إنّما يحتاج إليه مع ثبوت عربيّتهما، وأمّا إذا كانت عجميّة فإنه لايحتـــاج فيها إلى شيء من هذا؛ لأنهم لايشترطون فيما يتكلّمون به من كـــلام العجـــم أن يكون على بناء كلامهم.

وهذا شيء عرض فقلنا فيه، ولنرجع لما كنّا بسبيله.

قوله: « كما جعلت [المَرا]جِل ميمها من نفس الحرف »[2].

يعني: أنّ الألف في « قَطَوْطَى » جعلت أصليّة لقيام [الدّليل][3] على أصالتها، كما جعلت « المراجل » ميمها أصليّة وإن كانت[4] أوّلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول -وهي متى كانت كذا يحكم عليها بالزيادة- لقيام الدّليل على أصالتها، [ولـــيس في الكلام][5] « مُمَفْعَل »، وفيه « مُفَعْلَل »، قالوا: مُدحرَج.

قوله: « فإن قيل: لايدخل (الزّامَجُ) ونحو (اللِّهابة) »[6].

يريد: فإن قال قائل[7] ممّن يَحكم بزيادة الألـــف، ولايلتفـــت إلى الكثـــرة: ولايدخل عليّ في قولي أن تقول بأصالة الألف في « الزّامَج واللِّهابـــة » لكونهمـــا لم يُشتقّ منهما مايذهب فيه الألف؛ لأنهما وإن كانا كذلك فيما لو اشتقّ منهما فِعْـــل

---

(١) في الأصل: وهو.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٥. ومابين معقوفين موضعه بياض في الأصل.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: كان.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. قال السيرافي في شرحه ٦/٧٢ (خ): « فلو جعلنا الميم زائدة في المراجـــل كان مُمَرْجَل مُمَفْعَل، وليس في الكلام مُمَفعل، وإذا جعلناها أصليّةً كان ممرجل مُفَعْلـــل نحـــو مُـــدحرَج ومسرهف ».

(٦) الكتاب ٢/٣٤٦.

(٧) في الأصل: اجل.

لكانت الألف فيه زائدة، فكانت ساقطة أو في حكم الساقطة، ففي حكم السّاقط إذا كان الفعل « فاعَل »، وساقط إذا كان الفعل « فَعَلَ ».

[٦٩أ] قوله /: « فالألف عنده ممّا يشتقّ »[١].

جوابُه لقائل هذا القول، ومعناه: أنه يلزمك في قولك هذا أن تكون الألف أصليّة في « الزّامَج واللِّهابة »؛ لأنهما لم يُشتقّ منهما فِعْلٌ، وأنت إذا لم تشتقّ تحكم بالأصالة، وإذا ألزمك هذا: إمّا أن تقول: الألف منقلبة عن ياء، أو واو، فتكثر الدّعوى في قولك.

قوله: « لم يُكسَّر على [هذا] الجمع »[٢].

يعني: ابتداءً، وإنّما يكسّر بعد استكراه؛ لأنّ العرب إنما تكسّر بنات الخمسة عند الاضطرار إلى ذلك حتّى أنهم يستغنون عن تكسيرها بتكسير مافي معناها.

قوله: « وأمّا مالايجيء على مثال الأربعة ولاالخمسة فهو بمنزلة الذي يشتقّ منه »[٣]

يعني: في قيام الدّليل فيه على الزّيادة لعدم المثال.

قوله: « لأنّك إذا قلت: حَمَاطةٌ ويَرْبُوعٌ »[٤].

يعني: أنّك إذا قلت: حَماطةٌ ويَرْبُوعٌ، كان فيهما دليلٌ على الزّيادة؛ لأنّ « حَماطَة » لايصحّ أن تكون « فَعَلّة »[٥] لأنه ليس في الكلام مثل « سَبَطْر » بفتح العين، وإذا كان الأمر هكذا فيجب ولابدّ أن يحكم على « حَماطة » بأنها

---

(١) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٦/٢. ومابين معقوفين تكملة منه. وقبله: « ومن ذلك قولهم في عيضموز: عضاميز، وفي عيطموس: عطاميس، فلو كانت من نفس الحرف كضاد عضرفوط لم... ».

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٥) في الأصل: فعلل.

« فعالة »، فيكون فيها دليلٌ على الزّيادة.

فإن قيل: و« فَعالة » أيضا ليس في الكلام.

فالجواب: أنه وإن كان ليس في الكلام يجب أن يحكم به على « حَماطة » للزوم هذا المثال لحرف الزّيادة.

وكذلك أيضا « يَربوع » ولايصحّ أن يكون « فَعْلُولا »[1]؛ لعدم هذا المثال في الكلام، فيجب أيضا أن يكون وزنُه « يَفْعُولا »[2] فيكون فيه دلالةٌ على الزّيادة.

فإن قيل: أيضا كذلك ليس في الكلام!

قيل ماقيل في « حَماطة » من أنه يجب أن يحكم به للزوم هذا البناء حرف الزّيادة.

قوله: ومثل « عَيْطَمُوس »[3].

يعني: في الحذف ابتداءً غير مستكره عند التّكسير.

« قالوا: سمادع »[4].

يعني: على غير استكراه.

قوله: « وأمّا يَهْيَرّ »[5].

يعني: أنّ « يَهْيَرّ » « يَفْعَلّ »؛ لأنّه ليس في الكلام « فَعْيَلّ » مثقّل الآخر، وفيه من بنات الثلاثة مالحقه الزّيادة أوّلا مثقّل الآخر.

قوله: « ولو كانت يَهْيَرٌ مخففة الرّاء »[6].

---

(١) في الأصل: فعلول.

(٢) في الأصل: يفعول.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٦/٢ والنّص بتمامه: « ومثل عيطموس في الحذف سميدع، قالوا: سمادع ».

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢.

يعني: أنّ « يَهْيَراً »[1] لو كانت مخففة الرّاء لكانت الياء الأولى أيضا فيها هي الزيادة؛ لأنها بمنزلة الهمزة أوّلا، يحكم عليها بالزيادة إذا كانت بعدها ثلاثة أحرف أصول؛ لكثرة زيادتها أوّلا، وهنا قد قام الدّليل على أصالة ما[2] بعدها وزيادتها؛ لأنه ليس في الكلام « فَعْيَل ».

قوله: « فلمّا كان الحَدُّ لو قلت: أَهْيَرٌ »[3].

يعني: لّما كان الحدُّ الحكمَ بزيادتها -أعني الهمزة- لكثرة زيادتها أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول، كانت الياء في « يَهْيَر » بمنزلتها لو[4] كانت همزة.

قوله: « وأمّا (يَأْجَجُ) فالياء فيه من نفس الحرف »[5].

يعني: أنّ الياء لو كانت في « يأْجَجَ » زائدة لكان المضاعفان أصلين، ولقالوا: يأَجّ، بإدغام الأولى في الثانية بعد نقل حركتها إلى الهمزة قبلها، كما يفعلون فيما فيه المضاعفان أصلين، نحو « مُرِدّ ويَرُدّ »[6]، فإظهارهم التّضعيف دليلٌ على أصالة الياء وزيادة أحد المضاعفين للإلحاق، كما هو كذلك في « مَهْدَد »، فوزن « يَأْجَج » على هذا « فَعْلَل » كـ« جَعْفَر ».

وحكى غير سيبويه[7] -رحمه الله- « يَأْجِج » بكسر الجيم الأوّل . وهذه

---

(١) في الأصل: يهير.

(٢) في الأصل: اصالتها.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) في الأصل: لانها.

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) في الأصل: رد واردد. قال سيبويه بعد النّص السّابق: « لولاذلك لأدغموا كما يدغمون في مُفعِل ويَفعل من رددت ».

(٧) هو الجرمي وهو عنده فعلِل، كما في النكت ١١٨٦. وقال السيرافي في شرحه ٧٥/٦ (خ): « يأجج اسم موضع، وأصحاب الحديث يقولون: يأجِج بكسر الجيم ». وانظر شرح الشافية للرضيّ ٣٩٤/٢.

الحكايةُ توجب زيادة الياء، وأن يكون إظهارُ التّضعيف شاذّاً؛ لأنه ليس في الكلام مثل « جَعْفِر » بكسر ماقبل الآخر.

قوله: « وكذلك ياء (ضَوْضَيْتُ) »[1]./ [٦٩ب]

يعني: أنها أصليّة، كياء « يأجَج ويَسْتَعور »؛ لأنها إذا كانت أصليّة كانت « ضَوضيتُ » « فَعْللت »، وإذا كانت زائدة كانت « فَعْلَيتُ »، وكانت من باب « سَلِسَ »، أو« فَوْعَلت »، وكانت من باب « دَدَن »؛ فـ« فَعْللت »[2] فيها أحسن منهما؛ لأنها إذا كانت[3] « فَعْللت » [كانت][4] من باب « صَلْصَل »، وهو أكثر من البابين المتقدّمين.

قوله: « لأنّ هذا موضع تضعيف »[5].

يعني: لأنّ هذا موضع [تضعيف][6] الفاء والعين، والياء تكون أصلا فيما تضاعفت فيه الفاء وإن كان على أربعة أحرف أصول والياء لاتكون أصلا في بنات الأربعة، ولايصحّ أن تكون زائدة في هذا النّوع من المضاعف؛ لأن بزيادتها ينتقض الغرض من تضعيف الفاء والعين؛ ولهذا يقول النّحويّون: إنّ الياء والواو لاتكون واحدة منهما أصلا في بنات الأربعة إلاّ فيما تضاعفت فيه الفاء والعين، فعلى هذا يقال: إنّ « ضَوْضيتُ » « فَعْللت »، وإنّ ياءها أصليّة، وتكون على هذا مضاعفة من واو وبدلا منها؛ لوقوعها رابعةً، فإنّ الواو متى وقعت رابعة ترجع إلى

---

(١) الكتاب ٣٤٦/٢. وفي الأصل: صوصيت. وكذا في الموضع التّالي. وسيتكلم المؤلف على المسألة فيما يأتي ٧١٣، ٧١٤. وضوضى: ضجّ وصاح. اللسان (ضوا).

(٢) في الأصل: فعللت.

(٣) في الأصل: لانهما اذا كانا.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

الياء.

وقوله: « كما أنّ الذين قالوا: غَوْغَاءٌ، فصرفوا، جعلوها بمنزلة (صَلْصَال) »[1].

يعني: أنّ من صرف جعل « غَوْغاء » « فَعْلالا »، ويحتمل أن تكون عنده « فَوْعالا »، ويحتمل أن تكون « فَعْلاء ». إلاّ أنّ الأولى الذي قاله سيبويه، هو الذي يجب أن يُحمل الكلام عليه؛ لأنّها[2] حينئذٍ كما ذكر من [باب][3] « صَلْصال » وهو كثير، وهي فيما ذكرناه إمّا من باب « دَدَن »[4]، وإمّا من باب « سَلِسَ »[5]، وكلا البابين يقلّ كما ذكرنا.

قوله: « وكذلك ياء (دَهْدَيت) »[6].

يعني: أنها أصلية، وأنها مضاعفة من الهاء؛ لشبهها بها فيما ذكره، والكلمة على هذا ممّا تضاعفت فيه الفاء والعين، ويدلّ على صحّة ماذكره -رحمه الله- من قولهم: دَهْدَهت.

قوله: « ومثله (عَاعَيت وحَاحيت) »[7].

يعني: في تضعيف الفاء والعين، واستدلّ على أنها « فَعْلَلت » وليس « فَاعَلت » بمجيء مصدرها على « فَعْلَلة »، كما جاء مصدر « زلزل » عليها، وذلك

---

(١) الكتاب ٣٤٦/٢. وفي الأصل: غوغاء تصرفوا.

(٢) في الأصل: لانهما.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) وذلك إذا كانت فوعالا.

(٥) وذلك إذا كانت فعلاء.

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢. ودهديت الحجر: دحرجته. الممتع ٣٧٨، القاموس المحيط (دهده).

(٧) الكتاب ٣٤٧/٢. وبعده فيه: « وهاهيت ». وهذه الألفاظ تستعمل في زجر البهائم كالماعز والضّأن والإبل. انظر المخصص ٩/٨، ١٠، القاموس باب الألف اللينة (حا، ها). وسيأتي شرح هذه المسألة بتفصيل فيه بعض اختلاف في ٧١٣-٧١٧.

أنهم قالوا: عَاعَاة، وحاحاة، وهاهاة، ومجيئها أيضا على « فَعْلال » كما جاء « الزَّلزال »، ولو كانت « فاعلت » لكان مصدرها « مفاعلة »، ولم يجئْ على « فَعْللة ولافَعْلال »[1].

قوله: « وقد قالوا: مُعاعاة، كقولهم: مُعَتْرَسة »[2].

يعني: أنّ قولهم: مُعاعاة، ووزنها « مُفَعْللة »، وأنها مما جاء من المصادر بلفظ المفعول، كـ« مُعَتْرَسَة »[3]، ولايصحّ أن يكون قولهم: مُعاعاة، « مُفاعلة »؛ لأنه لوكان كذلك لم يجئْ « فَعْللة ولافَعْلال ».

واعلم أنّ « حَاحَيْت وهَاهَيْت [وعاعيت] »[4] تحتمل ألفُها أن تكون مبدلةً من ياء، وتكون « فعللت »، وهو الذي يجب أن يحمل عليه؛ لأنّ الكلمة فيه من باب « صَلصال »، وهو كثير، ويدلّ الألف فيها على ما عهد في الباب من أنه لم يجئْ شيء فيه من الياء على أصله[5].

وعلل الفارسي -رحمه الله- انقلاب الياء الأولى في هذا النّوع مما تقف عليه. قال في كتاب التّذكرة[6]: « حاحَيْت » مثل « ضَوْضَيْت » في إزالتهم التّضعيف من الكلمة، إلاّ أنّ زوال التّضعيف من « ضوضيت » على حدّه المطّرد[7]، وأمّا

---

(١) انظر شرح السيرافي ٦/٧٧ (خ).

(٢) الكتاب ٢/٣٤٧.

(٣) يقرأ في الأصل: لمعرفه، أو لمعرقه.

(٤) تكملة يدلّ عليها نصه فيما يأتي ٧١٤، وأنّه ذكرها قبل قليل، وعود الضمير الآتي في « ألفها »، وأنّ هذه الكلمات الثلاث لم يسمع غيرها. انظر مايأتي ٧١٤.

(٥) انقلاب الألف عن الياء مذهب الخليل. وقول المؤلف: ويدلّ الألف فيها إلخ. يعني: مجيء الكلمة بالألف دليل على أنّ أصلها الياء، ولو كان أصلها الواو لظهرت الواو، كما قالوا: ضوضيت. انظر المنصف ٢/١٦٩، ١٧٠.

(٦) والنّص في المسائل البصريّات ٦٢٠، ٦٢١.

(٧) في الأصل: الطرد. والتّصويب من المسائل البصريات ٦٢٠.

« حَاحَيت » فإنه لّما كان لا يمكن تغيير الياء رابعة؛ لأنه لم يكن يخلو من أن تقلبها واوا أو ألفا، والواو لاتجوز؛ لأنها تنقلب في هذا الموضع إلى الياء؛ ألاترى قولهم: أغْزيت، وأمّا الألف / فلم تسغ أيضا؛ لاتّصال الفعل بالضّمير؛ ألا ترى أنهم يقولون: رَمَيْت، [فيصححون][1]؛ لزوال الحركة عن اللام، فلهذا لم يمكن تغيير الياء الثانية كما أمكن تغيير الواو في « ضَوْضَيْت »، وكرهوا التّضعيف، وأرادوا التّسوية في « حَيْحَيْتُ » بأختها « ضَوْضيت » فقلبت الأولى ألفاً، وكان ذلك حسنا؛ ألا تراهم يزيلون التّضعيف بقلب الأول[2] كما يزيلونه بقلب الثاني، فقالوا: قِيراط[3] كما قالوا: تَسَرَّيت[4]، إلاّ أنّ تغيير الثاني أولى وأجود؛ ألا تراهم قالوا: دَهْدَيت، فأزالوا الثّاني، و لم يقولوا: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، [إلاّ بعد أن لم يمكن التغيير في الثّاني][5].

[٧٠أ]

قال المؤلّف: وكذا قال ابنُ جنّي في شرح تصريف أبي عثمان[6].

ويحتمل أن تكون بدلا من واو[7]، والأوّل أولى؛ لأنّ هذا الباب لم يُعرف فيه شيء من الواو خرج عن أصله فقلبت واوه ألفا، فلو كانت من الواو لصحّت كما تصحّ نظائرها. هذا مع أن تبدل الياء ألفا أولى لأنها أقرب إليها، كما أبدلت الهاء أيضا ياء لقربها منها.

---

(١) محرف في الأصل. انظر المسائل البصريات ٦٢٠.

(٢) في الأصل: الاولى.

(٣) والأصل: قرّاط، فأبدلت الرّاء الأولى ابدالا لازما ياءً، هروبا من التّضعيف. والدّليل على أنّ الأصل قرّاط قولهم: قراريط. انظر الممتع ٣٧٠.

(٤) وأصله: تسرَّرت، فأبدلت الرّاء الثالثة ياء.

(٥) تكملة من المسائل البصريّات ٦٢١ يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) انظر المنصف ٢/١٧٠، ١٧١.

(٧) ووزنها فعللت. وهو مذهب المازنيّ. انظر المنصف ٢/١٧١، ١٧١، ١٧٤، الممتع ٥٩٢.

ويحتمل أيضا أن تكون « فوعلت » والألف بدل من واو، و« فيعلت »[1] والألف بدل من ياء. وهذان الوجهان ليسا بشيء لأنّ الكلمة فيهما[2] من باب « ددن » وهو قليل، وفيه الإعلال فيما صحّت نظائره، وذلك أنّ الواو والياء في هذين الموضعين لاتعتلّ واحدة منهما.

ويحتمل أيضا أن يكون « فعليت ». وهذا الوجه أيضا يبطل بالإعلال، وبأنّ الكلمة فيها من باب « سَلِسَ ».

واعلم أنّ بعض النّحويين يرى أنّ الألف في « حاحيت » غير منقلبة عن ياء ولا واو، وأنّ الياء منقلبة عن الألف، والأصل « حاحا »، فإذا قيل: حاحَيت، فالألف الثانية أبدا[3] بدل منها ياء، كقولنا في تثنية « حُبْلَى »: حُبليان؛ وذلك أنه يرى أنّ الأصل فيه الصّوت « حاحا »، و« حا » الثانية توكيدٌ[4] للأولى وتكرير، إلاّ أنهما رُكّبا وصُيّرا فعلا، فوجب تغيير الأخيرة منهما؛ لأنه لاتتصل تاء المتكلم بفعل آخره ألف حتّى تغيّر فيه الألف[5].

قال بعضُ الطّلبة: وجدت للأستاذ أبي عليّ الشّلوبين مكتوباً على هذا القول في حاشية السّيرافي بخطّه: هذا القول، وإن كان صحيحا من جهة المعنى، يبطل من جهة الأصول؛ وذلك أنّ قولك: حاحا، يمكن أن تكون الألف فيه أصليّة؛ لأنهما صوتان، والأصوات تكون فيها الألف أصليّة، وكذلك الحروف، وأمّا الأفعال والأسماء فلا تكون الألف فيها أبداً أصليّة، فلذلك كان أكثر النّحويين على أن

---

(١) في الأصل: من واو فيعلت.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) في الأصل: بدا. ولعل الصواب ماأثبته.

(٤) في الأصل: توكيدا.

(٥) انظر شرح السيرافي ٦/٧٨ (خ)، النكت ١١٨٥، شرح الشافية للرضي ٢/٣٧٠.

تكون الألف منقلبةً في « حاحيت »؛ لأنها فِعْل، والقول بأنها غير منقلبة خارج عن أصولهم؛ ولذلك لم يقل به أحدٌ منهم[1].

فإن قيل: كيف يقال أيضاً: إنها منقلبة، وهي من « حاحا »؟

قيل: لانقول: إنها منها؛ لئلاّ يؤدّي ذلك إلى الخروج عن الأصل، فليقل: إنه ذات أخرى غير الذّات الأولى، ودليلنا: أنّا[إذا][2] لم نقل ذلك خرجنا عن الأصول. انتهى كلامه رحمه الله.

قوله: « فإذا ضُوعف الحرفان في الأربعة »[3].

يعني: أنّ الكلمة إذا كانت عِدَّةُ حروفها أربعةً، وكانت مضاعفةَ العين والفاء، فإنّ حروفها كلّها أصول، بمنزلة لوكانت ثلاثيّة ومضاعف منها حرف، إمّا الفاء، وإمّا / العين، وقد قدّمت هذا.

[٧٠ب]

قوله: « وصارت [هذه] الحروف أولى أن تكون زائدة من الهمزة »[4].

هذا نصٌّ أنّ الهمزةَ إذا اجتمعت مع الألف والياء والواو فالألف والواو والياء أولى بالزّيادة، وكذلك كان يجب في « أَرْطَى »، لولا أنّ « أفْعَل » أكثر في الكلام من « فَعْلَى ».

قوله: « فأمّا (وَرَنْتَل) فالواو فيه من نفس الكلمة »[5].

يقول: « وَرَنْتَل » واوه أصليّة، ووزنه « فَعَنلل »[6]؛ لأنّ الواو لاتكون أبداً زائدة أوّلا، والنّون إذا وقعت ثالثة ساكنة حكم عليها بالزّيادة. وإنما حكمنا

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: ضوعفت.

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦) في الأصل: فعيلل.

بالأصالة للواو[1]، وإن كانت لاتكون أصلا في بنات الأربعة؛ لأنّ فيها شيئين يطلبان بأصالتها:

أحدهما: وجود النّظير؛ لأنّ الواو قد توجد أصلا أوّلا.

والثّاني: أنّ المثال موجودٌ، وذلك أنّ « فعنللا »[2] كثير جدّا في الكلام.

وفيه شيئان يطلبان ألاّ تكون زائدة:

أحدهما: عدم النّظير؛ لأنّ الواو لاتوجد زائدة [أوّلا][3] أصلا.

والثاني: عدم المثال؛ لأنه ليس في الكلام « وَفَنْعَل »[4] أصلا.

قوله: « وأمّا (قَرْنُوة) »[5].

يقول: إنّ واو « قَرْنُوة » زائدة؛ لأنها لاتكون أصلا في بنات الأربعة في مثل هذا الموضع، ولأنّ « فَعْلُلة » ليس في الكلام.

فإن قيل: وكذلك أيضا « فَعْلُوة ».

قيل: لزوم هذا البناء حرف الزّيادة يدلّ على أنه من أبينة الزّوائد.

قوله: « فمن قال: قِرْوَاح، لاتدخل »[6] الكلام.

« يعني: أنّ قائلاً ممّن لايحكم للألف بالزيادة على مذهب سيبويه لوقال: إنّ الألف في (سِرْدَاح) زائدة؛ لأنها لا تُدخل في باب (جِرْدَحْلٍ) الأقلّ، ولا تُلحق[7]

---

(١) في الأصل: الواو.

(٢) في الأصل: فعنلل.

(٣) تكملة مما سبق يلتئم يها الكلام. وانظر الممتع ٢٩٢.

(٤) في الأصل: فيعل.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٧.

(٦) الكتاب ٢/٣٤٧.

(٧) في الأصل: يدخل.

به إذا كان أكثر من(جِرْدَحْل)[1]؛ لأنّ ماجاء على وزن (جِرْدَحْل) أقلّ ممّا جاء على وزن (سِرْدَاح).

قيل له: ليس هذا الحجّة؛ لأنّا قد رأينا ما يُلحق ببنات[2] الأربعة من ذوات الياء والواو والألف[3] أكثر من ذوات الأربعة ولم يمنع ذلك أن يُلحق بها[4] وكذلك (سِرداحٌ) ملحقٌ بـ(جِرْدَحل) وإن كان مثاله أكثر من مثال (جِرْدَحْل) »[5].

قوله: « ومن أدخل عليه (سِرْداحا) »[6].

[يعني: مَن جعل « سِرداحاً » مثل « جِرْدَحْل »][7]، فإنه يجب أن يقول في « عُذَافِرة »: إنّ ألفها أصليّة؛ لأنها تقلّ كما تقلّ « قُذعْمِلة »؛ لتساوي نظم[8] متحرّكاتهما وحركاتهما وسواكنهما، وحكمُ الألف إذا كانت [حشوا][9] في الاسم ألاّ تكون لاحقة[10] بشيء من ذوات الأربعة، ولاغيرها.

قوله: « فما خلا من هذه الحروف »[11].

---

(١) في الأصل: حردحل. وكذا في الموضع التّالي.

(٢) في الأصل: من بنات.

(٣) في الأصل: الواو والياء والواو والالف.

(٤) في الأصل: به.

(٥) انظر النص السابق في شرح السيرافي ٦/٨٠ (خ)، النكت ١١٨٥. ووقع في النكت: « لأنها تدخل في باب جردحل ». والصواب ماجاء في الأصل وشرح السيرافي.

(٦) الكتاب ٢/٣٤٧. وفي الأصل: سرداح.

(٧) تكملة من شرح السيرافي ٦/٨٠ (خ) يلتئم بها السّياق. والنّصّ فيه باختلاف يسير. وانظر النكت ١١٨٥، ١١٨٦.

(٨) في النكت ١١٨٦: « نظير ». ولا أدري مامعناه.

(٩) تكملة من النكت ١١٨٦.

(١٠) في الأصل: يكون لاحقا. والمثبت من النكت ١١٨٦.

(١١) الكتاب ٢/٣٤٧. وفي الأصل: فما حل.

هذا كلامٌ مستثنى منه أشياء يذكرها فيما يأتي.

قوله[1]: « فممّا يُبيّنُ لك أنّ التاء فيه زائدة (التَّنْضُب) »[2].

يقول: إنّ[3] « تَنْضُب » « تَفْعُل »، ولايجوز أن يكون « فَعْلُلا »؛ لأنه لايوجد في الكلام أصلا، ويوجد فيه « تَفْعُل » في الفعل[4]، فحمله على ما يوجد في موضع ما أولى من حمله على مالايوجد أصلا، هذا مع أنّ لزوم هذا البناء للزيادة يدلّ على أنه من أبنية الزّوائد.

قوله: « وكذلك (التُّتْفُل والتُّتْفَل) »[5].

يقول: إنّ « تُتْفُل » بضمّ التّاء والفاء، و« تُتْفَل » بفتح الفاء، وزنه « تُفْعُل، وتُفْعَل »[6]؛ لأنهم قد قالوا: تَتْفُل بضمّ الفاء وفتح التّاء، وهو لايصحّ في بابه، إلاّ أن تكون زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل « جَعْفُر » أصلا، وفيه في الأفعال « تَفْعُل »[7]، هذا مع أنّ لزوم الزّيادة لهذا البناء يدلّ على أنه من أبنية الزّوائد.

---

(١) في الأصل: واوه.

(٢) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: فمتى ماتبين.

(٣) لم تنقط في الأصل، وأقرب قراءة لها تبدل بان أو يبدل بان.

(٤) في الأصل: في الحمل.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢، وهارون ٣١٥/٤ وفيهما: « التَّتْفُل والتُّتْفَل ». بفتح التّاء في الأول وضمّ الفاء، وضمّ التاء في الثاني وفتح الفاء. وسينصّ المؤلف على ضبطه الذي ضبطته به. وهذا الضّبط هو الصحيح؛ لأنّ سيبويه يقول بعد ذلك: « لأنهم قد قالوا: التَّتْفُل ».

(٦) في الأصل: يفعل.

(٧) في الأصل: يفعل.

قوله: « وكذلك (تُرْتَب وتُدْرَأ) »[1].

ولزيادة التاء فيهما دليلان:

أحدهما: أنّ « تُرْتَب » من الرّتبة؛ لأنّه الكثير الرّتبة. و« تُدْرَأ » من / [71أ] « الدَّرْء »؛ لأنه الكثير الدّرْء أيضا.

والثّاني: أنه ليس في الكلام في غير المخفف « فُعْلَلٌ »[2]، وفيه من الفعل « تُفْعَل » مع أنّ لزوم الزّيادة يدلّ على أنه من أبنية الزّوائد. وحكى أبوالحسن الأخفش: جُؤْذَر[3]. ولم يقل أحدٌ: إنّهم[4] يقولونه بضمّ ذاله، فهو على ذا غير مخفّف[5]. وقال فيه الفارسي: إنه أعجميّ[6].

قوله: « وكذلك (عِزْوِيت) »[7].

إنه « فِعْلِيت »، وليس بـ« فِعْوِيل » على أن تكون التاء فيه أصليّة، والواووالياء[8] فيه زيادتان؛ لأنهما متى وقعا في كلمة [من][9] ثلاثة أحرف أصول

---

(1) الكتاب ٣٤٧/٢.

(2) نحو: جُخْدَب، مخفف من جُخادب، وحكي بضم الدال. انظر المسألة في الكتاب ٣٣٥/٢، التبصرة والتذكرة ٧٨٤، ٧٨٥، المنصف ٢٧/١، شرح الملوكي ٢٦.

(3) ووافقه الكوفيون على هذا الوزن. انظر المنصف ٢٦/١، شرح التصريف للثمانيني ٢٨٩، شرح الشافية للرضي ٤٧/١، ارتشاف الضرب ١٢٣ (رجب). ومما ورد على فُعلَل بضم الفاء وفتح اللام: بُرقع وطحلب، ورويت بضم اللام، وجُرشَع، وسُودَد، وعُوطَط، وعُنْدَد، وقُعْدَد. وانظر ارتشاف الضرب ٦٥ (رجب).

(4) في الأصل: منهم.

(5) ذكر ابن جنّي الضمّ فيه. انظر المنصف ٢٧/١.

(6) انظر المنصف ٢٧/١، الممتع ٢٦٨، اللسان (جذر).

(7) الكتاب ٣٤٧/٢.

(8) في الأصل: التاء.

(9) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

حكم عليهما[1] بالزيادة؛ لأنّ « فِعْوِيلا » ليس في الكلام، مع أنّ لزوم الزّيادة له يدلّ على أنه من أبنية الزّوائد.

قال أبوعليّ في المسائل[2]: لايخلو لزوم الزّيادة له في قولهم: عِزْوِيت، من أن يكون وزنه « فِعْلِيتا، أو فِعْوِيلا، أو فِعْلِيلا »[3] فلا يجوز أن يكون « فِعْويلا »؛ لأنّ « فِعْويلا » بناءٌ لم يوجد في الأمثلة الأصليّة، ولافي المزيد[4] فيها، وإن جعلته « فِعْلِيلا » حكمت بأنّ الواو أصليّة؛ لأنها اللام الأولى من البناء، و لم تجئ الواو أصلا في الرّباعي إلاّ فيما كان مضاعفا، فيبقى أنه « فِعْلِيت ».

قلت: ويتبيّن وزن هذه الكلمة من وجهٍ آخر، فنقول: إنّ فيها حرفين من حروف الزّيادة يحتاج في معرفة الزّائد[5] منهما إلى نظر، فأمّا المدّة التي بينهما فكونها زائدة بيّن، فلا يخلو الحرفان من أن يكونا معاً زائدين، أو يكونا جميعا أصلين، أويكون أحدهما زائدا والآخر أصليّا[6]. فلايجوز أن يكونا معاً زائدين، أويكونا جميعاً أصلين؛ لأنّا إن حكمنا[7] بذلك بقيت الكلمة على حرفين، والأسماء المتمكّنة والأفعال لاتكون أقلّ من ثلاثة أحرف، ولايجوز أن يكونا أصلين؛ لأنّا لم نجد الواو في الرّباعي أصلا إلاّ فيما كان مضاعفا، فقد ثبت أنّ أحدهما زائد والآخر أصل، ولايخلو الزّائد أن يكون الثّاني أوالأوّل[8]، فلايجوز أن يكون الأوّل؛ لأنه إن جعلناه

---

(١) في الأصل: عليها.

(٢) انظر المسائل البغداديّات ٨١، ٨٢.

(٣) في الأصل: غزويت من ان يكون وزنه فعليتا اوفعويلا اوفعليلا.

(٤) في الأصل: المزيدة.

(٥) في الأصل: الزوائد.

(٦) في الأصل: زائد والاخر اصلي.

(٧) في الأصل: ارحمنا.

(٨) في الأصل: الثاني اولاً.

الزّائد جعلنا وزن الكلمة « فِعْوِيلا »، وهو بناءٌ لم يجئْ عليــه الكلِـمُ[1] الأصـليّة الحروف، ولاذوات الزّوائد، فثبت أنّ الزّائد هو الثّاني، وأنّ وزنه « فِعْلِيت »[2].

قلت: [قال][3] ابن جنّي: « عِزْوِيت: هو الدّاهية. وقال أبـوعمر: غِزْوِيـت بالغين معجمة »[4].

قوله: « وكذلك (التِّحْلِئة والتِّحْلِئ) »[5].

هي برادة الجلد[6] التي تقع منه إذا قُشِر. وفي مُثُلِ العرب: « حَـلأَتْ حالئـةٌ عن كُوعِها »[7].

« وكذلك (التَّتْفُلة) »[8].

يعني: أنها يدلّ الاشتقاق على زيادتها؛ لأنها[9] أنثى الثعالب، سمّيـت بـذلك لسرعتها. ومن كلامهم: التَّفْل، وهي في اللغة البزاق الخفيف، سمّيت بـذلك كمـا سمّي ذكر الثعالب « تَتْفُل » لسرعته من هذا، ولذلك قيل: « أروغُ من ثعلب »[10].

---

(١) في الأصل: الكلام.

(٢) انتهى كلام أبي عليّ.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) المنصف ٢٨/٣.

(٥) الكتاب ٣٤٨/٢ وفيه: « التحلئ والتحلئة ».

(٦) في الأصل: الجليد.

(٧) انظر تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية ١٠٠، مجمع الأمثال ٣٤٣/١، اللسان (حل).

(٨) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٩) في الأصل: بانها لانها.

(١٠) قال طرفة:

كلُّ خـليلٍ كنتُ خاللتهُ لا ... ترك الله له من واضـحَه
كلُّهـمْ أروغُ من ثعلبٍ ما ... أشـبه الليلة بالبارحـه

انظر الديوان ١٥، مجمع الأمثال ٧٨/٢.

وقوله في « عَنْكَبُوت »: « ولو كانت التّاء من نفس الحرف »[1].

يعني: أُهم كسّروا من غير استكراه. ويريد: حذفا غير مستكره[2].

« كما لايحذفون طاء (عَضْرَفُوط) »[3].

يعني: غير مستكرهين للحذف.

أنشد الحامضُ[4]:

كأنّما يَسقُطُ من لُغامِها بيتُ عَكَنْبَاةٍ على زِمامِها[5]

قال كُراع: العَكَنْباة[6]: العَنْكَبُوت. وفي هذا نظر؛ لأنّ النّون ثالثة ساكنة فظاهر أمرها أنها زائدة، إلاّ أن يقال: إنّ الكلمة مقلوبة.

وقال بعض أهل اللغة: والعُكبُ / والأَعْكُب[7]: اسم لجميع العنكبوت، [٧١ب] وليس بجمع؛ لأنّ العنكبوت رباعي.

قوله: « لحقن للتّأنيث »[8].

---

(١) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٢) يعني: حذف التاء في قولهم: عناكب.

(٣) الكتاب ٣٤٨/٢. وفي الأصل: طاء من عضرفوط.

(٤) أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد البغداديّ [ت: ٣٠٥هـ] والحامض لقبٌ له لشراسة أخلاقه. أخذ عن الكوفيين والبصريين، مع تعصّب للكوفيين، من أصحاب ثعلب المختصّين به، وقد خلفه بعد وفاته، وأخذ عنه أبو عمر الزاهد. من تصانيفه: المختصر في النحو، خلق الإنسان، النبات، وغيرها. انظر الفهرست ٨٦، ٨٧، بغية الوعاة ٦٠١/١، هدية العارفين ٣٩٦/١.

(٥) في الأصل: عنكباة. والرجز في المقصور والممدود للقالي١٦٣، جمهرة اللغة ١٢١٥، المخصص ٧/١٦، اللسان (عنكب)، تاج العروس (عنكب). وفي الأخيرين أن العكنباة لغة اليمن.

(٦) في الأصل: العنكباة. وسيبويه ذكر عنكباء، لكن ليس هو المراد بدليل ماسيذكره أنّ النون ثالثة.

(٧) في الأصل: العنكب والاعكب. وفي المحكم ١٧٠/١: « والعكاب والعكب والأعكب ». إلى آخر النّصّ.

(٨) الكتاب ٣٤٨/٢. وفي الأصل: لحن التانيث. ويريد: تاء أخت وبنت وثنين وكلتا.

يعني: أنّ ياءها زائدة بالاشتقاق.

قوله: « ولو لم تجد »[1].

يعني: لو لم يجد فيها اشتقاقا. والتَّنْبِيت: فسيل[2] النّخل. وإن لم تجد فيها اشتقاقا يدلّك[3] على زيادة التّاء حكمت بالزيادة فيها[4]؛ لأنّك لاتجد في الكلام مثل « فَعْلِيل ». وأيضا فإنّ هذا المثال لمّا لزم الزّيادة دلّ على أنه من أبنية الزّوائد.

قوله: « لجعلت تاء (تُبَّع، وتِنْبَالَة، وسُبْرُوت، وبَلْتَع) ونحو ذلك زائدة »[5].

يعني: للكثرة خاصّة، من غير استدلال باشتقاق، ولاغيره، إلاّ بمجرّد الكثرة. هذا مراده، رحمه الله.

ولايصحّ أن يريد: أنّ تاء « تِنْبالة » غير زائدة؛ فإنّ الاشتقاق قد دلّ على زيادة التّاء؛ إذ « التِّنْبالة » في اللغة: القصير. ومن كلامهم: النَّبَل، وهو الصغير، والقصر من صفات الصغر، فاشتقّ له هذا الاسم من « النَّبل » لقربها.

كُراع: يقال للعظام وللصغار: نَبَل[6].

قلت: قال الأعلم[7]: « وجعل سيبويه التّاء في (تِنْبالة وتِنْبال) أصليّة، ووزن (تِنْبال) عنده (فِعْلال). ومن أهل اللغة من يجعل التاء في (تِنْبال) زائدة كالتّاء[8]

---

(١) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٢) في الأصل: نسل.

(٣) في الأصل: بذلك.

(٤) في الأصل: فيهما.

(٥) الكتاب ٣٤٩/٢ والنّصّ بتمامه: « فلو جعلت زائدة لجعلت تاء تبع وتنبالة وسبروت وبلتع ونحو ذلك زائدة؛ لكثرتها في هذه المواضع ». وفي الأصل: لجعلت يا وسيروت.

(٦) لم أقف على هذا في كتب كراع التي بين يدي. وهو في اللسان (نبل) بلا نسبة.

(٧) النّكت ١١٨٦. وانظر شرح السيرافي ٨٣/٦ (خ).

(٨) في الأصل: في تنبال زائدة وتنبال غير أصلية كذلك.

(تِجفاف وتِبيان)، ويزعم أنّ (التِّنبال) هو القصير، و(النَّبَل) هم القصار، فـ(تِنْبال) (تِفْعال) بماذكره من الاشتقاق ». فحمل الأعلم كلام الإمام على غير ماذكرناه أوّلا[1].

قوله: « أنّك لو سمّيت رجلا نَهْشَلا »[2].

يشهد بما قال قوله:

وجدنا نَهْشَلاً فضلت فُقَيماً[3]

فصرف « نَهْشَلاً ». والنّهشل: الذئب، والنّهشل: الشّيخ الكبير. وفي المجرّد: النَّهْشَل والنَّهْكَل: الشّيخ الكبير: ويقال لولد الذّئب: النَّهشل[4].

قوله: « وأمّا أن يكون من (الخَفْق) »[5].

يعني: الذي بمعنى: خَفَقَ فلانٌ فلاناً بالسَّيف، أي: علاه ليضربه، ومنه: خَفَقَه بالدِّرَّة خَفْقاً، أي: ضربه بها، والدِّرَّة: المِخْفَقَة. وخَفَقَ برأسه من النُّعاس[6]: إذا اضطرب، قال:

---

(١) ليس للأعلم من هذا شيء، وإنما هو كلام السيرافي، وقد خرجته قبل قليل من شرحه. وفي ارتشاف الضّرب ٢١٤ (رجب): « وزعم سيبويه أنّ تنبالة فعلالة ». وفي اللسان (نبل): « والتِّنبال والتِّنبالة: القصير بيّن التّنبالة. ذهب ثعلب إلى أنه من النَّبَل، وجعله سيبويه رباعيّا ». وفي تاج العروس (نبل): « والتاء في تنبال زائدة اتفاقا، وفي المحكم هو رباعي على مذهب سيبويه؛ لأن التاء لاتزاد أولا إلا بثبت ». وانظر اللباب ٢٦٩/٢، ٢٧٠، الممتع ٢٧٥.

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢، ٣٥٠ وبعده: « أو نَهضلا أو نَهسرا صرفته ». ويريد سيبويه: أنّ النّون أصليّة.

(٣) في الأصل: فضلت مسماد. وعجزه:

كفضل ابن المخاض على الفصيل

وهو للفرزدق. انظر الديوان ٩٦/٢، تذكرة النحاة ٢٠٥.

(٤) في الأصل: النهش. انظر المنتخب ١٤٦.

(٥) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٦) في الأصل: الناس.

وخافق الرّأس فوق الرّحلِ قلت له[1]

فتكون المرأة الخفيفة لاضطرابها سمّيت بذلك[2]، وتكون الدّاهية لأنها تضرب بالإنسان وتلوي به.

قوله: « وأمّا (الدِّهْقَان، والشَّيْطان) »[3].

هذا موضع يظهرُ منه تَناقضَ فيه سيبويه، حيث قال: « فلاتجعلها زائدة فيهما »[4]. يعني: النّون في « شيطان ودِهقان »؛ « لأنهما ليس عليهما ثبت »[5]، فحكم عليها بالأصالة-أعني بأصالة النّون- حيث لم يجد ثبتاً يدلّه على زيادتها[6]. وهذا نقيض[7] مافعله في « رمّان »؛ ألاتراه قد حكم فيه بالزيادة للنون، والألفُ قبلها، بمجرّد كثرة زيادتها[8] آخرا قبلها[9] ثلاثة أحرف، لمّا لم يكن فيه مايدلّ على أصالتها، وإن كان في الحكم بزيادتها الحملُ على الأكثر. وهذا الموضع يظهر منه أنه لا يحكم بزيادتها إلاّ بدليل لها، من اشتقاق أو من عدم مثال. وهذا تناقض

---

(١) عجزه:

زُعْ بالزمام وجوز الليل مركومُ

وهو لذي الرّمة. انظر الديوان ٤٢٠، إصلاح المنطق ٢٥٦، المخصص ٧/١٥٢، ١٢/١٠٤، المشوف المعلم ١/٣٤٩.

(٢) يعني: خَنْفَقِيق. انظر الكتاب ٢/٣٥٠.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٠ وفيه: « فأما ».

(٤) الكتاب ٢/٣٥٠ وفيه: « فلاتجعلهما زائدتين فيهما ».

(٥) الكتاب ٢/٣٥٠.

(٦) وقال سيبويه ٢/١١: « قال: وسألته عن رجلٍ يُسمّى دِهقان، فقال: إن سمّيته من التّدهقن فهو مصروف، وكذلك شيطان إن أخذته من التّشيطن، والنّون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل تثبت فيه النون، وإن جعلت دهقان من الدّهق، وشيطان من شيّط، لم تصرفه ».

(٧) في الأصل: تبيض.

(٨) في الأصل: زيادتهما.

(٩) في الأصل: قبله.

ظاهر لاخفاء به، فتثبّته. والذي يُخرجُ كلامَه من التّناقض أن يكون قوله: « فلاتجعلها زائدة فيهما »[1] لقولهم: تشيطن وتدهقن، إلاّ بثبت، ويكون كلامه هنا ككلامه في « مَعَدّ »، حيث جعل ميمَه أصليّة، وإن كانت بعدها ثلاثة أحرف، وهي أوّل، والميم متى وقعت هذا الموضع والموقع حُكم بزيادتها ما لم يدلّ الدليل على / أصالتها؛ لقولهم: تَمَعْدَدَ و« تَمَفْعَل » يقلّ في الكلام، فلايحمل عليه إلاّ بثبت. وكذلك أيضا « الشَّيطان والدِّهْقان » حكم فيهما بأصالة النّون لقولهم: تَدهقن وتَشيطن، و« تَفَعْلَنَ » لايوجد في الكلام، و« تَفَعْلَل وتَفَيْعَل » يكثران فيه، فحملهما على الأكثر أولى، وإذا حملا على « تَفَعْلَل وتَفَيْعَل » كان « شَيْطان » « فَيْعال »، مثل « البَيطار والعَيْدان »[2]، و« دِهْقان » « فِعْلال »، فكانت نونهما أصليّة و لم يكن لإخراجها عن ذلك سبيل إلاّ بدليل كما قال سيبويه. هذا مراده، وعليه يجب أن يحمل كلامه. [٧٢أ]

وقد زعم بعض النّحويين أنّ « شيطانا » « فَيْعلان »[3]، من « شاط يَشُوط »، حذفت عينُه وألزم حذفها فيما صُرِّف منه. وهذا قولٌ رديء؛ لأنّه ليس في الكلام « تفعلن »[4].

وكذلك زعم بعضهم أنه « فَعْلان » من « شاط يشيط »[5] من قوله:

وقد يَشِيطُ على أرماحِنا البطلُ[6]

---

(١) في الأصل: فيها.

(٢) العيدان: النّخل الطّوال. وإن كنت أرى أنّ الكلمة غيداق. انظر المنصف ١/١٠٩، الممتع ٩٨.

(٣) هذا الوزن بناء على الأصل الذي سيذكره. و لم أقف على هذا القول.

(٤) في الأصل: تفيعلن. والصواب ما أثبته إن شاء الله، وسيعيده في القول التالي.

(٥) أجاز هذا سيبويه في ٢/١١ وقد نقلت نصّه قبل قليل. وانظر شرح السيرافي ٦/٩٤ (خ)، النكت ١١٦٠، تاج العروس (شيط).

(٦) صدره:

=

وهذا أيضا خطأ؛ لما تقدّم من أنه ليس في الكلام « تفعلن ».

قوله: « لأنه لم يجئْ شيء آخره من نفس الحرف على هذا المثال »(١).

يريد: وحروفه كلها التي قبل ألفه أصول؛ لأنّ للقائل أن يقول في « قَيْقَان »(٢): إنه يمكن أن يكون وزنه « فيعالا » نحو « خَيْتَام »(٣)، وإذا أمكن هذا فكيف يحكم بزيادة ألفه ونونه لعدم المثال، وهو يحتمل هذا المثال، وهو موجودٌ؟! فإنما أراد ماقدّمته. ويبطل في « قَيْقَان » أن يكون « فيعالا » من جهة أنه إذا كان كذلك كان من باب « ددن »، وهو قليل جدّا، وإذا كان من باب « سلس وقلق » فهو أكثر من باب « ددن »، فحمله عليه أولى وأقوى.

وذكر « قُنْبَراً وقُبّرا »(٤) وهو طائر.

وقياس قول أبي الحسن أن تكون النّون في « جُنْدَب » أصلا حتّى يقوم الدّليل على زيادتها(٥). وإن كان « الجُنْدَب » من « الجَدْب »(٦)؛ لأنه ممّا يلزمه،

قد نَخضِبُ القيدَ من مكنونِ فائلهِ

والبيت للأعشى. انظر الديوان ١١٣، شرح السيرافي ٩٤/٦ (خ)، شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٥.

(١) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٢) وردت في إحدى نسخ الكتاب، كما في طبعة هارون ٣٢١/٤. واختار الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله كونها قيقبان على ماجاء في طبعة دينبورغ، ومثلها نسخة بولاق ٣٥٠/٢ المعتمدة على طبعة دينبورغ، ونسخة شرح السيرافي التي بين يديّ ٨٨/٦ (خ)، ووزنها عند السيرافي: فيعلال. وكلام الشارح جارٍ على ماجاء في تلك النسخة. وقيقان بالفتح والكسر أيضا حصن باليمن. تاج العروس (قيق).

(٣) في الأصل: فيعال نحو حتام. انظر الكتاب ٣٢٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٥١/٢. وفي الأصل: وقبر.

(٥) فيكون على وزن فُعْلَل، وقد أثبته أبوالحسن الأخفش. انظر التبصرة والتذكرة ٧٨٤، شرح الشافية للرضي ٤٨/١.

(٦) يقرأ في الأصل: من الجندب.

فالنّون فيه زائدة غير ملحقة على مذهب سيبويه، وهي زائدة ملحقة على قـــول أبي الحسن[1].

« سِنْدَأْوٌ وحِنْطَأْوٌ »[2].

يريد: أنّ هذا المثال دليل على زيادة الواو والنون للزومهمـــا[3] لـــه؛ فإنـــه لايصحّ أن تكون حروفه كلّها أصولا؛ لأنّ الواو لاتكون في مثل هذا الموضـــع مـــن بنات الأربعة أصلا، وهي ولابدّ زائدة فيه، ولابدّ مع زيادتها مـــن زيـــادة النـــون ثانيةً[4]؛ لأنه لايوجد هذا المثال وفي آخره واو زائدة إلاّ وفيه النون ثانيـــة، فلـــزوم النون له ثانية يدلّ على أنه من الأبنية التي تزاد فيها النون مع زيادة الواو. ولايصـــحّ أن تكون همزته زائدة؛ لأنّ زيادة النون وسطاً أكثر من زيادة الهمزة وسطاً. فعلـــى هذا الأكثر ينبغي أن يحمل وزن « حِنْطَأْو وسِنْدَأو » على « فِنْعلـــو »، ولايصـــحّ أن يكون « فِعْلَلاً »[5] نحو « جِرْدَحل »؛ لأنّ الواو لايكون أصلا فيما زاد على الثلاثـــة في هذا الموضع، ولا « فِعْلأو »[6]؛ لما تقدّم من أنه لابدّ من زيـــادة النـــون في هـــذا المثال مع الواو للزومها له معها، وهذا فيه زيادة أخـــرى[7]، ولا « فعـــلأل »[8]؛ لأنّ زيادة الهمزة كما ذكرنا وسطاً أقلُّ من زيادة النون وسطاً.

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٥٠، ٣٥١، المنصف ١/١٣٨، شرح الشافية للرضي ١/٥٥

(٢) الكتاب ٢/٣٥١.

(٣) في الأصل: للزومها.

(٤) في الأصل: ثابتة، وكذا في الموضع التالي.

(٥) في الأصل: فعلل.

(٦) في الأصل: فعلاو.

(٧) وهي الهمزة.

(٨) في الأصل: فعلن. وماأثبته هو الظاهر من كلامه.

قوله: « وإنّما صارت الواو هنا بعد الهمزة لأنها تُخفى »[1].

قال الفارسي –رحمه الله–: نظير هذه الزيادة اللاحقة لخفاء الهمزة الياءُ اللاحقة للهاء[2] في « به » لخفائها. قال: فمن ثمّ أبدل منها[3] قومٌ الواو في الوقف في الرّفع فقالوا[4]: الكَلَوْ[5].

قوله: « واعلم أنّ النّون إذا كانت ثالثةً ساكنةً، وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النّون زائدة »[6].

هذا نصٌّ يقتضي زيادة / النّون في « شَمَنْصِير » فوزنه على هذا « فَعَنْلِيل »[7]. [٧٢ب]

قوله: « لقلّة الأسماء من هذا النّحو »[8].

قال: « لقلّة » لمكان « حِنْبَتْر »[9] ونحوه ممّا وقعت فيه زيادة النّون ثانية ساكنة ممّا هو على خمسة أحرف.

قوله: « لأنّك لاتجد أمّهات الزّوائد »[10].

وهي الألف والواو[والياء][11].

---

(١) الكتاب ٢/٣٥١.

(٢) في الأصل: لها.

(٣) أي: الهمزة.

(٤) في الأصل: فقال.

(٥) انظر التّكملة ١٩٧.

(٦) الكتاب ٢/٣٥١.

(٧) قال ابن عصفور في الممتع ١٥٥: « ولاأتحقق أنه عربيّ ». وفي المزهر ٢/٣٣: « وقيل هو خماسي الأصول ». وقد سبق ذكره على أنه أحد الفوائت ٣٩٢، ٣٩٤.

(٨) الكتاب ٢/٣٥١.

(٩) في الأصل: المكان فيحر. وسيبويه ذكر « حِنزَقْر، وحِنْبَتْر »، والثاني أقرب رسماً.

(١٠) الكتاب ٢/٣٥١.

(١١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

وقوله: « وكذلك (عندليب)؛ لأنه لم يكثر في الأسماء »[1].

قال: « لم يكثر » لمكان « مَنْجَنيق »، فإنّ نونه زائدة، ووزن « عندليب » على هذا « فَعْلَلِيل » كـ« عَرْطَلِيل »[2].

قوله: « (جَنَعْدَل وشَنَافِر وخَدَرْنَق) لقلّتها في الكلام »[3].

يريد: أنّ هذه الأمثلة لّما قلّت في الكلام، ولم تقع الزّوائد موقع النّونات فيها[4]، حكم فيها بالأصالة في النّون. ويمكن أن يريد بقوله: « لقلّتها »: لقلّة هذه الأمثلة مزيدة فيها النّون، ويكون [هنا قوله][5] بمعنى « قلّ » التي تقع يقينا محضا مجازا، كما وقعت في قوله: مررت بأرض قلّما تنبت إلاّ القَفْعَاء والحَسَك، أراد: ما تُنبت[6]؛ لأنّ « فَنْعَلَلا وفَنَاعِلا وفَعَلْنَلا »[7] كلّهنّ لم يذكرهنّ فيما تقدّم.

قوله: « واعلم أنّ ما لحق بنات الأربعة من الثلاثة »[8].

هذا نصٌّ يقتضي على أنّ النّون إذا كانت في كلمة عدد حروفها خمسة

---

(١) الكتاب ٣٥١/٢.

(٢) في الأصل: فعليل كقرطيل.

(٣) الكتاب ٣٥٢/٢. وفي طبعة هارون ٣٢٤/٤ شنفار، وهو من تغييره، على الرغم من أنّ الذي في أصوله شنافر، لكنّه رآه تحريفا، وهذا نصه: « في الأصل: شنافر، تحريف. وفي اللسان: والشنفار: الخفيف، مثل به سيبويه وفسّره السيرافي ». ولاأدري كيف اعتمد على هذا وغيّر مافي الأصول، رحمه الله، علما أنّ الذي في شرح السيرافي الذي بين يديّ ٩٤/٦ (خ) هو شنافر، وقد سقط منه تفسيره، ومثله في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ١٦٤ وفسره بأنه اسم رجل، والبعير الكثير شعر الوجه.

(٤) في الأصل: فيما.

(٥) تقرأ في الأصل: مناقله أو منافله.

(٦) انظر الشيرازيّات نسخة ابن سابور ٧١ب، ٧٢أ. وفيه: « ببلاد. . . الكراث والبصل ». والقفعاء: حشيشة خوّارة من نبات الربيع، لها نورٌ أحمر. والحسك: عشبة لها شوك يسمّى الحسك أيضا. انظر اللسان (قفع، حسك).

(٧) في الأصل: فنعال وفناعل وفعلنل.

(٨) الكتاب ٣٥٢/٢ وفيه: « ماألحق ببنات ».

وهي فيها ثالثة ساكنة فإنها يحكم عليها بالزّيادة سواء كانت ثلاثية الأصل أورباعية.

قوله: « وأمّا (كَنَهْبُل) »[1].

يدلّ على زيادة النون فيه أنّ هذا المثال لايكون إلاّ والنّون لازمة له.

قوله: « و(العَرَنْتُنُ) قد تبيّنت بـ(عَرَتُن) والبناء »[2].

وكذلك تبيّنت بأنّ النون فيها ثالثة ساكنة وهو على خمسة أحرف، إلاّ أنه استغنى عن هذا؛ لأنّ ماذكره أقوى منه.

قوله: « (قَرَنْفُل) مثله »[3].

وكذلك أيضاً يستدلّ على زيادة نونه بوقوعها فيه ثالثة ساكنة وهي على خمسة أحرف، لكن ماذكره أقوى، فلذلك اكتفى به.

قوله: « وأمّا (عَقَنْقَل) »[4].

يريد: أن يبيّن[5] أنّ النّون زائدة في « عَقَنْقَل »، وذلك أنه لايخلو أن يَجعل المضاعفين أصلين، أو يَجعل أحدَهما زائدا والآخرَ أصلا، فإن كانا أصلين فهي ولابدّ زائدة؛ لأنها متى وقعت في كلمة على خمسة أحرف ثالثة ساكنة حُكم عليها بالزّيادة، وإن كان أحدُهما [زائدا][6] والآخرُ أصلا كان ذلك أبين في زيادتها؛ لأنّ أحد المضاعفين لايكون زائدا وبينهما حرفٌ أصليّ، ولما تقدّم من أنّ النّون في مثل هذا الموضع يُحكم عليها بالزيادة، ولايحكم عليها بالأصالة أصلا.

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٥) ظاهرها في الأصل: يتبيّن.

(٦) في الأصل: احدها. ومابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

قوله: « فممّا ثبت أنها فيه زائدة قولهم: ضَهْيَأ؛ لأنّك تقول: ضَهْياء »[1].

يريد: أنّ الياء في « ضَهْيَأ » أصليّة والهمزة زائدة، بدليل ثبوت الياء وسقوط الهمزة في « ضَهْياء » التي على « فَعْلاء »؛ إذ لو كانت الياء زائدة والهمزة أصلية لقالوا: ضهآء[2]. وكذلك أيضا يستدلّ على أصالة الياء وزيادة الهمزة بأنه ليس في الكلام « فَعْيَل » بفتح الفاء، فلو كانت الياء زائدة لكانت فاء الكلمة مكسورةً. فهذان قولان على أنّ « ضَهْيأ » كما قال سيبويه، رحمه الله.

وزعم أبو إسحاق الزّجاج أنّ « ضَهْيَأ » « فَعْيَل » من « ضاهأت »، أي: شابهت[3]، فإنّ المرأة إذا لم تَحِض[4] تُشبه الرّجل، وكذلك إن لم يكن لها ثديان[5].

وهذا القول خطأ؛ لما تقدّم من أنه ليس في الكلام « فَعْيَل » بفتح الفاء[6]، فهو على ماقدّرناه من « ضاهيت »، أي: شابهت، قال تعالى: ﴿يُضاهُونَ قَوْلَ الّذينَ كَفَرُوا﴾[7].

---

(١) الكتاب ٣٥٢/٢. وفي الأصل: فما ثبت الياء زائدة الياء قولهم.

(٢) في الأصل: ضهياو.

(٣) في الأصل: شابهات.

(٤) في الأصل: المراد إذا لم تحتص.

(٥) لم يزعم الزّجاج هذا فقط، وإنما أجازالوجهين. انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٤٣/٢، ٤٤٤، سرّ صناعة الإعراب ١٠٨، اللباب ٢٤٢/٢-٢٤٤، الممتع ٢٢٨.

(٦) قال ابن جنّي في سر صناعة الإعراب ١٠٨، ١٠٩: « ولم يأت الفتح في هذا الفنّ ثبتاً، إنّما حكاه قومٌ شاذاً ». ومن ذلك عَثْيَر بالفتح، وهو الأثر الخفي، ويقال فيه أيضا: عَيْثر. وسيذكره المؤلف بعد قليل بكسر الفاء. انظر اللسان (عثر).

(٧) التوبة: ٣٠. و﴿يضاهون﴾ بلاهمز قراءة العامّة، وقرأها عاصم وطلحة بالهمز وكسر الهاء، والهمز لغة ثقيف. قال النّحاس: « جعل الهمزة من الأصل، وقدّر (ضهيأ) (فَعْيلا) ». انظر الغاية في القراءات العشر ٢٦٨، التبصرة في القراءات ٢١٥، إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢، الدر المصون ٣٩/٦.

[٧٣أ] واحتجّ الزّجاجُ بأنّ أصالة الهمزة غير / أوّل أكثر من زيادتها. فيكون « ضَهْيَاء » الممدود عنده من « ضاهيت »، و« ضَهْيَأ » المقصورة من « ضَاهَأت ».

فإن قلت: أنت أبطلت قول الزّجاج من حيث أنّ « فَعْيَلا » المفتوح الفاء ليس بناءً موجوداً، وكذلك يلزم على جعل الهمزة زائدة يؤدي إلى بناء غير موجود، وهو « فَعْلأ »؛ ألا ترى أنّه لم يجئْ منه إلاّ محلُّ النّزاع، ومحلّ النّزاع لايجعل حجّة! فإذا كان جعلها زائدة وأصلا يؤدّيان إلى بناء غير موجود فالأصالة أولى؛ لأنها أكثر.

قلت: إنّ هذين المثالين معدومان(١)، فينبغي أن يُحمل منهما [على] « فَعلأ »(٢) لأنّ « فَعْيَلا » يظهر اجتناب العرب إيّاه؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم جاء مكسورا الأوّل، نحو « حِذيَم، وطِرْيَم، وعِثْيَر »(٣)، ولم يظهر ذلك في « فَعْلأ »(٤)؛ لأنّهم لم يجتنبوا لفظ « فَعْلأ » إلى لفظ آخر كما فعلوا ذلك بـ« فَعْيَل ». فثبت أنّ الذي ينبغي أن يحمل عليه أنه « فعلأ »، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة لاثاني لها. وأيضا فإنّ(٥) الاستدلال على زيادة الهمزة المقصورة بـ« ضَهْيَاء » الممدودة التي في معناها أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافها، وهو « ضاهأت ».

واعلم أنّ سيبويه -رحمه الله- من عادته أن يحكم بزيادة حرف الزيادة في

---

(١) في الأصل: معدومين.

(٢) مابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام، أخذتها من الممتع ٢٢٩. والضمير في « منهما » للمثالين فعلأ وفعيل، والمراد: فينبغي أن يحمل على فعلأ.

(٣) الحذيم: الحاذق. الطريم: السحاب، العسل، والطويل. العثير: الأثر الخفي.

(٤) في الأصل: فعلى.

(٥) في الأصل: لان. والكلمة التي قبلها غير متوجهة. والمثبت من الممتع ٢٢٩.

الموضع الذي تقلّ زيادته إذا دلّ الاشتقاق على غيره(١)، فــذلك نحـــو مافعلــه في « دُلامِص » فإنه حكم فيه بزيادة الميم؛ لقولهم: التّدليص(٢)، فإن الميم قلّ(٣) وجودها زائدة في مثل هذا النوع. ونحو مافعله أيضا في « شَمْأل » فإنه جعل همزتــه زائــدة؛ لقولهم: شملت الرّيح(٤). ومثل ذلك « جُرائض » حيث جعل همزته أيضــا زائــدة؛ لقولهم: جِرْوَاض(٥). وإن كانت الهمزة تقلّ زيادتها في مثل هــذين الموضــعين. وأنْ يحكم بأصالة الحرف الأصلي -وإن سقط في بعض تصــاريف الكلمــة- ويجعــل ماثبت فيه الحرف ذاتاً مغايرةً للذات التي سقط منــها، وذلــك نحـــو مافعلــه [في « سِبَطْر »](٦)، ألا ترى أنه حكم له بالأصالة في رائه لمّا لم تكــن مــن حــروف الزّيادة، وإن كانت قد سقطت في « سَبِطٍ »(٧)، وجعل « سَبِطا وسِــبَطْرا » ذاتــين مختلفتين لاترجع إحداهما إلى الأخرى بوجه(٨). وغير سيبويه يسوّي بــين الحــرف الذي يكون من حروف الزوائد وبين الحرف الذي لايكون زائــداً أصــلا في نحـــو ماقدّمناه، و[لا](٩) يجعل ماثبت فيه الحرف ذاتا غير الذات التي سقط منها. والــذي فعل سيبويه أولى؛ لأنه متى أمكن أن يردّ الزّائد لذات واحدة(١٠) لم يجب أن يــدّعى خلاف هذا؛ إذ شأن العرب أن يردّوا مااشترك من الألفاظ في أكثر الحروف والمعنى

---

(١) أي: على أصالة غيره.

(٢) في الأصل: التدلص. انظر الكتاب ٣٥٢/٢.

(٣) في الأصل: فان كانت الميم قبل.

(٤) انظر الكتاب ٣٥٢/٢.

(٥) انظر الكتاب ٣٥٢/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: سبطر.

(٨) انظر الكتاب ٣٣٥/٢.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(١٠) في الأصل: الزائدتين واحدة.

إلى ذات واحدة. وبالله التّوفيق.

هذا باب ما[1] الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف

قوله: « الزيادة فيه من غير حروف الزّيادة »[2].

يريد: أنّ الزّائد في هذا الباب لايلزم فيه أن يكون من حروف الزّيادة التي جرى كلامه عليها في الباب المتقدّم، وأنه هنا لازمٌ فيه التّضعيف.

واعلم أنّ جملة هذا الباب والذي بعده: أنّ الكلمة إذا كانت في هذا الباب على أربعة أحرف فصاعداً، وكانت في الباب الذي بعده على أكثر من / ثلاثة أحرف، وكان فيها حرفان مضاعفان، التقيا، أو[3] فصل بينهما زائدٌ، فإنه يحكم على أحدهما بالزيادة، ولايحتاج في ذلك إلى الاشتقاق؛ لكثرته[4] زائدا فيما فيه من الكلم والاشتقاق، وذلك نحو « عَثَوْثَل »، الثاء فيه زائدة لقولهم: عِثْوَلّ، و« عَقَنْقَل »[5]، القاف الواحدة[6] أيضا زائدة فيه؛ لأنه من « عَقَل »، وكذلك « شِمْلال » أحد لاميه زائد لقولهم: شِمِلَّة[7]؛ إذ ليس في الكلام « فِعِلّة » من غير [٧٣ب]

---

(١) في الأصل: من. والمثبت من الكتاب ٢/٣٥٣.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٣.

(٣) في الأصل: التقتا لحد. وبما أثبته يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٤) في الأصل: ولكره منه. وبما أثبتّ يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٥) العقنقل: الوادي العظيم المتسع، والكثيب المتراكم، وقانصة الضب. القاموس (عقل).

(٦) يعني الأولى. وهذا مذهب الخليل، وصححه ابن عصفور. ويونس يجعل الزائد الثاني، وصححه الفارسي. وصوّب سيبويه الوجهين. انظر الخصائص ٢/٦١، الممتع ٣٠٣، ٣٠٤، شرح الشافية للرضي ٢/٣٦٥.

(٧) انظر الكتاب ٢/٣٥٣.

المضاعف، و« طِمْلال »[1] أحد لاميه زائدة لقوله: طِمِلّ[2]، و« فِعِلّ » لايوجد في [غير][3] المضاعف، ونحو « ذُرَحْرَح »[4]، إحدى حائيه زائدة لقولهم: ذُرَّاح، حيث سقطت فيه الحاء والتقى التّضعيف في الرّاءين؛ ولأنه[5] ليس في الكلام « فُعَلَّل »[6]، ويكون الفاصل في الراء زائدا[7]، و« حِلِبْلاب »[8] إحدى لاميه وباءيه زائدة لقولهم: حُلَّب[9]، ولأنه ليس في الكلام « فِعِلاَّل »، و« صَمَحْمَح »[10] إحدى ميميه وحاءيه زائدة لقوله: صَمَامِح[11]؛ إذ لو كان المضاعفان[12] أصلين لم تسقط الحاء الأولى ويكون الفاصل بين الميمين زائدا، وبَرَهْرَهَة[13] لقولهم: بَرَارهُ، وسِرِطْرَاط؛ لأنه ليس في الكلام « فِعِلاّل »[14]، و« مَرْمَرِيس » لقولهم: المَرَاسة، وهي الشّدّة. انتهى كلام

---

(١) من معانيه: اللّصّ. اللسان (طمل).

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٥٣.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الذرحرح: دويّبة أعظم من الذباب قليلا، مبرقشةٌ بحمرة وسواد وصفرة، لها جناحان تطيرهما، وسمٌّ قاتل. اللسان (ذرح).

(٥) في الأصل: فانه.

(٦) في الأصل: فعلال.

(٧) يعني-والله أعلم- الراء الثانية في ذرحرح. قال سيبويه ٢/٣٥٣: « يدلك على ذلك قولهم: ذُرَّاح فكما ضاعفوا الرّاء كذلك ضاعفوا الراء والحاء ».

(٨) وردت في الأصل من دون اللام الثانية وغير منقوطة، فتقرأ مثلا: حلباب.

(٩) في الأصل: اجلت. انظر الكتاب ٢/٣٥٣، شرح الشافية للرضي ١/٦٣.

(١٠) في الأصل: صحيح.

(١١) انظر الكتاب ٢/٣٥٣.

(١٢) في الأصل: المضاعفين.

(١٣) في الأصل: وبرهره. انظر الكتاب ٢/٣٥٣.

(١٤) قال سيبويه ٢/٣٥٣: « لأنه ليس في الكلام سِفِرْجال ».

الشّيخ أبي عليّ[1]، رحمه الله.

ط[2]: جملة مافي هذا الباب والذي يليه أن يلتقي التّضعيفان أو يفصلا بزائد من الفاء والعين واللام.

هـ[3]: لم يرد ذلك في الفاء مفصولا[4] بزائد، العين وحدَها، ولذلك لم تضعّف مع غيرها وضوعفت العين.

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) هذا رمز ابن الطراوة عند أبي حيان في تذكرة النحاة، والراجح أنه كذلك هنا. و لم أقف على ما نقله المؤلف في غير هذا الكتاب. وقد مضت ترجمة ابن الطراوة.

(٣) هذا رمز ابن ابن طاهر عند ابن الضائع في شرحه للكتاب، على ماجاء في نسخته المحفوظة في خزانة القرويين بفاس برقم ١٨٢٧. وقد استخدم أبوحيان هذا الرمز في تذكرته، وذكر المحقق أنه لابن هشام اللخمي، فإن صحّ هذا فليس من المرجح أن يكون المقصود هنا؛ لأنّ ابن هشام لايعرف له شرح أو تعليق على كتاب سيبويه، هذا بالإضافة إلى أن المؤلف نقل عن ابن طاهر في عدة مواضع منها موضعان سيأتيان بعد قليل. لم أقف على ما نقله المؤلف في غير هذا الكتاب. وقد مضت ترجمت ابن طاهر.

(٤) في الأصل: فصولا.

هذا باب تمييز بنات
الأربعة والخمسة من الثلاثة

يعني: من بنات الثلاثة المزيد فيها.

قوله: « جعل الحروف غير الزّوائد »[1].

يعني: بغير [الواووالياء وأْالألف، إمّا لأنها][2] ليست من حـــروف الزيـــادة[3] أصلا، وإمّا لأنها[4] لاتزاد في تلك المواضع إلا بثبت[5].

قوله: « أن يكون عنده (فَرَفْعَل) »[6].

يريد: لأنّ الحروف الزوائد إنما توزن مع معرفة الأصلي والزّائـــد بلفظـــه[7]، والأصلي هو الذي يمثّل بالفاء والعين واللام.

قوله: « وإنّما يجوز هذا أن تجعله مثالا »[8].

يعني: مثلا، لا على[9] أن تضع موضع الأصلي أصليّا والزّائد زائـــدا، ولكـــن على أن ترى حركة الكلمة وسكونها.

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٤.

(٢) في الأصل: الواو فانها.

(٣) في الأصل: الزائدة.

(٤) في الأصل: انها.

(٥) قال سيبويه ٢/٣٥٣، ٣٥٤: « فأمّا جعفر فمن بنات الأربعة لازيادة فيه لأنه ليس شيء من أمهات الزوائد فيه ولاحروف الزوائد التي تجعلها بثبت ».

(٦) الكتاب ٢/٣٥٤. والكلام على فرزدق إذا جعل الحرفان الأولان زائدين.

(٧) في الأصل: والزوائد لفظه.

(٨) الكتاب ٢/٣٥٤ وقبله: « ولاتقول: فَعْللٌ ولافَعَلّل؛ لأنك لم تضعّف شيئا ».

(٩) في الأصل: الاعلى.

هذا باب علم مواضع الزوائد من موضع الحروف غير الزوائد

يعني بـ« الزوائد »: المزيدة بالتضعيف من غيرنقل[١].

قوله: « وأمّا (الهُمَّقِعُ والزُّمَّلِق) فبمنزلة (عَدَبَّس) »[٢].

يريد: أنهما في القولين، هذا في أنّ الميم الواحدة في كلّ كلمة منهما زائدة؛ لأنهما ليس لهما مثال في الأصول، والتضعيف لايلزم لهما، فدلّ ذلك [على][٣] أنهما من أبنية الزوائد.

وزعم أبوبكر بنُ طاهر[٤]: أنّ مرادَه أنّ القولين -قول الخليل وقول غيره- متّفقان فيهما في المزيد من المضاعفين لكونهما لايوجد لهما نظير يحملان عليه.

وهذا[٥] الذي زعمَه وتوهّمَه ليس بشيء؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لم يختلفا أيضا في « سُلَّم »؛ لأنه ليس في الكلام « فُعْوَل ولافُوعَل »، وكذلك لم يختلفا في « خِدَبّ »؛ لأنه ليس في الكلام « فِعَوْل ولافِعَلْو » أصلا، ولاشيء من هذا النّحو. وإذا تبيّن هذا صحّ أنّ مراده ما تقدّم من أنهما متفقان في أنّ إحدى الميمين زائدة / منهما؛ لكونهما لامثال لهما في الأصول، ولزوم التّضعيف لهما، فدلّ ذلك [٧٤أ]

---

(١) يريد-والله أعلم- نحو: استعدّ يستعدّ، والأصل: استعْدَدَ، يستَعْدِدُ، نقلت حركة أوّل المثلين إلى الساكن قبله، ثمّ أدغم فيما بعده.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢ وفيه: « العدبّس ». وبعده: « إحدى الميمين زائدة في قول الخليل وغيره سواء ».

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) لم أقف على كلام ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: وهو.

على[1] أهما من أبنية الزوائد.

قوله: « فأما (الهَمَّرِش) فإنه بمنزلة (القَهْبَلِس) »[2].

يريد: أنّ « الهَمَّرِش » لّما كان على بناء موجود في في الأصول، معدوم في أبنية الزوائد، لم يكن بدّ من أن تجعل ميمه الأولى بدلا من نون أبدلت منهما لّما أريد إدغامها في الميم لمقاربتها، وتكون [من][3] بنات الخمسة بمنزلة « القَهْبَلس »، ولم يجز أن يجعل ميمها الأولى ميما غير بدل من نون؛ لأنّ حملها على ذلك يؤدي إلى بناء ليس عليه الأصول، ولاذو الزّيادة؛ ألا ترى أنك لاتجد في أبنية الأصول فيما لم يتضاعف فيه حرفان ماهو على أكثر من أربعة أحرف قد تضاعف فيه حرفٌ، وكلا المضاعفين أصل، ولايجوز في أبنية الأربعة ماهو على مثال « فَعَّلِل »[4]، وإذا بطل هذا الوجه ثبت الوجه الأوّل.

هذا مراد سيبويه في هذا الفصل، وظاهره التّناقض مع ماتقدّمه من كلامه فإنه قال في باب تمثيل مابنت العرب [من][5] الأسماء والصفات من بنات الخمسة: « ويكون على مثال (فَعْلَلِل)[6] في الصفة قالوا: قَهْبَلِسٌ وجَحْمَرِشٌ وصَهْصَلِقٌ[7]، ولانعلمه جاء اسما، ومّما لحقه من الأربعة (هَمَّرِشٌ) »[8]. وهذا فيه نصّ بأنّ

---

(١) في الأصل: على ذلك.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٤ وفيه: « فإنما هي ». وفي الأصل: بمنزلة العسلس. وكذا في موضع الكلمة التالي.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٥٤.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: فعلل.

(٧) في الأصل: وصهطن.

(٨) الكتاب ٢/٣٤١ وفيه: « ومالحقه ».

« الهَمَّرِش »[1] رباعي الأصل[2]، وهو نقيض هذا الموضع، فإنه قدّر هنا أنه خماسـي، وهو الصّحيح.

قال أبوعليّ الفارسي -رحمه الله- في كتـاب التّـذكرة في الجـزء الثالـث والستين: وما في الكتاب في باب تمثيل مابنت العرب من الأسماء والصـفات مـن بنات الخمسة : « ومالحقه من الأربعة (هَمَّرِش) » خطأٌ. فإمّا أن يكون ماقـدّمناه في « هَمَّرِش » رجوعاً عن ذلك لأنه بعده، كما كـان قولـه في « قَطَـوْطَى »: إنـه « فَعَلْعَل »، رجوعا عمّا تقدّمه[3]، أويكون لحناً وقع خطأً في الكتـاب، و[هـو][4] مثل هذا القول بل هو بعينه.

قال أبوبكر[5]: وهذا الذي قاله[6] أولى منه أن يُتأوّل كلام سـيبويه تأويـل الجمعِ بين كلامه هنا وبين كلامه فيما تقدّم، ويذهب التناقض عنهما، وذلك بـأن يؤخذ كلامه في هذا الفصل الذي أوردته من كلامه فيما تقدّم على غـير ظـاهره فيقال: إنّ معناه: وممّا جعل من بنات الخمسة مما[لو][7] لم يلحقه تضعيف لكـان[8] من الأربعة « هَمَّرِشٌ ». وكذلك يجب أيضا أن يتـأوّل كلامـه في بـاب لحـاق

---

(١) في الأصل: الهمزتين.

(٢) قال الرّضي في شرح الشافية ٣٦٤/٢: « وهو عند الخليل وسيبويه ملحق بجحمرش بتضعيف الميم ».

(٣) يقصد بما تقدمه: فعوعلا. وقد سبق أن ردّ المؤلف هذا الفهم على الفارسـي، وأنكـر أن يكـون سيبويه يجوّز أن يكون فعلعلا، وتأول كلامه. انظر ماتقدم ٤٥٩، ٤٦٠.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) هذا أحد تلامذة الشلوبين-والله أعلم- ولم يترجح عندي أحد منهم.

(٦) في الأصل: قالاله.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) في الأصل: لمكان.

التّضعيف فيه لازم: « ويكون على (فَعَّلٍ) وهو قليل قالوا: الهَمَّرِش »[1]، فإنّ ظاهر هذا أيضا أنّ « الهَمَّرِش » عنده رباعي؛ إذ الخمسة يأتي ذكرها بعد ذلك أيضا، بأن يكون معناه: ويكون الاسم على « فَعَّلِل » مما[لو][2] لم يضاعف لكان رباعيّاً. ولايصحّ أن يؤخذ كلامه هنا على ظاهره؛ لما فيه من التناقض، كما لم يصحّ ذلك فيما تقدّم. هذا كلام الشّيخ أبي عليّ -رحمه الله- في هذه المسألة[3]، وتأويله الذي يجمع بين هذه المواضع التي أوردها من كلام سيبويه.

وقال -رضي الله عنه-: إنّ هذا الذي قال سيبويه في « هَمَّرِش » هنا من أنّ ميمَه الأوّل بدل من نون قد جاء في كلام العرب قالوا في تحقير « همّرش »: هُنَيْمِر، وهو من أنواع قياس سيبويه-رحمه الله- حيث خرّج فيه السماع ممّا لم يسمعه. / [٧٤ب] زانه بأمثال هذه النّكتة، لاحرمني[4].

وعلّل أبوعليّ الفارسي جواز إدغام النّون التي الميم الأولى من « هَمَّرِشٍ » بدلٌ منها، بأن قال: فإن قلت: مالك لم تبيّن النون في « هَمَّرِش »؟ فإنه ليس لها مثال تأتسي به فيفصل بينهما. انتهى. قال هذا أبوعليّ في الجزء السابع والعشرين من التّذكرة، وهو تعليلٌ حسنٌ.

قال المؤلّف: بسط هذا المعنى أبوالحسن بن عصفور في كتابه في التّصريف فقال[5]: فإن قيل بم يمتاز إدغام المتقاربين من إدغام المثلين؟ فالجواب: أن يقال إذا

---

(١) الكتاب ٣٣٩/٢ وفيه: « على مثال فعَّلل ».

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب، ولا على كلامه الآتي.

(٤) تقرأ في الأصل: لحرمني.

(٥) انظر الممتع ٢٩٥-٢٩٧.

وجد حرف مضعّف فينبغي أن يجعل من إدغام المثلين، و لم يجعل من إدغام المتقاربين، إلاّ أن يقوم على ذلك دليلٌ؛ لأنه لايجوز أن يدغم الحرف في مقاربه؛ لئلاّ يلتبس بأنه من إدغام المثلين؛ ألا ترى أنّك لاتقول في إدغام « أنْمُلة »: أمّلة؛ لأنّ ذلك مُلبس، فلايُدرى هل هو في الأصلِ « أنْمُلة أو أمْمُلة »[1]. فإن كان في الكلمة بعد الإدغام مايدلّ على أنه من إدغام المتقاربين جاز الإدغام، وذلك نحو قولك: امّحى الكتاب، وأصله « انمحى »، بدليل أنه لايمكن أن يكون من باب إدغام المثلين؛ إذ لو كان كذلك لكانَ « افَّعَل، وافّعَل » ليس من أبنية كلامهم، فلمّا لم يكن حَمْلُهُ على أنّ الإدغام فيه من قبيل إدغام المثلين، تبيّن أنّه في الأصل « انمحى »؛ لأنّ في الكلامِ « انفعل »، فأمّا « همّرش » فينبغي أن يحمل على أنّ إدغامه من قبيل إدغام المثلين ويكون ووزن الكلمة « فَعَّلا »، فتكون ملحقةً بـ« جَحْمَرِش »؛ لما ذكرناه من الأصل في كلّ إدغام، يكون في كلمة واحدة، أن يحمل على أنه من قبيل إدغام المثلين، إلاّ أن يمنع من ذلك مانع. فإذا صغّرت « هَمَّرِشاً » على هذا القول، أو كسّرته، قلت: هُمَيْرِشٌ وهُمَارِشُ، فتحذف إحدى الميمين؛ لأنها زائدة.

وأمّا أبوالحسن فزعم أنّ « هَمَّرِشا »[2] حروفه كلّها أصول، وأنّ الأصل « هَنْمَرِشٌ »، بمنزلة « جَحْمَرِشٍ »، ثمّ أدغمت النّون في الميم[3]. وجاز الإدغام عنده لعدم اللبس؛ وذلك أنّ هذه البنية[4] -أعني: فَعْلَلِلا[1]- لم توجد في موضع من

---

(١) في الأصل: اوممله.

(٢) في الأصل: همرش.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ١/٦١، ٢/٣٦٤، اللسان (همرش).

(٤) في الأصل: انها البنية.

المواضع قد لحقتها زائدة للإلحاق. فيعلم بذلك أنّ « هَمَّرِشا » في الأصل « هَنْمَرِشٌ »؛ إذ لو لم يحمل على ذلك وجعل من إدغام المثلين لكان أحد المثلين زائدا، فيكون ذلك كسرا[2] لما ثبت في هذه البنية واستقرّ، من أنها لاتلحقها الزّوائد للإلحاق، فتقول على هذا في تصغير « هَمَّرِش »، وتكسيره: هُنَيْمِر وهُنامِر، فتردّ النون إلى أصلها لمّا زال الإدغام، ويُحذف الآخِر؛ لأنّ حروف الكلمة كلّها أصول[3].

قلت: قد كفانا الأستاذ أبوعليّ الشّلوبين-رحمه الله- القياس في التّحقير والتّكسير بأن حكى: هُنَيْمِرا، مسموعاً عن العرب، وهو دليل على صحّة تأويل الأستاذ، وكفى بمطابقة أبي الحسن الأخفش على هذا القول تصحيحا[4] لقياسه.

قال ابن جنّي في أوّل الثاني من الخصائص[5]: « فأمّا (هَمَّرِشٌ) فخماسي، وميمه الأولى نون، وأدغمت في الميم لّما لم يُخَف لبس؛ ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة مثل (جَعَّفِر)، فيلتبس به (هَمَّرِش)، ولو حقّرت (هَمَّرِشا) لقلت: هُنَيْمِر، فأظهرت نونَها لحركتها. وكذلك لو استُكرِهت على تكسيرها لقلت: هَنَامِرُ. ونظير إدغام النون إذا لم يخافوا لبسا قولهم: امَّحَى، وامَّازَ، وامَّاعَ، ولّما[6] لم يكن في الكلام (افَّعَل) علم أنّ هذا انفعل ».

---

(١) في الأصل: فعلالا.

(٢) في الأصل: كثيرا.

(٣) انتهى النقل من الممتع.

(٤) في الأصل: صحيحا.

(٥) الخصائص ٢/٦٠.

(٦) في الأصل: لما. بلاواو.

[١٧٥أ]

قول المفسّر[١]: « لأنّ العين / وحدها لاتُلحق ».

يريد: لأنّ العين لاتضاعف وحدها لإلحاق ببناء، ولكنّها تضاعف وحدها لاللإلحاق، [وأمّا للإلحاق][٢] فإنما تضاعف مع غيرها، وذلك في « صَمَحْمَح، ودَمَكْمَك »[٣].

(١) الجملة التالية لسيبويه، فلعلّ في الكلام سقطاً، أويكون الأمر مجرد سهو من الناسخ، ويكون الصواب: قول سيبويه. انظر الكتاب ٢/٣٥٥.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) انظر التّعليقة ٥/٩.

هذا [باب نظائر][1] مامضى من المعتلّ
وما اختصّ به من البناء دون مامضى والهمزة
والتّضعيف هذا باب ماكانت الواو فيه أوّلا وكانت فاءً

هذه الترجمة لما بني من الحروف والكلم المعتلة على أبنية ماتقدّم. وقوله: « هذا باب نظائر مامضى »، أتى به لأنّه مقدّمة لايُعرف إلاّ بها.

قوله: « واعلم أنّ هذه الواو إذا كانت مضمومة »[2].

أطلق القول بأنّ الواو المضمومة تبدل همزة، ولم يقيّد ذلك بأوّل؛ لّما كانت تبدل أوّلا ووسطاً.

قوله: « وإنّما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمّة »[3].

يعني: أنّ الواو لّما ضُمَّتْ صارت بمنزلة الواوين؛ لأنّ الضمّة واو صغيرة، فشبهوها بالواوين، فهمزوها كما يهمزون إحدى الواوين.

قوله: « نحو(قَؤول) »[4].

مثّل بالواوين في وسط الكلمة، ولم يمثّل بهما في أوّلٍ؛ لّما كانتا وسطا فيهما وجهان: قلب إحداهما، وتركها على أصلها، كما هي الواو المضمومة كذلك. وأمّا الواوان أوّلا فإنهما ليس [فيهما][5] إلاّ همز إحداهما.

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من الكتاب ٢/٣٥٥ ومن كلامه الآتي.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

قوله: « ومَؤونة »[1].

يدلّ على أنّ الهمزة فيها بدل من واو قولهم: مُنْتُ مَوْناً.

قوله: « ولكنّ ناساً كثيرا »[2].

أتى هنا بـ« لكن »-وإن كانت لاتقع إلاّ بين متضادّين؛ لأنّ عدم اطّراد الهمزة في المفتوحة ليس بضدّ الاطراد في المكسورة؛ لأنّ هذه شيء وهذه شيءٌ آخَر- لّما كان رحمه الله قد أعطى في كلامه أنّ البدل إنّما يكون مع الاستثقال، وتركه مع عدمه، فكان بهذا كأنه قال: الهمزة لاتكون إلاّ حيث يستثقلون، فإذا لم يكن استثقال فلا يكون. ثمّ أتى بـ« لكن » ليستدرك من كلامه المتأخّر؛ لأنّ الواو المكسورة بالأصالة إلى المضمومة خفيفة، فهي بهذا داخلة فيما لايستثقلونه.

قوله: « إذا كانت أوّلا »[3].

قيّد بالأوّل لّما كانت لاتهمز وسطاً؛ لأنّ همزها إنما هو بالنسبة، ولّما كان كذلك لم يهمزوها إلاّ حيث يكون الهمز في المضمومة في أقوى أحواله. وظاهر هذا الكلام أنّ سيبويه-رحمه الله- يطرد الهمز في الواو المكسورة؛ حيث أطلق كلامه ولم يقيّده كما فعل في المفتوحة حين قال: « وليس ذا مطّردا في المفتوحة »[4]، وكما أيضا قيّد البدل في التّاء حيث قال: « وليس إبدل التاء في هذا بمطّرد »[5]:

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٦.

اطّراد الإبدال في الهمزة. ولم يطّرد في التّاء لمّا كانت الهمزة أقرب إلى الواو؛ لأنها مثلها في اعتلال؛ ألا تراها تُبدل كما تُبدل[1]، وتحذف كما تحذف، وتسهّل.

قوله: « كما أنّ (أَناة) من (ونيت) لأنّ المرأة تجعل كَسُولاً »[2].

يعني: أنّ قولهم: أناة من ونيت، بمعنى فترت، بمنزلة قولهم لها: كسول[3]؛ لأنّ الفتور كسلٌ.

قوله: « وهو فَيْعُول »[4].

جعله « فَيْعُولا »، ولم يجعله « تَفْعولا »، على أن تكون الياء[5] بدلا من الواو، لمّا[6] كانت الياء لاتُبدل من الواو وهي فاء [ساكنةٌ مفتوحٌ ماقبلها][7] إلاّ بعد الياء[8]، فأمّا إذا وقعت بعد التّاء[9]، وبعد الألف، والنّون / فإنها لاتُبدل[10]، [٧٥ب] وكانت التّاء بدلا من الواو أوّلا وهي مفتوحة.

قوله: « ولايكون فيها إلاّ ذاك »[11].

يعني: ولايكون فيها أبداً إلاّ البدل. ولايصحّ أن يريد: إلاّ الهمزة؛ لأنه قد

---

(١) في الأصل: تقول.

(٢) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٣) في الأصل: كسولا.

(٤) الكتاب ٣٥٦/٢. وهو يعني: تيقورا.

(٥) في الأصل: البناء.

(٦) في الأصل: ولما.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) في الأصل: الباء. ويعني قولهم: في يَوْجل: يَيْجل. انظر المنصف ٢٠٢/١، ٢٠٣.

(٩) في الأصل: الياء.

(١٠) يعني: في بقيّة مضارع يوجل، وأمثاله.

(١١) الكتاب ٣٥٦/٢.

ذكر أنها تُبدل تاء بعدُ.

قوله: « لأنّ الواو مفتوحة »[1].

هذا يحسن لِمَا وُجِد[2]، وليس بتعليل قويّ.

قوله: « لأنّك لاتكاد تجد (تَفْعَلا) »[3].

يعني: لاتقارب ولاتجد.

قوله: « وسألت الخليل رحمه الله -إلى قوله-: فقال: وُؤْيٌ كما ترى »[4].

يعني: بالواو؛ لأنه ليس من شأنهم أن تلتقي همزتان في كلمة واحدة.

قوله: « فسألته عنها فيمن خفّف، فقال: أُويٌ، كما ترى »[5].

قال أبوعثمان -رحمه الله-: قوله: أُويٌ بالهمز، لابدّ منه[6]، خطأ؛ لأنه يمكن أن يقول: وُوي، وذلك أن يراعي الأصل، وهو « وُؤي »، بالهمز في العين، فإنّك إذا فعلت هذا لاتهمز أصلا، كما لاتهمز مع وجود الأصل؛ لأنه لايجتمع همزتان في كلمة واحدة[7]. ويدلّ على أنّ مراعاة الأصل جائز أنّك لاتقول: أُيٌّ، بإبدال الواو -التي هي همزة- ياء وإدغامها في الياء الآخِرة؛ لأنه متى اجتمع لهم واو وياء وسبقت إحداهما بالسّكون وجب عليهم قلب الواو ياءً، لكن لم يقلبوا هنا على أن

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٦.

(٢) يعني: للمسموع. انظر الممتع ٣٣٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٦ وفيه: « تجد في الكلام تفعلا ».

(٤) الكتاب ٢/٣٥٦.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٦ وفيه: « خفف الهمز فقال ».

(٦) لقول سيبويه بعد ذلك ٢/٣٥٦: « فقال: لابدّ من الهمزة لأنه لايلتقي واوان في أوّل الحرف ».

(٧) يعني: أنّك تقول: وُويٌّ، فلا تهمز الفاء؛ مراعاة لأصل الكلمة فإنّها مهموزة العين، فلو همزت الفاء لاجتمعت همزتان.

راعوا الأصل، كما لايقلبون مع وجود الأصل. ومثل هذا أيضا قولهم: وُوري، ونقل هذا إلى مراعاة « واري ». فكذلك أيضا هذا إن أنت راعيت الأصل أصلا، وإن راعيت اللفظ قلبت كما قلبت في « أُوري »، حين راعيت اللفظ. وإنما تكون الهمزة بدلا منها لو كانت الواو غير عارضة. كذا قال أبوعثمان المازني[1]، وهو قولٌ ظاهرٌ جدّاً.

والجواب عن قوله هذا أن تقول: إنّ مراعاة الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء[2]، وتصحيحها أوّلا ومعها واو أخرى على غير قياس، من جهة ترك مراعاة اللفظ خاصّة؛ إذ في ذلك مراعاة المعدوم على غير قياس، فيجب ألاّ يكون إلاّ حيث وجدت، ولايقاس عليها، وعلى هذا يجب أن يقال: أُويٌّ، بالهمز لاغير[3].

وقد ردّ قول أبي عثمان هذا أبوبكر بن طاهر بقولٍ غير هذا، وهو أن قال: راعوا الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء؛ لأنهما ليسا مثلين، وإن كان اجتماعهما لذلك ليس فيه وجهٌ من الاستثقال مافي اجتماع المثلين، فالهمزة والواو

---

(١) انظر رأي المازني في الأصول ٣/٢٤٥، ٢٤٦، التّعليقة ٥/١٠، المسائل البغداديّات ٩١، الانتصار ٢٦٢، شرح الشافية للرض ٣/٧٧، ارتشاف الضرب ٢٥٦ (رجب). وانظر قول الخليل وسيبويه ومناقشة ابن جني في الخصائص ٣/١٠ فما بعدها.

(٢) في الأصل: الواو.

(٣) قال ابن جني معتلا للخليل وسيبويه: « وأقرب مايجب أن نصرفه إليه أن نقول: قد فعلت العرب مثله في قولهم: مررت بزيد ونحوه، ألا تراها تقدر الباء الجارة كالجزء من الفعل، وأخرى كالجزء من الاسم. وقد ذكرنا هذا فيما مضى. يقول: فكذلك يجوز لي أنا أيضا أن أعتقد في العين من (ووي) من وجه أنها في تقدير الهمزة، وأصحّها ولا أعلها للياء بعدها، ومن وجه آخر أنهما في حكم الواو؛ لأنهما بلفظها، فأقلب لها الفاء همزة ». الخصائص ٣/١١.

قريبتان[1] من حكم المثلين، فلمّا زاد[2] ذلك نقلت الهمزة واوا، فثقل[3] اجتماعهما؛ لما فيه من اجتماع المثلين، فقوي القلب. فاعترضه -رحمه الله- بـ« وُوري »[4].

واعتذر عنه بأن قال: أنس له[5] بـ« وُولَى »[6].

وهذا الذي [اعتذر به][7] ضعيف؛ فإنه كما أنس له بـ« وُولَى »، فـ« وُويٌ »[8] أنس له بـ« وُوري ». وإنما يجب أن يكون الرّدّ بما قدّمناه.

وقد ردّ بعض النّحويين على سيبويه -رحمه الله- بأن قال: إنّ « أُوي » خطأ في لغة من لغته[9] التخفيف، فإنه يؤدي إلى الهروب من[10] الهمزة الساكنة إلى الهمزة المتحركة المضمومة[11]، والهمزة الساكنة أخف، فيكون فيه[12] الهروب من خفيف إلى ثقيل، وهو نقض الغرض[13].

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ فإنه إنما هو فرارٌ عن الهمزة الساكنة إلى

---

(١) في الأصل: قريبة.

(٢) في الأصل: راد.

(٣) في الأصل: ثقل.

(٤) هذا اعتراض على ابن طاهر، ولم أقف عليه ولا على رد ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: به. والمثبت بالنظر لما يأتي.

(٦) في الأصل: بوول.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) في الأصل: فووري. ولعلّ الصواب ماأثبتّه، إن شاء الله.

(٩) في الأصل: لغة.

(١٠) في الأصل: على.

(١١) يريد: فرّ من وُؤْي الخفيف إلى أُوي الثقيل.

(١٢) في الأصل: فيكون فيه الهروب فيه.

(١٣) لم أقف على هذا الرد في غير هذا الكتاب.

واو ساكنة، والواو الساكنة أخفّ من الهمزة الساكنة، ولمّا هربنا من الهمزة الساكنة إلى الواو الساكنة هربنا من الواو المضمومة إلى الهمـــزة / المضــمومة، وإذ الهمـــزة [٧٦أ] المضمومة أخفّ من الواو المضمومة، فإذاً إنّما هربت من ثقيل إلى خفيف. ورأيـــت لأبي العبّاس بن ولّاد فصلاً حسناً فانظره[1].

(١) انظر الانتصار ٢٦٢، ٢٦٣.

هذا باب مايلزمه بدل التّاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء

قوله: « من قِبل أنّ هذه الواو تَضعُف »[1].

يريد: أنّ الواو أبدلت في هذا الباب تضعيفا حيث كانت تقلب فيه ألفا إذا وقعت بعد فتحة في « ياتعد »[2]، وياءً إذا وقعت بعد كسرة نحو « اِيتعد »، وواوا[3] إذا وقعت بعد ضمّة نحو « مُوتعد »، فأُبدلت[4] منها بذلك [التاء؛ لأنها][5] حرفٌ[6] أقوى منها، لايتغيّر لما قبله، وهي مع ذلك قريبة المخرج من الواو؛ لأنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة.

قوله: « وقد أبدلت في (أَفْعَلتُ) »[7].

فالبدل هنا [قليل][8]؛ لكون الواو لاتقع فيه بعد ياء مفتوحة فتنقلب ألفا، ولابعد كسرة فتنقلب ياء، فلمّا قلّ التغيير فيها لم يهرب عنها إلى ما هوأجلد منها[9].

---

(١) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٢) تقرأ في الأصل: ماوتعد.

(٣) في الأصل: واواوا.

(٤) تقرأ في الأصل: فحرف. انظر الممتع ٣٨٧.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الممتع ٣٨٧.

(٦) في الأصل: لحرف.

(٧) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام مع مابعده. انظر الكتاب ٣٥٧/٢.

(٩) من ذلك قولهم: أتلجه، في أولجه. انظر الكتاب ٣٥٧/٢.

قوله: « وأَتْهَم؛ لأنّه من التّوهم »[1].

المشهور في « أَتْهَمَ » أنه بمعنى صار تهاميّاً[2].

قوله: « فأمّا (التَّقِيَّة) فبمنزلة (التَّيْقُور) »[3].

يعني: في الشّذوذ والقلّة.

---

(1) الكتاب ٢/٣٥٧.

(2) قال الفارسي في التعليقة ٥/١٣ في شرح قول سيبويه السابق: « أي: من الواو التي هي فاء في قولك: الوهم، فأمّا التاء من التّوهم فهي تاء تفعَّل، وليست التي في أتهم ».

(3) الكتاب ٢/٣٥٧.

هذا باب ماتقلب فيه الواو ياء

أبدلت الواو الساكنة في هذا الباب ياءً لضعفها[1] بالسكون، وأنها تستثقل مع الكسرة، والكسرة من الياء[2]، فكأنه قد اجتمع لها واو وياء لاحاجز بينهما، وأنّ الواو أيضا من جنس الضّمّة، فكأنّ معنا ضمّة بعد كسرة، وهو أيضا مستثقل؛ ألاترى أنه ليس في الكلام « فِعُل ».

قوله: « إلاّ أن يدركه الإعراب »[3].

هذا استثناء منقطع؛ لأنّ الضّمّة إذا كانت إعراباً لاتلزم.

قوله: « وترك الواو في (مِوْزان) أثقل »[4].

يريد: مِن كسرِ أوّل حرف وضمّ الثاني في « فِعُل »؛ من قبل أنّ الواو حرف ساكن، فليس في الكلمة مايحجزها عن الكسرة كما في « فِعُل » مايحجز الكلمة عنها، وهو الحرف المتحرّك بها؛ لأنها مقدّرة بعده.

قوله: « ويحذفان في مواضع وتثبت الألف »[5].

وذلك في مثل « قاضٍ ويغزو » في الوقف، ولاتحذف الألف من « يخشى » في الوقف[6].

---

(١) في الأصل: لضمها.

(٢) في الأصل: مع الياء والكسرة من الياء والكسرة من الياء.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٧. وسيبويه يتحدث عن أنه ليس في الكلام كسر الأول وضمّ الثاني، ولايكون كسر بعده ضمّ إلاّ أن يكون الضّمّ حرف إعراب، ومن ذلك: فَخِذٌ.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٧.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٧.

(٦) انظر التعليقة ٥/١٥.

قوله: « لأنه ليس منها علاجٌ »[1].

يعني: لأنه لا اعتماد لها في مخرج.

قوله: « ومن ثمّ لم يثقل »[2].

يعني: لكونهما[3] لهما اعتماد في المخرج.

قوله: « (مِوَدٌّ) ثبتت »[4].

السّيرافي: إنّ العلة في أن لم تُقلبِ الواو المتحركة ياءً لانكسار ماقبلها، أنّ حركتها حاجزةٌ بينها وبين الكسْرة[5].

وهو عكس مايقولونه النّحويون[6]، فإنهم يقولون بتقدير الحركة بعد الحروف. وفي هذا القول: تقدير الحركة قبل[7] الحرف. وانظره في سر الصناعة، وفي الخصائص[8].

قوله: « وتقول في (فَوْعَل) من (وعدت) »[9].

أدخل هذه المسألة في هذا الباب لّما كان آخر الأبواب الواو التي هي فاء، ومن شأنه -رحمه الله- أن يذكر في آخر الأبواب مسائل لم يذكرها فيما

---

(١) الكتاب ٣٥٧/٢ والنّص بتمامه: « وإنّما خفّت الألف هذه الخفّة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة، ولاتحرّك أبدا ».

(٢) الكتاب ٣٥٧/٢. وهو يعني الألف.

(٣) أي: الواو والياء.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢. وفي الأصل: مود رايت.

(٥) انظر شرح السيرافي ١٠٨/٦ (خ).

(٦) أسلوب المؤلف على لغة أكلوني البراغيث كما لايخفى. وسيأتي مثل هذا الأسلوب ٥٦٥.

(٧) في الأصل: بعد. والصواب ماأثبته، إن شاء الله تعالى.

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ٢٨-٣٣، الخصائص ٣٢١/٢-٣٢٧.

(٩) الكتاب ٣٥٧/٢.

تقدّم.

قوله: « لأنها متحرّكة »[1].

فحركتها فاصلة بينها وبين الياء.

قوله: « إذا كانا اسمين، ولم يكونا »[2].

يعني: إذا كان « تَفْعِلة ويَفْعِل »[3]. بناء كلامه على سقوط الهاء من « تفعِلة »؛ لأنها ليست من الكلمة[4].

قوله: « (تَوْعِدةٌ ويَوْعِدٌ)، كما تقول في (المَوْضِع) »[5].

احْتُملت الواو هنا لمّا كانت / في اسم، والاسم لخفّته يُحتمل فيه من الثقل مالايحتمل في الفعل؛ لثقله[6]. [٧٦ب]

قوله: « فإنما الياء والتّاء بمنزلة هذه الميم »[7].

يعني: في كونهما[8] في اسم، كما أنّ الميم[9] كذلك.

---

(١) نصه بتمامه في الكتاب ٢/٣٥٧، ٣٥٨: « وتقول: وَيْعُود؛ لأنه لم يلتق واوان، ولم تُغيِّرها الياء؛ لأنها متحركة، وإنما هي بمنزلة واو ويح وويل ».

(٢) الكتاب ٢/٣٥٨، والنص بتمامه: « وتقول في تفعلة من وعدت ويفعل إذا كانا اسمين، ولم يكونا من فعلين: توعدة وتوعد ». ويوعد حرفت فيه إلى توعد، والتصويب من طبعة هارون ٤/٣٣٦.

(٣) في الأصل: تفعل وفيعل.

(٤) يريد: أنّ تفعلة ليس من أوزان الأفعال، وسيبويه يتحدث عنه مفترضا أنه اسم لافعل، وإنما افترض ذلك بناء على سقوط التاء الأخيرة، أوالهاء كما قال.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٦) انظر شرح السيرافي ٦/١١١ (خ).

(٧) الكتاب ٢/٣٥٨. ويعني: الياء في توعد، والتاء في تفعلة.

(٨) في الأصل: كونها.

(٩) يعني: في موضع.

قوله: « فأمّا (فِعْلَةٌ) إذا كانت مصدرا »[1].

يريد: أنهم حذفوا الواو من « فِعْلة » إذا كانت مصدرا؛ لكونها مكسورة، فهي بهذا مستثقلة؛ ألا تراهم يستثقلونها إذا كانت مجاورة للكسرة والياء، واستثقالها والكسرة فيها أشدّ، وأكثر. ولمّا كانت هكذا شبّهت بالفعل؛ إذ الفعل تحذف فيه الواو، والمصدر يشبه الفعل كثيرا.

قوله: « فإذا لم تكن الهاء، فلا حذف »[2].

يعني: بالحمل على الفعل، كما فعل في « قيام »، وإن كانت واوا غير مكسورة، ولاعلّة في قلبها إلاّ الحمل على الفعل[3].

قوله: « وقد أتمّوا »[4].

يعني: قد أتمّوا في المصدر، فقالوا: وِجهة، فيما كان قياسه « جِهة »؛ لأنها مصدر، و« فِعلة » في المصدر لاتثبت واوها، وبهذا أخذ أبوعثمان في تصريفه[5].

وقال أبوالعبّاس المبرّد: إنه-أعني: وجهة- اسم للمكان المتوجَّه إليه، جاء على ماتجيء عليه « فِعْلة » اسما غير مصدر، فإنها لاتحذف واوها إلاّ إذا كانت

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٣) قال الفارسي في التعليقة ٥/١٦: « كأنه يقول: إنّ الهاء في عِدة تصير عوضا من الفاء المحذوفة، فإذا لم تكن الهاء، لم تحذف، وأتمّ، فقيل: وعدٌ؛ لزوال الكسرة عن الفاء، وحذف مالو حذفت الفاء مكسورة صارت عوضا منه، وهو الهاء ».

(٤) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٥) انظر المنصف ١/٢٠١،٢٠٠،١٩٨، ارتشاف الضّرب ١/١١٧، المساعد ٤/١٨٧، شرح الأشموني ٤/٣٤٢.

مصدرا[1]. واستدلّ على ذلك، فقال: ألا ترى « خِوَاناً »[2] [لمّا][3] كان اسما غير مصدرٍ صحَّ، ولمّا كان القيام مصدرا اعتلّ ولم يصحّ. وكذلك « وجهة »، لمّا كان مصدرا اعتلّ، ولمّا كان اسما للمكان المتوجّه إليه صحّ، إذا لم ينضمّ إلى كونه على الوزن الذي جعل عليه كونه مصدراً، كما لم ينضمّ جواز ذلك.

ورأيت لأبي عليّ الفارسيّ في هذا أيضا في التّذكرة فصلا، نصّه[4]: الدّلالة على قول من قال في « وِجْهة »: إنّه اسم ليس بمصدر جاء على أصله، أنه لو كان مصدرا جاء صحيحا للزم أن يجيء فعلُه أيضا مصحّحا؛ ألا ترى أنّ هذا المصدر إنّما اعتلّ بالحمل على الفعل حيث كان عاملا عمله، وكان على حركاته وسكناته، فلوصحّ لصحّ الفعل؛ لأنّ بعض هذه المعتلاّت إنّما صحّ من حيث كان اسماً للمتوجّه[5] إليه، كما رآه أبوعثمان من كونه مصدرا جاء على الأصل، وما شبَّهه به من باب « ضَيْون، وحَيْوة »، و« بنات ألْبَبِهْ »[6]، لايشبهه؛ وهذا لأنّ ذلك

---

(١) وهذا الرأي للفارسي، وسيأتي، وينسب للمازني أيضا. انظر التّكملة ٥٦٨، ارتشاف الضّرب ١/١١٧، المساعد ٤/١٨٧، شرح الأشموني ٤/٣٤٢.

(٢) في الأصل: جوابا. والصّواب ماأثبته إن شاء الله تعالى.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر بعضاً منه في التكملة ٥٦٨، المنصف ١/٢٠٠.

(٥) في الأصل: للتوجه.

(٦) من رجز لم أقف على صاحبه، وهو:

قد علمت ذاك بنات ألببه

وهو في الكتاب ٢/٦١، ٤٠٣، المقتضب ١/٣٠٧، ٢/٩٩، الأصول ٣/٣٤٧، ٤٤٢، المنصف ١/٢٠٠، ٣/٣٤، النّكت ٨١٤، ١٢٠٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢١٣، اللسان (ألبب). ورواه سيبويه ألبب، بدون هاء. ويروى ألبَبه، بفتح الباء الأولى، فيكون أفَعل من اللّبّ، وألبُبه، بضمّ الباء الأولى، فقيل: أراد جماعة اللّبّ. والشاهد فكّ الإدغام.

ليس شيء منه جارياً على الفعل كالمصدر.

ثمّ قال بعد أن تكلّم متصلا بهذا الفصل في همز الواو المكسورة: فإن قيل فيما استدللنا به من أنّ الفعل إذ اعتلّ وجب اعتلال المصدر: أليس قد جاء « البيع، والقول » صحيحين[1]، وأفعالهما معتلّة، فما ينكر أن يكون يصحّ « وِجْهة »، وإن كان[2] فعله معتلاّ؟

قيل: إنّ « البيع والقول » ونحوهما لّما أسكنتا أشبهتا بالإسكان المعتلّ؛ إذ الاعتلال قد يكون بالسكون، يدلّ على ذلك أنهم أعلو « رِياضا وحِياضا »، وإن ثبت في الآحاد؛ حيث كان السكون بمنزلة المعتلة، نحو « دِيمَة ودِيَم »، فكما جرى هنا مجرى الفعل كذلك يجري مجراه في « قول وبيع »، واعتلال الفعل في « وِجهة » بحذف الواو، وكذلك ينبغي أن يكون في مصدره. انتهىاستدلال الفارسي -رحمه الله- على قول أبي العبّاس هذا، وهو قول ظاهر جدّا، واستدلال أبي عليّ استدلال بديع.

[٧٧أ] قال الأستاذ الكبير أبوعليّ الشّلوبين: قول أبي العبّاس هذا / وإن كان ظاهرا في القياس، فإنّ قول سيبويه أولى منه، وإن كان فيه الشذوذ؛ لأنّ الاستعمال جرى على أن يكون « وِجْهة » بمعنى التّوجه، و« جِهَة » مكانا، فلذلك قال سيبويه: « وقد أتّموا -وهو يعني: في المصدر- فقالوا: (وجهة) في (جهة) » أي: فيما كان قياسه « جهة »، فذلك على أنه يريد: وقد أتّموا في المصدر، [بدليل][3] قوله

(١) في الأصل: صحيحان.

(٢) في الأصل: كانت.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

بعدُ: « فأمّا في الأسماء فثبتت »[1] ولوكانت « وِجْهَة » عنده اسماً لأتى بها في هذا الفصل الثاني[2]، و لم يأت بها في الفصل الأوّل مع المصادر[3].

هذا قوله-رحمه الله- في هذه المسألة، وهو الذي قيّدته عنه حين قراءتي عليه. وسمعته بعد ذلك يفسّر هذا الموضع من الكتاب تفسيراً آخر، قال: قوله: « وقد أتمّوا فقالوا: (وِجْهة) في (جِهَة) ». يعني: وقد أتمّوا في الاسم. قال: ألا تراه قال: [« فقالوا: (وجْهة)][4] في (جهة) »: و« جِهة » لاتعرف إلاّ اسماً. قال: فأمّا قوله بعدُ: « فأمّا في الأسماء فثبتت، قالوا: وِلْدَة »، فإنه تكريرٌ أتى به بعد تعليل سقوط الواو في المصدر[5].

« قالوا: لِدَة، كما حذفوا (عِدَة) »[6].

يريد: وقالوا: لدة، بحذف الواو، على أن جعلوها مصدرا مخبرا به عن الاسم؛ لأنّ المبالغة بمنزلة « سَير » في قولك: ما أنت إلاّ سَيرٌ، وأصله: ذو زمان لدة، ثمّ حذفت « ذو » وأنيب « زمان » منابها، ثمّ حذف « زمان » وأنيب « لدة » منابه. ويقوّي هذا أنّ غرض المتكلّم به أن يقول: هذا ترب هذا لافرق[7] بينهما،

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٨ وفيه: « فتثبت ».

(٢) يعني بالفصل الثاني الذي أشار إليه: قوله: « فأمّا في الأسماء فتثبت، قالوا: ولدة ». الذي ذكر أوله قبلُ.

(٣) يعني بهذا قول سيبويه: « فأمّا فعلة إذا كانت مصدرا ». إلى آخره. وهو ماكان الحديث بصدده. وما نقله عن الشلوبين لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٤) تكملة من الكتاب ٢/٣٥٨ يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) لم أقف على هذا القول أيضا في غير هذا الكتاب.

(٦) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٧) تقرأ في الأصل: بره أو تره أو نره. فالكلمة غير منقوطة. وماأثبتّه الصواب إن شاء الله.

وأن يبالغ في هذا. والمصادر كثيرا مايقع الإخبار [بها][1] عند إرادة المبالغة، وليس حذف الواو فيها على هذا القول شاذّا، وعلى أن يكون اسماً غيرَ مصدرٍ شاذٌّ.

قال المؤلف-رحمه الله-: قال أبوعثمان[2]: فإن قيل: هم لدتي، فإنما هو مصدر وصف به، فترك على حذفه.

قال أبوالفتح: يقول: إنّما وجب الحذف في قولهم: هم لدتي [لأنه][3] كان قبل الوصف به مصدراً، ثمّ وصف به، فبقي على حاله؛ لأنّ الحذف وجب فيه من حيّز المصدريّة[4]. ونظيره قولهم:

فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ[5]

وقد قالوا في هذا المعنى: ولْدة، وإلْدَة، فأبدلوا الهمزة من الواو، وهما اسمان لامصدران. و« لِدتي » مصدرٌ في الأصل، قال الشّنفرى:

فأيَّمتُ نِسواناً وأيْتَمتُ إلْدَةً[6]

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) انظر المنصف ١/١٩٧، ١٩٨.

(٣) تكملة من المنصف ١/١٩٧ يلتئم بها الكلام.

(٤) حيّز، غير منقوطة. وفي المنصف ١/١٩٧: « لا أنّ الحذف فيه وجب من غير المصدريّة ». و« لا أنّ » من تغيير المحققين، والأصل: لأنّ، وفي نسخة إلاّ أن، فجاء نصّ المنصف قلقاً. وأرى أنّ حيّز حرّفت إلى غير، وصواب النّصّ كما هو مثبتٌ هنا إن شاء الله.

(٥) صدره:

ترتع مارتعت حتّى إذا ادّكرت

والبيت للخنساء. انظر الدّيوان ٣٨٣، الكتاب ١/٣٣٧، المقتضب ٣/٢٣٠، ٤/٣٠٥، الكامل ٣٧٤، ١٣٥٦، ١٤١٢، مجالس العلماء ٣٤٠، الخصائص ٢/٢٠٣، ٣/١٨٩، المنصف ١/١٩٧، أمالي المرتضى ١/٢٠١، ٤٦٥، أمالي ابن الشجري ١/١٠٦، شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٥، ١٠/٨٩.

(٦) في الأصل: ولدتي. وعجزه:

واللِّدَة، والوِلْدَة، والإلْدَةُ جميعا: الأقران والأتراب[1].

قلت: إنّما قيل: تِرْبٌ، كأنه سقط معه [على][2] التُّرْب[3] في زمان واحد. قاله بعض النّحويين[4].

قوله: « لأنه بعَدَد (تفْعل) ووزنه »[5].

يريد: وحَركاته وسكونه كحركاته وسكونه. وقوله هذا تقوية لحذف الواو في المصدر.

قوله: « فيلقون حركة الفاء على العين »[6]

هذا نصٌّ على نقل الحركة إلى مابعد. والله الموفّق للصّواب.

وعدت كما أبدأتُ والليلُ أليلُ

انظر شرح لاميّة العرب للمبرّد والزّمخشري (ضمن المجموعة الكماليّة ٦)، خزانة الأدب ٣٤/١٠.

(١) انتهى النّقل من المنصف.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، إن شاءَ الله.

(٣) التُّرب: التّراب.

(٤) لم أقف على هذا القول في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: « يفعل ورمي ».

(٦) الكتاب ٣٥٨/٢.

هذا باب ماكانت الياء فيه أولا

قوله: « يَسَرَ يَيْسِرُ »[1].

ثبتت الياء في هذا النّوع، وإن كانت واقعة بين ياء وكسرة؛ لأنّ الياء أخفُّ من الواو؛ لقربها من الألف، والواو ليست كذلك؛ لأنّك تحتاج في إخراجها إلى تحريك شفتك، والياء مخرجها من وسط الفم، والفم فيها أخفى.

قال /: « واعلم أنّ هذه الياء إذ ضمّت »[2]. [٧٧ب]

يريد: أنّ الياء[3] المضمومة لاتُغيَّر؛ لأنها والضّمّة بمترلة الياء والواو، كما أنّ الواو المضمومة بمترلة واوين، فكما لاتغيَّر الياء مع الواو، فكذلك لاتغيَّر الياء المضمومة.

قوله: « ألا تراها أغلب على الواو من الواو عليها »[4].

يشهد[5] بصحّة هذا قولهم في « سَيْوِد »: سيِّد، بقلب الواو للياء، ومن شأنهم في إدغام المتقاربين أن يقلب الأوّل للثاني، لاالثاني للأوّل، فلمّا قلبوا هنا الثاني للأوّل دلّ[6] على أنّ الياء أغلب.

قوله: « وهي بالألف أشبه »[7].

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٣) في الأصل: التاء.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٥) في الأصل: فيشهد.

(٦) في الأصل: فان قلبوا هنا الثاني للاول يدل.

(٧) الكتاب ٢/٣٥٨.

يريد: لأنّ مخرجها من وسط اللسان، فهي أقرب إلى الألف من الواو؛ إذ الواو من حروف الشفتين.

قوله: « فكأنّها »[1].

فكأنّ الياء المضمومة واو بعد الألف، لاتُغيِّرُ الألفَ، فكذلك الضّمّة في الفاء لاتُغيِّر الياء.

قوله: « ويدلّك على [أنّ] الياء أخفّ عليهم أنهم يقولون: يَيْئس، ويَيْبِسُ »[2].

فلايحذفون الياء لوقوعها بين ياء وكسرة، وكذلك « فَواعِل »، يقولون: يوابس، فلايهمزون الياء لوقوع[3] الواو بعدها، كما يهمزون الواو لوقوع الواو بعدها في « أواصل ».

قال: « وقال بعضهم: يازيدُ يْئسْ »[4].

يعني: بإثبات الياء بعد الضّمّة الخالصة لشبهها بالياء الواقعة بعد الضمّة المشوبة بالكسرة. وتوجيه هذا أنهم راعوا الابتداء. وهذه علة تُحسّنُ ما يوجَدُ، ولاتوجب أن يكون الأمر كذلك. وقد تقدّم لنا أنّ العلل على ضربين: حُكميّة بضمّ الحاء، وحِكميّة بكسر الحاء، وأنّ التي بالضّم هي التي يستفاد منها الحكم، والحكميّة بالكسر هي التي تُستفاد من الحكم، وأنّ التي بالضّمّ يطلب فيها اطّراد، ويقوى على غيرها بالعكس والتّعدّي، ويبطل بالعكس والنّقص. وهذا كلّه دخيل في صناعة النّحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصّناعتين.

---

(١) الكتاب ٣٥٨/٢ وبعده: « واو قبلها ألف نحو عاود، وذلك قولهم: يُئس، ويُبِس ».

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) في الأصل: لوقوعها.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

قوله: « وزعموا أنّ أباعمرو قرأ: ﴿ياصالِحُ يْتِنا﴾ »[1].

يعني: بجعل الهمزة ياء وهي بعد ضمّة، وكان حقّها أن تكون واوا، وبإثبات الياء بعد الضمة وكان حقّها أن تتغيّر لها، أي: بهذه[2] القراءة. ووجهه[3] أيضا: مراعاة الابتداء. وهي بعد هذا شاذّة.

قوله: « ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلا »[4].

يعني: أنه ليس ثَمَّ ابتداء فيُراعى.

قوله: « لأنّ قياس هذا أن يقال: ياغلامِ وْجَلْ »[5].

يقول: كان قياس هذا أن يأتي بالواو بعد الكسرة؛ فإن جاءت الياء بعد الضّمّة[6]، قياسه أن يجيء الواوُ بعد الكسرة، لما قدّمناه[7].

فأمّا قولنا في الياء: إنها روعي فيها الابتداء، وإنما تشبّهت بياء « قيل »، المشوبة كسرته بضمّة، فإنما هو توجيهٌ لما وجد خاصّة.

قوله: « لأنها قد تقلب تاء »[8].

---

(١) الأعراف: ٧٧. ونسبت للأعمش أيضا. انظر الكتاب ٣٥٨/٢، التعليقة ١٨،١٩/٥، المسائل البغداديات ٧٧، الخصائص ٣٥٠/٢، ٣٥١، المحرر الوجيز ١٠٣/٧.

(٢) يعني: في هذه.

(٣) في الأصل: ووجه.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٦) يعني في: ﴿ياصالحُ يْتنا﴾.

(٧) قال الفارسي في التعليقة ١٨/٥، ١٩: « قال أبوعثمان: لايلزم أباعمرو هذا؛ لأنه ليس في كلامهم واوٌ ساكنة قبلها كسرة، وفي الكلام ياء ساكنة قبلها ضمّة غير مشبعة، مثل: قُيْل، فقوله: ﴿ياصالحُ يتنا﴾، مردودٌ إلى قُيْل، وغلامِ وْجل، ليس له مثل فيردّ عليه ». وانظر المسائل البغداديات ٧٧-٨٠.

(٨) الكتاب ٣٥٨/٢.

يعني: في « أسنتوا »، وذلك أنه كان أصله « أسنيوا »؛ لأنّ الواو متى وقعت رابعة أبدلت ياء، لكن أبدلوا الياء هنا تاء.

قوله: « وقد قالوا: ياتَئِسُ، وياتَبِسُ، فجعلوها بمترلتها »[1].

يعني: فأبدلوا الياء وهي فاءٌ ألفاً؛ لوقوعها بعد ياء مفتوحة، كما فعلوا ذلك في الواو.

وقوله: « فليست تطّرد العلّة إلاّ فيما ذكرت لك »[2].

يعني: في الواو بعد الكسرة، والتاء في « افْتُعِل »[3].

واعلم أنّ الحاصل في هذا الباب، والذي قبله، أنّ الواو والياء يبدلان تاء في « افتُعِل » إذا كانا فاءين، ولم يذكر / سيبويه-رحمه الله- غيرهما[4] يبدل تاء، هنا، ولافيما تقدّم، ولافيما تأخّر، وعلى هذا يجب أن يكون قول يعقوب بن السّكّيت في إصلاح المنطق [في][5] نَقْد الضّرس: هذا إذا اتّكل[6]، بإبدال الهمزة تاء، خطأ. [١٧٨أ]

---

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٥٩/٢.

(٤) في الأصل: غيرها.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) لم أقف على هذه العبارة في إصلاح المنطق، وإنّما جاء فيه ص ٤٩ هذا النّص: « والنّقد: أكلٌ في الضرس، ويكون في القرن أيضا، قال الشاعر:

عاضهـا الله غلاما بعـدما ... شابت الأصداغ والضرس نَقِدْ

أي: أصله مؤتكل. قال الهذلي:

تيس تيوس إذا يناطحهـا ... يألم قرنا أرومـه نقِـدُ

أي: أصله مؤتكل ». فلعلّ العبارة المذكورة من فوائت بعض النّسخ. يؤيّد هذا قول ابن السكيت في كتاب الألفاظ ١١٣: « والأرومة: الأصل، يقال: إنه لفي أرومتهم. وأنشد:

=

وكذلك قول من احتجّ له، وذلك أنه يقول: ايتكل، بإبدال الهمزة ياء لأجل الهمزة المكسورة قبلها؛ إذ لايلتقي همزتان في كلمة، ثمّ أبدلت الياء تاء[1] في افتعل، فتقول: اتّكل[2]، وكما تقول: ايتكل[3] كذلك تقول: إذا اتّكل.

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ لأنّ قوله: اتّكل، فيه الخطأ موجَب [من][4] إبدال الياء فيه تاء، وهي لاتبدل تاء إلاّ إذا كانت فاء، وهي في « ايتكل » ليست فاء، وإنّما هي بدلٌ من الفاء؛ وذلك أنّ إبدال الياء تاء وهي بدل من الفاء يؤدّي إلى توالي الإعلال على الكلمة، وهو مكروهٌ[5] جدّا.

وقوله: إذا اتّكل، فيه الخطأ من حيث إبدال الهمزة ياء وليس قبلها همزة مكسورة، ومن حيث إنه إبدال الياء تاء وليست فاء.

وإنما القول الصّحيح: إذا ائتكل، وايتكل.

تيس تيوس إذا يناطحها   يألم قرنا أرومه نقد

نقدٌ: متّكل، أي: اتّكلت أسنانه ». فهذا النّص يؤيّد مانقله المؤلّف. وقد جاء في إحدى نسخ كتاب الألفاظ كما أثبته المحقق: « مؤتكل، أي: ايتكلت ». هذا وقد ونقل ابن مالك سماع اتّكل شذوذا، ونقل الفارسيّ كما سيأتي وابن يعيش الجواز عن بعض البغداديين، ونقله أبوحيّان عن البغداديين لا عن بعضهم. انظر التكملة ٥٧٣، شرح المفصل ١٠/٦٤، ارتشاف الضرب ٣١٠ (رجب)، شرح التصريح على التوضيح ٢/٣٧٣، شرح الأشموني ٤/٣٣٠.

(١) في الأصل: يا.

(٢) قال ابن يعيش: « وقد أجاز بعض البغداديين فيها الإدغام، قالوا: لأنّ البدل لازم لاجتماع الهمزتين ». شرح المفصل ١٠/٦٤.

(٣) في الأصل: اتكل.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) في الأصل: مكررا.

قال المؤلف -رحمه الله-: وقد ذكر[1] الفارسي -رحمه الله- في الإيضاح هذه المسألة في آخر الجزء الثاني في باب ماكانت فاؤه همزة، قال[2]: « فإذا بني منه افتعل قلت: ايتكَل، ولاتدغم الياء في التاء كما أدغمت « اتّعد واتّسر »؛ لأنّ الياء ليست بلازمة. وقد حكى بعض البغداذيين فيه الإدغام[3]، وهو عندي - على قياس قول أصحابنا- خطأ ».

فإذاً[4] كلام الفارسي -رحمه الله- هو رأي البصريين.

قلت: وجدت للفارسي في الحجّة[5]: حدّثنا عليّ بن سليمان[6] أنّ أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال[7]: قد اتَّمَنَ فلانٌ فلانا، وقد اتَّمنته[8]، والأصل « ايتمن[9] وايتمنته »، ثمّ أدغمت الياء في التاء، فشددت التاء[10].

ثمّ قال: و لم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصّا. وقياس قولهم عندي أنّ

---

(١) في الأصل: ذكره.

(٢) انظرالتّكملة ٥٧٣.

(٣) وانظر ارتشاف الضرب ٣١٠ (رجب)،

(٤) في الأصل: فادنا.

(٥) انظر الحجّة ١/١٨١، ١٨٢.

(٦) أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل، المعروف الأخفش الصغير [٢٣٥ تقريبا، ٣١٥هـ] كان حافظا للأخبار، يتضجّر إذا سؤل في النحو. أخذ عن ثعلب والمبرد واليزيدي وغيرهم. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، التثنية والجمع، المهذب، تفسير رسالة كتاب سيبويه. انظر طبقات النحويين واللغويين ١١٥، ١١٦، الفهرست ٩١، إشارة التعيين ٢١٩، بغية الوعاة ٢/١٦٧، ١٦٨.

(٧) في الأصل: فقال. ولايتناسب مع ماقبله.

(٨) أقرب قراءة لها في الأصل: قد اتمروا وقد اتمنته.

(٩) في الأصل: انتمر.

(١٠) في ارتشاف الضرب ٣١٠ (رجب): « وقال الفارسي: هو خطأ في الرواية، فإن صحت فإنما سمع من قوم غير فصحاء لايؤخذ بلغتهم، و لم يحكه سيبويه، ولا الأئمّة المتقدمون العارفون بالصنعة ».

الإدغام فيها لايجوز؛ لأنّ الياء غير لازمة، فلايكون مثل « اتّسر واتّعد »؛ ألا ترى أهم قالوا: لوبنيت مثل « إفعِل » من « أويت » لقلت: إيٌّ[1]، فقلبت الفاء ياء، وأدغمتها في الياء[2] كما تدغم فيها الياء التي من نفس الكلمة[3]. وقالوا: لوبنيت مثل « افعوعل » من « أويت » لقلت: ايْوَوَّيٌ، وايْوَيًّا على قول أبي الحسن[4]، ولم تدغم الياء المنقلبة من الهمزة التي هي فاء في الواو التي هي عين؛ لأنها غير لازمة. وكذلك الياء في « ايتمَنته »[5] غير لازمة؛ لأنّك إذا أسقطت همزة الوصل في الدَّرج نحو « قدِ ائْتمن »[6]، رجعت الهمزة. وإذا لم يدغموا نحو « نُوْي، ورُوْيا »، إذا خففوا الهمزة[7]، مع لزوم الواو في قول أهل التّخفيف، فأن لاتدغم « ايتمن »،

---

(١) في الحجّة ١/١٨١: « لوبنيت مثل افعِل أو افعَل من أويت لقلت إيّا وإيّ ».

(٢) أي: المنقلبة عن الواو. وفي الحجة ١/١٨١: وأدغمتها في الواو.

(٣) في المنصف ٢/٢٩٧، ٢٩٨: « وأصلها من أويت: إئْوٍ، ثمّ صارت: إيْوٍ، ثمّ صارت: إيٌّ، ثمّ صارت: إيٌّ، كما ذكر. وإن شئت قلت: أصلها: إئْويٌ، ثمّ أبدلت الهمزة الثانية ياءً لانكسار ماقبلها، فصارت: إيْويٌ، ثمّ قلبت الواو ياء؛ لوقوع الياء الساكنة قبلها، وأدغمت الساكنة فيها، فصارت: إيّيٌ، فحذفت منها الياء التي هي طرفٌ كما ذكر، فبقي: إيٌّ، كما ترى. وأدغمتَ الياء المنقلبة عن الهمزة في الياء التي أبدلتها من الواو، من قبل أنّ الكلمة اسم ».

(٤) قياس قول أبي الحسن الأخفش إذا اجتمعت ثلاث واوات في الوسط ولم تكن الثانية مدّة أن يقلب الثالثة ياء، فتنقلب الثانية ياء وتدغم، وسيبويه يبقيها على حالها فلايقلب شيئا منها. انظر المقتضب ١/٣٢٣، الأصول ٣/٢٩٤، ٣١٣، ٣١٤، الممتع ٧٤٧، ٧٥٠، شرح الشافية للرضيّ ٣/١٩٦، ارتشاف الضرب ٢٨٧، ٢٨٨ (رجب).

(٥) في الحجّة ١/١٨١: « ائتمنته ».

(٦) في الأصل: ائتمر.

(٧) في المنصف ٢/٢٦: « لأنّ أصل هذه الواو همزة، فكما لاتدغم الهمزة في الياء، كذلك لايُدغم في الياء ماهو جارٍ مَجرى الهمزة؛ لأنّ نيّة الهمزة ةتقديرها يمنع من الإدغام، كما تمنع الهمزة لو كانت حاضرة ».

ونحوه أجدر[1].

فإن قلت: فقد أدغم قومٌ « رُويا »، فقالوا: رُيّا[2]! فـالقول: إنّ الإدغـام في هذا أشبه؛ لما ذكرنا، من لزومها[3]، وتلك لمّا لم تلزم كانت بمنزلة المنفصل؛ على أنّ أبا الحسن يحمل « رُيَّا » -فيمن أدغم- على القلب، نحو « أخطيـت »، في الـلام. ويقوّي ذلك: أنّ بعضهم كسر الفاء منها فقال: رِيَّا، كما قالوا في « لُيٍّ »: لِيٌّ[4].

---

(١) في الأصل: ونحو اجدر.

(٢) انظر الكتاب ٣٧٣/٢، المقتضب ٣١٢/١، الأصول ٣٠٦/٣، المنصـف ٣٠/٢، ١٤٦/٣، شـرح الشافية للرضي ٣٠٨/٣.

(٣) أي: لزوم الواو في قول أهل التّخفيف.

(٤) انتهى النّقل من الحجّة. وانظر المقتضب ٣١٨، المنصف ١٤٦/٣ فما بعدها.

هذا باب ماالياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه

قوله: « منهما »[1].

يعني: من الياء والواو.

وقوله: « معتلّة »[2].

يعني: في العين بالإسكان، كما تعتلّ في اللام بالإسكان.

قوله: « ليس يُعَرّى »[3].

يعني: الكلام.

قوله: « فلمّا اعتلّت هذه الأحرف »[4].

يعني: أنهم لمّا / أعلوا العين، أعلّوا لإعلالها الفاء، بأن جعلوا حركة الفاء من [٧٨ب] حركة العين، كما أنهم لمّا أعلوا اللام، أعلوا لإعلالها العين، بأن جعلوا حركتها أبداً من جنس اللام.

قوله: « كما جعلت من الياء والواو حركة »[5].

مابين حال الإعلال وبين[6] حال التّصحيح.

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٩ ونصه: « اعلم فَعَلت وفعُلت منهما معتلة كما تعتل ياء يرمي وواو يغزو ».

(٢) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٩ والنّصّ فيه: « وإنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ماذكرت لك من استعمالهم إياهما وكثرة دخولهما في الكلام، وأنه ليس يعرّى منهما ».

(٤) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٦) في الأصل: من.

قوله: « خِفت، [وهبت »[1].

يعني: خِفت][2]، وبِعت، وطُلت[3] فغلَّب.

قوله: « فجعلوا حركتها الحركة التي كانت في المعتلّ »[4].

يعني: فجعلوا حركة الفاء الحركة التي كانت في العين.

قوله: « كما لزم ماذكرت لك الحركةُ ممّا بعده »[5].

يعني: كما لزم العين في المعتلّ الحركة من اللام.

قوله: « لئلاّ يجري المعتلّ على[6] حال الصّحيح »[7].

يعني: حركة الفاء في « قُلت، وبِعت، وهِبت » وأمثالها، إنّما كانت من العين؛ للفرق بين حال الاعتلال والتّصحيح.

ورأيت لأبي عليّ الفارسي في كتاب التّذكرة فصلا في هذه المسألة هو: إنّما نقلت الحركة من العين إلى الفاء في « قُلت وبِعت »، لتدلّ على ماحذف من العين، يدلّ على ذلك أنّ هذا النّقل لايخلو من أن يكون إنّما وقع لهذا المعنى الذي ذكرناه من الدّلالة على المحذوف، أو ليدلّ على أنّ المحذوف من جنس الحركة التي نقلت إلى الفاء، فالذي يدلّ على أنه ليس لهذا المعنى أنّ الحركة قد نقلت في « ظِلْت

---

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: وهبت. قال سيبويه ٣٥٩/٢: « فكذلك هذه الحروف حيث اعتلت جعلت حركتهنّ على ماقبلهنّ كما جعلت من الواو والياء حركة ماقبلهّا لئلاّ تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتل؛ ألا ترى أنك تقول: خفت وهبت فعِلت، فألقوا حركتها على ماقبلها ».

(٤) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) في الأصل: عن.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢

ومِست »، وليس المحذوف فيهما مّما يجانس الحركات، كذلك نقلت فيما كان المحذوف فيه مجانساً للحركات على هذا الحدّ، وكذلك الحركة في « رَدّ » ونحوه ليدلّ على الحركة المحذوفة أيضا، فلوكانت الحركة إنما نقلت في « قُلت وبِعت » لِيُعلم أنّ الحرف المحذوف من جنس الحركة المحذوفة، لوجب أن يحرّك « خِفت » وبابه بالضّمّ؛ لأنّ المحذوف في الأصل واوٌ، فأنْ لم يضمّوا خاء « خِفت » ونحوه دلالةٌ على أنّه ليس النّقل لهذا[1]، لكن لما ذكرناه، من إرادة الدّلالة على المحذوف دون تخصيص الحرف بأنه ياء أو واو[2]. انتهى كلامه.

قوله: « وأمّا قُلت ».

لّما كان قد ذكر فيما تقدّم أنّ خركة الفاء فيها ليست [إلاّ][3] حركة العين، [كأنّ أحدهم استدرك عليه « قُلت »][4]؛ لأنّ « قُلت » « فَعَلت » بدليل « قائل، وأقال »[5]، واستشكل[6] كيف هي من العين؟ قال: « وأمّا (قُلت) فأصلها (فعُلت) بضمّ العين، نقلت إليها من (فعَلت) بالفتح، وإنّما حوّلت[7] إلى (فعُلت) ». وجعل تغييرها منها ليفرّقوا بين حال الفاء بالإعلال، وبين حالها في الصحيح؛ إذ [لو][8] لم

(١) في الأصل: لهذان.

(٢) في الأصل: واوا. وقد تكلم أبوعلي الفارسي على نقل حركة العين إلى الفاء فيما سبق في عدة مواضع من كتبه، لكنن لم أقف على ماذكره من دلالة النقل. انظر مثلا التكملة ٥٧٤ فما بعده، المسائل الحلبيات ١٣٩، ١٤٠، ٢٢٦. وانظر شرح الشافية للرضي ٧٨/١ فما بعدها.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) سيأتي بيان هذا بعد قليل.

(٦) في الأصل: حدس، وقبل الكلمة رمز عبارة عن دائرة صغيرة كالسكون متّصلٌ بها خطّ إلى أعلى، فهي تشبه الضّمة إذا أطلتها وجعلتها من أسفل إلى أعلى. وبما أثبته يستقيم الكلام.

(٧) في الأصل: وانها انما جواب.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

يحولوها إلى « فعُلت » لكانت حركة الفاء في الإعلال كحركتها في [غير][1] الإعلال، فتحة؛ فلو لم يقع التّحوّل لكانت الحركة المنقولة إليها فتحة، وكانت في الحالين على صفة واحدة. وإنّهم إنّما نقلوا « قَوَلت » إلى « فعُلت »، و لم ينقلوها إلى « فعِلت »؛ لأنهم لمّا لزمهم التّحوّل رأوا أن يحوّلوا الواو إلى حركة من جنسها، أولى من[2] أن يحوّلوها إلى حركة ليست من جنسها، كما أنهم لمّا أعلّوا العين في « نرمي ونغزو »، كان عندهم أن يكون حركتها من جنس مابعدها أولى من أن يكون من غير جنس مابعدها؛ وهذا الذي فعلوا هنا أحرى وأولى، أعني: أنّ جعلهم حركتها من جنسها أولى، وألزم من جعلها من جنس مابعدها.

قوله: « ويدلّك على أنّ أصله (فعَلتُ) أنّه ليس في الكلام (فعُلتُه) »[3].

يعني: ويدلّك على أنّ « قُلتُ » ليس أصله « فعُلتُ » بالضّمّ، وإنّما أصله « فعَلت » بفتح العين / وأنّ الضّمّة طارئةٌ عليها، أنّه ليس في الكلام ماوزنه من الأفعال « فعُل » بضمّ العين، والضّمّة فيه أصلٌ، وهو متعدٍّ، وأنت تجدُ « فعُلت » هنا بضمّ العين متعدّية، فلولا أنّ الضّمّة طارئة على العين، وأنّ الأصل الفتح، لما جاء ذلك فيها، أعني: التّعدّي. [٧٩أ]

وممّا يدلّ أيضا على أنّ الضّمّ طارئ على العين وليس بأصل، وأنّما الأصل فيه [الفتح، مجيء الاسم منه على « فاعل »، ولو كان الأصل الضّم لجاء على][4] « فعيل »، نحو « كريم » في « كرُم »، و« شريف » في « شرُف »، وأمّا أن يقول أحدٌ: شارف أو كارم، فهذا شيء لم يسمع أصلا. فلولا أنّ « قُلتُ » مفتوحة

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: او. فقط.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر شرح الملوكي ٥٣، ٥٤.

العين في الأصل لما جاز فيها « قائل ».

وممّا يدلّ كذلك على ماقلناه قولُهم: أقال وأباع، فلولا أنّ « قُلتُ » مفتوح العين في الأصل[1]، والفتح مرادٌ فيها معتدٌّ به[2] لما جعلوا النّقل منه[3].

قوله: « ونظيره في الاعتلال »[4].

جعل « يعِدُ ويزِنُ » ممّا وقع فيه الاعتلال بعد التّحويل، لمّا كان قياسُهما ألاّ يلزم « يفعِل » بكسر العين، وأن يكونا مرّةً عليه، ومرّة على « يفعل »، و« يفعل » غير لازم لأحدهما، هذا قياسه[5]، ولمّا كان هكذا كان لزوم « يعِد، ويزِن » « يفعل » تحوّلا لهما عن أصليهما، فكان كلّ واحد منهما بهذا معتلاً بعد التّحويل عن أصله كـ« قلت »[6].

« وأمّا طُلتُ »[7].

يعني: أنّ « طُلت » « فعُلت » بضمّ العين في أصل وضعها، غير مغيّرة من بناء إلى بناء، بدليل اسم الفاعل منها[8]، وأنّها لاتتعدّى أصلا كما لاتتعدّى « فعُلت ».

---

(١) في الأصل: في العين.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) يعني: أنّ قال لو لم يكن مفتوح العين، وكان مضمومها، لما جاء منه أفعل، لأنّ أفعل لايأتي من المضموم.

(٤) الكتاب ٣٥٩/٢ وبعده: « من محوَّل إليه يعد ويزن ».

(٥) يعني: قياس فعَل بفتح العين أن يكون على يفعُل ويفعِل بضم العين وكسرها. وانظر الممتع ٤٢٦-٤٢٩.

(٦) في الأصل: لقلت.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٨) يعني: طويل.

قوله: « واعتلّت كما اعتلّت (خِفتُ وهِبْتُ) »[1].

يعني: بالإسكان والنّقل خاصّة.

قوله: « وأمّا بِعتُ »[2].

يريد: أنّ « بِعْتُ » الاعتلالُ وقع فيها بعد أنّ نقلت عن بنائها إلى كسر العين. وإنّما غيّرت عن بنائها لئلاّ تكون فاؤها حالها في الاعتلال كحالها في الصّحّة، وأنّهم لمّا لزمهم أن يحوّلوها رأوا [أن يحوّلوها][3] لـ« فعِلت » بالكسر أولى من تحويلها إلى « فعُلت » بالضّمّ.

قوله: « وليس في بنات الياء (فعُلت) »- يعني: بضمّ العين- إلى « تحويلا »[4].

يعني: أنّ الضّمة والواو أثقل من الكسرة والياء، ولمّا كان الأمر على هذا كان دخول الضّمّة في العين في بنات الياء يؤدّي إلى نقل الأخفّ إلى الأثقل.

قال المؤلّف -رحمه الله-: هذه مسألة وضعها بعض الطّلبة في تحويل « فَعَلتُ » من ذوات الواو إلى « فَعُلت »، [وفَعَلتُ][5] من ذوات الياء إلى « فَعِلت »، ذكرها هنا[6] لتكمل الفائدة. قال هذا الطّالب: اعلم أنّ هذا التّحويل قد [رأى][7] بعضهم أنّ الغرض منه الاستدلال على ذوات الواو، وعلى ذوات الياء، فنقلوا « فَعَلت » من ذوات الواو إلى « فعُلت »؛ ليبقوا على كونها من ذوات الواو دليلا، بأن ينقلوا الضّمّة إلى ماقبلُ فتكون الضّمّة دليلة الواو، ونقلوا

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٠. وفي الأصل: تحويله.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: ذكرتهما هما.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

« فَعَلت » من ذوات الياء إلى « فَعِلتِ »؛ ليبقوا على كونها من ذوات اليـــاء دلـــيلا، بأن ينقلوا الكسرة إلى ماقبلُ فتكون الكسرة دليلة الياء.

وهذا التّعليل معتَرضٌ بأنّ الاستدلال على ذوات الياء والـــواو لم نجـــده[1] في الفعل الماضي، نحو « قال، وباع »، وإنّما وجدناه في المســـتقبل في نحـــو « يقـــول، ويبيع » فإذا كان الأمر كذلك لم يكن وضع الدّليل في « قُلت وبِعت » علـــى ذوات الياء والواو دون « قال وباع » بالمستقيم.

[٧٩ب] فإن قلت: فإنّ الاعتراض بمثل « قال وباع » لايلزم؛ لأنّـــا لـــو نقلنـــاه إلى / « فَعُل وفَعِل »، ثمّ نقلنـــا الضّـــمّة في ذوات الـــواو إلى ماقبـــلُ لصـــار « قـــال » « قُول »[2]، وكذلك لونقلنا الكسرة في ذوات اليـــاء إلى ماقبـــلُ لصـــار « بـــاع » « بِيع »[3]، فكان يلتبس ذلك[4] بما لم يسمَّ فاعله.

فالجواب: أنّ هذا لايلزم؛ لأنّ هذا الإلباس موجودٌ في باب « فعلـــت »؛ ألا ترى أنّه يقال: بعتُ، للبائع[5] والمبيع[6]، إذا أخبرا عن أنفسهما، وكـــذلك تقـــول: طُلت، للطائل[7] والطويل[8]، فالالتباس موجودٌ في هذا النّحو. فإذا كـــان الالتبـــاس

---

(١) في الأصل: لم يجده.

(٢) في الأصل: قولى.

(٣) في الأصل: يبيع.

(٤) في الأصل: لك.

(٥) في الأصل: البائع.

(٦) يعني: للبائع والمشتري. وبعت من الأضداد، فيستعمل للشراء وضدّه. انظر اللسان (بيع).

(٧) في الأصل: الطائل.

(٨) تقرأ والتطويل. طلت التي اسم الفاعل منها طائل، أصلها: طَوَلَ، بفتح العين، وهي متعدّية، يقـــال: طاولني فطلته، والتي اسم الفاعل منها طويل، أصلها: طَوُلَ، بضمّ العين، وهي التي ضدّ قصر. انظـــر أمـــالي ابن الشجري ١/٣٠١، ٣٠٢، اللسان (طول).

لايمنع النّقل في هذا النّحو، فوجب ألاّ يمنعَه في « قال وباع ». وهذا يُبطلُ لك ما[1] زعمه أبوعثمان المازني وأبوعليّ من أنّ « قال وباع » محمولان ومحوَّلان إلى « فعُل وفعِل »، غير أنهما لم تنقل حركة العين فيهما إلى ماقبلُ؛ لئلاّ يلتبس بما لم يسمَّ فاعله[2]. فالذي يبطله أنّا وجدنا ماحوِّل، وفيه الالتباس، وهو « بعت وطُلت »، وقد بيّنا ذلك آنفا، فدلّ على بطلان تعليلهما.

فإذا تقرّر أنّ التّحويل ليس للاستدلال على ذوات الواو، ولاذوات الياء، نظرنا في علّة أخرى غير هذه العلّة، فنقول في ذلك: إنّ العلّة أنّه لّما كان الأمر يؤدّي[3] بهم في « قولت وبيعت » إلى حذف عين الكلمة وهي محوّلة في أصل وضعها، محميّةٌ[4] من الحذف فيه بتوسطها، وكون الفاء قبلها واللام [بعدها][5]، معترضين للحوادث والطوارئ دونها، حافظين[6] لها منها، كان الحذف منها أبعد وفيها أقلّ؛ ولذلك كثر وجود حذف اللام نحو « اليد والهَن والدَّم[7] والأخ والأب والفَم »، وأشباه لهذا كثيرة، وقلّ[8] حذف العين فيها حتّى كأنّك لاتجد منها إلاّ « السَّه ومُذ »[9]، فلمّا كان الحذف من العين أبعد لم ينبغ أن يكون حذفها كحذف اللام للساكنين، نحو « رَمَتْ وقضَتْ[10] وسعَتْ ومشَتْ »؛ فلذلك لم يُكتفَ

---

(١) في الأصل: بما.

(٢) انظر المنصف ١/٢٥١، ٢٥٢.

(٣) في الأصل: يؤد.

(٤) في الأصل: مختصة.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: خامس.

(٧) حرّفت مع ماقبلها.

(٨) في الأصل: وقد.

(٩) في الأصل: السته ومد. انظر شرح الملوكي ٤٢٣، ٤٢٤.

(١٠) في الأصل: وفضت.

بالفتحة عن الألف في « قُلتُ وبِعتُ »، كما اكتُفيَ في حذف السلام؛ لكسان[1] في ذلك تسويةٌ بين حذف اللام وحذف العين، فأرادوا فرقَ مابينـــهما، فلـــم يحـــذفوا العين والكلمة مبقاةٌ على بنيتها؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى التّســـوية بينــهما، وكـــأنّهم استنكفوا[2] التّسوية بينهما إذ لم يكن في الفتحة من قوّة الدّلالة على المحذوف مـــافي غيرها؛ إذ الفتحة واحدة لما قبل المحذوف في حال إثباته وحذفــه، ولم يكـــن فيهـــا دلالة على حذفه؛ فلمّا استنكفوا الاستدلال على العين بالفتحـــة لضـــعف دلالتـــها على المحذوف، ثقلت بنية الكلمة، فغيّرت حركة العين إلى غير الفتحة، من الضّـــمّة والكسرة؛ لأنّك تعلّ ذلك بأن[3] تنقل الضّمّة والكسرة إلى ماقبل العين، ثمّ تحـــذف العين لالتقاء الساكنين، وتقوّي الدّلالة على المحذوف بذلك؛ لأنّ ماقبلــه في حـــال إثباته لم يكن كذلك، فدلّ ذلك على أنّها حركة منقولة عـــن المحـــذوف، فتقـــوَى الدّلالة في ذلك عليه؛ إلاّ أنّ العين غيّرت عن الفتحة في ذوات الـــواو إلى الضّـــمّة لأنها أشكل بالواو؛ ليجتمع لها في ذلك قوّة الدلالة على المحذوف أكثر مـــن دلالـــة الفتحة، والدّلالة[4] على كونه من ذوات الواو، دليلان أولى من دليل واحد، ولمثـــل ذلك غيّرت العين عن الفتحة إلى الكسرة في ذوات الياء.

فإن قيل: قد رجعتم إلى الاستدلال على ذوات الـــواو واليـــاء بغـــير هـــذا التغيير، آخرا، وقد أنكرتموه أوّلا[5]!

قلنا: إنّما أنكرنا أن / يكون بناء التّحويل على ذلك، ونحن لم نبن التّحويـــل [٨٠أ]

---

(١) يعني: لأنه يكون.

(٢) في الأصل: اسكنوا.

(٣) في الأصل: بل.

(٤) « والدلالة » مكرر في الأصل.

(٥) أي: الاستدلال.

عليه، وإنما جرّته العلّة على جهة الاستحسان، [لا][1] على جهة البناء عليه، فلذلك لم ينقض[2] ذلك غرضنا المتقدّم أوّلا.

« وقالوا: وجد يجُدُ »[3].

يعني: أنهم أتوا بالمضارع لـ« وَجَدَ » مضموم العين بحذف[4] الفاء، وإن كان القياس أن تثبت الفاء مع الضّمّة؛ لأنّ موجب حذفها قد زال بالضّمّة، وهو وقوعها بين ياء وكسرة، ليكون الحذف فيها إشعارا بأنّ أصل هذا النّوع أن يأتي في المضارع بكسر العين، وأنّ الضّمّ دخيلٌ فيها. وأدخل -رحمه الله- هذه المسألة في هذا الباب لمكان قوله في « وعد » ونحوه: إنّ الاعتلال دخله في التّحويل[5].

قوله: « وقال بعضهم: طُلتُه »[6].

« طُلت » هنا ليست التي ضدّ « قصرت »، وإنّما « طُلت » التي هي في قولك: طاولَني فطُلتُه[7].

قوله: « وإذا قلتَ (يَفعل) من (قلتُ)، قلتَ: يقُول »[8].

يعني أنّ « قُلتُ » لّما حوّلت لـ« فعُل » بضمّ العين، لزم أن تكون في المضارع على « يفعُل » بضمّ العين أيضاً؛ لأنّ العين متى ضمّت في الماضي لزم ضمُّها في المستقبل.

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: لم ينقص. والمثبت أولى.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٤) في الأصل: بخلاف.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٠. وفي الأصل: طلبه. وكذا في الموضع التّالي.

(٧) انظر الصحاح (طول).

(٨) الكتاب ٢/٣٦٠.

قوله: « وإذا قلت (يفعل) من (بِعتُ) »[1].

يقول -رحمه الله-: إنّ مضارع « بِعتُ » على « يفعِلُ »، وإن كـان محـوّلا من « فعَلَ »[2]، و« فعِلَ » لايأتي مضارعه على « يفعِـل » بالكسـر وإنّمـا هـو « يفعَل » بالفتح، وذلك أنها -أعني: بعت- لّماكانـت محوّلـةً عـن « فعَلـتُ » إلى « فعِلت »، أرادوا لهذا أن يخرجوها مجرى مانقل لـ« فعُلت » من بنات الواو، في أن يجعلوا حركة العين في مضارعها حركة العين فيها كما هي كـذلك فيمـا نقـل لـ« فعُل » من ذوات الواو، كما قد أجروها مجراها في تغيير الفاء على هذا؛ [إذ][3] أنه يوجد في الصّحيح « يفعِل » في مضارع « فعِل »، وذلك « حسِب يحسِبُ ».

قوله: « وإذا قلت: فُعِل، في هذه الأشياء »[4].

يعني: في هذه الأفعال المتقدّمة الذّكر.

« كسرت الفاء، وحوّلت عليها حركت العين »[5].

معنى قوله: « كسرت الفاء »، وقوله: « وحوّلت عليها حركـت العـين »: متّحد. وإذا كان كذلك فقوله: « وحوّلت عليها حركت العين » من عطف الشّـيء على الشّيء نفسه؛ للتّأكيد.

قوله: « لو لم تغيّر »[6].

كلامٌ مقطوع ممّا قبله، ومعناه: لو لم تتغيّر لوجدت حركة الأصل، أي: لـو لم تعلّ الكلمة لوجدت الحركة. ولايصحّ أن يكون حالاً ممّا قبله؛ لأنّه إن كان كذلك

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٢) في الأصل: محولا تفعل.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٣٦٠.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٥) الكتاب ٢/٣٦٠. ويعني: بِيع وخِيف وقِيل.

(٦) في الكتاب ٢/٣٦٠: « لو لم تعتلّ ».

كان معنى الكلام لتغيّر حركة الأصل في حال أنّك قد غيّرت فلم توجد الحركة. فهذا معنى ساقط وخَلفٌ لايتصوّر أصلا. وإنّما قدّرت في مكان « لو لم تُغيّر »: أنّك قد غيّرت، لّما كانت « لو » فيه قد دخلت على فعل منفيّ، وهي إذا دخلت على نفي قلبت معناه للإيجاب. ولو قال: إذ لو لم تغيّر، لكان أحسن، وكانت « إذ » فيه متعلّقة بفعل مضمر، التّقدير: أعني إذ لو لم[1] تُغيّر، ونحوه ممّا يصحّ معناه. ولايصحّ أن تكون متعلّقة بالفعل قبلها؛ لأنّ ذلك يؤدّي لأن يكون معنى الكلام: لتغيّر حركة الأصل في وقت عدم التّغيّر. وهذا معنى خَلْفٌ، فحملُ الكلام عليه لايجوز أصلا.

قوله: « للاعتلال »[2].

يريد: لأجل أنّك قد أعللت.

[٨٠ب] قوله: « وبعض العرب يقول: خِيف، وقِيل، وبِيع / فيشمّ »[3].

زعم أبوعمرو[4] أنّ الإشمام هنا بمعنى الاختلاط، وأنّه لابدّ من سماعه، ومحال

---

(١) في الأصل: اذا لم.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٠ وفيه: « وبيع وقيل ». والإشمام لغة كثير من قيس وعامّة أسد. انظر ارتشاف الضّرب ١٣٤١ (رجب).

(٤) عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الدّاني الأموي مولاهم القرطبي المالكيّ المقرئ المشهور المعروف في زمانه بابن الصيرفي [٣٧١، ٤٤٤هـ] كان أحد الأئمّة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه، وله معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط جيّد الضبط، من أهل الحفظ. أخذ القراءات عن أبي الفتح فارس بن أحمد وأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون وغيرهما، وسمع الحديث من جماعة، وقرأ عليه ولده أحمد وأبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيسولي وغيرهما. من مصنفاته: جامع البيان فيما رواه في القراءات السبع، كتاب التيسير، طبقات القراء، وغيرها كثير. انظر غاية النهاية ٥٠٣/١-٥٠٥. وقد أورد أبوحيّان باختصار ماسيورده المؤلّف في هذه المسألة. انظر ارتشاف الضّرب ١٣٤١ (رجب).

أن يكون الإشمام في الوقف -يريد: غيرِ مسموع- وقال: إنه لايطوع بالنّطق به لسان، زَعْمٌ.

قال الشّيخُ أبوعليّ -رحمه الله- وقد كان شيخُنا أبوعمرو بن الطّفيل[1] المقرئ المجوّد -رحمه الله- يتقنُه، ويشمّ الحرف الموصول من غير أن يُسمع إشمامُه، وقد سمعته يردده[2] غير ما مرّة، ولايُسمعُ لإشمامه صوتٌ أصلا. وقد قال سيبويه رحمه الله في باب من أبواب الجزاء[3]: وسمعنا من العرب من يُشمّ الضّمّة. وهذا ظاهره أنّ الإشمام في الموصول مسموع كما قاله أبوعمرو[4] الدّاني[5] رحمه الله.

قوله: « وبعض من يضمّ »[6].

سمّى -رحمه الله- خلط الكسرة بالضّمّة ضمّا مجازا، أي: وبعض من يخلط بالكسرة الضّمّة يخلص بها ضمّة، ويتبعها العين، فيقول: بُوع وقُول[7].

قوله: « والأصل: الكسر »[8].

يعني: من جهة القياس والاستعمال.

---

(١) عياش بن محمد بن عبدالرحمن بن الطفيل بن عظيمة العبدري الإشبيلي [ت: ٥٨٥هـ] كان رأسا في التجويد ثقة عذب الصوت. أخذ القراءات عن أبيه وأبي الحسن بن شريح، وأخذ عنه ابنه أبو الحسن محمد وأبو علي الشلوبين وعلي بن أحمد الشريشي. له استدراك وزيادة على أبيه في كتاب الإفادة. انظر غاية النهاية ١/٦٠٧.

(٢) تقرأ في الأصل: يورد لا.

(٣) انظر الكتاب ١/٤٥٠.

(٤) في الأصل: ابوعمر.

(٥) انظر كلام الداني في ارتشاف الضرب دون ذكر للشلوبين ١٣٤١. وفي ١٣٤٢ (رجب): « وقال أبوالحكم بن عذرة: ينبغي أن يُسمّى روماً؛ إذ يُسمع صُويت، لكن عبارة من تقدّم الإشمام ».

(٦) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٧) وانظر هذه اللغة في التكملة ٥٧٨.

(٨) الكتاب ٢/٣٦٠.

قوله: « فإذا قلت: فَعَلَ، صارت العين تابعةً »[1].

يعني: إذا لم يتّصل بالفعل الماضي في هذه المسألة ونحوهـا فاعلُـه، صـارت العين بعد إسكانها تابعةً لحركة ماقبلها. وإنّما قلبت بعد إسكانها لأنّ إبدال السّـاكن من السّاكن أقرب من إبدال السّاكن من المتحرّك؛ وذلك أنّ التّغيير علـى السّـاكن أقوى منه على المتحرّك. وعلى هذا يجب أن يكون معـنى قـول النّحـويين في واو « قال »: إنها قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها[2]: أنّ واو « قال » قلبت ألفا بعـد إسكانها؛ لاستثقال الحركة عليها، بعد أن قلبوا حركتها ضمّة؛ لأنّ جميع الحركـات مستثقلة في حروف العلّة، ولانفتاح ماقبلها وتحرّكها في غير « قال ».

قوله: « لم تجعل »[3].

يعني: في جميع المواضع، ولم يكن بينهما فرقٌ أصلا، ففرّقـوا بينـهما مـع عدم الاتصال بالتّاء، وتركوا الفرق عند الاتصال، ليكون ممّا أوجبتـه التّـاء مـن التغايير.

وقال: « من (باع، وخاف، وهاب) »[4].

لّما كانت « فَعَل » عنده تغييرا[5] في بنات الياء[6] إلى « فَعِـل »، وفي بنـات الواو إلى « فَعُل »، قال[7] هذا لمكان قولهم: قُلتُ وبِعتُ؛ إذلم يثبت غيره، وأنهم[8] لا

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٢) انظر الممتع ٤٣٨، شرح الشافية للرضي ١/٧٩، ٣/٩٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٠ ونصّه: « ولو لم تجعل تابعة لالتبس فَعَل من باع وخاف بفُعِل...».

(٤) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٥) في الأصل: تغيير.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) في الأصل: وقال.

(٨) في الأصل: أنهم. بلاواو.

يقولون بالتّحويل إلاّ مع اتّصال التاء، فكان القول ماقد ثبت واستقرّ في موضع مـــا. هذا[هو][1] الوجه.

ورأيت لأبي عليّ الفارسي -رحمه الله- في كتاب التّذكرة في كون العـــين في « فعل » من « قال، وباع، وخاف » ونحوها تابعة للفاء، فصلا رأيـــت أن أنقلـــه[2] هنا. قال: إنّما لم تنقل الحركة في « قال، وخاف، وباع » إلى الفاء كما نقلـــت في « قُلتُ، وبِعتُ »، وشذّ في القياس والاستعمال، لِما كان يؤدّي إليه مـــن التبـــاس « فَعَل » بـــ« فُعِل »[3]، ولأنّ الألف إذا ثبتت في « قـــال وبـــاع » [بمترلـــة ثبـــات الحركة][4]، والذي يوجب قلبها ألفا هو تقدير الحركة فيهـــا، فصـــارت الحركـــة بانقلاب الحرف إلى الألف بمترلة الثابتة[5] في الحرف، فلمّـــا كانـــت كالثابتـــة في الحرف لم تنقل، ولذلك لم تنقل الحركة الـــتي تجـــب[6] لـــلام « مُصْـــطَفَون » إلى ماقبلها، كما تنقل في « قاضون »، وعلى هذا لم تقدّر حذف الحركة مـــن الألـــف إذا جاء في شعر، نحو:

كأنْ لم تَرَى قبلي . . . . .[7]

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: ان نقله.

(٣) انظر التّعليقة ١٤٨/٥.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، إن شاء الله تعالى. انظر ماسيأتي بعد قليل، والمسائل الحلبيّات ٨٥.

(٥) في الأصل: الثانية. وكذا في الموضع التّالي.

(٦) في الأصل: الذي يجب.

(٧) البيت بتمامه:-

وتضحك منّي شيخةٌ عبشَميَّةٌ كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا

وهو لعبد يغوث بن وقّاص. انظر المفضّليّات ١٥٨، المسائل الحلبيّـــات ٨٤، المســـائل العســـكريّة ٢٦٤، سر صناعة الإعراب ٧٦، المحتسب ٦٩/١، المخصص ٩/١٤، مغني اللبيب ٣٦٦، اللســـان (هـــذذ، قدر، شمس). ويروى: « لم تري » بالياء، و « ترَى » بالألف، والشاهد على الرواية الثانية، وهـــي روايـــة =

ونحوه[1]:

ولاتَرضَّاها . . .[2]

كما قدّرنا حذفها من:

ألم يأتيك . . . . . .[3]

لم نقدّر حذفها في « لم ترَى »[4]، و« لم يخشَى »، إذا جاء [في][5] الشعر، كما / قدرنا حذفها في « ألم يأتيك » لأنّ ذلك قد جاء متحرّكا في نحو: [٨١أ]

. . . . غيرَ ماضِي[6]

الكوفيين. انظر خزانة الأدب ٢٠١/٢ نقلا عن ذيل الأمالي، وفي ذيل الأمالي ١٤٩/٣: « ترن ».

(١) في الأصل: ونحوها.

(٢) البيت بتمامه مع ماقبله:

إذا العجوزُ غضِبت فطلِّقِ ولاترضّاها ولاتملّقِ

وهو ينسب لرؤبة. انظر ملحقات ديوانه ١٧٩، كتاب الشعر ٢٠٥، المسائل العضديات ٤٦، المسائل الحلبيّات ٨٦، المسائل العسكريّة ٢٦٤، المنصف ١١٥/٢، الخصائص ٣٠٧/١، سر صناعة الإعراب ٧٨، المخصص ٩/١٤، أمالي ابن الشجري ١٢٩/١، الإنصاف ٨٦، اللباب ١٠٩/٢، إعراب الحديث النبوي للعكبري ٢١١، ٢٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١٠، الممتع ٥٣٨، الضرائر لابن عصفور ٤٦، شرح الشافية للرضي ١٨٥/٣، الدر المصون ٨٢/٨، شرح شواهد شرح الشافية ٤٠٩، خزانة الأدب ٣٥٩/٨-٣٦١.

(٣) البيت بتمامه:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زيادِ

وهو لقيس بن زهير العبسي. وقد سبق تخريج البيت ٢٢٠. وزد عليه هنا أنّ البيت يروى: « ألم يأتك »، و« ألا هل أتاك »، و« ألم يبلغك ». وليس الشاهد في هذه الروايات.

(٤) في الأصل: ترمي.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: غير قاضي. وهذا من قول جرير:

=

وليس الألف كذلك؛ لأنّ في ثباها ألفا كأنّ الحركةَ ثابتةٌ فيها، فلا يصحّ نقلها إلى غيرها من الحروف مع ثباها في الموضع الذي هي فيه ثانية، وليس كذلك « قُلت، وبِعت، وخِفتُ »؛ لأنّك في هذا الموضع قد حذفت الحروف، والحروف إذا حذفت قد تُنقل حركاها إلى ماقبلها؛ ألا ترى « الخَبَ[1]، وضَوًا[2]، ومَوَلَة »[3]، ونحو ذلك، وقد تنقل الحركة والحرف ثابتٌ غير محذوف، نحو « قِيل »؛ فإذا حذف كان نقل حركته إلى ماقبله أولى ليدلّ على المحذوف، كما اجتمع على ذلك في تخفيف الهمزة. انتهى كلامه.

وهو كلامٌ حسنٌ، لكن الذي يُعتمدُ عليه في هذه المسألة، إنما هو مايؤدّي إليه من الالتباس، كما ذكر سيبويه -رحمه الله- وقدّم هو[4] في أوّل كلامه، هذا الفصل.

وأمّا قوله: لأنّ الألف [إذا ثبتت][5] في « قال، وباع »، إلى آخر الفصل،

فيوما يُجارين الهوى غير ماضيٍ   ويوما تُرى منهنّ غُولٌ تغوَّلُ

انظر الديوان ١٤٠، النوادر ٥٢٤، الكتاب ٥٩/٢، الأصول ٤٤٣/٣، المقتضب ٢٨١/١، المسائل العضديات ٤٦، كتاب الشعر ٢٠٦، الخصائص ١٥٩/٣، المنصف ٨٠/٢، ١١٤، الصحاح (مضى)، أمالي ابن الشجري ١٢٨/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٥/٢، اللسان (مضى). قال ابن جنّي: « فهذا على لغة من يقول: هذا ماضيُ، وهو يمضيُ ». وفي المنصف: أنّ أبا عثمان المازني كان ينشده: « ليس ماضيا ». ورواية الديوان: « غير ماصباً ». قال شارح الديوان: « قال المهلبي: هذه رواية جيدة، وسيبويه يرويه: غير ماضي بتحريك الياء، وهو رديء إلا أنه شاهد ».

(١) مخفف خبْء، وهو مصدر خبأت الشيء، إذا سترته.

(٢) مخفف ضوء.

(٣) مخفف موْألة، وهو اسم رجل.

(٤) يعني: الفارسي.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام، أخذناها من نصّ أبي عليّ السّابق.

فإنه في الحقيقة كأنه هو المسؤول عنه؛ لأنّ القائل إذا قال: لِمَ لم تنقل حركة العين من « قال، وباع، وخاف » إلى الفاء؟ إنما يريد: لِمَ قلبت العين في « قال، وباع، وخاف » إلى حرف من جنس ماقبلها لكونها مستثقلة فيها الحركة، و لم تنقل حركتها إلى ماقبلها وبقيت على أصلها ياءً أو واوا. وإذا[1] كان كما قدّمنا هو المسؤول عنه لم يصحّ أن يكون علّةً؛ لأنّ العلّة لاتكون هي المعلول.

قوله: « فأتبعوهنّ (قال) »[2].

يعني: فأتبعوا « قال » « خاف، وهاب[3]، وباع »، في أن جعلوا العين فيها تابعةً للفاء.

قوله: « ليستوين »[4].

يعني: خاف، وقال، وباع، وأخواتهنّ، أي: وجعلوا عين « قال » تابعةً للفاء لتجريَ[5] الأفعال كلُّها على طريق واحدٍ في الاعتلال، مع أنّ نقل الحركة يؤدّي إلى الالتباس في لغة بعض العرب، وهو من يجعل حركة الفاء[6] من « فعلَ » ضمّة خالصة[7].

قوله: « وأنهم شبّهوها بأخواتها »[8].

يعني: بـ« خافَ، وباع، وهاب ».

---

(١) الأصل: إذا، بلاواو.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٣) في الأصل: قال.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٥) في الأصل: لتجر.

(٦) في الأصل: الياء.

(٧) يعني: قُول وبوع، وقد سبقت.

(٨) الكتاب ٢/٣٦٠.

قوله: « فكما اتّفقن في التغيير، كذلك اتّفقن في الإلحاق »[1].

يعني: في إلحاق العين بالفاء، حيث أتبعوها إيّاها.

قوله: « وحدّثنا أبوالخطّاب أنّ ناساً من العرب »[2].

جسَّرهم على هذا أنهم أمنوا اللّبس، حيث كان هذا الفعل لامفعول له، وإنّما هو واقعٌ لاسم، وبعده فعل، فكأنه في موضع خبره، وهو مع[3] هذا شاذ.

قوله: « يميل الفاء »[4].

يريد: نحو الضّمّة.

قوله: « وأمال كما ضمّوا »[5].

يعني: وأشمّ كما أشمّوا.

قوله: « وأمّا مِتَّ تموت »[6].

كأنه لّما قال: إنّ « فعَل » من الواو ترجع إلى « فعُل »، قد اعترضه معترض بـ« مِتّ تموت »، وقال: كيف حوّل هنا « فعَل » إلى « فعِل »، وهو من الواو، والدّليل على أنه « فعَل » مجيء مضارعه « يَفعُل » بضمّ العين؟!

فأجابه بأنّ قال: إنّ « مِتّ » ليست محوّلة إلى « فعِل »، وإنّما هي موضوعةٌ عليها، فأمّا[7] ضمّ عين مضارعها فشاذ، ونظيرها من الصحيح « فَضِلَ يفضُل »،

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٠. وفي الأصل: اتفق في التغيير كذلك لاتفق.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٠ وبعده: « يقولون: كِيد زيدٌ يفعل، ومازِيل زيدٌ يفعل ذاك، يريدون زال وكاد...».

(٣) في الأصل: بيع. والصواب ماأثبته، إن شاء الله تعالى.

(٤) الكتاب ٢/٣٦١.

(٥) الكتاب ٢/٣٦١.

(٦) الكتاب ٢/٣٦١.

(٧) في الأصل: فلما.

وحمل على هذا و لم يحمل على أنها حوّلت إلى « فعِل » شذوذا؛ لّما كان حملُنا على شذوذ المضارع موجوداً[1].

قوله: « فكذلك كُدت تكادُ »[2].

كأنّ قائلا[3] قال: كيف جاء هنا « فعَل » في الياء / منقولا إلى « فعُل »، وهو ليس من شأنه أن ينقل [إلى « فعُل »][4]، ولا أن يجيء « فعُل » فيما كان منه من الياء أصلا؛ لأنّ « فعُل » لاتدخل بنات الياء أصلا؛ الدّليل على أنه « فعَل » فتح مضارعه؛ ألا ترى « تكادُ »؟ [٨١ب]

فأجابه بأن قال: إنّ « كُدت » ليست بمحوّلة أصلا وإنّما هي موضوعةٌ على « فعُلت »، ومجيءُ « فعُلت » فيها وهي من الياء، وفتحُ عين مضارعها، شذوذٌ كلّه، وحملَ على هذا و لم يحمل على أنّ « كُدت » « فعَلت » منقولةٌ إلى « فعُلت »، لأنّه أقلّ شذوذا؛ لأنه ليس فيها إلاّ كون « فعُل » في الياء، وفتح العين [في المضارع][5]، وفي النّقل أنّ[6] النّقل ليس له نظير أصلا، وما حمل -رحمه الله- عليه له نظيرٌ، وهو أنّ « فعِل » بكسر العين قد جاءت في الواو، وجاءت العين في مضارعها مضمومة، وهذا العمل بعينه عكس ماتقدّم في « كُدت تكاد »، من ضمّ عينه في الماضي، وفتحها في المستقبل؛ وذلك أنّ الأليق بالواو أن تكون على « فعُل »، وأنّ الماضي على « فعِل » بالكسر لايكون على « يفعُل » بالضّمّ، وإنّما يكون على « يفعَل »

---

(١) وقد سمع مُتّ بضمّ العين، وهو ماضي تموت، وسمع تمات وهو مضارع مِتّ، فيمكن أن يكون قول من يقول: مِتّ تموت، من تداخل اللغات. انظر المنصف ١/٢٥٦، ٢٥٧، الممتع ٤٤٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٦١.

(٣) في الأصل: كان قليلا.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: وان. انظر ماسيأتي ٥٥٣.

بالفتح، والياء لايكون فيها « فعُل » بذيل[1] بوجه، و« فعُل » لايكون مضارعه « يفعَل »[2] بالفتح، وإنّما يكون « يفعُل » بالضّم[3].

قوله: « وأمّا [(ليس) فإنّها مسكّنة] »[4].

تسكينٌ ليس للاعتلال؛ لأنه لو كان له لأعلّت، وإنّما هو تسكينُ تخفيفٍ، وبمترلة تسكين « عَلِمَ »[5]، إلاّ أنها لّما كثر استعمالها، وقلّ تصرفها[6]، فكان فيها بقلّة تصرفها مضارعةٌ لـ« لَيْتَ »، اقتصروا فيها على التّسكين حملا لها على « لَيْتَ ».

قال أبوالفتح[7]-رحمه الله-: قد صحّ أنّ « لَيْسَ » فعلٌ بقولهم: لستُ، ولسنا، كـ« قمت، وقُمنا »، فإذا ثبت أنها فعل، فلايخلو[8] [من أن تكون][9] في الأصل « فَعَلَ، أوفَعُلَ، أوفَعِلَ »، فلايجوز أن تكون « فَعُلَ »؛ لأنه ليس في ذوات الياء « فعُل »، إنّما ذلك في ذوات الواو. ولايجوز أن تكون « فَعَلَ »؛ لأنّ ماكانت عينه مفتوحة لم يجز فيه الإسكان؛ ألاترى أنه لايُسكنُ نحو « ضَرَبَ »، كما يُسكن

---

(١) في الأصل: به بل. ولعلّ الصواب ماأثبته.

(٢) في الأصل: فعل.

(٣) ويمكن أن يكون كُدت أكاد من تداخل اللّغات، ويكون أكاد مضارع كِدت بكسر العين استغني به عن مضارع كُدت بضمّ العين. انظر المنصف ٢٥٧/١.

(٤) الكتاب ٣٦١/٢ ومابين معقوفين تكملة منه يستقيم بها السياق.

(٥) في قولهم: عَلْمَ. انظر الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) في الأصل: الا انهما لما كثر استعمالهما وقل تصرفهما.

(٧) النّص في المنصف ٢٥٨/١، ٢٥٩، باختلاف يسير، وقد استبدل المؤلّف فيه نصّا بآخر من ٢١/١، بتصرّف أيضا.

(٨) في المنصف ٢٥٨/١: « قد يخلو ». خطأ.

(٩) تكملة من المنصف ٢٥٨/١.

« كَرُمَ، وعَلِمَ »، فيقال: كَرْمَ زيدٌ، وعَلْمَ زيدٌ؛ وذلك لخفّة الفتحـــة، فـــإن[1] ورد فقليل جدّاً، نحو:

وما كلّ مَغْبُونٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ[2]

فلا بدّ أن يكون « فَعِلَ »، وأصلها « لَيِسَ »، كما يقولون: صَـيْدَ الــبعير، وأصله « صَيِدَ »، ويقولون أيضا: صَيِدَ. وألزموا « لَيْسَ » الإسكان في كــلّ قــول؛ لأنها لّما لم تتصرّف[3] شُبِّهت بــ« لَيْتَ »، فقُصِرتْ على الإسكان، لاغير[4].

قوله: « وأمّا قولهم: عَوِرَ يَعْوَرُ، وحَوِلَ [يَحْوَلُ]، وصَيِدَ يَصْيَدُ »[5].

ذكر هنا « يَصْيَدُ » لكونها مضارعةً لما ذكرهما[6] معهـــا[7] -أعـــني: عَـــوِرَ وحَوِلَ- ووجه المضارعة أنها آفةٌ؛ وذلك أنّ الصَّيَدَ داءٌ يأخذ البعير، يرفعُ له رأسَـــه، يقال منه: بعيرٌ أصْيَدُ، وجمعُه صِيدٌ، وبه شبّه الرّجل المتكبّر، فقيل: رجـــلٌ أصـــيدُ، ورجالٌ صِيدٌ، فلمّا كان داءً للعنق، وهما آفةٌ للعين، ذكرها معهما[8].

ولّما ضارعتهما توهّم لها[9] « اصْيَدَّ »، فصحَّحَها بالحمل عليه، كما صُـــحِّحَا

---

(١) من هنا إلى نهاية الشاهد أتى به المؤلّف من ٢١/١ بدلا من نصٍّ آخر، وهو: « وقد تقدّم القـــول في هذا ».

(٢) في الأصل: وما كان مغبون. وعجز الشاهد:

براجـــعِ ماقـــد فاتَهُ بردادِ

والبيت للأخطل، وقد سبق تخريجه ١١٦. وفي المنصف ٢٥٨/١: « وما كل مبتاع ». وهي رواية.

(٣) في الأصل: لم تنصرف.

(٤) انتهى النّقل من المنصف.

(٥) الكتاب ٣٦١/٢. ومابين معقوفين تكملة منه يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: ذكرها.

(٧) في الأصل: معه.

(٨) في الأصل: معها.

(٩) في الأصل: لهما.

هما وأخواتهما بالحمل على مافي معناهما من « اعورَّ، واحوَلَّ، وابـيضَّ، واسـودَّ »، فلمّا كان « اعورّ » لابدّ من صحّته لسكون ماقبـل الـواو، صـحّت[1] العـين في « فَعل » الذي هو « عَوِرَ » ونحوها؛ لأنّها قد صحّت فيما هو في معناها، فجعلـت صحّة العين في « فعل » أمارة على أنّه في معنى « افْعَلَّ ».

قال أبوالفتح بن جنّي[2] -رحمه الله-: وحكى أبوزيد: أَوِدَ العَوْدُ يـأْوَدُ أَوَدَاً، وإنّما / صحّ هذا عندي؛ لأنّه مثل « عَوِجَ يَعْوَجُ عَوَجا »[3]، فأُجريَ مُجرى نظيره. [٨٢أ]

فإن قال قائل: فهلاّ صحّت في « أقـامَ »؛ لسـكون ماقبلـها؛ إذ أصـلها « أقْوَمَ »، كما صحّت في « اعْوَرَّ »؛ لسكون ماقبلها؟

فلأنّ أقام اعتلّت لاعتلال « فَعَلَ » منها قبل النّقل؛ لأنّ الأصل « قـام »، ثمّ نُقل الفعل بهمزة النّقل، و« اعوَرّ» لم ينقل من « عـار» فيجـب أعلالـه لإعـلال « فعل » منه، وقد قالوا: عارت[4] عينُه، وهو قليل، قال الشّاعر:

نُسائلُ يابن أحمرَ من رآهُ ... أَعارتْ عينُهُ أم لم تَعـارا[5]

ولّما وجب تصحيح « تجاور [وتزاوج »][6] لسكون ماقبـل الـواو، وكـان « ازدوجوا، واجتوروا »، بمعناهما، صحّحوهما؛ ليكون تصحيحهما[7] أمارةً أنّ كـلّ

---

(١) في الأصل: وضحت.

(٢) انظر المنصف ٢٥٩/١.

(٣) في الأصل: عرج يعرج عرجا.

(٤) في الأصل: اعارت.

(٥) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي. انظـر أدب الكاتـب ٣٩٨، جمهـرة اللغـة ٦٨، ٧٧٥، ١٠٦٦، الأزهية ٢٧٢، الصحاح (عور)، أمالي ابن الشجري ٤٨/٣، شرح المفصل لابـن يعـيش ٧٤/١٠، ٧٥، ارتشاف الضرب ٢٣٩٠ (رجب)، تذكرة النحاة ٣٨٢، اللّسان (عور). وبه ينتهي نقل المؤلف مـن هـذه الموضع من المنصف. ومابعده إلى نهاية المسألة في المنصف أيضا ٣٠٥/١، ٣٠٦ بتصرف.

(٦) موضعه في الأصل بياض، وبما أثبتّه يتمّ الكلام إن شاء الله.

(٧) في الأصل: تصحيحها.

واحدٍ منهما بمعنى الآخر، وإنّما أعلّوا « اختاروا وابتاعوا »؛ لأنّهما ليسا بمعنى « تخايروا وتبايعوا »، [فجاءا][1] على ماينبغي من الاعتلال.

قال الخليل[2] -رحمه الله-: لوبنيت « افتعلوا » من قولك: ازدوجوا، على غير معنى « تفاعلوا »، لأعللت فقلت: ازداجوا، كما قلت: اختاروا وابتاعوا.

يعني: أنّ الذي يوجب التّصحيح هو كونه في معنى مايجب تصحيحه، فإذا لم يكن في معناه[3] خرج إلى باب « اختاروا وابتاعوا »، فلم يجز إلاّ اعتلاله كما[4] « اختار وابتاع ».

قوله: « وأمّا طاح يطيحُ، وتاه يَتيهُ »[5].

كأنّ قائلاً قال له: كيف تنقل هنا « فَعَل » من الواو إلى « فَعِل »؛ الدّليل[6] على أنه « فعِل » كـ« رَضِيَ »[7] مضارعُه؟

فأجابه بأن قال: إنّ « طاح » وتاه غير محوّلين أصلا، إنّما هما موضوعان على « فَعِلَ »، وكسر العين في المضارع شذوذ، وحمل على هذا لأنّ له[8] نظيراً وهو « حسِبَ يَحسِبُ »، والنّقل في « فَعَلَ » من الواو إلى « فَعِلَ » لانظير له أصلا. وهذا كلّه إنما هو فيمن قال: طَوَّحتُ، وأمّا من قال: طيّحت، فلايحتاج إلى شيء من هذا.

---

(١) تكملة من المنصف.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٦٣.

(٣) في الأصل: معناها.

(٤) في الأصل: كتا.

(٥) الكتاب ٢/٣٦١.

(٦) في الأصل: الدليل. بلاواو.

(٧) في الأصل: كدعى.

(٨) في الأصل: لانه.

قوله: « ومن قال: طَيَّحتُ وتَيَّهتُ »[1].

« طيّحتُ » « فَعَّلت »، بدليل « تَطْيِيحاً »، ولوكانت « فيعلت » لقال: طيحلة[2].

واستدلّ أبوالفتح-رحمه الله- أيضا[3]: بأنّ « فعّل » أكثر في الكلام من « فيعل »، فحمله على الأكثر أسوغ، وبأنّ معنى « تيّه، وطيّح » تكرر[4] ذلك الفعل منه، فجرى ذلك مجرى « قطّع وكسّر »، في أنهما لتكرير الفعل، وبقوله أيضا:

تُيِّهَ في تِيْهِ الْمُتَيَّهِينْ[5]

فـ« تُيِّهَ » بمترلة « سُيِّرَ وبُيِّعَ »، ولو كان « تَيَّهَ » « فيعل » من الواو لوجب أن يقال فيه إذا بني للمفعول: تُوْوِهَ، كما تقول: قُوْوِمَ زيدٌ، وقوْوِلَ عمرٌو؛ ألا ترى إلى قول جرير[6]:

بان الخليط ولو طُوْوِعتَ مابانا[7]

وقول الآخر:

وفاحمٍ دُوْوِيَ حتّى اعْلَنْكَسا[8]

---

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) يعني: مثل بيطر بيطرة. انظر الاقتضاب ٢٥٢/٢.

(٣) انظر المنصف ٢٦٣/١، ٢٦٤ بتصرّف.

(٤) يقرأ في الأصل: تكون.

(٥) لرؤبة. وهو في ديوانه ١٨٧، والمنصف- بالإضافة لما سبق- ٢٦٢/١، ٤٣/٣.

(٦) في الأصل: الراجز.

(٧) عجزه:

وقطّعوا من حبال الوصل أقرانا

انظر الدّيوان ١٦٠، الخصائص ٩٥/١.

(٨) في الأصل: فاحم. بلاواو. والبيت للعجاج. انظر الديوان ١٢٦، الخصائص ٩٥/١، ١٧/٣،

=

فإن قلت: إنّ هذين إنّما أصلهما « داوَى وطاوَعَ »، و« تَيَّـهَ »[1] على قول خصمك « فيعل »، فأين « فاعَل » من « فَيْعَلَ »؟

قيل: لافصل في هذا الموضع بين « فاعَلَ وفَيْعَلَ »؛ ألا ترى أنّك لو بنيت « فَيْعَلَ » من « قلت » لقلت: قَيَّلَ، ولوبنيته للمفعول لقلت: قُووِلَ، كما تقول إذا بنيت « قاوَلَ » للمفعول: قُوْوِلَ[2]؛ ألاترى أنّك تقول في « بَيْطَر »: بُوْطِرَ، كما تقول في « قاتل »: قُوْتِلَ، فلافصل إذاً بين « فاعَلَ » وبين « فَيْعَلَ » إذا بنيتهما للمفعول. ولأنّك إذا جعلت « تَيَّهَ وطَيَّحَ » من الواو، وذهبت[3] إلى أنّ أصلهما « تَيْوَهَ وطَيْوَحَ »، لزمَكَ أن تقول: إنّ « تاه يتيهُ، وطاح يطيحُ »، على « فَعِلَ يفعِلُ » من الواو، و« فعِل يفعِلُ » [ليس][4] ممّا ينبغي أن يقاس / عليه [٨٢ب] ماوجد عنه مندوحةٌ، وهنا وجهٌ ظاهرٌ غير هذا؛ لهذا يكون « طَيَّحَ، وتيَّهَ » من الياء، والأظهر أن يكون « تاه يتيهُ، وطاح يطيحُ »، من الياء[5]، ويجوز أن يكون من الواو كما ذهب إليه الخليل، رحمه الله[6].

قلت: إنّما يظهر[أنّ][7] قول الخليل: أنْ لوكان « طوَّحَ، وتوَّهَ » هو الأكثر، و« طيَّحَ وتَيَّهَ » قليل، فحينئذٍ يجب الحمل على الأكثر. وظاهر كلام الإمام يرمي

الصحاح (علكس)، اللسان (علكس).

(١) في الأصل: انما هذين انما اصلها داوى وطاوع وفيه.

(٢) في الأصل: تقول قاول للمفعول تقول قوول. والمثبت من المنصف ٢/٢٦٤.

(٣) في الأصل: ذهبت. بلاواو.

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢٦٤.

(٥) هذا مذهب المازني، كما في المنصف ١/٢٦٢، ٢٦٤.

(٦) انتهى النّقل عن المنصف. ورأي الخليل في الكتاب ٢/٣٦١.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

إلى هذا.

قوله: « وإنّما دعاهم إلى هذا الاعتلال »[1].

هذا الفصل راجعٌ[2] إلى هذا الباب كلِّه. ومراده فيه أنّه لولا الاعتلال لكانت في الياء « فعُل يفعَل »، وفي الواو « فعِل يفعَل »، كثيراً، وهم ممّا يستثقلون الضّمّةَ في الياء حتّى لايوجد ذلك [إلاّ قليلا][3]، والكسرَ في الواو حتّى يقلّ ذلك بالإضافة إلى الضّمّ، ففرّوا من هذا إلى الاعتلال، وكان أخفَّ عليهم منه. وإنّما حكم الإمام على [آنَ يَئِينُ][4] أنه « فَعِلَ يفعِلُ »؛ لأنّ معناه: حان يحينُ، فهو في معنى الأوان، فلوكان ماضيه مفتوح العين لكان مضارعُه « يؤون »، كـ« قالَ يقولُ »؛ لأنّ ذوات الواو من هذا الباب لايجيء مضارعها[5] على « يفعِل » مكسور العين. وقد حكى أبوزيد أنه يقال: آن الشّيء يئينُ أيناً[6]، وظاهر هذا أنه من ذوات الياء، كـ« باعَ يبيعُ بيعاً ». قال ابن السّيد: ويقوّي هذا أنّهم قلبوه فقالوا: أَنَى يأنِي، على مثال « رمى يرمِي »، وهذا كلّه تقوية لقول من يجعل « آنَ » من ذوات الياء. والله الموفّق.

---

(١) الكتاب ٢/٣٦١.

(٢) في الأصل: واحتجّ. وأثبت تصحيحه في الحاشيه، وهو متأثّر بخرم.

(٣) تكملة ممّا سبق يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الكتاب ٢/٣٦١. والكلام الآتي منقول من الاقتضاب ٢/٢٥٠ بتصرف يسير. وسيصرح المؤلف بعد قليل بابن السيد.

(٥) في الأصل: مضارعه.

(٦) انظر الصحاح (أين)، اللسان (أين).

هذا باب مالحقته الزّوائد من هذه الأفعال المعتلّة من بنات الثلاثة

قوله: « ولم يجعلوه معتلاّ من محوَّلٍ إليه »[1].

يعني: أنهم لم يجعلوا « أجْوَدَ » ونحوه معتلاّ من محوَّلٍ إليه[2]؛ لـئلاّ[3] يـؤدّي ذلك إلى « أفْعُلَ »، وهذا ليس في الأفعال الماضية[4]، فيخرجهم إعلالهم له من محـوّل إليه لما ليس في كلامهم؛ لأنّ أبنية الأفعال الماضية « فَعَلَ، وفَعُلَ، [وفَعِلَ »][5].

قوله: « ولوكان يَخْرُجُ إلى ماهو من كلامهم لاستغنى بذا »[6].

يريد: ولوكان التّحويل في « أجْوَدَ » ونحوه لايؤدّي إلى الخروج لما لـيس في كلامهم، لوجب أيضا أن يستغنى عنه؛ لأنه لافائدة له هنا؛ إذ فائـدة تغيّـر الفـاء الاعتلالُ عن حالها في الصّحّة، والفاء هنا يتوصّل إلى تغييرها دونه، فلايحتاج إليـه؛ لأنه لافائدة له هنا، على هذا، كما قدّمناه. والذي يبين هذا أنهم قـالوا: يَخـافُ، ويَهابُ، و« أصلهما[7] (يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ)، فأرادوا الإعلال، فنقلوا الفتحة إلى الخـاء والهاء، فصار في التّقدير (يَخَوْفُ، ويَهَيْبُ)، ثمّ قلبوا الياء والواو ألفين[8]؛ لتحرّكهما

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٢.

(٢) كما حوّل قلت وبعت.

(٣) في الأصل: دليلا.

(٤) في الأصل: المضارعة. والصواب ماأثبته، إن شاء الله تعالى.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر التّعليقة ٥/٢٦، ٢٧، النّكت ١١٩٠.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٢.

(٧) في الأصل: واصلها.

(٨) في الأصل: والواو والعين.

في الأصل، وانفتاح ماقبلهما[1] الآن؛ ولأنهما اعتلّتا ضرورةً في (هاب، وخاف) »[2].

قال أبوالفتح بن جنّي[3] -رحمه الله-: « فأمّا من ذهب إلى أنّ (يقُولُ، ويَبِيعُ)، ونحوهما، ممّا استثقلت الحركة فيهما، في الواو والياء، فنقلت[4] إلى ماقبلهما فسُكِّنتا، فغيرُ معبوءٍ بقوله؛ لأنّ الواو والياء إذا سُكِّن ماقبلهما جرتا[5] مجرى الصّحيح، فلم تستثقل فيهما الحركة.

وحدّثني بعض أصحابنا: أنّ أباعمَرَ الجرميّ -رحمه الله- دخل بغداذ، وكان بعض كبراء البغداذيين[6] يغشاه، ويكثر عليه المسائل، وهو يجيبه. فقال له بعض أصحابه: إنّ هذا / الرّجل ألحّ[7] عليك بكثرة المسائل، فلمَ لاتسأله؟ [٨٣أ]

فلمّا جاء قال له: يا أبافلان، ماالأصل في (قُمْ)؟ قال له: اقْوُمْ. فقال له: فما الذي عملوا به؟ قال: استثقلوا الضّمّة على الواو [فأسكنوها][8]. فقال له: أخطأتَ؛ لأنّ القاف قبلها ساكنٌة[9]. فلم[10] يعد الرّجل بعدها إليه ».

قوله: « ولايعتلُّ في (فاعَلت) »[11].

---

(١) في الأصل: والواو والعين لتحركها في الاصل وانفتاح ماقبلها.

(٢) انظر المنصف ٢٤٧/١، ٢٤٨.

(٣) انظر المنصف ٢٤٨/١.

(٤) في الأصل: فنقلتا.

(٥) في الأصل: جريا.

(٦) في المنصف ٢٤٨/١: « الكوفيين ». ونصّ في الخصائص ٢٩٩/٣ على أنّه الفراء.

(٧) في المنصف ٢٤٨/١: « قد ألحّ ».

(٨) تكملة من المنصف ٢٤٨/١.

(٩) في الأصل: ساكن.

(١٠) في المنصف ٢٤٨/١: « قال: فلم ».

(١١) الكتاب ٣٦٢/٢. وفي الأصل: ولايقبل.

يريد: لأنّك لوأعللت لكنت تنقل حركة العين إلى الألف، وكان يجب عليك ردّها واواً؛ لأنها لاتقبل الحركة[1]، فهي بذلك لابدّ عند إرادة تحريكها من ردّها لحرف يقبل الحركة، فإذا رددتها إلى الواو حرّكتها، فجاءت الواو متحرّكة بعد فتحة، فوجب أن تقلب ألفا، ويحذف الساكن الذي بعدها للساكن الذي بعده، فتبقى الكلمة على لفظ مالازيادة فيه، وذلك إخلال بها.

وقوله: « وفي (تفاعلت وتفعَّلتُ) مع ماذكرت لك »[2].

يعني: لأنّ « تفاعَلتُ » هي « فاعَلْتُ »، زيدت عليها التّاء[3]، و« تفعَّلت » هي « فعَّلْتُ » زيدت عليها التّاء، وهما لايعلاّن[4]، فكذلك المزيد عليهما[5].

قوله: « إلاّ أنّا لم نسمعهم قالوا إلاّ: اسْتَرْوَحَ إليه »[6].

حُكي عن [غير][7] سيبويه: اسْتَراحَ إليه[8]، وكذلك حكي: أَغَالَ[9].

قوله: « وقد جاءت حروفٌ على الأصل »[10].

يريد بذلك: أنّ هذا لونطق به على مايوجبه القياس بالحمل على أمثاله،

---

(١) في الأصل: للحركة.

(٢) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) في الأصل: لايعملان.

(٥) في الأصل: عليها.

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٣٠٩ (رجب).

(٩) ذكر ابن عصفور أنّ أبازيد حكى: أغيلت المرأة وأغالت، بالتّصحيح والإعلال. وذكر الرضي أن التصحيح قياس عنده. انظر الممتع ٤٨٢، شرح الشافية للرضي ١١١/٣، ١١٢، ارتشاف الضرب ٣٠٨ (رجب).

(١٠) الكتاب ٣٦٢/٢.

فقيل: استقوم، واستعون؛ ألا ترى أنّ « استقام » بوزن « استخرج »، فقياسه أن يكون « استقوم »، إلاّ أنّ الواو قلبت ألفا لتحرّكها في الأصل، وانفتاح ماقبلها بعد النّقل، والذي يدلّ على ذلك ماخرج عن الاعتلال منها منبهةً على الأصل، ومنه « استنوق الجمل »[1]، و« استَتْيَسَت الشّاةُ »[2] وقال الشّاعر:

صَدَدْتِ فأطْولتِ الصدود وقلّما البيت[3]

وقد قالوا : أطال[4].

قوله: « وجعلوها تابعةً حيث أُعِلّتْ »[5].

يعني: بالإسكان.

وقوله: « وأسكنت »[6].

من عطف الشّيء على نفسه؛ للتّوكيد.

قوله: « لأنّهم لم يُغَيِّروا حركة الأصل »[7].

---

(١) قولٌ لطرفة بن العبد. انظر قصّته في المبتقصى ١٥٨/١. وانظر الكتاب ٢٤٠/٢، مجالس ثعلب ٤٧٠، المنصف ٢٧٧/١، الممتع ٤٧، ١٦٥، ٤٨٢.

(٢) انظر الكتاب ٢٤٠/٢، المنصف ٢٧٧/١، الممتع ٤٧، ١٩٥، ٤٨٢.

(٣) عجزه:

وصالٌ على طول الصُّدودِ يدومُ

وينسب للمرار بن سعيد الفقعسي، وعمر بن أبي ربيعة. انظر الكتاب ١٢/١، ٤٥٩، المقتضب ٢٢٢/١، المسائل البغداديّات ٢٩٦، كتاب الشعر ٩١، المنصف ١٩٠/١، أمالي ابن الشجري ٣٩٢/٢، ٥٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٨، شرح الملوكي ٣٩٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٠/١، ٦١٠/٢، الممتع ٤٨٢.

(٤) في الأصل: قال اطال. انظر الممتع ٤٨٢.

(٥) الكتاب ٣٦٢/٢ وفيه: « اعتلّت ».

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٧) الكتاب ٣٦٢/٢.

يريد: في الفاء[1] كما لم يغيّروها في « قال ». يعني: كما لم يغيّروا حركة الفاء.

(١) في الأصل: الياء.

هذا باب ماعتلّ[1] من
أسماء[2] الأفعال المعتلّة على اعتلالها

قوله: « فيلتبس بغيره »[3].

يريد: أنّك لو قلت في « قاوم » بالإسكان والحذف، لقلت فيه: قَوْم، الذي هو اسم الجماعة، وقلت في « قاول »: قَوْل، فالتبس بـ« قول » الذي هو اسم مصدر. ويحتمل أن يريد: فيلتبس المزيد بغير المزيد؛ لأنّه لادليل على الزّيادة إذا حذفت؛ لأنّ اسم الفاعل مشتقٌّ من الفعل، ولابدّ للمشتقّ منه أن يخالف المشتقّ، فاسم الفاعل فيه الزيادة، فإذا ذهبت لم يكن فرقٌ بين المشتقّ والمشتقّ منه.

وقال الأعلم[4]: « يعني: أنّهم لو قالوا: قاوِلٌ، وبايِعٌ، بغير همزٍ، لجاء بمنزلة (مُقاوِلٍ، ومُبايِعٍ)، الذي قد صحّ فعلُه في (قاوَل، وبايَع)، فكرهوا[5] أن يُساوِيَ ماعتلّ فعلُه من أسماء الفاعلين ماصحّ فعلُه ».

قوله: « فهمزوا هذه الواو والياء »[6].

يعني: بعد أن قلبتا ألفا لتحرّكهما وانفتاح ماقبلهما[7]، على أن لم يعتدّ بالألف المزيدة؛ لكونها ضعيفة، من أجل أنها زائدة وساكنة / لأنّ الألف أقرب إلى [٨٣ب] الهمزة، فهي أولى بأن تكون هي المغيّرة، وهي أيضا أقرب إليهما من الهمزة،

---

(١) اعتلّ، أسقط منه في الأصل الألف، و لم تنقط التاء.

(٢) في الأصل: الاسما.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٣.

(٤) النّكت ١١٩١.

(٥) في الأصل: وكرهوا.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٣.

(٧) في الأصل: قلبا الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها.

وهمزوهما[1] لئلاّ يلتقي ساكنان، ولم يحذفوا؛ لأنّ الحذف هنا عندهم مكروهٌ للالتباس.

قوله: « وحذفت واو (مفعول) »[2].

هذا صِراح مذهب سيبويه والخليل[3] في واو « مفعول ». والحجّة لهما أنّ واو « مفعول » زائدة، والسّاكن قبلها أصلي، والمحافظة على الأصلي أولى من المحافظة على الزّائد. ومن الاحتجاج لهما أنّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمة واحدة حرّك الثاني منهما دون الأوّل، فكما تحرّك الثاني منهما كذلك يحذف الثاني منهما، وكما لايحذف الأوّل منهما إذا كانتا في كلمة، كذلك لايحذف الأول منهما[4]، وليس الساكنان[5] هنا من كلمتين فتحرّك الأوّل منهما كما تحرّك الأول منهما. ومن الحجّة أيضا لهما قولُ العرب: غارٌ مَنِيلٌ، مع أنهم قد قالوا: مَنُول[6]. وكذلك قالت العرب: مَشِيب، في مَشُوب، قال:

وماءُ قُدورٍ في القِصاعِ مَشِيبُ[7]

---

(١) في الأصل: ايضا قرب اليها من الهمزة وهمزوها.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) انظر المقتضب ٢٣٨/١، المنصف ٢٨٧/١، ٣٠٠، أمالي ابن الشجري ٣١٤/١، ١٩١/٢، الممتع ٤٥٤، شرح الشافية للرضي ١٤٧/٣، ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٤) في الأصل: اول منها.

(٥) في الأصل: الساكنين.

(٦) انظر الكتاب ٣٦٣/٢، المنصف ٢٨٩/٢، شرح الشافية للرضي ١٤٨/٣. قال ابن جنّي: « قال أبوعليّ: معناه: ينال مافيه ».

(٧) صدره:

سيكفيك ضَرْبَ القومِ لحمٌ مُعَرَّضٌ

والبيت للسليك بن السلكة السعدي. وهو في المنصف ٢٨٨/١، المقتضب في اسم المفعول المعتلّ العين من الثلاثي ٨٦، شرح المفصّل لابن يعيش ٧٨/١٠، الأفعال للسرقسطي ٤٠٥/٣، اللسان (شوب، =

و: أرضٌ مَميتٌ [عليها، في][1] مَمُوت، ومَريح[2] في مَرُوح.

ولوكانت العين هي المحذوفة لقالوا: مَنول، خاصّة، بإثبات واو « مفعـــول »؛ لأنّها لاتبدل الضّمّة التي قبلها كسرة، وتبدل هي ياء في مثل هذا الموقع، وإنّما يفعل ذلك بها في « مَرْمِيّ »[3]، ونحوه. فأمّا العين فإنه قد جاء ذلك فيها- أعـــني: قلـــب الضّمّة قبلها كسرة، وقلبها[4] هي ياء- قالوا: حِيرٌ في حُور، قال:

أزمانَ عيناءُ ســـرورُ المسرورْ

عيناءُ حوراءُ من العِينِ الحِيرْ[5]

وخالفهما أبوالحسن الأخفش وزعم أنّ العين هي المحذوفة[6].

صرب). وروي: « مشوب ».

(١) تكملة من المنصف ١/٣٠٠. وانظر ١/٢٨٩ أيضا، والممتع ٤٥٥.

(٢) من قول الرّاجز:

قد درست غير رمادٍ مكفورْ مُكتئبِ اللون مَرِيحٍ مَمْطُورْ

انظر المنصف ١/٢٨٩. وحكي: غصن مريح. انظر المنصف ١/٣٠٠، المقتضب في اســـم المفعـــول المعتلّ العين من الثلاثي ٨٨. وانظر الممتع ٤٥٥.

(٣) في الأصل: قومي. قال ابن جنّي في المنصف ١/٢٨٨: « لأنّ واو مفعول لايجوز قلبها إلاّ أن تكـــون لام الفعل معتلّة نحو قولهم: رُميَ فهو مرميّ، وقضي فهو مقضيّ، ولكن الواو في مشوب عين الفعل فقلبـــها ياء، كما قلبها الآخر...» وأنشد الرجز الذي سينشده المؤلف.

(٤) في الأصل: وقبلها.

(٥) من أرجوزة تنسب لمنظور بن مرثد الأسديّ. انظر النوادر ٥٧١، أمالي ابـــن الشـــجري ١/٣٢١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٤، ١٠/٧٩، الممتع ٤٥٦، اللسان (حور).

(٦) انظرالمقتضب ١/٢٣٨، المنصف ١/٢٨٧، ٣٠٠، أمالي ابن الشـــجري ١/٣١٤، ٢/١٩١، الممتـــع ٤٥٤، شرح الشافية للرضي ٣/١٤٧، ارتشاف الضرب ٣٠٦ (رجب).

فاعتُرِض[1] بـ« مَبِيع »، فقيل: لوكان الأمر على مايقول لقالوا: مَبُـوع، ولم يقولوا: مَبِيع.

فانفصل عن[2] ذلك بأن قال: إنّهم إنّما قالوا: مَبِيع؛ لأنهم لمّا نقلوا الحركة من العين جاءت العين ياءً ساكنة بعد ضمّة، فقلبت الضّمّة كسرةً للياء، ثمّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فجاءت واو مفعول بعد كسرة، فقلبت ياء.

واحتجّ أيضا لمذهبه بحججٍ، منها:

أنّ واو « مفعول » إنما ثبتت –وإن كان هي الساكن الثاني[3] من الساكنين، وهذا الذي يجب أن يحذف إذا كانا الساكنان[4] في كلمة؛ لأنّه الذي يلزمك[5]– لمّا كانت لمعنى، وحروف المعنى لاتحذف؛ ألاترى أنّ التاء في تَذكّر لمّا اجتمعت مع التاء الثانية، حذفت الثانية، ولم تحذف الأولى حيث كانت لمعنى. وكذلك الواو هنا لمّا كانت لمعنى لم تحذف؛ ألاترى أنّه لمّا اجتمعت العين مع ألف « فاعل » لم تحذف ألف « فاعِل »، واعتلّت العين بالقلب حيث كانت الألف لمعنى، فكذلك الواو حيث كانت لمعنى لم تحذف البَتَّةَ، واعتلّت العين بالحذف، كما اعتلّت بالقلب في « فاعِل ». وكذلك « مررت بقاضٍ » فتحذف الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى، وتُبقي التّنوين الذي جاء لمعنى الصَّرف.

ومنها أنّ العين قد تحذف[6] في « قُلْ، وبِعْ »، فكما حذفت في غير هذا الموضع فكذلك حذفت هنا.

---

(١) المعترض هو المازني. انظر المنصف ١/٢٨٧.

(٢) في الأصل: فافصلوا.

(٣) في الأصل: للثاني.

(٤) سبق مثل هذا الأسلوب ٥١٤.

(٥) في الأصل: يجدك.

(٦) في الأصل: تحذف قد تحذف. انظر المنصف ١/٢٩٠.

ومنها: أنّ بناء « مفعول » اعتلّ لاعتلال فعله، فهو لهذا يجب أن يقع الاعتلال في العين[1]؛ لأنها التي اعتلّت في الفعل.

قال المؤلّف: ومذهب أبي الحسن فيه قويّ جدّاً حتّى أنه قد استحسنه جلّة العلماء بهذا الشّأن، فجعلوه مساوياً لقول سيبويه، وربّما / رجّحه بعضهم، وجعله أقيس من قول سيبويه[2]. [٨٤أ]

ولكنّي مع هذا أقول: إنّ قولَ سيبويه هو الذي يجب أن يقال به؛ وذلك أنّ قول أبي الحسن: إنّ واو « مفعول » لها معنى المفعوليّة، فيجب لذلك المحافظة عليها، وأن يقع[3] الحذف في غيرها كما وقع في التّاء الثانية من « تذكّر »، وكما وقع في الاعتلال في عين « قائم »؛ لأنّ الألف لها معنى، ليس باحتجاج قويّ؛ وذلك أنّ واو « مفعول » ليست بمنزلة ألف « فاعِل »، ولاتاء « تذكّر »؛ ألاترى أنّ ألف « فاعِل » حرفٌ [لازيادة معه][4]، فلو حذفتها لم يبق شيءٌ يدلّ على المعنى، وكذلك تاء « تذكّر » لافرق بينهما في ذلك، وأنت إذا حذفت واو « مفعول » بقيت الميم، وهي الزائدة الأخرى، تدلّ على المعنى الذيْ هو « مفعول » فإذا كان كذلك لم تشبه واو « مفعول » ألف « فاعِل »، ولم يمتنع حذفها من حيث امتنع حذف[5] ألف « فاعِل »، والتّاء الأولى من « تذكّر »؛ لأنّ كلَّ واحدة منهما لازيادة معها غيرها، فلو حذفتها لم يبق شيءٌ يدلُّ عليها.

وممّا أيضا يفارق فيه واو « مفعول » ألف « فاعِل »، أنه أقرب إلى الطرف

---

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) قال المازني: « وكلا الوجهين حسنٌ، وقول الأخفش أقيس ». انظر المنصف ١/٢٨٨.

(٣) في الأصل: وارتفع.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام

(٥) في الأصل: حيث.

من ألف « فاعل »، وإذا كانت أقرب إلى الطّرف كان الاعتلال عليها أغلب وأقوى؛ لأنّه في الطّرف أقوى منه في الأواسط، وفي الأواسط أقوى منه في الأوائل[1]، فكلّما[2] قرُب الحرف من الآخر وبعُدَ من الأوّل كان التّغيير عليه أقوى وأغلب.

فإن قال أبوالحسن[3]: إنّ الزيادة التي هي لمعنى، وإن كان معها زائدة أخرى غيرها، فإنهما يجريان مجرى الزيادة الواحدة؛ ألاترى أنّ الدّلالة على المعنى وقعت بمجموعهما[4]، وإذا وقعت الدّلالة على المعنى بهما معاً، لم يجز أن تحذف إحداهما، كما لم يجز أن تحذف الزيادة الواحدة؛ إذ حصولُ المعنى بهما[5] كحصوله بالزيادة الواحدة، فلو جاز أن تحذف إحداهما لجاز حذف الأخرى، فإذا لم يجز أن تحذفا معاً، كذلك لايجوز أن تحذف إحداهما؛ ألاترى أنّ الزيادتين إذا لحقتا لمعنى معاً فحذفت إحداهما حذفت الأخرى معها؛ لأنّهما زيدا معاً فاصطحبا بالزيادة معاً، كذلك يصطحبان عند الحذف، وذلك نحو « سكْران » إذا رخّمته، و« زعفران » اسم رجل، إذا كسّرته، فكذلك الزيادتان[6] في « مفعول » لوجاز حذف إحداهما لجاز حذف الأخرى، كما لوحذفت في « سكران » إحداهما

---

(١) في الأصل: الأواخر.

(٢) في الأصل: فما.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٣١٦/١، ٣١٧. وكلامه في هذه المسألة قريبٌ جدّا ممّا هنا. وسيصرح المؤلف بعد قليل بالنقل عن تذكرة الفارسي، فلعلّ هذه المواضع التي قارب فيه نصّ المؤلف نصَّ ابن الشجري، نقلها ابن ابن الشجري من التذكرة.

(٤) في الأصل: بمجموعها.

(٥) في الأصل: بها.

(٦) في الأصل: الزيادتين.

يتبعها[1] الأخرى.

فالجواب: أننا قد جعلناحُكْمَ الزيادة كحكم الأصل في باب الحذف، ولايلزمنا[2] أكثر من ذلك؛ ألاترى أنّ الكلمة التي هي أصول قد يحذف بعضها لدلالة ماتبقّى منها عليه، فإذا استجيز ذلك في الأصول كان في الزيادة أجوز، فإن لم يكن أجوز كان مساوياً للأصل في هذا، فكما ساغ حذف بعض الأصل لدلالة الثاني عليه، كذلك يجوز حذف إحدى الزائدتين لدلالة الثانية عليها؛ ألاتراهم قالوا: اسْطاع يسْطِيعُ، فحذفوا إحدى الزّائدتين لدلالة الثانية عليها، وهما جميعا زائدتان لمعنى[3]، كما أنّ الميم والواو في « مفعول » كذلك.

وأمّا ماذكره من أنّه لو جاز حذف إحداهما لجاز حذف الأخرى، كما أنّ « سَكْران » لّما حذفت منه إحدى الزّائدتين تبعتها الأخرى، فإنّ ذلك لايلزم؛ لما تقدّم / من حذفهم إحدى الزّائدتين في « اسْطاع ». [٨٤ب]

وشيء آخر ينفصل به[4] جنسا الزيادتين، وهوأنّ الزّائدتين في « مفعول » لم تقعا معاً، بل وقعتا مفترقتين[5] في تضاعيف الكلمة، و« سكران » ونحوه، وقعتا فيه طرفا مجتمعتين، وإذا وقعتا طرفاً كان الحذف عليهما[6] أغلب؛ إذ الطرف موضعٌ

(١) في الأصل: يتبعهما.

(٢) في الأصل: انك قد جعلت حكم الزيادة كحكم الاصل في باب الحذف ولايلزمه. وفي أمالي ابن الشجري ٣١٦/١: « فمن جواب سيبويه عن هذا: أننا إذا جعلنا حكم الزيادة حكم الأصل في باب الحذف، لم يلزمنا أكثر من ذلك...».

(٣) في الأصل: واحدتين بمعنى. انظر أمالي ابن الشجري ٣١٧/١.

(٤) في الأصل: ولمعنى اخر ينفصل به. والمثبت من أمالي ابن الشجري ٣١٧/١.

(٥) في الأصل: لم يقعا معا بل وقعا مفترقين.

(٦) في الأصل: عليها.

تُحذف فيه الأصول في التّرخيم، والتّكسير[1]، ونقل فيه مايصحّ في غير الطّـــرف؛ ألا ترى من قال:

أُسَيْوِد في حَدْراءَ . . .[2]

ونحوه[3] [لايقال] إلا بالقلب؛ للقرب[4] من الطرف.

وإذا كان الأمر على ذلك افترق حكماهما؛ ألا ترى مــن حــذف يــاءي الإضافة لياءي الإضافة، لم يحذف الألف من « يمانٍ » إذا أضيف إليـــه، وإن كـــان كإحدى الياءين، وقد زيدا معاً لمعنى، حيث انفصلت الألف من الياء بتقدّمها قبـــل الطرف، كما انفصلت واو « مفعول » من ميمه، فالزيادتان في « مفعـــول » أشـــبه بـــ« اسْطاع يَسْطِيعُ »؛ لدلالتهما مجتمعتين[5] على المعنى، ووقوعهما في الدّرج غـــير طرف.

فإن قال أبوالحسن: قد وجدت الزيادة غير أوّل لمّا وقعـــت مـــع الأصـــل، حُذف الأصل، وبقيت الزّيادة، وذلك قولهم: تَقَى يَتَقِي، فإنّما حُذفت الفـــاء مـــع الزيادة[6] لمّا كانت الزيادة لمعنى، وأثبتت الزيادة مع أنّ الفاء أقوى من العين، وأبعـــد من الاعتلال، فأن تحذف العين التي مع الزيادة التي لمعنى أجوز.

قيل: لايلزم أن تحذف العين من « مفعول » كما حذفت الفـــاء في « تَقَـــى

---

(١) زاد ابن الشّجري في أماليه ٣١٧/١: « والتحقير ». وهو مناسبٌ لما سيأتي.

(٢) لم أقف على الشاهد، وظاهره بعض بيت من الطويل. وأسيود تصغير أسود وهـــو الحيـــة؛ حمـــلا للتصغير على التكسير لقولهم: أساود، والقياس أن يعلّ فيقال: أسيّد. أما أســـود صـــفة فلايجـــوز فيـــه إلاّ الإعلال. انظر شرح الأشموني ٣١٤/٤.

(٣) مثل أسود صفة، وعجوز. انظر شرح الأشْموني ٣١٤/٤.

(٤) في الأصل: المقرب. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: مجتمعين.

(٦) يريد: حذفوا فاء الفعل، وهي تاء، وأبقوا الزّيادة، وهي تاء افتعل، والأصل: اتَّقى يتَّقي.

يَتَقِي »؛ لأنّ زيادة « تَقَى يَتَقِي » واحدة، فلو حذفت وأبقيت الفاء لم يُدَلّ عليها بشيء، وليس كذلك زيادة واو « مفعول »؛ ألاترى أنّها إذا حُذفت بقيت الميم دالّةً عليها، وليس [في][1] « يَتَقِي » بعد حذف تاء[2] « افتعل » شيءٌ يدلّ عليها.

وأمّا قوله: إنّ بناء « مفعول » إنّما اعتلّ باعتلال فعلِه، فهو لهذا أوجب أن يقع الاعتلال فيه في العين، كما هو كذلك في الفعل.

فإنّ الجواب عنه: أنّا إن أعللنا العين في « مفعول »؛ لأنها التي وقع الإعلال فيها كنّا بذلك قد والىناها[3] أبداً الاعتلال، وإن أعللنا الواو الزائدة في بناء « مفعول » كنّا لم نوالِ[4] الإعلال حرفا من حروف الكلمة، ومالايتوالى فيه الإعلال على حرفٍ من حروف الكلمة أولى ممّا يتوالى فيه الإعلال.

وأمّا قوله في الانفصال عن اعتراضٍ اعترضَه بـ« مبيع »[5] وهو اسم: إنّما قالوا: مَبِيع؛ لأنّهم لّما نقلوا الحركة من العين جاءت العين بعد ياء ساكنة بعد ضمّة، فقلبت الضّمّة كسرة للياء، إلى آخره.

قلت: فإنّ قوله فيه: تقلب الضّمة كسرة، تناقض منه، وردّ لمذهبه في مثل هذا: أن تبدل الياء[6] للضّمّة قبلها واوا، لاتبدل الضّمّة للياء كسرةً.

قال بعض الطّلبة: ورأيت للأستاذ أبي عليّ (ش) -رضي الله عنه- في بعض ماقيّدته عنه من الاحتجاج الذي لأبي الحسن على مذهبه هذا: أنّ أبا الحسن احتجّ بأنّ الحذف لالتقاء الساكنين إنّما يكون في السّاكن المتقدّم، والعين متقدّمة، فهي

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: ياء.

(٣) في الأصل: اوليناها.

(٤) في الأصل: نوالى.

(٥) تقرأ في الأصل: ممتنع.

(٦) في الأصل: التاء.

التي يجب أن يقع الحذف فيها. فرُدّ عليه، بأن قيل له: إنّ الحذف إنّما يكون في الساكن الأوّل من الساكنين، إذا كان الأوّل فيها زائدا[1]، وأمّا مافيه ساكنان الأوّل منهما أصليّ، والثاني زائد، فإنّه لم يثبت لنا فيه حذف الأوّل، فيجب ألاّ نقول [به][2]، وأن نبقى على مايقتضيه القياس، من المحافظة / على الأصلي واعتلال الزّائد[3]. [٨٥أ]

انتهى ماعندي في هذه المسألة ممّا أخذته عن الشّيخ الفقيه أبي محمّد بن زيدان[4] -رحمه الله- عن الأستاذ أبي عليّ الشّلوبين -رحمه الله- وأضفت إليه ماوجدت لأبي عليّ الفارسي في كتاب التّذكرة. وبالله الاستعانة لاربّ غيرُه.

قوله: « وذلك قولهم »[5].

أشار إلى القلب.

قوله: « ولانعلمهم أتمّوا في الواوات »[6].

وحكى الفرّاء عن الكسائي: أنّ بني يربوع، وبني عقيل، يقولون: حُلِيٌّ

---

(١) في الأصل: من الساكنين هما الساكنان فيهما الأول أوكان الأول فيهما زائدا.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام الشلوبين في هذه المسألة في غير هذا الكتاب.

(٤) عبد العزيز بن عليّ بن عبد العزيز بن زيدان السُّمانيّ القرطبيّ، نزيل فاس [٥٤٩- ٦٢٤هـ] كان من أهل اللغة والحديث والفقه والتّاريخ والنّحو والأخبار وأسماء الرجال، أديباً شاعراً، مقدّماً في العربيّة. أخذ عنه العربية محمد بن حسن بن محمد الفاسي المغربي المقرئ نزيل حلب، كما أخذ عنه محمد بن سعيد الأنصاري الغرناطي أبوعبدالله الطراز، ومحمد بن عبد الرحمن الأنصاري البلنسي أبوعبدالله بن جوبر، ومحمد بن يحيى العبدري الفاسي أبوعبدالله الصدفي. من آثاره: التّمشية على أبواب الجمل. انظر التكملة ١٠١/٣، الذيل والتكملة ٢١١/٦، ٣٤١، ٣٤٢، صلة الصلة الملحق به ٥١٢/٨، ٥١٣، تذكرة النحاة ٣٢٢، معرفة القراء الكبار ٥٣٣، غاية النهاية ١٢٢/٢، بغية الوعاة ١٠١/٢.

(٥) في الأصل: وذلك أنهم. انظر الكتاب ٣٦٢/٢ وبعده: « مشوب ومشيب...».

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

مَصْوُوغ، بواوين، وعَنْبَرٌ مَدْوُوف، وثوبٌ مَصْنُوُون، وفَرَسٌ مَقْوُود، وقَوْلٌ مَقْوُول[1]. وقاس الكسائي عليه[2].

وأنشدوا:

والمِسْكُ في عَنْبَرِه المَدْوُوفِ[3]

وقد قالوا أيضا: رجلٌ مَعْوُود[4].

قال ابن جنّي[5]: وحُكيَ عن أبي العبّاس[6]. إتمام « مفعول » من الواو، خلافاً لأصحابنا كلِّهم. قال: وليس بأثقل من « سُرتُ سُوُوراً، وغُرتُ غُوُورا »؛ لأنّ في « سُوُور، وغُوُور »، واوين وضمّتين، وليس في « مَصْوُون » مع الواوين إلاّ ضمّة واحدة[7].

وقال الفارسي-رحمه الله-: هذا خطأ؛ لأنّه يجيز شيئاً ينفيه[8] القياس، وهو غير مسموع إلاّ في قليل، وأمّا « سُوُور »، فلو لم يُسمع لَما قيل[9].

---

(١) في الأصل: مقود. انظر ماحكاه الفراء عن الكسائي في ارتشاف الضّرب ٣٠٧ (رجب). وانظر المنصف ٢٨٥/١، أمالي ابن الشجري ١٧١/١، ٣٢١، الممتع ٤٦١، شرح الشافية للرضي ١٤٩/٣، ١٥٠.

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ١٤٩/٣، ١٥٠، ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٣) انظر المنصف ٢٨٥/١، الممتع ٤٦١، اللسان (دوف).

(٤) انظر المنصف ٢٨٥/١، الممتع ٤٦١.

(٥) انظرالمنصف ٢٨٤/١، ٢٨٥، ٢٨٦ بتصرف.

(٦) في المنصف ٢٨٤/١: « وأجاز ».

(٧) انظر المقتضب ٢٤٠/١، ٢٤١ وقد قصره المبرد على الضرورة، ولم يجعله قياسا. وانظر ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٨) في الأصل: ينفي. والمثبت من المنصف ٢٨٥/١.

(٩) في الأصل: فلم يسمع لما قيل. و عبارة المنصف ٢٨٥/١: « وهو غير مسموع. فقياسه قياس من قال: ضربتُ زيدٌ. فأمّا سرت سُوُورا ». هذا، وكلام الفارسي في التكملة ٥٨٢ مختلف عما هنا، حيث

=

[وأيضا][1] فلو أعلّوا في « سُوُور » لأسكنوا الواو الأولى، وبعدها واوٌ ساكنةٌ، فيجب حذفُ إحداهما، فيصير على وزن « فُعْل »، فكرهوا الالتباس، أعني التباس مثال « فُعُول » بـ« فُعْل ». وأمّا المفعول من « فُعِل »: « مفعولٌ » أبداً، نحو « ضُرب فهو مضروب »، وأمن الالتباس في « مَقُول ومَصُوغ »، فجرى على مايجب فيه من الاعتلال.

والذين يتمّون « مفعولا » من الياء[2] هم بنوتميم[3]. وإنّما أتمّوا في الياء؛ لأنّ الياء فيها الضّمّة أخفُّ من الواو[وفيها الضّمّة][4]؛ ألاترى أنّ الواو إذا انضمّت فرُّوا منها إلى الهمزة، فقالوا: أَدْؤُرٌ، وأَثْؤُبٌ[5]، قال:

لكلِّ دَهْرٍ قد لبستُ أَثْؤُبا[6]

وقال[7]:

يقول: « ولو جاء التصحيح في ما كان من الواو لم يُنكر؛ ألا تراهم قد قالوا: الغُوُور، فهو مثل مفعول من الواو لو صحّ، وإنما صح مفعول فيما صح منه ».

(١) تكملة من المنصف ١/٢٨٥.

(٢) في الأصل: التاء.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ١/٣٢١، الممتع ٤٦٠.

(٤) تكملة من المنصف ١/٢٨٣.

(٥) في الأصل: دور ثوب.

(٦) ينسب لمعروف بن عبدالرحمن، ولحميد بن ثور. وهو في الكتاب ٢/١٨٥، المقتضب ١/١٦٧، ٢٧٠، مجالس ثعلب ٢/٣٧٢،٣٧١، المنصف ١/٢٨٤، ٣/٤٧، سر صناعة الإعراب ٨٠٤، شرح الملوكي ٢٧٠، الممتع ٣٣٦، اللسان (ثوب).

(٧) في الأصل: قال.

. . . شُبَّت بالعَشيِّ وأَنْؤُرُ[1]

فالهمزة في الواو إذا انضمّت مطّردة، فأمّا إذا كانت كذلك وبعدها واوٌ كان ذلك أثقل، والياء إذا انضمّت لم تُهمز، ولم تغيّر، فكانت الياء أخفّ.

وإذا كان القياس في الياء[2] من المفعول [عدم][3] الإتمام، مع أنّ الياء[4] دون الواو في الثقل، انبغى ووجب في « مفعول » من الواو ألاّ يتمّ. وهذا طريق في العربيّة مستمرّ، لاينكسر، وهو أن يُحتملَ أمرٌ واحدٌ، فإذا انضمّ إليه سببٌ آخر لم يُحْتَملا، وعليه باب مالاينصرف أجمع[5]. وقال الشاعر تصحيحاً لهذا المعنى:

وما اجتمع الداءان إلاّ ليقتُلا[6]

قوله: « ويجري (مَفْعَل)[7] مَجرى (يَفْعَل) فيهما فيعتلّ »[8].

ذكر هنا ما اعتلّ من الأسماء لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وموضع الزيادة منه؛ لأنّه إذا اعتلّ باعتلاله لم يلتبس؛ لأنّ الزيادة فيه ميمٌ، وهي

---

(١) البيت بتمامه:

فلمّا فقدت الصوت منهم وأُطفئتْ ... مصابيحُ شبت بالعشيّ وأنؤر

وهو لعمر بن أبي ربيعة. انظر الدّيوان ٩٦، التّكملة ٤٠٣، سر صناعة الإعراب ٨٠٤، شرح شواهد الإيضاح ٥١٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٦.

(٢) في الأصل: ياء.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: البناء.

(٥) انتهى النقل من المنصف.

(٦) صدره:

جَمَعْتَ عليه حُرمتَ الدّاء والأسى

وهو لمهيار الديلمي. انظر جواهر الكتر ٢١٠، الإحاطة في أخبار غرناطة ١/٤١٠.

(٧) في الأصل: مفعول.

(٨) انظرالكتاب ٢/٣٦٤.

لاتزاد في الأفعال. وذكر أنّ الاعتلال فيها كالاعتلال في الأفعال، لافرق، إلاّ فيما يُستثنى، من كون الزيادة في الاسم ميما، وهي [ليست][1] في « يخاف، ويهاب » ونحوهما[2].

قوله: « فصار دخول الميم كدخول الألف في (أَفْعَلُ) »[3].

قال: كدخول الألف، ولم يقل كدخول الياء وغيرها ممّا يزاد في الأفعال أوّلاً؛ لأنّ الألف أخت الميم من الزيادة أوّلاً.

قوله: « ولم يجعلها بمنزلة (فعُلت) في الفعل »[4].

[٨٥ب] يريد: ولاتجعلها تتبعُ / عينُها فاءَ ها، كما كان ذلك في الفعل في « فعُلت »، فإنّ عين « فعُلت » تابعةٌ للفاء، إلاّ أنّ ذلك لم يظهر فيها بحذفها؛ لأنّ الواو في الفعل إنّما تكون أبداً تابعة للفاء[5].

قوله: « كما أنّ (فَعِلتُ تَفْعَلُ) في الواو إذا سكنت لم تتبعها الكسرة »[6].

فتُبدَل بضمّة. وأمّا [إذاكانت][7] العين ألفا فتُبدِل حركة من جنس حركتها.

قوله: « وإنّما هذا كقولهم: رَمُوَ[8] الرّجل، في الفعل »[9].

يريد: أنّ إتباع العين للفاء في الفعل، وإتباع الفاء العين في الاسم، بمنزلة

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الكتاب ٢/٣٦٤: « كما قالوا: مخافة، فأجروها مجرى يخاف ويهاب ».

(٣) الكتاب ٢/٣٦٤.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٤ وفيه: « ولاتجعلها ».

(٥) قال أبوعليّ في التعليقة ٥/٣٠: « يقول: لاتُبدل من الياء واوا إذا انضمّ ماقبلها في الفعل، نحو: رَمُوَ ومَرْمُو ».

(٦) الكتاب ٢/٣٦٤.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) في الأصل: رموا. وكذا في الموضع التالي.

(٩) الكتاب ٢/٣٦٤.

إتباع العين اللام في الفعل، نحو قولهم: رَمُوَ الرّجلُ؛ ألاترى أنّ الواو قلبت [عـــن][1] ياء، وهي لام؛ لإتباع ضمّة العين، وبمترلة إتباع العين اللام في الاسم في « فَعُـــلٍ »؛ ألا تراهم إذا بنوا من « رُمِيَ » « فَعُلَ » يقولون: رَمِيٌ، فقلبوا الضّمّة الـــتي هـــي في العين كسرةً للياء التي هي لام.

ووقع في الكتاب هنا: قال الأخفشُ في مثل « مُسْـــعُط »: مُبُـــوع[2]. وهـــو خلاف قول سيبويه[3].

قال الشيخ أبوعليّ -رحمه الله-: قول أبي الحسن هنا غلـــطٌ؛ لأنّ السَّـــماعَ مخالفٌ له؛ لأنّا لم نسمع « مُبُوعا »[4]، ولاشيئاً من هذا النّحو أصلاً، إلاّ ماجاء مـــن قولهم: مَضُوفة[5]، وهو شاذّ، والشّاذّ لايقاس عليه[6].

ورأيت لأبي عليّ الفارسيّ كلاماً أردت أن أورده هنا، قال[7]: قول الخليـــل في « مَعِيشَة »: إنّه « مَفْعُلة [أومَفْعِلَة »][8].

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر المنصف ١/١١٢، ١١٣.

(٢) انظر الأصول ٣/٢٨٥، شرح السيرافي ٦/١٦٤ (خ)، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠١.

(٣) وهو مُبِيع. انظر الكتاب ٢/٣٦٤، الأصول ٣/٢٨٥.

(٤) في الأصل: مبوع.

(٥) في الأصل: مصوبة. ولايصلح هذا احتجاجا؛ لقولهم: صاب يَصيب السّهم ويصوب، إذا أصـــاب. انظر شرح الشافية للرضي ٣/١٣٦، اللسان (صوب). وقد وردت مضوفة في قول أبي جُندب الهذلي:

وكنتُ إذا جارٌ دعا لَمضوفَةٍ ... أشَمِّرُ حتّى يَنْصُفُ السّاقَ مِئزري

انظر شرح ديوان الهذليين ٣٨٥. وفي اللسان(ضيف): « وأمّا قول الهذليّ:

أنت تُجيب دعـــوةَ المَضُوفِ

فإنّما استعمل المفعول على حذف الزّائد...وبني المضوف على لغة من قال في بِيع: بوع ». فجعلـــه لغة.

(٦) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٧) انظر المسائل البصريّات ٦٥٥-٦٥٩. وسيصرّح المؤلّف في نهاية النّقل أنّه ينقل من التّذكرة.

(٨) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٥.

قال أبوالحسن: لاتكون إلاّ « مَفْعِلة »، ولاتَصِحّ في الواحد الياء كما تَصِحُّ في الجمع.

وممّا يحتجّ له[1] في ذلك أنّ الجمع ليس كالواحد؛ لأنّه يستثقل فيه مالا يُستثقل في الواحد؛ ألاتراهم قلبوا « دُلِيّ » ونحوه، وصححوا في الواحد نحو « عُتُوّ ». وكذلك صُحِّحت الياء في « بِيض »، ولايلزم على هذا الواحد الذي ليس بجمع.

[فيقول الخليل]: بناء[2] الجمع في هذا النحو والواحد سواء؛ ألاترى أنّ هذا الضّرب من الجمع كالواحد، ولاثِقل فيه ليس في الواحد. يدلّك على ذلك أنّهم يصرفون هذا النّوع من الجمع كما يصرفون الواحد. فإذا لم يختصّ هذا بثقلٍ ليس في الواحد وجب أن يستوي مع الواحد، وإذا استوى مع الواحد لم يجز أن يُخَالَفَ بينه وبين الواحد في الإعلال، [بل][3] ينبغي أن تصحَّ الياءُ في الواحد كما صحّت في « بِيض »[4]. والدّلالة على مساواة هذا الضّربِ الواحدَ أنّك لو سمّيت بـ« فُعُل » الذي هو جمعٌ صرفته، كما أنّك لو سمّيت بـ« فُعْل » صرفت، وكذلك لو سمّيت بـ« فُلُوس » صرفته.

فإن قلت: فكيف أُعِلَّ الجمعُ في نحو « دُلِيّ »، وصُحّحَ الواحد؟ وهلاّ دلّ هذا على استثقالهم للجمع؟

قيل: ليس هذا من قِبَل أنّه جمع، ولكن لمّا كان الواحدُ الذي ليس بجمع غُيِّرَ، نحو « عُتِيّ » فقلبت الواو منه، وكان الجمع يعتوره من التّغيير أكثر ممّا يعتور

---

(١) أي: الأخفش.

(٢) في الأصل: وبناء. وما بين معقوفين قبله تكملة من المسائل البصريات ٦٥٦.

(٣) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٦.

(٤) في الأصل: بعض.

الاسم الواحد؛ لأنّه يدخله واوٌ زائدة، لم تكن ثابتةً في الواحـد[1]، وغُيِّـرَ أيضـاً بجمعهم إيّاه على أدنى العدد [يعني: أَدْلٍ][2]، فقلبوا منه الـواو إلى اليـاء[3]، فـزاد حُدوث التّغيير على الاسم- ألزم الاعتلال كما ألزمـوا الياء في « حَنيفة » الحـذف لّما حُذفت التّاء، و لم تلزم ياءُ « قريش » الحذف. فلهذه التّغـييرات الـتي اعتـورت الجمع ألزِم الاعتلال، [لا][4] من حيث كان جمعا؛ ألاترى استواء[5] الواحد والجمـع في « أدلٍ وقَلَنْس »، فلو خالف الجميعَ الواحدُ لكان خليقـاً أن تصـحّ الـواوُ / في الواحد في « قَلَنْسٍ »، ولايستوي مع الجمع في [« ثُنٍ » جمع][6] « ثَنِـيّ ». ويـدلّك على ذلك -أنه ليس للجمع- أنّه قد اعتلّت الآحاد[7]، نحو[مَسْنِيَّة][8]، فـإذا جـاء هذا في الآحاد دلّ على أنّ هذا ليس في « دُلِيّ » لاختصاصه بالجمع. ويـدلّ أيضـا على أنّه ليس يُستثقل ذلك من أجل الجمع قولهم: صُوَّام، وأنّـه لم يقلبـوه البتّـة. [فأمّا « صُيَّم »][9] فليس من أجل أنّه جمع، ولكن للقرب[10] من الطرف، ويـدلّك على ذلك أنّ الذي يقول: صُيَّمٌ، إذا بعدت من الطّرف فقال: صُـوَّام، لم يقلـب. انتهى كلام أبي عليّ في هذه المسألة في الجزء الرّابع من التّذكرة.

---

(١) في الأصل: ثانيه في الواحدة.

(٢) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٧.

(٣) في الأصل: الواو والياء.

(٤) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٨.

(٥) في الأصل: ألاترى أن استواء.

(٦) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٨.

(٧) في الأصل: الاعاد.

(٨) موضعها في الأصل بياض. والمثبت من المسائل البصريات ٦٥٨.

(٩) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٩.

(١٠) في الأصل: البعد.

قوله: « وقد جاء في الاسم مشتقاً للعلامة لالمعنى »[(١)].

يعني: موضوعاً لأن يكونَ علماً.

قوله: « وإنّما جاء هذا كما جاء (تَهْلَلُ) ونحوه حيث كان اسما »[(٢)].

يعني: حيث كان اسماً علماً، والعلمُ يُفعلُ به مالايُفعلُ في غيره؛ لخفّته عليهم، وكثرة دَوْره في الكلام عندهم؛ لأنّه لكثرة استعماله خفّ، والخفيفُ يُحتَملُ فيه من الثقل مالايُحتَملُ في الثّقيل[(٣)].

قوله: « وليس (مَكْوَزة، ومَزْيَد)، بأشدّ من لزومهم (اسْتَحْوَذ) »[(٤)].

يريد: وليس البقاء على[(٥)] الأصل في الاسم العلم لترك الإعلال فيه؛ لأنّه يكثر استعماله، وخفّتِه، فيُتّسع فيه مالايُتّسع في غيره، بأشدّ من البقاء على الأصل [في « اسْتَحْوَذَ »][(٦)] مع ثقله.

قوله: « ويَتِمُّ (أفْعَلُ) اسماً »[(٧)].

ذكر هنا ماصحّ من الأسماء الجارية على الأفعال في حركاتها، وسكناتها، والزّيادة فيها، وموضعها، لموافقتها للأفعال في الزّيادة. وذلك أنّه لّما وافقتها فيما ذكر من الزيادة، وموضعها، والحركات، والسكنات، أشبهت الأفعال شبهاً قويّاً، فخافوا إنْ هم أعلّوها بإعلالها أن تلتبس بها، فصحّحوها؛ ليكون ذلك فيها فرقاً بينها وبين الأفعال.

---

(١) الكتاب ٣٦٤/٢ وبعده: « سوى ذا على الأصل كما قالوا: مَكْوَزة ومَزْيَد ».

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢ وليس فيه: ونحوه.

(٣) في الأصل: الثقل.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٥) في الأصل: التفاعل في.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) الكتاب ٣٦٤/٢.

وردّ ابن الطّراوة على النّحويّين بهذا في باب ماينصرف ومالاينصرف، وقال: إنّ منعهم الصّرف للأسماء لشبهها [بالأفعال][1] ليس بشيء؛ ألاترى أنّهم يُصحّحون الأسماء إذا وافقت الأفعال، وقويت موافقتها لها؛ للفرق بينهما، فكذلك كان يجب أيضاً أن يصرف الاسم إذا أشبه الفعل للفرق. وعوّل على هذا الرّد، والتزمه، وجعل يمنع الصَّرف بوجهٍ آخر[2].

وقوله هذا ليس بشيء؛ لأنّه مع هذا يقول بإعلال ماجرى على الأفعال، وافترق منها بالزّيادة؛ لجريانها. وعلى قوله هذا وردّه على النّحويين كان يجب أن يصحِّحَ.

قال الشّيخُ[3] -رحمه الله-: فقوله هذا ظاهر التّخلّف لائحٌ فيه عدمُ التّوفيق.

قوله: « ويَتِمُّ في قولك: ما أقوله، وأبيعَه »[4].

هذا استثناءٌ من الباب قبلُ؛ لأنّ فعل التّعجّب فيما ذكر بكونه يسكن فيه ماقبل العين المعتلّة وهو حرف صحيح، كان يجب له أن يعتلّ « أجْوَدُ » حتّى يصير[5] « أجَاد »، لكن صحّ لِمَا ذكره من أنّه وافق « أَفْعَلَ » التّفضيل في المعنى؛ وذلك أنّك إذا قلت: ماأحسنَ زيداً! فأنت قد فضّلت زيداً على غيره في الجنس، كما أنّك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ من عمروٍ، فقد فضّلته أيضاً على غيره في الفضل[6].

قوله: « وهو بعدُ نحو الاسم لايتَصَرَّفُ تصرُّفَه، ولايقوى قوّتَه »[7].

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) انظر صدى هذا المذهب عند تلميذه السّهيلي في أماليه ١٩ فما بعدها.

(٣) المؤلف يستخدم هذا المصطلح للشلوبين، و لم أقف على كلامه الآتي في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢. وفي الأصل: في ذلك.

(٥) في الأصل: صار.

(٦) قال المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٣: « فقد فضّلته على غيره، أي: على المخاطب ».

(٧) الكتاب ٣٦٤/٢.

[٨٦ب] الضّمير في « تصرّفه »(١) عائدٌ على فعل التّعجّب. ويريد /: تصرفه الذي كان يجب له بكونه فعلا. وكذلك هو أيضا في قوله: « ولايقوى قوّته » عائدٌ على فعل التّعجّب، يعني أيضاً: قوّته التي كانت تجبُ له بكونه أيضاً فعْلاً.

قوله: « ويتمُّ في (أَفْعُلٍ وأفعِلٍ)؛ لأنّهما اسمان »(٢).

يعني: ويتمّ اللفظ.

قوله: « فرقوا بينهما وبين (أفْعُلُ وأفعِلُ) من الفعل »(٣).

[مثال « أَفْعُلُ »](٤) « أَقْوُلُ »، [قبل](٥) النّقل، و« أَقْوُمُ »، ونحوهما، ومثال « أَفْعِلُ » « أَبْيِعُ »، قبل النّقل، ونحوه أيضاً من بنات الياء التي ماضيها منقولٌ من « فَعَلَ يفعِلُ »، و« أَتيهُ وأطيحُ »(٦) أيضا، ونحوه ممّا [لم](٧) يتغيّر، فجاء في المضارع على « يفعِلُ » وماضيه « فعِل » قبل النّقل(٨).

قوله: « ولوأردت مثلَ (إصْبَعٍ) من (قُلْتُ، وبِعتُ)، لأتممت لتفرّق بين الاسم والفعل »(٩).

مثال « إصْبَعٍ » من الفعل « إخاف وإهاب » ونحوهما ممّا كُسر فيه همزة

---

(١) في الأصل: قوته. والصّواب ماأثبته إن شاء الله؛ لما سيأتي.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: يفعل اتيه اطرح. ويمكن أن يريد: أطوح، ولكن هذا لايتناسب مع ماقبله؛ لأنّ أتيه وأطيح الكلام فيهما واحد. وقد سبق الكلام عليهما ٥٥٣-٥٥٥.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) أي: قبل نقل حركة العين إلى الفاء.

(٩) الكتاب ٢/٣٦٥ وفيه: « أَصبُع ». وماأثبتّه هو الجاري على كلامه الآتي. هذا على أنّ سيبويه سيذكر إصبَع وأنّ مثاله إفعَل وإبيَع. ولن يشير إليه المؤلف.

المضارع.

قوله: « لأنّها إذا انضمّت خفيت الضمّة فيها »[1].

يعني: في النّطق.

قوله: « وأمّا (أَفْعِلة) فنحو (أَخْوِنة) »[2].

مثلُ « أَفْعِلٍ » « أَفْعِلةٌ »؛ لّما كانت الهاء كأنّها من كلمة أخرى.

قوله: « فإن أردت مثل (إِثْمِدٍ) قلت: إِبْيِع وإِقْوِل »[3].

مثل « إِفْعِل » « إِبْيِعْ » قبل أن يدركه الحذف والنّقل[4].

قوله: « وإذا أردت منهما مثل (أُبْلُمٍ) »[5].

مثال « أُفْعُلٍ » في الأفعال يكون من ذوات الواو، وذلك نحو « أُقْوُلْ »، قبل النّقل والحذف، ولايكون في الياء أصلا، لكن لم يعلّ بالياء، وإن كان لايوجد في الأفعال من بنات الياء[6]؛ لأنّه في حكم الموجود؛ إذ الواو أخت الياء، وهما عند سيبويه بمنزلة المثلين -أعني: بمنزلة ماهما من موضع واحد- وسنبيّن هذا فيما بعدُ، إن شاء الله. وكذلك كلّ مثال وجد في الواو، وهو[7] غير موجود [في][8] الياء،

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٥. وفي الأصل: حقيقة الضمة.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٥. وفي الأصل: وأما فعلت.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٤) في الأصل: والنقل قبل النقل. وفي التعليقة ٥/٣٥ من كلام الأخفش: « يعني فرّقوا بين إبيعٍ وإبيَعٍ إذا كانا اسمين من بع وخف من قبل أن يحذفا؛ لأنهما كانتا قبل الحذف: اخاف وابيع، فحذفوا همزة الوصل لّما تحركت الفاء (في الأصل: الياء)، وحذفوا موضع العين لّما أسكن موضع اللام للوقف أو الجزم، والفصل في جميع هذه الأبنية يقع بين اسم والفعل قبل أن يدرك الفعل الحذف ».

(٥) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٦) يعني: لايوجد السبب الذي من أجله لم يعلّ الاسم، وهو وجود البناء في الفعل.

(٧) في الأصل: وهما.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

لايعلّ في الياء؛ لأنّها أخت الواو.

قوله: « و لم يُذكر (أُفْعِل)؛ لأنه ليس في الكلام (أُفْعِل) »[1].

زعم أبوبكر بن طاهر أنّ هذا الكلام من سيبويه نصٌّ منه على أنه إنّما بُني من الكلمة مالَه مثالٌ موجودٌ في كلام العرب، وأمّا مالامثالَ له فلايصحّ بناؤه، فلاتقول على هذا: ابنِ لي من كذا كذا، إلاّ إذا كان ماتبنيه موجوداً مثاله. وقال: إنّ هذا الموضعَ من كلام سيبويه مناقضٌ لِمَا تقدّم من كلامه أيضاً في الفاء في باب ماتقلب فيه الواو ياء وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة، قال فيه[2]: « وتقول في (تَفْعِلَة) من (وعدت)، و(يَفْعِلٍ)[3]، إذا كانا اسمين، و لم يكونا من الفعل: تَوْعِدَةٌ، ويَوْعِدٌ، كما تقول في الموضع ». و« يَفْعِل » لايوجد في الأسماء[4].

وهذا الذي قاله واعتقده من المناقضة في كلام سيبويه، ليس بشيء؛ فإنّ كلام الإمام في هذا الموضع ليس بنصٍّ على مازعم، بل مراده فيه، وهو الظاهر من كلامه: و لم يُذكَر كذا؛ لأنه لايوجد، فلم يكن الاعتناء به كالاعتناء بما يوجد، ولايخرج منه أنّ مالايوجد مثاله لايوجد، ولايجوز بناؤه، ولاالتّكلّم به، أصلا. وإذا كان الأمر على هذا فلا تناقض في كلام سيبويه أصلا.

وهذه المسألة من المسائل التي وقع الاختلاف فيها بين النحويين على ثلاث فرقٍ[5]:

منهم من يرى أنّه يجوز أن يُبنَى من الكلام المعتلّ[6] ماله مثال موجود / [٨٧أ]

---

(١) الكتاب ٣٦٥/٢ وفيه: « و لم نذكر ».

(٢) انظر الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) في الأصل: تفعل، وكذا في الموضع التالي، وفي التمثيل عليه بالتاء أيضا.

(٤) لم أقف على كلام ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) انظر الممتع ٧٣١، ٧٣٢.

(٦) خص المعتل دون الصحيح؛ لأن الباب معقودٌ له، وإلاّ فالصحيح مثله في هذا الخلاف، وقد عقد =

وماليس له مثالٌ موجودٌ[1].

ومنهم من يجيز البناء فيما له مثالٌ موجودٌ، خاصّة، ويمنعه فيما لامثال له موجود[2].

ومنهم من منع البناء في النّوعين.

وأمّا أنا[3] لاأعلم لهذا الخلاف معنى يوجبه، بل الأمر في هذا عندي قريبٌ جدّاً، فإنّه إذا قيل: ابن كذا من كذا، فليس مرادٌ إذ ذاك: كيف تقول العرب في كذا من كذا؟ على أنّ ذلك المقول قد تكلّموا به، وإنّما يقال على معنى: كيف يَقتضِي مقياس[4] كلامها في الاسم من كذا، أوالفعل خاصّة، على جهة التّدرُّب والرّياضة[5] في الصنعة ليكون في ذلك تقويةٌ للأذهان، وتلقيحٌ لها. وإذا كان الأمرُ على ماذكرتُه فلابأس أن يقال: ابنِ من كذا كذا[6]، سواءٌ كان للمبنيّ[7] مثالٌ موجودٌ، أو لم يكن له مثالٌ موجودٌ، فثبت بهذا قول من يجيز البناء في النّوعين.

قال المؤلّف -رحمه الله-: هذا الذي قاله إنّما يكون إذا لم يكن للبناء

ابن عصفور الباب لهما جميعاً وذكر الخلاف. انظر الممتع ٧٣١.

(١) هذا مذهب الأخفش كما في شرح الملوكي ٥٠٥.

(٢) هذا مذهب الخليل وسيبويه ورجحه ابن يعيش. انظر شرح الملوكي ٥٠٥.

(٣) في الأصل: واما الان.

(٤) في الأصل: لمقيسته.

(٥) في الأصل: التدرب الرياضة.

(٦) في الأصل: وكذا. وما أثبته أقرب، إن شاء الله.

(٧) في الأصل: المبني.

بالمطلق إلاّ هذه الثمرة التي ذكر، ولاالمقصود منه إلاّ أن يقال: لو نطقت العرب به على مقاييس كلامها، كيف يكون؟ وهو رأي الأخفش، وأنّه يجيز البناء على حسب ما ارتضاه مَن ذكرنا كلامَه.

وأمّا أبوعثمان وأبوعليّ الفارسي وابن جنّي، فقد[1] نصّوا على أنّه: ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وهم يُجيزون القياس في اللغة، ولايرونه ارتجالاً للغة. وانظر كلام ابن جنّي في الخصائص في هذه المسألة[2] فإنّه طيّب.

قوله: « وكالإتمام لازماً لهذا »[3].

يعني: لِمَا قدّم ذكره من وقع اللّبس مع الجريان الذي في الفعل، والفعل مع نقله يجوز فيه الإتمام، فجوازه[4] في الاسم أولى؛ لأنّه خفيف، والخفيف يحتمل فيه مالايحتمل في الثّقيل.

قوله: « يدلّك على [أنّ] هذا يجري مَجرى ماأوّله الهمزة ممّا ذكرنا »[5].

فشبَّهَ بما أوّله الهمزة لّما كان أكثر وجوداً ممّا في أوّله التّاء.

قوله: « لأنّ الأفعال لاتكون زيادتها »[6].

فموافقتها إيّاها بذلك لم تكمُل، فيحتاج إلى التّفرقة بالتّصحيح.

قوله: « وأمّا (تُفعُل) مثل (التُّتْفُل)[7]، فإنّه لايكون فِعْلاً، فهو بمترلة ماجاء

---

(١) في الأصل: قد.

(٢) باب في أنّ ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ١/٣٥٧-٣٦٩. وانظر الخصائص ١/١١٤، المنصف ٢/٢٤٢، الاقتراح في أصول النّحو وجدله ٢٣٦-٢٣٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٤) في الأصل: فجواز.

(٥) الكتاب ٢/٣٦٥. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٥ وبعده: « التي في أوائلها ميما، فمن ثمّ يحتاجون إلى التّفرقة ».

(٧) يقرأ في الأصل: الثقيل، أو ماأشبه ذلك فموضع الثاء غير منقوط.

على مثال الفعل، وليس فِعْلاً »[1].

يريد: وهو بمنزلة ماجرى على الفعل في حركاته، وسكناته، وموضع الزيادة منه، وافترق منه في الزيادة، وافترق[2] منه بعد ذلك كلّه؛ لأنّ مثاله لايوجد في الأفعال، فوجه بينهما أنّ كلّ واحد منهما جرى على الفعل وافترق منه.

قوله: « وكذلك (تِفْعِل) نحو (التِّحْلِئ)، يجري مَجْرى (اِفْعِلْ) »[3].

أخذه الشّيخُ أبوعليّ على أنّه مجرى « اِفْعِل » اسماً، قال: يعني في الحركات والسَّكنات، إلاّ أنّ « تِفعِل »[4] أعلّ لّما افترق[5]، و« اِفْعِل » صحّ لّما افترق[6].

قوله: « كما أُجري (تُفْعُلٌ) مُجرى (أُفْعُلْ) »[7].

أخذه[8] كذلك. ورأيت لأبي عليّ الفارسي في تعاليقه على الكتاب، قال[9]: « يريد: (اِفْعِلْ) الذي هو فعلٌ لااسم، أي: يُعلّ[10] مثل (تِحْلِئ) من (القول والبيع)، كما يعلّ[11] (اِفْعِل) الذي هو فعلٌ قبل الحذف والسكون ».

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٥، ٣٦٦ وليس فيه: وليس فعلا.

(٢) ورد النّص في الأصل: وموضع الزيادة وافترق منه في الزيادة في انه نعم والزيادة وافترق. ووضع النّاسخ علامة حذف عبارة عن شرطتين، الأولى فوق (وافترق) والثانية فوق (انه). ويظهر لي أنّ عبارة (نعم والزيادة) ناتجةٌ عن إملاء، يعني: أن هناك ممليا وآخر يكتب، فسأل الكاتب المملي فأجابه.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٦.

(٤) في الأصل: افعل.

(٥) لأنّ البناء للاسم دون الفعل. انظر التّعليقة ٥/٣٤.

(٦) لأنّ افعِل فعلٌ قد أعلّ. و لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٧) الكتاب ٢/٣٦٦.

(٨) يعني: الشّلوبين. والله أعلم.

(٩) التعليقة ٥/٣٦.

(١٠) في الأصل: فعل الاسم أي فعل.

(١١) في الأصل: يفعل.

ولعَمْري إنّ هذا الذي قاله الفارسيّ الأظهرُ ممّا قاله الأستاذ؛ لأنّه للشَّقَّة[1] أكمل، وللغرض أوفى.

[٨٧ب]

قوله: « وإنّما تُشبَّه الأسماء »[2] الفصل إلى / آخره.

يعني: أنّ الأسماء الجارية على « أُفْعُلْ، وافْعِلْ »، إنّما تُشبَّهُ بهما[3] فعلين. والفرق بينهما[4] في حال أنهما[5] قد نقلت الحركة فيهما من العين إلى الفاء، و لم يحذفا[6]، فقيل: اُقُولْ، وابِيعْ؛ لأنّهما في هذه الحال تكون بينهما وبين [تُقُول، وتبِيع][7] الموافقةُ من كلّ جهة، فيجب الفرق. وبالله التّوفيق.

---

(١) الشّقة: نصف الشّيء إذ شقّ.

(٢) في الأصل: يشبه. انظر الكتاب ٢/٣٦٤.

(٣) في الأصل: يشبه بها.

(٤) يعني: بين الأسماء الجارية– وهي تُفْعُل، وتِفْعِل– واُفعُل، وافعِلْ. وقوله: والفرق بينهما، يريد: ويفرق بينهما، أي: يحتاج للفرق بينهما.

(٥) يعني: الفعلين افعُلْ وافعِلْ.

(٦) يعني: لم يقل: قل، وبع، بالحذف.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

هذا بابٌ أُتمَّ فيه الاسم على مثال فمثِّل به لسَكون ماقبله ومابعده[1]

قوله: « فمثّل به ».

يعني: لم يعلّ فيه الاسم، ولكن أتمّ على مثاله، فجعل على مثال مابني عليه.

قوله: « لسكون ماقبله ومابعده ».

يعني: لقلّة اجتماع الأمثال في الكلمة؛ لأجل سكون ماقبل حرف العلّة، أو مابعده؛ وذلك لأنّ حرف العلّة المتحرّك إنّما يعلّ[2] في الاسم الجاري مع تحرّك ماقبله ومابعده لاستثقال اجتماع الأمثال؛ وذلك أنّه إذا تحرّك ماقبله ومابعده كانت قبله حركة، وهو متحرّك، وبمنزلة[3] الحركة التي من جنسه، وبعده حركة، فصارت الكلمة[4] بذلك كأنّها قد توالى فيها أربع متحرّكات، فكرهوا ذلك، فخففوا، بأن ردّوا حرف العلّة إلى حرف لايمكن تحرّكه أصلاً؛ حتّى يقلّ اجتماع الحركات. وإذا كان الأمر هكذا فسيكون الإعلال هاهنا مطّرداً؛ لأنّ الأمثال قد قلّت بالسّكون. وهذ التّعليل الذي علّل به الأستاذ أبوعليّ[5]، وهو الذي يجيء على كلام

---

(١) العنوان كما أورده المؤلّف في التّعليقة ٣٧/٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٤، والنّكت ١١٩٧. وفي الكتاب ٣٦٦/٢، وهارون ٣٥٤/٤: « هذا بابٌ أتمّ فيه الاسم لأنه ليس على مثال الفعل فيمثّل به ولكنّه أتمّ لسكون ماقبله ومابعده...». وفي شرح السيرافي ١٧٥/٦ (خ): « هذا باب أتم الاسم فيه على مثال الفعل ... ». وقد أثبت محقق النّكت في المتن هذه الزيادات.

(٢) في الأصل: يعمل.

(٣) أي: حرف العلّة.

(٤) في الأصل: الحركة.

(٥) لم أقف على ما نقله عن الشلوبين في غير هذا الكتاب.

سيبويه.

وقد علّل ابن جنّي في هذا الموضع تعليلا آخر[١]، تركته خوف التّطويل، مع أنّ هذا التّعليل يغني عنه.

قوله: « كما يُتَمُّ التّضعيف إذا سكن ماقبله »[٢].

يعني: أنّ الإسكان يوجب التّصحيح في حروف العلّة في هذا الباب، كما أنّه أيضاً موجبٌ لتصحيح أحد المضاعفين، وهو الذي كان يعلّ بالإدغام، وذلك إذا وقع بعده، مثال هذا « ارْدُدْنَ ».

واعلم أنّ الإسكان لايكون موجبا للتصحيح في حروف[٣] العلّة في الاسم إلاّ إذا كان الاسم غير جار على الفعل، وهو مخالفٌ له، و لم يكن مصدرا لازما لفعله الذي يكون منه إلاّ بفارق كـ« الإفعال والاستفعال ».

قوله: « وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو في ترك الهمز، والهمز »[٤].

كذا ثبت، والصّواب: وفي ترك الهمز، والهمز. وسقطت الواو[٥] من « وفي ترك الهمز » وهماً من النّاسخ.

قوله: « وقد قال بعض العرب: أَبِيناءِ »[٦].

يعني: بنقل حركة الياء، كأنّهم استثقلوا الكسرة في[٧] الياء.

---

(١) انظر المنصف ٣١٥/١.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « أسكن ».

(٣) في الأصل: للتصحيح كحروف.

(٤) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « في ترك الهمز وفي الهمز ». وكذا في طبعة هارون ٣٥٤/٤.

(٥) في الأصل: والوهمز والواو وسقطت الواو.

(٦) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٧) في الأصل: من.

قوله: « فأمّا (الإقامة والاستقامة) فإنّما أعتلّتا كما اعتلّت أفعالهما »[1].

يعني: أنّهما أعلاّ بالحمل على أفعالهما؛ للزومهما إيّاهما، فصارتا بذلك كأنّهما هما، فأعلاّ بإعلالهما.

قوله: « وأمّا (مفعول) فإنّهم حذفوا فيهما »[2].

يريد: في بنات الياء والواو.

« وأسكنوه لأنه اسمٌ من (فُعِلَ)، وهو لازمٌ له »[3].

لمّا[4] كان هذا الاسمُ من الاسم[5] الذي هو [من][6] فِعْل المفعول، من « فُعِلَ »[7]، وهو لازمٌ له، حُمِل عليه فأعلّ بإعلاله، كما أنّ الاسم من فعل الفاعل يحمل على فعل الفاعل، فأعلّ بإعلاله.

قوله: « فإن قلت: قالوا: طوِيل »[8].

[٨٨أ] من « طال »، ولم يعلّوه، وهو لازم. فالجواب: أنّهم وإن كانوا / قد قالوا: طويل، من « طال »، فإنّه ليس باسم الفاعل الجاري عليه، وإنّما جيء به على جهة المثال للمبالغة، فـ« فعِيل » بمعنى « فاعِل » من « طال »، كـ« فعيل » يُعنى به « مفعول »، و« فعِيل » يعنى به « مفعول » ليس على « فِعْلٍ »، فكرهوا هذا[9] أيضا؛

---

(١) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « جذفوه ».

(٣) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « الاسم ».

(٤) في الأصل: ولما.

(٥) يعني: من هذا الجنس.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) يعني: من الثلاثي.

(٨) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٩) يعني: فعيل بمعنى فاعل.

[لأنّه][1] ليس على « طال »، وإن لم يكن عليه فلايعلّ بإعلاله.

قوله: « وقد جاء (مفعول) على الأصل، فهذا[2] أجدرُ أن يلزمه الأصل »[3].

وجه تصحيح « مفعول » في هذه اللغة أنّه لّما [لم][4] يكن كاسم الفاعل في كونه[5] على حركات الفعل وسكونه أشبه « طويلا، وأبيَض، وأسوَد »، ممّا لم يجرِ على الفعل، فصحّ كما صحّ ماتقدّم ذكره. هذا نصّ كلام أبي عليّ الفارسي -رحمه الله- في هذه المسألة في التّذكرة[6].

« وسألته -رحمه الله- عن (مِفْعَل) لأيّ شيء أُتمّ »[7] إلى آخره.

يعني: أنه مقصورٌ منه؛ وذلك أنّه لّما كان معناه معنى « مِفْعَال »، وكان قد تصوّر معه كالكلمة[8] الواحدة، صار كأنّه هو، وكأنّه نقص عنه، فحمل عليه ولم يعلّ.

قوله: « فأمّا قولهم: مصائب »[9].

يريد: أنّ ياء « مصائب » أصليّة؛ لأنّ « مصيبة » الذي هو واحدها، وزنُه « مُفْعِلة »، لا « فعِيلة »، وإذا كان وزنها « مُفعِلة » كانت[10] ياؤها أصليّة، وماياؤه

---

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام.

(٢) في الأصل: وهذا.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٦، ٣٦٧.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: في قوله.

(٦) انظر تعليل الفارسي في التكملة ٥٨٢.

(٧) الكتاب ٢/٣٦٧.

(٨) في الأصل: الكلمة.

(٩) الكتاب ٢/٣٦٧.

(١٠) في الأصل: كان.

أصليّة لايهمز، وإذا كان الأمر هكذا، فكأنّ همزَها في لغة من همزها غلط.

قوله: « وذلك أنّهم توهّموا »[1].

يعني: أنّهم توهّموا أنّها زائدة فهمزوها كما تُهمزُ الياء الزّائدة.

قوله: وسألت الخليل[2] لآخره.

يريد: أنّه سأله عن همز هذه الحروف التي ذكرها، يعني في الجمع، فقال: إنّها إنّما همزت لمّا لم تكن متحرّكة في الأصل، فكانت بذلك ضعيفةً، فقويَ عليها التّغيير؛ إذ[3] كان يوجد فيما أصله الحركة وقد يتحرّك[4]، فهو أولى؛ وذلك أنّهنّ لمّا وقعنَ بعد الألف لم يمكن بناؤهنّ وهنّ سواكن؛ لئلاّ يلتقي ساكنان، فوجب لذلك تحرّكهنّ وهنّ أصلهنّ ألاّ يتحرّكن، فكنّ بذلك يشبه بعضهنّ بعضاً، فحمل لذلك بعضهنّ على بعض، وهمزت الياء والواو بالحمل على الألف؛ لأنّ الألف همزت لأنّها[5] لاتتحرّك أصلاً.

قوله: « إلاّ أنّه لايدركها الإدغام »[6].

يعني: ياء « صَيِدْتُ ».

قوله: « لأنّك تقول في (شَوَيْتُ): شَوَايا »[7].

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٧ ونصّه: « وسألته عن واو عجوز وألف رسالة وياء صحيفة، لأيّ شيء همزنَ في الجمع ».

(٣) في الأصل: اذا.

(٤) قال سيبويه ٢/٣٦٧: « وهذه الحروف لمّا لمّا لم يكن أصلها التّحريك، وكانت ميّتة لاتدخلها الحركة على حال، وق وقعت بعد ألف لم تكن حالا ممّا أصله متحرّك وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو: قال وباع ويغزو ويرمي...».

(٥) في الأصل: لنهما.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٧.

(٧) الكتاب ٢/٣٦٧.

يعني: أنّك لاتهمز « فَوَاعِل » من « شَوَيْتُ »؛ لأنّ « شَوَايا » لم تتغيّر إلى هذا اللفظ إلاّ بعد الهمز[1].

قوله: « فلمّا صارت منه »[2].

يعني: « فَواعِل » منه، يعني: من « شَوَيت ».

قوله: « فقد اجتمع فيها الأمران »[3].

يعني: في « شَوَايا »، وذلك أنّها هُمزت ثمّ غيّرت بعد الهمز إلى « فواعل »[4].

---

(١) يريد: أنّ الأصل في شوايا جمع شاوية: شواوي، ثمّ تهمز الواو الثانية فتصير: شوائي، مثل أوائل، ولام الجمع معتلّة، فتفتح الهمزة، فتقلب الياءُ ألفا فتصير: شواءَى، مثل مدارَى، فيجتمع ثلاث متجانسات، فتقلب الهمزة ياء، مثل خطايا. انظر تفصيل المسألة في التّعليقة ٥/٣٩،٤٠، اللباب ٢/٤٠٩، شرح الشافية للرضي ٣/٦١، ٦٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٧.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٨. وفي الأصل: فيهما.

(٤) في الأصل: فعال. قال العكبري في اللباب ٢/٤٠٩: « تقول في جمع شاوية وراوية: شوايا وروايا، وكيفيّة ذلك أنّك جمعته على مثال فعائل، مثل: قائمة وقوائم، فأبدلت من الألف واواً، وزدت بعدها ألف التّكسير، وقلبت الواو التي هي عينٌ همزةً كما فعلت في عين قائمة، فوقعت اللام وهي ياءٌ هنا بعد الهمزة فصار: شواءى، ثمّ أبدلت الكسرة فتحة ثمّ أتممت العمل كما ذكرنا في خطيئة، فصارت: شوايا على فواعل، وهنا اتّفق الخليل وسيبويه لأنّ اللام لازائد قبلها ».

هذا باب ماجاء من اسم
المعتلّ[1] على ثلاثة أحرف لازيادة فيه

قوله: « اعلم أنّ كلّ اسم منها »[2] لآخر الفصل.

يريد أن يقول: ماوافق الفعل في هذا الباب في البناء فإنّه يعتلّ باعتلال ماوافقه من الفعل، وأمّا ماخالف الفعل في البناء فإنّه يصحّ ولايُعلّ أصلا.

قوله: « وزعم الخليل »[3].

يريد: حيث كان اسم فاعل من « فَعِلَ » الذي لايتعدّى، و« فَعِلَ » الذي لايتعدّى قياس الاسم منه « فَعِلٌ ».

قوله: « فأمّا (فَعُلٌ) فلم يجيئوا به على الأصل »[4].

يعني: أنّ « فَعُلا » لم يجئ على الأصل منه شيءٌ كما جاء من « فَعَلٍ، وفَعِلٍ »[5]؛ لاستثقالهم / الضّمّة في الواو، ولأنّهم علموا أنّهم إذا نطقوا به يُغيّرونه بالإسكان، أوالهمز[6]. [٨٨ب]

قوله: « وألزموا هذا الإسكان »[7].

---

(١) في الكتاب ٢/٣٦٨: « من أسماء هذا المعتلّ ».

(٢) الكتاب ٢/٣٦٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٨ وعبارته: « وكذلك فَعِلٌ، وذلك خِفتُ، ورجلٌ خافٌ، ومِلت، ورجلٌ مالٌ، ويومٌ راحٌ. فزعم الخليل أنّ هذا فَعِلٌ، حيث قلت: فَعِلتُ، كقولهم: فرِقَ، وهو رجلٌ فرِقٌ، ونزِقَ، وهو رجلٌ نزقٌ ».

(٤) الكتاب ٢/٣٦٨ وفيه: « وأمّا ».

(٥) مثل: القَوَد والرَّوِع.

(٦) في الأصل: والهمز. ومأأثبتّه أحسن، قال سيبويه ٢/٣٦٨: « ولما عرفوا أهم يصيرون إليه من الاعتلال من الإسكان أوالهمز ».

(٧) الكتاب ٢/٣٦٨.

يعني: أنّهم ألزموا المعتل[1] الإسكان، فجاء [ساكن][2] الواو؛ إذْ كان يسكن في[3] الصحيح[4]، وإذا كان يسكن في الصحيح ففي الواو أولى أن يلزم الإسكان والتّخفيف؛ إذ الحركة تؤدّي إلى الهمز؛ لأنّ الواو المضمومة إذا كانت وسطاً مطّردٌ فيها الهمز، ثمّ إلى التّخفيف بعد الهمز؛ لأنّ غير المعتلّ يُخَفَّفُ مطّردا ذلك فيه.

قوله: « رجُلٌ نُوَمٌ »[5].

كثير النّوم.

« ورجلٌ سُوَلَةٌ »[6].

كثير السّؤال، على لغة من قال: هذا أسْوَلُ من هذا[7]، ويقال: رجلٌ أَسْوَلُ، أي: مسترخٍ.

ورجلٌ لُوَمَةٌ[8]: كثير اللّوم. وعُيَبَةٌ[9]: كثير العيب.

قال المؤلّف: قال أبوعثمان: وأنشدنا أبوزيد، قال: أنشدنا الخليل:

أغـرّ الثّنايا أَحَـمُّ اللِّثا ... تِ تَمْنَحُهُ سُوُكَ الإسْحِلِ[10]

---

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: اذاكان يسكن فيه.

(٤) نحو: رُسْل، في رُسُل.

(٥) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٦) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٧) يعني: لغة من لم يهمز. قال في اللسان (سول): « وسلتُ أسال سُوالا: لغةٌ في سألت، حكاها سيبويه ».

(٨) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٩) الكتاب ٣٦٨/٢.

(١٠) في الأصل: اللثاث. والنّصّ منقولٌ من المنصف ٣٣٨/١. والبيت لعبدالرّحمن بن حسّان. وهو أيضاً في المقتضب ٢٥١/١، شرح المفصّل لابن يعيش ٨٤/١٠، الممتع ٤٦٧، شرح شواهد شرح الشافية ١٢٢.

قال أبوالفتح[1]: تثقيل مثل هذا إنّما يجيء لضرورة الشّعر، وهو بمترلة إظهار التّضعيف، نحو:

... ... وإنْ ضَنِنُوا[2]

ونحو:

... ... الأجْـلَلِ[3]

لضرورة الشّعر، وهو بمترلة قوله:

يَشْكُو الوجَى من أَظْلُلٍ وأَظْلُلِ[4]

(١) انظر المنصف ١/٣٣٨، ٣٣٩ بتصرّف يسير.

(٢) جزء بيت، وهو بتمامه:

مهلا أعاذل قد جرّبت من خُلُقي أنّي أجـودُ لأقـوامٍ وإن ضَنِنُوا

والبيت لقَعْنَب بن أم صاحب الغطفاني. شاعر أموي نسب إلى أمّه، واسم أبيه ضمرة . انظر من نسب إلى أمه من الشعراء ١/٩٢، ألقاب الشعراء ٢/٣١٠ (كلاهما ضمن نوادر المخطوطات).

وهو في النّوادر ٢٣٠، الكتاب ١/١١، ٢/١٦١، المقتضب ١/٢٨٠، ٣٨٨، الأصول ٢/٤٤١، المسائل البغداديّات ١٥٧، المسائل العسكريّة ٢٦١، المسائل العضديّات ٤٤، ٧٥، ٢٤٥، الموشّح ١٣٠، الصناعتين ١٥٦، التّبصرة والتّذكرة ٧٣٧، ٩٣٤، سرّ الفصاحة ٧٣، التّنبيه للبكري ٨٩، مختارات شعراء العرب ٢٧، اللباب ٢/١٠٠، شرح المفصّل لابن يعيش ٣/١٢، الفصول الخمسون ٢٧٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦٣، ضرائر الشعر له٢٠، شرح الشافية للرضي ٣/٢٤١، شرح شواهده ٤٩٠.

(٣) في الأصل: الاطال. وهذا جزء بيت من الرجز، وهو بتمامه:

الحمدلله العـليّ الأجـلل

وهو لأبي النّجم العجلي. وقد سبق تخريجه ١٨١. ويروى: « الوهوب المجـزلِ ». وليس الشاهد فيها.

(٤) في الأصل: الرجا من طلل واطلل. والبيت وقع في أرجوزة للعجاج وأخرى لأبي النّجم العجلي وهي التي مطلعها البيت السابق. انظر ديوان العجاج ١٥٥، ديوان أبي النجم ٢٠٦، النوادر ٢٣٠، الكتاب ٢/١٦١، المقتضب ١/٣٨٧، ٣/٣٥٤، ٤٦٢، المسائل البغداديّات ١٥٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣١٠، الخصائص ١/١٦١، ٣/٨٧، الممتع ٦٥٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور

=

وحكى أبوزيد: رجلٌ جَوَادٌ، وقومٌ جُوْدٌ، وجُوُدٌ[1]. وقالوا: رجلٌ قَؤُوْلٌ، وقومٌ قُوُلٌ. وقولهم: سُوُرٌ[2]، جمع سِوَارٍ، وسُوُكٌ، جمع سِواكٍ، و لم يُسمع شيءٌ من هذا مهموزاً، وهمزه جائز في القياس؛ لأنّ الضّمّة في الواو لازمةٌ. وإن كانوا قد أجمعوا على ترك همزه، فإنّما فعلوا ذلك لئلاّ يكثر تثقيل هذا الضّرب في كلامهم، فيحتاجون[3] إلى همزه هرباً من الضّمّة، فحسموا المادّة اصلاً، بأن ألزموه التّخفيف في الأمر العامّ، لاغير[4].

٥٦٣/٢، ضرائر الشعر له ٢٠، شرح الشافية للرضي ٢٤٤/٣، اللسان (ظلل، ملل).

(١) انظر شرح شواهد شرح الشافية ١٢٢ عن المنصف.

(٢) من قول عديّ بن زيد:

عن مبرقات بالبُرين وتبدو   في الأكفّ اللامعاتِ سُوُرْ

استشهد به سيبويه على هذه المسألة الذي ذكرها ابن جني من جواز التثقيل في الشعر. انظر الكتاب ٣٦٩/٢. والبيت في المقتضب ٢٥١/١، شرح السيرافي ١٧٧/٦، المنصف ٣٣٨/١، شرح المفصل ٨٤/١٠، الممتع ٤٦٧، شرح الشافية للرضي ١٢٧/٢، ١٤٦/٣، شرح شواهده ١٢١، ١٢٢.

(٣) في المنصف ٣٣٩/١: فيحتاجوا.

(٤) انتهى النّقل من المنصف.

هذا باب تُقلبُ فيه
الواوُ ياءً لا لياء قبلها ساكنة

يريد بقوله: « لا لياء قبلها ساكنة ولا لسكونها وبعدها ياء »[1]: لاجتماعها مع ياء وقد سبقت إحداهما بالسّكون.

اعلم أنّ لقلب الواو ياءً في هذا الباب شروطاً، منها:

أن تكون الواو في مصدر معتلّ فعلُه، وقبله كسرة، وبعدها ألف.

أو تكون في جمع مفردُه تسكنُ فيه الواو الواقعة بعد كسرة، وبعدها ألف ولام غير معتلّة.

وستأتي هذه الشّروط من كلام سيبويه بعدُ، إن شاء الله.

أو تكون الواو أيضاً في جمع مفرده قد اعتلّت فيه الواو، وهي بعد كسرة.

هذه شروط هذا الباب، وعليها ينعقدُ.

قوله: « وبعدها حرفٌ يشبه الياء »[2]

يعني: وبعدها ألف، وهي شبيهةٌ للياء، والواو قد تقلب للياء للاستثقال[3].

---

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) في الأصل: والواو وقد تقلب للياء للاستقبال. وهو يريد: أنّ الواو تقلب بسبب الياء استثقالا لاجتماعهما، كما في يَوْجل. قال سيبويه ٣٦٩/٢: « وعملت فيه الألف لشبهها بالياء كما عملت ياء يوجل في ييجل ». قال ابن أبي الرّبيع في شرح جمل الزّجاجي ١٠٥٨: « ومن العرب من يقلبها ياءً، فيقول: يَيْجَلُ. وهذا كلّه لاستثقال الواو مع الياء ». وقال الفارسي في التّعليقة ٤٥/٥: « قَلَبَتْ الألفُ الواوَ ياءً في رِياض وجِبال ونحوه لشبهها بالياء، وإن كانت ساكنة، كما قلبت الياءُ من يوْجل الواوَ التي هي ياء، وإن كانت ساكنة، على [أن] القلب في رياض وجبال، أجود منه في ييْجل لمكان الكسرة ». ومابين معقوفين

=

قوله: « لمّا كانت الواو ميّتةً ساكنةً شبّهوها بواو (تقُول) »[1].

يعني[2]: أنّها لمّا كانت ساكنةً في المفرد كانت بذلك ضعيفةً، فأشبهت الواو المعتلّة التي في « تَقُول »؛ إذ هي ساكنةٌ وحرف الاعتلال[3]، فقلبت بالحمل على المفرد؛ لأنّ المفردَ الواوُ فيه ضعيفةٌ جدًّا، بمنزلة الواو المعتلّة[4]، كما أنّها أيضاً لمّا اعتلّت في « قُمْتُ ويقوم » اعتلّت في « قِيام » بالحمل على ذلك.

قوله: « ولايكون أسوأ حالا في الرّدّ »[5].

يريد: لأنّها متحرّكة، وهي بذلك قويّةٌ مع أنّه قد نُطق بها في المصدر حيث لم يكن قبلها كسرة، وذلك / نحو « حاكَ يَحُوك حَوْكاً، وخان يَخُونُ خَوْناً »، فكأنّها إذا رددناها في الجمع وأثبتناها فيه قد أثبتنا ماقد ظهر في الواحد وثبت فيه؛ لأنّ « الحِياكة والخِيانة » مصدران، فكأنّهما هما « حَوْك وخَوْن ». وأمّا واو « مِيزان » فإنّها لم تظهر أصلا في اسم موافق لهذا فهي بذلك إذا رُدَّت قد رُدَّتْ وهي لم تظهر أصلاً. [٨٩أ]

قوله: « والوجهان مطّردان »[6].

تكملة يلتئم بها الكلام.

(١) الكتاب ٢/٢٦٩ وفيه: « بواو يقول ».

(٢) في الأصل: اعني.

(٣) عبارة سيبويه ٢/٣٦٩: « لأنها ساكنة مثلها لأنها حرف الاعتلال ».

(٤) يعني: قلبت الواو في سياط، وأصله سواط، وهي قويّة بالحركة، لكن حمل على المفرد سوط، وهي فيه ضعيفة لسكونها، فأشبهت لسكونها واو تقول.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٠.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٠.

نصٌّ منه على أنّ الهمزة في الواو المضمومة وسطاً، وعلى اطّراد تركه فيها أيضا. وقد تقدّم نصٌّ آخر مثله من كلامه في باب الفاء[1].

قوله: « ويَصيرا »[2].

يعني: « فُعُولا » مصدرا، و« فُعُولا » جمعاً.

قوله: « ولايفعلون ذلك بالياء »[3].

يعني: أنّهم قالوا في « صُوَّم »: صُيَّم؛ لأنّ الواو[ثقيلة][4] والياء أخفّ عليهم منها[5]، فشبّهوها بواو « عُتُوّ » ونحوه؛ إذ[6] كانت مثلها في التشديد، وأنّ قبلها ضمّة، وكانت قريبةً من طرفها[7]؛ إذ هي عين، والواو في « عُتُوّ » لام، والعين مجاورة للاّم.

قال أبوالفتح[8]: ويدلّك على أنّ الشّيء إذا جاور الشّيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة، قولهم: قِنْيَة، من « قَنَوت »، وصِبْيَة، وهو من عِلْيَة النّاس، وهو ابن عَمّي دِنْيا، وصِبْيان. وأصل[9] « قِنْيَة » من « قنوتُ »، و« صِبْيَة وصِبْيان » من « صَبَوْتُ »، و« عِلْيَة » من « عَلَوتُ »، و« دِنْيا » من « دَنَوتُ ». [وقياسه

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٠. وفي الأصل: ويصير.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٠.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) قال الفارسي في التّعليقة ٥/٤٩: « أي: لاتهمز الياء إذا انضمّت لأنّ الواو بعدها أخفّ عليهم من الواو بعد الواو، فنحو: غُيُور وعُيُون أخفُّ من غُوُر ».

(٦) في الأصل: اذا.

(٧) في الأصل: مرصها. انظر التعليقة ٥/٤٩، المنصف ٢/٢.

(٨) المنصف ٢/٢، ٣ بتصرف.

(٩) في الأصل: واصله واصل.

« قِنْوَة، وصِبْوَة، وصِبْوَان، وعِلْوَة، ودِنْوَى »][1]. ولكن [لَمّا][2] جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنّها قبل الواو، ولم يعتدّ بالساكن حاجزاً لضعفه.

ونظير هذا قولهم: أُقْتُلْ، ضمّوا الهمزة لضمّة العين، ولم يعتدّوا بالفاء حاجزاً؛ لسكونها، فصارت الهمزة لذلك كأنّها قبل العين[3] المضمومة؛ وضمّت كراهيةَ الخروج من كسر إلى ضمّ.

وقد[4] دعاهم قُربُ الجوار إلى أن قالوا: جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ[5].

ومن ذلك استقباحهم لاختلاف ماقبل حرف الرّويّ من الحركات، إذا كان مقيّدا -وهو المسمّى توجيهاً- نحو قول رؤبة:

وقاتِمِ الأعماق خاوي الُمخْتَرَقْ[6]

ففتح ماقبل القاف، ثمّ قال:

أَلَّفَ شَتَّى ليس بالرّاعي الحَمِقْ[7]

فكسر ماقبلها[8]، ثمّ قال:

سِرًّا وقد أَوَّنَ تأوِينَ العُقُقْ[9]

فضمّ ماقبلها.

---

(١) تكملة من المنصف ٢/٢.

(٢) تكملة من المنصف ٢/٢.

(٣) في الأصل: فصارت الهمزة كذلك تلي العين.

(٤) في الأصل: فقد.

(٥) انظر الخصائص ١٩٢/١، ١٧١/٢، المحتسب ٢٨٩/٢، الإفصاح للفارقي ٣١٩، المقاصد الشافية ١٨٨/١.

(٦) في الأصل: وقامة الاعناق. والبيت سبق تخريجه ١٨٠.

(٧) البيت في الديوان ١٠٤، الكافي في العروض والقوافي ١٥٩.

(٨) في الأصل: ماقبله. والمثبت من المنصف ٣/٢ وهو أنسب لماسيأتي.

(٩) البيت في الديوان ١٠٥، المحتسب ٢١٤/١، الكافي في العروض والقوافي ١٥٩.

وإنّما صار هذا عندهم قبيحاً وعيباً؛ لأنّ الحركة مجاورةٌ للقاف، فكأنّ اختلاف[الحركات][1] واقعٌ في القاف، فكما أنّ الإقواء عيبٌ فكذلك استقبحوا التّوجيه[2].

قوله: « وقد قالوا أيضا: صِيَّم، ونِيَّمٌ، كما قالوا: عِتِيّ »[3].

يعني: كراهية للضّمّة قبل الياء الساكنة.

قال ابن جنّي[4]: « وكسر الصاد من (صيَّم) ممّا خُصّ به المعتلّ؛ لأنّه لايجوز في جمع (عاذل): عِذَّل، ولافي (غاسل): غِسَّل، ولابدّ من الضّمّ فيه[5] ».

وأمّا من ضمّ فإنّه احتمل الياء الساكنة بعد ضمّة.

قوله: « ولم يقلبوا في (زُوَّار ولاصُوَّام) »[6].

يعني: إذا كان إنّما قلبوا « صيّم » لقرب واو « صُوّم » من موضع واو « عُتوّ »؛ حيث واو « عُتوّ » لامٌ قبلها واوٌ زائدة[7]، وواو « صُوّم » عينٌ قبلها واو زائدة، [وواو « صُوَّام »][8] بعيدةٌ من موضع واو « عُتوّ »؛ لأجل الألف الواقعة بعدها، وإذا كانت هكذا فيجب ترك قلبها؛ إذ[9] قلبُ القريبِ الوجهُ غيره[10]، وإذا لم يكن هذا الوجه مع القُرب وجب ألاّيكون مع البعد.

---

(١) تكملة من المنصف ٢/٣.

(٢) انتهي النّقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٠.

(٤) المنصف ٢/٩ باختلاف يسير.

(٥) في المنصف ٢/٩: « ولابد من ضم العين ». وهو تصحيف، صوابه: الغين.

(٦) في الأصل: صوار. انظر الكتاب ٢/٣٧٠.

(٧) في الأصل: واحدة. انظر الكتاب ٢/٣٧٠.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٩) في الأصل: اذا.

(١٠) يعني: أنّ التّصحيح في صوّم هو الوجه. انظر المنصف ٢/٥.

قال ابن جنّي(1): وقد جاء / حرفٌ شاذّ، وهو قولهم: فلانٌ في صُيَّابة قومه. [٨٩ب] يريدون(2): صُوَّابة قومه، وهو من « صاب يصُوبُ »، إذا نزل كأنّ عِرْقَه فيهم شاع. وقياسه التّصحيح. ولكن هذا ممّا هُرب(3) فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو، وليس ذلك بعلّة قاطعة.

أقول: إنّك لوجمعت مثل « شاوٍ وجاوٍ » على « فُعَّل » لصحّت ولم تُعَلّ، وذلك قولك: جُوًّى وشُوًّى. ومن قال في « جُوَّع »: جُيَّعٌ، وفي « قُوَّم »: قُيَّمٌ، لم يقُل إلاّ: جُوًّى وشُوًّى، بالتّصحيح.

وإنّما لم يجُز إعلال مثل هذا لأنّك قد أعللت اللام بأن قلبتها ألفا، فلم يجُز إعلال العين؛ [لئلاّ يجتمع على الكلمة إعلال العين](4) واللام جميعاً، وهذا مرفوض في كلامهم، لم يجئ منه إلاّ أحرفٌ شاذّةٌ، نحو « شاء، وماء »(5).

قوله: « جعلوه بالزيادة »(6).

يعني(7): « أنّ مثال « الجَوَلان، وصَوَرَى »، وما كان مثلهما قد امتاز(8) من مشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون وألف التأنيث، وهذه الزوائد ممّا يختصّ بها الأسماء دون الأفعال، فجرى لذلك مجرى ما خالف الفعل بالبنية فصحّ لمخالفة الفعل، نحو « الحِوَل والعِوَض »، فكما صحّ العِوَض لمخالفة الفعل

---

(1) المنصف ٢/٥ بتصرف يسير.
(2) في الأصل: يريد.
(3) في الأصل: يقرب.
(4) تكملة من المنصف ٢/٥.
(5) انتهى النّقل من المنصف.
(6) الكتاب ٢/٣٧٠.
(7) الشرح الآتي منقول من المنصف ٢/٦، ٧.
(8) في الأصل: مثلها قد امتازا.

بالبناء كذلك صحّ « الجَوَلان والحَيَدَى » لامتيازهما من الفعل بما زيد في آخرهما من الألف والنّون، وألف التّأنيث، فكلّ واحدة من هذه تتباعد عن الفعل بمعنى من المعاني، فوجب تصحيحه، وإذا اختلفت المعاني فقد اتّفقت في التّباعد.

وإنّما صحّت اللام في « النَّزَوان [والغَلَيان »][1] لأنّها لو قلبت ألفا، وبعدها ألف « فَعَلان »، لالتقى[2] ساكنان، فوجب حذف [إحدى][3] الألفين، فكان اللفظ يصير بعد الحذف إلى « نَزَانٍ وغَلانٍ »، فالتبس مثالُ « فَعَلان » بـ« فَعَالٍ »[4]، ممّا لامه نون، فكُره ذلك.

ثمّ إنّ اللام لمّا[5] صحّحوا لمعنى من المعاني، والعين أقوى منها، كرهوا إعلال العين القويّة في هذا المثال الذي قد صحّت فيه اللام، وهي ضعيفة »[6].

وقد خالف المبرّد في هذا، وزعم أنّ القياس إعلال « فَعَلان »، وأنّ التّصحيح شاذّ، وذلك [أنّه][7] يقول: إنّ الألف واللام زائدتان فلا يُعتدّ بهما[8].

وهذا ليس بشيء فإنّهما وإن كانتا زائدتين فقد بُنيت الكلمةُ عليهما، واعتدّ بهما[9]، وقد ثبت هذا في غير موضع، [وإنّما هما بمنزلة هاء التّأنيث][10].

---

(١) تكملة من المنصف ٢/٧ يلتئم بها الكلام مع ماسيأتي.

(٢) في الأصل: لالتقاء.

(٣) تكملة من المنصف ٢/٧.

(٤) في الأصل: بفعلال.

(٥) في الأصل: لانهم لما.

(٦) انتهى النّقل من المنصف. وبعده فيه ٢/٧: « فلذلك لم يقولوا في الجولان: الجالان ».

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) انظر شرح السيرافي ٦/٢٠٣ (خ)، شرح التصريف للثمانيني ٢٩٧، شرح الشافية للرضي ٣/١٠٦، ١٠٧، شرح الأشموني ٤/٣١٧.

(٩) في الأصل: عليها واعتد بها.

(١٠) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع مابعده. انظر المنصف ٢/٨.

فإن قال قائل[1]: من أين أشبهت الألف والنون هاء التّأنيث؟

قيل: من وجوه، منها: أنّك لوْرخّمت مافي آخره ألـــفٌ ونـــون زائـــدتان لحذفتهما[2] جميعاً، كما تحذف هاء التّانيث؛ ألاترى أنّـــك تقـــول في « عثمـــان »: ياعُثْمُ أقبلْ، وفي « مَرْوان »: يا مروُ أقبلْ، كما تقول في « طلحة »: يا طلحُ أقبل.

ومنها: أنّك تقول في « زَعْفَران »: زُعَيْفِـــران، فتحقّـــر الصـــدر، ثمّ تـــأتي بالألف والنّون بعد، كما تفعل ذلك بالهاء[3] في نحو « سِلْسِلَة، وسُلَيْسِلة ».

فمن هذا وغيره جرت الألف والنّون مجرى الهاء.

قال ابن جنّي: فإن قيل: وما الدّليل على أنّ « داران[4] وماهان » « فَعَلان »، وهلاّ جعلوه « فاعالا »[5] نحو « ساباط وخاتام »[6]؟

قيل: حمله على « فَعَلان » أولى؛ لكثرة « فَعَلان »، وقلّة « فاعال ».

قال المؤلّف: ولهذا قال سيبويه: « وذلك قولهم: داران، مـــن (دار يـــدُورُ)، وحادان، من (حاد يحيدُ) »[7]. إشارة إلى أنّه « فَعَلان »، لا « فاعال »، وهو حسنٌ.

---

(١) النّصّ الآتي منقولٌ من المنصف ٢/٨، ٩ بتصرف يسير. وسيصرّح المؤلف بالنّقل بعد قليل.

(٢) في الأصل: لجزمتهما.

(٣) في الأصل: بالياء.

(٤) تقرأ في الأصل: مازان.

(٥) في الأصل: فاعلا.

(٦) في الأصل: وخاتم.

(٧) الكتاب ٢/٣٧١.

هذا باب ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فُعْلَى / إذا كانت اسماً

[٩٠أ]

المفهوم من هذا الباب أنّهم يقلبون في « فُعْلَى »[١] التي تكون اسماً -أعني التي بضمّ الفاء- الياءَ واواً، في العين؛ فرقاً بينها وبين « فُعْلَى » بضمّ الفاء التي هي صفة، وأنّها إنّما قلبت فيها في الاسم للفرق، ولمكان الضّمّة قبلها فإنّها قد تُقلب لها الياء واواً؛ ألاترى أنّك تقول: مُوقِن، ومُوسِر، وجعلوا القلب في « فُعْلَى » التي هي اسمٌ؛ لأنّها يكون بها اسماً أخفّ، فهي أحمل للثقل منها صفة؛ لأنّ الواو أثقل من الياء، ولّما كانت أثقل جعلوها مع الخفيف.

قوله: « وذلك (الطُّوبَى) »[٢].

قال الأستاذ أبوعليّ: « الطُّوبَى » يحتمل أن يكون « فُعْلَى » مصدرا من الطّيب، ويحتمل أن يكون شجرةً في الجنّة، كما قال بعضهم[٣]، فـ« الطُّوبَى » اسمٌ ليس بصفة، بدليل قولهم: طُوبَى لهم، و« طُوبَى » إمّا أن يكون اسماً أوصفةً، فكونُه صفةً خالِفٌ[٤]؛ لأنّه إمّا أن يكون « فُعْلَى أفْعَل »، أو« فُعْلَى » ليست « أفعَل »، كـ« ضِيزى »[٥]، فالأوّل فاسد لاستعماله دون ألف ولام[٦]، ولا إضافة، والثّاني فاسدٌ لصحّة الضمّة وقلب الياء واواً، بخلاف « ضيزى »، فثبت أنّها اسمٌ، وهو عند الإمام مصدر كـ« الرُّجْعَى »، ولذلك أدخله في باب « سلامٌ عليك،

---

(١) في الأصل: فعل.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) انظر سفر السعادة ٣٥١/١، ٣٥٢، القاموس المحيط (طوب).

(٤) أي: ضعيف.

(٥) في الأصل: كضمدي.

(٦) في الأصل: ولالام.

وويلٌ له »[1].

وأمّا « كُوسَى »[2] فصفةٌ، لكن لازمةٌ للألف والـلام، أوللإضـافة؛ لأنّهـا تأنيث لـ« الأفْعَل »[3] لكن جرت مجرى الأسماء.

« لأنّها لاتكون وصفاً بغير ألف ولام »[4].

يعني: للزومها التّعريف، وهذا الحكم إنّما يوجدُ في الأسماء، لافي الصّـفات، فحكم لها من أجل وجوده فيها بحكم الأسمـاء. فقولـه[5] إذ: « لأنّهـا »، تعليـلٌ لـ« الكُوسَى » فقط.

قوله[6]: « ويدلّك على أنّها (فُعْلَى) أنّه لاتكون (فِعْلَى) صفة »[7].

إن قيل: لادليل في هذا؛ لأنّ المعتلّ قد يختصّ بأبنية لاتوجـد في الصـحيح، فتكون « فِعْلَى » من جملتها.

قيل: اختصاص المعتلّ ببناء لايوجد في الصحيح على غير قياس، فيجـب ألاّ يُحملَ على ذلك إلاّ حيث لامندُوحةَ عن ذلك، ونحن نجدُ عن ذلك مندُوحـةً؛ لأنّ الضّمّة[8] قد تُقلب كسرةً للياء الساكنة، فيجب ألاّ يحمل على « فِعْلَى » أصلاً.

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين الآتي في غير هذا الكتاب، ونقل أبوحيان كلاما مقتضبا له في المسـألة مختلف عما هنا، علق عليه أبوحيان بقوله: « وكأنه لم يعتد بطوبى، أولعله يذهب إلى أنه تأنيث الأطيب ». انظر ارتشاف الضرب ٢٨٢ (رجب).

(٢) الكتاب ٢/٣٧١.

(٣) في الأصل: للافعال. انظر ارتشاف الضّرب ٢٨١ (رجب).

(٤) الكتاب ٢/٣٧١.

(٥) تقرأ: بقوله أوتقوله أو ماأشبه، فأوّله غير منقوط.

(٦) في الأصل: فقوله.

(٧) الكتاب ٢/٣٧١.

(٨) في الأصل: الصفة.

وأمّا « ضِيزى » فقد بيّن أنّه لايقال: إنّ وزنها « فِعْلَى »[1]، وقد جاء « ضِئزى » بالهمز، وحُكِيَ: ضأزه، في الفعل، فـ« ضِيزَى » شاذّةٌ، ولابدّ[2].

قال الأستاذ أبوعليّ-رحمه الله-: لاتكون من « ضَأزَ »، فتكون « فِعْلَى »، بل هي « ضِيزَى » المحوّلة من « فُعْلَى »[3]، ولهمزها[4] وإن- كان شاذّاً- وجهٌ، ومن ذلك أنّ من العرب من يهمز الواو الساكنة المضموم ماقبلها، فيقول: مُؤْسَى، ومُؤْقِد[5]، فشبّه الياء الساكنة المضموم ماقبلها بها، و[هو][6] شاذّ، والشّاذ[7] الذي له وجهٌ من القياس أولى من أن يقول: إنّها « فِعْلَى » صفة[8].

أمّا قوله: « تَقْوى »[9] فهي من « وَقَيْتُ »، ولاتكون[10] من « القُوَّة » وتكون

---

(١) في الأصل: فعل. وانظر الكتاب ٢/٣٧١.

(٢) يعني: أنّها بالهمز لاتكون محوّلة من ضُئزى، لأنّ الضمّة لاتستثقل مع الواو، وإذا ثبت أنّ ضِئزَى المهموز فِعلى بكسر الفاء، ثبت أنّ ضيزى بالياء فِعلى، وإذا كان كذلك فهو شاذ؛ لأنّ القياس في مثله فُعلى.

(٣) انظر أدب الكاتب ٤٨٠، المقصور والممدود للقالي ١٩١.

(٤) في الأصل: واهمزها.

(٥) من قول جرير:

أحبّ المؤقـدين إليّ مؤسى وجعـدة إذ أضاءهما الوقودُ

وقد سبق تخريجه ٤٢٥.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) في الأصل: فشاذ.

(٨) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب. وقد نقل في ضِيزى لغات، وهي: ضِيزى، وضُوزى، وضِئزى، وضُئزى، وضَيْزَى. وقرأ الجمهور قوله تعالى-النّجم:٢٢-: ﴿ قسمة ضيزى ﴾ بالكسر والياء، وقرأ ابن كثير بالكسر والهمز، وقرأ زيد بن عليّ بالفتح والياء. انظر الإقناع ٧٧٥، إعراب القراءات الشواذ ٢/٥٢٢، ٥٢٣، الدّرّ المصون ١٠/٩٥-٩٧، اللسان (ضيز).

(٩) الكتاب ٢/٣٧١.

(١٠) في الأصل: ولانيكون تكون.

« تَفْعَلَ »؛ لأنّهم[1] قالوا: اتّقَى، ولو كان كذلك لقالوا[2]: اقتوى، فالتاء بدلٌ من واو، والواو الأخيرة بدلٌ من ياء.

وأمّا « شَرْوَى »[3] فـ« شَرْوَى » الشّيء مثله، وأعطيت مايقاربه[4] ويُماثله في المنافع، فكأنّ « شَرْوَى » الشّيء الذي يجوز ويمكن أن يُشرى به.

فإن قيل: فـ« الرَّيّا » التي هي الرّائحة هي اسمٌ ضرورةً[5]، ولايخلو أن يقال: إنّها ممّا عينه ياءٌ ولامه ياء[6]، أو ممّا عينُه واوٌ ولامه / ياءٌ، والأوّل فاسد؛ [٩٠ب] لأنّه ليس موجوداً تركيب « ر ي ي »[7]، فلوكان هذا صحيحاً لأمكن أن يقال: إنّ الياء التي هي لامٌ انقلبت واواً، ولكن قلبتها الياءُ الساكنة قبلها[8]، ولكنّه فاسدٌ لما ذكرنا، فلم يبق إلاّ الثاني؛ لأنّه موجود، نحو « رَوَى يَروِي رِيًّا »، فلِمَ لْم تقلب الياءُ واواً وهي اسم[9]؟

---

(١) في الأصل: لانها.

(٢) في الأصل: لقال.

(٣) الكتاب ٢/٣٧١.

(٤) في الأصل: يقاومه.

(٥) على الشذوذ عند ابن مالك، ومنقول من الصفة عند غيره من النحويين، وهو ماسيقرره المؤلف. انظر ارتشاف الضرب ٢٩٣ (رجب)، شرح الأشموني ٤/٣١١.

(٦) في الأصل: عينها فاء ولامها ياء.

(٧) في الأصل: رايايا. انظر الممتع ٥٧٣.

(٨) قال ابن عصفور في الممتع ٥٧٢، ٥٧٣: « فإن قيل: فهلاّ ادّعي أنّ ريّا اسمٌ، وأنّها في الأصل: رَيْيا، فيكون من باب ماعينه ولامه ياء، ثمّ قلبت اللام واواً فصار: رَيْوَى، ثمّ اجتمع ياء وسبقت إحداهما بالسّكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء! فالجواب أنّ الذي منع من ذلك أنّه لايُحفظ من كلامهم تركيب (ر ي ي) ».

(٩) في الأصل: فلمْ تقلب ياء واواً وهي اسم. قال سيبويه ٢/٣٨٤: « وإذا كانت صفة تركوها على الأصل نحو: صديا وخزيا وريّا، ولو كانت ريا اسما لقلت: روّى؛ لأنك كنت تبدل واوا موضع اللام وتثبت الواو التي هي عين ». وانظر المنصف ٢/١٥٨.

فالجواب: أنّه إن صحّت دعوى ليس في الكلام « ر ي ي »، بعد أن ينظر في الكتب المستوعبة التي يُعرض فيها المستعملُ والمهملُ من التّركيبات: كالمحكم[1] وأمثاله، فيقال: إنّها اسم منقولٌ من الصّفة، وإنّ الأصل في الكلمة أنّها من « الرَّيَّا » التي هي صفةٌ، تأنيث « رّيان »، أي: الممتلئ ماءً، نحو « امرأةٌ رَيَّا »، وهو يستعمل في الممتلئ وفي غير ذلك تجوّزاً بالرّوادف، فكأنّ الرّائحة سمّيت بذلك لامتلائها طيباً، أو نحو ذلك، فهي مسمّاة بالصّفة.

و لم نجد لهذا القلب[2] علّة إلاّ التّعويض من كثرة ماتُقلب الواو ياء، ففعلوا ذلك هنا تعويضاً، حيث كانت لاماً[3]، واللام محلّ التّغيير في « فعل »، و لم يفعل ذلك فيها وهي عين[4]؛ لأنّ العين ليست كاللام؛ لأنّ تغيير الإعراب والنّسب والإضافة إلى نفسك، لايكون إلاّ في اللام، و لم تكن كـ« فُعلى »[5]؛ لأنّ قلب ياء « فُعْلَى » يكون لأجل الضمّة، والضمّة تقلب إليها في نحو « مُوقن »، وغايته[6] أن جاء هذا[7] شاذّاً، بالنّظر[8] إلى القياس[9] [نحو][10] « بِيض »، وهو مثلها، لامثل

(١) في الأصل: كالحكم. والمقصود كتاب المحكَم والمحيط الأعظم لابن سيده.

(٢) يعني قلب اللام واوا في الأسماء نحو: شَروى، وتَقوَى. وسيتحدّث عن المسألة في باب ماتقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٨٨، ٨٩، ٥٩١، ٥٥٢.

(٤) في مثل: عَيْثَى. يعني: لم تقلب واوا.

(٥) في الأصل: كفعل. ويريد به مثل: طُوبى، وكُوسى. ويريد بقوله: و لم تكن كفعلى: ماعينه ياء، نحو: عيثى، يعني: لم تكن عَيثى كطُوبى، فتقلب ياؤها واوا، كما قلبت ياء طوبى واوا، وسيبيّن العلّة.

(٦) تقرأ: وغايه.

(٧) يعني: ماعينه ياء على فَعْلَى، نحو: عَيْثَى.

(٨) تقرأ في الأصل: فالنظر.

(٩) يعني: أنّ رَيّا غاية مايقال فيه: إنّه شاذّ، وإنّما ينظر إلى القياس مثل شروى، وتقوى. والله أعلم.

(١٠) تكملة يلئم بمثلها السياق.

« مُوقِن »؛ لأنّ الياء[1] عين، فكان ينبغي أن تقلب [من الفتحة إلى][2] الكسرة للياء. وجاء هذا الحكم في الاسم دون الصفة؛ لأنّ الاسم أخفّ وأمكن، فاحتمل الثقـــل، والصفة أثقل فلم تحتمله.

قوله: « وصارت (فُعْلَى) هنا نظيرة (فَعْلَى) هناك »[3].

يعني: في المعتلّ اللام.

قوله: « لأنها إذا ثبتت الضمة »[4].

يعني: لأن الضمّ موجبٌ لقلب الياء واوا وليس الفتح كذلك.

قوله: « فكرهوا أن يقلبوا »[5] لآخر[6] الفصل.

يعني: إلاّ لموجب.

قوله: « فإنّما أرادوا أن تحوَّل »[7] لآخره[8].

يعني: إذا كانت عينا إلاّ لموجب.

قوله: « فكان ذلك تعويضاً للواو »[9].

يعني: فكان القلب للفرق مع الموجب عوضاً من قلب الواو ياءً.

---

(١) في الأصل: الواو. ولايتوجّه معها النّص.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

(٤) الكتاب ٣٧١/٢.

(٥) الكتاب ٣٧١/٢.

(٦) في الأصل: الاخر.

(٧) الكتاب ٣٧١/٢.

(٨) في الأصل: الاخره.

(٩) الكتاب ٣٧١/٢. وفي الأصل: فكذلك تعويضا.

هذا باب ما تنقلب[1]
الواو فيه ياء إذا كانت متحركة

قوله: « ذلك لأنّ الياء والواو »[2].

يعني: بمنزلة الحروف المتقاربة المخرج لقربها في الصفات، حيث كانا حرفي علّة، وكلّ واحدٍ منهما لايخلو منهما[3] أو من بعضهما كلمة، وأنّهما يكونان حرف[4] مدّ ولين، ويكونان حرف لين، وهو الذي عناه الإمام بقوله: « لكثرة استعمالهم إيّاهما »[5]. وقرب الصفات معتبر في الإدغام كقرب المخارج، وإذا كان قرب المخارج معتبرٌ، فقرب الصفات اعتباره[6] أشدّ، فلما كان الحرفان[7] متقاربين في الصفات أدغما، ففي « طويتُ طَيًّا »[8] قلبت الواو ياءً على قياس الإدغام؛ لأنّ الثاني لايقلب للأوّل، بل الأوّل للثاني، وفي « سَيِّد » كان ينبغي أن تقلب الياء واوا[9]، لكنه استثقل أن يقلب الخفيف إلى الثقيل؛ إذ مقصودهم بالإدغام الهربُ من ثقل النّطق بمثلين، وهو كمشي المقيّد، والمتقارب يدانيه في العلّة، فلمّا كان ذلك يؤدّي بهم[10] إلى ثقل تركوه، مع أنّ الإدغام في حروف اللسان أكثر من

---

(١) في الكتاب ٢/٣٧١: « ماتقلب ».

(٢) الكتاب ٢/٣٧١ وبعده: « بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة...».

(٣) في الأصل: منها.

(٤) في الأصل: من حرف.

(٥) الكتاب ٢/٣٧١.

(٦) في الأصل: كقرب الخارج واذا كان قرب الخارج اعتباره. انظر الممتع ٦٨٧، ٧٠٩.

(٧) في الأصل: كان قران.

(٨) في الأصل: ففي طربا.

(٩) في الأصل: الواو ياء.

(١٠) في الأصل: يرد بهم.

[٩١أ] حروف الشفة[١]، فحروف الشفة / تدغم في حروف اللسان، ولاينعكس ذلك.

وقد جاء في الإدغام قلب الثاني لعلّة ما، وذلك أنّه إذا اجتمع زائدٌ وأصليّ، الثاني هو الزّائد[٢]، فإنّهم قد يقلبونه للأوّل، نحو « مُظّلم »[٣]، فيمن قاله بالظّاء[٤]؛ محافظة على إبقاء الأصليّ، فكذلك قلب الثاني منهما للأوّل؛ محافظةً على الخفّة، وأن لاتدغم حروفُ اللّسان في حروف الشّفة.

قوله: « فلمّا كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعدها ولاقبلها »[٥].

قوله: « بعدها ولاقبلها[٦] » تقييدٌ للواو، أي: ليس بينها[٧] وهي قبل أو بعد حاجزٌ وبين الياء. وإنّما قال ذلك لأنّ المثلين[٨] أو المتقاربين، إذا فَصل بينهما فاصلٌ، لايُدغَمُ[٩]، بل يُفَكُّ؛ لزوال العلّة الموجِبة للإدغام.

قوله: « وذلك قولك في (فَيْعِل): سَيِّد »[١٠] إلى آخره.

للنّحويين في « سَيِّدٍ » ثلاثة أقوال، ذكَرَ هنا اثنين سيبويه[١١]، والثالث قول

---

(١) في الأصل: الشفعة.

(٢) محرف في الأصل.

(٣) في الأصل: قط لم. انظر التّكملة ٦٢١.

(٤) مظّلم مفتعل من الظلم. ويجوز فيه: مظطلم، ومطّلم بقلب الأوّل والإدغام، ومظّلم بقلب الثاني والإدغام. انظر التكملة ٦٢١.

(٥) في الأصل: حاجزا بعدها ولاقبلهما. وفي الكتاب ٣٧١/٢: « بعد الياء ولاقبلها ».

(٦) في الأصل: بعدهو لاقبلها.

(٧) في الأصل: بينهما.

(٨) في الأصل: لاالمثلين.

(٩) في الأصل: ولايدغم.

(١٠) الكتاب ٣٧١/٢.

(١١) الأوّل: أنّه فَيعِل بكسر العين، وهومذهب الخليل وسيبويه. والثاني: أنّه فَيْعَل بفتح العين، ونسبه ابن جنّي في المنصف ١٦/٢ إلى البغداديين، ونسبه ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٨٥ إلى الفراء. وانظر شرح الملوكي ٤٦٤، الممتع ٤٩٩، شرح الشافية للرضي ١٥٢/٣-١٥٤.

الفرّاء[1]. زعم الفرّاء -رحمه الله- أنّ « سَيِّداً » ونحوه « فَعيل »، اعتلت عينُ « فعيل »[2] منه، كما اعتلّت في فعله، نحو « ساد يسود »، فقدّم وأخّر، وقلبت الواو ياء؛ و[ذلك][3] أنّه ليس في الكلام « فيعِل »، وأنّ « طويلا » شاذّ[4] لم يجئْ على قياس « طال يطول »[5]. وأمّا ما لم يكن على فِعْلٍ[6] فيصحّ نحو « سويق، وعويل »، وشبه ذلك.

فعمدة الفرّاء في هذا القول أنّه لم يجئْ « فيعِل »، والقلب قد جاء، وهو موجود مع أنّ له هنا مذهبا[7] وهو أن يُعلّ كما أعلّ فعله، فقلبوا ليصلوا إلى الإعلال، والقلب ضربٌ منه.

وقول الإمامين -الخليل وسيبويه- أوضح؛ لأنّه الأظهر، ولادعوى فيه، وغاية مافيه أنّه لم يوجد، فإذا ثبت أنّ المعتلّ قد يختصّ بأبنية لاتكون في الصحيح اندحر[8] الاعتراض، وأمكن أن يكون هذا منها، وأن يبقى على ظاهره، ولايدّعى

---

(١) انظر الممتع ٥٠١، شرح الشافية للرضي ١٥٤/٣. ونسب في الإنصاف ٧٩٥ إلى الكوفيّين. وسبق النقل عن ابن قتيبة في الحاشية السابقة أن مذهب الفراء أنه فَيْعَل بفتح العين.

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: طريا اسناد. انظر شرح الشافية للرضي ١٥٤/٣.

(٥) أي: لم يقل فيه: طيّل مثل سيّد بالتّقديم والتّاخير والقلب، وإنّما أبقي على أصله. انظر ماسيأتي ٦٢١.

(٦) يريد: ما لم يكن صفة مشبّهة.

(٧) تقرأ في الأصل: هنا ودماما.

(٨) تقرأ في الأصل: اندحل. ويمكن أن يكون انزحل، لكن لم أقف على انفعل من زحل، ومعناه: زال، أو تنحّى وابتعد. ويمكن أن يكون انحلّ، أي: انفكّ. وماأثبتّه يستقيم به الكلام، ورسمه قريب مما في الأصل..

فيه أنّه مقلوب؛ إذ[1] لم يرد القلب قطّ في « فعِيل ».

قال المؤلّف-رحمه الله-: « كَيْنُونة »[2] لايصحّ أن يكون « فَعْلولة »؛ لأنّه من « كان »، وعينه واو، وهي في « كَيْنُونه » ياء، وليس لقلب الواو فيها وجهٌ، وكذلك لايصحّ أن تكون « فَيْعُولة »؛ لأنّ العين في كان واو، وهي في « كَيْنُونه » على « فَيْعُولة » نون، وإذا بطل هذان القولان لم يبق إلاّ أن تكون « فَيْعَلُولة »[3] حذفت منها العين التي هي واو[4] وهي في الأصل « كَيْوَنُونة »[5] ثمّ قُلبت الواو لأجل الياء ياءً، وأدغمت في الياء، فقيل: كَيَّنونة، ثمّ خفف، كما خفف « سيِّد »[6]، إلاّ أنّ هذا لّما كان أثقل وأكثرحروفاً، كما قال: ليس بينه وبين الغاية[7] -يعني: السباعي- إلاّ حرفٌ، ألزم التّخفيف، [فهو من][8] المختصّ بالمعتلّ؛ لأنّه ليس « فيعلول » في المصادر، وإن كان في غيرها نحو « عَيْضَمُوز وعَيطَمُوس »، و« قُضَاة وغُزاة » وهذا النّحو؛ لأنّه « فُعَلَة »، وليس في جميع « فاعلٍ » « فُعَلَة » في الصّحيح، إنّما هو « فَعَلَة » بفتح الفاء.

---

(١) في الأصل: اذا.

(٢) قال سيبويه ٢/٢٧١، ٢٧٢: « وكان الخليل يقول: سيِّد فَيعِل، وإن لم يكن فَيعِل في غير المعتل؛ لأنّهم قد يخصّون المتعلّ بالبناء لايخصون به غيره من غير المعتل؛ ألاتراهم قالوا: كَيْنُونة ».

(٣) في الأصل: فيعوله. انظر الكتاب ٢/٣٧٢.

(٤) في الأصل: عين.

(٥) في الأصل: كينونه.

(٦) فقيل: سَيْدٌ.

(٧) في الأصل: النيابة. قال سيبويه ٢/٣٧٢: « كذلك حذفوها في كينونة وقيدودة وصيرورة؛ لّما كانوا يحذفونها في العدد الأقلّ ألزموهنّ الحذف إذا كثر عددهنّ وبلغن الغاية في العدد إلاّ حرفا واحدا ».

(٨) هذه أقرب قراءة لها. وهو يريد: أنّ هذا الوزن مختصّ بالمعتلّ.

وأمّا الفرّاء فحَكَى عنه السّيرافيُّ أنّه قال في « كَيْنُونة »: إنّ أصلها « كُونُونة »، على « فُعْلُولة »، ثمّ فتحوه؛ لأنّ أكثر مايجيء من هذا النّوع مصادر ذوات الياء، نحو « صَيْرُورة وسَيْرُورَة »، قال: وأصله « فُعْلُولة » بضمّ الفاء، ولكنّهم كرهوا أن تقلب الياء واواً لانضمام ماقبلها، ففتحوا لتسلم الياء؛ لأنّ الباب لها، ثمّ حملوا ذوات الواو على ذوات الياء فقلبوا الواو ياءً / فقالوا: كَيْنُونة[1]. [٩١ب]

ولايخفى على ذي لُبٍّ فسادُ هذا القولِ، وكثرةُ تهافته[2]، وأنّه وقع فيما منه هَرَبَ؛ لأنّه جعل أصول « كَيْنُونة » « فُعْلُولة »، وليست « فُعْلُولة » في المصادر الصِّحاح، فإنّما يقول: اختصّت بها المعتلاّت، فالذي قال الإمام أولى بلاشكّ لأنّه أيضاً على قوله يكون بناء لم يوجد في المصادر الصِّحاح، فإنّما يقول: اختصّت بها المعتلاّت، فالذي قال الإمام أولى بلاشكّ؛ لأنّه أيضاً على قوله يكون بناءً لم يوجد في المصادر الصّحاح، فإنما[3] وجد في المعتلاّت، وإن كان وُجد في غير المصادر، نحو « عَيْضَمُوز »، وكذلك قال الفرّاء، إلاّ أنّ بينهما مابينهما من حُسن المأخذ، وتخريجها على الأقيسة المطّردة، وبُعد كلام الفرّاء من الأقيسة، وارتكابه الشذوذات البعيدة، على أنّه قد قطعت العرب بما قال الإمام، حكَى أبوالعبّاس[4] عن النّهشلي أنّه أنشده:

ياليتَ إذْ ضمّنا سفينَهْ حتّى يكونَ الوصلُ كيَّنُونَهْ[5]

---

(١) انظر شرح السيرافي ٢٠٩/٦ (خ). وانظر المنصف ١٢/٢، الاقتضاب ٣٣٩/٢، ٣٤٠، الممتع ٥٠٣، شرح الشافية للرضي ١٥٤/٣. ونسب في الإنصاف ٧٩٩ إلى الكوفيين.

(٢) في الأصل: تكافته. يقال: تهافتت الآراء: نقض بعضها بعضا. وتهافت الثّوب: سقط قطعة قطعة.

(٣) في الأصل: فان.

(٤) هو المبرد. انظر الممتع ٥٠٥، شرح شواهد شرح الشافية ٣٩٢.

(٥) انظر المنصف ١٥/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤٧٩، الاقتضاب ٣٤٠/٢، الإنصاف ٧٩٧، اللباب ٤٠١/٢، الممتع ٥٠٥، شرح الشافية للرضي ١٥٢/٣، اللسان (كون)، شرح شواهد شرح الشافية =

قال ابن جنّي[1]: وهذا عند أصحابنا واهٍ جدّاً -يعني: قول الفرّاء- لأنّه لاضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصحّ العين؛ ألا ترى إلى قول الشّاعر:

مُظَاهِرةً نَيًّا عَتيقاً وعُوطَطاً ... فقد أحْكَما خَلْقَاً لها مُتَباينا[2]

فقال: عُوطَطا[3]، فقلب الياء واوا لانضمام ماقبلها، وكان الأصل « عُيْطَطَا »، [فقلبت الياء واواً لانضمام ماقبلها وسكونها، ولم نرهم قالوا: عَيْطَطاً][4]، ففتحوا العين لتصحّ الياء.

وأيضاً فلوكان أصل « صَيْرُورة » « فُعْلُولة » بضمّ الفاء، ثمّ إنّهم كرهوا انقلاب الياء واوا، لوجب أن يكسروا الفاء، كما أنّهم لمّا كرهوا أن تنقلب [الياء واوا][5] في جمع « أبْيَض » لانضمام ماقبلها كسروا الفاء لتصحّ العين، فقالوا: بِيضٌ، ولم نرهم فتحوا فقالوا: بَيْضٌ. وكذلك جميع ماكان مثل هذا؛ ألاتراهم قالوا: مَبِيع، ومَكِيل، وعِصِيّ، ودِلِيّ، ومَقْضِيٌّ، فأبدلوا من الضّمّة في جميع هذا كسرة لتسلم الياء بعدها، وكذلك[6] يجب أن يكسروا أوّل « بينونة »[7] ونحوها على مذهب الفرّاء، كما رأيناهم فعلوا في غير هذا ممّا ذكرته، ومالم أذكره ممّا يجري

.٣٩٢

(١) المنصف ١٢/٢، ١٣ بتصرف يسير.

(٢) انظر الكتاب ٣٧٧/٢، شرح السيرافي ٢٣٢/٦ (خ)، التعليقة ٧٥/٥، المنصف ٤٢/٢، النكت ١٢٠٧، اللسان (عيط). وانظر ما سيأتي ٦٤٩.

(٣) في الأصل: عوطط.

(٤) تكملة من المنصف ١٢/٢.

(٥) تكملة من المنصف ١٣/٢.

(٦) في المنصف ١٣/٢: « وكذلك ».

(٧) في الأصل: كينونة. وماأثبتّه في المنصف، وهو الصواب؛ لأنّه يتحدّث عن ماعينه ياء، وقد ذكر قبل قليل أن ياء كينونة أصلها واو.

مجراه. فأن[1] لم يكسروا، وفتحوا، دلالةٌ على فساد قوله.

فإن قال قائلٌ: لوكسروا لوجب أن يقولوا: صِيرُورة، فيخرجوا من الكسر إلى الضمّ، وليس بينهما إلاّ حاجزٌ ضعيف، وهو السّاكن، فرفضوا الكسر لذلك، وعدلوا إلى الفتح.

قيل: هذا خطأٌ، غيرُ لازم؛ ألاترى أنّهم قالوا: شِيُوخٌ، وبِيُوتٌ، فاستقبلوا الضمّ بكسر[2] من غير حاجز؛ لمّا كانت الكسرةُ عارضةً. فمن هنا لا يمتنع أن يقولوا: صِيرُورة، ونحوها، بالكسر؛ لأنّ الأصل الضمُّ، كما أنّ أصل « بِيُوت » الضمُّ[3].

وقال الفرّاء في « فُعَلَة » [من « قاضٍ »][4]: إنّ أصله « فُعَّل »، إلاّ أنّه حذف إحدى الطّاءين[5]، وعوّض منها التّاء[6]. وهذا فاسدٌ متكلّف.

قال: « وإذا أردت (فَيْعَل) من (قُلْتُ) [قلت]: قَيَّلٌ، فلوكان يُغَيَّرُ شيءٌ من الحركة باطّراد لغيّروا الحركة هنا »[7].

يريد: أنّه ينبغي أن يقال في « فَيْعَل »: قَيَّل، كقولهم: تَيَّحان وهَيَّبان، ولا ينبغي أن يكسروا فيقال: قَيِّل، لو فرّعنا على من يقول في « سيِّد »: إنّ أصله « فَيْعَل »؛ لأنّه قد أقرّ أنّ كسره شاذّ ككسر « بِصْرِيّ »، فينبغي إذا عملنا نحن مثالا

[٩٢أ]

(١) في الأصل: وان.

(٢) في الأصل: فاستثقلوا الضم فكسروا.

(٣) انتهى النّقل من المنصف.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: الصادين.

(٦) في الأصل: الألف. قال الرّضي في شرح الشافية ١٥٤/٣: « وهذا كما قال في قضاة: إنّ أصله قُضّىً كغُزَّىً، فاستثقلوا التّشديد على العين، فخففوا وعوّضوا من الحرف المحذوف التّاء ».

(٧) في الأصل: فلوكان يعتبر...ليغيروا. ومابين معقوفين تكملة من الكتاب ٣٧٢/٢.

أن نُجريه على ماورد من القياس في « هَيَّبان وتَيَّحان » / لا على ماخرج عن القياس، فيظهر في هذا النّوع ضعفُ مذهبهم، وشذوذُه. فبهذا القدر سمّاه مقوّياً[1]؛ وإلاّ فلهم أن يقولوا: وأيّ تقوية في قول من يخترعه؟! بل نكسر وليس قولك أولى من قولنا. والاعتماد بلاشكّ إنما هو علي « هَيَّبان وتَيَّحان »، وما تقدّم من العلل، ولكن هذا موضع يظهر فيه أثر الضّعف، فتدبّره، كأنّه يقول: لوكان ماقالوه قياساً صحيحاً، وقولاً ذاحجّة، لانبغى[2] أن يُكسر هذا، وهذا لا يُكسر، فصعب قولهم.

قوله: « لأنّه الطويل في غير السّماء »[3].

يعني: لأنّه الممتدّ في ناحية الأرض، وذلك نحو « الجبل »؛ لأنّ امتداده إنّما هو مع الأرض، ومثله كلّ ماهو على أربع ويطول يوماً، وما هو ممتدّ نحو السماء فابنُ آدم؛ إذ هو منتصبُ القامة.

قال غيره[4]: وقول سيبويه: الطّويل في غير سماء، كلامٌ شريفٌ، أي: أنّه طويلٌ على الأرض من غير ارتفاع في الهواء، والسّماء كلّ ماعلاك.

قوله: « ليس في غير المعتلّ (فَيْعَلُولٌ) مصدراً »[5].

قال: « مصدراً »؛ لأنّه قد ذكر في غير المعتلّ، وليس بمصدر، وذلك نحو « عَيْضَمُوز ».

قوله: « لأنّ الحركة قد تقلب إذا غُيّر الاسم »[6].

يعني: أنّ التغيير يأنس بالتغيير.

---

(١) قال سيبويه بعد النّص السابق: « فهذه تقويةٌ لأن يُحملَ سيِّد على فَيْعِل ».

(٢) في الأصل: قياس صحيح وقول ذو حجة لاينبغي.

(٣) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٤) لم أقف عليه، وكلامه الآتي لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٢/٢.وفي الأصل: انما غير.

قوله[1]: « ولأنّهم قالوا: هَيَّبانٌ »[2].

يعني: لأنّهم قد جاؤوا بالفتحة في هذا النّوع غير مغيّرة[3] إلى الكسرة أصلا، ولوكان كما يقولون من أنّ « سَيِّداً » « فَيْعَلٌ »، والحركةُ مغيّرةٌ إلى الكسرة، لغيّروا.

قوله: « فإنّما يُحملُ هذا على الاطّراد »[4].

يعني: من ألاّ تُغيّر الفتحة كسرة.

قوله: « وأمّا (فِعْيَلٌ) مثل (حِذْيَمٍ) »[5].

يعني: في الاعتلال فلافرق بينهما أصلاً، ولهذا لم يُفرّق بينهما -رحمه الله- إلاّ بكسر أوّل « فِعْيَل »[6] وفتح أوّل « فَيْعَل ».

قوله: « وأمّا (زَيَّلتُ) »[7].

يعني: أنّ « زَيَّلتُ » « فَعَّلت » من « زايلت »؛ لأنّ معنى « زايلتُ »: فارقت، ومعنى « زَيَّلت »: فرّقتُ، وإذا كان « زيَّلت » من « زايلتُ »، فيمكن أن يكون « فَعَّلت » كما ذكر، إلاّ أنّها مع هذا يمكن أن تكون مع كونها من « زايلت » « فَيْعَلتُ »، ولهذا احتاج أن يُبطله؛ لأنّ مصدرَ « زيَّلت » « تَزْييلا » ولوكانت « فَيْعلت » لكان « زَيَّلةً »، فثبت بهذا أنه « فَعَّلت » لا « فيعلت »؛ إذ لوكان

---

(١) في الأصل: قولهم.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٢.

(٣) في الأصل: معتبرة.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٢.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٢.

(٦) في الأصل: فعل.

(٧) الكتاب ٢/٣٧٢.

« فيعلت » لم يكن مصدره « تَفْعِيلا »، ولكان[1] « فَيْعَلة ».

قوله: « وأمّا (تَحَيَّزت) فــ(تَفَيْعَلتُ) »[2].

يعني: أنّها من « حاز يحوزُ »[3]، فلوكانت « تفعّلت » لكانت « تحــوَّزت »، و« التّحيّز » « تَفَيْعُل »، ولوكان[4] « تَفَعُّلاً » لكان « تَحَوُّزاً ».

قوله: « وأمّا (صَيُودٌ وطَوِيلٌ)، وأشباه ذلك »[5].

يعني: أنّهم لم يقلبوا الواو ياءً لاجتماعها مع اليــاء ويــدغموها في اليــاء؛ لتحرّك المتقدّم منهما[6]، والمتقاربان إذا تحرّك المتقدّم منــهما، وكانــا في كلمــةٍ، فإنّهما لايصحُّ فيهما الإدغام أصلاً، وإذا لم يصحّ في المتقاربين الإدغام مــع تحــرّك المتقدّم منهما، فأحرى بأن لايكون في الواو والياء؛ لبعدهما في المخرج.

قوله: « فإذا لم يكن الأوّل ساكناً لم يصل إلى الإدغام »[7].

هذا تعليلٌ آخرُ لامتناع الإدغام في « طَوِيل وصَيُود »، ومعناه: أنّه إذا تحــرّك المتقدّم منهما، وكان الثّاني ساكناً، لم يصحّ الإدغام أصلاً، وإذا لم يصــحّ الإدغــام مع سكون الثّاني لا تصل إليه الحركة، وإذا كان هذا في المثلين يقلّ كان أحــرى ألاّ يكون في الواو والياء.

[٩٢ب]

قوله /: « ولم يُجيزوا (وَدَّ) »[8].

---

(١) في الأصل: ولوكان.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٣) في الأصل: يحيز.

(٤) في الأصل: كانت.

(٥) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٨) الكتاب ٣٧٣/٢.

في « يَفْعَل » من « وتَدَ يَتدُ ». يمنعَ ذلك مامنع « وتد » الماضي، وزيادة أنّــه قد حذف منه وغُيِّر، وهم يكرهون توالي الإعلالات والتّغييرات[(١)].

قوله: « وكانت الياء والواو أجدر »[(٢)].

إنّما كان بَعُد[(٣)] لأنّ التّقارب أصل وضعه فيما تقارب مخارجُهــا، ثمّ بعْــد ذلك لحظ التّقارب في الصّفات تشبيها به.

قوله: « فلمّا لم يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدةً »[(٤)].

يعني: لم يصلوا إلى الإدغام في المتقاربي المخرج؛ [لأنّــه][(٥)] إذا كــان الأوّل متحرّكاً لم يصلوا إلى القلب والإدغام.

قوله: « و(فَوْعَلٌ) من (بِعْت بَيَّع) »[(٦)].

إن قال قائلٌ: كيف أعلّوا « فَيْعَلا » مــن « قلــت »، و« فَــوْعَلا »[(٧)] مــن « بعتُ » بالإدغام، والإعلال فيهما مؤدٍّ إلى الالتباس، ومن شــأنهم ألاّ يُــدغموا في المتقاربين أصلاً إذا كان الإدغام يؤدّي إلى الالتباس؟ وسيأتي بيان هذا إن شــاء الله تعالى.

فإنّ الجواب أن يقول: إنّهم أعلّوهما بالإدغام، وإن كان كما ذُكر يؤدّي إلى

---

(١) قال الفارسي في التعليقة ٥/٥٩: « يريد في يفعَل من وتد؛ لأنّ وتد مثل وعد، فالفــاء تنحــذف في يفعل، ولم تدغم التاء في الدال وإن تقاربا لتحرّك التاء ».

(٢) الكتاب ٢/٣٧٣ ونصّه: « فكانت الواو والياء أن لايُفعل بهما مايُفعل بمُدَّ ومَدَّ لبُعد مابين الحرفين، فلمّا لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدةً لم يقلبوا وتركوها على الأصل كما تُرك المشبّه ».

(٣) في الأصل: يعد.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٣.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٣.

(٧) في الأصل: فيعل من قلت وفوعل.

اللبس، لمّا كانت الياء والواو أختين لقربهما، فكانا بذلك كأنّهما حرفٌ واحدٌ، وكان البناءان كأنّهما بناءٌ واحدٌ، فكان ذلك بالنّظر إلى هذا غيرَ مؤدٍّ إلى اللبس.

قوله: « ومثل ذلك قولهم: رُوْيا ورُوْيَة ونُوْيٌّ لم يقلبوها -إلى قوله-: فهي في (سُوْيِرَ) أجدر أن يدعوها؛ لأنّ الواو تُفارقها إذا تركت (فُوْعِلَ)، وهي في هذه لاتفارق إذا تركت الهمزة »[1].

قال بعض المفسّرين[2]: هذا مشكلٌ؛ لأنّ الهمزة هنا نظير الألف، هما الأصل، فأنت إذا تركت هنا الألف عدلت إلى الواو، وكذلك هنا إذا تركت الهمزة عدلت إلى الواو[3]، فالواو في الموضعين فرعٌ. فقوله[4]: « لأنّ الواو تفارقها إذا تركت (فُوعِل) »، يقال له: والواو تُفارق « رُوْيَة » إذا همزت، وقوله: « إذا تركت الهمزة »، يقال له: وكذلك الواو لاتفارق إذا تركت الألف.

نعم، لو عُكس هذا فقيل: إنّ الواو في « سُوْيِرَ » أقعد[5] من « رُوْيَة »؛ لأنّ الواو في بنية المفعول لازمةٌ لاتنتقل فيه ألفا، وإنّما تنتقل إذا أردت غير هذا المعنى، بخلاف « رُوْيَة » التي تنتقل الواو في هذه البنية بعينها، والمعنى واحد.

فإن قيل: تبدل الألف واوا، إنّما هو في موضع ما، على معنى ما، يستدلّ على كلّ حال، فكان أقوى[6].

قيل: هذا لايصحّ لأنّك إذ صغّرته أو كسّرته-أعني: قويا[7]- لم يقلب؛

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٣ وفيه: « هذه الأشياء لاتفارق ».

(٢) لم أقف عليه، ولاعلى الكلام الآتي في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) في الأصل: بقوله.

(٥) في الأصل: ابعد.

(٦) كذا ورد النص، و لم أفهمه، وفيه أن الألف تبدل واوا، والكلام السابق على قلب الواو ألفا.

(٧) كذا في الأصل، والكلام فيما سبق على: رويا وروية، كما لايخفى.

وذلك لفقدان العلّة كما في « ساير » إنّما يقلب إذا أريد فِعْل المفعول لوجدان العلّة فيها فقط، وفقدانها فيما عداها.

وأمّا تفريقه بين « رُؤْيَة » وبين « سُوْير » بما ذكر فواضح، وهذه علّة حسنةٌ مع السّماع الوارد.

قال السّيرافي[1] -رحمه الله-: إن اعتُرض بمثل « مَغْزُوّ »، فالجواب أنّ واو « مَغْزُوّ »، لم تفارق[2] قط لام الفعل، وهي الواو الثانية، فلم يحصل فيها مدّ يذهبه الإدغام، و« سُوِيرَ » قد حصل فيه مدٌّ يُذهبه[3] الإدغام، وكذلك « قُوول »[4] في « قاول وساير »، وإنّما انقلبت الواو عن الألف للضمة.

قوله: « وسألت الخليل -رحمه الله- عن (سُوِير)- إلى قوله- ولابأصل »[5].

يعني: أنّهم لم يقلبوا الواو هنا ياء لاجتماعها مع الياء وهي متقدّمة ساكنة لّما كانت عارضة للضمّة التي قبلها وكانت غير لازمةٍ، فلم يُعتدَّ بها لذلك واعتدّ[6] بالأصل / والأصل لا إدغام فيه، فلم يدغموا هنا. [٩٣أ]

وعلل سيبويه بهذا لّما كان مذهبُه في فِعْلِ بناء المفعول أنّه مغيّر من فِعْل بناء[7] الفاعل، وفي هذا الموضع من كلامه نصٌّ منه على أنّ هذا الذي ذكرته عنه مذهبه[8]، وهو القياس؛ لأنّ المفعول لايتصوّر فيه مفعوليّة أصلا إلاّ بوقوع فعل فاعل به،

---

(١) انظر شرح السيرافي ٦/٢١٧ (خ) والكلام بمعناه.

(٢) في الأصل: يفارق.

(٣) في الأصل: فيه ساير. وبما أثبته يستقيم الكلام.

(٤) في الأصل: قول.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٣.

(٦) في الأصل: واغتر.

(٧) في الأصل: بنات.

(٨) الكتاب ٢/٣٧٣.

وإذا كان الأمر هكذا فسيكون فعل الفاعل أولى في الرّتبة، وفعل المفعول ثانٍ عنه[1].

ولولا أنّ مذهب سيبويه هذا الذي ذكرت لعلّل بما يعلل هؤلاء، لايقول: بأنّ « فُعِل » مغيّر، وذلك أنّهم يقولون: إنّ التّصحيح هنا إنّما هو بالحمل على المعنى -في « سُوِير »[2]- وذلك أنّ المعنى كالمعنى في « سايَر »، فلم يُعلّ بالحمل عليه هذا كما لم يعلّ « عَوِر »؛ هو معنى « اعوَرّ ».

وأمّا « سُويرَ » فليس بمعنى « سايَر »؛ لأنّ هذه بنية المفعول وهذه بنية الفاعل، فقد صرح[3] بأنّ حمل الفرع على الأصل إذ هما مغيّران[4]. وأمّا عَوِر واعورّ فبمعنى[5].

قال صاحب الكلام الأوّل: سمعت الأستاذ أباعليّ بن عبد المجيد[6]-رحمه الله- يعلل بهذا[7] بأن يقول: إنما لم يدغموا في « سُويرَ » لئلاّ يلتبس « فُوعِل » بـ« فُعِّلَ ».

وهذا التّعليل صحبته -رحمه الله- فيه غفلة؛ وذلك أنّ العرب لم تعتدّ بهذا

---

(١) يعني: لم تقلب الواو ياء وتدغم؛ لأن سوير محمول علىساير، فكما لاتقلب في ساير لاتقلب في سوير.

(٢) يعني: أن التصحيح في سوير إنما هو بالحمل على المعنى. والله أعلم.

(٣) يعني: سيبويه. والله اعلم.

(٤) في الأصل: غيران.

(٥) تقرأ في الأصل: فهومو. وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله. والؤلف بهذا يريد نقض التعليل السابق، وأن سيبويه صرح بأن بنية المفعول محمولة على بنية الفاعل. والله أعلم.

(٦) أبوعليّ عمر بن عبد المجيد بن عمر الرُّنْدي [ت: ٦١٦] كان إماماً في القراءات والعربية. أخذ عن السهيلي. من مصنفاته: شرح الجمل للزجّاجي، وردّ على ابن خروف منتصرا لشيخه السّهيلي. انظر إشارة التّعيين ٢٤٠، غاية النهاية ١/٥٩٤، بغية الوغاة ٢/٢٢٠.

(٧) يعني: التعليل الآتي.

القياس [خوف][1] اللبس؛ لَمَا قدّمت من أنّ الياء والواو أختان، يدلّ على ذلك أنّهم يقولون في « رُويَا »: رُيَّا، فيدغمون[2].

قال أبوالفتح[3]: من أدغم في « رُويا ورُويَة »[4] فإنّما [أجرى][5] غير اللازم مجرى اللازم، وهو على التخفيف القياسي، هذا هو المشهور عن أصحابنا إلاّ أبا الحسن فإنّه كان يقول: إنّ من قال: رُيَّا، فأدغم[6]، لم يجئ به على التّخفيف القياسي، بل[7] قلب الهمزة قلباً على حدّ « أخْطَيْتُ وقَرَيْتُ وتَوَضَّيْتُ ». واستدلّ بقول بعضهم: رِيَّا[8] ورِيَّة، فكسَرَ الأوّل[9] كما يكسُرُه في قولهم: قَرْنٌ ألْوى، وقُرُونٌ لِيٌّ، ولوأراد التّخفيف القياسي لترك الواو مضمومةً، ولكنّه قلبه قلباً على غير التّخفيف القياسي.

قال أبوعليّ: وقد يمكن أن يكون من كسر الرّاء فقال: رِيَّا ورِيَّة، على مذهب التّخفيف القياسي، ولكنّه لّما قلب الواو ياءً لإجرائه إيّاها مُجرى اللازمة، شبّهَ بما لا أصل له في الهمز، فكسر الرّاء كما كَسَرَ اللام من « لِيّ » جمع « ألْوَى ».

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) قال سيبويه ٢/٣٧٤: « وقال بعضهم: رُيَّا ورُيَّة، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست ببدل من شيء، ولايكون في سوير وتبويع لأن الواو بدل من الألف، فأرادوا أن يمدوا كما مدوا الألف، وألاّ يكون فوعل وتفوعل بمنزلة فُعِّل وتفعّل ». وأبوعلي الرندي كما نقل عنه المؤلف اقتصر على القسم الأخير من التعليل، فلهذا انتقده.

(٣) انظر المنصف ٢/٣٠ بتصرف.

(٤) في الأصل: وريه.

(٥) تكملة من المنصف ٢/٣٠.

(٦) ذكرت هذه اللغة في الكتاب ٢/٣٧٣، الأصول ٣/٣٠٦، المسائل البغداديّات ٩٢.

(٧) في الأصل: بان.

(٨) في الأصل: رويا.

(٩) في الأصل: الاولى.

قال أبوالفتح: ففي « رُؤْيا ورُؤْية » على هذه الصفة أربع لغات: رُؤْيا، ورُؤْية، بالتّحقيق، ويتبعها: رُويا ورُية، بالتّخفيف[1]، ويتبعها: رُيًّا ورُيَّة، بالإدغام وضمّ الرّاء، ويتبعها: رِيًّا ورِيَّة، بالإدغام وكسر الرّاء[2].

وأمّا « دِيوان » فلم يُعلّ ولم يُدغم، وعلّته أنّهم إنّما هربوا بالقلب -قلبها ياء- من الإدغام وثقله، [والأصل][3] « دِوَّان »، فهربوا من الإدغام والواوين إلى أن قلبوا إحداهما كما فعلوا في « تَظَنَّيتُ »، فلوا أدغموا لكان نقض الغرض، ولكان خَلْفاً، لأنّهم[4] كانوا يتكلّفون القلب، ويقعون فيما هربوا منه. والإمام لم يصرّح بهذا التّعليل، ولكنّه مُخرَجٌ من كلامه[5].

---

(١) في الأصل: ويتبعها وريا بالتخفيف.

(٢) انتهى النّقل من المنصف.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: لاكنهم.

(٥) قال سيبويه ٣٧٣/٢: « ونحو هذه الواو والياء في سُويرَ وبُويعَ واو دِيوان؛ وذلك لأنّ هذه الياء ليست لازمة للاسم كلزوم ياء فَيْعل، وفَيْعَال، وفِيْعَل، ونحو ذلك، وإنّما هي بدلٌ من الواو كما أبدلت في قِيراط مكان الرّاء؛ ألاتراهم يقولون دُوَيْوِن، في التّحقير، ودَوَاوِين، في الجمع، فتذهب الياء، فلمّا كانت كذلك شُبّهت هذه الياء بواو رُويَة، وواو بُوطِرَ، فلم يغيّروا الواو كما لم يغيّروا تلك الواو للياء، لوبنيتها- يعني ديوان- على فِيْعال، لأدغمت، ولكنّك جعلتها فِعَّال، ثمّ أبدلت كما قلت: تَظَنَّيْتُ، ولذلك قلت: قراريط، فرددت وحذفت الياء، وهي من بعت على القياس لوقيل: بِيَّاع، بإدغام؛ لأنّك لاتنجو من ياءين ».

[٩٣ب]

هذا باب مايكسَّرُ عليه الواحد مِمّا ذكرنا / في الباب الذي قبله ونحوه

إذا ورد جمعٌ على مثال « مَفاعِل »، وقد اكتنف ألفَه واوان، أوياءان، أو واوٌ وياء، وليس بين ألف الجمع والطّرف إلاّ حرفٌ واحدٌ، وهو واوٌ أو ياء، كما ذكرنا، فإنّ الخليل وسيبويه يريان[١] قلب الحرف الذي بعد الألف همزةً، فيقولان في جمع « فَوْعَل » من « بعتُ وقلتُ »، و« فَيْعَل » منهما: قوَائل وبوَائع، [وقيائل، وبيائع][٢]، وأصل هذا كلّه « قوَاول، وبوَايِع، وقياول، وبيايع »، فلمّا وقعت الألف بين حرفي علّة، وهي شبيهةٌ بهما، والثّاني من حرفي العلّة يلي الطّرف، وذلك ممّا يُضعّفه، هربوا من ذلك إلى الهمزة، ولايفصلان بين الواوين، والياءين، أو الياء والواو[٣]، خلافا لأبي الحسن[٤].

وأصل هذا التّغيير إنّما هو لِمَا اجتمعت فيه واوان نحو « أوائل »، وأصلها « أواول »[٥]، فلمّا اجتمعت الواوان وليس بينهما إلاّ الألف، وهو حرفٌ كالنَّفَس ليس بحاجز حصين، ووليت[٦] الأخيرة من الواوين آخر الكلمة، همزوا كما يهمزون الأوّل من الواوين، إذا وقعتا في أوّل الكلمة، نحو جمع « واصل »

---

(١) في الأصل: يان.

(٢) تكملة من المنصف ٢/٤٤.

(٣) النص من أوله إلى هنا انظره في المنصف ٢/٤٤.

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٧٣، ٣٧٤، المقتضب ١/٢٦٣، ٢٦٤، المسائل البغداديّات ٨٧، شرح التصريف للثمانيني ٤٩٢، ٤٩٣، اللباب ٢/٤٠٦، شرح الملوكي ٤٨٦-٤٨٨، شرح الشافية للرضي ٣/١٣٠-١٣٢. وسيوضح المؤلف مذهب الأخفش.

(٥) في الأصل: الواو.

(٦) في الأصل: وليت، بواو واحدة.

« أواصِل »، ثمّ شبّهوا الياءين، والياء والواو، بالواوين؛ لأنّ فيهما[1] ما في الواوين من الاستثقال، فهمزوا لذلك.

وأمّا أبوالحسن -رحمه الله- فكان لايرى الهمز الأوّل[2] إلاّ أن يكتنف الألف[3] واوان، نحو « أوائل »، وأصلها « أواول »، وكان يقول في جمع « فَيْعَل » من « قلت »: قَياول، وهكذا يفعل مالم تجتمع واوان.

ويدلّ على صحّة مذهب الخليل، وأنّ الهمز هو القياس، ماذكره أبوعثمانَ المازنيّ عن الأصمعي، وقد سأله عن « عَيِّل »، كيف تكسّره العرب؟ فقال: عيائل، ويهمزون كما يهمزون في الواوين[4].

قال أبوالفتح[5]: فإن قال قائلٌ منتصراً لأبي الحسن: همزهم « عَيائل » من الشّاذّ، فلاينبغي أن يقاس عليه!

قيل: إنّما كان يكون هذا شاذّا لوكنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع، ثمّ رأيتهم وقد همزوا « عيائل »، فبهذا كان يمكن أن يقال: إنّ همزه شاذٌّ، فأمّا و لم نرهم صحّحوا نظيره تصحيحاً يكثر[6]، وفي الياء مافي الواوين من الاستثقال في كثير من المواضع، فليس لك أن تحكم بشذوذه، فإذا جاء السّماع

---

(١) في الأصل: فيها.

(٢) المراد بالهمز الأوّل ماذكره في همز الواو ماقبل الأخيرة في أوائل، ويكون الهمز الثاني همز الأولى في أواصل.

(٣) في الأصل: الاول.

(٤) النص من قوله: وأصل هذا التغيير، إلى هنا، انظره في المنصف ٢/٤٥. وانظر المسألة وحكاية المازني عن الأصمعي أيضا في المسائل البغداديّات ٨٧.

(٥) انظر المنصف ٢/٤٥، ٤٦.

(٦) « تصحيحا يكثر » ليست في المنصف، وقد اثبت محققوه في الحاشية عن إحدى نسخه « تصحيحا » فقط، وهذا يدلّ على صحّة مافي الأصل، فإنّ « تصحيحا » بدون « يكثر » حشوٌ.

بشيء وعضده القياس، فذلك مالانهاية وراءه، ولامدفع فيه[1]، وسبيل من طعن فيه سبيل من طعن في رفع الفاعل، وهذا مالايقول به احد[2].

ومعنى تعليل سيبويه: أنّه لمّا اعتلّت العين هنا[3]، يعني: في « سَيِّد » ونحوه، وهي عين بعد حرف علّة، كان نظير اعتلال العين بقلبها همزة بعد الألف في « قائل »، وكما[4] أنّ « قائل »[5] إذا جمع تثبت الهمزة في الجمع كما تثبت في المفرد فكذلك قلبت هنا العين بعد ألف الجمع لمّا كان المفرد قد أشبه مفرد « قائل ».

وهو بمعنى قوله: « ولم يكن ليعتلّ بعد ياء زائدة في موضع ألف، ولايعتلّ بعد الألف »[6].

أي: لم يكن المفرد تعتلّ فيه العين بعد حرف مدّ، فيكون مشبّها بمفرد « قوائل »، ولايحمل عليه الجمع.

وقوله: « ولو لم يعتلّ لم يهمز »[7].

لايعني: أنّ كلّ واو كانت عينا في هذا لم تعتلّ في المفرد لاتعتلّ في الجمع[8]، فإنّه خَلْفٌ منقودٌ بما قُدِّم من همز « فواعل »[9] من « عَورت وصَيدت »[10]، وإن كان مفردها لايعتلّ نحو « صايِدة وعاوِرة »، وإنّما يعني أنّ هكذا فعلت العرب في

---

(١) « ولامدفع فيه » ليس في المنصف.

(٢) انتهى النّقل من المنصف.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٧٤.

(٤) في الأصل: كما. بلاواو.

(٥) كذا من دون إعمال أنّ فيه، إبقاء على حكايته في الكتاب ٢/٣٧٤.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٤.

(٧) في الأصل: او لو لم يعتل لم يهمز. انظر الكتاب ٢/٣٧٤.

(٨) في الأصل: لم يعتل في المفرد لم يعتل في الجمع.

(٩) في الأصل: فاعل.

(١٠) في الأصل: وصورت.

[٩٤أ] هذا النّحو / لّما لم تقلب في المفرد لم تقلب في الجمع، نحـو « ضَـيْوَن وضَـيَاوِن »، لأنّه القياس، وإنّما أراد يُخبرك[١] أنّ ما لم يعتلّ من « فَيْعَل » لم همزه العـرب في الجمع، لا أنّه القياس.

وقد ألزم أبوالعبّاس المبرّد الإمام المناقضة بين قوله: « لأنّك تقـول في قـول العرب:

قد عَلِمَتْ ذاكَ بناتُ أَلْبَبِه[٢]

لوجُمِعَ لقيل: بنات ألابِّه، و لم يُقَل: بنات ألابَبِه؛ لأنّ القيـاس في الواحـد الإدغام، فإذا جُمِعَ حُمِلَ على القياس؛ لأنّه إذا خرج الشّيء عن القياس في موضـع، فلاينبغي أن يَخرُجَ في كلّ موضع، وبين قوله في جمع « ضَيْوَن »: ضَياوِن[٣].

ولايخفى فسادُ هذا الإلزام؛ فإنّه لو لم يُسمع « ضَياوِن »، ولكنّه قالـه علـى القياس، فحيثئذٍ كان يكون الإلزام صحيحاً، وأمّا إذ « ضياون »[٤] مسـموع، فمـا يقال والعرب قد شذّت فيه كما شذّت في مفرده [إلاّ][٥] ليُخالفَ العـربُ. قـال الأعلم: « حكى ذلك أبوزيد وغيرُه من أهل اللغة »[٦]. وحكاية سيبويه–رحمـه الله– في قوله: « كما قالوا: ضَيْوَن، وضَياوِن »[٧] تقتضي أنّها حكايةٌ عن العـرب، وهـو الغاية.

---

(١) هذه أقرب قراءة لها، ولعلّ « أنْ » ساقطة.

(٢) سبق تخريجه ٥١٧ ورواية الكتاب ٦١/٢: « بنات ألببِ ».

(٣) انظر الكتاب ٦١/٢، ٣٧٤. وانظر المسألة ورأي المـبرد في الأصـول ٣٤٧/٣، النّكـت ١٢٠٤، ١٢٠٥.

(٤) في الأصل: ادرضياون.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) النّكت ١٢٠٥.

(٧) الكتاب ٣٧٤/٢.

وأمّا تعليل ماعينه[1] واوٌ، وأعلّ إذا جُمعَ وانقلبت عينُه همزةً، فعلّةٌ أخرى، وهي أنّه اكتنف[2] فيه ألف الجمع حرفا علّة، والألف حاجزٌ غير حصين، فيجيء كأنّه يجتمع واوان، أو ياءان، أو واوٌ وياء، وذلك مستثقلٌ، مع قربها من الطّرف، ووقوعها بعد ألف زائدة، فهربوا من هذا الثّقل بقلبها همزةً، حملا على الواو والياء المتطرّفة التي قبلها ألفٌ زائدة[3] كما قلبوا واوي « صُوَّم » بالحمل على واو « عُتوّ »[4] جمعا. وهذه العلّة تشمل جميعَ هذا[5] الباب، وماقَدَّم خاصّ بمثل « سَيِّد »، فقدّمه ثمّ أتى بما يعُمُّ.

وقوله: « كما اتّفقتا »[6].

يعني: الياء والواو.

« في حال الاعتلال، وترك الأصل »[7].

يريد بقوله: « وترك الأصل »: للبقاء على الأصل، أي: تركه على أصله لم يُعلّ. ويريد في مثل « صَيِدتُ وعَوِرْتُ »، أي: اتّفقا في الاعتلال، وتركه. ويعضد هذا الفهم قوله: « فلمّا كثرت موافقتُها لها في الاعتلال والخروج عن الأصل »[8]. ورواية « عن » في موضع « على »، يكون عليها قد جعل الاعتلال أصلاً في هذا -أعني: عين « صَيِدْتُ »- فجاء غير معتلٍّ إذا كان خارجاً عن الأصل، ويكون

---

(١) في الأصل: واما تعليل ماعدى ماعينه. وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٢) في الأصل: اكتنفت.

(٣) كواو سماء، وياء رداء.

(٤) فقالوا: صُيَّم فأجروها مجرى عُتِيّ. انظر الكتاب ٢/٣٧٤.

(٥) في الأصل: هذه.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٤.

(٧) الكتاب ٢/٣٧٤.

(٨) الكتاب ٢/٣٧٤.

قوله: « وترك الأصل ». أي: مطروح الأصل الذي هو الاعتلال.

هذا باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا

قوله: « لأنّ كلَّ شيء من الأوّل هُمِزَ على اعتلال فِعلِه أو واحدِه »(١) الفصل.

إنّما قال ذلك، وإن كان في الباب ما لم يعتلّ واحده ولافعلُه ويُهمز لهذه العلّة، نحو « عَوائر »، جمع « عايرة »، و« صوائد »، جمع « صايدة »؛ لأنّ الأكثر ماذكر، وإنّما يَخرجُ من الباب « عوائر وصوائد »، جمع [« عايرة](٢) وصايدة »، وماعداه فإنّما هو ما اعتلّ مفردُه كـ« سيّد »، أوفعلُه وإن لم يعتلّ مفردُه كـ« قَوْل وبَيْع » وشبهُه.

وقوله: « فالمعتلّ الذي هو أقوى وقد منعه أن يكون آخر الحرف حرفان أقرب من البيان والأصل له ألزم »(٣).

قال(٤): وفي كتاب الأستاذ أبي عليّ -رحمه الله- العتيق المقروء على الرّباحيّ(٥): « أقرب من البيان والأصل إذا ألزم ».

فالرّواية الأولى واضحة، أي: لمّا صحّت / الواو في « شقاوة » لم تكن طرفاً؛ لأنّ [تاءَ التّأنيث حرفٌ](٦) الإعرابِ انتقل إليها وصارت الطّرف، فأحرى [٩٤ب]

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٥.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٤.

(٤) أي: المؤلف. أو سقط اسم القائل الذي ينقل عنه المؤلف.

(٥) قال الرعيني في برنامجه ٨٣، ٨٤ حين تكلم على قراءته لكتاب سيبويه على الشلوبين: « ووردت كتابي على كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى ». وأبونصر تلميذ الرباحي، وعنه أخذ الكتاب. وقد تكلمت على رواية الرباحي والرواة عنه في الفصل الثاني من الدراسة.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أن تصحّ هنا؛ لأنّه منعه عن الطرفيّة حرفان، وفي ذلك حرفٌ، فالبيان والأصل له ألزم.

وعلى الرّواية الأخرى، فيكون معناه هذا وزيادة، أي: البيان في هذا أولى لما تقدّم من أنّ الحائل هنا بين أن يكون حرفُ العلّة طرفا حرفان، وهناك حرفٌ واحدٌ، مع لزوم هذا الحائل، وعدم ذلك؛ لأنّ تاء التّأنيث ليست الكلمة مبنيّةً عليها، هذا أصلها فإن جاء شيء فخارج[1]. فتدبّره.

قوله: « كما قويت الواو في (أُخُوَّة وأُبُوَّة) »[2].

السّيرافي[3] -رحمه الله-: يعني: « أُخُوَّة وأُبُوَّة » جمع « أخٍ وأبٍ »، كـ« عُمُومةٍ وخُؤولةٍ »؛ لأنّه هو الذي يُعلّ لاالمفرد، و« أُخُوَّة وأُبُوَّة » قد يكونان مصدرين كقولك: أخٌ بيّن الأُخوّة، وأبٌ بيّن الأبُوّة، وقد يكونان جمعين، والذي قصده سيبويه -رحمه الله- الجمع.

---

(١) في الأصل: مخارج.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٥.

(٣) انظر شرحه ٦/٢٢٠، ٢٢١ (خ) بتصرف.

هذا باب فُعلَ من
فَوْعَلتُ من قُلتُ وفَيْعَلت من بِعتُ

قد تقدّم أنّ الواو لاتدغم في « فُوعِل »؛ لأنّها منقلبةٌ من ألف « فاعَـــل »[1]، ولغير ذلك ممّا تقدّم.

ثمّ نظرنا [إلى][2] « فُعِلَ » من « فَيْعَـــلَ وفَوْعَـــلَ »، هـــل ينبغـــي أن يُعـــلّ بالإدغام كما أعلّ [فِعْلُ][3] الفاعل[4] فأيّد في ذلك بفارقٍ لـــ« فوعـــل »- أعـــني: في أنّ فِعْلَ الفاعل منه مدغم، بخلاف « سايَر » فِعْلُ فاعِـــل « فُوعِـــل »[5]- فكـــان ينبغي أن يُعلّ بالإدغام. ولكن لمّا كانت هـــذه الـــواو في « فَيْعلـــتُ » الصّـــحيح العين، و« فَوْعَلت » الصحيح العين[6]، تبقى ولاتُقلـــب، ولاموجـــب لإعلالهـــا[7]، فتجيء [« فُوعِل » منه][8] كـــــ« فُوعِـــل » مـــن « قاتَـــل »[9]، فلمّـــا اســـتوى صحيحاهما[10] استوى معتلاّهما[11]، فكان لفظ « فُعِلَ » مـــن « فَوْعَـــلَ وفَيْعَـــلَ »،

(١) يعني: في سُوير من سايَر. انظر الكتاب ٢/٣٧٣. وانظر ماسبق ٦٢٣ فما بعدها.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) يعني: فَيْعَلَ وفَوْعَلَ.

(٥) يعني: سُوير.

(٦) يعني: بَيْطَرَ وصَوْمَعَ. انظر الكتاب ٢/٣٧٥، ٣٧٦.

(٧) في الأصل: لاعلالهما.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٩) في الأصل: قايل. والمقصود أنّ فوعل من بيطر وصومع بُوطرَ وصُومِعَ كقُوتِل من قاتل.

(١٠) في الأصل: صحيحاها.

(١١) يعني: لمّا استوى بَيْطرَ وصَومعَ وهما صحيحا العين مع قاتَل وهو صحيح العين، في البناء للمفعـــول، استوى بَيَّعَ وقَوَّلَ وهما معتلاّ العين مع وهو سايَر معتلّ العين، في البناء للمفعول، وإن لم يســـتو الصّـــحيح =

ولفظ[1] « فُعِل » من « فاعَل » في المعتلّ واحداً[2] كما كـــان اللفـــظ في الصَّـــحيح واحداً، بخلاف [فِعْل][3] الفاعل فإنّه لم يكن صحيحُه يوافق لفظ صحيح « فاعَـــل » حتّى يوافق معتلُّه معتلَّه[4]؛ فلذلك فارقَ فعل المفعول فعل الفاعل[5]، وفُـــرِقَ بينـــه وبين « فَعَّلت »[6]؛ لأنّ العينين من الفعل إذا اجتمعتا لم تفارق إحـــداهما الأخـــرى، ولاتكون إلاّ مدغمة، صحيحةً ومعتلّةً[7].

فإن قيل: هذا إنّما يطّردُ في « فُعِلَ » من « فَيْعَلَ وفَوْعَلَ »، وأمّـــا « فُعِـــلَ » من « فَعْوَلَ »[8] فليس « فُعِلَ » من الصحيح منه يوافـــق « فُعِـــلَ » مـــن « فاعـــل » الصحيح، حتّى يوافق معتلّه معتلّه؛ لأنّك إنّما تقول فيه: جُهْـــوِرَ، فلـــيس يكـــون كـــ« قُوتِلَ ».

فيقال: حُملت على « فَوْعَلَ »؛ لأنّه ليس بينهما إلاّ تقدّم الـــواو وتأخيرهـــا، وواوها لايلزم أن يلتقي مع حرف علّة كما هي في هذا -أعني: فَوعلَ- فحملـــت، وعُمل فيها مايعمل في الصّحيح، وفُرق بينها وبين فُعل التي يلزم فيهـــا التّضـــعيف، وأن يكون مابعدها من جنسها.

والمعتلّ في البناء للفاعل.

(١) في الأصل: وفيعل من لفظ.

(٢) في الأصل: واحد.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) يعني: أنّ بَيْطَرَ وصَوْمَعَ لايوافق قاتل، فلم يوافق بيّع وقوّلَ ساير.

(٥) فقالوا: قُووِلَ وبُويِع، في البناء للمفعول، على الرّغم من قولهم: قوّل وبيّعَ، بالإدغام في البناء للفاعل.

(٦) يعني: لم يجعل بمنزلة حَوَّلت وزيَّلت، وقَوَّل وبيَّع إذا بنيتهما على فَعَّـــلَ. انظـــر الكتـــاب ٢/٣٧٥، المقتضب ١/٣١٥، التّعليقة ٥/٦٧.

(٧) انظر الكتاب ٢/٣٧٥.

(٨) في الأصل: فوعل.

ووقع في الكتاب: « فكذلك إذا كان الحرف (فَعْوَلْتُ، وفَعْيَلْتُ) »[1].

السِّيرافيّ[2]: وقع في بعض النّسخِ غلطاً « فَعْيَلتُ »[3]، وليس [يلتفت إليه][4]، وإنّما هي « فَيْعَلتُ ».

يمكن أن يكون الإمام -رحمه الله- يريد: فكذلك « فَعْوَلتُ، وفَعْيَلتُ » لونطق بها، أي: هكذا كان يكون حكمنا، ولايجوز أن يقع إلاّ على مانطق به، وهو الأنظم مع قوله[5]: « فعولت »، من « فَيعلت » الذي / جعل السّيرافي في هذا تصحيفاً منه، بل لاينتظم الكلام مع مابعده أصلاً[6]. فتدبّره. [٩٥أ]

« وذلك قولك: قد بُووِعَ وقُووِل »[7].

ممّا فعلُ المفعول من « فَعْوَلَ »، وكان الأصل « بيْوِعَ وقوْوِلَ ».

قال: « وسألته عن (اليوم)، فقال: كأنّه من (يُمْتُ) »[8].

ظاهره فاسدٌ؛ لأنّه ليس أسماءُ الأجناس مشتقّةً من الأفعال، ولايلزم ذلك فيها، وكيف، والأسماء أصول، والأفعال فروع[9]؟!

وإنّما يريد: لوبُني من « يوم » فعلٌ لقلت: يُمْتُ، فكأنّه يقول: سألته عن

---

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) انظر شرحه ٢٢٤/٦ (خ).

(٣) هكذا هي في الكتاب ٢٧٦/٢، وهارون ٣٧٣/٤. وبعد هذا النّص: « تجري كما جرت الواو والياء في فوعلت وفيعلت ».

(٤) تكملة من شرح السيرافي ٢٢٤/٦ (خ) يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: قولك.

(٦) انظر النّص فيما نقلته عند تخريج قول سيبويه قبل قليل.

(٧) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٨) في الأصل: فقال كانت. انظر الكتاب ٣٧٦/٢.

(٩) انظره مع جوابه الآتي في شرح السيرافي ٢٢٧/٦ (خ).

تصريف « ياء واو ميم » كيف يُبني[1] منه فعلٌ، فقال: كان يجب. إلاّ أنّ العبارة قلقة، وليست بنكير؛ لأنّه يطلق ألفاظه، ولايعبأُ بها؛ اتّكالاً على الفهم، وكان يكون « يُمْتُ ». إلاّ أنّ ما[2] عينُه واو من « فَعَلَ »، إنّما ينقل إلى « فَعُلَ »، لا إلى « فَعِل »، وعلى « فَعِل » تكلّم.

وقوله: « كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتلّ »[3].

أي: الاعتلال.

« وتدخلها الضّمّة »[4].

أي: وبين أن يدخلَها الضّمّة.

وقوله: « كراهية أن يجتمع في (يُفعلُ) ياءان في أحدهما ضمّة مع المعتلّ »[5].

ويريد: أنّك كنت تقول في « يَفعل »: يَيْوُمُ، ثمّ تنقل حركة العين إلى الفاء، فتقول: يَيُومُ، فيجتمع مع الاعتلال ياءان وضمّة.

وكذلك لم يجئْ من هذا الذّات فِعْلٌ الذي هو واوان ولام، وبالجملة أن تكون الفاء والعين واواً[6].

وكذلك من الواو، وهو أن يكون من تركيب ثلاث واوات، وينبغي أن يحكم على المتوسّطة أيضاً بالواو لأنّها الأغلب عليه، بل لايوجد ماعينه واوٌ لامُه واو، فإن جعلت عينَها واواً كان الخروج من جهة أنّه لم يوجد تركيب ثلاث

---

(١) في الأصل: بني.

(٢) في الأصل: الاان العبارة ما. ولعلّه سبق نظر من الناسخ.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٦) في الأصل: واو. في شرح السيرافي ٢٢٧/٦، ٢٢٨ (خ) « فإن قال: ابن لي من يوم فَعَلَ يفعَلُ كان ممتنعاً؛ لأنّه ليس في شيء من الأفعال ماعينُه وفاؤه من حروف العلّة ». وانظر المنصف ٢٠١/٢، ٢٠٢.

واوات إلاّ في هذا، وإن جعلت العين ياء كان فيها خروج[١] من حيث أنّ فاءَه ولامَه واوٌ، وهو غير موجود، وأنّ عينَه ياء ولامه واو وهو غير موجود، ففيه خروجان[٢].

وكذلك لايوجد تركيب « همزة واو همزة » في فعل، وكذلك الباقي.

فلوبنيت[٣] من « أوّل » فعل لكان « وَالَ » [في الماضي، و][٤] في المضارع « يَوُولُ »، وكان يلزم اجتماع ياء وواو مضمومة مع الإعلال.

وأمّا من « الواو » فهو أثقل ضرورةً.

وكذلك من « آء ة » لايخفى ماكان يكون فيه من الثقل.

السّيرافي[٥] -رحمه الله-: كان[٦] يلزمه إعلالٌ بعد إعلال؛ لأنّه يلزم في الماضي « آءَ »، فتُعلّ إعلالين[٧]. قال: وثمّ إذا كان الفعل للمتكلّم قلت: أوتُ[٨]، فتقلب الهمزة التي هي لامٌ واواً [أوياءً][٩]؛ لاجتماع الهمزتين.

وكان يجب أن يبنى من « وَيْح » لأنّ عينه ياء: واحَ يَويحُ، والأصل « يَوْيِحُ »، فيجب حذف[١٠] الواو كما تحذف من « وَعَدَ »، بل هو هنا أشدّ،

---

(١) تقرأ: مخروج.

(٢) سيتكلّم المؤلف ٧٤١، ٧٤٢، ٨٢٨ على الخلاف في العين من حرف الواو.

(٣) المؤلّف سيتكلّم على الكلمات التي ذكرها سيبويه في قوله ٣٧٦/٢: « ومما جاء على فعل لايُتكلّم به كراهية نحو ماذكرت لك أوّل والواوُ وآءة وويحٌ وويسٌ وويلٌ ».

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) شرحه ٢٢٩/٦ (خ).

(٦) في الأصل: ان كان.

(٧) في الأصل: اعلال.

(٨) رسمت في شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ): « أويت » إشارة إلى قلبها واوا أو ياء.

(٩) تكملة من شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ).

(١٠) في الأصل: يويح فحذفت.

وكان[1] يجب إعلال الياء التي هي عين الفعل لدخولها[2] في باب « يَبيعُ »، فيلحقه إعلالٌ من جهتين، مع الثّقل الذي فيه من اجتماع ياءٌ وواوٌ مكسورةٌ[3].

السّيرافي[4]: فإن قيل: فقد يُبنى ممّا فاؤه ولامه من حروف العلّة كـ« وفى يَفي »[5].

يقال: لايُشبه هذا؛ لأنّ هذا تتوالى الياء والواو منه في موضع واحد، فإذا اجتمع مع ذلك ضمٌّ، أو كسرٌ، أو زيادةُ إعلال، ثقُلَ فاطّرح، وذلك[6] قد فَصَلَ بين حرفي العلّة منه حرفٌ، مع أنّه قد تنفتح في النّصب ياؤه فيخرج من الإعلال، نحو « لن يفي »[7]. وقد أنشدني / بعضهم في « فَعَلَ » من « وَيْحٍ ووَيْسٍ » بيتاً آخرُه: [٩٥ب]

فما واس ولاواحَ ... أبوعمرٍو[8]

وهو مصنوع[9].

---

(١) في الأصل: فكان.

(٢) في الأصل: لردّوا.

(٣) انظر شرح السيرافي ٢٢٨/٦ (خ).

(٤) انظر شرح السيرافي ٢٢٨/٦ (خ) بتصرف.

(٥) في الأصل: كوهى يعني.

(٦) يعني: وفى يفي. انظر شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ)

(٧) في الأصل: يهي.

(٨) في شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ):

فمــا واح ولاواش .. أبو عمــرو

والشاهد من مجزوء بحر الهزج، وقد دخله الكفّ، وهو حذف النون من « مفاعيلن »، ويكون هناك نقصٌ تقديره: « ولا وال أبوعمرو » مثلا، هذا هو الأظهر؛ لأنّ بحر الهزج لم يجئ تامّا، ولو جاء لاحتمل أن يكون شطراً منه، وسيأتي مايؤيّد ماذكرته أوّلاً بعد قليل، حين يعيد الشاهد نقلا عن ابن جنّي، وهو برواية أخرى.

(٩) انتهى النقل من شرح السيرافي.

قال أبوالفتح[1]: كان يجب من هذا إعلال الفـاء والعـين جميعـاً، وهـذا إجحافٌ. وأمّا قولهم: عِ كلاماً، وشِ ثوباً، وفِ بعهـدِك، فإنّما جـاز حـذف الفاء واللام جميعا لأنهما في الطّرفين، ولم يجتمـع الإعـلال[2] في جهـةٍ واحـدةٍ.

وأنشد:

فمـا والَ ولا واحَ   ولاواسَ أبوهـنـدِ[3]

ثمّ قال: وهذا من الشّواذّ، وأظنّه مولّداً[4]. وأنشدوا بيتاً آخر، وهو قوله:

تُوَيِّلُ إذْ مَلأْتُ يَدِي وكفّـي   وكانت لاتُعَـلَّلُ بالقـليلِ[5]

وليس هذا كالأوّل؛ لأنّه جاء الفعل على « فعَّل »، وإذا كان هذا فقد أمـن فيه الحذف والقلب اللذان يُخافان في « فَعِلَ »؛ ألاترى أنّك تقول: وكَّـدَ يُوَكِّـدُ، فتصحّ الفاء، وتقول: سيَّر، وبيَّع، فتصحّ العين. فعلى هذا جاء « تُوَيِّـلُ »[6]؛ لأنّـه مضارع « وَيَّلَ »، ومعناه: دَعَتْ[7] بالويل.

قال أبوعثمان[8] -رحمه الله-: وكذلك « آء ة » لم يجعلوا منـها فعـلا؛ لأنّ الفاء همزة، واللام همزة، والعين معتلّة، إمّا من ياء، وإمّا من واو، والهمز مسـتثقل، والواو والياء يُستثقلان، والأسماء أخفُّ من الأفعال، فـاحتملوا هـذا في الأسمـاء،

---

(١) المنصف ١٩٨/٢ بتصرّف.

(٢) في المنصف ١٩٨/٢: « الاعلالان ».

(٣) انظر شرح ثلاثين سورة لابن خالويه ١٩٣، الممتع ٥٦٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٣/٢، ارتشاف الضرب ١٨٦، ١٢٢ (رجب)، شرح التصريح على التوضيح ٣٣٠/١. ويروى: « أبو زيد ».

(٤) في الأصل: مرادا.

(٥) وانظر البيت في الممتع ٥٦٨، اللسان (ويل).

(٦) في الأصل: توول.

(٧) في الأصل: دعيت.

(٨) المنصف ٢٠٠/٢، ٢٠١ بتصرف.

ودفعوه في الأفعال؛ لما ذكرت لك.

قال أبوالفتح: وليس يُشكّ أنّه إذا جُهل الاشتقاق في العين، [وكانت ألفا][1] فسبيلها أن تُحملَ على الواو. وكذلك قول الخليل: إنّهم لو نطقوا[2] بالفعل من « آء ة » لقالوا: أَوَأْتُ، ولكنّهم كان يلزمهم حذف العين، كما تحذفها من « قُلْتُ »، ويجب بعد ذلك إبدال الهمزة الثانية من « أُؤْتُ » واواً؛ لانضمام ماقبلها، واجتماع همزتين في كلمةٍ واحدةٍ، فيقال: أُوتُ، كما يُقال: عُوتُ، وأن يقال في الأمر: أُوْ، مثل « عُوْ »، وأصله « أُؤْ »، مثل « عُـعْ »، فتبدل الثانية واواً، وبعض هذا مستكره، فرفضوا الفعل البتّة[3].

وأمّا « أوّل » فجعله « أَفْعَل »، وفاؤه وعينه واوٌ، ولم يجعله « فَوْعَـل » من « وأَلَ يَوئلُ »[4]، بدليل[5] منع الصّرف، وبدليل لحاق « من » له، وبدليل « الأولى »[6]، ولم يجعل « أفعَل » من « آلَ »؛ لأنّه كان يكون « آوَل »، مثل

---

(١) تكملة من المنصف ٢/٢٠١.

(٢) في الأصل: قطعوا.

(٣) انتهى النّقل من المنصف.

(٤) في الأصل: ال يوول. وعلى هذا فيقرأ: آل يؤولُ. وهو خطأ لأنّه بذلك يكون أفعل لافوعل. قال الرّضي في شرح الكافية ٣/٤٦٠: « أمّا أوَّل فمذهب البصريين أنّه أفعل. ثمّ اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنّه من تركيب (ووِل) كددن، ولم يستعمل هذا التّركيب إلاّ في أوّل ومتصرّفاته. وقال بعضهم: أصله: أوْأل، من وأَلَ، أي: نجا؛ لأنّ النّجاة في السّبق. وقيل: أصله: أأول، من آل، أي: رجع؛ لأنّ كلّ شيء يرجع إلى أوّله، فهو أفعل بمعنى المفعول، كأشهر، وأحمد، فقلبت في الوجهين الهمزة واواً قلبا شاذّاً. وقال الكوفيون: هو فوعل من وأل، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء. وقال بعضهم: فوعل، من تركيب (وول)، فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التّفضيل. واستعماله بمِن مبطلٌ لكونه فوعلا ». وانظر جمهرة اللغة ١١٧٧، المسائل البغداديّات ٨٩، شرح الشافية للرضي ٢/٣٤٠.

(٥) هذا احتجاج القول الأوّل.

(٦) في الأصل: الاول. انظر سر صناعة الإعراب ٦٠٠، شرح المفصّل لابن يعيش ٦/٣٤، ٩٧.

« آدم »، ولامعنى لقلب الهمزة هنا واواً، على ماتقدّم من قوانين تسهيل الهمزة، فالدّخول فيما لم يوجد من[1] البناء مع الظاهر أولى من الدّخول فيه والخروج على الظاهر.

وإنّما أسقطوا الفعل منه، و لم يتكلّموا به؛ لأنّ[2] فاءَ ه وعينَه واوان، فلو قالوا فيه: فَعَلَ يفعَلُ، لحدث فيه شيئان يتدافعان؛ وذلك أنّ « فَعَلَ » إذا كان فاؤه واواً فالمضارع منه إنّما يجيء على « يفعِلُ »، نحو « وعَدَ يعِدُ »، وعين الفعل إذا كانت واواً فالمضارع أبداً من هذا « يَفعُلُ »[3] مضموم العين، كـ« قال يقولُ »، فكان يجب أن يكون العين من « يَفْعل » مضمومةً مكسورةً في حال، وهذا متنافٍ مع مافيه من ثقل الواوين. فإذا كانت الواو لم تأتِ فاءً ولاماً، حتّى أنّه ليس في الكلام مثل « وعوت »، مع أنّ باب « سَلِس وقلِق » أكثر من باب « دَدَن وكوْكب »، فألاّ يجوز اجتماع الواوين فاءً وعيناً أجدرُ؛ لقلّة باب « دَدَن ». وأيضاً فإنْ كانوا قد رفضوا الفعل فيما فاؤه وعينُه من موضع واحدٍ في الصّحيح، فهم بأن يرفضوه في المعتلّ أولى.

[٩٦أ] فإن قال قائلٌ /: فهلاّ استعملوا الفعل من « أوّل »، وبنوا الماضي على « فَعُلَ »، حتّى يجيء المضارعُ على « يفعُلُ »، ولايلزم كسر العين وضمّها جميعاً، فقالوا: والَ يَوُولُ، كما قالوا: طالُ يَطُولُ؟

فقد تقدّمَ القول في ثقل ذلك، [ماهو جوابٌ عن هذا][4]. فلمّا لم يَسُغْ[5]

---

(١) في الأصل: مع. ولعلّ الصواب ماأثبتّه.

(٢) النّصّ الآتي منقولٌ من المنصف ٢/٢٠١-٢٠٤ بتصرّف يسير. وسيصرّح المؤلّف بالنّقل بعد قليل.

(٣) في الأصل: فعْل. وفي المنصف ٢/٢٠٢: « فالمضارع من فعَل أبداً ».

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢٠٢.

(٥) في الأصل: يسمع.

فيه « فعَل ولافعُل »، رفضوه في « فعِلَ » أيضاً.

قال ابن جنّي[1]: وحكى ثعلبٌ عن الفرّاء أنّه يجوز أن يكـون « أوّل » مـن « وألتُ »، ويجوز أن يكون من « أُلتُ »، فإذا كان من « وألتُ » فهـو في الأصـل « أوْأل »، وإذا كان من « أُلتُ » فهو في الأصل « أأْوَل »[2]. والقياس يحظرُ أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين؛ لأنّه لوكان في الأصل « أوأل »، لجاز أن يجـيء علـى أصله، و لم نسمعهم[3] نطقوا به هكذا!

فإن قلت: مايُنكرُ أن يكون أُلزِم التّخفيف، كما قلت في « النّبيّ والبريّة »؟

قيل: لوخُفِّفَ لقيل: أوَلٌ، كما تقول في تخفيف « مَوْءَلة وحَوْءَبة »: مَوَلـة وحَوَبة، و لم تكن تقول[4]: مَوَّلة ولاحَوَّبة.

فإن قلت: ماتنكرُ أن يكون مثـل قـولهم[5] في « سَـوْءة »: سـوّة، وفي « شيء »: شيٌّ؟

فإنّ مثل هذا لايقاس عليه، وإنّما القياس « سَوَة وشيٌ »، كما تقول: ضَـوٌ ونَوٌ، في تخفيف « ضَوْء ونَوء ».

وأيضاً فإنّا إنّما قلنا: إنّ « النبيّ والبريَّة » ممّا لَزِمَ التّخفيف البتّة، لّمـا قامـت الدّلالة على أنّه من « النّبأ »، ومن « برأ الله الخلق »، فلذلك قلنا: إنّه ألزم التّخفيف، و لم يُقل في « أوّل » ذلك؛ إذ لم يقم فيه دليلٌ أنّه من « وألَ »، فتزعم[6] أنّـه ألـزم

---

(١) مضى التنبيه على أن الكلام السابق منقول من المنصف، وهناك تخريجه، والنقل لايزال مستمرا.

(٢) في الأصل: اوالت. انظر قول الفراء في المسائل البغداديّات ٨٩، المسـائل الحلبيّـات ٣٤٣، الممتـع ٥٦٤، شرح الشافية للرضي ٢/٣٤٠.

(٣) في الأصل: و لم يسمعهم.

(٤) في الأصل: في تخفيف مولة وحوءبه ولوجعل.

(٥) في الأصل: قوله.

(٦) في الأصل: فزعم.

التّخفيف.

فإن قيل: ماتنكرُ أن تكون العينُ من « أوّل » همزةً في الأصل؛ لقراءة بعضهم: ﴿عادًا لُّؤْلَى﴾[1] فتكون همزة العين دالةً على أنّ الأصل الهمزة، كما استدللتَ بـ« النّبأ، وبرأ الله الخلق »، على أنّ « النّبيّ والبريَّة » من الهمز؟

قيل: هذا غيرُ لازمٍ؛ لأنّ القراءة شاذّة، فإذا ثبت بها روايةٌ[2]، فقياسها عندي قياس قول الشّاعر:

أحبّ المُؤْقِدِينَ إليّ مُؤسى[3]

لأنّ من العرب من يُبدلُ الواو الساكنة المضموم ماقبلها همزةً فيقولون: مُؤْقِن، وليس هكذا « أنبأتُ، وبرأ اللهُ الخلق »؛ لأنّ الهمزة فيهما[4] من الكثرة بحيث لاخفاءَ به، فلذلك لم أقس ﴿عادا لُّؤْلَى﴾ على هذا للشذوذ[5].

وكذلك لوكان من أُلْتُ، لقيل: أأْوَل.

فأمّا أن تُبدل الهمزة، أو الألف- المنقلبة عن الهمزة- واواً، فهذا غير معروف[6].

قوله: « كيف ينبغي له أن يقول (أفْعَلْتُ) في القياس من (اليوم) على من

---

(١) النجم: ٥٠. وهي رواية عن قالون كما في الإقناع ٧٧٥، شرح الشافية للرضيّ ٣/٧٧، إتحاف فضلاء البشر ٥٢٣.

(٢) سبق في الحاشية السابقة أنها قراءة قالون.

(٣) عجزه:

وجعدة إذ أضاءهما الوقودُ

والبيت لجرير، وقد سبق تخريجه ٤٢٥.

(٤) في الأصل: فيها.

(٥) تقرأ: الشذوذ.

(٦) انتهى النّقل من المنصف.

قال: أطولت »[1].

السّيرافي[2] -رحمه الله-: إنّما قال سيبويه: « أفعلتُ » في القياس من « اليوم » على « أطولت »؛ لأنّه على طريقة « أقام » المعلّ. لاينبغي أن يبنى « أَفْعَل » من « اليوم »؛ لأنّه يلزمه مايثقل من اجتماع ياءين، أحدهما مضمومةٌ، والأخرى مكسورة، مع الإعلال، في نحو « يُيِمُ » في المضارع فلم يبنوا منه « أَفْعَل » كما لم يبنوا « فُعِل »، وهو أحسن، و« يُيِمُ » أثقل من « يُيَامُ »[3]؛ لأنّه يزيد هنا اجتماع ياءين إحداهما مضمومة والأخرى مكسورة، وهناك ياءان إحداهما مفتوحة والأخرى مضمومة، ولاثقل في الفتحة، كما في الكسرة، وأمّا إذا بني منه « أَفْعَل » على طريقة « أطولت »، فيقال في المضارع: يُووِمُ، فلايكون فيه ذلك الثقل، فهي مستخفّة؛ لأنّ الواو الأولى كالمدّة. وأيضاً فإنّه على هذه الطّريقة يدخل في الباب، لاعلى بنائه على طريقة « أقام »؛ فإنّه يقول في « أفعل »: أُووِم، ولايدغم، فبهذا دخل في الباب.

[٩٦ب] قال[4]: أبوالحسن: يقول: « اقْوَيَّلتُ » / لئلاّ يجتمع ثلاث واوات، وأما في فعل المفعول فيقول: اقوُوْوِل[5]، فيجمع بين ثلاث واوات؛ لأنّ الثانية كالمدّة، وكأنّه عاملَ ماولي الطّرف معاملة الطّرف، ولوكانت الواو الأخيرة هنا طرفا لانقلبت ياء فكذلك هذه للثقل للزائد لاجتماع ثلاث واوات. والإمام

(١) في الأصل: على ماقال. انظر الكتاب ٢/٣٧٦.

(٢) انظر شرحه ٦/٢٣٠، ٢٣١ (خ) بتقديم وتأخير وتصرف في العبارة.

(٣) في الأصل: ييوم.

(٤) يعني: السيرافي. وقد وردت المسألة عنده قبل السابقة. انظر شرحه ٦/٢٢٥، ٢٢٦ (خ). وانظر الكتاب ٢/٣٧٦، التّعليقة ٥/٧٣، المنصف ٢/٢٤٤.

(٥) في الأصل: اقوول.

لم يحفل بهذا؛ لأنّه يجتمع[1] في حشو الاسم مالايجوز في الطّرف؛ ألاتراهم قالوا: « سُرت سُوُوراً »[2]، فجمعوا بين ضمتين وواوين، والضمّتان كالواو، فكأنّها ثلاث واوات، وليس مثله في الطّرف[3]. ومذهب أبي الحسن عندي مذهبٌ قويّ.

---

(١) في الأصل: لايجتمع. والتصويب من شرح السيرافي ٦/٢٢٥ (خ).

(٢) انظر المقتضب ١/٢٤١.

(٣) انتهى النقل من شرح السيرافي.

هذا باب ماتقلب فيه
الياء واواً وذلك قولك لآخره[1]

وعلّته -أعني: قلبها- للضّمة، لاقلب الضمّة لها، بخلاف « بِيض »؛ وذلك أنّ الياء في « بيض » كانت في واحدِه متحرّكةً، وهذان-أعني: كُوْلَلا، وكُوْلِلاً[2]- ليس أصلهما[3] الحركة بوجه، فكانت الياء هنا أضعف. وأيضاً فإنّها لمّا تباعدت عن الطّرف، وإن كانت عيناً، شبّهت بما هو فاء في « مُوقِن ومُوسِر ».

الأعلم[4]: عاطت النّاقة تعيطُ عِياطاً وعُوطَطاً، إذا لم تحمل. وغير سيبويه يزعم أنّه يقال: عاطت تعيطُ وتعُوطُ. فلاتكون في « عُوْطَط »[5] مبدلةً. ونظير « عُوطَطٍ » في بنائه على هذا المثال « الحُوْلَل »، من « حالت حِيالا وحُوْللا »، إذا لم تحمل، و« السُّوْدَد » مصدر « ساد يسودُ ». وهو غريبٌ قليل.

وصف ناقة مطارقة الشّحم، وافرة القوّة والجسم؛ لاعتياط رحمها، وعقرها. وأصل المظاهرة لبس ثوب على آخر، فالظاهر منهما[6] ظهارةٌ، والباطن بطانةٌ. والنَّيُّ: الشّحم، وقد نوت النّاقة تنوي [إذا سمنت][7]. والعتيق: القديم[8].

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٧.

(٢) في الأصل: كذلك وكذلك.

(٣) في الأصل: اصلها.

(٤) تحصيل عين الذّهب (بحاشية الكتاب٢/٣٧٧) بتصرّف. وكلام الأعلم في شرح قول الشّاعر:

مُظاهرةً نيّا عتيقا وعُوططا ... فقد أحكما خلقا لها متباينا

وقد سبق تخريجه ٦١٧.

(٥) في الأصل: عوط.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) تكملة من تحصيل عين الذهب (بحاشيةالكتاب ٢/٣٧٧).

(٨) انتهى النّقل من تحصيل عين الذّهب.

ففي استشهاد الإمام -رحمه الله- بالبيت[1] على هذا إشكالان: أحدهما: أنّه يمكن أن يكون من « عاطت تعوط عُوْطَطَاً »[2]، فكيف[3] جعلها منقلبةً، وما الـــذي دعاه إلى ذلك؟

فقيل: إنّما سمعه ممّن لغتُه الياء، ولذلك قال: « سمعنا من العرب مـــن يقـــول: تَعَيَّطَت »[4] فقال: فكأنّه سمع من يقول: تعيَّطت، ويقول البيت.

فنقول[5]: هب هذا، ففيه إشكالٌ آخر، وهو أنّه ليس في سماعه « تعيَّطـــت » مايدلّ على أنّه من الياء، ويمكن أن يكون من الواو، إلاّ أنّه « تَفَيْعَلَ »[6]، فانقلبـــت الواو بسبب سبق الياء لها ساكنةً، وهذا مشكل، ولايمكن أن يكون الإمـــام سمـــع مصدرها فاستدلّ بذلك على أنّه « تَفعَّلَ »[7]؛ لأنّ مصدر « تَفعَّـــلَ » « تفعُّـــلٌ »[8]، مثل مصدر « تدحرجَ »، وقد نصّ هو عليه، ومصدر « تفيعل »[9] « تفعُّـــلٌ »، فـــلا يظهر الفرق[10].

---

(١) الكتاب ٣٧٧/٢. وسبقت الإشارة إليه في الصفحة السابقة.

(٢) في الأصل: عوطا.

(٣) في الأصل: وكيف.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٥) في الأصل: فيقول.

(٦) في الأصل: تفعيل. ويريد بذلك: أنّه ليس تفعَّلَ. انظر المنصف ٤٣/٢.

(٧) في الأصل: تفعيل.

(٨) في الأصل: تفعيل.

(٩) في الأصل: تفعل.

(١٠) قال ابن جنّي في المنصف ٤٣/٢ معللا حمل سيبويه تعيّط على تفعّـــل: « قيـــل: لأنّ تفعَّـــلَ في الكلام أكثر من تفيعلَ، فحمل تعيّطت على تفعّلت أولى من حمله على تفيعلت ».

هذا باب ماالهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء والواو

وأتى بـ« فعَل » من الواو و« فعِل »، وكذلك الياء، فـ« فعِـلَ » منهما[1] « داءَ وشاءَ »[2]، بدليل « يداءُ ويشاءُ »[3]، ولايمكن أن يقال: فتحَها حرفُ الحلق؛ لأنّه قد تقدّم أنّ ذلك لايكون فيما عينه حرف علّة[4].

ثمّ قدّم بمقدّمة ليست من الباب؛ يَبني[5] عليها أمراً في الباب، وهو أنّه متى اجتمعت العين واللام حرفي علّةٍ، وثَمَّ مايوجب إعلالهما[6]، فلايُعلاّن معاً؛ لأنّهم يستثقلون الإعلال بعد الإعلال، ويؤدّيهم[7] إلى الالتباس[8]؛ لأنّهم لوأعلّوهما في مثل « هوَى » لصار « ها »، وكذلك كان / يصير « عوَى » « عا »، فكان يلتبس بحروف الهجاء، ويؤدّيهم إلى الإجحاف. [٩٧أ]

وأمّا أبوسعيد فعبّر [عن][9] هذا بأن قال: لوقلبوا[10] العين، لاحتاجوا إلى

---

(١) في الأصل: منها.

(٢) داء عينه واو، وشاء عينه ياء.

(٣) يريد: أنّ يفعَلُ إنّما يجيء من فعِلَ. انظر الكتاب ٢/٣٧٧، المنصف ١/٢٣٨.

(٤) لايكون المضارع مفتوح العين إلاّ إذا كان ماضيه فعِل بكسر العين، أو فعَل بفتح العين، ولكي يكون ماضيه فعَل بفتح العين، لابدّ أن تكون عينه حرف حلق، أولامه حرف حلق والعين ليست حرف علّة.

(٥) في الأصل: ينبني. وما أثبته أنسب للسياق.

(٦) في الأصل: اعلالها.

(٧) كذا في الأصل بتعدية الفعل، وقد سبق هذا في الفعل نفسه، وسيعيده بعد قليل.

(٨) انظر الكتاب ٢/٣٧٧.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١٠) في الأصل: قلبواها.

الحذف، أوقلب الثانية همزة، وفي الأوّل الإجحاف، وفي الثاني الثّقل والالتباس بما همزته أصليّة[1].

وفي هذا نظر، فمن أين كانوا يقلبونها همزةً، وإنّما قبلها ألفٌ أصليّة؟!

وفائدة إدخاله هذا الفعل أنّه قد ذكر في الباب [كلمات][2] اعتلّت فيها العين، واللام، نحو « فاعِل » من « جِئْتُ »، فإنّه اعتلّت عينه فقلبت همزةً، واعتلّت لامُه فقلبت ياءً، لكنّه لمّا لم يكن فيه إجحافٌ، ولاتضعيف، ولاالتباس البنية، احتَمل ذلك[3].

قال: « ولم يجعلوها بمنزلة (خطايا) »[4].

يعني: أنّ « خطايا » لمّا كانت جمعاً متناهياً، وعرضت فيه همزة، والهمزة غير العارضة ثقيلةٌ، فأحرى العارضة؛ [لأنّها][5] انتهت في الثقل نهايةً، مع أنّها لاتليّن[6]، أوجب أن يلزموا فيها الوجه الجائز في « صحارَى ومَدارَى »[7]، على الطّريقة المتقدّمة في غير هذا الموضع. وأمّا « جاءٍ » فليس فيه ذلك الثّقل فأجريت همزته الزّائدة مجرى الأصليّة في « شاءٍ » من « شأوتُ »، وشبهه ممّا همزتُه عين، مع

---

(١) نصّ أبي سعيد السيرافي في شرحه ٢٣٤/٦، ٢٣٥ (خ): « ولو أعلوا العين فسكنوها وقلبوها ألفا كما فعلوا ذلك بواو قال وباء باع لاجتمعت ألفان، واحتاجوا إلى قلب الثانية همزة أو حذفها، فلوحذفوها أخلّوا بالفعل، ولو قلبوها همزة كانوا قد ثقّلوها وكثّروا تغييرها، وذلك إجحافٌ، ولو فعلوا اتبس بين ماكان همزة في الأصل وبين مأأصله الواو والياء ».

(٢) في الأصل كلمة أقرب قراءة لها: لنا. وبماأثبتّه يستقيم الكلام.

(٣) انظر الكتاب ٣٧٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢، ٣٧٨ وفيه: « ولم يجعلوا هذا ».

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: لايلين.

(٧) قال الرّضي في شرح الشافية ٦٠/٣: « وإذا قلبت الياء ألفاً جوازاً في مدارى، مع أنّ ماقبل الياء ليس همزةً، فالوجه وجوب القلب ههنا؛ لثقل الهمزة ».

أنّه كان يُلبس، ولذلك قالوا في غير هذا: عذارَى، ولايقولون: قاضَى، في « قاضِي »؛ لاستثقال الجمع المتناهي؛ ولأنّه لايلبس؛ لعدم هذه البنية التي صار إليها في الجموع بخلاف « قاضَى » لوقيل؛ فإنّه في المفردات « فاعَل ».

قال: « واعلم أنّ ياء (فعائل) أبداً مهموزا »[1].

إنّما قال ذلك ليبيّن أنّ « خطايا » أصلها الهمز، وأنّ الياء فيها منقلبة عن همزة، لا أنّها الياء التي كانت في المفرد وأنها لم تقلب همزة.

وقوله: « وشبّهت بـ(فعاعل) »[2].

يعني: مما اعتلّت عينه نحو[3] جمع « قُوَّل وبيَّع » وجميع ما تكتنفُ ألفَ[4] الجمع فيه واوان، أو ياءان[5]، أو ياءٌ وواوٌ، أو العكس، ممّا تقدّم قبل هذا، وقربهما من الطّرف.

قوله: « وأمّا (فَعائل) من (جِئتُ وسُؤْتُ) فكـ(خطايا)[6]، نقول: جَيايا وسَوايا »[7].

قال أبوعثمان[8]: لوبنيت مثل « فَعِيلة » من « جِئتُ وسُؤتُ »، كنت قائلا في تكسيره: جَيايا وسَوايا، وماأشبه ذلك.

قال أبوالفتح: هذا القول منه شيء؛ وذلك أنّه أجاز أن يبنى « فعيلة » من

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٨/٢ وفيه: « مهموزة ».

(٢) في الأصل: بفعايل. انظر الكتاب ٣٧٨/٢.

(٣) تقرأ في الأصل: كنحو.

(٤) في الأصل: ماتكتب اليه.

(٥) في الأصل: وياءان.

(٦) في الأصل: فخطايا.

(٧) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٨) المنصف ٦٠/٢.

« جئتُ »[1]، و« جئتُ » عينه ياء، ولامه همزة، والهمزة صحيحة، و« فَعِيل » لم يأت في كلام العرب ممّا عينه ياء، ولامه صحيحة، وليس في كلامهم مثل « بَيِيعٍ وكَيِيلٍ »، إنّما يكون ذلك فيما عينه ولامه ياءان[2]، نحو « حَيِيتُ فأنا حَيِيٌّ، وعَيِيتُ فأنا عَيِيٌّ ». ووجه هذا القول من أبي عثمان أنّه إنّما جاء به على طريق الرّياضة في المسائل، وينبغي أن يكون جوازُه على مذهب أبي الحسن[3]، على أنّه لو جاء لكانت هذه سبيلَه كما قدّمناه، وكان ينبغي أن يقال في « فَعِيلة » من « جِئتُ وسُؤتُ »: جَيِيئةٌ وسَوِيئَةٌ، فيجريان مجرى « خطيئة ورزيئة »[4].

[٩٧ب] قال المؤلّف -رحمه الله-: فلهذا قال بعض من فسّر قول الإمام /: « وإذا قلت (فَوَاعِل) من (جِئتُ) »[5] إنّه يريد جمعَ « فعالة » لأنّه مثل حسادة وصيادة[6].

أمّا الخليل[7] -رحمه الله- فزعم أنّ « جاءٍ » مقلوبٌ، وأنّ هذه الهمزة هي اللام الأصليّة، وأنّهم قد يستثقلون الهمزة وحدها، فإذا شعروا بأمر يوجب حدوث الهمزة هربوا إلى القلب، نحو « لاثٍ، وشاكٍ »[8]، وأصله « لاوثٌ »، أي: ملتفّ،

---

(١) في الأصل: حيث.

(٢) في الأصل: وليس في كلامهم مثل بييع وكييل إنّما يكون ذلك فيما عينه ياء ولامه صحيحة وليس في كلامهم مثل بييع وكييل، إنما يكون ذلك فيما عينه ولامه ياءان.

(٣) يعني: في جواز البناء على ما لم يأت في كلام العرب، ومنع ذلك الخليل وسيبويه والمازني كما في شرح الملوكي ٥٠٥، ولعل ابن جني اعترض عليه لأن مذهبه خلاف ما صنع.

(٤) انتهى النّقل من المنصف.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢ وبعده: « قلت: جواءٍ، كما تقول من شأوت: شواء، فتجريها في الجمع على حد ما كانت عليه في الواحد ».

(٦) كذا في الأصل، والكلمة الأولى فيما يبدو الحرف الثاني منها ياء.

(٧) انظر مذهبه في الكتاب ٣٧٨/٢، المنصف ٥٢/٢، ٥٣.

(٨) الأول من قول العجاج:

لاثٍ بها الأشاءُ والعُبريُّ

=

و« شاوكٌ »، من الشوكة[1]، فلوتركوها في موضعها[2] لانقلبت همزةً، فأحرى هنا؛ إذ يؤدّي إلى اجتماع همزتين، وإلى توالي إعلالين في العين واللام.

وهو مذهبٌ قويّ من جهة القياس. لكن الإمام قَوَّى مذهبه بطريقة أخرى سمعيّة عجيبة[3] دقيقة، وهي أنّ أكثر العرب وأفصح اللغات في « لاثٍ وشاكٍ »، لايقلبون[4]، بل يحذفون الهمزة حذفا، ويقولون: لاثٌ وشاكٌ[5]، فقد تبيّن أنّه ليس من لغتهم في هذا القلب، ومع ذلك قالوا: جاءٍ، كما ترى، فدلّ أنّه ليس على القلب عندهم.

ولم يفهم النّاس من هذا خلافاً، فجعلوه تقويةً لقول الخليل، قال أبوسعيد: وهذه تقويةٌ لمذهب الخليل؛ لأنّهم إنّما حذفوها استثقالاً للهمزة، فتأخيرها يدلّ على زوال الهمزة[6].

وتنزيل كلام الإمام على ماتقدّم أنّه قال: « وأكثر العرب يقول: لاثٌ وشاكٌ سلاحَه، فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنّهم لم يقلبوا اللام من (جئتُ)،

والثاني من قول طريف بن تميم العنبري:

فتعرفوني إنني أنا ذاكُمُ ... شاكٍ سلاحي في الحوادثِ مُعلِمُ

وقد أوردهما سيبويه في هذا الباب ٣٧٨/٢، وفي ١٢٩/٢. وانظر ديوان العجاج ٣١٤، المنصف ٥٢/٢- ٥٤، ٩٢، المحتسب ٢٥٣/٢، شرح الشافية للرضي ١٢٨/٣.

(١) قال السيرافي ٢٣٩/٦، ٢٤٠ (خ): « ويجوز أن يكون شاك مأخوذٌ من شاكّ بتشديد الكاف، واستثقلوا التشديد فحذفوا أحد الحرفين ». وانظر ارتشاف الضرب ٢٤٥، ٢٤٦ (رجب).

(٢) في الأصل: فلوتركوهما في موضعهما.

(٣) في الأصل: عجمية.

(٤) في الأصل: ولايقلبون.

(٥) انظر الكتاب ٣٧٨/٢.

(٦) انظر شرح السيرافي ٢٤٠/٦ (خ).

حين قالوا: فاعِلٌ »[1] فهذا بيّنٌ على ماقلناه.

ثمّ قال: « و لم يصلوا[2] إلى حذفها كراهيةَ أن يلتقي الألف والياء وهما ساكنان »[3].

ظاهره أنّه يعلل عدم الوصول هنا إلى الحذف، إلاّ أنّه خَلْفٌ؛ لأنّه- أي: ياؤها- ما كانت تلتقي مع الألف، بل لام الكلمة همزة[4]. فلابدّ أن نترك الظاهر، ويكون تعليل الحذف: و لم يصلوا إلى حذفها لهذه العلّة، بل تركوا ذلك، وعلّة الحذف، لوكانت، إنّما تكون أنّ عين الكلمة الواقعة بعد ألف « فاعِل » ينبغي لها أن تعلّ بإعلال فعلها فتقلب ألفا، فتجتمع ألفان، فهؤلاء لايهمزون، بل يحذفون لالتقاء الساكنين، ولايبالون بالتباس الأبنية.

وقوله: « كراهية أن تلتقي الألف والياء »[5].

يعني: إذا انقلبت ألفا.

وقوله: « و لم يصلوا »[6].

أي: لم يفعلوا ذلك هنا؛ لأنّه ليس الأصل المطّرد، بل إنّما قالوا ذلك في ألفاظ محصورة، و لم يقولوا: قالٍ، في « قائل »، ولا: باعٍ، في « بائع »، بل المطّردة

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٢) في الأصل: وان فصلوا.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٤) أي: لو حذفت عين الكلمة فإنّ الذي يلتقي الألف والهمزة لأنّ لام الكلمة همزة. على أنّ أبا عليّ يقول في التعليقة ٥/٨٠: « يريد: الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لام. يقول: لو حذفت الهمزة من جاءٍ كما حذفت من شاك ولاثٍ لالتقى ساكنان، وفي شاك لايلتقي ساكنان؛ لأنّ الكاف حرف صحيح، فهذا الحذف في شاك تقوية لقول غير الخليل ».

(٥) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٨.

في لغة الجميع أن الواو إذا وصـلنا -والياء- إلى الجزء الذي ذكرنا، قلبت[1] همزة، ولم تحذف بعد هذا في أثناء الكلام.

و« ليست هذه تعرض في جمع، فهي كـ(مُفَاعِلٍ) من (شأوتُ) »[2].

يعني[3]: أنّ الأصل [في][4] هذا « جُيائِئٌ، وسُـوائِئٌ »، بـوزن « جيـاعع، وسُواعع »[5]، فالهمزة الأولى هي الزّائدة بمنزلة « حُطائط »؛ إذ هي من « الانحطاط »، والثانية لام الفعل، بمنزلة الطّاء الثانية، فلمّا اجتمعت الهمزتان في كلمة قلبت الثانيـة ياء؛ لانكسار ماقبلها، كما فعلت ذلك في « جاءٍ وساءٍ »[6].

فهذا معنى قوله: « لأنها ليست همزة تعرض في جمع »[7]. يعـني[8]: لم نقـل: جُيايا وسُوَايا، كما قلت[9]: خطايا، فقلبت الهمزة الزائدة [ياء][10]؛ لأنّ / « جُيـاءٍ وسُوَاءٍ »، وإن كان فيهما همزةٌ زائدة، فليسا جمعا[11]، وإنّما كلّ بناء منهما واحـدٌ، والهمزة الزائدة إنّما تُغيّرُ إذا[12] عرضت في الجمع، لافي الواحد. [٩٨أ]

---

(١) ورد النص في الأصل هكذا: الجمع ان والواو اذا وصلنا وصلنا الياء الى الجزء الذي ذكرنا فقلبت.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٣) انظر الشّرح الآتي في المنصف ٨٢/٢.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) تقرآن في الأصل: جيائي وسوائي بوزن جيائع وشواعل.

(٦) في الأصل: شاء.

(٧) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٨) انظر المنصف ٨٢/٢ باختلاف يسير.

(٩) في الأصل: وشوايا كما قلبت.

(١٠) تكملة من المنصف ٨٢/٢.

(١١) في الأصل: حجا.

(١٢) في الأصل: انما.

قوله: « جَيْئَىً، وقَرْئَىً »[1].

أصل هذا « جَيْئأٌ، وسَوْءأٌ »[2]؛ لأنّك كرّرت اللام في « فَعْلَل »، فوجب تكرير الهمزة في المبنيّ، فاجتمعت همزتان فقُلبت الأخيرةُ ياءً، فصارت « جَيْئَيٌ وسَوْءيٌ »، ثمّ قلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، ولم تقلب الهمزة في « آدم » ألفاً في أوّل وهلةٍ، من حيث أنّ الهمزة الثانية في « آدم » ساكنة، والهمزة الساكنة إذا أبدلت أو خففت وقبلها فتحة، فإلى[3] الألف تقلب، وليست كذلك الهمزة في « جَيْئأٍ »؛ لأنّها حرف الإعراب، والهمزة المتحركة إذا قلبت فإلى حرف أصليّ يجب أن تقلب، إمّا ياء، وإمّا واوٍ؛ لأنّ الواو والياء يكونان من الأصل، والألف لاتكون إلاّ زائدة، أومبدلة، في الأسماء والأفعال.

فإن قيل: هلاّ قلبت[4] في « جَيْئأٍ، وسَوْءَ أ »، واواً، ثمّ قلبت ألفاً؟

قيل: لأنّها رابعةٌ، وهذا موضعٌ تغلب عليه الياء.

قوله: « وجُوئِيٌ »[5].

أصله « جُيْؤُؤٌ » بوزن « جُيْعُعٍ »، فانقلبت الياء واوا؛ لسكونها وانضمام ماقبلها، فصار « جُوْؤُؤٌ »، ثمّ قُلبت الأخيرة ياء؛ لاجتماع همزتين، فصار في التّقدير « جُوْؤُيٌ »، ثمّ أبدلت الضّمّة التي في الهمزة الأولى كسرةً؛ لتسلمَ الياءُ بعدها، فصار « جُوْء »، مثل « قاضٍ وغازٍ »، تقول: هذا جُوءٍ، ومررت بجُوْءٍ، ورأيت جُوئياً،

---

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) شرح هذه المسألة منقولٌ من المنصف ٨٨/٢ بتصرف، والمازني مثّل لفَعْلَل من جئت وسؤت، فلهذا خالف المثال الثاني مامثله به سيبويه.

(٣) في الأصل: فان.

(٤) في الأصل: قدرت.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢. وقد وردت فيه كما في الأصل بإثبات الياء. وفي المنصف ٨٩/٢: « جوءٍ ».

مثل « رأيت قاضياً »[1].

قوله: « وليست تعرض في الجمع، فأجريت مجرى (مَشْأى ومشاءٍ) »[2].

أي: اللام هنا كالعين، ويُؤَيِّدُه[3] أنّ الهمزة إذا كانت ثانية في الواحد ثمّ كسَّرت ذلك الواحد على هذا المثال، لم تُغيّر الهمزة؛ لأنّها لم تعرض في جمع، ولوعرضت في جمعٍ لفعل بها مافُعل بـ« خطايا ».

قال أبوعليّ-رحمه الله-: هذا هو القياس؛ لأنّ الهمزة قد تجيء في جمعِ ما ليس واحده مهموزاً، نحو « قبيلة، وقبائل »، فهُمْ بأن يجيئوا في الجمع بالهمزة التي كانت في الواحد أجدر[4].

« وأمّا (افْعَلَلْتُ) من (صَدِئتُ) فـ(اصْدَأَيْتُ)، تقلبها ياء »[5].

كان أصلها « اصْدَأْأَتُ »، فاجتمعت همزتان في كلمةٍ، فقلبت الثانية بحكم ماقبلها، كما تقدّم في غير موضع، وقبلها فتحة، فقلبت ألفاً، فجاءت « اصْدَأَات »، فقلبت ياء، وإن لم تكن منقلبة عن حرف علّة؛ حملا على المضارع واسم الفاعل، على الطّريقة المبيّنة في الكتاب؛ ولأنّه ليس في الكلام فعلٌ لحقته صور الضّمائر المرفوعة وفي آخره ألفٌ.

وأمّا أبوسعيد وابن جنّي[6] فقالا: إنّ الهمزتين لّما التقتا، جعلوا تخفيفها بقلبها ياء؛ حملا على المستقبل، واسم الفاعل؛ إذ[7] كانت تنقلب فيهما ياءً.

---

(١) انظر المنصف ٢/٨٩، ٩٠.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٨. وفي الأصل: ومكا.

(٣) في الأصل: ويويد.

(٤) انظر كلام أبي علي في المنصف ٢/٦٣.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٩.

(٦) انظر شرح السيرافي ٦/٢٤٩، ٢٥٠ (خ)، المنصف ٢/٩٠، ٩١. وعليه كلام المازني أيضا.

(٧) في الأصل: اذا.

وهذا ضعيف، والأولى ماتقدّم.

وأمّا حالُ هذا الفصل وإدخالُه فهو كإدخال « فعلل » من « جِئتُ وقرأت »؛ ولأنّها كان إدخالها، لأنها[1] ليست على القلب، أي: لايتصوّر بها مايتصوّر في « فاعل »[2].

قوله: « فقال: هي (فَعَالية) بمنزلة (علانية)، والذين قالوا: سَوَاية، حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة (هارٍ ولاثٍ) »[3].

يريد[4]: أنّهم لّما حذفوا الهمزة في « شائك[5] ولائث »، وهم يريدونها، وقالوا: شاك ولاث؛ لضربٍ من الاستخفاف؛ إذ الهمزة حرفٌ ثقيل، مع أنّ / [٩٨ب] همزة « شائك ولائث » عين، فهمْ أن يحذفوا في « سَواية » استخفافا، وهي لام، أجدر؛ لأنّ اللام أجدر بالضّعف من العين.

فإن قلت: إنّ الهمزة في « شائك » مبدلةٌ من الواو، وهمْ على حذف المعتلّ أجرأ منهم على حذف السالم!

قيل: الهمزة في « شائك ولائث » [وإن كانت][6] مبدلة، فهي بدل من حرف أصليّ، وهو العين، والعين أقوى من اللام، وإذا أبدلت[7] العين همزة جرت مجرى الهمزة الأصليّة؛ ألاترى أنّ سيبويه يقول في تحقير « قائم »: قُوَيْئِم، كما تقول

---

(١) في الأصل: وادخاله كادخال فعلل وفعال من حيث قرات ولانما كان ادخالها لانها.

(٢) قال سيبويه ٣٧٨/٢: « وأمّا فُعْلُل من جئت وقرأت فإنك تقول فيه: جَيْأى وقرأى وليس يكون ههنا قلبٌ كما كان في جاء ».

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٤) الشّرح الآتي منقول من المنصف ٩٢/٢ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: شاكٍ.

(٦) تكملة من المنصف ٩٢/٢.

(٧) في الأصل: اللام فابدلت.

في تحقير « سائل »: سُوَيْئِل، تُجرَى المبدلة في هذا الموضع مُجرى الأصل. وخالفه أبوعمر[1] في ذلك فقال: قُوَيِّم، ونُوَيِّم، فأزال الهمزة لزوال ألف « فاعِل » من قبلها[2].

ويدلّ على صحّة مذهب سيبويه في إقرار الهمزة مع زوال ألف « فاعل »، وأنّها[3] تجري مجرى الهمزة الأصليّة قولُ العرب في « أدْؤُر »: آدُرٌ، على تقديم الهمزة. وكان قياس قول أبي عمر أن تقول: أوْدُر، فتردّ الواو لزوال الضّمّة عنها، كما قال: إنّه يُزيل الهمزة من « قائم »، إذا قال: قُوَيِّم؛ لزوال ألف فاعل من قبلها، ولم نرهم قالوا: أدْوُر، ولكن أجروها مُجرى الهمزة الأصليّة، فقالوا: آدُرٌ، كما قالوا في تقديم همزة « أرْؤُس »: آرُس.

فقد ثبت من هذا أنّ الهمزة المبدلة إذا كان بدلُها عن العين جرت مجرى الهمزة الأصليّة[4].

وأنشد البيت الذي فيه « لِمَلأَكٍ »[5].

---

(١) في الأصل: عمرو. وكذا في الموضع التّالي. والمراد: الجرمي.

(٢) انظر القولين السابقين في الكتاب ١٢٧/٢، شرح الشافية للرضي ٢١٤/١، ٢١٥، ارتشاف الضرب ٣٧٢ (رجب).

(٣) في الأصل: وانما.

(٤) انتهى النّقل من المنصف.

(٥) وهو:

فلستُ لأنسيٍّ ولكن لِمَلأكٍ ... تَنَزَّلَ من جوِّ السّماء يَصُوبُ

وينسب إلى علقمة الفحل، وإلى أبي وجزة السعدي يمدح عبدالله بن الزّبير، رضي الله عنه، ولمتمّم ابن نويرة، ولرجل من عبد القيس يمدح النّعمان. انظر الكتاب ٣٧٩/٢، مجاز القرآن ٣٣/١، ٣٥، إصلاح المنطق ٧١، الأصول ٣٣٩/٣، الجمل ٦٠، المنصف ١٠٢/٢، أمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢، ٣٥/٣، اللباب ٢٥٨/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٢، شرح الشافية للرضي ٣٤٦/٢، اللسان (ملك)، ارتشاف الضرب ٢٣٨٣ (رجب)، شرح شواهد شرح الشافية ٢٨٧-٢٩٠

واختلف النّحويون في « مَلَك »[1]، فقال قائلون: هو مقلوب من « مألــك »، والهمزة فاء الكلمة؛ لقولهم: أَلُوكة، وألوك، وهي الرّسالة.

وقال يونس -رحمه الله-: ألك يألِك[2] من الرّسالة.

وحكى كراع في المجرّد[3]: أَلَكْتُه أَلِكُهُ أَلْكاً: بلّغته الأَلُوكَ، وهي الرّسالة.

وأنشد اللّغويّون:

وغلامٍ أرسَــلَتْهُ أمُّــهُ   بأَلُوكٍ فبذلــنا ماسأل[4]

« ملأك »[5] على هذا « مَعْفَل »، و« ملائكة » « معافلة »[6]، مقلوب.

وحكى أبوعبيد القاسم بن سلاّم: لأَكَ، إذا أرسل[7]، فـــ« ملأك » على هذا « مَفْعَل »، و« ملائكة » « مفاعلة »، مقلوب.

فاللام فاء، والهمزة عين، والكاف[8] لام.

قال ابن جنّي[9] -رحمه الله-: هذا هو الأكثر، وعليه تصرُّف الفعــل، قــال الشّاعر:

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/٢، الأصول ٣٣٩/٣، اللباب ٢٥٨/٢، ٢٥٩، شرح الشافية للرضي ٣٤٦/٢، ٣٤٧. وانظر بقية مصادر الشاهد السابق.

(٢) انظر الخصائص ٢٧٤/٣.

(٣) المجرّد ٢٠٠/١.

(٤) للبيد بن ربيعة -رضي الله عنه. انظر ديوانه ١٧٨،كتاب الألفاظ لابــن السـكيت ٤٥٣، المعــاني الكبير ٤١٠، التّعليقة ٨٤/٥، الخصائص ٢٧٥/٣، المنصف ١٠٤/٢، إيضــاح شــواهد الإيضــاح ٤٠٣، اللسان (ألك، شوى).

(٥) في الأصل: فلا.

(٦) في الأصل: مفعل وملائكة مفاعلة.

(٧) في الأصل: رسل.

(٨) في الأصل: والكلام.

(٩) انظر المنصف ١٠٣/٢، والخصائص ٢٧٤/٣. والنّصّ فيما يبدو ملفّقٌ منهما، بتصرف.

أَلِكني إلى قومي السّلامَ رسالةً بآيةِ ماكنّا ضعافا ولاعُزْلا[1]

وقال:

ألكني إليها وخيرُ الرّسو لِ أعلمُهم بنواحي الخَبَرْ[2]

وقال:

ألكْنِيْ إليها عَمْرَكَ اللّهَ ناقتي بآيةِ ماجاءتْ إلينا تَهَاديا[3]

وأصله « أَلْئِكني »، فخفَّفَ الهمزةَ بأن طُرِحت كسرتها[4] على السلام، ويكون على هذا « أُلوك » « عَفُول »، و« مألك ومألكة » مقلوب: « مَعْفُل ومَعْفُلة »[5]. قال عديّ بن زيد:

أبلغ النّعمانَ عنّي مألُكاً أنّه قد طالَ حَبْسِيْ وانتظاري[6]

وقال آخر:

أبلغ أبا دَخْتَنُوسَ مألُكَةً غيرَ الذي قد يقالُ مِ الكذبِ[7]

---

(١) البيت لعمرو بن شأس. انظر الكتاب ١/١٠١، المنصف ٢/١٠٣، الخصائص ٣/٢٧٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٢، اللسان (ألك).

(٢) البيت في المنصف ٢/١٠٣، الخصائص ٣/٢٧٤، اللسان (ألك).

(٣) في الأصل: تمادا. والبيت لسحيم عبد بني الحسحاس. انظر ديوانه ١٩، ديوان ذي الرّمّة ١٧٧٢، ١٧٧٣، الأزهية ٨٣، التبصرة والتذكرة ٤٤٩، الخصائص ٣/٢٧٤، أمالي ابن الشجري ٢/٥٥٧، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٢.

(٤) في الأصل: همزتها.

(٥) في الأصل: مفعل ومفعلة.

(٦) سبق تخريجه ٢٤.

(٧) في الأصل: ماالكذب. والبيت لمسهر بن كعب. انظر التّكملة ٢١٥، الخصائص ١/٣١١، ٣/٢٧٥، سرّ صناعة الإعراب ٥٣٩، ٥٤٠، أمالي ابن الشّجري ١/٤٥، ٢/١٦٨، شرح شواهد الإيضاح ٢٨٨، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٠٠، شرح المفصّل لابن يعيش ٨/٣٥، المرتجل في شرح القلادة السّمطيّة ١٨٤، اللسان (ألك، لكن، منن). وأبودختنوس: لقيط بن زرارة التّميمي، أخو حاجب صاحب القوس، ودختنوس ابنته.

ويظهر من تسوية سيبويه –رحمه الله– بين « مألكة وملأكة »[1] أنّهما لغتان، وإحدى[2] اللفظتين غير مقلوبة من الأخرى، وهو القياس؛ لأنّه قد استُعمِل الفعلُ من كلّ واحد منهما، إلاّ أنّ اقترانهما مع ماذكر من المقلوب نبّه أكثر المفسرين، وفهموا منه أنّ إحدى اللفظتين مقلوبة، وأنّ أكثر التّصريف هو على « ألكني »، وهو محتمل.

[199أ] وأمّا « قِسِيّ »، فأصله « قُوُوس »، جمع / « قَوْس »، إلاّ أنّهم كرهوا اجتماع الضّمّتين والواوين، ففرّوا إلى القلب؛ لأنّها تحتمل وتخفّ، فقالوا: قُسُوو، وكان ينبغي لمّا قدّم السّين أن يقولوا: قُسُوّ، فتصحّ الواو؛ لأنّها ليست لاما فيعلّها كما يعلّ « عتيّ » ولكن لمّا أخّر العين فجعلها في موضع اللام أشبهت اللام؛ إذ صارت في موضعها، فقلبت كما تقلب؛ إذ كانت العين نفسُها قد قُلبت على جهة الشبه باللام؛ لقربها من الطّرف، مع أنّها في موضعها غير مؤخّرة لموضع اللام، نحو « صُيَّم، وقُيَّم »، فهي أجدر بأن تقلب إذ استقرّت هو منها في موضع اللام[3]. فقُلبت الضّمّة كسرة، والواوان[4] ياءين، وأتبعوا ماقبل السّين في الكسر، فقالوا: قِسيّ، كما يفعلون في هذا النّوع من الجمع، نحو « عِصيّ »، إلاّ أنّهم التزموا الكسرة[5]، كما ألزموا الهاء في « مسائية ».

وأمّا قولهم: « اليوم اليَمِي »[6]، الظّاهر من قوله أنّه أراد: وصف « اليوم »

---

(1) انظر الكتاب ٣٧٩/٢.

(2) في الأصل: واحد من.

(3) انظر المنصف ١٠٤/٢.

(4) في الأصل: والواوين. وكأنّه على بناء قلبت للمعلوم. وما أثبته أنسب للسياق.

(5) انظر أمالي ابن الشّجري ٤٧٢/٢. وفي اللسان (قوس): « وقِسِيّ وقُسِيّ، كلاهما على القلب عن قووس ».

(6) من رجز لأبي الأخزر الحماني، وهو:

=

بـ« اليَوِم، على مثال « فَعِل » بكسر العين، ويراد بـ« اليَوِم »: الشّديد، كما يقال: ليلٌ أليل، وليلة ليلاء، ثمّ يُقلب من « اليَوِم » إلى « اليمي ».

ومعنى قوله: « ومع ذلك أنّ هذه الواو تعتلّ في (فَعِلٍ)»[1].

أنّ هذه الواو[2] لو لم تُقلب لاعتلّت لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، ويُكره كونها مكسورةً، فإذا انضمّ إلى كسرها كون الياء من « اليَوم » [قبلها][3]، كان أشدّ كراهيةً.

وشبّه أبوعثمان المازني -رحمه الله- « اليَوِم »، لمّا أُخِّر الواو وقُدّم الميم، بـ« أَدْلٍ »[4].

وقال ابن جنّي[5]: معنى تشبيهه به: أنّ أصل « اليمي » « اليَمِو »[6]، فانقلبت الواو ياء؛ لانكسار ماقبلها، وكذلك أصل « أدل »[7] « أَدْلُوٌ »، فقلبت الواو ياء؛ لوقوعها [طرفا][8] مضموماً ماقبلها، فصارت في التّقدير « أَدْلُي »، ثمّ أبدلت من الضّمة في اللام كسرة؛ لتصحّ اللام، فصارت « أدلِي »، ثمّ عُمل بها ماعُمل

مَرْوَانُ مروانُ أخو اليومِ اليمي   ليوم روعٍ أوفعال مَكْرَمِ

انظر الكتاب ٣٧٩/٢، المنصف ١٠٢/٢، ٦٨/٣، الخصائص ٦٤/١، ٧٦/٢، المحتسب ١٤٤/١، الاقتضاب ٤٢٠/٣، اللسان (يوم)، شرح شواهد شرح الشافية ٦٨. ويروى: « يامروان لليوم اليمي ».

(١) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٢) يعني في: اليَوِم.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) انظر المنصف ١٠٢/٢.

(٥) المنصف ١٠٢/٢.

(٦) في الأصل: اليوم.

(٧) في الأصل: ادلو.

(٨) تكملة من المنصف ١٠٢/٢.

بـ« غازٍ »؛ فإنّما[1] جمع بين « اليمي » و« أدلٍ » بانقلاب لاميهما.

وقال غيرُه[2]: أراد: أخو اليومِ اليومُ، كما قال:

إنّ مع اليومِ أخاه غَدْوَا[3]

فقدّم الميم بضمّتها إلى موضع الواو[4]، فصارت « اليَمُو »، فوقعت الواو طرفا وقبلها ضمّة، فقلبت ياء، وكُسر ماقبلها، كما قيل في جمع « دَلْو »: أدلٍ.

فيكون تشبيه أبي عثمان تشبيهاً حقيقيّاً؛ ولكن هذا بعيدٌ من لفظ سيبويه ولفظ أبي عثمان.

وأمّا « مسائية »[5] فإنّها جمعُ « مَسَاء ة »، كـ« منارة ومناور »؛ لأنّ « مفاعِل » لايوجد مفرداً. وأصل « مساء ة » « مسوَأَة »، ثمّ جُمعت « مَفْعَلة » على « مفاعِلة »، وأصلها « مفاعل »، لكن التّاء دخلت لتأنيث الجمع، كما دخلت في « صياقلة »، وحدُّها « صياقل ». وكان قياسه « مساوئة »، تردّ الواو كما تردّها في « مَقاوِم ومَقاوِل » جمع « مقام، ومقال »، فأرادوا قلب هذه الواو[ياء][6]؛ لأنّها أخفّ، ولم يتمكّن لهم ذلك؛ لأنّه لاموجب لقلبها، فنقلوا[7]؛ ليتوصّلوا إلى ذلك،

---

(١) في الأصل: وانما.

(٢) هو السّيرافي. انظر شرحه ٢٥٢/٦ (خ)، الاقتضاب ٤٢٠/٣.

(٣) في الأصل: أخوه. وقبله:

لاتقلواها وادلواها دلوا

انظر مااتّفق لفظه واختلف معناه لليزيدي ٢٠٩، المقتضب ٣٢٨/٢، ١٥٣/٣، التبصرة والتذكرة ٨٦١، المنصف ٦٤/١، ١٤٩/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤١٢، المخصص ٦٠/١٩، أمالي ابن الشجري ٢٣٠/٢، شرح الملوكي ٣٩٢، ٣٩٤، الممتع ٦٢٣، اللسان (دلا، غدا)، شرح شواهد شرح الشافية ٤٤٩.

(٤) في الأصل: اللام.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: فقلبوا

بأن توقع الهمزة في موضعها، فتكسر وتحرّك بحركتها، وتقع هي بعد كسرة، والواو إذا كانت لاماً، أو في موضع اللام، بعد كسرة، تنقلب ياء، وألزموا الهاء[1] ولم يلزموها في « صياقلة »؛ وخروجهم في الشّيء يُجرِّئُهم على الخروج في غيره.

[٩٩ب] وأمّا « أشياء »[2] فهي عنده مقلوبةٌ / وزنها [« لفعاء »، ثمّ جمعت فقيل][3]: أشاوَى، مثل « صحارَى »، وأبدلوا الياء واوا، كما قالوا: أتيتُه أَتْوَةً.

وإنّما ذهب إلى هذا لمّا رآها غير مصروفةٍ، نحو قوله تعالى: ﴿عن أشياءَ إن تُبدَ لكم تسؤكم﴾[4]. فلمّا رآها غير مصروفةٍ في حال التّنكير ذهب إلى أنّ الهمزة فيها للتأنيث، وهي من لفظ « شيء »، « فعلاء »، وأصله « شيئاء ».

وحملها أبوالحسن -رحمه الله- للضرورة المذكورة على أنّها « أفعلاء »[5]، جمع « شيء »، نظير « سَمْح وسُمحاء »؛ لأنّ « أفعلاء » تأتي مع « فُعلاء » في باب « فَعْل »[6]، ويكون بدلاً منها في المعتلّ العين [أفعال][7]، ثمّ حذفت الهمزة الأولى حذفاً للاستثقال، كما حذفت في « سَوَاية ولاث وشاك »، وهذا أحرى لاجتماع همزتين؛ ولأنّه جمع، ويكون في الجموع مالايكون في الآحاد، بدليل

---

(١) في الأصل: الياء.

(٢) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر المنصف ٩٤/٢.

(٤) المائدة: ١٠.

(٥) في المنصف ٩٥/٢: « وأما قول أبي الحسن: إنّها أفعلاء، فلأنّه هرب من القلب، فلم يجعلها لفعاء، ورآها غير مصروفة، فلم يجعلها أفعالا، فذهب إلى أنها أفعلاء، محذوفة اللام ». وانظر شرح التصريف للثمانيني ٤٠٢، الإنصاف ٨١٣، شرح الملوكي ٣٧٧، الممتع ٥١٣.

(٦) في الإنصاف ٨١٣: « وأمّا أبوالحسن فذهب إلى أنّه جمع شيء بالتّخفيف، وجمع فعْل على أفعلاء، كما يجمعونه على فُعلاء، فيقولون: سَمْح وسُمحاء، وفُعلاء نظير أفعلاء، فكما جاز أن يجيء جمع فعْل على فُعلاء، جاز أن يجيء على أفعلاء؛ لأنّه نظيره ».

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام. وذلك نحو: بيت وأبيات

لزوم البدل في « خطايا »، وإبدالهم من الأولى في « ذوائب »[1].

وشبّه أبوالحسن جمعهم « شيئاً » على « أشياء » بـ« شاعر وشعراء »، بدليل « أنّ (شيئاً) (فَعْلٌ)، وليس حكم (فَعْلٍ)أن يجمع على (أفعلاء)، كما أنّه ليس حكم (فاعل) أن يجمع على (فُعلاء)، وكما[2] قالوا: سَمْحٌ وسُمحاء، فجمعوا (فَعْلاً) على (فُعلاء). وعلى أنّه قد حُكي (سَمْحٌ وسَمِيح)، فيكون على هذا (سُمحاء) جمعَ (سميح)، والمشهور عندهم (سَمْح) »[3].

وذهب الكسائي[4] -رحمه الله- إلى أنّ « أشياء » « أفعال »، بمترلة « بيت وأبيات »، إلاّ أنّها لّما جُمعت على « أشياوات »، أشبهت ماواحده « فَعْلاء »، فلم تُصرف؛ لأنّها جرت مجرى « صحراء وصحراوات ». وهذا إنّما حمله عليه، وسوّغه له[5]، ارتكابُه اللّفظ؛ لأنّ « أشياء » أشبهت « أحياء » جمع « حيّ »، فكما أنّ « أحياء » « أفعال »، فكذلك « أشياء ». ثمّ احتال لامتناعها من الصّرف بأن شبّهها بـ« فعلاء ».

فهي عند الكسائي، وأبي الحسن-أعني: أشياء- جمعٌ حقيقةً، وعلى مذهب الخليل وسيبويه بمترلة « طرفاء وقَصْباء »، اسم للجميع، لم يكسّر عليه الواحدُ، إلاّ أنّه من لفظ الواحد، نحو « جمل وجامِل، وبقرة وباقِر »، وقرأ بعض القرّاء: ﴿إنَّ الباقِرَ تشابَهَ علينا﴾[6].

---

(١) أصلها: ذأائب، فقلبوا الهمزة الأولى واوا.

(٢) في الأصل: كما. بلاواو.

(٣) المنصف ٢/٩٥.

(٤) انظر المنصف ٢/٩٥، ٩٦، الممتع ٥١٣. وانظر الإنصاف ٨١٢ وهو منسوب فيه لبعض الكوفيين. والكلام الآتي لفظه قريبٌ من لفظ المنصف، مع زيادة يسيرة على مافي المنصف.

(٥) في الأصل: اياه. والمثبت من المنصف ٢/٩٦.

(٦) البقرة: ٧٠. وفي المحرر الوجيز ١/٢٥٨: « ويجمع أيضا على باقر، وبه قرأ ابن يعمر وعكرمة ».

وطابق أبوزكريّا الفرّاء[1] -رحمه الله- أبا الحسن الأخفش، على أنّ « أشياء » جمع أصله « أشيئاء »، إلاّ أنّه خالفه في أن زعم أنّ « شيئاً » محذوفةٌ من « شـيِّئ »، كما قالوا في « هيِّن »: هَيْن، فكما[2] جمعوا « هيّناً » علـى « أهْوِنـاء »[3] كـذلك جمعوا « شيئاً »[4] على « أشياء »[5].

وهذا الذي ادّعاه الفرّاء من أنّ « شيئاً » محذوف من « شـيِّئ »، لـيس لـه دلالة تدلّ عليه؛ لأنّا لم نعلمهم قالوا: شيِّئ، كما قالوا: هَـيِّن، ولوكـان أصـله التّشديد لنُطق به، كما نُطق به في « هين »، وبابه.

وكأنّ أبا الحسن رغب عن هذا القول -أعني قول الفرّاء- لأنّـه معلـومٌ أنّ « فَيْعِلاً » لايُجمع على « أفعِلاء »، وإن كان قد جاءت عليه أحرفٌ يسـيرةٌ، كمـا أنّ « فَعْلاً » ليس حكمُه أن يُجمع على « أفعِلاء ».

فإن قال: إنّ « فَيْعِلاً » إنّمـا أصله « فَعِيل »، وإلى هذا ذهـب الكسـائي -رحمه الله- كأنّه كان[6] « شَيِّئاً »، ثمّ عدل إلى « شَـيِّئ »، ثمّ حـذف، فصـار « شيء ».

وفي الكشاف ٢٨٨/١: « وقرأ محمد ذوشامة﴿إنّ الباقر يشّابه علينا﴾ بالياء والتشديد ». وانظـر جمهـرة اللغة ٣٢٣، المنصف ٩٦/٢، شرح الملوكي ٣٧٦.

(١) مذهب الفراء والكلام الآتي عليه في المنصف ٩٦/٢-٩٨ باختلاف يسير. وانظر مذهب الفـرّاء في معاني القرآن ٣٢١/١، أمالي ابن الشجري ٢٠٥/٢، اللباب ٣٦٨/٢، شرح الملوكي ٣٧٧، ٣٧٨، الممتـع ٥١٣، وهو في الإنصاف ٨١٢، ٨١٣ منسوب إلى الكوفيين.

(٢) في الأصل: فلما.

(٣) انظر الكتاب ٢١١/٢، التكملة ٤٧٢.

(٤) في الأصل: اشياء.

(٥) وأصله: أشيئاء. ووزن أشياء: أفعاء، بعد حذف الهمزة طلباً للخفّة. انظر الإنصاف ٨١٢، ٨١٣.

(٦) في الأصل: قال.

وكذلك قوله في جميع ماهو على « فَيْعِل »، نحو « ميّت، وسيّد »، فإذا كان أصله « فَعِيلاً »، جاز أن يُجمع على « أفعلاء »، نحو « صديق وأصدقاء »!

[١٠٠أ] فإنّ هذا أيضاً باطلٌ؛ لأنّه قد ادّعى مالا / دلالة عليه أيضا؛ لأنّ ما عينه ياء، لايجيء منه شيء على « فَعِيل »، نحو « بَيِيع »، إلاّ أن تكون لامه ياء، نحو « حيي »، و« شيّئ » ممّا عينه ياء، ولامه صحيحةٌ.

وأنكر الفرّاء -رحمه الله- قولَ الخليل، وقال: إنّ فيه حملا على الكلمة إذا جعلها « لفعاء »؛ لِمَا دخلها من القلب؛ ولأنّهم جمعوها[1] على ماواحده محرّك العين، مؤنث بالهاء، نحو « طَرَفَة وطَرْفاء، وقَصَبَة وقَصْباء ».

وهذا غير لازم؛ لأنّه ليس عنده أنّ « أشياء » جمعٌ كُسِّرَ عليه « شَيْءٌ »، وإنّما هو عنده اسمٌ للجمع، بمنزلة « بَقَر ورهط »، إلاّ أنّه من لفظ « شَيْء »، كـ« الباقِر » من « بقرة ».

وقول الخليل: إنّها مقلوبة أقوى من ادّعاء حذف اللام منها، ألا ترى القلبَ قد كثر في كلامهم حتّى أنّ ابن السّكّيت قد صنّف فيه كتاباً، ولم نرَ الهمزة حذفت، وهي لامٌ، إلاّ في « سَوَاية »[2]، وما لعلّه إن جاء فهو قليلٌ نزرٌ، فجعله على الأكثر هو القياس.

وقول الفرّاء شاذٌّ قليلٌ؛ لأنّ أصل « فَيْعِل » لايُكسّر، بل إنّه يُجمع[3] جمع السّلامة، ويستغنى به، وتكسيره قليل، ففيه الجمع على « أفعلاء »، وإخراج « شيءٍ » عن ظاهره، ولزوم التّخفيف فيه والحذف من الجمع.

---

(١) في الأصل: حملوها.

(٢) في الأصل: سواويه.

(٣) في الأصل: بل فانه ان يجمع.

وأمّا تصغيره « أُشَيَّاء » فقال الفارسي[1]: سُئل عن ذلك أبوالحسن[2] فقال: أصغّرها « أُشَيَّاء »[3]. فقيل له: فهلاّ رددت إلى الواحد فقلت: شُيَيئات، لأنّ « أفعلاء » لايُصغّر؟ فلم يأتِ بمقنع.

فقال الفارسي-رحمه الله- معتذراً عنه عن تصغيرها « أشَيَّاء »: جاز تصغيرها، وإن كانت « أفعلاء »[4]؛ لأنّها صارت بدلا من « أفعال »، بدليل إضافتهم العدد القليل إليها، فصُغّرت حملا عليها، نظير ماقلنا نحن في « ثلاثة أشياء » من أنّ تذكيرهم العدد المضاف إليها في نحو « ثلاثة وأربعة أشياء »، إنّما كان حملا على « أفعال » . هذا معنى كلامه.

وأمّا « أشاوَى »[5] فإنّه جمع « إشاوة »، مثل « إداوة وأداوَى »، و« إشاوة » غير مستعملة، ولاهي من لفظ « شيء »، فزعم سيبويه -رحمه الله- أنّ أصلها « شياء ة »[6] لأنّ عين الفعل من « شيء » ياء، ولامه همزة، فإذا بنينا منه « فِعالة » مثل « هِراوة » صار « شياء ة »، ثمّ قدّمت الهمزة التي هي لام « الفَعْل »، إلى موضع فاء « الفَعْل »، كما فعل ذلك بـ« أشياء »، فإذا قدّمت الهمزة في « شياء ة »، صارت « إشاية »، فقلبت الياء واوا، فقيل: إشاوة. فلمّا جمعوا « إشاوة » قالوا: أشاوَى، كما قالوا: أداوى.

ومن قلبِ الياء واواً ماحكاه أبوزيد: باد الشّيءُ يبيدُ بَوَاداً[7].

---

(١) انظر التّكملة ٣٣١، ٣٣٢، و٢٧١ أيضا.

(٢) السّائل هو المازني. انظر المنصف ٢/١٠٠.

(٣) في المنصف ٢/١٠٠: « فقال: العرب تقول: أُشَيَّاء، فاعلم، فيدعونها على لفظها ».

(٤) في الأصل: فعلا.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٩.

(٦) في الكتاب ٢/٣٨٠، وهاون ٤/٣٨٠، ٣٨١: « شيئاء ». وهو خطأ. وانظر الممتع ٥١٦.

(٧) انظر المنصف ٢/٩٩.

قال ابن جنّي[1]: وكأنّهم إنّما فعلوا ذلك كراهيةً للياء بين الألفين في « أشايا »[2] لوقالوه؛ لقرب الألف من الياء؛ وليكون قلب الياء واواً هنا عوضاً للواو[3] من كثرة دخول الياء عليها، وكأنّ من قال في « مَطِيَّة وهديَّة »: مطاوَى وهداوَى، إلى هذا ذهب. على أنّه ليس بعلّة قاطعة، ولكن فيه ضرباً من التّعلّل.

قال: وأخبرني أبوعليّ -رحمه الله- أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ « أشاوَى »، ليس جمع « أشياء » من لفظها، وأنّه من لفظ قول الشّاعر:

ياحبّذا حين تُمسي الرّيحُ باردةً وادي أُشَيٍّ وفتيانٌ به هُضُمُ[4]

فـ« أشاوَى » على هذا « فَعالَى » بمترلة « عذارَى »؛ لأنّ الهمزة في « أُشَيٍّ » فاءٌ، فينبغي أن تكون في « أشاوَى » [فاءً، كأنّ واحدها « إشاوة »، وتكون « إشاوة » كـ« إداوة »، وتكون « أشاوَى »][5] « فعائل »[6] في الأصل كـ« أَدَاوَى »[7]

---

(١) انظر المنصف ٢/٩٩.

(٢) في الأصل: اسا.

(٣) في الأصل: في الواو.

(٤) البيت ينسب للمرّار العدوي، ولغيره. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩، الممتع ٥١٧، سمط اللآلي ٧٠، اللسان (هضم).

(٥) تكملة من المنصف ٢/٩٩.

(٦) في الأصل: فعالى. وهو لايناسب السياق الآتي، والمثبت من المنصف ٢/٩٩.

(٧) أداوى أصلها أدااو، ثمّ قلبت الألف الثانية همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وهي في المفرد مدة زائدة فصارت أدائو-وهذا قياس ماكان من هذا النوع، نحو صحيفة وصحائف، فهو الأصل إذا، كما قال- ثمّ قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فصارت أدائي، ثمّ فتحت الهمزة تخفيفا فصارت أداءَ ي، ثمّ قلبت الياء ألفا لتحركها بعد فتحة فصارت أداءا، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبت الهمزة واوا ليشاكل الجمع المفرد فصارت أداوى. وأشاوى مثلها.

ووزن « أَشاوَى » على قول الخليل « لَفَاعَى »[1] لأنّ الهمـزة عنـده[2] لامٌ مقدّمة. /

[١٠٠ب]

قلت لأبي عليّ: فهلاّ كانت « أشياء » على هذا « فَعْلاء »، من غـير لفـظ « شيء »، وتكون الهمزة فيها فاءً، دون أن تكون « لَفْعَاء »؟

فقال: إنّه إنّما ذهب في « أشاوَى » إلى أنه من غير لفظ « أشـياء »؛ لأجـل أنّ في « أشياء » ياءً، وفي « أشاوَى » واوٌ، فأمّا « أشياء » فلا إبدال فيها يُسـوِّغُ أن يقال فيها: إنّها من غير لفظ شيء.

فأمّا التّقديم[3] فجائز كثير في كلام العرب. وحكى الفرّاء عنهم: بُرَاءُ، غـير مصروف، وقال: يريدون: بُرَآء[4]، فحذفوا اللام، فهذا يؤنس بقـول الأخفـش في حذف الهمزة من « أشيئاء »[5].

ويجوز أن تكون « أشاوَى » جمعَ « أشياء » على لفظها المقلـوب، وتكـون الواو بدلا من الياء، كما قالوا في « صحراء »: صحارَى.

قوله: « ومثل هذا في القلب (طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ) »[6].

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/٢، وهو مذهب سيبويه كما مرّ.

(٢) في الأصل: عند.

(٣) في الأصل: التقدير.

(٤) روَى ذلك في قول الحارث بن حلّزة:

أم جنايا بني عتيقٍ فمن يَغْـــ ـــدِرْ فإنّا من غدرهمْ بُرآءُ

فرواه: لبراءُ. انظر شرح القصائد السبع الطوّال ٤٨١، المحتسب ٣٢٩/٢، شرح التصريف للثمـانيني ٤٠٤، شرح الملوكي ٣٨٠، ٣٨١. قال ابن يعيش في شرح الملـوكي ٣٨١: « فعلـى هـذا لاتصـرفه؛ لأنّ الهمزة الباقية للتأنيث على حدّها في حمراء وصحراء، ووزن الكلمة فُعاء ». ويروى: « بُـرآءُ » كمـا قدره الفراء.

(٥) انتهى النّقل من المنصف.

(٦) الكتاب ٣٨٠/٢.

عنده أنّ « طأمن » هو الأصل، و« اطمأنّ » مقلوبٌ منـــه؛ لأنّ الفعـــل إذا لم يكن فيه زوائد، فهو أجدر[1] أن يكون على أصله، فإذا دخلتـــه الزّيـــادة تعـــرّض للتّغيير؛ لأنّ دخول الزّوائد فيه ضربٌ من التّغيير لحقّه، والتّغيير إلى التّغـــيير أســـبق؛ ألاترى أنّ أحداً لايقول في « طأمن » الذي هو الأصل: طمأنَ، فهذا هو الصّـــحيح. وعن أبي عليّ أخذه ابن جنّي -رحمه الله- كذلك حكـــى في تفســـير أبي عثمـــان، وذكر أنّ الجرمي خالف سيبويه، فذهب إلى أنّ « اطمـــأنّ » غـــير مقلـــوب، وأنّ « طأمن » هو المقلوب[2].

وأمّا « جبذ وجذب »[3] فليس واحدٌ منهما مقلوبا عـــن صـــاحبه؛ لأنّهمـــا جميعاً يتصرّفان، فلايختصّ واحدٌ منهما بشيء دون الآخر؛ ألاتـــرى أنّـــك تقـــول: جبذ يجبذُ، وجذب يجذبُ، وجاذِبٌ وجابِذٌ، ومجبوذٌ ومجذوب؟ فليس واحدٌ منـــهما أولى بأن يكون مقلوبا إلى[4] صاحبه من الآخَر.

فأمّا « طأمَنَ » فليس أحدٌ يقول فيه: طمْأنَ[5].

وممّا يوضّح ذلك أنّ « أَيِسَ » لّما كان لامصدر له، حُكم عليه بأنه مقلـــوبٌ عن « يَئِسَ »؛ وذلك أنّه يقال: يَئِسَ يَيْأَسُ يأساً، وأيِسَ يأيَسُ يأساً، فـــ« اليـــأس »

---

(١) في الأصل: بنوا حذف. انظر المنصف ١٠٤/٢.

(٢) انظر المنصف ١٠٤/٢، ارتشاف الضرب ١٨١ (رجب). وظاهر كـــلام الجـــوهري في الصـــحاح يؤيّد الجرمي حيث قال في (طمن): « وطأمن ظهرَه وطامنه بمعنى، على القلب ». وإليه ذهب الرضيّ أيضـــاً في شرح الشافية ٢٢/١.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٠/٢. والكلام الآتي منقولٌ من كلام المازني، وابن جنّي، بتصرف يســـير. انظـــر المنصف ١٠٥/٢.

(٤) في الأصل: من.

(٥) انظر المنصف ١٠٤/٢. وقال الجوهري في الصحاح (طمن): « وطمأن ظهرَه وطامنه، بمعنى، علـــى القلب ». وانظر القاموس المحيط (طمن).

مستعملٌ في الفعلين جميعاً، ولايقول أحدٌ: أيساً.

[فأمّا تسميتهم الرّجلَ « إياساً »، فلايدلّ على أنّهم قد استعملوا مصدر « أيست »، وليس « إياس » مصدر « أيست »][1]، إنّما هو مصدر « أُسْتُ »، أي: أعطيتُ، سمّوا « إياساً » من « أُستُ »، كما سمّوه: عطاء، من « أعطيت »، والياء من « إياس »، إنّما هي بدلٌ من الواو، [انقلبت][2] كما انقلبت في « قيام »، مصدر « قُمت ».

وحكى ابن جنّي عن السّكري أنه يقال: يَئستُ أيأسُ يأساً، وأيست آيسُ إياساً، فجعل « إياساً » مصدر « أيست ». قال: وأحسب أنّ هذا وهمٌ من أبي سعيد؛ لأنّه لوكان لـ« أيست » مصدرٌ[3] لما قال النّحويون: إنّه مقلوبٌ من « يئستُ »، وما أعلم بينهم خلافاً في ذلك[4].

ويقوّي أن يكون مقلوباً من « يئست » صحّةُ الياء فيه، ولولم يكن مقلوباً لوجب أن يكون « إسْتُ أَوَاسُ »[5]، كما قالوا: هِبتُ أهاب.

وليس لك أن تحمله على باب « حَوِلَ وعَوِرَ وصَيِدَ »؛ لأنّ ذلك منقوصٌ من « افعلَّ »، [وليس « أيس » محذوفا من « افعلّ »][6]، ولكن لّما كانت العين في « يئست » مكسورةً، تركوها ظاهرةً مكسورةً في « أيستُ »؛ ليكون ذلك دلالةً على القلب الواقع في الكلمة.

---

(١) تكملة من المنصف ٢/١٠٥.

(٢) تكملة من المنصف ٢/١٠٥.

(٣) في الأصل: مصدرا.

(٤) قال ابن جنّي في نهاية المسألة: « فأمّا ماحكي عن أبي سعيد فلم أسمعه إلاّ من هذه الجهة، والذي ذهبت إليه من أنه لامصدر لأيست هو رأيُ أبي عليّ ». المنصف ٢/١٠٦. وانظر اللسان (يأس).

(٥) في الأصل: اس.

(٦) تكملة من المنصف ٢/١٠٦.

وقوله: « لايطّرد ذلك فيه »[1].

أشار[2] بقوله: ذلك، إلى القلب، أي: أنّ القلب إنّما يعرف بأن لايثبت الحرف في تصاريفه على ترتيب القلب، كقولنا: أشاوَى، لمّا رأينا الواو لاتطّرد في « شيء وأشياء »، علمنا أنّ الواو بدلٌ، فكذلك « اليمي »، عُلم بـ« اليوم » وتصاريفه أنّ الميم في المعنى مقدّمة. / [١٠١أ]

(١) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٢) في الأصل: اشارة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علميّة في صيغتها النّهائيّة بعد إجراء التعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : خالد بن محمد بن عبد الله القويجري الرّقم الجامعيّ : (٤٢٨٨٧١٢٨)

كلّيّة : اللغة العربيّة قسم : الدّراسات العليا العربيّة فرع : اللغة

الأطروحةُ مقدّمةٌ لنيلِ درجة : الدّكتوراه في تخصّص : النحو والصرف

عنوانُ الأطروحةِ : شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد : تحقيق ودراسة .

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين،والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين،وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ٢١/١٠/١٤٣٣ هـ ، توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

والله الموفّق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : أ.د. عياد بن عيد الثبيتي المناقش الدّاخليّ : أ.د. عبد الله بن صالح بابعير المناقش الخارجيّ : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي

التوقيع : التوقيع : التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

التّوقيع :

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكة المكرمة

شـــرح كـــتاب ســـيبويه

(الربع الأخـير)

لصـــالح بن محمـــد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
فرع اللغة – تخصص النحو والصرف

من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجريّ
(٨ – ٨٧١٢ – ٤١٨)

بإشـــراف

الأستاذ الدكتور / عـــيَّاد بن عـــيد الثبيتيّ
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي
١٤٢٣–١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢–٢٠٠٣م

الجزء الثالث

هذا باب ماكانت
الياء والواو فيه لامات

قوله: « حيث اعتلّتا لأنّهم جعلوا ماقبلهما معتلّين كاعتلالهما »[١].

يريد[٢]: أنّهم ألزموا عين « يَفْعُلُ » من « غزوتُ » الضّمّةَ؛ لأنّها من الواو، وعين « يَفعِلُ » من « رميت » الكسرةَ؛ لأنّها من الياء، فاعتلّت العين بأن رُفض ماكان جائزاً فيها من الضّمّة والكسرة، واقتصر فيهما على الضّمّة مع الواو، وعلى الكسرة مع الياء، فصار هذا إعلالاً لمجاورتها اللام التي هي معتلّة، كما اعتلّت الفاء في « قُلت وبعت »، بتغيير حركتها لاعتلال العين، فـ« قلتُ وبِعت »، مشبّهٌ بباب « غَزَوْتُ، ورَمَيْتُ »، [وليس « غَزَوْتُ، ورَمَيْتُ »] محمولاً[٣] على باب « قُلتُ وبِعتُ »؛ لأنّ أصل الإعلال -كما ذكر الإمام- إنما هو للاّم[٤]، ثمّ وليتها العين، فاعتلّت لقربها منها، ثمّ وليت الفاء العين، فاعتلّت لاعتلالها، فالآخِرُ أبداً أدخل في الإعلال من الأوّل، والأوّل أقرب إلى الصّحة؛ فإن دخله ضربٌ من الإعلال لقربه من الطرف، أو لقربه ممّا يقرُبُ من الطرف، فلايُستنكر.

قلت: فلو قالوا من « رَمَيْتُ »: أَفْعُلُ، لقالوا: أرْمُوُ[٥]، لخرجوا من الياء الخفيفة إلى الواو التي هي ثقيلة، ولوقالوا من « غَزَوْتُ »: أَفْعِلُ، لقالوا: أَغْزِيُ، فالتبس ذوات الواو بذوات الياء، واختلط بالآخر[٦]؛ فكان الذي فعلوه امتياز

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٠. وفي الأصل: قبلها.

(٢) الشّرح الآتي في هذه المسألة أكثره في المنصف ٢/١١١، ١١٢.

(٣) في الأصل: محمولان. ومابين معقوفين تكملة من المنصف ٢/١١١ يلتئم به الكلام.

(٤) في الأصل: الالام.

(٥) يقرأ النّص في الأصل: من رميت امو الان فيي هو افعل.

(٦) في الأصل: بالاخره.

أحدهما من الآخر.

قوله: « واعلم أنّ (فَعِلْتُ) قد تدخُلُ عليهما، كما دخلت عليهما وهما عيناتٌ »[1].

للقائل أن يقول[2]: هلاّ اقتصروا في مضارع « فعل » من ذوات الواو على « يَفعُل »[3]، ومضارعه[4] من ذوات الياء على « يفعِل »؛ خوفَ الالتباس حتّى يمتاز ذوات الياء من ذوات الواو؟

فالجواب: أنّهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا مضارعهما عن قياس نظائرهما[5] من الصحيح؛ لأنّ[« يفعل » من « فعُل » المضموم العين في الصحيح إنّما يأتي مضموم العين، و][6] « يفعل » من « فعِل » المكسور العين، إنّما يأتي على « يفعَل » بفتح العين، إلاّ[7] ماشذّ، نحو « حسِب يحسِبُ »، ونظائره، وليس[8] كذلك [فَعَلَ][9] لأنّه يأتي على « يفعُلُ ويفعِلُ » بضمّ العين وكسرها؛ فإذا التزموا في ذوات الياء « يفعِلُ »، وفي ذوات الواو « يفعُلُ »، لم يخرجوا عن قياس المضارع، بل أتوا بأحد الجائزين.

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٢) التّساؤل الآتي مع جوابه في الممتع ٥١٣ باختلاف يسير.

(٣) في الأصل: الفعل. وماضي يفعُل فعُل بضمّ العين.

(٤) الضمير يعود على فعل، وهو من ذوات الياء فعِل.

(٥) في الأصل: مضارعها عن قياس نظائرها.

(٦) تكملة من الممتع ٥١٣.

(٧) في الأصل: لا.

(٨) في الأصل: ونظائره وامّا حى فعليه في فعل في لبس. وهذه زيادة لم أفهم منها شيئا، وهي ليست في الممتع، ولاداعي لها، فلعلّها مقحمة.

(٩) تكملة من الممتع ٥١٣.

وقوله: « كما دخلت عليهما وهما عينات »[1].

إنّما كان ذلك لقرب مابين العين واللام، فـ« شَقِيتُ » نظيره « خِفْتُ »، و« غَنِيتُ » نظيره « هِبْتُ »[2].

قوله: « وأمّا (فعُل) فيكون في الواو »[3].

إن قلت[4]: قد قالوا: لَقَضُوَ الرّجلُ، فأبدلوا الياء واواً، وقد قالوا: إنّ هذا غير موجودٍ؟

قلت: هذا غير لازم لنا؛ لأنّ هذا فعْل التّعجّب، وهو ملحقٌ بالأسماء؛ لأنّه لايتصرّف، كما أنّ الأسماء كذلك، وكما قالوا: ماأطوَله! فصحّحوا الفعل؛ لمّا كان قريباً في المعنى من قولك: هذا أطولُ منه، يجري ذلك مجرى « فَعُلَة »[5] من « رميت » إذا بنيتها على التّأنيث فقلت: رَمُوَة، فقلبت الياء واواً، فهذا غير مستنكر؛ لأنّه لايتصرّف؛ وكذلك « لَقَضُوَ الرّجلُ »، لمّا لم يُقل فيه: يَفْعُلُ، فيلزمك أن تقول: يرمُوُ، جاز أن يبنى على « فعُل »؛ لأنّه لمّا ألزم موضعا واحداً أشبه الأسماء.

فإن قلت: فقد قالوا في الواو: سَرُوَ [يسرُوُ][6]، فجمعوا بين الضّمّة والواو في المضارع والماضي؛ فهلاّ قلتَ على هذا: رَمُوَ يَرْمُوُ؟

قيل: إنّ « سَرُوَ » احتُمل / لأنّه لم تُقلب فيه واوٌ عن ياء، وإنّما هو من الواو في الأصل، فلم تأتِ بثقيل بعد خفيف، وأنت لوقلت: رَمُوَ يَرْمُوُ، لكنت [١٠١ب]

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٢) انظر المنصف ٢/١١٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٤) الكلام في هذه المسألة منقول من المنصف ٢/١١٣ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: فعلته.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام مع مابعده.

قد جمعت بين الضّمّة والواو بعد أن أبـدلت الثّقيـل مـن الخفيـف[١]، فـرفض ذلك لذلك، وكان اطّراح هذا البناء أخفَّ عليهم من أن يَخرُجوا مـن الخفّـة إلى الثّقل.

قوله: « وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلّت وقلبت ألفاً »[٢].

وجب ذلك [لاجتماع][٣] الأشباه؛ لأنّ هذه الحروف مضارعةٌ للحركـات، فتوالت المتشابهات، فأعلّوا. والحركة التي في الياء والواو المفتوح ماقبلها، لايفصـل فيها[٤] بين حركة الإعراب وغيرها؛ ألاترى أنّك تقول: عصاً، فتقلـب الـواو، وإن كانت حركتها حركةَ إعراب، وتقول: غزا، فتقلب الواو فيها، وإن كانت حركتها حركة بناء.

وقوله: « إذْ لم تكن على الأصل وقبلها الضّمّة والكسرة »[٥].

قال أبوالفتح شارحاً لمثل هذا النّص من كتاب أبي عثمـان[٦]: هـو كـلامٌ مجمل[٧] غير مفصّل، وتلخيصه: لم تصحّ الواو والياء المتحركتان[٨] وقبلهما فتحـةٌ، كما لم تصحّ الياء الساكنة وقبلها الضّمّة في « مُوقِن ومُوسِر »، وكما لم تصحّ الواو الساكنة وقبلها كسرة في « مِيقات ومِيزان »، فاخْتَصَرَ وأوجزَ.

---

(١) في الأصل: الخفيفة.

(٢) الكتاب ٢/٣٨١.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر المنصف ٢/١١٦.

(٤) في الأصل: فيهن. انظر المنصف ٢/١١٦.

(٥) الكتاب ٢/٣٨١. وفي الأصل: إذ لم يكن.

(٦) المنصف ٢/١١٦. والنّص هو: « ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل؛ إذ لم يكونا على الأصـل وقبلهما الكسرة والضّمّة ».

(٧) في الأصل: محتمل.

(٨) في الأصل: المتحركان.

هذا عندي غير سديد، وإنّما يريد سيبويه -رحمه الله- والمازني: أنّ الياء والواو اعتلّتا لتحرّكهما وانفتاح ماقبلهما كما اعتلّت الواو وقبلها الضمّة[1]، وكما اعتلت الياء وقبلها الكسرة في « يرمِي »، وسمّى [ ][2] الحرفين مايستحقّه غيرهما من الحروف الصحيحة اعتلالاً، كما قدّمنا من قوله في اعتلال العين لاعتلال اللام، ولذلك، قال أوّلا: « واعلم أن الواو في (يفعُل) تعتل إذا كان قبلها ضمّة، ولاتقلب ياء، ولايدخلها الرّفع ». فقال: « تعتلّ »، وإنّما يريد أن يبين الحركة التي يستحقّها الحرف الصحيح في « يفعُل »[3]، وهي الرّفع. وقوله: « ولاتقلب ياء ». يعني: ولايُفعل بها مايفعل بجمع « دلوٍ »؛ ألاترى أنّهم قالوا: البُوْنُ والعُوْنُ، في جمع « بُوان »، وهو عمود من عُمُد[4] الخباء، وفي جمع « عَوان »، فكرهوا الضمّة في الواو[5]. وقوله: « والأضعف[6] أجدر أن يكرهوا ذلك فيه ». يريد: أنّ اللام أجدر لأنّها أشدّ[7] اعتلالاً.

وهذا الذي قلت واضحٌ، وكلّ ماتكلّم به ابن جنّي -رحمه الله- في عضد ماحكيته عنه هو رمية[8] من ضلّ عن القصد.

---

(١) مثل: يغزو.

(٢) كلمة لم تتوجّه معي تقرأ: اسرار.

(٣) في الأصل: يعتل.

(٤) في الأصل: عمود.

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٨٠. قال ابن عصفور في الممتع ٤٦٦: « بالإسكان ليس إلاّ، وليس كذلك الصحيح، بل يجوز فيه التّحريك والإسكان، نحو: رُسُل ورُسْل ». وفي القاموس (بون): « والبوان بالضمّ والكسر: عمودٌ للخباء، ج: أبوِنة، وبُون، وكصُرَد ».

(٦) في الكتاب ٢/٣٨٠: « فالأضعف ».

(٧) في الأصل: اشك.

(٨) في الأصل: رمه

واعلم[1] أنّ من العرب من يشبّه الياء بالألف لقربها منها فيقول: لن يرمـــيْ، بإسكان الياء، وعلى هذا يقول: رأيت قاضٍ، فيجعل الاسم في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة، كما تقول: هذه عصاً، ورأيت عصاً، ومررت بعصاً، بلفظ واحـــد، قال الشاعر:

سَوَّى مَساحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ[2]

يريد: مساحِيَهُنَّ.

ومنه:

رَدّت عليه أقاصِـــيه[3] ...

و:

كفى بالنّأي من أسمـــاء كافي[4]

يريد: كافياً.

---

(١) الكلام الآتي – ماعدا بيت أبي الطّيب– في المنصف ٢/١١٤–١١٦ باختلاف يسير.

(٢) بعده:

تفليلُ ماقارعنَ من سُمْر الطُّرَقْ

وهما لرؤبة. انظر الدّيوان ١٠٦، الكتاب ٢/٥٥، المسائل الحلبيّات ٨٦، المسائل العضـــديات ٤٦، المحتسب ١/١٢٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٩٢، أمالي ابن الشجري ١/١٥٧. ومســـاحيهن: حوافرهن. وتقطيط: تقطيع وتسوية.

(٣) البيت بتمامه:

ردت عليه أقـــاصيه ولبّـــده ... ضربُ الوليدة بالمسحاةِ بالثّأدِ

وهو للنابغة الذبياني. انظر الدّيوان ١٥، المقتضب ٤/٢١، الكامل ٩٠٩، الـــدّر المصـــون ٤/٤٠٨، نتائج التّحصيل ١/٣٤٣. ويُروى: « رُدّت » بالبناء للمجهول، والشاهد ليس فيها.

(٤) عجزه:

وليس لحبّهـــا ماعِشـــتُ شافي

والبيت لبشر بن أبي خازم الأسدي. انظر المقتضب ٤/٢٢، المسائل البغداديّات ٥٤٦، الخصـــائص ٢/٢٦٨، خزانة الأدب ٣/٤٤٣، ٤/٤٣٩، ٦/٣٩٧، ١٠/٤٨٢،٤٧٧.

وقد شبّهت الواو بالياء في هذا المعنى فسكّنت في موضع النّصب، قال:

وأن يَعْرَيْنَ إن كَسِيَ الجواري فتنبوْ العَـــينُ عن كَرَمٍ عجافِ[1]

وقال الأخطل:

إذا شئتَ أن تلهُوْ ببعض حديثها رَفَعْـــنَ وأنْزَلْنَ القَطِـــينَ المُوَلَّدا[2]

واستعمله أبوالطّيّب فقال:

إذا شاء أن يلهو بلحيةِ أحمق[3]

إلاّ أنّ الموضع للياء؛ لقربها من الألف [والواو داخلةٌ على الياء في هذا؛ ولهذا كان السّكون في موضع النّصب في الياء أكثر منه في الواو][4]، كما شــبّهت اليـــاء بالألف حين سكنت في موضع النّصب، مع أنّ الفتحة / فيها غير ممتنعةٌ في الجـــواز والاستعمال. كذلك شبّهت الألف بالياء في أن ثبتت في موضـــع الجـــزم، أنشـــد أبوزيد: [١٠٢أ]

إذا العجـــــوز غضبت فطلّقِ ولا تَرَضّاهـــــا ولاتملّـــــــق[5]

وكأنّه قدّر الحركة في موضع الرّفع والنّصب، فحذفها للجزم. وهذا بعيـــدٌ؛ لأنّ الألف لايمكن حركتها أبداً، ولكن شبّهها بالياء في قولهم[6]:

---

(١) ينسب لعيسى بن فاتك الخارجي، ولغيره. انظر الوحشـــيّات ٩٠، الكامـــل ١٠٨٢، الخصـــائص ٣٤٢/٢، الممتع ٥٣٦.

(٢) انظر الدّيوان ٣٠٣، المحتسب ١٢٦/١، الخصائص ٣٤٢/٢، الممتع ٥٣٦، خزانة الأدب ٣٤٨/٨.

(٣) عجزه:

أراه غباري ثمّ قال له الحـــــقِ

انظر الديوان ٣٤٧.

(٤) تكملة من المنصف ١١٥/٢.

(٥) والبيتان ينسبان لرؤبة. وقد سبق تخريجهما ٥٤٥.

(٦) في الأصل: قولك. والمثبت من المنصف ١١٥/٢.

أ لم يأتيك . . . . . .[1]

وقد جاء هذا أيضاً في الواو قال:

... لم تهجو و لم تدعِ[2]

قدّره في الرّفع: تهجُوُ[3]، فأسكن الواو في الجزم، كما اسكن الياء في « ألم يأتيك » للجزم، وهذا في الياء أسهلُ منه في الواو؛ لأنّ الواو، وفيها[4] الضّمة، أثقل من الياء، وفيها الضمّة[5].

وحمل بعض النّحاة[6] قراءة حمزة: ﴿لاتخفْ دركاً ولاتخشى﴾[7] على مثل: « ولاترضّاها »، قال: ألاترى أنّ ﴿تَخْشى﴾ معطوفٌ على ﴿لاتخف﴾ وهو مجزوم، وكذلك « ترضّاها » موضعه جزمٌ بـ« لا »؛ ألاترى أنّه عطفَ عليه « ولاتملّق ».

وقال غيره[8]: ليس في هذا حجّة، أمّا الآية فيحتمل ﴿ولاتَخْشى﴾ أن يكون

---

(١) البيت بتمامه:

ألم يأتيك والأنباء تنمـي ... بما لاقـت لبون بني زيادي

وهو لقيس بن زهير العبسي. وقد سبق تخريجه ٢٢٠. وانظر رواياته ٥٤٥.

(٢) البيت بتمامه:

هجوت زَبَّان ثمّ جئتَ معتذراً ... من هجوِ زَبَّان لم تهجو و لم تدعِ

وهو لأبي عمرو بن العلاء، يخاطب الفرزدق. وزبان اسم أبي عمرو في أكثر الأقوال. انظر المسائل العضديّات ٤٣، كتاب الشعر ٢٠٤، سر صناعة الإعراب ٦٣٠، الإنصاف ٢٤، اللباب ٢/١٠٩، معجم الأدباء ٣/٣٤٦، شرح المفصّل لابن يعيش ١٠/١٠٤، الممتع ٥٣٧، الضرائر لابن عصفور ٤٥، خزانة الأدب ٨/٣٥٩.

(٣) في المنصف ٢/١١٥: « قدره أن يكون في الرّفع: هو يهجو ».

(٤) في الأصل: فيها، بلاواو.

(٥) انتهى النّقل من المنصف.

(٦) في حواشي إحدى نسخ الممتع ٥٣٧: « هو ابن بابشاذ ».

(٧) طه: ٧٧. انظر الإقناع ٢/٧٠٠، الدّر المصون ٨/٨٢.

(٨) القول الآتي مع تأويل الآية في الممتع ٥٣٨، شرح الكتاب للصفار ٣٥٨، خزانة الأدب ٨/٣٦١،

=

خبراً مقطوعاً[1]، كأنّه قال: وأنت[2] لاتخشى امتثالاً لِنهينا لكَ. وأمّا « ولاترضّـاها » فيحتمل أن يكون جملة خبريّة في موضع الحال، كأنّه قال: فطلّق وأنت لاترضّـاها.
وقوله: « ولاتملّق » هو معطوفٌ على جملة الأمر التي هي: فطلّق وأنت لاترضّاها.

قوله: « وأمّا قولهم: غزوتُ ورميتُ، وغزوْنَ ورمينَ »[3].

إن أسند الفعل إلى ضمير غائبات، رددت الألف إلى أصلها و لم تعتـلّ إلاّ في مثل « يوجل »، وإن أسند إلى ضمير متكلّم أو مخاطب رددت الألـف إلى أصـلها؛ لأنّ ماقبل ضمير المتكلّم أو المخاطب أبداً ساكنٌ أيضاً.

قوله: « واعلم أنّ الواو إذا كان قبلها حرفٌ مضمومٌ في الاسـم، وكانـت حرف الإعراب، قلبت ياء، وكُسر المضموم، كما كُسرت الباء في « مَبِيع) »[4].

قلت: هذا الموضع من كلام الإمام يقتضي أنّهم بدؤوا بقلـب الـواو يـاء؛ لوقوعها على هذه الصورة، ثمّ غيّـرت الضـمّة إلى كسـرة، فصـار « أَدْليـا »، فاعتلّ اعتلال « قاضٍ وغازٍ ». وإليه ذهب الفارسـي رحمـه الله- في تذكرتـه[5]، وتابعه تلميذه ابن جنّي، وقال[6]: أبدل من الضمّة كسرةٌ لتصـحّ [اليـاء. قالـه في شرح تصريف][7] المازني.

---

٣٦٢ نقلا عن الصّفّار.

(١) في الأصل: معطوفا. والتصويب من المصادر نفسها.

(٢) في الأصل: رايت. انظر خزانة الأدب ٣٦٢/٨.

(٣) الكتاب ٣٨١/٢.

(٤) الكتاب ٣٨١/٢ وفيه: « حرف إعراب ». وسيبويه يتحدّث عن أدلٍ، جمع دلو.

(٥) وانظر كتاب الشعر ١١٥.

(٦) المنصف ١١٨/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

ولسيبويه في أخر باب من كتابه غيرُ هذا، قال: « ومثل[١] مجيـئهم بالتـاء[٢] قولهم: يِيجل، كسروا ليقلبوا الواو ياءً، وقولهم: أدلٍ، لأنّهـم لـو لم يكسـروا، لم يصر ياءً »[٣].

فقد نصّ هنا على أنّ صيرورة الواو ياء، إنّما كان مـن أجـل الكسـرة، فالكسرةُ إذاً سابقةٌ. وبهذا علّل الفارسي في أوّل إيضاحه[٤].

قال أبوالحسن بن خروف: والأوّل أولى؛ لأنّ الثّقل إنّما وقع بالواو، فلزمهـا التّغيير، ثمّ غيّرت الضمّة للياء بعدها[٥].

ويقال لابن خروف: نَعَمْ الثّقلُ إنّما وقع بالواو، ولكن نقول[٦]: غيّرت يـاء لسبب الثّقل، ولسبب[٧] آخر، وهو قلب الضمّة كسرة، تدرّجاً لقلب الـواو يـاء. ويعضده من قول سيبويه قوله[٨]: « لأنّهم لو لم يكسروا لم تصر ياءً ». وهذا نـصٌّ في ذلك.

وقال بعض النّحاة[٩]: الذي يتحصّل من مذهب سـيبويه في « أدلٍ »، أنّهـم بدؤوا بقلب الواو ياءً، ثمّ أعلّت الياءُ الضمّةَ فقلبتها كسرة؛ وذلك لأنّه علل المسـألة بأنّ الواو قلبت ياءً إذا أضيفت إلى ياء المتكلّم في « أدلي »، وقال: « فلاتجد بدّا مـن

---

(١) في الأصل: وسيل.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٤) انظر الإيضاح ٦٤/١.

(٥) لم أقف على كلام ابن خروف في غير هذا الكتاب.

(٦) في الأصل: نقل.

(٧) في الأصل: اولسبب.

(٨) في الأصل: قولهم.

(٩) لم أقف عليه.

أن تقلبها »[1] يعني: لاجتماع الضمّة والواو والكسرة. ثمّ قال الإمام: « فلمّا كثـرت هذه الأشاء عليها، وكانت الياء / قد تغلبُ عليها لوثبتت، أبدلوها مكانها؛ لأنّها والكسرة أخفّ عليهم من الواو والضمّة[2]، وهي أغلب على الواو من الواو عليها ». [١٠٢ب]

قال: فلابدّ مع هذه العلّة من ابتداء بقلب الواو ياء، وسائر محتملات كلامه محمولٌ على هذا، نصرفه إلى هذه العلّة المنصوصة.

قوله: « وقالوا: قَلَنْسُوَة فأثبتوا، ثمّ قالوا: قَلَنْسٍ »[3].

قال أبوعثمان[4]: أنشدني الأصمعي، قال: أنشدني عيسى بن عمر:

لامَهْلَ حتّى تَلحقِي بعنْسِ أهلِ الرِّياط البيضِ والقَلَنْسِي[5]

وقال آخر:

حتّى تَفُضِّي عَرْقِيَ الدّلِيِّ[6]

قال ابن جنّي -رحمه الله-: وقولهم في جمع « قَلَنْسُوة، وعَرْقُوَة »: قَلَنْسٍ وعَرْقٍ، قليل النّظير؛ لأنّ هذا الجمع الذي يجيء بحذف الهاء من الواحد، إنّما بابه

---

(١) الكتاب ٢/٣٨١.

(٢) في الكتاب ٢/٣٨١: « لأنها أخفّ عليهم والكسرةَ من الواو والضمّة ».

(٣) الكتاب ٢/٣٨١. وفي الأصل: ثمّ قال.

(٤) انظر قول أبي عثمان وقول ابن جني الآتي في المنصف ٢/١٢٠-١٢١بتصرف.

(٥) ينسب لأبي الشعشاع العبسي. وانظر الكتاب ٢/٦٠، كتاب الألفاظ لابن السكيت ٤٩٥، المقتضب ١/٣٢٤، تصحيح الفصيح لابن درستويه ٤٥٨، الخصائص ١/٢٣٥، شرح التصريف للثمانيني ٢٦٨، ٢٨١، تهذيب الألفاظ ٦٦٧، إيضاح شواهد الإيضاح ٥١، ٨٩١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٧، شرح الملوكي ٤٧٠، اللسان (عنس، قلس، ريط). وعنس: قبيلة. ويروى: « بعبس ». والرياط: ثياب كلها نسج واحد وقطعة واحدة، أو كل ثوب لين رقيق. والقلنسي: جمع قلنسوة لباس للرأس. انظر القاموس (قلس، ريط).

(٦) وانظر الكتاب ٢/٥٦، المقتضب ١/٣٢٤، الخصائص ١/٢٣٥، شرح التصريف للثمانيني ٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٤٨، اللسان (عرق). والعرقوة: الخشبة التي على فم الدلو.

لِمَاكان خلقه الباري تعالى، لالما تولّى صنعته المخلوق، نحو « تَمْرة وتمر، ونَخْلة ونَخْل، وشَعيرة وشعير »، وقد قالوا: سَفين، في جمع « سفينة »، وهي من صنعة المخلوقين، قال طرفة:

عَدَوليَّةٌ أو من سَفِين ابن يامِنٍ   يجورُ بها الملاّح طوراً ويهتدي[1]

وقد قالوا في جمع « قَلَنْسُوَة »: قَلَوْنَسٌ، فقدّموا الواو. وقرأت على أبي عليّ في كتاب القلب عن يعقوب:

يَمْضِينَ تحتَ البِيضِ والقَلَوْنَس[2]

بفتح النّون.

فإن قال قائل: فهلاّ ضمّوا النّون؛ لأنّها واقعةٌ موقع السّين في « قَلَنْسُوَة »، أوكسروها؛ لأنّها واقعةٌ موقع السّين في « قَلَنْس » أيضا؟

قيل: هذا لايكون؛ لأنّها لّما قُدّمت الواوُ أشبهت واو « فَدَوْكَس، وسَرَوْمَط »، ففتحت النّون لوقوعها موقع الكاف من « فَدَوْكَس »، والميم من « سَرَوْمَط »، وقد فعلوا نظير هذا؛ ألاتراهم لّما قلبوا الواو من « وَجْهٍ » فجعلوها بعد الجيم في « جَاهٍ »، لم يقرّوها على السكون، بل حرّكوها حتّى انقلبت ألفا؟ فهذا هنا كذلك ثَمَّةَ، وهذا نظير ماقلت لك في « أَيْنُقٍ »: إنّ الياء هي عينُ الفعل قدّمت، فلمّا قدّمت اجترُئ عليها، فقلبت ياءً[3].

قوله: وكذلك « ثُدِيٌّ »[4].

---

(١) في الأصل: عذولية... تهتدي. ويجور بها، تقرأ: يحوها. انظر شرح القصائد السبع الطوال ١٣٧، المخصص ٢٠٨/١٥، سفر السعادة ٣٦٩/١.

(٢) لم أقف على الشاهد في غير المصدر المنقول منه (المنصف).

(٣) انتهى النّقل من المنصف.

(٤) الكتاب ٣٨١/٢ وفيه: « وذلك قولك: ثدي ».

قال الأعلم[1]: إنّما ذكر « ثُدِيّ » في هذا الباب، وليس منه؛ لأنّه « فُعُـول »، وتقديرها « ثُدُوي »، وقلبُ الواو ياء يلزم لاجتماعهما وسكون الأوّل منهما؛ ولأنّه جمعٌ[2]، ويجوز أن يكون إنّما ذكره لأنّ العرب قد جعلت ذوات الياء في هذا الباب كذوات الواو على لفظها، حتّى سوَّت بينهما فيما كان شاذّاً، فقالوا: إنّكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ، [وهو جمع « نَحْو »، من ذوات الواو][3]، وقالوا: فُتُوٌّ، وهو جمع « فتىً »، و« فتيان » من ذوات الياء.

وقوله: « تركتها ياء على حالها »[4].

يعني: لأنّ السكون عارضٌ، وأنت تقوّي الحركة الموجبة للقلب، ولو لم ترد الحركة لكان الكلام محالا؛ لأنّه ليس في الكلام فِعلٌ ماضٍ أصل بنائه « فَعْلَ » ساكن العين.

وقوله: « لقالوا: لَقَضْيَ »[5].

يعني: أنّك لورددت الواو لزوال الكسرة، فقلت: غُزْوَ، وشَقْوَ، [فهو][6] في حكم المنطوق به.

ومايغيّر في الكلام ولايعتدّ به -أعني: لتغييره- كثيرٌ، من ذلك « الأحمر فيمن؟ » بعضهم يقول في الابتداء: ألَحْمر، يثبت همزة الوصل مع تحريك اللام؛ لمّا لم يعتدّ بالحركة، فاللام في نيّة السّكون. وبعضهم يقول: لَحْمر، فيحذف الهمزة؛

(١) النّكت ١٢١١. وانظر شرح السيرافي ٦/٢٦٢ (خ).

(٢) في شرح السيرافي ٦/٢٦٢ (خ): « لا لأنه جمع ».

(٣) تكملة من النّكت ١٢١١.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٢ وأوّل النّص: « وسألته عن غُزِيَ وشَقِيَ إذا خففت في لغة من قال عُصْرَ وعَلْمَ، فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياء على حالها...».

(٥) الكتاب ٢/٣٨٢.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

لّما اعتدّ بالحركة.

ومن قرأ: ﴿عادا لُّولى﴾[1] فأدغم اللام، وراعى السّكون.

ونظيره قولهم في تخفيف « نُؤْيٍ »: نُويٌّ، فإقرارهم الواو -وإن كانت ساكنة قبل الياء- إنّما هو[2] لما فيها من نيّة الهمزة.

فكذلك تُقرُّ الياء / في « شَقْيَ »؛ لما في القاف من نيّة الحركة، قال الشّاعر: [١٠٣أ]

تَهْزَأُ منّي أُخْتُ آلِ طَيْسَلَهْ　　　قالت أراهُ دانفاً قد دُنْيَ لهْ[3]

يريد: دُنِيَ، وهو من « دنوت »، فأسكن النّون، وأقرّ الياء بحالها.

قوله: « وتقول في (فُعْل) من (جئت): جِيءٌ »[4].

إنّما كان هذا لأنّ مذهبه[5] أن يقول في « فُعْلٍ » من « البيع »: بِيعٌ، فكسرت الجيم لتسلم الياء. وهو لايفصل [بين الواحد والجمع في هذا الموضع.

وقياس قول أبي الحسن أن يقلب الياء، فيقول في « فُعْلٍ »: جُوءٌ[6]، فإذا

---

(١) النجم: ٥٠. والإدغام قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب كما في الإقناع ٧٧٥، إتحاف فضلاء البشر ٥٢٣.

(٢) في الأصل: هي.

(٣) البيتان من أرجوزة لصخر بن عمير التميمي. انظر الأصمعيّات ٢٣٤، الأمالي ٢٥٨/٢، المنصف ١٢٥/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٧١٣، اللسان (طسل).

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢. وفي الأصل: من حيث.

(٥) أي: سيبويه، وهو مذهب والخليل أيضا. انظر شرح السيرافي ٢٦٩/٦ (خ). والكلام الآتي في هذه المسألة منقولٌ من المنصف ١٢٦/٢، ١٢٧ بتصرف.

(٦) كما يقول في فُعل من البيع: بُوع، يفعل ذلك في الواحد ولا يفعله في الجمع والصفة، مستدلا باتفاقهم على قلب الياء إذا كانت فاء واوا لضمة ماقبلها نحو: مُوسر. انظر المقتضب ٢٢٩/١، الممتع ٤٦٩، شرح الشافية للرضي ١٣٦/٣، ارتشاف الضرب ٢٨٠ (رجب).

خفَّفت][1] الهمزة قلت: جُيٌ، على القولين معاً[2].

أمّا الخليل -رحمه الله- فإنّه ردّ ضمّة الجيم لّما[3] تحرّكت الياء بحركة الهمزة المنقولة عليها[4] للتخفيف، فأُمِن انقلاب الياء لتحرّكها، [وأنّها عين][5].

وأمّا أبوالحسن فإنّه ردّ الياء إلى أصلها، وترك الواو؛ لأنّه إنّما كان يقلبها واواً؛ لسكونها وانضمام ماقبلها، فلمّا تحرّكت بحركة الهمزة الملقاة عليها، رجعت ياءً؛ لقوتها بالحركة، كما تقول في تحقير « مُوْسِر »: مُيَيْسِرٌ، فتردَّ الياء لتحرّكها، وبقيت الجيم مضمومةً، كما كانت[6].

قوله: « وتقول في (فُعْلُلٍ) من (جئت): جُوءٍ »[7].

الأصل: جُيْءٍ، فقلبت الياء واواً؛ لانضمام ماقبلها، وسكونها، وبُعدها من الطرف، كماقلت في « عُوْطَطٍ »، وكذلك [حُوْلَلٍ][8]، وقد تقدّم القول فيه؛ فإذا خفّفنا الهمزة ألقينا حركتها على الواو فتحرّكت، فرجعت إلى الياء.

---

(1) تكملة من المنصف ٢/١٢٦.

(2) انظر الكتاب ٢/٣٨٢، شرح السيرافي ٦/٢٦٩ (خ)، ارتشاف الضرب ٢٨٢ (رجب).

(3) في الأصل: كما.

(4) في الأصل: عنها.

(5) تكملة من المنصف ٢/١٢٧.

(6) انتهى النّقل من المنصف.

(7) الكتاب ٢/٣٨٢ وبعده فيه: « فإن خففت قلت: جُي ».

(8) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. وقد سبق الكلام على هاتين الكلمتين، وأنّ الأصل فيهما الياء ٦١٨، ٦٥٠، ٦٥١.

هذا باب مايخرج على
الأصل إذا لم يكن حرف إعراب

قوله: ومن ذلك « أُخوَّة وأُبُوَّة » لايغيّران، ولاتحولهما فيمن قال: مَسْنِيٌّ، وعُتِيٌّ[1].

إنّما[2] لم يَقلبْ هذا مَن يقول: مَسْنِيٌّ؛ [لأنّه][3] لمّا كان حكم « مَسْنِيٍّ » ألاّيُقلب مع أنّه لاهاء[4] فيه لأنّه واحد، فهو[5] إذا جاءت فيه الهاء لايجوز فيه غير التّصحيح[6]؛ لأنّ الإعراب يجري عليها.

فإن قلت: فقد قالوا: أرضٌ مَسْنِيَّة، وعِيشةٌ مرضيَّة، فقلبوا الواو ياءً مع أنّ مابعدها هاء، فهلاّ قيل على هذا في « أبوّة وأخوّة »: أبيّة وأخيّة، كما قالوا في « مسنوّة ومرضوّة »: مسنيّة ومرضيّة؟

قيل: إنّ الهاء في « مسنيّة ومرضيّة » إنّما دخلت على « مَسْنِيٍّ ومَرْضِيٍّ » للتأنيث بعد أن لزم المذكّر القلبُ، فبقي على حالته بعد دخول الهاء، و« أُبُوَّة وأُخُوَّة » لم تحلقهما[7] بعد أن كان يقال في المذكر: أُبِيٌّ وأُخِيٌّ، فيلزم أن يقال: أبيّةٌ وأُخيَّةٌ، بل « أُبوَّة وأُخوَّة » مصدران [أصلان] جاءا[8] على « فُعُولة » بمنزلة

---

(١) في الأصل: عتوي. انظر الكتاب ٣٨٣/٢ وفيه: « وذلك قولهم: أبوة...»

(٢) في الأصل: اذا. انظر المنصف ١٢٧/٢ فالكلام فيه باختلاف يسير.

(٣) تكملة من المنصف ١٢٧/٢.

(٤) في الأصل: لابقاء.

(٥) في الأصل: وهو.

(٦) في الأصل: الصحيح.

(٧) في الأصل: تلحقها.

(٨) في الأصل: جاء. ومابين معقوفين تكملة من المنصف ١٢٧/٢.

« الحكومة والخصومة »، فالهاء لازمةٌ لهما في أوّل الأمر في أوّل بنائهما على هذه الصيغة، والهاء في « مفعولة » داخلة على « مفعول »[1].

وقد قدّمنا فيما سلف من هذا التّقييد أنّ « الأبوَّة والأُخوَّة » يكونان جمعاً بمنزلة « العمومة والخؤولة ».

قوله: « عن قولهم: صَلاء ة وعباء ة »[2].

يعني: أنّها همزت وإن كانت الهاء حرف إعراب. ولم تجرِ مجرى « النّهاية والإداوة »؛ لأنّ الهاء لحقت بعد أن وجب الهمز؛ لأنّ الإعراب جرى على الياء التي الهمزةُ بدلٌ منها، فجرت الهاء في ذلك مجراها في « مَسْنِيَّة ومَرْضِيَّة »، في أن لحقت ما قُلب قبلها، فبقي مابعدها على حاله قبل أن تلحقه، فبنى الخليل الواحد على الجمع في قوله: إنّ « عَظَاء ة » جاءت على « العظاء ».

ويدلّ على أنّ « العظاء » جمع « عظاية » قوله:

سِوَى عَضْرَفُوطٍ حَطَّ بي فأقَمْتُهُ   يُبادِرُ سِرْباً من عَظَاءٍ قَوَارِبِ[3]

ولكنّه وإن بنى / الواحد على الجمع فإنّ هذا الواحد فيه هاء التّأنيث، وهذا الجمع لا هاء فيه، فإنّما بنى المؤنّث على المذكّر، فلـ« عظاء » جهتان: جهةٌ هو كونه[4] جمعاً، وجهةٌ أخرى هو كونه مذكّرا، فإنّما بنى عليه المؤنّث من حيث كان مذكّراً، وأعرض عن جهة الواحد وجهة الجمع، وهذا يناسب مايقوله الأصوليّون [١٠٣ب]

---

(١) انتهى النّقل من المنصف.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ ونصه: « وسألته عن قولهم: صلاء ة وعباء ة وعظاء ة. فقال: إنّما جاؤوا بالواحد على قولهم: صلاءٌ...».

(٣) انظر الحيوان ٢٣٩/٦، المنصف ١٢٩/٢، ١٢/٣. والعضرفوط: ذكر العظاء، وهو دويبة بيضاء ناعمة، أكبر من الوزغة قليلا. اللسان (عضرف، عظي).

(٤) في الأصل: كونها.

في مسألة الصلاة في الدّار المغصوبة[1].

وقال: « خُصْيان »[2].

يعني: أنّ « خُصْيان » لوجاء على « خصية » لقيل: خصيتان، ولكنّه بُنِيَ على التّثنية[3] في أوّل أحواله، وإن كانت فرعا، كما بنيت « العباية »[4] على التّأنيث في أوّل أحوالها، وإن كانت فرعا.

وقال أبوالعبّاس[5]: يقال: خُصية، وخُصْيٌ، فمن قال: خُصية، قال: خُصْيتان، ومن قال: خُصْيٌ، قال: خُصْيان[6]. ومثله « أَلْيَةٌ وأَلْيٌ »، فمن قال: أَلْيَة، قال: أَلْيَتان، ومن قال: أَلْيٌ، قال: أَلْيان، قال:

ترتجُّ ألياهُ ارتجاجَ الوَطْبِ[7]

وقال:

---

(١) يعني: أن الأمر والنهي قد تواردا على متلازمين، فالصلاة مأمور بها، والدار المغصوبة منهي عن الصلاة فيها. انظر شرح مختصر الروضة ١/٣٦١-٣٦٤، الموافقات ١/١٩٥، ١٩٦، ٣/١٦٢، شرح الكوكب المنير ١/٣٩١.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٣.

(٣) في الأصل: التشبيه. انظر المنصف ٢/١٣١.

(٤) في الأصل: العناية.

(٥) انظر المقتضب ٣/٤١، المنصف ٢/١٣١.

(٦) وفي إصلاح المنطق ١٦٨: « وقال أبو عمرو الشيباني: الخُصيتان: البيضتان، والخُصيان: الجلدتان اللتان فيهما البيضتان ». وانظر تصحيح الفصيح ٤٦٢.

(٧) البيت ومعه بيتان آخران ستأتي جميعها بعد قليل. وهي في النّوادر ٣٩٣، أدب الكاتب ٣١٧، كتاب الدلائل للقاسم بن ثابت ٧٨٧، المقتضب ٣/٤١، التكملة ٣٤٩، المقصور والممدود للقالي ٢٩، المنصف ٢/١٣١، المخصص ١٦/٩٨، الاقتضاب ٣/٢٥٤، أمالي ابن الشجري ١/٢٨، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٣، ١٤٥، المقرب ٣٩٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٤٠، اللسان (ألا، خصى)، خزانة الأدب ٧/٥٢٥، ٥٢٨. والوطب: سقاء اللبن، وهو جلد الجذع فما فوق. القاموس (وطب).

يابأبي خُصياك من خُصْيٍ وزُبّ[1]

فثنّى « الخُصْي » على « خُصيين »[2].

قال أبوزيد: هما « خُصيان » إذا جمعتا[3]، فإذا انفردت الواحدة قيل: هذه خُصية. حكاه عنه القاسم بن ثابت في الدّلائل، وأنشد:

فإنّما عطيّةُ بنُ كَعْبِ ظَعينةٌ واقفةٌ في رَكْبِ

ترتجُّ ألياهُ ارتجاجَ الوَطبِ[4]

وذكر القاسم هنا حكايةً استحسنتها فنقلتها، قال[5]: أتى فتى من أهل الكوفة حمّاداً الرّاوية[6]، فعرض عليه شعراً، فقال له: ليس هذا شعرَك، وإنّما اجتلبته! قال: لاوالله إنّه لشعري! قال: فإن كان شعرك فاهْجُني! وكان حمّادٌ[7] ضخمَ البطن، فتنحى الفتى ناحيةً ثمّ رجع، فقال: قد قلت، فقال: هاتِ، فأنشأ يقول:

سيعلم حمّادٌ إذا ماهجوتُه أكنتُ اجتلبتُ الشّعرَ أم أنا شاعرُ

---

(١) لآدم مولى بلعنبر. انظر البيان والتبيين ١/١٨٢، تصحيح الفصيح ٤٦٣، المنصف ٢/١٣٢، اللسان (بأبأ، أبا، خصى)، خزانة الأدب ٧/٥٢٩.

(٢) في الأصل: الخصي خصيان. انظر المنصف ٢/١٣٢.

(٣) في الأصل: جمعا. والمثبت من كتاب الدلائل ٧٨٦، وهو مصدر المؤلف كما سيأتي.

(٤) انظر كتاب الدلائل ٧٨٦. والقاسم بن ثابت هو أبو محمّد القاسم بن ثابت بن حزم العوفيّ السرقسطيّ [٢٥٥، ٣٠٢هـ] سمع من النّسائي بمصر، ومن ابن الجارود بمكة، ومن غيرهما. وله كتاب الدّلائل في شرح الحديث، بلغ فيه الغاية من الإتقان. انظر تاريخ العلماء الرّواة للعلم بالأندلس ١/٤٠٢، ٤٠٣، جذوة المقتبس ٣١٢، بغية الوعاة ٢/٢٥٢، نفح الطيب ٢/٢٥٩، ٢٦٠، هديّة العارفين ٨٢٦.

(٥) انظر كتاب الدلائل ٧٨٨.

(٦) أبو القاسم حماد بن سابور بن المبارك بن عبيد الديلمي الكوفي، مولى بني بكر بن وائل، وقيل: مولى زيد الخيل الطائي، رضي الله عنه [٩٥، ١٥٥هـ] راوية للأخبار والأشعار والأنساب، وجامع المعلقات السبع. انظر المعارف ٥٤١، الفهرست ١٠٤، وفيّات الأعيان ٢/٢٠٦، ٢١٠.

(٧) في الأصل: حمادا.

ألم ترَ حمّاداً تقدّم بطنُه فجاوزَ منه ماتُجِنُّ المآزِرُ

فليس براءٍ خُصْيتيه وإن جثا لرُكبتِه مادام للزّيتِ عاصرُ[1]

فقال له حمّاد: أشهدُ إنّه لشعرُك.

وقال يعقوب: يقال في الواحدة: خُصْيَةٌ وخِصية[2].

وقال أبوعُبيدة: خُصية، ولم أسمع خِصية، وسمعت: خُصْياه، ولم يقولوا: خُصْيٌ للواحد[3].

والثنايان[4]: حبلان أحدهما مشدودٌ مع الآخر، أوحبلٌ واحدٌ يعطف في اليد حتّى يصير كحبلين، يقال: عقلته بثنايين[5]. وحكى الخليل: ثِناء[6].

والمِذْرَوان: طرفا الأَلية. وقال أبوعبيد في الغريب المصنّف في أوّله عن أبي عُبيدة: « المِذْرَى: طرفُ الألية، والرَّانِفَةُ: ناحيتها »[7].

قوله: « وإذا كان قبل الواو والياء حرفٌ مفتوح »[8] الفصل لآخره.

يعني: أنّ الهاء إذا كانت على هذه الصّفة لم يُمنع انقلاب الياء والواو، إذا كان ماقبلهما مفتوحاً، ولم يُراعَ[9] للهاء حكمٌ، فـ« عَلاةٌ ومناةٌ » بمنزلة « عصا ورحى »؛ وإنّما ذلك لأنّها ليست تكون في الاتّصال بما قبلها إلاّ دون اتّصال اللام

---

(١) في الأصل: لركبتيه. والحكاية مع الأبيات بالإضافة لمصدر المؤلف في الأغاني ٣٤٨/٣.

(٢) انظر إصلاح المنطق ١١٦، وفي ١٦٧، ١٦٨: « وتقول: ما أعظم خصيته وخصيتيه، ولا تكسر الخاء . . . الواحد خُصْيٌ وخُصية ». وانظر اللسان (خصى).

(٣) انتهى نقل المؤلف من كتاب الدلائل. وانظر إصلاح المنطق ١١٦.

(٤) في الأصل: والثان.

(٥) في الأصل: علقته بثناءين. انظر الممتع ٣٢٧.

(٦) هذا ممّا جاء في كتاب العين. انظر تهذيب اللغة ١٣٤/١٥.

(٧) الغريب المصنّف ٣٥/١.

(٨) الكتاب ٣٨٣/٢.

(٩) في الأصل: تراع. وما أثبته أنسب لما بعده.

بالعين، من حيث هي زائدة، وفي نيّة الانفصال وإن جرى عليها الإعراب[1].

وإذا كانوا قد قلبوا العين في « باب وناب »؛ لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، مع أنّها أقوى في اتّصالها مع اللام من اتّصال اللام بالهاء، فأن تُقلب لام « علاة[2] ومَنَاة »؛ لأنّها أضعف من العين؛ فإنّه ليس بعدها شيء من الأصل، [أولى][3] وأجدر.

وقوله: « وليس هذا بمنزلة (قَمَحْدُوَة) »[4].

يعني[5]: ليس مثله في عدم القلب لواو « قَمَحْدُوَة »؛ لأنّ قبل الواو فيها ضمّة، والواو إذا كانت قبلها ضمّة لم يمتنع / أن تُفتح، وإن وقعت طرفاً؛ ألا تراها مفتوحةً في « لن يغزُوَ »، وإذا فتحت في « لن يغزُوَ »، ولاهاء[6] بعدها، وصحّت، فأن[7] يكون تصحيحها في « قَمَحْدُوَة » لوقوع الهاء بعدها، أجدر. [١٠٤أ]

وقوله: « ولم يدخلها تَغَيُّرٌ في موضع من المواضع »[8].

يعني: لابدّ من قلبهما[9] ألفاً متى تحرّكتا، وقبلهما فتحةٌ، ولم يدخلهما[10] تغيّرٌ عن هذا الحكم في موضع من المواضع. هذا مراده؛ ألا ترى أنّ التّغيّر قد

---

(١) يقرأ في الأصل: لايراب. وهو غير منقوط.

(٢) في الأصل: علاء ة.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر المنصف ٢/١٣٤.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٣.

(٥) انظر المنصف ٢/١٣٥.

(٦) في الأصل: ولاها.

(٧) في الأصل: بان.

(٨) الكتاب ٢/٣٨٣ وفيه: « ثمّ لم ». وقبل هذا النّص: « وإذا كان قبلها أو قبل الياء فتحةٌ قلبت ألفا ».

(٩) في الأصل: قلبها. وكذا في الموضع التّالي.

(١٠) في الأصل: يدخلها.

لحقهما لقلبهما ألفين[1]؟ فكيف تناقض بقوله: « ولم يدخلها تغيّر »؟!

قوله: كما قالوا: رمَيَا وغَزَوَا[2].

لأنّهم لو قلبوا أيضاً الواو والياء ألفين، وبعدهما ألف التّثنية، لوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، وأن يقال: رَمَى وغَزَا، بلفظ الواحد، فكرهوا التباس الواحد بالتّثنية[3].

وكلامه في « مَحْنِيَة » معناه[4]: أنّ الواو قد انقلبت وهي عين لانكسار ماقبلها؛ لأنّ الهاء بعدها لاتكون في قوّة الرّاء من « ثِيَرة »[5]، والضّاد في « الحياض »، وقد قلبت في الأقوى، وهو العين، فوجب قلبها في الأضعف، وهو اللام، لامحالة. والله الموفّق.

---

(١) في الأصل: العين.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٣ وفيه: « كما حرّكوا... »

(٣) في الأصل: لالتثنيته. انظر المنصف ٢/١٣٦.

(٤) انظر المنصف ٢/١٣٦، ١٣٧.

(٥) في الأصل: يثره.

هذا باب تُقلب[1] فيه الياء واواً ليفصل بين الصّفة والاسم

« وذلك (فَعْلَى) إذا كانت اسما »[2].

يريد -رحمه الله-[3]: أنّ الياء تقلب واواً إذا كانت لاماً، ولم يذكر هذا الوصف؛ لأنّه اكتفى بالتّمثيل. وإنّما كان ذلك لأنّ الياء أخفّ من الواو، وقد قلبت الواو في أكثر المواضع، حتّى أبرّت[4] عليها، فأرادوا أن يعوّضوا الواو من دخول الياء عليها، فقلبوا الياء واواً. وإنّما خصّوا به اللام دون العين والفاء؛ لأنّها أقلّ للتّغيير لتأخّرها وضعفها.

فإن قيل: فهلاّ كان هذا القلب في الصّفة دون الاسم؟

قيل: لأنّ الواو أثقل من الياء، فلمّا اعتزموا[5] على قلب الأخفّ إلى الأثقل لضربٍ من التّوسع في اللغة، جعلوا ذلك في الأخفّ؛ لأنّه أعدلُ من أن يُجعلَ الأثقلُ في الأثقل؛ والأخفّ هو الاسم، والأثقل هو الصّفة؛ لمقاربتها الفعل.

وقيل: إنّما جاءت الصّفةُ على الأصل نحو « خَزْيَا »، كما قالوا في جمع « صَعْبَة »: صَعْبات، ولم يحرّكوا كما حرّكوا « جَفَنات » لأنّ الصّفة تشبه الفعل، والفعل لاينكسِر، فلم تحرّك العين من « صعْبات »، فلذلك جرت « خَزْيا »[6] على

---

(١) في الكتاب ٣٨٤/٢: « ماتقلب ».

(٢) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٣) الشرح الآتي في المنصف ١٥٧/٢ باختلاف يسير.

(٤) في الأصل: حتى لوثرت.

(٥) في الأصل: اعترضوا.

(٦) في الأصل: جريا.

الأصل؛ لأنّها صفة؛ كذا قال أبوعليّ الفارسي[1] رحمه الله.

و« الشّرْوَى »[2] من « شَرَيت »؛ لأنّ شري الشيء: مايعادله، و« الشّـــراء »: الثّمن فيه، بمترلة المثمون.

و« التّقوَى »[3] من « وقيت ».

و« الفَتْوَى »[4]؛ لقولهم فيها: أُفتي بالياء. ولاتحمل « الفُتيا » على « القُصيا »؛ لأنّا لانعلم لها أصلا في الواو، ومع هذا فإنّ « الفُتيا » تقويةٌ لنفس المستفتي، فهو من معنى « الفتى والفتاء »[5].

و« الرَّعْوَى »[6] من « رعيتُ ».

قوله: وذلك « شَهْوَى وعَدْوَى »[7].

ليريك أنّ لام « فَعْلَى » إذا كانت واواً لم تعتلّ وتُغيّر، بل تتـــرك في الصّـــفة على حالها كما تركت في « خَزْيا »[8] وإذا كانوا قد قلبوا الياء واواً في « شَـــرْوَى » لأنّها اسمٌ، فهم بأن يُقرّوا الواو فيما هي فيه أصليّة-أعـــني: شـــهوَى ودعـــوى- أجدرُ، فكأنّ « روّى »[9] كان[10] أصلها « رَوْيا »، ثمّ قلبت اللام واواً، وأدغمـــت

(١) انتهى ما في المنصف من هذه المسألة.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(٥) انظر المنصف ٢/١٥٨.

(٦) في الكتاب ٢/٣٨٤: « الدعوى » بالدال. والكلمة في هذا الموضع ليست في طبعة هارون ٤/٣٨٩.

(٧) الكتاب ٢/٣٨٤ وفيه: « وذلك قولك: شهوى ودعوى، فشهوى صفة، ودعوى اســـم، وعـــدوى كدعوى ».

(٨) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(٩) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(١٠) في الأصل: بان.

[١٠٤ب]

فيها العين / فصارت « روّى »[١].

قال أبوالفتح في سرّ الصّناعة[٢]: فأمّا قوله[٣]:

أسقَى الإلهُ دارَها فروَّى نجم الثُّريَّا بعد نجمِ العَوَّى[٤]

فـ« العوَّى »: أحد[٥] منازل القمر، وهو اسم مقصور، والألـف في آخـره للتأنيث بمنزلة « سكرى »، وعينها ولامُها واوان في اللفظ كما ترى، إلاّ أنّ الـواو الأخيرة التي هي لام الفعل بدلٌ من ياء، وأصلها « عَوْيا »، وهي « فَعْلَـى »[٦] مـن « عويت ».

قال لي أبوعليّ: إنّما قيل لها: العوَّى؛ لأنّها كواكب ملتوية، قال: وهو مـن « عويت يدَه »، إذا لويتُها[٧].

فإن قيل: فإذا كان أصلها: عَوْيا، فقد اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، وهذه حال توجب قلب الواو ياءً، وليست[٨] تقتضي قلب اليـاء واواً؛ ألا تراهم قالوا: طويت طيّاً، وشويت شيَّاً، وأصلهما « طوياً وشوياً »؟

فالجواب: أنّهم قلبوا ياء « عَوْيا » واواً؛ لأنّ « فَعْلَـى » إذا كانـت اسمـاً لا وصفاً، وكانت لامها ياء، قلبت ياؤها واواً[٩]، وذلك نحو « التّقـوى »، وأصـلها

---

(١) انظر شرح المسألة في المنصف ٢/١٥٩ باختلاف يسير.

(٢) سر صناعة الإعراب ٨٧-٩٠ بتصرّف.

(٣) في الأصل: ماقوله.

(٤) البيتان في مجالس العلماء ١٩٤، المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري ٤٢٢.

(٥) في الأصل: اخر.

(٦) في الأصل: فعل.

(٧) وانظر المقصور والممدود للقالي ١٢٣، ١٢٤.

(٨) في الأصل: ليست. بلا واو.

(٩) في الأصل: يا.

« وقيا »؛ لأنّها « فَعْلَى » من « وَقَيت »، وكذلك « العَوَّى » « فَعْلَى » من « عويت »، وهي مع ذلك [اسم لاصفة][1] بمترلة « التّقوى والفَتْوَى »، فقلبت الياء التي هي لام الفعل واواً، وقبلها العين التي هي واوٌ، فالتقت واوان، الأولى ساكنة، فأدغمت في الأخيرة، فصارت « عوَّى » كما ترى. ولوكانت « فَعْلَى » صفة لما قلبت ياؤها واوا، ولبقيت بحالها نحو « الخَزْيا والصَّدْيا »، ولوكانت قبل هذه الياء واو[2] لقلبت الواو ياءً، كما يجب في الواو والياء إذا التقتا وسكن الأوّل[3] منهما، وذلك قولهم: امرأة طَيَّا ورَيَّا، ولوكانت « رَيَّا » اسما لوجب أن يقال فيه: روَّى، وحالها[4] كحال « العَوَّى ».

ثمّ إنّهم قد حكوا: العوَّاء بالمدّ، في هذا المترل[5]. والقول عندي في ذلك: أنّه زاد ألفا قبل ألف التّأنيث التي في « العوَّى »، فصار التّقدير: العَوّاا، بألفين ساكنتين[6] كما ترى، فقلبت الأخيرة التي هي علم التّأنيث همزة لّما تحرّكت لالتقاء الساكنين. والقول فيها كالقول في « حمراء وصحراء ».

فإن قيل: فهلاّ لّما نقلت[7] من « فَعْلَى » إلى « فَعْلاء »، وزال القصرُ عنها، عادت إلى القياس، فقلبت الواو ياء؛ لزوال وزن « فَعْلَى »، كما يقال: رجل أَلْوَى، وامرأةٌ لَيَّاء، فهلاّ قالوا على هذا: العَيَّاء؟

فالجواب: أنّهم لم يبنوا الكلمة على أنّها ممدودة البنية، ولوأرادوا ذلك لقالوا:

---

(١) تكملة من سر صناعة الإعراب ٨٨.

(٢) في الأصل: واوا.

(٣) في الأصل: التقت وسكن الاولى.

(٤) في الأصل: بحالها وحالها.

(٥) حكاها أبوزيد كما في اللسان (عوي). وانظر الممتع ٥٧١، القاموس المحيط (عوي).

(٦) في الأصل: ساكنين.

(٧) في الأصل: انقلبت.

العَيَّاء، ولكنّهم لّما أرادوا القصْرَ، ثمّ إنّهم اضطرّوا إلى المدّ في بعض المواضع ضرورةً، فبقَّوا الكلمة بحالها الأولى التي هي قلب الياء - والتي هي لام- واواً، وكان تـــركهم القلب بحاله أدلَّ شيءٍ على أنّهم اضطرّوا إلى المدّ في بعض المواضع، فركبوه، وهـــم بالقصْر معنيّون، وله ناوون.

قال المؤلفُ- رحمه الله-: وزاد في شرح تصريف أبي عثمان: قـــال[1]: قـــد أخبرني ابن مِقْسَم عن ثعلب أنّ بعضهم: قال: عَوَى الكلـــبُ عـــوَّة[2]، وأصـــلها « عوية »، وكان قياسها « عَيَّة »، مثل « طَيَّة »، ولكنّه جاء شاذّاً في بابـــه، فيكـــون « العَوَّاء » فيمن [مدّ وجعله « فعلاء » مثلَه في الشّذوذ. ومثله في الشذوذ قـــولهم في العلم: رجاء بن حَيْوَة[3]، وأصله « حيَّة »، وإن اختلفت العينان.

وقالوا أيضا: عوى الكلب عَوْيَة[4]، وهو شاذّ، وإن كان « العَوّاء » فيمن][5] مدَّه « فَعَّالاً »، كأنّه ذهب بالتّذكير فيه إلى المـــترل، فلانظـــر[6] فيـــه؛ لأنّ الـــواو المشدّدة تكون عينا مدغمة، وتكون الهمزة منقلبة عن الياء التي هي لام الفعل.

ثمّ قال بعدُ: فإن قلت: فهلاّ جعلت الألف / التي قبل الهمـــزة في « عَـــوَّاء » [١٠٥أ] فيمن جعله « فَعْلاء » هي الألف التي كانت[7] في « فَعْلَى » المقصـــورة، وجعلـــت الهمزة التي بعدها منقلبة عن ألف مزيدة بعد ألف التأنيث؟

---

(١) انظر المنصف ٢/١٦٠ بتصرّف.

(٢) انظر مجالس ثعلب ١٠١.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٠٣.

(٤) انظر مجالس ثعلب ١٠١.

(٥) تكملة من المنصف ٢/١٦٠.

(٦) في الأصل: فلايظهر.

(٧) في الأصل: كان.

قيل: هذا محال؛ لأنّ علامة التّأنيث لاتكون حشوا، إنما تكون آخرا[1].

وجعل سيبويه-رحمه الله- « الدُّنيا والعُليا والقُصْوَى » أسماء[2]، وهي أصلها الصّفة؛ لأنّها مخرجات إلى مذهب الأسماء، بتركهم إجراءها أوصافاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إيّاها استعمال الأسماء، وإن كانت في الأصل صفات، كما قالوا: أَبْرَقٌ وأبارق، وأَجرَعٌ وأجارع، فصرفوا « أجرعاً، وأبرقاً »، وجمعوهما جمع « أحمد وأحامد »، وكانت الأسماء أحملَ للتّغيير من الصفات لخفّتها؛ ألاتراهم قالوا: جَفْنَة وجَفَنَات، فحرّكوا العين، وقالوا: صَعْبة وصَعْبات، فسكّنوها؟ حسبما تقدّم من إكمال التّعليل[3].

قوله: « وقد قالوا: القُصْوَى »[4].

يعني[5]: أنّه لايُنكر مجيء الحرف[6] في باب ماجاء خارجاً عن النّظائر لشذوذه، ولتكون أيضا منبهةً على أنّها صفة جرت على الأصل.

فأمّا قولهم: حُزْوَى[7]، في الاسم فجاء شاذّاً نظير « مَكْوَزة ومَحْبَب »[8] لأنّ الأعلام كثيراً ماتخرج عن الأصل. وقالوا: أخذ الحُلْوَى، وأعطى المُرَّى، فيجوز أن تكون صفة [أقيمت مقام الموصوف][9]؛ لأنّهم يريدون: الحلاوة والمرارة، يعني

(١) انتهى النّقل من المنصف في هذه المسألة.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(٣) انظر المنصف ٢/١٦١. وانظر ماسبق ٦٩٩.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٤.

(٥) الكلام الآتي في المنصف ٢/١٦٣ بتصرف.

(٦) يعني: فُعْلى. انظر المنصف٢/١٦٢.

(٧) اسم موضع في ديار بني تميم قريب من السواد. انظر الكتاب ١/٣١١، المقصور والممدود للقالي ٢٣٧، معجم ما استعجم (حزوى).

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ١٥٤، ٤٢٧، ٥٩٠، ٧٣٦، الممتع ٢٥٢، ٤٨٨، ٦٤٩، ٧٣٣.

(٩) تكملة من المنصف ٢/١٦٣.

الفعل فيهما[1].

---

(١) في الأصل: فيها.

هذا باب ما إذا التقت فيه
الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا

قوله: « فإنّما هو (فعائل)، كـ(صحيفة وصحائف) »[1].

يريد: أنّ[2] « مَطَايا ورَكايا وهَدايا »[3] أصله « مَطاء وركاء وهداء »، وأنّ الهمزة فيها عارضة في الجمع، واللامات فيها: أمّا في « مطيّة » وفي « ركيّة » فواو لقولهم: مطوت وركوت، وأمّا في « هديّة » فياء لقولهم: الهَدْيُ، فجرى جميع ذلك مجرى « خطايا » بعد بدل الهمزة الثانية فيه، فلمّا كانت كذلك فتحت الهمزة فيها حتّى انقلبت الياء ألفا؛ لأنّهم قالوا: مَدَارَى، في « مَدَارٍ »، فأبدلوا الكسرة فتحة، مع أنّه ليس في الكلمة همزة عارضة في الجمع، فلمّا عرضت في « مطاء » وبابه، كان ذلك تغيّراً لحق الكلمة فأجري عليها بعد ذلك، فألزمت الفتح تخفيفاً؛ ولأنّ الفتح أيضا تغييرٌ، كما أنّهم لمّا لزمهم حذف الياء من « حَنِيفة » في النّسب أجبروا على حذف الياء أيضا فقالوا: حَنَفِيّ؛ لأنّ التّغيير يأنس بالتّغيير، فلمّا كان التّغيير إلى « مطاءا »، والهمزة قريبة المخرج من الألف، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات، فلمّا كان ذلك أبدلوا من الهمزة ياءً، فصارت « مطايا ».

وقوله: « يدلّك على ذلك أنّ الذين يقولون: سلاءٌ، فيحققون، يقولون: رأيت سلا، فلايحققون »[4].

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٤ وفيه: « فإنما هذه ».

(٢) في الأصل: يريدون.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(٤) في الأصل: يقولون: سلا فيخففون سلاءا فلايخففون. انظر الكتاب ٢/٣٨٤. وفيه: « رأيت سلاً ». وانظر النّكت ١٢١٤. وقد ضبطت سلاء في كتاب سيبويه في طبعتيه، بولاق وقد سبقت، وهارون٤/٣٩٠، والنّكت، بفتح السين وتخفيف اللام. و لم أقف على هذا فيما نظرت فيه من كتب اللغة،

=

يعني: أنّك إذا نصبت « سلاء » جعلت بعد الهمزة ألفاً، بدلا من التّنوين، فصارت الهمزة بين ألفين، فلم يحققوا[1]؛ لأنّهم أقاموا الألفين مقام همزتين، فكأنّ همزتين قد اجتمعتا، فيجب التّخفيف والتّليين. تقول العرب: سلاء، جمع « سلاءةٍ »، وهو شوك[2].

قوله: « ألزموا الواو هاهنا »[3] الفصل لآخره.

يريد: أنّهم راعوا في الجمع حكم الواحد، ويريد: أنّ الواو في « أَدَاوَى »[4] ليست الواو من « إداوة »؛ لأنّ هذه الواو وقعت طرفاً، فلزمها / التّغيير والإبدال؛ [١٠٥ب] لأنّ أصلها أن تقع بعد الهمزة المكسورة على هذه الصفة: « أَدائِو »، بمترلة « أداعِو »، فانقلبت الواوُ ياءً؛ لانكسار ماقبلها، فصارت « أداء »، بمترلة « أداعٍ »، فجرى عليها ماجرى على « مَطاء »، حسبما تقدّم. وقالوا في [واو][5] « أَدَاوَى »: هي التي هي بدلٌ من الهمزة من « أداءا »، إذا انتهيت في التّعليل إليه.

وكذلك الألف في « حُبلَى » هي للتأنيث، وهي في الجمع لغير التّأنيث؛ لأنّه جمع تكسير، وإنّما كان حقّه الكسر، أي: حَبالِي، فأعلّ كـ« جوارٍ »[6].

والألف في « أداوَى » ليست للتّأنيث، بل هي بدلٌ من ياء، كالألف في

وفيها: سُلاّء جمع سُلاّءة. وسيذكر المؤلف هذا.

(١) في الأصل: فلم يخففوا.

(٢) في الأصل: شوكه.

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢. وفي الأصل: الواو هو.

(٤) انظر الكتاب ٣٨٥/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) يعني: أنّ حق حبالَى المفتوح اللام وفي آخره ألف، أن تكسر لامه وتقلب الألف فيه إلى ياء ثم تحذف في حال الرفع والجر، وإنما لم يفعلوا ذلك ليكون آخره ألفا كآخر واحده. انظر الكتاب ٣٨٥/٢.

« مَدَارَى ». والله الموفّق بفضله.

هذا باب مايُبنَى[1]
على أَفْعِلاء وأصله فُعَلاء

يعني: أنّ « فعيلا » من المعتلّ اللام المضاعف يجمع على « أَفْعِلاء » بدلاً من « فُعَلاء »[2]، وفراراً منها؛ لأنّه لوكسّر على « فُعَلاء » لحرّكت الياء والواو وقبلهما[3] فتحة، وذلك ثقيل، ولاسبيل إلى الإعلال؛ لأنّ الياء والواو إذا كانتا على هذه[4] الصورة لاماً وبعدها ساكنٌ، لم تُعِلّ، نحو « مَرْمَيَان، ومَلْهَيَان، ونَزَوَان ».

ومعنى قوله: « إلاّ أن يخافوا لبساً »[5].

أي: أنّهم يكرهون ذلك فلا ينطقون به إلاّ أن يخافوا لبساً إذا لم يحرّكوا حرف العلّة، كما عرض في « رَمَيا »؛ لأنّهم لو لم يحرّكوا لبقيت الياء[6] ساكنةً، وبعدها الألف، فحذفت إحداهما، فوقع الالتباس بالمفرد.

وقد جاء حرفٌ نادرٌ من هذا الباب، لايعرف غيره[7] قالوا: تَقِيّ وتُقَوَاء[8]، ولّما شذّ غيّروا الياء فيه إلى الواو، وكان أصله أن يكون « تُقَياء »، فشجّعهم التّغيير على إحداث تغيير آخر، ولايعرف البصريّون غيره. وحكى الفرّاء: سَرِيّ وسُرَوَاء

---

(١) في الكتاب ٢/٣٨٥: « مابني ».

(٢) وذلك: سريّ وأسرياء، وغنيّ وأغنياء، بدلا من سُرَوَاء، وغُنَياء. انظر الكتاب ٢/٣٨٥.

(٣) في الأصل: على لحركت الواو وقبلها.

(٤) في الأصل: اذا كانت هذه.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٥.

(٦) في الأصل: الالف.

(٧) في الأصل: غرت. ولعلّ الصواب ماأثبتّه.

(٨) انظر شرح الشافية للرضي ٢/١٣٧.

وأسْرِياء[1].

---

(١) انظر شرح الشافية للرّضيّ ٢/١٣٧. وفي اللسان (سري): « ورجل سري من قوم أسرياء وســـرواء كلاهما عن اللحياني ».

هذا باب مايلزم
[الواو][1] فيه بدل الياء

معنى جواب الخليل[2]- رحمه الله-: أنّهم كرهوا أن يقولوا: غزوت فلايقلبون[3] إلى الياء، وهم يقولون: يُغزِي، فيقلبون الواو ياء؛ لكسرة ماقبلها، فأرادوا المماثلة، وأن تجري أمثلة الفعل مجرى واحداً، فأعلّوا الماضي لإعلال المضارع، كما أعلّوا المضارع لإعلال الماضي، نحو « يقول ويبيع »، ولهذا السّبب وجب تثنية ماوقعت واوه رابعة فصاعداً بالياء، نحو « مَغزيان، وملهيان »؛ لأنّك لو بنيت فعلاً في أوّله الميم على وزن « مَفْعَل »، لقلت: مغزيت وملهيت[4]، فقلبت الواو كما قلبتها في « أغزيت »، فحملوا الاسم في هذا الموضع على الفعل، كما حملوا المصدر على الفعل حين أعلّ نحو « قمت قياماً، وصمت صياماً ».

فقال سيبويه للخليل: فإن كان الماضي إنّما قُلب لأنّ الكسرة تقع قبل اللام في المضارع، فنقلبها[5] ياء، فهلاّ قالوا: تَغَازَوْنا وتَرَجَّوْنا، فصححوا اللام؛ لأنّ اللام لاينكسر ماقبلها في المضارع إذا قلت: نتغازَى ونترجَّى؟

---

(١) تكملة من الكتاب ٢/٣٨٦.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨٦، ونصّه: « وسألت الخليل عن ذلك فقال: إنّما قلبت ياءً؛ لأنّك إذا قلت: يفعل، لم تثبت الواو للكسرة، فلم يكن فَعَلتُ على الأصل، وقد أخرجت يُفعِل إلى الياء، وأفعل وتفعل ونفعل. قلت: فما بال تَغازينا وترجّينا، وأنت إذا قلت يَفعَل منهما كان بمنزلة يُفعَل من غزوت؟ قال: الألف بدل من الياء ههنا التي أبدلت مكان الواو، وإنما أدخلت التاء على غازيت ورجَّيت ». وانظر ما سيذكره المؤلف من معنى كلام الخليل في المنصف ٢/١٦٤، ١٦٥.

(٣) في الأصل: يقلبوا.

(٤) تقرآن في الأصل: مغزى وملهى.

(٥) في الأصل: فيقلها.

فقال: الألف في « نتغازَى ونترجَّى » بدلٌ من الياء في « نُغازِي ونُرجِّــي »، والتّاء[1] في « تَغازينا وترجّينا » داخلةٌ بعد أن لم تكن، فلمّا كانت الكلمة حــين لم تكن التّاء القلبُ فيها واجبٌ، ثمّ دخلت التاء بعدُ وجدت[2] القلــب في الكلمــة، يعني: القلب على حاله، فاطّردت العلّة ولم يرد لك عليها نقصٌ[3].

قوله: « وقالوا: ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ »[4].

[١٠٦أ] يريد /: فَعْلَلْتُ، وأنّ لامه انقلبت ياء كما قلبت في « أغزيتُ ».

وقوله: « بمنزلة يائي (حَيِيت)، وواوي (قوّة) »[5].

يريد: أنّ يائي « حَيِيت » على لفظ واحد، وإحداهما[6] عين، والأخرى لام، فكذلك « ضَوْضَيت »، كأنّ الياء واو[7]- بسكون واوها- علــى لفــظ واحــد، وإحداهما عين، والأخرى لام، وقد قدّمنا أنّه لايُحمل « ضَوْضَــيت » علــى أنــه « فَوْعَلت »؛ لأنّه يكون حينئذ من باب « دَدَن وكَوْكَب »، وحمله على « فَعْلَلــت » يصيّره إلى باب « سَلِس وقلق »، وهو أكثر، وأنّ « فَعْلَلت » أكثر من « فَعْلَيت »[8]، فلايحمل عليه أيضاً.

قوله: « وكذلك (حَاحَيت وعَاعَيت) »[9].

---

(١) في الأصل: غزا ورجى والياء.

(٢) تقرأ في الأصل: رحوت.

(٣) في الأصل: نقصا.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٦. وقد سبق للمؤلف الكلام على المسألة بأكثر مما هنا في ٤٦٧ فما بعدها.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٦. وفي الأصل: وواو.

(٦) في الأصل: واحدهما. وكذا في الموضع التّالي.

(٧) في الأصل: واوا.

(٨) في الأصل: فعللت.

(٩) الكتاب ٢/٣٨٦. وقد سبق للمؤلف الكلام على هذه المسألة بتفصيل فيه بعض اخــتلاف في ٤٦٧ فما بعدها.

أصل « حاحَيت وعاعَيت وهاهَيت » « حَيْحَيت وعَيْعَيت وهَيْهَيت »، وهـــي من مضاعف الياء، نظير « قوقيت » من مضاعف الواو، وإنّما قلبـــوا اليـــاء ألفـــاً؛ تشبيهاً بها، وأنّهم كرهوا تكرُّر الياء وليس بينهما إلاّ حرفٌ واحد. و لم يقولـــوا في « قوقيت »: قاقيت؛ لأنّ الواو التي هي لام قـــد انقلبـــت يـــاء كمـــا انقلبـــت في « أغزيت »، فلم تتكرّر الواو كما تكررت الياء. و لم يجئ من هذا القبيـــل إلاّ هـــذه الثلاثة الألفاظ فيما زعم ابن السّراج عن أبي الحسن الأخفش[1]. ووزنها « فَعْلَلـــت » بمنزلة « صَلْصَلت ».

وكان الخليل-رحمه الله- يقول: الألف بدل من الياء[2]؛ لأنّها لوكانت مـــن الواو لجاءت على أصلها كما جاءت « ضَوْضَيت وقَوْقَيـــت »؛ ألاتـــرى أنّ أحـــداً لايقول: ضاضَيت ولاقاقَيت، فلمّا جاءت « حاحَيت » وأختاها على غـــير أصـــلها جعلها بدلا من الياء؛ لأنّه لم يسمع شيء من الياء في هذا الباب جاء على أصله.

قال ابن السّرّاج[3]- رحمه الله-: « ومع هذا فإنّ هذا الفعل بني من صـــوت، الألف فيه أصل ليست منقلبة من شيء؛ ألاترى أنّ الحروف والأصوات كلّها مبنيّـــة على أصولها، ووجدناهم قد قلبوا الألفات في بعض الحروف إلى الياء نحـــو (عليـــهِ، وإليهِ)، فكما قلبت الألف إلى الياء حسن[4] أن تقلب الياء إلى الألف ».

وخالف أبوعثمان المازنيُّ الخليلَ، وقال[5]: القول عندي خلاف ذلـــك؛ لأنّ « قَوْقَيت وضَوْضَيت » على أصلهما[6]، وعلى ماينبغي أن يكونا عليه، وهذه ليست

---

(١) انظر الأصول ٣/٣١٨.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨٦.

(٣) انظر الأصول ٣/٣١٧.

(٤) في الأصول ٣/٣١٧.: « فلمّا قلبت الألف إلى الياء وجب ».

(٥) انظر المنصف ٢/١٧٠

(٦) في الأصل: اصلها.

على أصلها- أعني: حاحَيت وأختيها- ألاترى أن الذي يجيء على أصله يقاس عليه مالم يجئ على أصله؟ قال: وقول الخليل مذهبٌ؛ لأنّ الشيء ربّما جاء مخالفاً للفرق.

وقال ابن جنّي[1]: وقول الخليل أقيس؛ لأنّ الياء إلى الألف أقرب من الواو، وقد أبدلت منها في « طائيّ وحاريّ »، يريدون: طَيْئي[2] وحَيْري. وقالوا: آية، فأبدلوا الألف من الياء الساكنة في غير قول الخليل، وليس هنا مايوجب القلب إلاّ القرب.

قال المؤلف- رحمه الله-: ولأنّه على قوله يكون التّضعيف في ذوات الواو والياء، وعلى قول المازني يكون في الواو فقط.

قوله: « يدلّك على أنّها ليست (فاعَلت) »[3].

يريد[4]: أنّ مجيئهم بالمصدر على « فِعْلال » يدلّ على أنّ الفعل « فَعْلَل »، كما أنّ « الزِّلزال والقِلْقال » كذلك. والياء في قولهم: الحِيحاء [والعِيعاء][5]، عينُ الفعل، وهي الألف التي كانت في « حاحَيت وعاعَيت »، والهمزة فيهما[6] انقلبت عن الياء التي هي اللام الأخيرة.

فإن قلت: فإنّ مصدر « فاعَلت » أصله « الفِيعال »، وقد جاء « قاتلتُه قِيتالا! ». / [١٠٦ب]

فالجواب: أنّ « فِيعالا » ليس يكثر مصدرا لـ« فاعَلته »، وإن كان الأصل؛

---

(١) انظر المنصف ٢/١٧١.

(٢) في الأصل: يريد طيري.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٤) انظر المنصف ٢/١٧٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام مع مايأتي.

(٦) في الأصل: فيها.

لأنّ فيها أصولا كثيرةً مختزلةً غيرَ مستعملة، إلاّ عند الشذوذ، وهذا المصدر مثلـــها في الشذوذ، فينبغي ألاّ يحملَ « الحِيحاء والعِيعاء » على « فِيعال » لقلّته.

قال أبوعثمان[1] -رحمه الله-: فإن قال قائل: إنّ هذا أُلـــزِمَ اليـــاءَ كراهيـــةً لاجتماع الحرفين من جنس واحد[2].

فإنّ الدّليل على أنّه ليس كما يقول، وأنّه مـــن بنـــات الأربعـــة قـــولُهم في المصدر « الحاحَاة والعَاعاة والهَاهاة » بمنزلة « الزَّجْرَجة[3] والقَلْقَلَة »، وهذا لاينكســـر في مصادر بنات الأربعة. ومع هذا أنّه لوكان كما جعل الفاء والعين مـــن موضـــع، وهذا ليس ممّا يكثر، ولايتّخذ أصلا[4].

قال ابن جنّي-رحمه الله-: ترك أبوعثمان الانفصال [عن][5] السّؤال، وعدل إلى الاستدلال على أنّ « حاحَيت » وأخواها « فَعْلَلت »، بقولهم في المصدر: الحاحاة والعاعاة والهاهاة، وهذا يسمّيه[6] أهل النّظر انقطاعاً؛ لأنّه خرج عن دلالة إلى دلالـــة أخرى. ولو ابتدأ الدّلالة على أنّ « حاحَيت » وأخواها « فَعْلَلت » دون « فاعلـــت » بما ذكر لما احتاج إلى هذا التّطويل.

وكذلك لو قدّم ما أخّره من الاستدلال على أنّ « حاحَيت »: [فَعللـــت][7] بقوله: إنّك لوجعلته « فاعَلت » للزمك أن يكون الفاء والعين من موضـــع واحـــد؛

---

(١) انظر المنصف ١٧٣/٢، ١٧٤ بتصرّف.

(٢) يعني: في حاحيت.

(٣) في المنصف ١٧٣/٢: « الدحرجة ».

(٤) بعده في المنصف ١٧٣/٢: « إنّما جاء في أحرف ثلاثة أوأربعة، والكلام كلّه على خلافه، فلاتجعـــل ذلك أصلا ».

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: يشبه.

(٧) تكملة من المنصف ١٧٣/٢.

وهذا قليلٌ، لكان أيضاً كافيا.

وإنّما كان سبيله لّما أورد على نفسه السّؤال أن ينفصل عنه فيقول لمورده: يلزمك على هذا أن يُجعل الفاء والعين من جنس واحد.

على أنّه قد أورد في آخر كلامه هذا المعنى، ولكنّه جاء بعد أن عدل عن دلالة ابتدأ بها، إلى الأخرى. وكما أنّ للعلم[1] طريقاً ينبغي أن يسلك، فكذلك للجدل أدبٌ يجب أن يُستعمل.

قال المؤلّف: وهذا الذي ألزم ابنُ جنّي أباعثمان[2] لايلزمه؛ لأنّه قال في أوّل الجواب: « فإنّ الدّليل على أنّه [ليس][3] كما يقول، وأنّه من بنات الأربعة » فاستدلال أبي عثمان تضمّن إبطال مذهب المدّعي، وصحّة مذهب نفسه، فإذاً قد أتى بالجواب وزيادة، وليس أبوعثمان على هذا منقطعاً.

[قوله: « أمّا (الغَوْغاء) ففيها قولان، أمّا من قال: غوغاءُ، فأنّث ولم يصرف فهي عنده مثل (عَوراءَ)، وأمّا من قال: غوغاءٌ، فذكّر وصرف، فإنّما هي عنده بمنزلة (القَمْقام) »][4].

قلت: « الغَوْغاء » بمنزلة « الدّهماء »[5] وهما جميعاً حشو النّاس، وخُشارهم[6]. ويترجّح أن يكون مذكّرا كـ« القَمقام » بقولهم: غَوْغاءة، فلوكانت الهمزة للتأنيث كـ« عَوراءَ » لما جاز أن يدخل عليها هاء التّأنيث. ويترجّح بشيء آخر،

---

(١) في الأصل: العلم.

(٢) في الأصل: ابوعثمان.

(٣) تكملة من نقله السابق.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

(٥) في الأصل: الدهنا.

(٦) في الأصل: حشر الناس وحشارهم. انظر المنصف ١٧٧/٢.

وهو أنّك إن[1] جعلته مذكراً جعلته « فَعْلالا »، وحملتـه علـى بـاب « قَلْقَلْت وزَلْزَلت »، من المكرر الرّباعي، وإن جعلته مؤنّثاً كـ« عَوْراء » حملته علـى بـاب « سلِس وقلق »، ممّا فاؤه ولامه من موضِع واحد، وهو أقلّ مـن بـاب « قَلْقَلْت وزَلْزَلت ».

فإن قلت: إنّ الذي رجّحت به أوّلا يقتضي إبطال أن تكون[2] للتّأنيث، فما معنى التّرجيح في هذا الموضع؟

قلت: العرب قد نطقت بالصرف، وترك الصّرف[3]، فلايبطل النّطق، وإنّما يترجّح أحد النّطقين بالرّد إلى المقاييس في باب القلّة والكثرة، ويكون كون العـرب قد نطقت بـ« غوغاء » مرجّحا؛ لأنّ المطّرد في كلامها ألاّ تدخل تاء التّانيث علـى ماهذه سبيله، ولكن نطقها بترك الصرف لايبطل، بل يكون دخول التّاء هنا نظـير « بُهمى وبُهماة »، و« سُمانَى / وسُماناة »[4] وبابه، وهو قليل. فهذا وجه التّرجيح. [١٠٧أ]

وقال ابنُ القُوطيّة في المقصور والممدود: « فَوْعال وفَعْـلال »: غوغـاء، في لغة من يصرفه ويذكّره، وضوضاء جمع ضوضاءة، وهي الأصوات العاليـة، وقـد نوّنت، ولاتنوّن[5]، قال ابن حلّزة:

أجمعُـوا أمرهـمْ عشاءً فلمّا ... أصبحُوا أَصْبَحَتْ لهم ضَوْضاءُ[6]

و« الغوغاء » مثله.

---

(١) في الأصل: وهواهكان.

(٢) في الأصل: يكون.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٦/٢، المقصور والممدود للقالي ٣٧٠، المسائل البغداديات ١٣٨.

(٤) بهمى وسمانى غير مصروفتين، وبهماة وسماناة مصروفتان، وقد دخلت التّاء على ألف فُعلى، وهي للتأنيث. انظر سر صناعة الإعراب ٦٩٣.

(٥) في الأصل: فلاتنون.

(٦) انظر شرح القصائد السبع الطوال ٤٥٢، اللسان (ضوى، غوى).

قال المؤلّف: تجويزه فيه أن يكون « فَوْعالا » ضعيفٌ؛ لأنّه حمل على باب « ددن وكوكب »، وهو قليل جدّاً، باب « سلس » أكثرُ منه بكثير.

وذكر « الصِّيصِيَة » بالصّادين غير معجمتين، وهي الرّواية الصحيحة[1].

ووقع في بعض النّسخ: الضِّيضِية بضادين معجمتين.

قال ابن جنّي[2]: إن قال قائلٌ: لم ذهب إلى أنّ « الصِّيصِية » من الياء؟ بل ماينكر أن يكون في الأصل من الواو « صِوْصِوة »، فانقلبت الواوان يائين لانكسارماقبلهما؟

قيل: الذي يدلّ على صحّة ماذهب إليه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ الكِتابِ مِنْ صَياصِيهم﴾[3]، ولوكانت من الواو لقال: من صواصيهم؛ لزوال كسرة الصاد، كما ترجع الواو في « ميزان » إذا قلتَ: موازين. وقال سحيم[4]:

فأصبحتْ الثِّيرانُ غرقى وأصبحت نساءُ تميمٍ يَلتقِطنَ الصَّياصيا[5]

قال المؤلّف-رحمه الله-: ولوقدّرنا عدم السّماع فيما يدلّ على أنّه ليس أصله الواو لكان الحمل على الظّاهر من الياء في الكلمة أولى، ولم تخرج إلاّ بدليل.

و« الصِّيصِية » عن أبي العبّاس: واحدة الصَّياصي. وهي: قرون البقر، والحصون أيضاً، وشَوْك النَّسّاجين[6] أيضا، وهو أيضاً عود محرَّد[7] يُنسج به، قال:

---

(١) وهي بصادين في الكتاب ٢/٣٨٦، وطبعة هارون ٤/٣٩٤.

(٢) انظر المنصف ٢/١٧٨.

(٣) الأحزاب: ٢٦.

(٤) هو عبد بني الحساس. شاعر حبشيّ شديد السواد، أدرك الجاهلية والإسلام، ومات في خلافة عثمان رضي الله عنه. انظر خزانة الأدب ٢/١٠٢، ١٠٣.

(٥) انظر المخصص ٦/٥٩، ١٢/٢٦٠، اللسان (صيص).

(٦) في الأصل: الصبّاغين. انظر اللسان (صيا)، القاموس المحيط (صيص).

(٧) أي: معوَّج، وهو مايسمّى بالصِّنارة.

كوقعِ الصَّياصي في النّسيجِ الممدَّدِ[1]

وصِيصيَة الدّيك معروفة[2].

و« الدَّوْدَاة »[3]: أرجوحة من أراجيح الصّبيان. و« الشَّوْشَاة »[4] السَّريعة[5]. وقد يحتمل أن تكون « شَوْشاة ودَوْداة » « فوعلة »، إلاّ أنّه قليل جدّا؛ لأنّه يكون من باب « كوكب »، ويحتمل أن يكون « فعلاة »، إذا جعلت الألف زائدة، وتكون من باب « سلس وقلق »، إلاّ أنّه حملُه على « فعللة » أولى؛ لأنّه أكثر.

وكذلك « المَوْماة »[6] وهي الفلاة الواسعة، حمله على « دَوْداة » أكثر من حمله على زيادة الميم؛ لأنّ لام الكلمة تكون ياء، وفاؤها واواً، وهذا من التركيب لانعلمه، فحمله على « الدَّوْداة » أولى من حمله على « المفازة والمَهْلكة »[7].

قال ابن جنّي[8] -رحمه الله-: « الزِّيزاء والقِيقاء »[9] لايخلوان [أن يكونا « فِعلاءً » مثل « علباء »[10]، أو« فِيعالا » مثل « قِيتال »، أو « فِعلالا » مثل

---

(١) صدره:

نظرتُ إليه والرّماحُ تنوشُه

والبيت لدريد بن الصِّمّة. انظر الدّيوان ٦٣، المنصف ٧٨/٣، اللسان (نوش، صيص، صيا).

(٢) هي شوكة الديك التي في رجله. انظر سفر السعادة ٣٣٠، القاموس المحيط (صيص).

(٣) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٥) في الأصل: الشريعة.

(٦) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٧) في الأصل: والهلكة.

(٨) انظر المنصف ١٨٠/٢، ١٨١ بتصرف.

(٩) الكتاب ٣٨٦/٢.

(١٠) انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

« قِرطاس »، فلايجوز أن][1] يكون « فِيعالا » لئلاّ يجتمع الفاء والعين من[2] موضع واحد؛ ولأنّه ليس مصدراً أيضا فتحمله على « قِيتال ».

فإن قلت: فأجعلُه مثل « دِيباج ودِيوان ».

قيل: هذا خطأ؛ لأنّ أصل « ديوان وديباج » « دوّان ودِبّاج ». ولوقدّرت أنّ أصل هذا « قِقّاء[3] وزِزّاء »، للزمك أن تجعل الفاء والعين من موضع واحد، مع أنّه لادلالة تدلّ عليه. ويمتنع أيضا أن يكون « فِعلالا »؛ لأنّك لاتجد « فِعلالا » مضاعفاً، إلاّ أن يكون مصدراً، نحو « الزّلزال والقلقال ». وإنّما يكون في الأسماء غير مضاعف، نحو « قِرطاس ». فوجب أن يكون « فِعْلاء »، كـ« عِلباء »[4].

و« القِيقاء، والقِيقاءة »: الأرض الغليظة، قال:

إذا تمطَّيْنَ على القَياقي   لاقَيْنَ منه أُذُنَيْ عَناق[5]

و« الزِّيزاء »: الغليظ من الأرض. / [١٠٧ب] و« العِلباء »: عِرْقٌ في العُنق، ويقال: عصبة[6]. و« العِلباء »: العَقَبُ[7].

قوله: « وأمّا (المَرَوْراة) »[8].

قال الأعلم[9]: « يعني: أنّ (شَجَوْجىً) يحتمل أن يكون (فَعَلعلاً)، مثل

---

(١) تكملة من المنصف ٢/١٨٠.

(٢) في الأصل: في.

(٣) في المنصف ٢/١٨٠: « ففّاء ». خطأ.

(٤) انتهى النّقل من المنصف.

(٥) في الأصل: عنان. انظر المخصص ١٢/١٤٥، ١٦/٦٤، اللسان (عنق، قيق).

(٦) انظر النوادر ٥٤٥، المنتخب ٧٤، المحكم ١/١١٨.

(٧) انظر المحكم ١/١١٨.

(٨) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٩) انظر النّكت ١٢١٧.

(صَمَحْمَح)، فتكون الشّين فاء الفعل، والجيم الأولى عينه، والواو لامــه، ثمّ أعــاد الجيم والواو اللتين هما عين ولام، وقلبت الواو ألفاً؛ لتحرّكهــا وانفتــاح ماقبلــها، ويحتمل أن يكون (فَعَوْعلا)، مثل (عَثَوْثَل)[1]، إلاّ أنّ (فَعَلْعَلا) أولى به؛ لأنّه أكثر في الكلام ». والله الموفق.

---

(١) في الأصل: عدل.

باب التّضعيف في بنات الياء

وذلك نحو « عَيِيت »[1].

ماعينه[2] ولامه ياءان، فإنّ العين فيه تجري مجرى حرف صحيح؛ لأنّ اللام معتلّة، فلو أعلّوا العين جمعوا عليه علّتين، فأخرجوا العين على الأصل لذلك.

وأمّا الياء التي هي لام فتجري مجرى الياء فيما عينه صحيحة، إلاّ أنّه يعرض في هذا الباب الإدغام؛ لاجتماع المثلين، وإذا اجتمع المثلان هنا فلايخلو أن يكون الثاني ساكناً، أو متحركاً، فإن كان ساكناً لم يجز الإدغام؛ لأنّه لايصحّ الإدغام في ساكن، وذلك نحو « حَيِيتُ وأَعْيَيتُ »[3].

وإن كان الثاني متحركاً فلايخلو أن يكون ماقبله مفتوحاً، أوغير مفتوح، فإن كان مفتوحاً قلبت الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها، وتعذّر الإدغام لاختلاف الحرفين، نحو « أحيا واستحيا ».

فإن كان ماقبله غير مفتوح فلاتخلو الياء الثانية من أن تكون حركتها إعرابا، أوبناء، فإن كانت الحركة إعرابا لم تدغم؛ لأنّ الإعراب عارضٌ يزول في الرّفع والخفض فيسكن الحرف فلايمكن الإدغام فيه، فيحمل النّصب في امتناع الإدغام على الرّفع والخفض، وذلك « لن يُحْيِيَ، ورأيت مُحْيِيَا »، فلاتدغم كما لاتدغم في « هو يُحْيِي »، ولافي « هو محيِيك ».

فإن كانت الحركة بناء فلا تخلو [من][4] أن تكون متطرّفة، أوغير متطرّفة،

---

(١) الكتاب ٣٨٧/٢.

(٢) الكلام في هذه المسألة في الممتع ٥٧٦-٥٨١ باختلاف يسير. وانظر المنصف ١٨٧/٢-١٩٦.

(٣) في الممتع ٥٧٦ : « حييت وأحييت ».

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

فإن كانت متطرّفة جاز الإدغام والإظهار، نحو « أُحْيِيَ وأُحِيّ، وحيِيَ وحيّ »، وقد قرأ بعض القرّاء: ﴿ويَحْيى من حَيِيَ﴾[1] وبعضهم: ﴿حَيَّ﴾. فمن أدغم فلأنّ الحركة لازمة، ومَن أظهر فلأنّ هذه الياء من « حيِيَ » هي الياء الساكنة التي في « يحيَا » التي قلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها، وكذلك الياء في « أحْيِيَ » هي الياء الساكنة التي في « يُحْيا »، فلمّا كانت هذه الياء في موضع قد تسكن ويتعذّر الإدغام، لم يعتدّ بحركتها.

ومن قال: حيّ وعيّ، أجراهما مجرى « رَدّ »، فكما[2] تقول: ردُّوا، تقول: عيُّوا، قال الشّاعر:

عَيُّوا بأمرِهِمُو كما عَيَّتْ ببيضتِها الحمامهْ[3]

ومن قال: حيِيَ، أجراه مجرى « رضيَ »، فكما تقول: رَضُوا، كذلك تقول: عَيُوا، وعلى هذا:

حَيُوا بعدما ماتوا ...[4]

---

(١) الأنفال: ٤٢. وهي قراءة نافع والبزّي وأبي بكر، وقرأ الباقون بالإدغام وسيذكر المؤلف هذه القراءة. انظر الإقناع ٦٥٥. وانظر المقتضب ٣١٧/١، المنصف ١٨٨/٢.

(٢) تقرأ في الأصل: عد فما.

(٣) لعبيد بن الأبرص. انظر الدّيوان ١٢٦، الكتاب ٣٨٧/٢، أدب الكاتب ٥٤، المقتضب ٣١٨/١، تصحيح الفصيح ١٢٦، التّكملة ٦٠٥، المسائل الحلبيّات ٣٣٩، المنصف ١٩١/٢، الاقتضاب ٦٧/٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١٠، الممتع ٥٧٨، شرح الشافية للرضي ١١٤/٣، شرح شواهده ٣٥٦. ورواية الدّيوان:

برمت بنو أسدٍ كما برمت ببيضتها الحمامه

والشاهد ليس فيها.

(٤) جزء بيت، تمامه:

وكنّا حسبناهم فوارسَ كَهْمَسٍ حيوا بعدما ماتوا من الدّهر أعصُرا

والبيت لمودود العنبري، أو أبي حُزابة الوليد بن حنيفة. انظر الكتاب ٣٨٧/٢، المنصف ١٩٠/٢، =

فإن لم تكن متطرّفة فلايخلو أن يكون بعدها علامتا التّثنية[1]، أوعلامتا الجمع، أوتاء التّأنيث، فإن كان بعدها علامتا التّثنية، أوعلامتا الجمع، لم يجز الإدغام، وذلك نحو « مُحْيِيان، ومُحْيِيات »، والعلّة فيه أنّ الزّيادتين إنما دخلت على الإفراد، فلمّا كان لو لم يلحقه شيء لايجوز [فيه][2] / الإدغام؛ لأنّ الحركة إعرابٌ، حُملت التّثنية والجمع العارضان على الإفراد. [١٠٨أ]

فإن كان بعدها تاء التّأنيث فلايخلو[3] أن تلحق التّاء بناء المفرد أو بناء الجمع، [فإن لحقت بناء الجمع][4]، نحو « حَياء وأَحْيِيَة »، و« عَيِيّ وأَعْيِيَة »، جاز الإظهار والإدغام، نحو « أَحِيَّة، وأَعِيَّة ». فمن أدغم فلأنّ الحركة بناء، ولم تدخل على بناء وقد امتنع فيه الإدغام قبل لحاقها، ومن أظهر فلأنّ هذه الياء التي هي تسكن في « يَعيا ويَحيا ». والإدغام في « أَعِيَّة » أقوى منه في « أَحِيَّة »[5]؛ لأنّ الياء من « أَعيِية » يلزمها الحركة في الجمع والمفرد، نحو « عَيِيّ »، وأمّا « أَحْيِيَة » [فالحركة تلزم في الجمع، فأمّا في المفرد][6] فلاتثبت الياء، بل تقول: حَياء، فتنقلب الياء همزةً؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

فإن لحقت المفرد فلايخلو أن تكون عوضا من محذوف أوغير عوض، فإن لم تكن عوضا لم يجز إلاّ الإظهار، نحو « مُحْيِيَة ومُعْيِيَة »، والعلّة في ذلك أنّ العلامة

شرح الشافية للرضي ١١٦/٣، شرح شواهده ٣٦٣.

(١) في الأصل: علامة التانيث.

(٢) موضعه مخروم.

(٣) في الأصل: فلايجوز.

(٤) تكملة من الممتع ٥٧٩.

(٥) في الأصل: في احية اقوى منه في اعية. انظر الممتع ٥٨٠.

(٦) تكملة من الممتع ٥٧٩.

دخلت على بناء لايجوز فيه الإدغام، وهو « مُحْيٍ ومُعْيٍ ».

فإن كانت التّاء عوضاً فإنّه لايجوز إلاّ الإدغام، نحـو « تَحِيَّـة »، مصـدر « حَيَّا »، لأنّ الأصل « تَحْيِيًا »، فحذفت ياء « تَفْعِيل »، وعوّضت التّاء منها، علـى حدّ « تَكْرِمة »، فصار « تَحْيِيَة »، فصارت هذه التّاء-لأجل أنّها عـوض- كـالجزء من الكلمة، فلزمت، فصارت الحركة لازمةً لذلك، فلزم الإدغام.

فإن جاءت حاء « حيِيَ »[1] مضمومة، ثمّ أدغمت، فإن شئت كسـرتها، وإن شئت ضممتها، والكسر أكثر في اللغة؛ لأنّه أخفُّ، ومن كـلام العـرب: قَـرْنٌ أَلْوَى[2]، وقُرونٌ لُيٌّ، ولِيٌّ، وإنّما كان الكسر أخف؛ لأنّ الحرف المشدد قد يـتترّلُ في بعض المواضع مترلةَ الحرف الواحد، نحو[3] « دابَّة وشـابَّة »؛ لأنّ اللسـان ينبـو عنه نبوةً واحدةً، فلمّا امتنع أن تقع ياء في الطّرف وفيها ضمّة، كـذلك الضـمّ في « لُيّ »، وليس بممتنع، ولكن هو قليل.

قوله: « وسمعنا بعض العرب يقول: أَعْيِيَاء وأَعْيِيَة، فيبين، وأحسن ذلـك أن تُخفيها، وتكون بزنتها متحرّكة »[4].

قال أبوعثمان[5]: وهذا لايُضبط إلاّ بالمشافهة، ولكنّك تعلم أنّ الإخفاء ليس كالإعلان[6]، وهوكالاختلاس يقرب من الإدغام، وهو بزنته معلناً.

يريد: أنّه واسطة بين الإظهار والإدغام، فارتكبوه، وكـان أكثـر عنـدهم لاعتداله.

---

(١) في الأصل: حيض. انظر المنصف ٢/١٨٩.

(٢) انظر المنصف ٢/١٨٩.

(٣) في الأصل: بمترلة. انظر المنصف ٢/١٨٩.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٨. وفيه: « أعيياء وأحيية...وتكون بمترلتها ».

(٥) انظر المنصف ٢/١٩١.

(٦) في الأصل: الاعلال.

والإخفاء فيما حركة الياء الأولى فيه كسرة أحسن من الإخفاء فيما حركتها فيه فتحة، فالإخفاء في « مُحْيِين » أحسن منه في مُحْيَين؛ لأنّ الكسرة في الياء أثقل من الفتحة، فتكون الدّاعية إلى التّخفيف مع الكسرة أشدّ.

قال ابن جنّي[1] -رحمه الله-: والإخفاء عندي أبين من الإشمام، وأظهر إلى الحسّ ألا ترى أنّ سيبويه قد حكى الإشمام في قول الرّاجز:

متى أنامُ لايُؤَرِّقني الكـري   ليلاً ولاأسْمَع أجراسَ المَطي[2]

يريد: الإشمام في [القاف][3] من « يؤرقني »، ولوكان الإشمام كالإخفاء لكانت القاف في زنة متحرّك، ولوكانت كذلك لانكسر الشّعر؛ لأنّك كنت تجعل الجزء الذي هو « مستفعلنْ » « متفاعلنْ »، فتخرج من الرّجز إلى الكامل، وهو محال. فلولا أنّ الإشمام في تقدير السّكون لما جاز في القاف، ولكن الإخفاء بزنة تخفيف الهمزة / لأنّه متحرّك، والهمزة إذا جعلت بين بين كانت[4] في وزن المتحرّك؛ ألاترى إلى قوله: [١٠٨ب]

أَأَنْ زُمَّ أجمالٌ وفارقَ جيرةٌ   وصاح غُرابُ البينِ أنت حزينُ[5]

أفلا تراه كيف قابل الهمزة المخففة من « أأن » عينَ « فعولن »، وهي متحرّكة، كما ترى؛ لأنّها ثانية الوتد المجتمع؟

قوله: « فأمّا (تحيَّة) فبمنزلة (أَحْيِيَة) »[6].

---

(١) انظر المنصف ٢/١٩١، ١٩٢.

(٢) انظر الكتاب ١/٤٥٠، الخصائص ١/٧٣، سر صناعة الإعراب ٥٩.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) في الأصل: كان.

(٥) لكثيّر عزّة. انظر الدّيوان ٢٢٤، سرّ صناعة الإعراب ٤٩، الخصائص ٢/١٤٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١١٣. وفي الدّيوان: « أإن ».

(٦) الكتاب ٢/٣٨٨. وفي الأصل: واما. وسيعيد المؤلف النّص في آخر الباب كما أثبته.

قال الأعلم[1]: فرّق سيبويه بين « تحيّة » « وأَحيَّة » جمع « حياء » النّاقة، وبين « مُحْيِية ومُعْيِية »، فأجاز في « أَحيّة وتحيّة » الإظهار والإدغام؛ لأنّ الهاء لاتفارقها، ولايكون فيها تذكيرٌ، فالحركة لازمةٌ للياء الثانية، وفي « مُعْيِيَة ومُحْيِيَة » يلحقها التّذكير فتزول حركة الياء.

قال المؤلّف-رحمه الله-: استهوى الأعلم قول سيبويه: « وأمّا (تحيّة) فمنزلة (أحيية)، وهي (تفعلة) ». فحمله على أنّ معناه أنّ « تحيّة » حكمها في جواز الإظهار والإدغام حكم « أحْيِية ». ولم يحمله الأشياخ في جواز الإظهار في « تحيّة »، بل الإدغام عندهم لازمٌ لها.

وإنّما أجازه المازني، فقال[2]: « الإظهار عندي جائزٌ، والإدغام أكثر. وجاز الإظهار كما جاز في جمع (حَياء) حين قلت: أَحْيِية؛ لأنّ الهاء لـ(أفعِلة) إذا كانت جمعاً لاتفارق، وهي لازمةٌ، فلذلك كانت كـ(تحيَّة)، حيث كانت الهاء فيها لاتفارق ».

يقول[3]: ليست كهاء « مُعْيِية »؛ لأنّه لم يكن في الأصل « أحْيِي »، [ثمّ][4] دخلت عليه الهاء، بل الهاء لازمة لـ« أفعلة » إذا كانت جمعاً، كلزومها لـ« تحيَّة »، وإذا أظهر « أحْيِية » جاز أيضا أن تُظهر « تحيّة ».

قال ابن جنّي: وهذا الذي ذهب إليه ضعيفٌ؛ لأنّ بينهما فصلا، وذلك أنّ « أَحْيِيَة » جمعٌ، والجمعُ فرعٌ عن الواحد، وأنت إذا جئت بالواحد فقلت: حياء، زال ماكرهته من اجتماع الياءين، وليست « تحيّة » كذلك؛ لأنّها مصدر، والمصدر

---

(١) انظر النّكت ١٢١٧، ١٢١٨ بتصرف يسير. وانظر شرح السيرافي ٢٩٩/٦ (خ).

(٢) انظر المنصف ١٩٦/٢.

(٣) الكلام الآتي في المنصف ١٩٦/٢ وسيصرح المؤلف بالنقل.

(٤) تكملة من المنصف ١٩٦/٢.

أصلٌ، لافرع، ولايمكنك فيها مايمكنك في الجمع الذي هو فرع عن الواحد؛ ألاترى أنّ « تحيّة » ليس ثانياً عن أوّل، كما أنّ الجمع ثانٍ عن الواحد؟ والإدغام فيها لايجوز غيره، فهذا فرقٌ بينهما.

وحكى بعض أصحابنا عن أبي عليّ-ولم أسمعه منه- أنّه قال: إنّما لم يجز إظهار « تحيّة »، كما جاز إظهار « أَحْيِيَة »؛ لأنّ « تحيّة » موضع قد هربوا فيه من كثرة الياءات، والكسرة؛ لأنّ أصله « تَحْيِيًا »، فلو أظهرت فقلت: تَحْيِية، لكنت قد رجعت إلى ماهربت منه، من إظهار الياءات، فكرهوا العود إلى ماهربوا منه، فأدغموا ليس إلاّ. وهذا قولٌ سديدٌ، وأيضاً فليست الياء في « أَحْيِية » بدلاً من شيء في حشو الكلمة، وإنّما هي زائدة للتّأنيث، والهاء من « تحيّة » بدلٌ من ياء « تفعيل »، وهي ألزم، فقويت الحركة فوجب الإدغام[1].

فيظهر من كلام أبي عثمان لمّا تكلّم أوّلاً على « تحيّة »، وكون التّاء فيها عوضاً، وقال: « فلذلك لزمها الإدغام »[2] ثمّ قال-من رأي نفسه-: « والإظهار عندي جائز، والإدغام أكثر ». فيظهر من هذا كلّه أنّ مذهب من تقدّمه لزوم الإدغام لها، وأنّه قاس في جواز الإظهار ماذكرناه عنه، وقد ذكرنا ردّ ابن جنّي، وشرحه عليه في ذلك. فبقي علينا أن / نتأوّل كلام سيبويه ونزيله عن ظاهره الذي فهمه عليه الأعلم، فنقول: معنى قول سيبويه: « فأمّا (تحيّة) فمنزلة (أَحْيِية) » يعني: في أنّهما من باب واحد، وأنّ أحدهما لزمه الإدغام من الإظهار، وكان أصله « تَحْيِية »، ثمّ أدغم، كما أدغم « أَحْيِية ». ولو أراد ماظنّه الأعلم لقال: فبمنزلة « أحيّة »؛ لأنّه إنّما يشبّه المدغم بالمدغم، لابالمظهر، يقول: كان أصل « تحيّة » الإظهار كـ« أَحْيِية »، ولكنّه أدغم، وسكت عن إلزام الإدغام [١٠٩أ]

---

(١) انتهى النّقل من المنصف.

(٢) انظر المنصف ٢/١٩٤.

لـ« تحيّة »[1]؛ لأنّه عنده كالمفروغ منه.

(١) في الأصل: التحية.

هذا باب ماجاء على أنّ فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام

وقد تقدّم أنّه إذا اجتمع حرفا علّة لم يجز إعلالهما جميعا، وإنّما يعلّ أحدهما، والأولى بالإعلال منهما الأخير، وهو لام الفعل، كقولك: حييَ وشويَ، وأحيا وأشوى[1]، وفي المستقبل: يحيا ويشوَى، وذلك أنّك تجعل الأولى بمترلة حرفٍ صحيح، وتوفيه مايستحقُّه من الحركاتِ، وتلحق الثّاني القلبَ والتّغيير والسّكون والحذف، فالتّغيير في المستقبل: حيي يحيا، وشوي [يشوَى][2] بالألف، والأصل « شَوَيت » بالياء، والسّكون في « يشوَى ويحيا » في حال الرّفع، والحذف في الجزم، كقولك: لم يشوَ، ولم يحيَ، ولوصحّحنا لام الفعل، وأعللنا عينَه لخرجنا عن منهاج كلامهم، ودخله اللّبس، فكنا نقول[3] في « حييَ »: حايَ، كما تقول فيما اعتلّت عينه، وصحّت لامه، نحو « باع وهاب »، وفي « أحيا »: أحاي، كما تقول: أبان، وألان، ومتى قلنا ذلك كان المستقبل كالمستقبل، نحو « يُحييُ »، كما تقول: يُبينُ، فتضمّ الياء في الفعل المستقبل في موضع الرّفع. ولوقال قائل: تسكن الياء في الرّفع، لزمه أن يحذف الياء الأولى التي هي عين الفعل؛ لسكونها وسكون الياء بعدها، فتقول: يَحِي، فيكون كمستقبل « وَحَى يَحِي »، و« وَعَى يَعِي »[4]، ثمّ يلحقه الجزم فتسقط ياؤه، كقولك: لم يحِ، وفي هذا إخلال وإلباس واعتلال.

---

(١) في الأصل: أغوى.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: فكما تقول.

(٤) في الأصل: يحي.

قوله: « فمما جاء في الكلام على أنّ فعله مثل (بعت): آيٌ، وغايةٌ وآيةٌ »[1].

يعني: أنّ هذا جاء على غير القياس الذي قدّمناه؛ لأنّه كان القياس تصحيح العين، وإعلال اللام، وهذه الأشياء اجتمع فيها حرفا علّة، فأعلّ الأول[2] منهما، وهو عين الفعل، وكان القياس أن يقول: أَياة وغَواة، كما قالوا: نَواة وشَواة؛ وذلك أنّ الألف في « غاية » إذا كانت منقلبة من الياء فأصلها « غَيْيَة »، وإن كان أصلها من الواو فأصلها « غَوْية »، فيجتمع حرفا علّة، فكان قياس ذلك أن يعلّ الثاني منهما، ويصحّ الأوّل، فإذا فعل ذلك وجب أن يقال في فعله: غَيَا، إن كان من الياء، وغَوَى، إن كان من الواو، كما تقول: عَوَى وثَوَى، ولكن جاء شاذّاً محمولاً على « باع وبات » في الإعلال، لكن الأسماء احتملت العدول عن القياس لكونها متمكّنة ولقوّتها، والأفعال ليست في قوّة الأسماء، فكرهوا استعمال الفعل من « غاية » ونحوها؛ لأنّه لم يكن بدٌّ من الإعلال [في اللام][3] كما فعل في « يُقْضَى »، والعين معتلّة فيها كما ترى، فرفضوا الفعل فيها البتّة / فكان ذلك أسهلَ عليهم من أن يُعلّوا العين واللام جميعاً، وكذلك « طاية وشاية وراية »، فأشبهت « آية » وأخواتها في الشّواذّ « قَوَداً ورَوِعاً »؛ وذلك أنّهما اسمان شذّا في تصحيح العين منهما، وكان القياس أن يعلاّ فيقال: قادٍ وراع، وهذا الشذوذ لم يأت في شيء من الياء بدليل قول الشاعر: [١٠٩ب]

قِفْ بالدّيار وقوفَ زائر ... وتأيَّ إنّك غير صاغِرْ[4]

---

(١) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) في الأصل: الاولى.

(٣) ذهب الخرم بـ « في » و « ال » من اللام.

(٤) للكميت. انظر الديوان ٢٢٣/١، إصلاح المنطق ٣٠٤، المسائل العضديات ٢١١، المنصف ١٤٢/٢، نتائج الفكر ٢٠١، الممتع ٥٨٤، اللسان (أيا). ويروى: « وتأنّ ». وذكر الفارسي أنّ رواية: « وتأيّ »، عن يعقوب ابن السكيت. وهو كما ذكر في إصلاح المنطق.

ولو كان عينها واواً لقال: تأوَّ، كما تقول: تلوَّ.

و« غاية » فيها قولان:

أحدهما أنّها[1] من « غويت ».

والآخر: أنّها من الياء، حكى أبوزيد: غَيَّيْتُ الغاية[2]، وأَغْيَيْتُهـا[3]. فهـذا قاطعٌ أنّه من الياء.

فهذا مذهب الخليل وسيبويه والمازني في هذه الأسماء: أنّ العين اعتلّت فيهـا، وصحّت اللام شذوذاً[4].

وقوله: « وقال غيره »[5].

يعني: الفرّاء[6]؛ لأنّ وزنها- أعني آية- عنده « فَعْلَـة »، والأصـل « أيّـة »، فاستثقلوا اجتماع ياءين، فأبدلوا من الساكنة ألفاً؛ تخفيفاً. قال: وإذا كانوا يفعلـون

---

(١) في الأصل: انه.

(٢) تقرأ في الأصل: الناقة.

(٣) انظر الممتع ٥٨٤. وفي المنصف ١٤٣/٢ عن أبي عبيدة، وفي ثلاث من نسخه: عبيد، وفي الصحاح (غيا): عن أبي عبيد.

(٤) انظر الكتاب ٣٨٨/٢، المنصف ١٩٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٦) أمّا أن يكون مذهب الفرّاء، فلاخلاف في ذلك، وأمّا أن يكون سيبويه عنى الفرّاء فغـير مقبـول، قال الرّضي: « وقال الفرّاء وجماعة من المتقدّمين ». فلعل سيبويه أراد واحدا من هـؤلاء الجماعـة، هـذا احتمال، واحتمالٌ آخر أن يكون أراد نفسه، قال الزجاج: « إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غـيره، فإنما يعني نفسه؛ لأنّه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه ». انظر كتاب سيبويه طبعـة هـارون ٦/١، ٧ القسم المحقق. ويؤيد هذا الاحتمال أن العكبري نسب القول بأنها فعلة بسكون العين إلى سيبويه. وسـيأتيك مثل هذه المسألة في استحيا، وقد وجهها المؤلّف توجيهين مقبولين ثانيهما أنه أراد نفسه. هذا بنـاء علـى ظاهر نص المؤلف، ويمكن أن يكون المؤلف تساهل في العبارة، والمراد: مثل الفراء، ولعل مثل ساقطة. انظـر مذهب الفرّاء في اللباب ٤٢٢، شرح المفصّل لابن يعيش ١٠٠/١٠، الممتع ٥٨٣، شرح الشـافية للرّضـي ١١٨/٣.

ذلك بالياء السّاكنة وحدها في نحو « عَيْب وعاب »، و« ذَيْم وذام »، فأحرى أن يفعلوا ذلك إذا انضمّ إليها ياء أخرى[1].

وكان سيبويه-رحمه الله- لم يبعد هذا القول؛ لأنّه قال في آخر الاحتجاج: « وهذا قولٌ »[2].

وأبطل بعض النّحويين[3] قول الفرّاء بأنّ فيه إعلالَ العين، كما في مذهب الخليل، مع أنّ إبدال [الياء][4] الساكنة ألفاً ليس بمستمرّ، فقول الخليل إذاً هو الصّواب. قال[5]: و« العَيب والذَّيم » ممّا تعاقب عليه « فَعْلٌ وفَعَلٌ »، كـ« شَعْرٍ وشَعَرٍ ».

وقال الكسائي[6]-رحمه الله-: وزن « آية » « فاعلة »، وأصلها « آيِيَة »، فحذفت الياء استثقالاً؛ للجمع بين الياءين.

وهذا أيضاً فيه مافي مذهب الخليل؛ لأنّ الحذف إعلال، مع أنّ حذف الياء التي هي عين ليس بمطّرد، وادّعى أيضاً أصلا لم يُلفظ به، وليس هناك مانعٌ يمنع من اللفظ به لو كان الأصل[7].

قلت: « الطّاية »: السّطح الذي يُنام عليه، وجمعه طايات، وأصله نبطيّ معرّب، أصله « تاية ». وكذلك « الطّاجن » أصله « تاجن »، و« الطّاس » أصله

---

(١) انظر الممتع ٥٨٣.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٨.

(٣) مثل ابن عصفور كما في الممتع ٥٨٣.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) أي: المبطل. انظر الممتع ٥٨٣.

(٦) انظر شرح التصريف للثمانيني ٥٢٣، اللباب ٢/٤٢٣، الممتع ٥٨٣، شرح الشافية للرضي ٣/١١٨.

(٧) انظر الممتع ٥٨٣، ٥٨٤.

« تاس ». قاله كراع[1] كلّه .

قال[2]: و« التّاية » غير مهموزة: حجارة تنصب علماً للرّاعي إذا رجع لـيلاً. وكذلك « الثّويّة والثّاية »: أخفضُ الأعلام، وهو عند بني أسد بقدر قعدة الإنسان، فإذا ارتفعت عن ذلك فهي « صُوَّة »، فإذا ارتفعت « أَمَرَة »، فإذا ارتفعت فهي « إِرَمِيّ »[3]. و« ثاية » الضّأن والغنم: مأواها حول البيوت. انتهى.

قلت: وقولهم في معنى « ثاية »: « ثَوِيَّة »[4]، يقضي بأنّها من الواو؛ لأنّها فيها معنى الثّواء الذي هو الإقامة[5].

وقوله: « وجاء (استحَيْتُ) على (حايَ) »[6].

قلت: يقال: استحْيَيْتُ بياءين، وهي لغة أهل الحجاز، واستحَيْتُ بياء واحدة، وهي لغة بني تميم، فلغة أهل الحجاز على القياس؛ لأنّهم صحّحوا الياء الأولى، وهي عين الفعل[7].

واختلف النّحويّون في سبب حذف إحدى الياءين، فقال الخليل[8] -رحمه

---

(١) انظر المنتخب ٤٠٦، ٦٠١، المجرّد ٣٠٦/١.

(٢) أي: كراع. انظر المجرد ٣٥٥/١.

(٣) في الأصل: ارامي. وضبطه المحقق في المجرد بفتح الهمزة والراء والميم، ونقله من اللسان ونقل اللغة الأخرى التي ضبطتُ بها الكلمة، والصواب: أَرَمِيّ، بفتح الهمزة والراء وكسر الميم، لا كما ضبطه محقق المجرد، نصّ على ذلك صاحب القاموس. وما ضبطت به الكلمة أكثر في كتب اللغة وهو المقدّم في الترتيب، وبعضهم يقتصر عليه. انظر جمهرة اللغة ١٠٦٨، اللسان (أرم)، القاموس المحيط (أرم).

(٤) في الأصل: ثريه. انظر النوادر ٥١٣، المنصف ١٤١/٢.

(٥) في اللسان (ثوى) بعد بيان معنى ثويّة: « قال ابن سيده: وهذا يدلّ على أنّ ألف ثاية منقلبة عن واو، وإن كان صاحب الكتاب يذهب إلى أنّها عن ياء ».

(٦) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٧) انظر شرح السيرافي ٣٠٥/٦ (خ)، النّكت ١٢٢٠، ١٢٢١، شرح الشافية للرضي ١١٩/٣.

(٨) انظر الكتاب ٣٨٩/٢، المسائل البغداديّات ٢٢٧، المنصف ٢٠٥/٢، الممتع ٥٨٥، شرح الشّافية

=

الله-: « استحْيَيْت »« استفعلت »، وعين الفعل منه معتلّة، جاء على « حاي »، كقولك: باع، ثمّ دخلت [السّين][1] على « حاي »، فقال: استحاي، كما قيل: استباع، ثمّ اتّصلت تاء المتكلّم بياء « استحاي »، فسكنت / الياء، والألف قبلها ساكنة، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. قال أبوعليّ: وصار مادخل الكلمة من الزّيادة عوضاً ممّا حذفت منها[2]. [١١٠أ]

وقال المازنيّ[3]: أصله « استحييت »، فحذفت إحدى الياءين تخفيفاً، وألقوا حركتها على الحاء، وهذا الحذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا: أَحَسْتُ وظِلْتُ. وقال[4] أبوعثمان: يلزم من قال: إنّها حذفت لالتقاء الساكنين أن يقول: هو يستحِيُّ[5]، فيردّها لمّا تحرّكت اللام بالضّمّة، وزال سكونها.

إلاّ أنّه احتجّ بعدُ لمذهب الخليل بما معناه: أنّه كان يجب إنْ لم يحذف أن تدخل الضمّة اللام، وذلك أنّ الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلاً لم يدخلها الرّفع في شيء من الكلام. فقد بيّن سقوط الاعتراض بمافصّل[6]. لكن له أن يقول للخليل[7]: مذهبك أدّاك إلى هذا، ومذهبي ليس يؤدّي إليه.

للرّضي ٣/١١٩.

(١) تكملة من شرح السيرافي ٦/٣٠٥ (خ).

(٢) انظر المنصف ٢/٢٠٥.

(٣) هذا القول ذكره سيبويه، فقال بعد أن ذكر قول الخليل ٢/٣٨٩: « وقال غيره...». واختاره المازنيّ. انظر شرح السيرافي ٦/٣٠٦ (خ)، المنصف ٢/٢٠٤، شرح الشافية للرّضي ٣/١١٩.

(٤) في الأصل: فقال. وأبوعثمان هو المازني.

(٥) في الأصل: يستحيي.

(٦) في الأصل: بفاصل. ولعلّ الصواب ماأثبتّه، إن شاء الله.

(٧) في الأصل: الخليل.

ثمّ قال المازني[1]: ويقوّي أنّه ليس لالتقاء السّاكنين قولُهم في الاثنين: استَحْيَا؛ لأنّ اللام لاضمّة فيها، وهي قد تحرّكت لأجل[2] ألف التّثنية، فكان ينبغي أن يقال: استحايا، وأن لم يقولوا ذلك دلّ على أنّ الحذف تخفيف.

قال أبوالفتح[3]: ويمكن الانفصال عن هذا بأنّ « استحيا » لّما اطّرد حذفُ عينِه، وشاع، أشبه « افتعل »، فطرد عليه وصرف؛ لأنّ هذا الفعل قد طال بالزّيادة في أوّله، فكره التّضعيف في آخره، لاسيّما والمضعّف[4] من الحروف المعتلّة، والتّضعيف مكروهٌ في الصّحيح في مواضع.

قال المؤلّف-رحمه الله-: وهذا الانفصال متكلّف، والإنصاف أنّ مذهب أبي عثمان أقوى في هذا.

وقال الأعلم: وقول الخليل عندي أولى لقولهم: استحى فلانٌ، والأصل « استحيا »، فحذفت الياء كما ترى، ولاياء بعدها، فلوكان الحذف لاستثقال الياءين لزم « استحيا فلانٌ »، بثبات الياء؛ لأنّه لم يجتمع فيه ياءان[5].

قلت: وهذا غير لازم؛ لأنّ الفعل إذا [دخله][6] حذف لعلّة اطّرد فيه الحذف، وإن لم توجد تلك[7] العلّة.

ووقع في الكتاب: « وقال غيره: ولّما كثر في كلامهم »[8].

---

(١) المنصف ٢/٢٠٤، ٢٠٥ بتصرّف.

(٢) « وهي قد تحركت لأجل » مكرر في الأصل.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٠٥، ٢٠٦.

(٤) في الأصل: والضعف.

(٥) لم أجد هذا القول في موضعه من النّكت، ولا من شرح السيرافي.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: ذلك.

(٨) الكتاب ٢/٣٨٩ وفيه: « لّما كثرت ».

إن كانت زيادة في الكتاب فيُعنى به المازني، وإن كان من كلام الإمام فرأيت بعض المفسّرين يعني به سيبويه نفسه.

قوله: وأمّا « حَيْوَة » كأنّها من « حَيَوْت »، و لم يُقل[1].

يعني: أنّ العرب رفضت فعلا عينه ياء ولامه واو.

وقوله: « فلمّا كان هذا لازماً »[2].

الإشارة بهذا إلى وجود الواو الساكنة، وقبلها ياء في « حيوت »، واللازم أثقل من العارض غير اللازم، فإن كان من العرب من يكره غير اللازم في « يَوْجَل » حتّى قال: يَيْجل[3]، وكان هذا لازماً وجب في اللازم ماكان جائزاً في غير اللازم، وهذه عادة العرب.

وقوله: « ولكن مثل (لوَيْت) »[4].

يريد: عكس ذلك، وهو أن تتقدّم الواو بعدها الياء، فهو كثير؛ لأنّه لايستثقل كما يستثقل الأوّل؛ لأنّ « يَلْوِي ويَحْوِي » أخفّ من « يَوْجل »؛ وذلك أنّ الياء أخفّ من الواو، والكسرة أخفّ من الضّمّة، وإذا ابتدأت بواو ثمّ جئت بياء أوكسرة كان أخفّ من أن تبتدئ بياء ثمّ تأتي بعدها بضمّة أو واو لئلاّ تنتقل من الأخفّ إلى الأثقل.

[١١٠ب]

وقوله: « فشُبّهت واو / (يَوْجل) »[5].

---

(١) الكتاب ٣٨٩/٢ بتصرّف.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) وهي مروية عن غير أهل الحجاز، ولغة الحجاز يوجل، وهناك لغات أخرى غير حجازية، وهي: ييجل بكسر ياء المضارعة، وياجل. انظر الكتاب ٢٤٧/٢، ٢٨٩، المقتضب ٢٢٨/١، المنصف ٢٠١/١، ٢٠٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢ وبعده: « كثير ».

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: « ييجل ».

يعني: إذا كانت ساكنةً وسبقتها ياء.

بالواو الساكنة التي بعدها[1].

يعني: في « طَوْيا ».

وقوله: « فقلبت ياء »[2].

يعني: واو « يَوْجل » ثانيةً[3].

كما قلبت واو « طويا » إذ كانت أوّلا ياء[4].

يعني: عن الياء، أي: متقدّمة عليها.

وقوله: « وكانت الكسرة في الواوِ والياءُ بعدها »[5].

يعني: في « يَلْوي، ويَطْوي ».

وقوله: « أخف عليهم من الضمة في الياء والواو بعدها »[6].

يعني: يَحيُو. لوقالوا: حيُوت[7].

وقوله: « لأن الياء والكسرة نحو الفتحة والألف »[8].

يعني: أنّ الياء أشبه بالألف من الواو، فكذلك الكسرة أشبه بالفتحة من الضمّة، والألف خفيفة، والفتحة في الحركات كهي في الحروف، أعني حروف العلّة.

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٨٩ وفيه: « الساكنة وبعدها ».

(٢) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٣) يعني: في قولهم: ييجل.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٩ وفيه: « كما قلبت أوّلا ». ويعني بذلك قولهم: طيّا.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٦) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٧) في الأصل: يحبو وقالوا حبوت..انظر الكتاب ٢/٣٨٩.

(٨) الكتاب ٢/٣٨٩.

وقوله: « إذا صرت إلى (يَفْعَل) »[1].

يعني: في المضارع إذا قلت: يَحْيُو؛ لأنّ مالامه واو من « فعُل » قد التزم فيـــه « يفعُل ».

(١) الكتاب ٢/٣٨٩.

هذا باب التّضعيف في بنات الواو

قوله: « اعلم أنّهما لاتثبتان كما تثبت الياءان »[1].

يريد: الفعل فيهما لايبنى على « فعَلت » ولا « فعُلت »؛ استثقالا لإثبات الواوين في الفعل، كما استثقلوا أن تجيء الهمزةُ مضاعفةً، فعدلوا عن هذين المثالين اللذين لايوجد سبيل إلى إعلال الثانية فيهما إذا رددت الفعل إلى نفسك، فقلت: قَوَوْتُ، أوقَوُوْتُ، فيزول استثقال الجمع بينهما، إلى « فعِلت »؛ لأنّ اللام تنقلب - وإن كانت ساكنة[2] - لانكسار ماقبلها، ياءً، كما انقلبت في « غازية ومَحْنِيَة »، فيزول الاستثقال. وإذا كانت العربُ قد تستثقل الواوَ الواحدة فتبني الماضي[3] على « فعِلت » لتنقلب ياء، نحو « شَقِيت ورضِيت »، وقد كان « فعَلت » فيه جائزاً، نحو « غَزَوْتُ »، فصار « فَعِلت » مع الواوين واجباً. وهذا النّمط الذي قلناه من وجوب الجائز.

وقوله: « مجرى (لوَيت ورَوِيت) »[4].

يعني: يجري قَوِيتُ وحَوِيت، وإن كانا من الواوين مجرى مالامه ياء؛ لأنّ الكسرة قبل اللام غيّرتها فقلبتها ياء. وتصحّ العين في « حَوِيتُ وقَوِيت » لاعتلال اللام على ماتقدّم.

قوله: « و لم يقولوا: قد قَوَّ »[5] لآخر الفصل.

---

(١) الكتاب ٣٨٩/٢. وفي الأصل: لايثبتان.

(٢) في الأصل: مكسورة.

(٣) في الأصل: المضارع. انظر المنصف ٢١٠/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢.

يعني: لم يقولوا في « فَعِلَ » من « القوّة »: قَوَّ، كما قالوا: عَضَّ؛ لأن الإدغام يكون مع التّضعيف، وأمّا والعين على [ما][1] أصل بنائها عليه، وهي الكسرة، فهي قالبةٌ الواو الثانية إلى الياء، فلايكون تضعيفُ حرفين من موضع واحد.

وإنّما لم يُنكَر أن يجيء الاسم على « فَعَلٍ » محرّكَ العين بالفتح، وإن كان يلزم في التّثنية منه اجتماع الواوين، نحو « قووان »، كما يلزم ذلك في الفعل إذا رددته إلى نفسك فقلت: قَوَوْتُ؛ لأنّ الفعل أثقل، فاستُخف ذلك في الاسم؛ لخفّته، واستثقل ذلك في الفعل؛ لثقله. وأيضاً، فإنّ الفعل يتصرّف، فيلزم فيه الثقل في مضارعه إذا قلت: يَقْوُوُ، وإذا رددت الفعل إلى نفسك، ولايلزم في الاسم إلاّ في حال التّثنية.

قوله: « ألاترى أنّه ليس مثل (وَعَوْتُ) في الكلام »[2].

قلت[3]: قد جاء واحد، وهو اسمٌ فاؤه ولامه واو، وهو قولهم في التّهجّي: واو. فأمّا الألف فيها فلايخلو أن يكون واواً أو ياءً، ومن ذهب إلى أنّها من الواو فله أن يقول: لّما لم تُمَلْ / كما أُميلت الياء والتّاء، دلّ على أنّها من الواو؛ ولأنّا لوجعلناها من الياء لما أخرجنا ذلك من أن تكون الكلمة بلانظير؛ لأنّه ليس في الكلام مثل « وَعَوت »، فلمّا كان الأمر كذلك حملها على الواو؛ لأنّ الإمالة لم تُسمع فيها؛ ولأنّ العين أيضاً إذا كانت ألفاً مجهولة، فحملُها على الواو أولى. [١١١أ]

قال ابن جنّي[4]: ورأيت أبا عليّ يذهب إلى أنّها من الياء[5]، ويعتمد على

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٠.

(٣) انظر المنصف ٢/٢١٤.

(٤) انظر المنصف ٢/٢١٤، ٢١٥ بتصرّف.

(٥) انظر المسائل الحلبيات ٨، ٣٤٧.

أنّها لاينبغي أن تكون من الواو لئلاّ يجتمع حروف الكلمة كلّها من موضع واحد.

قال: فأمّا قولهم: بَبَّة، فإنّما جرى مجرى حكاية الأصوات[1]، ولم يذكر « دَدَدْ »، وكذلك قياس قوله [فيه][2]؛ لأنّه مستعملٌ في ضرب من اللَّعب[3]، فهو حكايةُ صوتٍ عندهم.

ولأبي عليّ أيضاً أن يقول: إنّ الياء قد جاءت فاء ولاماً في قولهم: يَدَيْتُ، والياء أخت الواو، [فأنا أحملُ][4] على هذا أيضا؛ لمضارعتها الياء باللين والامتداد[5].

وهذا القول كلّه إنّما يكون في الواو إذا جعلت اسماً، فقيل: هذه واوٌ حسنةٌ، ونحو ذلك؛ فأمّا في التّهجّي فلايقال في ألفها: إنّها منقلبةٌ؛ لأنّ الحروف لايسوغُ فيها شيءٌ من ذلك. وقد قدّمت في هذا المجموع من الكلام على ألف « واو » ما ينضاف إلى هذا، فكمل به الفائدة.

قال ابن جنّي -رحمه الله- في سرّ الصناعة[6]: واعلم أنّه لم يأت[7] عنهم [مثل][8] « وعوتُ »، من قبل أنّهم لوفعلوا ذلك لاكتنف الأمرَ أمران ضدّان، فتركوا ذلك، وذلك أنّ ماماضيه « فَعَلَ »، وفاؤه واو، فعين مستقبله « يَفعِلُ »

---

(١) في القاموس (ببب): « ببة: حكاية صوت صبيّ، ولقب قرشيّ، والشابّ الممتلئ البدن نعمة، وصفة للأحمق ». والقرشي: عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وأمه هند بنت أبي سفيان. وانظر الصحاح (ببب)، اللسان (ببب)، المسائل الحلبيات ١٣٧، سر صناعة الإعراب ٥٩٩.

(٢) في الأصل: ددي وكان. ومابين معقوفين تكملة من المنصف ٢/٢١٤.

(٣) فسره في سر صناعة الإعراب ٦٠٠ بأنه حكاية صوت الشيء إذا تدحرج.

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢١٥.

(٥) انتهى نقل المؤلف من المنصف.

(٦) انظر سرّ صناعة الإعراب ٥٩٦-٥٩٨ بتصرّف.

(٧) في الأصل: لايات.

(٨) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٩٦.

مكسورة، وفاؤه محذوفة، وذلك « وعَد، [ووزن][1]، وورد »، تقول: يَعِدُ، ويَـزِنُ، ويَرِدُ، فهذا أصل مستمرٌّ. فأمّا قول بعضهم:

لوشئتِ قد نَقَعَ الفـؤادُ بشَرْبةٍ   تَدَعُ الحَـوائمَ لايَجُدْنَ غليلا[2]

بضمّ الجيم فلغةٌ[3] شاذّة غير معتدّ بها؛ لضعفها، وعدم نظائرها، ورأيناهم مع ذلك إذا كان الماضي على « فَعَلَ » ولامه واو فعين مضارعه أبداً مضمومة، وذلـك نحو « غزوت ودعوت، أَغزُو وأَدْعُو »، فهذا أيضاً مستمرٌّ غير منكسر، فلو صـاغوا مثل « وَعَوْتُ »، لوجب عليهم في المضارع أن يكسروا العين، كما كسـروا عـين « يَعِدُ »، وأن يضمّوا أيضاً كما يضمّون عين « يَغْزُو »، فلمّا كـان بنـاؤهم نحـو « وعوت » يدعوهم إلى أن تكون عين المضارع مضمومةً مكسورةً في حال واحدة، رفضوا البتّةَ، فلم يبنوه مخافة أن يصيروا إلى التزام جمع بين حركتين ضدّين في حرف واحدٍ.

فإن قلت: فهلاّ بنوه على « فعُلت » بضمّ العين، فقـالوا: وعُـوت أَوْعُـو، وأجروه في ضمّة عينه بعد الفاء التي هي واو مجرى « وضُؤتُ أَوْضُـؤ »، و« وطُـؤَ الدّابة يَوْطُؤُ »؟

فالجواب: أنّ « فعَلت » في الكلام أكثر من « فعُلت »؛ ألاترى أنّ « فعُلت »

---

(١) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٩٦.

(٢) البيت لجرير. انظر الدّيوان ٣٦٤ (دار بـيروت)، المسـائل الحلبيّـات ١٢٧، المنصـف ١/١٨٧، الصحاح (وجد)، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦، الممتع ١٧٧، ٤٢٧، المقرّب ٥٤٢، شـرح الشـافية للرضي ١/١٣٢، شرح الأشموني ٤/٣٤١. وفي الديوان واللسان (نقع): « يجِدن » بكسر الجـيم، ضـبطا لانصّا، والشاهد ليس فيها. ونقع: روي. والحوائم جمع حائم وهو العطشان. اللسـان (نقـع)، القـاموس المحيط (حوم)

(٣) نسبت لبني عامر. انظر الصحاح (وجد)، شرح الشافية للرضيّ ١/١٣٢، شرح الأشموني ٤/٣٤١.

لاتكون إلاّ لتنقيل الهيئة نحو « ماكان كريماً ولقد[1] كَرُمَ »، و« ماكان ظريفاً ولقد ظرُف »، وهي أيضاً غير متعدّية، و« فعَلتُ » تكون متعدّية وغير متعدّية، وهي أخفّ وأسير[2] من « فعُلت »، فلمّا وجب رفضُ ذلك في الأكثر الشّائع حُمِلَ الأقلّ عليه، وهو « فعُلت »، هذا مع ماكان يلزم من اكتناف الواوين والضّمة[3] للكلمة، وهو الثقل الذي أومأ إليه سيبويه، فلمّا / وجب اطّراح هذا التّركيب في « فعَلت »، وتبعته « فعُلت »، حملوا أيضاً عليه « فعِلت »، فلم يقولوا مثل « وعِيتَ تَوْعَى »، كما قالوا: وجِيتَ تَوْجَى، وأتبعوا « فعِلت » في الامتناع « فعَلت وفعُلت »، فاعرف ذلك، فإنّه لطيفٌ. [١١١ب]

وذكر[4] بعدُ أنّ الألف من « واو » حملها أبوالحسن على أنّها منقلبة من واو[5].

وقوله في « الوَزْوَزة »: « ولم تغيّر لأنّ بينهما حاجزا »[6].

يريد: ولم تغيّر الواو الأولى؛ لأنّ بينها وبين الثانية حاجزاً، وإنّما يجب التّغيير إذا اجتمعا في أوّل الكلمة، ولم تغيّر الثانية؛ لأنّ ماقبلها ساكن، والواو المتحرّكة إنّما تغيّر إذا كان ماقبلها متحرّكاً بالفتح؛ ولأنّها أيضاً ثالثة، وإنّما تغيّر الواو إذا وقعت رابعة، كلام « ضَوْضَيتُ »[7].

---

(١) في الأصل: ولو.

(٢) في الأصل: وليس.

(٣) في الأصل: الواوين الضمة.

(٤) يعني: ابن جنّي.

(٥) انتهى النّقل من سر صناعة الإعراب.

(٦) الكتاب ٢/٢٩٠. وفي الأصل: ولم يغير.

(٧) في الأصل: صوصيت. انظر المنصف ٢/٢١٦.

قوله: « وتكون الهمزة ثانية ورابعة »[1].

يريد: نحو « الدَّأْدَأَة والرَّأْرَأَة »، وإنّما ذكر الهمزة مع الواو لأنّهما كليهما مستثقلان.

قال ابن جنّي[2]: ولم أعلمهم جعلوا الهمزة فاءً ولاماً في هذا المكرر حتّى إنّه ليس عندي [في][3] كلامهم مثل « أَضْأَضَ »[4]، ولا « أَبْأَبَ »، وإن جاء فقليل؛ وذلك عندي لكراهة الابتداء بالهمزة[5] مع تكريرها، والهمزة إذا ابتدأت لم يمكن تخفيفها البتّة.

قوله: « وأمّا (افْعَلَلتُ وافْعَاللتُ) من (غزوت)- إلى قوله- كما قلت: اقتتلا »[6].

قلت: الأصل في هذه المسائل: لايعتلّ منها إلاّ الحرف الأخير، ويصحّ جميعُ ماقبله، عيناً كان، أولاماً؛ لما تقدّم من أنّه لايجتمع إعلالان، فتقول: احْيَيْتُ واحْيَايَيت، واحْيَيَا، واحْيَايَا، و« احْيَيا » « افعلل »، و« احيايا » « افعالل »، فتعتلّ اللام الثانية، وتصحّ العين واللام الأولى.

وتقول: هم يَحْيَيُون، مثل « يَرْهَبُون »، وأصل « يحْيَيُون » « يَحْيَيِيُون »، فأسكنوا اللام الأخيرة، ونقلوا حركتها إلى الأولى، وحذفت لسكونها وسكون واو الجمع، كما أنّ أصل « يَرْمَيُون » « يَرْمَيِيُون »، فصنع به كذلك.

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٠.

(٢) انظر المنصف ٢/٢١٨.

(٣) تكملة من المنصف ٢/٢١٨.

(٤) في المنصف ٢/٢١٨: « أصأصَ ».

(٥) في الأصل: بالهمز.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٠، ٣٩١. وفي الأصل: كما قلبت اقتتل.

قوله: « وإنّما منعهم من أن يجعلوا (اقتتلوا) بمنزلة (رددت) »[1] لآخر الفصل.

يريد: أنّك بالخيار في « اقتتلوا »، إن شئت أدغمت، وإن شئت لم تدغم، ولم يلزموه الإدغام كما لزمهم الإدغام في « ردّ »؛ لأنّ الدّالين في « ردَّ » وقعت طرفاً، ووقعت التّاءان في « اقتتل » متوسّطتين، بحيث تقوى فيه الحروف؛ لتمكّنها من الكلمة؛ ألاترى أنّ الواو المتوسّطة أقوى من المتطرّفة في قولك: ارعوى، وأصله « ارعوَوَ »[2]، فتحرّكت الواو المتطرّفة، وقبلها حركةٌ هي فتحة، فانقلبت ألفاً، وبقيت المتوسّطة؛ لأنّ التّغيير إلى الأواخر أسرع، وهو فيها أمكن، ولذلك أشار بقوله: « بمنزلة الواو الوسطى في القوّة »[3].

ومن قال: قَتّلوا في « اقتتلوا »، قال: حَيُّوا في « احْيَيُوا »[4].

وذلك أنّه كره ظهور التّاءين في « اقتتلوا » فسكّن الأُولى[5]، ونقل حركتها إلى القاف، فلمّا تحرّكت القاف حذف همزة الوصل، ثمّ أدغم التّاء الأولى في الثّانية فقال: قَتَّل، وكذلك قال: حَيُّوا.

« ومن قال: قِتَّلوا قال: حِيُّوا »[6].

وذلك أنّ من قال: قِتّلوا، كسر القاف؛ لالتقاء الساكنين؛ لمّا[7] سكّن التاء الأولى، ولم ينقل حركتها إلى القاف.

---

(١) الكتاب ٢/٣٩١. وفي الأصل: بمنزلة وجدت.

(٢) في الأصل: ارعوي.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٩١، شرح السيرافي ٦/٣٢٣، ٣٢٤ (خ)، النّكت ١٢٢٣.

(٤) الكتاب ٢/٣٩١.

(٥) في الأصل: الاول.

(٦) الكتاب ٢/٣٩١.

(٧) في الأصل: اما.

[ومن العرب من][1] قال: قِتّلوا، وطرح فتحة التّاء، وكسر القاف؛ لالتقاء الساكنين، وأتبع[2] الكسرة الكسرة[3].

[١١٢أ] وأصل « حيّوا » « حيِّيوا »، مثل « قتّلُوا » / فاستثقلت الضّمّة على الياء، فأسكنت ونقلت حركتها إلى الياء المشدّدة، كما فعلت في « عَمِيَ » حين قلت: عَمُوا، وفي « حيِيَ »: حيُوا، إلاّ أنّ هذا لايقاس عليه؛ ألاترى أنّ من قال في « مُنْتِن »: مِنْتِن، لايقول في « مُكْرِم »: مِكْرِم. ومنهم من يقول: مُنْتُن، فيضمّ التّاء لضمّة الميم[4]، ولايجوز على هذا « مُكْرُم ».

وقوله: « ومن قال: قِتَّالاً »[5].

من قال هذا كره إظهار حرفين متحرّكين من جنس واحد، وهما التّاءان، فنقل حركة التّاء الأولى إلى القاف، فتحرّكت بالكسر، فلمّا تحرّكت استغنى عن همزة الوصل؛ لأنّها[6] إنّما اجتلبت لسكون مابعدها، ثمّ أدغمت التّاء الأولى في الأخيرة، فقيل: قِتّال، وكذلك قيل: حِوَّاء؛ لأنّه كره اجتماع الواوين متحرّكتين، فنقلت حركة الأولى إلى الحاء[7]، واستغني عن همزة الوصل، وأدغمت الواو الأولى في الثّانية. ومن قال: أُخْفِي، فقال: اقتتالا، قال هنا: احْوِوَاء[8]، والمُخْفَى بزنته

---

(١) في الأصل: فمن. وما أثبتّه من المنصف ٢/٢٢٤.

(٢) في الأصل: فاتبع.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤١٠، المنصف ٢/٢٢٥، الممتع ٦٣٩، ٦٤٠. وستأتي المسألة في ٨٧٩ فما بعدها.

(٤) انظر ماسبق ١٢٦.

(٥) الكتاب ٢/٣٩١.

(٦) في الأصل: لانهما.

(٧) في الأصل: الخاء.

(٨) في الأصل: حجوا.

معلناً[1].

قوله: « وإذا قلت: احْوَاوَيت، فالمصدر (احْوِيَّاء) »[2].

كان في الأصل « احْوِوَّاء »، فقلبت الواو الوسطى ياء؛ لسكونها وانكسار ماقبلها، فصارت في التّقدير « احْوِيْوَاء »، فاجتمعت واو وياء، وسبقت الأولى بالسّكون، فأبدلوا الواو ياء وأدغموها في الياء، فقال: احْوِيَّاء.

قال ابن جنّي[3]-رحمه الله-: وقد قال بعضهم: احْوِيْوَاء، ولم يقلب الواو- وإن كان قبلها ياء ساكنة- لأنّ هذه الياء لاتلزم؛ لأنّها غير موجودة في الفعل، فجرت عنده مجرى واو « سُوِير »؛ لأنّ المصدر قد يجري مجرى الفعل في مواضع.

ويقوّي هذا القول عندي قليلا، وأنّ لمن صحّح وجها يتعلّق به، أنّ من قال: احْوِيَّاء، فأدغم، قد أعلّ الكلمة من موضعين:

أحدهما: قلب اللام الأولى.

والآخر: قلب اللام الأخيرة همزة.

ومن أبدل اللام الأولى -وهو الأكثر- فإنّما ذلك عندي لأنّ المصدر اسمٌ والاسم لايتصرّف[4] كتصرّف الفعل، فلمّا جعلت الياء فيه قبل الواو كانت[5] لازمةً موجبةً للقلب؛ لأنّ المصدر يجري مجرى اسم المفعول في هذا؛ ألا تراهم قالوا: غُزِيَ فهو مغزُوٌّ، فصحّحوا اسم المفعول، وإن كان الفعل معتلاً.

وقوله: « وتقول في (فُعْلٍ) من (شَوَيْتُ): شِيٌّ »[6].

---

(١) انظر المنصف ٢/٢٢٠، ٢٢١.

(٢) الكتاب ٢/٣٩١.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٢١، ٢٢٢. والكلام السّابق في المسألة منه.

(٤) في الأصل: لاينصرف.

(٥) في الأصل: وكانت. وهي كذلك في إحدى نسخ المنصف ٢/٢٢٢.

(٦) الكتاب ٢/٣٩١.

اعلم أنّ « فُعْلا » متى كانت العين منه واواً، واللام ياء، قلبت[1] الواو ياء، وكسرت فاء الفعل؛ لتسلم الياء، وأُدغِمت، كما تُكسر التّاء في « عِتيّ »، والصّاد من « عِصيّ »، وكانتا[2] مضمومتين.

ويجوز ضمّ الفاء من « فُعْل »[3] على الأصل فيقال: شُيٌّ، ولايجوز ضمّ التاء من « عِتيّ »، ولاالصّاد من « عِصِيّ »، فيقال: عُتُيٌّ وعُصُيٌّ. والفرق بينهما أنّ كسر التّاء من « عِتيّ »، والصّاد من « عِصِيّ »، لايوقع لبسا بين بناءين؛ لأنّهما « فُعُول »، فإذا كسرنا التّاء[4] والصّاد لم يُتوهّم بناءٌ آخرُ، وإذا كسرنا الشّين من « شيّ » الذي هو « فُعْل »، التبس بـ« فِعْل »[5].

وإنّما كان الكسرُ أكثر لأجل الياء السّاكنة بعد الضّمّة، وإن كانت قويت بالإدغام؛ لأنّ الحرف المشدّد قد يجري في بعض المواضع مجرى الحرف الواحد، ولذلك قال: عصِيٌّ[6].

[١١٢ب] قال ابن جنّي[7]: ويجوز على هذا أن يكون قولهم: القِيُّ[8]، للفلاة، « فِعْلا / وفُعْلا » جميعاً؛ لأنّه من « القَوَاء »، ومنه قوله سبحانه: ﴿ومتاعاً للمُقْوِين﴾[9] قيل فيه: إنّهم السّالكون في « القِيّ »، وهو الفلاة القفر.

---

(١) في الأصل: وقلبت.

(٢) في الأصل: وكانت.

(٣) في الأصل: فاء الفعل من فعل.

(٤) في الأصل: الياء.

(٥) انظر شرح السيرافي ٣٢٧/٦ (خ)، النّكت ١٢٢٤.

(٦) انظر المنصف ٢٢٦/٢.

(٧) انظر المنصف ٢٢٦/٢.

(٨) في الأصل: أن يكون المعنى.

(٩) الواقعة: ٧٣.

قوله: ولم تُجعل كـ« بِيض »[1].

يعني: أنّ « بِيضاً » لايجوز فيه إلاّ كسر الباء؛ لأنّ الياء غير مدغمةٍ في الضّاد، والياء الأولى في « شِيٍّ » مدغمة في الياء الثانية، وبإدغامها يذهب المدّ، فصار كأنّه حرف متحرّك، نحو « صُيد »، فلم يلزم كسر الشّين، كما لم تقلب ضمّة « صُيد » كسرةً؛ لتحرّك الياء. كذا قال الأعلم[2].

وفي هذا قلقٌ؛ لأنّ لفظ سيبويه: « بعد حرفٍ متحرّك »[3]. وتفسيره: على أنّه كأنّه حرفٌ متحرّك. ويقع في بعض النّسخ: « بعد حرف متحرّك، نحو (صَيْد) »[4]. يعني: بعد حرف متحرّك بالفتح، واكتفى بأنّ المثال يُبينُ قصده.

وقوله: « ألاترى أنّها لوكانت في قافية مع (عُمْيٍ)، جاز، فهذا دليل على أنّه ليس بمنزلة (بيض) »[5].

يعني: أنّ المدغم من هذا النّوع لذهاب[6] المدّ منه صار بمنزلة حرفٍ ليس من حروف المدّ، فجاز وقوع « شِيٍّ » مع « عُنْيٍ »؛ لزوال المدّ. وأمّا « بِيض » فالمدّ موجودٌ فيه فلا يجوز مع ماليس فيه مدّ؛ لأنّ المدّ قد يكون عوضاً من علّة في الجزء، كالقطع في ضرب البسيط، وهو حذف آخر جزء من الوتد المجموع، وتسكين ماقبله، فينتقل « فاعلنْ » إلى « فعلن »، فيلزم[7] الضّرب الرِّدف، فإن وقع قبل الواو والياء السّاكنين متحرّك بالفتح ذهب المدّ، وصار غير مردوف، نحو قوله:

---

(١) الكتاب ٣٩١/٢ وفيه: « ولم يجعلها ».

(٢) انظر النّكت ١٢٢٤. والكلام للسيرافي. انظر شرحه ٣٢٧/٦، ٣٢٨ (خ).

(٣) الكتاب ٣٩١/٢.

(٤) كذا هو في طبعة بولاق ٣٩١/٢، وهارون ٤٠٥/٤.

(٥) الكتاب ٣٩١/٢.

(٦) في الأصل: النوع يجري لذهاب.

(٧) في الأصل: فليلزم.

سائلْ بني أسدٍ ماهذه الصَّوْتُ[1]

وكذلك في الطّويل نحو « بلبيبِ »[2].

وقد جاء على غير ذلك[3]، ومنه بيت الحماسة:

لعمرُك ماأخْــزَى إذا ما نَسَبْتَني إذا لم تَقُلْ بُطْــــلاً عليَّ وَمَيْنَا[4]

وإنّما ساغ هذا وإن كــان الأوّل والثّــاني مفتــوحين[5]؛ لأنّ في حـــرف [العلّة][6] الذي على هذه الحالة مدّا ما، وإن لم يبلغ ما إذا كانت حركة ماقبله مــن جنسه، ولأجل أنّ فيه مدّا ما قلّ أن يجيء « كَيْدٌ » مع « فَرْدٍ وصدٍّ »؛ ألاترى أنّــه قلّما يردُ مثلُ قوله:

---

(١) صدره:

يأيّها الرّاكبُ المزجي مَطِيَّتَهُ

والبيت لرويشد بن كَثير الطّائي. انظر شرح ديوان الحماســة ١٦٦، الخصــائص ٤١٦/٢، ســر صناعة الإعراب ١١، القوافي للتّنوخي ١١٥، ١٣٥، الإنصاف ٧٧٣، شرح المفصّل لابن يعــيش ٩٥/٥، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٣٩٤/٢، ارتشاف الضّرب ٧٣٧، ٢٤٤٩ (رجب)، اللسان (صــوت)، الأشباه والنظائر ٤٠٧/١، خزانة الأدب ٢٢١/٤.

(٢) يعني: وكذلك وقع المدّ عوضا في الطويل نحو بلبيب. فالإشارة ليست للشاهد السابق، وإنما لقولــه: « وإنما المدّ يكون عوضا ». وسيوضح المؤلف هذه المسألة أكثر فيما يأتي ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٦. والشــاهد الذي أورده هنا وهو « بلبيب » من قول أبي الأسود الدُّؤلي:

وما كلُّ ذي لبٍّ بمؤتيكَ نُصحَهُ وما كلُّ مــؤتٍ نُصحَــه بلبيبِ

انظر الكتاب ٤٠٩/٢، شرحه للسّيرافي ٤٧٥/٦ (خ)، التّعليقــة ١٦٦/٥، الكــافي في العــروض والقوافي ٣٠، الحاشية الكبرى للدّمنهوري على متن الكافي ٧٧.

(٣) يعني: جاء مفتوحا ما قبل ردفه. انظر المسألة فيما سيأتي ٨٧٥-٨٧٧.

(٤) لجابر بن رألان السِّنبسيّ الطّائيّ. انظر الحماســة ١٣٣/١، شــرحها للمرزوقــي ٢٣٤، القــوافي للتّنوخي ١١٨.

(٥) تقرأ في الأصل: فيلين.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

لعمـــري لأعرابيّةٌ في عَبــــاءَ ةٍ تحُــــلُّ دماثاً من سُوَيقةَ أو فَرْدَا
أحبُّ إلى القلبِ الذي لجَّ في الهوى من اللاّبسات الرَّيطِ يُظْهِرْنَهُ كَيْدَا[1]

ولذلك كان استعمال الحسن بن هانئ[2] في قوله:

لاتبكِ ليلى ولاتطـــــربْ إلى هِـــنْدِ
واشربْ على الوردِ من حمراءَ كالوَرْدِ[3]

العروضَ والضّربَ مقطوعين، وكلّ واحد منهما غير مُـــردف، أقــبحَ مـــن استعمال الشّاعر في قوله:

... ... ماهذه الصَّوْتُ

الضّربَ مقطوعا[4]، وهو غير مُردف، إلاّ أنّ هذا فيه مدٌّ ما[5].

قال ابن جنّي-رحمه الله- في الخصائص[6]: قد أجروا الواو والياء الســـاكنتين المفتوح ماقبلهما[7] مُجرى التّابعتين لما هو منهما، وذلك قولهم: جَيْـــب بّكـــر، أي: جيبُ بَكرٍ، وثوب بّكر، أي: ثوبُ بَكر؛ وذلك أنّ الفتحـــة، وإن كانـــت مخالفـــةً لجنس الياء والواو، فإنّ فيها سرّا، له ومن أجله جاز أن تمتدّ الياء والواو بعـــدها في نحو ما أريناه؛ وذلك أنّ أصل المدّ وأقواه وأعلاه وأنعمـــه وأنـــداه[8]، إنّمـــا هـــو

---

(١) البيتان لأعرابي في خزانة الأدب ٨/٥٠٥.

(٢) المعروف بأبي نواس [١٣٩-١٩٥هـ] شاعر فحل عالم غزير الحفظ لفنون شتى، إلا أنه كان ماجنا خليعا مولعا بالخمر. قال عنه أبوعمرو الشيباني: لولا ما أخذ فيه أبونواس من الرفث لاحتججنا بشعره لأنه محكم القول. انظر ترجمته في طبقات الشعراء لابن المعتز ١٩٣-٢١٧.

(٣) ديوان أبي نواس ٢٧.

(٤) في الأصل: مقطوع. وما أثبته أنسب لأسلوبه السابق.

(٥) في الأصل: مداما.

(٦) انظر الخصائص ٣/١٢٧، ١٢٨.

(٧) في الأصل: ماقبلها.

(٨) في الأصل: واعلاله وانعمه وانماه.

[١١٣أ] للألف[1]، وإنّما الياء والواو في ذلك محمولان عليها، ويلحقان في الحكم / بها، والفتحة بعضُ الألف، فكأنّها إذا قُدِّمت قبلهما في نحو « بَيْت وسَوْط »، إنّما قدّمت الألف؛ إذ كانت الفتحة بعضها، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألفٌ صغيرة، فكان[2] ذلك سبباً للأنس بالمدّ، لاسيّما وهما بعد الفتحة لسكونهما[3] أختا الألف، وقوّيتا الشّبه بها، فصار « شَيْخ وثَوْب » نحواً من « شاخ وثاب »، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما، فاعرف ذلك.

وذكر « لم أُبَلْ، ولم أَكُ »، وقال: « حيث كثر في كلامهم »[4].

لّما[5] كثر « لم أُبَلْ »، وصارت تقال عند كلّ شيء محتقر، وكان الأصل أن يُقال: لم أُبالِ، بمنزلة « لم أُرامِ[6]، ولم أُعاطِ؛ لأنّه مضارع « باليت »، ثمّ خففت لكثرة الاستعمال بتسكين اللام من « لم أُبال »، [وشُبِّهت اللام][7] بالفاء من « أخافُ »، فكما تسكن الفاء للجزم، كذلك سكّنوا هذه اللام تشبيهاً بالفاء، فلمّا سكنت اللام حذفت الألف لالتقاء الساكنين، كما تُحذف في « لم أخفْ ».

وكذلك « لم يكُ »؛ لأنْ « كان » كثُر استعمالهم إيَّاها، وصارت عبارةً عن الأفعال.

يقول القائل: هلْ قام زيدٌ؟ فيقول المجيب: نعمْ قد كان كذلك، وما كان ذلك!

---

(١) في الأصل: الالف.

(٢) في الأصل: فكأنها.

(٣) في الأصل: لسكونها.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٢.

(٥) في الأصل: فلما.

(٦) في الأصل: ارام. من دون « لم ».

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٣٩٢.

وهلْ يقوم زيدٌ؟ فيقول المجيب: نعم قد يكون ذلك!

فلمّا حذفوا الحركة في « يكون » للجزم، وسكنت النّون، وقبلها الواو ساكنةً، وحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، وقد وقعت النّون آخر الفعل ساكنةً، وهي مضارعةٌ لحرف المدّ واللّين؛ للغنّة التي فيها، وأنّها ساكنة، وللكثرة -ثلاثة أمور- حذفوا النّون أيضاً، كما يحذفون حروف[1] المدّ واللّين إذا وقعْنَ لامات؛ للجزم، نحو « لم يَغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ »، وكذلك قالوا: لم يكُ.

ويدلّك على أنّ النّون أشبهت بسكونها حروف اللّين حتّى حذفت كما حذفت حروف اللّين، أنّها إذا تحرّكت لم تحذف؛ لأنّ الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين، وذلك قولهم: لم يكنِ الرّجلُ منطلقاً، ولايجوز: لم يكُ الرّجل؛ لتحرّك النّون. وقد جاء حذف النّون في هذا في الضّرورة، قال:

لم يكُ الحقُّ على أنْ هاجهُ رَسْمُ دارٍ قد تعفَّى بالسَّرَرْ[2]

قال أبوالفتح[3] -رحمه الله-: وأحسن مافيه عندي أنّه قدّر: لم يكُ[4]، على حدّ قولك: لم يك زيدٌ، ثمّ جاء بالألف واللام بعد أن حصل فيه الحذف، فترك على حاله؛ لأنّ من عادته أن يقول في غير هذا الموضع: لم يكُ زيدٌ. ونظير هذا [قولهم][5] في قوله[6]:

---

(١) في الأصل: حرف.

(٢) البيت لحُسَيل بن عُرْفُطة، جاهلي. وقد سبق تخريجه ١٤٤.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٢٨، ٢٢٩ بتصرّف.

(٤) في الأصل: لم يكن.

(٥) تكملة من المنصف ٢/٢٢٩.

(٦) في الأصل: قولهم.

كنَوَاحِ ريشِ حمـــامةٍ نجــديَّةٍ[1]

لأنّهم يحتجّون في حذف الياء بأنّه قدّر الكلمة « نواحٍ »، قبـــل الإضـــافة، ثمّ أضافه بعد أن استقرّ الحذف في الكلمة؛ فإذا جاء هذا التّأويل في المضاف مع شـــدّة اتّصاله بالمضاف إليه، كان في الفعل أحسن؛ لأنّ اتّصـــاله بالفاعـــلِ دون اتّصـــال المضاف بالمضاف إليه؛ ألاترى أنّه يجوز الفصل بـــين الفعـــل والفاعـــل بـــالظّرف والمفعول به وغيرهما ممّا ليس أجنبيّاً من الفعل جوازاً حســـناً؟ ولايجـــوز ذلـــك في المضاف والمضاف إليه إلاّ في الضّرورة، على قبح من الكلام[2].

ولأنّ الفعل والفاعل مبنيٌّ ومبنيٌّ عليـــه فهمـــا شـــيئان، وجـــزآ الجملـــة / [١١٣ب] وأمّا المضاف والمضاف إليه فكالكلمة الواحدة، وليسا جزئي[3] كـــلام، والمضـــاف تمام الاسم، والمبني والمبني عليـــه تمـــام الكـــلام. وقـــد بـــيّن ســـيبويه هـــذا في الضّمائر.

قال أبوالفتح[4]-رحمه الله-: ومع هذا فقولهم: لم يكُ الحقُّ، مشبَّهٌ بقـــولهم: مِ الكذب، ومِ الآنَ، يريدون[5]: من الكذب، ومن الآن، كما قال:

كأنّهما مِ الآنَ لم يتغيَّـــــرا[6]

---

(١) عجزه:

ومسحت باللثتين عصفَ الإثمِدِ

والبيت ينسب لخفاف بن ندبة السلميّ، ولغيره. وقد سبق تخريجه ١٥١.

(٢) انتهى النّقل من المنصف، وسيعود المؤلف إليه.

(٣) في الأصل: جزء.

(٤) المنصف ٢/٢٢٩-٣٣٠. وهو إتمام ماذكره سابقا، بتصرّف.

(٥) في الأصل: يريد.

(٦) عجزه:

وقد مرّ للدارين من بعدنا عَصْرُ

والبيت لأبي صخر الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، الأمالي ١/١٨٥، الخصـــائص ١/٣١٠،

=

و:

غير الذي قد يقال مِ الكذب[1]

فكما حذفت النّون من هذا لالتقاء السّاكنين، كذلك حذفت من « لم يكُ الحقُّ »، إلاّ أنّ « مِ الآن » أحسن، وأكثر في اللغة؛ لأنّه لم يحذف من « من » شيء قبل حذف النّون، كما حذف من « لم يكن » عين الفعل، فحذف [النّون][2] من « لم يك الحق » إجحاف؛ لأنّك تحذف العين واللام جميعاً.

لكن نظير « لم يكُ الحقُّ » ما أنشده سيبويه:

ولاكِ اسقني إنْ كان ماؤك ذا فَضْلِ[3]

يريد: ولكنْ اسقني، فحذفت النّون لالتقاء الساكنين. وهذه -« لكنْ »- إنّما هي مخففةٌ من « لكنَّ »، فقد حذفت منها نون واحدة، ثمّ حذفت الأخرى،

سر صناعة الإعراب ٤٤٠، ٥٥٣، أمالي ابن الشجري ١٦٨/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٩/١، ضرائر الشعر له ١١٥، اللسان (أين)، خزانة الأدب ٢٥٨/٣.

(١) من قول مسهر بن كعب:

أبلغ أبا دختنوس مألكةً … غير الذي قد يقال م الكذب

وقد سبق تخريجه ٦٦٣. ولم يستشهد ابن جنّي بالبيت، ولم يمثّل بشاهده، وإنّما مثّل بالبيت الذي قبله وبـ« مِ الغلام »، ومثل له في سر صناعة الإعراب ٥٣٩ بعد البيت السابق.

(٢) تكملة من المنصف ٢٢٩/٢.

(٣) صدره:

فلست بآتيه ولا أستطيعهُ

والبيت للنّجاشي الحارثي. انظر الكتاب ٩/١، الأصول ٤٥٥/٣، المسائل البصريات ٨٩٨، المسائل العسكرية ١٧٩، الخصائص ٣١٠/١، شرح اللّمع لابن برهان ٤٨١/٢، أمالي ابن الشّجري ١٦٧/٢، ضرائر الشّعر لابن عصفور ١١٥، شرح الكافية للرّضي ٣٧٣/٤، ارتشاف الضّرب ٢٤١٢ (رجب).

وهذا إجحافٌ بالكلمة.

ولقائلٍ أن يقول: إنّ بين « لكنْ » و« لم يكنْ » فرقاً، وهو أنّ « لكنْ » لمّـا[1] كانت مشدّدة كانت ناصبةً الاسمَ ورافعةً للخبر، [نحو][2] « لكنَّ زيـداً منطلـقٌ »، فلمّا خفّفتها خرجت عن ذلك الحدّ وصـارت تحسـب في حـروف العطـف، فجعلت[3] لمّا زال عملها كأنّها حرف آخر، فأشبهت « من » في أنّهـا لم يحـذف منها شيء. وقولهم: يكون، ولم يكن، لافرق بينهما في العمل والمعـنى، فحـذفك من « يكن » هو حذفك من « يكون »، فما تنكر أن يكون الحذف في « يكـون »[4] أقبح منه في « لكنّ »؟

ويقال أيضاً: إنّ « لكنّ » حرفٌ، والحروف لايليق بها الحذف، وإنّما أكثـر مايكون في الأفعال ثمّ في الأسماء، فأمّا الحروف فالحذف فيها قليل جـدّا، لاتكـاد تراه إلاّ في المضعّف، نحو « رُبَّ، وإنّ » ، فإذا خفّف المشدّد من الحروف فهو قليـل جدّا. فإن جئت تحذف المخفف فذلك إجحافٌ.

ومع هذا فإنّ في الأفعال [ما][5] قد حذف منه حرفان، نحـو « عِ كلامـاً، وشِ ثوباً »، ولاترى حرفاً حذف منه حرفان. [فهذا أوكدُ ممّـا أورده] وأقصـى[6] أحوال « لم يكُ الحقُّ »، أن يكون مثل « ولاكِ اسقني »[7].

---

(١) في الأصل: انما.

(٢) تكملة من المنصف ٢/٢٣٠.

(٣) في المنصف ٢/٢٣٠: فحصلت. وقد سبق مثل هذا الاختلاف في هذه الكلمة من قبل، فلعلّـه مـن تحريف النّاسخ، والمعنى مستقيم.

(٤) في المنصف ٢/٢٣٠: « لم يكن ». وفي بعض نسخه: « يكن ».

(٥) تكملة من المنصف ٢/٢٣٠.

(٦) في الأصل: فامضى. ومابين معقوفين تكملة من المنصف ٢/٢٣٠.

(٧) انتهى النّقل من المنصف في هذه المسألة.

« وزعم الخليل أنّ ناساً من العرب يقولون: لم أُبَلِه، لايزيدون على حذف الألف »[1].

قال المؤلّف-رحمه الله-: جعل الخليل [لم أَبَلْ][2] اعتلالا على حدته، وجعل اعتلال « لم أبَلِه » اعتلالا آخر. وقد غلِطَ أبوعليّ الفارسي، وجعل « لم أبلْ » و« لم أبلِه » علّتهما معاً واحدة[3].

ومعنى كلام الخليل أنّهم يقولون: لم أبالِ، على ماينبغي، ثمّ إنّهم يدخلون التّاء لبيان الحركة في الوقف، فيصير في الحذف « لم أبالـه »، ثمّ يحذفون الألف لضرب من التّخفيف، كما حذفوا من « عُلَبِط »، وكما حذفوا ألف « احمرّ »، وواو « غَدٍ ».

وظاهر كلام الإمام أنّ « احمرّ » مقصورٌ من « احمارَّ »؛ لطول الكلمة[4]، والمعنى واحد، ويدلّ على ذلك أنّه ليس شيء من « افعلّ » لايقال فيه: افعالّ، إلاّ أنّه ربّما قلّت إحدى اللّغتين في شيء من هذا، وكثرت الأخرى؛ ألاترى إلى كثرة طرح الألف في « احمرّ واصفرّ وابيضّ »، وإلى كثرة إثباها في « ادهامّ واشهابّ واكهابّ »[5].

---

(١) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) انظر التّكملة ١٧٤، ١٧٥، المسائل البغداديات ٤٣٦-٤٤٢، المسائل البصريّات ٢٥١، المسائل العسكريّة ٢٧٨-٢٨٠، المنصف ٢٣٣/٢-٢٣٧.

(٤) قال في الكتاب ٢٢٢/٢: « وقد يستغنى بافعالّ عن فعِل وفعُل، وذلك نحو: ازراقّ، واخضارّ، واصفارّ، واحمارّ، واشرابّ، وابياضّ، واسوادّ. واسودّ وابيضّ واخضرّ واحمرّ واصفرّ أكثر في كلامهم؛ لأنه كثر فحذفوه، والأصل ذلك ». وانظر السيرافي النحوي ١٠١.وقد نسب أبوحيان هذا المذهب إلى الخليل. انظر ارتشاف الضرب ١٧٧ (رجب).

(٥) انظر الممتع ١٩٦.

وجعل بعض اللغويين « افعلّ » لما استقرّ، وليس في حال حدوث ويزيد، تقول: كلّمته / فجعل يحمارُّ[1]. وهذا قد يكون في بعض المواضع كما قال، ولايجب أن يكون هكذا دائماً. [١١٤أ]

فالصّواب ظاهر كلام الإمام، ويصرف ذلك لاختلاف القرينة[2].

وقال الشّيخ أبوالحجّاج يوسف بن معزوز[3] في كلام له على هذه المسألة: يقال: لأبي عليّ، ولمن تبعه على غلطه، وهو أبوالقاسم الزّمخشريّ[4]: أيّ شيء سكّن اللام؟ وأيّ شيء دلّ على سكونها من القياس؟

فسيقول: سكّنت اللام للجزم بعد أن حذفت الياء للجزم.

فيقال له: هذا غير موجود: أنْ يطرأ إعرابٌ بعد إعراب في كلمة واحدة، ولم تدعُ إليه ضرورةٌ.

فإن قال: دلّ على سكونها حذف الألف.

---

(١) انظر اللسان (حمر).

(٢) قال السّهيلي في نتائج الفكر ٣٢٥، ٣٢٦: « إلاّ أنّ أباسليمان الخطّابي زعم أنّ معنى احمرّ مخالفٌ لمعنى احمارّ وبابه، وذهب إلى أنّ افعلّ يقال فيما لم يخالطه لون آخر، وافعالّ يقال لما خالطه لون آخر. والخطّابي ثقةٌ في نقله، والقياس يقتضي صحّة قوله؛ لأنّ الألف لم تُزد في أضعاف حروف الكلمة إلاّ لدخول معنى زائد بين أضعاف معناها ».

(٣) أبوالحجّاج يوسف بن معزوز القيسي المالكي [ت: ٦٢٥هـ] من أهل الجزيرة الخضراء، ثمّ انتقل إلى مُرْسية، ومات فيها. نحوي جليل من أهل التّقدّم في علم الكتاب. أخذ عن أبي إسحاق بن ملكون والسّهيلي، وأخذ عنه أبوالوليد يونس بن محمد الوقشيّ. من مصنفاته: شرح الإيضاح للفارسي، والتنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه وغير ذلك. انظر إشارة التعيين ٢٣٦، بغية الوعاة ٣٦٢/٢، هدية العارفين ٥٥٣/٢.

(٤) انظر المفصّل ٣٥٣. وقد تبعه شارحا المفصّل: ابن يعيش، وصدر الأفاضل الخوارزمي، ولم يذكرا الخلاف. انظر شرح المفصّل لابن يعيش ١٢٣/٩، ١٢٤، التّخمير ٢٨٨/٤، ٢٨٩. واختار هذا المذهب أيضاً ابن الشّجري في أماليه ٢٩٧/٢-٢٩٩.

فيقال له: هل إذا حذفت الألف، فلاتحذف إلاّ لالتقاء الساكنين، أويجوز أن تحذف لغير التقاء الساكنين، نحو « احمرَّ، وعُلَبِط، وهُدَبِد »؟

فإن قال: تحذف لكلا الوجهين، أعني: مرّة لالتقاء الساكنين، ومرّة لغير ذلك.

فيقال له: ولعلّ هذا من المواضع التي حذفت فيها لغير التقاء الساكنين، مع أنّه يلزم من يقول هذا الخطأُ من وجهين:

أحدهما: أنّه يلزم أن تعرب الكلمة بإعرابين.

والثّاني: أن تدخل هاء السّكت على ساكن، ولايجوز دخولها إلاّ على متحرّك؛ لبيان حركته، أوعلى حرف مدّ ولين؛ لبيانه. هكذا يقول سيبويه، وقد قال هذا أبوالقاسم الزّمخشري في فصل زيادة الهاء، قال[1]: « والهاء زيدت زيادةً مطّردة في الوقف؛ لبيان الحركة، أوحرف المدّ، نحو (كتابيَهْ، وثَمَّهْ، ووازيداهْ، وواغلامهوهْ، وانقطاع[2] ظهرهِيهْ) ».

فقد تناقض أبوالقاسم في أن قال: كسرت اللام في « لم أُبَلِه » لالتقاء الساكنين، وقال هنا: زيدت لبيان الحركة، أوحرف المدّ. فهذا يدلّ على أنّه كان مقلّداً؛ لأنّه لم يستقرِ-لتناقض أبي عليّ- وإنّما كان ينقل[3].

قال ابن جنّي[4]-رحمه الله-: لّما قال لي أبوعليّ: دخلت الهاء[5] على « لم أُبلْ »، وهي ساكنة[6]، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين، ولم تزد الألف وإن

---

(١) انظر المفصّل ٣٥٩، شرح المفصّل لابن يعيش ٢/١٠.

(٢) في الأصل: واغلامهوه وانقطاع.

(٣) لم أقف على كلام ابن معزوز في غير هذا الكتاب.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٣٣، ٢٣٤ بتصرّف.

(٥) في الأصل: الباء.

(٦) أي الهاء.

كانت اللام قد انكسرت؛ لأنّ حركة الساكنين غير معتدّ بها؛ لأنّها غير لازمة، قلت له: هذه الهاء إنّما تدخل لبيان الحركة، واللام كانت قبل دخول التّاء ساكنة على قولك؟

قال: إنّها وإن كانت ساكنةً فأصلها الحركة، قال: وإذا كانت قد دخلت في نحو « ارمِهْ، واغزُهْ »، و لم يُحذف من الكلمة إلاّ حرفٌ واحد، فأنت بإدخالها فيما حذف منه حرفان أجدر.

والكسرة على هذا القول إنّما هي لالتقاء الساكنين، وهي في قول الخليل الحركة الأصليّة في « هو يُبالي »؛ ألاترى أنّه قال: إنّ الألف حذفت من « لم أُبَلِه »، كما حذفت من « عُلَبِطٍ » ونحوه، والألف من « عُلَبِطٍ » إنّما حُذفت[1] للتخفيف، لا لالتقاء الساكنين.

ونظير ماذهب إليه أبوعليّ في هذا، ماحكاه سيبويه عن أبي الخطّاب[2]: أنّهم يقولون: اغزِهْ، فيكسرون الزاي. والقول في هذا عندي: أنّه أسكن الزّاي فبقي « اغزْ »، ثمّ أدخل الهاء[3] للوقف، وهي ساكنة، فالتقى ساكنان، فكسر الزّاي؛ لالتقائهما. فكما لايُشكُّ في [أنّ][4] الكسرة في « اغْزِهْ » أنّها غيرُ ضمّة الزاي الأصليّة في « هو يغزُو »، فكذلك ينبغي على تفسير أبي عليّ، أن تكون الكسرة في « لم أُبَلِه » غير الكسرة / الأصليّة في « هو يُبالي ». وإنّما مثّلت بالمضموم؛ لأنّ الأشياء تُعرفُ بأضدادها. [١١٤ب]

---

(١) في الأصل: حذف.

(٢) في الأصل: ابن الخطاب. انظر الكتاب ٢/٢٧٨.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢٣٤.

وحكى أبوزيدٍ عن العرب[1]: لم يألِ عن ذلك، يريد: لم يألُ، فكأنّه أسكن اللام بعد الحذف، ثمّ كسرها لسكونها وسكون الهمزة[2].

قال المؤلّف-رحمه الله-: فكذلك كسر اللام من « لم أُبَلِه »، والزاي من « اغْزِه »؛ لسكونها وسكون الهاء. قال: حمل ابن جنّي حكاية أبي زيد « لم يألِ » بكسر اللام على ماذكرنا.

ولقائلٍ أن يقول: ماتنكرُ أن تكون الياء قد عاقبت الواو في هذه الكلمة على حكاية أبي زيد، ويكون حذف الياء للجزم، كما تحذفها من « يَرمي »، إذا قال: لم يَرمِ، والحمل على هذا أكثر من الحمل على ماذكر؟

وحكى أبوزيد عنهم أيضاً: اِغْزِهْ[3]. قال ابن جنّي[4]: وهذا القول عندي يحتمل وجهين: إمّا أن يكون كسر الهمزة لكسرة الزاي إتباعاً. وإمّا أن يكون كسر الهمزة على مايجب لها؛ لأنّ حركتها لالتقاء السّاكنين. وحُكِيَ عنهم: اِقْتُلْ بكسر الهمزة، وجاء بها على الأصل، واعتدّ بالقاف حاجزاً، وإن كانت ساكنة. ويجوز أيضاً في كسرة الزاي أن تكون إتباعاً لكسرة الهمزة؛ كأنّه[5] كسر الهمزة على مايجب فيها في الأصل، ثمّ أبدل من ضمّة الزاي كسرةً كراهيةَ الضمّة بعد الكسرة.

فإن قال قائل: فإنّ أبا عليّ ذكر أنّه لم يرُدّ الألف من « أُبَلِه »-وإن كسرت اللام- لأنّها حركةٌ غير لازمة، والحرف في تقدير السّكون، وقد قال مع ذلك

---

(١) « عن العرب » مكرر في الأصل. وفي السيرافي النحوي ٣٩٤: « عن القشيري ». وذكر المحقق أنه سوّار بن أوفى القشيري، زوج ليلى الأخيليّة. والله أعلم. انظر ترجمته في خزانة الأدب ٢٤٣/٦، ٢٤٥.

(٢) في الأصل: الها.

(٣) انظر المنصف ٢٣٤/٢.

(٤) انظر المنصف ٢٣٤/٢-٢٣٦ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: فانه.

أيضاً: إنّه إنّما[1] أدخل الهاء -وإن كانت اللام ساكنةً- لأنّ أصلها الحركة، فقد قضى بما ذكر أنّ الحرف في تقدير السّكون والحركة جميعاً، وهذه مناقضةٌ؛ لتضادّ الحركة والسّكون وتنافيهما[2] على الحرف الواحد!

فقيل: لايمتنع أن يقدَّرَ الشّيءُ الواحد بتقديرين مختلفين من وجهين مختلفين؛ لأنّ اللام [من][3] حيث سكَنت حتّى حذفت الألف عنده، قال: إنّها في تقدير السّكون، ومن حيث كان أصلها الكسر في « هو يُبالي »، قال: هي في تقدير الحركة؛ وليست اللام حرف الإعراب، فيمتنع إذا سكَنت من دخول الهاء[4] في الوقف، بل القياس أن يقال قبل الحذف: لم أُبالِهْ، كما تقول في الوقف: لم أُرَامِهْ[5]، فلمّا كان دخول الهاء[6] قبل حذف الألف سائغاً حسناً، كذلك دخلت الهاء بعد أن حذفت الألف.

فإن قيل: فإنّ اللام من « أُبَلِهْ » مكسورة في اللفظ كما ترى، وهي مكسورة أيضاً في الأصل، فهلاّ لم يجُز حذف الألف لتحرّك اللام في اللفظ والأصل جميعاً؟

قيل: هي وإن كانت مكسورةً، فليست الكسرةُ فيها هي الكسرة الأصليّة في البناء، إنّما هي كسرة التقاء الساكنين، بمنزلة كسرة: ﴿قُمِ اللَّيلَ﴾[7]، فلم تُردّ الألف هناك، كما لم تردّ الواو هنا.

---

(١) في الأصل: لما.

(٢) في الأصل: وتنافيهما.

(٣) تكملة من المنصف ٢/٢٣٥.

(٤) في الأصل: اليا.

(٥) في الأصل: ارمه.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) المزمّل: ٢.

قال[1] المؤلّف-رحمه الله-: وإنّما ذكرت كلام أبي عليّ، وسؤال تلميذه لـه، وإجابته إيّاه؛ لأنّي رأيت فزعَ[2] النّحويين بالرّدّ على أبي عليّ، وبالاعتراض عليه في هذه المسألة، كلّ ذلك قد عرفه أبوعليّ، وسأله عنه ابن جنّي، وانفصل عنه. وكان الذي جرّأ[3] أبا عليّ على مذهبه أنّ الخليل قد علل « لم أُبَلْ »، واللفظة هي[4] اللفظة بعينها، فجعل أبوعليّ هذه كتلك، ووجهها على تعليل « لم أبَلْ »، وهذا وجهٌ.

[115أ] قال ابن جنّي[5]-رحمه الله-: وقول الخليل / في هذا أشدّ انكشافاً من قول أبي عليّ.

قوله: « وكذلك فعلوا بقولهم : بالَةٌ، كأنّها (بالِيَة) »[6].

يقول: فحذفت اللام، و« بالية » بمنزلة « العافية »، من « عافاه الله »، بحذف الياء من المصدر، كما حذفت الألف من الفعل.

وحملَها على الحذف؛ لأنّها لو لم تحذف، ولم يكن أصلها « بالِيَة »، لكانت « فَعَلَة »، ممّا عينه معتلّة، وإنّما هي[7] من معنى « باليت »، ولام « باليت » هي المعتلّة، لاعينها. وحملَها على « فاعلة »؛ لأنّ « باليت » بوزن « عافيت »، و« عافية » معتلّة اللام، فهي نظيرتها في الوزن والاعتلال.

---

(1) في الأصل: فقال.

(2) في الأصل: لاني ان فرع. ولعلّ الصّواب ماأثبتّه، إن شاء الله.

(3) تقرأ في الأصل: حزا.

(4) في الأصل: في.

(5) انظر المنصف ٢/٢٣٦.

(6) انظر الكتاب ٢/٣٩٢. وفي الأصل: بقوله.

(7) في الأصل: هو.

« و لم يحذفوا: لا أبالي؛ لأنّ الحرف يقوَى ههنا »[1].

يعني: أنّ « لاأبالي » في موضع رفع، وليس في موضع جزم يقع فيه حذف.

وقوله: « لأنّ الحرف يقوى هنا[2] ».

يعني: أنّه موضع الحركة، وإن لم تُستعمل فيه في موضع الرّفع حركة، وأمّا الجزم فهو موضع حذف الحركة، أو الحرف[3]، فافترقا؛ ألاترى تعاقب الرّفع والنّصب، فتقول: لن أباليَ[4]، فتقوى اللام بالحركة ظاهرة فيه.

وقد جاء عنهم من الأفعال المعتلّة اللامات ماحُذفت لامه للجزم، أوالوقف، ثمّ حذفت الحركة معها نظير « لم أُبَلْ »، نحو:

... اشْتَرْ لنا دَقيقا[5]

فاحذر ولاتَكْتَرْ كَرِيًّا أعوجا[6]

فحذفت الياء والكسرة جميعاً[7]، وهذا نظير « لم أُبَلْ »، إلاّ أنّه لم يلزم هنا حذف شيء لتسكين المتحرّك، كما لزم في « أُبَلْ »، و« الأَبَلة »[8] عندهم توجب

(١) الكتاب ٣٩٢/٢. وفي الأصل: لان الحذف.

(٢) كذا من دون هاء التنبيه وسبق قبل سطر بها.

(٣) في الأصل: اوالحذف.

(٤) في الأصل: ان ابالي.

(٥) انظر المنصف ٢٣٧/٢. والبيت بتمامه:

قالت سليمى اشتر لنا دقيقا

وقد سبق تخريج الشاهد في ١٠٢ برواية: « سويقا ».

(٦) انظر المنصف ٢٣٧/٢، الخصائص ٣٤٠/١، ٩٦/٢، المحتسب ٣٦١/١، ٣٧٣/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٧. ورواية الأخير: « أهوجا ».

(٧) قال السيرافي: « وربما اضطرّ الشاعر فحذف الكسرة التي تبقى بعد حذف الياء . . . وقد يجوز أن يكون هذا على لغة من يحذف الياء في الرفع، ويكتفي بكسرة ماقبلها ». شرحه ١٧٤/٢.

(٨) الأبلة: الوخامة والثّقل، والعاهة أيضا. انظر اللسان (أبل).

العلّة؛ ألاترى أنّه لايُرخّم إلاّ ماغيّره النّداء، فكذلك « لم أُبَـــلْ »، إنّمـــا يحـــذف في الموضع الذي يحذف [فيه][1] الأصلي، فإذا كان الأصلي يحذف، كان حذف الزّائد أجدرَ، ولكن لابدّ من أن يقال: فُعِلَ[2] هذا لكثرة الاستعمال، وإلاّ فالعلّة منتقضـــةٌ. والله الموفّق.

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: فعلى.

هذا باب ماقيس من المعتلّ من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام نظيره إلاّ من غير المعتلّ

لّما كانت هذه الصناعة صناعةً تجري فيها المقاييس، وكان مَن أحكَمَها وعَلِمَ مبادِئَها، كمالُه فيها إنّما هو بأن يستنتج عن مبادئها ومقدّماتها التي أحكم علمها ماعسى أن يكون غير مخرَّج[1] فيها، ويكون مايستنتجه جارياً على القوانين الكلّيّة العربيّة، ويحصل له قوّةٌ وملكة بها، يتمكّن له أن يتقصّى عن المغلّطات الذاتية؛ لأنّه بكماله في الصناعة يتميّز له المغلّط الذّاتي، ويلزمه الانفصال عنه ودفعه، ولايلزمه ماليس بذاتي من حيث هو نحويّ، بل من حيث هو ناظرٌ في صناعة أخرى.

فإذا قيل لك[2]: ابن من كذا مثل كذا، فمعناه: فكّ صياغة[3] هذه، وضع[4] من حروفها الأصول مثل الذي قد سُئلت أن تبنيَ مثله، بأن تضع الأصل في مقابلة الأصل، والزّائد في مقابلة الزّائد، إن كان في الكلمة التي يُبنى مثلها زوائد، ويكون المتحرّك في مقابلة المتحرّك، والسّاكن في مقابلة السّاكن، وتجعل حركات الذي تصوغه مثل حركات الذي يُبنى مثله، من ضمّ، أوفتح، أوكسر.

وينبغي أن يُعلم أنّه لايجوز أن تكون الأصول من حروف الكلمة التي هي

(١) في الأصل: معرج. ولعلّ الصّواب ماأثبتّه، إن شاء الله تعالى.

(٢) انظر الممتع ٧٣١، ٧٣٤، ٧٣٥ باختلاف يسير.

(٣) في الأصل: صناعة.

(٤) كذا في الأصل، وفي نسختي الممتع التي اعتمد عليهما محققه، وصححها المحقق بناء على المبدع لأبي حيان إلى: « وصغ ». والمعنى واضح.

منها مثل غيرها[1] إلاّ مساوية الأصول من المبني مثله، أوأقلّ، وأمّا أن تكـون أكثـر فلا؛ لأنّ هذا هدمٌ لابناء، فيجب أن يبنى مثل « عَضْرَفُوط » [من « سَـفَرْجَل »][2] فتقول: سَفْرَجُول؛ لأنّ الأصول / منـهما متّفقـة[3]؛ ألاتـرى أنّ كـلّ واحـد [١١٥ب] منهما أصوله خمسة، وتقول في مثل « جَعْفَر » من « الضّرب »: ضَرْبَب؛ لأنّ أصول « الضّرب » أقلّ من أصول « جعفر ». ولايجوز أن تبني مـن « سَـفَرْجَل » مثـل « عَنْكَبُوت »؛ لأنّ الأصول من « عَنْكَبُوت » أربعة، ومن « سَفَرجل » خمسة، فأنت إذا بنيت منه مثل « عَنكَبوت » احتجت إلى حذف حرف من الأصـول، فلاتصـل إلى أن يكون مثله إلاّ بحذف، وحذف حرف من الأصل لايجوز بقياس. وأيضا فإنّـه -وإن كان محذوفاً- منويٌّ مراد، فإذا كان كذلك كان بالضرورة أكثر أصولا مـن الذي قيس في البناء عليه، فلايحصل التّوافق بين البناءين.

ولايدخل البناء إلاّ فيما يدخله الاشتقاق والتّصريف، فإن بنيت ممّا لايدخلـه اشتقاقٌ ولاتصريف، مثل أن تبنيَ من الهمزة مثلاً مثل « سَفَرْجَل »، فإنّما ذلك على طريق أنْ لوجاء كيف كان يكون حكمُه؟ لا لأنْ تُلحقَه بكلامهـم؛ لأنّ العـرب لاتتصرَّفُ [في][4] مثل الهمزة[5].

وقد قدّمنا أنّ ماقيس على كلام العرب فهو مـن كلامهـم، وأنّ مـذهب سيبويه، وأبي عثمان، وأبي عليّ، وابن جنّي، جواز القياس في اللغة[6]، وهو مـذهب

(١) في الأصل: مصيرها.

(٢) تكملة من الممتع ٧٣٤ يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: منها منقلبة.

(٤) تكملة من الممتع ٧٣٥ يلتئم بها الكلام.

(٥) انتهى مافي الممتع من هذه المسألة.

(٦) انظر ما سبق ٥٨٤، ٥٨٥.

بعض الأصوليين، ومنهم ابن سُريج[1]، وبه قال ابن خطيب الرّيّ[2]، واحتجّ عليه بأمر، قال: هو الذي اعتمد عليه المازني وأبوعليّ، وهو أنّه لاخلاف بين أهل اللغة أنّ كلّ فاعلٍ رفع، وكلّ مفعول نصب[3]، وكذلك القول في وجوب الإعراب، وإن كان كلّ ضرب منها اختصّ بأمر انفرد به، ولم يثبت ذلك إلاّ قياساً، وانتصب المفعول لكونه مفعولاً.

فإن قلت: فكيف يصحّ ذلك، وقد وجد المفعول غير منتصب، وكذا الفاعل قد لايرتفع[4]؛ لعارض؟

---

(١) في الأصل: منهم شريح. انظر الحاشية التالية.

وابن سريج هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الفقيه الشافعي [٢٤٩، ٣٠٦هـ] كان يفضل على جميع أصحاب الإمام الشافعي، وولي القضاء بشيراز. أخذ الفقه عن أبي القاسم الأنماطي، وأخذ عنه ابن القاص وخلق كثيرون. من تصانيفه: الغنية في الفروع، مختصر في الفقه، الرد على محمد بن الحسن، وغيرها. انظر وفيات الأعيان ٦٦/١/٦٨، هدية العارفين ٥٧/١.

(٢) قال ابن النّجار الحنبلي في شرح الكوكب المنير ٢٢٣/١: « وعلى هذا أكثر أصحابنا، وابن سريج، وأبو إسحاق الشيرازي، والفخر الرّازي، وغيرهم. ونقله الأستاذ أبومنصور عن نصّ الشافعي، فإنه قال في الشفعة: إنّ الشريك جارٌ، قياساً على تسمية امرأة الرّجل جاره ». وفي مختصر الروضة ٤٧٦/١: « وهو قول القاضي يعقوب من أصحابنا، وبعض الشافعية، خلافا لبعضهم وبعض الحنفية وأبي الخطاب من أصحابنا ». وقال أيضا: « قال الآمدي: اثبت ذلك القاضي أبوبكر وابن سريج وجماعة من الفقهاء وأهل العربية، ونفاه أكثر أصحاب الشافعي والحنفية وجماعة من أهل الأدب ». وانظر إرشاد الفحول ٣٩، ٤٠.

وابن خطيب الرّيّ، هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشيّ التّيميّ البكريّ الطّبرستاني الشافعيّ، فخر الدّين الرّازيّ، الإمام المفسّر [٥٤٣، ٦٠٦هـ] أصله من طبرستان، ومولده في الرّيّ وإليها نسبته فيقال: ابن خطيب الرّيّ، وتوفّي في هراة. من مصنّفاته: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، المحصول في علم الأصول، الإعراب، وغيرها كثير، وله شعر بالعربيّة والفارسيّة. انظر هديّة العارفين ١٠٧/٢، الأعلام ٣١٣/٦.

(٣) في الأصل: ان كان فاعل رفع وان كان مفعول نصب.

(٤) من ذلك قولهم: خرّق الثوبُ المسمارَ، وقول الأخطل:

على العيارات هدّاجون قد بلغت ... نجران أو بلغت سوءاتِهم هجرُ

=

قلت: يختلف الحكم عن العلّة لمانع لايقدح في العلّة عند من يقول بتخصيص العلّة، ومن يقول به يجعل ذلك القيد القريني جزءاً من العلّة.

قال المؤلّف-رحمه الله-: والذي يبيّن أنّ مذهب النحويين جواز القياس في اللغة[1]، أنّهم قالوا: إنّ الألف إذا كانت عين الكلمة مجهولة الأصل فإنّها تحمل على الواو، وإن كانت لاما مجهولةَ الأصل فإنّها تحمل على الياء. وكذلك اتفاقهم على ضبط القوانين الكلّيّة، إنما هو لأجل أنّه إذا وجد القانون الذي يقتضي الحكم نطق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأنّا كنّا نعمل بالسّماع، ويكون ذكرُ ذلك القانون المذكور سائغا[2].

وممّا يتعلّق بقولنا: إنّه لايُبنى من الخماسي رباعي، ولامن الرّباعي ثلاثي، ذكره ابن جنّي في الخصائص عن أبي عليّ، قال[3]: اجتمعت مع أبي بكر بن الخيّاط[4]، وقد أحضر جماعة من أصحابه، فسألوني، فلم أرَ فيهم طائلا، فلمّا انقضى سؤالهم، قلت لأكبرهم: كيف تبني من « سَفَرْجَل » مثل « عنكبوت »،

قال ابن أبي الربيع في البسيط ٢٦٢: « النحويون كلهم-من يعول عليه منهم-يقولون: إنّ العرب تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول، فهم المعنى من غير الإعراب أو لم يفهم، إلاّ أن يضطرّ الشاعر فيعكس، وذلك عند فهم المعنى، وإن وجد في الكلام فيكون كالغلط ». وقال ٢٦٢: « وأمّا ابن الطراوة فقال: إذا فهم المعنى فارفع ماشئت، وانصب ماشئت ». وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨١/٢ فما بعدها، مغني اللبيب ٩١٧.

(١) في الأصل: العلة.

(٢) في الأصل: المذكر صايغا. ولعلّ الصّواب ماأثبتّه.

(٣) انظر الخصائص ٣/٣٠٠، ٣٠١.

(٤) محمد بن أحمد بن منصور [ت: ٣٢٠هـ] أصله من سمرقند، وقدم بغداد، وكان يخلط بين المذهبين. ناظر الزجاج، وأخذ عنه الزجاجيّ والفارسي. له معاني القرآن، النحو الكبير، المقنع في النحو، الموجز في النحو. انظر الفهرست ٨٩، معجم الأدباء ٩٦/٥، بغية الوعاة ٤٨/١.

فقال: سَفْرَرُوت، فلمّا سمعت ذلك قمت[1] في المسجد قائماً، وصفّقت بين الجماعة: سَفْرَرُوت! سَفْرَرُوت! فالتفت إليهم أبوبكر، [فقال][2]: لاأحسن الله جزاءكم! ولاأكثر في النّاس أمثالكم، وافترقنا، فكان آخر العهد بهم.

قوله: « تقول في مثل (حَمَصِيصَة) من (رَمَيتُ): رَمَوِيَّة، وإنّما أصلها (رَمَيِيَّة) »[3].

قلت: أصلها « رَمَيِيَة »، أدغمت الياء الوسطى في الأخيرة، فقيل: رَمَيِيَّة، فتحرّكت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً / فصارت في التّقدير « رَمَايَّة »، [١١٦أ] والياء المشددة كياء النّسب لابدّ لها من أن تكسر ماقبلها، ولم يمكن تحريك الألف؛ لئلاّ تنقلب همزة، ولاإقرارها؛ لأنّ هذه الياء من شرطها أن يكون ماقبلها مكسوراً، فأبدلت واواً، فصارت « رَمَوِيّة »، ولم تُبدل ياء؛ لأنّك من الياء هربت.

قال أبوعثمان[4]: فإن قلت: فإنّ ياء النّسب منفصلةٌ، فلم شَبَّهتَ هذه بها؛ فإنّهم إذا كرهوا اجتماع الياءات في المنفصل، فهم لغير المنفصل أكره؟

قال أبوالفتح: ألاترى أنّهم قالوا: مُسْتَعِدّ، وأصله « مُسْتَعْدِدٌ » فنقلوا الكسرة إلى العين، ولايقولون في « كَرْمُ محمّدٍ »: هذا كَرْمُٰحمَّدٍ، ولاينقلون حركة الميم الأولى إلى الرّاء. ومن ذلك قولهم: عَدُوٌّ، ووليّ[5]، فيدغمون واو « فعول »، وياء « فَعِيل »، ولايقولون في نحو « هذا يغزُو واقداً، ويقضي ياسراً »، بالإدغام؛ لانفصالهما.

---

(١) في الأصل: قلت قمت.

(٢) تكملة من الخصائص ٣/٣٠١.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٢.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٧٢-٢٧٤.

(٥) في الأصل: عدو ولي.

قال أبوعثمان: ومن قال في « حَيَّة، وأُمَيَّة »-في النّسب-: حَيِّيٌّ، وأُمَيِّيٌّ، فجمع بين أربع ياءات، لم يقلْ ذلك في مثل « حَمَصِيصَة » من « رميت »، ولم يكن فيها إلاّ التّغيير، وهذا أقيس؛ وكان الخليل وسيبويه وأبوالحسن الأخفش يرونه[1]، ولا أراه كما قالوا؛ لما ذكرت لك من العلّة.

قال أبوالفتح: قد تحصّل من مذهب أبي عثمان على هذا القول، أنّ الذي حسّن لهم جمع أربع ياءات في « حَيِّيٌّ، وأُمَيِّيٌّ »، إنّما هو أنّ ياءي الإضافة منفصلتان[2] ممّا قبلهما، وليس كذلك الياءان الآخرتان[3] في « رَمَوِيَّة »؛ لأنّهما ليستا [منفصلتين][4]؛ لأنّهما بإزاء الياء والصّاد الأخيرة من « حَمَصِيصَة »، فلمّا لزمتا كانتا أثقل من ياء الإضافة، فلهذا امتنع ممّا أجازه الأوّلون.

قال أبوعليّ-رحمه الله-: يقال لأبي عثمان: العلّةُ في قلب الياء ألفاً، ثمّ واواً، إنّما هو لاجتماع الياءات، لافرق بين اللازم والمنفصل. وأيضاً في آخر « حَمَصِيصَة » من « رميت » زائدتان تُشبهان ياءي النّسب.

يقول: لأنّ ياء « حمصيصة » زائدة، والصاد مكررة فهي أيضاً زائدة، فجريا مجرى ياءي النّسب، والعلّة واحدة[5].

قوله: « فألزم هذا التّغيير »[6] لآخره.

يعني: فألزم « غُزْوُوٌّ » التّغيير؛ إذ[7] كان أثقل من « عُتوّ، ومعدوّ »، فقالوا:

---

(١) انظر الأصول ٣٥٩/٣.

(٢) في الأصل: ياء الاضافة منفصلان.

(٣) في الأصل: الاخران.

(٤) تكملة من المنصف ٢٧٤/٢. و« ليستا » في الأصل: ليسا.

(٥) انتهى النّقل من المنصف.

(٦) انظر الكتاب ٣٩٢/٢.

(٧) في الأصل: اذا.

عُتيّ، ومَعْدِيّ، كما ألزموا « مَحْنِيَة » التّغيير، والأصل « مَحْنِوَة »؛ إذ[1] كان « مَحْنوَة » أثقل من « ثِيرة وسِياط »؛ وذلك أنّ أصلهما[2] « ثِوَرَة، وسِوَاط »؛ لأنّه جمع « ثَوْر وسَوْط »، والواو منهما في موضع عين الفعل، والواو من « مَحْنِوَة » في موضع لام الفعل، ولام الفعل أولى بالاعتلال، فلمّا قلبوا في « ثِيرة وسِيَاط » الواو، وكان « مَحْنِيَة » أولى بذلك، وصحّت الواو الأولى من « غُزْوِيّ »؛ لسكون ماقبلها، فيصير بمنزلة النّسب إلى « غُزْو »، فكما تصحّ الواو هنا؛ لسكون ماقبلها في النّسب، كذلك تصحّ في « غُزْوِيٌّ ». ولذلك قال الإمام: « لأنّك لو أضفت إلى (ظبي) قلت: ظَبْيِيٌّ »[3].

قوله: « وتقول في (فُعْلُول) من (شَوَيت وطويت): شُوَوِيٌّ، وطُوَوِيٌّ »[4].

كان الأصل « طُوْيُوي »، الياء الأولى والثانية لامان، وهما نظير اللاّمين من « فُعلول »، والواو التي بين الياءين هي الواو التي من « فُعلول »، فقلبت الواو الأولى ياء[5]؛ لأنّ بعدها ياءٌ متحرّكة، كما قلبت في « طَوْي، ولَوْي »، وقلبت الواو الأخرى ياء؛ للياء التي بعدها أيضاً، فاجتمعت / أربع ياءات، فصارت بمنزلة « حَيِّيّ »، فكأنّها « طُيِّيٌّ، وشُيِّيٌّ »، فحرّكت عين الفعل لتنقلب اللام ألفاً، كما فعلت ذلك حين قلت: حَيَوِيٌّ، فلمّا تحرّكت العين رجعت واواً؛ لقوّتها بالحركة، [١١٦ب]

---

(١) في الأصل: اذا.

(٢) في الأصل: اصلها.

(٣) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٣/٢ وقد ضبطت الواو الأولى من طُووي، بالسّكون. قال أبونصر المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٣١١: « وقع في الكتاب شُووِي، وطُووِيّ، الواو الأولى ساكنة غير مدغمة في الثانية، وهو غلط في النّسخ، والصّواب تحريك الواو الأولى بالفتح والثّانية بالكسر ». وهو كما صوّب في المنصف ٢٧٧/٢.

(٥) في الأصل: ياءان.

فصارت في التّقدير « طُوَيِيّ، وشُوَيِيّ »، ثمّ قلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، فصار اللفظ إلى « شُوَايّ »، ثمّ قلبت الألف واواً، كما فعلت في « رَحَوِيّ ».

فالواو الأولى في « شُوَوِيّ » هي الواو الأصليّة، لّما تحرّكت رجعت، والواو[1] الثانية بعدها بدلٌ من الألف التي كانت بدلا من الياء التي هي [اللام الأولى][2].

قوله: « وينبغي أن يكون (فَيْعِل) هو وجه الكلام فيه »[3].

إنّما قال هذا؛ لأنّ ماعينه معتلّة إنّما تجيء فيه « فَيْعِلٌ »، ومجيء « فَيْعَلٌ » فيه قليل[4]، لم يجئ فيما يحفظ إلاّ في « عيَّن » في قوله:

مابال عَيْنِكَ كالشَّعيبِ العَيَّنِ[5]

و« العيَّن »: المتعيّنة وهي التي يُصبُّ فيها الماء فيخرج من عيونها، أي: خرزها، فتنفتح الخُرَز، فتنسدَّ[6] مواضع الخرز. ومنه يقال: عيِّنْ قربتك: أي صبّ

---

(١) في الأصل: الواو. بلا واو. انظر المنصف ٢/٢٧٨.

(٢) تكملة من المنصف ٢/٢٧٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٣.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٨٠.

(٥) البيت لرؤبة. انظر الدّيوان ١٦٠، الكتاب ٢/٣٧٢، أدب الكتّاب ٤٨٤، المنصف ٢/١٦، الخصائص ٢/٤٨٥، ٣/٢١٤، المحكم ٢/١٨١، الاقتضاب ٣/٤٢٦، الإنصاف ٨٠١، الممتع ٨١، شرح الشافية للرّضي ١/١٥٠، ٢/٣٧٢، ٣/٣٠٧، شرح شواهده ٦١. وفي الاقتضاب: « وجدته في نسخة من شعر رؤبة بخطّ أبي يعقوب بن إبراهيم بن الجنيد، قرأها على أبي بكر بن دريد، وعليها خطّ ابن دريد وإجازته: العيِّن بكسر الياء ». وفي شرح شواهد شرح الشافية: « وكذا قال ياقوت في هامش الصحاح، قال: أنشده سيبويه على فَيْعَل بفتح العين، وقال: ولم يجئ غير عيَّن في المعتلّ، وهو نادر، والقياس فَيْعِل بكسر العين. والذي وجدته في شرح رجز رؤبة العيِّن بكسر الياء، ولايجوز فتحها ». وفي المحكم: « وسقاءٌ عيَّن، وعيِّنٌ- والكسر أكثر-: كلاهما إذا سال ماؤه- عن اللحياني- وقيل: العيِّن، والعيَّن: الجديد، طائيّة... وحمل سيبويه عيَّنا على أنّه فيعَل مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون فَوْعَلا، وفَعْوَلا، من لفظ العين ومعناه، ولو حكم بأحد هذين المثالين لحمل على مألوف غير منكر...».

(٦) في الأصل: فتشد. وسيعيده كما أثبته.

فيها الماء حتّى تنسدّ الخرز.

وقالوا: هَيَّبان وتَيَّجان، فبنوهما على « فَـيْعَلان » مفتوح العين. وإنّما « فَيْعَل » في الصّحيح، نحو « صَيْرَف، وحَيْدَر »، ولايُعلم فيه « فَيْعِل » مكسور العين، إلاّ أنّهم قالوا: طَيْلِسان، في قول من كسر اللام، عند من صحّح رواية ذلك، فهذا نظير « تَيْجَان » في المعتلّ.

وقد روى ابن الأنباري في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[1]: الصَّيْقِل. قال الأصمعي: حدّثني بعض أصحابنا قال: سمعتهم يقولون: جاءت الصَّيْقِل-بكسر القاف- وإذا امرأةٌ كأنّ وجهها سيفٌ، فلمّا رأتنا أرخت البُرْقُع[2]، فقلت: يرحمُك اللهُ، إنّا سَفْرٌ، وفينا أجرٌ[3]، فلو متّعتنا من وجهكِ، فانصاعت[4] وتضاحكت، وهي تقول:

وكنتَ متى أرسلتَ طرفكَ رائداً ... لقلبكَ يوماً أَتْبَعَتْكَ المناظرُ

رأيتَ الذي لا كُلُّهُ أنت قادرٌ ... عليهِ ولاعن بَعْضِهِ أنت صابِرُ[5]

قوله[6]: « قلت: حَيٌّ، وشَيٌّ، وقَيٌّ »[7].

وفي أصل هذا « حَيْوٌ، وقَيْوٌ »، فقلبت الواو الأولى ياء؛ لوقوع الياء قبلها

---

(١) الإنصاف ٨٠٣، ٨٠٤.

(٢) في الأصل: ارحت الرفع.

(٣) في الأصل: اخر.

(٤) في الأصل: فانضاعت.

(٥) انتهى النّقل من الإنصاف. والحكاية في عيون الأخبار ٢٢/٤، ٢٣ مرويّة عن أبي الغمصن الأعرابي، وفيها: الصَّقيل. والنّص كما ورد فيه: « أبوالغمصن الأعرابي، قال: خرجت حاجّاً، فلمّا مررت بقُبَاءَ، تداعى أهلُه، وقالوا: الصَّقيل الصَّقيل! فنظرت وإذا جاريةٌ كأنّ وجهها سيفٌ صَقيلٌ...».

(٦) في الأصل: قلوله.

(٧) الكتاب ٣٩٣/٢.

ساكنةً، فصارت « حَيِو، [وقَيِو][1] »، فقلبت الواو ياء؛ لانكسار ماقبلها، فصار « حَيِّي[2] وقَيِّي »، فاجتمعت ثلاث ياءات، فكرهوها، والوسطى مكسورةٌ، فحذفوا الأخيرة؛ لضعفها، فصار « حَيّ، وقَيّ »؛ لأنّهما من « الحيوة والقوّة ».

وأمّا « شَيٌّ » فمن « شَوَيت »، وأصله « شَيْوِيٌ »[3]، فقلبت الواو على حسب ماتقدّم، وفُعِلَ به-في حذف الياء الأخيرة- مافُعل بـ« حَيّ، وقَيّ ».

ونظير ذلك « أُحَيٌّ »[4]، وهو على رأي سيبويه[5] غير مصروف؛ لوجود الزّائد [المانع][6] من الصّرف؛ لأنّ سقوط التّاء الأخيرة بمنزلة النّقص في « أصمّ »[7]، وأصله « أَصْمَمُ »، وبمنزلة « أَرَسَ » إذا خُفِّفت الهمزة من « أرأَس »[8]، وكذلك لوسمّينا رجلاً « يَضَع »، لم تصرفه، وإن كان سَقَطَ حرفٌ[9] من وزن الفعل؛ لثبوت الزّائد المانع من الصّرف. وعيسى بن عمر يصرفه. وقد ذكر تمام القول في غير [هذا][10] الموضع[11].

---

(١) تكملة يلتئم بها السياق.

(٢) في الأصل: حق حيي.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٨٠.

(٤) في الأصل: حي. انظر الكتاب ٢/٣٩٣، المنصف ٢/٢٨٠.

(٥) في الأصل: سويبه.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام، مأخوذةٌ من كلامه الآتي.

(٧) هذه أقرب قراءة لها. قال السّيرافي (حاشية الكتاب ٢/١٣٢): « ورأيت أبا العبّاس المبرّد يبطل ردّ سيبويه بأصمّ، قال: لأنّ أصمّ لم يذهب منه شيء؛ لأنّ حركة الميم الأولى في أصمم قد ألقيت على الصّاد. وليس هذا بشيء؛ لأنّ سيبويه إنّما أراد الخفّة مع ثبوت الزّائد والمانع من الصّرف لايوجب صرفه، وأصمّ أخفّ من أصمم الذي هو الأصل، و لم يجب صرفه ».

(٨) الأرأس: العظيم الرّأس.

(٩) في الأصل: حروف.

(١٠) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١١) انظر الكتاب ٢/١٣٢، شرح الشّافية للرّضي ١/٢٣٢-٢٣٤.

قوله: « وتقول في (فَعُلان) من (قَوِيت): قَوَّان، وكذلك (فَعُلان) من حييت: حَيَّان -إلى قوله- ومن قال: حَيِيَ عن بيّنة قال: قَوُوَان »[1].

[١١٧أ] أمّا إدغام « قَوُوان »؛ فلأنّ « فَعُل، وفَعِل »، ممّا / عينه ولامه من جنسٍ واحد في الاسم والفعل الصّحيحين، يجب فيه الإدغام، لوبنينا « فعُلا » من « رَدَدت » اسماً، لقلنا: رَدٌّ، وأصله « رَدُدٌ »، [وإذا بنيناه « فَعِلا » قلنا: رَدٌّ، وأصله « رَدِدٌ »][2]، وإنّما جاز الإظهار؛ لأنّ الواو الثانية تنقلب ألفاً إذا تطرّفت، ولم تكن لتثبت، فصار بمنزلة « حَيّ »، الذي يجوز فيه الإدغام، ويجوز فيه الإظهار؛ لأنّ الياء الثانية تنقلب ألفاً في « يَحْيَا »، وقد تقدّم هذا. وهذا قول أبي عثمان[3].

وأمّا المبرّد فقال: « قَوُوَان » غلط، ينبغي إن لم يُدغم أن يقول: قَوِيان، فتُكسر الأولى، وتنقلب الثانية ياءً؛ لئلاّ يجتمع واوان في أحدهما ضمّة والأخرى متحرّكة. قال: وهذا قول أبي عمرالجرميّ وجميع أهل العلم[4].

قال أبوالفتح[5] -رحمه الله-: والوجه عندي إدغامه؛ ليسلمَ من ظهور الواوين مضمومة إحداهما، فإذا قال: قوِيان[6]، التبس « فعُلان » بـ« فعِلان »، فمن هنا قوي الإدغام.

فإن قيل: فإنّه إذا أدغم لم يُعلم أفعُلان هو أم فعِلان؟

قيل: هذا محال؛ لأنّك لو أردت بناء « فعِلان » من « قويت » لقلبت اللام لانكسار ماقبلها، فقلت: قوِيان، ولم تُدغم؛ لاختلاف الحرفين. وإذا وصلت إلى

---

(١) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر النّكت ١٢٢٦.

(٣) يعني: جواز فكّ الإدغام، كما قال سيبويه. انظر المنصف ٢٨١/٢.

(٤) انظر الأصول ٣١٣/٣، ٣٧٠، شرح السيرافي ٣٤٧/٦ (خ)، الانتصار ٣٣٢، المنصف ٢٨٢/٢.

(٥) المنصف ٢٨٢/٢.

(٦) في الأصل: قويا.

إظهار مافي نفسك من البناء المراد، فلاوجه لعدولك عنه، فلهذا تقول في « فَعِلان »: قَوِيان، ليجتمع فيه قلب الأثقل إلى الأخفّ، وبيان ماتُريد من حركة العين.

قال المؤلّف[1]-رحمه الله-: أمّا ماذهب إليه ابن جنّي من أنّ قلب الضمّة كسرة، والواو ياء، يؤدّي إلى الالتباس، وإنْ كان، الإلباس غير محفول به[2]، وقد تقدّم لنا في هذا المجموع بيان ذلك[3]. وممّا يوضّحه أنّ كلامهم يجيء فيه البناء المحتملُ لوجهين كـ« مُختار »-وهو كثير- وهو متردد بين « مُفْتَعِل، ومُفتَعَل »، وكذلك « دِيك، وفِيل »، على مذهبنا؛ فإنّه متردد بين « فِعْل وفُعْل »؛ ولأنّه إذا أدغم وقع الالتباس.

وأمّا ماذهب إليه المبرّد من اجتماع واوين الأولى منهما مضمومة[4]، والثّانية متحرّكة، لايجوز؛ لثقله، فباطلٌ؛ لأنّا قد وجدنا من كلامهم نظيرَه؛ ألاترى أنّك إذا نسبت إلى « صُوَى »، بعد التّسمية به، قلت: صُوَوِيٌّ، ولاخلاف في ذلك مع أنّه قد اجتمع لك واوان الثّانية متحرّكة، وقبل الأولى ضمّة، والحركة بعد الحرف في التّقدير فكأنّها في الواو.

فهذا الذي ذهب إليه سيبويه، وهو الصّحيح؛ لأنّ مثل « قَوُوان » وإن لم[5] يجئ في كلامهم مصحّحاً ولامعلاّ، فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء إليه، وأشبه الأشياء به « صُوَوِي ».

---

(١) انظر الممتع ٧٥٩، ٧٦٠.

(٢) في الأصل: محمول به. انظر الممتع ٧٦٠.

(٣) انظر مثلا ما سبق ١٠٨، ٥٣٦، ٥٣٧، ٦٢٧.

(٤) في الأصل: اجماع واوين الاولى منهما مجموعه.

(٥) في الأصل: و لم.

قلت: هذا قول بعض النّحويين[1]، وفيه شيءٌ؛ وذلك أنّه جعلَ تمام تشبيه « صُوَوِي » بـ« قَوُوَان »، أنّ الحركة بعد الحرف في التّقدير فكأنّها في الواو، وهذا من جعل الأمر الحكمي مساوياً للأمر اللفظي، وليس ينبغي أن يكون كذلك إلاّ بعد النّطق من العرب حين تريد أن توجّه مانطقت به العرب؛ لأنّه خرَجَ عن القوانين، فيقال حينئذٍ بما يسوّغ ذلك، وتكون العلّة غير متعدّية، إنّما هي حِكميّة- بكسر الحاء- وهذا الذي قاله أبوالعبّاس واضحٌ فيه أنّ الواو إذا كانت مضمومةً أثقل منها إذا كانت قبلها الضمّة، وإنّما غرَّ هذا القائل أنّهم قد احتجّوا بقول الشّاعر:

أحبُّ المؤقدين إليّ مُؤسى[2]

[١١٧ب] بأنّ قبل الواو ضمّة الميم، وكأنّها في التّقدير: / بعد الميم، فكأنّ الضمّة على الواو، والواو المضمومة يصحُّ همزها[3]. وهذا على ماقلت لك يقال بعد السّماع، فيقنع فيه بالتّوهم، فافهم الفرق بينهما، فإنّ فيه غموضاً.

وقال ابن ولاّد[4]: قول المبرّد: ينبغي أن يقول: قَوِيان، كما يقول في الفعل: قَوِيَ، فيقلبها في « فعُلان »، كما قلبها في الفعل، ويكسر، فليس يجب ذلك؛ لأنّها تصحّ مع الألف والنّون[5] في « فَعُلان » كما صحّت في « النَّزَوان »، وكما صحّت

---

(١) كابن عصفور صاحب الكلام السابق. وقد سبق تخريج كلامه.

(٢) عجزه:

وجَعْدَةُ إذ أضاءهما الوَقُودُ

والبيت قد سبق تخريجه ٤٢٥.

(٣) انظر مثل هذا الردّ لابن مالك في حاشية الممتع ٧٥٨ نقلا عن إحدى نسخه.

(٤) انظر الانتصار ٢٦٧.

(٥) في الأصل: واللام.

العين أيضا في « الدَّوَران »[1]، فالعين واللام جميعاً يصحّان في هذا البناء، وهي في الفعل طرفٌ، فليس يجب أن يكون مثلها في الفعل، وثبوت الواوين في بناء « فعلان » كثبوتهما في النّسب إذا أضفت[2] إلى مثل « لَيَّة » مصدر « لويت ليّا »، [فقلت][3]: لَوَوِيّ، وتحريك الواو بالضّمّة وبعدها واو، كتحريك الياء بالكسرة وبعدها ياء، في قولك: حَيِيَ.

فأمّا « قويت » فإنّ العرب قلبت الواو الأخيرة ياء لّما كسرت الواو التي قبلها؛ لأنّهم لم يبنوا المضاعف الفعل بالواو فعلاً على « قووت »[4]، ولا« وعوت »، فهم يقلبونه إلى الياء، فهذا مستثقلٌ في الفعل، فأمّا الأسماء فقد يجمعون بين الواوين فيها، و لم يستثقلوا ذلك في مضاعف الياء؛ لأنّ الياء أخفُّ من الواو، فصارت لها رتبة عليها؛ لخفّتها.

قال الأعلم[5]: وممّا يؤيّد قول الجرميّ ماقاله سيبويه بعد هذا: إذا بنيت « فَعْلُوَة » من « غَزَوْتُ »، قلت: غَزْوِيَة؛ استثقالاً لـ« غَزْوُوَة »، فإذا كانتا لاتثبتان في « غَزْوُوَة » وجب ألاّ تَثبتان في « قَوُوَان »[6]. وقال الزّجّاج: لايجوز أن يُبنى من « قَوِيت » « فَعُلان »؛ لأنّه ليس في الكلام البتّة اسمٌ ولافعلٌ ممّا عينه

---

(١) في الأصل: الدروان.

(٢) في الأصل: اضيفت.

(٣) تكملة من الانتصار ٢٦٧.

(٤) في الانتصار ٢٦٧: « قويت ».

(٥) انظر النكت ١٢٢٧. وانظر شرح السيرافي ٣٤٧/٦ (خ).

(٦) ردّ ابن مالك تشبيه قووان بغزوية، وعلله بقوله: « لأنّ الأولى في قووان عين، والثانية لام، وهي في غزووة لام والثانية زائدة، وليس تعليل اللام كتعليل العين، وليست الألف والنّون كالتّاء؛ ألاتراهم صحّحوا نَزَوان وغليان، وأعلّوا قناة وقطاة وشواة الرّأس ودواة، فهذا فرقٌ بيّن...». ذكر هذا ضمن تعليق له مثبت في إحدى نسخ الممتع. انظر الممتع ٧٥٤.

ولامه واوان؛ استثقالا للواوين مع الضّمّة في هذا البناء، بل يعدلون فيه إلى « فَعِـــل » حتّى تنقلب[1] الواو الثانية ياء.

قوله: ومن قال: حَيَوان[2].

يعني: أنّهم كرهوا اجتماع الياءين وألاّ يُعلّوا، فتطرّقوا[3] إلى الإعـــلال بـــأن حرّكوا الياء الأولى من « حيّان »، وكانت الأولى مصاحبة في الإدغام الثّانية، فلـــم يكونوا ليلزموا الأولى الحركة والأخرى على حالها وقد غيّروا الأولى، فأبدلوا اليـــاء واواً؛ لئلاّ تجتمع ياءان، وليُعلم أنّ الحركة مغيّرةٌ لوجود الواو في موضع الياء.

قال المبرّد[4]: حَيَوان أصله « حَيَّان »- ساكن العين- لأنّ « فَعَـــلانَ » إنّمـــا يجيء فيما كان اضطراباً وحركة، نحو[5] « النَّزَوان والغَلَيان »، فلمّا قلبوا الـــلام واواً لزمها[6] القلب، فتصير واواً قبلها ياء، فتُعلّ إعلال « سَـــيِّد »، فتصـــير « حَيَّـــان »، فحرّكوا الأولى وأبدلوا الثانية واواً، وإنّما اســـتثقلوا « حَيَّـــان » كمـــا اســـتثقلوا « حَيِيَ »، وإن كان « حَيِيَ » أثقل.

وقال أبوعثمان المازني[7]-رحمه الله-: « حَيَوان » على مالايُستعملُ[8]، لـــيس في الكلام فعلٌ مستعملٌ[9] موضع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقّوا منه فعـــلاً،

---

(١) في الأصل: فيه فعل تنقلب. والمثبت من النّكت ١٢٢٧.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢ وفيه: « وأمّاقولهم...».

(٣) في الأصل: وان لايعلوا يتطرقوا.

(٤) انظر شرح السيرافي ٣٤٨/٦ (خ)، النّكت ١٢٢٧، ١٢٢٨.

(٥) في الأصل: ونحو.

(٦) في الأصل: فلو قلبوا اللام واوا للزمها.

(٧) المنصف ٢٨٤/٢، ٢٨٥ بتصرّف.

(٨) في الأصل: مايستعمل.

(٩) في الأصل: مستقبل.

وعلى ذلك جاء « حَيْوَة »، وهذا كقولهم: فاظ الميِّتُ يفيظ فيظاً [وفوظاً][1]، ولايشتقّون من « فوظ » فعلاً[2].

قال ابن جنّي-رحمه الله-: هذا التّشبيه غير مستقيم؛ لأنّ « فَوْظا وفَيْظاً » لغتان كما ترى، ولايُنكر في كلامهم أن يكون ماعينه ياء وواوٌ يعتقبان عليهم، نحو قولهم: تاه يتيه، وطاح يطيح، وقالوا[3]: هو أَتْوَهُ منه، وأطْوَحُ منه، فهذا ونظيره كثير في كلامهم، وليس في كلامهم ماعينُه ياء ولامه واوٌ فنقيس[4] / هذا[5] عليه. [118أ]

فأمّا قولهم: رجاء بن حَيْوَة[6]، فالواو فيه بدل من الياء، وأصله « حَيَّة »، و[جاز][7] ذلك لأنّه علمٌ، والأعلام قد يجيء فيها مالايجيء في غيرها.

وحمل الخليل « الحَيَوَان » على أنّه من مضاعف الياء وأنّ الواو فيه مبدلةٌ من الياء؛ لأنّه من « الحياة »، وأنّه لم يجئ في كلامهم ماعينه ياء ولامه واو[8].

وقوله: « تقول في مَفْعُلة من رميت: مَرْمُوَة »[9].

هذا إن بنيتها على التّأنيث، وإن بنيتها على التّذكير قلت: مَرْمِيَة. وذلك أنّ الأصل[10] « مَرْمُيَة »، فوقعت الياء بعد ضمّة غير متطرّفة؛ لأجل التّاء، فقلبت واواً استثقالا للياء بعد الضّمّة، كما قالوا: لقضُوَ الرّجلُ، فأبدلوا الياء واواً، وهذا إذا

---

(1) تكملة من المنصف ٢/٢٨٥.

(2) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٨٥، ٢٨٦: « ويقال: فاظ الميت يفيظ فيظا ويفوظ فوظا ».

(3) في الأصل: وقال.

(4) في الأصل: فيقيس.

(5) في المنصف: الحيوان.

(6) انظر الكتاب ٢/٣٨٩.

(7) موضعه مخروم.

(8) انتهى النّقل من المنصف. وانظر المقتضب ١/٣٢٢، الأصول ٣/٣٨٥.

(9) الكتاب ٢/٣٩٤.

(10) في مَرْمُوَة.

اعتددت بالتاء[1]، فأمّا إن بنيت على المذكّر، ولم تعتدّ بالتّاء، بل جعلتها كأنّها خلفت البناء بعد كماله للمذكّر، قلبت الضمّة كسرة؛ لأنّ الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ضمّة قلبت الضمّة كسرة، ثمّ لحقت بعد ذلك التّاء[2].

قوله: « ألاتراهم قالوا: خُطُوات، فلم يقلبوا الواو »[3].

يعني[4]: أنّ الذي يُبينُ أنّ الذي يُبنى على التّأنيث لاتُقلب فيه الواو قراءة[5] النّاس: ﴿خُطُوات﴾[6]؛ لأنّه إنّما عرض التّثقيل[7] في الجمع، ولم تكن الواحدة مثقّلة، وصار ﴿خُطُوات﴾ إذا ضمّت الطّاء منها بمنزلة « غُرُفات » من قوله تعالى: ﴿وهم في الغُرُفات آمنون﴾[8]، والواحدة « غُرْفة »، وكذلك الواحدة « خُطْوَة »، فالتّثقيل عارضٌ في الجمع، ولوقدّرت الطّاء مضمومةً في الواحد للزمك أن تقول إذا بنيتها على التّذكير: خُطِيَة، فتبدل الضمّة كسرة، فتصير الواو ياء؛ لأنّك كنت تقدّر « خُطُو »، فيلزمه مايلزم « أَدْل »، ولكنّك لمّا جئت بعلامة التّأنيث في الجمع، وهو الألف والتّاء، وبنيت الكلمة عليها، صارت الواو حشواً، لاطرفاً، فصحّت كما صحّت في « عُنْفُوان وأرْجُوان »؛ لأنّ الكلمة مبنيّةٌ على الألف والنون، وكذلك « عَرْقُوَة وقَمَحْدُوَة »، لمّا بنيتها على الهاء صارت الواو حشواً، فصحّت.

---

(١) في الأصل: بالياء.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٤.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٩١، ٢٩٢.

(٥) في الأصل: وقرات.

(٦) البقرة: ١٦٨، ٢٠٨، الأنعام: ١٤٢، النّور: ٢١. وقرأها بضمّ الطاء حيث وقع قنبل وحفص وابن عامر والكسائي. انظر الإقناع ٦٠٥.

(٧) في الأصل: اذا عرض التقيل.

(٨) سبأ: ٣٧.

ولذلك قال سيبويه: إنّك إذا سمّيت رجلاً بـ« ذَيْتَ »، ثمّ جمعته قلت: ذَيَات بتخفيف [الياء][1]، فتحذف التّاء، كما تحذف علم التّأنيث؛ لأنّها تجري مجرى علم التّأنيث، كما حذفتها من « بَنات »[2] و لم يلزم من هذا أن يكون الاسم قد بقي على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأنّك بنيته على علم التّأنيث في الجمع، كما بنيت « عَرْقُوَة » على علم التّأنيث في الواحد، فصارت الياء في « ذَيَات » في حشو الكلمة، وصارت التّاء حرف الإعراب، بمنزلة النّون في « عُنْفُوان ». ونظير ذلك قولهم: شاةٌ، ولولا ذلك-أعني: الهاء- لما جاز أن يكون اسمٌ متمكّنٌ على حرفين أحدهما حرف لين.

قوله: « لم يجمعوا (فُعُلا) »[3].

يعني: لم يجمعوا « خُطُوا »؛ لأنّهم كان يلزمهم أن يُغيّروه كما يغيّرون « أَدْلُواً »، فيقولون: أَدْلٍ.

وقوله: « ولا(فُعُلة) جاءت على (فُعُل) »[4].

يعني: ولامؤنّثا بُنِيَ[5] على مذكّر؛ لأنّ المؤنّث المبني على المذكّر يلزمه من الاعتلال مايلزم المذكّر؛ لأنّه لايدخل التأنيث توهّماً إلا بعد سبق الإعلال.

وقوله: « ولكنّهم لم يتكلّموا [إلاّ] بـ(كُلْيات) مخفّفة »[6].

يعني: أنّهم قالوا في « ظلمة »: ظُلْمات، فأسكنوا الصّحيح، ولوحرّكوا لما

---

(١) تكملة من المنصف ٢/٢٩٢.

(٢) انظر الكتاب ٢/٨٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٤. وفي الأصل: و لم.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٤.

(٥) في الأصل: يلي.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٤. ومابين معقوفين تكملة منه.

وجب انقلاب شيء / [فأن][1] يُلزموا نحو « كُلْيات » الإسكان كراهيةَ انقلاب الياء [١١٨ب]
واواً، أجدرُ[2]، وهو الذي أراده بقوله[3]: « فِراراً من أن يصيروا إلى مايستثقلون »[4].

قال ابن جنّي[5]-رحمه الله-: ولكن من قال في « حُجْرة »: حُجَرات، وفي « رُكْبة »: رُكَبات، ففتح عين الفعل هرباً من الضمّة، فقياسه عندي « كُلَيات »؛ لأنّه لاقلب يجب؛ لزوال الضمّة من قبل اللام.

وقوله: « لأنّ الياء مع الكسرة كالواو مع الضمّة »[6].

يريد[7]: أنّ الإسكان أكثر في الياء والواو؛ وإنّما كان أكثر؛ لأنّهم قد قالوا في جمع « سِدْرَة »: سِدْرات، فأسكنوا الدّال، وهربوا من اجتماع كسرتين، ولو لم يسكنوها لما وجب انقلاب شيء، وإذا كان الأمر كذلك فتسكين الدّال من « مِدْيات »، وبعدها ياء، وكلتاهما ثقيلة، أولى. ومن فتح في « سِدَرات » كان فتحه في « مِدَيات »[8] أحسن؛ لزوال الكسرة.

قال أبوعليّ[9]-رحمه الله-: وقولهم: سِدِرات وكِسِرات، واطّراد الكسرتين مع قلّة ذلك في الآحاد، إنّما جاز لأنّ للبناء[10] على التّأنيث نحواً ليس لغيره، فهذا

---

(١) موضعه مخروم.
(٢) انظر المنصف ٢/٢٩٣.
(٣) في الأصل: بقولهم.
(٤) الكتاب ٢/٣٩٤.
(٥) المنصف ٢/٢٩٣.
(٦) الكتاب ٢/٣٩٥.
(٧) انظر المنصف ٢/٢٩٣، ٢٩٤.
(٨) في الأصل: مدرات.
(٩) انظر المنصف ٢/٢٩٤.
(١٠) في الأصل: البناء.

أيضاً ممّا يؤكّدُ[1] باب « رَمُيُوَة، وعَرْقُوَة ».

وقوله: « فإنّ قياسه أن يقول في (جِرْوَة): جِرِيات »[2].

يعني[3]: فتقلب الواو ياء للكسرة قبلها، كما قلبت الياء واواً للضمّة قبلها، وإن كان قلب الواو إلى الياء من باب قلب الأثقل إلى الأخفّ، ولكنّه كأنّه متجنَّبٌ لايقال.

قوله: « وتقول في مثل (كَوَأْلَل) من (رميت): رَوَمْيًا، ومن (غَزوت): غَوَزْوَا- إلى قوله- ولكنّك قلبت الواو ياء إذْ كانت ساكنة »[4].

اعلم أنّ « كَوَأْلَل » وزنه « فوعَلَل »، الواو زائدة وإحدى اللامين، والهمزة أصليّة، فإذا بنينا مثله من « رميت » فأصله أن تقول: رَوَمْيَيٌ، فتحرّكت الياء الثانية وانفتح[5] ماقبلها فتقلب ألفاً، ومن قويت: قَوَوًّا؛ وذلك أنّ عين الفعل منه ولامه واوان؛ لأنّه من « القوّة »، فالواو الأولى واو « فَوَعْلَل » الزّائدة، والواو المشدّدة عين الفعل ولامه، والألف هي بدل من واو لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، فهي اللام المعادة في « كَوألل ».

ويجب على قياس قول الأخفش في « فَوَعْلَ »[6] من « قويت »: قَوَيًّا[7]؛ لاجتماع ثلاث واوات، كما قال في « افْعوعَل » مِن[8] قال: اقْوَيَّل. وسيبويه

---

(١) في الأصل: يذكر.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٥. وفي الأصل: جريات جريا.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٩٤، ٢٩٥.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٦. وفي الأصل: ... غزويا... اذا كانت.

(٥) في الأصل: وينفتح.

(٦) في الأصل: من قول الاخفش في فوعلل.

(٧) انظر الأصول ٣/٣٧٦.

(٨) في الأصل: على من.

-رحمه الله- يقول: اقْوَوَّل[1].

وقوله: « فأَجْرِ أوّلَ (وَعَيْتُ) على أوّل (وَعَدت)، وآخره على آخر (رَمَيت) »[2]

يريد: « وعَيت » « فَعَلت » بفتح العين وفاؤه واو ولامه ياء، و« فعلت » ممّا فاؤه واو تُحذف[3] واوه في المضارع؛ لأنّه على « يفعِل »، ويكون مضارعها كمضارع « رميت »؛ لأنّهم جعلوا مضارع « فعَل » المفتوح العين من نحو « رمى » ممّا لامه ياء على « يفعِل »، فتقول: وعَيت أعي.

وقوله: « وأوّل (وجِيت) على أوّل (وجلت) [وآخره] على آخر (خشيت) »[4].

يريد: فتقول: يَوْجَى، كما تقول: يَوْجَل، وياؤه كياء « خشِيت »؛ لأنّها تنقلب ألفاً في المستقبل إذا قلت: يَخْشَى، ويَوْجَى، فتثبت الواو لمّا لم تقع بين ياء وكسرة.

وقوله: « و(وَأَيتُ) بمنزلة (وعَيتُ) »[5].

يعني: أنّ الهمزة حرفٌ صحيح، والاعتلال في واوه التي هي فاء الفعل، وفي الياء التي هي لام الفعل، بمنزلة « وعيت ».

« كما أنّ (أويتُ) كـ(غوَيتُ وشويتُ) »[6].

---

(١) وهو قول الخليل أيضا. انظر الأصول ٣/٣٧٦، المنصف ٢/٢٤٤، الممتع ٧٤٧، شرح الشافية للرضي ٣/١٩٦.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٦.

(٣) في الأصل: فتحذف.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٦. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٦.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٦. وفي الأصل: كوعيت.

يعني: أنّ الهمزة في « وأيت » بمنزلة حرف صحيح، كغين « غويت » وشين « شَويت ».

[119أ] قوله: / « وتقول في (فَعْلُوَة) من (غزوتُ): غَزْوِيَة، ولاتقول: غَزْوُوَة »[1].

أصل هذه المسألة[2] « غَزْوُوَة »، فغيّرت؛ لأنّك لو لم تقلب اجتمع في الطّرف واوان في إحداهما ضمّة، فصار هذا كاجتماع ثلاث واوات. وكأنّ أبا الحسن الأخفش من هذا الموضع ونحوه انتزع قوله إذ يقول في مثل « افْعَوْعَل » من « القول »: اقْوَيّل[3]، ولاتجتمع ثلاث واوات، كما لم يجمع الخليل في « غَزْوُوَة » بين واوين وضمّة. وقد احتجّ بهذا القول أبوبكر لأبي الحسن، وحسّن مذهبه، واعتمد عليه في « اقْوَيَّلَ »[4].

ويجوز بعدُ لمحتجٍّ أن ينتصر للخليل فيقول: إنّ الواو قد تثبت في الفعل في الموضع الذي لاتثبت في مثله في الأسماء؛ ألاترى إلى صحّتها في نحو « يغزُو ويدعو »، وليس في الأسماء اسمٌ في آخره واو قبلها ضمّة؟ فتنقلب الواو في « غَزْوُوَة » لأنّها اسم، وأقرّها في « اقْوَوَّلَ » لأنّه فعل.

فإنّما وجب القلب في التّذكير والتّأنيث جميعاً؛ لأنّ اجتماع واوين وضمّةٍ مكروهٌ وسطاً، كما أنّ ذلك مكروهٌ طرفاً.

ويقوّي قول[5] الخليل أيضاً، أنّ بعد الواوات في « اقْوَوَّلَ » حرفاً أصليّاً وهو

---

(1) الكتاب ٢/٣٩٦.

(2) انظر المنصف ٢/٢٩٠، ٢٩١.

(3) تقرأ في الأصل: القويل.

(4) انظر الأصول ٣/٣١٣، ٣١٤. وقد سبق قبل قليل مذهب سيبويه والأخفش.

(5) في الأصل: ويقوي في قول.

اللام، ولوقلت: غَزْوُوَة، لم يقع بعد الواوين حرفٌ أصليّ، فضعفت الواو، فقلبت!

قال المؤلّف: ذكر المازني هذا الذي ذكر سيبويه-رحمه الله- وبيّن مراده منه، ولم يبيّنه سيبويه، لكنّه اتّكل على فهم القارئ عنه، فقال أبوعثمان[1]: اعلم أنّ ماكانت فاؤه واواً ولامه ياءً، فإنّ أوّله يجري على أوّل « وعدت »، وآخره على آخر « رميت »، وذلك نحو « وأيت ووعيت »، ثمّ مثّل فقال: وذلك قولك: هو يَئي ويَعِي، ولم يَأِ، ولم يَعِ، فإذا أمرت قلت: إِهْ، كما تقول: عِه، وإذا وصلت قلت: إِ يافتى، كما تقول: عِ، وللمرأة: إِيْ، كما تقول: عِيْ، وللجماعة: أُوْا، كما تقول: عُوا، وللنّساء: إِيْنَ، كما تقول: عِيْنَ.

قال الشَّيخُ[2]-رحمه الله-: استجازوا إعلال الفاء واللام جميعاً لتباعد إحداهما عن الأخرى، وامتنعوا من إعلال العين واللام جميعاً لتجاورهما.

قال أبوعليّ: وهذا كما احتمل الاسمُ الألف واللام في أوّله والنّون في آخره؛ لأنّه اعتدل بينهما[3] في قولك: الزّيدان، والعُمران، ولم يحتمل النّون مع الإضافة لأنّهما زائدتان من وجهٍ واحد، فتوالى الاعتدال[4]، ومن هنا حذفت النّون مع الإضافة في نحو « غلامازيدٍ »، ولم يقولوا: غلامان زيدٍ، وقالوا: الغلامان؛ لتباعد إحدى الزّيادتين من الأخرى.

قول المازني: تقول للمرأة: إِيْ، هذه الياء هي الضّمير والتّأنيث، وأصله

---

(١) المنصف ٢٣٨/٢.

(٢) الكلام الآتي مع قول أبي عليّ الفارسي في المنصف ٢٣٨/٢، ٢٣٩ بتصرّف، فلعلّ المراد بالشيخ ابن جنّي، ولم تستخدم هذه اللفظة في الدلالة عليه فيما مرّ، وإنما تستخدم في الدلالة على أبي علي الشلوبين، وربما كان الشلوبين نفسه هو الناقل من المنصف، وربما كان شخصا آخر.

(٣) في الأصل: بهما.

(٤) في الأصل: الاعتلال.

« اوْئِيِيْ »، بمترلة « اضربي » من الصحيح، فطرأ عليه ماطرأ من حذف الواو الـتي[1] هي فاء، كما حذفت من « عِدِي »، وأصله « اوْعِدِيْ »، فلمّا حذفت الواو تحـرّك أوّل الفعل، فاستُغني عن ألف الوصل، فصار « إِيِيْ »، بمترلة « عِـدِيْ »، فاسـتثقلوا الكسرة على الياء الأولى التي هي لام الفعل فأسكنوها وحذفوها لسكونها وسـكون الياء التي هي الضّمير وعلامة التّأنيث.

وقوله للجماعة: أُوا، وأصله « اوْئيوا »، بمترلة « اضربوا »، ثمّ حذفت الـواو، وتحرّك أوّل الفعل فاستُغني عن ألف الوصل، فصار « إِيُـوا »، بمترلـة « عِـدوا »، فاستُثقلت / الضمّة على الياء، فنقلت إلى الهمزة وحذفت الياء التي هي لام الفعـل؛ لسكونها وسكون واو الجمع بعدها. [١١٩ب]

وأمّا الياء في قولك لجماعة النّساء: إِيْـنَ، فهـي لام الفعـل، بمترلـة دال « عِدْنَ »، والنّون بعدها علامة الإضمار والجمع والتّأنيـث، بمترلـة « اضـربن »، وأصله « اوْئِينَ »، ثمّ حذفت الواو وتحرّك أوّل الفعل فاستُغني عن ألف الوصل.

قال أبوعثمان[2]: وأجْرِ[3] أوّل « أويت » كـأوّل « شـويت »، [وعينـه][4] ولامه كعينه ولامه، تقول[5]: إذا أمرت منه: إِيْوِ، كما تقـول: اِشْـوِ، وللاثـنين: إِيْوِيا، كما تقول: اِشْوِيا، وللجمع: إِيْوُوا، كما تقول: اِشْوُوا، وللنّسـاء: إِيْـوِينَ، كما تقول: اِشْوِينَ.

قال ابن جنّي[6]–رحمه الله–: أصل « إِيْوُوا » « ايْوِيُوا »، بوزن « اضـربوا »؛

---

(١) « التي » مكرر في الأصل.

(٢) المنصف ٢/٢٣٩.

(٣) في الأصل: اواخر.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) في الأصل: يقول.

(٦) المنصف ٢/٢٤٠ بتصرّف.

لأنّ « أوى[1] يأوي » في المثال كـ« ضرب يضرب »، فقلبت الهمزة التي هي فـاء الفعل ياء؛ لانكسار الأولى، ولسكونها هي، واستثقلت الضمّة على الياء، فنقلت إلى الواو قبلها ثمّ سقطت الياء لالتقاء الساكنين.

قلت[2]: وهذا من هجوم الحركات على الحركات، فيكون الحكم للطّارئ[3]، وقد ترجم على ذلك في كتاب الخصائص فانظره هناك[4].

فأمّا[5] الياء التي قبل النّون في « إِيْوِينَ » فلام الفعل بمنزلة يـاء[6] « ارْمِـين »، وبمنزلة باء « اضربن »[7]، والنّون علامة الجمع والضّمير في المؤنّث. ولـيس فيـه إلاّ قلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ماقبلها، ولهذا صحّت الـواو في « إيـوين »، وفي « إيويا » وقبلها ياء ساكنة، ولم تصح في « سيّد وميّت »، من حيث أنّ هذه اليـاء[8] ليست لازمة، وإنّما هي بدلٌ من همزة أوى، أبدلت لوقوع همزة الوصـل قبلـها، فهي غير لازمة؛ ألاترى أنّه متى[9] زالت همزة الوصل صحّت الهمزة؟ وذلك قـولهم: قُمْ فَأْوِ، وكذلك: اذهب وأْوِ، فلمّا كانت الياء غير لازمـة جـرت مجـرى يـاء « دِيوان » التي هي بدلٌ من الواو التي كانت مدغمةً، فإذا كانوا صحّحوا الـواو في « ديوان » مع أنّه اسمٌ متقارّ[10] على حالة واحدة، فهـم بتصـحيح الـواو مـن

---

(١) في الأصل: اويوا بوزن اضربوا لان اومن.

(٢) أي: المؤلف.

(٣) في الأصل: الطاري.

(٤) انظر الخصائص ٣/٦٢-٦٥.

(٥) عودة إلى المنصف ٢/٢٤٠.

(٦) في الأصل: تاء.

(٧) في الأصل: يااخرين.

(٨) في الأصل: التاء.

(٩) في الأصل: مات.

(١٠) أي: مستقرّ.

« إِيْوِ »[1]؛ لأنّ الفعل لايستقرّ على حالة واحدة[2]، أولى.

---

(١) في الأصل: ايوين.

(٢) في الأصل: واحد.

هذا باب تكسير بعض
ماذكرنا على بناء الجمع. التّرجمة.

قوله: « لأنّها بمترلة غير المعتلّ »[1].

يعني: أنّ الياءين قويتا بالإدغام.

وقوله: « ولاتغيّر الألف في الجمع الذي يليها »[2].

أي: لاتقلب الألفُ الياءَ التي تليها همزة.

وقوله: « لأنّ بعدها حرفاً لازماً »[3].

أي: غير متغيّر، وقد قوي بالإدغام، وصارت الياء بمترلة الدّالين من « معدّ ».

وقوله: « ويجري الآخر على الأصل؛ لأنّ ماقبله ساكنٌ، وليس بألف »[4].

يريد: أنّ فيه سببين يمنعانه[5] وهما: أنّ الحرفين قد قويا بالإدغام فصارا[6] بمترلة الدّالين من « معدّ »، ولمّا لم تقلب الألفُ الأولَ[7] لقوّته بالثّاني لم يعتلّ الثاني لقوّته بالأوّل. وأيضاً فإنّ اعتلال الثّاني إنّما يكون إذا كانت قبله حركةٌ هي فتحة بمترلة « رحَي »- في الأصل- وإذا كان قبله ساكنٌ هو ألف كـ« رِداي »،

---

(١) الكتاب ٣٩٧/٢. وفي الأصل: لانهما.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٥) هذه أقرب قراءة للكلمة.

(٦) في الأصل: فصار.

(٧) في الأصل: الاولى. قال سيبويه ٣٩٧/٢: « فإذا جمعت فعلّ نحو رميّ وهبيّ، قلت: هبايٌّ ورمايٌّ؛ لأنها بمترلة غير المعتلّ نحو معدّ وجُبُنّ، ولاتغيّر الألفُ في الجمع الذي يليها؛ لأنّ بعدها حرفا لازما، ويجري الآخرُ على الأصل ».

وهذه الأولى ليست كذلك. هذا قول بعض النّحويين(1).

وعندي أنّ هذين السّببين واحدٌ؛ لأنّ كونَ أحدهما مدغمٌ في الآخر هو معنى الذي قبله ساكن؛ لأنّ المدغم هكذا يكون / أبداً. [120أ]

وقوله: « ليس بحرف الإعراب »(2).

يريد: ليس بمترلة « كساء ورداء »؛ لأنّ أصلها « رداي، وكساو ».

وقوله: « لأنّ ماقبلها مكسور »(3).

يعني: اعتلّت اعتلال « قاضٍ وغازٍ ».

قوله: « كما همزوا في (راية وآية) »(4).

قلت: النّسب إلى مافي آخره ياء قبلها ألف على حسب انقسام هذا الجنس إلى نوعين منه:

قسم يلزمُ الياءَ فيه إذا سقطت الهاء التي بعدها أن تنقلب همزة؛ لأنّها بعد ألف زائدة، ولولا الهاء لما صحّت، وذلك نحو « صَلاية، ودِرْحاية، وسِقاية »، فهذا تنقلب الياء فيه همزة، ثمّ تدخل ياء النّسبة؛ لأنّ النّسب تحذف له تاء التّأنيث، فتصير الياء همزة لتطرّفها، ويصير كـ« رداء وكساء »، ويجوز قلب الهمزة واواً، فتقول: صلاوي.

ومنه قسم تقع الياء فيه طرفاً بَعد ألف، ولاتقلب همزة كقولك: راي، في جمع « راية »، وثاي، في جمع « ثاية »، فهذا الضّرب فيه ثلاثة أوجه: الهمز

---

(1) انظر الكتاب ٣٩٧/٢، شرحه للسيرافي ٣٧٥/٦-٣٧٧ (خ)، التعليقة ١٣٦/٥، ١٣٧.

(2) الكتاب ٣٩٧/٢.

(3) الكتاب ٣٩٧/٢.

(4) الكتاب ٣٩٧/٢.

كقولك: رائيٌّ، وإن شئت قلبت الهمزة واواً، وإن شئت تركت [الياء][1] على حالها. فأمّا من همز فلأنّ الياء وقعت بعد ألف زائدة، وكان حقّها أن تهمز قبل النّسبة، وتُعلّ، ولكنّهم صحّحوها وهي شاذّة، فلمّا نُسب إليها، وزيدت ياء النّسبة، ولزمت الكسرةُ الياء الأصليّة، ردّوها إلى مايوجبُ القياس من الهمز.

قوله: « ومن قال: أُمَيِّيّ »[2].

يعني: من لايُبالي في « أُمَيِّيّ » باجتماع أربع ياءات؛ لأنّ كلّ واحدة منهما قد سكن ماقبلها، فجرت لذلك مجرى الصّحيح، و« آيِيّ » مشبّه بهذا؛ لاجتماع ثلاث ياءات، والألف مشبّهةٌ بالياء، فكأنّه اجتمع فيه أربع ياءات.

قوله: « ولوقال إنسانٌ: أحذف في جميع هذا »[3] إلى آخر الفصل.

يعني[4]: لوقال إنسانٌ: إنّه تحذف إحدى الياءات في « رَمَايِيّ، ورايِيّ »، فيقول: رَمايّ، لكان يجب عليه أن يلزم الحذف أبداً، ولايكون بمترلة « أثافٍ، ومَعَاطٍ »؛ لأنّ الذي يقول: أثافٍ، ومَعاطٍ، فيخفف، قد يقول: أثافيّ، ومَعاطيّ، فيشدد، والذي يحذف « رَمايّ »، فيخفف، لايجوز له التّشديد؛ وذلك أنّ « أثاف، ومَعاط »، كان قد يجوز له فيه الحذفُ والإثبات؛ لاجتماع الياءين، فلمّا كان « رَمايِيّ » فيه ثلاث ياءات، وهي أثقل من « أثافيّ »، ألزموا الأثقل التّخفيف، كما أنّه لمّا جاء القلب في « مَدَارٍ » للتخفيف، فقالوا: مدَارَى، كان ذلك لازماً في « مَطايا ».

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) انظر شرح السيرافي ٣٧٩/٦، ٣٨٠ (خ)، النّكت ١٢٣٠.

وقوله: « و لم يكونوا ليغيّروها »[1].

يعني: أنّهم يقلبون الهمزة، ويقلبون منها إلى الواو، فإذا وجدوا الواو لم يدغموها، و لم يغيّروها، ونظير هذا أنّهم يقولون في « رداء »: رداي، فإذا نسبوا إلى « شقاوة » قالوا: شقاويّ، ليس إلاّ؛ لأنّهم قد علموا أنّهم إذا قلبوا الواو همزة كما في « كساء »، فإنّهم يرجعون بها إلى الواو، فإذا رجعو إلى الواو لم يعدلوا عنها.

رأى الأمر يُفضي إلى آخرٍ فصيَّر آخره أوَّلا[2]

قوله: « مَعايا ومَدارى ومَكاكيُّ »[3].

يعني[4]: أنّ من غيّر الياء الأولى في « رمابِيُّ »، فجعلها همزة، أوواواً[5]، و لم يحذفها، فقد حمله على أشياء من كلام العرب تُغَيَّرُ و لم يلحقها حذفٌ، فمن ذلك: معايا، جمعُ « مُعْيِ »، وكان الوجه أن يقال: مَعَايٍ، فقلبوا الياء ألفاً، و لم يحذفوها، وكذلك « مَدارَى » أصلها « مَدارٍ »، و« مكاكيُّ » كان أصلها « مَكاكيك »؛ لأنّه جمع « مَكُّوك »، ولكنّهم استثقلوا / ثلاث كافات، فقلبوا الأخيرة ياء. [١٢٠ب]

وقوله: « وهم قد يدعون الهمزة إليها في مثل (غَزاوِيّ) »[6].

في مثل الأوّل: هو « فعاليل » من « غزوتُ »، ولاينصرف، والثّاني: هو

---

(١) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٢) في الأصل: إلى اخره. والبيت لمحمود الوراق. انظر الخصائص ٢٠٩/١، ٣١/٢، ١٧٠، سرّ صناعة الإعراب ١٨٨/١، المحتسب ١٨٨/١، طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٧، نتائج الفكر ٩٨، شرح المفصّل لابن يعيش ١٢٠/٥، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٧٠.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) انظر شرح السّيرافي ٣٨١/٦، ٣٨٢ (خ)، النّكت ١٢٣٠. وانظر الكتاب ٣٩١/٢، ٣٩٢.

(٥) في الأصل: وواوا.

(٦) الكتاب ٣٩٧/٢. وفي الأصل: وقولهم وهم يزغمون.

المنسوب إلى « فَعَّال »[1] إذا بنيته من « غزوْت »، فتقول: غـزّاء، فتنسـب[2] إليـه « غزّابِيّ، وغزّاويّ »، فلمّا تركت الهمزة هنا، وعدلت إلى الواو، لم يكن[3] لـك في « فعاليل » أن تعدل عن الواو لمّا وجدتها.

قوله: « والياءات قد تكرهن إذا ضوعفن واجتمعن »[4].

فتفرّ إلى الواو، نحو « رَحويّ »، فتدخل الواو على الياءين، وإن كانت اليـاء أخفّ منها؛ كراهيةً لاجتماعها، فأرادوا أن يُخالفوا لفظها إلى الواو؛ إذ كانـت[5] أختها.

(١) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٣.

(٢) في الأصل: فنسب.

(٣) في الأصل: و لم يكن.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢ وفيه: « فالياءات قد يكرهن ».

(٥) في الأصل: اذاكانت.

هذا باب التّضعيف

الذي قاله في صدر الباب صحيح، والإنسان يجدُ ذلك في نفسه، فإذا نطقت بـ« ضربَ »، وجدته ضرورة أخفّ من « ردد »، ولهذا شبّه الخليل هذا بمشي المقيّد؛ لأنّ النّاطق بالحرف، ثم يعود لسانه إلى ذلك الموضع بعينه، ويعمل فيه بنَصَبٍ، كما أنّ المقيّد كأنّه تقع قدمه في الموضع الذي نقلها منه، ولهذا يقال: أثقل من كلام معاد.

قوله: « ولم يجئ (فَعَلَّلٌ) »[1].

قال الأعلم[2]: « زعم بعض النّحويين أنّ ذكرَ سيبويه-رحمه الله- لهذا لامعنى له، وإنّما أنكروا ذلك؛ لأنّ (فَعَلَّلا) في الكلام نحو (سَفَرْجَل)، [و(فِعْلَلٌّ) نحو (جِرْدَحْل)][3]، و(فُعَلِّلٌ) نحو (قُذَعْمِل). وقد غلطوا، وذهب عليهم ما قصد، وإنّما أراد به: لم يجئ (فَعَلَّلٌ)، ولاماته الثّلاث من جنس واحد مثل (فَعَلَّل)؛ ألاترى أنّه قال عُقَيْبَ ذلك: (ولم يبنوهنّ على على فُعَالِل؛ كراهيةَ التّضعيف) يعني: لم يأت على (فُعالِل)، واللامان من جنس واحد، وقد يجيء عليه واللامان مُختلفان، كقولهم: عُذافِر، وحمارس، وعلى (فَعَلَّل) واللامات مختلفة ».

قلت: قوله: وزعم بعض النّحويين أنّ ذكر[4] سيبويه لهذا لا معنى له، غير جيّد؛ لأنّه لو زعم ذلك نحويٌّ لنسب إلى سيبويه: أنّ[5] ذلك لا يوجدُ في الكلام،

---

(١) الكتاب ٣٩٨/٢ وبعده: « ولافَعِلّلٌ، ولافَعُلّلٌ ». والمراد التّمثيل بهذا النّوع من الأوزان، لاهذه الأوزان بعينها.

(٢) النّكت ١٢٣١.

(٣) تكملة من النكت ١٢٣١. وانظر شرح السيرافي ٣٨٥/٦، ٣٨٦ (خ).

(٤) في الأصل: ان انكر.

(٥) في الأصل: لنسب الى سيبويه الى ان.

وهو الذي علّمنا الأوزان، فلايَظُنُّ نحويٌّ شمَّ للنّحو رائحةً أنّ سيبويه أراد ذلك، فكيف يقول: لامعنى له، غاية أن يقول: لاأفهم مراده من هذا الكلام؛ فإنّي لأعجب من الأعلم من إيراده هذا على أنّه مشكل، وأنّ بعض النّحويين يزعمون ماذكر[1].

ويعني بالتّدارك[2]: التّوالي.

ومعنى: « في موضع واحد »: في موضع مخرجٍ واحد[3].

وأراد بالمُهْلة[4]: أن يكون بينهما حرفٌ آخر، كقولهم: قَلْقَل، وصَلْصَل، وقد فَصل بين القافين والصّادين اللامُ، فسهَّلَ لفظُ اللام النّطقَ بالقافين والصّادين، فآثروا الإدغام لذلك.

وزعم بعض النّحويين أنّ المُهْلة إنّما هي الزّمان، وبنى عليه أنّ زمان اللفظ بـ« ضربّ » أطول من زمان اللفظ بـ« ضرْبَب »[5]. وهذا بعيد، ولاتكاد تبين هذه[6] الدّعوى.

وقوله: « وإن أسكنت اللام، فإنّ أهل الحجاز يُجرونه على الأصل؛ لأنّه لايسكن حرفان »[7].

---

(١) سبق التنبيه أنه ليس للأعلم من ذلك شيء، إنما هو للسيرافي.

(٢) هذا وما بعده من قوله ٢/٣٩٨: « فلمّا صار ذلك تعباً عليهم أن يدّاركوا في موضعٍ واحد، ولاتكون مُهْلةٌ ».

(٣) انظر شرح السيرافي ٦/٣٨٧ (خ)، النّكت ١٢٣١.

(٤) انظر نص سيبويه الذي نقلته في الحاشية قبل السابقة.

(٥) يعني: واستنتج منه أنّ زمان ضربّ أطول من زمان ضربب. وهذا القول يبدو أنّه لأحد شراح الكتاب، لارتباطه بلفظ سيبويه، و لم أقف عليه في شروح الكتاب، ولافي غيرها، ممّا بين يديّ.

(٦) في الأصل: هذا.

(٧) الكتاب ٢/٣٩٨. وانظر ٢/١٥٨ أيضا، التبصرة والتذكرة ٧٣٨، المساعد ٤/٢٥٩.

يريد[1]: أنّك إذا قلت: أُرْدُدْ، ولاتَرْدُدْ، ممّا لاتصل إليه الحركة في حال، فأهل الحجاز لايُدغمون؛ لأنّ الإدغام يؤدّي إلى التقاء السّاكنين؛ لأنّك لاتُدغم الأوّل في الثّاني حتّى تسكّنه؛ لئلاّ تكون الحركةُ / فاصلة بين المثلين، والثّاني ساكنٌ، [١٢١أ] فيجتمع ساكنان، فلمّا كان الإدغام يؤدّي إلى ذلك رفضوه، وذلك نحو « إن تَرْدُدْ أَرْدُدْ، ولاتُضارَرْ[2]، واشْدُدْ ».

فإن قيل: فهلاّ حرّكوا الثّاني من السّاكنين إذا التقيا، ثمّ أدغموا الأوّل فيه؟

فالجواب أنّ حركة التقاء الساكنين عارضة لايُعتدّ بها، كما لم يُعتدَّ بها في ردّ المحذوف إذا قلت: ﴿قُمِ اللَّيلَ﴾[3].

وأمّا بنوتميم فيدغمون، ويُسكّنون الأوّل، ويُحرّكونِ الآخر، ويعتدّون بالعارض[4]؛ لأنّ العرب قد تعتدّ بالعارض في بعض الأحوال.

فأمّا أهل الحجاز فيجرونه[5] على الأصل؛ لأنّه لايسكن حرفان[6]، وأيضا فإنّه حمل ماسكونه جزم على المعرب بالحركة؛ لأنّه معرب مثله، فكما أنّ المعرب[7] بالحركة يُدغم نحو « يشدُّ، ويفِرُّ »، فكذلك المعرب بالسكون، وحمل ماسكونه بناء على ماسكونه جزم؛ لأنّه يُشبهه[8]؛ ألاترى أنّ العرب قد تحذف له آخر الفعل

---

(١) انظر المسألة في الممتع ٦٥٦ فما بعده بألفاظ قريبة في بعض المواضع.

(٢) في الأصل: ولاتضار.

(٣) المزّمل: ٢. ويريد: ردّ الواو المحذوفة من ﴿قم﴾ وإن كانت الميم قد تحرّكت؛ لأنّ الحركة عارضة. انظر الممتع ٦٥٧.

(٤) انظر الكتاب ١٥٨/٢، ٣٩٨، التبصرة والتذكرة ٧٣٨، المساعد ٢٥٩/٤.

(٥) في الأصل: يجرونه.

(٦) هذا النّص: فأمّا أهل الحجاز فيجرونه إلى هنا، ليس في الممتع ٦٥٧، والكلام بدونه متناقضٌ، وقد قال محقق الممتع في الحاشية: « ألحق أبوحيّان بحاشية ف نصّا اخترم أكثره ».

(٧) في الأصل: العرب.

(٨) في الأصل: تشبيه.

في المعتلّ كما للجزم؛ ولأنّه أيضاً قد تُحَرِّكُ لالتقاء السّاكنين فتقول: أُرْدُدِ القومَ، فصار بذلك يشبهُ المعربَ لتعاقب الحركة والسّكون على آخره، كما أنّ المعرب كذلك، فلمّا أشبه المعربَ حُمِل عليه في الإدغام.

وقوله: « فإن قيل: مابالهم قالوا في (فَعَّلَ): رَدَّدَ، فأجروه على الأصل؟»[1].

كأنّه يقول: إن قيل لك: [مابالهم][2] أدغموا هنا في العين؟ وهلاّ أدغموا في اللاّم، فقالوا: ردَدَّ، كما قالوا: استردّ؟

فأجاب عن هذا بأمرين:

أحدهما: أنّهم لوفعلوا ذلك صاروا إلى ذلك [الاستثقال][3] بعينه؛ ألاترى أنّ في الحالين ثلاثَ دالاتٍ، اثنتان منهما قد أدغمت إحداهما في الأخرى.

والآخر: أنّ العينين إذا لم يكن بينهما فاصلٌ، فإنّ الأولى أبدا مدغمٌة[4]، ولاتكون أبداً متحرّكة وبعدها العين، فلهذا لم يكن فيه إلاّ « ردَّدَ »؛ إجراءً له على القانون المستمرّ.

وقال الأعلم[5]: « يعني أنّ (رَدَّدْتُ) الذي لايُغيّر منه شيء، لايُشبه (أَفْعَلَ)؛ وذلك أنّ (أَفعَلَ) إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد ألقيت حركة العين في الفاء[6]، وذلك قولك: أحلَّ وأقرَّ، وأصله (أحللَ وأقررَ)، فألقيت حركة العين على الفاء. وكذلك (استفعل): استعدَّ، وأصله (استعدد)، فألقيت حركة الدّال على

---

(١) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٢) تكملة من كلام سيبويه السابق.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام، أخذتها من آخر شرحه لهذه المسألة.

(٤) في الأصل: الاول مدغم.

(٥) النّكت ١٢٣٢. وانظر شرح السيرافي ٣٨٩/٦ (خ).

(٦) كذا في الأصل، والنّكت ١٢٣٢، وقد غيّره محقق النّكت إلى: « على الفاء ».

العين، و لم يُفعل ذلك بـ(فَعَّلَ) الذي هو (ردَّدَ) ونحوه؛ لأنّ العينين إذا اجتمعتا[1]، لاتُحرّك الأولى[2] منهما أبداً، وفاء الفعل قد تتحرّك إذا كان بعدها عين كقولك: يقومُ، وما أشبهه ».

غيره: قوله: « فأجروه على الأصل ».

أي: لِمَ قالوا: ردَّدَ، وهو « فعَّلَ »[3] فأجروه على الأصل و لم يُغيّروه، هلاّ غيّروه فقالوا: رَدَدَّ، كما قالوا: استردّ؟ فلِمَ أخرجوه عن الأصل، و لم يُغيّروه؟ هذا هو، كبقيّة الاعتراض.

فقال: إنّما فعلوا ذلك لأنّهم لو أسكنوا العين الأخيرة لصاروا إلى ذلك الاستثقال بعينه.

قوله: « واعلم أنّ كلّ شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف »[4].

يريد: أنّ المضاعف من الأسماء إذا جاوز الثلاثة فإنّه يكون أبداً مدغماً على كلّ حال.

ويريد بقوله: « إنْ كان يكون ذلك اللفظ »[5] أي: إن يمكن أن يصاغ منه فعْلٌ نحو « رَدٌّ »؛ لأنّك تقول: رَدَدْتُ[6]. ويريد / بقوله: « أو كان على مثال الفعل » نحو « أردّ من كذا ». فهذا كلّه يُدغم. ونحو « مستردِّ ومستَرَدّ » يدغم وإن [١٢١ب]

---

(١) في الأصل: العين اذا اجتمعا.

(٢) في الأصل: الاول.

(٣) في الأصل: فعيل.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٨.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٨ وبعده: « فعلا ».

(٦) في الأصل: نحو مرد لانك تقول مرتدف. وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله، فاللفظان به متحدان في الشكل مختلفان في الوزن، والأوّل مصدر يصاغ منه الفعل. ولايمكن أن يريد اسما مشتقا؛ لأنّ المؤلف سيمثل به بعد قليل لقسم آخر.

كان على غير هذين.

وقال الأعلم[1]: « قوله: (إن كان يكون ذلك اللفظ فعلا) يعني: أجلّ وألدّ، تقول: هذا أجلّ من هذا، فتدغم، ولفظ (أجلّ) يكون فعلا، كقولك: أجلَّ زيدٌ عمراً. وقوله: (أوكان على مثال الفعل) يعني: ماكان من المصادر التي في أوائلها الميمات، حركاتها كحركات حروف المضارعة، نحو (مَرَدّ ومَفَرّ ومُستعدّ)؛ لأنّها بمنزلة (تفرّ وتستعدّ)، إلاّ أنّ أوّل الاسم ميم، وأوّل الفعل غير ميم. وقوله: (أوعلى غير واحد من هذين) يعني: ماكان على [غير][2] لفظ الفعل كـ(ألدّ وأجلّ)، وعلى غير مثاله كـ(مَرَدّ)، وهو نحو (مُدُقّ) وما أشبهه ». فأدغموا لمجاورة الأبنية الخفيفة، وهي الثلاثيّة.

وزعم أنّ الساكن إن كان ألفاً فانّها تثبت ولاتحرّك[3]، بأن يُحتملُ اجتماع هذين الساكنين؛ لأنّ الألف مدّة[4].

ونقصه من هذا الفصل كون السّاكن ياء أو واواً، نحو « تُمُودَّ الثوبُ »[5]. فهذا أيضا يحتمل[6] إن كان المدغم أصله الحركة، فإن لم يكن أصله الحركة لم يُحتمل ذلك، وحُذف نحو « لتضربُنَّ، ولتضربِنَّ »، إلاّ أنّ العذر له كونُ هذه الواو أصلها الألف وهي مغيّرة من فعل الفاعل.

قوله: « ولايكون اعتلالٌ إذا فُصل »[7].

---

(١) النّكت ١٢٣٢، ١٢٣٣. وانظر شرح السيرافي ٣٩٢/٦ (خ)، التعليقة ١٤٢/٥.

(٢) تكملة من النّكت ١٢٣٣.

(٣) في الأصل: الفا فا ولاتحرك. وبما أثبتّه يستقيم الكلام، إن شاء الله.

(٤) مثّل له سيبويه برادّ ومادّ والجادّة. انظر الكتاب ٣٩٨/٢.

(٥) ذكر سيبويه هذا في ٤٠٧/٢.

(٦) في الأصل: يحمل.

(٧) الكتاب ٣٩٩/٢.

قلت: هذا -والله اعلم- أراد بالمُهلة التي تقدّم ذكرها[١]، وإن لم تكن المهلة حقيقة هنا؛ لكن يمكن أن يُتجوَّز هنا بمسمّى مهلة؛ لأنّها تقوم مقام المهلة.

قوله: « فأمّا ماجاء على ثلاثة أحرف »[٢].

قلت: القانون الذي يضبط هذا، أن تقول: إذا كان المضاعف ثلاثيّا، فإمّا أن تكون عينه ساكنة، أو متحرّكة، فإن كانت ساكنة فالإدغام من غير شرط، نحو « ردّ »؛ لأنه لافاصل من حركة بين الحرفين، وإن كان متحرّك العين، فإمّا أن يكون على مثال الفعل، أو لايكون، فإن كان على غيرمثال الفعل لم يُدغم أصلاً، نحو « سُرُر، ومُدُد، وسُنُن »[٣] ؛ لأنّ الأسماء بابها ألاّ تعتلّ لخفّتها، وأخفّها ماكان على ثلاثة أحرف؛ لأنّه أقلّ الأصول عدداً، فإن كان على مثال الفعل أُدغم، إلاّ أن يكون على « فَعَلَ » فإنّه لايُدغم لخفّة البناء نحو[٤] « طَلَلٍ، وشَرَر »[٥].

وقوله: « فإن كان يكون فعلاً »[٦].

أي: لوكان الذي يكون ثلاثيّاً على مثال الفعل فهو بمنزلة الفعل.

ذلك « صَبّ »[٧].

يعني: أنّ الفاعل من « فعُل » إنّما هو « فَعِل »، نحو « بَطِر، وأَشِر ».

واستدلّ الخليلُ-رحمه الله- على أنّ « طَبّا » « فَعِل » بقولهم فيه « فَعِيل »،

---

(١) انظر ما سبق ٧٩٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٣) تقرأ في الأصل: غنن. انظر الكتاب ٢/٣٩٩.

(٤) في الأصل: على.

(٥) في الأصل: وسرر.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٧) في الكتاب ٢/٣٩٩: « وذلك قولك في فَعِلٍ: صَبٌّ ».

نحو « طَبيب »، و« فَعِيل » يترادف مع « فَعِل » كـ« قَرِح وقَريح[1]، ومَذِل ومَذيل ».

ثمّ استدلّ على أنّ « فَعِلا » مدغمٌ بدليل آخر، وهو « أنّك لم تجد في الكلام [مثل] (طَبِبٍ) على أصله »[2].

فوجه الدّليل من هذا: أنّك لاتخلو من أن تدّعي أنّ العرب لم تَبْنِ من المضاعف « فَعِلا »، أو تقول: إنّه قد بُني منه، فأَنْ لم تَبْنِ منه « فَعِل » بعيدٌ جدّا؛ إذ لافرق بين المضاعف وغيره، فلهذا يلزم أن يكون « فَعِل » منه مدغماً.

قوله: « وكذلك (رجلٌ خَافٌ) »[3].

أي: أنّه دليل على وجود « فَعِل » في المضاعف؛ لأنّه لافرق بين المعتلّ والصّحيح، فإذا وجد في المعتلّ انبغى أن يوجد في المضاعف، وقد قالوا[4] في مثل « خافٍ » بالأصل، نحو « وَرِعٍ، وحَوِلٍ ».

وكذلك « فَعُل » أيضا يُدغم، والدّليل / على ذلك أنّه لم يجئ مظهرا في موضع من كلامهم؛ لايُحفظ فيه[5] مثلُ « رَدُدٍ ». ولايخلو أن تقول: إنّ « فَعُلاً » لم يأتِ في المضاعف، أوتقول: إنّه أتى إلاّ أنه لزم الإدغام، والثّاني هو المطلوب، والأوّل بعيد؛ لأنّ المعتلّ والمضاعف الغالبُ فيهما أن يجيء[6] من الأوزان فيهما مايجيء في الصّحيح. وإنّما أدغم « فعِلٌ وفعُلٌ » لشبهه بالفعل في البناء، مع ثقل البناء، فيكون لفظ « فعِلٍ وفعُلٍ » من المضاعف واحداً لأجل لزوم الإدغام، كما [١٢٢أ]

---

(١) في الأصل: وفرح وفريح. انظر الكتاب ٣٩٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٩٩/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) في الأصل: قال.

(٥) أي: في كلامهم.

(٦) في الأصل: يخفى. وكذا في الموضع التّالي.

احتمل « ديك وفيل »[1] أن يكون « فِعْلا وفُعْلا » .

وحكى ابن عصفور عن أبي الحسن بن كيسان أنّ ماكان على وزن « فَعِلٍ أوفَعُلٍ » لايُدغم، واستدلّ على ذلك بأنّك لو أدغمت لأدّى ذلك إلى الالتباس؛ لأنّه لايُعلم هل هو في الأصل متحرّك العين أو ساكن العين[2]؟

وهذا فاسد لأنّه إذا أدّى القياسُ إلى ضرب ما من الإعلال استُعمل، و لم يُلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى كما قدّمنا في « مُخْتار »، وأيضا فقد قدّمنا الدّليل على أنّ « طَبًّا وصَبًّا » « فَعِل » في الأصل، وقد أدغمتا، فدلّ ذلك على فساد مذهبه[3].

ثمّ قال: « و لم يفرّقوا بين هذا والفعل كما فرّقوا بينهما في (أَفْعَلَ) »[4].

يريد أن يقول: إنّهم قالوا: هذا أطولُ منك، فصححوا الاسم، [وأمّا « فَعِل وفَعُل » فجعلوا الاسم][5] والفعلَ واحداً فأعلّوهما.

فإن قلت[6]: ولِمَ واللّبسُ يقع هنا كما يقع هناك؟

قلت: لأنّ « فَعِلا وفَعُلا » ليست من الأبنية المختصّة بالفعل، ولا الغالبة عليه، بل هما من المشترك بينهما، فإذا وجدت اللفظ فلا يذهبُ وهْمُك أنّ هذا فعلٌ، بل الأمر فيهما على السّواء، فليس أن يذهب وهْمُك إلى الاسم أولى بأن يذهب إلى الفعل. وأمّا « أفعَلُ » ففيه زوائد الفعل المختصّة به، التي لايوجد معناها إلاّ فيه، فلمّا خافوا اللبس صححوه. ولهذا قال سيبويه-رحمه الله-: « لأنّهما على

---

(١) في الأصل: وقيل.

(٢) انظر الممتع ٦٤٦.

(٣) انظر الممتع ٦٤٦.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) « فإن قلت » مكرر في الأصل.

الأصل فجعلوا أمرهما واحداً »[1] أي: ليس أحدهما أولى بالبناء من الآخر.

ثمّ قال: « وإنّما جاء التّفريق حيث جاوزوا عدد الأصل »[2].

أي: جاء الفرق حيث جاوزوا الثلاثة؛ لأنّ العدد زاد أمرا ما[3] لأجله حدث الخلاف.

ثمّ قال: « ولم يفعلوا ذلك في (فَعُلٍ)؛ لأنّه لم يخرج عن الأصل في باب (قُلت) »[4].

يريد: أنّه لم يشذّ منه مثل « رَدُدت »[5] كما شذّ « أَلِلَ »[6] ونحوه، وما ذاك إلاّ لثقله؛ ألاترى أنّ الضّمّة في المعتلّ ثقيلةٌ جدّاً، ولثقلها لم تجيء في المضاعف « فَعُلٌ » إلاّ قليلا جدّاً. قال ابن جنّي[7]-رحمه الله-: ولم يأت فيما عينه ولامه من موضع واحد « فَعُلت »[8] إلاّ حرفان فيما علمتُ: لَبُبْتَ فأنت لبِيبٌ، حكاها يونس[9]. قال: قال لي أبوعليّ: وقال لي أبو إسحاق: سألت عنها ثعلباً فلم يعرفها. وحكى قُطْرب: شَرُرْت في الشّرّ[10]. ثمّ قال: أمّا « حَبَّذا » فأصلها لعمري

---

(١) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) في الأصل: اما.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « لايخرج على ».

(٥) غير منقوطة في الأصل، وأقرب قراءة لها فيه: ثوب. انظر المنصف ٣٠٢/٢.

(٦) في الأصل: العدد. ولعلّ الصّواب مأأثبتّه، وبه يستقيم الكلام. انظر المنصف ٣٠٢/٢.

(٧) المنصف ٣٠٢/٢. والكلام على حبذا ليس فيه.

(٨) في الأصل: فقلب.

(٩) انظر الكتاب ٢٢٦/٢، المقتضب ٣٣٥/١.

(١٠) في الأصل: شورت في السر. ومن ذلك: دمُمت، وعزُزت الشاة، وفكُكت. انظر تاج العروس (لبب).

« حَبُبَ »، إلاّ أنّها [لمّا][1] لزمت الإدغام، ولم يظهر تضعيفُها، احتُملت لذلك.

قوله: « ألاترى أنّك لاتكاد تجدُ (فَعُلت) في التّضعيف، ولافَعِلت؛ لأنّها ليست تكثر كثرةَ (فَعَلٍ) »[2].

قال الأعلم[3]: « أمّا (فَعُلتُ) في التّضعيف فلاتكاد توجد، وأمّا (فَعِلتُ) فهو موجود، وليس بالكثير بالإضافة إلى (فَعَلتُ)، فـ(فَعِلتُ) فيه (مَسِسْتُ، وعَضِضْتُ، وشَمِمْتُ). قال بعضهم: (فَعِلت) بكسر العين في التّضعيف / كثيرة. وهذه الحكاية في الكتاب كذا وجدت في كلّ نسخه، وكأنّ سيبويه-رحمه الله- أراد أنّ (فَعِلتُ) قليلة في المعتلّ في باب (قُلتُ وبِعْتُ)، وإنّما جاء منها: هاب يَهابُ، وخافَ يَخافُ، ونال يَنالُ، وأحرف يسيرة، وأنّها في المضاعف، وإن كثُرت، نحو (عَضِضْتُ، وشَمِمْتُ)، فهي أقلّ من (فَعَلت)، نحو (رَدَدْت)[4]، وما أشبهه ». [١٢٢ب]

وهذا الذي قال الأعلم هو سرّ المسألة، وهو أنّ القليل والكثير من باب الإضافة، فإذا أخذ على هذا انحلّ التّعقيد من كلام الإمام. وأمّا إن أخذ « قليل » بمعنى أنّها ألفاظ نادرة، مما[5] حفظ في « فَعِلت » من المضاعف، فإنّه يصعب حلّ التّعقيد، بل يكون الكلام خطأ. وهذا كلّه إنّما استُفيد من سيبويه-رحمه الله-وهو الذي أعلمنا إيّاه، فلايُحمل كلامه إلاّ على حسب مايَقتضي علمُه.

قوله: « ولايقولون: جَمْل »[6].

قلت: قد أنشدوا للأخطل:

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « لاتكاد تحذف ». والصواب ماجاء في الأصل وطبعة هارون ٣٢٠/٤.

(٣) النّكت ١٢٣٣. وانظر شرح السيرافي ٣٩٧/٦ (خ).

(٤) محرّف في الأصل.

(٥) في الأصل: نادرة فما حفظ في فما.

(٦) الكتاب ٣٩٩/٢.

وما كلُّ مُبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ   براجعِ ماقد فاتَهُ بِرِدادِ[1]

فإنّه أراد: سَلَفَ، ولكنّه اضطُرَّ فخفّف المفتوح، فهذا عندهم من الشّاذّ[2].

قال ابن جنّي[3]-رحمه الله-: فهذا ماقال أصحابنا فيه، ويحتمل عندي وجهاً آخر، وهو أن يكون مخففا من « فَعِل » بكسر العين، ولكنّه فِعْلٌ غير مستعمل، إلاّ أنّه في تقدير الاستعمال وإن لم يُنطق به، كما أنّ قولهم: تفرّقوا عَبَاديد وشَماطِيط[4]، كأنّهم نطقوا بالواحد فيه من هذين الجمعين وإن لم يكن مستعملا في اللفظ، فكأنّهم استغنوا بـ« سَلَفَ » هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن يَنطقوا به غير مسكّن.

وإذا كانوا قد جاؤوا بجموع لم ينطقوا لها بآحاد مع أنّ الجمع لايكون إلاّ عن واحد، فأن يُستغنى بفعْل عن فعْل من لفظه ومعناه وليس بينهما إلاّ فتحة عين هذا وكسرة عين هذا، أجدرُ[5].

وأرى أنّهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفّة الفتحة.

فإن قلت: فما تنكر أن يكون كوهم لم يقولوا: سَلَفَ بفتح العين، يدلّ على أنّهم لايريدون: سَلِفَ، على وجه؛ إذلوكان مراداً عندهم لقالوا في مضارعه: يَسْلَفُ، كما أنّ من قال: عَلْمَ بتسكين العين، لايقول[6] في مضارعه إلاّ: يَعْلَمُ؟

فالجواب: أنّهم لّما لم ينطقوا بالمكسور على وجه واستغنوا عنه بالمفتوح

---

(١) في الأصل: وماكان. وقد سبق تخريجه ١١٦.

(٢) انظر المنصف ٢١/١.

(٣) المنصف ٢١/١، ٢٢ بتصرف يسير.

(٤) انظر اللسان (عبد، شمط).

(٥) في الأصل: اجله.

(٦) في الأصل: يقال.

صار عندهم كالمرفوض الذي لاأصل له، واجتمعوا على مضارع المفتوح[1].

وعلّل: « ضَفِف » و« ضَفِفُوا الحال » بأنّ الكسرة نحو الألف فهي مستحقّة بقريب من الفتحة[2].

ومعنى قوله: « إذ كانت قد تصحّ في باب (قلت) »[3].

يعني قولهم: رَوِعٌ، وهذا أوقع في التّشبيه؛ إذ هو على لفظ من تشبيه أبي عثمان « ضَفِف » بـ« الخَوَنَة والحَوَكَة »[4]، إلاّ أنّه أراد أنّه في شذوذه كـ« الخَوَنة » في شذوذها. والضّفف: شدّة المعيشة.

قوله: « وأمّا ما كان على ثلاثة »[5] الفصل لآخره.

إنّما ظهرت هذه الأمثلة لخفّتها بمفارقة[6] بناء الفعل، فجرت في الخفّة لذلك مجرى « صَدَد[7] ومَدَد وطَلَلٍ ». قال ابن جنّي-رحمه الله- في شرح التّصريف[8]: وجملة هذا الباب أنّه كلُّ ما اجتمع فيه حرفان مثلان متحرّكان، وجب إسكان الأوّل / وإدغامه في الثاني، إلاّ مااستثنيته لك من ذلك فإنه يظهر ولايُدغم؛ وذلك [123أ] أن تكونَ الكمةُ ملحقةً، نحو « مَهْدَد، وقَرْدَد، وجَلْبَب، وشَمْلَل »، فإنّ هذا ونحوه لايلحقه إدغامٌ؛ لئلاّ يزول المثال الملحق به؛ ألاترى أنّك لوقلت في « مَهْدَدٍ »: مَهَدٌّ، لزال بناء « جَعْفَرٍ » الذي قصدته، وصرت إلى مثال غير « جَعْفَرٍ »، وأنت لم تُرد

---

(1) انتهى النّقل من المنصف.

(2) الكتاب ٣٩٩/٢.

(3) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « إذ كان قد يصح ».

(4) انظر المنصف ٣٠١/٢.

(5) الكتاب ٣٩٩/٢.

(6) في الأصل: بمقارنة. انظر المنصف ٣٠٣/٢.

(7) في الأصل: سدد. انظر المنصف ٣٠٣/٢.

(8) المنصف ٣٠٣/٢، ٣٠٤ باختلاف يسير.

هذا.

أويكون الاسم على « فَعَلٍ » مفتوح العين فيظهر لخفّة الفتحة، نحو « طَلَلٍ، وفَنَنٍ ». فإن كان هذا المثال فِعْلاً لم يظهر إلاّ في الشّاذّ، نحو « شَدّ، ومَدَّ »، وأصلهما[1] « فَعَلَ »، كقولهم: مَدَدتُ وشَدَدْتُ، و لم [يقولوا][2]: شَدَدَ، ومَدَدَ[3]، كما قالوا: طَلَلٌ، وفَنَنٌ؛ لأنّ الأسماء أخفّ من[4] الأفعال، والأسماء أحمل من الأفعال.

أويكون الاسم مخالفا بناؤه لبناء الفعل، نحو ماتقدّم من « حُضَضٍ، وحُضُضٍ ».

أو[5] تكون حركة الحرف الأخير غير لازمة، نحو « امْدُدِ الحبلَ، واسْدُدِ البابَ »، فاحتمل ذلك؛ لأنّ حركة الدّال الأخيرة لالتقاء الساكنين، فإذا زال الساكن الثاني زالت معه، وذلك نحو « اسْدُدْ بابَك »، فلم تعتدّ بها لذلك.

أويلحق الكلمة من الزيادة ماتخرج بها عن مثال الأفعال، وذلك قولك في مثل « فَعِلان، أوفَعُلان »، من « رَدَدت »: رَدِدَان، أورَدُدَان، فيظهر التّضعيف؛ لأنّ الألف والنّون ليستا من زوائد الأفعال، وصارت الكلمة في مُباينتها بناء الفعل بهما بمنزلة « حُضَضٍ، وسُرَرٍ » في مباينتها بناء الفعل. وهذا قول أبي الحسن[6]، وستراه.

أويكون الحرف الثاني غيرلازم، نحو « اقتتلوا »؛ لأنّه لايلزم أن يكون بعد تاء « افتعل » تاءٌ على كلّ حال.

---

(١) في الأصل: واصلها. والمثبت من المنصف ٢/٣٠٤.

(٢) تكملة من المنصف ٢/٣٠٤.

(٣) في الأصل: مدد ومدد.

(٤) في الأصل: اخفين.

(٥) في الأصل: ان.

(٦) انظر الأصول ٣/٤٠٧، اللباب ٢/٤٧٠.

وكلّ[1] مالم يكن فيه أحد هذه الأشياء التي استثنيتها لك فأدغمه. فقد ضبطت لك بهذا مايُدغم ممّا يُظهر[2].

قوله: « وأمّا (الثُّنْيُ) ونحوه فالتخفيف »[3].

أي: لم يقولوا فيه الأصل؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى الحذف، فكانوا يصيرون إلى « ثُنٍ »؛ لأنّ البناء لايُعلم بعد الضمّة؛ ألاترى أنّ « أَظْبٍ » لايكون فيه إلاّ هذا؛ لأنّ الضمّة لاتثبت بعدها الياء[4]، وهذا يريد بقوله: «لم يستعملوا في كلامهم الواو والياء لامات في باب (فُعُلٍ)[5]» أي: مع الأصل، يريد: مع ضمّ العين.

ونقله الأعلم[6]: « ولم يستعملوا في كلامهم الياء والواو عينات في باب (فُعُل) »[7]. وفسّره، قال: يعني: لم يكن كثُر[8] في كلامهم، وقد استعمل مع قلّته في قولهم: صُيُدٌ، في جمع « صَيُود »، وبُيُضٌ، في جمع دجاجة بَيُوض، وفي الواو: سِوارٌ وسُوُر، وهو قليل[9].

والصّواب ماذكرته أوّلاً؛ لأنّه مبنيّ على « ثُنْي »، وهو معتلّ اللام، وهو جمع ثَنِيٍّ.

وقوله: « واحتملوا هذا في الثلاثة لخفّتها »[10].

---

(١) في الأصل: وعل. وفي المنصف ٣٠٤/٢: « فكل ».

(٢) انتهى النّقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) في الأصل: الفاء.

(٥) في الأصل: فصل. انظر الكتاب ٣٩٩/٢.

(٦) النّكت ١٢٣٣. وانظر شرح السيرافي ٤٠٠/٦ (خ).

(٧) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٨) في النّكت ١٢٣٣: « ذلك ».

(٩) انتهى النقل من النكت.

(١٠) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « واحتُمل هذا في الثلاثة أيضا لخفتها ».

أي[1]: واحتُمل الإظهارُ في « مُدُدٍ، وسُرُرٍ »[2]، ولوزاد على الثلاثة لأُدغـــمَ، إلاّ أن يكون للإلحاق[3]؛ لقولك فيما ليس للإلحاق: مُدُقٌّ، وأصله « مُدْقُقٌ ». وأمّـــا الإلحاق فقد ذكرته.

قال المؤلّف-رحمه الله-: وجدت لبعض الطّلبة في آخر هذا الباب ما أنصّـــه لك: بقي علينا[4] في هذا الباب اعتراضٌ، وهو أنّهـــم أعلـــوا الأسمـــاء الثلاثيـــة[5]، وصححوا المزيدة، وفي هذا أعلّوا المزيدة، وغير المزيدة، فقالوا: هو أردُّ منه، وأفـــرّ، فلأيّ شيء لم يُعمل بها ماعُمل بالمعتلّ؟

فالجواب ماقال صاحبنا الفقيه أبوالحسن بن عصفور[6]، وهو أنّ المعتلّ المزيد على الثلاثة / إنّما اعتَلّ منه ماأُعِلّ بالحمل على الفعل، بدليل أنّه [إذا][7] خرج عـــن مثال الفعل لم يُعلّ، فإذا كان على مثال الفعل، يوافقه في كـــلّ وجـــهٍ، ولم يكـــن بينهما فرق، صححوا الاسم للالتباس كما تقدّم في التّصريف. [١٢٣ب]

وأمّا الإدغام فالمزيد منه لم يدغم بالحمل على الفعل؛ ألاترى أنّه كلّه يُـــدغم سواء كان على وزن الفعل، أو لم يكن نحو « مستردّ »، فثبت أنّ الإدغام فيه أصـــلٌ كالفعل.

---

(١) انظر شرح السيرافي ٦/٤٠٠ (خ)، النّكت ١٢٣٣.

(٢) في الأصل: قدد وعدد.

(٣) في الأصل: لاالحاق.

(٤) في الأصل: عليها.

(٥) في الأصل: الثلاثة.

(٦) أشار إلى هذه المسألة ابن عصفور في الممتع ٤٦٥، ٦٤٧، ٦٤٨. وانظر شـــرح الشـــافية للرضـــي ٣/٢٤٣، ٢٤٤.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

فإذا كان على وزن الفعل فنهايته[1] أن أشبه الفعل في أنّ زيادته كزيادتـــه في الإعلال؛ لأنّ الإعلال فيه أصلٌ، وأمّا « أقام » فـــالاعتلال فيـــه أصـــل وحـــروف المضارعة[2]، فلمّا كان الاسم يشبّه في أحواله كلّها، وليس له حال متأصّل خـــافوا اللبس، فأظهروا الصحة فيه.

---

(١) في الأصل: فيها نبه.

(٢) يعني: وحروف المضارعة أصلٌ.

هذا باب ماشذّ من المضاعف
فشبه بباب أقمت وليس بمُتْلئبٍّ

الحذف في هذا الباب شاذّ غير مطّرد، لايُقاسُ عليه، إنّما هي ألفاظٌ محصورةٌ: أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ.

والأصل في « أَحَسْتُ وأَحَسْنَ » قبل التّغيير، [وفي المستقبل « يُحِسْنَ »][1]: أحسَّ ويُحِسُّ، ثمّ دخلت التّاء للمتكلّم والمخاطب، والنّون لجماعة النّساء، فسكن ماقبلها، وهو السّين الأخيرة، وسكنت سكوناً لاتصل إليه الحركة، وماقبلها وهو السين الأولى ساكنة مدغمةٌ، فلم يصلوا إلى الإدغام هروباً من التقاء الساكنين، فحذفوا كما حذفوا في « أقمتُ » حين لم يمكنهم إلاّ ذاك، فلهذا قال سيبويه: « فشبّه بباب (أقمت)، وليس بمُتلئبّ »[2] أي: بمطّرد.

ومعنى قوله: « فشبّه بباب (أقمت) »: أنّ « أقمتُ » حذفوا الألف منها لأنّها ساكنة وقد سكنت الميم، فاجتمع ساكنان، وكذلك لمّا اجتمع السينان ساكنين حذف أحدهما[3].

قوله: « فإذا قلت: لم أُحِسَّ، لم تحذف »[4].

يريد: أن يفرّق بين هذا وبين « أَحسَسْت »، فيمن يحذف ويقول: أحسْتُ، لايحذف في « لم أُحسّ »؛ لأنّ هذا السّكون غير لازم؛ ألاترى أنّه سكون إعراب، إذا زال الجازم دخلت الحركة. فلمّا لم يكن السّكون لازماً، وكان مخالفاً لسكون

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر النّكت ١٢٣٤.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) انظر شرح السيرافي ٦/٤٠١ (خ)، النّكت ١٢٣٤.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠.

ماقبل الضمير أدخلوه الحركة فأدغموا، ولهذا قال: « فهم لايكرهون تحريكها »[1]، وماذاك إلاّ أنّ سكونها غير لازم.

« ألاترى أنّ الذين يقولون: لاتَرُدَّ، يقولون: رددتُ »[2].

يريد: ألاترى أنّ[3] من يقول: لاترُدّها، ويُسكّن للجزم، يُدغم؛ لأنّ السكون غير لازم، وهو بعينه يقول: رددتُ، ولايُدغم؛ لأنّ هذا السّكون قد بنيت الكلمة عليه، إلاّ لُغيَّة لبكر بن وائل يقولون في « رددت، ورددنَ »: ردّتُ، وردّنَ[4].

وقوله: « إذا أدرك نحو (يقولُ، ويبيعُ) »[5].

أي: أنّ الحركة التي أدركَتْ « يقولُ، ويبيعُ »، مَنعتْ من حذف الحرف الذي يُحذفُ في « لم يقُلْ »، فصار هذا السكون في « لم يردّ، و لم يُحِسّ »، بمنزلة هذه الحركة في أن لم تحذف معه، يعني: بل حرّك فثبت الحرف، كما فُعل ذلك[6] في « لم يقُلْ »، حين قالوا: يقولُ.

وقوله: « وأمّا الذين قالوا: ظَلْتُ، وحَسْتُ، فشبهوها بـ(لسْتُ)، فأجروها في (فَعِلْت) مجراها في (فَعِلَ) »[7].

يريد: أنّهم أجروا المسند إلى الضّمير مجرى غير المسند في أن لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء، فقالوا: ظَلْتُ بفتح الظاء، كما قالوا: لَسْتُ.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) في الأصل: ان الاترى.

(٤) انظر الممتع ٦٦٠، شرح الشافية للرضي ٣/٢٤٤، ٢٤٥، المساعد ٤/٢٥٨.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٦) في الأصل: في ذلك.

(٧) الكتاب ٢/٤٠٠.

قوله: « واعلم أنّ لغةً للعرب مطّردةً يُجرَى فيها (فُعِلَ) من (رددْتُ) مجرى (فُعِلَ) من (قلت) [وذلك قولهم: قد رِدَّ وهِدَّ]، ورحُبَتْ بلادُك وطِلَّتْ »[1].

[١٢٤أ] إنّما ذكر هذا هنا، وإنْ لم / يكن بابه، ليُعلمك أنّ هذا ليس من الشّاذ، كما شذّ « أحسْتُ »، بل هذه لغةٌ مطّردةٌ، إذا بنيت من المضاعف « فُعِلَ » نقلت كسرة العين إلى الفاء، كما فعلت ذلك في « قِيل ».

وقوله: « وطِلَّت ».

يروى: بالظّاء المعجمة وغير المعجمة، فغير المعجمة من « الطلّ »: أضعف المطر. وبالمعجمة من « الظّلّ ».

ثمّ قال: « و لم يفعلوا ذلك في (فَعِلَ)، نحو (عَضَّ، وصَبَّ) »[2].

أي: لم يفعلوا ذلك إلاّ بالمبني للمفعول، ولو نقلوا[3] في « عَضّ » فقالوا: عِضّ، لالتبس بباب « رِدّ »[4].

ثمّ قال: « وقد قال قومٌ: ردَّ [في هذا المكان]، فأمالوا الفاء »[5].

يريد: أنّهم يُشيرون أوّلا إلى الضمّ ليُعلمَ بذلك أنّ الرّاء أصلها الضمّ، وإنّما الكسرة التي فيها لما بعدها؛ إذ لاتكون للحرف حركتان، فلهذا قال: « ليُعلموا أنّ بعد الرّاء كسرة قد ذهبت ».

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٠. ومابين معقوفين تكملة منه، وفيه: « وظلت » بالظاء، وسيشير إليها المؤلف، وهي بالظاء في طبعة هارون أيضا ٤/٤٢٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) في الأصل: ثقلوا.

(٤) قال الفارسي في التعليقة ٥/١٤٨: « أي لم يلقوا حركة العين على الفاء فيه للفعل المبني للفاعل في باب المضاعف، وألقيت فيه للفعل المبني للمفعول. وقوله: (كراهية الالتباس) يعني: التباس فعِل بفُعِل في المضاعف لو قيل في الفعل المبني [للمفعول] لم يتخلص ذا من ذا ». مابين معقوفين تكملة يتضح بها الكلام.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٠ و لم يرد فيه مابين معقوفين. وفي الأصل: الهاء، بدل الفاء.

وقوله: لأنّ هذه الزاي[1] أصلها الضمّ.

يريد: أنّ أصلها « أُغْزُوِي »[2]، فحذفت حركت الواو، فسكنت فالتقت مع الضّمير، فحذفت لالتقاء الساكنين، فلم يكونوا ليبقوا ضمّة الزاي؛ لئلاّ يلتبس بالجمع، فكسروا الزاي، وعزموا فيها على الإشمام، والتزموه؛ محافظةً على أنّ أصلها الضمّ.

قوله: « وإنّما قالوا: قِيلَ، من قِبَلِ أنّ القاف ليس قبلها كلام فيُشمّوا »[3].

يريد: وإنّما خلصُوا الكسرة، و لم يلتزموا فيه الإشمام، بل الأمر على الجواز، من قبَل أنّ القاف ليس قبلها كلامٌ أوّلا. وهذا ليس بتعليل، بل لاسؤال فيه؛ لأنّ العلّة في الإشمام معلومة، ومن لايُراعي ذلك لايُشمّ، وإنّما السّؤال: لِمَ التزموا في « اغزي » الإشمام؟ وسأذكره لك.

قوله: « واعلم أنّ (رُدَّ) هو الأجود والأكثر »[4].

أي: ضمّ[5] الرّاء هو الكثير، لاإشمامها[6]؛ لأنّ الإدغام لايُغيِّرُ المتحرّك.

وقوله: « كما لم يُغيّره في (فَعُلَ وفَعِلَ) »[7].

أي: كما تقول: لَبّ، وصَبّ[8]، ولاتنقل حركة العين، فكذلك في

---

(١) في الأصل: الراء. ونص سيبويه ٢/٤٠٠: « كما قالوا للمرأة: اغزي، فأشموا الزاي ليعلموا أنّ هذه الزاي ».

(٢) في الأصل: غزوي.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠ وفيه: « فإنما ».

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠ وفيه: « الأجود الأكثر ».

(٥) تقرأ في الأصل: ام ضموا.

(٦) في الأصل: لاشمامها.

(٧) الكتاب ٢/٤٠٠. وفي الأصل: لم يغيروا فعل.

(٨) الأصل: لَبُبَ، وصَبِبَ.

« فُعِلَ ».

ثمّ قال: و« قِيل، وبِيع » أكثر وأقيس[١].

يعني: أنّك تنقُلُ عند إسناد الفعل المعتلّ إلى ضمير الفاعل، وكذلك تفعل عند إسناده للمفعول الذي لم يُسمّ فاعله، وكذلك المدغم لَمّا لم يُنقل في فعل الفاعل كان الوجه في فعل المفعول ألاّ يُنقل فيه أيضاً.

ثمّ قال: « وأمّا (تَغْزِينَ) ونحوها فالإشمام لازمٌ لها »[٢].

من هنا إلى آخر الباب يُعطي العلّة في التزام الإشمام.

قوله: « لأنّه ليس في كلامهم أن تقلب الواو في (تَفْعَلُ) من (غزوتُ) »[٣].

أي: أنّ هذه الياء[٤] ليست اللام من « غزوت »، وإنّما هي الضمّ. وإنّما يريد بهذا: أنّ الواو محذوفة، والضمّة قد حذفت من الزاي، فلم يكونوا لِيُخلصوا الكسرة، فيكون ذلك إجحافا لحذف الحرف والحركة، فإذا أشاروا إلى الضمّ كان ذلك عوضا من الحركة، وكأنّا لم نحذف[٥] إلاّ شيئا واحدا.

ثمّ قال: « وليس يلزمها ذلك في كلامهم »[٦].

أي: ليس يلزم هذه الزاي الكسرة، بل تُنقلُ لحالة أخرى إذا لم يُسند الفعل لضمير واحده.

وقوله: كما لزم « قِيل، ورُدَّ » ذلك[٧].

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٠ ونصه: « وقيل وبيع وخيف أقيس وأكثر ».

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠. وفي الأصل: فلااشمام.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠ وفيه: « يفعل ».

(٤) في تغزين.

(٥) في الأصل: يحذف.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٧) في الأصل: وورد. انظر الكتاب ٢/٤٠٠.

أي: كما لزم الماضي المبني للمفعول[1] كسر عينه؛ لأنّ هذا يلزمه أبداً كسر عينه، بخلاف ذلك.

ثمّ قال: « وكرهوا ترك الإشمام مع الضمّة والواو »[2].

أي: مع تركهم الضمّة والواو في « تَغْزين »، مع أنّ الواو ثبتت في[3] الكلام في غير هذا المثال، فلم يجمعوا فيه الإجحاف، فألزموه الإشمام بخلاف « قِيل »؛ لأنّ أصله التّغيير / في كلّ أحواله. [١٢٤ب]

قال ابن جنّي[4]-رحمه الله-: وقال لي أبوعليّ: إنّهم يُنشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه:

وما حلَّ من جَهْلٍ حُبَا حُلَمائنا ولاقائلُ المعروفِ فينا يُعَنَّفُ[5]

حُلَّ، وحِلَّ، وحلَّ[6]، فمن قال: حُلَّ بضمّ الحاء، فهو[7] في الكثرة بمنزلة من قال من « قال »: قِيلَ، فكسر. ومن قال: حِلَّ بكسر الحاء، فهو [بمنزلة][8] من أخلص الضمّة فقال: بُوع وقُول. ومن أشمّ فقال[9]: حُـِلَّ، فهو بمنزلة من أشمّ أيضاً فقال: قُيل.

---

(١) في الأصل: المفعول.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠ وفيه: « فكرهوا ».

(٣) في الأصل: تثبته.

(٤) المنصف ١/٢٥٠ باختلاف يسير.

(٥) البيت في الديوان ٢/٢٩، الكتاب ٢/٢٦٠، معاني القرآن للأخفش ٤٤، السيرافي النحوي ٣٠٩، المحتسب ١/٣٤٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٨١، المقاصد الشافية ١/٢٧، تعليق الفرائد ٤/٢٦٧. والحبا: الثياب التي يحتبون بها.

(٦) بإشمام الضم في كسرة الحاء.

(٧) في الأصل: وهو.

(٨) تكملة من المنصف ١/٢٥٠.

(٩) في الأصل: قال.

قال المؤلّف-رحمه الله-: وعرضتني[1] هنا فائدة رأيت أن أذكرها هنا، وهو أنّ قول بعض بني مازن:

وإنْ دعوتِ إلى جلٍّ ومَكرُمةٍ يوماً سراةَ كرامِ النّاس فادعينا[2]

قال ابن جنّي-رحمه الله- في كلامه على أبيات الحماسة[3]: إنّه يُروَى بإشمام الضمّ في كسرة العين، ويُروى بإخلاص الكسرة، فأمّا من أخلص الكسرة فلاسؤال من جهة الرّدف في إنشاده، وأمّا من رواه بإشمام الضمّ في كسرة العين ففيه السُّؤال؛ وذلك أنّ الحركة قبل الرّدف، وهي التي يقال لها: الحَذْو، ولم يأت عنهم مُشمةً ولامشوبةً، وإنّما هي إحدى الحركات مخلصة البتّة، ولم يذكر الخليل رحمه الله، ولاأبوالحسن، ولاأبوعمر[4]، ولاأحدٌ من أصحابنا حال هذه الحركة المشوبة، كيف اجتماعها مع غيرها، فدلّ ذلك على أنّ الحركة في نحو هذا ينبغي أن تكون مخلصة. ومذهب سيبويه في هذا النّحو الإمالة وإشمام الكسرة شيئاً من الضمّ، ولم يستثن ردفا من غيره. ووجه جواز هذه الحركة المشوبة مع الكسرة والضمّة الصريحتين، أنّ مافيهما من الإشمام لايُعتدّ، ولايُنظرُ إلى قدره، وهو كإمالة الفتحة إلى الكسرة، نحو « سالم، وحاتم »، وأنت تجيزهما في شعرٍ واحد مع « قادم وغانم »، ولاتحفل بمابين الحركتين. وإذا جاز « سالم » مع « قادم »، و« سلاح »

---

(١) في الأصل: وعوضته.

(٢) ذكر المؤلف نسبته لبعض بني مازن، وهو في مقطوعتين مختلفتين، الأولى لبشامة بن حزن النهشلي في الحماسة ٧٧/١، والثانية للمرقّش الأكبر في المفضّليّات ٤٣١. وانظر الأشباه والنظائر للخالديين ١١٠/٢، شرح الحماسة للمرزوقي ١٠١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦، ١٠١، شرح الكافية للرضي ٤٦٢/٣، خزانة الأدب ٣٠١/٨، ٣٠٢، ٣٠٤.

(٣) انظر التنبيه في شرح مشكلات الحماسة ٢٥ب، ٢٦ أ.

(٤) في الأصل: ابوعمرو.

مع « صباح »، كان اجتماع « ادعينا » مع « يشرينا » ونحوه أسوغ[١] وأسهل؛ وإنّما كان أسهل من قبل أنّ الفتحة إذا نُحيَ[٢] بها قبل الألف نحو الكسرة نحوت أيضاً بالألف بعدها نحو الياء، لابدّ من ذلك من حيث كانت الألف ناشئةً عن الحركة قبلها على[٣] احتذاءٍ وموازنةِ اتباع، فإذا أملت الفتحة والألف فهناك عملان في الحركة والحرف جميعاً كما ترى، وأمّا الياء في نحو « ادعينا، وقيل، وبيع »، فإنّها وإن بنيت الحركة قبلها خالصةً البتةً وغير مشوبة[٤] شوبَ ماقبلها، وجاز ذلك فيها من حيث كانت الطاقة حاملةً والقدرةُ ناهضةً بالنّطق بالياء السّاكنة بعد الضمّة النّاصعة، فكيف بها بعد الكسرة، وإنّما أميلت[٥] بأن انتحي بها نحو[٦] الضمّة، والعمل في ذلك خفيّ. وأمّا الألف الخالصة فليس في الطّاقة أن ينطق[٧] بها بعد غير الفتحة الخالصة، ففي « سالم » إذاً تغييران، وفي « قيل وبيع وادعي واغزي » تغييرٌ واحدٌ، فإذا جاز اجتماع مافيه تغييران، نحو « سالم »، مع « قادم »، و« صباح » مع « سلاح »، كان اجتماع مافيه تغييرٌ واحدٌ مع مالاتغيير فيه، نحو « قيل وبيع واغزي وادعي »، واضحَ الجواز.

---

(١) في الأصل: اسرع.

(٢) تقرأ في الأصل: تجيء.

(٣) في الأصل: عن.

(٤) في الأصل: منسوبة.

(٥) في الأصل: التي انما اميلت. والمثبت من التنبيه ٢٦أ وفيه: « اعتلت ».

(٦) في الأصل: بعد.

(٧) في الأصل: والنطق.

هذا باب ماشذّ
فأبدل مكان اللام الياء

إن قلت: قد ذكر بدل الياء من أحد المضاعفين في باب البدل، نحو « قيراط[1] وديوان »[2]، و« أيما » / في « أمّا »[3]، وقد حكى أحمد بن يحيى: لاوربْيكَ، في « لاوربِّكَ »[4]، فلمَ ذكرَ هنا ماكان قد فرغ منه؟ [١٢٥أ]

قلت: إنّما أراد أن يعضد به الباب المتقدّم؛ لأنّه في الباب المتقدّم زعم أنّ الحرف المضاعف قد أجرته العرب مجرى المعتلّ، حين قالت: ظلت، وأحست، ومست، فقال: وممّا يقوّي ذلك « تَسرَّينا » وأشباهه[5]، أبدلوا من المضاعف حرف العلّة، وإنّما تبدل الشّيء من الشيء إذا كانت بينهما نسبة، فلولا أنّه أشبهه ما أبدل منه.

وأمّا « تسرَّيت » ففيها[6] خلاف، ومعناها: اتّخذت سُرِّيَّة، و« سُرِّيَّة » يجوز أن تكون من « السّرّ »؛ لأنّه يُسرُّها الإنسانُ ويسترها عن حُرته[7] أو عن غيرها[8]. وهو قول ابن السّراج[9] رحمه الله.

وقد يكون من « السِّرّ » الذي هو النّكاح، وإنّما سُمِّيَ النّكاحُ سرّاً؛ لأنّه

---

(١) في الأصل: صراط.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣١٣.

(٣) انظر الممتع ٣٧٥، الجنى الداني ٥٢٧، المساعد ٤/٢١٧.

(٤) قال الفارسيّ: « وهي عمانيّة ». انظر المسائل البصريّات ٣٦٦، الممتع ٣٧٠، شرح الشافية للرّضي ٣/٢١٠، المساعد ٤/٢١٦.

(٥) انظر الكتاب ٢/٤٠١.

(٦) في الأصل: بينها.

(٧) في الأصل: خدمة. وما أثبته الصواب، إن شاء الله، ويحتمل: حرمته، أيضا.

(٨) في الأصل: غيره.

(٩) انظر الأصول ٣/٣٤٢، النّكت ١٢٣٥؛ الممتع ٣٧٠.

يُخفَى كـ« السّرّ »[١] وفُسِّر قوله تعالى: ﴿ولكــن لاتواعــدوهنَّ ســرّا﴾[٢] أنّــه النّكــاح[٣].

وقد يحتمل أن يكون معنى الآية: لاتواعــدوهنّ بــالتزويج في السّــرّ، أي: مسرّين بذلك، فيكون ﴿سرّاً﴾ حالا[٤].

وقيل: هو من « السُّرور ». وقال الأخفــش: إنّ « السُّــرِّيَّة » يُســرُّ بهــا[٥] صاحبُها[٦].

وقال غير سيبويه: هي تركيب « س ر و »، و« السُّرِّيَّة »[٧] عنده « فُعِّيلــة »، ثمّ[٨] « سُرّيّة » من « السّراة »، وتسرّيت: ركبت سراها، يعني: أعلاها، وسراة كــلّ شيء أعلاه. وهذا ليس بشيء؛ لأنّ النّساء لايؤتين من ظهورهنّ[٩]. فعلى ماقــدّمناه يكون مبدلاً، وعلى هذا لايكون مبدلا.

وقال بعض النّاس: إنّما هي من « سريت »؛ لأنّها كثيراً مايُسرى لها، يعــني:

---

(١) هذا قول الأصمعي. انظر أمالي ابن الشجري ١٧٢/٢.

(٢) البقرة: ٢٣٥.

(٣) انظر الغريبين ٨٨٦، أمالي ابن الشجري ١٧٣/٢. ويعرب ﴿سرا﴾ على هذا المعنى مفعولا ثانيــاً. انظر الدر المصون ٤٨٣/٢.

(٤) في الأصل: حال. ويلاحظ أنّ المؤلف قدّره مرّتين فقال: في السر، أي: مســرين، وتقــديره الأول يعني أنه منصوب على الظرفية مجازاً، لكنّه فسره كما ترى على الحال. ولولا سياق الكلام وترابط الألفــاظ لرجحت وجود سقط. انظر الدر المصون ٤٨٣/٢.

(٥) في الأصل: لها.

(٦) انظر الأصول ٣٤٢/٣، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

(٧) في الأصل: س ر والسرية.

(٨) في الأصل: فعيلة سرية ثم.

(٩) الرّادّ هو الأخفش كما في الأصول ٣٤٢/٣. وانظر المسائل البغداديات ٤٩٨، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

يُجاء لها ليلاً[1].

وأمّا « تظنَّيت، وتَقَصَّيتُ »، فإنّما حمل سيبويه[2] على أن ادّعى البـــدل أنّـــه في الكلام « تفعَّل »، و لم يثبت مثل « تفعليت »[3] فيكون منه.

وأمّا « أملَيْتُ » فللقائل [أن يقول][4]: إنّه غير مبدل بل أصل[5] بنفسه؛ لأنّـــه يقال: أملى عليه، ويُملي[6]، قال الله تعالى:﴿فهي تُملَى عليــه﴾[7]. كمـــا يقـــال: أملَّ يُمِلُّ، وهو مُمِلٌّ وإملال، قال الله تعالى: ﴿وليُمْلِلْ الذي عليه الحـــقُّ﴾[8]. ولأنّ سيبويه-رحمه الله- قد علّمنا أنّ اللفظـــين إذا [كانـــا][9] مطّـــردين، فلايُـــدّعى أنّ أحدهما أصلٌ للآخر، فلولا أنّ هذا[10].

[قوله: « كما أنّ التّاء في (أسنتوا) مبدلة من الياء »[11].

إن قال قائلٌ: لم جعل التّاء][12] في « أسنتوا » مبدلة من الياء، وهلاّ قال: من الواو؛ لأنّ « سنة » لامها واو؛ لقولهم: سنوات، فالأصل: أسنووا، ثمّ أبـــدل منـــه،

---

(١) انظر الأصول ٣٤٢/٣، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

(٢) في الأصل: سريه.

(٣) في الأصل: تفعيلت.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، أخذتها من كلامه في ٨٨٣.

(٥) في الأصل: اصله.

(٦) تقرأ: ومملي، أو ويمل.

(٧) الفرقان: ٥.

(٨) البقرة: ٢٨٢. وفي الأصل: فليملل.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١٠) بعده-والله أعلم- كلامٌ ساقط يتمّم هذه المسألة، ويربطها بما بعده، أمّا مايتمّم المسألة فلـــم يَتيسّـــر تقديره، وأمّا مابعده فقدّرت مايمكن البدء به، فانظره. وانظر سر صناعة الإعـــراب ٧٥٨، ٧٥٩، الممتـــع ٣٧٣.

(١١) الكتاب ٤٠١/٢.

(١٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع مابعده.

فإنّ هذا أقلُّ عملاً، فهو الأولى.

وقد يتخرّج على وجهين:

أحدهما: أنّه جعل هذه الواو في « أسنتوا » ياء[١]؛ لأنّها من الفعل فصارت[٢] [ياء] لكونها رابعة[٣].

والثاني: وهو مازعم ابن جنّي من أنها بدل من البدل من المبدل؛ [وهو][٤] يُخصّ بشيء ما، كما أنّ « تاللهِ » تاؤه بدل من الواو المبدلة من الباء، فالباء تدخل [على][٥] الظاهر والمضمر، والواو تدخل على كلّ ظاهر، والتّاء لاتدخل على ظاهر سوى اسم الله تعالى: الله[٦]، وكذلك « أسنَوا »: دخلوا في السّنةِ، و« أسنتوا »: في سنة الجدب[٧]، وكذلك البدل من المبدل يُخصّ به أبداً شيئا بعينه. وقد ذكر ذلك ابن جنّي في سرّ الصناعة[٨].

وقوله: « وبدلها شاذ بمترلتها في (ستّ) »[٩].

أي: أنّ إبدال التاء من الياء في « أسنتوا » غير مطّرد، كما أنّ التّاء في

---

(١) في الأصل: تاء.

(٢) في الأصل: لصارت. و « الفعل » قبلها كتبت بطريقة أقرب ما تكون: الـ، وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٣) ذكر المؤلف هذا التخريج ٢٩٨ بأتم من هنا.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: اللفظ.

(٧) يريد: أنّهم يخصّونه في هذا المعنى. وفي الممتع ٣٥٠: « أسنى الرجل: إذا دخل في السنة، جدبة أو غير جدبة ».

(٨) يريد: البدل من المبدل. انظرسر صناعة الإعراب ١٠٠-١٠٥. وقد سبق هذا التخريج ٢٩٨، ٢٩٩.

(٩) الكتاب ٤٠١/٢ وفيه: « شاذ هنا بمترلتها ».

« ستّ » بدلٌ من السّين، وهو شذوذ أيضا، والأصل « سدس »؛ لقولهم: أسداس، فأرادوا الإدغام، فلم يمكنهم: سسّ؛ للثّقل؛ ألاترى أنّه لايوجد في كلامهم كلمةٌ فاؤها[1] وعينها ولامها واحدٌ إلا « ببّة وواوٌ »[2] فأبدلوا من السين حرفاً يشبه الدّال في الشّدة والسين في الهمس / وهو التّاء، ثمّ أدغموا التّاء في الدّال، فقال: ستّ. [١٢٥ب]

وقوله: « فكل هذا التّضعيفُ فيه عربيّ جيّد »[3]

قلت: من يقول في « تسرّيت »: إنّه من لفظ « السَّراة »، أومن لفظ « السُّرى »، لايقول أبداً: تسرّرتُ؛ لأنّه لاطريق له إلى ذلك، فإنّما هذا على مذهب من هي عنده من « السِّرّ، أو السّرور »، وعلى حسب ماقدّمناه.

وقوله: « زعم أبوالخطّاب أنّهم يقولون: هنانانِ، يريدون: هَنَيْنِ، فهذا نظيره »[4].

يريد: نظير « كلا وكلّ »؛ لأنّ « هنايين » من تركيب « هـ ن ن »، و« هَنَيْن » من تركيب « هـ ن و »؛ لأنّه تثنية « هن »، و« هـن » لامه[5] واو؛ لقولهم: هنوات، قال:

أرى ابنَ نزارٍ قد جَفاني وملّني ... على هنواتٍ شأنُها متتايعُ[6]

---

(١) في الأصل: فواوها.

(٢) في الأصل: بيته وواو. انظر المسألة والخلاف في ألف واو فيماتقدم ٧٤١-٧٤٤.

(٣) الكتاب ٤٠١/٢ وفيه: « وكل . . . عربي كثير جيد ».

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) في الأصل: وهن في الامه.

(٦) البيت في الكتاب ٨١/٢، المقتضب ٢٧٠/٢، التكملة ٤٢٩، المنصف ١٣٩/٣، سر صناعة الإعراب ١٥١، شرح التصريف ٣٥٠، ٣٥٨، ٤٤١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٠١، شرح شواهد الإيضاح ٥٣٥، شرح الملوكي ٢٩٩، ٣٠٩، شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١، ٣٨/٥، ٣/٦، ٤٠/١٠. ويروى: « متتابع ». ومتتايع بالياء أخصّ في الشرّ.

وكذلك « كلا » تركيبها من « ك ل و »، و« كلّ » تركيبها من « ك ل ل »، وهذا مراده.

وقال الأعلم[1]: فيه مذهبٌ أنّ هـذا لامُ الفعـل فيـه واوٌ، يجمـع علـى « هنوات »، ولامُ الفعل من « هنانان » نون فصاركأنّه في الواحد « هنن » فأبـدلت النون الثانية واواً.

---

(١) النّكت ١٢٣٦ بتصرف يسير.

هذا باب تضعيف اللام في
غير مالامه وعينه من موضع واحد

قد كان ذكر قبل مالامه وعينه من موضع واحد، وماكان كذلك لايُتصوَّرُ فيه الفكّ إلاّ إذا أخرج عن الشّرط المذكور؛ لأنّه إذا كانت حروفُه أصولاً لم يتصوّر فيه إلحاقٌ؛ لأنّ الإلحاق إنّما هو: زيادة حرف في كلمة لتكون في مقابلة أصل من كلمة أخرى، ولايتصوّرُ ذلك فيما تقدّم؛ لأنّ حروفه أصول لم تُضعّف فيه العينُ، ولااللام، فذكر هنا ماضوعفت فيه اللام، وإذا كان كذلك كان الحرفُ المضاعف زائداً، فأمكن ألاّ يُدغمَ ويُفكُّ لأجل هذا إذا كان متحرّكاً، فإن كان ساكناً أدغم، نحو « خِدَبّ »؛ لأنّه لايختلّ عن بناء « قِمَطْر ». وأمّا ماهو بمترلة « قَرْدَد » فلايمكن إدغامه لاختلال البناء المقصود به المشاكلة حتّى يكون متحرّكُه وساكنه بإزاء متحرّك ما ألحق به وساكنه، ولأجل ماذكرنا يظهر هذا. ويدغم مثل « استعدّ »، وإن كان على زنة « استخرج »؛ لأنّ داليه أصلان، فلا يتصوّر فيه الإلحاق لماقلنا.

قال في « مَرَدّ »: « وليس بمترلة (مَعَدّ)؛ لأنّ (معدّا) بني على السّكون »[1].

يريد: أنّ « معدّا » وزنه « فعلاّ »، لا « فعلَلا »، وبني من أوّل أحواله على السّكون، وميمه أصليّة، وقد بيّن ذلك في التّصريف[2]، وسيبويه-رحمه الله- يبين أنّ أصله البناءِ على السكون.

قال: « وليس هذا بمترلة (مَرَدّ) »[3].

---

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٣٠/٢، ٣٤٤.

(٣) الكتاب ٤٠١/٢.

أي: ليس أصله، يعني: معدًا.

قال: « ولو كان هذا بمنزلة (مرَدّ) لما جاز (قَرْدَد) في الكلام »[1].

يريد: أنّه لو كان « معدّ » « فَعْللا » لما جاز في الكلام « قردَد »؛ لأنه لايجوز فكّ المدغم إلاّ ضرورة، فلو كان إدغام هذا من حركةٍ على حدّ « قَرْدَد »، لكان الأصل فيه الإدغام على زعم من يقول ذلك، وكان « قرْدد » لايجوز في الكلام، فكونه جائزاً في الكلام، لايُستعمل غيره، دليل على أنّ ماأصله الحركة لايُدغم، وماأصله السّكون هو الذي يُدغم.

ثمّ قال: « لأنّ مايُدغم وأصله الحركة لايَخرج على أصله »[2].

أي: لايجوز فيه الفكّ، فيخرج على الأصل؛ ألاترى أنّ مثل « ضَنِنُوا »[3] لايجوز إلاّ في الشّعر.

ثمّ قال: « ومنزلة (جُبُنٍّ) منها منزلة (فَعَلٍّ) من (فَعْلَلٍ) »[4].

أي: أنّ « جُبُنّاً » « فُعُلّ »، لا « فُعْلُل »، ولوكان أصله الحركة لما أدغم، فإنّما هو من / « سُرْدُد » بمنزلة « معدّ » من « قَرْدَد ». [١٢٦أ]

قوله: « وقالوا: قُعْدَدٌ، فألحقوه بـ(جُنْدَب، وعُنْصَل) »[5].

قلت: إنّما يُشترط في الإلحاق أن يزيد حرفاً؛ ليكون في مقابلة الباء من « جُنْدَب »، وإن كان في « جُنْدَب » حرفٌ زائدٌ وهو النّون.

---

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) من قول قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذلَ قد جرّبتِ من خلقي … أني أجودُ لأقوامٍ وإن ضننوا

وقد سبق تخريجه ٥٩٦.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: وبمنزلة.

(٥) الكتاب ٤٠١/٢

وقال الأعلم[1]: « فإن قال قائل: لم جعله ملحقاً به و(جُنْـدَب) ومأشـبهه نونه زائدة، وإنّما يكون إلحاق مافيه زائدة بما[2] ليس فيه زائدة؟

فالجواب: أنّه جعل (عُنْصَلا، وجُنْدَبا) كالأصـل في وزن مأوّلـه مضـموم وثانيه ساكن وثالثه مفتوح؛ لأنّ النّون التي هي حرفُ الزّيـادة لاتسـقط بحـال، ولايُعرف له اشتقاق من شيء تسقط فيه النّون، و(قُعْدَد) معروف الاشتقاق يقـال فيه: هذا أقعدُ من هذا ».

وهذا الذي قاله يرجع إلى ماقلناه؛ لأنّه يُسـلِّمُ أنّ « جُنْـدَبا، وعُنْصَـلا » مزيدان بالنّون، ولكن تقول: يُحَرّرُ [قول][3] سـيبويه-رحمـه الله- في أن جعـل « جُنْدَبا، وعُنْصَلا » ملحقاً بهما من حيث أنّهما أولى بأن يُعكـس الأمـر ويجعـلا ملحقين بـ« قُعْدَد »، من حيث أنّ النّونَ لاتسقط، وأنّه لايُعـرف لـه اشـتقاق، فلهذه المزيّة جعلها كالأصل، وإنّما يريد: أنّ « قُعْدَدا، وعُنْصَلا، وجُنْدَبا » سـواء، وتجوّز في الإلحاق فأطلقه على أن يزاد حرفٌ ليكون في مقابلة الباء من « جُنْـدَب » ويستويا، فهذا هو الذي قلناه أوّلاً فاعلمه.

قال: « وقالوا: عَفَنْجَجٌ، فلم يُغيَّر عن زنة (جَحَنْفَل) »[4].

يريد: أنّه ملحقٌ بـ« سَفَرْجَل » بالنون وإحدى الجيمين، فلم يُغيَّر عن زنـة « جَحَنْفَل »؛ لأنّه ملحقٌ مثله، كما أنّ « عَفْجَجَا » لم يُغيّر عن زنة « جَحْفَل »[5].

ثمّ قال: « ولاتُلحق هذه النون فِعْلاً؛ لأنّها إنّمـا تلحـق ماتلحقـه بنـات

(١) النكت ١٢٣٧. وانظر شرح السيرافي ٤١١/٦ (خ).

(٢) في النّكت: بمنزلة ما. وهو خطأ. وما في الأصل موافق لما في شرح السيرافي ٤١١/٦(خ).

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) في الأصل: عفنججا لم يغير عن زنة جحنفل. انظر الكتاب ٤٠١/٢.

الخمسة »[1].

يريد: لاتلحق[2] الفعلَ على حدّ لحاقها الاسمَ في الإلحاق؛ لأنّا إنّما نلحق الرّباعي أوالثلاثي لنلحقه بالخمسة، وليس في الأفعال ماهوعلى خمسة، فلايُتصوّر أن تكون ملحقة، فالنون في « احرنجم » ليست ملحقة؛ لأنّه ليس ثمّ فعلٌ على مثال « سَفَرْجَل ».

فإن قلت: هلاّ كانت فيه في مقابلة الرّاء من « اقْشَعَرَّ » فتكون ملحقة بالخماسي المزيد، كما كان « قعْدد » ملحقا بالرّباعي المزيد؟

قلت: يمكن-والله أعلم- أن يكون المانع لهذا أن يعكس عليه الاعتراض، فيقال: هلاّ جعلت الرّاء من « اقشعرّ » ملحقة بالميم من « احْرَنْجَمَ »، فليس هذا بأولى من هذا؛ لأنّ صورة الإلحاق إذا ثبت الملحق به أوّلا ثمّ نظّر الملحق؛ ألاترى أنّ « جعفرا » ثابتٌ، و« قردد » الذي هو أصل « قَرْدَد » لم يثبت، وكذلك « جُندَب » مع « قُعْدَد »، فهذا-والله أعلم- منع من الإلحاق.

ويمكن أن يقال: إنّه لوكان ملحقا به لكان على خلاف زنته؛ ألاترى أنّ الرّابع من « اقْشَعَرَّ » متحرّك، وهو من « احْرَنْجَمَ » ساكن، وكذلك الخامس من ذلك ساكن، ومن هذا متحرّك، فلم يتصوَّر فيه أن يكون على حدّ الإلحاق.

قوله: « وأمّا (اقْعَنْسَسَ) فأجروه على مثال (احْرَنْجَمَ) »[3].

أي: ألحقوه بالسّين لابالنّون؛ لما بيّن؛ وذلك أنّ النّون في الفعل قد بيّنا أنّها لم تكن قطّ ملحقةً، ولايمكن أن يُتوهَّمَ فيها هنا أنّها ملحقة؛ إذ هي في مقابلة مثلها، فقول سيبويه: « فكلّ زيادة دخلت على مايكون ملحقا ببنات الأربعة

---

(١) الكتاب ٢/٤٠١. وفي الأصل: مايلحقه بنات.

(٢) في الأصل: لايلحق.

(٣) الكتاب ٢/٤٠١

[١٢٦ب] بالتّضعيف »[1] يعني بها: زيادة التّضعيف إن كانت تلحق وحدها قبل أن / تدخل[2] عليها هذه الأخرى؛ فإنّ هذه التي دخلت عليها الأخرى تلحق كما كانت تلحق وليس معها غيرها، ولاأثر لما دخل عليها، يريد بهذا: أنّ السّين في « اقْعَنْسَسَ » هي الملحقة، وإن كان معها غيرها، كما كانت تلحق وحدها في « قعسس »[3] نحو « جَلْبَب، وشَمْلَل »، ولاأثر لهذه الأخرى.

أمّا « اشهابيت » فللقائل أن يقول: هلاّ جعلوه ملحقا بالتّضعيف بـ« احْرَنْجَمَت »، وكانت الباء في مقابلة الجيم؟ إلاّ أنّ سيبويه-رحمه الله- منع هذا؛ لأنّه راعى أن يكون الملحق به يلحقه مايلحق الملحق، ولاتلحق[4] هذه الألف « احْرَنْجَمَ » فيقال: احراجمت، فلايكون هذا ملحقا به[5].

قال: « فلمّا كانتا كذلك أجريتا مجرى مالم يلحق بناء ببناء غيره مما عينه ولامه من موضع واحد »[6].

يعني: مجرى غير الملحق به، نحو « ردّ » الذي عينه ولامه أصول، فلمّا كان كذلك أدغم؛ لأنّه مضاعف ثقيل، ولوكان ثَمَّ مايلحق به لاحتملوا التّضعيف لأجل سلامة الوزن.

ثمّ قال: « فإن قلت: هلاّ قالوا: اسْتَعْدَدَ، على زنة (اسْتَخْرَجَ)؛ فإنّ هذه

---

(١) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: دخلت عليهِ يكون.

(٢) في الأصل: دخلت.

(٣) في الأصل: قعنسس. قال السيرافي في شرحه ٤١٤/٦ (خ): « وقعسس ألحق بحرجم ثم زيد على حرجم ألف ونون زائدتان فصار احرنجم، وزيد مثله من الزيادة على الملحق به فقيل: اقعنسس على منهاج احرنجم ».

(٤) في الأصل: ولايلحق.

(٥) انظر الكتاب ٤٠١/٢، ٤٠٢.

(٦) الكتاب ٤٠٢/٢.

الزّيادة لم تلحق بناء يكون ملحقا ببناء »[1].

أي: أنّ السّين والتّاء إنّما لحقت « عدّ »-مالامه وعينه من موضـــع واحـــد- فلودخلت على مايمكن إلحاقه لكان ملحقا، وإنّما دخلت على شـــيء يعتـــلّ، أي: يُدغم، وهو على أصله من الإدغام.

وقوله: « كما أنّ (أخرجتُ) على الأصل، ولوكان يخرج من شيء إلى شيء لفعل ذلك به »[2].

أي: لألحق.

ثمّ قال: « ولَمّا أدغموا في (أعْدَدْتُ) »[3].

أي: لوكان ملحقا لم يُدغم، فإنّما أدغم لكونه لم يخرج إلى شيء، والفعـــل الرّباعي إذا ضوعف لم يُفكّ، وأدغم؛ لأنّه ليس ثَمّ فعلٌ خماسي يكون ملحقـــا بـــه. والله الموفّق.

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: « فهلاّ ».

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢. وفي الأصل: كما اخرجت تخرج الى ان يكون ملحقا لعل ذلك به.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢.

هذا باب ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلانظيره من غيره

« تقول في (فُعَلٍ) من (رَددت) »[1].

فإن قلت: كيف زعم أنّ « فُعَلا » لم يجئ مضاعفاً، وهو موجودٌ كثيرا، نحو « غُدَدٍ، وقُدَدٍ »، وهو نظيره؟

[قلت][2]: إلاّ أنّه جمع، فهو غيره، وهونظيره في التّضعيف، وإنّما مَنَع أن يكون هذا مفرداً.

فإن قلت: فقد قالوا: فلان بن أُدَدٍ؟

قلت: كلّ « فُعَلٍ » فهو منقولٌ إلاّ أن يُسمع من العرب منع الصّرف، فيُعلم أنّه مرتجلٌ معدولٌ، نحو « عُمَرَ »، لولا ماسُمع منعُ الصّرف منهم لقلنا: إنّه منقولٌ من الجمع، نحو « عمْرة وعُمَرٍ »، و« أُدَدٌ » مصروفٌ فهو منقولٌ من الجمع، ولايصحّ أن يقال: هومنقولٌ من مفرد؛ لأنّه لايُعرف « فُعَل » غير جمع إلاّ مرتجلاً معدولاً، فثبت ما ادّعاه سيبويه من أنّه لم يجئ إلاّ نظيره من غيره، وهولايُدغم؛ لأنّه خارجٌ عن أمثلة الفعل كما لايُدغم « فُعَل »، فقد خرج على الأصل.

ثمّ قال: « وتقول في (فَعَلان): رَدَدَان، [و(فُعَلان): رُدَدَان] يجري المصدر في هذا مجراه لو لم تكن بعده زيادة »[3].

إن قلت: كان[4] يجب لهذا أن يُدغم؛ لأنّه زائدٌ على الثلاثة، فكيف أظهر

---

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ وبعده: « رُدَدٌ ».

(٢) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢. وما بين معقوفين زيادة منه. وفي الأصل: يجري الصدر.

(٤) في الأصل: كيف.

هذا[1]؟

قلت: شبهه -والله أعلم- ما أذكرُه لك، وهو أنّهم قالوا: الغليان، والنّـــزوان، وصححوا، وقد كان ينبغي له أن يُعلّ؛ لأنّ الألف والنّون[2] لايُعتدّ بهما، وهما قــد جريا مجرى الألف الممدودة فحُذفا في التّرخيم كما تُحذف الألف، لكــن لأجــل اللبس صحّحوا « فَعَلان »[3] في المعلّ الأضعف[4]، فصحّ المعتلّ العين حملا / علـــى المعتلّ اللام، وعلّة هذا ليست علّة هذا؛ ألاترى أنّ « الجَولان » لو أعلّ[5] لم يُلـــبس؛ لأنّ الألف والنّون يُحكم عليهما بالزّيادة أبداً؛ فلمّا جئنا لهذا المضاعف أبقينا حكم الألف والنّون من عدم الاعتداد بهما، فأظهرنا هذا كلّه، فهذا هو السبب، وكذا قال سيبويه.

[١٢٧أ]

قوله: « قالوا في (فَعُلول) من (رَدَدْت): رَدَدُودٌ، و(فَعَليل): رَدَديدٌ »[6].

قلت: يريد: فلايُدغم؛ وسبب ذلك اللبسُ بـــ« فَعُّول »، فأمّا « فَعَليل » فليس ثمّ مايلتبس به، والعلّة التي تجمعهما[7] أنّ آخر الكلمة إذا كان قبله حرف مدّ ولين، فإنّه يجري مجرى مافي آخره الألف والنّون؛ ألاتراهم إذا رخّموا « منصورا »، قـــالوا:

---

(١) نقل أبوحيّان الإدغام عن الأخفش. انظر ارتشاف الضرب ٣٤١ (رجب). ونقل المحقق في حاشـــيته أنّ ابن السراج وابن جني نقلا أنه يفكّ، على خلاف ما ذكره أبوحيان، وقد اختلط علـــى المحقـــق كـــلام الثلاثة في فعُلان وفعِلان بفتح العين، وفعَلان بفتحها، ولاتناقض بين كلامهم، وإنّما توجد زيادة عنـــد أبي حيّان، وهو أنه يدغم مفتوح العين، ويجيز الإدغام والفكّ في المضموم والمكسور. انظر الأصـــول ٤٠٧/٣، المنصف ٣١٠/٢، ٣١١.

(٢) في الأصل: واللام.

(٣) في الأصل: معدا.

(٤) يعني: معتلّ اللام.

(٥) في الأصل: لراعل.

(٦) الكتاب ٤٠٢/٢. وفي الأصل: وفعيل.

(٧) في الأصل: الذي يجمعها.

يامنصُ، فأجروا حرف المدّ مع مابعده، وإن كان أصلا، مجرى النّون الزّائدة؛ فلهذا- والله أعلم- أظهروا، ولهذا قال: كما فعلت ذلك بـ« فعَلان » أي: لايعتدّ إلاّ بالصّدر، فينبغي لك [في] « فعل »[1] فيهما، فيكون على مثال الفعل الخفيف فلايُدغم.

ثمّ قال: « وأمّا (فَعُلان) من (قلت): فَقَوُلان »[2].

أي: يصحّ من « غزوت » للّبس فلايسكّن، وكذلك في « قلت »؛ لأنّه المعتلّ الأقوى.

قوله: « وإن شئت همزت »[3].

أي: إن شئت: قَؤُلان، كما قلت: قَؤُول.

فإن قلت: لاتخفف الواو المضمومة بالهمز إلاّ حيث لايمكن تسكينها، نحو « قوُول »؛ لأنّها لوسُكّنت لاجتمع ساكنان، وكذلك « أدؤُرٌ »، لايمكن إلاّ همزها، وتقول: سُؤْر، في « سُور »، فقد كان ينبغي أن يقولوا: قَوْلان، ولاهمز.

قلت: كان يجب هذا لولا اللبسُ، فكرهوا أن يلتبس « فعُلان » بـ« فَعِلان ».

وقوله: « ولايجعل ذلك بمنزلة المضاعف »[4].

أي: لاتُعِلَّه فتقول: قلاّن[5]، فتجريه مجرى « فَعُلان » من « رددت »: رَدَّان؛ لأنّ المعتلّ تحمله على المعتلّ، ولهذا قال سيبويه: « وإنّما جعلوا هذا يتحرّك مع تحرّك واو (غزوت) » أي: يتحرّك إذا تحرّكت، فهو محمولٌ عليه.

---

(١) يعني: من فعلول وفعليل. ومابين معقوفين تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: « ولكنك إن ».

(٤) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: « ولا تجعل ».

(٥) في الأصل: فلان. بالفاء نقطة من أسفل.

ثمّ قال: « وتقول في (افْعَعَلْتُ) من (رددْتُ): ارْدَدَدْتُ »[1].

أي: لاتُدغم إحداهما في الأخرى؛ لأنّها-أعني الأخيرة- قد سكنت سكونا لاتصل إليه الحركة، نحو « رددت ». وأمّا الدّال الأولى فزعم أنّها تجري مجرى الميم من « احْمررت »، أي: لاتدغم.

فإن قلت: و لم لاتُدغم الأولى؟

قلت: لأنّ البناء يلتبس؛ ألاترى أنّ ذلك يُؤدّي إلى سكونها وإلقاء حركتها على الرّاء فتسقط لذلك همزة الوصل، فيصير « رَدْدَتّ » كـ« فَعْلَتّ »، فلمّا كان ذلك فيه امتنعوا من الإدغام.

قال: « وتقول في (افْعَالَلْتُ): ارْدَادَدْتُ »[2]

قلت: لايُتصوَّرُ فيه أيضاً إلاّ هذا؛ لأنّه قد سكن سكوناً لازما. وأمّا الدّال الأولى فلاسبيل إلى أن تدغم؛ لأنّ بعدها فاصلا بينها وبين الدّال الأخرى.

قوله: « وإذا قلت: افْعَوْعَلتُ، وافْعَوْعَلَ، كما قلت: اغْدَوْدَن، قلت: ارْدَوَدَّ »[3].

قلت: لأنّه لايُتصور فيه إلحاق البتّة؛ ألاترى أنّ « اغدودن » فيه واوٌ، وهو مضاعف العين، وكذلك هذا الأخير مضاعف العين، فليس أحدهما ملحقا بالآخَر؛ لأنّه ليس[4] في واحد منهما زائدٌ على أبنية الثلاثي، فأصله « ارْدوْدَدَ »[5]، فلمّا سكنت الدّال جعلت حركتها على الواو فصار « اردَوَدَّ »، كما ترى.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٢.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٢.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٢.

(٤) في الأصل: لانه لالبس.

(٥) في الأصل: اردود.

« وتقول في مثل (اقْعَنْسَسَ): ارْدَنْدَدَ »[١].

قلت: لأنّ هذا ملحقٌ بـ« احرنجم »، فكما لاتُدغم « اقْعَنْسَسَ »، لم تدغم هذا، وعلّتهما واحدة.

وقوله: وتقول في مثل « جُلَعْلَعٍ »: / رُدَدَّدٌ، ولم تدغم في الأخير، كما لم تدغم في « رَدَّد »[٢]. [١٢٧ب]

كأنّ قائلا قال له: إنّما قلت عند بنائك مثل « سَفَرْجَل »: ردَدَّد، ولم تدغم في الأخيرة لئلاّ يعتلّ البناء الملحق، فإذا صرت إلى « جُلَعْلَعٍ »[٣] فهلاّ أدغمت في الأخيرة لأنّه لايتصوّر أن يكون ملحقا؛ ألاترى أنّه ليس ثَمَّ مثل « سَفَرْجَل »، فكيف تقول: رُدَدَّدٌ؟

فقال سيبويه مجيباً عن هذا: « كما لم تفعل ذلك في (رَدَّد) ». فلم يقل: ردَدّ، كذلك لاتفعل هذا؛ لأنّك تصير إلى ذلك المثقل بعينه، فتركوه على أصله.

وقال في مثل « خِلَفْنَةٍ »: رِدَدْنَةٌ؛ لأنّ الدال التي تلي النون لاتصل إليها الحركة، فهي بمنزلة دال « رددتُّ »[٤].

ثمّ قال: وتقول في مثل « فَوْعَلٍ »: رَوْدَدٌ[٥].

قلت: هذا كلّه بيّن جدّا، ويتضمّن الفصل أبنية ملحقة فلايجوز إدغامها؛ لأنّها تختلّ عمّا لحقت به، في اسم كانت أوفعل.

قال: « ويقوِّي (رَوْدَدًا)، ونحوه، قولُهم: أَلَنْدَدٌ »[٦].

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٣ وفيه: « في الآخرة كما لم تفعل ذلك في ردَّدَ ».

(٣) في الأصل: خلعلع.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٣. وفي الأصل: رودد.

يريد: أن يستدلّ من السماع على أنّ الملحق لايُدغم؛ ألاترى أنّ « أَلَنْـدَداً » لمّا كان ملحقا لم يُدغم.

ثمّ استدلّ على أنّ النّون الثالثة[1] الساكنة تكون أبداً ملحقةً: بأنّها لاتُلحق على هذه الصورة إلاّ والكلمة على مثال « سَفَرْجَل »[2].

ووجه الدّليل من هذا: أنّها لوكانت لغير الإلحاق خرجت[3] إلى مثال لايكون للأصول، فكونهم لايخرجونها إلاّ إلى الأصل دليل على أنّهم عزموا على إلحاقها.

قال الأعلم[4]: « ولقائل أن يقول: (قَرَنْفُل) فيه النون ثالثة ساكنة، وليس بملحق في الخمسة؛ لأنّه ليس في الكلام (فَعَلَّل) مثل (سَفَرْجَل)؟

فالذي يصحّ قول سيبويه عليه أنّه سقط من النّسخة (تَكادُ)، كأنّه قال: والدّليل على ذلك أنّ هذه النّون لاتكاد تلحق ثالثة. أي: هو قليل جدّا، ومن القليل (قَرَنْفُل) ».

ثمّ قال: « ولاتكاد تلحق وليست آخراً بعد ألف إلاّ وهي تُخْرِجُ بناء إلى بناء »[5].

أي: إذا لم تكن مع الألف وتكون وحدها آخراً، فلاتكاد تجدها إلاّ ملحقةً نحو « عَلْجَن، ورَعْشَن »، ملحقان بـ« جَعْفَر »، ونحو « عِرَضْنَة، وخِلَفْنَة »، ملحقان بـ« هِدَمْلَة ».

---

(١) في الأصل: الثالث.

(٢) انظر الكتاب ٤٠٣/٢.

(٣) في الأصل: طرحت.

(٤) النّكت ١٢٣٨. وانظر شرح السيرافي ٤٢٢/٦، ٤٢٣ (خ).

(٥) الكتاب ٤٠٣/٢.

وقال الأعلم[1] -خط آخر-: « يريد أنّ النّون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كـ(عَطْشان)، ومأشبهه، لاتكاد تزاد إلاّ لإلحاق[2] بناءٍ ببناء؛ وذلك كثير جدّا، نحو (رَعْشَن، وجَحَنْفَل، وعَنْسَل)، والذي ليس بملحق قليل، نحو (كَنَهْبُل، وقَرَنْفُل، ونَرْجِس)، ونحوه، وهو قيل ».

قوله: « فإن قلت: أقول: جَلْبَب، ورَوَدّ؛ لأنّ إحدى اللاّمين زائدة »[3].

صورة هذا الاعتراض أنّه زعم أنّه[4] لايُدغم « جَلْبَب »؛ لأنّ إحدى لاميه زائدة فيه[5]، ومع الإلحاق فلايُدغم، و« رَوَدّ »[6] ليس إحدى[7] داليه زائدة، فإنّما وقع الإلحاق بالواو فتدغم[8]!

فانفصل سيبويه-رحمه الله- عن هذا: بأنّه لا أثر لهذا الذي قلت[9]؛ ألاترى أنّهم يُدغمون « احْمرَّ، واطمأنَّ »، وكلاهما فيه أحد المضاعفين زائد، ويقولون: عَفَنْجَجٌ، [كما][10] في « أَلَنْدَد »، فيظهرون[11]، وإن كان « أَلَنْدَدٌ » من « اللدد »، ودالاه أصليّتان، و« عَفَنْجَجٌ » إحدى جيميه أصليّة والأخرى زائدة، فهذان المثالان

---

(١) النّكت ١٢٣٨. وانظر شرح السّيرافي ٦/٤٢٣. (خ).

(٢) في الأصل: للاحاق.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٣. وفي التعليقة ٥/١٥٦: « ورِوْدَدٌ ». وهو خطأ؛ لأنه لافائدة من الكلام، ويكون المعترض به غير خارج عن قول سيبويه.

(٤) في الأصل: ان.

(٥) في الأصل: فيها.

(٦) في الأصل: رود، بلاواو.

(٧) في الأصل: احد.

(٨) أي: الدّال في الدال؛ لأنه ليست إحداهما للإلحاق، بخلاف جلبب فإنّ إحدى بائيه للإلحاق.

(٩) « قلت » مكرر في الأصل.

(١٠) تكملة يلتئم بها السياق.

(١١) انظر الكتاب ٢/٤٠٣.

هما موضع الدّليل؛ لأنّه يتبيّن فيهما أنّه لاأثر للزّوائد والأصليّ، بل المقصود أنّ الملحق لايُدغم؛ لأنّ[1] ذلك يؤدّي إلى نقض الغرض سواء كان الحرف يقع به الإلحاق أو لايكون.

قال: « وإن قلت: وإنّما ألحقتها بالواو »[2].

[١٢٨أ] لّما قال هناك /: لا أدغم « جَلْبَب »؛ لأنّ إحدى اللامين زائدة، وتقدّم الرّدّ عليه، قال هنا: وأقول: رَوَدّ؛ لأنّي إنّما ألحقت بالواو. فأجاب سيبويه عن هذا: بأنّ التّضعيف لايمنع أن يكون على وزن الملحق به، أي: إنّ الإظهار وهو أن تقول: رَوْدَد، لايمنع أن يكون على وزن « جَعْفَر »، ومراده: لأنّك لو لم تضعّف وأدغمت لامتنع أن يكون على وزن الملحق به[3].

وعبارة الأعلم هنا[4]: إنّ « معنى هذا الكلام: إن قال قائل: إنّما أُلحقت (رَوْدَد) بـ(جَعْفَر) بالواو دون غيرها، فلمَ لاتُدغم [الدّال][5]؟ فأجاب: لأنّ التّضعيف وإن[6] كان بالواو فعلينا أن نأتيَ بحركات الملحق على منهج الملحق به والتّضعيف ».

وقوله: « إذْ كانت اللامان قد تكرهان »[7].

انفصالٌ ثانٍ عمّا اعترض به. ووجهُه: أنّ اللامين اللذين أحدهما زائدٌ

---

(١) في الأصل: الا ان.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٣ وفيه: « انما » بلا واو.

(٣) والإدغام يزيل القصد من الإلحاق، فلذلك امتنع. انظر التعليقة ٥/١٥٥.

(٤) النّكت ١٢٣٩. وانظر شرح السيرافي ٦/٤٢٤ (خ).

(٥) تكملة من النّكت ١٢٣٩. وفيه: « فلم تدغم الدال ». وكذا في شرح السيرافي ٦/٤٢٤ (خ). والصواب مافي الأصل.

(٦) في الأصل: وما.

(٧) الكتاب ٢/٤٠٣.

تكرهان فتدغمان، كما يكره المضاعف الذي ليس أحد المضاعفين فيه زائـــداً، إذا لم يكن ملحقاً، فيدغم كلّ واحدٍ منهما، فتقول: مستعدّ، ومُسْتَرِدّ، فالمضـــاعفان منـــه أصلان، كما تقول: احمرّ[1]، فتدغم مع أنّ الرّاء زائدة، فلمّا استوى الزّائد والأصلي في الإدغام استويا في الإظهار، فوجب أن يكون « رَوْدَد »[2] والدّالان أصليّتان بمنزلة « جَلْبب »، وإحدى الباءين زائدة، و[قوّى « روْدَداً » أَلَنْدَدٌ][3] والدّالان أصليّتان.

وقوله: « وليس فيه اعتلالٌ ولاتشديد »[4].

من عطف الشّيء على نفسه لاختلاف اللفظ.

---

(١) تقرأ في الأصل: عمر. انظر الكتاب ٤٠٣/٢، شرح السيرافي ٤٢٥/٦ (خ).

(٢) في الأصل: ودد.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر شرح السّيرافي ٤٢٤/٦ (خ).

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢.

هذا باب ماشذّ من المعتلّ عن الأصل

أدخل تحت هذه التّرجمة المدغم، وبادئ الرّأي ألاّ يدخل؛ لأنّ مثـــل « ردَّ » لايُقالُ فيه: معتلٌّ، لكنّ سيبويه يجعل التّضعيف اعتلالاً لكونه يلحقـــه مـــن التّغـــيير مايلحق المعتلّ.

قال: « وذلك نحو (ضَيْوَن) »[1].

إنّما جاء سيبويه بهذا لِمَا قدّم من القوانين، فخاف أن يجيء من لابصـــرَ لـــه بهذه الصّناعة، فيخيّل له أنّ هذه نواقضُ لما أصّل، فقال سيبويه: إنّما هـــذه أمـــورٌ شذّت، لايُلتفت إليها، ولاتُبنى القواعد عليها.

فأمّا « ضَيْوَن » فكان قياسه « ضَيَّن »، لكن وجه شذوذه عند أبي الفتح أنّـــه خرج منبهةً على الأصل[2]، وكذلك تقول في كلّ مايرد من هذا النّوع.

وأمّا غيره[3] فاعتلّ لهذا: بأنّه لايخلو من أن يكـــون « فَـــيعَلا، أوفَعْـــولا »، فلايكون « فَيْعَلا »؛ لأنّه لايوجد في المعتلّ، وقد استقرّ فيه التّحويـــل إلى « فَيْعِـــل » كـــ« سَيِّد وهَيِّن »، ولم يجئ منه مفتوحاً إلاّ قولُه:

مابالُ عيْنَي كالشَّعيبِ العَيَّنِ[4]

ولم يثبت لنا في « فَعْوَل » شيءٌ، فجعلناه « فَعْيَلا »[5]. قال: فلو أدغمته لكان لفظه كلفظ « عَيَّن » الذي لانظير له، ففرّوا إلى البدل[6]. وهذا تعليلٌ حسن جدّاً.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٢) انظر المنصف ٢/٤٦، ٤٧، شرح التصريف للثمانيني ٤٧٩، شرح الملوكي ٤٨٨.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) سبق تخريجه ٧٧٤.

(٥) في الأصل: فعولا. والصّواب ماأثبتّه إن شاء الله.

(٦) يعني: إبدال الياء واواً، كما قلبت في حيوة.

قال:

قد علمت ذاك بناتُ أَلْبَبِهْ[1]

قلت: وكان قياس هذا: بنات أَلبّ هذا الرّجلِ، وألبّ قلبه، فكأنّه قال: بنات قلبه أوفكره. وقيل: إنّ الضّمير يعود على الحيّ، والمعنى: بنات ألبّ الحيّ، أي: بنات أكْيس الحيّ وأفطنهم.

ثمّ قال: « وتَهْلَلُ »[2].

قلت: هو « تَفْعَل »؛ لأنّه ليس ثَمَّ تركيب « ت هـ ل »، فهو « تَفْعَلُ » على [وزن][3] « تَلْحَقُ »؛ لأنّ التّاء لاتُلحق، فقدكان ينبغي ألاّ يُفكَّ لكونه فِعْلا، لكنّه أُظهِرَشُذُوذا ليُنبّهوا على أصله.

وأمّا « حَيْوَة » فقد أنكر سيبويه « حَيْوَة »[4]، فمحال على زعمه أن / يكون [١٢٨ب] هذا على ظاهره، فإنّما هو من « حَيِيَ »، والواو فيه بدل من الياء؛ عوضاً من غلبة الياء عليها، فهذا شذوذ-أعني: قلب الياء واوا- ثمّ شذّوا في هذا الشّذوذ بأن أظهروه، وأوجبَ ذلك أنّهم لو لم يُظهروا لعادوا إلى مافرّوا منه، وهوالياء.

وأمّا « يَوْمٌ أَيْوَمُ »[5] فكان حقّه أن يكون « أَيّم » مدغماً، لكن شذّوا فيه[6] تنبيها على الأصل.

ولّما فرغ-رحمه الله- من الأبنية والتّصريف، قال: إنّ « أبنية كلام العرب

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٣. وقد سبق تخريج الشاهد ٥١٧.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) يعني: أنه جعلها شاذة. انظر الكتاب ٢/٤٠٣. وانظر ماتقدم ٧٨٢، ٧٨٣.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٦) في الأصل: فيها.

صحيحةٌ، ومعتلّةٌ، وماقيس من معتلّه ولم يجئ إلاّ نظيره في غيره على ماذكرت »[1].

وقد كان فرغ من هذا مستوفى.

ثمّ قال: « واعلم أنّ الشّيء [قد] يقلّ في كلامهم، وقد يتكلّمون بمثله في المعتلّ »[2].

قلت: جاء بهذا الرّدّ[3]، كأنّ من لابصرّ له بالصّنعة كما يعترض بالسّماع، نحو « ضَيْوَن، وتَهْلَلَ »، قد يعترض بالقياس، ويستهويه ذلك، فيقولون: قد زعمتم أنّ مثل « قُعْدَد، وقُعْدُد »، إنّما قلّ[4] لثقله، وقد يتكلّمون كثيراً بما هو مثله، أو أثقل منه، نحو « رَدَّدَ[5] يُرَدِّدُ »، فهل هذا إلاّ مناقضٌ لما قلتم؟ فعن هذا ينفصلُ سيبويه: بأنّ « فُعْلَلا وفُعْلُلا » من المضاعف ثقيلٌ، فلهذا قلّ، فلوتكلّموا به كثيرا على حدّ ذلك الآخَر لكثر الثّقل، فلهذا قلّ، أوعُدِمَ، على مايأتي، وهذا هومقصود هذا الباب إلى آخره.

ثمّ قال: فمنها « فُعْلَلٌ وفُعْلُلٌ »[6].

يريد به: مضاعفا كما قلنا.

ثمّ قال: « وقد يطّرحونه نحو (فُعَالِلٍ وفِعْلَلٍ) »[7].

يريد: أنّه لم يوجد مثل « شُمَالِل »، ولا « رِمْدَد »، ولوكان قد يتكلّمون بمثله؛ لَما قلنا من أنّه يكثر الثّقل.

---

(1) الكتاب ٢/٤٠٣.

(2) الكتاب ٢/٤٠٣، ٤٠٤. ومابين معقوفين تكملة منه.

(3) في الأصل: امرد.

(4) في الأصل: قال.

(5) في الأصل: رد. انظر الكتاب ٢/٤٠٤.

(6) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « وممّا قلّ... ».

(7) الكتاب ٢/٤٠٤.

ثمّ قال: « وقد يقلُّ [ماهو] أخفُّ ممّا يستثقلون »[1].

قلت: لذلك أيضا؛ لأنّه لوكثر لكان الثّقل أكثر؛ وذلك « سَلِسَ، وقَلِقَ »، ولانشكّ أنّه أخفّ من « رَدَدَ ».

ثمّ قال: « فكأنّ هذه الأشياء تَعاقَبُ »[2].

أي: يستعملون مثالاً ما بدل مثال آخر. قلت: طرحوا « وعَوْتُ وحَيوتُ »[3]، واستعملوا « القُوّة، والحُوّة »[4] وهما أثقل؛ لاتّصال حروف العلّة، وأنّهما من جنس واحد، وهذا يريد بقوله: « وتقول: حَيِيتُ »[5] أي: أنّه يُتكلّم به، وهو أثقل؛ وعلّة ذلك كلّه أنّه لو استعمل لكثر الثّقل.

ويريد بالمعتلّين وبينهما حرف: وعَوْتُ، وبالمعتلّين وإن اختلفا: حَيوتُ[6].

« وممّا قلّ (دَدَن ويَدَيْتُ) »[7].

قلّ « يَدَيْتُ »، وإن كان ممّا كررت فيه الياء؛ لأنّ باب « قَلِقَ وسَلِسَ » أقلّ من باب « رَدَدْتُ »؛ ولذلك كثر باب « حَيِيت » بالنّسبة إلى باب « يَدَيْتُ »؛ لأنّ « رَدَدْتُ » أكثر من « سَلِسَ ».

وقوله: « وقد يدَعون البناء من الشّيء قد يتكلّمون بمثله، وذلك نحو

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٤. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤. وفي الأصل: هذه الاسماء.

(٣) في الأصل: وحويت.

(٤) الحوّة بضمّ الحاء: سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى السواد، وحوّة الوادي: جانبه. القاموس المحيط (حوي). وانظر التعليقة ٥/١٥٩.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٦) انظر الكتاب ٢/٤٠٤.

(٧) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « قلّ مما ذكرت لك ددن ».

(رشاء)، لايُكسّر على (فُعُل) »[1].

يعني: لايُكسّرون « رشاء » على « فُعُلٍ »، وإن كان لايدَعون « أَدْلٍ »، ولافرق بينهما، لوقالوا: أرش، لكن لكثرة الثّقل تركوا ذلك.

ثمّ قال: « ومن ثمّ تركوا من المعتلّ مانظيره في غيره »[2].

أي: لأجل الثّقل لم يبنوا من المعتلّ بناء يوجد في الصّحيح نحو فعله.

وقال الأعلم[3]: « يريد أنّ (فَعِيلا) من الصّحيح يُجمع نعتاً على (فُعَلاء)، ويجمعونه من المعتلّ على (أفعِلاء)، نحو (قوِيّ وأقوياء، وصَفِيّ وأصفياء)، وكذلك مايعتلّ من الأفعال تأتي مخالفة لنظائرها من الصّحيح ».

ثمّ قال: « وقد يجيء الاسم على ماقد اطُّرِحَ من المعتلّ »[4].

وفسّره: أي يوجد في المعتلّ مالايوجد في الصّحيح، على ماقد اطّرح من المعتلّ. وأمّا حين أطلق لفظ الاسم فالذي يُقابله الفعل، وأيضا فكان يكون تكريراً بوجه ما، وتسقط زيادة تستفاد من الذي / فسّرناه نحن. [١٢٩أ]

قوله: « وقد بيّنا ذلك »[5].

فيما مضى.

ثمّ قال: « وما يجيء من المعتلّ على غير أصله »[6].

أي: بيّنا مايجيءُ من المعتلّ على غير أصله، ومايجيء على أصله-وكذلك

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « بمثله لما ذكرت لك نحو ».

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « ما جاء نظيره ».

(٣) النّكت ١٢٤١. وانظر شرح السّيرافي ٦/٤٣٠، ٤٣١ (خ).

(٤) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « من الفعل » وكذا في طبعة هارون ٤/٤٣١، وأشار الأستاذ عبدالسلام هارون إلى أنّه في طبعتين: « من المعتل » كما في الأصل.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٤.

فعل- بعلله، جزاه الله عنّا خيرا.

كمل التّضعيف، ويتلوه الإدغام وأحوال الحـــروف مـــن هَمْـــس وجَهْـــر واستعلاء وصفير وغير ذلك، وبكماله تكمل الصّنعة.

هذا باب الإدغام

هذا باب عدد الحروف العربيّة

لّما فرغَ من إدغام المثلين، أخذ يتكلّمُ على إدغام المتقاربين، ولّما كان التّقاربُ يكون في المخرج، وفي الصّفات، لم يكن بُدٌّ من ذكر أحوال الحروف، ومخارجها، حتّى يتبيَّن التّقارب فيبنى عليه الإدغام، وأين يجوزُ؟ وأين يتعذّرُ؟ و لم يذكر سيبويه-رحمه الله- من الصّفات إلاّ مايؤثّرُ في الإدغام، من هَمْس، وجهر، واستعلاء، وإطباق، إلى غير ذلك.

وأمّا مالايُبنى عليه الإدغام من الصّفات، فلم يذكره؛ إذلاحاجة به، كقولنا مثلاً: من الحروف حروفُ الذّلاقة، وهي ستةٌ: اللام، والرّاء، والنّون، والفاء، والباء، والميم، وقد جمعها بعض النّاس فقال: مِلْ فنُبِر. وسُمِّيت ذَلَقيَّة[1]؛ لأنّه يُعتمد عليها بذلق اللسان، وهوصدره وطرفه[2]. ومنها الحروف المصمتةُ، وهي سائرُ الحروف. قال ابن جنّي في سرّ الصّناعة[3]: وفي هذه الحروف السّتة سرٌّ طريف، يُنتفعُ به في اللّغة؛ وذلك أنّك متى رأيت اسماً رُباعيّاً، أوخُماسيّاً، غير ذي زيادة، فلابُدَّ فيه من حرف من هذه السّتة، أوحرفين، وربّما كان فيه ثلاثة، وذلك نحو « جَعْفَر » فيه الرّاء والفاء، و« قَعْضَب » فيه الباء، و« سَلْهَب » فيه اللام والباء، و« سَفَرْجَل » فيه الفاء والرّاء واللام، و« هَمَرْجَل » فيه الميم والرّاء واللام، و« قِرْطَعْب » فيه الرّاء والباء، فكذا عامّة [هذا الباب][4]. فمتى وجدت كلمة رباعيّة، أوخماسيّة، معرّاة من بعض

---

(١) محرّف في الأصل. انظر الممتع ٦٧٦.

(٢) نقل ابن دريد هذا التفسير عن الأخفش. انظر جمهرة اللغة ٤٥.

(٣) انظر صناعة الإعراب ٦٤، ٦٥.

(٤) تكملة من صناعة الإعراب ٦٤.

هذه السّتة، فاقضِ بأنّه دخيل[1] في كلام العرب، وليس منه، ولذلك سُمّيت الحروف غير هذه السّتة مصمتة، أي: صُمت عنها أن يُبنى منها كلمةٌ رباعيّــة، أوخُماســيّة، معرّاة من حروف الذّلاقة[2]. وربّما جاء بعض ذوات الأربعة معرّى من بعض هــذه السّتة، وهوقليل جدّا، منه: العَسْجَد، والعَسَّطُوس، والدَّهْدَقة، والزَّهْزَقة.

قال-رحمه الله- في تفسير[3] هذه الألفاظ: العَسْجَد: اسم جــامع للجــوهر كلّه، والإبل العَسجديَّة: التي تحمل العسجد، وهوالذّهب، ويقال: هي كبار الأبــل. والعَسَّطُوس مشدد السّين: شجر يشبه الخيــزران، والعَسَّــطُوس: رؤس النّصــارى بالروميّة. والزَّهْزَقة: الضّحك الشّديد.

قال الإمام-رحمه الله-: « وأصل حروف العربيّة تسعةٌ وعشرون حرفا »[4].

قلت: لاخلاف بين جميع النّحويين في عددها إلاّ أباالعبّــاس المــبرِّد، كــان يُسقط منها الهمزة[5]؛ لأنّها ليست حرفا، إنّما هي ضبط كالضّمّة والفتحــة، فهــي عنده محمولة في حيّز[6] مالايثبت على صورة واحدة، قال: فلا أعدُّها مع الحــروف التي أشكالها معروفة؛ ألاترى أنّ « سُئل » ياء فيهــا همــزة، و« بــؤس » واو فيهــا همزة، فهي ضبط.

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ؛ لأنّ الألف التي في أوّل حروف المعجــم مــن صورة الهمزة في الحقيقة، وكلّ ما أورد فإنّه كُتب علــى حكــم التّســهيل، وإلاّ

---

(١) في الأصل: دخل.

(٢) نقل ابن دريد هذا التفسير عن الأخفش. انظر جمهرة اللغة ٤٥.

(٣) في الأصل: من فسر. والمفسر المؤلف، والله أعلم، وليس ابن جني.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٥) في الأصل: القوة. انظر المقتضب ٣٢٨/١، سر صناعة الإعراب ٤١، ٤٣، الممتع٦٦٣، ارتشــاف الضرب ٥ (رجب)، المساعد ٢٤٣/٤.

(٦) في الأصل: غير.

فالموضع الذي[1] / لاتُسهّل فيه إنّما صورها الألف، نحو « أَحمد، وأُخِذَ، وإثْمِد »[2]؛ وذلك إذا وقعت أوّلاً، فإذاً الموضع الذي تُسهّل فيه تكتب على صورة الحرف الذي تسهّل إليه، وإذا لم يجُز تسهيلها ثبتت ألفاً، فالهمزة إذاً من الحروف، وصورها ألفٌ. وعندي أنّ الحسَّ يقضي بأنّها حاملة لامحمولة؛ ألاتراها تقبل الضّمّة والفتحة والكسرة، فكيف تكون محمولة؟ وممّا يدلّ على أنّ الهمزة من حروف المعجم أنّ كلّ حرف من حروف المعجم يمكن الابتداء به، فإنّ واضع حروف المعجم وضع الحرف في أوّل اسمه، فأوّل الجيم جيم، وأوّل الدّال دال، وكذلك سائرها، ولفظ ألف في أوله همزة، فدلّ ذلك على أنّه من حروف المعجم. [١٢٩ب]

ثمّ ذكر المستحسن، وهو ستّة، منها: النّون الخفيفة[3]-وفي بعض النّسخ الخفيّة- ويعني: بها السّاكنة؛ لأنّ مخرجها من مخرج المتحركة غير أنّ لها تمكّنا في الخيشوم أكثر من تمكن المتحرّكة، ولذلك إذا أمسكت بأنفك عند النّطق بها أخللت بها، فلمّا ورد هذا الطّارئ الذي لايوجد في المتحرّكة، وهوتمكّنها في الخيشوم، صارت فرعا.

ومن هذه الفروع: همزة بين بين، وعدّوها واحدة، ويمكن أن تُعدَّ ثلاثة، على حسب الحرف الذي تكون بين الهمزة وبينه؛ لأنّها تكون بين الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو، وبين الهمزة والألف[4]، فمن راعى أنّها في كلّ الأحوال بين بين عدّها واحدة، ومن لم يَرَ ذلك أوردها ثلاثة، فصارت الحروف المستحسنة ثمانية.

---

(١) « الذي » مكرر في الأصل.

(٢) في الأصل: احد.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٤/٢ ونصه: « وهي النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالةً شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة، والزكاة، والحياة ». وسيذكر المؤلف هذه الحروف تباعا.

(٤) انظر شرح السيرافي ٤٤٦/٦ (خ). قال السيرافي: « وينبغي عندي في التحقيق أن تعدّ ثلاثة.. ».

وقوله: « والألف التي تمال إمالة شديدة »[1].

استظهر على الألف التي تمال بين اللفظين بأنّ ذلك كأنّها لم تتخلّص لشيء، فهي باقية على أصلها.

ثمّ قال: « والشّين التي كالجيم »[2].

قلت: يريد: أشدق.

ثمّ قال: « والصّاد التي كالزّاي »[3].

قلت: مثاله « أصدق، وأصدر ».

ثمّ قال: « وألف التّفخيم »[4].

قلت: وهي التي يُنحى بها نحو الواو[5].

وهذا كلّه لاينضبط إلاّ بالمشافهة.

قلت: فيحتاج أن يجيء بتسعة[6]، فيكيف عدّدَ ثمانية[7]؟ فالعذر له أنّه جعل الجيم التي كالكاف، والكاف التي كالجيم، شيئاً واحداً؛ لأنّ اللفظ بها متّحد، وما بينهما[8] فرقٌ غير أنّ هذه أصلها كاف فصارت بين الكاف والجيم، والأخرى

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٤. وهذه الألف هي الحرف الثالث من الحروف المستحسنة.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٥) في الأصل: الراء.

(٦) في الأصل: بسبعه.

(٧) يريد بالثمانية: الحروف غيرالمستحسنة التي ذكرها سيبويه، « وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء ». فالكلام في هذه الحروف لاعلاقة له بالحروف المستحسنة التي ذكرها قبل قليل وآخرها ألف التفخيم، وإنما هو مقدمة للكلام في الحروف غير المستحسنة.

(٨) في الأصل: بينها.

أصلها جيم فصارت بين الجيم والكاف، فلمّا كان لفظها متّحدا لم يعدّها اثنين.

ثمّ قال: « والجيم التي كالشّين »[1].

قلت: هي الذي قدّمت في نحو « أجدر ».

ثمّ قال: « والضّاد الضّعيفة »[2].

قلت: قد بيّنها بعد، وهي التي تتكلّف من الجانب الأيمن.

ثمّ قال: « والطّاء التي كالتّاء، والظّاء التي كالثاء »[3].

لايُتخيّل أنّ هذين الحرفين هما مثل « انقطْ تلك، واحفظْ ثمود »، حيث تدغم ويبقى الإطباق، لايجوز اعتقاد مثل هذا، لأمرين:

أحدهما: أنّه لوأراد هذا لكثرت الحروف؛ لأنّهما يدغمان أيضا في الذّال والدّال والصّاد والزّاي والسّين، فينبغي أن يعددها على حسب تعداد[4] ماتُدغم فيه، فدلّ على أنّه لايريد ذلك.

والآخر: أنّ مثل « انقطْ تلك »، لايُقال فيه: إنّ الطّاء بين التّاء والطّاء؛ لأنّ الطّاء قد أدخلت في التّاء، وليس لها لفظٌ أصلاً؛ لأنّ الإدغام يُصيّر الحرف الأوّل من جنس الثاني./ [١٣٠أ]

وإنّما يعني من الحرف إطباقه، لانفس الحرف، فليس ثمّ حرف حتّى يقال: إنّه بين الحرف والحرف الآخر، فإنّما يعني بهذين الحرفين شيئا آخر لاينضبط إلاّ بالمشافهة.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٤) في الأصل: تعدادها.

فإن قلت: قد ذكر داخل الإدغام الشّين التي كالزّاي، نحو « أشدق »[1] فلأيّ شيء أهمله هنا؟

[قلت][2]: لأنّ الشّين لم تخلص للزاي إلاّ يسيراً جدّا، فكأنّها باقية؛ ألاترى أنّ سيبويه-رحمه الله- ذكر الألف الممالة إمالة شديدة، و لم يذكر التي بين اللفظين؛ لما قلناه.

فلذلك زُعِمَ أنّ سيبويه أهملها. والذي عندي أنّ هذا العذر لايصحّ؛ لأنّ سيبويه-رحمه الله- إنّما ذكر الألف الممالة إمالة شديدة؛ لأنّها أظهر للحسّ، فيظهر الفرق بينها وبين الألف غير ممالة، ونبّه بذلك على ألف أخرى ممالة إمالة غير شديدة، وهي أخرى غير الألف التي هي غير ممالة؛ ولكن لأنّها ممالة، والألف التي إمالتها شديدة ممالة، اكتفى، وجعل همزة بين بين واحدة.

ورأيت لبعض الطّلبة، قال: سألت الأستاذ أبا الحسن الدّبّاج[3] عن هذا، فقال: تقريب السّين من الزّاي قليلٌ جدّاً، فلذلك لم يذكره لندوره، وهذا كما ترى فإنّ الحروف المسترذلة في نهاية القلّة؛ ألاترى أنّ سيبويه يقول فيها: « لاتستحسن في قراءة، ولاشعر »[4].

قال ابن عصفور[5]: « قال ابن دُريد: في لغة أهل اليمن يقولون في

(١) انظر الكتاب ٢/٤٢٧. وسيأتي الحديث عنه ٩٥٢.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) علي بن جابر بن عليّ اللخميّ الإشبيليّ [٥٦٦، ٦٤٦هـ] يعرف بالدباج، وهي صنعةٌ لأبيه. إمامٌ في العربيّة والقراءات، أقام متصدّرا نحوا من خمسين سنة. أخذ عن أبي ذر الخشنيّ، وابن خروف، وغيرهما، وأخذ عنه ابن أبي الربيع، وابن عصفور، وغيرهما. انظر إشارة التعيين ٢١٢، غاية النهاية ١/٥٢٨، ٥٢٩، بغية الوعاة ٢/١٢٥، ١٥٣، ٢١٠.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٤. و لم أقف على كلام الدباج في غير هذا الكتاب.

(٥) الممتع ٦٦٥-٦٦٧.

(كَمُلَ)[1]: جَمُلَ[2]، وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداذ. والجيم كالكاف، وهي بمترلة ذلك، فتقول في (رجُلٍ)[3]: ركُلٌ، فقرّبوها من الكـاف. والجـيم كالشّـين نحـو (اشتمعوا) في (اجتمعوا). والطّاء التي كالتّاء، نحو (تالَ) في (طال)[4]، وهي تسـمع من عجم أهل المشـرق كـثيراً؛ لأنّ الطّـاء في أصـل لغتـهم معدومـة، فـإذا احتاجوا إلى النّطق بها ضعف نطقهم بها. والضّاد الضّعيفة يقولون في (اثْـرُدْ لـه): اضْرُدله، يقربون الثاء من الضاد، وكأنّ ذلك لغة قومٍ لـيس في أصـل حـروفهم الضّاد، فإذا تكلّفوها ضعف نطْقهم بها لذلك. والصّاد التي كالسّين[5]، نحو (سـابر) في (صابر)، قربت[6] منها؛ لأنّ الصّاد والسّين من مخرج واحـد. والبـاء[7] الـتي كالفاء، وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم [من العجم][8]، وهـي علـى لفظـين: أحدهما لفظُ الباءِ أغلبُ عليه من لفظ الفاء، والآخر بالعكس، نحو (بلَح، وبِرْطِيل). والظّاء التّي كالثّاء مثل (ثالم) في (ظالم). وكأنّ الـذين تكلّمـوا بهـذه الحـروف المسترذلة خالطوا العجم، فأخذوا من لغاتهم ». قلت: وأكثر هذا منقولٌ من كـلام الأعلم[9].

---

(١) في الأصل: كل.

(٢) في جمهرة اللغة ٤٢: « مثل جمَل إذا اضطرّوا إليه قالوا: كمَل، بين الجيم والقاف ». وقد ضـبط في الممتع على هذا- أعني بفتح العين- ولايستقيم.

(٣) في الأصل: جل.

(٤) في الأصل: تلك في كلك.

(٥) في الأصل: الذي كالراء.

(٦) في الأصل: قريب.

(٧) في الأصل: والتاء.

(٨) تكملة من الممتع ٦٦٧.

(٩) بل أكثره للسيرافي، وليس للأعلم فيه فضل على ابن عصفور، فكلاهما ناقل. وقد سبق التنبيه علـى مثل هذه المسألة في عدة مواضع. انظر شرح السّيرافي ٦/٤٤٨-٤٥٠ (خ)، النّكت ١٢٤٤، ١٢٤٥.

ثمّ قال: « وإن شئت تكلّفتها من الجانب الأيسر، وهو أخفُّ؛ لأنّهـــا مـــن حافّة اللسان مطبقة »[1].

قلت: يريد أنّ مخرجها المعتاد إنّما هو من الجانب الأيسر، ولايكون الإطباق دون تكلّف إلاّ من الجانب الأيسر، فلهذا قال: إنّها مطبقة[2].

وقوله: « لأنّك جمعت في الضّاد تكلّف الإطباق مع إزالته عن موضعـــه »[3] تعليلٌ لقوله: « وإن شئت تكلّفتها من الأيمن »[4] وكأنّ قائلا قال لـــه: لم تُتكلّـــف؟ فقال: لأمرين:

أحدهما: تكلّف ذهاب الإطباق؛ لأنّ في النّطق بها مـــن الأيمـــن لأيُســـر في إطباقها، فأنت تتكلّف إذهابها.

والكلفة الأخرى: إزالة الحرف عن موضعه، ولمّا كان هذا مشكلاً، احتـــاج إلى تعليله؛ لأنّه إذا خرج الحرف عن موضعه زال وانتقل لشيء[5] آخر.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٢) وقال السّيرافي في شرحه ٦/٤٥٠: « وإنّما قال: هي أخفّ؛ لأنّ الجانب الأيمن قـــد اعتـــاد الضّـــاد الصّحيحة، وإخراج الضعيفة من موضع قد اعتاد الصّحيحة أصعب من إخراجهـــا مـــن موضـــع لم يعتـــد الصّحيحة ».

(٣) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٤ ونصه: « إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف ».

(٥) تقرأ في الأصل: بشيء.

[١٣٠ب]

ذكر مخارج الحروف / العربيّة الأصول[١]

وهي ستة عشر حرفاً، فللحلق منها ثلاثة مخارج: أسفله وأقصاه، وأوسطه وأقربه إلى الفمّ.

فمن أسفله وأقصاه: الهمزةُ، والهاء، والألف[٢]. هكذا يقول سيبويه-رحمه الله- وينبغي أن تكون الألف تلي[٣] الهمزة وبعدها الهاء؛ وذلك أنّ العرب تقلب الألف همزة، ولاتقلبها هاء، فلوكانت الألف بعد الهاء لكانت أقرب إلى الهاء منها إلى الهمزة، فكانت تقلب هاء، وكونهم يقلبونها إلى الهمزة دليل على أنّ الهمزة إليها أقرب[٤].

ومن المخرج الوسط: العين والحاء[٥]. وهذا معلومٌ حسّاً، أعني: أنّ العين أدخل في الحلق من الحاء.

وذهب أبوالحسن الأخفش [إلى][٦] أنّ ترتيبها: الهمزة، وأنّ الهاء مع الألف لاقبلها ولابعدها، وقدنبّهنا على صحّة مذهب الإمام[٧].

وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغينُ ثمّ الخاء. وهذا أيضاً معلومٌ حسّاً.

ثمّ يرجع إلى الفم، والفم أيضاً له ثلاثة مخارج: أقرب إلى الحلق، وأقرب إلى

---

(١) العنوان من المؤلف.

(٢) في الأصل: والألف والهاء. وما أثبته نص سيبويه، وعليه كلام المؤلف. انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(٣) في الأصل: تلك. انظر سرّ صناعة الإعراب ٤٧.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٤٦، ٤٧. والمؤلف يريد أنّ سيبويه لم يرد بنصه الترتيب، وأن مذهبه أن الألف قبل الهاء. وقد سبق مذهب سيبويه في ١٢٩، ١٣٠.

(٥) انظر الكتاب ٢/٤٠٤.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) انظر ماسبق ١٢٩، ١٣٠.

الشفتين، ومتوسّط بينهما.

فمن أقصى الفم مخرجُ القاف؛ لأنّها من أقصى اللسان مع مايليه من الحنك الأعلى. ومن أسفل هذا المخرج قليلا مخرج الكاف. فهذان الحرفان هما من أقصى اللسان[1].

ومن وسط [اللسان][2] مخرج الجيم[3] والشين والياء[4]. هذا كلّه نعلمه بالحسّ.

وينبغي أن تُعدّ حافّة اللسان[5] من الوسط؛ لأنّها مايُنوَّنُ من اللسان وينثني[6]. فمن بين الحافّة[7] ومايليها من الأضراس مخرج الضّاد[8].

وقوله: « ومن حافّة اللسان من أدناها »[9].

المجرور الثاني بدل من الأوّل بدل بعض من كلّ.

ثمّ ذكر الإمام اللام[10]. فهذه مخارج وسط اللسان، ثمّ يليها مخرج طرفه. ثمّ ذكر الحروف إلى التّاء فتمّت حروف اللسان، وبقيت حروف الشفتين، ثمّ ذكرها[11].

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: الخيشم.

(٤) انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(٥) الحافة: الجانب، وللسان حافّتان. انظر شرح الشافية للرضي ٣/٢٥٢.

(٦) يعني: عند النطق بالضاد.

(٧) في الأصل: الحاقها.

(٨) انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(٩) الكتاب ٢/٤٠٥.

(١٠) انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(١١) انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

ثمّ قال: « ومن الخياشيم مخرج النّون الخفيفة »[1].

وقد ذكرنا أنّ النّون الساكنة إنّما هي من الأنف والخياشيم؛ لأنّك لو أمسكت بأنفك ثمّ تلفّظت[2] لوجدها مختلّة. وأمّا النّون المتحرّكة فمن حروف الفم، إلاّ أنّ فيها بعض الغنّة من الأنف، وقد ذكر الإمام قبلُ أنّها من طرف اللسان بينه وبين مافويق الثنايا.

ذكر سيبويه-رحمه الله- أوّلا المجهورة، وهي الحروف التي أشبع الاعتماد عليها في مواضعها، فمنع النّفس أن يجري فيها[3]، غير أنّ الميم والنّون من جملة المجهورة قد تعتمد لها في الفم والخياشيم، فتصير فيها غنّة.

وذكر المهموسة، وهي التي أضعف الاعتماد عليها في مواضعها فجرى معها النّفسُ عند النّطق بخلاف المجهورة؛ لأنّها لايجري معها النّفس إلاّ عند انقضاء النّطق بالحرف[4].

والمهموسة عشرة، يجمعها « سكت فحثّه شخص »[5]، وماعداها من الحروف مجهورة.

وقوله: « إلاّ أنّ النون والميم »[6] لآخره.

لّما قال: إنّ المجهورة هي حروف أشبع الاعتماد عليها في مواضعها، خاف أن يُعترض عليه بالنّون والميم؛ لأنّهما مجهوران، ولهما صوت في الخياشيم، ولايُتصوَّر أن يعتمد لهما فيها؛ لأنّ الاعتماد إنّما هو: وضع اللسان في موضع

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٢) تقرأ في الأصل: تلعب.

(٣) « في » هنا للمصاحبة، أي: معها، وسيأتي مايدلّ على ذلك. وانظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٦ (رجب). وقد سبق أن مثل لها المؤلف في ١٢٩ بـ« سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه ».

(٦) الكتاب ٢/٤٠٥.

ذلك الحرف، ولايُتصوَّر ذلك في الخيشوم، فقال: « يُعتمد لهما في الفم والخيشوم » يريد بالاعتماد: القصد خاصّة، إلاّ أنّه يكون ذلك القصد الذي يكون في الفم على الصّفة التي ذكرت لك.

[١٣١أ] وقوله: « إن شئت بحروف المدّ واللين »[١]. /

يعني: أن تقول: ساسا، وسُوسو، وسِي سي.

وقوله: « أوبما فيها منها »[٢].

أي: من الحروف، ويعني بها: الحركات؛ لأنّها بعض الحروف، فلك في التّرديد ألاّ تُشبع الحركة، فتقول: سَ.

قال الأعلم[٣]: ويُحتمل أن يكون قوله: « فيها »، بمعنى معها، كأنّه قال: وما معها من الحركات، ويُحتمل أن يكون الضّمير في قوله: « فيها »، للحروف المهموسة والمجهورة[٤]، فيكون التّرديد مرّة بزيادة حرف المدّ على الحرف الممدود وزيادة حركة، ومرّة بزيادة حركة فقط.

ثمّ قال: « ومن الحروفِ الشديدُ، وهوالذي يمنع الصّوت أن يجري فيه »[٥].

ويجمعها « أجِدُكَ قَطَبْتَ، وأجدتَ طَبَقَك »[٦]، فما كان منها شديداً خاصّة منع الصوت والنّفس أن يجريا، وما كان منها مهموساً كالتّاء، فإنّه يمنع الصّوت، ولايمنع النّفس، فالمخصوص بالتّشديد إنّما هومنع الصّوت أن يُجرى

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٥ وفيه: « اللين والمد ».

(٢) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٣) النّكت ١٢٤٦بتصرّف. وانظر شرح السيرافي ٦/٤٥٨ (خ).

(٤) في الأصل: اوالمجهورة.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٦. وفي الأصل: الشديدة.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، المقرب ٣٥٧، شرح الشافية للرضي ٣/٢٥٨.

فيه[1].

والحروف التي بين الشديدة[2] والرّخوة ثمانية أيضا، ويجمعها في اللفظ « لم يرو عنا »[3] وإن شئت قلت: لم يرَ عَوْنا[4].

وماسوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرّخوةُ.

وقوله: « وذلك إذا قلت: الطَّسْ وانْقَضْ »[5].

إنما يريد من المثالين: السّين والضّاد، اللذين يجري فيهما الصّوت بخلاف الجيم إذا قلت: ألحَجَ[6]، فإنّه لايجري لك صوت بالحرف أصلا.

ثمّ تكلّم الإمام على مابين الشديدة والرّخوة، فقال: « وأمّا العين فبين الرّخوة والشّديدة »[7].

يعني: تصل إلى أن يجري فيها الصّوت؛ لأنّها من مخارج مايتردد فيه الصّوت، وهوالحاء[8]، إلاّ أنّك إذا قلت: أح، كان صوت الحاء ممتدّا بعدُ دون تكلّفٍ، وتجدُ « أع » متكلّفاً[9]، ومع أنّ الصّوت يجري فيها، فهي ممّا يُعتمد عليها في مخرجها، فهي شديدةٌ رخوة.

ثمّ قال: « ومنها المنحرف، وهوحرفٌ شديدٌ جرى فيه الصّوت »[10].

---

(١) في الأصل: ان يجهر.

(٢) في الأصل: الشديد.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، شرح الشافية للرضي ٢٥٨/٣.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، المقرب ٣٥٧.

(٥) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٦) في الأصل: الج. والمثبت من الكتاب ٤٠٦/٢.

(٧) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٨) في الأصل: الخاء.

(٩) في الأصل: متكلف.

(١٠) الكتاب ٤٠٦/٢.

قلت: قوله: « شديد جرى فيه الصوت » مرادفٌ لقولـه[1]: بـين الشـديد والرخو.

ثمّ أخذ يُعلِّلُ جريان الصّـوت فيـه، فقـال: « لانحـراف اللسـانِ مـع الصّوت »[2].

يريد: أن طرف اللسان عند النّطق به يعتمد على مابينه وبـين مايليـه مـن الحنك الأعلى ممّا فويق الضّاحك والنّاب والرّباعيّة والثّنيّة، فيكـون شـديداً بهـذا القدر، لكن حافّة اللسان تنحرف مع الصّوت، ألاترى قوله: « وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقّ اللسان » أي: مـن حافّتـه؛ لأنّ طرفـه يُعتمدُ به، على ماقلناه. ورخوٌ؛ لأنّ حافّته تنحرف فيخرج الصّوتُ فتمنعـه كمـا يعترض على الشديدة فيمنع صوتها أن يجري.

ثمّ أخذ [يتكلّم على][3] النّون والميم[4]، وأمرهما بيّنٌ جدّا؛ لأنّ لهما اعتماداً في الفم والشّفتين، ويجري صوتهما في الخيشوم، فهما شديدان رخوان.

ثم قال: « ومنها المكرَّرُ »[5].

قلت: وأمر هذا أيضاً بيّنٌ جدّا؛ لأنّ الرّاء يُعتمد لها في الفم، إلاّ أنّـك لّمـا رفعت لسانك لتكرر جرى الصّوت، فبهذا صار بين الشّديد والرّخو، ولهذا قـال: « ولو لم تُكرّر لم يجرِ الصّوت »[6].

---

(١) في الأصل: كقولك.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٤) انظر الكتاب ٢/٤٠٦.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٦ وفيه: « ولو لم يكرر ».

وقوله: « لأنّ مخرجهما يتّسع لهواء الصّوت »[1].

يُريد-والله أعلم- أنّ الجزء الذي يكون فيه الياء في اللسان ليس ضيّقا، بل هو جزء كبير[2]، والصّوت إنّما هو هواء ينبعث من الصّدر، فمخرج الياء يتّسع لهواء[3] الصّوت، فباتساعه[4] يكون جري / الصّوت فيه أكثر من جريه في الطّاء؛ [١٣١ب] لأنّ مخرجها ضيّق، وهوطرف اللسان، فمُدَّةُ جريِ الصّوت في طرف اللسان أقرب من مدّة جريه في وسطِه؛ لاتّساع المخرج، فلمّا كان هذا أطول جرى الصّوت[5] أكثر ممّا جرى في الضّيّق المخرج، مع أنّه يُعتمد له في موضعه، وإذا اعتبرت ذلك وجدته.

قال: « ومنها الهاوي، وهوحرف [لِينٍ] اتّسع لهواء الصّوت مخرجُه »[6].

قلت: الهاوي هو الذي في الهواء لايُلاقي شيئاً، وكذلك هي الألف؛ لأنّها عند خروجها من الحلق لا تُصادف جسماً تقرعُه[7] سوى الهواء، فهي إذاً تسيرُ في الهواء، فهو هاوٍ لذلك.

وقوله: « اتّسع لهواء الصّدر مخرجُه »[8].

الهواء: هو الفضاء الذي ليس فيه شيء إلاّ الهواء، فكأنّ هذا الحرف اتّسع مخرجُه للهواء الذي يكون فيه الصّوت أشدّ اتّساعاً من غيره، حتّى أنّ الألف

---

(١) الكتاب ٤٠٦/٢. وفي الأصل: نخرجها... لهذا. والحديث عن الواو والياء.

(٢) في الأصل: كثير.

(٣) في الأصل: لهذا.

(٤) في الأصل: فاتساعه.

(٥) في الأصل: للصوت.

(٦) الكتاب ٤٠٦/٢. ومابين معقوفين تكملة منه. وفي الأصل: لهذا الصوت.

(٧) في الأصل: تفرعه. بالفاء، نقطة من أسفل. وكذا في الموضع التالي.

(٨) الكتاب ٤٠٦/٢.

لاتُصادفُ ماتقرع بخلاف الياء؛ لأنّك ترفع لسانك بها إلى الحنك، وكـذلك تضـمّ شفتيك مع الواو، فهي أوسع مخرجا منهما[1]، ثمّ الياء، ثمّ الواو.

ثمّ قال: « ومنها المُطبَقَةُ »[2].

قلت: الإطباق هو انطباق جملة اللسان على ما حاذاه من الحنك الأعلى عند النّطق بحروف الإطباق، فإذا نطقت بها انحصرالصّوت في مواضعهنّ بـين اللسـان والحنك حتّى لايخرج منهنّ شيءٌ، بخلاف المُنفَتحة؛ ألاترى أنّك إذا نطقت بشـيء منها فإنّ الصّوت لاينحصرُ إلاّ في مواضعها خاصـة، وفي المطبقـة في[3] مواضـع الحروف إلى منتهى اللسان ومابينه وبين الحنك.

ثمّ قال: « فهذه الحروف الأربعة لها موضعان من اللسان »[4].

قلت: لأنّ الصّوت بالطّاء إنّما ينبعثُ فيخرج، عندها[5] تقطعُ اللسانُ إيّاهـا من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، ثمّ يتّصل إلى مابين الحنك واللسان، فلـها إذاً موضعان من الفم، وكذلك سائرُها، بخلاف الحروف المنفتحة؛ لأنّ اللسان تقطـع الصّوت عند مخرج ذلك الحرف ثمّ لاينتقل الصّوت إلى موضع آخر، فلهذا لايكـون لها إلاّ موضع واحدٌ.

وقوله: « وقد بُيِّنَ ذلك بحصر الصّوت »[6].

يريد: وقد بُيِّن أنّ لهذه الحروف موضعين من اللسان حين قلنا: إنّ الصّـوت

---

(١) في الأصل: منها.

(٢) الكتاب ٤٠٦/٢ وبعده: « والمنفتحة، فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء. والمنفتحة كل مـا سوى ذلك من الحروف ».

(٣) في الأصل: خاصة في المطلقة عن.

(٤) الكتاب ٤٠٦/٢ وليس فيه: « الحروف ».

(٥) في الأصل: عند.

(٦) الكتاب ٤٠٦/٢.

فيها محصورٌ بين اللسان والحنك.

ثمّ قال: « ولولا الإطباقُ لصارت الطّاء دالاً، والصّادُ سيناً »[1].

يريد: أنّ الإطباق هوالذي يُفرِّقُ بين هذه الحروف في السّمع؛ لأنّ مخرج الطّاء والدّال واحدٌ، وكذلك مخرج الظاء والذال[2] واحدٌ، فإنّما يقع الفرق بينهما بهذه الصّفة التي توجد في المُطْبَق، ولولاهي لما كانت الطّاء إلاّ دالاً، ولما كانت الظاء إلاّ ذالاً[3].

قلت: وهذا إنّما هو عندي على المبالغة في اتّحاد المخرج بقربه من الآخَر، وإلاّ لوأزلت الإطباق عن الطّاء لم تكن إيّاها، بل كانت تقرب منها؛ لأنّها حينئذٍ تكون توافقها في المخرج، وعدم الإطباق، فكانت تقرب منها قرباً شديداً حتّى تكادُ تختلط بها.

وقوله: « ولخرجت الضّاد من الكلام »[4].

يريد: ولولا الإطباق أيضاً لخرجت الضّاد من كلام العرب؛ لأنّها لايشركها في موضعها شيء، وهي مع ذا مطبقة، فأنت لوأزلت إطباقها، لم يكن لها من الحروف ماترجع إليه، وكانت / تسقط، بخلاف الطّاء والظّاء؛ لأنّ كلّ واحد منهما يصير حرفا آخر، فلايسقط. [١٣٢أ]

ثمّ قال: « وإنّما وصفت [لك] حروف المعجم »[5].

وقد ذكرت لك هذا الغرض في أوّل الباب.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٢) في الأصل: الطاء والدال. وسيبويه ذكر الصاد والسين، لكن ماأثبته أقرب للرسم، وسيكرر بالتصحيف نفسه، ممّا يؤكّد ماأثبته، وبه يستقيم الكلام فالظاء مطبقة.

(٣) في الأصل: الطادالا.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٦. ومابين معقوفين تكملة منه.

وقوله: « وما تُبدِلُه استثقالاً »[1].

يريد: اصطبر وبابَه كلَّه.

(١) الكتاب ٢/٤٠٧.

هذا باب الإدغام في الحرفين
اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحداً

قلت: هذا الباب يتضمّن إدغام المثلين المنفصلين، وقد كـــان تقـــدّم إدغـــام المثلين المتّصلين.

فالضّابط لهذا الباب أن نقول: لايخلو الثّاني من المثلين أن يكـــون متحرّكـــا أوساكنا، فإن كان ساكنا لم تُدغم، نحو « جَعَلَ الأرض، واضربْ ابن زيـــدٍ »؛ لأنّ سكون الحرف الثاني من المثلين إذْ ذاك لاتصل إليه الحركة، فلايُتصوّر فيه الأدغام.

ولوكان متحرّكاً فإمّا أن يكون الأوّلُ ساكناً أومتحرّكاً، فإن كـــان ســـاكناً فالإدغام خاصّة، نحو « اجعَلْ لَك ».

وإن كان متحرّكاً فلايخلو أن يكون ماقبله ساكناً أومتحرّكـــاً، فـــإن كـــان متحرّكاً جاز الفكُّ والإدغامُ على السّواء، وأحسن مـــايكون الإدغـــام إذا توالـــت الحركات، نحو « جَعَلَ لَك »، تقول: جَعَل لَّك، وجعَلَ لَك[1].

فإن كان ماقبل المتحرّك ساكناً، فإمّا أن يكون حرفاً صحيحاً أومعتلاّ، فـــإن كان حرفاً صحيحاً فالفكُّ ليس إلاّ، نحو « ابْنُ نُوحٍ »؛ لأنّك إن أدغمت تغيّر المثال، فقلت: بنُّوح، وإنّما كان يحتمل التّغيير في « مَفَرّ » لكونهما في كلمة، فلمّـــا كـــان المثلان منها منفصلين لم يحتملوا التّغيير لضعف الإدغام.

وإن كان حرفاً معتلاّ جاز الفكّ والإدغام، فتقول: ثـــوبُ بَكـــر، وجيـــبُ بَكر[2]، وثوب بّكر، وجيب بّكر، والمالُ لَك، والمال لّك، والفكّ أحسن هنـــا مـــن الفكّ في « جعَل لك »، فالإدغام هناك أحسن إذاً منه هنا، والفكّ في « ثوب بكـــر

---

(١) الفكّ لغة الحجاز. انظر الكتاب ٤٠٧/٢، الممتع ٦٥٠.

(٢) في الأصل: بطر.

وجيب بكر » أحسن منه في « كُوب بكر، ونِيب بكر، والمال لك »؛ لكـــون هـــذا فيه فضل مدٍّ زائد على هذا.

هذا حكم المثلين الصحيحين، فإن كانا معتلّين فإمّا أن يكون الأوّل مـــدغما أولايكون، فإن كان مدغما فالفكُّ ليس إلاّ، نحـــو « عدوّوَاحـــد، ووليّ يَاســـر »، ولايجوز « عدووّاحد، ولاولي يّاسر »؛ لأنّ إدغام الأوّل قد ذهب بالمدّ الذي كـــان يكون فيه. والذي يدلّ على أنّ المدّ يزول بالإدغام وقوع « ليّ، وقـــوّ » في القـــوافي مع « ظبْي وغزْو »، ولوكانت غير مدغمة لم يجز ذلك، فلايجوز وقوع « عيْن » مـــع « حزْن »، فدلّ ذلك على أنّ الإدغام يصيّرها بمنزلة الحرف.

فإن لم يكن مدغما، فإمّا أن يكون حرفَ لين، أوحرف مدّ ولين، فإن كـــان حرف لين، فالإدغام نحو « اخشي يّاسرا، واخشوا وّاقدا ».

وإن كان حرف مدّ ولين، فالفكُّ نحو « ظلمُوا وَاقـــدا، وهبِـــي يَاســـراً »، ولا[يجوز][1] « هبي يّاسرا »؛ لئلاّ يذهب المدّ بالإدغام، مـــع ضـــعف الإدغـــام في الكلمتين؛ ولأنّه حرف مدّ ولين ولايلزمه أن يكون مابعده من جنسه [كما لم يلـــزم في][2] « قُوْوِلَ »، الذي[3] فيه حرف مدّ ولين ومابعده لايلزم أن يكون من جنســـه؛ ألاترى أنّك تقول: / ظلمُوا عَمْرا، فلايلزمه مجيء الواو بعده[4] كما لايلزم الـــواوان في « قُوْوِل »؛ إذ قد يزول المثلان فيه إذا أسندته للفاعل، كمـــا يـــزول المـــثلان في [١٣٢ب]

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) تقرأ: التي.

(٤) يعني: « ظلموا » وذلك إذا لم تأت بعده كلمة أولها واو، كما مثّل. وهو يريد: أن يبين أنّ المـــثلين في « ظلموا واقدا » عارضان، ويزولان إذا أتيت بعد « ظلموا » بكلمة ليس أولها واوا. وانظر الممتع ٦٥٣، شرح الشافية للرضي ٢٣٨/٣.

التّثنية[1].

هذا حكم المثلين فيه إذا لم يكونا همزتين، فإن كان المثلان همزتين، فإمّا أن تكون الأولى ساكنة أومتحرّكة، فإن كانت متحرّكة فالفكّ ليس إلاّ، نحو « قرأ أبوك ».

وإن كانت ساكنة جاز الوجهان، فتقول: أقرِئْ أباك السّلام، وأقرئ أّباك السلام.

وإنّما امتنع الإدغام في « قرأ أبوك »؛ لاستثقال التّضعيف في الهمزة، وأدغمت السّاكنة؛ لأنّه لافاصل بينها وبين الأخرى، كما كان في المتحرّكة، والفاصل الحركة. ومن يستثقل تضعيف الهمزة يظهر « أقرئْ أَباك السلام »، ولذلك ذهب سيبويه[2]-رحمه الله- على ماتقف عليه داخل الباب، إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: فلم منعتم أن تدغم « ابن نوح »، وهو قد جاء، قال الله تعالى: ﴿فنعِمّاهي﴾[3] والأصل « نِعْمَ ماهي »، فهو كـ« ابن نوح »؟

قلت: قد قال سيبويه: إنّ هذا جاء على لغة من يقول: نِعِمَ بكسر العين فلم تُحرّك العين للإدغام، بل جاء على لغة هذيل التي هي تحريك العين[4].

وكلّ مالايُدغم من هذا فالإخفاء جائزٌ فيه إذا كان الأوّل متحرّكاً؛ لأنّه يكون إخفاءَ حركة بمنزلة تسكينه في الأدغام.

قوله: « لاتتوالى في [تأليف] الشّعر خمسة أحرف متحرّكة »[5].

---

(١) تقرأ في الأصل: المسنية. والصواب ما أثبته إن شاء الله.

(٢) انظر الكتاب ٤٠٩/٢، ٤١٠.

(٣) البقرة: ٢٧١.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٨/٢، الممتع ٦٥٢، الدرّ المصون ٦٠٩/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٧/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

قلت: هذا مالايوجد كما قال، وأمّا أربعة فتوجد، وهي التي تُسمّى فاصلة كبرى، وتكون في البسيط، وأصل جُزئها « مُسْتَفْعِلُن »، فيدخله الخَبْنُ والطَّيُّ بأن يُحذفَ رابعُه السّاكن، وثانيه السّاكن، فيبقى « مُتَعِلُنْ »، فيُنقل إلى « فَعِلَتُن »، ومنه:

وَزَعَمُوا أنّهمْ لقيهمْ رجلٌ فأخذوا مالهُ وضربوا عُنقَهْ[1]

والجزء الذي يدخله الخبن والطيّ نقول له: مخبول.

وقوله: « لأنّه قَصْدٌ أن يكون المتحرّك بين ساكنين واعتدالٌ منه »[2].

أي: سكّنوا « يدَّاود »؛ لأنّه لو لم يسكن لم يعتدل اللفظ، وكانت المتحرّكات بعدد السّواكن فحسن اللفظ. وأحسن من إدغام هذا إدغام « جعل لَّك »؛ لتوالي المتحرّكات، وكذا قال سيبويه، وزعم أنّ البيان في « المال لك »، و« هم يُظْلِمُنِّي »، يزداد حسنا[3]. يعني به: كـ« نعِمَّا »، كأنّ فيه الجمع بين السّاكنين، وإن كان فيه حرف مدّ، لكن مع هذا فالإدغام جائز واضحٌ؛ لقيام المدّ في حرف المدّ مقام الحركة؛ فإنّ الشّاعر إذا حذف السبب من « مفاعيلن » الذي هو الضرب في الطّويل، نحوقوله:

وما كل مؤتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ[4]

---

(١) انظر البارع ١١٥، الكافي في العروض والقوافي ٤٥، نهاية الرّاغب في شرح عروض ابن الحاجب ١٧٨.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢ وفيه: « أن يقع المتحرك ». وفي الأصل: واعتدل. واعتدال معطوفٌ على قصد، أي: لأنه قصدٌ واعتدالٌ.

(٣) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٤) صدره:

وماكلّ ذي لبّ بمؤتيك نصحه

والبيت سبق تخريجه ٧٥١.

لم يقع قبل حرف الرّويّ، إلا[1] حرف مدّ؛ ليكون عوضاً.

ثمّ قال: « لأنّه حرفٌ ممطول »[2].

أي: طويل، يعني: حرف المدّ واللين. قاله ابن عصفور.

قال المؤلّف: إن كان الإمام أراد بقوله: « إذا حذفوا في بعض القوافي »[3] الحذف الذي هو سبب خفيف من آخر الجزء، مثل « مفاعيلن »، فيُنقل إلى « فعولن »، فيكون إطلاقه لفظ الحذف على مايتعارفه العروضيّون، والذي قاله ابن عصفور هو مراد سيبويه. وإن كان أطلق الحذف على أي حذف وقع في القوافي فقد يجوز أن يكون يريد الرّدف اللازم في الضّرب الثاني للعروض الأولى من البسيط، وهو الضّرب / المقطوع، نحو: [١٣٣أ]

قد أشهَدُ الغارةَ الشَّعْوَاءَ تحْمِلُني ... جَرْدَاءُ مَعْروقَةُ اللَّحيينِ سُرْحُوبُ[4]

والقطع حذف ساكن من آخر الوتد المجموع، وتسكين ماقبله، فيصير « فاعلن » « فاعلْ »، فيُنقل إلى « فعلن ».

ولّما كان قد تقدّم له أنّ الإخفاء يكون فيه الحرف بزنته متحرّكا[5]، أخذ يستدلّ على ذلك بأبيات هي مخفيّة فيما رواه[6] فلوكان الإخفاء سكوناً لم يجز؛ لأنّه لايجتمع في الشّعر ساكنان.

قال المؤلّف-رحمه الله-: وقال العروضيّون: إنّه قد جاء في المتقارب فقط

---

(١) في الأصل: ولا. انظر الكتاب ٢/٤٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٧.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٧.

(٤) لامرئ القيس. انظر الديوان ٢٢٥، سر صناعة الإعراب ٢١، الكافي في العروض والقوافي ٤٠، خزانة الأدب ١١/٢٥٣.

(٥) في الأصل: الحذف بزنته ساكنا.

(٦) تقرأ العبارة في لأصل: مخفية في والله.

نحو قوله:

فرُمنا القَصـــاصَ وكان التَّقـــا   صُّ فرضاً وعدلاً على المسلمينا[1]

وأنشد على أن الحرف الذي تُخفى حركته يكون بمترلة المتحـــرّك شـــاهداً قولَه:

إنّي بما قد كلَّفتني عشيرتي[2]

وشاهده إخفاء الباء مع الميم في « بما »، ولوأدغم لانكسر البيت. ويريـــد: أنّ هذا يجوز فيه الإدغام لوكان في غير الشعر؛ لحرف المدّ.

وأمّا « اللَّهامِم »[3] فلوكان في الكلام لم يدغم لكونه ملحقا، كمـــا لايُـــدغم « القَرَادِد ». هذا مراده.

وأمّا الأعلم فقال[4]: « اللَّهامم » جمع « لُهْمُوم »، وهوالواسعُ الصّدرِ، وكـــان القياسُ « اللَّهاميم »، إلاّ أنّه حذف الياء ضرورة، وإن شئت كان جمـــع « لَهـــم »،

---

(١) في الأصل: .. وكان القصاص. وهي رواية، إلاّ أنّ الشاهد ليس فيها. والبيت في كتاب العـــروض للأخفش ١٦٥، الكامل ٣٩، رسالة الصاهل والشاحج ١٩٢، الكافي في العروض والقوافي ١٨.

(٢) الكتاب ٤٠٨/٢. وفي الأصل: بما كلفتني غيري. وعجزه:

من الذّبِّ عن أعراضِهـــا لَحَقِيقُ

ويُنسب لغيلان بن حُريث. وانظر شرح السيرافي ٤٧٢/٦ (خ)، شرح أبيات سيبويه لابن الســـيرافي ٤٤١/٢.

(٣) من قول غيلان بن حُريث:

وامتاحَ منّي حَلَبَاتِ الهاجِمِ   شأْوُ مُدِلٍّ سابقِ اللَّهـــامِمِ

انظر الكتاب ٤٠٨/٢، شرحه للسّيرافي ٤٧٢/٦ (خ)، شرح أبيـــات الكتـــاب لابـــن الســـيرافي ٤٤٠/٢، اللسان (لهم).

(٤) تحصيل عين الذّهب (بحاشية الكتاب٤٠٨/٢)، النّكت ١٢٥٠. والنّقل بتصـــرّف مـــن الكتـــابين كليهما.

وهوالفرس السّريع، كأنّه يلتهم الأرض، أي[1]: يبتلعها لشدّة جريه، وكان حقّه على هذا أن يُدغم في الجمع كما أنّه أُدغم في الواحد، فيقال: لهامّ، ولكن إظهاره جائز في الضّرورة. والهاجم: الحالب، يقال: هَجَمْت اللّبن، أي: حلبته. يصف فرساً جواداً له شأوٌ يُدِلُّ فيه ويسبق السِّراعَ من الخيل، وهي اللّهامم، فشأْوُه ذلك يحمله أن يسقيَه اللبن، ويؤثرُه على غيره.

ثمّ قال: « وأمّا قوله تعالى: ﴿فلاتَّناجَوا﴾[2] فإن شئت أسكنت الأولى للمدّ »[3].

أي: إن شئت أدغمت فجمعت بين السّاكنين[4]؛ لأجل المدّ الذي في الألف.

فإن قلت: كيف أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لأمرٍ حسنٍ، وهو أنّ إحدى التّاءين[5] لايلزمها أن تلتقي مع تاء أخرى؛ ألا ترى أنّك تزيل تاء المضارعة، وتقول: يتناجون، وتزيل تاء « تفاعل » وتقول: تُناجوا، فلمّا كان كذلك كان بمنزلة « جعل لك » الذي لايلزم أن يكون بعد الأوّل منه مثل « لك »[6]؛ لأنّك تقول: جعل عمرو.

---

(١) في الأصل: ان.

(٢) المجادلة: ٩. وفي الأصل: ولا تتناجوا.

(٣) الكتاب ٤٠٨/٢.

(٤) روي التشديد في ﴿فلا تناجوا﴾ عن ابن محيصن كما في إتحاف فضلاء البشر ٥٣٦. وانظر معاني القرآن للزجاج ١٣٨/٥، إعراب القرآن للنحاس ٣٧٦/٤، ٣٧٧، البحر المحيط ٢٣٦/٨، ارتشاف الضرب ٣٣٩ (رجب)، المساعد ٢٧٩/٤. وقال ابن عصفور في الممتع ٧٢٠: « ومن ذلك ماروي عن ابن كثير من إدغام التاء التي في أول الفعل المستقبل في تاء بعدها في أحرف كثيرة، منها مافيه قبلها متحرّك، ومنها مافيه قبلها ساكن من حروف المد واللين ومن غيرها.. ».

(٥) في الأصل: الياءين.

(٦) في الأصل: له. وما أثبتّه أنسب للمثال السابق.

وقوله: « ألاترى أنّك تقول: اخشوا وَّاقدا، واخشي يَّاسرا »[1].

يريد أن يستدلّ على [أنّ][2] الواو والياء اللذين ماقبلهما مفتوح ليستا بمنزلة الذي تكون الواو فيه مضموماً ماقبلها، والياء مكسوراً ماقبلها. والدّليل على ذلك أنّه يجوز إدغام « اخشَوا واقداً، واخشَي ياسرا »، ولايجوز « ظلمُوا واقدا، ولاظلمِي ياسراً »؛ لأنّ السّاكنين إذا أدغما اختلاّ[3] بذهاب المدّ الذي يكون فيهما.

وقوله: « فالبيان في هذا أحسن منه في الألف »[4].

اعلم أنّ الياء والواو إذا كانا ساكنين، وانفتح ماقبلهما ففيهما مدٌّ دون المدّ الذي يكون فيهما إذا انضمّ ماقبل الواو، وانكسر ماقبل الياء؛ وذلك أنّ الألف التي هي أوسعُ حروف المدّ مخرجاً وأبعدها مدّاً لايكون ماقبلها إلاّ مفتوحاً، فإن كان قبل الواو السّاكنة ضمّة، وقبل الياء[5] كسرة فهما على منهاج الألف، وإذا لم يكن ماقبلهما منهما[6] خالفتا منهاج الألف؛ فلذلك لم يحسُن / الإدغام في قوله: ثَوب بكر، وعَيْب[7] بكر، كما يستحسن في قولك: المال لك، وشبهه. [١٣٣ب]

قوله: « وذلك أنّ كلَّ شعرٍ حذفت من أتمّ بنائه حرفاً متحرِّكاً أو زِنَة حرف متحرّك »[8].

---

(١) الكتاب ٤٠٨/٢ وفيه: « واقدا فتدغم ».

(٢) تكملة يلتئم بها السياق.

(٣) في الأصل: ادغمتا اختلتا. وماأثبتّه أنسب للسياق.

(٤) الكتاب ٤٠٨/٢ وفيه: « البيان » بلا فاء.

(٥) في الأصل: التاء.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) في الأصل: عنب.

(٨) الكتاب ٤٠٩/٢.

قال الأعلم[١]: واحتجّ لقيام المدّ في حروف المدّ مقام الحركة: بأنّ الشّاعر إذا حذف حرفاً متحرّكاً عوَّض منه حرف مدّ، وجعله ردفاً، وأنشد:

... ...بِلَبِيبِ[٢]

ولم يجز سيبويه في هذا، وماجرى مجراه ممّا يلزمه الرّدف على ظاهر الكـــلام، أن يكون ردفُه واواً مفتوحاً ماقبلها، وياءً مفتوحا ماقبلها[٣]، وقد يأتي مثل ذلـــك في الشّعر، وهوقليل.

قال المؤلّف-رحمه الله-: يعني مثل بيت الحماسة:

لعمرك ماأخزَى إذا مانَسبتَنِي إذا لم تقُــلْ بُطلاً عليَّ ومَيْنَا[٤]

وساغ هذا لأنّ [في][٥] حروف اللين التي على هذه الحالة مـــدّا مـــا، وإن لم تبلغ ماإذا كانت حركة ماقبله منه، وليس كذلك الرّدف في قوله:

أُصدِّقُ وعدي والوعيدَ كليهما ولاخير فيمن لايرى صادقَ القَوْلِ[٦]

لأنّ الضّرب تامّ لم يُخفف منه شيء فيُتدارك بالرّدف عوضاً، ولاحاجة لـــك إلى تمكن الرّدف بإتباعه الحركة قبله.

قال المؤلّف-رحمه الله-: يُنظر: هل أراد سيبويه في هذا الموضع بلفظ الحذف المصطلحَ به في صناعة العروضيين، أوأراد الحذف اللغوي؟ فالذي يظهـــر أنّـــه أراد

---

(١) النّكت ١٢٥١. وانظر شرح السّيرافي ٦/٤٧٥ (خ).

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٠٩. والشاهد سبق قبل قليل، وتخريجه ٧٥١.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٠٩.

(٤) سبق تخريجه ٧٥١.

(٥) تكملة يلتئم بها السياق.

(٦) مع آخر لبعض اللصوص. انظر مقدمة اللزوميّات ١/١٦، ١٧، الكافي في العروض والقـــوافي ١٥٣، نهاية الرّاغب في شرح عروض ابن الحاجب ٣٧٥.

اللغوي؛ لأنّه قال: « حرفا متحرّكاً »، وليس الحذف العروضي حذف حرف متحرّك فقط، فإذا كان هذا فما مراده؟ فقال بعضهم: أراد أنّ الضّرب من الطّويل إمّا أن يكون سالماً، وإمّا أن يكون مقبوضاً كالعروض، فإن كان سالماً، فكأنّ سيبويه إنّما ذكر الحرف المتحرّك؛ لأنّه المعتمد في النّسب عليه، وأمّا السّاكن فضعيف، فلذلك لم يذكره، وإن أراد المقبوض فإنّما تحذف حرفا متحرّكاً فقط، فيكون إذاً معنى كلامه: إنّ المدّ الذي في حرف الرِّدف يقوم مقام الحرف المتحرّك، فيكون الصّواب في عبارة الأعلم: إذا حذف حرفاً متحرّكا عوّض منه حرف المدّ[1].

ويبقى عندي سؤالٌ لم أرَ أحداً تعرّض للكلام عليه، وهو: ما معنى قوله: « أوزنة حرف متحرّك »؟ إلاّ أنّي سألت الأستاذ أبامحمّد بن زيدان فقال لي: أشار به الإمام إلى الحرف المتحرّك من الحرفين المدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّهما في صناعة العروض حرفان[2]. وفي هذا نظر. وقد تكلّم على هذا الموضع في « الإيضاح » القاضي أبوالوليد الوقّشي، وردّ عليه ابن يسعون[3] وغيره ممّن كتب على « الإيضاح »، فانظر كلامه[4].

ثمّ قال: « كما فعلوا ذلك في غير المنفصل، نحو (أُصَيْمٌّ) »[5].

---

(١) انظر النّكت ١٢٥١. ويعني: أنّ عبارة الأعلم وافقت الصّواب على هذا.

(٢) لم أقف على كلام ابن زيدان في غير هذا الكتاب.

(٣) أبو الحجاج يوسف بن يبقي بن يوسف بن مسعود بن يَسعون التُّجيبيّ الباجليّ، ويعرف بالشّنشيّ. أديب نحوي لغويّ فقيه، متقدّم، حسن الخط والوراقة، يشارك في نظم الشعر. أقرأ بالمريّة وولي قضاءها بعد تغلّب الروم سنة ٥٤٢، ثمّ توفّي بعد ذلك. أخذ عن مالك العتبيّ ويحيى بن عبدالله الفرضيّ، وأبي علي الغسّاني، وأخذ عنه أبوبكر بن حسنون وأبوالعبّاس الأندرشيّ. من مصنفاته: المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح. انظر المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ٣٢٨، ٣٢٩، إشارة التعيين ٣٩٤، بغية الوعاة ٣٦٣/٢، هديّة العارفين ٥٥٢/٢، ابن يسعون النحوي حياته وآراؤه ١٤ فما بعدها.

(٤) لم أقف على كلام الوقشي ورد ابن يسعون.

(٥) الكتاب ٤٠٩/٢.

قلت: هذا يجب إدغامه، ولايجوز الفكّ، إلاّ ضرورة؛ لأنّ هذه الياء قد صارت كألف التّكسير، ألاترى إدغام الرّباعي في التّحقير والتّكسير سواء، والمثلان لايُفارق واحدٌ منهما الآخر[1]، فلم يجز [إلاّ][2] الإدغام.

وقوله: « لأنّ التّحقير عليهما يجري إذا جاوز الثلاثة »[3].

أي: على « مَفَاعيل ومَفَاعِل ».

وقوله: « فلمّا كانوا يصلون »[4].

يريد أن يتعذّر لجواز[5] إدغام « ثوب بكر »، فإنّهم يقولون: عمْرو، في الوقف ويجمعون بين السّاكنين، وليس قبل المسكّن حرف لين، فأحرى أن يجوز هذا.

قوله: « و لم تقو هذه الواو »[6].

أي: على أن يُدغم فيها ماقبلها كما لم تقوَ الميم في « موسى » على أن تُحرّك السّاكن لأجلها.

وقوله: « فهذا لاتصل فيه إلاّ إلى الإدغام »[7] الفصل إلى / آخره. [١٣٤أ]

فهذا الذي الأوّل منه ساكنٌ نحو « اخشَي يّاسرا، واخشَوا وّاقدا، واذهب بّنا » لايُكلّف فيه الوصول إلى الإدغام؛ لأنّه مدغم، ليس بين المثلين فيه حاجز؛ لأنّ الأوّل ليست له حركة تفصل بينه وبين مابعده، فهذا لاتحتاج معه إلى

---

(١) في الأصل: الاخرى.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٥) في الأصل: الجواز.

(٦) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٧) الكتاب ٤٠٩/٢. وفي الأصل: لاتصل اليه الا الادغام.

تكلّف إدغام.

قوله: « وأمّا الهمزتان »[1] الفصل لآخره.

يريد: أنّ العرب لاتجمع بين همزتين، بل لابدّ من الحذف[2] أوالتّليين، فإذا لم تُجمعا ففيمَ تُدغم؟ لأنّ الحذف والتليين يزول اجتماع المثلين [معهما][3]، وهذا معنى قوله: « فتصير كأنّك إذا أدغمت مايجوز فيه البيان » أي: أنّ الإدغام هنا كان يكون فرعا على البيان، والبيان لايكون، فلمّا لم يكن لم يكن الإدغام.

وزعم سيبويه -رحمه الله- أنّ « قَتَّلوا »[4] حركة القاف نقلٌ، و« قِتَّلوا » لالتقاء الساكنين؛ لأنّها كـ« رُدّ »[5]. واعتذرعن « عَضَّ »؛ لأنّه لم يُحرّك إلاّ بالنّقل، و لم يَقل أحدٌ: عِضَّ: بأنّ « قتّل » جاز فيه أوجه: الإخفاء، والبيان، والإدغام، فلمّا تصرّف دخله شيئان بخلاف « عضّ »؛ لأنّه لايجوز فيه إلاّ شيء واحدٌ، وهوالإدغام.

فمن قال: قَتَّلَ بفتح القاف والتّاء، قال: يَقَتِّلُ بفتح القاف وكسر التّاء، وتقول في اسم الفاعل: مُقَتِّلٌ بفتح القاف وكسر التّاء، وفي المفعول: مُقَتَّل بفتحهما[6].

ومن قال: قِتَّل بكسر القاف و[فتح][7] التّاء، قال: يَقِتِّل بكسر القاف

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٩.

(٢) في الأصل: الحذفين.

(٣) تكملة يلتئم بمثها الكلام.

(٤) على وزن افتعل.

(٥) تقرأ في الأصل: كثيرة. وفي الكتاب ٢/٤١٠: « فشبّهت بقولهم: رود ».

(٦) في الأصل: بفتحها.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام. هذا مع العلم أنّ كسر التّاء اتباعا لفاء الفعل لغة- وهي أقلّ اللغات الثلاث- إلاّ أنّ الكلام على كسر فاء الفعل وفتح التاء. انظر الممتع ٦٣٩، ٦٤٠.

والتّاء، وفي اسم الفاعل: مُقِتِّل بكسر القاف والتّاء. ومنهم من يستثقل الخروج من ضمّ إلى كسر فيضمّ القاف إتباعا للميم، فيقول: مُقُتِّل، و لم يستثقلوا الخروج من ضمّة القاف إلى كسرة التّاء؛ لأنّ بينهما حاجزاً، وهوالتّاء السّاكنة. وفي اسم المفعول: مُقِتَّل بكسر القاف وفتح التّاء. ومنهم أيضاً من يستثقل الخروج من ضمّ إلى كسر فيضمّ القاف إتباعاً للميم، فيقول: مُقُتَّل.

الأعلم[1]: « زعم أنّ كَسْرَ هذا طلبٌ للكسرِ الذي في ألف (اِقْتتل)[2]، وحملٌ عليه، وزعم أنّه لوكسر لالتقاء الساكنين لجاز في (يَعَضُّ، ويَرُدُّ)، فرُدّ عليه هذا القول، وفصَل الرّادُّ بين (يقِتّل، ويعضُّ)، فقال: (يَقِتَّل) (يفْتَعِل)، وليس يلتبس به بناء آخر، فإذا قلنا: يَقِتِّل، فكسرنا، لايُتوهّم أنه غير (يفتَعِلُ)، ومتى قلنا: يَعِضُّ ويَرِدُّ، تُوُهِّم أنّه (يَفْعِلُ)؛ لأنّ في الكلام (يفعِلُ) ».

وأنشد ابن جنّي:

تَدَافُعَ الشّيْبِ و لم تِقِتِّلِ[3]

وهذا القول فيه عندي أنّه أراد: تَقْتَتِل، فأسكن[4] التّاء الأولى، وكسر

---

(١) النّكت ١٢٥١، ١٢٥٢. وانظر شرح السيرافي ٦/٤٨٥ (خ) وأوّل النّص فيه: « وأنكر الفرّاء كسر القاف لاجتماع الساكنين، وزعم أنّ كسرها. . .». ولايصلح الكلام إلاّ به، أو بما يبين أنّ الفراء هو الزاعم. والمؤلف فيما يبدو تبع الأعلم الذي صدّر المسألة كما في النكت بقوله: « يعني: أنّ كسرة دال ردّ لاجتماع الساكنين، وزعم أنّ كسر هذا طلبا [كذا في التكت بالنصب] للكسر الذي في ألف إقتتل وحملا [كذا في النكت بالنصب] عليه، وزعم أنّه لو كسر لاجتماع الساكنين لجاز في يعضّ ويردّ ». قوله: « لجاز في يعضّ ويردّ » إلزامٌ لسيبويه بقياس هذا على هذا. والنص كما ترى متناقض، وكذلك نصّ المؤلف متناقض مع مانقله عن سيبويه قبل.

(٢) في الأصل: الفاء قتتل. و لم تنقط التاءين.

(٣) المنصف ٢/٢٢٥. والبيت لأبي النجم. انظر الديوان ٢٢٩، غريب الحديث للحربي ١٣٦، جمهرة اللغة ٤٠٧، الممتع ٦٤٠. وهو في بعض المصادر: تَقَتَّلِ، بفتح التّاءين.

(٤) في الأصل: ساكنة. والمثبت من المنصف ٢/٢٢٥.

القاف؛ لالتقاء الساكنين، فصار في التّقدير « تَقِتّل »، ثمّ إنّه كسر حرف المضارعة إتباعاً لكسرة القاف بعده؛ أولأنّ ماضيه[1] « افتعل »، كما تقول: تِقِتْطِع، ونحوه، فصار « تِقِتِّل ».

وذكر سيبويه-رحمه الله-: ﴿مُرُدِّفين﴾[2]، ومثله قراءة بعضهم: ﴿الْمُعُذِّرون﴾[3] أتبع الضّمّ الضمّ، [و لم][4] يَنقل حركة التّاء[5]. وقرأ بعضهم أيضاً: ﴿الْمُعِـذِّرون﴾[6] بكسر العين لالتقاء الساكنين. والقراءة المشهورة: ﴿الْمُعَذِّرون﴾[7] و« هو (الْمُفْتَعِلون) من (العُذْر)، وأصلها (الْمُعْتَذِرون)، فأرادوا أن يُقرّبوا[8] التّاء من الذّال؛ ليزول همس التّاء، ويكون العمل من وجهٍ واحد، وهوالجهر بالذّال؛ ولأنّ المهموس إذا أدغم في مجهور[9] فهو وإن أُخفِي بالإدغام فقد قوي بأن قلب إلى المجهور؛ لأنّ الإدغام لايكون إلاّ بأن [يُسوّى][10] بين لفظ / الحرفين، فقلبوا التّاء ذالاً، وأدغموها في الذّال، ونقلوا فتحة التّاء إلى العين، فقالوا: الْمُعَذِّرون »[11].

[١٣٤ب]

---

(١) في الأصل: ولان ماصلته.

(٢) الأنفال: ٩. والقراءة رواها سيبويه عن الخليل وهارون، ونسبها لأهل مكّة. انظر الكتاب ٢١٠/٢، مختصر في شواذ القراءات ٤٩، المحتسب ٢٧٣/١، شرح الشافية للرضي ٢٨٥/٣.

(٣) التّوبة: ٩٠. انظر المنصف ٢٢٤/٢.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر المنصف ٢٢٤/٢. و« ينقل » التي بعدها تقرأ: تقتل.

(٥) يقصد بحركة التاء: فتحة التاء المدغمة في الدال والذال، والأصل: مُرْتَدفون، ومعتذرون.

(٦) في الأصل: لمعذرين. انظر المنصف ٢٢٤/٢.

(٧) انظر إعراب القراءات الشواذّ ٦٢٨/١.

(٨) في الأصل: يفرقوا.

(٩) « مجهور » مكرر في الأصل.

(١٠) تكملة من المنصف ٢٢٤/٢.

(١١) انظر المنصف ٢٢٣/٢. في الأصل: المعتذرون.

ثمّ قال: « وإن قلت: فما بالهم قالوا: اَلَحْمَرُ »[1].

إن قلت: ما الذي أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لّما زعم أنّه إذا حُرّكت هنا قاف « اقتتلوا » حُذفت الألف، قال المعترض: لِمَ لَمْ تُثبتها، كما أثبتت همزة « اَلَحْمَر »، فيمن خفف همزة « أَحْمَرَ »، فنقل حركتها إلى لام التّعريف؟ فأجاب عن هذا: بأنّ هذه الهمزة التي مع لام التّعريف مخالفةٌ لسائر الهمزات؛ ألاترى أنّها مفتوحة، وليس في همزات الوصل ما هو مفتوحٌ غيرها، فأشبهت همزات القطع، فأثبتوها مع أنّ هذه الحركة عارضة. فانتهض هذا فرقا بين الهمزتين.

قوله: « وإذا استفهمت ثبتت »[2].

يريد: ثبت ماهو بدل منها، نحو « آلرّجل فعل كذا؟ » وليس في همزات الوصل مايثبت مع همزة الاستفهام غيرها؛ وذلك أنّ همزات الوصل مكسورة ومضمومة، فإذا قلت: أَقتتل القوم؟ تحقق أنّه استفهام؛ إذ لوكانت الهمزة وصلا لم تكن مفتوحة، ولما كان اللبس يقع مع لام التّعريف إن قلت: أَلرجل -لأن كذا يكون فيه الخبر والاستفهام- أثبتوها. ويريد: أنّ هذه الهمزة قد خالفت سائر الهمزات، فلذلك أثبتوها مع لام التّعريف، وإن كانت متحرّكة[3]؛ لأنّها قد صارت بمنزلة « أحْمر ».

وتشبيهه إيّاها بالواو في « الجِوَار » مع « جاوَرت » تشبيهٌ[4] حسنٌ[5]؛ وذلك

---

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

(٢) الكتاب ٢/٤١٠.

(٣) يعني: لام التّعريف، واستدرك بهذا؛ لأنّ الغرض من همزة الوصل التّوصلُ للابتداء بالسّاكن، فإذا تحرّك السّاكن، انتفى الغرض منها.

(٤) كلمة في الأصل لم تتوجّه قراءتها، ولعلّها محرّفة عمّا أثبتّه.

(٥) انظر الكتاب ٢/٤١٠.

أنّهم أثبتوها في « الجوَار » لّما ثبّتوها في الفعل، فكذلك أثبتوها في « آلْحَمَر » حين عزموا على إثباهّا مع ألف الاستفهام.

ثمّ أخذ [في][1] تقويتها بأن قال: « وتقول: يا ألله اغفرْ لي »[2].

قلت: فهم قطعوا هنا همزة الوصل. إلاّ أنّ للقائل[3] أن يقول: مافيه الألف واللام لايُنادى، إنّما يكون نداؤه بـ« أي »، فكذلك كان ينبغي أن يكون هذا على قياس الأسماء. لكنّ العذرَ عن هذا أنّه كثر الاستعمال في ندائه، فأرادوا ألاّ يزيدوا عليه شيئاً، ولزم[4] الألف واللامُ لهذا الاسم؛ لأنّهم جعلوهما عوضاً من همزة « إلاه ». وكذلك « أفألله »، قطعوها وأثبتوها لتكون عوضا من حرف القسم. فهي تثبت في الاستفهام وغيره، ولايكون ذلك في غيرها من الألف الموصولات.

وقوله: « منها: إي هاللهِ ذا »[5].

أي: من ثبات ألف الوصل « إي هاللهِ ذا »، ووجهُه أنّ الأصل « هاَالله »، فلم يمكنهم أن يثبتوها نفسها وصلاً، فأبدلوا منها ألفاً، فلمّا التقت مع ألف « ها » حذفت الأولى فقيل: هاللهِ[6].

فإن قلت: ولعلّ المحذوف إنّما هي التي الهمزة أصلها؟

قلت: لايجوز ذلك؛ لأنّ الساكنين اللذين أحدهما مدغم والأوّل حرف مدّ

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) الكتاب ٢/٤١٠.

(٣) في الأصل: القائل.

(٤) في الأصل: يزيدوه عليه شيئا ولزمه.

(٥) الكتاب ٢/٤١٠.

(٦) قال السّيرافي ٦/٤٨٩ (خ): « فأمّا (إي هاللهِ) فإنّ ألف ها تثبت ولاتُحذف لاجتماع السّاكنين، كأنّ الهمزة من الله باقية، وإن حذفت في اللفظ ».

ولين، لايجوز اجتماعهما[1] إلاّ إذا كانا في كلمة واحدة، نحو « دابّة »، فإن كانا[2] من كلمتين لم يجز إلاّ الحذف، نحو قوله: ﴿حتّى إذا ادَّاركوا﴾[3] ليس من العرب من يجمع هنا بين الساكنين، وهم يجمعون بينهما في « هاللهِ »، فدلّ ذلك على أنّهما[4] من كلمة واحدة بمنزلة « دابّة ».

وقوله: « وحسن الإدغام في (اقتتلوا) كحُسنِه[5] في (جعل لَّك)، إلاّ أنّه ضارع حين كان الحرفان غير منفصلين (احْمَرَرْتُ) »[6].

قلت: إنّما يريد[7]: أنّ الإخفاء تضعيفٌ للحركة، وتقريبٌ لها من السّواكن، فلوأخفيت في مثل « ارْدُدْ »، لكنت كأنّك جمعت بين ساكنين، بل بين ثلاثة.

[١٣٥أ] ثمّ قال: « كما / لاتُخفَى الهمزةُ مبتدأة، ولابعد ساكن »[8].

قلت: أمّا مبتدأة[9] ففيها كونها قريبةً من الساكن، ولايُبتدأ بساكن، ولا بقريب من الساكن. وقوله: « ولابعد ساكن » ليس على الإطلاق؛ ألاترى أنّه تُخفَّفُ بعد السّاكن إذا كان ألفاً، نحو « هَنَا »، فقد كان ينبغي له أن يقول: ولابعد

---

(١) في الأصل: اجتماعا.

(٢) في الأصل: كان.

(٣) الأعراف: ٣٨. وفي الأصل: اداركتم. وانظر الدر المصون ٥/٣١٤.

(٤) في الأصل: انها.

(٥) في الأصل: لحسنه.

(٦) الكتاب ٢/٤١٠ وفيه: « حيث كان ».

(٧) الشرح التّالي ليس لكلام سيبويه السابق، وإنّما هو لقوله: « وأمّا ارْدُدْ فليس فيه إخفاء؛ لأنّه بين ساكنين » وهذا النّصّ يأتي مباشرة بعد النّص السّابق لسيبويه، فالظّاهر أنّ شرح قول سيبويه المنقول قد سقط مع قول سيبويه المشروح.

(٨) في الأصل: ولابعدها ساكن. انظر الكتاب ٢/٤١٠.

(٩) المراد: في بداية الكلام، أمّا في بداية الكلمة فتخفف، نحو: قَدَ افْلَح. انظر شرح الشّافية للرّضي ٣/٣١.

ساكن إلاّ أن يكون ألفاً[1].

والذي يجمع هذا قولُ الفارسي-رحمه الله-: « لاتُخفَّفُ إلاّ في موضع يجوز أن يقع فيه ساكن [غير] مدغم »[2]. والسّاكن غير المدغم لايجوز وقوعه إلاّ بعد الحركة، وأمّا بعد الساكن [فلا][3]، والألف كأنها متحركة للفصل الذي [في المدّ، واختصاصها بما ليس في الياء والواو، وهو التّأسيس، وانفرادها بالرّدف][4].

وقوله: « وأمّا (رُدَّ دَاودَ) فبمنزلة (اسم موسى) »[5].

أي: لايجوز إدغامهما؛ لأنّهما منفصلان، فلم يقويا على التّغيير.

ثمّ قال: « وإنّما التقيا في الإسكان »[6].

أي: إنّما اجتمعا في أنّ ماقبل المثلين ساكن، وهوالسّين والدّال.

وقوله: « وإنّما يُدغمان إذا تحرّك ماقبلهما »[7].

أي: ماقبل المثلين، نحو « جَعَل لّك ».

---

(١) قال الرّضيّ في شرح الشافية ٣٩/٣: « وإن كانت الهمزة بعد الألف، وقصدت التّخفيف، لم يجز الحذف إلاّ على اللغة القليلة التي ذكرنا، نحو: يَشَا في يشاء؛ لأنّ الحذف حقّه أن يكون بعد نقل حركة الهمزة إلى ماقبلها، ونقل الحركة إلى ماقبلها محال ».

(٢) انظر التكملة ٢١٦، ٢١٧. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. قال الفارسي في التكملة ٢١٧: « فإنها احتملت ذلك لزيادة المدّ فيها واختصاصها بما لايكون في الياء والواو كاختصاصها بالتأسيس وانفرادها بالردف ». ولايعني بقوله: « وانفرادها بالردف »: أنّ الواو والياء لاتكونان ردفا، وإنما يعني: أنه لاتجتمع معها الواو والياء، أو واحدة منهما، ردفاً في قصيدة واحدة.

(٥) الكتاب ٤١١/٢.

(٦) في الأصل: التقتا. انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٧) الكتاب ٤١١/٢.

هذا باب الإدغام في الحروف
المتقاربة التي هي من مخرج واحد

قلت: قوله: « المتقاربة » يقتضي أنّها من مخرجين، وقوله: « التي هي من مخرج واحد » أن تكون[1] على ذلك!

فالانفصال أنّه[2] حين ذكر مخارج الحروف جعل للحلق ثلاثة مخارج: أقصى، وأقرب إلى الفم، وأوسط، فجعل مخرج الهمزة والألف والهاء واحداً، يعني: أنّه أقصى، وجعل مخرج العين والحاء واحداً؛ لأنّه وسط، وجعل مخرج الغين والخاء واحداً، بمعنى أنّه أدنى إلى الفم؛ لا أنّ[3] مخرج الهمزة والألف والهاء متّحدٌ[4]؛ إذ لوكان الأمر على ذلك لاتّحدت الحروف وكانت شيئاً واحداً، فعلى هذا يصحّ أن يقال: من الحروف ماهو متقارب، وهومع ماقاربه من مخرج واحد، بذلك المعنى.

وهذه الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد والمتقاربة المخرج تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم لايُدغم في مقاربه، ولايُدغم مقاربه فيه، وهو: الهمزة، والألف.

وقسم يُدغم مقاربه فيه، ولايُدغم في مقاربه، وهو: الميم، والرّاء[5]، والشّين، والفاء[6]، يجمعها « مرشف ».

---

(١) تقرأ: أن تكر، أوماأشبهها، فالتاء غير منقوطة.

(٢) تقرأ: بالإبطال لانه.

(٣) في الأصل: لان.

(٤) في الأصل: متحداً.

(٥) روى أبوعمرو بن العلاء عن العرب إدغام الراء في اللاّم، وأجازه الكسائي. قال ابن عصفور: « وله وجيهٌ من القياس ». انظر الممتع ٧٠١، ٧٢٤، ٧٢٥.

(٦) في الأصل: والقاف. انظر الكتاب ٤١١/٢.

وزاد الفارسي الضّاد[1]، فيجمعها « ضم شفر ». وسنبين لِمَ ألحقها الفارسي-رحمه الله- و لم يُلحقها غيره؟ إذا انتهينا إلى ذلك بحول الله تعالى.

وقسمٌ يُدغم في مقاربه، ويُدغم مقاربه فيه، وهو مابقي.

وزاد سيبويه قسماً آخرَ[2]، وهو: الياء، والواو، المفتوح ماقبلهما؛ لأنّ الذي يقارب الياء هو الجيم والشّين، [فلا تدغم الياء في واحد منهما؛ لأنّ فيها فضل مدّ، والذي يقارب الواو هو الميم والباء][3]، فلاتُدغم الواو في واحد منهما؛ لأنّ فيها فضل مدّ، ولا أيضا تدغم الشين والميم فيهما[4]؛ لأنّك لاتدخل اللين فيما ليس فيه لين، كذا قال سيبويه. والوجه الذي تفارقان فيه الألف والهمزة، هو: أنّ النّون تدغم فيهما، نحو: ﴿مِنْ وَّال﴾[5]، و« من يّاسر »، فيدغم فيهما مايقاربهما في الصّفة، لا في المخرج، ولايدغم فيهما غير ذلك، ولايُدغمان في غيرهما أصلا، وتدغم كلّ واحدة منهما في الأخرى[6]. فهذا القسم من الحروف لايشركه فيه غيرُه، ويظهر من سيبويه أنّهما من قبيل مالايُدغم فيما قاربه، ولايُدغم[7] ماقاربه فيه؛ لأنّه ألحقهما[8] بالألف حين قال /: « ولاتُدغم الياء وإن كان قبلها فتحة، [١٣٥ب]

---

(١) انظر التّكملة ٢١٦. وذكر ابن جني هذا الخلاف لكنه لم يشر إلى صاحبيه، ثمّ بيّن أنّ إدخال الضاد هو الذي عليه العمل. انظر سر صناعة الإعراب ٢١٤.

(٢) الكتاب ٤١١/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. ويضاف إلى الميم والباء الفاء، إلاّ أنني لم أثبتها لعودة الضمير الآتي على اثنين، ولأنّ سيبويه لم يذكرها في هذه المسألة. وسيأتي شرح المسألة مرّة أخرى بعد قليل. وانظر الممتع ٦٨٦، ٧٠٩.

(٤) أي: في الياء والواو.

(٥) الرّعد: ١١.

(٦) في الأصل: الاخرين.

(٧) في الأصل: فلايدغم.

(٨) في الأصل: الحقها.

والواو وإن كان قبلها فتحة، مع شيء من المتقاربة »[1]. يريد: في شيء من المتقاربة، ثمّ علّل كونهما لايدغم غيرهما فيهما: بأنّه يصيرُ ماليس فيه مدّ ذا مدّ، فهو عنده قسمٌ كالألف، لايُدغم فيما قاربه[2]. ولكن قد ذكر في غير موضع أنّ النّون تُدغم فيهما[3]، فهي إذا أربعة أقسام.

ثمّ نعود للفظه حتّى يتبيّن ما أجملته هنا، قال: « والحروف المتقاربة مخرجُها »[4].

قلت: يكون « مخرجها » بدل اشتمال، وكأنّه قال: المتقاربة هي مخرجها. ولايصحّ أن تكون المتقاربة ترفع « مخرجها » مفرداً؛ لما تبيّن في باب الصّفة مِن أنّ مثل هذه الصّفة تكون أبداً على وفق الفاعل الذي يكون بعدها، ظاهراً كان أومضمراً، فإنّما يُرفع المضمرُ الذي لـ« الحروف »، ويكون « مخرجها » بدلاً، وفيه وضع المفرد موضع الجمع، وهذا لايجوز إلاّ ضرورة،نحو: قوله:

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ ...[5]

فقد كان ينبغي أن يقول: مخارجها. وكذلك هو في نُسختي.

قوله: « والإظهار في الحروف التي من مخرجٍ واحد، وليست بأمثال [سواء]

---

(١) الكتاب ٤١١/٢ وفيه: « وإن كانت » في الموضعين.

(٢) في الأصل: قارنه.

(٣) انظر الكتاب ٤١٧/٢. وانظر ما سيأتي ٩٠٦ فما بعدها.

(٤) الكتاب ٤١٧/٢. وفيه: « مخارجها ». وبالجمع وردت في شرح السّيرافي ٤٩١/٦، والنّكت ١٢٥٤. وسيذكر المؤلّف الرّوايتين.

(٥) البيت بتمامه:

في حلقكم عظمٌ وقد شجينا

وهو للمسيب بن زيد مناة الغنوي. انظر الكتاب ١٠٧/١، مجاز القرآن ٧٩/١، ٤٤/٢، ١٩٥، المقتضب ١٧٢/٢، جمهرة اللغة ١٠٤١، المحتسب ٢٤٦/١، النكت ٣٠٩، شرح المفصل ٢٢/٦، خزانة الأدب ٧٣/٤، ٥٥٩/٧، ٥٦٢.

أحسن »[1].

قلت: فهذه كليّةٌ أعلمنا فيها بأنّ الإظهار فيما عدا المثلين أحسن من الإدغام، وماذاك إلاّ كما قال: من أنّ الحرفين ليسا مثلين، فإذا كان الإظهار في المتقاربين اللذين هما من مخرج واحدٍ كالحاء والعين، والقاف والكاف، أحسن، فأن يكون في الحرفين اللذين ليسا من مخرج واحد كالهاء والخاء، أولى وأحرى.

قال: « ولاتُدغمُ الياء وإن كان قبلها فتحة، ولا الواو وإن كان قبلها فتحة، مع شيء من المتقاربة »[2].

يريد: في شيء.

ثمّ قال معللا: « لأنّ فيها ليناً ومدّاً فلم تقوَ عليها الجيمُ والباء »[3].

قلت: إنّما ينبغي أن يقال: لم تقوَ على الياء الجيم، ولاالباء على الواو، ولكن خلط؛ ألاترى أنّ ظاهر الكلام أنّ الباء والجيم يُقاربان الياء والواو، وليس كذلك إنّما تقارب الواو الباء، وتقارب الياء الجيم، فالباء-يقول- لم تقوَ على الواو في أن تُغيّرها وتُصيِّرها إلى جنسها؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى أن يصير مافيه مدّ بمنزلة ماليس فيه مدّ، وشأن الإدغام إنّما يُغيّر ماقبله بذهاب حركته، لابزوال فضل فيه، وماهذا إلاّ لأنّ المتقاربين يضعف فيهما الإدغام، فهذا نظير « قرْم مالك »، كما صعب هنا لك الإدغامُ للانفصال، لم تقوَ على تغيير الكلمة تغييراً زائداً على ذهاب الحركة، وهوتحريك السّاكن الذي هو الرّاء، فهوبمنزلة الياء والواو، ولافرق. فهذا علّة عدم إدغامهما في غيرهما.

وأمّا كونهما لايُدغم فيهما غيرُهما فلأنّهما معتلاّن، فيصير الحرف الذي

---

(١) الكتاب ٢/٤١١. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) الكتاب ٢/٤١١ وفيه: « كانت » في الموضعين.

(٣) في الأصل: والياء. وقد تكرر هذا التّصحيف فيما سيأتي. انظر الكتاب ٢/٤١١.

يدخل فيهما معتلاً، ولم يُوجد قطّ إدغامٌ يُصيِّرُ الحروفَ الصّحاح معتلّـةً، وكـان هذا لوأُدغم ناقضاً للقانون المستمرّ.

وقوله: « لأنّهما يُخْرِجَانِ مافيه مدّ ولين »[1].

يعني: الباء والجيم[2].

وقوله: ولوكان مع هذه الياء والواو ماهو مثلهما سواء لأدغمتا[3].

يعني: لوكان مع الياء والواو مثلهما، الذي هو ياء مع واوٍ نحو « شَـوْيٍ[4]، وسَيْوِد »، و﴿مِن والٍ﴾، و« منْ ياسر »، لأدغمت لأنها متقاربـة في الصـفات؛ ألا ترى أنّ كلَّ واحدٍ من الياء والواو معتلّة، والنّون فيها غنّة تقوم مقام المدّ، فهذا هـو القسم الرّابع الذي قلناه.

ثمّ قال معتلاً لإدغام الياء في مثلها، والواو في مثلها: « لأنّ الحرفين استويا في الموضع، وفي اللين »[5]. / [١٣٦أ]

وفي المخرج، وفي الصّفة.

ثمّ قال: « فصارت هذه الياء والواو »[6].

أي: المفتوح ماقبلهما مع الجيم والميم اللذين هما مقارباهما نحواً من الألـف، لاتُدغم واحدة منهما في مقاربتها، كما أنّ الألف كذلك.

ثمّ استدلّ على أنّ الألف قد أشبهتها الياءُ والواو المفتـوح ماقبلـهما: بـأنّ

---

(١) في الأصل: مخرجان مافيه من مد ولين. انظر الكتاب ٢/٤١١.

(٢) في الأصل: الياء والميم. قال السيرافي ٦/٤٩٩ (خ): « لأنّه بإدغام الياء في الجيم والـواو في البـاء يصيران جيما وباء فيذهب المدّ واللين فيهما ».

(٣) في الأصل: لأدغمت. انظر الكتاب ٢/٤١١.

(٤) في الأصل: سويا.

(٥) الكتاب ٢/٤١١.

(٦) الكتاب ٢/٤١١.

عينها لاتقع مع عينها في قافية، وما ذلك إلاّ للمدّ الذي فيها[1].

« ولاتُدغِم في هذه الياء الجيمَ، وإن كانت لاتُحرَّك »[2].

يريد: وإن كانت الجيم ساكنة، أي: مع أنّك لم تتكلّف شيئا من إسكان متحرّكٍ، لايجوز إدغام نحو « أخرجْ ياسراً »؛ لأنّك تدخل ماليس[3] فيه اللين في الحروف اللينة.

وزعم أنّ « ظلموا مالكاً، واظلمي جابراً »، ممّا يقوّي ترك الإدغام في الياء والواو المفتوح ماقبلهما[4]. ووجه ذلك: أنهما في هذه الجملة كالألف فبعُدا من الإدغام في هذه المواضع إذ لهما حالة تكونان فيها كالألف.

ثمّ قال: « ومن الحروف حروفٌ لاتُدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها »[5] الفصل.

هي عند سيبويه -رحمه الله- حروف « مرشف »، والذي يجمع أمرها أن تقول: إنّما لم تُدغم[6] فيما قاربها؛ لأنّ لها فضلاً زائداً يذهب بالإدغام، فالرّاء فيها تكرار، والميم فيها غنّة، والشّين والفاء فيهما تفشٍّ، فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: ﴿يخسف بّهم﴾[7] لحناً[8]، وكثيراً مايقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السّيرافي

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤١١.

(٢) الكتاب ٢/٤١١.

(٣) في الأصل: تدخل ماتدخل ماليس.

(٤) الكتاب ٢/٤١٢.

(٥) الكتاب ٢/٤١٢.

(٦) في الأصل: يقول انما لم يدغم.

(٧) سبأ: ٩. وفي الأصل: نخسف. وهي بالياء والإدغام قراءة الكسائي من السبعة. انظر شرح السيرافي ٦/٦٣١، ٦٤٤، ٦٤٥، (خ)، التبصرة والتذكرة ٩٥٦، الإقناع ١٧٧، الممتع ٧٢٠، شرح الشافية للرضي ٣/٢٧٤، المساعد ٤/٢٦٨، اتحاف فضلاء البشر ٤٥٨.

(٨) قال السّيرافي ٦/٦٣١: « وهو قليلٌ ضعيف ». قال ابن الباذش في الإقناع ١٧٧: « ووجهه: أنها من =

-رحمه الله- باباً لإدغام القرّاء[1]، وجعل عذرهم في مثل هذا: أنّهم سمعوا فيها الإخفاءَ، فتخلّط[2] بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى.

ثمّ أخذ يُعلل لِمَ لمْ يُدغم فيها ماقاربها؟ فقال[3]: الميم لم تدغم في الباء، نحو « أكرمْ به »؛ لأنّهم إذا اجتمع لهم النّون مع الباء قلبوها ميماً، نحو « شَنْبَاء وعَنْبَر »، فهم يفرّون إليها، فإذا وجدوها لم ينبغِ أن يزولوا. وإنّما امتنع إدغام مثل « عنبر » فيقولون: عبّر؛ لأنّ المثال حينئذ كان يكون ملبساً بما هو من المضاعف، فهم يقلبونها ميماً حيث لايُتخيّل أنّ الكلمة الميم فيها أصل، نحو « عَنْبر »؛ لأنّهم لم يبنوا في كلامهم « ع م ب ر »[4]. والميم على هذا إنّما يقاربها الباء والفاء والواو، فتعذّر[5] إدغام الباء فيها لما ذكر، وأمّا الفاء فكان يذهب مافيها من التّفشي، وأمّا الواو فكان أيضا يذهب مدّها. وأيضا فإن الإدغام في حروف الطّرفين يقلّ -أعني الشفتين[6] والحلق- وإنّما معظم الإدغام في الفم؛ لأنّ جل الحروف في الفم؛ ألاترى أنّ حروف الطّرفين إنّما هي أحد عشر تسقط منها الهمزة والألف؛ لأنّهما لايُدغمان، ويُدغم فيهما، فتبقى تسعة أحرفٍ من تسعة وعشرين، فحيث تكون الكثرة يجب التّخفيف.

وإن شئت عللت امتناع إدغام الميم في الواو: بأنّ الواو فيها مدّ ينقطع عند

حروف الشفة، وأنّ الباء مجهورة، والفاء مهموسة ».

(١) انظر شرح السّيرافي ٦٢٨/٦ (خ) فما بعدها.

(٢) الكلمة غير منقوطة، و لم أقف على « تفعّل » من الخلط فيما بين يديّ من معاجم اللغة.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

(٤) في الأصل: ع م ب.

(٥) في الأصل: فيعذر.

(٦) في الأصل: الفم.

الحلق فتلحق[1] بمخرج الألف، فلايقع فيها الإدغام. فقد تبيّن أنّ الميم لاتُدغم فيما قاربها، ويُدغم فيها من المتقاربة الباء خاصّة، نحو « اصحبْ مطرا ».

ثمّ أخذ يتكلّم في الباء، فقال: إنّه لايُدغم في شيء من المتقاربة[2]. وقد كنّا قدّمنا العلّة الجامعة لجملة هذه الحروف، لكن نأخذ ماعلّل به سيبويه -رحمه الله- فقال[3]: إنّما لم تُدغم في الذي يقاربها، وهوالباء والميم والواو؛ لأنّها من باطن[4] الشّفة، وهو من أصول الثّنايا، فقد انحدرت إلى الفم، وقاربت مخرج الثاء، فكما أنّ حروف الفم لاتُدغم / في حروف الطّرف، فكذلك قلت: و لم تُدغم فيها الواو؛ [١٣٦ب] لما ذكرنا من أنّها تَلحقُ -بالمدّ الذي فيها- مخرجَ الألف، و لم تدغم فيها الميم؛ لأنّ غنّتها كانت تزول.

ثمّ أخذ يتكلّم في الرّاء، وأنّ مقاربها هو اللام والنّون، ولاتدغم الرّاء في واحدة منهما؛ للتكرار الذي فيها، ويدغم فيها اللام والنّون، نحو « هل رأيت، ومن رأيت »؛ لأنّه لافضل فيهما يُذهب الإدغامَ[5].

وقوله: « وهي تَفَشَّى إذا كان معها غيرها »[6].

أي: إذا قلت: اخترْ ليلة، فهي مع اللام متفشّية. ولايُريد: أنّ الرّاء إذا لم يكن معها غيرها لم تتفشَّ، بل مقصوده بقوله: « مع غيرها » أنّها إذا أُدخِلت فيه زال ذلك التّفشّي الذي يكون فيها إذا لم يُدغمها؛ لأنّه إنّما يتكلّم فيها مع غيرها، لاوحدها.

---

(١) تقرأ: ملتحق.

(٢) الكتاب ٤١٢/٢.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

(٤) في الأصل: ناطق.

(٥) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

(٦) الكتاب ٤١٢/٢.

ثمّ قال: « يقوّي هذا أنّ الطّاء وهي مطبقة لاتُجعل مع التّاء [تاءً]خالصة »[1].

يريد: أنّ مثل قوله تعالى: ﴿لِئِنْ بَسَطتّ﴾[2] وإن أدغم فقد بقي مع الإدغام الإطباق، ولم يذهب[3]، وكذلك زعم الفرّاء -رحمه الله- أنّ هذا لايُجعل فيه التّاء خالصة، بل يبقى الإطباق[4].

وزعم أنّ الشّين لاتُدغم فيما قاربها، وهي الجيم؛ لأنّ فيها تفشّياً يستطيل حتّى يلحق بمخرج الطّاء، فكرهوا أن يذهب ذلك الفضل، فلاتقول: افْرِشْ جَبَلَةَ، إلاّ مبيناً، ويُدغم فيها الجيم، نحو « أخْرِج شَّبَثاً »[5].

---

(١) الكتاب ٤١٢/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) المائدة: ٢٨.

(٣) اتفق القراء على الإدغام والإطباق، قال ابن الباذش: « ويجوز إذهابه ». وسيذكر سيبويه في الباب التالي أنّ ذهاب الإطباق وبقاؤه كلاهما عربيّ، وقال: « وممّا أخلصت فيه الطاء تاء سماعا من العرب قولهم: حُتُّهم، يريدون: حُطْتُهم ». انظر الكتاب ٤١٨/٢، شرح السيرافي ٥٠٥/٦ (خ)، الإقناع ١٨٥، ٢١٧، ٢١٨، شرح الشافية للرضي ٢٨١/٣. وانظر ما يأتي ٩٣٧، ٩٣٨.

(٤) عبارة المؤلف عن الفراء ملفتة للانتباه؛ فالفراء في هذه العبارة لم يخالف سيبويه، بل لم يخالف المشهور المنقول عن القراء، فلماذا ينقل المؤلف رأيه، ويصفه بالزعم، وقد فتشت طويلا عن رأي الفراء في هذه المسألة فلم أجد ما ذكره المؤلف، وإنما وجدت في معاني القرآن له ٢٨٩/٢ هذا النصّ: « والعرب إذا لقيت الطاء التاء فسكنت الطاء قبلها صيّروا الطاء تاء، فيقولون: أحتّ، كما يحولون الظاء تاء في قوله -الشعراء: ١٣٦-:﴿أوعظت أم لم تكن من الواعظين﴾ والذال والدال تاء مثل-آل عمران: ٨٣-: ﴿أخذتم﴾ ورأيتها في مصحف عبدالله﴿وأختّم﴾ ومن العرب من يحول التاء إذا كانت بعد الطاء طاء، فيقول: أحطّ ». فهذا النّص على طوله لم يصرح الفراء فيه ببقاء الإطباق، بل إنه شبه إدغامها في التاء بإدغام الذال والدال في التاء، والذال والدال لاإطباق فيهما، فكأن إدغام الطاء والظاء والذال والدال في التاء عنده واحد، تحول فيه هذه الحروف تاء. هذا ظاهر النّص، ويستوقفني آخره، حيث ذكر عن بعض العرب قلب التاء إذا كانت بعد الطاء طاء، فهذا تنبيه من الفراء إلى قوّة الطاء؛ إذ قلبت ما بعدها، ومع هذه الحال يصعب أن يتصوّر أنّ الفراء يعتقد ذهاب الإطباق إذا أدغمت الطاء في التاء، فلعلّ ماسبق كلّه هو الذي جعل المؤلف ينبه على مذهب الفراء. والله أعلم.

(٥) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

ثمّ قال: « هذا تلخيصٌ لحروفٍ لاتُدغم في شيء، ولحـــروف[1] لاتُـــدغم في المقاربة، وتُدغم المقاربة فيها »[2].

إن قلت: هذا تكرير؛ لأنّ الحروف التي لاتُدغم فيمـــا قاربها لاتُـــدغم في شيء؛ فجعل كلَّ ماذكر تلخيصاً لحروف « مرشف »؛ وهذا خطأ، بـــل ينبغـــي أن يقول: فهذا تلخيصٌ لما لايُدغم في مقاربه ولايُدغم مقاربه فيه، ولمـــا يُـــدغم فيمـــا قاربه من الصّفة لا في المخرج، ولما يُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه.

قلت: لم يتكرّر قوله؛ لأنّ قوله: « لحروف لاتُدغم في شيء » معنـــاه: مـــثلاً كان أوغير[3] مثلٍ، والذي لايُدغمُ في مثل إنّما هو الألف والهمـــزة، فكأنّـــه قـــال: فهذا تلخيصٌ لما لايُدغم مقاربه فيه، ولاهو في مقاربـــه، فنهايتـــه[4] أن لم يـــذكر مالايُدغم في مقاربه مخرَجاً ويُدغم فيه صفةً.

وقد آن أن نذكر لِمَ جعل الفارسي –رحمه الله– الضّـــاد ممّـــا لايُـــدغم في المقارب، و لم جعلها سيبويه من قبيل مايُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه، فالـــذي قال: هي من الحروف التي تُدغم في مقاربها، رأى أنّها إذا اجتمعت مـــع مقاربهـــا وقع إدغامٌ نحو « اضَّجَعَ »، في « اضْطَجع »[5] ومن لم يجعلها كذلك قـــال: لم يقـــع إدغامٌ حتّى صيّر الثّاني ضاداً، فإنّما أدغمت في مثلها، لافي مقاربهـــا، وهـــذا هـــو الظّاهر عندي[6].

---

(١) في الأصل: والحروف.

(٢) الكتاب ٤١٢/٢ وفيه: « فهذا ».

(٣) في الأصل: ادغمه. ولعلّ الصّواب ماأثبتّه، إن شاء الله.

(٤) في الأصل: فنهايه.

(٥) انظر شرح الشافية للرضي ٢٨٦/٣.

(٦) وكلّ إدغام أصلا لايتمّ حتى يصير أحد الحرفين كالآخر، فأيُّ حجّة هذه؟! وكأنّه بهـــذا يريـــد أن يقول: إنّ أبا عليّ الفارسيّ لايخالف سيبويه في الإدغام إنّما يخالف في كونها إدغام ضاد في مقارب، فيقول: =

ثمّ نعود إلى مايُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه: بدأ سيبويه -رحمه الله- بالهاء مع الحاء[1].

قلت: لم يمكن إدغامها فيما هي معه من مخرج واحد، وهو الهمزة والألف؛ لتعذّر الإدغام في ذينك، فلم يبق لها ماتُدغم فيه إلاّ فيما قرُب من مخرجها، وهوالحاء[2] والعين، فبدأ بالحاء؛ لأنّها أقرب إلى الهاء من العين في الصّفة لافي المخرج؛ ألاترى أنّ الحاء مهموسةٌ رخوة، والهاء كذلك، وأمّا العين فلم يبدأ بها، وإن كانت أدخل في الحلق؛ لأنّ الهاء لاتُدغم فيها على قياس الإدغام، بل تُقلب العين حاء، ثمّ يقع الإدغام، وسيأتي ذلك، فمثال الهاء مع الحاء « اجبهْ حَمَلاً »، البيان أحسن، ويجوز/ الإدغام، وإنّما كان أحسن كما قال سيبويه -رحمه الله- [١٣٧أ] من الإدغام بأنّه إنّما[3] يكون في حروف الفمّ، وليس بأصل في حروف الحلق، وأيضاً فإنّ المخرج خلاف الآخر[4]، فمخرج الهاء من أقصى الحلق، ومخرج الحاء من وسطه. ووجه الإدغام قربُ المخرجين، وأنّ الحرفين من حروف الهمس

هو إدغام ضاد في ضاد. وهذا لايتفق مع كلام أبي علي في التكملة؛ لأنه ذكر مطّلب ومظّلم، ومصّبر، وصرّح بأنّ هذا الإدغام إنما هو في مقارب، فقال: « وفي مفتعل من الصبر: مصطبر، ولايجوز أن تدغم الصاد في الطاء كما أدغمت الطاء والظاء حيث قلت: مطّلب، ومظّلم ». فمن يقول هذا يلزمه أن يقول: إنّ الضاد في اضّجع مدغمة في الطاء، لامدغمة في مثلها. وأبوعليّ صرّح بأنّ الضاد لاتدغم في مقاربها، ومثال اضّجع لم أقف عليه في كلامه لا في التكملة، ولا في غيرها. وعليه فالظاهر عند المؤلّف غير ظاهر، وتخريجه لمذهب أبي عليّ لايتفق مع كلامه. والله أعلم. انظر التكملة ٦١٦، ٦٢١.

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٢.

(٢) في الأصل: الخاء. وسيتكرر هذا التصحيف فيما سيأتي.

(٣) في الأصل: ان.

(٤) في الأصل: لاخر.

والرّخاوة، تقاربا في المخرج والصّفة[1].

فإن قلت: هل يجوز العكس، وهوأن تدخل الهاء في الحاء[2]، فتقول: امـدح حّلالاً، بالإدغام[3]؟

قلت: لايجوز ذلك؛ لأنّه يكون إدغام الأخرج في الأدخـل، ومـاقربَ إلى الفم فإنّه إنّما[4] يكون فيه الإدغام، لامابعُدَ. فهذا حال الهاء مـع الحـاء متقدِّمـةً ومتأخّرةً.

« العين مع الهاء »[5].

قلت: لايجوز في هذا إلاّ البيان، فإن أردت الإدغام حوّلت الهـاء حـاءً[6]، فعندما تدخل فيها العين صارت حاءً، وذلك « اقطع هلالا »؛ وسبب ذلك أنّهمـا[7] ليسا من مخرج واحد، والإدغام ليس بأصل في حروف الحلق كما[8] كان ذلـك في الهاء والحاء، لكن يزيد هذا على ذلك أنّ الهاء مهموسة، والعين مجهـورة، والهـاء رخوة، والعين بين الشديدة والرخوة؛ ألاترى أنّها أحد حـروف « لم يروعنـا »[9] فلمّا أردت الإدغام أبدلت من الهاء حاءً؛ لأنّها تشبهها في الصّفة وتشبه[10] العين في

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٢، ٤١٣، شرح الشافية للرضي ٣/٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) في الأصل: الها.

(٣) في الأصل: الادغام.

(٤) في الأصل: بانه ان.

(٥) الكتاب ٢/٤١٢.

(٦) وهذا كثير في لغة بني تميم. انظر الممتع ٦٨١.

(٧) في الأصل: انها.

(٨) رسمت في الأصل: كما ترسم « كما » إلاّ أنّ طرف الكاف من أعلى لم يوضع، فصـارت كأنّهـا « لما » وهو يريد: كما ذكرنا ذلك في إدغام الهاء في الحاء في اجبه حملا.

(٩) انظر ما سبق ٨٦٢، وما يأتي ٩٠٣.

(١٠) أي: الهاء.

المخرج.

وقوله: لأنّ الحروف الأقرب إلى الفم[1].

أي: في الذي يكون في الحلق أدخل، فهذا أيضا ممّا يقوّي منع الإدغام.

وقوله: « فأبدلت مكانها »[2].

يعني: مكان العين من « اقطع هلالا ».

« أشبهَ الحرفين »[3].

يريد: الهاء والحاء، والأشبه بها[4] هو الحاء؛ لأنّها من مخرجها.

ثمّ قال: « ولم يُدغموا الهاء في العين »[5].

حين قالوا: اجْبَهْ عقبة[6]، على [خلاف][7] « اقطع هلالا ».

« لأنّها مخالفة لها في الهمس والرّخاوة »[8].

يريد: أنّ العين ليست بمهموسة[9]، وهي من الحروف التي بين الشدة والرخاوة[10]، والهاء مهموسة، فلم يقع فيها إدغام.

ثمّ قال: إنّ التقاء الحاءين أسهل من التقاء العينين[11].

---

(١) في الكتاب ٤١٣/٢: « لأن الأقرب إلى الفم لايدغم ».

(٢) الكتاب ٤١٣/٢.

(٣) الكتاب ٤١٣/٢.

(٤) أي: العين.

(٥) الكتاب ٤١٣/٢ وفيه: « ولم يدغموها في العين ».

(٦) في الأصل: عبة. ومثال سيبويه: اجبه عِنبهُ، لكن المؤلّف سيمثل بعد قليل بما أثبتّه.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) الكتاب ٤١٣/٢ وفيه: « تخالفها ».

(٩) في الأصل: ليس بمجهور.

(١٠) في الأصل: والرخوة.

(١١) الكتاب ٤١٣/٢.

لأنّ « كعَعْتُ » أقلّ من « بححت » [فيما ضُعّفت][1] عينُـه، وأيضـاً فـإنّ المهموس أخفّ من المجهور. ثمّ عضّده بالسّـماع، وهـوأنّهم يقولـون: مُحُّـمْ، في « معهم »[2].

ثمّ قال: « وممّا قالت العرب في إدغام الهاء مع الحاء[3] قوله:

ومسْحِه مرُّ عُقابٍ كاسِرِ[4]

هذا موضعُ ردّه السّيرافي، وهوموضعُ ردٍّ -لعمرك- لأنّه لاإدغـام[5] فيـه، ولايجوز فيه الإدغام على حال؛ لأنّ ماقبل الحرف الذي يكـون مـدغماً سـاكن، فيؤدّي إلى الجمع بين ساكنين، ولايجوز ذلك في الشّعر[6]. فالعـذر لسـيبويه أنّـه لم يرد بقوله: « إدغام الهاء مع الحاء » حقيقة الإدغام، وإنّما أراد بـه الإخفـاء[7]؛ لأنّه قريبٌ من الإدغام، فجعله إدغاماً، وكأنّه يقول: حكم الحاء والهاء عنـدهم إذا اجتمعتا هذا، وهو الإخفاء. على هذا يتخرّج.

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) ونسبه لبني تميم. انظر الكتاب ٤١٣/٢. وانظر اللباب٤٧٣/٢.

(٣) في الكتاب ٤١٣/٢: « الهاء في الحاء ».

(٤) الكتاب ٤١٣/٢. وفي الأصل: من عقاب. والبيت ينسب لرؤبة بن العجّاج وليس في ديوانه. وقبله:

كأنّها بعـد كَلالِ الزَّاجـرِ

وانظر الانتصار ٢٦٨، المحتسب ٦٢/١، سر صناعة الإعراب ٥٨، النّكـت ١٢٥٦، المخصـص ١٣٩/٨، اللسان (كسر). وقد رسم ومسحه في الكتاب: « ومسحي ».

(٥) في الأصل: لادغام.

(٦) أوّل من ردّ على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت، بعلّة الجمع بين ساكنين، هوأبوالحسـن الأخفـش، وتبعه المبرّد. وزاد السّيرافي: « ويبطله أيضا أنّه قال: ومما أدغمت العرب الهاء فيه في الحـاء. ولـيس الأمـر كذلك؛ لأنّ الحاء قبل الهاء في الكلمة » يعني في الشاهد. إلاّ أنّ هذا الإبطال لايكون على روايـة المؤلّـف للفظ سيبويه الذي أورده قبل الشاهد. انظر شرح السّيرافي ٥٠٨/٦ (خ)، الانتصار ٢٦٨، سـر صـناعة الإعراب ٥٨.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ٥٨.

ولّما فرغ من المخرج الأوّل، وهو الأقصى، أخذ يتكلّم في المخرج الثّـاني[1]، وهوالعين والحاء، فهذا المخرج لايُدغم في الأقصى، ولافي الأقرب إلى الفـم. أمّـا امتناعه في الأدخل[2] فبيّن؛ لأنّ حروف الحلق ليس الأصل فيها الإدغام، وأيضا فـإنّ الأخرج لايُدغم في الأدخل. ولايُدغم في الأخرج[3]؛ لاختلاف المخرجين، ولـيس الأصل في الحروف الحلقيّة الإدغام. فلم يبقَ إلاّ أن يُدغمَ بعضُها في بعض، فيـدغم العين في الحاء، ويكون هذا إدغاماً حسناً[4] / في « اقطع حَّملا »[5]؛ لأنّـه إدغـامُ الأدخلِ في الأخرج، والأثقل في الأخفّ؛ ألاترى أنّ الحاء مهموسة رخوة، والعـين مجهورة [بين الشّدة والرّخاوة][6]، وأيضاً فإنّ اجتماع العينين[7] قليل جدّا؛ فلـذلك تُصُوِّر إدغام العين في الحاء، و لم يُتصوَّر العكس.

[١٣٧ب]

واعتلّ سيبويه -رحمه الله- لامتناع إدغام الحاء في العين: بـأنّ الهـاء[8] إذا اجتمعت مع العين يفرّون إليها[9] في « اجْبَه عُقْبَة »، فعندما يجدونها [أولى][10].

وقوله: « وهي مثلها في الهمس والرّخاوة »[11].

يعني: والهاء مع الحاء مثلان، فلذلك يفرّون إليها.

---

(١) وهو وسط الحلق.

(٢) يعني: الأقصى.

(٣) يعني: الغين والخاء في الأقرب إلى الفم.

(٤) في الأصل: ادغام حسن.

(٥) في الأصل: في حسا. وما أثبته تمثيل سيبويه. انظر الكتاب ٢/٤١٣.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) في الأصل: المعنيين.

(٨) في الأصل: الحاء.

(٩) أي: الحاء.

(١٠) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. والمراد: أنها في مثل: امدح عَرَفة، أولى.

(١١) الكتاب ٢/٤١٣.

وقوله: « فجعلتها بمنزلة الهاء »[1].

أي: جَعلت العين بمنزلة الهاء، أي: جعلت هنا العين مع الحاء[2] بمنزلة الهاء مع العين، فكما قلبت العين حاء مع الهاء في « اجبَه عُقبة »[3]، كذلك قلبتها هنا مع الحاء، فيقول هنا: لاتُدغم[4].

ثمّ قال: « ولكنّك لوقلبت العين حاء، فقلت[5] [في] (امدحْ عَرفة): امدح حَّرفة، جاز »[6].

إن قلت: كيف يقول: ولكنّك إن قلبت العين حاء جاز. فهو يستدرك ما لم يذكر؛ وما قال في أوّل الفصل إلاّ هذا؟

قلت: لم يقله نصّاً، إنّما زعم من أوّل الفصل أنّ الحاء لاتُدغم في العين، بل يحكم لها بحكم الهاء مع العين، في عدم الإدغام، ثمّ يقول هنا: ولكن إن أردت الإدغام فعلت كذا. وقد فرغنا من المخرج الثاني[7]، وهوالعين مع الحاء وعكسه.

زعم أنّ « ادْمَغْ خَلَفاً » يحسن إدغامه، وأنّ « اسلخْ غَنَمَك » ليس إدغامه بذلك الحسن[8]، فعلّةُ هذا أنّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام، وأيضا فإن الخاء

---

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) في: امدح عرفة.

(٣) ثمّ تُدغم الهاء في الحاء فتصير حاءين.

(٤) أي: بقلب الأوّل فتقول في امدح عرفة: امدع عَّرفة، هذا لايجوز.

(٥) في الأصل: حاء جاز فقلت.

(٦) الكتاب ٤١٣/٢. ومابين معقوفين تكملة منه. قال أبوعليّ الفارسي في التّعليقة ١٧٨/٥: « يقول: جعلت العين بمنزلة الهاء في أن لم تدغم الحاء فيها في نحو: امدح عرفة، كما لم تدغم الحاء في الهاء في امدح هلالا. وأدغمت العين في الحاء فيها في نحو: اقطع حملا، كما ادغمت الهاء في الحاء بعد قلبه حاء في نحو: اجبه حملا ».

(٧) في الأصل: الثالث.

(٨) انتهى المؤلف كما أشار من المخرج الثاني، وبدأ الكلام في المخرج الثالث، وهو أعلى الحلق. انظر =

مهموسة رخوة، والغين مجهورة شديدة[1]، فقد تباعد مابينهما، لكن الذي حسّن « ادمَغ خَّلفاً » أنّه إدغام الأدخل في الأخرج، وإذا أدغمت الخاء في الغين كان فيه إدغام الأخرج في الأدخل، وحسُن أيضاً هذا؛ لأنّ المخرج الثالث قريبٌ من الفم، وقد حكمَتْ له العرب بحكم حروف الفم؛ ألاتراهم قد أخفوا النّون مع الغين والخاء في « مُنْخُل، ومُنْغُل »، وإنّما يُفعل ذلك مع حروف الفم على ماسيأتي. ولفظ سيبويه في هذا الفصل بيّن، فقد فرغنا من حروف الحلق، فنرجع الآن إلى حروف الفم.

القاف مع الكاف « الحَقْ كَلَدَةَ »[2]، وعكسها « انْهَكْ قَطَنَاً »[3]. وزعم أنّ الإدغام في « الْحَقْ كلَدَةَ »، حسنٌ، [والبيان حسنٌ][4]، وفي « انْهَكْ قطناً »، البيان أحسن[5].

قلت: وذلك أنّ إدغام الكاف في القاف إدغام الأخرج في الأدخل؛ لأنّ القاف تلي أوّل مخارج الحلق.

« الجيم مع الشّين »[6].

الكتاب ٢٤١٣.

(١) الغين مجهورة رخوة، فلعلّ هذا سهوٌ، أوفهمٌ لقول سيبويه ٤١٣/٢: « وقد خالفت الخاء في الجهر والهمس »، وعلى الثاني فليس المقصود بالشديدة، أنّها من الحروف الشديدة، وإنّما شديدة بالنّسبة للخاء، قال الفارسي في التّعليقة ١٧٩/٥ في شرح قول سيبويه الذي نقلته: « يقول: الغين وإن كانت رخوة، فليست تبلغ رخاوة الخاء ».

(٢) في الأصل: كاره. وكذا في الموضع التالي.

(٣) تقرأ في الأصل: كاره عكسك نهك قطنا.

(٤) تكملة من الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) الكتاب ٤١٤/٢.

قلت: وأختهما[1] الياء، وإنّما لم يذكر الياء؛ لأنّه قدّم أنّها مع الواو لاتُـدغم واحدة منهما[2] في شيء، وتدغم فيهما[3] النّون خاصّة، وبعضها في بعض.

وذكر هنا أنّ الجيم تُدغم في الشّين نحو « ابْعَج شَّبثاً »[4] ولم يذكر العكس؛ لأنّ الشّين من حروف « مرشف »، وقد قدّمنا أنّ هذه الحروف ممّا يُدغم فيها مقاربها، ولاتُدغم هي في مقاربها.

ثمّ ذكرَاللام والرّاء[5]. قلت: ومثالهما « اشْغَل رَّجَبَةَ »[6] ولايُتصوَّر العكس؛ لأنّ الرّاء لاتُدغم في مقاربها.

وقوله: « وهما في الشّدّة وجري الصّوت سواءٌ »[7].

يعني: أنّهما من الحروف التي بين الشّديدة والرّخوة؛ ألاترى أنّهما من حروف « لم يروعنا ».

وقوله: « وليس بين مُخرَجيهما مُخْرَجٌ »[8].

أي: هما من حروف طرف اللسان، فليس بينهما مخرجٌ يُخالف [كما هو الحال بين][9] القاف مع اللام؛ لأنّ بينهما / مُخرَج الجيم والشّين والياء[10]. [١٣٨أ]

---

(١) في الأصل: واختها.

(٢) في الأصل: منها.

(٣) في الأصل: فيها.

(٤) انظر الكتاب ٢/٤١٤.

(٥) الكتاب ٢/٤١٤.

(٦) انظر الكتاب ٢/٤١٤.

(٧) الكتاب ٢/٤١٤.

(٨) الكتاب ٢/٤١٤.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(١٠) تقرأ في الأصل: والفاء. وبين القاف واللام أيضا مخرج الكاف ومخرج الضاد، لكن الحصر هنا غير مطلوب، والكلام فيه تجوّزٌ. وسيأتي كلام لسيبويه بعد قليل يقول فيه: « ليس مخرج من طرف اللسان =

ثمّ ذكر النّون وزعم أنّها تُدغم في حروف « لم يرو »[1]. واعترض عليه: بأنّ القراء أدغموا[2] في حروف « يرملون ». وهو عيٌّ من القول؛ لأنّهْ لاخفاء في إدغامها مع مثلها.

فتدغم في الرّاء؛ لأنّ مخرجها قريبٌ جدًّا؛ ألاترى أنّ سيبويه قال في مخارجها: ومن طرف اللسان بينه وبين مافويق الثنايا مخرج النّون، ومن مخرج النّون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلا مخرج الرّاء[3]. فجعل مخرجهما[4] واحداً، فيدغم بغنّة وبلاغنّة، وكذلك مع اللام، فتقول: مِن رَّاشدٍ، ومَن لَّك؟

وقوله: « لأنّ الصّوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب فيغلب عليه الاتّفاق »[5].

يريد أن يعلل إبقاء الغنّة مع اللام، فيقول: ليس للام[6] في الخياشيم عملٌ فيكون الحرفان متّفقين في الغنّة، حتّى أنّك إذا أذهبت الغنّة من الأوّل كانت موجودةً في الثّاني.

[ثمّ قال: « وتدغم النّون في الميم »][7].

أقرب إلى مخرج الياء من الراء ». على أنه بين الياء والراء- كما في وصفه في الكتاب ٢/٤٠٥- مخرج الضاد ومخرج اللام ومخرج النون.

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٤.

(٢) في الأصل: لم يرو القراء. وبما أثبتّ يستقيم النصّ. وانظر الكتاب ٢/٤١٤.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٤) في الأصل: مخرجها.

(٥) الكتاب ٢/٤١٤.

(٦) في الأصل: اللام.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٤١٤.

فإن قلت: كيف وقع الإدغام في النّون والميم، والنّون من حروف الفم، والميم من الشّفتين؟

قلت: هما مجهورتان[1]، وتجتمعان في أنّ كلَّ واحدة منهما لها غنّة في الخيشوم، تشتركان على هذا في الصّفة والمخرج.

وزعم سيبويه أنّ الصّوت بهما واحدٌ[2]، وهو ظاهرٌ، فلمّا وافقتها كذلك أدغمت فيها.

ثمّ قال: « وتقلب النّون مع الباء ميماً؛ لأنّها من موضع تعتلّ فيه النّون »[3].

يريد أن يعلل لم قيل: شَمْبَاء[4]، فقال: لأنّ الباء من موضع ماتعتلّ فيه النّون.

[فإن][5] قلت: الموضع الذي تعتلّ فيه النّون إنّما هو الميم.

[قلت][6]: يريد أنّها قلبت مع الباء؛ لأنّ الباء أخت الميم في المخرج والجهر، فكما أعلّت بالإدغام مع الميم[7]، أعلّت مع الباء بالقلب.

وقوله: « كما أدغموها فيما قرُب من الراء في الموضع »[8].

يعني: الياء؛ لأنّها قريبة من الرّاء[9] لامن النّون؛ ألاترى أنّ الياء من وسط اللسان، والنّون من طرفه، لكن قربت الياء ممّا هو قريبٌ من النّون، وهو الرّاء،

---

(١) في الأصل: مجهوران.

(٢) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٣) الكتاب ٤١٤/٢. وفي الأصل: مع الياء. وسيتكرر هذا التصحيف.

(٤) يعني: شنباء. وكذا رسمت في الأصل.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: النون.

(٨) الكتاب ٤١٤/٢.

(٩) في الأصل: الياء.

فأدغموها مع الياء، كما يدغمونها مع الرّاء، فكذلك غيّروها مع البـــاء؛ لأنّ البـــاء قريبةٌ من الميم.

وقوله: « فجعلوا ماهو من موضع ماوافقها في الصّوت »[1].

الذي هو من موضع ماوافقها في الصّوت إنّما هو الباء، والـــذي وافقهـــا في الصّوت هو الميم، فكأنّه يقول: فجعلوا الباء.

ثمّ قال: « بمنزلة ماقرب من أقرب الحروف إليها »[2].

أي: بمنزلة الياء؛ لأنّ الياء[3] أقرب الحروف إلى الرّاء، والرّاء أقرب الحـــروف إلى النّون.

واختصار هذا كلّه: فجعلوا الباء كالياء[4] في أن غيّروا النّون معها، إلاّ أنّهـــا بعدت مع الباء بالقلب، ومع الياء بالإدغام.

ثمّ قال: « ولم يجعلوا النّون باءً »[5].

يريد: ولم يقولوا[6] في « شَنْباء »: شَبّاء؛ لأنّ النّون بعيدةٌ من الباء؛ ألاتـــرى أنّ هذه[7] من اللسان، وهذه من الشفتين، وليس بينهما قربٌ في الصّفة؛ ألاتـــرى أنّ الباء ليس فيها غنّة؛ وقد كنّا علّلنا هذا قبلُ: بأنّهم لوقلبوها باء لوقع اللبس[8].

ثمّ قال: « وتُدغم النّون مع الواو بغنّة وبغير غنّة؛ لأنّهـــا مـــن مُخـــرج مـــا

---

(١) الكتاب ٢/٤١٤. وفي الأصل: ماوافقتها.

(٢) الكتاب ٢/٤١٤ وفيه: « الحروف منها ».

(٣) في الأصل: الباء لان الباء.

(٤) في الأصل: فجعلوا الياء كالباء.

(٥) الكتاب ٢/٤١٤.

(٦) في الأصل: يقلبوا. وماأثبتّه أحسن، وأوفق للسياق.

(٧) في الأصل: الاخرى أي هذا.

(٨) انظر ما سبق ٨٩٢.

أدغمت فيه النّون »[1].

أي: لأنّ الواو من مخرج الميم، والميم قد أدغمت فيها النّون، فكذلك أدغمت فيما أشبهها، وهو الواو.

قوله: « وإنّما منعها أن تُقلب [مع] الواو ميما »[2] إلى آخره.

يريد: أنّ النّون في ﴿مِن وَّال﴾ لم تُقلب مع الواو ميماً؛ لأنّ الواو ليس تتجافى عنها / الشّفتان-أي: تراخى- والميم تنطبق عليها[3] الشّفتان، فهي كالباء في إطباق الشّفتين عليها، وكرهوا أن يكون مكان النّون أشبه الحروف بها وهو في موضع الواو؛ لأنّه من الشفتين، وليس مثل الواو في التّجافي واللّين، فأدغموا و لم يقلبوا، فقالوا: ﴿من وَّال﴾، بغنّة وبلاغنّة. [١٣٨ب]

ثمّ قال: « وتدغم النّون مع الياء بغنّة وبلاغنّة »[4].

قلت: وإنّما أُدغمت لأنّها أخت الواو في الصّفة، لافي المخرج، ولهذا تُدغم فيها.

وقوله: « لأنّه[5] ليس مُخرَجٌ من طرف اللسان أقرب إلى مُخرج الياء من الرّاء »[6].

قلت: وإذا كانت كذلك، والرّاء[7] قريبةٌ من النّون كما تقدّم، فكأنّها قريبةٌ من النّون؛ لأنها قربت جدّاً من الحرف الذي قاربها.

---

(١) الكتاب ٢/٤١٤ وفيه: « وبلا غنة ».

(٢) في الأصل: الواو فيها. انظر الكتاب ٢/٤١٤. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٣) في الأصل: عنه...عليه.

(٤) الكتاب ٢/٤١٤.

(٥) في الأصل: لأنها.

(٦) الكتاب ٢/٤١٤، ٤١٥ وفيه: « الرّاء من الياء ».

(٧) في الأصل: فالراء.

والضّمير في « إليهما »[١] يرجع إلى اللام والرّاء.

ثمّ قال: « وتكون النّون مع سائر حروف الفم حرفا خفيّـاً، مُخْرَجُـه مـن الخياشيم »[٢].

قلت: لّما ذكر قصّة النّون مع حروف « لم يرو »[٣] ومع البـاء، وهوالقلـب والإدغام، أخذ يذكر حالها مع سائر حروف الفم، فقـال: إنّهـا تُخفـى معهـا، ولاتكون إلاّ صوتاً في الخياشيم؛ وسبب ذلك أنّها من حروف الفـم، فـأرادوا أن يكون اللسان يرتفع مرّةً واحدةً، فلمْ يبينوها، و لم يدغموها أيضـاً؛ لأنّ الإخفـاء أخفّ وهو نظير الإدغام.

وقوله: « فلمّا وصلوا إلى أن يكون لها مُخرَجٌ من غير الفم »[٤].

أي: لّما وصلوا إلى ألاّ يُعملوا فيها عضواً كان ذلك أخفَّ من أن يسـتعملوا فيه اللسان.

ثمّ قال: « وكان العِلمُ بها أنّها نون من ذلك الموضع »[٥].

أي: وليس ذلك إخلالا[٦] بها؛ لأنّها إذا خرجت من هناك عُلم[٧] أنّها نـون؛ لأنّه ليس ثَمَّ مايدخل في الخيشوم غيرُها والميم، وأمّا الميم فلاتُدغم ولاتُخفـى؛ فـلا لبس يقع بينها وبين غيرها، فيُعلم أنّها في ذلك الموضع نون، كما يُعلـم ذلـك إذا

---

(١) من قوله بعد قوله السّابق: « ألاترى أنّ الألثغ بالرّاء يجعلها ياء، وكذلك الألثغ بـاللام؛ لأنّ اليـاء أقرب الحروف من حيث ذكرت لك إليهما ». الكتاب ٢/٤١٥.

(٢) الكتاب ٢/٤١٥. وفي الأصل: حروف المعجم.

(٣) في الأصل: لم يروعنا.

(٤) الكتاب ٢/٤١٥.

(٥) الكتاب ٢/٤١٥.

(٦) في الأصل: اخلال.

(٧) في الأصل: اعلم.

خرجت من الفم.

ثمّ قال: « وهي مع الرّاء واللام والياء والواو إذا أدغمت [بغنّة، فـ]ـليس مخرجُها من الخياشيم، ولكن صوت الفم أشرب غُنّة »[1].

يريد: أنّها مع هذه الحروف ليست من الخياشيم، ولكن صوت النون[2] إنما هو من الفم. واستدلّ على ذلك: بأنّها لوكانت من الخياشيم لما جاز إدغامها في واحدٍ منها؛ لأنّ المدغم يصير كالمدغم فيه، ولايصير الشّيء بمنزلة الشّيء حتّى يُشبهه، فإنّما وقع الإدغام لأنّها من حروف الفم، كما أنّ الرّاء واللام والواو والياء كذلك، ولوكانت من الخياشيم لما كان بينها وبين هذه الحروف شبهٌ؛ لأنّه لاحظّ لهذه الحروف في الخيشوم، فكان الإدغام متعذّراً، فهذا يقطع بأنها مع هذه الأحرف من الفم، لكن صوت الفم أشرب غُنّة.

وزعم أنّها مع حروف الحلق بيّنة[3]. قلت: والسبب مازعم: أنّها تباعدت، فكما لاتُدغم فيها، لم تُخفَ معها؛ لأنّها من حروف الفم، وحروف الفم لاتُدغم في حروف الحلق.

وزعم أنّ البيان في « مُنْخُل ومُنْغُل » أجود، وأنّ الإخفاء بعضُ العربِ يفعلُه[4]. وهو القياس؛ لأنهما وإن قربا من الفم فهما مع ذلك من الحلق، فكان القياس فيهما أن يكونا كالحاء والعين.

ثمّ قال: « ولم نسمعهم قالوا [في التّحرّك]: حين سُّليمان، فأسكنوا النّون

---

(١) الكتاب ٤١٥/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) في الأصل: الفم.

(٣) في الأصل: لينة. انظر الكتاب ٤١٥/٢.

(٤) انظر الكتاب ٤١٥/٢.

مع هذه الحروف التي مُخرجها معها من الخياشيم »[1].

[١٣٩أ] قلت: يريد: لم أسمعْهم يسكّنون النّون المتحرّكة مع حروف / الفم.

قوله: « لأنّها لاتُحوَّل حتّى تصير من مُخرجِ موضعِ الذي بعدها »[2].

يريد: أنّه لايجوز أن تدغم فتغيّر لذلك، إلاّ أن تصير حرفا من جنس الذي بعدها، وهي لاتُغيّر بالإدغام مع هذه الحروف، فلذلك لم تُغيّر بالإسكان. هذا مراده، إلاّ أنّ الكلام مستور.

ثمّ أخذ يُعلّل لَمَ لم تُدغم في سائر حروف الفم؟ فقال: « لم تقوَ هذه الحروف على أن تقلبها؛ لأنّها تراخت عنها، و لم تقرُب قرب هذه السّتة »[3].

يعني: أنّ هذه الحروف بعيدة منها، ليست بمنزلة الستة التي هي حروف « لم يرو »[4]، والباء التي تصير النّون معها ميماً، وقد كنّا بيّنا القرب الذي بين هذه السّتة وبين النّون، في المخرج، وفي الصّفة.

وقوله[5]: « فلم يحتمل عندهم حرفٌ ليس من مُخرجه غيره »[6].

قلت: الحرف الذي ليس من مُخرجه غيره هو النّون؛ لأنّه يعمل فيها الخيشوم، ولايعمل الخيشوم إلاّ فيها[7]، وفي الميم خاصّة، فيريد بهذا اللفظ الطّويل: و لم تحتمل النّون.

---

(١) الكتاب ٢/٤١٥. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) في الأصل: من مخرج من موضع. انظر الكتاب ٢/٤١٥. والكلام على تحويل النّون مع حروف الفم.

(٣) الكتاب ٢/٤١٥ وفيه: « و لم تقو ».

(٤) في الأصل: لم ترو.

(٥) في الأصل: وقولهم.

(٦) الكتاب ٢/٤١٥.

(٧) في الأصل: فيه.

« للمقاربة أكثر من هذه السّتة »[1].

أي: لم يُحتمل تغيير لأجل المقاربة أكثر من تغيير هذه السّتة؛ لقربها منها، بخلاف سائر حروف الفم.

ثمّ قال: « وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيّنة »[2].

قلت: لمّا فرغ من حالها مع السّتة الأحرف في الكلمتين، أخذ يتكلّم عليها مع هذه الأحرف إذا كانت معها في كلمة واحدة، وهذا مراده بقوله: « من نفس الحرف ». فزعم أنّ النّون مع الميم والياء والواو[3] على هذه الحالة بيّنة بمترلتها مع حروف الحلق.

وقوله: « والواو والياء »[4].

مخفوض عطفا على « الميم »، ثمّ أعطى السبب في ذلك وهو اللبس بما هو من المضاعف، فتقول: شاة زَنْماء، و[غَنَمٌ][5] زُنْمٌ، وقَنْوَاءُ وقُنْيَة، ولايجوز: زنّاء، ولاقوّاء، ولاقيَّة، فيلتبس بمضاعف الميم والياء والواو، فإذا أُمنَ اللبسُ أدغمتَ كما تُدغِمُ المنفصلين، نحو « امَّحى[6] الكتاب »؛ لأنّه ليس في الكلام « افّعَلَ »، وقال الخليل -رحمه الله- في « انفعل » من « وَجِلْتُ »: اوَّجَلَ[7]. وهذا الفصل بيّنٌ جداً من كلام سيبويه.

---

(١) الكتاب ٢/٤١٥.

(٢) الكتاب ٢/٤١٥.

(٣) في الأصل: والنون.

(٤) الكتاب ٢/٤١٥.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الكتاب ٢/٤١٥.

(٦) والأصل: انمحى.

(٧) انظر الكتاب ٢/٤١٥.

ثمّ قال: « وإذا كانت مع الباء لم تتبيّن »[1].

أي: أنّ النّون إذا وقعت قبل الباء لم يُنطق بها على حدّ ما يُنطق بها مع الميم والياء والواو، بل تُقلب ميماً؛ لما قلنا.

ثمّ قال: « لأنّك لاتُدغم النّون »[2].

أي: تقلبها؛ لأنّه لايجوز إدغامها للبس.

ثمّ قال: « والميم لاتقع ساكنةً قبل الباء »[3].

هذا اعتلالٌ لقلبها ميماً، ويريد أنّه ليس في كلامهم باء قبلها ميمٌ فيلتبس هذا به، فلمّا أمنوا اللبس قلبوها ميماً[4].

ولّما فرغ من ذكر النّون مع الميم[5] والياء والواو في كلمة، كأنّ قائلاً قال له: فما حالها مع الرّاء واللاّم من السّتة إذا كانت معهما[6] في كلمة؟

فأجاب: بأنّه لايُوجَد من كلامهم مثل « قِنْرٍ، وعِنْلٍ »، فهذا أمرٌ مُستراحٌ منه. واعتلّ لكونهم لم يتكلّموا بمثله: بأنّ ذلك لو وُجِد فأُدغِم لالتبس بمضاعف الرّاء واللام، ولوبُيّن لثقُل؛ ألاترى أنّ مُخرج الرّاء واللام والنّون متقاربٌ جدّاً، ليس بين هذه الثّلاثة مُخرجُ غيرِها[7].

وقوله: « ولم يجُز فيه ماجاز في (وَدٌّ) »[8].

---

(١) الكتاب ٢/٤١٥، ٤١٦.

(٢) الكتاب ٢/٤١٦.

(٣) الكتاب ٢/٤١٦.

(٤) يعني: النّون في قولهم: عَمْبَر.

(٥) في الأصل: مع النون.

(٦) في الأصل: معها.

(٧) انظر الكتاب ٢/٤١٦.

(٨) الكتاب ٢/٤١٦. وأصل ودّ: وَتِد.

يريد: أن يجيب لمن سأل: لِمَ لَمْ يُدغموا وإن وقع اللبس لقرب المخرج كما فعلوا ذلك في « وَدٌّ »؟ فقال: لم يجُز فيه ذلك لأنّ التاء والدّال كلّ واحدة[1] منهما تُدغم في صاحبتها، وصوتها من الفم، فهي أشدّ اتّصالاً من هذه؛ ألاترى أنّ النّون لها[2] عمل في الخيشوم بخلاف سائر / الحروف، فهي مع سائر الحروف تراخى، فلايُتحمل فيها الإدغام مع اللبس لتراخيها، بخلاف التّاء والدّال اللذين تكادُ أن تقول: إنّ مخرجيهما[3] اتّحد. [١٣٩ب]

ثمّ قال: « وإنّما احتُمل ذلك في الياء والواو والميم لبعد المخارج »[4].

أي: إنّما احتُمل الإظهار في « مُنيَة، وقِنْو، وزُنْم »؛ لأنّ مخارج هذه الحروف تبعد عن مخرج النّون.

وقوله: « وليس حرفٌ من الحروف التي تكون النّون معها من الخياشيم يُدغم في النّون »[5].

يريد: أنّ الحروف التي تُخفى معهنّ النّون، وهنّ سائر حروف الفم، لايجوز إدغامها[6] في النّون؛ لأنّ النّون لم تُدغم في شيء معهنّ فتقلب ويكون صوتها من الفم، بل أخفيت وصار صوتها من الخيشوم.

ثمّ قال: « فلا يُدغمن فيها »[7].

أي: لاتُدغِمُ[1] شيئاً من هذه الحروف فيها كما لاتُدغِمُ فيهنّ النّونَ.

---

(١) في الأصل: واحد.

(٢) في الأصل: لما.

(٣) في الأصل: مخرجيها.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢ وفيه: « الواو والياء ».

(٥) في الأصل: تدغم. انظر الكتاب ٤١٦/٢.

(٦) في الأصل: ادغامه.

(٧) الكتاب ٤١٦/٢.

ثمّ أخذ يعتلّ لذلك بأن قال: فُعِل ذلك بهنّ لبعدهنّ عنها، وقلّة شبههنّ بها[٢].

أي: أنّ هذه الحروف ليست تقرب منها كما قربت حروف « لم يرو » مع الباء، وقد تقدّم ذلك، ولذلك أدغمت فيهنّ، وقلبت مع الباء ميماً.

وليس من الحروف التي أُدغمت فيها[٣] النّون مايُدغم في النّون إلاّ اللام، نحو « هل نّرى »، والبيان أحسنُ؛ لأنّهم يستوحشون من الإدغام فيها.

ثمّ قال: « ولم يُدغموا الميم في النّون »[٤].

قلت: لوسكت عن هذا لاستُغنيَ عنه؛ لأنّه قد تقدّم أنّ الميم من الحروف التي تُدغِمُ مقاربَها فيها، ولاتُدغَم هي في مقاربها[٥]. واعتلّ لأن لمْ يُدغم في النّون: بأنّها لم تُدغم في الباء مع قرب مخرجها، ولزوم الشفتين موضعها، فأحرى ألاّ تُدغمَ في الذي بعُد مخرجه عنها.

ثمّ قال: « ولام المعرفة تُدغم في ثلاثة عشر حرفاً »[٦].

قلت: اعتمد سيبويه في إدغامها في هذه الحروف على[٧] أنّ لام المعرفة كثيرة الاستعمال، فلمّا كثر استعمالها لزمَ التّخفيفُ، كما لزمَ تخفيفُ « يرى ».

وذهب الفرّاء –رحمه الله– إلى أنّ السبب في الإدغام هنا أنّ لام المعرفة

---

(١) في الأصل: يدغمن.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢ وفيه: « وفعل ذلك بها معهن لبعدهنّ منها ».

(٣) في الأصل: الحرف الذي ادغمت فيه.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢.

(٥) في الأصل: هوفي مقاربه.

(٦) الكتاب ٤١٦/٢.

(٧) في الأصل: كما.

شديدة الاتّصال بما بعدها، فصارت بمنزلة المتقاربين في كلمة واحدة، فلزم إدغامها لّما كانت متّصلة، بخلافها إذا انفصلت، نحو « هل، وبل »[1]. وهذا المذهبُ ظاهرُه حسنٌ، فإذا بحثت عنه اضمحلّ؛ وذلك أنّ العربَ تُظهر « اقْتَتَلَ »؛ إذا[2] كان المثلان في كلمة واحدة، لّما كان المثلُ الأوّل لايلزمُه أن يكون مابعده من جنسِه، وهو بلاشكّ أولى بالإدغام من « الضّارب »؛ لأنّه مثل، فثبت بهذا أنّ الاتّصال ليس بمُراعى، وإنّما المراعَى ماذكر الإمام من كثرة الاستعمال[3].

ثمّ -يُرجَع إلى لفظ سيبويه- أخذ يجمع بين مخارج هذه الحروف ومخرج اللام بعد فراغه من كثرة الاستعمال، فقال: « اللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً، منها حروف طرف اللسان »[4].

وهي: الطّاء، والدّال، والتّاء، والذّال، والظّاء، والثاء، والصّاد، والسّين، والزّاي، فهذه تسعةٌ، وهي من طرف اللسان والثّنايا، إمّا أصولها، أوعلى الأصول قليلا، أوأطرافها. والرّاء والنّون يقربان من هذه التّسعة، أمّا النّون فمن طرف اللسان مابينها[5] وبين فويق الثّنايا، والرّاء من مخرج النّون غير أنّها أدخل في ظهر اللسان، فهي قريبة من هذه الأحرف، فهذه أحد عشر حرفاً هي حروف اللسان[6]. وحرفان استطالا حتّى اتّصلا بمُخرج هذه الأحرف، وهما الضّاد والشّين على مايُبيّن / في الباب الذي بعد هذا، إن شاء الله. [١٤٠أ]

زعم سيبويه -رحمه الله- أنّ لام « هلْ، وبلْ »، ونحوهما، ممّا ليس حرفَ

---

(١) انظر هذا الرأي من دون نسبة في الممتع ٦٩٢.

(٢) في الأصل: ولان.

(٣) انظر الكتاب ٤١٦/٢، الممتع٦٩٢، المساعد ٢٧٢/٤.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢ وفيه: « واللام ».

(٥) اللسان يذكر ويؤنث. جمهرة اللغة ٨٦٠.

(٦) انظر الكتاب ٤١٦/٢.

تعريفٍ، يجوز إدغامُه فيما قاربه، وإدغامه في بعضٍ أحسنُ منه في بعضٍ، فإدغام اللام في الرّاء نحو « هل رَّأيت »، أحسنُ من إدغامها في العين؛ لأنّها -أعني الرّاء- أقرب الحروف إلى اللام[1].

قوله: « وهنّ من الثّنايا، وليس فيهنّ انحرافٌ »[2].

يعني: أنّ الطّاء، والتّاء، والدّال، حروفٌ شدادٌ، فليس فيها انحرافٌ من مخرجها، بل معتمدُ اللسان على أصلِ الثّنايا، ولايتجافى، والرّاء هي من الحروف التي بين الشّديدة والرّخوة، فاللسان ينحرف عنها قليلا كما ينحرف[3] عن اللام، فهي أشبه باللام من الطّاء وأختيها.

ثم أخذ يعلّل جواز الإدغام: بأنّ مُخرج اللام قريبٌ من هذه الحروف على ماقلنا، فجاز أن يدغم فيهنّ[4].

ومعنى قوله: « وهي مع الظّاء، [والثّاء]، والذّال »[5] أي: هي مع هذه الأحرف في الإدغام، فحذف لفهم المعنى.

ثمّ أخذ يُبيّن حُكمَ اللام مع الظّاء، والذّال، والثّاء[6]، وزعم أنّ الإدغام -أعني اللام فيهنّ- أضعف من إدغامها مع الطّاء، والتّاء، والدّال[7]، والسّين، والزّاي، والصّاد؛ لأنّ هذه انحدرت إلى أطراف الثّنايا حتّى قاربت مُخرج الفاء، والفاء من حروف الشّفتين، لايُدغم فيها شيءٌ من هذه الأحرف، فلمّا أشبهتها هذه

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٦، ٤١٧.

(٢) الكتاب ٢/٤١٧ وفيه: « وليس منهنّ ».

(٣) في الأصل: فللسان حرْف عنها قليلا كما ينحرد. وقد أهمل نقط ينحرد.

(٤) انظر الكتاب ٢/٤١٧.

(٥) في الأصل: مع الطاء والدال. انظر الكتاب ٢/٤١٧. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) في الأصل: الطاء والدال والتاء.

(٧) في الأصل: الثاء والذال.

الأحرف لم تُدغَم فيها اللامُ على حدّ إدغامها في الطّاء وأختيها، والصّاد وأختيها، ولكن إدغامها فيهنّ لأنّهن يشتركن مع الطّاء والصّاد في أنّهنّ من الثّنايا(١).

ثمّ ذكر حكمَ اللام مع الضّاد والشّين، وزعم أنّ الإدغام ضعيف فيهما(٢)؛ لأنّ الشّين من وسط اللسان، والضّاد من أوّل حافّته، فهما بعيدتا المخرج من اللام، فلم يكن إدغامها حسناً فيهما. وجوازه على أنّ هذين الحرفين استطالا حتّى اتّصلا بمُخرج اللام(٣).

وأمّا النّون فزعم سيبويه أنّ إدغام اللام فيها أقبحُ من إدغامها في هذه الحروف؛ وسبب ذلك: أنّ الحروف التي أدغمت النّون فيهنّ(٤) لم يُدغم منهنّ شيءٌ فيها سوى اللام(٥)، فكان ينبغي أن تجري النّون مع اللام مجراها مع سائر أخوات اللام. وهذا يريد سيبويه بقوله: « فلم [يجسروا على أن] يُخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النّون »(٦). فهذا هو السّبب في أنْ قَبُحَ إدغام اللام فيها.

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٧.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤١٧.

(٤) يعني: الياء والواو والرّاء والميم. انظر الكتاب ٢/٤١٧.

(٥) انظر الكتاب ٢/٤١٧.

(٦) الكتاب ٢/٤١٧. ومابين معقوفين تكملة منه.

هذا باب الإدغام في
حروف طرف اللسان والثّنايا

وزعم أنّ الإدغام -أعني: إدغام الطّاء في الدّال- أحسنُ، وأنّ[1] الإطباق أحسنُ من إزالته، وإذهابه مع الدّال أحسنُ منه مع التّاء[2]؛ لأنّ الدّال أقربُ إلى الطّاء من التّاء؛ ألاترى أنّهما مجهوران، والتّاء مهموسة. فيدغمُ الطّاء فيهما[3]، وهما في الطّاء، [والدّال][4] والتّاء كلّ واحدة منهما في أختها. ويَنبغي أن يكون إدغام التّاء في الطّاء أحسن من العكس؛ لأنّ في هذا إدخالَ الأضعف في الأقوى. هذا جملة ماقال سيبويه في هذه الثّلاثة، ولفظُه فيها بيّن جدّاً[5].

قوله: « فإنّما تغلب على الطّاء »[6].

اعتلّ لإدغام الطّاء في الدّال، فقال: إنّما تغلبُ الدّال على الطّاء حتّى تصيّرها دالاً؛ لأنّها أختها في الموضع.

وقوله: « لأنّها حصرت الصّوت »[7]. / [١٤٠ب]

قلت: يريد أنّها أشدّ[8] منها، وهذا -وهو وصف الشديدة-: أنّه لايجري

---

(١) تقرأ: واننا، أو: وانما.

(٢) في الأصل: الذال احسن منه مع ان التاء.

(٣) في الأصل: فيها.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٦) الكتاب ٤١٨/٢. وفي الأصل: يغلب.

(٧) في الأصل: حضرت. انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٨) في الأصل: شديدة

فيها[1] الصّوت، بل ينحصرُ الصّوت.

وتمثّل بكلّ مايتصوّر في هذه الثّلاثة، فقال: اضْبط دَّلماً، وانقُط تُّوأباً[2]، فهذا إدغام الطّاء فيهما. ثمّ عكس فقال: انقُد طّالباً، وانعت طّالباً، ثمّ مثّل إدغام التّاء في الدّال[3]، وعكسه، فقال: انعت دُّلاماً، وانقد تّلك.

ثمّ قال: ولو قلت: اضبطْ دُلاماً، لجاز، وهو يثقلُ التّكلّمُ به[4].

يريد: لوبيّنت لجاز إلاّ أنّ الإدغام أحسنُ، وقد نصّ على هذا بعدُ، على ماستقف عليه.

ولّما علّلَ كونهم[5] يؤثرون الإدغام على الفكّ هنا: بأنّ هذين الحرفين شديدان، يلزمُ[6] اللسانُ موضعهنّ، لايتجافى كما يتجافى في الحروف الرّخوة، خاف أن يُعترض بـ« اصحبْ مَطراً » لأنّهما أيضا حرفان شديدان يلزمُ اللسانُ موضعهنّ، ولايتجافى، مع أنّ البيان أحسن، فانفصل عن هذا: بأنّ الميم لها عملٌ في الخيشوم، فضارعت النّون[7]، والنّون لاتُدغم [فيها الباءُ][8]، فكذلك ماأشبهها[9].

---

(١) في الأصل: فيه.

(٢) في الأصل: ترابا. والمثبت من الكتاب ٢/٤١٨.

(٣) في الأصل: في الطاء.

(٤) الكتاب ٢/٤١٨.

(٥) في الأصل: عونهم.

(٦) تقرأ: يازمان.

(٧) انظر الكتاب ٢/٤١٨.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر التّعليقة ٥/١٩٢.

(٩) يعني: أنّ الشبيه يقلّ عن المشبّه به، فلم تدغم الباء في النّون، وأدغمت في الميم، لكن لمشابهتها النّون كان البيان أحسن، أمّا في اضبط دلاما، فالدّال لم تشابه النّون، فكان الإدغام أحسن من البيان، ومثله: اضبط تلك، وانقد تلك، وانعت دلاما. وقال الفارسي في التّعليقة ٥/١٩٢: « الميم من الشديدة التي يجري

=

وقوله: « لرأيتها بمنزلة ماقبلها »[1].

أي: بمنزلة النّون. ويريد بذلك أيضاً: لونطقت بالنّون، وأمسكت بأنفك، لاختلّت، والميم كذلك. يريد أن يُقرّب الشّبه بينهما، ويجعلهما في حالة الإمساك شبيهتين كلّ واحدة منهما تختلّ.

ولمّا فرغ من الثلاثة [الأوَل][2] ذكر الثلاثة الثّواني، وهي الصّاد[3]، والزّاي، والسّين.

وقوله: « وهي من السّين »[4].

يريد: والصّاد من السين، كالطّاء مع الدّال؛ لأنّهما مهموسان، ولافرق بينهما، فإدغامها[5] في السّين أحسن من إدغامها في الزّاي؛ لأنّ الزّاي مجهورة، وتدع الإطباق، وإن شئت أذهبته، وإذهابُه مع السّين أمثل منه مع الزّاي؛ لما قيل، وكذلك قال سيبويه.

وقوله: « والبيان أحسن »[6].

يريد: من البيان فيما قبل، لامن الإدغام؛ لأنّه بعدُ يقول: إنّ الإدغام أحسن

معه الصّوت، والباء لايجري معه الصّوت، فلذلك كان البيان اصحب مطرا أحسن، وكان الإدغام في الدّال والتّاء ونحوهما، أحسنُ؛ لأنّ تلك الحروف لاتختلف في الشّدة كما اختلف الميم والباء فيها ». قول الفارسي: « لايجري معه الصّوت » هو ماذكره سيبويه من أنّ لها عملٌ في الخيشوم.

(١) الكتاب ٢/٤١٨.

(٢) تكملة أخذتها من كلامٍ له سيأتي بعد قليل.

(٣) في الأصل: الراء.

(٤) الكتاب ٢/٤١٨.

(٥) في الأصل: فادغامهما.

(٦) الكتاب ٢/٤١٨ وفيه: « والبيان فيها أحسن ».

من البيان، فإنّما يريد أنّ البيان منها أحسن منه في الطّاء والدّال والتّاء؛ لأنّها حروف رخوة يتجافى اللسان عنها، فليس فيها صعوبة على حدّها في الطّاء وأختيها.

ثمّ أخذ يتكلّم على الظّاء والذّال والثّاء، فقال: إنّ الظّاء مع الذّال كالطّاء مع الدّال[1].

يريد: أنّهما مجهوران، والثّاء مهموسة، فلذلك كان إدغامها في الذّال أحسن منه في الثّاء، وكان إذهاب الإطباق مع الذّال أمثل منه مع الثّاء.

ثمّ قال: « والبيان فيهنّ أمثل منه في الصّاد وأختيها »[2].

قلت: فهذا يؤيّد ماقلناه هناك، من أنّه أراد بالبيان: في الصّاد وأختيها. أخبر أنّه أحسن من البيان في الظّاء وأختيها، واعتلّ لهذا: بأنّ رخاوة هذه الحروف أكثر؛ لانحراف طرف اللسان إلى أطراف الثّنايا، يريد: أنّ اللسان عند المنطِق[3] بالظّاء وأختيها يخرج عن أطراف الأسنان.

وقوله: « ولم يكن [له] ردٌّ »[4].

أي: ولم يكن له رجوعٌ إلى موضع النّطق[5] بها، كما لارجوع في الصّاد؛ لأنّك إذا نطقت بالصّاد وأختيها رأيت الأسنان العُليا مطبقةً على السُّفلى، واللسان من وراء ذلك، فلمّا كانت أشدَّ رخاوةً كان النّطقُ بها يستبين أمثل[6].

---

(١) الكتاب٢/٤١٨.

(٢) الكتاب ٢/٤١٩. وفي الأصل: فيهن اسهل.

(٣) يقال: نطق نطقا ومنطقا ونطوقا. القاموس المحيط (نطق).

(٤) الكتاب ٢/٤١٩. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٥) في الأصل: الى ل النطق.

(٦) في الأصل: اسفل.

ثمّ قال: « والإدغام فيهنّ أكثر وأجودُ »[1].

يريد: في جميع هذه الحروف، أوفي هذه الثلاثة، فإذا زعم أنّ الإدغام فيها أحسن من البيان، وكذلك يكون / في السّتة الأخَر، فهذا نصٌّ على أنّ الإدغام فيها أحسن من البيان. واعتلّ لحسن الإدغام: بأنّ أصل الإدغام لحروف الفم، وهذه أكثر حروف الفم -أعني حروف طرف اللسان- لأنّ حروف الفم هذه: الاثنا عشر التي ذكرناها، مع لام المعرفة، والقاف، والكاف، والسين، والجيم، والتّاء[2]. فهذه جملة حروف الفم، وهي أكثر الحروف، وحروف الطّرف أكثر هذا[3]. [١٤١أ]

وقوله: « وهي أكثر من حروف الثّنايا »[4].

« مِن » هنا للتّبيين، أي أنها من حروف الثنايا، لابدّ أن نأخذه هكذا؛ لأنّه يتكلّم على حروف الثّنايا، فمحال أن تكون أكثر من أنفسها، فلمّا كانت أكثر حسن الإدغام فيها، وإن كانت منفصلة في كلمتين.

ولّما فرغ من ذكر هذه التّسعة على أنّ كلَّ حرفٍ من الثلاثة يدغم في صاحبه، أخذ الثلاثة الأول[5] مع الثلاثة الثواني يُبيّن حكمها بعضاً مع بعض، فقال: إنّ الطّاء وأختيها تدغمُ في الصّاد وأختيها[6]. فحصل من هذا أنّهنّ يدغمن بعضهنّ في بعض وفي الصّاد وأختيها؛ لأنّ مخارجها تقرب، وهما من حروف الثّنايا.

---

(١) الكتاب ٢/٤١٩.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) بعده في الأصل: والاكثر.

(٤) الكتاب ٢/٤١٩.

(٥) في الأصل: والاول.

(٦) الكتاب ٢/٤١٩.

وقوله: « وهنّ من أسفله »[1].

أي: والصّاد وأختاها من أسفله، أي من أسفل أصل الثّنايا، لامن أسفل الثّنايا؛ لأنّه قد نصّ في المخارج على أنّ الصّاد والزاي والسّين من فويق[2] الثّنايا، فإنّما يريد هنا: من أسفل أصل الثّنايا وهو فويق ، أعني: أنّ مخرج السّين فويق مخرج الطّاء. كذا زعم في المخارج، وكذلك هو الحقّ، وإذا اعتبرت ذلك وجدته، كما قلت لك. وزعم أنّ البيان عنده[3] حسنٌ؛ لاختلاف المخرجين. قلت: وهذا بيّن.

ثمّ قال: « وكذلك الذّال والثّاء والظّاء »[4].

يُدغمنَ في الصّاد وأختيها، والبيان فيها أحسن منه مع الطّاء وأختيها؛ ألا ترى أنّ الصّاد أقربُ إلى الطّاء، وهذا يريد سيبويه-رحمه الله- بقوله: « لأنّها أبعد من الصّاد وأختيها »[5]. أي لأنّ الظّاء وأختيها أبعد من الصّاد [وأختيها][6]، وإن كانت أبعد فالطّاء [وأختاها] أقرب[7]. وزعم أنّ الظّاء وأختيها يدغمن في الطاء

---

(١) الكتاب ٢/٤١٩.

(٢) في الأصل: دوين. والصواب ماأثبته، إن شاء الله، فهو مانصّ عليه سيبويه ٢/٤٠٥، وسينبه عليه المؤلف في تفسيره التالي.

(٣) في الأصل: عندي.

(٤) الكتاب ٢/٤١٩ وفيه: « الظاء والثاء والذال ».

(٥) الكتاب ٢/٤١٩.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) مابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام. وقال أبوعليّ في التّعليقة ٥/١٩٤: « أي: الظّاء وأختاها أبعد من الصّاد وأختيها من الطّاء والتّاء والدّال، ومعنى ذلك: أنّ البيان في الظّاء والثّاء والذّال مع الصّاد والسّين والزّاي أحسن من البيان في الطّاء والتّاء والدّال مع الصّاد والسّين والزّاي؛ لأنّ الظّاء وأختيها أبعد من الصّاد وأختيها، والطّاء وأختاها أقرب إليهنّ من الظّاء وأختيها إليهنّ ».

وأختيها.

فحصل من هذا أنّ الظّاء وأختيها يـدغم بعضـها في بعـض، و[كـذلك الطّاء][1] والدّال[2] والتّاء، وكذلك الصاد والزاي [والسّين][3]، وتدغم الطّاء وأختاها في الصّاد وأختيها، والطّاء وأختاها في الظّاء وأختيها[4]، [وتُدغم الظّاء وأختاهـا في الطّاء وأختيها، والظّاء وأختاها في الصّاد وأختيها][5]، ولايُـدغم السّـينُ والصّـاد والزّاي في شيء من هذه الحروف البتّة؛ لأنّ فيها صفيراً، فكرهوا أن يُذهبوه.

وقوله: « وهنّ أندى في السّمع »[6].

يريد: أفشى وأقوى؛ ألاترى قوله:

فقلتُ ادعيْ وأدعوَ إنّ أندى ... لِصـوتٍ أن يُناديَ داعيانِ[7]

أي: الذي يُسمع[8] كثيراً إنّما هو أن ينادي اثنان.

ولمّا فرغ من هذه التّسعة أخذ يتكلّم على مايلحق بها، وذلك الضّاد والشّين،

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: والذال.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) لم يشر المؤلّف إلى إدغام الطاء وأختيها في الظاء وأختيها.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٧) ينسب إلى الأعشى، وإلى الحطيئة، وليس في ديوانيهما، وإلى دثار بن شيبان النمري، وإلى ربيعة بن جشم.

انظر الكتاب ٤٦/١، معاني القرآن للفرّاء ٣١٤/٢، سر صناعة الإعراب ٣٩٢، شرح المفصّل لابن يعيش ٣٣/٧، مغني اللبيب ٥١٩، اللسان (ندي).

(٨) تقرأ: التي سمع.

فزعم[1] أنّ الطّاء وأختيها يُدغمن في الضّاد[2]، قال: « لأنها اتّصلت بمخرج اللام »[3].
[أي][4] أنّها من أوّل حافّة اللسان، واللام أدنى الحافّة، فهي قريبةٌ منها. ثمّ قال: وتطأطأت عن اللام حتّى خالطت أصول الأسنان[5]. أي: وانحدرت لاستطالتها حتّى لحقت بمخرج الطّاء، مع أنّها مطبقة مثلها، فأدغمت الطّاء فيها، وحملت الدّال والتّاء على الطّاء.

ثمّ قال: « وكذلك الظّاء والذّال والثّاء »[6].

يريد: أنّهنّ[7] يُدغمن في الضّاد، كما أُدغمت الطّاء / وأختاها، فكما أدغموا الطّاء وأختيها، أدغموا الظّاء وأختيها. [١٤١ب]

وزعم أنّ الضّاد لاتُدغم في شيء ممّا أدغم فيها؛ لاستطالتها، ولا في السّين وأختيها، كما لم تُدغم السين وأختاها فيها[8].

وزعم أنّ البيان هنا عربيٌّ جيّد[9]؛ لبعد المخرجين، فهو[10] أقوى من البيان فيما مضى[11].

---

(١) تقرأ: يدغم.

(٢) في الأصل: الطاء.

(٣) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) الكتاب ٤٢٠/٢ وفيه: « أصول ماللام فوقه من الأسنان ».

(٦) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٧) في الأصل: انها.

(٨) في الأصل: يدغم السين اختاها فيها. وانظر الكتاب ٤٢٠/٢.

(٩) يعني: إذا سبقت الضاد بحرف مما ذكر من الحروف السّتة.

(١٠) في الأصل: فهي.

(١١) انظر الكتاب ٤٢٠/٢.

ثمّ أخذ [يتكلّم على][1] الشّين، وزعم أنّ الطّاء وأختيها يُدغمن فيها؛ لاستطالتها أيضاً. والإدغام في الضّاد أحسن منه في الشّين؛ لأنّها أكثر اتّصالاً بالسّتة، مع قربها منهنّ في الصّفة؛ ألاترى أنّها مطبقةٌ كالطّاء، ولاتتجافى عن موضعها تجافي الشّين؛ لأنّ الشّين بتفشّيها لاتكادُ يستقرُّ اللسان عند النّطق بها على مخرج، فلهذا كان الإدغام في الضّاد أحسنَ منه في الشّين[2].

ثمّ قال: وتُدغم الظّاءُ وأختاها في الشّين[3].

قلت: كلامه في هذا الفصل بيّنٌ، وهو على حدّ إدغام [الطّاء][4] وأختيها، لافرق.

ثمّ قال: « واعلم أنّ جميع ما أدغمته، وهوساكنٌ، يجوز لك إدغامه إذا كان متحرّكاً، كما يُفعل ذلك بالمثلين »[5].

يريد: أنّ المثلين يُدغم كلٌّ واحدٍ منهما في صاحبه إذا كانا منفصلين على الشّرط الذي ذكرنا أوّلاً إذا كانا[6] متحرّكين، فكذلك المتقاربين، ولافرق إلاّ أنّ الإدغام في المثلين.

ثمّ قال: « وحاله فيما يحسنُ ويقبح فيه الإدغامُ ومايكون فيه أحسنَ وما [يكون خفيّاً وهو بزنته متحرّكاً قبل أن] يُخفَى، كحال المثلين »[7].

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. و« أخذ » قبلها مكرر في الأصل.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٢٠.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٠.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٠ وفيه: « تفعل ».

(٦) في الأصل: كان.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٠. ومابين معقوفين تكملة منه.

أي: وحالُ هذا الذي هو متقاربٌ كحال ذلك، فإذا توالى فيه التّحرك كـان الإدغام أحسن، وإذا لم يتوالَ كان الإدغام والبيان شبيهين، ولك أن تُخفي ويكـون على زنته متحرّكاً، وقد تقدّم هذا كلُّه فقس عليه.

ثمّ قال: « وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حـرفٍ واحـد، ولم يكـن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلا »[1].

قلت: يذكر هنا الحروف المتقاربة متّصلةً، ونخصّ الأماكن التي قلبـت فيهـا الثّاني للأوّل، والحروف[2] المبدلة لا للإدغام بل للتّقريب[3] من الإدغام[4]، فقد كنّـا [ذكرنا][5] في المتقاربين اللذين من كلمة [أنّه][6] لايجوز فيها الإدغام؛ لأجل اللبس، نحو « قنْية، وقِنْوان »، وحيث أمن اللبس جاز الإدغام، نحو « امَّحَى الكتابُ »، فكلّ مايذكر هنا ممّا يُدغم، فإنّه إنّما جاز ذلك فيه لأجل عـدم اللـبس، فمـن ذلـك « مُفتعِل » من الثَّرْدِ: مُثَّرِد، وحكى سيبويه-رحمه الله- أنّهم يقولون: مُثَّرِد، فيقلبون الثّاني للأوّل، قال: والقياسُ متّرد[7]؛ لأنّ أصل الإدغام أن يقلب الأوّل للثّاني[8].

---

(١) في الأصل: هذه الحروف من حرف واحد ازددت ثقلا.

(٢) في الأصل: ولحروف.

(٣) في الأصل: الادغام بل التقريب.

(٤) نحو: مصطبر.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) في الأصل: مثرد.

(٨) الذي في الكتاب ٤٢١/٢، وطبعة هارون ٤٦٧/٤: « فمن ذلك قولهم في مثترد: مثّـرد؛ لأنّهمـا متقاربان مهموسان، والبيان حسن، وبعضهم يقول: مثترد، وهي عربيّة جيّدة، والقياس مُتّـرد؛ لأنّ أصـل الإدغام أن يدغم الأوّل في الآخر ». والصّواب ماورد في عبارة المؤلّف، بدليل قـول سـيبويه: « والبيـان حسن » فكيف يقول ذلك، ثمّ ينقل لغة البيان. وعليه فصواب نصّ سيبويه أن يكون: فمن ذلك قـولهم في =

فإن قلت: و لم كان الأصل؟

قلت: قد أجاب سيبويه-رحمه الله- عن هذا بعد، فقال: لمّا كـــان يغيّـــرون الأوّل بالإسكان غيّروه بالقلب[1].

ثمّ قال: « وقالوا في (مُفتَعِل) من (الصّبر): مصْطَبِر »[2].

قلت: أصله « مُصتَبِر »[3]، و لم يُمكن التّكلم بهذا؛ لأنّ الحرفين متقاربـــان[4]، ومع هذا فهما كالضّدين؛ لأنّ الصّاد[5] مستعلية، والتّاء مستفلة[6]، فهـــم يكرهـــون الاستفال بعد الصّعود[7]، دليل ذلك: امتناعُهم من الإمالة في نحـــو « قاعِـــد »، و لم يمكنهم لأنّ الصّاد لايُدغم [في][8] التّاء فتوسّطوا حالةً، وأبدلوا مـــن التّـــاء حرفـــاً يقرُبُ منها في المخرج، ومن الصّاد في الصّفة؛ لما قلناه، فهذا نهاية ما يُعلّـــل ويُقـــال هنا، وهذا يُريد بقوله: « ليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحدٍ من الحـــروف »[9] أي: في مشابه، بخلاف التّاء؛ لأنّ فيه مع التّشابه ماذكرناه. / [١٤٢أ]

ثمّ قال: « إذلم يكن بينهما سوى ماذكرت »[10].

مثترد: مثّرد، وبعضهم يقول: مثّرد، وهي عربيّة جيّدة، والقياس متّرد. وانظر شرح السيرافي ٦/٥٥٧ (خ).

(١) انظر الكتاب ٢/٤٢٢.

(٢) الكتاب ٢/٤٢١ وفيه: « من صبرت ». وفي الأصل: من الصفة.

(٣) « مصتبر » لم يظهر منه في الأصل بسبب خرم إلاّ الرّاء.

(٤) في الأصل: متقاربين.

(٥) في الأصل: الضاد.

(٦) « والتّاء مستفلة » أضاع أكثره خرم.

(٧) في الأصل: الصعد.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) الكتاب ٢/٤٢١.

(١٠) الكتاب ٢/٤٢١ وفيه: « ولم يكن بينهما إلا ». وفي الأصل: إذا لم. وكذا في الموضع التالي.

يريد: إذ لم يكن بين التّاء والصّاد[1] إلاّ ماذكرت من الإطباق وعدمه، [والصّفير، وأمّا المخرج][2] ففي نهاية القرب.

ثمّ قال: وقالوا: مُصَّبِرٌ؛ لّما امتنعت الصّاد أن تدخل في الطّاء[3].

قلت: فهذا نصٌّ على أنّ « مُصَّبِرا » ممّا أدغم من[4] « مُصطبر ».

فإن قلت: مالذي قاد إلى ذلك، ويمكن الإدغام من « مصتبر »؟

قلت: الذي دعاه إلى ذلك أنّ « مصتبرا »[5] لايُتكلّم به، و« مصطبر » يُتكلّم به، فينبغي أن يُدّعى أنّ هذا إنّما أدغم ممّا نُطق به.

وعضّد « مُصَّبرا » بما حكى عن هارون[6] من قراءة بعضهم: ﴿فلاجُناحَ عليهما أنْ يَصَّلِحا﴾[7].

---

(١) في الأصل: والطّاء. قال سيبويه بعد النّص السّابق٢/٤٢١: « يعني قرب الحرف، وصارا في حرف واحد، ولم يجز إدخال الصّاد فيها؛ لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصّاد، وهي الطّاء ».

(٢) يقرأ في لأصل: والمين واما الريح.

(٣) الكتاب ٢/٤٢١.

(٤) في الأصل: ما ادغم في.

(٥) في الأصل: مصطبرا.

(٦) أبو عبد الله- وقيل: أبو موسى- هارون بن موسى الأعور العتكي البصري الأزدي ولاءً [ت: ١٧٠هـ تقريبا] كان يهوديّا فأسلم، قارئ نحوي علاّمة صدوق نبيل، له قراءة معروفة. كان أوّل من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبّع الشاذّ منها فبحث عن إسناده. روى عن عاصم الجحدري، وعاصم بن أبي النجود، وابن كثير، وأبي عمر بن العلاء، وعرض على عبد الله بن إسحاق وآخرين، وروى عنه علي بن نصر، ويونس بن محمّد المؤدّب، وآخرين، ووثّقه ابن معين، وروى له البخاري ومسلم. انظر غاية النهاية ٢/٣٤٨، بغية الوعاة ٢/٣٢١.

(٧) النّساء: ١٢٨. وهي قراءة عاصم الجحدري. انظر الكتاب ٢/٤٢١، التّكملة ٦٢٢، مختصر في شواذ القراءات ٢٩، المحتسب ١/٢٠١، شرح الملوكي ٣١٩.

وزعم أنّ الزّاي إذا اجتمعت مع التّاء فإنّها تُقلب -أعني التّاء- دالاً، إذا لم يكن إدغام الزاي، فقرّبوا الحرفين بأن أبدلوا من التّاء مايشبهها مخرجاً وللزاي صفةً ومخرجا، وهوالدّال؛ إذ هو مجهور غير مطبق كالزاي. ومن قلب الثّاني في « مُصَّبر » قال: هذا مُزَّان[1].

و لم يذكر في « مُستمع » إلاّ قلب الثاني للأوّل فتقول: مُسَّمع[2]، ولاسبيل إلى إبدال التّاء دالا[3]، ولاطاء؛ لأنّها أبعد عن[4] السّين من التّاء؛ ألاترى أنّ السّين مهموسة، فهي كالتّاء، والطّاء والدّال مجهوران، فلاسبيل إلى القلب، فإمّا أن تُبيّن، وإمّا أن تقلب الثّاني للأوّل.

قوله: « فإن أدغمت قلت: مُسَّمِعٌ »[5].

قد ذكر هذا، لكن مراده: فإن أدغمت فعلى ماقلت لك.

ثمّ قال: « وقال ناسٌ كثيرٌ: مُتَّرِدٌ »[6].

فإن قلت: قد ذكر هذا قبل.

قلت: إنّما يريد: أنّك لاتقلب في « مُستمع » الأوّل للثّاني كما فعلت في « مُثترد »؛ لأنّ السّين فيها صفير، والثّاء والتّاء من جنسٍ واحد، لافضل في أحدهما يَذهب الإدغامُ به.

---

(١) « هذا مزان » تأثر بخرم. انظر الكتاب ٢/٤٢١.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٢١.

(٣) « دالا » أضاع أكثرها خرم.

(٤) في الأصل: الى.

(٥) الكتاب ٢/٤٢١.

(٦) الكتاب ٢/٤٢١ وفيه: « مثّرد ». والكلمة غير منقوطة في الأصل، لكن كلام المؤلّف التّالي على ماأثبتّ.

ثمّ قال: « وقالوا في اضْطَجَرَ: اضَّجَرَ »[1].

قلت: فلم يحك فيه أن يُدغم في غيره، بل[2] تقلب الثّاني له فيصير ضاداً، فهو إذاً من الجنس الذي لايُدغم في مُقاربه ويُدغم مقاربه فيه، فينبغي أن تجتمعَ الحروف التي لاتُدغم في مقاربها كما جمعها الفارسي-رحمه الله- « ضم شفر » لا « مرشف »[3]، فإنّ الضّاد لايدخل في شيء حتّى يصير حرفاً آخر[4]، فهم لّما ثقل عليهم في « مُضْتَجِر » الخروج من الاستعلاء للاستفال[5] فكرهوا [ذلك، أبدلوا من التّاء][6] حرفاً يُشبهها في المخرج، ويُشبه الضّاد في الإطباق والاستعلاء [وهو الطّاء، ثمّ أدغموا الطّاء في الضّاد، فقالوا: مضَّجِر][7].

ثمّ قال: « وكذلك الظّاء »[8].

يريد: أنّها إذا اجتمعت مع التّاء فحالها كحال الضّاد لاتدخل فيها، ولّما كان يظهر من هذا التّناقض؛ لأنّهم كانوا يدخلونها في الطّاء وأختيها منفصلين، نحو « احفظ طالبا، واحفظ تولبا، واحفظ دلاما »، فلمّا كانا متّصلين[9] لم يدخلوها

---

(١) الكتاب ٢/٤٢١.

(٢) في الأصل: بان.

(٣) انظر ماتقدم ٨٨٨، ٨٩٦.

(٤) يريد: أن الضاد لايدغم فيغيره؛ لأنه لايصير، أي: لايحوّل حرفاً آخر.

(٥) في الأصل: للاستقبال.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام بناءً على كلامه السابق، وإلاّ فقد ورد في ٨٩٦ أنّه لم يقع الإدغام حتّى صيّر الثّاني ضاداً، فهو على هذا من إدغام المثلين لا المتقاربين.

(٨) الكتاب ٢/٤٢١.

(٩) في الأصل: متصلتين.

مع أنّ الإدغام في المتّصل أوجب[1]، أخذ يعتذرُ عن هذا بأحسن عذر، فقال: همـــا منفصلين يُترك فيهما الإطباق إن أدغمت، فكأنّك لم تُخلّ بها، فإذا كانت متّصـــلة كان الإدغام أوجب فيلزم عنه أن يذهب الإطباق جُملةً؛ إذ كان يجوز ذلـــك مـــع المنفصل، فلمّا علموا أنّ الإدغام هنا يؤدّي إلى ذهاب الإطباق جملةً رأوه[2] إجحافاً، فعدلوا عنه إلى قلب التّاء حرفاً يُشبهها مخرجاً وصفةً، فقالوا: مضـــطجع؛ ليكـــون العمل من وجهٍ واحد أخفّ[3].

وقوله: « وليكون الإدغام [في] حرف مثله »[4].

أي: قلبوا ليكون الإدغام في مماثل للظّاء، إن وقع الإدغام؛ لأنّ الطّاء أقـــرب إلى / الظّاء من التّاء؛ ألاترى أنّ مخرج الطّاء والتّاء واحد، فهما من الظّاء في المخرج على حدّ واحد، ويريد: الطّاء بأنها قريبـــةٌ مـــن الظّـــاء في الإطبـــاق والاســـتعلاء والمخرج[5]. [١٤٢ب]

قوله: « إذ لم يجز البيان »[6].

أي: أبدلوا إذ لم يجز [إلاّ][7] الإدغام؛ لما ذكرنا.

وقوله: « والإطباق »[8].

---

(١) « في المتصل أوجب » أضاع أكثره خرم.

(٢) تقرأ: ولوه.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٢١.

(٤) الكتاب ٢/٤٢١. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٥) في الأصل: والخبر.

(٦) في الأصل: اذا لم. وكذا في الموضع التالي. انظر الكتاب ٢/٤٢١.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) الكتاب ٢/٤٢١.

أي: و لم يجز الإطباق والبيان؛ لأنّ المتقاربين في كلمة واحدة، فلو أدغموا لأجحفوا.

ثمّ قال: « فكرهوا أن يجحفوا به حيث مُنع هذا »[1].

أي: حيث مُنع البيان والإطباق، فتقول: مظطلم[2]، فإن أدغمت قلت: مطَّلم، هذا هو القياس، قال زهير:

...ويُظلمُ أحياناً فيَطَّلِمُ[3]

ومن قال: مُصّبر، قال: مظّلم.

ثمّ قال: « وأقيسُهما مُطَّعِنٌ »[4].

يريد: أنّ القياس أن تقلب الأوّل للثّاني، لاعكسه، واعتلّ لهذا بأن قال: لوقلت: ذُهِبَ به، فأسكنت الآخر، لم يجز الإدغام، إلاّ أن تسكّن الأوّل، فلمّا كان كذلك جعلوا الآخِر يتبعُه الأوّلُ، فلمّا كان الأمر على[5] تسكين الأوّل وتغييره،

---

(١) الكتاب ٢/٤٢١. وفيه: « فكأنّهم كرهوا ».

(٢) في الأصل: مصطلم.

(٣) البيت بتمامه:

هو الجوادُ الذي يُعطيكَ نائلَهُ عفواً، ويُظلمُ أحياناً فَيَظّلمُ

انظر الدّيوان ١٥٢، الكتاب ٢/٤٢١، سر صناعة الإعراب ٢١٩، الخصائص ٢/١٤١، المنصف ٢/٣٢٩، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٤٠٣، شرح التّصريف ٣٦٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٤٧، ١٤٩، شرح الملوكي ٣١٦، ٣١٩، شرح الشافية للرّضي ٣/٢٨٩. ويروى: « فيظطلم »، و« فيظّلم »، و« فينظلم ». والذي في كتاب سيبويه « فيطّلم » كما هنا، وكلام الأعلم على أنه بالظاء، أي أدغم الطاء في الظاء، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي « فيظطلم » بلا إدغام.

(٤) في الأصل: واقيسها. انظر الكتاب ٢/٤٢٢.

(٥) « على » أضاع أكثره خرم.

جعلوه تابعاً للآخِر، فغيّروه[١] ولم يُغيّروا الآخِر. فهذا هو الذي بيّناه[٢] آنفاً.

وقوله: « ألاترى أنّك لوقلت في المنفصلين »[٣].

إنّما قال: « في المنفصلين » ولم يقل: في المتّصلين؛ لأنّ « افتعل » كلّه إنّما هو بمنزلة المنفصل، على ما بيّنا، فجاء بما هو مثله؛ لأنّه يُحملُ عليه.

ثمّ قال: « وكذلك تُبدِل للذّال [من مكان التّاء] أشبه الحروف بها؛ لأنّهما إذا كانا في حرفٍ واحدٍ لزم ألاّ يُبيّنا »[٤].

لّما ذكر حكم تاء « الافتعال » مع الصّاد والزّاي [والسّين][٥] والضّاد والظّاء، وزعم أنّ التّاء معها لايصحّ أن تدخل فيها هذه الأحرف؛ لأنّ هذه الأحرف لايُدغمن في التّاء، ومنها مالايُدغم على حال، نحو: الزّاي، والصّاد، [والسّين][٦]، أخذ يحتال على إدغامها؛ ألاترى أنّه تقدّم أنّها وأختيها[٧] يُدغمن في الظّاء والذّال والثّاء، والصّاد والزّاي والسّين، فينبغي ألاّ تُقلب معها التّاء، بل لاتُدغم فيها، فتقول: مدّكر[٨]، في « مذتكر »[٩]. وقوله: « لأنّهما إذا كانا في حرف واحد لزم ألاّ يُبيّنا » اعتلال لقولهم[١٠] بعد القلب: مدّكر، ولم يقولوا: مذدكر، كما يقولون: مصْطَبِرٌ،

---

(١) تقرأ: فقهروه.

(٢) « بيناه » أضاع أكثره خرم. ويحتمل كونه: قلناه.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الأصل: تبدل الذال...لانها...لازم. انظر الكتاب ٤٢٢/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) تكملة للحصر.

(٧) في الأصل: واختها. ويعني: التّاء والطّاء والدّال.

(٨) وبعض بني أسد يغلّب الذّال فيقول: مذّكر. انظر معاني القرآن للفرّاء ١٠٧/٣.

(٩) تقرأ: متطر في مدتطر.

(١٠) في الأصل: بقولهم.

تارة، ومُصَّبِرٌ، أخرى[١]، فقال: هم مايدغموهُما[٢] منفصلين، فلزم أن يُدغما متّصلين في « افتعل » [بعد قلب التّاء دالا][٣] لقرب الدّال من الذّال. وقوله: « فكرهوا هـذا الإجحاف »[٤] اعتلالٌ لقلب التّاء دالاً، أي: كرهوا إدخال الذّال في التّاء؛ لأنّ هـذا إجحافٌ بالذّال؛ لكونها مجهورة، والتّاء مهموسة، فأرادوا أن يكـون الإدغـام في حرفٍ مثله في الجهر.

وقوله: « والزّاي لايُدغم على حال »[٥].

أي: قالوا: مُزْدَان، ولم يقولوا: مُذْدَكِر، وكذلك الصّاد مع التّـاء، والضّـاد معها. وجملة تلك الحروف لأنّ فيهنّ فضلاً زائداً[٦] كرهوا إذهابه مع مـاليس لـه فضلٌ، فلذلك أظهروا مع هذه الأحرف، ولم يظهروا في « مُذْدَكر ». وقد ثبـت[٧] في بعض النّسخ: « والزّاي لاتدغم فيها إلاّ على حال ». أي: لاتُدغَم في الـدّال إلاّ على حال وهو قلب الدّال زاياً[٨] فيقولون[٩]: مُزّان.

وقوله: « فلم يُشبّهوها »[١٠].

أي: فلذلك لم يُشبهوا الذّال مع الدّال بالزّاي مع الدّال؛ لقرب الذي بينهما.

---

(١) في الأصل: تاتى ومصبر احرى.

(٢) في الأصل: يدغموهما.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « لاتدغم فيها ». أي في الدّال. وستأتي رواية أخرى.

(٦) في الأصل: فضل زايد.

(٧) « في مذدكر وقدثبت » تأثر بخرم، خاصّة « مذدكر ».

(٨) « قلب الدال زايا » تأثر بخرم.

(٩) في الأصل: ويقولون.

(١٠) الكتاب ٤٢٢/٢.

وقوله: « والضّاد في ذلك بمنزلة الصّاد »[١].

يريد: أنّ الضّاد في اجتماعها مع التّاء بمنزلة الصّاد مع التّاء، أي: تقلب معها طاء، ويجوز الفكّ إذ ذاك والإدغام، بخلاف « مُذدَكر »[٢]. وقد كان فرغ من هذا قبل، وإنّما جاء به لأجل الذّال مع الدّال، يقول: يدغم هذا ولايُدغم / هذا. [١٤٣أ]

ولّما كان قدّم أنّ الضّاد لاتدخل في الطّاء، ولا في شيء؛ لأنّها من حروف « ضمّ شفر »، أخذ هنا يعتذر عن قولهم: مطّجع، فقال: أدغمت حيث كانت الطّاء مطبقة، و لم تكن في السّمع مثلها[٣].

أي: مثل الضّاد[٤]؛ لأنّها أعني الطّاء- أعظم إطباقا.

ثمّ قال: وقربت منها، وصارت في كلمة واحدة، فاغتفروا استطالتها، ثمّ قال: وصارت كلام المعرفة إذا لزمها الإدغام فيما لاتُدغم فيه في الانفصال إلاّ ضعيفاً[٥].

أي: لّما كانت معها في الكلمة الواحدة آثروا الإدغام كما يؤثرونه في لام المعرفة لاتّصالها فيما بعدها.

فإن قلت: لَم أبطلتم تعليل الفرّاء في لام المعرفة، وسيبويه قد اعتلّ [به][٦]؟

قلت: لم نُبطله إلاّ من حيث أنّه لايُكتفى به دون الكثرة، بل لابدّ من كثرة

---

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) عدم جواز الفكّ في مذدكر، هو مذهب سيبويه، وسماعه عن العرب. وحكى عنهم الجرميّ الفكّ، وأجازه، وهو القياس. انظر التّعليقة ١٩٧/٥، سرّ صناعة الإعراب ١٨٧.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الكتاب ٤٢٢/٢: « في السّمع كالضاد ».

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام. وقد مضى تعليل الفراء ٩١٥، ٩١٦.

الاستعمال.

ثمّ أخذ يتكلّمُ على الطّاء مع التّاء، وزعم أنّ قلب التّاء طاء مع الطّاء أجدرُ[1].

أي: أولى من قلبها مع سائر الحروف؛ لأنّ التّاء أقرب إلى الطّاء من سائر الحروف، فردّوها للطّاء.

ثمّ قال: « ولاتُدغم الطّاء في التّاء فتُخِلّ بالحرف »[2].

أي: لاتُدخل الطّاء في التّاء فتخل بالحروف التي فيها فضل صوت.

وقوله: « لأنّهما في الانفصال أثقل »[3].

اعتلّ للإدغام، أي: أنّ اجتماعهما منفصلين يثقل لقربهما؛ ألاترى أنّهما[4] من مخرج واحد، فلمّا كان ذلك في الانفصال، لزم الإدغام في المتّصلين.

وقوله: « ولم يدغموها في التّاء »[5].

قلت: تكرارٌ، لكن ذكر هنا مُتمَّاً، قال: « لأنّهم لم يريدوا إلاّ أن يبقى الإطباق »[6]. أي: لم يدغموه في الاتّصال لأنّ الإدغام في الاتّصال شديدٌ يزول له الإطباق، وهم لايرون إلاّ أن يبقى الإطباق.

وقوله: « إذ كان يذهب في المنفصلين »[7].

---

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٢/٢. و« فتخل » لايقرأ منه بسبب خرم إلاّ اللام.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢. وفي الأصل: لانها.

(٤) في الأصل: اجتماعها منفصلين يعتل لقربها الاترى انها.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٦) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٧) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « في الانفصال ».

تعليلٌ؛ لأنّه كان يلزم هنا إذهابه؛ لأنّه إذا كان يذهب مع الانفصال جوازاً، فيكون مع الاتّصال ذهابه وجوباً، ولهذا قال: « فكرهوا أن يلزموه ذلك في حرفٍ ليس من حروف الإطباق »[1]. أي: كرهوا أن يلزموا ذهاب الإطباق مع ماليس بمطبق[2].

ثمّ قال: « وكذلك الدّال »[3].

أي: بمنزلة الذّال مع التّاء، تقلب التّاء دالاً، ثمّ تدغم الدّال في الدّال. وهذا أيضاً يحتال فيه كما احتال هناك؛ لأنّ الدّال ليست من الحروف التي فيها فضل فكره ذهابه، قال: « لأنّه قد يجوز[4] فيه البيان في الانفصال، مع ماذكرنا من الثقل »[5]. أي: لانقول: ادْتانوا، لأنّ « انقدْ تلك »[6] بالإظهار ثقيل، وهو قليل، ولهذا قال: و[قد][7] يجوز فيه البيان. فأتى بـ« قد » لأنّها للتقليل، فلمّا كان ذلك ثقيلا في المنفصلين لزم الإدغام في[8] المتّصلين.

وقوله: « فلمّا صار هنا، لم يكن له سبيل إلى أن يفرد من التّاء »[9].

أي: كان في الانفصال يجوز فيه البيان على ضعف، فلمّا صار متّصلاً لم يجز

---

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) في الأصل: بمطمين.

(٣) في الأصل: الذال. وفي الموضع الذي بعده: الدال. انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الأصل: لايجوز. وسيأتي صوابه عند المؤلف. وانظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « على ما ذكرنا ».

(٦) في الأصل: ذلك.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) « الإدغام في » أضاع أكثره خرم.

(٩) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « ههنا ». وفي الأصل: جاز. وكذا في الموضع التالي.

أن يفرد من التّاء، أي: لم يجز إظهاره، فيكون بعد الدّال غيرها، بل عزموا علـــى ألاّ يكون بعدها غيرها، كما فعلوا ذلك بالطّاء؛ لأنّهم كرهوا أن يكون الجهـــر الـــذي فيها يذهب[1].

ثمّ قال: وقد شبّه بعض العرب حروف الإطباق الأربعة، إلى آخره[2].

[١٤٣ب] قلت: فهذه درجة ثالثةٌ بين[3] المنفصلين / وبـــين مـــايقرب مـــن المتّصـــل، فـــ« افتعل » أقرب إلى الاتّصال من « فعلت »؛ ألاترى أنّك تقول: فعـــلَ، فتـــذهب [التّاء][4]، وتاء « افتعل » لم تدخل على أنّها لتخـــرج[5]، فتقـــول في « خَبَطْتُـــه »: خَبَطُّهُ، وفي « فَحَصْتُ »: فحَصطُ، وفي « حفظت »: حَفِطُّ[6]. وقد اعتـــلّ ســـيبويه لها، وكلامه في نهاية البيان[7].

وزعم أنّ بعض العرب قلبها مع الدّال دالاً في فعلت، فقـــال في « عُدتـــه »: عُدُّه، فشبهها بها في « ادَّان »[8]، فشبّه التّاء في « فعلت » بها في « افتعل »، وكـــذلك « نقدتُه ونقدُّهُ »[9].

ثمّ قال: « واعلم أنّ تركَ البيان هنا أقوى منه في المنفصلين »[10].

---

(١) في الأصل: مذهبه. انظر الكتاب ٢/٤٢٣.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٢٢.

(٣) في الأصل: في.

(٤) تكملة يتّضح بها الكلام.

(٥) في الأصل: لمدح.

(٦) في الأصل بطائين مفصولتين.

(٧) انظر الكتاب ٢/٤٢٢.

(٨) في الأصل: اذان.

(٩) تقرأ في الأصل: نعدط ونعدت. انظر الكتاب ٢/٤٢٢.

(١٠) الكتاب ٢/٤٢٣. وفي الأصل: أقوى هنا.

قلت: هذا هو الذي قلنا، من أنّ هذا درجةٌ بين المشبّه بالمتّصل وبين المنفصلين، فهو أقرب إلى الاتّصال من المنفصلين؛ لأنّ التّاء التي للضّمير قد صارت كحرف من حروف الكلمة، فلهذا كان ترك البيان، وهوالإدغام، أقوى منه في المنفصلين، وإن كان البيان حسناً. قال سيبويه-رحمه الله-: « حدّثنا من لانتّهم أنّه سمعهم يقولون: أخذْتُ، فيُبيّنون »[1].

وأعطى هنا كلمة ليست من الباب، قال: إذا كان الثّاني من المثلين ساكناً، لم يُدغم فيه؛ لما ذَكر من أنّ الأصل أن يُغيّر الأوّل بالتّسكين، فالأوّل هو الذي يكون ساكناً، لاالثّاني. قال: ألاقالوا: بُيِّن لَّهم[2].

هذا استئناف اعتراض، كأنّ القائل يقول: لم قلبوا الثّاني للأوّل في « مُـزَّان، ويصَّبِرُ »، ولم يقلبوا في « بُيّنَ لهم »، [فيقولون][3]: بُيِّن لَّهُمْ؟

فأجاب: بأنّ الأوّل لّما كان يسكن كان الآخر يقوى عليه بالقلب، ولايُتصوّر العكسُ؛ لأنّ الأصل كذلك.

قوله: وذلك « أُستُّطْعِمَ »[4].

قلت: هذا يرجع إلى الكلمة[5] التي قدّم: من أنّه إذا سكّن الثّاني لم يكن إدغامٌ، واستدلّ على صحّة هذا: بأنّ المثلين إذا كانا على هذه الصّورة والصّفة[6]،

---

(١) « فيبيّنون » تأثّر بخرم. انظر الكتاب ٢/٤٢٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٣، ٤٢٤: « فإن قلت ألا قالوا ».

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٤ وفيه: « وذلك قولك: أستطعم ».

(٥) في الأصل: الكلية.

(٦) تقرأ: والصه.

لم يكن إدغام، نحو « رَدَدْتُ »، فإذا كان في المثلين ذلك[1] فأحرى ألاّيكون في « أُستُطْعِمَ » ونحوه، ومع هذا أنّ الساكن في « رددت » قد تصل إليه الحركة، ومع أنّ التّاء في « أُستُطْعِمَ » بين ساكنين، وهذه كلها أمورٌ توجب البيان، على الوجوب [في][2] كلّ واحدٍ، كيف إذا اجتمعت؟

ثمّ قال: « ودعاهم سكون الآخر في مثلين أنّ بَيَّنَ أهلُ الحجاز في الجزم، فقالوا: اُرْدُدْ »[3].

أي: أنّ السّاكن دعاهم إلى البيان في « اُرْدُدْ »، وسمّى سكون « اُرْدُدْ » جزماً، وإن كان بناءً؛ لأنّه[4] يُشبّه بالجزم، في أنّ الحركة تلحقه ولاتثبت على حال واحدة.

وزعم أنّ هذه اللغة الحجازيّة هي اللغة القديمة الجيّدة[5]. يعني بالقديمة: المتقدّمة فضلاً وشرفاً، بها نزل القرآن[6]. فهذا يؤيّد ماادّعاه من أنّ إسكان[7] الثّاني يمنع من الإدغام.

وأخذ يوجّه قول بني تميم في « اُرْدُدْ »[8] بأنّ هذا السّاكن تُدركه

---

(١) أي: عدم الإدغام.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٤ وفيه: « المثلين ».

(٤) في الأصل: لا.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٤.

(٦) من ذلك قوله تعالى [طه: ٢٧]: ﴿واحلُلْ عقدة من لساني﴾. وانظر في لغة الحجاز شرح التصريف للثمانيني ٤٥٢، التتمّة في التصريف ٢٠٤، الممتع ٦٥٦.

(٧) « إسكان » لم يظهر منه إلاّ النّون.

(٨) وانظر شرح التصريف للثمانيني ٤٥٢، التتمّة في التصريف ٢٠٤. ونسب في الممتع ٦٥٧، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٤٦ لغير الحجازيين من العرب.

التّثنية[1] والنّون [الخفيفة والثّقيلة، والألف والـلام][2]، فتقـول: رُدَّا، ورُدَّن[3]، وردّ القولَ، بخلاف « رددت » الذي لاتصل إليه الحركة.

وزعم أنّ « استطارَ » كذلك لاتُدغم، وإن لم يقع[4] بين ساكنين؛ لأنّ هـذه السّين قد عزموا على ألاّ يُحرّكوها؛ إذلم تُحرّك قطّ في موضعٍ من المواضع[5]، مـع أنّ هذا المتحرّك أصله السّكون[6]، فهي بين ساكنين تقديراً.

وقوله: « فكانوا خُلقاء أن لو لم يكن إلاّ هذا ألاّ يَحملوا علـى / الحـرف في أصله أكثر من هذا »[7]. [١٤٤أ]

أي: أنّه متحرّك فهو مُغيَّرٌ بالتّحريك الذي طرأ عليه، فلاينبغـي أن يُحمـل عليه أكثر من هذا التّحريك، ولايُجمع هذا عليه مع الإدغام فيه.

وقوله: « قد اجتمع فيه الأمران »[8].

أي: سكون ماقبل، وسكون مابعد.

« وأمّا (اخْتَصَمُوا، واقْتَتَلُوا)، فليستا[9] كذلك؛ لأنّهما حرفان متحرّكان »[10].

---

(١) « تدركه التّثنية » أضاع أكثره خرم.

(٢) تكملة من الكتاب ٤٢٤/٢ يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: ورددن.

(٤) يعني: حرف التاء.

(٥) ولو أدغم التّاء لألقى حركتها على السّين، فحرّكت. انظر شرح السّـيرافي ٥٦٩/٦ (خ). وانظـر الكتاب ٤٢٤/٢.

(٦) يعني: الطّاء.

(٧) الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: « لايحملوا ». وفي الأصل: يجعلوا. وهو كما أثبته في طبعة هارون ٤٧٣/٤.

(٨) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٩) في الأصل: فليست.

(١٠) انظر الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: « وقعا متحركين ».

أي: أنّ الصّاد والتّاء اللذين بعد تاء[1] « افتعل » متحرّكان، فلذلك جاز فيه الإدغام، وهذا السّاكن القبلي قد يتحرّك، إذا قلت: خصم، وقتل، فهذا فرق بينهما.

وقوله: « لأنّك تقول: مُدَّ به، ومُدّ »[2].

قلت: الأوّل[3] مبنيّ لما لم يُسمَّ فاعلُه، والثّاني أمرٌ.

ثمّ قال: « وتَدَ يَتِدُ، ووطَدَ يَطِدُ، فلايُدغمون »[4].

قلت: علّل بأمرين: أحدهما: أنّه لوأدغم لالتبس. والآخر: أنّه لوقلت: ودّ، في « وتِدَ »، لقلت في المضارع: يَدُّ، وقد كنت حذفت الواو، فيجتمع إعلالان.

فإن قلت: من أين يلزم الحذف، إنّما تُحذف الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة، نحو « يَوْعِدُ »، وهنا لم يقع إلاّ بين ياء وساكن؟

قلت: هذا[5] السّاكن أصله الكسرُ، وهذا القدر مرعيٌّ في هذا الباب؛ ألا ترى أنّهم قالوا: يَطَأُ، ويَسَعُ؛ فحذفوا؛ لأنّ الأصل « يوْطِئ، [ويوسِع »][6]، فراعوا الأصل.

« و لم يكونوا ليظهروها فيكون فيها كسرة »[7].

---

(١) في الأصل: ياء.

(٢) في الكتاب ٢/٤٢٥: « لأنّك قد تقول: مُدَّ وقُلْ ».

(٣) في الأصل: الاخر.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٥.

(٥) « هذا » لم يقرأ بسبب خرم.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام. ودليل كون هذا النّوع على يفعِل بكسر العين، حذف الواو؛ لأنّه لو كان مفتوح العين لما حذفت، ولقيل: يوطأ، ويوسعُ. انظر الممتع ٤٣٤.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٥ وفيه: « ليظهروا الواو ».

أي: لم يقولوا: يوِدُّ؛ لأنّهم قد حذفوها والكسرة بعدها، فأحرى فيها[1].

ثمّ قال: « ومن ثمّ عزّ في الكلام أن يجيء مثل (رَدَدت)، وفاؤه واو »[2].

أي: من أجل مايلزم عنه من كسر العين، فتحذف [الواو، فلهذا][3] لم يجئ، وإنّما يبنون هذا النّوع على « فعِلَ » ليكون المضارع « يفعَلُ » مفتوحاً، فلا يُحمل [عليه][4] بحذف[5]، نحو « ودِدت »[6]؛ لأنّه يلزمهم « يوَدُّ »[7].

وقوله: « اصّبروا »[8] الفصل.

لّما علّل امتناع الإدغام في « يَتِدُ » للبس، خاف أن يقول له قائلٌ: فينبغي ألاّ يدغم « اصّبروا »؛ لئلاّ يلتبس ذلك بمضاعف الصّاد، كما يلتبس ذلك بمضاعف الدّال، فقال: ليس في هذا لبس؛ لأنّ « افّعل » لم يبنوه في كلامهم.

وقوله: « وقالوا: مَحْتِدٌ، فلم يدغموا؛ لأنّه قد يكون في موضع التّاء دالٌ »[9].

كأنّ قائلاً قال له: لَمَ أَدغَمت « اختصم »، و لم تُدغِم « مَحْتِداً »، ولافرق

---

(١) يعني: والكسرة في الواو.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٥ وفيه: « وموضع الفاء واو ». ويعني سيبويه: مافاؤه واو، وعينه ولامه من جنس واحد، مفتوح العين في الماضي.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) أي: على الإدغام.

(٦) في الأصل: رددت.

(٧) في الأصل: رددت لانه يلزمه يودد. ومعنى اللزوم هنا: أنّ قياس مضارع فعِل يفعَل، ولم يجئ مكسور العين في المضارع ولامضموماً إلاّ شاذّاً، نحو: نَعِم ينعِم، وينعُمُ، وحسِب يحسِب، وفضِل يفضُل. انظر الممتع ١٧٦، ١٧٧.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٥.

(٩) في الأصل: دالا. انظر الكتاب ٢/٤٢٥.

بينهما؛ لأنّ ماقبل المتقاربين ساكنٌ يمكن تحريكه، بخلاف السّاكن في « اسْــتطاعَ »؛ لأنّها[1] لاتُحرّك أصلا؟

فأجاب سيبويه-رحمه الله- عن هذا: بأنّ التّاء قد يكون موضعها دالٌ، ويريد بهذا أنّه لوأدغم لالتبس « مَحْتِد » بـــ« محدّ »[2] الذي هو من تركيب « ح د د »[3].

فإن قلت: وكذلك يلتبس « خصَّم »[4] لأنّه يلتبس « افتعل » بـــ« فعَّل ».

قلت: الفارق بينهما أنّ مضارع هذا مضموم الأوّل[5]، ومضارع هذا مفتوح الأوّل[6]، فعندما يقول: يُخَصِّم، علم أنّه « فعّل »[7].

قال: وبنوا المصدر على « التِّدة، والطِّدة »، ولم يقولوا: وطْداً، ولا وَتْداً[8].

وهذا بيِّن؛ لأنّه إن أدغم التبس. فقوله: « بُيِّنَ » جواب الشّرط[9].

ثمّ قال: « وإن شئت أبقيت في الطّاء الإطباق »[10].

يريد بذلك أن يقول: ودَّا[11]، فيدغم ويبقِي إطباق الطّاء حتّى لايلتبس.

ثمّ قال: « وممّا يُدغم إذا كان الحرفان مــن مخــرجٍ واحــد، وإذا تقــارب

---

(١) يعني: السين.

(٢) في الأصل: عد.

(٣) في الأصل: ج د د.

(٤) في الأصل: احصم.

(٥) يعني: فعّل.

(٦) فيقولون: خصّم يَخَصِّم.

(٧) في الأصل: تفعل.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٥ وفيه: « وكرهوا وطدا ووتدا ».

(٩) من قوله- ٢/٤٢٥-: « فإن قيل بُيِّن؛ كراهية الالتباس ». ويريد بذلك وطدا ووتدا.

(١٠) الكتاب ٢/٤٢٥.

(١١) في الأصل: وطدا.

المخرجان »[1].

[١٤٤ب] قلت: يريد: / أنّ المضارع من مثل « تطوّع » إنّما هو « يتطوّعُ »، فيدغم، والحرفان من مخرج واحد، وهما التّاء مع الطّاء، والمضارع من « تذكّر » « يتذكّرُ »، والحرفان فيه متقاربا المخرج، فيُدغِم هذا كلّه، فيقول: تذَّكّرون، وتطَّوَّعون، وإذا[2] كان الإدغام يجوز فيما هو منفصل[3]، فأحرى فيما جرى مجرى الكلمة الواحدة، فهذا بمنزلة « افتعل »؛ لأنّ تاء « افتعل » لايلزمها أن يكون بعدها[4] ماهو من مخرجها، ولا ماقارب مخرجها.

وقوله: « وذلك قولهم في (فَعَلَ) من (تطوّع) »[5].

يريد: وذلك قولهم في الماضي منه إذا أردت سكون أوّله: اطّوّع، لّما سكّنت للإدغام اجتلبت الألف الخفيفة[6].

ثمّ قال: ودعاهم إلى إلحاق الألف في « اذَّكَّر » مادعاهم إلى طرحها من « قتَّل، وخطَّف »[7].

إن قلت: هذا الكلام خَلْفٌ؛ لأنّ الذي دعاهم إلى إلحاقها في « اذّكّر » إنّما هو عكس مادعاهم إلى إسقاطها؛ لأنّ هذا يسكّن فتجيء الألف، وهذا يُحرّك فتسقط له الهمزة!

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٥. وفي الأصل: الحرف.

(٢) في الأصل: اذا. وزدت الواو لربط الكلام.

(٣) في الأصل: يحرم فيهما منفصل.

(٤) في الأصل: بعده.

(٥) في الأصل: قولك في فعل تطوع. وبعده: اطّوّع. انظر الكتاب ٢/٤٢٥.

(٦) يعني: همزة الوصل.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٥.

قلت: إنّما الكلام على حذف مضاف، والمعنى: ودعاهم لإلحاقها عكس مادعاهم[1] إلى إسقاطها.

ثمّ قال: « فالألف في (اختطف) لازمةٌ ما لم يعتلّ الحرف »[2].

أي: بالتّحريك عند الإدغام، فتسقط.

وقوله: « كما أنّ الألف تدخل ثَمّةَ إذا اعتلّ »[3].

يعني: في « اطّوّع » تدخل إذا اعتلّ بالإسكان لأجل الإدغام، فإذا لم يعتلّ لم تدخل، وإذا اعتلّ[4] هناك لم تثبت، بل تسقط[5].

ثمّ قال: « وتقول في المصدر: ازَّيُّناً وادَّارُؤاً »[6].

قلت: وأصله « تَزَيُّناً، وتَدَارُؤاً »، فعندما سكّنت للإدغام اجتلبت همزة الوصل.

ثمّ قال: « وينبغي على هذا أن تقول في (تترّس): اتَّرَّس »[7].

قلت: هذا مثل ذلك، ويزيد عليه بأنّ الحرفين مثلان.

« وإن بيّنت فحُسْنُ البيان كحسنه فيما قبله »[8].

قلت: لا، بل البيان في الأوّل أحسن؛ لأنّ المتقاربين لايكونان بمنزلة المثلين،

---

(١) « ودعاهم لإلحاقها عكس مادعاهم » تأثّر بخرم، خاصّة « عكس » التي لم يقرأ منها إلاّ السين.

(٢) في الأصل: لما لم يعتل الحذف. انظر الكتاب ٢/٤٢٥.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٥. وليس فيه: أن الألف.

(٤) في الأصل: اعتلت.

(٥) يعني: في اختطف.

(٦) في الأصل: اردنا وادارا. انظر الكتاب ٢/٤٢٥.

(٧) تقرأ في الأصل: تزين واتزين. انظر الكتاب ٢/٤٢٥.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٥.

فكلامه مطلق، ومعلومٌ قطعاً أنّه لايُريد ظاهر هذا؛ لأنّه قد نصّ على مثل هذا في غير موضع.

وقوله: فإن التقت التّاءان في أوّل الكلمة، نحو « تتكلّمون »، فأنت بالخيار[1].

قلت: يريد: أنّ هذا النّوع لك فيه وجهان: إبقاؤه على أصله، والحذفُ، فتقول: تَكَلَّمون، في « تتكلّمون »، وليس هذا من الإدغام، وإنّما ذكره ليزيل خيال من يقول له: أدغمه؛ لأنّك تدغم المتقاربين، فالأحرى أن تدغم المثلين، فقال: لايكون ذلك لمايأتي بعدُ: من أنّه فعلٌ مضارعٌ، فلايدخل فيه ألف الوصل[2]، فإنما أمره عندما[3] تريد تخفيفه أن تحذف إحدى تاءيه. وزعم أنّ المحذوف إنّما هي تاء « تفعّل »، وأنّ المثبتة تاء المضارعة؛ لأنّ تاء المضارعة إذا حذفت فسد البناء، وهي[4] لم تعتلّ بسكون[5] في موضع من المواضع؛ ألاترى أنّك لوقلت: تَدْأَلُ، لم تصل للإدغام لأجل سكون الدّال، فلوألقيت حركة الهمزة عليها وتحرّكت، لم تدغم أيضا حين[6] قلت: تَدَلُ. وكأن سيبويه-رحمه الله- خاف ألاّ يخلص له هذا؛ لأنّه ربّما يقول القائل: إنّما امتنع إدغامه، وإن تحرّكت الدّال، لأنّ حركتها عارضة، والأصل السّكون، فقال: « ولافي (تَدَعُ) »[7]؛ ولامطعن في هذا لأحد،

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٥. وفي الأصل: يتكلمون. وكذا في « تتكلمون » التالية.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٢٥.

(٣) في الأصل: عندما.

(٤) « هي » ذهب بالهاء خرم.

(٥) « بسكون » لم يظهر منه بسبب خرم إلاّ النون.

(٦) في الأصل: حتى.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٦. وفي الأصل: يدع.

فلمّا كانت هذه التّاء-أعني تاء المضارعة- لاتسكن في موضع من المواضع، ولاتغيّر، وكانت التي / بعدها، وهي تاء « تفعّل » هي التي تسكن في مثل: ﴿ادّارأتم﴾[1] [١٤٥أ] و﴿ازّيّنت﴾[2] حذفوها لضعفها، وهي التي تسكن أيضاً في « تذّكّرون ».

وقوله: « لأنّه يفسُدُ الحرف ويلتبس لوحذفت واحدةً منهما »[3].

يعني: من التّاءين في « تَدَلُ وتَدَعُ »، لوقلت: ادّل، وادّع، لالتبس بما هو من تركيب « د د ل »، وإن كان باب « ددن » يقلّ[4]، فهذا إلباسٌ، وأيضاً فإنّه يفسد البناء حتّى لايدلّ على شيء ممّا كان عليه قبل[5].

قال: « ولايسكّنون هذه التّاء في (تتكلّمون) ونحوه، ويدخلون ألف الوصل »[6].

يريد: أنّ المضارع وإن اجتمعت فيه التّاءان[7] فإنّه لايُسكّن؛ لأنه يؤدّي ذلك إلى دخول ألف الوصل فيه، وإنّما بابها الدّخول في الماضي والأمر، نحو « تَدَارأَ، وتَدَارَأْ »، وأمّا المضارع فإنّها لاتدخل فيه كما لاتدخل فيما ضارعه.

ثمّ قال: « ولايحسن حذف واحدة منهما »[8].

---

(١) يونس: ٢٤.

(٢) البقرة: ٧٢.

(٣) في الأصل: منها. انظر الكتاب ٢/٤٢٦.

(٤) في الأصل: نقل، ولعلّ الصّواب ماأثبتّه إن شاء الله.

(٥) يعني: لفظ المضارع. انظر شرح السّيرافي ٦/٥٧٥ (خ).

(٦) الكتاب ٢/٤٢٦ وفيه: « ونحوها ويلحقون ».

(٧) في الأصل: المثلان.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٦ وفيه: « ولايجوز ».

يعني: إذا قلت في « تتذكّرون »: تَذكَّرون[1] وحذفت التّاء، فلاسبيل بعد ذلك إلى حذف أحد الحرفين[2] وإن تقاربا[3]؛ لأنّك إن حذفت التّاء حذفت حرف المضارعة والتّأنيث[4]، وإن حذفت الذّال اختلّ الحرف والتبس.

وقوله: « وتخلَّ فيه »[5].

أي[6]: توقع الإخلال فيه.

وقوله: « ولم يروا ذلك محتملا »[7].

قلت: معناه: ولم يحتملوا، أعني: حذف واحدٍ منهما.

وقوله: « إذا كان البيان عربيّاً »[8].

أي: إذ كان الإتمام الذي هو « تتذكّرون » عربيّاً.

وقوله: « فأمّا (الدِّكَرُ) »[9].

قلت: يريد أن يعتذر عنه؛ لأنّه لاوجه لقلب ذاله، وهو جمع « ذكرة »، فكان ينبغي أن يكون « ذِكَر »، فقال: لمّا كانت هذه الكلمة تقلب [ذالها][10] دالا في تصاريف الكلمة، نحو « ادّكر، ومُدّكر »، قلبوها هنا، وإن كان قلبها هناك لعلّة

---

(١) في الأصل: وتذكرون.

(٢) يعني: التّاء والذّال.

(٣) تقرأ: وإن تمالا. انظر التّعليقة ٢٠٥/٥.

(٤) « حذفت حرف المضارعة والتّأنيث » تأثّر بخرم.

(٥) الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « وتخل به ».

(٦) في الأصل: ان.

(٧) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٩) في الأصل: الذكر. انظر الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « وأمّا ».

(١٠) تكملة يلتئم بها الكلام.

وهنا لغير لعلّة، ولهذا قال سيبويه: « وقلبها شاذٌّ [شبيهٌ] بالغلط »[1].

(١) الكتاب ٢/٤٢٦. ومابين معقوفين تكملةٌ منه.

هذا باب الحرف الذي يُضارع به[1] حرفٌ من موضعه والحرفِ الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه

قلت: هذه التّرجمة يدخل تحتها « أصدق، وأشدق » فأنت[2] إذا قلت في « أصدر »: أزدر[3]، فقد ضارعت بالصّاد حرفاً من موضعه، وكذلك إن لم تُخلص وقرّبت[4]. وإذا قلت: أشدق، وقرّبت الشّين من الزّاي، فقد ضارعت بالشّين حرفاً ليس من موضع الشّين، وهوالزّاي[5].

قوله: « لأنّهما قد صارتا في كلمة واحدة »[6].

تعليلٌ لقوله: « فأمّا الذي يُضارع به الحرف »[7]. وكأنّه قال: يضارع به لأنّهما في كلمة واحدة.

ثمّ قال: « فلم تدغَم في التّاء لحالها التي ذكرت لك »[8].

يعني: فلم تدغم الصّاد في التّاء، نحو « اصتبر »؛ لحالها وهي أنّها من حروف

---

(١) في الأصل: الحروف التي ... بها. والمراد: الصّاد.

(٢) في الأصل: وانت.

(٣) في الأصل: ازدد.

(٤) في الأصل: وقرنت. والمقصود: إن جعلتها بين الصّاد والزّاي.

(٥) انظر ما سيأتي ٩٥٨.

(٦) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٦. وفي الأصل: بحالها. وسيأتي كما أثبتّه بعد قليل.

الصّفير[1].

وقوله: « و لم تدغَم الدّال فيها »[2].

قلت: هذا راجعٌ لـ« أَصْدَرَ، ومَصْدَرٍ »[3]، كأنّه لمّا تعذّر له الإدغام-إدغام الصّاد في الدّال- كما تعذّر[4] في « افتعل »، خاف أن يقال له: فإذا تعذّر لك[5] قلب الأوّل للثّاني، فلتقلب الثّاني للأوّل، فيقول: أصَّر[6]، في « أصدر »؛ لأنّها كلمة واحدة، بخلاف « افتعل »[7]؟ [فقال][8]: فلمّا كانت كلمة واحدة كان الامتناع[9] لأجل اللبس، كما فعل في « وَتْدٍ ».

وقوله: « و لم تُبدَل لأنّها ليست بمنزلة (اصطبر) »[10].

يريد: لم تُبدل الدّال في « أصْدَر »؛ لكونها ثانية[11]، كما قلبت الثّانية في « افتعل »، فيما ذكرنا، بل أبقيت؛ لأنّها مع ماقبلها / أصلان، بخلاف « افتعل »؛ لأنّ أحد الحرفين زائدٌ، فلمّا كان الحرفان أصلين، جريا مجرى الحروف الأصول، [١٤٥ب]

---

(١) « الصفير » تأثر بخرم، ويقرأ ماظهر منه: الصدور. انظر التّعليقة ٥/٢٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٢٦.

(٤) في الأصل: تعذرت.

(٥) في الأصل: له.

(٦) في الأصل: اصدر.

(٧) هي في افتعل أيضا في كلمة واحدة، لكن في افتعل يذهب الصّفير، أمّا هنا فلايذهب، فلهذا كان الاحتجاج على سيبويه، يعني: إن كنت تقول: إنّ الصّفير يذهب، فافعل العكس وأدغم الثّاني في الأوّل.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٤٢٦.

(٩) في الأصل: الاشباع.

(١٠) الكتاب ٢/٤٢٦.

(١١) في الأصل: ثابتة

والحروف الأصول تُغَيِّرُ منها الأوّل، فكذلك هنا يقرّبون الصاد من الدّال؛ لأنّ الصّاد مطبقة، فهي تنافي الدّال، فقلبوها حرفاً يُشبهُ الدّال من حيث أنّها ليس فيها إطباق، وليكون العملُ من وجهٍ واحد، فهذا تقريب شبيهٌ[1] بالإدغام؛ لأنّ القصد أيضاً بالإدغام التّقريب.

واعتلّ سيبويه-رحمه الله- لعدم الإخلاص: بأنّهم لو أخلصوها لزال الإطباق، فلم يخلصوها كما لم يُخلصوا الإدغام في « اضبط دُّلاما »[2]؛ لأجل الإخلال بالمطبق، بل أبقوا الإطباق. وزعم أنّه سمع العرب الفصحاء يجعلونها زاياً خالصة، كما يذهبون الإطباق[3].

ثمّ قال: « فإن تحرّكت الصّاد لم تبدل؛ لأنّه قد وقع بينهما شيء »[4].

يريد: أنّه فصل بين الصّاد والدّال الحركةُ.

قوله: « لم تُبدل ».

يريد: مخلِصا[5].

وقوله: « ولكنّهم قد يضارعون بها »[6].

---

(١) تقرأ في الأصل: شبه.

(٢) تقرأ في الأصل: ابعض دلاما، أوماأشبهه فالباء غير منقوطة. ولايمكن أن يكون الحرف المدغم الضّاد، ولاالصّاد، فيبقى من حروف الإطباق الطاء والظّاء، والطّاء تدغم في الدّال فيبقى الإطباق، وبعض العرب يذهب الإطباق. وقد شرح أبوعليّ قول سيبويه بهذا، قال في التّعليقة ٢٠٨/٥: « ممّا يكره إذهاب الإطباق فيه نحو: اضبط دلاما ». وانظر ما سبق ٩٢٠.

(٣) يعني في مثل: انقط دلاما. انظر الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) في الأصل: لامخلصاً.

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢، ٤٢٧.

يريد: يقرّبونها، يريد: نحو صاد « صَدَقَ ». [وهذا][1] راجعٌ لقوله: « فإن تحرّكت الصّاد ». وإحكام[2] الكلام أن لوقال: فإن تحرّكت نحو صاد « صَدَقَ »، لم تخلص، ولكن تقرّب.

وقوله: « وربّما ضارعوا بها وهي بعيدةٌ »[3].

يريد: وربّما يقربونها من الزّاي وهي بعيدةٌ من الدّال، نحو « مصادر، والصّراط »؛ لأنّ الطّاء كالدّال.

وزعم أنّ المضارعة هنا، وإن بعد مابين الحرفين، بمنزلة قولهم في « سويق »: صويق[4].

يريد: أنّ هذا لاينبغي أن ينكر؛ لأنّ من عاداهم التّجانس؛ ألاترى أنّهم حملهم التّجانس على أن يجعلوا السّين[5] في « سويق » صاداً، وإن بعد مابينها وبين القاف في اللفظ؛ لأنّ القاف مستعلية والسّين مستفلة، فكرهوا التّصعّد بعد التّسفّل، فقلبوا ليكون العمل من وجهٍ واحد.

وقوله: « ولم تكن المضارعة هنا الوجه »[6].

يعني: في « المصادر ». ويريد: أنّ المضارعة في مثل « سويق » أولى؛ لأنّك تخرج الأضعف وهوالسّين، للأقوى وهو الصّاد، بخلاف « التَّصدير »؛ لأنّك تقرّب

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) « وإحكام » ذهب بأكثره خرم.

(٣) الكتاب ٤٢٧/٢. وفي الأصل: وانما. وسيصوّب في الشّرح.

(٤) في الأصل: صديق. انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) في الأصل: اللبس.

(٦) الكتاب ٤٢٧/٢.

الصّاد من الضّعيف[1] فتخلّ بها.

وقوله: « فلمّا كان البيان هنا أحسن »[2].

يريد: فلمّا كان البيان[3] في « تصدير[4] ومصادر » أحسن لأجل الإخلال بالحرف، لم يجز البدل مخلصا[5].

وزعم أنّ السّين إذا وقعت موقع الصّاد، فإنّما[6] تخرجها من الهمس إلى الجهر[7].

وزعم أنّ البيان في « يَسْدُل »[8] أحسن؛ لأنّ الصّاد قد عرف فيها القلب والتّقريب، ولم يذكر ذلك في السّين، والبيان فيها أكثر أيضا، يعني: في الصّاد[9].

ثمّ قال: « وأمّا الحرف الذي ليس من موضعه »[10].

أي: وأمّا الحرف الذي ليس من موضع الحرف الذي يُضارع به فالشّين.

وقوله: « لأنّها استطالت »[11] إلى آخره.

---

(١) في الأصل: الاصعب.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٧ وفيه: « ههنا ».

(٣) في الأصل: البدل. انظر نصّ سيبويه في الحاشية مابعد التالية.

(٤) في الأصل: صدير.

(٥) قال سيبويه ٢/٤٢٧: « ولم تكن المضارعة هنا الوجه؛ لأنّك تُخِلُّ بالصاد؛ لأنّها مطبقة، وأنت في صقت تضع في موضع السين حرفا أفشى في الفم منها للإطباق، فلمّا كان البيان هنا أحسن لم يجز البدل ».

(٦) في الأصل: الصاد وايضا فانما.

(٧) انظر الكتاب ٢/٤٢٧.

(٨) تقرأ: يسل.

(٩) انظر الكتاب ٢/٤٢٧.

(١٠) الكتاب ٢/٤٢٧. وفي الأصل: الحروف. وكذا في الموضع التّالي.

(١١) الكتاب ٢/٤٢٧.

قصده بالفصل: أنّها قريبٌ من مخرج السّين والصّاد، ففعل بها مافعل بهما، وأيضا فإنّ الشّين[1] بعيدة من الدّال؛ لأنّها مهموسة، والدّال مجهورة، وهي من وسط اللسان، والدّال من طرفه، والدّال شديدة، والشّين رخوة، فقرّبوا بينهما بأن قرّبوها من الزّاي؛ لأنّ الزّاي تشبه الشّين، أو[لأنّ][2] فيها فضلاً زائداً، وتفشّياً، وصفيراً، والزّاي غير مهموسة كالدّال؛ فلذلك قالوا: أَشْدَقُ، بالتّقريب، والبيان أكثر وأعرف، والآخر عربيّ.

وزعم أنّ الجيم بهذه المترلة يقرّب مع الدّال من الشّين[3].

قوله: « والجيم أيضا قُرّبت منها »[4].

يعني: من الشّين؛ ألاترى / أنّها من وسط اللسان. [١٤٦أ]

وقوله: « فجعلت بمترلة الشّين »[5].

أي: فجعلت الجيم بمترلة الشّين[6] لأجل تفشّيها واستطالتها في الفم قد قربت من الزّاي، فكما قلبوا الشّين مع الدّال كذلك فعلوا فيما قاربها، وهذا نظير النّون مع الباء في « شَنْبَاء »، قلبت معها لمّا كانت تقلب مع ماهو من مخرجها، وهوالميم.

ثمّ قال: « وقد قرّبوها منها في (افتعلوا) »[7].

---

(١) في الأصل: السين. وسيتكرر هذا التصحيف.

(٢) تكملة يلتئم بها السياق.

(٣) في الأصل: ومن الشين. انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢ وفيه: « قد قربت ».

(٥) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٦) في الأصل: الشين والسين.

(٧) الكتاب ٤٢٧/٢.

يعني: [لمّا][1] قرّبوا الجيم من الشّين في « اجترؤوا »-وإنما يقربونها مع الدال- قربوها مع التاء ليكون ذلك طريقا إلى قلب التاء دالاً، فيكون العملُ من وجهٍ واحدٍ[2].

إنما قربوها في « افتعلوا ». يعني: قربوا الجيم من الشين ليكون ذلك ذريعة إلى قلب التّاء دالاً، فيكون العمل من وجهٍ واحدٍ[3].

ثمّ قال: « ولايجوز أن تجعلها زاياً خالصةً »[4].

يريد: أنّه لايجوز في « أَجْدَرَ » « أزْدَر »، وكذلك لايجوز في الشّين ذلك؛ لأنّ الزّاي ليست معها من مخرج، فلاتخلّص لذلك.

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع مايأتي.

(٢) في الأصل: واحده.

(٣) هذا إعادة لشرح عبارة سيبويه بلفظ لايكاد يختلف.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٧ وفيه: « يجعلها ».

هذا باب ما تقلب فيه
السين صادا يعني[1] في بعض اللغات

زعم أنّ القاف إذا كانت بعدها فإنها تقلب، واعتمد سيبويه في ذلك على أنّ القاف اعتمادها على الحنك الأعلى فهي أشدّ استعلاء من غيرها، والسّين[2] مستفلة، فأرادوا أن يقرّبوا بينهما كما فعلوا ذلك في « مصطبر »، فقلبوا السّين صاداً[3]؛ لأنّها توافق السّين في المخرج والصّفة، وتوافق القاف في الاستعلاء.

واستدلّ على أنّها معتمدةٌ على الحنك الأعلى باستدلالٍ حسن، وذلك أنّك لوجافيت بين الحنكين، وفغرت فاك، ثمّ نطقت بالقاف، فقلت: قَقْ قَقْ، لم يكن مخلاً بالقاف، ولوفعلت ذلك بالكاف لأخللت بها، فدلّ ذلك على أنّها لابدّ أن تعتمدَ على الحنك الأعلى[4]، بخلاف الكاف، وإذا اختبرت ذلك وجدته كما قال.

ولم يبالوا مابين السين والقاف من الحواجز في أنّهم قلبوا في مثل « مصاليق »، ولم يعتبروا الألف واللام [والياء][5] الفاصلِين؛ لأنّهم قلبوها معها على بعد المخرجين، فلمّا لم يعتبروا [بعد المخرجين، لم يعتبروا][6] الفواصل اللفظيّة،

---

(١) « يعني » ليست في طبعتي الكتاب ولا شروحه التي بين يديّ.

(٢) في الأصل: وليست.

(٣) في مثل: صُقت وصبقت، كما قلبوا التاء والطاء في مصطبر. الكتاب ٤٢٧/٢، ٤٢٨.

(٤) في الأصل: الاسفل. والتصويب من كلام المؤلف السابق، ومن الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها السياق.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

وهذا معنى قوله: « إذكانت تقوى عليها، والمخرجان متفاوتان »[1]. أي: متباعدان.

وشبّه « صُقتُ[2] ومصاليق » في قلب القاف[3]، أي: على قُربٍ وبعدٍ، بالكسرة عند الإمالة؛ ألاترى أنّهم يميلون « عالِم »؛ لأنّ الكسرة تلي الألف، ويميلون أيضاً « جِلْباب »[4]، وإن كان بين الكسرة والحرف الممال[5] من الفصل ما في « صَوْق، ومصاليق »، فهذا كلّه يشبه الإدغام، من حيث يقرب فيه أحد الحرفين من الآخر، ولهذا ذكره سيبويه إثرَ الإدغام.

ثمّ قال: « وإنّما فعلوا هذا »[6].

يعني: الإمالة مع التّباعد من الحرف الموجب؛ لأنّ الإمالة في الألف تقوى[7]، فلما كان الأمر كذلك دون الكسرة، نحو « رمى، وغزا »، كان مع الكسرة أوجب، فأمالوا على القرب والبعد.

ثمّ قال: « وكذلك القاف لّما قويت على البعد »[8].

يريد: لّما قويت على القلب مع بعد المخرج، لم يبالوا بالفواصل.

ثمّ قال: « والخاء والغين بمنزلة القاف »[9].

---

(١) في الأصل: متقاربان. انظر الكتاب ٢/٤٢٨.

(٢) تقرأ: صفه.

(٣) أي: في قلب القافِ السّينَ صاداً.

(٤) مثل له سيبويه بجلبلاب. الكتاب ٢/٤٢٨.

(٥) في الأصل: والحذف للكمال.

(٦) الكتاب ٢/٤٢٨.

(٧) في الأصل: تنوي.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٨ وفيه: « فكذلك ».

(٩) الكتاب ٢/٤٢٨. وفي الأصل: والعين.

يريد: في أنّها تقلب معها السّين صاداً.

وقوله: « وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم »[1].

أي: هما مستعليان من حروف الحلق، كما أنّ القاف [مستعلية][2] من حروف الفم، كذلك قلبت السين معهما فقلت[3] في « سابغ »: صابغ، وفي « سَلَخَ »: صلَخ. / [١٤٦ب]

ثمّ قال: « إذا قلت: زَقَا، أوزَلَقَ، لم تقلبها »[4].

يريد: أنّك قلبت السّين، فلا تتصعد إلى السّين من الزاي؛ لأنّها تتصعّد إلى الصّاد في المخرج، والزّاي تسفل عنها قليلا[5]، فلذلك لاتُبدل منها. وأيضاً فإنّ الصّاد مهموسة كالسّين، فيسهُل بدلها منها، بخلاف الزّاي، فلم يبلغوا إلى قلبها؛ إذ كان الأكثرُ الأعرب[6] ألاّتقلب السّين في جميع ماذكر، وإنّما القلب لغة لبني العنبر[7].

ثمّ قال: « وقالوا: صاطِعٌ في (ساطِع) »[8].

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٨. وفي الأصل: حرف.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر كلام المؤلف في أوّل الباب.

(٣) في الأصل: معها فقلبت.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٨ وفيه: « فإذا . . . لم تغيرها ».

(٥) في الأصل: فلا تبعد الى السين من الزاي لانها تتصعد الى الصاد المخرج والزاي تسهل عنها قليلا. وبما أثبته يلتئم الكلام إن شاء الله. والمراد: عدم جواز قلب الزاي سيناً؛ لأنّ هذا يؤدّي إلى التصعد من السين إلى الصاد.

(٦) في الأصل: الأعرف. والمثبت من الكتاب ٢/٤٢٨.

(٧) يريد: أنّه إذا كان قلب السين صادا ليس بالمختار مع مابينهما كان قلب الزاي صادا غير جائز. انظر الكتاب ٢/٤٢٨، النكت ١٢٧٢، ١٢٧٢، ارتشاف الضرب ٣٢٤ (رجب)، المساعد ٤/٢٢٦.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٧.

فقلبوا مع الطّاء السّينَ؛ لأنّ الطّاء مستعلية، وتزيد على القاف بأنّها مطبقـــةٌ، فكانت أقوى على القلب؛ لأنّها من جنس الصّاد.

ثمّ قال: ولاتقول في « نَتَقَ »: نطَقَ، ولافي « ثَقَبَ »: ظقب. واعتـــلّ لأن لم يقلبوها في « ثقب » ظاء؛ لأنّ الثّاء بعيدةٌ من الظّاء؛ ألاترى أنّها مطبقـــة بـــتفشٍّ في الفم، فلذلك لم تبدل، بخلاف السّين والصّاد، فإنّهـــا توافقهـــا في الصّـــفة، وهـــي الهمس[1]. ولم يعتلّ لامتناع قلب التاء طاء في « نَتَقَ »[2]؛ لأنّ اعتلاله في الثّاء ســـدّ عنه، فكما يقول: إنّ الظّاء تبعد من الثّاء؛ لأجل إطباقها، فلم تبدل منـــها، كـــذلك تقول: والطّاء لبعدها من التّاء، من أجل إطباقها[3] لاتقلب إليها.

وقوله: « فإنّما يخرج الصّوت إلى مثله في كلّ شيء »[4].

من الهمس والصّفير والرّخاوة، ولافرق بينهما[5] إلاّ أنّ[6] الصّـــادَ مطبقـــةٌ، وليس كذلك الثّاء والظّاء؛ لأنّ هذه مجهورة وهذه مهموسة، وهذه مطبقـــة وهـــذه منفتحة، وكذلك الطّاء مع التّاء؛ لأنّ الطّاء مجهورة والتّاء مهموسة، والطّاء مطبقـــة والتّاء ليس فيها إطباق.

ولمّا زعم أنّ السّين والصّاد متّفقان في جميع الأشياء إلاّ في الإطبـــاق، فلهـــذا قلبت، اعترض على نفسه بالظّاء فقال: لوقالوا: ظقَطها، فقلبوا الذّال ظـــاء؛ لأنّـــه

---

(١) انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٢) في الأصل: نطق.

(٣) من قوله: فلم تبدل، كرر في الأصل.

(٤) في الأصل: واما يخرج من الحروف الى مثله. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٥) يعني: السين والصاد.

(٦) في الأصل: لان.

لافرق بين الظّاء والذّال إلاّ الإطباق بالفضل، بأنّك لوقلبت لم تقرب[1]؛ لأنّ الظّاء من أطراف الثّنايا، والصّاد من أصولها، فلمّا بعدت لم يقلبوها، ولم يكتف بهذا وزاد أنّ الصّاد كان الوجه المعروف فيها ألاّ تقلب إليها السّين[2]، فمهما بعد الحرفان كان القلب متروكا.

وقوله: « لأنّ السّين قد ضارعوا بها حرفاً من مخرجها »[3] راجعٌ لقوله: لم يقلبوا في مثل « ذَقَطَ »، وكأنّه يقول: قلبوا السّين، ولم يقلبوا الذّال؛ لأنّ السّين قد شبّهوا بها حرفا هو من مخرجها، ويعني به الزّاي[4]، على ماتبيّن، فلمّا أشبهت القاف قرّبوها منها.

وقوله: « غير مقارب لمخرجها، ولاحيّزها »[5].

يعني: الذّال هو غير مقارب في الصّفة ولافي الحيّز وهو المخرج.

وقوله: « وإنّما بينه وبين القاف مخرج واحدٌ »[6].

يعني: وإنّما بين السّين والقاف مُخرجٌ واحدٌ، وهووسط اللسان؛ لأنّ القاف من أقصاه، والسّين من آخره[7]، وبينهما مخرج الشّين والجيم والياء، فبينهما

---

(١) أي: من القاف وأخواتها.

(٢) في الأصل: الشين. انظر الكتاب ٢/٤٢٨.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٨.

(٤) في الأصل: القاف، وهوخطأ؛ لأنّها ليست من مخرجها، وماأثبتّه موافق لما في شرح السّيرافي ٦/٥٩٢ (خ)، والتّعليقة ٥/٢١٢.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٨.

(٦) الكتاب ٢/٤٢٨ وفيه: « بينها ».

(٧) يعني: إذا ابتدأت من أقصاه، فالسين من آخره.

مخرجٌ واحدٌ[1].

وقوله: « فلذلك قرّبوا من هذا المخرج مايتصعّدُ إلى القاف »[2].

يريد: فلهذا قرّبوا من مخرج القاف مايتصعّد إليها وهوالسّين؛ لأنّها ممّا فويــق الثّنايا، فهي تتصعّد إلى القاف، بخلاف[3] الذّال؛ لأنّها من أطراف الثّنايا، فلاتتصعّد.

ثمّ قال: « فأمّا التّاء والثّاء فلا يكون في موضعهما هذا »[4].

يريد: لايكون فيهما القلب؛ لأنّ التّاء [إن][5] قلبت طاء، فالطّاء تنافيهــا في الإطباق والجهر، وكذلك / إن قلبت الثّاء ظاء تنافيها أيضــاً في هــاتين الصّــفتين، فلذلك قال: [« فليس يكون في موضعهما][6] هذا ». [١٤٧أ]

ثمّ قال: ولايكون فيهما مع هذا-أي: مع ماذكرنا [مــن][7] بعــدهما- مــا يكون في السّين من القلب إذا وقعت قبل الدّال[8].

---

(١) هذا الشّرح مختلفٌ عمّا جاء في التّعليقة ٢١٢/٥، وشرح السّــيرافي ٥٩٢/٦، والنّكــت ١٢٧٣. يقول الأعلم مثلا- وعبارته هي الأنسب مع اتفاق الاثنين معه-: « يعني: ضارعوا الزّاي بالشين والجــيم، وهما غير مقاربين لمخرج السين، وإنّما بينه وبين القاف مخرج واحد، يعني بين الشين والجيم- وهمــا مــن مخرج واحد- وبين القاف مخرجٌ واحد وهو مخرج الكاف ». وكلام المؤلّف أقرب للفظ ســيبويه، ويؤكّــد هذا رواية الكتاب الذي بين أيدينا: « وإنّما بينها وبين القاف مخرج واحد ».

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٣) في الأصل: إلى القاف مايتصعد إليها وهو السين بخلاف. وهو تكرار.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: « وأما . . . فليس يكون ».

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) ذهب به خرمٌ، إلاّ الألف في آخره.

(٧) ذهب به خرمٌ. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٨/٢.

يريد: أنّهما إذا وقعتا قبل الدّال[1] فلايكون فيهما البـــدل، بـــل تُـــدغِمُ في الدّال، كما مضى، فلمّا لم يستمرّ فيهما[2] البدل لذلك، لم يبدلوهما.

وقوله: « لأنّ الظّاء لاتقع هنا »[3].

يريد: لاتقع إلاّ مدغمة، فلذلك لايُبدلون منها، ولامن الطّاء.

---

(١) « الدال » تأثرت بخرم.

(٢) في الأصل: فلايكون فيها ...فلم يستمر فيها.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٨.

هذا باب ماكان شاذّا مّما خفّفوا على ألسنتهم

لّما فرغ[1] من الإدغام جملةً، ومايقرب من الإدغام، وتشبّهه في أنّه تقريب، أخذ يذكر ماشذّ من الإدغام في المتقاربين، وماشذّ في المثلين، نحو قولهم في « أحسست »: أحستُ[2].

والفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله، أنّ الباب الأوّل مقيسٌ، فكلُّ سين بعدها قافٌ، فإنّه يجوز باطّراد قلبها صادا، وكذلك الباب الذي قبله يطّرد فيه كلّ صادٍ ساكنة بعدها دالٌ، يطّرد قلبها زاياً، وليس كلّ سين تجتمع مع دال في كلمة يجوز إدغامها، بل بابه ألاّ يجوز؛ لأجل[3] اللبس، لكن أدغموا لعلّة نذكرها: ذلك أنّهم كرهوا أن يبدلوا « سِدْسا »[4] فيثقل التّكلّم بهذا؛ لأنّ السّين قريبةٌ من الدّال، وفي الكلمة سينان، وليس بينهما حاجزٌ حصين وبين أن يدغموا فيقولوا: سسّ، فيصيروا لما هو أثقل[5].

فإن قلت: لّما تعذّر قلب الأوّل للثّاني هلاّ قلبوا [الثّاني للأوّل][6] فقالوا: سدّ؟

---

(١) في الأصل: فرغوا.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢. وهذا الحذف منقولٌ عن بني سليم على سبيل الجواز، وذهب الشلوبين أنه مطرد في أمثال هذه الأفعال. انظر شرح الشافية للرضي ٢٤٥/٣، ارتشاف الضرب ٢٤٧ (رجب)، المساعد ١٩٦/٤. وذكر الأشموني في شرح الألفية ٣٤٤/٤ أنّ كونه لغة ردّ على ابن عصفور الذي ذهب إلى أنه غير مطّرد، وقال الصبان: وعلى سيبويه أيضا. وانظر المسائل البغداديّات ١٤٠، الممتع ٦٦١.

(٣) في الأصل: لاحد.

(٤) في الأصل: سدس.

(٥) انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها السّياق، وقد مرّ مثلها.

قلت: امتنع هذا الأخير؛ لأنّ السّين لايُدغم في الدّال على حال، فلمّا تعذّرت هذه الأشياء، طلبوا نوعاً من الخفّة، وهوأن قلبوا السّين حرفاً يشبهها في الهمس، ويشبه الدّال في المخرج، وهو التّاء، فقالوا: سدت[1]، ثمّ أدغموا، فهذا وجه « سدس ».

قوله: « أنّ السّين مضاعفة »[2].

فاعل « دعاهم »، وكأنّه قال: وإنما دعاهم كون السّين مضاعفة.

وقوله: « ولم يُبدلوا الصّاد؛ لأنّه ليس بينهما [إلاّ] الإطباق »[3].

كأنّ قائلا قال: لِمَ لَمْ يُبدلوا السّين صاداً؟ فقال: ذلك لايوجب تخفيفاً؛ لأنّ السّين هي الصّاد بعينها، ولافرق بينهما إلاّ الإطباق، فلو أبدلوا للصّاد[4] لكان الحرف باقياً على ثقله.

قال: « ومثل مجيئهم بالتّاء قولهم: يِيجَلُ »[5].

يريد: أنّهم عملوا حيلةً توصّلوا بها إلى التّخفيف، وهوأنّهم قلبوا للتاء[6] ليحصل الإدغام، ولولم يقلبوها لم يحصل الإدغام، كما أنّهم حين قالوا: يَوْجَل، لم يكن ثمّ مايقلبون، ولا مايُعلّون الواو معه، فعملوا حيلةً توصّلوا بها لقلب الواو، وهوأنّهم كسروا الياء، فقالوا: يِوْجل، فلمّا فعلوا ذلك صارت الواو ياء ليحصل

---

(١) في الأصل: ست.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٨. وقبله: « وإنّما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم أنّ السين مضاعفة ».

(٣) الكتاب ٢/٤٢٨، ٤٢٩. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٤) في الأصل: الصاد.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٦) في الأصل: التاء. والمراد: أنهم قلبوا السين الثانية من سدس تاء ليدغموا الدال فيها.

التّخفيف، وكذلك « أدلو »، لّما لم يمكنهم التّكلم به لثقله توصّلوا إلى قلب هذه الواو بكسر ماقبلها، فقالوا: أدلٍ.

ثم قال: « ومن ذلك قولهم: وَدّ، أصله (وتِدٌ) »[1].

قلت: يريد: ومن الشّاذ قولهم: ودّ؛ لأنّه قد تقدّم أنّ المتقاربين إذا كانا في كلمة واحدة، فلايدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّ اللبس يقع بالإدغام، فيكون على هذا قولهم في « وَتِد »: وَدّ، شاذّا[2]، وكأنّ بني تميم[3] أسكنوا التّاء كما يفعلون ذلك في « فَخِذ »، فلمّا أسكنوها ثقل عليهم التّكلّم؛ لأنّه لافاصل بين الحرفين / [١٤٧ب] [. . . . .][4] على تصريف الكلمة، نحو « أوتادٍ ».

وقوله: « حتى تجشّموا وَطْدَاً ووَتْدَا »[5].

معناه: حتّى تجشّموا التّكلّم به وأسقطوه[6] من كلامهم؛ لما يلزم فيه إن بُيّن من الثّقل، وإن أُدغم من اللبس، بأن بنوا المصدر على عِلة[7] نحو « التِّدَة، والطِّدَة ».

وقوله: « إذْ كانوا يتجشّمون البيان »[8].

يعني: يتكلّفون البيان بمشقّة في « وَطْد ».

---

(١) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: « وإنما أصله ».

(٢) في الأصل: شاذ.

(٣) انظر الكتاب ٤٢٩/٢، الممتع ٧١٦، شرح الشافية للرّضي ٢٦٦/٣، ٢٦٨.

(٤) ذهب به خرم، وهوبمقدار أربع كلمات.

(٥) « وتدا » تأثر خرم.

(٦) « وأسقطوه » تأثّر بخرم.

(٧) « علة » ذهب به خرم.

(٨) الكتاب ٤٢٩/٢. وفي الأصل: اذا كانوا.

وقوله في « عُتْدان »: « فراراً من هذا »[1].

يريد: فراراً من اللبس. وقالوا: عِدَّان، في « عتْدان » شذوذاً، كما شـذّوا في « وَدّ ».

وقوله: « يَهْتَدِي ويَقْتَدِي »[2] راجعٌ لقوله: « فإنّما يفرون بها أبداً إلى موضع تتحرّك فيه »[3]، نحو « يهتدي ».

ثمّ قال: « ومن الشّاذ قولهم: أَحَسْتُ، ومَسْتُ »[4].

يريد: أنّ هذا أيضاً ممّا شذّ في المثلين، وكان قياسه أن يُتمّ، فيقال: أَحْسَسْتُ، لكن كرهوا التّضعيف، ولم يتوصّلوا إلى الإدغام؛ لأنّ الثّاني قد سكن سكوناً لاتصلُ إليه الحركةُ، فحذفوا وشبّهوه بباب « أقمْتُ ».

« وقالوا: يَسْطِيعُ، حيث [كثرت] »[5].

يريد بذلك: كثرة الاستعمال.

وقوله: كراهية أن تتحرّك سين « استفعل »[6].

لأنّ بناءها عندهم على ألاّ تتحرّك.

وقوله: « وكان هذا أحرى »[7].

يريد: وكان « يسْطِيعُ » أولى بالحذف من « أَحَسْتُ »؛ لأنّ حذف الزّائد

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٩. وليس فيه: أبدا.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٥) في الأصل: في يسطيع. انظر الكتاب ٢/٤٢٩ وفيه: « فقالوا ». وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٧) في الأصل: كان. انظر الكتاب ٢/٤٢٩.

أسهل من حذف الأصلي.

وقوله في « يُسْطِيعُ »: إنّ السّين زادوها عوضاً من سكون موضع العين[1].

أي: أنّها لّما ألقيت حركتها على ماقبلها تعرّضت عندما تسكن للحذف في « أطَعْتُ، و لم يُطِعْ »، فجعلوا السّين عوضا من سكونها الذي يؤدّي في بعض الأحوال إلى حذفها.

ثمّ قال: « ومن الشّاذّ قولهم: تَقَيْتُ يَتَقِي، ويَتَسِعُ »[2].

قلت: كان الأصل في « تقيتُ » « اوْتَقَيْتُ »، ثمّ صار « ايتَقَيْتُ »، فأرادوا أن يقلبوا هذه الياء -لكونها تتغير على حسب تغيّر ماقبلها- حرفاً يثبُتُ في جميع الأحوال، فصار « اتّقى »، ومن هذا حصل التّغيير، فحذفوا التّاء الأولى المبدلة من الواو التي هي أصل، فسقطت همزة الوصل، وصار « تَقَى »، كما ترى. ولايجوز أن تقول: إنّ المحذوفة تاء « افتعلَ »؛ لأنّها حرف معنى لم يستقرّ فيها تغيير، وقد استقرّ تغيير هذه الأخرى بالقلب، وأيضاً فإنّه لوكان المحذوف تاء « افتعلَ » لكان « اتْقَى »؛ لأنّك حذفت المتحرّكة، فثبت أنّ المحذوفة هي الأصليّة[3]. فمن قال: يَتَقِي، فأمره بيّن، أدخل حرف المضارعة على التّاء المتحرّكة، ومن قال: يَتْقِي بالإسكان[4]؛ فلأنّه لّما صار بالحذف على مثال « فَعَلَ »، جاء مضارعه كمضارع[5] « فَعَلَ »، فقالوا: يَتْقِي، كما يقولون: يَضْرب، هكذا وجّه الأخفشُ[6].

---

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: « وهو يتقي ». والذي في الأصل يتّفق مع مافي التعليقة للفارسي ٢١٧/٥.

(٣) انظر شرح السيرافي ٥٩٨/٦-٦٠٠، التعليقة ٣١٧/٥، ٣١٨.

(٤) انظر الممتع ٢٢٣.

(٥) في الأصل: كما ضارع.

(٦) لم أقف على نسبة هذا التوجيه له. وانظر شرح السيرافي ٦٠٠/٦ (خ)، التعليقة ٣١٧/٥، ٣١٨، =

ولك أن تقول: المحذوفة في المضارع هي تاء « افتعل »، فبقيت الأخرى ساكنة. والقول الأوّل أولى؛ لأنّ مجيء المضارع على خلاف الماضي ليس بشيء.

وأمّا[1] « يَتسِع » فلم يسمع فيه الحذف إلاّ في المضارع، قالوا: يَتَسِعُ، فحذفوا التّاء[2] الساكنة المبدلة من الواو الأصليّة، ولم يقولوا في مثل هذا بالإسكان.

وقوله: « لمّا كانتا ممّا كثر في كلامهم »[3] أمرٌ ليس بالبيّن؛ لأنّه لايصحّ أن يقال: كثر استعمال كذا، حتّى يكون له علّةٌ مفهومة توجب كثرة استعماله، أوأن يقول مثلا: كثر استعمال الألف واللام، فلهذا أدغمت في ثلاثة عشر حرفاً؛ لأنّ كلّ نكرة أريد تعريفها فلابدّ من الألف واللام، فهذه علّة مفهومة في الكثرة، وأمّا أن يقول أحدٌ: إنّ « اتّقى » كثر استعماله، فلا، اللهمّ إلاّ أن يقول: [إنّ هذا الفعلَ زنةً][4] هو أكثر استعمالاً، فربّما يسلم ما ادّعى.

قوله: « وكانتا تاءين »[5].

قلت: / [. . . . [١٤٨أ]

. . . .][6] لم يحذفوا في « اتّسع » إلاّ في حال المضارعة.

شرح الشافية للرضي ٢٩٣/٣.

(١) في الأصل: وانما.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢. وفي الأصل: كانت. والمثبت من الكتاب؛ لأنّ العبارة التالية المنقولة عن سيبويه معطوفةٌ على هذا النّص. والمقصود اتّقى واتّسع. وأمّا كلام المؤلف الآتي على اتّقى فقط فهو من قبيل التمثيل.

(٤) يقرأ النص في الأصل: ان في هذا الف طاهرا زنة. وبما اثبته يستقيم الكلام إن شاء الله. والمراد: أنّ اتّقى أكثر استعمالا من تقى.

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٦) مقدار سطر وكلمة ذهب به تآكل في أعلى الصّفحة. وهذه الورقة هي الأخيرة، وقد تأثّرت كثيرا بتآكل وتمزّق وخروم، ومسح لبعض كلماتها، بل وأسطرها.

وقوله: « وكانوا على هذا [أجرأ »[1].

أي: على حذف فاء « تقيت » أجرأ من حذف عين « مَسْت »][2].

ثمّ قال: « لأنّه موضع حذف وبدل »[3].

أي: في موضع يحذف فيه [الحرف ويبدل منه؛ لأنّ هذه][4] التّاء المحذوفة بدل من واو أصليّة، فتلك الواو حذفت، وأبدل منها، فلمّا استقرّ فيها التّغيير أنسوا[5] بذلك، فاجترؤوا عليها هنا، فحذفوها. واستدلّ سيبويه-رحمه الله- على أنّ المحذوفة هي الأصليّة، بأن قال: « ألاترى أنّ التي هي مكان الفاء تبقى متحرّكة »[6]. ومعناه: أنّ التي عقبت الفاء وصارت موضعها، إنّما هي المتحرّكة، ولوكانت المحذوفة تاء « افتعل » لم تكن الفاء إلاّ ساكنةً، وقد قلنا هذا.

ثمّ قال: وقال بعض العرب: اسْتَخَذَ فلانٌ أرضاً[7].

قلت: هذا من شذوذ المثلين، ويكون أصله « اتّخَذَ »[8] ويمكن أن يكون

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) مابين معقوفين لم يظهر منه بسبب التّآكل سوى الهمزة والجيم من « أجرأ »، والسين والتاء من «مست ». قال أبوعليّ في التّعليقة ٢١٨/٥ شارحاً قول سيبويه: « أي: على حذف الفاء من تقيت ويَتَقِي، أجرأ منهم على حذف العين من مست؛ لأنّ هذه الفاء تعتلّ كثيرا، وهذه العين لاتعتلّ اعتلاله ».

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٤) ذهب التآكل بكثير من حروفه.

(٥) « أنسوا » ذهب تمزّق بنصفها الأوّل.

(٦) الكتاب ٤٢٩/٢ وليس فيه: هي مكان الفاء.

(٧) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: « وقال بعضهم ».

(٨) يريد: أبدلوا السين مكان التاء في اتّخذ، وهو من هذا على تخذ. انظر الكتاب ٤٢٩/٢، سر صناعة الإعراب ١٩٦، الممتع ٢٢٢، ٢٢٣، شرح الشافية للرضيّ ٢٩٤/٣.

أصله « استْتَخذ »، من « تَخِذ »[1]، وثبت ماكان يلتبس القياسُ فيه أن يكون هكذا.

قلت: [أمّا][2] أنْ تقول: إنّ « استخذ » أصله « ائْتخذ »، ثمّ « ايتخـــذ »[3]، ثمّ قلبوا الياء كما قلبوا [الواو][4] في « اتّقى »، فلمّا ثقل علـــيهم اجتمـــاعُ تـــاءين [أبدلوا][5] الأولى سيناً كما أبدلوا السّين في « سدس » تاء؛ هذا شذوذٌ. فقوله: أبدلوا السّين مكانها، يعني: مكان التّاء في « اتّخذ »، وقوله: كما أبدلوا التّاء مكانها، يعني: مكان السّين في « ستّ ».

ثمّ قال: « ومثل ذلك قول بعض العرب: الطجع، في (اضطجع) »[6].

قلت هذا من شذوذ المتقاربين؛ لأنّه ليس القياس في المتقـــاربين إلاّ الإدغـــام، بقلب الأوّل للثاني، فإن تعذّر فالعكس، وأمّا أنْ تبدل الآخر حرفاً آخر، فلا، وكأنّ هؤلاء كرهوا المطبقين، فقرّبوا ذلك بأن أبدلوا من الضّـــاد مايُشـــبهها في المخـــرج والانحراف.

وقوله: « وكذلك السين »[7].

---

(١) انظر الكتاب ٤٢٩/٢، سر صناعة الإعراب ١٩٧، الممتع ٢٢٣، شرح الشافية للرضي ٢٩٤/٣.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما قبله وما بعده؛ لأنّ المؤلف يريد أن ينبه على شذوذ التخريج الآتي.

(٣) هذا يعني: أنّ أصله من أخذ، لامن تخذ كما في التخريجين السابقين. وهو مذهب الزّجاج كمـــا في الخصائص ٢٨٧/٢، وقد ردّه ابن جنّي، وذهب إلى أنّ أصله تخذ كما سبق. ووافـــق الجـــوهريّ الزجـــاج فقال: « والاتخاذ: افتعال أيضا من الأخذ، إلاّ أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثمّ لمّا كثـــر اســـتعماله على لفظ الافتعال توهّموا أنّ التاء أصليّة فبنوا منه فعِل يفعَل، قالوا: تخِذ يتخذ ». الصحاح (أخذ). وانظـــر شرح الأشموني ٣٣٠/٤.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٤٢٩/٢. وفي الأصل: قول العرب اطجع. والمثبت من الكتاب.

(٧) الكتاب ٤٢٩/٢.

يعني: حين أبدلوها من التّاء في « اتّخذ »؛ لقربها منها.

وقوله: وإنّما فعلوا هذا كراهيةَ التّضعيف[1]، راجعٌ لـ« اتّخذ »[2].

قوله: « وفيها قولٌ آخر »[3].

يعني: في « اسْتَخَذَ »، وقد قلناه.

ثمّ قال: « وقال بعضهم في (يَسْطِيع): يَسْتِيعُ »[4].

قلت: وهذا أيضاً فيه قولان[5]: إمّا أن يكون أصله[6] « يَسْتَطِيعُ »، فحذفوا الطّاء، ثمّ كسروا ماقبل الياء[7] لتصحَّ، وفعلوه تخفيفاً، فهذا أيضاً شذوذٌ في المتقاربين.

ولك أن تقول: أبدلوا الطّاء تاء؛ لأنّهم كرهوا أن يكون بعد المهموس مجهورٌ مطبق، وأبدلوا من ذلك المطبق حرفاً مهموساً ليكون بمنزلة ماقبله[8]، كما فعلوا ذلك في « ازْدان »، حين كرهوا التّاء بعد المجهور فأبدلوا منها حرفاً مجهوراً؛ ليكون وفْقَ ماقبله.

ثمّ قال: ومن الشّاذ قولهم في « بني العَنْبَر »: بَلْعَنبر[9].

قلت: وهذا أيضاً من شذوذ المتقاربين، وكأنهم كرهوا النون واللام، ولم

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٢٩.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٩ وفيه: « في يستطيع ». وكلاهما جائز بالنظر إلى تخريج سيبويه بعد ذلك، وكلام المؤلف الآتي أيضا، فإنّ التخريج الأوّل على يستطيع، والتخريج الثاني على يسطيع.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٩، شرح الشافية للرضي ٣/٢٩٣.

(٦) في الأصل: قوله.

(٧) في الأصل: التاء.

(٨) وإليه ذهب ابن جنّي سر صناعة الإعراب ٢٠٢.

(٩) الكتاب ٢/٤٣٠.

يصلوا إلى الإدغام؛ لسكون مابعدُ، فحذفوا فهذا شذوذ، وسببه كثرة الاستعمال.

وقوله: « تظهر فيها لام المعرفة »[1].

استظهر بهذا على مثال « بني النّجّار »؛ لأنّ مثل هذا تدخل فيه الـــلام[2] في الحرف الذي[3] بعدها، فيتباين الحرفان نحو « بني الضّارب، وبني السّائل » فلايجـــوز في شيء من هذا حذفٌ؛ لأنّه لم يلتقِ متقاربان. وإذا ظهرت اللام قاربـــت النّـــون، وفرّوا من ذلك شذوذاً[4]، فلا ينبغي أن يُسأل: لِمَ لْم يقولوا / . . . . [١٤٨ب]

. . . . فتدخل فيه الحركة. . . . .

. . . . قلت هذا من شـــذوذه . . . .

لتنوين الحرفين مثلين. فهذه الشواذ[مـــن][5] العلـــل. والله الموفـــق. والحمـــد لله رب العالمين[6].

---

(١) الكتاب ٤٣٠/٢.

(٢) في الأصل: الالف. ويمكن أن يكون هناك سقط تقديره: واللام. لكن كلام سيبويه وكلام المؤلـــف الآتي مقتصرٌ على اللام، فلهذا رجحت كونه محرفا.

(٣) في الأصل: التي.

(٤) يعني: في بلعنبر. وقال السيرافي في شرح هذه المسألة ٦٠٤/٦ (خ): « ولايحذف في بني النجار وبـــني النمر وما أشبه ذلك؛ لأنّ لام المعرفة إذا ظهرت بان مخرجها فظهرت النون واللام وكأنهما من جنس واحد لما بينهما من التجاور؛ لأنّ النون تدغم في اللام فصارتا كأنهما سينا مسست وأحسست، ولامـــا ظللـــت، وإذا أدغمت لام المعرفة في حرف آخر باين ذلك الحرف النون. وأيضا فـــإنّ لام التعريـــف إذا أدغمـــت فأبدلت للإدغام فقد أعلّت، فكرهوا حذف ماقبلها لئلاّ يدخلوا علّة على علّة ».

(٥) غير ظاهرة في الأصل.

(٦) موضع النقاط تأثر بتمزق في الورقة ومسح للكلام من أثر تقادم الزمن. وبعده يأتي كلام الناســـخ ويقرأ منه بصعوبة: كمل . . . . والصلاة التامة على . . . . . . محمـــد نبيـــه . . . . على يد عبيـــدالله . . . . ابـــن إبـــراهيم . . . غفـــر الله ذنوبـــه و[ستر] عيوبه بمنه. وكان الفراغ منه في أول شهر صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة.

فهارس الكتاب الفنية

١- فهرس الآيات

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	عليهم *	٦، ٧	١٥٩، ١٦٠، ١٦٥
البقرة	إن البقر تشابه علينا *	٧٠	٦٦٨
	ازّينت	٧٢	٩٤٩
	خطوات *	١٦٨، ٢٠٨	٧٨٣
	ثمّ أتموا الصيام إلى الليل	١٧٨	٢٤٨
	يسألونك عن المحيض قل هو أذى	٢٢٢	٢١، ٢٢
	ولكن لاتواعدوهنّ سرًّا	٢٣٥	٨٢٤
	فنعمَّا هي	٢٧١	٨٧٠
	وليُمللِ لاذي عليه الحقُّ	٢٨٢	٨٢٥
آل عمران	ألم الله	١	٩٣، ٩٥
	منه آيات محكمات	٧	١٥٥
	قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله *	٣١	٥٥
	أنّى لك هذا قالت هو من عند الله	٣٧	٢٨١
النساء	أوجاء أحدٌ منكم من الغائط	٤٣	١٨٦
	فلاجناح عليهما أن يصالحا *	١٢٨	٩٢٩
المائدة	أوجاء أحدٌ منكم من الغائط	٦	١٨٦
	عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم	١٠	٦٦٧

---

* قراءة.

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	لئن بسطت	٢٨	٨٩٤
	إلى الله مرجعكم جميعا	٤٨، ١٠٥	٢١
	قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	١١٩	٢٤٠
الأنعام	دينا قيما *	١٦١	٣٠٩
الأعراف	حتّى إذا ادّاركوا	٣٨	٨٨٤
	ياصالح ائتنا *	٧٧	٥٢٤
	ألست بربكم قالوا بلى	١٧٢	٢٧٠، ٢٧٤
الأنفال	مردفين *	٩	٨٨١
	ويَحيي من حَيِي *	٤٢	٧٢٣
التوبة	يضاهون قول الذين كفروا *	٣٠	٤٨٩
	المعذرون *	٩٠	٨٨١
	من أول يوم أحقّ أن تقوم فيه	١٠٨	٢١٠
يونس	ادّارأتُم	٢٤	٩٤٩
	قل انظروا	١٠١	٩٢، ٩٣
هود	ونادى نوحٌ ابنه *	٤٢	١٧٥
يوسف	وقالت اخرج *	٣١	٩٣
	ليسجننّه	٣٥	١٠٥
الرعد	ولكل قوم هاد *	٧	١٤٢
	الكبير المتعال *	٩	١١١
	من وَّال	١١	٨٨٧، ٨٩٠، ٩٠٧
طه	مكانا سوى *	٥٨	٣٠٩
	لاتخف دركا ولاتخشى *	٧٧	٦٨٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها	١٣٢	٢٠١
الحج	يسجد له من في السموات	١٨	٢٣٠
الفرقان	فهي تُملى عليه	٥	٨٢٥
الشعراء	وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين * قال فعلتها إذا وأنا من الضالين	١٩، ٢٠	٢٧٦
النمل	يخرج الخبء	٢٥	١٣٢
القصص	فأرسله معي ردءا يصدقني *	٣٤	١٣٢، ١٦٥
الأحزاب	وأزواجه أمهاتهم	٦	١٨٥
	من أهل الكتاب من صياصيهم	٢٦	٧١٨
سبأ	يخسف بهم *	٩	٨٩١
ص	وعذاب اركض *	٤١، ٤٢	٩٣
	لما خلقت بيدي	٧٥	٢٣٤
غافر	أنّى يؤفكون * كذلك يؤفك	٦٢، ٦٣	٢٨١
	فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم	٧١	٢٣٩
الأحقاف	أو لم يروا أنّ الله الـــذي خلـــق الســـموات والأرض و لم يعي بخلقهن بقادر	٣٣	٢٢٠
محمد	ضرب الرقاب	٤	٢٥٤
النجم	عاداً الأولى *	٥٠	٦٤٦، ٦٩٠
الواقعة	ومتاعاً للمقوين	٧٣	٧٤٩
المجادلة	فلاتتناجوا	٩	٨٧٤
القلم	بأيكم المفتون	٦	٣٤
الحاقة	كتابيه	١٩، ٢٥	١٦٠
	حسابيه	٢٠، ٢٦	١٦٠
الجن	ومنا دون ذلك	١١	٢٦٨

المزمل	قم الليل	٢	٤٠٠، ٧٦٣، ٨٠٠
النبأ	وجعلنا النهار معاشا	١١	٢١، ٢٢
النازعات	فإنّ الجنة هي المأوى	٤١	٤٢٤
الانفطار	إذا السماء انفطرت	١	٢٥٦
الانشقاق	إذا السماء انشقت	١	٢٥٦، ٢٥٧
الطارق	أمهلهم رويدا	١٧	٢٥٤
الفجر	والليل إذا يسر *	٨	١١١
	كلا بل لاتكرمون اليتيم	١٧	٢٨١
الشمس	إذا الشمس كورت	١	٢٥٦
	والسماء ومابناها ﴿٥﴾ والأرض وما طحاها ﴿٦﴾ ونفس وما سواها	٥-٧	٢٣٢، ٢٣٤
البينة	لم يكن الذين كفروا	١	١٤٣
التكاثر	ألهاكم التكاثر ﴿١﴾ حتى زرتم المقابر ﴿٢﴾ كلا سوف تعلمون ﴿٣﴾ ثم كلا سوف تعلمون	١-٤	٢٨٠
الهمزة	يحسب أن ماله أخلده ﴿٣﴾ كلا	٣، ٤	٢٨١
قريش	أطعمهم من جوع	٣	٢٢٨
الكافرون	لاأعبد ماتعبدون ﴿٢﴾ ولاأنتم عابدون ماأعبد	٢، ٣	٢٣٢، ٢٣٣

٢- فهرس الحديث والأثر

الحديث / الأثر	الصفحة
« اخشوشنوا وتمعددوا » يروى عن الرسول ﷺ، وعن عمر رضي الله عنه، وإلى عمر نسبه المؤلف.	٤٤٤
« أعددت لعبادي الصالحين مالاعين رأت ولاأذن سمعت بله ما أطلعتم عليه »	٢٥٣، ٢٥٤
« أكثر أهل الجنة البله »	٢٥٣
« إنّ مما ينبت الربيع مايقتل حبطا أويلم »	٤٥٧
« ليس من امبر امصيام في امسفر »	١٧٠

٣- فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
أروغ من ثعلب	٤٧٨
استنوق الجمل	٥٦٠
استتيست الشاة	٥٦٠
حلأت حالئةٌ عن كُوعها	٤٧٨

٤- فهرس أقوال العرب والنماذج النحوية

القول / النموذج	الصفحة
اِبهارّ القمر	١١
أبيضَّهْ	١٢٣
أجدت طبقك	٨٦١
أجدك قطبت	٨٦١
احقوقف الظبي	٣٦٣
احونصل الطائر	٣٧٧
أخذت أخذَهْ	١٥٩
أخزى الله الكاذبَ منّي ومنكَ	٢١٧
اخشي الرجل	٩٧
أراد أن يضبطا	٧٥
أراد أن يضبطها	٧٥
أراد أن يُعلما	٧٥
أرض زتنة	٣٤٧
أرض مثعلبة	٣٠
أرض مثعلة	٣٠
أرض محواة	٣١
أرض محياة	٣٠
أرض مفعاة	٤٥٢
ازلغبّ الفرخ	٢٨٧
استأمع الرجل	٤٤٢

استخذ فلانٌ أرضا	٩٧٢
اسدُدْ بابَك	٨١١
أسلمني وتاه	٢٨٣
اشتريت الفدان إلى الطريق	٢٤٧
اشتوى القوم	٨
أضربت عنه	٢٢٦
أطعمته عن جوع	٢٢٦
اعثوثج البعير	٣٧٧
أعرضت عنه	٢٢٦
اغدودن الشعر	٣٦٣
أغييت الغاية	٧٣٢
اقطارّ النبت	١١
أقمته إقاما	١٧
أكلت الرغيف	٢٢١
أكلت السمكة حتى رأسها	٢٤٧
اكوألّ الرجل	٣٧٩
ألا إنه ذاهبٌ ألا بلى	٢٧٩
آلرجلُ فعل كذا	٨٨٢
إليكم اليوم	٩٧
أمان وتسهيل	٢٨٣
امرأةٌ ريّا	٦١٠
امرأة ضنأكة	٣٣٢
امرأة ضهيأة	٣٧٨

امرأةٌ قمدّانة	٣٢٩
امرأةٌ كيصى	٣٢٣
أمرهم فوضوضى	٣٣٠
انطلقتُهْ	١٠٤
إنما أنا إليك	٢٤٩
إنّ المرأة لترهيئ غزلَها	٣٧٩
اهبيَّخ الرجل	٣٧٧
أوسيت الشعر	٤٥٦
إي هاللهِ ذا	٨٨٣
بحسبك	٢١٩
بله زيدٍ	٢٥٢
بلهَ زيدا	٢٥٢، ٢٥٤
بهر القمر السماءَ	١١
بينما أنا كذلك إذ جاء عمرو	٢٦٠
تأمّع الرجل	٤٤٢
تحمّلت تحمّالا	١٣
تمعدد الرجل	٤٤٥
ثفيت القدر	٣٦٨
ثوبٌ مصوون	٥٧٢
جئت من البصرة إلى الكوفة	٢٢٢
جاء معَه	٢٣٥
جاءا معاً	٢٣٥
جحرُ ضبٍّ خَربٍ	٦٠١

جربت زيدا فإذا هو أحمق ٢٦٠
جلس عن يمينه ٢٢٦
جلست عن يمينه ٢٣٩، ٢٤٤
جلست من عن يمينه ٢٣٨
جملٌ عُلادى ٣٢٣
حبط الرجل ٤٥٧
حبطت الشاة حبطا ٤٥٧
حجرٌ قهقرّ ٣٩٩
حجر يهيرّ ٣٤٢
حليٌ نصووغ ٥٧١، ٥٧٢
حمارٌ كُنادر ٣٣٠
حمامة ذات صوقرير في صوتها ٣٤٣
خرجت فإذا زيد ٢٥٩
خفق فلانٌ فلانا بالسيف ٤٨١
دارُ زيدٍ ١٩٨
ذهب من معِه ٢٣٥
رأيتُ البكَرْ ١٢٤
رأيت جوءا ٦٥٨
رأيت رجلا دونك ٢٦٨
رأيت زيدْ ١١٥
رأيت سلا ٧٠٦
رأيت عِدًّا ٧٠
رأيت عصاً ٦٨٢

رأيت عمادا ٦٨
رأيت قاضٍ ٦٨٢
رأيت مُحيِيَا ٧٢٢
رأيت يدا ويدها ٧٠
رجالٌ صيدٌ ٥٥١
رجلٌ أسولُ ٥٩٥
رجلٌ أصيد ٥٥١
رجل أفرج ٣٣٩
رجلٌ تُبَّع نساء ٣٥٩
رجل تكلاّمة ٣٣٤
رجلٌ تلقامة ٣٢٤
رجل تلقّاعة ٣٣٤
رجلٌ جوادٌ ٥٩٧
رجلٌ دنّابة ٣٢٤
رجلٌ دنّبة ٣٥٨
رجلٌ زُمَّل ٣٥٧
رجل زونَّك ٣٤٧
رجل ضنأك ٣٣٢
رجل عفرية نفرية ٣٤٤
رجلٌ قؤول ٥٩٧
رجل قِسّيب ٣٤٣
رجلٌ كذبذب ٣٦١، ٤٠٧
رجلٌ كلمّاني ٣٢٥

رجلٌ كيصى ٣٢٣
رجلٌ لُوَمة ٥٩٥
رجلٌ مرقدّى ٣٢٦
رجل معوود ٥٧٢
رجل مقتوين ٣٤٣
رجل نفرجاء ٣٣٠، ٣٤٧
رميت على القوس ٢٢٧
رميت عن القوس ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٨
رهيأ رأيَه ٣٧٩
زيدٌ صاحبُ الدارِ ١٩٩
زيدٌ في الدار ٢٢٦
زيدٌ في الغلِّ ٢٢٦
سألتمونيها ٢٨٣
سبحان ما سبح الرعد بحمده ٢٣٤
سبحان ما سخّركنَّ لنا ٢٣٢
ستشحتك خصفه ١٢٩
سحابة ترهيأ ٣٧٩
سرت سُؤُورا ٥٧٢
سرت من مكة ٢١٢
سكت فحتّه شخص ٨٦٠
سمعُنَّة نُظرُنَّة ٣٤٦، ٣٤٧
سنبل الزرع ٣٧٧
شابٌّ مسحلان ٣٣١

صمت النهار كله حتى الليل	٢٤٩
ضارب زيدا فتضاربا	١
ضربتُ ضربَةْ	١٥٩
ضربتُنَّهْ	١٠٥
ضم شفر	٨٨٧
طاح مرقمَه، وأنت إن لم تلقَمُهْ	١٣٤
عاتبتك على فعلِك	٢٤٣
عجوزٌ خنضرفٌ	٣٩٨
عزّيت تعزية	١٧
عنبرٌ مدووف	٥٧٢
عوى الكلب عوَّة	٧٠٣
عوى الكلب عوية	٧٠٣
غرت غُؤُورا	٥٧٢
غيَّيت الغاية	٧٣٢
فاوضنا الحديث.وتفاوضناه	١
فرسٌ مقوود	٥٧٢
فلان أفلس من طست	٤٠
فلان في صُيَّابة قومه	٦٠٣
قال رجل سواك	٢٥٠
قال رجل غيرك	٢٥٠
قام رجلٌ مثلك	٢٥١
قام زيد بل خرج عمرو	٢٠٥
قام زيدٌ بل عمرو	٢٠٥

قدرٌ وِئيّة	٣٤٣
قرأت القرآن من أوله إلى آخره	٢٤٨
قصدت قصدَه إذا انتفخ عليّ فلان	٢٥٩
قطك درهمان	٢٣٥
قولٌ مقوول	٥٧٢
قومٌ جودٌ	٥٩٧
قوم عِدَى	٤٤٢
قوم قول	٥٩٧
كانت بيننا حرب تفقأ فيها العيون، ومرة نجنق، ومرة نرشق	٣٨٨
كتبت من فلان إلى فلان	٢١٣
كساء مرنبانيّ	٣٧٠
كفى باللهِ	٢١٨
كيف الإخوة والأخواه	١١١
كيف البنون والبناه	١١١
لا أحسن اللعب إلا جِلِخ جِلِب	٣٠٩
لاأفعله ما غرب نجمٌ	٢٤٦
لاأكلّمه قطُّ	٢٣٥
لحيةٌ كنثأة	٣٤٦
لعل العدوّ يأتي	٢٦٦
لعلّ الله يرحمنا	٢٦٦
لقيت منه الفتكرين	٣٨٣
لم أبل	٧٥٣، ٧٦٠، ٧٦٤،

	٧٦٥
لم أبلهِ	٧٥٨، ٧٦٠، ٧٦١
لم أك	٧٥٣
لم يأِ	٧٨٩
لم يألِ عن ذلك	٧٦٢
لم يُحسّ	٨١٦
لم يخشَ	٧٥٤
لم يخفْ	٧٥٣
لم ير عونا	٨٦٢
لم يردّ	٨١٦
لم يرمِ	٧٥٤
لم يرو عنا	٨٦٢، ٩٠٨
لم يعِ	٧٨٩
لم يغزُ	٧٥٤
لم يقلْ	٨١٦
لم يكُ	٧٥٣، ٧٥٤، ٣٥٦، ٧٥٧
لم يكنِ الرجلُ منطلقا	٧٥٤، ٧٥٦، ٧٥٧
لّما أنْ فعل	٢٠٣
لن أباليَ	٧٦٢
لن يُحْيِيَ	٧٢٢
لن يرميْ	٦٨٢
اللهُ ربُّ الخلقِ	١٩٩

لو قام زيدٌ قام عمرو	٢٠٨، ٢٠٩
لولا زيدٌ لأكرمتك	٢٧٨
لولا زيد لم أكرمه	٢٧٨
لي ملؤه من عسل	٢١٥
ليث عفرّين	٣٤٤
ليل أليل	٦٦٥
ليلة ليلاء	٦٦٥
مُ اللهِ لأفعلنّ	٢٤١
ما أبغضني له	٤٢
ما أبلده	٣٧، ٣٨
ما أتاني من رجل	٢١٣، ٢١٤، ٢١٥
ما أجنّ زيدا	٤٣
ما أجنّه	٣٨
ما أحمقه	٣٧، ٣٨
ما أسرّه بي	٤٣
ما أسرفه	٤٠
ما أسرني به	٤٣
ما أسنه	٤٠
ما أشجعه	٣٨
ما أشغله	٤٣
ما أضيعه للأمر	٤٠
ما أعدمه	٤٠
ما أعطاهم للدراهم	٤٠

ما أعلمه ٣٧
ما أفرط جهله ٤٠
ما أكثر قائلته ٣٩
ما ألدّه ٣٧
ما أمتعه ٤٠
ما أمرسه ٣٧
ما أمقتني له ٤٢
ما أمقته إليّ ٤٢
ما إنْ تفعل ٢٠١
ما أوحش الدار ٤٠
ما أولاهم للمعروف ٤٠
ما أيسر زيدا ٤٠
ما رأيت من أحد ٢١٤
ما رأيته مذ يوم الجمعة إلى الأحد ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٣-٢٢٥، ٢٣٨
ما رأيته مذ يومين ٢٢٤، ٢٢٥
ما رأيته من ذلك الموضع ٢٢٠
ما قام زيد بل عمرو ٢٠٥
ما قام زيد لك عمرو قائم ٢٦٣
مازيدٌ بقائم ٢١٧
مأقي العين ٢٦
مالك في مجلسي إلا القط ٢٣٥
مأوَى الإبل ٢٦

مذ اليوم ٩٧
مررت ببعير ٧٩
مررت ببكِرْ ٤٠٠
مررت بجوء ٦٥٨
مررت برجل مثلك ٢٥١
مررت بزيد ١٩٨
مررت بعصاً ٦٨٢
مررت بما يَنقل ٧٥
مررت بمال قاسم ٨٠
مرّت تهدكرُ ٣٩٤
مررت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد ٢١٢
مصطفي الله ٩٧
معددته فتمعدد ٤، ٥
ملْ فنُبر ٨٥٠
مَن أنت زيدٌ ٣٧٠
من بعدهم ٢١٠
من عن يمينك ٢٣٨
من قبلهم ٢١٠
مُنْتُ مَوْنا ٥٠٥
موسى خذمة ٤٥٦
ناقةٌ بها خزعال ٣٩٤
نالني ونلته ١
ناولت فتناول ٤

نُبئتُ تنبيئا	١٨
نهض من عليه	٢٤٤
هجمت اللبن	٨٧٤
هذا أسولُ من هذا	٥٩٥
هذا الشيء دونٌ	٢٦٨
هذا المكان أقفر من غيره	٤٠
هذا جوء	٦٥٨
هذا على رأس الجبل	٢٤٣
هذه أرمداء كثيرة	٣١٦
هذه عصاً	٦٨٢
هل قام زيد	٧٥٣
هم في معكوكاء	٣٣٠
هو أعذر منّي	٤٣
هو أعرف منه	٤٣
هو أعنى من غيره	٤٣
هو أفضل من زيد	٢١٦
هو إكبِرَّة قومِه	٣١٧
هو أكحلُ مثلك وأزرق كذلك	٢٥١
هو أكرم لي من زيد	٤٠
هو أنكر منه	٤٣
هو عالِمٌ بدخَّيْلائك	٣٣٠
هو يأي	٧٨٩
هو يعيِ	٧٨٩

هو يمشي التركضاء	٣٣٢
ياألله اغفر لي	٨٨٣
يامنصُ	٨٣٧
يريد أن يضربها	٦٩
يريد أن يكيلها	٦٩
يومٌ أيوم	٨٤٥
اليوم تنساه	٢٨٣

٥- فهرس القوافي

كلمة القافية	البحر	الصفحة
الهمزة		
لبراءُ	خفيف	٦٧٣
برآءُ=لبراء	خفيف	
ضوضاءُ	خفيف	٧١٧
بكائي	كامل	١٨٩
آيائهِ	رجز	٣١٦
أرمدائهِ	رجز	٣١٦، ٣١٧
الباء		
فاذهبْ	كامل	١١٣
أصابا	وافر	١٦١
جدبّا	رجز	١٢٠
سبسبّا	رجز	=
أثؤبا	رجز	٥٧٣
وتحلبُ	طويل	١٨٥
أنكبُ	طويل	٢٥٦
مشيبُ	طويل	٥٦٣
يصوبُ	طويل	٦٦١
مطلوبُ	بسيط	٨٥
العربُ	بسيط	١٧٧
سرحوبُ	بسيط	٨٧٢
الحجابُ=الحكام	كامل	

كذبذبُ	كامل	٣٦١
الكلبِ	طويل	١٦٨
فنضاربِ	طويل	٢٥٦
مؤرنبِ	طويل	٣٦٨-٣٧٠
قواربِ	طويل	٦٩٣
بلبيب	طويل	٧٥١، ٨٧١، ٨٧٦
الأراكيب	بسيط	١٧٤
الكذبِ	بسيط	٦٦٣، ٧٥٦
الإهابِ	وافر	٣١٣
حسبي	كامل	٣٣٤
العقرابِ	رجز	٣٣٣
كعبِ	رجز	٦٩٥
ركبِ	رجز	=
الوطبِ	رجز	٦٩٤، ٦٩٥
العُنببِ	رجز	٣٥٩
ألبِهْ	رجز	٥١٧، ، ٨٤٥٦٣١
السحابِ	خفيف	١٩٠
التاء		
الحجفتْ	رجز	١١٠
مسلمتْ	رجز	=
أرتْها	رجز	١٦٢
الصوتُ	بسيط	٧٥١، ٧٥٢
سختيتُ	رجز	٤٤٣
كبريتُ	رجز	٤٤٣

القافية	البحر	الصفحة
وغارتِ	طويل	١٦٣
الجيم		
حجتجْ	رجز	١٤٠
بجْ	رجز	=
وفرتجْ	رجز	=
وأمسجا	رجز	١٤٠
شجا	رجز	١٩٣
أهجَنْ	رجز	=
أهجا=أهجنْ	رجز	
أمهجا	رجز	٣١٢
أعوجا	رجز	٧٦٥
علجّ	رجز	٤١٤
البرنجّ	رجز	١٣٩
الخزرجِ	رجز	٣٨٩
كالمزرّجِ	رجز	=
الحاء		
السريحا	وافر	١١١، ١٥١
بالبارحَهْ	رمل	٤٧٨
أملحُ	طويل	١٨٨
رائحُ	طويل	٣٩٢
التبريحُ	كامل	١٤٤
الدال		
تقيدا	طويل	١٨٩
هددا	طويل	٤٥٠

المولدا	طويل	٦٨٣
فردا	طويل	٧٥٢
كيدا	طويل	=
الجلدا	بسيط	٣٠٨
السّيدا	كامل	٣٤٥
تمعددا	رجز	٥
واليعضيدا	رجز	٣٩٩
المجودا	رجز	=
مسعودا	رجز	=
تمعددا	رجز	٤٤٥
أودُ	بسيط	٣١٤
الوقودُ	وافر	٤٢٥، ٦٠٨، ٦٤٥، ٧٧٩
برادِ	طويل	١١٦، ٥٥١، ٨٠٩
فقدِ	طويل	١٩٢
صلدِ	طويل	٣٧٥
جلدِ=صلدِ	طويل	=
ويهتدي	طويل	٦٨٨
الممدّدِ	طويل	٧١٩
الجلدِ	بسيط	٢٠١
بفرصادِ	بسيط	٢٠٧
أحدِ	بسيط	٣٠٣
بالرفدِ	بسيط	٣٦٧
بالثأدِ	بسيط	٦٨٢
كالوردِ	بسيط	٧٥٢

وغادي	وافر	١٠٢
الحديدِ	وافر	١٢٢
بني زيادِ	وافر	٢٢٠، ٥٤٥، ٦٨٤
يزيدِ	وافر	٢٥٠
زيادِ=يزيدِ	وافر	
ودادِ	كامل	١١١
الإثمد	كامل	١٥١، ٧٥٥
هندِ=عمرو	هزج	
الراء		
صاغرْ	كامل	٧٣١
لايفرْ	كامل	١١٢
النقرْ	رجز	١٥٣
المسرورْ	رجز	٥٦٤
الحورْ	رجز	=
بالسررْ	رمل	١٤٤، ٧٥٤، ٧٥٦
المطرْ	رمل	١٤٤
هيدكرْ	رمل	٣٩٣
الصنبرْ	رمل	٤٠٠
البعيرْ	سريع	١٧٨
بكرْ	متقارب	١٢٦
الغدرْ	متقارب	١٨٨
أثرْ	متقارب	=
الخيرْ	متقارب	٦٦٣
بقيصرا	طويل	٣٣٦

أعصرا	طويل	٧٢٣
تعارا	وافر	٥٥٢
محجرَهْ	رجز	٤٠٧
طائرُ	طويل	٩٠
عصرُ	طويل	٢١٢
التمرُ	طويل	٣٠٨
وأنؤرُ	طويل	٥٧٣
شاعرُ	طويل	٦٩٥
المآزرُ	طويل	=
عاصرُ	طويل	=
عصرُ	طويل	٧٥٥
المناظرُ	طويل	٧٧٥
صابرُ	طويل	=
يضيرُها	طويل	٥٩
مياسيرُ	بسيط	٢٦١
فانظورُ	بسيط	٤٢٨
مستطرُ	بسيط	٤٣١
وإدبارُ	بسيط	٥٢٠
حمارُ	رمل	١٩٠
يدري	طويل	١٩٢
صدري	طويل	=
الحمرِ	طويل	٢٨٥
ناجرِ	طويل	٣١٠
عقرِ	طويل	٣١٥

مئزري	طويل	٥٧٦
بسوّارِ	بسيط	١٧٨
التنانيرِ	بسيط	٢٧٠
لايفري=لايفرْ	كامل	
دهرِ	كامل	٢١٠
أسرارِها	كامل	٢٥٣
عمرِو	هزج	٦٤١، ٦٤٢
المئزرِ	رجز	=
عيسجورِ	رجز	٤٠٥
كاسرِ	رجز	٨٩٩
وانتظاري	رمل	٢٤، ٦٦٣
الأشقرِ	سريع	١٧٦
الفاجرِ	سريع	٢٣٣
الفاخر=الفاجر	سريع	
الزاي		
المفاوزِ	رجز	٣٣٤
ترامزِ	رجز	=
السين		
أحترسْ=أحترش	رجز	
فرانسا	رجز	٣٣٧
عابسا	رجز	=
اعلنكسا	رجز	٥٥٤
السوسُ	بسيط	٢٤٥
شمسِ	وافر	١٩٢

الدرقاسِ	كامل	٤٠٦
الدرداقس=الدرقاس	كامل	=
بالأضرسِ	كامل	٤٠٧
بعنسِ	رجز	٦٨٧
بعبسِ=بعنسِ	رجز	
والقلنسي	رجز	=
والقلونسِ	رجز	٦٨٨
الطيسِ	رجز	٢٨٦
ليسي	رجز	=
الشين		
أحترشْ	رجز	١٦٩، ١٧٠
حرشْ	رجز	=
أبغيش	رجز	١٦٧
ولاترضيش	رجز	=
أبيشِ	رجز	=
تنئيش	رجز	=
تدنيشِ	رجز	=
فيشِ	رجز	=
الديشِ	رجز	=
الفيشِ	رجز	٢٨٥
وطيشِ	رجز	=
الجيشِ	رجز	=
الطاء		
النشاطِ	رجز	٣٦٦

القافية	البحر	الصفحة
انخراطِ	رجز	=
العين		
صنعْ	بسيط	١١٣، ١٩٦
جمعْ	بسيط	١٩٥
جمعا	مديد	٤٢٩
وازعُ	طويل	٢٠٦
هوى متتايعُ	طويل	٣٩٣
متتابعُ=هوى متتايع	طويل	=
ظالعُ	طويل	٤١٨
الدوافعُ	طويل	٤٢٦
شأنها متتايعُ	طويل	٨٢٧
جمعوا=جمعْ	بسيط	
صنعوا=صنعْ	بسيط	
الضبعُ	بسيط	٢٧٨
تبعُ	كامل	٣٦٠
تدعِ	بسيط	٦٨٤
شعشعِ	رجز	٤٠٥
الفاء		
أوجفْ	طويل	١٩٤
الذرفَنْ	رجز	١٩٣
الذرفا=الذرفنْ	رجز	
أوجفوا=أوجفْ	طويل	
مخلفُ	طويل	١٩٦
يعنفُ	طويل	٨٢٠

شافي	وافر	٦٨٢
عجافِ	وافر	٦٨٣
المدووفِ	رجز	٥٧٢
المنيفِ	خفيف	٤٢٧
القاف		
المخترقْ	رجز	١٨٠، ٦٠١
الحمقْ	رجز	٦٠١
العققْ	رجز	=
الحققْ	رجز	٦٨٢
الدمستقا	طويل	١٩٠
تسلقا	طويل	=
ساقا	بسيط	٢٨٨
عنقَهْ	بسيط	٨٧١
سويقا	رجز	١٠٢، ٧٦٥
دقيقا=سويقا	رجز	
مخلقُ=مخلفُ	طويل	
دقيقُ	طويل	١٦٧
تخفقُ	طويل	٣٣٣
تعرقُ	طويل	=
لحقيقُ	طويل	٨٧٣
الحقِ	طويل	٦٨٣
لم تخلقِ	كامل	٢٥٢
المرفقِ	رجز	٣١٢
تملقِ	رجز	٥٤٥، ٦٨٣

فطلقِ	رجز	٦٨٣
القياقي	رجز	٧٢٠
عناقِ	رجز	=
الكاف		
قبلكا	رجز	١٤٤
معتركُ	بسيط	٣١٥
والدكادكِ	طويل	١٩١
مالكِ	طويل	=
اللام		
عطبولْ	رجز	٤٢٨
القرنفولْ	رجز	=
المعلْ	رمل	١١٤، ١٥٦، ١٧٤
تملْ	رمل	٢٥٧
فنسلْ	رمل	٢٨٧
سألْ	رمل	٦٦٢
النيلْ	سريع	٣٣٩
بالليلْ	سريع	=
عزلا	طويل	٦٦٣
ليقتلا	طويل	٥٧٤
أفعلَهْ	طويل	١٣٤، ١٥٢
مقيلا	كامل	٢٢
غليلا	كامل	٧٤٣
لها	كامل	١٦١، ١٦٣
طيسلَهْ	رجز	٦٩٠

القافية	البحر	الصفحة
لَهْ	رجز	=
أولا	متقارب	٧٩٦
المفاصلُ	طويل	١٨٧
الأفاكلُ	طويل	=
لايزايلُ	طويل	=
ونناضلُ	طويل	٢٥٧
شمالُ	طويل	٤٦١
أليلُ	طويل	٥٢٠
تغوّلُ	طويل	٥٤٥
وصاملُهْ	طويل	٣٣٥
ساحلُهْ	طويل	١٨٥
ورواحلُهْ	طويل	١٨٦
البطلُ	بسيط	٤٨٣
أزحلُهْ	رجز	١٣٥
ميالِ	طويل	٢
مقتلي	طويل	٣
فحوملِ	طويل	١٦٢، ١٨١، ١٩١
منوالِ	طويل	١٨٨
هيكلِ	طويل	١٨٩
الخالي	طويل	٢٣٠، ٢٣١
مجهلِ	طويل	٢٤٤
المثقّلِ	طويل	٣٠٣
تتفلِ	طويل	٣٠٨
القواعلِ	طويل	٤١٧

والحقلِ	طويل	٤٣٠
فضلِ	طويل	٧٥٦
القولِ	طويل	٨٧٦
الجبلِ	بسيط	١٨٤
الدئلِ	بسيط	٣٠٧
الفصيلِ	وافر	٤٨١
بالقليلِ	وافر	٦٤٢
القسطالِ	كامل	٣٣٣، ٣٩٥
عيهلِّ	رجز	١٢٠
خالٍ	رجز	١٨٠
الأحولِ	رجز	١٩٠
حلي	رجز	١٩٧
الكلكالِ	رجز	٣٩٥
مجالِ	رجز	=
المجزلِنْ	رجز	١٨١، ٥٩٦
الأجللِ=المجزلن	رجز	
المجزلِ=المجزلن	رجز	
وأظللِ	رجز	٥٩٦
الدليِّ	رجز	٦٨٧
تقتّلِ	رجز	٨٨٠، ٨٨١
ولاواغل	سريع	١٠٣، ١٧٦
الإسحلِ	متقارب	٥٩٥
الميم		
تكلمْ	كامل	١١٣

مسوما	طويل	٢١١
زيما	بسيط	٣١٠
لماما	وافر	٢٣٦
مقاما	وافر	٣٩٤
الحمامَهْ	كامل	٧٢٣
الدما	رجز	١١٢
الإضخمّا	رجز	١٢٢
ودما	رمل	١٥٦
لائمُ	طويل	١٦١
سالمُ	طويل	١٨٧
والكياهمُ	طويل	٣١٨
ظالمُ=ظالعُ	طويل	
يدومُ	طويل	٥٦٠
مسجومُ	بسيط	١٦٩
مركومُ	بسيط	٤٨٢
هضمُ	بسيط	٦٧٢
فيطّلمُ	بسيط	٩٣٣
فيظّلمُ=فيطلم	بسيط	
الخيامُنْ	وافر	١٨١
الخيامُ=الخيامنْ	وافر	
الحكامُ	كامل	١٣٩
معلمُ	كامل	٦٥٤
لغامُها	رجز	٤٧٩
زمامُها	رجز	=

أقدمِ	كامل	٨٥
المكدمِ	كامل	٤١٩
مكرمِ	رجز	٢٣، ٦٢٩
اليمي	رجز	٦٦٤، ٦٦٥
اللهامِمِ	رجز	٨٧٣

النون

يؤثفينْ	رجز	٣٦٧، ٣٦٨
المتيهينْ	رجز	٥٥٤، ٥٥٥
ومينا	طويل	٧٥١، ٨٧٦
أقرانا	بسيط	٥٥٤
فادعينا	بسيط	٨٢١
إيّانا	كامل	٢١٩
متباينا	كامل	٦١٧، ٦٤٩، ٦٥٠
شجينا	رجز	٨٨٨
كيّنونَهْ	رجز	٦١٦
زيزفونا	متقارب	٤٣٠
المسلمينا	متقارب	٨٧٣
خوانُ	طويل	١٩٦
الضّيافنُ	طويل	٣٤٩
حزينُ	طويل	٧٢٦
ضننوا	بسيط	٥٩٦، ٨٣٠
أرونانُ	وافر	٣١٩
معونِ	طويل	٢٣
أرقان	طويل	١٥٠

الملوانِ	طويل	٣٤١، ٤٢١
أثني	طويل	٣٧٥
لايأتليني	وافر	٩٠
ولالوانّي	وافر	١١٤، ١٧٤
تدانِ	وافر	٢٧١
علاني	وافر	=
هجاني	وافر	٣١٩
كوّفانِ	وافر	٣٣١
بالفتكرينِ	وافر	٣٨٣
داعيانِ	وافر	٩٢٤
المفتنِ	رجز	٨
يغرنديني	رجز	١٢
يسرنديني	رجز	=
المستنِّ	رجز	١٢١
القطننِّ	رجز	=
بهزنبزانِ	رجز	٤٢١
الزمانِ	رجز	=
العيّنِ	رجز	٧٧٤، ٨٤٤
بجلجلانِ	رمل	١٧٧
المجانينِ	منسرح	٢٠٢
الملاعينِ=المجانين	منسرح	
بالماطرونِ	خفيف	٤٢٩
الهاء		
حمزه	متقارب	١١٦١

الواو

غدوا	رجز	٦٦٦

الياء

دويْ	طويل	١٦٢
الغضيْ	رجز	١٣٧
طغيْ	رجز	=
بالقنيْ	رجز	=
الكريْ	رجز	٧٢٦
المطيْ	رجز	=
العصيُّ	متقارب	٤٦١
خاليا	طويل	١٦٢
حاليا	طويل	١٩٢
الأمانيا	طويل	=
خياليا	طويل	١٩٢
خاليا	طويل	=
وعاديا	طويل	٤٤١
يمانيا	طويل	٥٤٤
تماديا	طويل	٦٦٣
ضياطيا	رجز	٢٨٥
قراقرّيا	رجز	٤٢٢
الصبيُّ	رجز	١٦٢
دواريُّ	رجز	٤٢٢
العبريُّ	رجز	٦٥٤
عليّ=علجّ	رجز	

البرنيّ=البرنجّ	رجز	
الألف		
والصفا	رجز	١٤٧
الفتى	رجز	=
أتى	رجز	=
سرى	رجز	=
اهتدى	رجز	١٤٨
الروى	رجز	٣١٠
أتى	رجز	=
فروَّى	رجز	٧٠١
العوَّى	رجز	=

أجزاء أبيات لم أقف على تتمتها

أسيود في حدراء	طويل	٥٦٩

٦- فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
الأحمر	٢٥٢.
ابن الأخضر	٣٠٤.
الأخطل	١٧٨، ٦٨٣.
الأخفش	٧٩، ١١٣، ١١٥، ١٢٩، ١٥١، ١٨٠، ١٨١، ٢٢٥، ٢٣٨، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٩٧، ٣٠٧، ٤١٨، ٥٢١، ٤٢٨، ٤٤٠، ٤٧٦، ٤٨٤، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٢٨، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٦، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥٤، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٩٠، ٦٩١، ٧١٣، ٧٨٦، ٧٨٨، ٨١١، ٧٨٨، ٨١١، ٨٢١، ٨٢٤، ٨٥٨.
أروى بنت كريز	١٩٤.
الأسود بن يعفر	٣٩٣.
الأشنانداني	٣٥٦.
الأصمعي	١٦٨، ٢٦١، ٤٠٥، ٦٢٩، ٦٨٧، ٧٧٥.
ابن الأعرابي	٣٣٦، ٤١٨.
الأعشى	١٦١، ٤٥٠.
الأعلم الشنتمري	١١٩، ١٢٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٧١، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٤٢، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩١، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨١، ٤٠٩، ٤٨٠، ٤٨١،

٥٦٢، ٦٤٩، ٦٨٩، ٧٢٠، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٣٦، ٧٨٠، ٧٩٨، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٠٨، ٨١٢، ٨٢٨، ٨٣١، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٨، ٨٥٦، ٨٦١، ٨٧٣، ٨٧٦، ٨٨٠.

امرؤ القيس ٢، ١٠٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ٣٠٣، ٣٠٨.

أمية بن أبي عائذ الهذلي ٤٣٠.

ابن الأنباري (أبوبكر) ٩٠، ٣١٥.

أوس بن حجر ١٢٦.

البحتري ١٩٢.

أبو البركات الأنباري ١٢٥، ٣٦٣، ٧٧٥.

البيضاء بنت عبدالمطلب ١٩٥.

أبوتمام ١٨٩.

تميم بن أبيّ بن مقبل ١٩٤، ٣٩٢.

التوزي ١٥٢، ٣٥٦.

ثعلب ١٦٧، ٣٢٣، ٣٥٧، ٤١٧، ٤٤٤، ٤٦١، ٤٢٧، ٦٤٥، ٧٠٣.

جحدر الحنفي ٢٧١.

أبوالجراح العقيلي ٣٨٢.

الجرمي ٢٢٧، ٤٧٨، ٥٥٨، ٦٦١، ٦٧٤، ٧٧٧، ٧٨٠، ٨٢١.

جريبة بن الأشيم ٣٦١.

جرير ١٧٧.

أبوجعفر الباقر ١٧٥.

جعفر الصادق ١٧٥.

ابن جني ٨٦، ١١٠، ١١١، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٨٠، ١٨١، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٠، ٤٧٨، ٥٠٢، ٥٢٠، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٨، ٥٨٤، ٥٨٩، ٥٩٦، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦١٦، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٥٣، ٦٥٩، ٦٦٢، ٦٦٥، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٥، ٦٨٧، ٧٠١، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٣٦، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٥، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٢، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٧٤، ٧٦٨، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٨٢، ٧٨٥، ٧٩٠، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٦، ٨٨٠.

أبوحاتم السجستاني ١١٨، ١٧٤، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٨٨، ٤١٨.

الحارث بن حلزة ٣٥٥، ٧١٧.

الحامض (أبوموسى) ٤٧٩.

الحريري ١٦٨، ٢٣٥.

حسان بن ثابت ١٤٨.

حماد الراوية ٦٩٥.
حمزة الزيات ٦٨٤.
أبوحنيفة الدينوري ٣٩١.
ابن خروف ١٤٦، ١٤٨، ٢٧٩، ٦٨٦.
ابنة الخس ٤٥٦.
أبوالخطاب ١٠١، ١٠٣، ١١٠، ١١٤، ٥٤٨، ٧٦١، ٨٢٧.
الخطابي ٣٣٢.
الخليل ٣١، ٨٦، ٨٨، ١٠٤، ١٤٢، ١٦٠، ٢٠٦، ٢٢٢، ٣٠٣، ٣٧٧، ٤٩٧، ٥٠٧، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٦٣، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٩٤، ٥٩٥، ٦١٤، ٦٢٤، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٧٠، ٦٧٣، ٦٩١، ٦٩٣، ٦٩٦، ٧١١، ٧١٣، ٧١٤، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٥٨، ٧٦٤، ٧٨٢، ٧٨٨، ٧٩٨، ٨٢١.
الخنساء ١٩٢.
ابن الخياط (أبوبكر) ٧٧٠، ٧٧١.
الداني (أبوعمر) ٥٤١، ٥٤٢.
الدباج (أبوالحسن) ٨٥٥.
ابن دريد ١٦٧، ١٨٥، ٣١٧، ٣٣٠، ٣٨٨، ٣٩٣، ٨٥٥.
أبوذؤيب الهذلي ٣٦٠.
ذوالرمة ١٦٨، ٣١٥، ٣٣٥.
الرازي (ابن خطيب الري) ٧٦٩.

رؤبة ٨، ١٨٠، ١٨١، ٤٤٣، ٦٠١.
الراعي النميري ٢٣
الرباحي ٦، ٦٣٤.
رجاء بن حيوة ٧٨٢.
الرندي (أبوعلي عمر) ٦٢٥.
الزبيدي (أبوبكر) ٢٩٢، ٢٩٥، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤.
الزجاج ٢٥٩، ٣٣٩، ٤٨٩، ٤٩٠، ٧٨٠، ٨٠٧.
الزجاجي ١١٨.
الزمخشري ١٤٦، ٧٥٩، ٧٦٠.
زهير ١١٢، ٣١٥، ٩٣٣.
أبوزيد الأنصاري ١٠٣، ١٤٤، ١٦٤، ٢٣٤، ٣١٢، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٦١، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤٤٥، ٥٥٢، ٥٩٥، ٥٩٧، ٦٣١، ٦٨٣، ٦٩٥، ٧٣٢، ٧٦٢.
ابن زيدان ٥٧١، ٨٧٧.
سحيم بن وثيل ٣١٨، ٧١٨.
ابن السراج ٢٢١، ٣١٩، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٤، ٧١٣، ٧٨٨.
ابن سريج (أحمد) ٧٦٩.

السكري ٤١٧، ٦٧٥.
ابن السكيت (يعقوب) ١٧٨، ٣٨٣، ٣٩٤، ٣٩٦، ٥٢٥، ٦٨٨، ٦٩٦.
ابن سمحون ١٥٧.
السهيلي ٢٥٣، ٢٥٤.
ابن السيد البطليوسي ٨٦، ١٢٢، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٨، ٥٥٦.
السيرافي ١، ٥، ٩، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٦، ٣٠، ٣٢، ٤٠، ٤٢، ٩٠، ٩٥، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٧، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٧١، ٥١٤، ٦١٦، ٦٢٤، ٦٣٥، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٧، ٦٥١، ٦٥٥، ٦٥٩، ٦٧٥، ٨٩١، ٨٩٩.
سيف الدولة الحمداني ١٨٦، ١٩٠.
الشعبي ١٦٩.
الشلوبين (أبوعلي) ٢، ٦، ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٢، ٥٩، ٦٦، ٧٧، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٣١، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٤٥، ٤٥٤، ٤٧١، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥١٨، ٥٤٢، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٦، ٥٨٠، ٥٨٦، ٥٨٨، ٦٠٦، ٦٠٨، ٦٣٤.

الشنفرى الأزدي ٥٢٠.
صالح بن محمد ١٥٠، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٥، ٢٠١، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٠، ٣٠٤، ٣٣٥.
صخر الغي الهذلي ٣٩٤.
ابن طاهر (الخدب) ٩، ١٦، ٢٩، ٢٠٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٨، ٥٨٢.
ابن الطراوة ١١، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٧٢، ٤٩٥، ٥٧٩.
طرفة بن العبد ٣٩٣، ٣٩٤.
ابن الطفيل (أبوعمرو) ٥٤٢.
ابن عباس ٢٧٠.
عبدالملك بن مروان ١٦٩.
أبوعبيد (القاسم) ١٢، ٢٥٢، ٦٦٢، ٦٩٦.
أبوعبيدة (معمر) ٣٤، ١١٥، ٣٢٦، ٣٥٣، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٨، ٤١٨، ٦٩٦.
عثمان بن عفان ١٩٤.
العجاج ١٩٣، ١٩٤.
العديل بن الفرخ ٣٧٥.
عروة بن الزبير ١٧٥.
ابن عصفور ٢٤١، ٢٤٣، ٢٦٦، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٥، ٣٩١، ٣٩٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٥٤، ٥٠٠، ٨٠٦، ٨١٣، ٨٥٥.
علي بن عيسى (الوزير) ٢٣٥.
عليّ بن أبي طالب ١٧٥.

عمر بن الخطاب ٤٤٤.
أبوعمرو الشيباني ٣٣١، ٣٩١، ٤١٨.
أبوعمرو بن العلاء ١٤٠، ٥٢٤، ٣٦١.
عمرو بن قميئة ١٧٨.
عيسى بن عمر ٦٨٧، ٧٧٦.
الفارابي (أبونصر) ١٨٤.
الفارسي (أبوعلي) ١١٥، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٦١، ١٦٥، ٢٥١، ٢٨٦، ٣٠٥، ٣١٢، ٣١٧، ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٥، ٣٩٣، ٤١٨، ٤٤٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٦، ٤٨٦، ٤٩٩، ٥٠٠، ٤١٧، ٥١٨، ٥٢٧، ٥٣١، ٥٣٧، ٥٤٤، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٩١، ٦٢٦، ٦٥٩، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٨، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٢٨، ٧٣٥، ٧٤١، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٤، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٨٥، ٧٨٩، ٨٠٧، ٨٢٠، ٨٨٥، ٨٨٧، ٨٩٥.
الفراء ١٩، ٢٦، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٢، ١٥٣، ٢٠١، ٢٥٢، ٣١٢، ٣١٦، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٩٥، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٤٧، ٥٧١، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦٤٥، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٣، ٧٣٢، ٨٩٤.

الفرزدق ١٧٦.

فرعون ٢٧٦.

القاسم بن ثابت ٦٩٥.

القالي (أبوعلي) ٣١٦.

ابن قتيبة ٢٥٣، ٣١٦.

القشيري ١٠٣.

قطرب ١١١، ١٦٨، ١٦٩.

ابن القوطية ٣٢٦، ٣٤٠، ٣٤٤، ٧١٧.

قيس بن الملوح (المجنون) ١٦٧، ١٩١.

قيس بن ذريح ٤٢٦.

كراع ١٢٢، ١٣٢، ١٣٥، ١٧٩، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٧٩، ٣٨٣، ٤٠٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٦٦٢.

الكسائي ١٥٣، ٣٢١، ٣٥٠، ٣٧٤، ٤٤٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٦٦٨، ٧٣٣.

الكلابي ٣٩٤.

ابن كيسان ٨٧، ٨٠٦.

اللحياني ١٣٩، ٣١٨، ٣٩٠، ٤٢٤.

ليلى الأخيلية ١٦٩، ٣٦٨.

المازني ١٥٢، ١٥٣، ٢١٨، ٢٨٣، ٣١٢، ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٤٣، ٤٧٠، ٥٠٧، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٠، ٥٣٧، ٥٨٤، ٥٩٥، ٦٢٩، ٦٤٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٧٤، ٦٨١، ٦٨٥، ٦٨٧، ٧١٣، ٧١٥،

٧١٦، ٧٢٥، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٣٢، ٧٣٥، ٧٣٢،
٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧١، ٧٩٢،
٧٧٧، ٧٨١، ٧٨٩، ٧٩٠، ٨١٠.

المبرد ١٤، ١٨، ٣٥، ٧٢، ٩٣، ١١٥، ١٤٢، ١٥٤،
١٧٦، ١٩٦، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٦٠، ٢٨٣، ٢٩٦،
٣٠١، ٣٧٥، ٤٢٥، ٤٢٩، ٥١٦، ٥١٨، ٥٧٢،
٦١٦، ٧١٨، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٥١.

متمم بن نويرة ١٩١.

المتنبي ١٤٤، ١٨٦، ١٨٩، ٦٨٣.

المجريطي (أبونصر) ٣١٩.

محمد بن حبيب ٢٨٦.

المرار العدوي ٣٩٤.

المرار الفقعسي ٤١٨.

مروان بن سعيد المهلبي ٤٤٠.

معاوية بن أبي سفيان ١٦٨.

ابن معِزوز ٧٥٩.

ابن مقسم ٧٠٣.

ابن ملكون ٢٩٥.

النمر بن تولب ١٧٠.

النهشلي ٦١٦.

أبونواس ٧٥٢.

وضاح اليمن ١٧٧.

الوقّشي (أبوالوليد) ٣٠٤، ٨٧٧.

ابن ولاد ١٤، ١٥، ١٤٢، ٥١٠، ٧٧٩.

الوليد بن عقبة ١٩٤.

ابن يسعون ٨٧٧.

يونس بن حبيب ١٨١، ٦٦٢.

٧- فهرس القبائل والمدارس النحوية

القبيلة / المدرسة	الصفحة
أزد السراة	١١٤، ١١٥.
أسد	٧٣٤.
أهل اليمن	٨٥٥.
البصريون	٣١٦، ٣٦٣، ٣٦٤، ٤٢٦، ٥٢٧.
بكر بن وائل	١٦٨، ١٦٩، ١٩٥، ٨١٦.
بنونزار	٣٤٦.
بنوحنظلة	١٤٠.
بنوسليم	١٣٩.
بنوعقيل	٥٧١.
بنومازن	٨٢١.
بنويربوع	٥٧١.
تميم	١٣١، ١٣٧، ١٦٨، ١٨٠، ٧٣٤، ٨٠٠، ٩٤١، ٩٦٨.
الحجازيون	٧٣٤، ٨٠٠، ٩٤١.
حمير	١٦٨، ١٧٠.
ربيعة	١٦٨، ١٦٩، ١٩٥.
الصعافقة	٣٩٠.
طيء	١١١.
البغداذيون	١١٢.
فزارة	١٣٧.

قضاعة ١٦٨، ١٦٩.
قيس ١٣٧
الكوفيون ١٩، ١٣٩، ٢٢٧، ٣٥١، ٣٦٣، ٣٩٦،
٤٠٢.
معدّ ١٩٥.

٨- فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب	الصفحة
إصلاح المنطق ليعقوب	٥٢٥.
الأصول لابن السراج	٤١٨.
الألفاظ ليعقوب	٣٩٤، ٣٩٦.
الإنصاف للأنباري	٣٦٣، ٧٧٥.
الإيضاح للفارسي	١٥٥، ١٥٦، ٤٣٥، ٥٢٧، ٦٨٦، ٨٧٧.
التذكرة للفارسي	٤٦٩، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥١٧، ٥٣١، ٥٤٤، ٥٧١، ٥٧٨، ٥٩١، ٦٨٥.
التصريف للمازني	٤٧٠، ٥١٦، ٦٨٠.
تعاليق الفارسي على الكتاب (التعليقة)	٥٨٦.
التنبيه لابن جني	٣٣٥.
الجمل للزجاجي	١١٨.
جمهرة اللغة لابن دريد	١٨٥.
حاشية السيرافي للشلوبين	٤٧١.
الحجة للفارسي	١٥٠، ١٥٩، ٣٦١، ٥٢٧.
الحماسة لأبي تمام	٧٥١، ٨٢١، ٨٧٦.
الخصائص لابن جني	٣٣٧، ٣٤٦، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤١٧، ٥٠٢، ٥١٤، ٥٨٤، ٧٥٢، ٧٧٠.
درة الغواص للحريري	١٦٨، ٢٣٥.
الدلائل للقاسم بن ثابت	٦٩٥.

سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٩٩، ٥١٤، ٧٠١، ٧٤٢، ٨٢٦.
الشيرازيات للفارسي ٤٥٣، ٤٥٩، ٤٦٢.
الطرة (تعليق على كتاب سيبويه) ٥٢.
الطرر على الإيضاح لابن الأخضر ٣٠٤.
العين ٣١، ٣٧٧.
الغريب المصنف لأبي عبيد ٦٩٦.
القلب ليعقوب ٦٨٨.
المثلث لابن السيد ٣٨٣.
المجرد لكراع ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٨٣، ٣٩٦، ٤٨١.
مختصر العين للزبيدي ١١٠، ٢٩٢.
المسائل للفارسي ٤٧٧.
المقصور والممدود لابن القوطية ٣٢٦، ٧٤٤، ٧١٧.
الممتع لابن عصفور ٥٠٠.
المنصف لابن جني ٣٧٨، ٤٣٩، ٦٨٥، ٧٠٣، ٨١٠.
النبات لأبي حنيفة ٣٩١.
النوادر للحياني ٤٢٤.
النوادر للشيباني ٣٩١.

٩- فهرس المواضع والبلدان

الموضع / البلد	الصفحة
الأثحم	١٩٤.
البحرين	٣٣٥، ٣٣٧.
البصرة	٢٢٢، ٣٩١.
حبونى	٤٦١.
خراسان	٤٠٧.
عدولى	٣٣٥، ٣٣٦، ٤٦١، ٤٦٢.
العراق	٢٤٥.
الكوفة	٢٢٢، ٦٩٥.
المدينة	١٩٤.
اليمامة	٣٩٠.
اليمن	١٩٥.

١٠- المصادر والمراجع

المخطوطة والمطبوعة

أولا: المخطوطة:

التنبيه في شرح مشكلات الحماسة- لابن جني- مخطوط في دار الكتب برقم ٧٤٠٩ أدب.

شرح السيرافي- الجزء السادس المتمم للأجزاء الخمسة المخطوطة بيد العلامة عبداللطيف البغدادي.

الطرر على الإيضاح- لابن الأخضر_ نسخة مصورة في ملك أخي الأستاذ عبد العزيز الجهني.

المسائل الشيرازيات- للفارسي- نسخة بخط أحمد بن سابور- مكتبة راغب برقم ١٣٧٩.

المسائل الشيرازيات- نسخة أخرى.

ثانيا: المطبوعة:

الإبدال- لابن السكيت- تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٣٩٨هـ.

الإبدال والمعاقبة والنظائر- للزجاجي- تحقيق عز الدين التنوخي- دار صادر- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤١٢هـ.

ابن الطراوة النحوي- للدكتور عياد بن عيد الثبيتي- مطبوعات نادي الطائف الأدبي- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

ابن يسعون النحوي حياته وآثاره- للدكتور عبدالله الحسيني هلال- مطبعة أبناء وهبة حسان- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ.

اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر- للبناء- وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

الإحاطة في أخبار غرناطة- لابن الخطيب- تحقيق محمد عبدالله عنان- الشركة المصرية للطباعة والنشر- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٩٧هـ.

الإحكام- للآمدي- تحقيق الدكتور سيد الجميلي- دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.

أخبار أبي القاسم الزجاجي- تحقيق عبدالحسين المبارك- دار الحرية للطباعة- بغداد- ١٤٠١هـ.

اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى- لابن سعيد أبي الحسن علي بن موسى- تحقيق إبراهيم الأبياري- مطبعة نهضة مصر- الطبعة الثانية- ١٤٠٠هـ.

أدب الكاتب- لابن قتيبة- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- دار المعرفة- بيروت.

ارتشاف الضرب من لسان العرب- لأبي حيان- تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ.

ارتشاف الضرب من لسان العرب- لأبي حيان- تحقيق الدكتور مصطفى النماس- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.

الأزهية في علم الحروف- للهروي- تحقيق عبدالمعين الملوحي- مجمع اللغة بدمشق- الطبعة الثانية- ١٤١٣هـ.

أساس البلاغة- للزمخشري- مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الثالثة-١٩٨٥م.

الاستدراك- للزبيدي- تحقيق الدكتور حنا جميل حداد- دار العلوم بالرياض- ١٤٠٧هـ.

الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى- للناصري- تحقيق جعفر الناصر

ومحمد الناصري- دار الكتاب- الدار البيضاء- ١٤١٨هـ.

أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها- للغندجاني- تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني- مؤسسة الرسالة.

أسماء المغتالين في الجاهلية والإسلام- لمحمد بن حبيب= نوادر المخطوطات.

إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين- لعبدالقادر اليماني- تحقيق عبدالمجيد دياب- شركة الطباعة العربية السعودية- الطبعة الأولى-١٤٠٦هـ.

الأشباه والنظائر- للخالديين- تحقيق السيد محمد يوسف- مطبعة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة- ١٩٦٥م.

الأشباه والنظائر في النحو- للسيوطي- تحقيق مجموعة من الباحثين- مجمع اللغة بدمشق.

الاشتقاق- لابن دريد- تحقيق عبدالسلام هارون- منشورات مكتبة المثنى ببغداد- الطبعة الثانية- ١٣٩٩هـ.

أشعار الشعراء الستة- للشنتمري- تحقيق لجنة إحياء التراث العربي- منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤٠٣هـ.

إصلاح المنطق- لابن السكيت- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- مصر- الطبعة الرابعة.

الأصمعيات- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- مصر- الطبعة الرابعة.

الأصول في النحو- لابن السراج- تحقيق الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

إعراب القراءات الشواذ- للعكبري- تحقيق محمد السيد أحمد عزوز- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٧هـ.

الأعلام- للزركلي- دار العلم للملايين- بيروت- الطبعة السابعة-

١٩٨٦م.

الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام- للعباس المراكشي- المطبعة الملكية- الرباط- ١٩٧٤م.

أعيان العصر وأعوان النصر- للصفدي- تحقيق مجموعة- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

الأغاني- للأصفهاني- تحقيق دار إحياء التراث العربي- الطبعة الثانية- بيروت-١٤١٨هـ.

الإغراب في جدل الإعراب- لأبي البركات الأنباري- تحقيق سعيد الأفغاني- دار الفكر.

الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح- لابن الطراوة- تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ.

الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب- للفارقي- تحقيق سعيد الأفغاني- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤٠٠هـ.

الأفعال- للسرقسطي- تحقيق حسين محمد محمد شرف- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٣٩٥هـ.

الاقتراح في أصول النحو- للسيوطي- تحقيق الدكتور محمود فجال- مطبعة الثغر- الطبعة ألأولى- ١٤٠٩هـ.

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب- للبطليوسي- تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالمجيد- مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨١م.

الإقناع في القراءات السبع- لابن الباذش- تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب- دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر- ١٣٩٦هـ.

الألفاظ- لابن السكيت- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- مكتبة لبنان ناشرون- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٨م.

ألقاب الشعراء ومن يعرف بأمه منهم- لابن حبيب= نوادر المخطوطات.

الأمالي- للقالي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٥هـ.

الأمالي- لليزيدي- عالم الكتب- بيروت.

أمالي ابن الشجري- تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.

أمالي الزجاجي- تحقيق عبدالسلام هارون- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٣٩٢.

أمالي السهيلي- تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا- مطبعة السعادة- الطبعة الأولى- ١٣٩٠هـ.

أمالي المرتضى- تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم- دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٣٨٧هـ.

الأمالي النحوية- لابن الحاجب- تحقيق هادي حسين حمودي- علم الكتب- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

إنباه الرواة على أنباه النحاة- للقفطي- تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم- دار الفكر العربي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

الانتصار لسيبويه على المبرد- لابن ولاد- تحقيق الدكتور زهير عبدالمحسن سلطاني- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٦هـ.

الإنصاف في مسائل الخلاف- لأبي البركات الأنباري- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- المكتبة العصرية- بيروت- ١٤٠٧هـ.

أوضح المسالك- لابن هشام- تحقيق محمد عبدالعزيز النجار- مطبعة السعادة- الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

إيضاح شواهد الإيضاح- للقيسي- تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.

الإيضاح العضدي- للفارسي- الجزء الأول- تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود- دار العلم- الطبعة الثانية- ١٤٠٨هـ.

الإيضاح في شرح المفصل- لابن الحاجب- تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي- مطبعة العاني- بغداد- ١٤٠٢هـ.

الإيضاح في علل النحو- للزجاجي- تحقيق الدكتور مازن المبارك- دار النفائس- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٣٩٩هـ.

البارع في علم العروض- لابن القطاع- تحقيق أحمد محمد عبدالدايم- المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة- ١٤٠٥هـ.

البداية والنهاية- لابن كثير- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الرابعة- ١٤٠٨هـ.

برنامج ابن أبي الربيع- لابن الشاط- تحقيق الدكتور عبدالعزيز الأهواني- مجلة معهد المخطوطات العربية- المجلد الأول.

برنامج شيوخ الرعيني- تحقيق إبراهيم شبوح- وزارة الثقافة والإرشاد القومي- مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم- دمشق- ١٣٨١هـ.

برنامج المجاري- تحقيق محمد أبوالأجفان- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٢.

برنامج الوادي آشي- تحقيق محمد محفوظ- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٩٨٢م.

البسيط في شرح جمل الزجاجي- لابن أبي الربيع- تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.

بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس- للضبّي- تحقيق الدكتورة روحية

عبدالرحمن السويفي- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- بيروت- ١٤١٧هـ.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- للسيوطي- تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم- المكتبة العصرية- بيروت.

بهجة المجالس- لابن عبدالبر- تحقيق محمد مرسي الخولي- الدار المصرية للتحقيق والترجمة.

البيان والتبيين- للجاحظ- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الرابعة.

تاريخ ابن خلدون- دار الكتاب اللبناني بيروت- ١٩٦٨م.

تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس- لابن الفرضي- مطبعة المدني- الطبعة الثانية- ١٤٠٨هـ.

تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا)- للنباهي- دار الآفاق الجديدة- بيروت- ١٤٠٠هـ.

تأويل مشكل القرآن- لابن قتيبة- تحقيق السيد أحمد صقر- المركز الإسلامي للطباعة- الطبعة الثانية- ١٣٩٣هـ.

التبصرة والتذكرة- للصيمري- تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ.

التبصرة والتذكرة في القراءات- لمكي بن أبي طالب- تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان- معهد المخطوطات العربية- الكويت- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

التبيان في إعراب القرآن- للعكبري- تحقيق محمد علي البجاوي- عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة.

التبيين عن مذاهب النحويين- للعكبري- تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن

سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ١٤٠٦هـ.

التتمة في التصريف- لابن القبيصي- تحقيق الدكتور محسن سالم العميري- لبيك للطباعة- جدة- ١٤١٤هـ.

تجريد الأغاني- لابن واصل الحموي- تحقيق طه حسين وإبراهيم الأبياري- مطبعة مصر- القاهرة- ١٣٧٤هـ.

تحصيل عين الذهب من معدن كلام العرب- للأعلم الشنتمري= كتاب سيبويه طبعة بولاق.

تحفة القادم- لابن الأبار- تحقيق الدكتور إحسان عباس- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد- لابن هشام- تحقيق الدكتور السيد تقي عبدالسيد- ١٤٠٦هـ

التخمير= شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير.

التدريب في تمثيل التقريب- لأبي حيان- تحقيق نهاد فليح حسن- مطبعة الإرشاد- بغداد- ١٩٨٧م.

تذكرة النحاة- لأبي حيان- تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- لابن مالك- تحقيق محمد كامل بركات- دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- القاهرة- ١٣٨٨هـ.

تصحيح التصحيف وتحرير التحريف- للصفدي- تحقيق السيد الشرقاوي- مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.

تصحيح الفصيح وشرحه- لابن درستويه- تحقيق الدكتور بدوي محمد المختون- مطابع الأهرام التجارية- القاهرة- ١٤١٩هـ.

التعليقة- للفارسي- تحقيق الدكتور عوض القوزي- مطابع الحسني-

الرياض- الطبعة الأولى- في عدة مطابع بتواريخ مختلفة.

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد- للدماميني- تحقيق الدكتور- محمد عبدالرحمن الفدى- مطابع الفرزدق التجارية- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.

تفسير أرجوزة أبي نواس- لابن جني- تحقيق محمد بهجة الأثري- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- الطبعة الثانية.

تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية- لأبي حاتم- تحقيق محسن بن سالم العميري- دار الطباعة والنشر الإسلامية- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ.

تفسير الطبري- دار الفكر- بيروت- ١٤٠٥هـ.

تفسير القرطبي- تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني- دار الشعب- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٣٧٢هـ.

التكملة- للفارسي- تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان- مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل- ١٤٠١هـ.

التكملة لكتاب الصلة- لابن الأبار- نشره عزة العطار الحسيني- مطبعة السعادة- مصر- ١٣٧٥هـ.

التكملة والذيل والصلة- للزبيدي- الهيئة العامة لشؤون الطابع الأميرية- القاهرة.

التكملة والذيل والصلة- للصغاني- مطبعة دار القلم- القاهرة.

التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه- للبكري- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٦هـ (ملحق بالأمالي).

التنبيه على حدوث التصحيف- لحمزة الأصفهاني- تحقيق محمد أسعد طلس- دار صادر- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤١٢هـ.

التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح- لابن بـــري- تحقيـــق مصـــطفى حجازي وعبدالعليم الطحاوي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الأولى.

تهذيب إصلاح المنطق- للخطيب التبريزي- تحقيق الدكتور فخـــر الـــدين قباوة- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـــ.

تهذيب اللغة- للأزهري- تحقيق مجموعة- دار القومية العربيـــة للطباعـــة- ١٣٨٤هـــ.

توشيح الديباج وحلية الابتهاج- لبدر الدين القرافي- تحقيق أحمد الشتيوي- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـــ.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالـــك- للمـــرادي- تحقيـــق عبدالرحمن علي سليمان- مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة- ١٣٩٦هـــ.

التوطئة- للشلوبين- تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع- مطابع ســـجل العرب- القاهرة- ١٤٠١هـــ.

التيسير في القراءات- للداني- تصـــحيح اوتـــوبرتزل- مطبعـــة الدولـــة- استامبول- ١٩٣٠هـــ.

ثبت البلوي- تحقيق الدكتور عبدالله العمراني- دار الغـــرب الإســـلامي- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـــ.

جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس- لابن القاضـــي- دار المنصور للطباعة- الرباط- ١٩٧٣م.

جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس- للحميدي- تحقيق محمد بن تاويـــت الطنجي- مكتبة الخانجي.

الجمل- للزجاجي- تحقيق على توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة- بـــيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـــ.

جمهرة أشعار العرب- لأبي زيد القرشي- دار صادر- بيروت.

جمهرة الأمثال- للعسكري- تحقيق محمد أبوالفضل إبـــراهيم وعبدالمجيـــد قطامش- المؤسسة العربية الحديثة- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٨٤هـــ.

جمهرة أنساب العرب- لابن حزم- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعـــة الأولى- ١٤٠٣هـــ.

جمهرة اللغة- لابن دريد- تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي- دار العلـــم للملايين- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٧م.

الجنى الداني في حروف المعاني- للمرادي- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٣هـــ.

حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- لمصطفى الدسوقي- مكتبـــة مطبعـــة المشهد الحسيني- القاهرة.

حاشية الصبان على شرح الأشموني- عيسى البابي الحلبي وشركاه- مصر.

الحجة في علل القراءات السبع- للفارسي- الهيئة المصرية العامة للكتـــاب- الطبعة الأولى.

الحلة السيراء- لابن الأبار- تحقيق حسين مؤنس- الشركة العربية للطباعـــة والنشر- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٦٣م.

الحلل السندسية في الأخبار التونسية- للوزير السراج- تحقيـــق الـــدكتور محمد الحبيب الهيلة- الدار التونسية للنشر والتوزيع.

الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل- لابن السيد البطليوسي- تحقيـــق سعيد عبدالكريم سعودي- دار الرشيد للنشر- ١٩٨٠م.

الحلل في شرح أبيات الجمل- لابن السيد البطليوسي- تحقيـــق الـــدكتور مصطفى إمام- الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٧٩م.

الحماسة- لأبي تمام- تحقيق الدكتور عبدالله عبدالرحيم عسيلان- مطابع دار

الهلال للأفست- ١٤٠١هـ

الحماسة البصرية لصدر الدين البصري- تحقيق عادل جمال سليمان- الجزء الأول مطابع الأهرام التجارية- القاهرة -١٣٩٨هـ/ الجزء الثاني مطابع الأفست بشركة الإعلانات ١٤٠٨هـ

الحيوان- للجاحظ- تحقيق عبدالسلام هارون- مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر.

الخاطريات- لابن جني- تحقيق علي ذوالفقار شاكر- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب- للبغدادي- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مطبعة المدني- القاهرة.

الخصائص- لابن جني- تحقيق محمد علي النجار- دار الكتاب العربي- بيروت.

خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري- للدكتور عبدالقادر عبدالرحيم الهيتي- منشورات جامعة قاريونس- بنغازي- الطبعة الثانية- ١٩٩٣م.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون- للسمين الحلبي- تحقيق أحمد محمد الخراط- دار القلم- دمشق- الطبعة الأولى.

درة الحجال في أسماء الرجال- لابن القاضي- تحقيق محمد الأحمدي أبوالنور- مطبعة الجزيرة- مصر- ١٣٩٢هـ.

درة الغواص- للحريري- تحقيق عبدالحفيظ فرغلي علي القرني-دار الجيل- الطبعة الأولى- ١٤١٧هـ.

دقائق التصريف- للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب- تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي وزميلاه- مطبعة المجمع العلمي العراقي- ١٤٠٧هـ.

الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب- لابن فرحون- تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبوالنور- المركز الإسلامي للطباعة والنشر- القاهرة.

ديوان ابن المعتز- تحقيق الدكتور محمد بديع شريف- دار المعارف- القاهرة.

ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي- تحقيق الدكتور عبده عزام- دار المعارف- القاهرة.

ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري- تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبدالحفيظ شلبي- مصطفى البابي الحلبي وشركاه- الطبعة الأخيرة- ١٣٩١هـ.

ديوان أبي النجم- جمع وتحقيق الدكتور سجيع جميل الجبيلي- دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٨م.

ديوان الأخطل= شعر الأخطل.

ديوان الأعشى الكبير- شرح وتعليق محمد محمد حسين- مؤسسة الرسالة- الطبعة السابعة- ١٤٠٣هـ.

ديوان الأقيشر الأسدي- جمع وتحقيق الدكتور خليل الدويهي- دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.

ديوان امرئ القيس- تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم- دارالمعارف- القاهرة- الطبعة الرابعة.

ديوان البحتري- تحقيق حسن كامل الصيرفي- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثانية.

ديوان جرير- تحقيق نعمان محمد أمين طه- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثانية.

ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه-

ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي- تحقيق الدكتور عبدالقدوس أبوصالح- مؤسسة الإيمان- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ.

ديوان الراعي النميري- جمعه وحققه راينهرت فاييرت- المعهد الألماني للأبحاث الشرقية- بيروت- ١٤٠١هـ.

ديوان رؤبة بن العجاج- تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٠هـ.

ديوان زهير= شرح شعر زهير بن أبي سلمى.

ديوان طرفة- دار صادر- بيروت.

ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي- تحقيق حسان فلاح أوغلي- دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٧هـ.

ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات- تحقيق محمد يوسف نجم- دار بيروت- ١٤٠٠هـ.

ديوان العجاج رواية الأصمعي- تحقيق الدكتور عزة حسن- مكتبة دار الشرق- بيروت.

ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم- تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب- مطبعة الأصيل- حلب- الطبعة الأولى- ١٣٨٩هـ.

ديوان عمر بن أبي ربيعة-= شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.

ديوان عنترة- دار صادر- بيروت.

ديوان الفرزدق- دار بيروت- بيروت- ١٤٠٤هـ.

ديوان كثير عزة- دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.

ديوان الكميت- تحقيق الدكتور داود سلوم- بغداد- ١٩٦٩م.

ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسي- دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة

الأولى- ١٤١٤هـ.

ديوان مجنون ليلى- جمع وتحقيق عبدالستار أحمد فراج- دار مصر للطباعة.

ديوان النابغة الذبياني- تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثانية.

الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة- لابن عبدالملك المراكشي- القسم الأول والثاني والثامن- تحقيق محمد بن شريفة، وبقية السفر الرابع والسفر الخامس والسادس- تحقيق إحسان عباس- دار الثقافة- بيروت.

رصف المباني في شرح حروف المعاني- لابن عبدالنور- تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط- دار القلم- دمشق- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.

الروض المعطار في خبر الأقطار- محمد الحميري- تحقيق الدكتور إحسان عباس- مطابع هيدلبرغ- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٨٥م.

الزهرة- لأبي بكر الأصبهاني- تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي- مكتبة المنار- الأردن- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.

سر صناعة الإعراب- لابن جني- تحقيق الدكتور حسين هنداوي- دار القلم- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

سفر السعادة وسفير الإفادة- للسخاوي- تحقيق محمد أحمد الدالي- مجمع اللغة العربية بدمشق- ١٤٠٣هـ.

سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس- للكتاني- ١٣٢٢هـ.

سمط اللآلي في شرح أمالي القالي- للبكري- تحقيق عبدالعزيز الميمني- دار الحديث- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٤هـ.

سير أعلام النبلاء- للذهبي- تحقيق مجموعة- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثامنة- ١٤١٢هـ.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية- لابن مخلوف- ١٣٤٩هـ.
شرح أبنية سيبويه- لابن الدهان- تحقيق حسن شاذلي فرهود- دار العلوم- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.
شرح أبيات إصلاح المنطق- لابن السيرافي- تحقيق ياسين محمد السواس- الدار المتحدة- سوريا- الطبعة الأولى- ١٤١٢هـ.
شرح أبيات سيبويه- لابن السيرافي- تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني- دار المأمون للتراث- دمشق- ١٩٧٩م.
شرح أشعار الهذليين- للسكري- تحقيق عبدالستار أحمد فراج- مطبعة المدني- القاهرة- ١٣٨٤هـ.
شرح الأشموني= حاشية الصبان على شرح الأشموني.
شرح التسهيل- لابن مالك- تحقيق الدكتور أحمد عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي مختون- هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ.
شرح التصريح على التوضيح- للأزهري- عيسى البابي الحلبي وشركاه.
شرح التصريف- للثمانيني- تحقيق الدكتور إبراهيم سليمان البعيمي- مكتبة الرشد- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.
شرح جمل الزجاجي لابن عصفور- تحقيق الدكتور صاحب أبوجناح- المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة.
شرح الحماسة- للمرزوقي- تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون- دار الجيل بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.
شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي- لمحمد محيي الدين عبدالحميد- مطبعة السعادة- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٣٨٠هـ.
شرح الرضي على الكافية- تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر- مطابع

الشروق- بيروت- الطبعة الأولى.

شرح الشافية ابن الحاجب- للرضي- وشواهدها للبغدادي- تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٣٩٥هـ.

شرح شعر زهير بن أبي سلمى- لثعلب- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ.

شرح شواهد الإيضاح- لابن برّي- تحقيق عيد مصطفى درويش- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٤٠٥هـ.

شرح شواهد شرح الشافية= شرح شافية ابن الحاجب.

شرح عيون كتاب سيبويه- للمجريطي- تحقيق الدكتور عبدربه عبداللطيف عبدربه- مطبعة حسان- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٤.

شرح القصائد السبع الطوال- لابن الأنباري- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الرابعة- ١٤٠٠هـ.

شرح الكافية الشافية- لابن مالك- تحقيق الدكتور عبدالمنعم محمد هريدي- دار المأمون للتراث.

شرح الكافية- للرضي= شرح الرضي على الكافية.

شرح كتاب سيبويه (السفر الأول)- للصفار- دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة- المدينة المنورة- ١٤١٩هـ.

شرح كتاب سيبويه (قسم منه)- لابن خروف- تحقيق محمد خليفة بديري- منشورات كلية الدعوة الإسلامية- طرابلس.

شرح كتاب سيبويه- للسيرافي- تحقيق رمضان عبدالتواب وزميلاه- الهيئة المصرية العامة للكتاب- الجزء الأول ١٩٨٦م- الجزء الثاني ١٩٩٠م.

شرح الكوكب المنير- لابن النجار- تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ونزيه

حماد- مطابع جامعة أم القرى- الطبعة الثانية- ١٤١٣هـ.

شرح اللمع- لابن برهان- تحقيق الدكتور فائز فارس- مطابع كويت تايمز- الكويت- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.

شرح المختار من لزوميات أبي العلاء- للبطليوسي- تحقيق حامد عبدالمجيد- مطبعة دار الكتب- ١٩٧٠م.

شرح مختصر الروضة- للطوفي- تحقيق الدكتور عبدالله عبدالمحسن التركي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.

شرح معاني الآثار- للطحاوي- تحقيق محمد زهري النجار- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٣٩٩هـ.

شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير- لصدر الأفاضل- تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى- ١٩٩٠م.

شرح المفصل- لابن يعيش- دار صادر.

شرح المقدمة الجزولية الكبير- للشلوبين- تحقيق الدكتور تركي بن سهو العتيبي- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.

شرح الملوكي- لابن يعيش- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- مطابع المكتبة العربية- حلب- الطبعة الأولى- ١٣٩٣هـ.

شرح الوافية نظم الكافية- لابن الحاجب- تحقييق موسى بناي العليلي- مطبعة الآداب- النجف- ١٤٠٠هـ.

شروح سقط الزند- الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة.

شعر الأخطل- صنعة السكري- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٣٩٩هـ.

شعر عمر بن أحمر الباهلي- تحقيق الدكتور حسين عطوان- مطبوعات

مجمع اللغة العربية بدمشق.

الشعر والشعراء- لابن قتيبة- تحقيق الدكتور مفيد قميحة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ.

شفاء العليل في شرح التسهيل- للسليلي- تحقيق الدكتور الشريف عبدالله ابن علي الحسيني البركاتي- المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم- لنشوار الحميري- عالم الكتب- بيروت.

الصاحبي- لابن فارس- تحقيق السيد أحمد صقر- عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة.

الصحاح- للجوهري- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

صحيح البخاري بحاشية السندي- عيسى البابي الحلبي وشركاه.

صحيح مسلم بشرح الإمام النووي- مؤسسة الكتب العلمية- بيروت.

الصلة- لابن بشكوال- تحقيق السيد عزت العطار الحسيني- مكتبة الخانجي- الطبعة الثانية- ١٤١٤هـ.

صلة الصلة- لابن الزبير- تحقيق أ. لافي بروفنصال- الرباط- ١٩٣٧م.

الصناعتين- لأبي هلال العسكري- تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم- الطبعة الثانية- دار الفكر العربي.

طبقات الشعراء- لابن سلام- تحقيق محمود أحمد شاكر- مطبعة المدني- مصر.

طبقات الشعراء- لابن المعتز- تحقيق عبدالستار أحمد فراج- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الرابعة.

العقد الفريد- لابن عبدربه- تحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة- دار

الكتب العلمية- بيروت.

عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية- للغبريني- تحقيق عادل نويهض- دار الآفاق- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٧٩م.

الغاية في القراءات العشر- تحقيق محمد غياث الجنباز- مطابع دار طيبة- الرياض- الطبعة الثانية- ١٤١١هـ.

غاية النهاية في طبقات القراء- لابن الجزري- عني بنشره ج. برجستراسر- دار الكتب العلمية- الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

غريب الحديث- للحربي- تحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد- دار المدني- جدة- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

الغريب المصنف- لأبي عبيد- تحقيق محمد المختار العبيدي- بيت الحكمة- قرطاج- الطبعة الأولى- ١٩٨٩هـ.

الغريبين في القرآن والحديث- للهروي- تحقيق أحمد فريد المزيدي- مكتبة نزار مصطفى الباز- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

الغنية (فهرست شيوخ القاض عياض)- تحقيق ماهر زهير جرار- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ.

الفائق في غريب الحديث- للزمخشري- تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم- عيسى البابي الحلبي- الطبعة الثانية.

فرحة الأديب- للغندجاني- تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني- مطبعة دار الكتاب- دمشق- ١٤٠١هـ.

الفرق بين الحروف الخمسة- للبطليوسي- تحقيق الدكتور علي زوين- مطبعة العاني- بغداد.

الفريد في إعراب القرآن المجيد- للمنتجب الهمداني- تحقيق الدكتور محمد حسن النمر- دار الثقافة- الدوحة- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.

الفصوص- لصاعد- تحقيق الدكتور عبدالوهاب التازي سعود- مطبعة فضالة- المغرب- بتواريخ مختلفة.

الفصول الخمسون- لابن معط- تحقيق محمود محمد الطناحي- عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الفصيح- لثعلب- تحقيق الدكتور عاطف مكور- مطابع سجل العرب- القاهرة.

فهرس ابن عطية- تحقيق محمد أبوالأجفان ومحمد الزاهي- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٨٣هـ.

فهرسة ابن خير الإشبيلي- تحقيق محمد فؤاد منصور- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

فهرست اللبلي- تحقيق ياسين يوسف عياش وعواد عبدربه أوزنية- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.

الفهرست- للنديم- دار المسيرة- الطبعة الثالثة- ١٩٨٨م.

فوات الوفيات للكتبي- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- مكتبة النهضة المصرية-مطبعة السعادة ١٩٥١.

القاموس المحيط- للفيروزبادي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٧هـ.

قواطع الأدلة في الأصول- لأبي المظفر السمعاني- تحقيق محمد حسن محمد الشافعي- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٧م.

القوافي- للأخفش- تحقيق أحمد محمد عبدالدايم عبدالله- مطبعة العمرانية للأفست- القاهرة- ١٤٠٩هـ.

القوافي- للتنوخي- تحقيق الدكتور عوني عبدالرؤوف- مطبعة الحضارة العربية- مصر- الطبعة الثانية- ١٩٧٨م.

القياس في اللغة العربية- لمحمد الخضر حسين- المطبعة السلفية- القاهرة- ١٣٥٣هـ.

الكافي في العروض والقوافي- للتبريزي- تحقيق الحسّاني حسن عبدالله- مطبعة المدني- القاهرة.

الكامل- للمبرد- تحقيق محمد أحمد الدالي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

كتاب الدلائل في غريب الحديث – للقاسم بن ثابت السرقسطي – تحقيق الدكتور محمد بن عبدالله القناص – مكتبة العبيكان – الرياض – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ.

كتاب سيبويه- المطبعة الأميرية- بولاق ١٣١٦هـ. وهي المعتمدة.

كتاب سيبويه- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مطبعة المدني- الطبعة الثالثة- ١٤٠٨هـ.

كتاب الشعر- لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي- مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٩٧هـ.

الكشاف- للزمخشري- دار الفكر- الطبعة الأولى- ١٣٩٧هـ.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون- لحاجي خليفة- مصورة عن طبعة إستامبول.

كشف المشكل في النحو- للحيدرة اليمني- تحقيق الدكتور هادي عطية مطر- مطبعة الإرشاد- بغداد- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات- للباقولي- تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق.

اللامات- للزجاجي- تحقيق الدكتور مازن المبارك- دار الفكر- دمشق- الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ.

اللباب في علل البناء والإعراب- للعكبري- تحقيق غازي مختار طليمات والدكتور عبدالإله نبهان- دار الفكر- دمشق- ١٤١٦هـ.

لسان العرب- لابن منظور- دار المعارف- القاهرة.

لمع الأدلة في أصول النحو- لأبي البركات الأنباري- تحقيق سعيد الأفغاني- دار الفكر.

المؤتلف والمختلف- للآمدي- تحقيق كرنكو- دار الجيل- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.

ما ينصرف ومالاينصرف- للزجاج- تحقيق هدى محمد قراعة- مطابع الأهرام التجارية- القاهرة- ١٣٩١هـ.

مااتّفق لفظه واختلف معناه- لليزيدي- تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.

المتبع في شرح اللمع- للعكبري- تحقيق الدكتور عبدالحميد حمد الزوّي- منشورات جامعة قاريونس- بنغازي- الطبعة الأولى- ١٩٩٧.

المثلث- لابن السيد- تحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسي- دار الحرية للطباعة- بغداد- ١٩٨٢م.

مجاز القرآن- لأبي عبيدة- تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠١هـ.

مجالس ثعلب- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الخامسة.

مجالس العلماء- للزجاجي- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٤٠٣هـ.

المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها- لكراع النمل- تحقيق الدكتور محمد أحمد العمري- دار المعارف- مصر- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.

مجمل اللغة- لابن فارس- تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.

المحتسب- لابن جني- تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي- دار سزكين- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز- لابن عطية- مطابع فضالة- المغرب.

المحكم والمحيط الأعظم- لابن سيده- مصطفى البابي الحلبي- مصر- الطبعة الأولى.

المحيط في اللغة- للصاحب بن عباد- تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ.

مختار الأغاني- لابن منظور- المكتب الإسلامي- الطبعة الأولى- ١٣٨٢هـ.

مختار شعراء العرب- لابن الشجري- تحقيق علي محمد البجاوي- دار الجيل- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٨م

مختارات ابن الشجري= مختارات شعراء العرب.

مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع- لابن خالويه- عني بنشره ج برجشتراسر- المطبعة الرحمانية- ١٩٣٤م.

المذكر والمؤنث- لابن الأنباري- تحقيق الدكتور طارق الجنابي- دار الرائد العربي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.

المرقبة العليا= تاريخ قضاة الأندلس.

المزهر في علوم اللغة- للسيوطي- تحقيق محمد جاد المولى بك ومحمد أبوالفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي- المكتبة العصرية- صيدا- ١٤٠٦هـ.

المسائل البصريات- للفارسي- تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد- مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

المسائل الحلبيات- للفارسي- تحقيق الدكتور حسن هنداوي- دار القلم- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.

المسائل العسكرية- للفارسي- تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد- مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

المسائل العضديات- للفارسي- تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري- عالم الكتب ومطبعة النهضة العربية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات- للفارسي- تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي- مطبعة العاني- بغداد.

المسائل المنثورة- للفارسي- تحقيق مصطفى الحدري- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق.

المساعد على تسهيل الفوائد- لابن عقيل- تحقيق محمد كامل بركات- دار الفكر- دمشق- ١٤٠٠هـ.

المستقصى- للزمخشري- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٧٧م.

المستوفى في النحو- لابن الحكم الفرخان- تحقيق الدكتور محمد بدوي مختون- دار الإشعاع للطباعة- القاهرة- ١٤٠٧هـ.

المسلسل في غريب لغة العرب- للتميمي- تحقيق محمد عبدالجواد.

مسند الإمام أحمد- مؤسسة قرطبة.

مسند الإمام أحمد- المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٣٩٨هـ.

مصنف ابن أبي شيبة- تحقيق كمال يوسف الحوت- مكتبة الرشد- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.

المعارف- لابن قتيبة- تحقيق الدكتور ثـروت عكاشـة- دار المعـارف- القاهرة- الطبعة الرابعة-

معاني القرآن- للأخفش- تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعـة- مطبعـة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.

معاني القرآن- للفراء- تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمـد علـي النجـار والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الثانية.

معاني القرآن وإعرابه- للزجاج- تحقيق عبدالجليل عبـده شـلبي- عـالم الكتب- بيروت- ١٤٠٨هـ.

المعاني الكبير في أبيات المعاني- لابن قتيبة- دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد- الطبعة الأولى- ١٣٦٨هـ.

معجم الأدباء- لياقوت- دار الكتب العلمية- بـيروت- الطبعـة الأولى- ١٤١١هـ.

معجم الشعراء- للمرزباني- تحقيق كرنكو- دار الجيل- بيروت- الطبعـة الأولى- ١٤١١هـ.

معجم شواهد العربية- لعبدالسلام محمد هـارون- مطـابع الـدجوي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٩٢هـ.

المعجم الصغير- للطبراني- تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير- المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي- لابن الأبار- مطـابع سجل العرب- القاهرة- ١٣٨٧هـ.

المعجم الكبير- للطبراني- تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي- مكتبة العلوم والحكم- الموصل- الطبعة الثانية- ١٤٠٤هـ.

معجم ماستعجم من أسماء البلاد والمواضع- للبكري- تحقيق الدكتور جمال

طلبة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ.
معجم المؤلفين- لعمر رضا كحالة- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
المعجم الوسيط- المكتبة الإسلامية- استامبول.
معرفة القراء الكبار- للذهبي- تحقيق محمد سيد جاد الحق- مطبعة دار التأليف- مصر- الطبعة الأولى.
المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب- للونشريسي- تحقيق محمد حجي وآخرين- دار الغرب الإسلامي- ١٤٠١هـ.
المغرب في حلى المغرب- لابن سعيد- تحقيق الدكتور شوقي ضيف- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثالثة.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- لابن هشام- تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدالله- دار الفكر- الطبعة الخامسة- ١٩٨٥هـ.
المفصل في علم العربية- للزمخشري- دار الجيل- بيروت.
المفضليات- للمفضل الضبي- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- الطبعة السابعة.
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية- للشاطبي- تحقيق الدكتور عياد ابن عيد الثبيتي- مكتبة دار التراث- مكة المكرمة- الطبعة الأولى- ١٤١٧هـ.
المقتضب- للمبرد- تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة- مطابع الأهرام- القاهرة- ١٣٩٩هـ.
المقرب- لابن عصفور- تحقيق أحمد عبدالستار فراج وعبدالله الجبوري- مطبعة العاني- بغداد.
المقصور والممدود- لابن ولاد- مطبعة السعادة- الطبعة الأولى- ١٣٢٦هـ.
الممتع في التصريف- لابن عصفور- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار

المعرفة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.
المنتخب من غريب كلام العرب- لكراع النمل- تحقيق الدكتور محمد أحمد العمري- مطابع مؤسسة مكة- مكة المكرمة- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.
منتهى الطلب من أشعار العرب- لابن ميمون- تحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي- دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٩هـ.
المنجد في اللغة- لكراع النمل- تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر وضاحي عبدالباقي- مطبعة الأمانة- القاهرة- ١٣٩٦هـ.
المترع البديع في تجنيس أساليب البديع- للسجلماسي- تحقيق علال الغازي- مكتبة المعارف- الرباط- الطبعة الأولى- ١٤٠١هـ.
المنصف- لابن جني- تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين- مصطفى البابي الحلبي- القاهرة- ١٣٧٣هـ.
الموافقات – للشاطبي – تحقيق عبدالله دراز – دار المعرفة – بيروت.
الموشح للمرزباني- تحقيق علي محمد البجاوي- دار الفكر العربي- القاهرة.
نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل- للدلائي- تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي- مطابع الثورة- بنغازي.
نتائج الفكر في النحو- للسهيلي- تحقيق محمد إبراهيم البنا- دار الرياض للنشر والتوزيع.
نزهة الألباء في طبقات الأدباء- لابن الأنباري- تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي- مكتبة المنار- الأردن- الطبعة الثالثة- ١٤٠٥هـ.
نشأة النحو وتاريخ أشهر القضاة- لمحمد الطنطاوي- تعليق عبدالعظيم الشناوي ومحمد عبدالرحمن الكردي- الطبعة الثانية.
نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب- للمقّري- تحقيق يوسف الشيخ

محمد البقاعي- دار الفكر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

النقائض (نقائض جرير والفرزدق)- لأبي عبيدة- باعتناء بيفان- دار صادر بيروت.

النكت في تفسير كتاب سيبويه- للأعلم الشنتمري- تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان- معهد المخطوطات العربية- الكويت- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.

نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب- لجمال الدين عبدالرحيم الإسنوي- تحقيق الدكتور شعبان صلاح- الطبعة الأولى- مطبعة التّقدّم- مصر- ١٤٠٨هـ.

النوادر- لأبي مسحل الأعرابي- تحقيق عزة حسن- مجمع اللغة العربية- دمشق- ١٣٨٠.

النوادر في اللغة- لأبي زيد الأنصاري- تحقيق محمد عبدالقادر أحمد- دار الشروق- الطبعة الأولى- ١٤٠١هـ.

نوادر المخطوطات- تحقيق عبدالسلام هارون- مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر- الطبعة الثانية- ١٣٩٢هـ.

نيل الابتهاج بتطريز الديباج- للتنبكتي- منشورات كلية الدعوة الإسلامية- طرابلس- الطبعة الأولى- ١٣٩٨هـ.

هدية العارفين- لإسماعيل البغدادي- مصورة عن طبعة إستامبول.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع- للسيوطي- تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون وعبدالعال سالم مكرم- دار البحوث العلمية- الكويت- ١٣٩٤هـ.

الوافي في العروض والقوافي- للتبريزي- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار الفكر- دمشق- الطبعة الرابعة- ١٤٠٧هـ.

الوحشيات- لأبي تمام- تحقيق عبدالعزيز الميمني- دار المعارف- القاهرة.

الوسيط في تاريخ النحو العربي- للدكتور عبدالكريم محمد الأسـعد- دار الشواف للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.

وفيات الأعيان- لابن خلكان- تحقيق الدكتور إحسان عباس- دار صادر بيروت- ١٣٩٨.

١١- الفهرس التحليلي للموضوعات

الصفحة	عنوان الباب
١	باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني:
١، ٢	- فاعلت، تفاعلت
٤	= ماطاوع الذي فعله على فَعَلَ:
٤	- فاعلت وتفاعلت معناه معنى الانفعال
٤	- تفعلل للمطاوعة
٤، ٧	- تفاعل للمطاوعة
٤	- فتح مضارع تفاعل بالحمل على افتعل
٥، ٧	- تفعّل للمطاوعة
٦	= استفعلت:
٦	- تحلم ليس بمنزلة تجاهل
٦	- مجيء استفعل على تفعل
٨	= مواضع افتعلت:
٨	- من معاني افتعل: الملك
٨	- وزن ادّخل واتّلج افتعل، ومعناه تفعّل
٨	- ليس في الكلام افّعل أصلا، بل فرعا مشيرا إليه من غيره
٨، ٩	- افتعل مطاوع فعل
٩	- مجيء فعلت وافتعلت بمعنى واحد نحو قرأت واقترأت
٩	- مجيء أفعلت وفعلت بمعنى واحد نحو أفتنت وفتنت

= افعوعلت وماهو على مثله مما لم نذكره: ١١
- مازيد على الفعل لمعنى التكثير والمبالغة ١١
- افعالّ للتكثير نحو اهارّ القمر ١١
- افعنلل ١١
= مصادر مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة: ١٣
- مصدر تفعّلت التفعّل ١٣
- الذين قالوا: كـذّابا، قـالوا: تحمّلـت تِحمّالا ١٣، ١٤
- فاعلت مصدره مفاعلة، وفِعال ١٤-١٥
- الخلاف في ألف مفاعلة ١٤، ١٥
- سين أسطاع ١٥
- ميم مفاعلة كميم مفعل ١٦
- تعليل ضم عين تفاعُل ١٦
= مالحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب: ١٧
- جواز أقمته إقاما ١٧، ١٨
- عدم جواز حذف الهاء في تعزية وتجزئة ١٧، ١٨
= مايكثر فيه المصدر من فعل: ١٩
- تَفعال بفتح التاء للمبالغة والتكثير وهـو عند الكوفيين فعّل وألفه بدل من الياء ١٩
- تِفعال بكسر التاء لـيس للتكـثير، ولم يسمع في المصادر إلا في التلقاء والتبيان وإنما هو اسم وضع موضع المصدر ١٩، ٢٠
= اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها: ٢١

- مصدر الثلاثي على مفعل مفتوح العين
إلا واو الفاء فإنه يكسر ٢١
- الزمان والمكان على مفعل بفتح لاعـين
إلا من مضارع المكسور العـين فإنـه
يكسر ٢١
- بناء المصدر على على مفعل بكسر العين
كالمرجع ٢١، ٢٣
- الاستغناء بمفعِلة كامشيئة والمحمية ٢٢، ٢٣
- عدولهم عن بناء الزمان والمكان علـى
مفعُل بضم العين وما جاء منه فهو على
الترخيم لاعلى ظاهره ٢٣، ٢٤
- المنخر بكسر الميم والخاء بمترلة المـدهن
بضم الميم والهاء وليس بمصدر ٢٤

= ماكان على هذا النحو من بنات الياء الواو التي
الياء فيهن فاء: ٢٦
- مَفعَل في الزمان والمكان مما لامه ياء ٢٦
- تصحيح الشقاوة وإعلال الشقاء ٢٦
- مأقي وزنه فعليّ ثم حذفت ياؤه تخفيفـا
كما حذفت في أثفية ٢٦، ٢٧

= ماكان على هذا النحو من بنات الواو التي الواو
فيهن فاء: ٢٨
- لزوم المصدر فيه مفعل بالكسر كما لزم
الفعل ٢٨، ٢٩
- من يوجل: موجل بالكسر، وموجَـل

بالفتح على الأصل ٢٨

- موحد معدول مثل مثنى، وليس بمصدر
ولا زمان ولامكان ٢٨

- تغليب حكم اللام فيما فؤه واو ولامـــه
ياء نحو وري فيكون بفتح العين ٢٩

= مايكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة: ٣٠

- القياس إذا لم يسمع؛ لكثرته ٣٠

- محياة عينها ياء من الحية، ونقل محواة ٣١

- النسب إلى حية ٣١

= ماعالجت به: ٣٢

- جاء من هذا الباب خمسة أحرف على مُفعُل
بضم الميم والعين، وأربعة أحرف على مُفعـــول
بضم الميم ٣٢

= نظائر ماذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة: ٣٣

- ليس في الكلام فُعُّول ٣٣

- -مفعول يرد مصدرا ٣٣

- زيادة الباء ٣٤

- حذف المضاف ٣٤

= مالايجوز فيه مأفعله وذلك كل ماكـــان أفعـــل
وكان لونا أوخلقة: ٣٦

- امتناع (أفعل منه) مما كان لونا أوخلقه ٣٦، ٣٧

- كثرة أفعل في الصفات ٣٦

- افعلّ وافعـــالّ يطـــردان في الألـــوان،
ويستغنى بهما عن فَعَلَ ٣٧

- افعلّ وافعالّ يوجدان في الخلق بغير اطراد ٣٧
= مايستغني فيه بما أفعل فعله عن ماأفعله وعن أفعل
منه بقولهم: هذا أفعل منه فعلا: ٣٩
- التعجب من أفعل ٣٩، ٤٠
- الاستغناء بالنسوة أن يجمعوا المرأة على
لفظها ٣٩
- الاستغناء بما أكثر قائلته عن ما أقيله ٣٩
- الاستغناء بترك عن ودع ٣٩
= ما أفعله على معنيين: ٤٢
- التعجب من أفعل وتقويته ٤٢
- التعجب من المفعول ٤٢، ٤٣
= مايكون يفعل من فعَل فيه مفتوحا: ٤٥
- فتح عين المضارع من فعَل إذا كانت
العين واللام حرف حلق ٤٥
- عين مضارع مازاد على الثلاثي
مكسورة أبدا ٤٥
- مثل يستخرُج بضم الراء ليس في
المضارعات ٤٦
- يُفعل ويُفعلل خاص بأبنية المفعول ٤٦
- علة فتح المضارع المضموم العين
والمكسور، وعدم فتح الماضي ٤٦، ٤٧
= ماهذه الحروف فيه فاءات: ٤٩
- الفرق بين اللام والفاء، ولم فتحت اللام
ماقبلها ولم تفتح الفاء ما بعدها ٤٩

– معاملة الفاء كاللام في أبى يأبَى وتشبيهه بيقرأ ٥١
= الحروف الستة إذا كان واحدٌ منها عينا وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فعِلا: ٥٤
– اتباع الفاء كسرة العين لاجل حرف الحلق ٥٤
– مِغِيرة ومِعِين وإحبُّ وتِحبُّ الإتباع فيه كالإتباع في منتن ولذلك لم يطرد، وليس مثله أجيء ويجيء فإنه على القياس ٥٥
– كسر حرف المضارعة ٥٥، ٥٦
= مايكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرفين حين قلت: فعِل: ٥٨
– شروط كسره وعلته ٥٨
– علة شذوذ تِئبَى بكسر التاء ٥٨، ٥٩
– الأمر من أمر وأخذ وأكل ٥٩
– وزن يسع ويطأ ٥٩، ٦٠
– اللغات في يوجل ٦٠
– علة كسر حرف المضارعة من يوجل ٦١
– تفاعل وتفعّل وتفعلل للمطاوعة ٦١
– علة امتناع ضم حرف المضارعة حملا على ضم ثاني فعُل ٦٢
– اللغات في نعم ٦٣
= ماتمال فيه الألفات: ٦٤

- موجبات الإمالة ٦٤
- القصد منها ٦٤
- إمالة خاف وباع وصار وهاب ٦٦
- إمالة ببابه ٦٧
- إمالة كاتب ٦٧
- إمالة ألف التنوين في رأيت زيدا ٦٧
- إمالة بمالٍ وماشٍ في الوقف ٦٧
- الإمالة للإمالة ٦٨
- إمالة عِلما ٦٨

= من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب: ٦٩
- إمالة ألف نحو: يريد أن يضربها، ويريد أن يكيلها، وعندها ٦٩

= مأميل على غير قياس وإنما هو شاذ: ٧١
- إمالة الحجاج ٧١
- إمالة مال وباب وعاب ٧١

= مايمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى: ٧٣
- حروف الاستعلاء تمنع الإمالة ٧٣، ٧٥
- مذهب العرب فيما إذا فصل بين الألف والكسرة أحد حروف الاستعلاء وقبل الألف حرفان أحدهما ساكن وهو من حروف الاستعلاء ٧٣
- حروف الاستعلاء لاتؤثر فيما أميل بحكم ما انقلب عنه ٧٤

- إمالة جادّ ٧٤
- الإبدال في صماليق ٧٥
- الحروف لاتمال فرقا بينها وبين الأسماء ٧٦
- عدم إمالة (ما) الاسميـــة، وإمالـــة (ذا)، وعلة ذلك ٧٦

= الراء: ٧٧
- المد بمثابة حرف آخر ٧٧
- الذين لايميلون مساجد لايميلون مع الراء وإن قوي موجب الإمالة ٧٧
- إمالة الهاء وماقبلها في مهارى ٧٨
- إمالة ضَرْبَهْ ٧٨

= مايمال من الحروف التي ليست بعدها ألـــف إذا كانت الراء بعدها مكسورة: ٧٩
- الإشمام في ابن مذعور وابن ثور والسَّمُر، ومررت ببعير ٧٩
- إمالة ما قبل الواو في ابن مذعور وابـــن ثور ٧٩
- إمالة مال قاسم ٨٠

= مايتقدم أول الحروف وهـــي زيـــادة قـــدمت لإسكان أول الحروف فلم تصل إلى أن تبتـــدئ بساكن: ٨١
- ألف الوصل في الأفعال ٨١
- الخلاف في: هل اجتلبت متحركـــة أم ساكنة ٨١

- مواضعها من الأفعال ٨١-٨٤
- الخلاف في ويلُمِّه ٨٥، ٨٦
- همزة (أل) ٨٦-٨٩
- همزة الاستفهام ٨٩، ٩٠
- همزة ايمن ٩٠
- همزة ابن وامرئ ٩٠، ٩١
- تاء ابنة وميم ابنم ٩١

= تحرك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين: ٩٢
- حذف ألف الوصل لالتقاء الساكنين ٩٢
- الكسر لالتقاء الساكنين في حذار ٩٢
- تغليب الفروع على الأصول ٩٢
- للعرب فب حذام لغتان: الإعراب، والبناء ٩٢
- التقاء ساكنين وبعد الثاني ضمة ٩٢، ٩٣
- مواضع الفتح إذا التقى ساكنان ٩٣-٩٦

= مايضم من السواكن إذا حذفت بعده ألف الوصل: ٩٧
- حركة واو مصطفون إذا التفى معها ساكن ٩٧، ٩٨
- حركة ياء اخشي الرجل ومصطفي الله ٩٧، ٩٨

= مايحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن: ٩٩
- عدم الفتح في يقضي الرجل، خوف اللبس ٩٩

- حذف الياء والواو من لم يبع ولم يقل ٩٩، ١٠٠

= مالايرد من هذه الحروف الثلاث لتحرك مابعدها: ١٠١

- الأصل في فعل الأمر ١٠١
- الكسر لالتقاء الساكنين في ادعهْ ١٠١-١٠٣
- تخفيف كتف وعضد ١٠٢-١٠٣

= ماتلحقه الهاء لتبين الحركة من غير ماذكرنا من بنات الياء والواو التي حذفت أواخرها: ١٠٤

- الهاء في قول العرب: انطلقتُهْ، هاء السكت، والخلاف في ذلك ١٠٤
- نون يضربان نون إعراب كضمة يضربُ ١٠٥

= مايبقون حركته وقبله متحرك: ١٠٦

- قول العرب: هِيَهْ ١٠٦
- قول العرب: كيفَهْ، ومسلمونَهْ ١٠٦
- الوقف في (أنا) ١٠٦، ١٠٧
- هدم اعتبار اللبس ١٠٨

= الوقف في أواخر الكلم المتحركة: ١٠٩

- الفرق بين تاء الجمع وتاء المفردة ١٠٩
- إجراء الوقف مجرى الوصل ١٠٩
- لحاق الألف الامسم المنصوب دون لحاق الواو والياء المرفوع والمجرور ١١١-١١٦
- حذف الواو والياء وهما اسمان تخفيفا ١١٢-١١٣

= الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لاتلحقها زيادة في الوقف: ١١٧

- قياس الوقف أن يكون على السكون	١١٧
- الإشمام	١١٧
- الروم	١١٧
- الفرق بين الإشمام والروم	١١٧، ١١٨
- روم المنصوب، والخلاف فيه	١١٨
- الفرق بين الرفع والنصب والجر في الوصل	١١٨
- علامة الإشمام والروم في الخط	١١٩
- الوقف بالتشديد	١١٩-١٢١، ١٢٣
= الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف:	١٢٤
- الوقف بالنقل	١٢٤-١٢٨
- الوقف على رأيت البكر بفتح الكاف في النصب، والخلاف في ذلك	١٢٢
- الإتباع في منتن	١٢٦
= الوقف في الياء والواو والألف:	١٢٩
- حروف الجهر وحروف الهمس	١٢٩
- معنى المجهور	١٢٩
- معنى المهموس	١٢٩
- ترتيب الهمزة والألف والهاء واختلاف فيه	١٢٩، ١٣٠
= الوقف في الهمز:	١٣١
- إلقاء حركة الهمزة على ماقبلها	١٣١
- لاروم ولا إشمام فيما قلبت إليه الهمزة	١٣٣
= الساكن الذي تحركه في الوقف:	١٣٤

- حذف ألف (ها) التأنيث وإلقاء حركتها
عليها في لغة شاذة ١٣٤
= الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه حرفا آخر: ١٣٧
- قلب الألف ياء في الوقف ١٣٧
- قلب ياء (هذي) هاء ١٣٧، ١٣٨
- لغات العرب في هاء (هذه) في الوصل ١٣٨
- لغات العرب في مذ اليوم ١٣٨، ١٣٩
- إبدال الجيم من الياء المشددة ١٣٩، ١٤٠
- إبدال الياء الخفيفة جيما ١٤٠، ١٤١
= ماتحذف من أواخر الأسماء في الوقف: ١٤٢
- الوقف على الأسماء المنقوصة ١٤٢
- حذف نون (لم يكن) ١٤٣، ١٤٤
= مايحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي
لاتذهب في الوصل: ١٤٥
- الكلام على مذهب سيبويه في (بي) ١٤٥
- حذف الياء في هذا غلامي وإسكان
الميم، والخلاف فيه ١٤٥
- ألف عصا ورمى في الوقف والوصل ١٤٦
- الخلاف في ألف عصا في حال النصب
والرفع والجر ١٤٦-١٤٨
= ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة
الإضمار وحذفهما: ١٤٩
- الياء والواو المتصلتين بضربهو وعليهي،
والخلاف في ذلك ١٤٩-١٥٨

- حذف ألف (ها) في الوقف ١٥٢
- الوقف بالنقل ١٥٣
- نقل حركة المدغم للساكن الذي قبله ١٥٣
- اعتلال قيل وبيع ١٥٣
- نقل حركة الفاء إلى العين في الإدغام ١٥٣
- لحاق الواو للميم في رسلكمو ١٥٧

= ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار: ١٥٩
- كسر ميم الجمع اللحقة للهاء في عليهم، وعلة ذلك، وحجته ١٥٩
- ليس في الكلام فِعُل ١٥٩
- الإمالة بغر موجب ١٥٩، ١٦٠
- الهاء والألف اللتان لبيان لاحركة ١٦٠
- ألف التأسيس ١٦٤
- اتباع الفاء العين ١٦٤
- الضم بعد الكسر على ضربين: من أصل الكلمة، وعارض ١٦٥
- توالي الكسرتين في المفرد والجمع ١٦٥، ١٦٦

= الكاف التي هي علامة الإضمار: ١٦٧
- إبدال كاف المؤنث شينا (الكشكشة) ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠
- إبدال الهمزة عينا (العنعنة) ١٦٨، ١٦٩
- كسر حرف المضارعة ١٦٩
- إبدال كاف المؤنث سينا (الكسكسة) ١٦٩، ١٧٠
- الغمغمة ١٦٩
- قلب لام العريف ميما (الطمطمانية) ١٦٩، ١٧٠

= مايلحق التاء والكاف اللتين للإضمار: ١٧١
- المضمرات الدالة على أكثر من واحـــد
ليست تثنية ولاجمعا ١٧١
- لحاق الميم للتثنية والجمع ١٧١
- العلامة اللحقة للميم ١٧١
- لزوم الضم قبل الميم ١٧١، ١٧٢
- معقول الجمعية ينتظم من الاثنين وما زاد ١٧٢، ١٧٣
= الإشباع في الجر والرفع ١٧٤
- ليس في النصب إشباع لخفته ١٧٤
- مذهب أبي حاتم في روم المنصوب ١٧٤
- حذف الألف تخفيفا من (هـــا) الـــتي
للتأنيث، وغيرها ١٧٤، ١٧٥
- إسكان حركة الإعراب ١٧٦-١٧٨
= وجوه القوافي في الإنشاد: ١٨٠
- النون اللاحقة للقوافي ١٨٠-١٨٢، ١٩٣
- السبب المحدث للشعر ١٨٢
- أصناف التخيل ١٨٣-١٩٢
- النسبة إلى لايمن ١٩٥، ١٩٦
- ياء افعلي علامة إضمار كواوا صـــنعوا،
والخلاف في ذلك ١٩٦، ١٩٧
= عدة ماتكون عليه الكلم: ١٩٨
- وتكون على حرف وحرفين وثلاثـــة،
ومنها أسماء وأفعال وحروف، وأقصى ما
تصل إليه الأسماء سبعة، ولا يكون الاسم

على حرفين إلاّ محذوفا، وحذفه على قسمين: مطرد، وغير مطرد. والأفعال التي على حرف مثل قه وشه، والتي على حرفين: خذ وكل ومر، وفيها لغات. ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٢٧-٢٢٩، ٢٤٢

- معاني الأسماء والحروف:
- باء الجرّ ١٩٨، ٢١٧-٢٢٠
- لام الجر ١٩٨
- (إنْ) ٢٠١، ٢٠٢، ٢٦٦
- (ما) ٢٠٢
- (لا) ٢٠٢، ٢٩٦
- (أنْ) ٢٠٣
- كي ٢٠٣، ٢٠٤
- كيمه ٢٠٣، ٢٠٤
- لمه ٢٠٣
- بل ٢٠٤-٢٠٦
- قد ٢٠٦-٢٠٨
- لو ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٧٧، ٢٧٨
- مِنْ ٢٠٩-٢١٧، ٢٢٠-٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨
- مُذْ، ومنذ ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٣-٢٢٥،

٢٣٦-٢٣٨
- أل ٢٢٢
- في ٢٢٥، ٢٢٦
- عن ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٨
- على ٢٢٧، ٢٤٣-٢٤٧،
٢٤٧
- ذا، ذه ٢٢٩
- أنا ٢٢٩
- هي ٢٢٩
- كم ٢٢٩، ٢٣٠
- مَنْ ٢٣٠، ٢٣١
- ما ٢٣١-٢٣٤
- قطْ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥٠
- مع ٢٣٥، ٢٣٩
- إذْ ٢٣٧
- مُ، ويمين وأيمن ٢٣٩
- إلى ٢٤٧، ٢٤٨
- حتّى ٢٤٨-٢٥٠
- غير، وسوى ٢٥٠
- حسب ٢٥٠، ٢٧٥
- مثل ٢٥١
- كل، وبعض ٢٥١
- بله ٢٥١-٢٥٤
- عند ٢٥٤، ٢٥٥

- نَوْل ٢٥٥
- إذا ٢٥٥-٢٦٠، ٢٦٢
- بينما ٢٦٠-٢٦٢
- لكن ٢٦٢، ٢٦٣
- كيف ٢٦٤، ٢٨١
- خلف ٢٦٤، ٢٦٥
- قدّام ٢٦٤، ٢٦٥
- أمام ٢٦٤، ٢٦٥
- فوق ٢٦٤، ٢٦٥
- أيّ ٢٦٥
- لام التوكيد ٢٦٦
- لعلّ ٢٦٦
- لدن ٢٦٧
- دون ٢٦٧، ٢٦٨
- بلى ٢٠٢، ٢٦٩-٢٧٥
- نَعَمْ ٢٠٢، ٢٦٩-٢٧٥
- بَجَل ٢٧٥
- إذن ٢٧٥-٢٧٧
- لمّا ٢٧٧
- أمّا ٢٧٨، ٢٧٩
- ألاَ ٢٧٩
- كلاّ ٢٨٠
- أنّى ٢٨١
- أين ٢٨١

= علم حروف الزوائد: ٢٦٢
- عددها وذكرها وسبب تسميتها ٢٨٣
- مواضع زيادة الهمزة ٢٨٣، ٢٨٤
- مواضع زيادة اللام ٢٨٤-٢٨٨
- مواضع زيادة التاء ٢٨٨، ٢٨٩
= حروف البدل في غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد: ٢٩٠
- عددها وذكرها ٢٩٠، ٣٠٤، ٣٠٥
- إبدال الياء والواو همزة ٢٩٠-٢٩٢، ٣٠٠
- إعلال الياء والواو ٢٩١
- الياء في النصب والجر في التثنية والجمع مبدلة من واو، والخلاف في ذلك ٢٩٢-٢٩٦
- إبدال الهمزة نونا في فعلان ٢٩٦، ٣٠٠-٣٠٢
- إبدال الهمزة ياء ٢٩٧
- إبدال الياء تاء في أسنتوا، والخلاف في ذلك ٢٩٨
- إبدال الواو تاء ٢٩٩، ٣٠٠
- إبدال التاء دالا ٣٠٠
- إبدال اللام نونا ٣٠٢، ٣٠٣
- الضمة والفتحة والكسرة زوائد ٣٠٣
= مابنت العرب من الأسماء والصفات: ٣٠٦
- استدراك دُئِل ورُئم، وتخريجهما ٣٠٦
- لم يعرف سيبويه من فِعِل إلا إبلا، وتخريج ما استدرك عليه ٣٠٧-٣٠٩

- الكلام على سوى، وما استدرك على سيبويه من هذا الوزن ٣٠٩-٣١١
- حصر أوزان الثلاثي وما أهمل منها ٣١١

= ماالحقه الزوائد من بنات الثلاثة ن غير الفعل: ٣١٢
- المزيد بالهمزة، والمستدرك منه ٣١٢-٣١٦
- المزيد بالهمزة مع غيرها كالنون والألف والواو والياء والتاء، والمستدرك منه ٣١٦-٣١٩
- المزيد بالياء، وبالياء والألف، والياء والتاء والألف، والمستدرك منه ٣٢٠، ٣٢١
- المزيد بالألف والواو والياء، والمستدرك منه ٣٢٢
- المزيد بالألف والياء والتاء، والمستدرك منه ٣٢٢
- المزيد بالألف والتضعيف، والمستدرك منه ٣٢٣، ٣٢٤
- المزيد بالتاء والألف والتضعيف ٣٢٤
- المزيد بالألف والنون، والألف والنون والتضعيف، والميم والألف والتضعيف، والمستدرك منه ٣٢٥-٣٢٧

= المستدركات من الأبنية: ٣٢٨
- الأبنية التي ذكرها الزبيدي في مستدركه ٣٢٨-٣٣٢
- توجيه هذه المستدركات ٣٣٢-٣٤١
- عودة إلى المستدركات وتوجيهها ٣٤٢-٣٥٤

= الزيادة من غير موضع حروف الزيادة: ٣٥٥
- زيادة التضعيف بحرف واحد بإدغام أو

دونه ٣٥٥-٣٦٠

= الزيادة من موضع اللام والعين إذا ضوعفتا: ٣٦١

- زيادة التضعيف في حرفين ٣٦١-٣٦٥

- الخلاف في وزن صمحمح ٣٦٢-٣٥٦

= لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل: ٣٦٦

- القاعدة في أوائل الأفعال المضارعة الرباعية الماضي ٣٦٦

- حكم همزة مضارع أفعل ٣٦٦-٣٧٠

- حذف همزة خذ وكل ٣٦٦، ٣٦٧

- صيغة ماضي ومضارع مالم يسمّ فاعله ٣٧٠-٣٧٢

= ماتسكن أوئله من الأفعال المزيدة: ٣٧٣

- إبدال الهمزة في هرقت ٣٧٣-٣٧٥

- أصل أرقت ٣٧٣

- التعويض في أسطاع وأينق ويمان ٣٧٥، ٣٧٦

= مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة: ٣٧٧

- الأفعال المستدركة على سيبويه، وتوجيهها ٣٧٧-٣٧٩

- شروط الإلحاق وأمثلة منه ٣٨٠، ٣٨١

= تمثيل مابنت العرب من بنات الأربعة: ٣٨٢

- المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها ٣٨٢، ٣٨٣

= مالحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل: ٣٨٤

- الأصل في الإلحاق للأفعال وحملت الأسماء عليها ٣٨٤

- الرباعي الملحق بالخماسي ٣٨٤
- أصل التصريف للأفعال ٣٨٥
- لايحقر الخماسي إلا بعد الحذف ٣٨٥
- حروف المد ليست للإلحاق ٣٨٦
- وزن منجنون ٣٨٦، ٣٨٧
- وزن منجنيق، والخلاف فيه ٣٨٦-٣٩٠
- سقوط الحرف في بعض التصاريف ليس دليلا قاطعا على الزيادة ٣٨٩، ٣٩٠
- المستدركات على سيبويه من هذا النوع، وتوجيهها ٣٩٠-٣٩٨

= لحاق التضعيف فيه لازم: ٣٩٩
- المضاعف على قسمين: مزيد، وأصلي ٣٩٩
- المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها ٣٩٩، ٤٠٠
- حكم التقاء الساكنين في كلمة وكلمتين ٤٠٠، ٤٠١

= تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيدا وغير مزيد: ٤٠٢
- الخلاف في وزن كفكف ٤٠٢، ٤٠٣
- لايلحق الأكثر بالأقل ٤٠٣

= تمثيل مابنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة: ٤٠٤
- المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها ٤٠٤-٤٠٨

= ماأعرب من الأعجميّة: ٤٠٩
- أنواع المعرب ٤٠٩
- تغيير العرب لبعض حروف الأعجمية ٤٠٩، ٤١٠
- إلحاق الأعجمي بالبناء العربي ٤١٠-٤١٢

- تغيير العرب لبعض حـــروف الاســـم
الأعجمي وهي حروف عربية ٤١١
- تغيير الحركة ٤١١
- الإبدال مكان الزائد ٤١١
- جسرة العرب على تغيير مـــاليس مـــن
كلامها ٤١٢
- العرب تزيد في الكلمة الأعجمية لتبلـــغ ٤١٢
بها أبنية كلامهم، وقد لايبلغون بها
= اطراد الإبدال في الفارسية: ٤١٣
- الحروف التي تبدلها العرب مـــن كـــلام
العجم على قسمين: قسم إبداله مطرد،
وقسم إبداله غير مطرد ٤١٣
- البدل لايطرد فيما كـــان مـــن كـــلام
العرب، وإنما يطرد فيما كان أعجميا ٤١٣
- حروف البدل مما ليس من كلام العرب ٤١٣-٤١٧
- المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها ٤١٧-٤٣١
- إعراب المسمى بالجمع المذكر ٤٢٨-٤٣٠
= علل ماتجعله زائدا من حروف الزوائد وما تجعله
من نفس الحرف: ٤٣٢
- ما يعرف به الزائد من الأصلي ٤٣٢
- زيادة الهمزة ٤٣٢-٤٤٢، ٤٥٢-
٤٥٦، ٤٧٢، ٤٨٩،
٤٩٠
- دليل الإلحاق ٤٣٦

- زيادة الميم ٤٤٣-٤٥٢، ٤٥٤-٤٥٦
- = الياء ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦٥-٤٧٢، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٠
- = الألف ٤٥٢-٤٦٥، ٤٧٢، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٦
- = الواو ٤٥٧-٤٦٢، ٤٧٠-٤٧٤، ٤٨٥، ٤٨٦
- العرب تكسر بنـــات الخمســـة عنـــد الاضطرار، وقد يستغنون عن تكسيرها بتكسير ما في معناها ٤٦٤
- الياء والواو لاتكونان أصلا في رباعي إلا فيما ضوعفت فيه الفاء والعين ٤٦٧، ٤٧٢
- باب ددن وسلس قليلان ٤٦١
- الخلاف في ألف حاحيت ٤٦٩-٤٧١
- قلب الياء ألفا ٤٦٩-٤٧١
- قلب الواو ألفا ٤٧٠، ٤٧١
- لزوم البناء في حروف الزيادة يدل على أنه من أبنية الزوائد ٤٧٣
- زيادة التاء ٤٧٥
- ليس في الكلام فِعْوِيل ٤٧٧-٤٨١
- زيادة النون ٤٨١
- الخلاف في وزن شيطان ٤٨٢-٤٨٤

- النون إذا كانت ثالثة في خماسي حكم عليها بالزيادة سواء كان الأصل ثلاثيا أو رباعيا ٤٨٨
- سيبويه يحكم بزيادة حروف الزيادة في الموضع الذي تقل زيادته إذا دل الاشتقاق على أصالة غيره ٤٩١

= ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف: ٤٩٣
- تعريف هذا النوع ٤٩٣
- ليس في الكلام فِعِلّة ٤٩٣
- أمثلة على هذا النوع ٤٩٣، ٤٩٤

= تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة: ٤٩٦
- الأصلي يمثل بالفاء والعين واللام ٤٩٦

= علم مواضع الزوائد من موضع الحروف غير الزوائد: ٤٩٧
- المزيدة بالتضعيف من غير نقل ٤٩٧-٥٠٣
- ليس في الكلام فُعْوَل ولا فُوعَل ولا فِعَوْل ولا فِعَلْو ٤٩٧
- حمل الحرف ليكون بدلا ويكون البناء موجودا أولى من حمله على الأصلة ويكون البناء غير موجود ٤٩٨
- الخلاف في مذهب سيبويه في هَمّرش ٤٩٨-٥٠٢
- العين لاتضاعف وحدها للإلحاق وإنما تضاعف لغيره، وتضاعف للإلحاق مع

غيرها نحو صمحمح ٥٠٣
= نظائر مامضى من المعتل وما اختص به من البناء دون مامضى والهمزة والتضعيف، هـــذا بـــاب ماكانت الواو فيه أولا وكانت فاء: ٥٠٤
- إبدال الواو المضمومة همزة ٥٠٤-٥١١
= مايلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكـــون في موضع الفاء: ٥١١
- قلب الواو تاء في أتهم وتقيّة ٥١١، ٥١٢
= ماتقلب فيه الواو ياء: ٥١٣
- إبدال الواو في هـــذا البـــاب لضـــعفها بالسكون، ولثقلها مع الكسرة ٥١٣
- ليس في الكلام فِعُل ٥١٣
- حذف الياء والواو من قاضي ويغزو في الوقف وعدم حذف الألف من يخشى ٥١٣
- إذا كانت حركة الواو حاجزة من قلبها ٥١٤
- الحركة قبل الحرف عند السيرافي وبعده عند غيره ٥١٤
- بناء فَوْعَل وتفعلة ويفعل من وعدت ٥١٤، ٥١٥
- حذف واو فِعْلة إذا كانـــت مصـــدرا وإتمامها ٥١٦-٥٢١
= ماكانت الياء فيه أولا: ٥٢٢
- ثبات الياء وإن كانت بين ياء وكسرة ٥٢٢، ٥٢٣
- الياء أخف من الواو لقربها من الألف ٥٢٢، ٥٢٣
- الياء المضمومة لاتغيّر ٥٢٢

- قلب الثاني للأول ٥٢٢
- قلب الهمزة ياء وهي بعد ضمة ٥٢٤
- قلب الياء وهي فاء ألفا ٥٢٥
- قلب الياء والواو تاء في افتعل ٥٢٤-٥٢٩
- بناء افعوعل من أويت ٥٢٨

= ماالياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه: ٥٣٠

- إعلال الفاء لإعلال العين ٥٣-٥٤٣، ٥٤٤
- الأصل في عين قلت ٥٣٢، ٥٤٨
- الأصل في عين طلت ٥٣٤
- ليس في بنات الياء فعُلت بضم العين إلا محولا ٥٣٩، ٥٤٨
- مضارع وجد وقال وباع ٥٣٩، ٥٤٠
- طلت التي ضد قصرت ٥٣٩
- اللغات في المبني لما لم يسم فاعله من معتل العين ٥٤١، ٥٤٢
- عين قال تابعة للفاء ٥٤٤
- كُدت موضوعة على فعُلت وليست محولة ٥٤٩، ٥٥٠
- تسكين عين ليس ووزنها ٥٥٠
- تصحيح عور وحول وصيد ٥٥١، ٥٥٢
- علة إعلال أقام ٥٥٢
- علة تصحيح ادرجوا واجتوروا ٥٥٢، ٥٥٣
- إعلال اختار وابتاع ٥٥٣
- طاح وتاه غير محولين ٥٥٣-٥٥٥

- بناء فيعل من قلت ٥٥٤
- سبب إعلال ما سبق في هذا الباب ٥٥٦
= مالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة: ٥٥٧
- أجود ليس معتلا من محول إليه لئلا يؤدي ذلك إلى بناء غير موجود ٥٥٧
- إعلال يخاف ويهاب ٥٥٧، ٥٥٨
- إعلال يقول ويبيع ٥٥٨
- عدم إعلال فاعلت وتفاعلت ٥٥٨، ٥٥٩
- عدم إعلال فعّلت وتفعّلت ٥٥٩
- تصحيح استروح وأمثاله ٥٥٩، ٥٦٠
= مااعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها: ٥٦٢
- اسم الفاعل منه ٥٦٢
- حذف واو مفعول ٥٦٣-٥٧١
- اتمام مفعول ٥٧١-٥٧٤
- اعتلال مفعل ٥٧٤
- اتباع العين الفاء ٥٧٥
- مذهب الأخفش في مثل مُسْعُط من البيع ٥٧٦
- مذهب الخليل والأخفش في معيشة ٥٧٦-٥٧٨
- تصحيح مكوزة ومزيد ٥٧٩
- اتمام أفعَل وأفعُل وأفعِل اسما ٥٧٩-٥٨١
- مثال إفعِل من قلت وبعت ٥٨٢
- مثال أُفعُل من قلت وبعت ٥٨٢
- تفعِلة ويفعل من وعدت ٥٨٢

- الخلاف في بناء المعتل على الصحيح، وهل ما قيس على كلام العرب من كلامهم؟ ٥٨٢-٥٨٥
- ما جاء على مثال الفعل وليس فعلا ٥٨٥-٥٨٧

= أتمّ فيه الاسم على مثال فمثل به لسكون ماقبله ومابعده: ٥٨٨

- الإسكان يوجب التصحيح في حروف الأسماء المعتلة غير الجارية على الفعل وغير المصادر اللازمة للفعل ٥٨٨، ٥٨٩
- الإسكان يوجب فك المدغم إذا وقع بعده ٥٨٩
- نقل حركة الياء لما قبلها ٥٨٩
- سبب اعتلال الإقامة والاستقامة ٥٨٩، ٥٩٠
- الحذف في مفعول ٥٩٠
- إتمام مِفْعَل ٥٩١
- همزة مصائب ٥٩١، ٥٩٢
- فواعل من شويت ٥٩٢، ٥٩٣

= ماجاء من اسم المعتل على ثلاثة أحرف لازيادة فيه: ٥٩٤

- إعلال ما وافق الفعل المعتل في البناء وتصحيح ما لم يوافقه ٥٩٤
- الاسم من فَعِلَ غير المتعدي: فَعِلٌ، ومثله يأتي من فَعَلَ، بخلاف فَعُلَ ٥٩٤
- إلزام المعتل الإسكان إذا كان يسكن في

الصحيح ٥٩٥
- التثقيل بالتحريك للضرورة ٥٩٥، ٥٩٦
- إظهار التضعيف ضرورة ٥٩٦
= تقلب فيه الواو ياء لاللياء قبلها ساكنة: ٥٩٨
- شروط قلب الواو ياء في هذا الباب ٥٩٨
- الألف شبيهة بالواو والياء ٥٩٨
- شبه شبه الواو الساكنة في المفرد بواو
تقول، مما أضعفها وقلبها في الجمع ٥٩٩
- المجاورة وأثرها في البناء والإعراب
والقوافي ٦٠٠-٦٠٢
- علة ضم همزة اقتل ٦٠١
- قولهم في صوّم: صُيَّم، وصِيَّم ٦٠٠، ٦٠٢
- جمع شاو وجاو على فُعَّل ٦٠٣
- صحة الجولان وصورى ٦٠٣
- صحة النزوان والغليان ٦٠٤
- الخلاف في إعلال فعلان ٦٠٤، ٦٠٥
= ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فُعْلَى إذا كانت
اسما: ٦٠٦
- الطوبى والخلاف فيه ٦٠٦
- كوسى: صفة ٦٠٧
- لاتكون فِعْلى صفة ٦٠٧
- ضِيزى فُعلى ٦٠٦، ٦٠٨
- تقوى ٦٠٨، ٦٠٩
- شروى ٦٠٩

- الريَّا ٦٠٩-٦١١
- فُعْلَى نظيرة فَعْلَى في المعتل اللام ٦١١
= ماتنقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة: ٦١٢
- اعتبار قرب الصفات أشد من اعتبار قرب المخارج ٦١٢
- استثقال قلب الخفيف إلى الثقيل ٦١٢
- الإدغام في حروف اللسان أكثر من الشفة ٦١٢، ٦١٣
- قلب الثاني للأول في الأول في الإدغام إذا كان الثاني زائدا ٦١٣
- أقوال النحاة في سيّد ٦١٣، ٦١٤، ٦٢٠
- أقول النحاة في كينونة ٦١٥-٦١٨
- فيعل من قلت ٦١٨
- ليس في غير المعتل فيعلول مصدرا ٦١٩
- وزن زيّلت ٦٢٠
- وزن تحيّزت ٦٢١
- عدم قلب الواو ياء في صيود وطويل ٦٢١
- فوعل من بعت ٦٢٢
- واو رُوية وسُوير ٦٢٣-٦٢٧
- الكلام على ديوان ٦٢٧
= مايكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه: ٦٢٨
- قلب الواو والياء في الجمع الذي اكتنف ألفه واواو أو ياءان أو واو وياء وليس

بين الألف والطرف إلا حرف واحـــد
منهما ٦٢٨-٦٣٣
- شذوذ ضياون ٦٣١
= مايجري فيه بعض ماذكرنا: ٦٣٤
- تصحيح شقاوة ٦٣٤، ٦٣٥
- قوّة الواو في أبوّة وأخوّة ٦٣٥
= فُعِلَ من فوعلت من قلت ومن بعت: ٦٣٦
- هل يعل فُعِل م فيعل وفوعل بالإدغام؟ ٦٣٦
- لفظ فُعِل من فوعل وفيعل واحد ٦٣٧
- حمل فعْول على فوعل في هذا الباب ٦٣٧، ٦٣٨
- اشتقاق اليوم ٦٣٨-٦٤٠
- الفعل من أوّل ٦٤٠، ٦٤٣-٦٤٦
- الفعل من آءة ٦٤٠، ٦٤٢، ٦٤٣
- الفعل من الواو ٦٤٠
- الفعل من ويح ٦٤٠-٦٤٢
- أفعلت من اليوم ٦٤٦
= ماتقلب فيه الياء واوا: ٦٤٩
- قلب الياء واوا للضمة قبلها ٦٤٩
- أصل تعيَّطت ٦٥٠
= ماالهمزة فيه في موضع اللام مـــن ذوات اليـــاء
والواو: ٦٥١
- فَعَل من الواو والياء ٦٥١
- استثقال الإعلال بعد ألإعلال ٦٥١
- لاتعل العين واللام معا وهما حرفا علة ٦٥١

- الهمزة غير العارضة ثقيلة ٦٥١
- همزة جاء ٦٥٢، ٦٥٤-٦٥٧
- همزة خطايا ٦٥٢، ٦٥٣
- ياء فعائل أبدا مهموز ٦٥٣
- فعائل من جئت وسؤت ٦٥٣
- فعيلة من جئت وسؤت ٦٥٣
- حذف همزة لاث وشاك ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٦٠
- مفاعل من شأوت ٦٥٧
- فعلل من جئت وسؤت ٦٥٨، ٦٦٠
- افعللت من صدئت ٦٥٩
- الخلاف في تحقير قائم وسائل ٦٦١
- خلاف النحاة في ملك ٦٦٢-٦٦٤
- أصل قسي ٦٦٤
- الكلام قولهم: اليوم اليمي ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٧٥
- الكلام على مسائية ٦٦٦
- الخلاف في أشياء ٦٦٧-٦٧٣، ٦٧٦
- القلب في طأمن وطمأن وجذب وجبذ وأيس ٦٧٣-٦٧٥
- قاعدة في معرفة القلب ٦٧٦

= ماكانت الياء والواو فيه لامات: ٦٧٧
- عين يفعُل من الواو ٦٧٧
- عين يفعِل من الياء ٦٧٧
- أفعُل من رميت ٦٧٧
- فعُل يكون في الواو ٦٧٩

- الجمع بين الضمة والواو في المضـــارع والماضي ٦٧٩
- قلب الواو ولاياء ألفا إذا فتح ماقبلها ٦٨٠، ٦٨١
- تشبيه الياء بالألف في قول العرب: لـــن يرميْ بإسكان الياء ورأيت قاضٍ بحذفها ٦٨٢
- إسكان حروف العلـــة في الجـــزم دون حذفها ٦٨٣، ٦٨٥
- إسناد الفعل إلى ضمير الغائبات ٦٨٥
- قلب الواو ياء وكسر ماقبلها في مثـــل أول ٦٨٥، ٦٨٧
- كسر ما قبل الواو ليتوصل إلى قلبها ياء ٦٨٦
- الكلام على قلنسوة وقلنس ٦٨٧، ٦٨٨
- الكلام على ثدي ٦٨٨، ٦٨٩
- قولهم في الابتداء: ألَحمر ٦٨٩
- عدم الاعتداد بالحركة ٦٨٩
- تخفيف نؤي ٦٩٠
- إقرار الياء في شقْي ٦٩٠
- مذهب الخليل والأخفش في فُعْل مـــن جئت ٦٩٠، ٦٩١

= ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب: ٦٩٢
- فُعْلُل من جئت: ٦٩١
- أخوّة وأبوّة لايغيران ٦٩٢، ٦٩٣
- همز صلاءة وعباءة ٦٩٣
- خصيان بني على التثنية في أول أحواله ٦٩٤، ٦٩٦

- قلب الواو والياء في علاة ومناة ٦٩٦، ٦٩٧
- واو قمحدوة ٦٩٧
- الكلام على محنية ٦٩٨

= تُقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم: ٦٩٩
- فَعلى إذا كانت اسما وأثلة ذلك ٦٩٩-٧٠٤
- شذوذ قصوى وحزوى ٧٠٤
- الحلوى والمرّى صفتان أقيمتا مقام الموصوف ٧٠٤، ٧٠٥

= ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا: ٧٠٩
- مطايا وأمثالها ٧٠٦، ٧٠٧
- أداوى ٧٠٧، ٧٠٨

= ما يُبنى على أفعلاء وأصله فُعلاء: ٧٠٩
- فعيل من المعتل المضاعف يجمع على أفعلاء ٧٠٩
- شذوذ تُقواء وسُرواء ٧٠٩

= ما يلزم الواو فيه بدل الياء: ٧١١
- إعلال الماضي لإعلال المضارع وإعلال المضارع لإعلال الماضي ٧١١
- تثنية ما وقعت واوه رابعة فصاعدا بالياء ٧١١
- الكلام على ضوضيت وقوقيت ٧١٢-٧١٤
- حاحيت وأمثالها ٧١٢، ٧١٦
- غوغاء ٧١٦-٧١٨
- صيصية ٧١٨، ٧١٩

- دوداة وأمثالها ٧١٩
- زيزاء وأمثالها ٧١٩، ٧٢٠
- المروراة وشجوجى ٧٢٠، ٧٢١
= التضعيف في بنات الياء: ٧٢٢
- ما عينه ولامه ياءان تجري عينه مجرى
حرف صحيح ٧٢٢
- الإدغام في هذا النوع ٧٢٢-٧٢٥
- جواز الكسر والضم في لِيّ ولُيّ ٧٢٥
- الإخفاء في مُحيين بفتح الياء وكسرها ٧٢٦
- فرق بين الإخفاء والإشمام ٧٢٦
- الكلام على تحية ٧٢٧-٧٢٩
= ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم
يستعمل في الكلام: ٧٣٠
- إعلال الثاني من حرفي العلة إذا كانا عينا
ولاما ٧٣٠
- آي وآية وغاية ٧٣١-٧٣٣
- استحييت واستحيت ٧٣٤-٧٣٧
- رفض العرب لمثل حَيُوت، وكثر لويت ٧٣٧-٧٣٩
- قولهم في يوجل: ييجل ٧٣٧
= التضعيف في بنات الواو: ٧٤٠
- الفعل على فَعَلت وفَعُلت من القوة
بقلب الواو الثانية ياء ٧٤٠
- لايقال في فعِل من القوة: قوّ، بالإدغام ٧٤١
- ليس في الكلام مثل وعوت إلا (واوٌ) ٧٤١-٧٤٤

- العين إذا كانت ألفا مجهولة فحملها على الواو أولى ٧٤١
- الواو في الوزوزة ٧٤٤
- الهمزة في الدأدأة، والرأرأة ٧٤٥
- افعللت وافعاللت من غزوت ٧٤٥
- اللغات في قتّلوا وما أشبهها ٧٤٦، ٧٤٧
- مصدر احواويت ٧٤٨
- فُعْل من شويت ٧٤٨-٧٥٣
- الكلام على لم أبل و لم أك وما أشبههما ٧٥٣-٧٦٦

= ماقيس من المعتل من بنات الياء والواو و لم يجئ في الكلام نظيره إلا من غير المعتل: ٧٦٧
- أهمية القياس في العربية ٧٦٧
- شروط بناء مالم يسمع ٧٦٧-٧٧١
- أمثلة من بناء مالم يسمع ٧٧١-٧٩٢
- حركة عين جمع المؤنث السالم ٧٨٣-٧٨٥

= تكسير بعض ماذكرنا على بناء الجمع: ٧٩٣
- جمع فعلّ نحو هبيّ ٧٩٣، ٧٩٤
- أصل كساء ورداء ٧٩٤
- أقسام النسب إلى ما في آخره ياء قبلها ألف ٧٩٤، ٧٩٥
- النسب إلى أمية ٧٩٥
- النسب إلى رداء وشقاوة ٧٩٦
- الأصل في معايا ومدارَى ومكاكيّ ٧٩٦
- فعاليل من غزوت ٧٩٦

- النسب إلى غزّاء ٧٩٧
- النسب إلى رحى ٧٩٧

= التضعيف: ٧٩٨

- ضرب أخف من ردد ٧٩٨
- ليس في الكلام فعلَّل ولاماته من جنس واحد ٧٩٨
- الأمر من المضعف الثلاثي ٧٩٩-٨٠١
- علة إدغام العين في ردَّدَ دون اللام كما كان في استردّ ٨٠١
- الاسم المضاعف إذا جاوز الثلاثة مدغم أبدا ٨٠٢، ٨٠٣
- قاعدة المضاعف الثلاثي ٨٠٤-٨١٤
- أصل حبّذا ٨٠٧، ٨٠٨
- تخفيف عين الثلاثي ٨٠٨-٨١٠
- فِعلان وفعُلان من رددت ٨١١

= ماشذّ من المضاعف فشبه بباب أقمت وليس بمتلئبّ: ٨١٥

- الحذف في أحست ومست وظَلت ٨١٥، ٨١٦
- اللغات في رردت ٨١٦
- اللغات في الفعل الماضي من المضعف والمعتل المبني لما لم يسم فاعله ٨١٧، ٨٢٠
- إشمام تغزين، وفادعينا ٨١٩-٨٢٢

= ماشذّ فأبدل مكان اللام ياء: ٨٢٣

- بدل الياء من أحد المضاعفين في قيراط

وديوان وأيما و لاوربيـــك وتســـرّيت

وتظنّيت وتقصّيت ٨٢٣-٨٢٥، ٨٢٧

- إبدال التاء من الياء في أسنتوا ٨٢٧

- ليس في الكلام كلمة فاؤهـــا وعينـــها

ولامها حرف واحد إلا ببة وواوٌ ٨٢٧

- هنانان وكلا وكلّ ٨٢٧، ٨٢٨

= تضعيف اللام في غير مالامه وعينه من موضـــع

واحد: ٨٢٩

- وزن معدّ وجبنّ ٨٢٩-٨٣٠

- قعدد ملحق بجُندب ٨٣٠

- عفنجج ملحق بسفرجل ٨٣١

- نون احرنجم ليست للإلحاق ٨٣٢

- اقعنسس ملحق باحرنجم ٨٣٢

- اشهابيت ليس ملحقا باحرنجمت ٨٣٣

- من علامات الملحق عدم الإدغام: ٨٣٣، ٨٣٤

= ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامـــه مـــن

موضع واحد و لم يجئ في الكلام إلا نظيره مـــن

غيره: ٨٣٥

- فُعَل لم يجئ مضاعفا في مفرد ٨٣٥

- كلّ فعل منقول إلا أن يسمع من العرب

منع الصرف فيعلم أنه مرتجل معدول ٨٣٥

- فَعَلان وفُعلان و فعلول وفعليل وفعُلان

وافعللت وافعاللت وافعنلـــل وفُعلعـــل

وفَوْعَل من رددت ٨٣٥-٨٣٩

- من علامات الإلحاق عدم الإدغام ٨٤٠-٨٤٣
- النون الثالثة الساكنة ٨٤٠
- نون علجن ورعشن للإلحاق ٨٤٠
= ماشذّ من المعتل عن الأصل: ٨٤٤
- ضيون شذوذه ووزنه ٨٤٤، ٨٤٦
- تهلل شذوذه ووزنه ٨٤٥، ٨٤٦
- حيوة ٨٤٥
- يوم أيوم ٨٤٥
- باب سلس أخف من ردد وأقلّ أيضا ٨٤٧
- اطّراح وعوت وحيوت واستعمال القوّة والحوّة ٨٤٧
- رشاء لايكسر على فُعُل ٨٤٧، ٨٤٨
- قد يوجد في المعتل مالايوجد في الصحيح ٨٤٨
= الإدغام، هذا باب عدد حروف العربية: ٨٥٠
- إدغام المتقاربين ٨٥٠
- صفات الحروف ٨٥٠
- عدد حروف العربية الأصلية والفرعية ٨٥١-٨٥٧
= ذكر مخارج الحروف العربية: ٨٥٨
- مخارج الحلق ٨٥٨
- مخارج الفم ٨٥٨، ٨٥٩
- مخرج الخيشوم ٨٦٠
- الجهر والهمس ٨٦٠-٨٦٥
- الإطباق ٨٦٥، ٨٦٦

- البدل للاستثقال في اصطبر ٨٦٧

= الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا: ٨٦٨

- إدغام المثلين المنفصلين ٨٦٨
- الضابط هذا الباب ٨٦٨-٨٧٠
- لاتتوالى في الشعر خمسة أحرف متحركة وتتوالى أربعة ٨٧٠، ٨٧١
- إسكان المتحرك ليعتدل اللفظ ٨٧١
- الحذف في بعض القوافي ٨٧٢
- الإخفاء يكون الحرف فيه بزنته متحركا ٨٧٢، ٨٧٣
- الإدغام من أجل المد ٨٧٤
- نماذج من إدغام المثلين المنفصلين ٨٧٥، ٨٧٨، ٨٨٤، ٨٨٥
- قيام المد مقام الحركة ٨٧٦
- عدم الجمع بين همزتين ٨٧٩
- لغات العرب في قتّل ويقتّل ٨٧٩-٨٨٢
- الكلام على ﴿مردّفين﴾ و﴿المعذّرون﴾ ٨٨١
- قولهم: اَلحمر ٨٨٢
- ثبات بدل الهمزة في الاستفهام ٨٨٢
- قطع همزة الوصل في ياألله ٨٨٣
- ثبات ألف الوصل في هاالله ٨٨٣
- الإخفاء تضعيف للحركة ٨٨٤
- عدم إخفاء الهمزة ٨٨٤

= الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج

واحد:	٨٨٦
– أقسام الحروف التي من مخرج واحد من حيث إدغامها في بعضها وعدم جواز الإدغام ومرتبة الإدغام والإظهار ونماذج من ذلك وتعليلات	٨٨٦-٩١٧
= الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا:	٩١٨
– الطاء والدال والتاء، و الظاء والذال والثاء، والصاد والسين والزاي، والضاد والشين، مايدغم منها في الآخر وما لايدغم، وأمثلة من ذلك وتعليلات	٩١٨-٩٥١
– الإطباق	٩٣٢، ٩٣٣
– القياس قلب الأول للثاني	٩٣٣، ٩٤٠
– إذا سكّن الثاني لم يكن إدغام	٩٤٠، ٩٤١
– اللغات في الأمر من الضعف اللام	٩٤١، ٩٤٢
– التقاء التاءان في أول الفعل المضارع	٩٤٨-٩٥٠
= الحرف الذي يضارع به حرفٌ من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه:	٩٥٢
– قولهم في أصدر: أزدر، وأمثاله	٩٥٢، ٩٥٣
– عدم إدغام الصاد في التاء في اصتبر	٩٥٢، ٩٥٣
– قولهم في سويق: صويق	٩٥٥
– لايجوز في أجدز: أزدر	٩٥٨
= ماتقلب فيه السين صادا يعني في بعض اللغات	٩٥٩
– علة هذا القلب ونماذج منه	٩٥٩-٩٦٥

= ماكان شاذا مما خففوا على ألسنتهم: ٩٦٦
- ماشذّ في المتقاربين والمثلين، والفرق بين
هذا الباب والباب الذي قبله ٩٦٦
- أحست ٩٦٦
- قولهم في يوجل: ييجل ٩٦٧
- قولهم في وتد: ودّ ٩٦٨
- قولهم: عدّان في عتدان ٩٦٩
- قولهم: يسطيع ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧٤
- قولهم: تقيت يتقي، ويتسع ٩٧٠-٩٧٢
- قولهم: مست ٩٧٢
- قولهم: استخذ فلان ٩٧٣
- قوله: الطجع ٩٧٣
- قولهم: يستيع ٩٧٤
- قولهم: بلعنبر ٩٧٤

١٢- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
القسم الأول: الدراسة	
الفصل الأول: صالح بن محمد	
أ/ اسمه	٨
ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية	١٠
ج/ شيوخه	١١
د/ تلاميذه	١٥
هـ/ وفاته	١٦
و/ آثاره	١٨
الفصل الثاني: كتاب سيبويه عرض وتحليل	
أ/ العناية به	٢١
ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته	٢٤
ج/ عناية المغربيين والأندلسيين بشرحه	٤٤
الفصل الثالث:	
أ/ توثيق نسبته	٥٧
ب/ اسمه	٥٩
ج/ زمن تأليفه	٦٠
د/ منهج المؤلف فيه	٦١
هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة	١١٠
و/ شواهده	١٢٧
ز/ مصادره	١٤١

ح/ اتجاه المؤلف النحوي ١٥٧
وصف نسخة الكتاب ١٧٠
عملي في التحقيق ١٧١
صور نماذج من المخطوط ١٧٢
القسم الثاني: التحقيق
باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني ١
= ماطاوع الذي فعله على فَعَلَ ٤
= استفعلت ٦
= مواضع افتعلت ٨
= افعوعلت وماهو على مثله مما لم نذكره ١١
= مصادر مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة ١٣
= مالحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب ١٧
= مايكثر فيه المصدر من فعل ١٩
= اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها ٢١
= ماكان على هذا النحو من بنات الياء الواو التي الياء فيهن فاء ٢٦
= ماكان على هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء ٢٨
= مايكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة ٣٠
= ماعالجت به ٣٢
= نظائر ماذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة ٣٣
= مالايجوز فيه ماأفعله وذلك كل ماكان أفعل وكان لونا أوحلقة ٣٦
= مايستغني فيه بما أفعل فعله عن ماأفعله وعن أفعل منه بقولهم: هذا أفعل منه فعلا ٣٩
= ما أفعله على معنيين ٤٢

= مايكون يفعل من فعَل فيه مفتوحا ٤٥
= ماهذه الحروف فيه فاءات ٤٩
= الحروف الستة إذا كان واحدٌ منها عينا وكانت الفـــاء قبلـــها مفتوحة وكان فعِلا ٥٤
= مايكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثـــاني الحرفين حين قلت: فعل ٥٨
= ماتمال فيه الألفات ٦٤
= من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب ٦٩
= مأميل على غير قياس وإنما هو شاذ ٧١
= مايمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى ٧٣
= الراء ٧٧
= مايمال من الحروف التي ليست بعدها ألف إذا كانـــت الـــراء بعدها مكسورة ٧٩
= مايتقدم أول الحروف وهي زيادة قدمت لإسكان أول الحروف فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن ٨١
= تحرك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقـــاء الساكنين ٩٢
= مايضم من السواكن إذا حذفت بعده ألف الوصل ٩٧
= مايحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن ٩٩
= مالايرد من هذه الحروف الثلاث لتحرك مابعدها ١٠١
= ماتلحقه الهاء لتبين الحركة من غير ماذكرنا من بنـــات اليـــاء والواو التي حذفت أواخرها ١٠٤
= مايبقون حركته وقبله متحرك ١٠٦
= الوقف في أواخر الكلم المتحركة ١٠٩

= الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لاتلحقها زيـــادة في الوقف ١١٧
= الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف ١٢٤
= الوقف في الياء والواو والألف ١٢٩
= الوقف في الهمز ١٣١
= الساكن الذي تحركه في الوقف ١٣٤
= الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه حرفا آخر ١٣٧
= ماتحذف من أواخر الأسماء في الوقف ١٤٢
= مايحذف من الأسماء من الياءات في الوقف الـــتي لاتـــذهب في الوصل ١٤٥
= ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما ١٤٩
= ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار ١٥٩
= الكاف التي هي علامة الإضمار ١٦٧
= مايلحق التاء والكاف اللتين للإضمار ١٧١
= الإشباع في الجر والرفع ١٧٤
= وجوه القوافي في الإنشاد ١٨٠
= عدة ماتكون عليه الكلم ١٩٨
= علم حروف الزوائد ٢٦٢
= حروف البدل في غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لســانك من موضع واحد ٢٩٠
= مابنت العرب من الأسماء والصفات ٣٠٦
= مالحقه الزوائد من بنات الثلاثة ن غير الفعل ٣١٢
= المستدركات من الأبنية ٣٢٨
= الزيادة من غير موضع حروف الزيادة ٣٥٥

= الزيادة من موضع اللام والعين إذا ضوعفتا ٣٦١
= لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل ٣٦٦
= ماتسكن أوئله من الأفعال المزيدة ٣٧٣
= مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة ٣٧٧
= تمثيل مابنت العرب من بنات الأربعة ٣٨٢
= مالحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل ٣٨٤
= لحاق التضعيف فيه لازم ٣٩٩
= تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيدا وغير مزيد ٤٠٢
= تمثيل مابنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة ٤٠٤
= مأعرب من الأعجميّة ٤٠٩
= اطراد الإبدال في الفارسية ٤١٣
= علل ماتجعله زائدا من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف ٤٣٢
= ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف ٤٩٣
= تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة ٤٩٦
= علم مواضع الزوائد من موضع الحروف غير الزوائد ٤٩٧
= نظائر مامضى من المعتل وما اختص به من البناء دون مامضى والهمزة والتضعيف، هذا باب ماكانت الواو فيه أولا وكانت فاء ٥٠٤
= مايلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء ٥١١
= ماتقلب فيه الواو ياء ٥١٣
= ماكانت الياء فيه أولا ٥٢٢
= ماالياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه ٥٣٠
= مالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة ٥٥٧

= ماعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها ٥٣١
= أتمّ فيه الاسم على مثال فمثل به لسكون ماقبله ومابعده ٥٨٨
= ماجاء من اسم المعتل على ثلاثة أحرف لازيادة فيه ٥٩٤
= تقلب فيه الواو ياء لالياء قبلها ساكنة ٥٩٨
= ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فُعْلَى إذا كانت اسما ٦٠٦
= ماتنقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة ٦١٢
= مايكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه ٦٢٨
= مايجري فيه بعض ماذكرنا ٦٣٤
= فُعِلَ من فوعلت من قلت ومن بعت ٦٣٦
= ماتقلب فيه الياء واوا ٦٤٩
= ماالهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء والواو ٦٥١
= ماكانت الياء والواو فيه لامات ٦٧٧
= ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب ٦٩٢
= تُقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم ٦٩٩
= ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا ٧٠٩
= ما يُبنى على أفعلاء وأصله فُعلاء ٧٠٩
= ما يلزم الواو فيه بدل الياء ٧١١
= التضعيف في بنات الياء ٧٢٢
= ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام ٧٣٠
= التضعيف في بنات الواو ٧٤٠
= ماقيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام نظيره إلا من غير المعتل ٧٦٧
= تكسير بعض ماذكرنا على بناء الجمع ٧٩٣

= التضعيف ٧٩٨
= ماشذّ من المضاعف فشبه بباب أقمت وليس بمتلئبّ ٨١٥
= ماشذّ فأبدل مكان اللام ياء ٨٢٣
= تضعيف اللام في غير مالامه وعينه من موضع واحد ٨٢٩
= ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره ٨٣٥
= ماشذّ من المعتل عن الأصل ٨٤٤
= الإدغام، هذا باب عدد حروف العربية ٨٥٠
ذكر مخارج الحروف العربية ٨٥٨
= الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا ٨٦٨
= الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد ٨٨٦
= الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا ٩١٨
= الحرف الذي يضارع به حرفٌ من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه ٩٥٢
= ماتقلب فيه السين صادا يعني في بعض اللغات ٩٥٩
= ماكان شاذا مما خففوا على ألسنتهم ٩٦٦

الفهارس الفنية

١- فهرس الآيات ٩٧٧
٢- فهرس الحديث والأثر ٩٨١
٣- فهرس الأمثال ٩٨٢
٤- فهرس أقوال العرب والنماذج النحوية ٩٨٣
٥- فهرس القوافي ٩٩٧
٦- فهرس الأعلام ١٠١٦
٧- فهرس القبائل والمدارس النحوية ١٠٢٧

٨- فهرس الكتب الواردة في المتن ١٠٢٩
٩- فهرس المواضع والبلدان ١٠٣١
١٠- فهرس المصادر والمراجع ١٠٣٢
١١- الفهرس التحليلي للموضوعات ١٠٦٢
١٢- فهرس الموضوعات ١١٠٤